

تحفة الغريب

في الكلام على مغني اللبيب

قسم الأدوات والحروف

لبدر الدين الدمايني

الجزء الثاني

تحقيق الدكتور

محمد بن مختار اللوحي

كلية الآداب والعلوم الإنسانية
جامعة سيدي محمد - ظهر المهراس
فاس - المغرب

عالم الكتب الحديث

Modern Books' World

إربد - الأردن

2011

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى

1432هـ - 2011م

415

الداميني، بدر الدين

تحفة الغريب في الكلام على معني اللبيب: قسم الأتوات والحروف/ بدر الدين
الداميني. تحقيق: محمد بن مختار اللوحي- إربد: عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع،
2011.

() ص

ر. : (2286 / 6 / 2010)

الواصفات: / قواعد اللغة// اللغة العربية/

• يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبر هذا
المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى.

ردمك: ISBN 978-9957-70-402-5

Copyright ©

All rights reserved



عالم الكتب الحديث

Modern Book World

للنشر والتوزيع

الفرع الأول

إربد- شارع الجامعة- بجانب البنك الإسلامي

تلفون: (00962 - 27272272) خلوي: 5264363 / 079 فاكس: 27269909 - 00962

صندوق البريد: 3469 -الرمزي البريدي: 21110

البريد الإلكتروني almalkotob@yahoo.com

almalkotob@hotmail.com

almalkotob@gmail.com

الموقع الإلكتروني: www.almalkotob.com

الفرع الثاني

جدارا للكتاب العالمي للنشر والتوزيع

الأردن- العبدلي- عمان- تلفون: 5264363 / 079

مكتب بيروت

روضة الغدير- بنابة بزي- هاتف: 471357 1 00961 فاكس: 475905 1 00961

حَرْفُ الْكَافِ - الْكَافُ الْمُفْرَدَةُ

قَالَ: كَحِكَايَةِ سَيِّوِيهِ⁽¹⁾: «كَمَا أَنَّهُ لَا يَعْلَمُ فَتَجَاوَزَ اللَّهُ عَنْهُ» (1).

أقول: يُحْتَمَلُ أَنْ يُقَالَ فِي هَذَا الْمَثَالِ: لَيْسَتْ مَا كَافَّةً، وَإِنَّمَا هِيَ مُصَدَّرِيَّةٌ، وَآلَهُ لَا يَعْلَمُ فَاعِلٌ بِ تَبَتْ مُقَدَّرًا، وَالْفَاءُ عَاطِفَةٌ عَلَى مَحذُوفٍ، أَي: لِأَجْلِ ثُبُوتِ عَدَمِ عِلْمِهِ سَامَحَهُ اللَّهُ فَتَجَاوَزَ عَنْهُ. وَحَرْفُ التَّعْلِيلِ مُتَعَلِّقٌ بِالْمَحذُوفِ؛ لَا بَعْدَ الْفَاءِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَلْزَمُ تَقْدُّمُ مَا بَعْدَهَا عَلَيْهَا، وَإِنَّمَا فَعَلْنَا ذَلِكَ مُحَافَظَةً عَلَى [عَدَمِ]⁽²⁾ زِيَادَةِ الْفَاءِ؛ لِأَنَّ سَيِّوِيَّهَ لَا يَرَى زِيَادَتَهَا.

قَالَ: وَمَا ذَكَرْنَا هِيَ الْآيَتَيْنِ مِنْ أَنَّ مَا⁽³⁾ مُصَدَّرِيَّةٌ قَالَهُ جَمَاعَةٌ، وَهُوَ الظَّاهِرُ، وَزَعَمَ الزُّمَخْشَرِيُّ وَابْنُ عَطِيَّةَ⁽⁴⁾ وَخَيْرُهُمَا أَنَّهَا كَافَّةٌ، وَفِيهِ إِخْرَاجُ الْكَافِ عَمَّا ثَبَتَ لَهَا مِنْ عَمَلِ الْجَرِّ لِفَيْرِ⁽⁵⁾ مُقْتَضًى.

أقول: يُرِيدُ بِالْآيَتَيْنِ قَوْلَهُ تَعَالَى: «كَمَا أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولًا مِنْكُمْ»⁽⁶⁾ وَقَوْلَهُ تَعَالَى: «وَأَذْكُرُهُ كَمَا هَدَيْتُكُمْ»⁽⁷⁾. وَكَذَلِكَ قَالَ الزُّمَخْشَرِيُّ أَيْضًا فِي: «كَمَا ءَامَنَ السُّفَهَاءُ»⁽⁸⁾: يَجُوزُ أَنْ تُكُونَ مَا فِيهِ كَافَّةً مِثْلُهَا فِي [رُبَّمَا]⁽⁹⁾ وَمُصَدَّرِيَّةً مِثْلُهَا⁽¹⁰⁾.

(1) سيويه يرى أن الكاف التي تفيد التعليل هي المكفوفة بـ ما كما مثل. الكتاب: 140/3 (هـ).

(2) عدم سقطت من النسخ الثلاث.

(3) في ج، د، إنا.

(4) تقدم التعريف بابن عطية في ص: 88 من الأصل.

(5) في الأصل غير.

(6) البقرة من الآية: 151. والكاف عند ابن عطية في الأولى: رَدَّ عَلَى لَأَتِمَّ أَي: إِثْمَامًا كَمَا، وَفِي الثَّانِيَةِ نَعَتْ لِمُصَدَّرِ

مَحذُوفٍ. المحرر الوجيز: 18/2، 128.

(7) البقرة من الآية: 189.

(8) البقرة من الآية: 13.

(9) الحجر: 2 قوله تعالى: «رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوَ كَانُوا مُسْلِمِينَ».

(10) ساقط من الأصل: وذا.

في: ﴿بِمَا رَحِبَتْ﴾⁽¹⁾، وَالْإِعْتِرَاضُ الَّذِي ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ مُوجَّهٌ.

قَالَ: وَاخْتَلَفَ فِي نَعْوِ قَوْلِهِ⁽²⁾؛

وَطَرَفُكَ إِذَا جِئْنَا فَأَحْبِسْنَهُ * كَمَا يَحْسِبُوا أَنَّ الْهَوَى حَيْثُ تُنْظَرُ.

أقول: الطَّرْفُ: الْعَيْنُ، وَلَا يُجْمَعُ؛ لِأَنَّهُ فِي الْأَصْلِ مَصْدَرٌ، فَيَكُونُ وَاحِدًا وَيَكُونُ جَمَاعَةً، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿لَا يَرْتَدُّ إِلَيْهِمْ طَرْفُهُمْ﴾⁽³⁾، كَذَا فِي الصَّحَاحِ⁽⁴⁾.

127/ وَالْهَوَى بِالْقَصْرِ: الْحُبُّ، وَطَرَفُكَ مُبْتَدَأٌ، وَجُمْلَةُ الشَّرْطِ وَالْجَزَاءِ خَبَرُهُ، وَلَا يَجُوزُ نَصْبُهُ عَلَى / الْإِسْتِغَالِ بِعَامِلٍ يُفَسِّرُهُ أَحْبِسْنَهُ؛ لِأَنَّ فِعْلَ الْجَزَاءِ لَا يَعْمَلُ فِي مُتَقَدِّمٍ عَلَيْهِ، فَلَا يُفَسَّرُ عَامِلًا فِيهِ. وَهَذَا⁽⁵⁾ مَحْذُوفٌ يَدُلُّ عَلَيْهِ الْمَقَامُ، أَيُّ: فَأَحْبِسْنَهُ عَنَّا، وَالْمَعْنَى⁽⁶⁾: أَلَيْكَ إِذَا جِئْنَا فَلَا تُنْظَرُ إِلَيْنَا، وَانْظُرْ⁽⁷⁾ إِلَى غَيْرِنَا لِتَحْسِبَ الرُّقْبَاءُ أَنَّ هَوَاكَ مَقْصُورٌ عَلَى مَنْ تُنْظَرُ إِلَيْهِ، فَيَكُونُ ذَلِكَ سَبَبًا لِلتَّسْتَرِ وَعَدَمِ الْفَضِيحَةِ.

قَالَ: وَقَالَ ابْنُ مَالِكٍ: هَذَا تَكْلُفٌ؛ بَلْ هِيَ كَافٌ التَّغْلِيلِ وَمَا الْكَافَةُ، وَنَصَبُ الْفِعْلِ بِهَا لِشَبْهَةِا بِكِي⁽⁸⁾ فِي الْمَعْنَى⁽⁹⁾.

(1) التوبة من الآية: 25. وانظر قول الزخسري في الكشف: 182/1، 323، 349. قال: ما مصدرية أو كافة.

(2) الشاهد فيه أن الأصل عند الفارسي: كيما وهو من قصيدة مشهورة لعمر بن أبي ربيعة ديوانه: 101. وفي ديوان جمل: س: 48 برواية مغايرة، من سواهد الجنى الداني: ص: 483. والمجم: 2/6، والخزانة: 3/553.

(3) إبراهيم من الآية: 43.

(4) الصحاح: 4/ طرف.

(5) في ج، ذو هذا.

(6) سقطت من الأصل وج.

(7) في ج ولا تنظر.

(8) في ج، ذهابا. ذكر ابن هشام في التفاض من آخر المعنى أن ما ف كَمَا ناصبة كما قيل في حديث كَمَا تُكُونُوا يُولَى عَلَيْكُمْ. أعطى ما حكم أن المصرية فَعَمِلَتْ، كما أعطى أن حكم ما المصدرية فَأَهْمِلَتْ في قوله:

أَنْ تَقْرَأَ عَلَى أَسْمَاءَ وَيَحْكُمَا * وَيُسِي السَّلامَ وَأَنْ لَا تُشْعِرَا أَحَدًا

المعنى: 2/679.

(9) قال ابن مالك في التسهيل: وتُزَادُ بَعْدَ الْكَافِ مَا كَافَةٌ وَغَيْرُ كَافَةٍ... وقد تحدث في الكاف معنى التعليل، وربما نصبت حيثن مضارعا، لا لأن الأصل كَيْمَا. ص: 147.

أقول: يُلْزَمُ عَلَى هَذَا عَمَلُ عَامِلِ الْإِسْمِ فِي الْفِعْلِ، وَهُوَ عِنْدَهُمْ مَمْتَوَعٌ كَمَا مَرَّ فِي حَتَّى⁽¹⁾.

قَالَ: وَزَعَمَ أَبُو مُعَمَّدٍ الْأَسْوَدُ⁽²⁾ فِي كِتَابِهِ الْمُسَمَّى: نُزْهَةَ الْأَدِيبِ أَنْ أَبَا عَلِيٍّ حَرَفَ هَذَا الْبَيْتَ.

أقول: هَذِهِ إِسَاءَةٌ أَدَبٍ مِنَ الْأَسْوَدِ سَوَدَ بِهَا الصُّحُفُ، فَأَبُو عَلِيٍّ الْفَارِسِيُّ لَا يُدْفَعُ عَنِ الْإِمَامَةِ فِي الْعَرَبِيَّةِ وَسَعَةِ الضَّبْطِ وَالْحِفْظِ لِمَا يَنْقُلُهُ، وَهَذِهِ مُصَنَّفَاتُهُ فِي هَذَا الْفَنِّ قَدْ كَثُرَتْ وَانْتَشَرَتْ فِي الْأَفَاقِ، وَقَلَّدَتْ أَغْنَاكَ الْفَضْلَاءُ أَطْوَاقَ الْمِثْنِ. وَوَجُودُ رِوَايَةٍ فِي الْبَيْتِ - إِنْ ثَبَّتْ - عَلَى خِلَافِ رِوَايَتِهِ لَا يَقْدَحُ فِيمَا رَوَاهُ مَعَ اسْتِقَامَةِ مَعْنَاهُ. وَأَجَادَ الْمُصَنِّفُ فِي تَعْيِيرِهِ عَنْ هَذَا الْقَوْلِ بِالزَّعْمِ، وَلَيْسَ الْكَلَامُ فِي مَسْأَلَةٍ تَتَعَلَّقُ بِالْإِعْتِقَادِ حَتَّى يُطْرَحَ رَأْيُهُ فِيهَا لِكَوْنِهِ (عَلَى رَأْيِ)⁽³⁾ الْمُعْتَزَلَةِ، أَعَادَنَا اللَّهُ مِنْ حَسَدٍ يَسُدُّ بَابَ الْإِلْصَافِ.

قَالَ: وَقِيلَ: هِيَ⁽⁴⁾ لِلتَّشْبِيهِ عَلَى حَذْفِ مُضَافٍ، أَيْ: كَصَاحِبٍ غَيْرٍ. أقول: هَذَا الَّذِي يَتَّبِعِي التَّعْوِيلَ عَلَيْهِ، إِذْ فِي جَعْلِ الْكَافِ بِمَعْنَى 'عَلَى' فِي هَذَا الْمِثَالِ الْمُحْتَمَلِ لِإِجْرَائِهَا فِيهِ عَلَى مَعْنَاهَا الثَّابِتِ لَهَا خُرُوجٌ عَنِ الْأَصْلِ بِلَا دَاعٍ إِلَيْهِ، وَلَا ثَبَتٌ يَدُلُّ عَلَيْهِ.

قَالَ: كَمَا فِي قَوْلِهِ⁽⁵⁾:

وَنُصِرُّ مَوْلَانَا، وَتَعْلَمُ أَنَّهُ * كَمَا النَّاسُ مَجْرُومٌ عَلَيْهِ وَجَارِمٌ

(1) ص: 90 من الأصل.

(2) هو الحسن بن أحمد المعروف بالأسود العندجاني نسبة إلى بلد بفارس، من تصانيفه: فرجة الأديب، في الرد على يوسف بن السرياني في شرح أبيات سيويه، ونزهة الأديب في الرد على أبي علي الفارسي في التذكرة، وضالة الأديب في الرد على نوادر ابن الأعرابي ت: سنة: 428 هـ. ترجم له البغدادي في الخزانة: 1/ 21.

(3) في الأصل: ككونه من المعتزلة.

(4) أي: الكاف في قوله كَخَيْرٍ جَوَاباً عَنْ كَيْفَ أَصْبَحْتُ.

(5) الشاهد فيه أن ما زائدة غير عاملة والكافة جارة. شبه بكما في قوله: كُنْ كَمَا أَنتَ فالرفع ناب عن الجرور. والمهني كما أوله ابن هشام كن فيما يستقبل ممائلاً لنفسك فيما مضى المعنى: 1/ 178.

وهو من قصيدة لعمرو بن بركة الحمداني كما نص على ذلك العيني: 3/ 332 وغيره كما تقدم في: أول.

أقول: تَقَدَّمَ إِيْشَادُ الْمُصَنِّفِ لِعَجْزِ هَذَا الْبَيْتِ فِي حَرْفِ أَوْ، وَأَشَدُّنَا^(١) هُنَاكَ ثَمَامَهُ، وَتَكَلَّمْنَا عَلَيْهِ، فَلْيُرَاجَعْ مِنْ هُنَاكَ.

قَالَ: وَزَعَمَ صَاحِبُ الْمُسْتَوْفِي^(٢) أَنَّ الْكَافَ لَا تُكَفُّ بِ مَا^(٣)، وَرَدُّ عَلَيْهِ بِقَوْلِهِ^(٤)؛

وَأَعْلَمُ أَنَّنِي وَأَبَا حَمِيدٍ * كَمَا التُّشْنَوَانُ وَالرَّجُلُ الْحَلِيمُ.

أقول: فَالتُّشْنَوَانُ مُبْتَدَأٌ، وَالْحَلِيمُ مَغْطُوفٌ عَلَيْهِ، وَالْخَبَرُ مَحْذُوفٌ، أَي: كَائِنَاتٍ، وَلَوْ لَمْ تُكُنْ مَا كَافَّةً لَوَجَبَ النِّجْرُ. وَالتُّشْنَوَانُ: السُّكْرَانُ. وَالْحَلِيمُ: الَّذِي عِنْدَهُ أَثَاةٌ وَصَبْرٌ، أَي: أَنَا وَهُوَ كَالسُّكْرَانِ وَالْحَلِيمِ مِنْ حَيْثُ إِنَّ التُّشْنَوَانَ يَغْبَثُ بِالْحَلِيمِ، وَيَتَجَرَّأُ بِالسَّفَهِّ عَلَيْهِ، وَهَذِهِ حَالَتُهُ، وَالْحَلِيمُ صَابِرٌ مُحْتَمِلٌ، وَهَذِهِ حَالَتِي؛ لَكِنَّ الشَّاعِرَ -رَحِمَهُ اللَّهُ- أَبَانَ عَنْ عَدَمِ حِلْمِهِ، بِقَوْلِهِ^(٥) بَعْدَ هَذَا:

أَرِيدُ هِجَاءَهُ وَأَخَافُ رَيْي * وَأَعْلَمُ أَنَّهُ^(٥) عَبْدٌ لِرَّيِّمٍ

وَأَيُّ حِلْمٍ وَأَيُّ كَفٍّ عَنِ الْهِجَاءِ مَعَ التُّسْجِيلِ عَلَى الْمَذْكُورِ بِهَذَا الْوَصْفِ الدَّمِيمِ، وَغَرَضُهُ أَنَّ مَا ذَكَرَهُ لَا يُعَدُّ هَجْوَاً لِهَذَا الرَّجُلِ لَا تُصَافِيهِ بِمَا يَكُونُ هَذَا الْمَذْكُورُ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْمُسْكُوتِ عَنْهُ مِنْ أَوْصَافِهِ كَالْمَذْخِرِ لَهُ، وَفِي الْحَقِيقَةِ هَذَا غَاثَةُ الدِّمِّ، وَالْهِجَاءُ.

قَالَ: وَقَوْلُهُ^(٦)؛

(١) فِي الْأَصْلِ أَشَدُّنَا.

(٢) الْمُسْتَوْفِي فِي النُّحُو لِكَمَالِ الدِّينِ أَبِي سَعْدٍ عَلِيِّ بْنِ مَسْعُودِ الْفَرَّخَانَ تَقْدِمْ التَّعْرِيفَ بِهِ ص: 57 مِنَ الْأَصْلِ.

(٣) قَالَ: وَأَمَّا الْكَافُ فَلِلْمِشَابَهَةِ. وَقَدْ تَدَخَّلَهَا الْحُرُوفُ الْجَارَةُ فَيُحْكَمُ بِاسْمِئِهَا، تَقُولُ: مُرِرْتُ بِكَ الصَّحِيحِ وَقَالَ: وَصَالِيَاتٍ كَكُنَّا يُؤْتَفَيْنَ وَلَا أَعْلَمُهَا مِلْغَاءً... الْمُسْتَوْفِي فِي النُّحُو: 1/ 360، 361.

(٤) الشَّاهِدُ فِيهِ أَنَّ الْكَافَ كَفَّتْ عَنِ الْعَمَلِ بِ مَا. وَالبَيْتَانِ لَزِيَادِ الْأَعْجَمِ. الْخَزَائِنُ: 4/ 280.

(٥) فِي نَجِّ أَنَّنِي تَحْرِيفٌ.

(٦) كَالشَّاهِدِ الْمُتَقَدِّمِ قَبْلَهُ. وَهُوَ لِنَهْشَلِ بْنِ خَرِيٍّ الدِّرَامِيُّ مِنْ قَصِيدَةٍ رَأَى فِيهَا أَخَاهُ مَالِكًا، أَوْرَدَ مِنْهَا أَبُو تَمَامٍ آيَاتٍ ثَلَاثَةً آخَرَهَا الشَّاهِدُ: شَرَحَ دِيْوَانَ الْحَمَاسَةِ لِلْمَرْزُوقِيِّ: 2/ 872 وَهُوَ فِي أَوْضَحِ الْمَسَالِكِ: 2/ 157 وَالْمَجْمَعُ: 2/ 38 وَالْعَيْنُ: 3/ 334.

أَخَ مَا جِدَّ لَمْ يُخْزِنِي يَوْمَ مَشْهَدٍ⁽¹⁾ * كَمَا سَيْفٌ عَمَرُو لَمْ تُخْنَهُ مَضَارِبُهُ

أقول: الْمَاجِدُ: الْكَرِيمُ. وَالْإِخْزَاءُ: الْإِهَانَةُ وَالْإِذْلَالُ. وَالْمَشْهَدُ هُنَا⁽²⁾ مَصْدَرٌ مِثْلِي، كَالشُّهُودِ وَالْحَضُورِ، وَمَضْرِبُ السَّيْفِ بِكَسْرِ الرَّاءِ، نَحْوُ شَيْبٍ مِنْ طَرَفِهِ، فَإِنْ قُلْتَ، فَكَيْفَ جَمِيعٌ؟ قُلْتَ: هُوَ قَوْلُهُمْ: ثَابَتَ مَقَارِفُهُ، وَإِنَّمَا لِلْإِنْسَانِ مَفْرَقٌ وَاحِدٌ، وَمِثْلُ قَوْلِ الشَّاعِرِ يَصِفُ نَاقَةً⁽³⁾:

تُمَدُّ لِلْمَعْنَى أَوْصَالًا وَأَصْلَابًا

وَإِنَّمَا لَهَا صُلْبٌ وَاحِدٌ؛ وَلَكِنَّهُمْ يَقْدِرُونَ تَسْمِيَةَ الْجُزْءِ بِاسْمِ الْكُلِّ فَبَقِيَ الْجَمْعُ مَوْجِعَ الْوَاحِدِ. وَسَيْفٌ عَمَرُو: مُبْتَدَأٌ. وَلَمْ تُخْنَهُ مَضَارِبُهُ الْخَبَرُ. فَمَا كَافَةٌ، وَلَوْلَا ذَلِكَ لَجُرَّ⁽⁴⁾. يَمْدَحُ⁽⁵⁾ أَخَاهُ بِأَنَّهُ كَرِيمٌ لَمْ يَهِنْهُ فِي يَوْمٍ يَخْضَرُ فِيهِ، كَمَا أَنَّ سَيْفَ عَمَرُو لَمْ يَهِنْهُ فِي مَشْهَدٍ قِتَالٍ، حَيْثُ لَمْ تُخْنَهُ مَضَارِبُهُ بِأَنْ يَتَّبِعُوا عَنْ / الْقَطْعِ؛ بَلْ يَمْضِي فِي الْحَالِ عَلَى حَسَبِ الْمُرَادِ.

قَالَ: وَإِنَّمَا يَصِحُّ الِاسْتِدْلَالُ بِهِمَا⁽⁶⁾ إِذَا لَمْ يَثْبُتْ أَنَّ مَا الْمَصْدَرِيَّةَ تُوَصَّلُ بِالْعَمَلِ الْإِسْمِيَّةِ.

(1) فِي ذَٰلِكَ مَشْهَدٍ.

(2) فِي ذَٰلِكَ هُنَا.

(3) قَالَ السَّيُوطِيُّ فِي الْمَازِزِ: 191/2 نَقْلًا عَنْ ابْنِ السَّكَيْتِ فِي كِتَابِهِ الْمُسَمَّى بِالْمُنَى وَالْمَكْنَى، وَالْمَبْنَى، وَالْمَوَاقِي... فِي ذِكْرِ الْأَلْفَاظِ الَّتِي وَرَدَتْ بِصِيغَةِ الْجَمْعِ وَالْمَعْنَى بِهَا وَاحِدٌ أَوْ اثْنَانِ، فَقَالَ: قَالَ الْأَصْمَعِيُّ: يَقَالُ: الْقَاهُ فِي لُحُوتِ اللَّيْلِ، وَإِنَّمَا لَهَا وَاحِدَةٌ....

يَقَالُ: الْقَاهُ فِي لُحُوتِ اللَّيْلِ، وَإِنَّمَا لَهَا وَاحِدَةٌ....

وَقَالَ الشَّاعِرُ فِي وَصْفِ نَاقَةٍ: تُمَدُّ لِلْمَعْنَى أَوْصَالًا وَأَصْلَابًا

وَإِنَّمَا لَهَا صُلْبٌ وَاحِدٌ. وَرَدَ الشَّاهِدُ بِدُونِ نِسْبَةٍ، الْمَازِزِ: 192/2.

(4) فِي ذَٰلِكَ لَجُرَّ.

(5) يَمْدَحُ سَقَطَتْ مِنْ جِ.

(6) فِي الْأَصْلِ نَهًا وَالضَّمِيرُ فِي نَهْمَا يَرْجِعُ إِلَى الْبَيْتَيْنِ السَّابِقَيْنِ،

أقول: كَمَا هُوَ مَذْهَبُ سَيِّبُوهِ وَالْجُمْهُورِ الْقَائِلِينَ بِأَنَّهَا لَا تُوصَلُ بِالْأَسْمِيَّةِ، وَأَنَّ ذَلِكَ^(١) لَمْ يَثْبُتْ^(٢). أَمَّا إِذَا قِيلَ بِأَنَّهَا تُوصَلُ بِهَا كَمَا هُوَ مَذْهَبُ السِّيرَافِيِّ^(٣) وَالْأَعْلَمِيِّ^(٤) وَابْنِ خَرُوفٍ^(٥). وَاخْتَارَهُ ابْنُ مَالِكٍ، وَاسْتَدَلَّ عَلَيْهَا بِأَشْيَاءَ مِنْهَا. قَوْلُهُ^(٦):

وَاصِلُ خَلِيلِكَ مَا التَّوَاصُلُ مُمَكِّنٌ * فَلَأَنْتَ أَوْ هُوَ عَنْ قَرِيبٍ رَاحِلُ

فَحِينَئِذٍ لَا يَتَأَمَّلُ الْإِسْتِدْلَالَ بِدَيْنِكَ الْبَيْتَيْنِ لِجَوَازِ أَنْ تُكُونَ مَا^(٧) فِيهِمَا مُصَدِّرِيَّةً، لَا كَافَةً.

قَالَ: فَإِنْ قُلْتَ: كَيْفَ اجْتَمَعَتْ^(٨) مَعَ مِثْلٍ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ لَوْلَا يُكَلِّمُنَا اللَّهُ أَوْ تَأْتِينَا آيَةً كَذَلِكَ قَالَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ مِثْلَ قَوْلِهِمْ﴾^(٩) وَمِثْلٍ فِي الْمَعْنَى نَفَتْ

(١) سقطت من ج.

(٢) قال سيبويه: 'وتقول: أتني بعدما تقول ذاك القول كأنك قلت: أتني بعد قولك ذاك القول' الكتاب: 156/3. وقال: فإذا قلت: 'ما خلا فليس إلا النصب، أي الاسم بعد خلا، لأن ما اسم، ولا تكون صلتهما إلا الفعل ها هنا، وهي ما التي في قولك: أفعل م فعلت' الكتاب: 350/2. هـ.

وقال: 'وسأله عن قوله: 'ما تقدم لي أدوم لك'. فقال: ليس في هذا جزء من قبل أن الفعل صلة ل ما فصار بمنزلة الذي، وهو يصلته كالمصدر، ويقع على الحين' الكتاب: 102/3.

وقال المالقي: 'ما المصدرية تدخل على الجملة الفعلية غالبا... وقد يجوز بعدها الجملة الاسمية قليلا... رصف المباني في شرح حررته' 213.

وقال المرادي: 'وأعلم أن ما المصدرية توصل بالفعل الماضي والمضارع، ولا توصل بالأمر، وفي وصلها بالجملة الاسمية خلاف ومذهب سيبويه والجمهور أنها حرف، فلا يعود عليها ضمير من صلتهما... الجنى الداني ص: 331-332.

(٣) تقدم التعريف بهم في ص: 28، ص: 83، ص: 129 من الأصل.

(٤) استشهد بالبيت ابن مالك في شرح الكافية: 88/1 ولم يذكر قائله برواية 'ذهب بدل راحل، وكذا في شرحه على التسهيل: 25/1 واستشهد به المرباط في شرحه على التسهيل ولم يعين قائله م 823/2.

(٥) سقطت من الأصل.

(٦) استشهد بالبيت ابن مالك في شرح الكافية: 88/1 ولم يذكر قائله برواية 'ذهب بدل راحل، وكذا في شرحه على التسهيل: 254/1 واستشهد به المرباط في شرحه على التسهيل ولم يعين قائله م 823/2.

(٧) سقطت من الأصل.

(٨) أي: كلمة كذلك التي تقع بعد الجمل صفة في المعنى فتكون نعتا لمصدر أو حالا.

(٩) البقرة من الآية 118.

بِمَصْدَرٍ قَالِ الْمَحْذُوفُ، كَمَا أَنَّ كَذَلِكَ نَعَتْ لَهُ، وَلَا يَتَعَدَّى عَامِلٌ وَاحِدٌ لِمُتَعَلِّقَيْنِ بِمَعْنَى وَاحِدٍ، لَا تَقُولُ: ضَرَبْتُ زَيْدًا عَمْرًا، وَلَا يَكُونُ مِثْلُ تَوْكِيدٍ لِي كَذَلِكَ، لِأَنَّهُ أَتَيْنُ مِنْهُ، كَمَا لَا يَكُونُ زَيْدًا مِنْ قَوْلِكَ: هَذَا زَيْدٌ يَفْعُلُ كَذَا^(١)، تَوْكِيدًا، لِهَذَا^(٢) كَذَلِكَ. وَلَا خَبْرًا لِمَحْذُوفٍ بِتَقْدِيرِ الْأَمْرِ كَذَلِكَ لِمَا يُؤْدِي إِلَيْهِ مِنْ عَدَمِ ارْتِبَاطِ مَا بَعْدَهُ بِمَا قَبْلَهُ.

أَقُولُ: قَوْلُهُ: وَلَا يَتَعَدَّى عَامِلٌ وَاحِدٌ لِمُتَعَلِّقَيْنِ بِمَعْنَى وَاحِدٍ. يُرِيدُ بِطَرِيقِ الْإِسْتِقْلَالِ، وَأَمَّا إِذَا كَانَ مُتَعَدِّيًا إِلَى أَحَدِهِمَا اسْتِقْلَالًا، وَإِلَى الْآخَرِ بِطَرِيقِ التَّبَعِيَّةِ فَلَا مَانِعَ، وَفِي كَلَامِهِ إِشَارَةٌ إِلَيْهِ [حَيْثُ لَمْ يَقُلْ: زَيْدًا وَعَمْرًا أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ مِمَّا يُفِيدُ التَّبَعِيَّةَ]^(٣)، وَقَدْ اشْتَمَلَ هَذَا السُّؤَالُ عَلَى أُمُورٍ أَحَدُهَا: مَنَعُ أَنْ يَكُونَ مِثْلُ تَوْكِيدٍ لِكَذَلِكَ. فَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مُرَادُهُ أَنْ لَفْظَ مِثْلٍ لَا يَكُونُ تَوْكِيدًا (لِلْكَافِ مِنْ كَذَلِكَ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ أَنْ مَجْمُوعٌ مِثْلُ قَوْلِهِمْ لَا يَكُونُ تَوْكِيدًا)^(٤) لِمَجْمُوعٍ كَذَلِكَ، وَكُلُّ مُشْكِلٍ، أَمَّا الْأَوَّلُ فَلِأَنَّ الْكَافَ وَ مَثَلًا أَذَاتًا تَشْبِيهِيَّةً، وَلَيْسَتْ إِحْدَاهُمَا^(٥) أَتَيْنَ دَلَالَةً عَلَيْهِ مِنَ الْآخَرَى. وَأَمَّا الثَّانِي فَضَمِيرُ لَأَنَّهُ إِمَّا أَنْ يَعُودَ إِلَى مِثْلٍ، أَوْ إِلَى كَذَلِكَ، فَإِنْ عَادَ إِلَى مِثْلٍ اقْتَضَى أَنْ التَّأْكِيدَ لَا يَكُونُ أَتَيْنَ دَلَالَةً عَلَى الْمَقْصِدِ مِنَ التَّوَكُّدِ، فَيَمْتَنِعُ مِثْلُ قَوْلِكَ: شَرِبَ زَيْدٌ عَقَارًا خَمْرًا وَلَا يَمْنَعُ مِثْلُ هَذَا أَحَدًا. وَإِنْ عَادَ إِلَى كَذَلِكَ، فَأَبْيَنُتُهُ إِنْ كَانَتْ مِنْ حَيْثُ التَّعْرِيفُ، بِاعْتِبَارِ أَنْ كَذَلِكَ مُشْتَمِلٌ عَلَى تَعْرِيفِ الْإِشَارَةِ، وَمِثْلُ نَكْرَةٍ وَإِنْ أَضِيفَ إِلَى مَعْرِفَةٍ، أَشْكِلَ الْأَمْرُ^(٦)، فَإِنْ مَثَلًا لَيْسَ بِمَعْرِفَةٍ مُؤَكَّدًا لِاسْمِ الْإِشَارَةِ حَتَّى يَجْمَعَ هَذَا، وَإِنَّمَا الْجَمْعُ مُؤَكَّدٌ لِلْمَجْمُوعِ، وَإِنْ كَانَ فِي الْأَوَّلِ تَعْرِيفُ الْإِشَارَةِ، فَفِي الثَّانِي التَّعْرِيفُ الْمُسْتَفَادُ مِنْ إِضَافَةِ الْقَوْلِ عَلَى الضَّمِيرِ، وَالْمُضَافُ إِلَى الْمُضْمَرِ فِي مَرْتَبَتِهِ^(٧) عِنْدَ بَعْضٍ، وَالضَّمِيرُ أَعْرَفُ مِنْ اسْمِ الْإِشَارَةِ عَلَى الْمُخْتَارِ. وَالْأَقْرَبُ أَنَّهُ أَرَادَ أَنْ ذَلِكَ أَتَيْنُ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ يُفِيدُ تَعْيِينَ الْمُسَارِ إِلَيْهِ، وَهُوَ الْقَوْلُ الْمُعَيَّنُ السَّابِقُ بِلَا

(١) سقطت من ج، ذ.

(٢) في ج: فهذا.

(٣) سقط من الأصل ومن ج.

(٤) ساقط من ذ.

(٥) في ج: أحدهما.

(٦) سقطت من ج، ذ.

(٧) في ج: ترتيبه.

اِحْتِمَالِ مُزَاجِمٍ فِي هَذِهِ الْإِفَادَةِ، وَنَمِثِلَ قَوْلِهِمْ وَإِنْ كَانَ صَادِقًا عَلَى ذَلِكَ^(١) الْقَوْلِ الْمُعَيَّنِ إِلَّا أَنْ اِحْتِمَالِ دُخُولِ غَيْرِهِ قَائِمٌ، أَهْوَى بِعُمُومِهِ يَشْمَلُ غَيْرَ ذَلِكَ الْقَوْلِ الْمُعَيَّنِ أَيْضًا، فَلَيْسَ كَالْأَوَّلِ فِي الدَّلَالَةِ عَلَى ذَلِكَ الْفَرْدِ الْمَخْصُوصِ فَقَطْ. هَذَا غَايَةُ مَا ظَهَرَ لِي فِي تَقْرِيرِ مُرَادِهِ، وَلَا يَخْلُو مِنْ بَحْثٍ، فَإِنَّ الْإِضَافَةَ فِي قَوْلِهِمْ عَهْدِيَّةً، وَالْمَعْنَى هَذَا الْقَوْلُ الْمُتَقَدِّمُ، فَلَا عُمُومَ لَهُ وَلَا شُمُولَ لِغَيْرِ ذَلِكَ الْقَوْلِ الْمُعَيَّنِ، فَلَا نُسَلِّمُ^(٢) أَنَّ الْأَوَّلَ أَظْهَرُ فِي الدَّلَالَةِ عَلَى الْمُرَادِ.

وَالْأَمْرُ الثَّانِي: ادِّعَاؤُهُ أَنْ امْتِنَاعَ التَّكْيِيدِ فِي نَحْوِ هَذَا زَيْدٌ يَفْعَلُ لِمَا ذَكَرَهُ، قَدْ يُنْتَعَمُ، وَيُقَالُ: إِنَّمَا امْتِنَعَ، لِأَنَّ هَذَا تَأْكِيدٌ لَفْظِيٌّ، وَهُوَ إِعَادَةُ اللَّفْظِ بِعَيْنِهِ، وَتَقْوِيَتُهُ بِمُرَادِفٍ لَهُ، وَهَذَا زَيْدٌ لَيْسَ كَذَلِكَ، فَإِنَّ زَيْدًا لَيْسَ لَفْظًا هَذَا وَلَا مُرَادِفًا لَهُ. الْأَمْرُ الثَّالِثُ: دَعَاؤُهُ^(٣) امْتِنَاعُ أَنْ يَكُونَ كَذَلِكَ خَبَرٌ مُبْتَدَأٌ مَحْذُوفٌ، لِمَا يُؤَدِّي إِلَيْهِ مِنْ عَدَمِ ارْتِبَاطٍ مَا بَعْدَهُ بِمَا قَبْلَهُ، وَهَذَا فِيهِ بَحْثٌ، فَإِنَّ أَرَادَ أَنَّهُ لَا يَكُونُ ارْتِبَاطٌ أَصْلًا، فَلَيْسَ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْارْتِبَاطَ بِحَسَبِ الْمَعْنَى حَاصِلٌ، وَذَلِكَ بِأَنْ يُجْعَلَ مِثْلَ قَوْلِهِمْ مَفْعُولُ الْفِعْلِ مِنْ «قَالَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ»^(٤) وَكَذَلِكَ خَبَرٌ مُبْتَدَأٌ مَحْذُوفٌ، أَي: الشَّأْنُ وَالْأَمْرُ كَذَلِكَ. وَالْمَعْنَى: أَنَّ عَادَةَ الْمُتَعَنِّيْنَ جَرَتْ عَلَى نَحْوِ مَا شُوهِدَ مِنْ هَؤُلَاءِ، ثُمَّ اسْتَوْفِ^(٥) قَوْلُهُ: «قَالَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ مِثْلَ قَوْلِهِمْ»^(٦)، بَيَانًا/ وَتَفْسِيرًا لِلشَّأْنِ وَالْأَمْرِ. فَالَّتِي تُرَى كَيْفَ ارْتَبَطَ هَذَا الْكَلَامُ بَعْضُهُ بِبَعْضٍ بِحَسَبِ الْمَعْنَى. وَإِنْ أَرَادَ أَنَّهُ لَا يَكُونُ ارْتِبَاطٌ لَفْظِيٌّ، فَلَا يَضُرُّ مَعَ حُصُولِ الْارْتِبَاطِ الْمَعْنَوِيِّ.

ثَانِي ثَمَنًا، مِثْلَ بَدَلٍ مِنْ دَنِيَّةٍ أَوْ بَيَانًا.

أَقُولُ: يُرِيدُ أَنْ «مِثْلَ قَوْلِهِمْ»^(٧) بَدَلٌ مِنْ قَوْلِهِ: كَذَلِكَ. أَوْ عَطْفٌ بَيَانٍ، فَإِنْ قُدِّرَ الْكَافُ اسْمًا عَلَى مَا يَرَاهُ الْأَخْفَشُ وَالْفَارِسِيُّ^(٨) وَجَاعَةً، فَالْبَدَلُ وَاضِحٌ. وَعَطْفُ الْبَيَانِ

(١) فِي جِهَتِهِ هَذَا.

(٢) فِي ذِكْرِهَا ثُمَّ تَحْرِيفُ.

(٣) فِي جِهَةِ ادِّعَاؤِهِ.

(٤) الْبَقَرَةُ مِنَ الْآيَةِ: ١١٨.

(٥) الْمُقْتَصِدُ فِي شَرْحِ الْإِبْرَاقِ: ٨٤٦/٢، ٨٤٩.

(٦) الْبَقَرَةُ مِنَ الْآيَةِ: ١١٨.

(٧) الْبَقَرَةُ مِنَ الْآيَةِ: ١١٨.

(٨) الْمُقْتَصِدُ فِي شَرْحِ الْإِبْرَاقِ: ٨٤٦/٢، ٨٤٩.

مُشْكِلٌ عَلَى رَأْيِ الْجُمْهُورِ؛ لِأَنَّ شَرْطَهُ التَّعْرِيفُ عِنْدَهُمْ، وَمِثْلُ نَكِيرَةٍ، ثُمَّ تَقْدِيرُ الْكَافِ اسْمًا بِمَعْنَى مِثْلِ فِي السَّعَةِ مُخَالِفٌ لِقَوْلِ سِيبَوَيْهِ⁽¹⁾ وَالْمُحَقِّقِينَ، وَإِنْ قَدَّرَهَا حَرْفًا، فَمَا هَذَا الْبَدَلُ وَالْبَيَانُ؟ وَهَلْ يُبَدَّلُ الْإِسْمُ الْمُضَافُ إِلَيْهِ مِنَ الْحَرْفِ الْجَارِ مَعَ مَجْرُورِهِ، أَوْ يُعْطَفُ عَظْفًا بَيَانٌ، فَتَأَمَّلْهُ.

قَالَ: بَدَلُ زِيَادَةِ الْإِسْمِ لَمْ تَطْبُتْ⁽²⁾.

أَقُولُ: أَجَارَ الْكُوفِيُّونَ زِيَادَةَ حِينَ فِي مِثْلِ: زِيدَ حِينَ بَقُلْ⁽³⁾ وَجْهَهُ. وَقَوْلِهِمْ: وَجْهَهُ حِينَ وَشَمَّ. وَقَدْ رَأَى بَعْضُهُمْ زِيَادَةَ أَسْمَاءِ الزَّمَنِ، كَ يَوْمٍ وَحِينَ عِنْدَ إِضَافَتِهَا إِلَى إِذْ كَقَوْلِكَ: يَوْمَئِذٍ؛ وَحِينَئِذٍ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ الْيَوْمَ، وَالْحِينَ هُوَ مَذْلُولٌ إِذْ، وَقَدْ اكْتَفَى بِهَا وَخَذَهَا فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ⁽⁴⁾:

نَهَيْتُكَ عَنْ طِلَابِكَ أَمْ عَمْرٍو * بِعَافِيَةٍ، وَأَنْتَ إِذْ صَاحِبُ

وَقَدْ تَأَوَّلَ ذَلِكَ قَوْمٌ عَلَى أَنَّ الْحِينَ هُوَ الْمُعْتَمَدُ، وَسَيَقَتْ إِذْ لِتَدُلُّ عَلَى مُضِيِّهِ بِنَفْسِهَا، وَعَلَى مَا حُذِفَ مِمَّا هُوَ مُرَادٌ بِتَثْوِينِهَا. قَالَ هَؤُلَاءِ: وَذَلِكَ أَنَّهُمْ أَرَدُوا قَطْعَ يَوْمٍ أَوْ حِينَ عَنِ الْإِضَافَةِ مَعَ التَّغْوِيضِ، وَلَمْ يَصْلُحْ لِتَغْوِيضِ التَّثْوِينِ فِيهِ مِنَ الْجُمْلَةِ الْمَحْذُوفَةِ، إِذْ هُوَ مُشْعِرٌ⁽⁵⁾ بِتَثْوِينِ التَّمَكُّنِ الَّذِي لَهُ⁽⁶⁾ مِنْ أَصْلِهِ، فَلَا يَحْمَلُ تَثْوِينَهُ عَلَى غَيْرِهِ، فَجَاؤُوا بِ إِذْ

(1) قَالَ سِيبَوَيْهِ فِي بَابِ مَا يَحْتَمِلُ الشَّعْرُ بَعْدَ ذِكْرِهِ لِقَوْلِ الشَّاعِرِ: وَصَالِيَاتُ كَكَمَا يُؤْتَفِنُ وَمَعْنَى الْكَافِ مَعْنَى مِثْلُ... وَمَا يَجُوزُ فِي الشَّعْرِ أَكْثَرُ مِنْ أَنْ أَذْكَرَهُ لَكَ هَذَا الْكِتَابُ: 32/1 نَحْ ٥٠.

وَقَالَ إِلَّا أَنْ نَاسًا مِنَ الْعَرَبِ إِذَا اضْطَرُّوا فِي الشَّعْرِ جَعَلُوا الْكَافَ بِمَنْزِلَةِ مِثْلُ: الْكِتَابُ 408/1. نَحْ هَارُونَ.

(2) بَشِيرٌ هُنَا إِلَى الْأَرْاءِ الَّتِي تَتَحَدَّثُ عَنْ أَيِّ الْكَلِمَتَيْنِ الزَّائِدَةِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى (لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ) الشُّورَى مِنَ الْآيَةِ: 11. الْكَافِ أَمْ مِثْلُ: وَابْنُ هِشَامٍ يَفْضِلُ أَنْ يَكُونَ الْحَرْفُ هُوَ الزَّائِدُ. انْظُرِ الْمَعْنَى: 179/1 وَفِي الْمُسَاعَدَةِ عَلَى تَسْهِيلِ الْفَوَائِدِ لِابْنِ عَقِيلٍ: 276/2 وَقِيلَ الزَّائِدُ مِثْلُ بِمَعْنَى الصِّفَةِ، وَلَا زِيَادَةَ. وَخَرَجَ عَلَى زِيَادَةِ الْكَافِ قَوْلُهُ تَعَالَى: (كَأَمْثَلِ الثَّلَاجِ) الْوَاقِعَةُ الْآيَةُ: 23. وَقَالَ الطَّبْرِيُّ فِي جَامِعِ الْبَيَانِ: 9/27 أَنْ مِثْلًا زَائِدَةً لِلتَّوَكِيدِ وَالطَّبْرِيُّ كُوفِي الْمَذْهَبِ.

(3) فِي 'ج' (يَقُلْ).

(4) الْأَصْلُ عِنْدَ الْأَخْفَشِ حِينَئِذٍ فَحُذِفَ حِينَ الْمُضَافِ، وَبَقِيَ الْجَرُّ. وَقَالَ الْبُخْدَادِيُّ فِي شَرْحِ آيَاتِ الْمَغْنِيِّ: 200/2. وَاعْلَمْ أَنَّهُ قَدْ رُوِيَ أَيْضًا: وَأَنْتَ إِذَا صَحِيحٌ، فَتَكُونُ إِذَا الْجَوَابِيَّةُ وَالْجَزْئِيَّةُ. وَهُوَ مِنْ مَقْطُوعَةِ لَأَبِي ذُؤَيْبٍ الْهَذَلِيِّ. شَرْحُ دِيوَانَ الْهَذَلِيِّ: 171/1 وَمِنْ شَوَاهِدِ ابْنِ بَيْشٍ: 92/3. وَالْخَصَائِصُ: 376/2. وَقَدْ تَقَدَّمَ هَذَا الشَّاهِدُ فِي ص: 157.

(5) فِي الْأَصْلِ: مُشْعِرٌ.

(6) سَقَطَتْ مِنْ 'ج'.

تُعِينَا لِلْمُضِيِّ الَّذِي يُحْصِلُهُ تَحْصِيلًا لِلدَّلَالَةِ⁽¹⁾ عَلَى الْمَحْذُوفِ بِالتَّنْوِينِ الَّذِي يَقْبَلُهُ. فَقَالُوا حَيْثُذِي، أَي: حِينَ إِذْ كَانَ ذَلِكَ، وَلِهَذَا قُلْنَا يُوْجَدُ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ إِذْ هَذِهِ الْمُتَّصِلَةُ بِالزَّمَنِ مُضَافَةٌ غَيْرُ مُتَوَاتِرَةٍ. قُلْتُ: لَكِنْ هَذَا كَمَا قَالَ بَعْضُ الْفُضَلَاءِ الْمَتَاخِرِينَ لَا يُخْلِصُ مِنْ دَعْوَى زِيَادَةِ الْحِينِ؛ لِأَنَّ إِذْ تُعْنِي عَنْهُ؛ لِأَنَّهَا⁽²⁾ تُحْصِلُ الزَّمْنَ وَمُضِيَّهُ كَمَا اكْتَفَى بِهَا فِي الْبَيْتِ الْمَتَقَدِّمِ. قَالَ: وَأَمَّا: (بِمِثْلِ مَا آمَنْتُمْ بِهِ) ⁽³⁾ فَقَدْ يَشْهَدُ لِلْقَائِلِ بِزِيَادَةِ مِثْلِ فِيهَا قِرَاءَةُ ابْنِ عَبَّاسٍ: (بِمَا آمَنْتُمْ بِهِ) ⁽⁴⁾.

أَقُولُ: هِيَ شَهَادَةٌ حَقٌّ لَّا كَلَامَ فِي قَبُولِهَا.

قَالَ: وَقَدْ أَوَّلْتُ⁽⁵⁾ قِرَاءَةَ الْجَمَاعَةِ عَلَى زِيَادَةِ الْإِنْبَاءِ فِي الْمَفْعُولِ الْمَطْلُوقِ⁽⁶⁾.

أَقُولُ: الْمَتَنُصُّصُ أَنَّ زِيَادَتَهَا فِي الْمَفْعُولِ غَيْرُ مَقْيَسَةٍ - وَإِنْ كَثُرَتْ - وَلَمْ يَحْكُوا زِيَادَتَهَا إِلَّا فِي الْمَفْعُولِ بِهِ [وَأَمَّا الْمَفْعُولُ] ⁽⁷⁾ الْمَطْلُوقُ، فَلَمْ أَرَهُمْ تَعَرَّضُوا إِلَى زِيَادَتِهَا فِيهِ، فَالْتَحَرِيحُ⁽⁸⁾ عَلَى هَذَا غَيْرُ مَرْضِيٍّ⁽⁹⁾ فِيمَا يَظْهَرُ.

قَالَ: وَقِيلَ: الْكَافُ اسْمٌ مُؤَكَّدٌ بِمِثْلِ:

أَقُولُ: أَجَاوَزَ الزُّخْشَرِيُّ. فَقَالَ فِي الْكَشَافِ: وَلَكَ أَنْ تُزْعِمَ أَنَّ كَلِمَةَ التَّنْشِيهِ كُرِّرَتْ لِلتَّوَكُّيدِ⁽¹⁰⁾. قُلْتُ: لَكِنْ يَلْزَمُ عَلَيْهِ إِضَافَةُ الْمُؤَكَّدِ إِلَى التَّأْكِيدِ، وَقَدْ جَعَلُوا مِنْهَا إِضَافَةً أَسْمَاءَ

(1) فِي نَجِّ الدَّلَالَةِ.

(2) فِي الْأَصْلِ لِأَنَّ هَذَا.

(3) الْبَقْرَةُ مِنَ الْآيَةِ: 137. قَالَ ابْنُ جَنِّي فِي الْمُحْتَسَبِ: 113/1: «مِنْ ذَلِكَ مَا حَكَاهُ ابْنُ مَجَاهِدٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ: لَا نَقْرَأُ

(بِمِثْلِ مَا آمَنْتُمْ بِهِ) فَإِنَّ اللَّهَ لَيْسَ لَهُ مِثْلٌ، وَلَكِنْ أَقْرَأَ بِمَا آمَنْتُمْ بِهِ.

قَالَ: وَرَوَى عَنْهُ أَيْضًا أَنَّهُ كَانَ يَقْرَأُ بِالَّذِي آمَنْتُمْ بِهِ.

(4) الْبَقْرَةُ مِنَ الْآيَةِ: 137. قَالَ ابْنُ جَنِّي فِي الْمُحْتَسَبِ: 113/1: «مِنْ ذَلِكَ مَا حَكَاهُ ابْنُ مَجَاهِدٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ: لَا نَقْرَأُ

(بِمِثْلِ مَا آمَنْتُمْ بِهِ) فَإِنَّ اللَّهَ لَيْسَ لَهُ مِثْلٌ، وَلَكِنْ أَقْرَأَ بِمَا آمَنْتُمْ بِهِ.

قَالَ: وَرَوَى عَنْهُ أَيْضًا أَنَّهُ كَانَ يَقْرَأُ بِالَّذِي آمَنْتُمْ بِهِ.

(5) فِي ذَا تَوَوَّلْتُ.

(6) أَي: إِيْمَانًا بِمِثْلِ إِيْمَانِكُمْ بِهِ.

(7) سَاقَطَ مِنَ الْأَصْلِ.

(8) فِي ذَا تَخْرِيجٍ.

(9) فِي النِّسْخِ الثَّلَاثِ مَرْضِيٍّ. أَي: مَفْعُولٌ لَا مَفْعُلٌ.

(10) الْكَشَافُ: 463/3 يَرِيدُ بِكَلِمَةِ التَّنْشِيهِ: الْكَافُ، وَالْمِثْلُ فِي الْآيَةِ: (لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ): الشُّرَى: 11.

الزَّمَنِ الْمُبْهَمَةِ فِي نَحْوِ حَيْثُذَ وَيَوْمَئِذٍ، وَقَدْ أَسْلَفْتُ فِي الْكَلَامِ عَلَى إِذْ أَنْ ذَلِكَ مِنَ الْإِضَافَةِ
الْبَيِّنَةِ، فَرَأَجَعُهُ⁽¹⁾ قَالُوا: وَتَقَعُ هَذِهِ الْإِضَافَةُ، أَعْنِي إِضَافَةُ الْمُؤَكَّدِ إِلَى التَّكْيِيدِ فِي غَيْرِ أَسْمَاءِ
الزَّمَنِ، كَقَوْلِهِ يُخَاطَبُ ضَيْفَيْنِ طَرَقَاهُ⁽²⁾:

فَقُلْتُ: الْجَوَا [عَنْهَا]⁽³⁾ نَجَا الْجِلْدُ إِنَّهُ ** سَيَرْضِيكَمَا مِنْهَا سَنَامٌ وَغَارِبُهُ.

قَالَ الْفَرَّاءُ: أَضَافَ النَّجَا إِلَى الْجِلْدِ؛ لِأَنَّ الْفَرْبَ تُضَيِّفُ الشَّيْءَ إِلَى نَفْسِهِ إِذَا اخْتَلَفَ
اللَّفْظَانِ⁽⁴⁾ كَقَوْلِهِمْ: «وَأَنَّهُ لَحَقَّ الْيَقِينِ»⁽⁵⁾ وَكَ «وَلَدَارُ الْآخِرَةِ»⁽⁶⁾، كَذَا فِي الصِّحَاحِ⁽⁷⁾
وَمَذْهَبُ أَكْثَرِ الْبَصَرِيِّينَ أَنَّ مِثْلَ هَذَا فِي غَايَةِ النُّدُورِ، فَلَا يُقَاسُ عَلَيْهِ، وَلَنَا يَنْبَغِي تَخْرِيجُ التَّنْزِيلِ عَدَّ
مِثْلِهِ. وَمَعْنَى: «انْجُوا»: أَرْيَلَا الْجِلْدَ عَنْهَا وَاسْلَخَاهُ. وَالْفَارِبُ: مَا بَيْنَ السَّنَامِ وَالْعُنُقِ.
قَالَ: كَمَا عَكَسَ⁽⁸⁾ ذَلِكَ مِنْ قَالَ⁽⁹⁾:

فَصَيَّرُوا مِثْلَ كَعَصْفٍ مَأْكُولٍ

(1) حديثه عن إِذْ ص: 60 من الأصل.

(2) نسبة العيني إلى أبي الجراح. قال: قاله القالي. وقال الصغاني قائله أبو الغمر الكلابي: 243/2. وفي المقصور والممدد
للفراء ص: 20: أنشده أبو الجراح.

(3) سقطت من الأصل.

(4) في معاني القرآن للفراء: 56/2: وقوله: «وَلَدَارُ الْآخِرَةِ» أضيفت: الدار إلى الآخرة، وهي الآخرة. وقد تضيف العرب
الشيء إلى نفسه إذا اختلف اللفظ كقوله تعالى: «إِنَّ هَذَا هُوَ حَقُّ الْيَقِينِ» ومثله: «إِنَّكَ بِرَحْمَةِ الْأُولَى» و«عَامَ الْأُولَى» و«تَرْمِيهِ»
الأيام تضاف إلى أنفسها باختلاف لفظها.

(5) الحافة من الآية: 51. اقتباس.

(6) يوسف من الآية: 109.

(7) الصحاح: 6/ نجا.

(8) في الأصل عكس في ذلك.

(9) الشاهد فيه أن الكاف هنا اسم أكدت مثلاً: نسبة العيني: 402/2 لرؤية، وكذا السيوطي: 503/1 وقال البغدادى
شرح أبيات المغني: 134/4: لم أجده في ديوان رؤية. ونسب في الكتاب: 203/1 لحמיד الأرقط. وقوله: «تَرْمِيهِ»
بِحِجَارَةٍ يَبِيحُ. وهو في ديوان رؤية: قسم الأبيات المقدرات المنسوبة إليه أو إلى أبيه، ص: 181.

أقول: هذا البيت من مشطور السَّريع المَوْقوف. وَالْعَصْفُ: وَرَقُ الزَّرْعِ. عَنِ الْفَرَاءِ:
 وَقَالَ الْحَسَنُ⁽¹⁾ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: «جَعَلَهُمْ كَعَصْفٍ مَأْكُولٍ»⁽²⁾، أَي: كَزَّرَعٍ أَكِلَ حَبُّهُ وَبَقِيَ
 تِبْنُهُ. كَذَا فِي الصِّحَاحِ⁽³⁾. وَيَتَّبِعِي أَنْ يَكُونَ الْكَافُ فِي الْبَيْتِ اسْمًا أَضْيَفَ إِلَيْهِ مِثْلُ مُضَافًا إِلَى
 عَصْفٍ لَزِمَ قَطْعُ الْحَرْفِ الْجَارِ عَنْ عَمَلِهِ بِمَا كَافَهُ عَنْ الْعَمَلِ؛ اللَّهُمَّ إِنَّا أَنْ يُقَالَ: مَثَرَةٌ
 الْجُزْءُ مِنَ الْمَجْرُورِ كَمَا ادَّعَاهُ الزَّمخَشَرِيُّ فِي قِرَاءَةِ الْأَعْمَشِ⁽⁴⁾: «وَمَا هُمْ بِضَارَيْنَ يَوْمَ مِنْ
 أَحَدٍ»⁽⁵⁾ إِنَّ التَّوْنَ مِنْ ضَارِي حَذَفَتْ لِلإِضَافَةِ، وَإِنَّهُ أَضْيَفَ إِلَى أَحَدٍ، وَلَمْ يَضُرَّ وَجُودُ مِنْ
 لِأَنَّهَا جُعِلَتْ جُزْءًا مِنَ الْمَجْرُورِ⁽⁶⁾. وَسَيَأْتِي فِيهِ كَلَامٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.
 قَالَ: وَلَا تَقَعُ كَذَلِكَ عِنْدَ سَيِّبِيهِ وَالْمُحَقِّقِينَ إِنَّا فِي الضَّرُورَةِ، كَقَوْلِهِ⁽⁷⁾:

يَضْحَكُنَّ عَنْ كَالْبَرْدِ الْمُتَّهَمِ

أقول: هُوَ مِنْ مَشْطُورِ السَّريعِ الْمَكْشُوفِ، وَقَبْلُهُ:

يَبِضُّ ثَلَاثَ كِنَعَاكِ الْجَمِّ⁽⁸⁾

يَبِضُّ: صِفَةُ مَخْذُوفٍ، أَي: نِسَاءٍ يَبِضُّ، فَهُوَ جَمْعُ بَيْضَاءَ، وَالْمَرَادُ بِالثَّلَاثِ هُنَا: بَقَرُ
 الْوَحْشِ، وَكَثِيرًا مَا يُشَبَّهُ بِهِنَ النِّسَاءُ فِي الْعُيُونِ وَالْأَعْنَاقِ. وَالْجَمُّ جَمْعُ جَمَاءَ، وَهِيَ الَّتِي لَا
 قَرْنَ لَهَا، وَالتَّبَرُّدُ. حَبُّ الْعَمَامِ. وَالثَّمَنُهُ بِتَشْدِيدِ المِيمِ: الدَّائِبُ. يُرِيدُ أَنْ أَسْنَانَهُنَّ فِي الْبَيَاضِ

(1) ينظر معاني القرآن: 114/3 فإنه قال: وقال بعضهم: ذو العصف: المأكول من الحب. ولم ينسب لأحد بعينه.

(2) الفيل: 5.

(3) الصحاح: 4/ عصف.

(4) هو سليمان بن مهران الأعمش إمام الأسدي إمام جليل. توفي سنة: 148 هـ. غاية النهاية: 315/1.

(5) البقرة من الآية: 102. وهي قراءة شاذة كما في المختص: 103/1.

(6) الكاشف: 301، 302/1.

(7) الشاهد أن الكاف الإسمية عند سيبويه لا تكون إلا في الشعر، وهو في ديوان المعاج: 328/2. والجنى الداني: 79.

والخرافة: 262/4. والممع: 31/2.

(8) في الديوان: حم وتونين نعاك.

وَالثَّقَاءُ كَالْبَرْدِ. وَهَذَا عِنْدَ غَالِبِ أَهْلِ الْهِنْدِ مَعِيْبٌ؛ وَإِنَّمَا يَسْتَحْسِنُونَ الْأَسْنَانَ إِذَا كَانَتْ سَوْدَاءَ مُظْلِمَةً كَاللَّيْلِ الْبَهِيمِ، وَلِذَلِكَ يَتَعَانَى نِسَاؤُهُنَّ الْمُغَيَّرَاتُ لِخَلْقِ اللَّهِ صَنِيعَ الْأَسْنَانِ بِالسَّوَادِ حَتَّى تُصِيرَ أَشْبَهَ شَيْءٍ بِالْفَحْمِ، وَكَأَنَّهُمْ لَمْ يَسْمَعُوا قَوْلَ الْقَائِلِ⁽¹⁾

كَأَنَّمَا يَنَسِمُ⁽²⁾ عَنْ لَوْلِي ** مُنْضِدٍ أَوْ بَرْدٍ أَوْ أَقَاخِ.
وَلَا قَوْلَ الْآخِرِ⁽³⁾:

وَيَنَسِمَنَّ عَنْ بَرْدٍ خَشِيتُ⁽⁴⁾ أَذِيبُهُ ** مِنْ حَرِّ الْأَفَاسِي فَكُنْتُ الذَّائِبَا
وَلَا قَوْلَ الْآخِرِ⁽⁵⁾:

يَا كُخْلًا حَلَّ بِالْحَاظِهِمْ ** [جُرْتُ] كَمَا جَارَ عَلَيَّ الْفُثُورُ.
وَأَنْتَ يَا رَجِسَ أَخَذَاقِهِمْ ** شَرَكْتُ فِي قَتْلِي أَقَاجِي الثُّغُورِ.
وَلَا قَوْلَ الْآخِرِ⁽⁷⁾:

تَبَسُّمَتْ فَرَأَيْتَنِي دُبْتُ فَأَبْتَسَمْتُ ** فَقُلْتُ عِقْدُكَ مَفْسُومٌ عَلَى فَيْكِ
أَمِنَهُ حَدَّثْتُ؟ أَمْ عَنْهُ ابْتَسَمْتُ؟ لَقَدْ ** مَلَأَتْ سَمْعِي وَطَرَفِي مِنْ لَأَلِيكِ.
وَلَتُكْفُ الْقَلَمَ عَنْ شَوْطِهِ، فَهَذَا مَيْدَانُ⁽⁸⁾ يَتَسَّعُ فِيهِ الْمَجَالُ.

(1) من قصيدة للبحري. ديوانه: 112/1. ومعايد التنخيص: 88/2.

(2) في ج، د تبسم.

(3) لم أعر على قائله.

(4) في ج، د خشيب.

(5) لم أعر على قائل البيت.

(6) سقطت من الأصل.

(7) لم أعر على قائلها.

(8) في د مقيدان.

قَالَ: وَالثَّانِي: أَنْ تَقَعَ فِي وَمَقْفُوضُهَا صِلَةٌ، كَقَوْلِهِ^(١)؛

مَا يُرْتَجَى وَمَا يُخَافُ جَمْعاً * فَهَوَ الَّذِي كَاللَّيْثِ وَالْعَيْثِ مَعَا

أقول: فِيهِ لَفٌ وَنَسْرٌ غَيْرُ مُرْتَبٍّ، وَلَوْ قَالَ: كَالْعَيْثِ وَاللَّيْثِ لَكَانَ مُرْتَبّاً بِلَا كُلفَةٍ، وَاعْلَمْ أَنَّ الَّذِي يَنْبَغِي أَنْ تَتَّعَيْنَ^(٢) فِيهِ الْحَرْفِيَّةُ، مِثْلُ: أُعْجِبَنِي الَّذِي كَزَيْدٍ لِأَنَّهُ شَائِعٌ فَصِيحٌ وَلَوْ كَانَتْ الْكَافُ فِيهِ اسْمًا لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّ حَذْفَ صَدْرِ الصِّلَةِ مَعَ غَيْرِ أَيٍّ لَا يَقَعُ فَصِيحاً شَائِعاً؛ إِلَّا إِذَا طَالَتِ الصِّلَةُ، وَلَا طُولَ هُنَا. وَأَمَّا الْبَيْتُ فَالصِّلَةُ فِيهِ طَوِيلَةٌ؛ فَلَا تَتَّعَيْنُ الْحَرْفِيَّةُ.

قَالَ: خِلَافاً لِابْنِ مَالِكٍ فِي إِجَارَتِهِ أَنْ يَكُونَ^(٣) مُضَافاً وَمُضَافاً إِلَيْهِ عَلَى إِضْمَارِ الْمُبْتَدَأِ، كَمَا

فِي قِرَاءَةِ بَعْضِهِمْ: «تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ»^(٤) وَهَذَا تَخْرِيجٌ لِلْفَصِيحِ عَلَى الشَّاذِّ.

أقول: قَدْ يَكُونُ مُرَادُهُ مُجَرَّدَ التَّنْظِيرِ فِي حَذْفِ الْمُبْتَدَأِ مِنْ صَدْرِ صِلَةٍ غَيْرِ أَيٍّ لَا يَقِيدُ كَوْنُهُ فَصِيحاً أَوْ شَاذاً، فَلَا يَرُدُّ هَذَا الْإِعْتِرَاضُ.

قَالَ: وَأَمَّا قَوْلُهُ^(٥)؛

وَصَالِيَاتٍ كَكَمَا يُؤْتَفَنُ

أقول: جَاءَ 'صَالِيَاتٍ' بِالْعَطْفِ عَلَى الْمَجْرُورِ الَّذِي قَبْلَهُ فِي قَرَارِهِ

(١) الشاهد فيه أن الكاف تكون حرفاً إذا وقعت صلة للموصول، وتكون حرفاً كذلك إذا كانت زائدة على المشهور من الأقوال.

قال البغدادي في شرح أبيات المفني: 4/139. أورد البيت أبو حيان في شرح التسهيل غير معزو إلى قائله.

(٢) في 'ج'، ذ' تعين.

(٣) في 'ج' أن تكون.

(٤) الأنعام من الآية: 365/1. أي: الذي هو أحسن فאלصلة جملة اسمية. أما القراءة الشائعة فאלصلة فعل أحسن.

(٥) الشاهد فيه: أن الكافين يحتمل أن يكونا حرفين أكد الأول بالثاني أو اسمين أكد الأول بالثاني، أو تكون الأولى حرفاً والثانية اسماً والشعر لخطام بن نصر المجاشعي، والشاهد في الخصائص: 2/368، وشرح المفصل لابن يعيش: 8/47، والحزانة: 1/367.

لَمْ يَنْقَ مِنْ آيٍ بِهَا يُحْلَيْنَ
غَيْرَ رَمَادٍ وَحُطَامٍ كُنْفَيْنِ

[وَعَبَّرَ نُؤْيٍ وَحَجَّاجِي نُؤَيْنِ] (1)

وَعَبَّرَ وَدَّ جَاذِلٍ أَوْ وَدَّيْنِ.

الآيُ جَمْعُ آيَةٍ، وَهِيَ الْعَلَامَةُ. وَيُحْلَيْنِ: يُوصَفْنَ (2). يُقَالُ: حَلَيْتُ الرَّجُلَ إِذَا وَصَفْتُ حَلِيَّتَهُ. وَالْحُطَامُ: مَا تَكَسَّرَ مِنَ الْيَبِسِ (3). وَالْكُنْفُ بِكَسْرِ الْكَافِ وَسُكُونِ النُّونِ: وَعَاءٌ يَجْعَلُ الرَّاعِي فِيهِ أَذَانَهُ، وَمِنْهُ قَوْلُ عُمَرَ فِي ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: كُنْفٌ (4) مَلِئَ عِلْمًا (5)، وَخَفَضُ كُنْفَيْنِ عَلَى الْبَدَلِيَّةِ مِنْ حُطَامٍ. وَوَدَّ أَصْلُهُ: وَتَدَّ سَكَنَتِ النَّاءُ ثُمَّ أَبْدَلْتُ دَالًا وَأَذْغَمْتُ فِي الدَّالِ، وَالْجَاذِلُ بِالْجِيمِ، وَالدَّالُ الْمَعْجَمَةُ: الْمُتَنَصِّبُ (6) مَكَانَهُ لَا يَبْرَحُ. قَالَ الْجَارِبَرْدِيُّ (7): «وَأَرَادَ بِالصَّالِيَاتِ: الْحِجَارَةُ الَّتِي جُعِلَتْ أَثَافِي، مِنْ صَلَيِّ النَّارِ إِذَا اخْتَرَقَ (8) قَلْتُ: يَلْزَمُ عَلَيْهِ تَشْبِيهُ الشَّيْءِ بِنَفْسِهِ، فَالصَّوَابُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِالصَّالِيَاتِ الْحِجَارَةُ الْمُحْتَرَقَةُ، فَيَصِحُّ تَشْبِيهُهَا بِالْأَثَافِي، وَمَعْنَى: يُؤْتَفَيْنِ: يُجْعَلْنَ أَثَافِي لِلْقِدْرِ، وَجَاءَ بِهِ عَلَى الْأَصْلِ؛ وَإِلَّا فَحَقُّهُ فِي الْإِسْتِعْمَالِ: يُتَفَيْنُ كَ يُكْرَمُنْ. يَعْنِي الشَّاعِرُ: أَنَّهُ لَمْ يَنْقَ لِتِلْكَ الْمَنَازِلِ مِنْ عَلَامَاتٍ تُوصَفُ (9) بِهَا حَلِيَّتُهَا غَيْرَ مَا ذَكَرَهُ مِنْ تِلْكَ الْأَشْيَاءِ.

(1) ساقط من الاصل.

(2) في ذكره يوصفن.

(3) في ج، ذاليس.

(4) في ج، ذكنف.

(5) في القاموس 190/3 كنفٌ وكنفٌ لقب ابن مسعود لقيه عمر تشبها بوعاء الراعي. وفي الصحاح: 5/ حطَمٌ: الحطام.

ما تكسر من اليبس.

(6) في الأصل المنصب.

(7) تقدم التعريف به في ص: 99 من الأصل.

(8) مجموعة الشافية: 60/1.

(9) في ذ يوصف.

قَالَ: فَيَحْتَمِلُ أَنْ الْكَافَيْنِ حَرْفَانِ⁽¹⁾، أَكْدَ أَوَّلُهُمَا بِثَانِيهِمَا، كَمَا قَالَ: ⁽²⁾

وَلَا لِلِمَايِهِمْ أَبَدًا دَوَاءً.

أَقُولُ: هُوَ عَجْزُ بَيْتٍ، صَدْرُهُ: ** فَلَا وَاللَّهِ لَيُفْلَى لِمَا يِي

يُفْلَى بِالْفَاءِ، أَيُّ: يُوجَدُ.

قَالَ: وَأَنْ يَكُونَا اسْمَيْنِ أَكْدَ أَوَّلُهُمَا بِثَانِيهِمَا، وَأَنْ تَكُونَ⁽³⁾ الْأُولَى حَرْفًا وَالثَّانِيَةُ اسْمًا.

أَقُولُ: إِذَا كَانَا اسْمَيْنِ فَيَتَّبِعِي أَنْ تَكُونَ الْأُولَى مُضَافَةً إِلَى الثَّانِيَةِ، وَالثَّانِيَةُ مُضَافَةً إِلَى مَأْ، وَلَا تُضَرُّ⁽⁴⁾ الْإِضَافَةُ مَعَ التَّكْثِيرِ بِنَاءً عَلَى مَا سَبَقَ. وَبَقِيَ عَلَيْهِ مِنْ فَصْلِ الْجَارِ⁽⁵⁾ بَيْنَ الْمُتَضَافَيْنِ، وَلَا يُسْتَأْسَرُ لَهُ بِنَحْوِ: لَأَبَا لِيَزِيدٍ عِنْدَ مَنْ جَعَلَ زَيْدًا مُضَافًا إِلَيْهِ⁽⁶⁾، وَاللَّامُ مُفَحِّمَةٌ؛ لِأَنَّ هَذِهِ اللَّامَ⁽⁷⁾ مَقْوِيَّةٌ لِمَعْنَى الْإِضَافَةِ، بِخِلَافِ الْكَافِ.

قَالَ: وَحَرْفٌ مَعْنَى⁽⁸⁾ لَأَبَا مَعْلٌ لَهُ، وَمَعْنَاهُ: الْخِطَابُ، وَهِيَ اللَّاحِقَةُ لِأَسْمَاءِ الْإِشَارَةِ، نَحْوُ:

ذَلِكَ وَتِلْكَ وَلِضَمِيرِ الْمَنْفَصِلِ الْمَنْصُوبِ فِي قَوْلِكَ: إِيَّاكَ وَإِيَّاكُمَا وَنَحْوَهُمَا.

أَقُولُ: إِنَّمَا حَكَمُوا بِحَرْفِيَّةِ الْكَافِ فِي ذَلِكَ لِأَنَّ إِفَادَتَهُ فِي غَيْرِهِ، وَتِلْكَ الْفَائِدَةُ فِي اسْمِ الْإِشَارَةِ كَوْنُهُ مُحَاطَبًا بِهِ وَاحِدًا أَوْ اثْنَانِ أَوْ جَمَاعَةً، إِمَّا مِنْ قَبِيلِ الْمَذْكُورِ⁽⁹⁾ أَوْ مِنْ قَبِيلِ الْمُؤَنَّثِ. وَفِي الضَّمِيرِ الْمَنْفَصِلِ الْمَنْصُوبِ الدَّلَالَةُ عَلَى مَا يُرَادُ بِهِ⁽¹⁰⁾.

(1) في الأصل حرفين.

(2) البيت لمسلم بن مقبل الوالي، ويروي العجز: وما بهم من البلوى دواءً وحيث لا شاهد فيه.... وهو في شرح المنفصل: 7/

17 والخزانة: 364/1 وسر الصناعة: 283/1 والجنى الداني ص: 80.

(3) في ذلك.

(4) في ذلك ولا تضماً محريف.

(5) في الأصل الجارين.

(6) في الأصل إليهما.

(7) سقطت من ذلك.

(8) أي أن الكاف غير الجارة تكون ضميراً منصوباً أو مجروراً، وتكون حرف معنى....

(9) في ذلك المذكور.

(10) به سقطت من الأصل.

وَلَا يُقَالُ: مِنْ الْأَسْمَاءِ مَا يَدُلُّ عَلَى مَعْنَى فِي غَيْرِهِ كَأَسْمَاءِ الْإِسْتِفْهَامِ وَالشَّرْطِ. فَهَلَا
كَانَتْ كَافُ الْخِطَابِ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّا نَقُولُ: أَسْمَاءُ الْإِسْتِفْهَامِ وَالشَّرْطِ دَالَّةٌ عَلَى مَعْنَى فِي نَفْسِهَا،
وعلى مَعْنَى فِي غَيْرِهَا، وكافُ الْخِطَابِ الْحَرْفِيَّةُ لَا تَدُلُّ إِلَّا عَلَى مَعْنَى فِي غَيْرِهَا، فَلِذَلِكَ حَكِيمٌ
بِحَرْفِيَّتِهَا؛ إِذِ الْحَرْفُ هُوَ مَا لَا⁽¹⁾ يَدُلُّ عَلَى مَعْنَى إِلَّا فِي غَيْرِهِ؛ لَا الَّذِي يَدُلُّ عَلَى مَعْنَى فِي
غَيْرِهِ، عَلَى مَا حَرَّرَهُ بَعْضُهُمْ.

وَأَيْضاً فَلَوْ كَانَتْ الْكَافُ الْمَذْكُورَةُ اسماً لَزِمَ أَنْ يَكُونَ مُضَافاً إِلَيْهَا اسْمُ الْإِشَارَةِ، وَهُوَ
لَا يُضَافُ.

قَالَ: هَذَا هُوَ الصَّحِيحُ.

أَقُولُ: يَعْنِي بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْكَافِ الْلَاحِقَةِ لِلضَّمَائِرِ الْمُنْفَصِلَةِ [الْمَنْصُوبَةِ]⁽²⁾، فَهَذِهِ⁽³⁾ فِيهَا
خِلَافٌ مَشْهُورٌ، مَذْهَبُ الْجُمْهُورِ أَنَّهَا حَرْفٌ، وَهُوَ الصَّحِيحُ كَمَا ذَكَرَهُ الْمَصْنِفُ، وَذَهَبَ
الْخَلِيلُ وَالْأَخْفَشُ وَالْمَازَنِيُّ [إِلَى]⁽⁴⁾ أَنَّهَا اسْمٌ، وَاخْتَارَهُ ابْنُ مَالِكٍ⁽⁵⁾ مُسْتَنِدّاً إِلَى أُمُورٍ، مِنْهَا: أَنَّ
الْإِسْمَ الظَّاهِرَ الْمَجْرُورَ بِالْإِضَافَةِ وَقَعَ بَعْدَ الضَّمِيرِ فِيمَا رَوَاهُ الْخَلِيلُ: إِذَا بَلَغَ الرَّجُلُ السِّتِينَ،
فَإِيَّاهُ، وَإِيَّا الشُّوَابَ⁽⁶⁾ فَتَبَتَ أَنَّهُ مُضَافٌ لِمَا بَعْدَهُ، كَأَفَا كَانَ أَوْ غَيْرِهَا، وَالْمُضَافُ إِلَيْهِ اسْمٌ،
وَهَذَا عِنْدَ الْمُخَالِفِينَ مَحْمُولٌ عَلَى الشُّذُودِ، فَلَا حُجَّةَ فِيهِ، وَأَمَّا الْكَافُ الْلَاحِقَةُ لِأَسْمَاءِ
الْإِشَارَةِ فَحَرْفٌ بَلَا خِلَافٍ. ثُمَّ هَذِهِ الْكَافُ الْحَرْفِيَّةُ فِيهَا ثَلَاثُ لُغَاتٍ، الْأُولَى: أَنْ تُخْتَلَفَ
لِاخْتِلَافِ أَحْوَالِ الْمُخَاطَبِ فِي التَّذْكِيرِ وَالتَّنْثِيثِ، وَالْإِفْرَادِ وَالتَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ كَالْكَافِ الَّتِي فِي
ضَمِيرِ الْمُخَاطَبِ، وَهَذِهِ اللَّغَةُ الْفَصِيحَةُ. وَالثَّانِيَةُ: أَنْ تُفْرَدَ مَفْتُوحَةً فِي الْأَحْوَالِ كُلِّهَا، فَلَمْ
يُقْصَدْ بِهَا عَلَى هَذِهِ اللَّغَةِ إِلَّا التَّثْنِيَةُ عَلَى مُطْلَقِ الْخِطَابِ فَقَطْ.

(1) لَا سَقَطَتْ مِنْ ج.

(2) سَقَطَتْ مِنَ الْأَصْلِ.

(3) فِي ذَٰلِكَ.

(4) سَقَطَتْ مِنَ الْأَصْلِ وَمِنْ ذَا.

(5) قَالَ فِي التَّسْهِيلِ ص: 26: وَمِنْ الْمَضْمَرَاتِ أَيْ خِلَافاً لِلزَّجَاجِ، وَهُوَ فِي النَّصْبِ كَأَنَّا فِي الرَّفْعِ، لَكِنْ يَلِيهِ دَلِيلٌ مَا يَرَادُ بِهِ مِنْ
مُتَكَلِّمٍ أَوْ غَيْرِهِ اسْمًا مُضَافًا إِلَيْهِ وَفَاقًا لِلْخَلِيلِ وَالْأَخْفَشِ وَالْمَازَنِيِّ لَا حَرْفًا خِلَافًا لِسَبْيُوهِ وَمِنْ وَاقِفِهِ.

(6) قَالَ الْأَشْمُونُ: فِيهِ شَذُودَانِ: جَمِيءُ التَّحْذِيرِ فِيهِ لِلْغَائِبِ، وَإِضَافَةٌ أَيْ إِلَى ظَاهِرٍ. 192/3. وَقَالَ الصَّبَّانُ: وَيُرْوَى بِسَيْنٍ
مِهْمَلَةٍ آخِرَةٍ مَثْنَاءَ فَوْقِيَّةٍ جَمْعِ سَوَاةٍ وَالْمَعْنَى عَلَى هَذِهِ الرِّوَايَةِ مُنَاسِبٌ أَيْضًا.

وَالثَّالِثَةُ: أَنْ تُفْرَدَ مَفْتُوحَةً فِي التَّذْكِيرِ، مَكْسُورَةً فِي التَّانِيثِ، فَلَهَا عَلَى هَذِهِ اللُّغَةِ حَالَتَانِ.

قَالَ: وَلَمَّا رَأَيْتَ بِمَعْنَى: أَخْبِرْنِي، نَحْوُ: «أَرَأَيْتَكَ هَذَا الَّذِي كَرَّمْتَ عَلَيَّ»^(١).

أقول: مَعْنَى: «رَأَيْتَ» [فِي الْأَصْلِ]^(٢): أَعْلِمْتُ، إِنْ جُعِلَتِ الرُّؤْيَةُ عِلْمِيَّةً، أَوْ أَبْصَرْتَ إِنْ جُعِلَتِ بَصَرِيَّةً؛ لَكِنَّهَا نُقِلَتْ عَنْ هَذَا الْمَعْنَى إِلَى مَعْنَى آخَرٍ بِذَلِيلِ أَلْكَ تَقُولُ: «رَأَيْتَ زَيْدًا/ مَا صَنَعَ؟» فَيَقَالُ فِي جَوَابِهِ: سَافَرْتُ مَثَلًا، وَلَا يُقَالُ: لَا وَلَا نَعَمْ، وَلَوْ كَانَ الْإِسْتِفْهَامُ عَلَى أَصْلِهِ لَقِيلَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْهَمْزَةَ إِذَا كَانَ لِطَلْبِ التَّصْدِيقِ، كَمَا يُقَالُ لَكَ: أَجَاءَكَ زَيْدٌ؟ فَتَقُولُ: لَا، أَوْ: نَعَمْ.

وَاخْتَارَ الْمُصَنِّفُ أَنْ تَكُونَ مَنْقُولَةً مِنْ «رَأَيْتَ»^(٣) بِمَعْنَى أَعْلِمْتُ؟ لَا بِمَعْنَى أَبْصَرْتُ؟. مُسْتَنِدًا إِلَى أَنَّ هَذِهِ مُتَعَدِّيَّةٌ إِلَى مَفْعُولَيْنِ، يَعْنِي أَنَّ زَيْدًا فِي قَوْلِكَ: «رَأَيْتَ زَيْدًا مَا صَنَعَ؟ مَفْعُولٌ»^(٤) ثَانٍ. قَالَ: وَهَذَا مِنَ الْإِنْشَاءِ الْمَنْقُولِ إِلَى إِنْشَاءٍ. يَعْنِي أَنَّ هَذَا الْكَلَامَ كَانَ أَوَّلًا لِمِإِنْشَاءٍ هُوَ الْإِسْتِفْهَامُ، فَصَارَ لِلْإِنْشَاءِ هُوَ الْأَمْرُ؛ إِذْ هُوَ بِمَعْنَى أَخْبِرْ. وَقَالَ الرُّضِّيُّ «رَأَيْتَ» بِمَعْنَى أَخْبِرْ مَنْقُولَةً مِنْ «رَأَيْتَ» بِمَعْنَى أَبْصَرْتُ أَوْ عَرَفْتُ، كَأَنَّهُ قِيلَ إِذَا^(٥) أَبْصَرْتُهُ وَشَاهَدْتِ حَالَهُ الْعَجِيبَةَ أَوْ عَرَفْتَهَا. أَخْبِرْنِي عَنْهَا، فَلَا يُسْتَعْمَلُ إِلَّا فِي الْإِسْتِخْبَارِ عَنْ حَالَةٍ عَجِيبَةٍ لشيءٍ، وَقَدْ يُؤْتَى بَعْدَهُ بِالْمَنْصُوبِ الَّذِي كَانَ مَفْعُولًا بِهِ، نَحْوُ «رَأَيْتَ زَيْدًا مَا صَنَعَ؟». وَقَدْ يُحْدَفُ، نَحْوُ: «أَرَأَيْتَكُمْ إِنْ أَتَيْتُكُمْ عَذَابُ اللَّهِ»^(٦) الْآيَةُ، وَكُمَ لَيْسَ بِمَفْعُولٍ؛ بَلْ حَرْفُ خِطَابٍ، وَلَا بُدَّ، سِوَا أَنْتِ بِذَلِكَ الْمَنْصُوبِ، أَوْ لَمْ تَأْتِ بِهِ مِنْ اسْتِفْهَامٍ ظَاهِرٍ أَوْ مُقَدَّرٍ بَيْنَ الْحَالِ الْمُسْتَحْبَرِّ عَنْهَا^(٧)، ثُمَّ قَالَ: وَلَا مَحَلَّ لِلْجُمْلَةِ الْمُتَضَمِّنَةِ لِمَعْنَى الْإِسْتِفْهَامِ؛ بِأَنَّهَا مُسْتَأْنَفَةٌ لِبَيَانِ

(١) الإِسْرَاءُ مِنَ الْآيَةِ: 62.

(٢) سَاقَطَ مِنَ الْأَصْلِ.

(٣) فِي الْأَصْلِ وَجَّ رَأَيْتَ.

(٤) سَاقَطَ مِنْ ذَا.

(٥) سَقَطَتْ مِنْ ج، د.

(٦) الْآيَةُ: «قُلْ أَرَأَيْتَكُمْ إِنْ أَتَيْتُكُمْ عَذَابُ اللَّهِ بَغْتَةً أَوْ جَهْرَةً هَلْ يُهْلِكُ إِلَّا الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ» الْأَنْعَامُ: 47.

(٧) شَرْحُ الْكَافِيَةِ 2/ 282 بِتَصْرِفٍ.

[الحال] ⁽¹⁾ الْمُسْتَخْبِرُ عَنْهَا ⁽²⁾، ثُمَّ [قَالَ لِأَنَّكَ] ⁽³⁾ لَمَّا قُلْتَ: أَرَأَيْتَ زَيْدًا، كَأَنَّهُ قَالَ: عَنْ أَيِّ شَيْءٍ مِنْ حَالِهِ تَسْتَخْبِرُ، فَقُلْتَ: مَا صَنَعَ؟ فَهُوَ بِمَعْنَى قَوْلِكَ: أَخْبِرْنِي عَنْهُ مَا صَنَعَ. وَلَيْسَتْ الْجُمْلَةُ الْمَذْكُورَةُ مَفْعُولًا ثَانِيًا كَمَا ظَنُّ بَعْضُهُمْ ⁽⁴⁾. هَذَا كَلَامُهُ.

قُلْتَ: لَمْ يَقُمْ دَلِيلًا عَلَى بُطْلَانِ مَا ظَنَنَّهُ بَعْضُهُمْ مِنْ كَوْنِ تِلْكَ الْجُمْلَةِ مَفْعُولًا ثَانِيًا كَمَا رَأَى الْمُصَنِّفُ، وَلَهُ وَجْهٌ ظَاهِرٌ جَارٍ عَلَى الْقَوَاعِدِ؛ لِأَنَّ الْمَنْصُوبَ فِي قَوْلِكَ: أَرَأَيْتَ زَيْدًا مَا صَنَعَ لَا يَظْهَرُ وَجْهٌ لِتَنْصِبِهِ إِلَّا عَلَى أَنْ يَكُونَ مَفْعُولًا أَوَّلًا، فَيَلْزَمُ أَنْ تَكُونَ الْجُمْلَةُ الْوَاقِعَةُ بَعْدَهُ فِي مَحَلِّ تَنْصِبٍ عَلَى أَنَّهَا الْمَفْعُولُ الثَّانِي. وَأَمَّا عَلَى مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الرُّضِّيُّ فَلَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ مَنْصُوبًا عَلَى: إِسْقَاطِ الْخَافِضِ، أَيِ: أَخْبِرْنِي عَنْ زَيْدٍ وَإِنْ كَانَ فِي كَلَامِهِ مَا يُشِيرُ إِلَى هَذَا الْوَجْهِ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ التَّنْصِبَ عَلَى إِسْقَاطِ الْخَافِضِ لَيْسَ بِقِيَاسٍ فِي مِثْلِ هَذَا ⁽⁵⁾، وَلَا مَفْعُولًا بِهِ لِأَنَّكَ أَرَأَيْتَ؟ لِأَنَّ مَعْنَى الرُّوْيَةِ قَدْ اسْتَلْخَ عَنْ هَذَا اللَّفْظِ وَثِقِلَ (إِلَى طَلَبِ) ⁽⁶⁾ الْإِخْبَارِ. فَإِنْ قُلْتَ: مَا مَعْنَى قَوْلِكُمْ: مَفْعُولٌ أَوَّلٌ وَثَانٍ وَأَخْبِرْ إِنَّمَا يَتَعَدَّى بِنَفْسِهِ ⁽⁷⁾ إِلَى وَاحِدٍ، وَيَتَعَدَّى إِلَى الثَّانِي ⁽⁸⁾ بِالْبَاءِ؟ نَقُولُ: أَخْبِرْتُ زَيْدًا بِكَذَا، وَأَخْبِرْتُهُ عَنْ عَمْرٍو بِكَذَا فَيَتَعَدَّى إِلَى آخَرٍ بِهِ عَنْ. قُلْتَ: هَذَا مَذْهَبُ سَيِّبَوَيْهِ، وَلَيْسَ التَّفْرِيعُ عَلَيْهِ، وَإِنَّمَا هَذَا ⁽⁹⁾ مَبْنِيٌّ عَلَى مَذْهَبٍ مَنْ يَرَى أَخْبِرَ يَتَعَدَّى بِنَفْسِهِ إِلَى ثَلَاثَةٍ، كَقَوْلِهِ ⁽¹⁰⁾:

وَحَبِرْتُ مَوْدَاءَ الْغَمِيمِ مَرِيضَةً * فَأَقْبَلْتُ مِنْ أَهْلِي بِمِصْرٍ أَعُوذُهَا.

(1) سقطت من الأصل.

(2) شرح الكافية 2/ 282.

(3) سقطت من الأصل.

(4) ساقط من الأصل.

(5) في الأصل ذلك.

(6) في ذوق أبي طالب.

(7) سقطت من ذ.

(8) في ذ إلى اثنين.

(9) في الأصل هو.

(10) نسيه العيني في شرح الأشموني بحاشية الصبان للعوام بن عقبة بن ككعب بن زهير: 41/ 2. وهو من شواهد المساعدة

على تسهيل الفوائد لابن عقيل: 383/ 1.

فَالثَّاءُ هُوَ الْمَفْعُولُ الْأَوَّلُ؛ لَكِنَّهُ أُنِيبَ عَنِ الْفَاعِلِ. وَ سَوْدَاءُ الْعَمِيمُ هُوَ الْمَفْعُولُ الثَّانِي، وَ مَرِيضَةٌ هُوَ الثَّالِثُ. فَإِذَا قُلْتَ: أَرَأَيْتَ زَيْدًا مَا صَنَعَ؟

فَالْأَوَّلُ مَحْذُوفٌ دَائِمًا؛ لَكِنْ لَوْ تَعَلَّقْتَ غَرَضٌ بِتَقْدِيرِهِ قُدِرَ، كَمَا إِذَا كَانَ قَصْدُكَ مِنَ الْمُخَاطَبِ أَنْ يُخْبِرَكَ أَنْتَ، فَضَمِيرُكَ هُوَ الْمُقَدَّرُ، أَيْ: أَخْبِرْنِي، وَإِنْ لَمْ يَتَعَلَّقْ غَرَضٌ بِمَنْ تُلْقِي إِلَيْهِ هَذَا الْخَبَرَ، لَمْ تُقَدِّرْهُ أَصْلًا، وَتَرَكْتَهُ نِسْبًا مَنْسِيًّا، زَيْدًا هُوَ الْمَفْعُولُ الثَّانِي، وَ مَا صَنَعَ هُوَ الثَّالِثُ، وَإِنَّمَا سَمَّيْنَاهُمَا أَوَّلًا وَثَانِيًا بِاعْتِبَارِ أَنَّهُمَا اللَّذَانِ كَانَا مُبْتَدَأً وَخَبَرًا فِي الْأَوَّلِ، وَأَنَّ الْأَوَّلَ^(١) لَا يُذَكَّرُ أَصْلًا كَمَا مَرَّ، فَلِذَلِكَ لَمْ يَتَعَرَّضْ إِلَيْهِ فِي الذِّكْرِ هُنَا.

قَالَ: وَيُرَدُّهُ^(٢) صِحَّةُ الِاسْتِفْنَاءِ عَنِ الْكَافِ.

أَقُولُ: يَغْنِي، وَلَوْ كَانَتْ فَاعِلًا لَمْ يُسْتَعْنَ عَنْهَا؛ إِذِ الْفَاعِلُ لَا يَحْذَفُ عَنْدَهُ، كَمَا أَنَّهُ كَذَلِكَ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ، وَإِنَّمَا يَقُولُ بِجَوَازِ حَذْفِهِ الْكِسَائِيُّ مِنَ الْكُوفِيِّينَ^(٣). وَالْدَّلِيلُ عَلَى صِحَّةِ الِاسْتِفْنَاءِ، قَوْلُهُ تَعَالَى: (أَرَأَيْتَ الَّذِي يَنْهَى ۖ عَبْدًا إِذَا صَلَّى ۖ أَرَأَيْتَ إِنْ كَانَ عَلَى الْهُدَى ۖ أَوْ أَمَرَ بِالْتَّقْوَى ۖ أَرَأَيْتَ إِنْ كَذَّبَ وَتَوَلَّى)^(٤).

قَالَ: وَأَنَّهُ لَمْ تَقَعْ^(٥) قَطُّ مَرْفُوعَةً^(٦).

أَقُولُ: أَمَّا بِطَرِيقِ النَّاصِلَةِ فَمَسْلُومٌ؛ وَلَكِنْ لِمَ لَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ مَرْفُوعَةً بِطَرِيقِ النِّيَابَةِ عَنْ ضَمِيرِ رَفَعَ، كَمَا يَقُولُ الْأَخْفَشُ فِي لَوْلَاكَ^(٧).

(١) فِي الْأَصْلِ لَمْ يَذَكَّرْ.

(٢) أَيْ يَرُدُّ قَوْلَ الْفَرَاءِ الَّذِي قَالَ إِنَّ الثَّاءَ مِنْ أَرَأَيْتَكَ حَرْفُ خَطَابٍ، وَإِنْ الْكَافُ فَاعِلٌ.

(٣) فِي ذَا الْكُوفِيِّينَ.

(٤) الْمَلَكُ: ٩ إِلَى ١٣.

(٥) فِي 'ج'، د "تَرَدُّ".

(٦) أَيْ الْكَافِ.

(٧) قَالَ ابْنُ مَالِكٍ: "قَدْ يَلِي - عِنْدَ غَيْرِ الْمَبْرَدِ - لَوْلَا الْإِمْتِنَاعُ الضَّمِيرِ الْمَوْضُوعِ لِلنَّصَبِ وَ الْجَرِّ بِمَجْرُورِ الْمَوْضِعِ عِنْدَ سَيَبَوِيهِ، مَرْفُوعَةً عِنْدَ الْأَخْفَشِ وَ الْكُوفِيِّينَ التَّسْهِيلِ ص: ١٤٨. فَلَوْلَا عِنْدَ الْأَخْفَشِ وَ الْكُوفِيِّينَ حَرْفُ ابْتِدَاءٍ عِنْدَمَا يَلِيهَا الضَّمِيرُ الْكَافِ، الْمَاءُ، وَ الْبَاءُ لَوْلَاكَ، لَوْلَا لَوْلَايَ وَ الضَّمِيرُ فِي مَوْضِعِ رَفَعٍ بِالْإِبْتِدَاءِ نِيَابَةً عَنِ ضَمِيرِ الرِّفْعِ الْمُفَصَّلِ 'لَوْلَا أَنْتَ...' كَمَا عَكَسُوا فِي قَوْلِهِمْ: 'مَا أَنَا كَأَنْتَ' وَ هَذِهِ الضَّمَائِرُ بِمَجْرُورَةٍ بِ 'لَوْلَا' عِنْدَ سَيَبَوِيهِ، لِأَنَّ 'لَوْلَا' عِنْدَ حَرْفِ جَرٍّ.

قَالَ: وَقَدْ تَلَعْتُ⁽¹⁾ أَلْفَافًا أُخَرِّشُذَوْدًا.

أَقُولُ: كَقَوْلِهِ: أَبْصِرْكَ زَيْدًا وَلَيْسَكَ زَيْدٌ قَائِمًا، وَنِعْمَكَ الرَّجُلُ زَيْدٌ، وَبُشَكَ الرَّجُلُ عَمْرُوٌ، وَكَذَا قَوْلُهُمْ فِي بَعْضِ الْحُرُوفِ: بَلَّاكَ وَكَلَّاكَ. ذَكَرَهُ فِي 'الْجَنَى الدَّانِي'⁽²⁾.

قَالَ: وَحَمَلٌ عَلَى ذَلِكَ الْفَارِسِيِّ قَوْلُهُ⁽³⁾:

لِسَانَ السُّوءِ تُهْدِيهَا إِلَيْنَا ** وَحِجْنَتَ، وَمَا حَسْبُكَ أَنْ تُحِينَا

أَقُولُ: الْإِلْسَانُ: جَارِحَةُ الْكَلَامِ، يُذَكَّرُ فَيُجْمَعُ [على]⁽⁴⁾ أَلْسِنَةً، كَ جِمَارٍ وَ أُخْمِيرَةٍ. وَيُؤَنَّثُ فَيُجْمَعُ عَلَى أَلْسِنٍ، كَذِرَاعٍ وَأُذْرُعٍ. قَالَ الْجَوْهَرِيُّ: وَقَدْ يُكْنَى بِهَا عَنِ الْكَلِمَةِ فَتَوَثُّتُ [حينئذ]⁽⁵⁾، قَالَ أَغْشَى بِأَهْلَةٍ⁽⁶⁾:

إِنِّي⁽⁸⁾ أَتَيْتِي لِسَانَ لَأِ أَسْرُبَهَا ** مِنْ عَلَوٍ، لَأِ عَجَبٌ مِنْهَا وَلَأِ سَخَرٌ⁽⁷⁾

وَهَذَا هُوَ الْمُرَادُ فِي بَيْتِ الْمُتَنِّ. وَالْحَيْنُ يَفْتَحُ الْحَاءُ: الْهَلَاكُ، يُقَالُ: حَانَ الرَّجُلُ، أَيِ: هَلَكَ. وَعَلَوٌ فِي بَيْتِ الْأَعَشَى مُرَحِّمٌ فِي غَيْرِ النَّدَاءِ لِلضَّرُورَةِ.

(1) فِي 'د' يَلْحَقُ.

(2) الْجَنَى الدَّانِي ص 93 - 94.

(3) الشَّاهِدُ فِيهِ أَنَّ الْكَافَ حَرْفُ خُطَابٍ عِنْدَ أَبِي عَلِيٍّ. وَلَمْ يَعْرِفْ لَهُ قَائِلٌ، وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ الْجَنَى الدَّانِي ص: 94. قَالَ الْبَغْدَادِيُّ: أَنْشَدَهُ ابْنُ السَّكَيْتِ فِي كِتَابِ الْمَذْكُورِ وَالْمَوْثُ قَالَ: اللِّسَانُ يَذْكَرُ، وَرَبَّمَا أَنْثُ، إِذَا قَصَدُوا بِاللِّسَانِ قَصْدَ الرِّسَالَةِ أَوْ الْقَصِيدَةِ مِنَ الشَّعْرِ شَرَحَ أَبْيَاتُ الْمَغْنِيِّ: 146/4.

(4) سَقَطَتْ مِنَ الْأَصْلِ.

(5) سَقَطَتْ مِنَ الْأَصْلِ.

(6) مِنْ قَصِيدَةٍ فِي رِثَاءِ الْمُتَشَتَّرِ بْنِ وَهْبٍ. تَهْذِيبُ إِصْلَاحِ النُّطْقِ لِأَبِي زَكْرِيَاءَ يَحْيَى التَّبْرِيزِيِّ: 39/1. مَطْبَعَةُ السَّعَادَةِ - مِصْرَ - ط: 1.

(7) الصَّحَاحُ 6/ كَسَنَ.

(8) فِي ج، د، ن.

كَيِّ

قَالَ: أَنْ تَكُونَ اسْمًا مُقْتَصَرًا مِنْ كَيْفَ كَقَوْلِهِ (1)؛

كَيِّ تُجْنَحُونَ إِلَى سِلْمٍ وَمَا ثِيرَتْ * * قَتْلَاكُمْ، وَلَطَى الْهَيْجَاءُ تُضْطَرُّمُ؟

أَقُولُ: تُجْنَحُونَ: تَمِيلُونَ. وَالسِّلْمُ يَفْتَحُ السَّيْنَ وَكَسْرُهَا مَعَ سُكُونِ اللَّامِ: الصُّلْحُ. وَمَا ثِيرَتْ قَتْلَاكُمْ، [أَي] (2): لَمْ يُقْتَلْ مَنْ قَتَلَهُمْ. يُقَالُ: ثَارَتْ الْقَتِيلَ وَالْقَتِيلُ، أَي: قَتَلْتُ قَاتِلَهُ. وَاللَّطَى: الثَّارُ. وَالْهَيْجَاءُ: الْحَرْبُ ثُمَّدُ كَمَا (3) فِي الْبَيْتِ وَتَقْصُرُ. وَتُضْطَرُّمُ: تُلْتَهَبُ. وَالْمَرَادُ بِلَطَى الْحَرْبِ شِدَّتُهَا وَاحْتِدَادُهَا، فَهُوَ اسْتِعَارَةٌ، وَالْبَاضِطْرَامُ تَرْشِيحٌ، وَالْجُمْلَتَانِ مِنْ قَوْلِهِ: وَمَا ثِيرَتْ إِلَى آخِرِهِ مِنَ الْحَالِ الْمُتَعَدِّدَةِ. وَذُو الْحَالِ: الْفَاعِلُ فِي مُجْنَحُونَ. فَإِنْ قُلْتُ: أَلَوَاؤُ مِنْ قَوْلِهِ: وَلَطَى الْهَيْجَاءُ عَلَى هَذَا عَاطِفَةٌ، لَا خَالِيَّةٌ، وَلَا ضَمِيرٌ فِي هَذِهِ الْجُمْلَةِ لِذِي الْحَالِ، فَكَيْفَ صَحَّ ذَلِكَ؟. قُلْتُ: إِمَّا أَنْ تُجْعَلَ اللَّامُ نَائِيَةً عَنِ الضَّمِيرِ عَلَى رَأْيِ بَعْضِهِمْ، أَيْ: وَلَطَى هَيْجَاءَكُمْ تُضْطَرُّمُ، أَوْ يُجْعَلَ الضَّمِيرُ مَحْذُوفًا، أَيْ: فَيُكْمُ، أَوْ يُيُنْكَمُ. وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ مِنَ الْحَالِ الْمُتَعَدِّدَةِ، فَيَكُونُ: وَمَا ثِيرَتْ قَتْلَاكُمْ، حَالًا مِنْ فَاعِلٍ مُجْنَحُونَ [وَيَكُونُ] (4) وَلَطَى الْهَيْجَاءُ تُضْطَرُّمُ حَالًا مِنْ قَتْلَاكُمْ.

قَالَ: وَلِأَنَّهَا (5) لَوْ كَانَتْ حَرْفَ تَعْلِيلٍ لَمْ يَدْخُلْ عَلَيْهَا حَرْفُ تَعْلِيلٍ.

أَقُولُ: خُصُوصِيَّةُ التَّعْلِيلِ هُنَا لَعَوُ، وَلَوْ قَالَ: إِذْ لَوْ كَانَتْ حَرْفَ جَرٍّ لَمْ يَدْخُلْ عَلَيْهَا حَرْفُ جَرٍّ لَكَانَ مُسْتَقِيمًا، وَسَلِمَ (6) مِنْ ذَلِكَ.

(1) لم يعرف قائله، وهو من شواهد العيني: والأشْمُونِي: 279/3 وزعم العيني أنه من أبيات الكتاب.

(2) سقطت من الأصل.

(3) في ذنم.

(4) سقطت من الأصل.

(5) أي كَيِّ التي بمنزلة أن المصدرية معنى وعملا، فهي ليست حرف تعليل.

(6) في ذنوم.

قَالَ: وَمِثْلُهُ فِي الْاِحْتِمَالَيْنِ، قَوْلُهُ^(١)،

أَرَدْتُ لِكَيْمَا أَنْ تُطِيرَ بِقُرْبَتِي

أَقُولُ: هَذَا صَدْرُ بَيِّنَةٍ، عَجْزُهُ:

فَتَرَكَهَا شَنَا بَيْنَدَاءَ بَلْقَعٍ

إِسْتَعَارَ الطَّيْرَانِ لِلذَّهَابِ السَّرِيعِ. وَالْقِرْبَةُ بِكَسْرِ الْقَافِ أَدَاةٌ مِنْ حِلْدٍ مَحْرُوزٍ مِنْ جَانِبٍ وَاحِدٍ يُسْتَنْقَى بِهَا. وَالشَّنُّ يَفْتَحُ الشَّيْنَ الْمَعْجَمَةَ: الْقِرْبَةُ الْحَلْقُ. وَالْبَيْنَدَاءُ بِالْمَدِّ وَفَتْحِ الْمُوَحَّدَةِ أَوَّلُهُ: الْأَرْضُ الْفَقْرُ^(٢) الَّتِي يَبِيدُ مَنْ يَدْخُلُهَا، أَيْ: يَهْلِكُ. وَالْبَلْقَعُ عَلَى زِنَةِ: جَعْفَرٍ: الَّتِي لَا شَيْءَ فِيهَا. يُقَالُ: أَرْضٌ بَلْقَعٌ، وَيَلْقَعَةٌ أَيْضًا.

قَالَ: فَكَيْ: إِمَّا تَغْلِيلِيَّةٌ مُؤَكَّدَةٌ لِلَّامِ، أَوْ مَصْدَرِيَّةٌ مُؤَكَّدَةٌ بِ: أَنْ.

أَقُولُ: لَكِنْ يَتَرَجَّحُ التَّقْدِيرُ الْأَوَّلُ بِوُجُوهِ، أَحَدُهَا: أَنَّ أُمَّ النَّبَابِ، فَالْأَوَّلَى الْإِعْتِنَاءَ بِشَأْنِهَا، فَلَمَّا جُعِلَتْ كَيْ تَغْلِيلِيَّةٌ لَزِمَ أَنْ تُكَوْنَ أَنَّ هِيَ النَّاصِبَةُ، فَفِيهِ وَفَاءٌ بِمَا تُسْتَحِقُّ^(٣) مِنَ الْإِعْتِنَاءِ بِشَأْنِهَا حَيْثُ لَمْ تُعْزَلْ عَنْ عَمَلِهَا. وَالثَّانِي: أَنَّ^(٤) مَا يَكُونُ^(٥) أَصْلًا فِي بَابِهِ لَا يُنَاسِبُ أَنْ يُجْعَلَ^(٦) تَوْكِيداً لِغَيْرِهِ مِمَّا لَيْسَ بِأَصْلٍ فِي ذَلِكَ النَّبَابِ. وَالثَّالِثُ: أَنَّ أُمَّ هِيَ^(٧) الَّتِي وَلِيَهَا الْفِعْلُ، فَكَانَتْ لِقُرْبِهَا مِنْهُ وَمَجَاوِزَتِهَا إِيَّاهُ أَحَقُّ بِالْإِعْمَالِ مِمَّا لَيْسَ كَذَلِكَ.

(١) الشاهد فيه أن كي تحتمل أن تكون جارة بمعنى اللام، وأن تكون ناصبة بمعنى أن وهذا البيت قلما خلا منه كتاب محوي، ومع ذلك لم يعرف قائله. وهو من شواهد الخزانة: 585/3، وأوضح المسالك: 165/3. والجنى الداني، ص: 265.

(٢) في 'ج' الفقراء.

(٣) في ذ' يستحقه.

(٤) في النسخ الثلاث أمّا.

(٥) في الأصل كان.

(٦) في ذ' تجعل.

(٧) في 'ج' التي هي.

وَقَالَ: وَلَا تَظْهَرُ أَنْ بَعْدَ كَيْ: إِلَّا فِي الضَّرُورَةِ، كَقَوْلِهِ⁽¹⁾،

فَقَالَتْ: أَكُلُ النَّاسِ أَصْبَحَتْ مَا نَحَا * * لِسَانِكَ كَيْمَا أَنْ تُغَرُّ وَتُخَدَعَا؟

أقول: الْمَنْحُ: الْإِعْطَاءُ. يُقَالُ: مَنَحَهُ يَمْنَحُهُ يَفْتَحُ النُّونَ فِي الْمَاضِي وَفَتْحُهَا وَكَسْرُهَا فِي الْمَضَارِعِ، وَهُوَ مُتَعَدٍّ إِلَى مَفْعُولَيْنِ، أَوَّلُهُمَا فِي الْبَيْتِ كُلُّ النَّاسِ وَالثَّانِي: لِسَانُكَ. وَالْمُرَادُ: خَلَاوَةُ لِسَانِكَ وَطَيْبُ كَلَامِكَ. وَالْعُرُورُ: الْخَدَعُ وَهُوَ إِرَادَةُ الْمَكْرُورِ بِالْإِنْسَانِ مِنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُ. وَجَعَلَ ابْنُ مَالِكٍ فِي التَّسْهِيلِ إِظْهَارَ أَنْ بَعْدَ كَيْ قَلِيلًا⁽²⁾، وَلَمْ يَصْرِحْ بِكَوْنِهِ ضَرْورَةً كَمَا فَعَلَ الْمُصَنِّفُ./

قَالَ: وَقَوْلُ حَاتِمٍ⁽³⁾

وَأَوْقَذْتُ نَارِي كَيْ لِيَنْصَرَ ضَوْؤُهَا * * وَأَخْرَجْتُ كُلِّي، وَهُوَ فِي الْبَيْتِ دَاخِلَةٌ

لِأَنَّ لَامَ الْجَزْرِ لَا تَفْصِلُ بَيْنَ الْفِعْلِ وَنَاصِيئِهِ.

أقول: الرَّدُّ بِذَلِكَ عَلَى الْكُوفِيِّينَ ظَاهِرٌ لِأَنَّهُمْ يُوَافِقُونَ عَلَى اللَّامِ فِي مِثْلِ هَذَا جَارَةً، فَيَلْزَمُ مَا ذَكَرَ مِنَ الْفَصْلِ بِهَا، بَيْنَ الْحَرْفِ النَّاصِبِ وَهُوَ كَيْ وَمَنْصُوبِهَا وَهُوَ يُنْصَرُّ. أَمَّا إِذَا جُعِلَ النِّصْبُ فِي الْبَيْتِ بِأَنْ مَضْمُومَةً - كَمَا يَقُولُ الْبَصْرِيُّونَ، وَكَيْ جَارَةً تَعْلِيلِيَّةً أَكْثَرَتْ بِمُرَادِهَا، وَهُوَ اللَّامُ التَّقْيِي هَذَا الْمَحْذُورُ، نَعَمْ يَلْزَمُ الشَّدُودُ مِنْ جِهَةِ هَذَا التَّأَكُّيدِ؛ وَلَكِنَّهُ سَمِعَ مِنْ كَلَامِهِمْ؛ بَلْ هُوَ أَخْفَ مِنْ نَحْوِ قَوْلِهِ⁽⁴⁾:

(1) الشاهد من قصيدة لجميل، ديوانه: 62. المكتبة الثقافية بيروت، وهو من شواهد الخزائن: 584/3، وأوضح المسالك: 2/ 121، والصبان: 204/3.

(2) التسهيل ص: 230.

(3) الشاهد أن فيه ردا على الكوفيين الذين زعموا أن كَيْ ناصبة دائما... قال البغدادي: والبيت ليس لحاتم وإنما هو من قصيدة للثُمَيْرِي أورد منها أبو تمام في باب الأضياف من الحماسة اثني عشر بيتا برواية أخرى وهي: قَابَرَزْتُ نَارِي ثُمَّ أَتَقَبْتُ هَمُوءَهَا

- الحماسة بشرح التبريزي: 111/4 ولا شاهد فيه على هذه الرواية.

(4) تقدم في ص 141 من الأصل.

وَلَا لِلْمِائِيَةِ أَبَدًا دَوَاءً.

لَاخْتِلَافِ الْحَرْفَيْنِ لَفْظاً فِي بَيْتِ حَاتِمٍ. فَلَمَّا قُلْتُ: الظَّاهِرُ أَنَّ قَوْلَهُ: فِي الْبَيْتِ: مُتَعَلِّقٌ بِـ دَاخِلٍ؛ إِذِ الْمَعْنَى: وَهُوَ دَاخِلٌ فِي الْبَيْتِ⁽¹⁾ وَالضَّمِيرُ مِنْ دَاخِلِهِ عَائِدٌ إِلَى الْبَيْتِ، فَيَلْزَمُ تَعْدِي الْعَامِلِ إِلَى الضَّمِيرِ وَظَاهِرِهِ مَعاً، وَهُوَ مَحْذُورٌ عَنْهُمْ، فَكَيْفَ السَّبِيلُ إِلَى التَّفْصِي⁽²⁾ مِنْ عَهْدَةِ ذَلِكَ؟

قُلْتُ: مِنْ وَجْهَيْنِ، الْأَوَّلُ: أَنَا لَا نُسَلِّمُ عَوْدَ ضَمِيرِ دَاخِلِهِ إِلَى الْبَيْتِ؛ بَلْ هُوَ مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ عَائِدٌ إِلَى الدُّخُولِ الْمَقْهُومِ مِنْ دَاخِلِ أَيٍّ: وَهُوَ دَاخِلٌ فِي الْبَيْتِ الدُّخُولِ، كَمَا قَالُوا فِي قَوْلِهِ: هَذَا سُرَاقَةٌ لِلْقُرْآنِ يَدْرُسُهُ⁽³⁾.

الثَّانِي: عَلَى تَقْدِيرِ نُسْلِيمِ أَنَّ الضَّمِيرَ عَائِدٌ إِلَى الْبَيْتِ لَا نُسَلِّمُ أَنَّ الظَّرْفَ لَعَوٍّ مُتَعَلِّقٌ⁽⁴⁾ بِـ دَاخِلٍ؛ بَلْ هُوَ مُسْتَقَرٌّ⁽⁵⁾ وَدَاخِلُهُ خَيْرٌ آخِرُ حِيٍّ بِهِ بَيَاناً لِلْمُرَادِ بِالِاسْتِقْرَارِ الَّذِي يَتَعَلَّقُ بِهِ الظَّرْفُ.

قَالَ: وَأَجَابُوا عَنِ الْأَوَّلِ⁽⁶⁾ بِأَنَّ الْأَصْلَ: كَيْ يَفْعَلَ مَاذَا؟ وَيَلْزَمُهُمْ كَثْرَةُ النَحْذِ وَإِخْرَاجُ مَا-
الِاسْتِفْهَامِيَّةِ عَنِ الصَّدْرِ.

(1) ساقط من ج، ذ.

(2) التفصي: التخلص من الضيق والبلية. الصحاح: 6/ نقضاً.

(3) هذا صدر بيت سيأتي في حرف (اللام) وعجزة في المغني: يُقْضَى اللَّيْلُ تَسْبِيحاً وَقِرْآنًا 218/1. أما عجزه في الكتاب 1/ 437 فهو:

وَالْمَرْءُ عِنْدَ الرُّشَا إِنْ يَلْقَاهَا ذَيْبٌ

وكذلك هو في الخزائن: 1/ 227 ، 2/ 383.

أما لاجز الذي أثبت ابن هشام فصدره:

فَضَحُوا بِأَشْمَطِ عَثْرَانَ السُّجُودِ بِ. وهو لحسان بن ثابت يرثي عثمان بن عفان ديوانه: 248. والشاهد فيه أن الضمير في يدرسه مفعول مطلق لا يعود إلى القرآن والتقدير: القرآن يدرسه درساً.

(4) في ج، ذ يتعلق.

(5) في الأصل مستقل.

(6) يريد قول من رد مذهب الكوفيين الذين قالوا: إن كي ناصبة دائماً. ومن رد قولهم قال: إن العرب تقول كَيْعَةً وَكَيْعَةً، فلم تدخل على الفعل المغني: 1/ 182.

أقول: قد ذهب بعض إلى أن ما لا يلزم صدريتها، وأنها كذلك عند العرب؛ فإن صح ذلك سقط الاعتراض الثاني. وتقل عن ابن المرحل⁽¹⁾ المغربي أنه صنف في ذلك مختصراً ذكر فيه شواهد لمجيئها⁽²⁾ غير صدر. وقال ابن مالك في كتابه المسمى بالتوضيح لمشكلات الجامع الصحيح ما نصه. وفي أقول ماذا: شاهد على أن ما الإسفهامية إذا رُكبت مع ذا⁽³⁾ تفارق وجوب التصدير، فيعمل فيها ما قبلها رفعاً ونصباً، فالرفع كقولهم: كان ماذا، والنصب كقول عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها: أقول ماذا⁽⁴⁾. وأجاز بعض العلماء وقوعها تمييزاً، كقولك لمن قال: عندي عشرون: عشرون ماذا⁽⁵⁾. هذا كلامه. قلت: وفي الكشف في سورة هود: فإن قلت وقعت غاية لماذا؟ قلت: لقوله: (وَأَصْنَعِ الْفُلْكَ)⁽⁶⁾. وفي سورة الكهف: فإن قلت: هو استدراك لماذا؟ قلت: لقوله: (أَكْفَرْتَ)⁽⁷⁾ فاستعملها في الموضعين خارجة عن الصدريّة. وتعليق لماذا بمخدوف متأخر يدل عليه المتقدم ممكن⁽⁸⁾. ولكن إذا ثبت بالنقل استعمالها غير صدر كذا في غنية عن التدوير.

(1) هو مالك بن عبد الرحمن بن فرج أبو الحكم، أديب، شاعر من أهل مالقة، ولد بها وسكن سبتة. توفي بفاس سنة: 699 هـ. له ديوان شعر، وأرجوزة نظم فيها قصص ثعلب. والواضحة نظم في الفرائض وأرجوزة في النحو، وهي كتاب ماذا المسمى: ألهمي بالحصا والضرب بالعصا. وفي إرشاد اللبيب لابن غازي ص: 186 قال: وقعت على تاليف يتضمن مناظرة بين أبي الحكم بن المرحل وأبي الحسن عبيد الله بن أبي الربيع الإشيلي النحوي ت: 688 هـ. في مسألة كان ماذا أجازها ابن المرحل، وأكبرها ابن أبي الربيع. ينظر في هذه المسألة النور: ص: 399، ومشاهير رجال المغرب عدد: 8 ص: 37 لعبد الله كنون. غاية النهاية: 36/2. والإحاطة: 303/3. وجذوة الاقتباس: 327/1.

(2) في: نج مجيئها صدر.

(3) في الأصل مع ذلك.

(4) أخرجه البخاري في: 65. كتاب التفسير، 24 سورة النور: 19 باب قوله تعالى: (إِنَّ الَّذِينَ يُحِبُّونَ أَنْ تَشِيعَ الْفَاحِشَةُ) وفتح الباري: 432/9. عدد: 4757.

(5) شواهد التوضيح لابن مالك ص: 206.

(6) هود من الآية: 40 والضمير في قول الزعشري: قعت غاية لماذا راجع إلى حتى في قوله تعالى (إِذَا جَاءَ أَمْرُنَا وَفَارَ التَّنُورُ) وانظر الكاشف: 269/2.

(7) أول الآية: (لَهُ صَاحِبُهُ وَهُوَ يُحَاوِرُهُ أَكَفَرْتَ بِالَّذِي خَلَقَكَ مِنْ تُرَابٍ) الكهف: 36. والمراد بالاستدراك في قول الزعشري قوله تعالى: (لَيْكُنَّا هُوَ اللَّهُ نَعْنَى) الكاشف: 485/2.

(8) في الأصل وج يمكن.

كَمْ

قال: عَلَى وَجْهَيْنِ: خَبَرِيَّةٌ بِمَعْنَى: وَاسْتِفْهَامِيَّةٌ بِمَعْنَى: أَيُّ عَدَدٍ.

أقول: عَلَى وَجْهَيْنِ خَبَرٌ أَوَّلٌ، وَخَبَرِيَّةٌ مَرْفُوعَةٌ عَلَى أَنَّهُ خَبَرٌ ثَانٍ وَاسْتِفْهَامِيَّةٌ مَرْفُوعَةٌ عَطْفًا عَلَى هَذَا الْخَبَرِ الثَّانِي، وَلَا يَصِحُّ فِيهِمَا ⁽¹⁾ الْجَزُءُ عَلَى أَنْ يَكُونَا ⁽²⁾ مِنْ بَدَلِ التَّفْصِيلِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ فِي مِثْلِهِ.

قال: وَيَشْتَرِكَانِ فِي خَمْسَةِ أُمُورٍ: الْأِسْمِيَّةِ، وَالْإِنْبَاهِ، وَالْإِفْتِقَارِ إِلَى التَّعْيِينِ، وَالْإِنْبَاءِ، وَلِزُومِ التَّصْدِيرِ.

أقول: أَمَّا كَوْنُهُمَا اسْمِيَّتَيْنِ فَلِجَرِّهِمَا بِالْحَرْفِ وَالْإِضَافَةِ فِي نَحْوِ: يَكُمُ دِرْهَمًا اشْتَرَيْتَ؟ وَغُلَامٌ رَجُلًا مَلَكَتْ؟ وَيَكُمُ خَيْرٌ ⁽³⁾ أَحْسَنْتُ إِلَيْكَ! وَوَصَلَ كَمْ حَبِيبٌ ظَفِرْتُ بِهِ! وَلَوْ قُوعِهِمَا مُسْتَدًا إِلَيْهِمَا لَفْظًا وَمَعْنَى فِي نَحْوِ: كَمْ رَجُلًا جَاءَكَ؟ وَكَمْ مَلِكٌ أَحْسَنَ إِلَيْكَ! وَمَعْنَى لَا لَفْظًا فِي نَحْوِ: كَمْ عَبْدًا أَعْتَقْتَ؟ وَكَمْ حُرًّا ⁽⁴⁾ أَكْرَمْتَ! فَإِنَّ الْمَفْعُولَ بِهِ مُسْتَدٌّ إِلَيْهِ بِحَسَبِ الْمَعْنَى؛ إِذْ قَوْلُكَ: ضَرَبْتُ زَيْدًا فِي مَعْنَى: زَيْدٌ ⁽⁵⁾ ضَرَبْتَهُ. وَلَا مَعْنَى لِاسْتِيعَادِ ذَلِكَ أَوْ إِنْكَارِهِ، مَعَ أَنَّهُ قَدْ يَقَعُ نَائِبًا عَنِ الْفَاعِلِ، نَحْوُ: ضَرَبَ زَيْدٌ فَيَكُونُ مُسْتَدًّا إِلَيْهِ لَفْظًا وَمَعْنَى، وَذَلِكَ لَا يُخْرِجُهُ عَنْ كَوْنِهِ مَفْعُولًا بِهِ عَلَى مَا صَرَّحَ بِهِ ابْنُ الْحَاجِبِ ⁽⁶⁾ وَغَيْرُهُ.

وَأَمَّا كَوْنُهُمَا مُبْهَمَيْنِ/ فَلَا خِلَافَ ⁽⁷⁾ فِي أَلْهُمَا وَضِعَا لِدَلِيلِ، وَأَمَّا افْتِقَارُهُمَا إِلَى التَّمْيِيزِ ⁽⁸⁾ فَلِمَكَانِ وَضَعِيهِمَا عَلَى الْإِنْبَاهِ، وَلِلشَّدَةِ افْتِقَارِهِمَا إِلَى الْمُتَمَيِّزِ لَمْ يُخَذَفْ إِلَّا لِلدَّلِيلِ، كَمَا إِذَا جَرَى ذِكْرُ الْعَبِيدِ، فَقُلْتُ: كَمْ عِنْدَكَ؟ أَيْ: كَمْ عَبْدًا عِنْدَكَ؟ بِالنَّصْبِ فِي الْإِسْتِفْهَامِيَّةِ،

(1) فِي جُزْئِهَا.

(2) فِي جُزْئِهَا.

(3) فِي ذَاتِكُمْ شَيْءٌ.

(4) فِي جُزْئِهَا.

(5) فِي جُزْئِهَا.

(6) قَالَ فِي تَعْرِيفِ نَائِبِ الْفَاعِلِ: هُوَ كُلُّ مَفْعُولٍ حُذِفَ فَاعِلُهُ شَرْحُ الْكَافِيَةِ لِابْنِ جَامِعَةٍ ص: 73.

(7) فِي الْأَصْلِ وَذَلِكَ فَلَا خِفاءَ أَمَّا.

(8) فِي جُزْئِهَا، ذَا الْمُتَمَيِّزِ.

وَكَمْ عِنْدَ عِنْدَكَ. بِالْجَرِّ فِي^(١) الْخَبَرِيَّةِ، بِحَسَبِ مَا يَقْتَضِيهِ الْمَقَامُ بِخِلَافِ غَيْرِهِمَا مِنَ الْأَعْدَادِ، فَإِنَّهَا تُدَلُّ عَلَى كَمِّيَّةِ الْمُعَيَّنَةِ وَإِنْ جُهِلَ جِنْسُهَا.

وَأَمَّا بِنَاوُهُمَا^(٢): فَقَالَ ابْنُ الْحَاجِبِ: بِنَاءُ كَمْ فِي الْإِسْتِفْهَامِ وَاضِحٌ، وَذَلِكَ لِتَضَمُّنِهَا مَعْنَى هَمَزَةِ الْإِسْتِفْهَامِ، فَإِنْ قَوْلُنَا^(٣): كَمْ رَجُلًا عِنْدَكَ؟ وَمَعْنَاهُ: أَعَشْرُونَ رَجُلًا عِنْدَكَ؟. وَفِي الْخَبَرِيَّةِ إِمَّا لِكَوْنِهَا مَوْضُوعَةً وَضَعَ الْحُرُوفُ غَالِبًا فَأَشْبَهَتْ مَا تُضَمَّنُ مَعْنَى الْحَرْفِ^(٤). اِنْتَهَى. وَعَلَيْهِ سَوَالَاتٌ مِنْهَا: أَنْ شَبَّهَ الْإِسْمَ لِلْحَرْفِ فِي مُجَرَّدِ اللَّفْظِ لَا يُؤَثِّرُ الْبِنَاءُ، وَقَدْ مَرَّ التَّشْبِيهُ عَلَيْهِ. وَقَدْ أَحْسَنَ ابْنُ مَالِكٍ فِي التَّسْهِيلِ، حَيْثُ قَالَ: وَبَيِّنْتَ فِي الْإِسْتِفْهَامِ لِتَضَمُّنِهَا^(٥) مَعْنَى حَرْفِهِ، وَفِي الْخَبَرِ لِشَبَّهَ بِهَا بِالْإِسْتِفْهَامِيَّةِ لَفْظًا وَمَعْنَى^(٦) ظَاهِرًا، وَأَمَّا مَعْنَى فَمِنْ جِهَةٍ أَنْ كَلًّا مِنْهُمَا لِعَدَدٍ مِنْهُمْ.

وَمِنْهَا: أَنَّهُ كَيْفَ يَتَأَيَّ أَنْ يَكُونَ فِي الْخَبَرِيَّةِ مَعْنَى إِشَاءِ التَّكْثِيرِ الْقَائِمِ بِنَفْسِ الْمُتَكَلِّمِ، وَلَا وُجُودَ لَهُ فِي الْخَارِجِ حَتَّى يُقَالَ بِاعْتِبَارِهِ^(٧) أَنَّهُ طَائِقُ فَصْدَقَ، وَإِلَّا فَكَذِبَ. فَإِذَا قُلْتَ: كَمْ رَجُلٍ عِنْدَكَ؟ فَلَهُ جِهَتَانِ^(٨): إِحْدَاهُمَا^(٩): التَّكْثِيرُ الَّذِي قَامَ بِدِهْنِكَ، وَلَا وُجُودَ لَهُ فِي الْخَارِجِ، وَبِهَذَا الْإِعْتِبَارِ تُكُونُ كَمْ إِشَائِيَّةً. وَالْأُخْرَى كَثَرَةُ الرِّجَالِ الْمُخْبَرُ عَنْهَا بِالْعِنْدِيَّةِ وَلَهَا وُجُودٌ فِي الْخَارِجِ، وَبِهَذَا الْإِعْتِبَارِ تُكُونُ كَمْ خَبَرِيَّةً^(١٠) هَذَا مَعْنَى مَا قَرَّرَهُ ابْنُ الْحَاجِبِ رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ. قَالَ الرُّضْيِيُّ: وَفِيهِ نَظَرٌ؛ إِذْ هَذَا الَّذِي قَرَّرَهُ يَطْرُدُ فِي جَمِيعِ الْأَخْبَارِ، لِأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: زَيْدٌ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو، فَلَا رَيْبَ فِي كَوْنِهِ خَبَرًا، وَلَا يُمَكِّنُ أَنْ تُكَذِّبَ فِي التَّفْضِيلِ، وَيُقَالُ لَكَ: إِنَّكَ لَمْ تُفْضَلْ؛ بَلِ التَّكْذِيبُ إِنَّمَا يَتَعَلَّقُ بِأَفْضَلِيَّةِ زَيْدٍ. وَكَذَا إِذَا قُلْتَ: زَيْدٌ قَائِمٌ

(١) فِي جُج، دَعْلَى.

(٢) فِي جُج، دَبْنَاوُهُمَا.

(٣) فِي دَبْنَانِ قُلْنَا.

(٤) شَرْحُ الْكَافِيَةِ: 94/2.

(٥) فِي الْأَصْلِ لَتَضَمَّنَ.

(٦) التَّسْهِيلُ ص: 125.

(٧) فِي دَبْنَانِ قُلْنَا.

(٨) فِي جُج وَجِهَانِ.

(٩) فِي جُج أَحَدُهُمَا.

(١٠) شَرْحُ الْكَافِيَةِ (بِالْمَعْنَى): 94/2.

وَهُوَ خَبَرٌ بِلَا شَكٍّ، لَّا يَدْخُلُهُ التَّصْدِيقُ وَالتَّكْذِيبُ مِنْ حَيْثُ الْإِخْبَارُ؛ إِذْ لَّا يُقَالُ: إِنَّكَ أَخْبَرْتَ أَوْ لَمْ تُخْبِرْ؛ لِأَنَّكَ أَوْجَدْتَ بِهَذَا اللَّفْظِ الْإِخْبَارَ، (بَلْ يَدْخُلَانِ) ⁽¹⁾ مِنْ حَيْثُ الْقِيَامُ فَيُقَالُ: إِنَّ الْقِيَامَ حَاصِلٌ أَوْ لَيْسَ بِحَاصِلٍ ⁽²⁾.

ومنها أنه لم يوجد حرف التَّكْثِيرِ حَتَّى يُقَالَ تَضَمَّنَتْهُ، وَجَوَابُهُ أَنْ يُقَالَ: هُوَ مَوْجُودٌ وَهُوَ مِنَ الْإِسْتِعْرَاقِيَّةِ، وَرُبَّ هَذَا إِنْ قِيلَ بِدَلَالَتِهِمَا عَلَى التَّكْثِيرِ، وَإِلَّا فَالْحَرْفُ الْمُسْتَدِلُّ لِدَلَالَةِ مُقَدَّرِ الْوَضْعِ. وَأَقْرَبُ مِنْ هَذَا كُلِّهِ أَنْ يُقَالَ: بُيِّنَتْ ⁽³⁾ كَمْ لِسَبَبِهَا بِالْحَرْفِ وَضَعًا، وَهَذَا سَبَبٌ يَنْتَهِضُ مُوَجِّبًا لِنِثَائِهَا فِي وَجْهِهِ الْإِسْتِفْهَامِ وَالْخَبَرِ. وَأَمَّا لُزُومُ التَّصْدِيرِ فَلَيْسَ عَلَى إِطْلَاقِهِ؛ لِأَنَّ مَا قَبْلَهَا إِذَا كَانَ مُضَافًا أَوْ حَرْفَ جَرٍّ يَعْمَلُ فِيهَا، وَإِنَّمَا ⁽⁴⁾ الَّذِي لَا يَعْمَلُ فِيهَا مُتَقَدِّمًا عَلَيْهَا الْفِعْلُ أَوْ شِبْهُهُ؛ لِإِسْتِحْقَاقِهَا (الصَّدْرَ) اسْتِفْهَامِيَّةً كَانَتْ أَوْ خَبَرِيَّةً. أَمَّا الْإِسْتِفْهَامِيَّةُ فَسَبَبُ اسْتِحْقَاقِهَا ⁽⁵⁾ لِدَلَالَةِ وَاضِحٍ. وَأَمَّا الْخَبَرِيَّةُ فَلِأَنَّهَا لِإِنشَاءِ التَّكْثِيرِ، فَوَجَبَ لَهَا صَدْرُ الْكَلَامِ، كَمَا وَجَبَ لِرُبِّ لِمَا ⁽⁶⁾ تَضَمَّنَتْهُ مِنَ الْمَعْنَى الْإِنشَائِيَّةِ، وَقَدْ عَرَفْتَ مَا يَرُدُّ عَلَيْهِ، وَإِنَّمَا جَارَ تَقْدِيمُ الْجَارِ عَلَيْهَا ⁽⁷⁾؛ لِأَنَّ تَأَخُّرَ الْجَارِ عَلَى الْمَجْرُورِ مُمْتَنِعٌ لِضَعْفِ عَمَلِهِ، عَلَى أَنَّ الْجَارَ يَنْزِلُ مِنَ الْمَجْرُورِ مَنَزَلَةَ الْجُزْءِ مِنْهُ، فَكَأَنَّهُمَا كَلِمَةٌ وَاحِدَةٌ.

قَالَ: وَأَمَّا قَوْلُ بَعْضِهِمْ فِي: «الْمَرِيرُوا كَرَّ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِنْ الْقُرُونِ أَنَّهُمْ إِلَيْهِمْ

لَا يَرْجِعُونَ» ⁽⁸⁾ أَبَدِلْتُ أَنْ وَصَلْتُهَا مِنْ كَمْ: فَمَرْدُودٌ؛ لِأَنَّ عَامِلَ الْبَدَلِ هُوَ عَامِلُ الْمُبْدَلِ مِنْهُ، فَإِنْ قُدِّرَ عَامِلُ الْمُبْدَلِ مِنْهُ يَرَوْنَ فَكَمْ لَهَا الصَّدْرُ، فَلَا يَعْمَلُ فِيهَا مَا قَبْلَهَا، وَإِنْ قُدِّرَ أَهْلَكْنَا فَلَا تَسْلُطُ لَهُ فِي الْمَعْنَى عَلَى الْبَدَلِ.

(1) ساقط من ج.

(2) شرح الكافية بالمعنى: 94/2 و ص: 311 باللفظ.

(3) في الأصل بسبب بناء كم.

(4) في ج، ذ و أما.

(5) ساقط من ج، د.

(6) سقطت من ذ.

(7) سقطت من ذ.

(8) يس: 31.

أقول: عَدَمُ تَسْلُطِ أَهْلَكُنَا عَلَيْهِ وَاضِحٌ؛ إِذْ لَا مَعْنَى لِقَوْلِكَ: أَهْلَكُنَا اللَّهُمَّ إِلَيْهِمْ لَا يَرْجِعُونَ. وَالْبَاغِتْرَاضُ مَبْنِيٌّ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ، وَهِيَ أَنَّ كَلِمَةَ كَمْ بِمُفْرَدِهَا هِيَ الْمُبْدَلُ مِنْهُ، فَلَمَّا كَانَ مُرَادُ هَذَا الْقَائِلِ أَنَّ الْمُبْدَلُ مِنْهُ هُوَ جُمْلَةُ: (قَبْلَهُمْ مِنَ الْقُرُونِ) ⁽¹⁾ لَا كَمْ وَخَذَهَا طَاحَ الْبَاغِتْرَاضُ أَصْلًا وَرَأْسًا؛ إِذِ التَّقْدِيرُ حَيْثُ: (أَنْتُمْ إِلَيْهِمْ لَا يَرْجِعُونَ) وَلَا غَبَارَ عَلَيْهِ، وَغَايَةُ مَا فِي الْأَمْرِ أَنَّهُ عَبَّرَ عَنِ الْكُلِّ بِالْجُزْءِ الَّذِي هُوَ صَدْرُ مَعْنَى بِهِ، وَالْقَرِينَةُ عَدَمُ اسْتِقَامَةِ الْكَلَامِ عَلَى إِرَادَةِ هَذَا الْجُزْءِ ⁽²⁾ بِمُفْرَدِهِ، وَهَذَا أَمْرٌ شَائِعٌ لَا نَكِيرَ فِيهِ، وَلَا مَانِعَ مِنْهُ، وَلَا يَنْبَغِي أَنْ (يُحْمَلَ عَلَى قَائِلِهِ) ⁽³⁾ أَنَّهُ أَرَادَ غَيْرَ هَذَا.

قَالَ: وَأَنْ: وَصَلَتْهَا مَفْعُولٌ لِأَجْلِهِ.

أقول: وَالتَّقْدِيرُ: لَأَنْهُمْ لَا يَرْجِعُونَ وَالْعَامِلُ الَّذِي يَتَعَلَّقُ بِهِ هَذَا الْجَارُ وَالْمَجْرُورُ أَهْلَكُنَا، (أَي: أَهْلَكُنَا هُمْ) ⁽⁴⁾ لِأَجْلِ هَذَا الْمَعْنَى، وَلَا يَظْهَرُ تَعَلُّقُ ذَلِكَ بِفِعْلِ الرُّؤْيَةِ.

قَالَ: وَجَوْزُ أَبُو الْبَقَاءِ ⁽⁵⁾ كَوْنُهُ ⁽⁶⁾ ضَمِيرُ الْإِهْلَاكِ الْمَفْهُومِ مِنَ الْجُمْلَةِ.

أقول: (يُرِيدُ مِنْ فِعْلِ الْجُمْلَةِ) ⁽⁷⁾؛ إِذِ الْإِهْلَاكُ مَصْدَرُ أَهْلَكَ ⁽⁸⁾ وَخَذَهُ، لَا مَصْدَرُ الْجُمْلَةِ بِأَسْرِهَا.

قَالَ: أَحَدُهَا ⁽⁹⁾ أَنَّ الْكَلَامَ مَعَ الْخَبَرِيَّةِ يَحْتَمِلُ التَّصْدِيقَ وَالتَّكْذِيبَ.

أقول: يَعْنِي بِاعْتِبَارِ الْكَثْرَةِ، لَا بِاعْتِبَارِ التَّكْثِيرِ الْقَائِمِ بِنَفْسِ الْمُتَكَلِّمِ؛ فَإِنَّ هَذَا مَعْنَى إِنْشَائِيٍّ لَا يَحْتَمِلُ تَصْدِيقًا وَلَا تَكْذِيبًا كَمَا قَرَّرَهُ ابْنُ الْحَاجِبِ، وَقَدْ مَرَّ مَا عَلَيْهِ.

(1) يس: 31.

(2) في الأصل الخبر.

(3) في الأصل ولا يحمل قائله.

(4) ساقط من ذ.

(5) أبو البقاء العكبري تقدم التعريف به في ص: 18 من الأصل.

(6) أي: فاعل يَهْدِي في قوله تعالى: (أَوَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا) السجدة من الآية: 26.

(7) ساقط من ذ.

(8) في ج: هلك.

(9) أي أحد الأمور الخمسة التي تميز كم الخبرية من الاستفهامية.

قَالَ: الرَّابِعُ: أَنْ تَمَيِّزَ كَمُ: الْخَبَرِيَّةُ مُفْرَدَةً أَوْ مَجْمُوعًا.

أقول: وَجْهُ كَوْنِهِ مُفْرَدًا مَعَ أَنَّهُ لَا يَكُونُ إِلَّا مَجْرُورًا أَنَّ الْخَبَرِيَّةَ لَمَّا كَانَتْ لِلتَّكْثِيرِ شَابَهَتْ الْعَدَدَ الْكَثِيرَ الصَّرِيحَ، أَعْنِي: الْمِائَةَ وَالْأَلْفَ، وَمُمَيِّزُ الْكَثِيرِ الصَّرِيحِ مَجْرُورٌ مُفْرَدًا، فَكَذَلِكَ مُمَيِّزُ مَا يُشَابِهُهُ. وَأَمَّا مَجِيئُهُ مَجْمُوعًا فَلِأَنَّ الْعَدَدَ الْكَثِيرَ، فِي لَفْظِهِ مَا يُنبِئُ عَنْ كَمِّيَّةِ الْكَثَرَةِ صَرِيحًا. وَكَمُ الْخَبَرِيَّةِ لَيْسَتْ مِثْلُهُ فِي التَّصْرِيحِ فَجُعِلَ جَمْعُهُ كَأَنَّهُ نَائِبٌ عَنْ مَعْنَى التَّصْرِيحِ ⁽¹⁾ فِي مِثْلِهِ.

قَالَ: هَالِكٌ ⁽²⁾؛

كَمُ مُلُوكٌ بَادَ مُلْكُهُمْ * * وَتَعِيمُ سُوقَةٌ بَارًا ⁽³⁾

أقول: الْمُلُوكُ جَمْعُ مُلِكٍ، كَ: حَذَرٍ وَفِي الصَّحَاحِ: وَالْمَلِكُ مَقْصُورٌ مِنْ مَالِكٍ أَوْ مَلِيكٍ ⁽⁴⁾. قُلْتُ: وَفِيهِ نَظَرٌ. وَبَادَ: هَلَكَ. وَالسُّوقَةُ بَضَمَ السَّيْنِ الْمَهْمَلَةِ وَبِالْقَافِ: خِلَافُ الْمَلِكِ، يَسْتَوِي فِيهِ الْوَاحِدُ وَالْجَمْعُ وَالْمُؤَنَّثُ وَالْمَذَكَّرُ. وَالْبَيْتُ شَاهِدٌ عَلَى مَجِيئِ تَمَيِّزِ كَمُ الْخَبَرِيَّةِ مَجْمُوعًا وَمُفْرَدًا، وَهُوَ مِنْ بَحْرِ الْمَدِيدِ، وَالْجُزْءُ الرَّابِعُ مِنْهُ، وَهُوَ أَوَّلُ الْعَجْزِ مَشْكُولٍ ⁽⁵⁾ وَهُوَ زِحَافٌ مُسْتَقْبَحٌ عِنْدَهُمْ، وَوزنُ الْجُزْءِ الْمَذْكُورِ، وَهُوَ قَوْلُهُ: وَتَعِيمُ يَدُونِ ثَنَوَيْنِ فِعْلَاتٍ.

قَالَ: وَقَالَ الْفَرَزْدَقُ ⁽⁶⁾؛

(1) فِي الْأَصْلِ الصَّرِيحُ.

(2) فِي شَرْحِ إِبْرَاهِيمَ الْمُعْنِي لِلْبَغْدَادِيِّ: 163/4 أَنَالَيْتُ مِنْ قَصِيدَةِ رَايَةَ لَعْدِي بْنِ زَيْدٍ، وَلَمْ يَرِدْ فِيهَا بَلْ وَرَدَ فِي ذَيْلِ الدِّيَوَانِ ص: 131. نَقْلًا عَنْ نَجَازِ الْقُرْآنِ 153/2، وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ الْعَيْنِ: 495/4 وَالْأَرْتِنَاف: 384/1، وَالْمَعْم: 254/1، وَالْأَشْمُونِي: 80/4.

(3) فِي ذِيَادُوا فِي الْأَصْلِ وَجْ بَادَا وَلَعَلَّهُ بَارًا فَحَرَفَ.

(4) الصَّحَاح: 4/ مُلِكٌ.

(5) أَجْزَاءُ الْمَدِيدِ فَاعِلَاتِنِ فَاعِلٌ أَرْبَعُ مَرَّاتٍ إِلَّا أَنَّهُ لَا يَسْتَعْمَلُ إِلَّا بِمَجْزُوءٍ فَيَسْقُطُ مِنْهُ جُزْءُهُ وَالْمَشْكُولُ مَا سَقَطَ ثَانِيَةً وَسَابِعَةً السَّاكِنَانِ فَاعِلَاتِنِ: فِعْلَاتِنِ. الْإِقْتِنَاعُ فِي الْعُرُوضِ وَتَحْرِيجِ الْقَوَائِي لِلصَّاحِبِ ابْنِ عَبَّادٍ، ص 14.

(6) دِيْوَانُ الْفَرَزْدَقِ: 451، وَشَرْحُ الْمَفْصَلِ: 133/4، وَالْحِزْنَانَةُ: 126/3.

كَمْ عَمَّةٌ لَكَ يَا جَرِيرُ وَخَالَةٌ ** فِدْعَاءٌ قَدْ حَلَبْتَ عَلَيَّ عِشَارِي

أقول: هذا شاهد آخر على مجيء تمييز الخبرية مفرداً. والفدع يفتحان: أغوجاج الرُنع من اليد والرجل حتى ينقلب الكف أو القدم إلى إسيهما⁽¹⁾، أو هو المني على ظاهر القدم، أو ارتفاع أخمص القدم حتى لو وطئ الفدع عصفوراً ما أذه، أو هو عوج في المفصل كأنها قد زالت عن مواضعها، وأكثر ما يكون في الأرساغ خلفة كذا في القاموس⁽²⁾. والرُنع كالفصل مفصل بين الساعد، والكف، والساق. والانسى: الأيسر من كل شيء. والعشار بالكسر جمع عشاء: وهي الناقة التي أتى عليها من يوم أرسل عليها الفحل عشرة أشهر. وعرض الفرزدق بهذا البيت دم جرير والاستخفاف به، لأن معناه: أن كثيراً من عماتك وخالاتك كن من جملة خدمي ورعاة إبلي، وقوله: عليّ عشاري يريد على كره مني؛ لأن على تستعمل فيما يعود بالضرر بخلاف اللام، قال تعالى: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾⁽³⁾ وهذا من الفرزدق غاية الاستخفاف⁽⁴⁾ والذم؛ لأن معناه: كنت أستنكف أن يدخلن عشاري، وأن يدخلن في زمرة رعاتي وخدمي لحيثهن، ولما بهن من العيب.

قال: ولا يكون تمييز الاستفهامية إلّا مفرداً، خلافاً للكوبيين.

أقول: وجه ما ذهب إليه البصريون من أن تمييز الاستفهامية لا يكون إلّا مفرداً منصوباً على ما قرره ابن الحاجب⁽⁵⁾ وغيره، أنها لما كانت كناية عن العدد جعلت عبارة عن وسط العدد، وهو من أحد⁽⁶⁾ عشر إلى مائة؛ لأنها لو جعلت كناية عن أحد الطرفين لكان تحكماً. ووسط العدد مميّزه منصوب مفرد، فكذاك [مميّزها]⁽⁷⁾ هو كناية عنه،

(1) في ج أنسيها وفي الأصل أنسي. وفي الصحاح 3/ أنس: الإنسي: ظاهر القدم، أو الزند، أو الساعد والباطن منها يسمى: وخشياً.

(2) القاموس: 3/ فدع.

(3) البقرة من الآية الأخيرة: 285.

(4) في ذ الاستحقاق.

(5) شرح الكافية: 2/ 96.

(6) في ج، د: إحدى.

(7) سقطت من الأصل.

واعتَرَضَهُ الْحَدِيثُ⁽¹⁾ بِأَنْ حَمَلَهُ عَلَى الْوَسْطِ دُونَ غَيْرِهِ أَيْضاً تَحَكُّمًا.

قال: قَالُوْجَهُ أَنْ يُقَالَ: كَمْ الْإِسْتِفْهَامِيَّةُ لَمَّا كَانَتْ مُقَدَّرَةً بِعَدَدٍ قُرْنٍ بِهَمْزَةِ الْإِسْتِفْهَامِ أَشْبَهَتْ الْعَدَدَ الْمُرَكَّبَ، فَأَفْرَدَ مُمَيِّزَهَا وَتَصَبَّ كَمُمَيِّزِهِ، فَقِيلَ: كَمْ دِرْهَمًا، كَمَا قِيلَ: أَحَدٌ عَشَرَ دِرْهَمًا. قلتُ: وهو أَيْضاً ضَعِيفٌ، وَالْأَوَّلَى الْإِحَالَةُ فِي مِثْلِ ذَلِكَ عَلَى السَّمَاعِ، وَلَا ضَرُورَةَ تَدْعُو إِلَى ارْتِكَابِ هَذِهِ الْأَوْجُهِ الضَّعِيفَةِ الْمُتَكَلِّفَةِ. وَأَمَّا الْكُوفِيُّونَ فَجَوَّزُوا كَوْنَهُ تَمْيِيزَ الْإِسْتِفْهَامِيَّةِ جَمْعًا. وَيُقَاسُ مَنْ جَوَّزَ فِي: «أَتْنَتَى عَشْرَةَ أَشْبَاطًا»⁽²⁾ (كَوْنِ أَشْبَاطًا)⁽³⁾ تَمْيِيزًا، وَمِنْهُمْ الزَّخْمَشَرِيُّ⁽⁴⁾ أَنْ يُحْيِزَ ذَلِكَ هُنَا. قَالَ ابْنُ مَالِكٍ فِي التَّسْهِيلِ: وَمَا أَوْهَمَ ذَلِكَ فَحَالَ، وَالْمُمَيِّزُ مَحْدُوفٌ⁽⁵⁾ يَعْنِي أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: كَمْ لَكَ غِلْمَانًا فَالْتَّقْدِيرُ: كَمْ نَفْسًا اسْتَقَرُّوا لَكَ فِي حَالَةٍ كَوْنِهِمْ غِلْمَانًا لَكَ لَمْ يَتَأْتِ هَذَا التَّخْرِيجُ إِلَّا عَلَى رَأْيِ الْأَخْفَشِ فِي تَجْوِيزِ تَقْدِيمِ الْحَالِ عَلَى عَامِلِهَا الْمَعْنَوِيِّ (فِي مِثْلِ ذَلِكَ)⁽⁶⁾.

قال: وَالنَّعَاسُ أَنْ تَمْيِيزَ الْغَبَرِيَّةَ وَاجِبًا الْخَفْضِ.

أقول: وَخَفَضَهُ عَلَى أَنْ كَمْ مُضَافَةٌ إِلَيْهِ حَمَلًا لَهَا عَلَى مَا هِيَ مُشَابِهَةٌ لَهُ مِنَ الْعَدَدِ، وَالْمُمَيِّزُ فِيهِ إِلَّا مَا يُخَفِّضُ⁽⁷⁾ بِالْإِضَافَةِ. وَذَهَبَ الْفَرَاءُ إِلَى أَنَّهُ مَخْفُوضٌ بِ مِنْ مُقَدَّرَةٍ⁽⁸⁾. وَعَمَلُ الْجَارِ الْمُقَدَّرِ -وإن كَانَ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ نَادِرًا- إِلَّا أَنَّهُ لَمَّا كَثُرَ دُخُولُ مِنْ عَلَى مُمَيِّزِ الْخَبَرِيَّةِ، نَحْوُ: «وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا»⁽⁹⁾ «وَكَايِنَ»⁽¹⁰⁾ «مِنْ عَائِيَةٍ»⁽¹¹⁾ سَاعَ عَمَلُهُ

(1) هو الإمام ركن الدين الحديثي الحسن بن محمد العلوي ت: 715 هـ بالموصل. له شرح على الكافية أكثر بحثًا وجمعًا من شرح الرضي نص على ذلك صاحب كشف الظنون 2/ 1376.

(2) الأعراف: 160.

(3) ساقط من ذ.

(4) قال الزخمشري: فإن قلت: تميز ما عدا العشرة مفرد فما وجه مجيئه بجمع، وهلا قيل: أثنى عشر سبطًا؟ قلت: لو قيل ذلك لم يكن تحقيقًا لأن المراد: وقطعتاهم اثني عشرة قبيلة... فوضع أسباطا موضع قبيلة الكشف: 2/ 124.

(5) التسهيل ص: 124.

(6) ساقط من الأصل.

(7) في ذ تخفيض.

(8) قال الفراء: ومن خفَضَ عَمَهُ في قول الفرزدق كَمْ عَمَهُ... قال: طالعت صَحْبَةً مِنْ لِلنَّكَرَةِ في خَيْرٍ عَالِفَاكَ اللهُ، فَخَفَضَ، يُرِيدُ يُخَيِّرُ معاني القرآن: 1/ 169.

(9) الأعراف من الآية: 4 وكررت في الأعراف ووردت في سور عديدة.

(10) في النسخ الثلاث زكَمْ ولعله سهو من المؤلف.

(11) والآية: «وَكَايِنَ مِنْ عَائِيَةٍ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ يَمُرُّونَ عَلَيْهَا وَهُمْ عَنْهَا مُعْرِضُونَ» يوسف: 105.

مُقَدَّرًا؛ لِأَنَّ الشَّيْءَ إِذَا عُرِفَ فِي مَوْضِعٍ جَازَ تَرْكُهُ لِقُوَّةِ الدَّلَالَةِ عَلَيْهِ.

قَالَ: فَحَيْثُ⁽¹⁾ يُجَوِّزُ فِي التَّمْيِيزِ وَجْهَانِ، النَّصْبُ وَهُوَ الْكَثِيرُ، وَالْجَرُّ خِلَافُهُ لِبَعْضِهِمْ.

أَقُولُ: وَالْمُجَوِّزُ لِلْجَرِّ قَصْدُ تَطَابُقِ كَمٍّ وَمُمِيزِهَا فِي الْجَرِّ بِالْحَرْفِ. نَحْوُ: عَلَى كَمٍّ

جِدْعٍ بَيْنِي بَيْنَكَ؟ وَبِكَمٍّ رَجُلٍ مَرَزْتَ؟

قَالَ: وَهُوَ⁽²⁾ مِنْ مَضْمَرَةٍ وَجُوبًا.

أَقُولُ: زَعَمَ الرُّضِيُّ⁽³⁾ أَنَّ مُجَوِّزَ إِضْمَارِهَا قَصْدُ التَّطَابُقِ⁽⁴⁾. قُلْتُ: لَيْسَ هَذَا تَوْجِيهًا

لِوَجُوبِ كَوْنِ مِنْ مَضْمَرَةٍ، فَيَنْبَغِي أَنْ يُنْظَرَ فِي وَجْهِهِ، وَلَمْ يَلُحْ لِي⁽⁵⁾ فِيهِ شَيْءٌ؛ وَإِنَّمَا لَمْ

يُجَوِّزُوا كَوْنَ الْمَجْرُورِ بَدَلًا مِنْ كَمٍّ لِأَنَّ الْبَدَلَ⁽⁶⁾ مِنْ اسْمِ الاسْتِفْهَامِ لَا بُدَّ مِنْ اقْتِرَانِهِ بِالْهَمْزَةِ،

نَحْوُ: كَيْفَ زَيْدٌ؟ أَصَحِيحٌ أَمْ سَقِيمٌ؟

قَالَ: وَأَفْرَدَ الضَّمِيرُ⁽⁷⁾ حَمَلًا عَلَى لَفْظِ كَمٍّ.

أَقُولُ: أَوْ عَلَى أَنَّهُ عَائِدٌ عَلَى مَجْمُوعٍ مَنْ تَقَدَّمَ كَمَا فِي قَوْلِكَ: الْتِسَاءُ فَعَلْتُ؟

قَالَ: وَبِقَدْعَاءَ مَحْذُوفَةٍ⁽⁸⁾ مَدْلُولٍ عَلَيْهَا بِالْمَذْكُورَةِ.

أَقُولُ: لَكَ أَنْ تُعْتَقِدَ فِي قَدْعَاءَ كَوْنَهُ مَعْرِفَةً، إِذْ هُوَ كَلِمَةٌ أُرِيدَ بِهَا لَفْظُهَا، فَتَكُونُ عِلْمًا

عَلَيْهِ، وَتَنْتَصِبُ مَحْذُوفَةً عَلَى أَنَّهُ حَالٌ مِنْهُ. أَوْ صِفَةٌ لِلْحَالِ. وَلَكَ أَنْ تُجَرَّ كَلَامًا مِنْ هَاتَيْنِ

الْكَلِمَتَيْنِ عَلَى أَنَّهُمَا صِفَةٌ لِقَدْعَاءَ، بِنَاءً عَلَى أَنَّهُ نَكْرَةٌ. وَالْمَعْنَى: لِكَوْنِهِ قَدْ وُصِفَ بِمُسَمَّاةٍ

بِقَدْعَاءَ، أَيْ بِكَلِمَةٍ مُسَمَّاةٍ بِذَلِكَ، كَمَا نَقُولُ: [رُبُّ زَيْدٍ]⁽⁹⁾ لَقَيْتَهُ، أَيْ: رُبُّ مُسَمًّى بِهَذَا

(1) أي عندما نجر كم الاستفهامية بحرف جر حيثند يجوز في التمييز وجهان.

(2) أي تمييز كم المجرور.

(3) في ذ أنه يجوز.

(4) شرح الكافية للرضي: 96/2.

(5) كي سقطت من ج، ذ.

(6) في الأصل المبدل.

(7) في نحلتي التي تعرب خبراً عن كذا عندما تميزها منصوباً على لغة تميم التي تميز نصب تمييز كم الخبرية، أو على تقدير كم استفهامية قصد التهكم.

(8) يتحدث عن رواية رفع عمة في بيت الفرزدق المتقدم، و عمة على هذه الرواية تعرب مبتدأ وإن كان نكرة لأنه قد وصف ب لك و ب قدعاء محذوفة.

(9) سقط من الأصل.

الاسم لقيته، ويقع⁽¹⁾ مثل هذا في كلام المصنفين، كقول ابن الحاجب في الكافية: والعلم الموصوف باین مضافاً إلى علم، يختار فتحه⁽²⁾ وقد وقع مضاف بالجر في بعض نسخها، ووجهه ما ذكر.

قال: ونظيره⁽³⁾؛ زينب وهند قامت.

أقول: فلك أن تقول: حذف من الأول لدلالة الثاني، ولك العكس؛ لكن⁽⁴⁾ الحذف من الأول أولى عند سيبويه لسلامته من الفصل.

(1) في ذوقه في.

(2) شرح الكافية لابن جماعة ص: 117 نوايع المناهي.

(3) أي نظير المخبر عنه إذا كان متعدد اللفظ والمعنى.

(4) في الأصل: لأن.

كَائِنٌ

قال: وَلِهَذَا^(١) جَازَ التَّوَقُّفُ عَلَيْهَا بِالنُّونِ؛ لِأَنَّ التَّنْوِينَ لَمَّا دَخَلَ فِي التَّرْكِيبِ أَشْبَهَ النُّونَ الْأَصْنِيَّةَ.

أقول: انْظُرْ قَوْلَهُ: لِأَنَّ التَّنْوِينَ بِمَاذَا يَتَعَلَّقُ؟. فَإِنْ كَانَ بِجَازٍ وَهُوَ الظَّاهِرُ فَهَذَا الْفِعْلُ قَدْ ذُكِرَتْ/ عَلَيَّتُهُ أَوَّلًا بِقَوْلِهِ: وَلِهَذَا فَمَا هَذِهِ الْعِلَّةُ الثَّانِيَةُ، وَالْعَامِلُ لَهَا يَتَعَدَّى إِلَى مَعْمُولَيْنِ مِنْ نَوْعٍ وَاحِدٍ إِلَّا بِإِثْبَاعٍ، فَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ الثَّانِي بَدَلًا مِنَ الْأَوَّلِ أَيْ بِهِ لِأَنَّهُ أَذَلُّ عَلَى الْمَقْصُودِ مِنَ الْأَوَّلِ.

قال: وَابْنُ مَالِكٍ، وَاسْتَدَلَّ عَلَيْهِ^(٢).

أقول: اسْتَدَلَّ مَبْنِيٌّ لِلْفَاعِلِ، وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ يَعُودُ إِلَى ابْنِ مَالِكٍ.

قال: أَحَدُهَا^(٣)؛ أَنَّهَا^(٤) مُرَكَّبَةٌ.

أقول: قَالَ الرُّضَيْيُّ: دَخَلَتْ كَافُ التَّشْبِيهِ عَلَى أَيِّ الَّتِي هِيَ فِي غَايَةِ الْإِنْهَامِ؛ إِذَا قُطِعَتْ عَنِ الْإِضَافَةِ، فَكَأَيْنٌ مِثْلُ: كُذِّبَ فِي كَوْنِ الْمَجْرُورَيْنِ^(٥) مُبْهَمَيْنِ عِنْدَ السَّامِعِ؛ إِلَّا أَنَّ فِي ذَا^(٦) إِشَارَةً فِي الْأَصْلِ إِلَى مَا هُوَ فِي ذَهْنِ الْمُتَكَلِّمِ^(٧) بِخِلَافِ أَيٍّ فَإِنَّهُ لِلْعَدَدِ الْمُبْهَمِ، وَالتَّمْيِيزُ بَعْدَ كُذِّبَ وَكَأَيْنٌ فِي الْأَصْلِ عَنِ الْكَافِ لَا عَنْ ذَا وَ أَيْ كَمَا فِي: مِثْلُكَ رَجُلًا؛ لِأَنَّ تَبَيَّنَ فِي كُذِّبَ رَجُلًا وَكَأَيْنٌ رَجُلًا أَنْ مِثْلَ الْعَدَدِ الْمُبْهَمِ مِنْ أَيِّ جِنْسٍ هُوَ، وَلَمْ تُبَيَّنْ أَلْعَدَدُ الْمُبْهَمِ، فَأَيٌّ فِي الْأَصْلِ كَانَ مُغْرِبًا، لَكِنَّهُ الْمَحْيَى عَنِ الْجُزْأَيْنِ مَغْنَاهُمَا الْإِفْرَادِيَّ، وَصَارَ

(١) أي: لعللة تركيب كائِن من كاف التشبيه، و أي المنونة.

(٢) أي أن ابن مالك استدلل على أن كائِن تفيد الاستفهام بقول أبي بن كعب لابن مسعود رضي الله عنهما كائِن تَقْرَأُ سُرَةً الْأَحْزَابِ آيَةً فَقَالَ: ثَلَاثًا وَسَبْعِينَ، وَإِفَادَتُهَا الْاسْتِفْهَامُ نَادِرٌ، اثْبَتَهُ ابْنُ قَتِيْبَةَ وَابْنُ عَصْفُورٍ وَابْنُ مَالِكٍ. انظر المعنى: 186/1. وفي شرح الكافية للرضي: 101/2 قال أبي بن كعب لزر بن حبيش: كائِن تعد سورة الأحزاب؟. أي: كم تعد؟.

(٣) أي أحد الأمور الخمسة التي تخالف كائِن كَم.

(٤) في الأصل أنه.

(٥) في نج المجرور.

(٦) في الأصل ذلك.

(٧) في الأصل و'ج السامع.

المجموع كاسم مفرد بمعنى كم الخبرية، فصار كائه اسم مبني على السكون، آخره نون ساكنة، كما في: من، لا تثنون تمكن، فلذا يكتب بعد الياء نون مع أن التثنية لا صورة له خطأ⁽¹⁾.
قال: ومن النصب قوله⁽²⁾؛

اطرِد اليأس بالرجاء؛ فكأين ** ألامأحم، يسره بعد عسر

أقول: الطرد: الإبعاد. يقال: طرده يطرده بفتح العين في الماضي وضمها في المضارع. واليأس: القنوط. والرجاء بالمد: الأمل، وطمع وقوع الشيء. وقصره الشاعر للضرورة. والاليم: اسم فاعل من اليم ياليم إذا توجع. وحم: قدر وقضي. يقول: لا تقنط، وخرج حصول الفرج بعد الشدة، فكمن من عديم قدر الله غناه بعد فقره، وإذا كان قباب الأمل مفتوح، فلا تسده بالقنوط.
قال: وقوله⁽³⁾؛

وكأين لنا فضلاً عليكم⁽⁵⁾ ومئة ** قديماً، ولا تذرُون⁽⁴⁾ ما من منعم

أقول: كأين بالالف بعد الكاف ثلثها همزة مكسورة فتون ساكنة لغة [في]⁽⁶⁾ كأين المتقدمة. وقال يونس: هو اسم فاعل من كان. وذهب المبرد - وهو الأولي - إلى أنهم بنوا من الكلمتين لما ركبوها صيغة فاعل، فالكاف فاء الكلمة، والهمزة التي كانت فاء أي صارت عيناً، وحذفت إحدى اليائين وبقيت الأخرى لأمأ⁽⁷⁾. قلت: إلا أنها حذفت للبقاء

(1) شرح الكافية: 94 / 2.

(2) الشاهد فيه أنه على غير الغالب ورد تميز كأين منصوباً. لم أقف على قائله، وهو من شواهد الارتشاف: 1 / 386. والتصريح: 282 / 2 وأوضح المسالك: 259 / 2.

(3) الشاهد فيه كالسابق له، وقائله غير معروف، وهو من شواهد الارتشاف: 1 / 386. والجمع: 1 / 255. والأشموني: 4 / 85.

(4) في ج، ذ عليه.

(5) في ج، زيدرون.

(6) سقطت من الأصل.

(7) لا وجود لهذا في المتنضب، وللمبرد في الكامل حديث عن كأين. قال: وكأين معناه كم وأصله كاف التشبيه دخلت على أي فصارتا بمنزلة كم، ولكن كثرت كأي فخففت، والشقيل الأصل، ثم قال: وبعض العرب يقلب فيقول: كأي ي قى. الكامل: 233 / 2.

سَاكِنَةٌ مَعَ الثَّوْنِ السَّاكِنَةِ. وَقَالَ الْخَلِيلُ: أَلْيَاءُ السَّاكِنَةِ مِنْ أَيْ قَدِمَتْ عَلَى الْهَمْزَةِ وَحَرَكَتْ بِحَرَكَتِهَا لَوْ قَوَعَهَا مَوْقِعَهَا، وَسُكِّنَتْ الْهَمْزَةُ لَوْ قَوَعَهَا مَوْقِعَ الْيَاءِ السَّاكِنَةِ، ثُمَّ قَلَبَتْ الْيَاءَ أَلِفًا لِتَحَرُّكِهَا وَالْفَتْحَ مَا قَبْلَهَا، فَاجْتَمَعَ سَاكِتَانِ: أَلِفٌ وَالْهَمْزَةُ، فَكُسِرَتْ الْهَمْزَةُ لِاتِّقَاءِ السَّاكِتَيْنِ، وَبَقِيَ الْيَاءُ الْأَخِيرُ بَعْدَ كَسْرِهِ فَأَذْهَبَا الثَّوْنَيْنِ بَعْدَ زَوَالِ حَرَكَتِهَا كَالْمَنْقُوصِ^(١). وَالْفَضْلُ: الْإِحْسَانُ. وَالْمِنَّةُ: الْإِنْعَامُ. وَقَدِيمًا: صِفَةُ ظَرْفٍ مَحذُوفٍ عَامِلُهُ لَنَا الْمَفْعُولُ بِهِ بَيْنَ كَائِنٍ وَمُمَيِّزِهَا. فَإِنْ قُلْتُ: مَنْ يَتَعَدَّى بِحَرْفِ الْجَرِّ، تَقُولُ: مَنَنْتُ عَلَى زَيْدٍ بِكَذَا وَتَقْدِيرُهُ فِي الْبَيْتِ، أَيْ: مَا مَنْ بِهِ مُنْعِمٌ^(٢) يَقْتَضِي حَذْفَ الْعَائِدِ الْمَجْرُورِ مَعَ فَقْدِ شَرْطِهِ، وَهُوَ كَوْنُ الْمَوْصُولِ مَجْرُورًا بِمِثْلِهِ مَعْنًى وَمُتَعَلِّقًا، قُلْتُ: مَا فِي الْبَيْتِ مَصْدَرِيَّةٌ لَا مَوْصُولَةٌ، فَلَا عَائِدَ، وَلَا حَذْفَ، وَلَا إِشْكَالَ.

(١) قول الخليل ورد بنصه في شرح الرضي على الكافية: 95/2.

(٢) في الأصل وَجَّ مِنْهُمْ.

كَذَا

قَالَ: وَقَوْلُهُ^(١):

وَأَسْلَمَنِي الزَّمَانُ كَذَا ** فَلَا طَرْبَ وَلَا أُنْسَ

أقول: أَسْلَمَنِي، أَي: خَدَلَنِي. والمراد بالطَرْبِ هُنا: الْفَرَحُ، وَلَا فَهْوَ مِنَ الْأَضْدَادِ، يُطْلَقُ عَلَى الْحُزْنِ، وَعَلَى الْفَرَحِ، وَبَعْضُهُمْ يَقُولُ: الطَّرْبُ [خِيفَةٌ]^(٢) ثَلَحَقُ^(٣) الْإِنْسَانَ نُسْرُهُ أَوْ نُحْزَنُهُ. وَالْأُنْسُ عَلَى وَزْنِ الْقَفْلِ: ضِدُّ الْوَحْشَةِ.

قَالَ: وَلِهَذَا قَالَ فَقَهَاؤُهُمْ^(٤): إِنَّهُ يَلْزَمُ بِقَوْلِ الْقَائِلِ: لَهُ عِنْدِي كَذَا دِرْهَمٌ. مَالَةٌ وَيَقُولُهُ: كَذَا دِرْهَمٌ، ثَلَاثَةٌ. وَيَقُولُهُ: كَذَا كَذَا دِرْهَمًا [أَحَدَ عَشَرَ، وَيَقُولُهُ: كَذَا دِرْهَمًا، عِشْرُونَ. وَيَقُولُهُ: كَذَا وَكَذَا دِرْهَمًا]^(٥): أَحَدَ وَعِشْرُونَ. حَمَلًا عَلَى الْمَعْقُوقِ مِنْ نَظَائِرِهِنَّ مِنَ الْعَدَدِ الصَّرِيحِ.

أقول: وَقَعَ [بَعْضُ]^(٦) هَذِهِ الْأَلْفَاظِ فِي فِقْهِ عُلَمَائِنَا الْمَالِكِيَّةِ، فَحَكَى ابْنُ شَاسٍ^(٧)، وَابْنُ الْحَاجِبِ/ فِي كَذَا دِرْهَمًا وَكَذَا كَذَا دِرْهَمًا. [وَكَذَا وَكَذَا دِرْهَمًا]^(٨) مِثْلَ مَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ فِيهِنَّ. وَقَالَ سَخْنُونُ^(٩): مَا أَعْرِفُ هَذَا، وَيُقْبَلُ تَفْسِيرُهُ^(١٠) وَجَزَمَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ

(١) الشاهد فيه أن كَذَا مركبة من الكاف وذا الإشارية. والبيت لم يعرف قائله، وهو من شواهد الارتشاف: 389 / 1.

(٢) سقطت من الأصل.

(٣) في الأصل يُلْحَقُ.

(٤) أي: فقهاء الكوفيين.

(٥) ساقط من الأصل.

(٦) سقطت من الأصل.

(٧) هو عبد الله بن محمد بن نجم بن شاس الجذامي السعدي المصري جلال الدين أبو محمد شيخ المالكية بمصر في عصره من أهل دمياط. مات مجاهدًا سنة: 616 هـ. من كتبه: الجواهر الثمينة في فقه المالكية. شذرات الذهب: 69 / 5. وشجرة النور: 165. والأعلام: 124 / 4.

(٨) ساقط من الأصل ومن ج.

(٩) هو عبد السلام بن سعيد بن حبيب التنوخي الملقب بـ سَخْنُونِ قاضٍ، فقيه، انتهت إليه رئاسة العلم في المغرب، وأصله شامي، ولد بالقيروان. وهو راوي المدونة في فروع المالكية عن ابن قاسم، عن الإمام مالك. ت: 240 هـ. الحلل السندسية في الأخبار التونسية: 105. والأعلام: 5 / 4.

(١٠) لم أعر على القول سَخْنُونِ.

الْمَالِكِي⁽¹⁾ فِي مُخْتَصَرِهِ الْفِقْهِي الَّذِي وَضَعَهُ لِبَيَانِ مَا بِهِ الْفَتْوَى فِي مَذْهَبِ الشَّيْخِ الْإِمَامِ مَالِكٍ بِمَا ذَكَرَهُ ابْنُ شَاسٍ، وَابْنُ الْحَاجِبِ، وَتَرَكَ قَوْلَ سَخْتُونٍ بِقَبُولِ التَّفْسِيرِ. قَالَ ابْنُ مُعْطٍ⁽²⁾ فِي شَرْحِ الْجَزُولِيَّةِ: فَإِنْ قَالَ: كَذَا كَذَا دِرْهَمٍ لَزِمَهُ ثَلَاثُمِائَةِ دِرْهَمٍ؛ لِأَنَّهُمَا عَدَدَانِ أَضِيفَ تَابِيَهُمَا إِلَى الْمُفْرَدِ. فَإِنْ قَالَ: كَذَا كَذَا دِرْهَمٍ لَزِمَهُ أَلْفٌ وَمِائَةٌ دِرْهَمٍ؛ لِأَجْلِ الْعَطْفِ مَعَ جَرِّ التَّمْيِيزِ، هَذَا مَذْهَبُ النُّحَوِيِّينَ وَمَنْ وَافَقَهُمْ مِنَ الْفُقَهَاءِ⁽³⁾. ذَكَرَ هَذَا بَعْدَ مَا ذَكَرَ التَّفَاصِيلَ الَّتِي ذَكَرَهَا الْمَصْنَفُ⁽⁴⁾ كُلَّهَا، فَجَعَلَ جَمِيعَ ذَلِكَ مَذْهَبَ النُّحَوِيِّينَ، ثُمَّ قَالَ: فَإِنْ قَالَ كَذَا دِرْهَمٍ بِالرَّفْعِ، فَكَانَهُ قَالَ: وَاحِدٌ هُوَ دِرْهَمٌ، فَإِنْ قَالَ: كَذَا دِرْهَمٍ، فَكَأَنَّهُ قَالَ: عَدَدٌ هُوَ دِرْهَمٌ. فَإِنْ قَالَ: كَذَا كَذَا وَجَاءَ بِعَطْفِ الْبَيَانِ لَمْ يَتَصَوَّرْ؛ لِأَنَّ التَّفْسِيرَ فِي مِثْلِهِ مَنْصُوبٌ عَلَى كُلِّ حَالٍ؛ إِلَّا أَنْ يَكُونَ عَطْفُ الْبَيَانِ مَجْمُوعاً، كَقَوْلِكَ: كَذَا كَذَا دِرْهَمٍ فَيَجُوزُ، وَيَكُونُ الْجَمْعُ حَيْثُ بَدَلًا أَوْ عَطْفَ بَيَانٍ، كَمَا فِي: ﴿أَتَتْنِي عَشْرَةٌ أَشْبَاطًا﴾⁽⁵⁾، ﴿ثَلَاثَ مِائَةٍ سِتِينَ﴾⁽⁶⁾.

قَالَ: كَقَوْلِهِ⁽⁷⁾؛

(1) هو خليل ابن إسحاق بن موسى ضياء الدين الجندي فقيه مالكي من أهل مصر، صاحب المختصر الفقه، والتوضيح (شرح مختصر ابن الحاجب، والمناسك. ت: 776 هـ. الدرر الكامنة: 86/2. وفي الديباج ت: 749. وفي نيل الابتهاج ص: 95 رجع التنكي سنة: 776 هـ. ينظر قول خليل في المختصر ص: 220 (ط: 1981) مك. المالكية.

(2) هو يحيى بن عبد المعطي بن عبد النور الزواوي المغربي، الحنفي، يلقب بزين الدين، ويكنى أبا الحسن ويعرف بابن معط، ت: 628 هـ. له نظم الألفية ألدرة الألفية في علم العربية، والبدیع في صناعة الشعر، والفصول الخمسون، وشرح الجمل، والجزولية. وغيرها. قال محقق الفصول: لم يبق من كتبه إلا ثلاثة: الألفية، والفصول، والبدیع. إنباء الرواة. ومرآة الجنان، والبقية: 344/2.

(3) ينظر الفصول ص: 244 تحقيق عمود محمد الطناجي.

(4) يريد ابن هشام في المغني: 188/1.

(5) الأعراف: 160. ﴿وَقَطَعْنَهُمْ أَتَتْنِي﴾.

(6) الكهف من الآية: 25.

(7) الشاهد فيه أن: كذا لا تستعمل في الغالب إلا معطوفا عليها، كذا ينظر فروع الشذا بمسألة كذا لابن هشام ص: 31. تحقيق: أحمد مطلوب بغداد: (1963). ومثور الفوائد لأبي البركات الأنباري ص: 68. تحقيق: حاتم صالح الضامن. ط 1 1983 كلية الآداب، جامعة بغداد.

لم يعرف قائله، وهو من شواهد شرح التسهيل لابن مالك: باب كم وكذا م خ: 699. وشرح ابن عقيل عليه: 116/2، والأشموني بحاشية الصبان: 86/4.

عِدِ النَّفْسَ نَعْمَى بَعْدَ بُؤْسَاكَ ذَاكِرَا ** كَذَا وَكَذَا لُطْفًا بِهِ تُسَيِّ الْجَهْدُ

أقول: عِدْ فِعْلُ أَمْرٍ مِنْ وَعَدٍ يُعَدُّ، وَفِي الصِّحَاحِ: التَّعَمُّ: الْيَدُ وَالصُّنِيعَةُ وَالْمِثْنَةُ، وَمَا
الْعِمَ بِهِ عَلَيْكَ، وَكَذَا التُّعْمَى فَإِنْ فَتَحْتَ النُّونَ مَدَدْتَ، فَقُلْتَ: التُّعْمَاءُ⁽¹⁾. وَالْبُؤْسَى بِضَمِّ
الْبَاءِ وَسُكُونِ الْهَمْزَةِ وَقَصْرِ الْأَلِفِ: خِلَافُ التُّعْمَى⁽²⁾. وَاللُّطْفُ مِنَ اللَّهِ: التَّوْفِيقُ
وَالْعِصْمَةُ⁽³⁾، وَيُطْلَقُ أَيْضًا عَلَى الرَّفْقِ، وَكَأَنَّهُ الْمُرَادُ فِي الْبَيْتِ وَالْجَهْدُ بِفَتْحِ الْجِيمِ: الْمَشَقَّةُ.
وَجَوَزَ ضَمُّهَا أَيْضًا.

(1) الصَّحاح 5/ نَعَمْ.

(2) الصَّحاح: 3/ بَأْسَ.

(3) الصَّحاح 4/ عَطْفَ.

كَلَّا

قَالَ: وَقَوْلُ الْكِسَائِيِّ^(١) [لَا يَتَأْتِي فِي نَعْوٍ]^(٢)؛ (كَلَّا إِنْ كَتَبَ الْأَبْرَارُ)^(٣)، (كَلَّا إِنْ كَتَبَ
الْفَجَّارُ)^(٤)، (كَلَّا إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّخَجُوبُونَ)^(٥)، بَانَ أَنْ تُكْسَرَ بَعْدَ أَلَا اِلِسْتِفْتَا حِيَّةٍ، وَلَا
تُكْسَرُ بَعْدَ حَقًّا وَلَا بَعْدَ مَا كَانَ بِمَعْنَاهَا.

أقول: إِمَّا يَمْتَنِعُ كَسْرُهَا بَعْدَ حَقًّا إِذَا كَانَتْ حَقًّا وَاقِعَةً فِي ابْتِدَاءِ الْكَلَامِ، فَيَكُونُ مَا
بَعْدَهَا فَاعِلًا يَفْعَلُ نَاصِبٍ لَهَا أَوْ مُبْتَدَأً مُخْبَرًا عَنْهُ بِهَا، عَلَى أَنَّ أَنْ تُكُونَ مَنْصُوبَةً عَلَى اسْقَاطِ
الْخَافِضِ، أَيْ أَفِي حَقٍّ وَأَمَّا إِذَا جَعَلْنَا حَقًّا مُتَعَلِّقَةً بِالْكَلَامِ السَّابِقِ عَلَيْهَا لَا بِمَا بَعْدَهَا، فَلَا مَانِعَ
مِنْ كَسْرِ أَنْ حِينَئِذٍ؛ بَلْ هُوَ الْوَاجِبُ عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ؛ لِأَنَّهَا وَاقِعَةٌ فِي مَحَلِّ الْجُمْلَةِ، كَمَا إِذَا
قُلْتَ: زَيْدٌ أَكْرَمَتْهُ حَقًّا إِنَّهُ فَاضِلٌ فَتَجْعَلُ حَقًّا مُتَعَلِّقَةً بِمَا قَبْلَهَا، أَيْ: أَحَقُّ إِكْرَامِهِ حَقًّا، وَلَا
تُجْعَلُ صَدْرًا لِمَا بَعْدَهَا، فَيُظْهِرُ وَجْهَ الْكَسْرِ. إِذَا تَقَرَّرَ ذَلِكَ فَلِمَ لَا تُكُونَ الَّتِي جُعِلَتْ بِمَعْنَى
حَقًّا رَاجِعَةً لِمَا قَبْلَهَا مِنَ الْكَلَامِ، وَيَكُونُ مَا بَعْدَهَا جُمْلَةً مُسْتَأْنَفَةً فَتُكْسَرُ^(٦) وَلَا يَتِمُّ الرَّدُّ
عَلَى الْكِسَائِيِّ بِمَا ذَكَرَ الْمُصَنِّفُ. وَمِمَّا يَدُلُّ لِمَا قُلْنَا مِنْ أَنَّ إِذَا جَعَلْتَ حَقًّا مِنْ تَمَامِ
الْكَلَامِ السَّابِقِ كَسَرْتَ أَنَّ الْوَاقِعَةَ بَعْدَهَا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا وَعَدَ اللَّهُ حَقًّا إِنَّهُ
يَبْدُوهُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ﴾^(٧) قِرَاءَةُ الْجَمَاعَةِ بِكَسْرِ أَنْ (عَلَى أَنْ)^(٨) حَقًّا مُصَدَّرٌ مُؤَكَّدٌ لِقَوْلِهِ:
﴿وَعَدَ اللَّهُ﴾، وَقَوْلُهُ: ﴿إِنَّهُ يَبْدُوهُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ﴾ اسْتِثْنَاءٌ، مَعْنَاهُ: التَّغْلِيلُ لَوُجُوبِ

(١) قال: إن كلاً: معنى الردع والزجر فيها ليس مستمرا، وإنما قد تأتي بمعنى حقا.

(٢) ساقط من الأصل.

(٣) المطففين من الآية: 18.

(٤) المطففين من الآية: 7.

(٥) المطففين من الآية: 15.

(٦) سقطت من ذ.

(٧) يونس من الآية: 4.

(٨) ساقط من ذ.

الْمَرْجِعِ إِلَيْهِ، وَقُرِئَ بفتح (1) أَنْ عَلَى أَنْ الْمُرَادَ: لِأَنَّهُ أَوْ عَلَى أَنَّهُ مَنْصُوبٌ بِالْفِعْلِ الَّذِي نَصَبَ وَعَدَ اللَّهُ، أَي: وَعَدَ اللَّهُ وَعْدًا بَدَأَ الْخَلْقَ ثُمَّ إِعَادَتَهُ (2)، وَالْمَعْنَى: إِعَادَةُ الْخَلْقِ بَعْدَ بَدْئِهِ. وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَرْفُوعًا بِمَا نَصَبَ حَقًّا أَي: حَقًّا بَدَأَ الْخَلْقَ، كَقَوْلِهِ (3):

أَحَقًّا عِبَادَ اللَّهِ أَنْ لَسْتُ جَائِيًا * وَلَا ذَاهِبًا إِلَّا عَلَيَّ رَقِيبُ

كَذَا فِي الْكَشَافِ.

قَالَ: وَمَعْنَى (4) بَتَكْلَفِ دَعَاوَى عِلَّةٍ لِبِنَائِهَا.

أَقُولُ: يُمَكِّنُ أَنْ يُقَالَ: إِنَّهَا بَيِّنَتْ لِكُونَ (5) لَفْظِ الْحَرْفِيَّةِ، وَمُنَاسَبَةِ مَعْنَاهَا لِمَعْنَاهَا، لِأَنَّكَ تَرُدُّعُ الْمُخَاطَبَ عَمَّا يَقُولُ تَحْقِيقًا لِصِدِّهِ كَذَا قَالَ الرُّضْيِيُّ (6).

قَالَ: وَإِنَّا لَنَلَمْنَا نُونَتِ (7)؟

أَقُولُ: يَغْنِي، وَإِنَّا نَكُنْ مَبْنِيَّةً فَلِمَ تُرِكَ (8) تَنوِينُهَا؟ وَأَذْخَلَ الْمُصَنِّفُ لَا عَلَى الْفِعْلِ الْمَاضِي لَفْظًا وَمَعْنَى مَعَ عَدَمِ تَكَرُّرِهَا، وَهُوَ شَادٌ. وَقَدْ يُقَالُ: الْمَرَادُ: فَلِمَ لَا تُنُونُ؟ فَلَا يَكُونُ مَاضِيًّا مَعْنَى، فَلَا يَجِبُ تَكَرُّارُ لَا كَمَا فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ (9):

(1) سقطنا من ذ.

(2) قَرَأَ أَنَّهُ بِالْفَتْحِ أَبُو جَعْفَرٍ يَزِيدُ بْنُ الْقَعْقَاعِ، وَالْأَعْمَشُ، وَسَهْلُ بْنُ شَعِيبٍ الْكُوفِيُّ. الْمُحْتَسَبُ: 307/1. وَالْبَحْرُ لِأَبِي حَيَّانَ 124/5، ط 2/ دار الفكر 1983.

(3) من شواهد الكشاف: 225/2 على قراءة فتح أنه يبدأ. ومن شواهد البحر: 5/

(4) القول بأن كُتِلَا على رأي الكسائي اسم إذا كانت بمعنى حَقًّا.

(5) في ذكونها.

(6) شرح الكافية: 401/2.

(7) أي: كُتِلَا.

(8) في ذَنُورِكَ.

(9) البيت من قصيدة لِلْمُؤَمِّلِ الْغَارِبِيِّ قَالَهَا فِي امْرَأَةٍ كَانَ يَهْوَاهَا وَمِنْهَا قَوْلُهُ:

شَفَّ الْمُؤَمِّلُ يَوْمَ الْحِيرَةِ النَّظْرُ * لَيْتَ الْمُؤَمِّلَ لَمْ يَخْلُقْ لَهُ بَصَرُ

فِي الْأَغَانِي هُوَ كُوفِيٌّ مِنْ غَضَرَمِيِّ الدَّوْلَتَيْنِ: الْأُمَوِيَّةِ وَالْعَبَّاسِيَّةِ: 262/22، 263. وَلَهُ تَرْجَمَةٌ وَافِيَةٌ فِي الْخَزَانَةِ: 522/3، وَشَرَحَ شَوَاهِدَ الْمَغْنِيِّ لِلْبَغْدَادِيِّ 391، 392/4. وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ الْمَغْنِيِّ الْآتِيَةِ فِي أَنْ لَا لَا تَتَكَرَّرُ فِي الْمَاضِي مَعَ الْقِسْمِ لِأَنَّهُ مُسْتَقْبَلٌ فِي الْمَعْنَى.

حَسْبُ الْمُحْيِينَ فِي الدُّنْيَا عَدَابُهُمْ * * * تَاللهِ لَا عَذَابَ لَهُمْ بَعْدَهَا سَقَرُ

[بَعْدَهُ لِشَيْخِنَا (ث ع ل) حَفِظَهُ اللهُ:]

بَلْ جَنَّةُ الْخُلْدِ مَاوَاهُمْ مَرْخُوفَةٌ * * * يَنْعَمُونَ بِهَا حَقًّا بِمَا صَبَرُوا

وَبَعْدَهُ لِلشَّيْخِ أَحْمَدَ الْعَبْدِ:

وَكَيْفَ لَا وَهُمْ صَبَرُوا وَقَدْ كَتَمُوا * * * مَعَ الْعَفَافِ، يَهَذَا يَشْهَدُ الْأَثَرُ⁽¹⁾

قَالَ: وَقَدْ يَتَعَيَّنُ لِلرُّدْعِ أَوَّالُ اسْتِفْتَاَحِ.

أَقُولُ: فَأَعْلَلُ يُتَعَيَّنُ ضَمِيرُ مُذَكَّرٍ إِلَى الْمَوْضِعِ الْمُتَقَدِّمِ ذِكْرُهُ، حَيْثُ قَالَ: وَإِذَا صَلَحَ الْمَوْضِعُ لِلرُّدْعِ. أَوْ إِلَى كُلِّهَا بِاعْتِبَارِ إِرَادَةِ اللَّفْظِ. وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ حَرْفُ الْمَضَارَعَةِ ثَاءً فَوْقِيَّةً، فَالضَّمِيرُ لِمَوْثَبٍ يَعُودُ إِلَى كُلِّهَا بِاعْتِبَارِ إِرَادَةِ الْكَلِمَةِ.

قَالَ، نَعُو: ﴿ رَبِّ ارْجِعُونِ ۚ لَعَلِّي أَعْمَلُ صَالِحًا فِيمَا تَرَكْتُ كَلَّا إِنَّهَا

كَلِمَةٌ ۖ ﴾⁽²⁾، بِأَنَّهَا لَوْ كَانَتْ بِمَعْنَى حَقًّا لَمَا كُسِرَتْ هَمْزَةً إِنَّ.

أَقُولُ: هَذِهِ آيَةُ الْمُؤْمِنِينَ الَّتِي وَعَدَ بِإِثْبَانِهَا⁽³⁾، وَقَدْ عَرَفْتَ أَنَّهُ لَا يَلْزَمُ فَتَحُ هَمْزَةٍ إِنَّ بَعْدَ كَلِمَةٍ حَقًّا وَلَا كُسْرَهَا دَائِمًا؛ بَلْ ذَلِكَ مَوْكُولٌ إِلَى قَصْدِ الْمُتَكَلِّمِ؛ فَإِنْ جَعَلَ إِرَادَةَ الْإِسْتِثْنَاءِ مَعَ جَعْلِ حَقًّا مُتَعَلِّقَةً بِمَا قَبْلَهَا مُمَكِّنٌ.

قَالَ، وَنَعُو: ﴿ قَالَ أَصْحَابُ مُوسَى إِنَّا لَمُدْرِكُونَ ۚ ﴾ قَالَ كَلَّا إِنَّ مَعِيَ رَبِّي

سَيَهْدِينِ ۖ ﴾⁽⁴⁾ وَذَلِكَ لِكُسْرِ أَنْ.

(1) ساقط من الأصل ومن ج.

(2) المؤمنون من الآية: 100.

(3) لأنه قال قبل قليل: لأن قول النضر لا يتأتى المؤمنين والشعراء. المغني: 189/1

(4) الشعراء 60-61.

أقول: هَذِهِ آيَةُ الشُّعْرَاءِ الَّتِي وَعَدَ أَيْضاً بِإِثْبَانِهَا، وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ كَسْرَ الْإِسْمِ مَانِعاً مِنْ جَعْلِهِ كُلِّياً بِمَعْنَى 'حَقّاً'؛ لِإِمْكَانِ جَعْلِهَا مُتَعَلِّقَةً بِمَا قَبْلَهَا، أَيْ 'حَقٌّ' ⁽¹⁾ جَزَعُكُمْ حَقّاً، ثُمَّ اسْتَانَفَ بِقَوْلِهِ: «إِنَّ مَعِيَ نَبِيٍّ سَيَّيْدِينَ» وَهُوَ عَلَى تَقْدِيرِ سُؤَالٍ عَنِ الْعِلَّةِ، وَذَلِكَ أَنَّهُمْ لَمَّا قَالُوا: «إِنَّا لَمَذْرُكُونَ» فَهِمُ ⁽²⁾ جَزَعَهُمْ، فَقَالَ: كُلُّهُ، أَيْ: ثَبَتَ جَزَعُكُمْ مِنْ فِرْعَوْنَ وَجُثُوذِهِ، وَحَقٌّ ذَلِكَ حَقّاً، فَقَدَّرَ أَنَّهُمْ قَالُوا: وَلَمْ لَا نَجْزَعُ ⁽³⁾ وَقَدْ قَارَبُوا إِذْرَاكُنَا وَأَخَذْنَا فَقَالَ: «إِنَّ مَعِيَ نَبِيٍّ سَيَّيْدِينَ»، أَيْ: إِلَى مَا فِيهِ النُّجَاةُ، وَلَا جَزَعَ مَعَ تَحْقِيقِ هِدَايَتِهِ.

قَالَ: وَقَدْ يَمْتَنِعُ كَوْنُهَا لِلزُّجَرِ نَعْوُ: «وَمَا هِيَ إِلَّا ذِكْرِي لِلْبَشَرِ»  كَلَّا

وَالْقَمَرِ ⁽⁴⁾ إِذْ نَيسَ قَبْلَهَا مَا يَصِحُّ رَدُّهُ.

أقول: إِنَّ لَمْ يَكُنْ قَبْلَهَا مَا يَصِحُّ رَدُّهُ، فَبَعْدَهَا مَا يُمَكِّنُ الرُّدْعَ ⁽⁵⁾ عَنْ الْكَارِهِ، وَهُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى: «إِنَّا لَا حُدَىٰ إِلَيْكُم» ⁽⁶⁾ وَقَدْ جَوَزَ الزُّمَخْشَرِيُّ ذَلِكَ، فَقَالَ: يُجَوِّزُ أَنْ تُكُونَ كُلُّهَا رَدْعاً لِمَنْ يُنْكَرُ أَنْ يُكُونَ «لَا حُدَىٰ إِلَيْكُم». وَ[قَدْ] ⁽⁷⁾ عَلِمَ أَنَّ الرُّدْعَ لَا يَجِبُ أَنْ يَكُونَ بِاعْتِبَارِ مَا قَبْلَهَا؛ بَلْ يَجَوِّزُ تَعَلُّقَهُ بِمَا بَعْدَهَا.

قَالَ: وَقَوْلُ الطَّبْرِيِّ وَجَمَاعَةٍ: إِنَّهُ لَمَّا نَزَلَ فِي عَذَابِ خَزَنَةِ جَهَنَّمَ: «عَلَيْهَا تِسْعَةَ عَشَرَ» ⁽⁸⁾

(قَالَ بَعْضُهُمْ: أَكْفُونِي الثَّانِي، وَأَنَا أَكْفِيكُمْ سَبْعَةَ عَشَرَ) ⁽⁹⁾ فَتَنَزَّلَتْ كُلُّهَا زُجْراً لَهُ، قَوْلٌ مُتَعَسِّفٌ؛ لِأَنَّ

(1) سقطت من ذ.

(2) في ج. نبيهم

(3) في ج. د. تمجوع.

(4) المدثر: 31-32.

(5) في الأصل الرد.

(6) المدثر: 35. الكشاف: 186/4.

(7) سقطت من الأصل.

(8) المدثر: 30.

(9)

ساقط من ذ. الذي في جامع البيان رواية مخالفة، وهي أن أبا جهل لما سمع الآية قال لقريش: أنتم الدهم، أفيعجز كل عشرة منكم أن يبطشوا برجل من خزنة جهنم... م 12. ج 28. ص 100. دار المعرفة، بيروت، وما هنا، أي اكفوني. نص عليه الزمخشري في الكاشف ونسبه إلى أبي الأشد الجمحي: 184/4.

الآية لَمْ تَتَضَمَّنْ ذَلِكَ.

أقول: عَدَمُ تَضَمُّنِ الآيةِ لِذِكْرِ الواقعةِ التي نَزَلَتْ بِسَبَبِهَا صَرِيحاً، لَا يَقْتَضِي أَنَّهَا لَمْ تُنْزَلْ فِي ذَلِكَ، فَإِنْ ثَبَتَ مَا قَالَهُ هَؤُلَاءِ الْجَمَاعَةُ مِنْ أَنَّ سَبَبَ التَّزْوِيلِ هُوَ مَا ذَكَرَهُ ظَهَرَ الْقَوْلُ بِأَنَّهَا لِلزُّجَرِ، وَلَا تُعْسَفُ.

قال: وَجَوَزَ الزَّمْخَشَرِيُّ كَوْنَهُ حَرْفَ رَدْعٍ⁽¹⁾، ثَوْنٌ، كَمَا فِي (سَلْسِلَا)⁽²⁾.

أقول: قَالَ فِي الْكَشَافِ: يُجَوُزُ فِي ثَنَوَيْنِ (سَلْسِلَا) وَجَهَانٍ أَحَدُهُمَا: أَنَّ الثَّوْنَ بَدَلًا مِنْ حَرْفِ الْإِطْلَاقِ، وَيَجْرِي الْوَصْلُ مَجْرَى الْوَقْفِ. الثَّانِي: أَنَّ يَكُونُ صَاحِبُ الْقِرَاءَةِ بِهِ مِمَّنْ ضَرِي بِرَوَايَةِ الشَّعْرِ، وَمَرْنٌ⁽³⁾ لِسَانَهُ عَلَى صَرْفٍ غَيْرِ الْمُتَصَرِّفِ⁽⁴⁾ هَذَا كَلَامُهُ، وَفِيهِ مِنَ الْبَشَاعَةِ مَا لَا يَخْفَى.

قال: وَرَدَّ أَبُو حَيَّانَ بَأَنَّ ذَلِكَ إِنَّمَا صَحَّ فِي (سَلْسِلَا) لِأَنَّهُ اسْمٌ، أَصْلُهُ التَّنْوِينُ، فَرَجَعَ بِهِ إِلَى أَصْلِهِ لِلتَّنَاسُبِ، أَوْ عَلَى لُفَّةٍ مَنْ يَصْرِفُ مَا لَا يَنْصَرِفُ مُطْلَقًا، أَوْ بِشَرْطِ كَوْنِهِ مَفَاعِلًا. أَوْ مَفَاعِلٌ⁽⁵⁾. انْتَهَى. وَلَيْسَ التَّوْجِيهُ بِمُنْعَصِرٍ⁽⁶⁾ عِنْدَ الزَّمْخَشَرِيِّ فِي ذَلِكَ؛ بَلْ جَوُزُ كَوْنِ التَّنْوِينِ بَدَلًا مِنْ حَرْفِ الْإِطْلَاقِ الْمَزِيدِ فِي رَأْسِ الْآيَةِ. ثُمَّ إِنَّهُ وَصَلَ⁽⁷⁾ بِنِيَّةِ الْوَقْفِ، وَجَزَمَ بِهَذَا التَّوْجِهَةِ فِي (قَوَارِيرٍ).

(1) في ج، ذال روع ونون.

(2) ابن هشام هنا يتحدث عن قراءة كلا بالتثنية في الآية: «كَلَّا سَيَكْفُرُونَ بِوَبَائِهِمْ». مريم من الآية: 82. قال وجوز

الزخشي. والزخشي قال في الكشاف: 523/2.

وفي محاسب ابن جني: كلاً بفتح والتثنية، وزعم أن معناه: كلُّ هذا الرأي والاعتقاد كلاً، ولقاتل أن يقول صححت هذه

الرواية: فهي كلاً التي هي للردع قلب اللواقف عليها ألفها ثونا في (قَوَارِيرًا) و (سَلْسِلَا) من سورة الإنسان من الآية

الرابعة، أما (قَوَارِيرًا) فمن الآية: 15 من نفس السورة.

(3) في ذ ومول.

(4) الكشاف: 195/4.

(5) البحر: 214/6 بتصرف. آخر سورة مريم.

(6) في الأصل منحصراً.

(7) في ج، ذ أوصل.

أقول: رد أبي⁽¹⁾ حَيَّانَ لِقَوْلِ الزُّمَخْشَرِيِّ أَنَّ ثَنَوَيْنِ كَلَّا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ كَثْنَوَيْنِ (سَلْسِلًا) عَلَى تَقْدِيرِ أَنْ يَكُونَ قَالَهُ، رَدُّ ظَاهِرٌ لَنَا غُبَارٌ عَلَيْهِ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ هَذَا الثَّنَوَيْنِ عِنْدَهُمْ ثَنَوَيْنِ الصَّرْفِ، وَلَا مَدْخَلَ لِلْحَرْفِ فِيهِ أَصْلًا. وَتَقْرِيرُ الْإِعْتِرَاضِ، عَلَى أَبِي حَيَّانَ أَنْ يَقُولَ: لَمْ يُشَبَّهِ [الزُّمَخْشَرِيُّ]⁽²⁾ ثَنَوَيْنِ كَلَّا الَّتِي هِيَ حَرْفُ رَدْعٍ، بِثَنَوَيْنِ (سَلْسِلًا) الَّتِي جَوَزَ فِيهِ الْوَجْهَيْنِ الْمُتَقَدِّمَيْنِ حَتَّى⁽³⁾ يَتَوَجَّهَ الرُّدُّ عَلَيْهِ بِذَلِكَ، وَإِنَّمَا قَالَ فِي الْكُشَافِ مَا نَصَّهُ: فِي مَحْتَسَبِ ابْنِ جِنِّي كَلَّا يَفْتَحُ الْكَافَ وَالثَّنَوَيْنِ. وَزَعَمَ أَنَّ مَعْنَاهُ: كُلُّ هَذَا الرَّأْيِ وَالْإِعْتِقَادُ كَلَّا، وَلِقَائِلِ أَنْ يَقُولَ: إِنْ صَحَّتْ هَذِهِ الرِّوَايَةُ -فَهِيَ كَلَّا الَّتِي لِلرَّدْعِ قَلْبُ الْوَاقِفِ عَلَيْهَا أَلْفَهَا لُونًا كَمَا فِي (قَوَارِيرِ)⁽⁴⁾ هَذِهِ عِبَارَتُهُ، [فَلَمْ يُشَبَّهِ]⁽⁵⁾ ثَنَوَيْنِ بِثَنَوَيْنِ (سَلْسِلًا) الْمُجَوَزَ فِيهِ عِنْدَهُ وَجْهَانِ، وَإِنَّمَا شَبَّهَهُ بِثَنَوَيْنِ (قَوَارِيرِ) الَّذِي جَزَمَ فِيهِ بِوَجْهِ وَاحِدٍ، وَهُوَ كَوْنُهُ بَدَلًا مِنْ حَرْفِ الْإِطْلَاقِ عَلَى زَعْمِهِ، وَهَذَا الثَّنَوَيْنِ لَا⁽⁶⁾ اخْتِصَاصَ لَهُ بِالْأَسْمَاءِ؛ بَلْ يَدْخُلُ فِي الْإِسْمِ وَالْفِعْلِ وَالْحَرْفِ (كَمَا هُوَ مَعْرُوفٌ فِي مَحَلِّهِ، فَطُلِحَ الْإِعْتِرَاضُ عَلَيْهِ بِأَنَّ)⁽⁷⁾ الْحَرْفَ لَا يَدْخُلُهُ ثَنَوَيْنِ الصَّرْفِ؛ وَإِنَّمَا جَعَلَهُ كَثْنَوَيْنِ (سَلْسِلًا) كَمَا يَظْهَرُ مِنْ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ، فَلَا يَدْفَعُهُ عَدَمُ الْحِصَارِ التَّوَحُّيِّ فِي ذَلِكَ عِنْدَ الزُّمَخْشَرِيِّ، وَإِنْدَاوُهُ [لِوَجْهِ]⁽⁸⁾ آخَرَ، فَتَأَمَّلْهُ

قَالَ: وَفِي قِرَاءَةِ بَعْضِهِمْ: (وَاللَّيْلُ إِذَا يَسَرَ) ⁽⁹⁾ بِالثَّنَوَيْنِ.

أقول: نَعَمْ: جَزَمَ بِذَلِكَ، فَقَالَ: وَ (يَسَرُ) بِالثَّنَوَيْنِ، وَهَذَا الثَّنَوَيْنِ الَّذِي يَقَعُ بَدَلًا مِنْ حَرْفِ الْإِطْلَاقِ قُلْتُ: وَفِي نَظَرٍ: فَإِنَّ حَرْفَ الْإِطْلَاقِ هُوَ الْمُتَوَلَّدُ مِنْ إِشْبَاعِ الْحَرَكَةِ،

(1) الكشاف: 523 / 2.

(2) في النسخ الثلاث أبو.

(3) سقطت من الأصل.

(4) في الأصل على.

(5) الكشاف: 523 / 2.

(6) في دلائل اختصاص.

(7) ساقط من ذ.

(8) سقطت من الأصل.

(9) الفجر: 4. في مختصر شواذ القرآن من كتاب البديع لابن خالويه: 173 (قرأ أبو الدینار الأعرابي: والفجر، والوتر، يسر)

بالتنوين في الجميع.

وَالْمُحَفَّظَةُ فِي الْآيَةِ عَلَى تَوَافُقِ الْفَوَاصِلِ يَأْبَى^(١) الْإِشْبَاعَ فَمَا هَذَا الَّذِي يَقُولُهُ؛ عَلَى أَنَّ
التَّعْبِيرَ بِحَرْفِ الْإِطْلَاقِ مِمَّا يَنْبَغِي أَنْ يُجْتَنَّبَ فِي الْقُرْآنِ الشَّرِيفِ، فَإِنَّهُ مِنَ الْأَلْقَابِ
الْمَخْصُوصَةِ بِالشُّعْرِ فِي الْعُرْفِ، وَلَا أَرَى لِمُسْلِمٍ أَنْ يَتَسَاهَلَ فِي [مِثْلِ]^(٢) ذَلِكَ، وَاللَّهُ الْمُؤَفَّقُ
لِلصُّوَابِ.

(١) فِي ذِمَّالِي.

(٢) سَقَطَتْ مِنَ الْأَصْلِ.

كَانَ

قَالَ: حَرْفٌ مُرَكَّبٌ عِنْدَ أَكْثَرِهِمْ، حَتَّى ادَّعَى ابْنُ هِشَامٍ^(١)، وَابْنُ الْغُبَارِ^(٢) الإِجْمَاعَ عَلَيْهِ. أَقُولُ: الْمَعْنَى، وَانْتِشَارَ الْقَوْلِ بِتَرْكِيبِهَا. وَخَفِيَ غَيْرُهُ حَتَّى ادَّعَى الإِجْمَاعَ عَلَيْهِ، أَيْ: انْتَهَى خَفَاؤُهُ إِلَى هَذِهِ الْعَايَةِ.

قَالَ: ثُمَّ قَدِمَ حَرْفُ التَّشْبِيهِ اهْتِمَامًا بِهِ. أَقُولُ: وَلِيُؤْذَنَ تَقْدِيمُهُ مِنْ أَوَّلِ الْأَمْرِ بِقَصْدِ التَّشْبِيهِ.

قَالَ: وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ فِي التَّرْكِيبِ الْوَضْعِي. قَالَ: وَهَذَا تَرْكِيْبٌ وَضْعِي؛ لِأَنَّ وَاضِعَ اللَّغَةِ فِي مُعْتَقَدِ هَؤُلَاءِ هُوَ الَّذِي وَضَعَهُ كَذَلِكَ، وَلَيْسَ مِنَ الْأُمُورِ الَّتِي طَرَأَتْ فِي الإِسْتِعْمَالِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ لِلْوَضْعِ فِيهَا مَدْخَلٌ. قَالَ: وَالْمُخْلِصُ عِنْدِي مِنَ الإِشْكَالِ أَنْ يُدْعَى أَنَّهَا بَسِيطَةٌ، وَهُوَ قَوْلُ بَعْضِهِمْ. قَالَ: هَذَا هُوَ الَّذِي اخْتَارَهُ صَاحِبُ: رَصَفِ الْمَبْنِيِّ^(٣) وَادَّعَى أَنَّهُ قَوْلُ أَكْثَرِهِمْ، وَاسْتَدَلَّ عَلَيْهِ بِوُجُوهٍ مِنْهَا: مَا يُلْزَمُ عَلَى التَّرْكِيْبِ مِنْ صِتْرُورَةِ الْكَافِ مَعَ مَا دَخَلَتْ عَلَيْهِ جُزْءٌ كَلَامٌ فَيَحْتَاجُ إِلَى مَا يَخْصُلُ بِهِ تِمَامُ الْكَلَامِ. وَالْفَرَضُ عَدَمُ الْإِحْتِيَاجِ؛ لِأَنَّهَا مَعَ مَا بَعْدَهَا كَلَامٌ قَائِمٌ بِنَفْسِهِ^(٤). قُلْتُ: لَا مَنَعَ أَنْ تُتَغَيَّرَ الْكَلِمَةُ بِالتَّرْكِيْبِ عَنْ مُقْتَضَاهَا مَعْنَى وَعَمَلًا؛ لِأَنَّهُ وَضَعَ مُسْتَأْنَفٌ. قَالَ ابْنُ قَاسِمٍ^(٥) وَفِي نِسْبَةِ الْقَوْلِ بِالْبَسَاطَةِ إِلَى أَكْثَرِهِمْ نَظَرٌ؛ فَإِنَّ الظَّاهِرَ أَنَّ الْأَكْثَرَ يَقُولُ بِالتَّرْكِيْبِ^(٦).

(١) يرد أبا عبد الله محمد بن يحيى الحضراوي الأندلسي المتوفى سنة 646 هـ. له كتب في النحو والتصريف والبلاغة، منها ثلاثة حول إيضاح الفارسي: البقية: 1/267. هدية العارفين: 2/124.

(٢) ابن الحجاز هو أحمد بن الحسن بن أحمد الإربلي الموصلبي أبو عبد الله شمس الدين، نحوي ضرير من كبة: الغرة المخفية في شرح الدرر الألفية نخ وهو شرح لألفية ابن معطي، وشرح لكتاب اللمع لابن جني: توجيه اللمع (خ). ت: 639 هـ. الأعلام: 1/117.

(٣) هو المالقي أحمد بن عبد النور، تقدمت ترجمته ص: 40 من الأصل.

(٤) رصف المباني في شرح حروف المعاني بإيجاز وتصرف، ص: 209.

(٥) تقد التعريف بالمرادي الحسن بن أم قاسم في ص: 8 من الأصل.

(٦) الجني الداني ص: 570.

قَالَ: وَإِنَّا^(١) لَكَانَ الْكَلَامُ غَيْرَ تَامٍ.

أَقُولُ: تَقَدَّمَ التَّنْبِيهُ عَلَى تَظْيِيرِهِ مِنْ إِدْخَالِ اللَّامِ عَلَى جَوَابِ إِنْ الشَّرْطِيَّةِ، وَهُوَ مُمْتَنِعٌ^(٢).

قَالَ: وَزَعَمَ جَمَاعَةٌ مِنْهُمْ ابْنَ السَّيِّدِ^(٣)، أَنَّهُ لَا يَكُونُ إِلَّا إِذَا كَانَ خَبَرَهَا اسْمًا جَامِدًا، نَحْوُ: كَانَ زَيْدًا أَسَدًا، بِخِلَافِ كَانَ زَيْدًا قَائِمًا.

أَقُولُ: ضَمِيرُ أَنَّهُ يَعُودُ إِلَى التَّنْبِيهِ. وَإِنَّمَا لَمْ يَجْعَلَهَا هَؤُلَاءِ فِي نَحْوِ: كَانَ زَيْدًا قَائِمًا لِلتَّنْبِيهِ؛ لِأَنَّ الْخَبَرَ هُوَ الْإِسْمُ، وَالشَّيْءُ لَا يُشَبَّهُ بِنَفْسِهِ. قَالَ الرَّضِيُّ: وَالْأَوَّلَى أَنْ يُقَالَ: هِيَ لِلتَّنْبِيهِ أَيْضًا، وَالْمَعْنَى: كَأَنَّكَ شَخْصٌ قَائِمٌ حَتَّى يَتَغَايَرَ الْإِسْمُ وَالْخَبَرُ حَقِيقَةً فَيَصِحُّ تَشْبِيهُ أَحَدِهِمَا بِالْآخَرِ؛ إِلَّا أَنَّهُ لَمَّا قَامَ الْوَصْفُ مَقَامَ الْمَوْصُوفِ، وَجُعِلَ الْإِسْمُ بِسَبَبِ التَّنْبِيهِ كَأَنَّهُ الْخَبَرُ [بَعِيْنُهُ]^(٤) صَارَ الضَّمِيرُ فِي الْخَبَرِ يَعُودُ إِلَى الْإِسْمِ؛ لَا إِلَى الْمَوْصُوفِ الْمُقَدَّرِ، وَلِذَلِكَ نَقُولُ^(٥): كَأَنِّي أُنْشِي وَكَأَنَّكَ تَنْشِي، وَالْأَصْلُ: كَأَنِّي رَجُلٌ أُنْشِي وَكَأَنَّكَ رَجُلٌ تَنْشِي^(٦).

قَالَ: وَالثَّالِثُ: التَّحْقِيقُ، قَالَهُ الْكُوفِيُّونَ وَالزُّجَاجِيُّ، وَأَنْشَدُوا عَلَيْهِ^(٧):

فَأَصْبَحَ بَطْنُ مَكَّةَ مُقْشَعِرًا ** كَأَنَّ الْأَرْضَ لَيْسَ بِهَا هِشَامٌ

أَقُولُ: يَجُوزُ أَنْ يُرَادَ بِبَطْنِ مَكَّةَ: خِلَافُ ظَهَرِهَا، وَهُوَ مَا يُدْفَنُ فِيهِ^(٨) الْأَمْوَاتُ مَثَلًا، وَيَجُوزُ أَنْ يُرَادَ أَرْضُهَا. وَيُقَالُ: أَقْشَعَرُ الرَّجُلُ: إِذَا أَصَابَتْهُ قُشْعَرِيرَةٌ وَهِيَ الرِّعْدَةُ. وَأَقْشَعَرَتْ

(١) أَي: إِنْ لَمْ تَكُنْ كَأَنَّ بَسِيطَةً، وَكَانَتْ مُرَكَّبَةً كَمَا يَرَى الْبَعْضُ، كَانَ الْكَلَامُ نَاقِصًا؛ إِذْ تَحْتَاجُ الْكَافُ حَيْثُذَ إِلَى مَا تَتَعَلَّقُ بِهِ.

(٢) يُرِيدُ الدِّمَايْنِيُّ أَنَّ ابْنَ هِشَامٍ يَسَاهِلُ فِي بَعْضِ تَعَايِيرِهِ حَيْثُ أَدْخَلَ هُنَا اللَّامَ عَلَى جَوَابِ إِنْ فِي قَوْلِهِ: لَكَانَ الْكَلَامُ....

(٣) تَقْدِمُ التَّعْرِيفَ بِابْنِ السَّيِّدِ الْبَطْلِيِّ فِي ص: 41 مِنَ الْأَصْلِ..

(٤) سَقَطَتْ مِنَ الْأَصْلِ.

(٥) فِي ذِيْقُولٍ.

(٦) شَرْحُ الْكَافِيَةِ: 346/2.

(٧) الْبَيْتُ مِنْ قَصِيدَةِ لِلْحَارِثِ بْنِ أُمَيَّةِ الْأَصْغَرِ الشَّاعِرِ الْجَاهِلِيِّ رَأَى بِهَا هِشَامٌ مِنَ الْمَغِيرَةِ. وَقَالَ الْبَغْدَادِيُّ فِي شَرْحِ آيَاتِ

الْمَغْنِيِّ: 170/4 يُرَوَّى أَصْبَحَ بِدُونِ فَاءٍ فَهُوَ غُرُومٌ.

وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ الْجَنِيِّ الدَّانِي ص: 571. وَحَاشِيَةُ الْأَمِيرِ: 163/1، وَشَرْحُ التَّصْرِيحِ 212/1.

(٨) فِي الْأَصْلِ نَبْهًا.

السُّنَّةُ: إِذَا أَمَحَلَّتْ وَلَمْ يَكُنْ فِيهَا خِصْبٌ. وَكُلُّ مِنَ الْمَعْنَيْنِ فِي الْبَيْتِ مُمَكِّنٌ، أَيُّ: أَنَّ بَاطِنَ الْأَرْضِ اهْتَزَّ وَتَزَلَّزَلَ لِدَفْنِ هِشَامٍ فِيهِ إِعْظَامًا لِشَأْنِهِ، أَوْ أَمَحَلَّتْ الْأَرْضُ بِسَبَبِ ذَهَابِهِ مِنْهَا.

قَالَ: الثَّانِي، يَحْتَمِلُ أَنْ هِشَامًا قَدْ خَلَفَ مَنْ يَسُدُّ مَسَدَهُ؛ فَكَأَنَّهُ نَمِيتٌ.

أَقُولُ: قَدْ يَسْتَشْكَلُ هَذَا الْجَوَابُ بِأَنْ حَمَلَ الْبَيْتَ عَلَيْهِ يُفْضِي إِلَى عَدَمِ مُلَاءَمَةِ الصَّدْرِ لِلْعَجْزِ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الصَّدْرَ يَتَضَمَّنُ أَنَّ بَطْنَ مَكَّةَ أَقْشَعَرٌ، وَالْعَجْزُ يَتَضَمَّنُ عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ تَشْبِيهَ فَقْدِ هِشَامٍ بِوُجُودِهِ بِاعْتِبَارِ أَنَّهُ خَلَفَ مَنْ يَتُوبُ مَتَابَهُ، وَلَا مُنَاسَبَةَ بَيْنَ هَذَيْنِ الْمَعْنَيْنِ؛ وَإِنَّمَا الْمُنَاسِبُ لِتَقْدِيرِ وَجُودِ مَنْ يَخْلُفُهُ كَوْنُ الْأَرْضِ نَاعِمَةً غَيْرَ مُقْشَعْرَةٍ. وَقَدْ يُجَابُ بِأَنَّ الصَّدْرَ تَضَمَّنَ أَمْرَيْنِ بِحَسَبِ مَنْطَوِقِهِ وَمَفْهُومِهِ. فَالْمَنْطَوِقُ هُوَ أَقْشَعْرَارُ بَطْنِ مَكَّةَ. وَالْمَفْهُومُ هُوَ عَدَمُ أَقْشَعْرَارِ ظَاهِرِهَا. فَتَقْدِيرُ وَجُودِ هِشَامٍ بِاعْتِبَارِ أَنَّ⁽¹⁾ ثُمَّ مَنْ يَسُدُّ مَسَدَهُ مِمَّنْ خَلَفَهُ مُنَاسِبٌ لِهَذَا الْمَفْهُومِ، فَارْتَبَطَ الْعَجْزُ إِذَنْ مَعَ الصَّدْرِ، وَالْمَعْلَلُ مِنَ الْعَجْزِ؛ لِأَنَّ أَقْشَعْرَارَ بَطْنِ مَكَّةَ مُعْلَلٌ بِدَفْنِهِ فِيهَا وَضَمِّهَا لِأَسْلَائِهِ؛ فَكَأَنَّهُمَا أَقْشَعْرَتْ حُزْنًا عَلَيْهِ، أَوْ إِجْلَالًا لِمَكَانِهِ، فَحُذِفَتْ هَذِهِ الْعِلَّةُ. وَتَقْدِيرُ مَنْ يَتُوبُ مَتَابَهُ فِي إِصْلَاحِ الْأَرْضِ عِلَّةٌ لِعَدَمِ أَقْشَعْرَارِ ظَاهِرِهَا، وَهَذَا الْمَعْلَلُ مَحْذُوفٌ لِفَهْمِهِ مِنَ صَدْرِ الْبَيْتِ، فَالْإِلْتِمَامُ حَاصِلٌ.

قَالَ: والرَّابِعُ: التَّقْرِيبُ، قَالَهُ الْكُوفِيُّونَ، وَحَمَلُوا عَلَيْهِ: كَأَنَّكَ بِانْفِرَاجِ آتٍ، وَكَأَنَّكَ

بِالدُّنْيَا لَمْ تَكُنْ وَبِالْآخِرَةِ لَمْ تَزَلْ⁽²⁾. وَقَوْلُ الْحَرِيرِيِّ⁽³⁾:

كَأَنِّي بِكَ تَنْحَطُّ.

أَقُولُ: الْمُرَادُ: وَحَمَلُوا عَلَيْهِ مِثْلَ قَوْلِ الْحَرِيرِيِّ؛ إِذْ هُوَ مُتَأَخِّرٌ عَنْ تِلْكَ الطَّبَقَةِ. مَاتَ بَعْدَ الْخُمْسِ مِائَةٍ⁽⁴⁾. وَيَجِبُ أَنْ يُضَيِّقَ تَنْحَطُّ فِي كَلَامِهِ بِتَشْدِيدِ الطَّاءِ الْمَهْمَلَةِ، مُضَارِعٌ: النَحْطُ النَحْطَاطًا. أَيُّ: كَأَنِّي بِكَ تَنْحَدِرُ مِنْ عُلُوٍّ إِلَى سُفْلٍ، يُرِيدُ نُقْلَهُ مِنْ ظَاهِرِ الْأَرْضِ إِلَى بَاطِنِهَا بَعْدَ

(1) فِي ذَاوُئِهِ.

(2) هُوَ قَرِيبٌ مِمَّا ذَكَرَهُ الْفَرَحَانُ فِي الْمُسْتَوْفَى: 361 / 1. تَكُونُ لِلْقُرْآنِ فِي الْوُقُوعِ.

(3) تَقَدَّمَتْ تَرْجُمَتُهُ فِي ص: 115 مِنَ الْأَصْلِ. وَتَمَامُهُ: إِلَى اللَّحْدِ وَتَنْغَطُّ وَهُوَ مِنْ قَصِيدَةٍ مَسْمُوعَةٍ فِي الْمَقَامَةِ الْحَادِيَةِ عَشْرَةَ.

الْمَقَامَاتِ ص: 47 ط. بُولَاق.

(4) فِي جُحْشِ الْمِائَةِ.

الموت. وَوُجِدَ فِي بَعْضِ النُّسخِ بِتَخْفِيفِ الطَّاءِ عَلَى أَنَّهُ مُضَارِعٌ نُحِطُ⁽¹⁾ قَالَ الْجَوْهَرِيُّ:
التَّحِيطُ: الزَّفِيرُ. وَقَدْ نُحِطُ بِالْكَسْرِ⁽²⁾. وَمَا فِي هَذِهِ النُّسخَةِ خَطَأٌ بِلَا شَكٍّ؛ لِأَنَّ الْحَرِيرِيَّ
يَقُولُ:

كَأَنِّي بِكَ نُنَحِطُ ** إِلَى اللَّحْدِ وَنُنْعِطُ
وَقَدْ أَسْلَمَكَ الرُّفُطُ ** إِلَى أَضْيَقٍ مِنْ سَمِّ

وَالْقِطْعَةُ كُلُّهَا جَاءَتْ عَلَى هَذَا التَّأْلِوِبِ بِزِنَةِ: [مَفَاعِيلُنْ]⁽³⁾ "مَفَاعِيلُ" بِقَصْرِ الْجُزْءِ
الثَّانِي؛ إِلَّا أَنَّهُ جَمَعَ بَيْنَ السَّاكِنَيْنِ فِي الْقَوَافِي مِنْ غَيْرِ إِزْدَافٍ فِي غَالِبِ الْقِطْعَةِ، وَهُوَ مَعِيبٌ
عِنْدَهُمْ. وَقَدْ اسْتَبَانَ أَنَّنِي نُنَحِطُ بِتَخْفِيفِ الطَّاءِ لَّا مَدْخَلَ لَهَا هُنَا بِوَجْهِ. وَاللَّحْدُ يَفْتَحُ اللَّامُ
وَضَمُّهَا أَيْضاً مَعَ إِسْكَانِ الْحَاءِ: الشَّقُّ فِي جَانِبِ الْقَبْرِ. وَنُنْعِطُ تَعْوِصٌ، وَهُوَ هُنَا اسْتِعَارَةٌ.
وَالسَّمُّ يَفْتَحُ السِّينَ: الثَّقَبُ، وَمِنْهُ سَمُّ الْحَيَّاطِ، وَهُوَ الْمُرَادُ هُنَا.

قَالَ: وَقَالَ الْمُطَرِّزِيُّ⁽⁴⁾ الْأَصْلُ: كَأَنِّي أَبْصِرُكَ تَنْعِطُ، وَكَأَنِّي أَبْصِرُ الدُّنْيَا لَمْ تَكُنْ، ثُمَّ حَذَفَ
الْفِعْلَ، وَزِيدَتِ الْبَاءُ.

أَقُولُ: قَالَ الرُّضِّيُّ فِي نَحْوِ⁽⁵⁾ / كَأَنَّكَ بِالدُّنْيَا لَمْ تَكُنْ، وَكَأَنَّكَ بِالْآخِرَةِ لَمْ تَزَلْ وَ
كَأَنَّكَ بِاللَّيْلِ قَدْ أَقْبَلَ. الْأَوَّلَى أَنْ تَقُولَ بَيْقَاءٍ كَأَنَّ عَلَى [مَعْنَى]⁽⁶⁾ التَّشْبِيهِ وَلَّا تُحْكَمْ بِزِيَادَةِ
شَيْءٍ. وَتَقُولُ: التَّقْدِيرُ: كَأَنَّكَ تَبْصُرُ بِالدُّنْيَا أَيُّ: تُشَاهِدُهَا، مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَبَصَّرْتَهُ يَوْمَ عَن
جُنُبٍ﴾⁽⁷⁾ وَالْجُمْلَةُ بَعْدَ الْمَجْرُورِ بِالْبَاءِ حَالٌ. أَيُّ: كَأَنَّكَ تَبْصُرُ بِالدُّنْيَا وَتُشَاهِدُهَا غَيْرَ كَائِنَةٍ.

(1) فِي جِ نَحِطُ.

(2) الصَّحَاحُ 3/ نَحِطُ.

(3) سَقَطَتْ مِنَ الْأَصْلِ.

(4) هُوَ نَاصِرُ بْنُ عَبْدِ السَّيِّدِ أَبُو الْفَتْحِ بَرَهَانَ الدِّينِ الْخَوَارِزْمِيُّ الْمُطَرِّزِيُّ أَدِيبٌ وَمُحَرِّرٌ مِنْ كِتَابِهِ: الْإِيضَاحُ فِي شَرْحِ مَقَامَاتِ
الْحَرِيرِيِّ (خ) وَالْمَصْبَاحُ فِي النُّحُوطِ: ت: 610 هـ. وَفَيَاتُ الْأَعْيَانِ: 2/ 15 وَالْأَعْلَامُ: 7/ 348.

(5) سَقَطَتْ مِنْ جِ، ذُ.

(6) سَقَطَتْ مِنَ الْأَصْلِ..

(7) الْقِصَصُ مِنَ الْآيَةِ: 11.

أَلَا تَرَى إِلَى قَوْلِهِمْ: كَأَنِّي بِاللَّيْلِ وَقَدْ أَقْبَلَ وَكَأَنِّي بِزَيْدٍ وَهُوَ مَلِكٌ. وَالْوَاوُ لَا تَدْخُلُ عَلَى (1)
الْجُمْلِ إِذَا كَانَتْ أَخْبَارًا لِهَذِهِ الْحُرُوفِ (2). أَلْتَهَى. فَيَكُونُ التَّقْدِيرُ فِي كَلَامِ الْحَرِيرِيِّ: كَأَنِّي
أَبْصُرُ بِكَ تَنْحَطُّ أَيُّ: أَشَاهِدُكَ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ.

قَالَ: وَأَنْشُدُوا (3)؛

كَأَنَّ أَذْنِيهِ - إِذَا تَشَوَّفَا - ** قَادِمَةً، أَوْ قَلَمًا مُحَرَّفًا

أَقُولُ: غَرَضُ الشَّاعِرِ وَصَفُ فَرَسٍ. وَتَشَوَّفٌ: تَطَلُّعٌ، أَوْ: تَطَاوُلٌ وَنَظَرٌ. وَالظَّرْفُ
مُتَعَلِّقٌ بِمَا فِي كَأَنَّ مِنْ مَعْنَى التَّشْبِيهِ، أَيُّ: تُشَبِّهُ (4) أَذْنَاهُ وَقَدْ تَشَوَّفَهُ كَذَا. وَالْمُقَادِمَةُ. وَاحِدَةٌ:
قَوَادِمُ الطَّيْرِ، وَهِيَ مُقَادِمٌ رِيشِهِ، عَشْرٌ فِي كُلِّ جَنَاحٍ. وَالْقَلَمُ: الْقَصَبَةُ الَّتِي يُكْتَبُ بِهَا.
وَالْمُحَرَّفُ: الْمَقْطُوعُ لَا عَلَى جِهَةِ الْإِسْتِثْوَاءِ؛ بَلْ بِحَيْثُ يَكُونُ أَحَدُ طَرَفَيْ الشَّقِّ أَعْلَى مِنَ
الْآخَرِ.

قَالَ: وَقِيلَ الرِّوَايَةُ: قَادِمَتَا أَوْ قَلَمَا مُحَرَّفَا بِالْفَاتِ (5) مِنْ غَيْرِ تَنْوِينٍ، عَلَى أَنَّ الْأَسْمَاءَ
مُثَنَّاةٌ، وَحَذَفَتِ النُّونُ لِلضَّرُورَةِ.

أَقُولُ: مِنْ شَوَاهِدِ حَذْفِهَا لِلضَّرُورَةِ قَوْلُ الشَّاعِرِ (6):

قَدْ سَأَلَمَ الْحَيَاتِ (7) مِنْهُ الْقَدَمَا

(1) سقطت من ج، ذ..

(2) في شرح الكافية: 2/ 346. والباء لا تدخل الجمل إلا إذا كانت أخبارا لهذه الحروف وهو مخالف لما في النسخ الثلاث.

(3) الشاهد فيه نصب: كَانَ لِلَّاسِمِ وَالْخَبَرِ. وَهُوَ لِلْمُتَّائِي الْقَيْمِيِّ عَمَدُ بْنُ ذُوَيْبٍ فِي صِفَةِ فَرَسٍ مِنْ مَخْضَرَمِي الدُّوَلَتَيْنِ الْأُمَوِيَّةِ
وَالْعَبَّاسِيَّةِ.

شرح شواهد المغني 4/ 179. والخصائص: 2/ 430، والخزانة: 4/ 292..

(4) في دُثْنِيهِ.

(5) دُثْنَالْقَافِ مُحَرِّفٌ.

(6) هذا من شواهد الجزء الثاني ن المغني: 2/ 699 على أن الفاعل والمفعول قد ينصبان معا. وأنشد سيبويه بعد بيتين.

الكتاب: 1/ 145. اختلفوا في قائله، نبه سيبويه لأبي حيان الفقهسي. وقيل لمساور العبسي. وقيل للعجاج، ونسب في

كتب النحو لغير هؤلاء والراجز يصف راعيا بمحشونة القدمين وغلظ جلدهما، وأن الحيات لا تؤثر فيهما وهو من شواهد

المقتضب: 2/ 238، والخصائص: 2/ 430، والخزانة: 4/ 569.

(7) في الأصل الحَيَاةُ وَذَكَكَ.

قُلْتُ: أَلَسَدَهُ ابْنُ جِنِّي وَقَالَ: لُحْنُ لُرُوبِهِ يَرْفَعُ الْحَيَاتِ وَيَنْصَبُ الْقَدَمَ. وَرَوَاهُ
الْبَغْدَادِيُّونَ⁽¹⁾ يَنْصَبُ الْحَيَاتِ، وَقَالُوا: أَرَادَ: أَلْقَدَمَانِ.

قُلْتُ⁽²⁾: وَأَجَازَ الْكِسَائِيُّ حَذْفَهَا فِي غَيْرِ الضَّرُورَةِ، فَيَجُوزُ عِنْدَهُ أَنْ تَقُولَ فِي
الِاخْتِيَارِ قَامَ الرَّيْدُ بِدُونِ ثَوْنٍ.

قَالَ: وَقِيلَ أَخْطَأَ قَائِلُهُ⁽³⁾، وَهُوَ أَبُو نُحَيْلَةَ.

أَقُولُ: هُوَ بِالْخَاءِ الْمَعْجَمَةِ، رَاجِزٌ. قَالَ فِي الْقَامُوسِ: وَأَبُو نُحَيْلَةَ الْعُكْلِيُّ وَالسُّعْدِيُّ
رَاجِزَانِ⁽⁴⁾.

وَقَالَ فِي مَادَّةِ تَعَلَّ بِالْعَاءِ الْمَهْمَلَةِ: وَأَبُو نُحَيْلَةَ الْبَجَلِيُّ، مَعَابِي، أَوْ هُوَ بِالْغَاءِ⁽⁵⁾
الْمَعْجَمَةِ⁽⁶⁾.

(1) في الخصائص: الكونيون 2/ 430.

(2) في الأصل قال..

(3) أي الشاهد السابق: كان أذنيه..

(4) القاموس: 57/ 4 نحل..

(5) في الأصل وهو بالخاء.

(6) القاموس: 56/ 4 نحل.

مُلْكٌ

قال: وأجزاء المفرد المَعْرِفِ⁽¹⁾، نَعَوْ: كُلُّ زَيْدٍ حَسَنٌ.
أقول: قال القاضي تاج الدين السبكي⁽²⁾ في شرح منهاج الفيضاني⁽³⁾: وَلِمُعْتَرِضٍ
أَنْ يَقُولَ: قَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿كُلُّ الطَّعَامِ كَانَ حِلاَءً لِّبَنِي إِسْرَءِيلَ﴾⁽⁴⁾، وَالْمُرَادُ الْجُزْئِيَّاتُ،
لَنَا الْأَجْزَاءُ. وَقَالَ ﷺ: كُلُّ الطَّلَاقِ وَاقِعٌ إِلَّا طَلَاقَ الْمَعْتَوَةِ⁽⁵⁾. الْحَدِيثُ. هَذَا كَلَامُهُ⁽⁶⁾. قُلْتُ:
وَيُمْكِنُ أَنْ يُجَابَ: أَنَّ مَا فِي الْآيَةِ وَالْحَدِيثِ مِنْ قَبِيلِ الْمَعْرِفِ الْجِنْسِيِّ، فَهُوَ فِي الْمَعْنَى
كَالتَكْرِيرِ، فَلَا يَرُدُّ. ثُمَّ إِذَا دَخَلَتْ⁽⁷⁾ كُلٌّ عَلَى مَا فِيهِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ، وَأُرِيدَ الْحُكْمُ عَلَى
[كُلِّ]⁽⁸⁾ فَرْدٍ، فَهَلْ نَقُولُ: الْأَلْفُ وَاللَّامُ هُنَا تُفِيدُ الْعُمُومَ، وَكُلٌّ تَأْكِيدٌ لَهَا، أَوْ أَنَّهَا لِبَيَانِ
الْحَقِيقَةِ حَتَّى يَكُونَ تَأْسِيسًا، [كُلٌّ مِنْ الْأَمْرَيْنِ مُحْتَمَلٌ]⁽⁹⁾. قَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ السَّبْكِيُّ⁽¹⁰⁾

(1) هذا عطف على قوله: كُلُّ اسْمٍ مَوْضُوعٌ لاسْتِفْرَاقِ أَفْرَادِ الْمُنْكَرِ، والمعرفة المجموع.

(2) هو عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي تاج الدين السبكي المصري. ولد سنة: 727 هـ. وتوفي سنة: 771 هـ. من كتبه:
الأشياء والنظائر في الفروع الفقهية، وتشریح التوشیح في أصول الفقه، وجمع الجوامع في أصول الفقه، ورفع الحاجب عن
شرح مختصر ابن الحاجب في الأصول، والإبهاج في شرح المنهاج للبيضاوي وغيرها. البداية والنهاية لابن كثير: 295/14،
318. والدرر الكامنة: 2/425، 428.

(3) البيضاوي هو عبد الله بن عمر بن محمد بن علي القاضي الشافعي الملقب بناصر الدين، ويكنى بأبي الخير، ولد بمدينة
اليضاء بفارس. من كتبه: تفسير القرآن أنوار التنزيل ومنهاج الوصول إلى علم الأصول، وشرح مصابيح السنة في الحديث
للبيهقي. وشرح الكافية في النحو لابن الحاجب، وغير ذلك. توفي سنة: 685 هـ. طبقات الشافعية للسبكي: 157/8،
وبدأية والنهاية: 13/309.

(4) آل عمران من الآية: 93.

(5) لفظ الحديث كما رواه أبو هريرة: قَالَ ﷺ: كُلُّ الطَّلَاقِ جَائِزٌ إِلَّا طَلَاقَ الْمَعْتَوَةِ الْمَغْلُوبِ عَلَى عَقْلِهِ. المغني لابن قدامة: 7/113، 114. ط: مكتبة الرياض.

(6) الإبهاج في شرح المنهاج لتاج الدين السبكي: 2/97.

(7) في ج، د: دَخَلَتْ.

(8) سقطت من الأصل.

(9) ساقط من الأصل.

(10) هو علي بن عبد الكافي بن علي قاضي القضاة تقي الدين أبو الحسن السبكي المصري. توفي بالقاهرة سنة: 756 هـ. له
من الكتب: الدر النظيم في تفسير القرآن العظيم، ورفع الحاجب، أمه ولده تاج الدين، والإبهاج أمه كذلك تاج الدين.
والتحقيق في مسألة التعليق، وهو في الرد على ابن تيمية في مسألة الطلاق. الدرر الكامنة: 3/63، والأعلام: 4/302.

-رَحِمَهُ اللهُ-: وَقَدْ يُقَالُ بَأَنَّ الْإِلْفَ وَاللَّامَ تُفِيدُ الْعُمُومَ فِي مَرَاتِبٍ مَا دَخَلَتْ عَلَيْهِ، وَكُلُّ تُفِيدُ الْعُمُومَ فِي أَجْزَاءِ كُلِّ مِنَ الْمَرَاتِبِ، فَإِذَا قُلْتَ: كُلُّ الرِّجَالِ أَفَادَتْ الْإِلْفَ وَاللَّامَ اسْتِعْرَاقَ كُلِّ مَرْتَبَةٍ مِنَ مَرَاتِبِ الْجُمُوعِ. وَأَفَادَتْ كُلُّ اسْتِعْرَاقِ الْإِلْفِ، فَيَصِيرُ لِكُلِّ مِنْهُمَا مَعْنَى، وَهُوَ أَوَّلَى مِنَ التَّأْكِيدِ^(١).

قَالَ: وَمِنْ هُنَا وَجَبَ فِي قِرَاءَةِ غَيْرِ أَبِي عَمْرٍو وَابْنِ ذَكْوَانَ^(٢): ﴿كَذَلِكَ يَطْبَعُ اللَّهُ عَلَى

كُلِّ قَلْبٍ مُتَكَبِّرٍ جَبَّارٍ﴾^(٣) بِتَرْكِ تَفْوِينِ قَلْبٍ: تَقْدِيرُ كُلِّ بَعْدَ قَلْبٍ يَبْعَثُ أَفْرَادَ الْقُلُوبِ كَمَا عَمَ أَجْزَاءُ الْقَلْبِ.

أَقُولُ: فِيهِ نَظَرٌ؛ فَإِنَّ كُلًّا مُضَافَةً إِلَى تَكْرِيرٍ، فَكَيْفَ نَعْمُ الْأَجْزَاءُ عَلَى رَأْيِهِ. وَقَوْلُهُ: لِيَعْمَ أَفْرَادَ الْقُلُوبِ مُشْتَكِلٌ أَيْضًا، فَإِنَّهَا لِلْعُمُومِ فِي أَفْرَادٍ مَدْخُولِهَا الْمُضَافَةُ هِيَ إِلَيْهِ، وَكُلُّ إِذَا أُضِيفَ إِلَى مُتَكَبِّرٍ مَوْصُوفٍ بِجَبَّارٍ، فَتَعْمُ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْمُتَكَبِّرِينَ الْجَبَّارِينَ؛ لَا بِالنِّسْبَةِ إِلَى أَفْرَادِ قُلُوبِهِمْ، وَكَلَامُ ابْنِ الْحَاجِبِ فِي تَقْرِيرِ ذَلِكَ حَسَنٌ، فَلْتَوَرِّدْهُ، قَالَ فِي الْأَمَالِيِّ: / وَقَرَأَ^(٤) بَاقِيَ الْقُرَاءِ بِإِضَافَةِ قَلْبٍ إِلَى مُتَكَبِّرٍ [فَلَا يُسْتَفَادُ الْعُمُومُ فِي الْقُلُوبِ مِنَ الظَّاهِرِ، وَلَأَبْدُ مِنَ التَّأْوِيلِ؛ لِأَنَّكَ لَمَّا أُضِفْتَ الْقَلْبُ إِلَى مُتَكَبِّرٍ^(٥) وَهُوَ مُفْرَدٌ غَيْرُ مُضَافٍ إِلَيْهِ كُلُّ وَجَبَ أَنْ يُنْقَى عَلَى حُكْمِ الْأَفْرَادِ، كَمَا فِي قَوْلِكَ: أَكَلْتُ كُلَّ رَغِيفٍ زَيْدٍ، أَوْ كُلَّ رَغِيفٍ إِبْرَاهِيمَ. وَإِذَا بَطَلَ الْعُمُومُ فِي ذَلِكَ، بَطَلَ الْعُمُومُ فِيمَا أُضِيفَ إِلَيْهِ كُلُّ؛ لِأَنَّهُ إِذَا لَمْ يُنْسَبْ إِلَى مَا يَبْطُلُ الْعُمُومُ فِيهِ، وَإِذَا بَطَلَ الْعُمُومُ فِيمَا أُضِيفَ إِلَيْهِ كُلُّ وَجَبَ حَمْلُ الْكَلِمَةِ عَلَى أَجْزَاءِ ذَلِكَ الْوَاحِدِ، لِأَنَّهُ لَوْ عَمَ فِي الْأَوَّلِ لَعَمَ فِي الثَّانِي، [وَقَدْ بَطَلَ الْعُمُومُ فِي الثَّانِي]^(٦)، وَلَوْ عَمَ فِي

(١) قَالَ بَهَاءُ الدِّينِ فِي عُرُوسِ الْأَفْرَاجِ: 372/1 مِنْ شُرُوحِ التَّلْخِصِ: أَمَّا لِحَوْ: كُلُّ الرِّجَالِ فَهَلْ تَقُولُ: الْإِلْفُ وَاللَّامُ هُنَا تَفِيدُ الْعُمُومَ، وَكُلُّ تَأْسِيسٍ، فِيهِ اِحْتِمَالَانِ ذَكَرَهُمَا الْوَالِدُ -تَقِي الدِّينَ- فِي تَصْنِيفِ لَهُ فِي مَسْأَلَةِ كُلِّ...
(٢) ابْنُ ذَكْوَانَ هُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ بَشَرَ بْنِ ذَكْوَانَ شَيْخُ الْإِقْرَاءِ بِالشَّامِ، تَوَفَّى سَنَةَ: 242 هـ. غَايَةُ النِّهَايَةِ 404/1.

(٣) غَافِرٌ: 35. أَمَّا أَبُو عَمْرٍو بْنُ الْعَلَاءِ فَقَرَأَ بِتَفْوِينِ قَلْبٍ وَكَذَلِكَ ابْنُ ذَكْوَانَ. انْظُرِ السَّبْعَةَ لِابْنِ جُمَاهِدٍ ص: 570، وَالنَّشْرُ: 2/365.

(٤) فِي جَوْزِ قِرَاءَةٍ.

(٥) سَاقَطَ مِنَ الْأَصْلِ.

(٦) سَاقَطَ مِنَ الْأَصْلِ.

الْأَوَّلِ مِنْ غَيْرِ عُمومِ الثَّانِي لَمْ يَسْتَقِمْ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ لِلْمُتَكَبِّرِ الْوَاحِدِ قُلُوبٌ حَتَّى يَعْمَ قَوْلُكَ: كُلُّ قَلْبٍ الْمُضَافِ إِلَيْهِ بِاعْتِبَارِهَا، فَوَجِبَ تَأْوِيلُ الْآيَةِ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى الَّذِي سَبَقَتْ لَهُ: الْإِخْتِبَارُ بِالطَّبَعِ عَلَى جَمِيعِ قُلُوبِ كُلِّ مُتَكَبِّرٍ (وَذَلِكَ حَاصِلٌ بِتَقْدِيرِ كُلِّ مَحذُوفَةٍ مُضَافَةٍ إِلَى مُتَكَبِّرٍ) ⁽¹⁾ كَأَنَّهُ قِيلَ: كَذَلِكَ يَطْبَعُ اللَّهُ عَلَى كُلِّ ⁽²⁾ مُتَكَبِّرٍ فَحُذِفَ الْمُضَافُ، وَأَقِيمَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ مَقَامَهُ، وَحَسُنَ لظُهُورِ الْمَعْنَى الْمُرَادِ، وَبِذَلِكَ يَنْتَفِي الْمُعَارِضُ لِلْعُمُومِ فِي الْقَلْبِ. وَيَخْصُلُ الْمَوْجِبُ لِلْعُمُومِ فِي الْمُتَكَبِّرِ ⁽³⁾ إِلَى هُنَا كَلَامُهُ. وَفِيهِ مَا يَقْتَضِي أَنَّ عُمُومَ الْأَجْزَاءِ لَيْسَ مَثُوطًا بِإِضَافَةٍ كُلِّ إِلَى الْمَفْرُودِ الْمَعْرُوفِ، كَمَا اقْتَضَاهُ ظَاهِرُ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ، وَهُوَ مَنشَأُ الْإِشْكَالِ. قَالَ: وَقَوْلُهُ ⁽⁴⁾:

وَلِإِنَّ الَّذِي حَاتَتْ بِفَلَجٍ دِمَاؤُهُمْ * هُمْ الْقَوْمُ كُلُّ الْقَوْمِ يَا أُمَّ خَالِدٍ

أَقُولُ: زَعَمَ بَعْضُ أَنْ الَّذِي هُنَا مُخَفَّفٌ مِنَ الَّذِينَ يَحْذِفُ التَّوْنَ، بِدَلِيلِ عَوْدِ ضَمِيرِ الْجَمِيعِ إِلَيْهِ، وَلَا حَاجَةَ إِلَى ذَلِكَ مَعَ إِمْكَانِ جَعْلِ الْمَوْصُوفِ مِثْلَ الْفَوْجِ وَالْجَمْعِ، فَاعْتَبَرَ لَفْظُهُ فَأَفْرَدَ الَّذِي، وَمَعْنَاهُ: فَأَعَادَ عَلَيْهِ ضَمِيرَ الْجَمَاعَةِ. وَحَاتَتْ: هَلَكَتْ. وَفَلَجٌ بِالْفَاءِ وَالْجِيمِ كَقُلْسٍ: اسْمٌ مَوْضِعٌ قَرِيبٌ مِنَ الْبَصْرَةِ. وَالْمَعْنَى أَنَّ الَّذِي هُدِرَتْ دِمَاؤُهُمْ وَأَرِيقَتْ بِهِذَا الْمَوْضِعِ، هُمْ الْقَوْمُ، أَيُّ: هُمْ الْمَشْهُورُونَ بِكَمَالِ الرُّجُولِيَّةِ، عَلَى مَعْنَى أَنَّهُمْ ثَمَامُ جِنْسِ الْقَوْمِ، بِحَيْثُ لَا يَشِدُّ عَنْهُمْ فَرْدٌ مِمَّا يُطْلَقُ عَلَيْهِ اسْمُ الْقَوْمِ، وَالْمُرَادُ: قَصُرَ الْكَمَالُ عَلَيْهِمْ ادِّعَاءً، حَتَّى كَأَنَّ النَّاقِصَ خَارِجٌ ⁽⁵⁾ عَنِ الْجِنْسِ، أَيُّ: هُمْ الَّذِينَ يَسْتَحِقُّونَ أَنْ يُطْلَقَ عَلَيْهِمْ اسْمُ الْقَوْمِ.

(1) ساقط من ج.

(2) سقطت من ج.

(3) أمالي القرآن الكريم لابن الحاجب: 38/1.

(4) الشاهد فيه أن كلاً وقعت نعتاً لمعرفة. واستشهد به سيبويه على أن الذي أصله الذين فحذفت التون تخفيفاً لاستطالة الموصل بالصلة، وينسب إلى الأشهب بن رُمَيْلة الشاعر المخضرم، كما ينسب لجرير بن مُحَقِّض. الشاعر الإسلامي، من شعراء الدولة الأموية. وهو من شواهد سيبويه: 95-97/1. والمحجب: 185/1، والكشاف: 26/1. والخزانة: 2/500-507. وروي في بعض المصادر فإن الذي وفان الألى.

(5) سقطت من ج، د.

قَالَ: قَالَ ابْنُ مَالِكٍ: وَقَدْ يَخْلُفُهُ⁽¹⁾ الظَّاهِرُ، كَقَوْلِهِ⁽²⁾؛

كَمْ قَدْ ذَكَرْتُكَ، لَوْ أَجْزَى بِذِكْرِكُمْ ** يَا أَشْبَهَ النَّاسِ كُلِّ النَّاسِ بِالْقَمَرِ

أَقُولُ: الْكَافُ مِنْ ذَكَرْتُكَ مَكْسُورَةٌ؛ لِأَنَّهُ يُخَاطَبُ امْرَأَةً؛ فَإِنْ قُلْتَ: كَيْفَ يَجْتَمِعُ هَذَا مَعَ قَوْلِهِ: بِذِكْرِكُمْ، وَهَذَا خِطَابٌ لِجَمَاعَةٍ مُذَكَّرِينَ؟ قُلْتَ: هُوَ لِلْعَظِيمِ، كَقَوْلِ الْعَرَجِيِّ⁽³⁾:

فَإِنْ شِئْتَ طَلَّقْتُ النِّسَاءَ سِوَاكُمْ ** وَإِنْ شِئْتَ لَمْ أُطْعَمْ ثَقَاخًا وَلَا بَرْدًا

وَرَبَّمَا خُوِطِبَتِ الْمَرْأَةُ الْوَاحِدَةُ بِخِطَابِ الْجَمَاعَةِ الذَّكُورِ. يَقُولُ الرَّجُلُ عَنْ أَهْلِهِ: فَعَلُوا كَذَا مَبَالِغَةً فِي سِيَرِهَا⁽⁴⁾ فَيَعْدِلُ عَنِ الْإِفْرَادِ وَالتَّائِيثِ إِلَى الْجَمْعِ وَالتَّذْكِيرِ. فَيَبْعُدُ عَنِ الضَّمِيرِ لَهَا بِمَرْتَبَتَيْنِ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى حِكَايَةً عَنْ مُوسَى عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: ﴿فَقَالَ لِأَهْلِهِ امْكُثُوا﴾⁽⁵⁾.

وَلَوْ فِي بَيْتِ الْمَثَنِ يَحْتَمِلُ أَنْ تُكُونَ لِلثَّمَنِيِّ فَلَا جَوَابَ لَهَا، وَأَنْ تُكُونَ شَرْطِيَّةً، فَجَوَابُهَا مَحْذُوفٌ، أَيْ: لَكَانَ حَسَنًا. وَالثَّقَاخُ بَنُونَ مَضْمُومَةٌ، فَقَافٍ فَالِيفٍ، فَخَاءٌ مُعْجَمَةٌ: الْمَاءُ الْعَذْبُ.

قَالَ: وَخَالَفَهُ⁽⁶⁾ أَبُو حَيَّانَ، وَزَعَمَ أَنَّ كَلَامَهُ فِي الْبَيْتِ نَفَتْ، مِثْلَهَا فِي: أَطْعَمْنَا شَاةَ كُلِّ شَاةٍ، وَلَيْسَتْ تَوْكِيدًا⁽⁷⁾، وَلَيْسَ قَوْلُهُ بِشَيْءٍ.

(1) أي هو: المضمير. أي كل المؤكدة قد تضاف إلى الظاهر كما في الشاهد.

(2) الشاهد فيه أن كلاً قد تضاف إلى الظاهر خلفاً عن الضمير. وهو من أبيات لعمر بن أبي ربيعة أوردتها القالي في أماليه: 193/1. وقال بالبغدادي في شرح أبيات المغني: 187/4: «ووقع في شرح التسهيل لابن مالك نسبة البيت لكثير عزة، وتبعه العيني، وليس كذلك. وفي شرح أبيات المغني برواية كم قد ذكرت لك لو أجذى تذركم. وهو في العيني: 88/4، والدرر: 155/2.

(3) العرجي: عبد الله بن عمر بن عمرو بن عثمان بن عفان، والبيت من شواهد الكشف 1/380، 2/261، 3/42، 4/209.

(4) مطابق لما في شواهد الكشف: 396/4.

(5) طه من الآية: 10

(6) الضمير يرجع إلى ابن مالك الذي قال في يا أشبه الناس كل الناس بالقمر أن كلاً مؤكداً وإن كانت مضافة إلى الظاهر

(7) الارتشاف: 610/2.

أقول: بَلْ هُوَ شَيْءٌ ظَاهِرٌ حَسَنٌ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ يَكُونُ تَفْضِيلًا عَلَى أَهْلِ الْكَمَالِ. وَأَمَّا عَلَى إِرَادَةِ الْعُمُومِ فَيَكُونُ تَفْضِيلًا عَلَى الْكَامِلِ وَالنَّاقِصِ، وَفِيهِ مَا فِيهِ، قَالَ الشَّاعِرُ⁽¹⁾:

إِذَا أَتَيْتَ فَضَّلْتَ امْرَأً ذَا نَبَاهَةٍ ** عَلَى نَاقِصٍ كَانَ الْمَدِيحُ مِنَ النُّقْصِ
وَقَالَ الْآخَرُ⁽²⁾:

أَلَمْ تَرَ أَنَّ السَّيْفَ يَنْقُصُ قُدْرُهُ ** إِذَا قِيلَ: هَذَا السَّيْفُ خَيْرٌ مِنَ الْعَصَا
قَالَ: وَمِنْ تَوْكِيدِ النُّكْرَةِ [بِهَا]⁽³⁾ قَوْلُهُ⁽⁴⁾:

تَلَبُّثٌ حَوْلًا كَامِلًا كُلُّهُ ** لَا تُلْتَفِي إِلَّا عَلَى مَنْهَجِ

أقول: تَلَبُّثٌ بِفَتْحِ الْبَاءِ مُضَارِعٌ لَبِثَ يَكْسِرُهَا، أَي: / نُقِيمُ. وَمَصْدَرُهُ: التَّلَبُّثُ بِفَتْحِ الْبَاءِ وَسُكُونِ الْبَاءِ. قَالَ الْجَوْهَرِيُّ: عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ؛ لِأَنَّ الْمَصْدَرَ مِنْ فَعِلَ بِالْكَسْرِ قِيَاسُهُ التَّخْرِيكُ إِذَا لَمْ يَتَعَدَّ. مِثْلُ: تُعَبِّ تَعْبًا⁽⁵⁾. وَالْحَوْلُ: السَّنَةُ. وَالْمَنْهَجُ: الطَّرِيقُ. كَانَ الشَّاعِرُ يَعِيبُ مَحَبُّوبَهُ عَلَى الْإِعْرَاضِ وَطُولِ الْفَرْقَةِ، حَتَّى إِنَّهُ يَلَبُّثُ سَنَةً كَامِلَةً لَا يَرَاهُ فِي مَحَلِّ خُلُوتِهِ، وَلَا يَلَاقِيهِ إِلَّا فِي الطَّرِيقِ الَّتِي تُسَلِّكُهَا الْمَارَّةُ. وَالْبَيْتُ شَاهِدٌ صِدْقٍ لِمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْكُوفِيُّونَ مِنْ جَوَازِ تَأْكِيدِ النُّكْرَةِ الْمَحْدُودَةِ، وَهِيَ الْمَعْلُومَةُ الْمَقْدَارِ الْمُوقَّتَةُ، كَ سَنَةٍ وَشَهْرٍ وَيَوْمٍ وَ

(1) البيت أورده ابن هشام في المغنى: 548/2. مستدلا به على استبعاد أحد الوجوه حيث قال، وبعد: فهذا الوجه عندي ضعيف؛ لأن التفضيل على النقض لا فضل فيه. وعليه قول الشاعر: البيت. وقال البغدادي في شرح الأبيات إنه لم يقف على تمته ولا على قائله: 178/4.

(2) لم أقف على قائله

(3) سقطت من النسخ الثلاث.

(4) البيت من أبيات للمرجي. ديوانه: 17.

(5) الصحاح: 1/ كَبِثَ.

كَيْلَةً، وَدَيْتَارَ وَدِرْهَمٍ. بِ كُلِّ وَأَخَوَاتِهِ؛ لَأَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنِ، وَمَذْهَبُهُمْ لَيْسَ يَبْعِيدُ؛ لِاحْتِمَالِ تَعَلُّقِ الْفِعْلِ بِبَعْضِ ذَلِكَ الْمَحْدُودِ؛ وَعَلَى هَذَا لَا يُشْتَرَطُ عِنْدَهُمْ تَطَابُقُ التَّكْيِيدِ فِي التَّعْرِيفِ وَ التَّنْكِيرِ.

قَالَ: الثَّالِثُ: أَنَّ تَضَافَ إِلَى ضَمِيرٍ مَلْفُوظٍ بِهِ، وَحُكْمُهَا أَلَّا يَعْمَلَ⁽¹⁾ فِيهَا غَالِبًا إِلَّا الْإِبْتِدَاءَ⁽²⁾. أَقُولُ: لَيْسَ كَذَلِكَ؛ بَلِ الْغَالِبُ عَلَيْهَا أَنَّ تَكُونَ تَابِعَةً، نَحْوُ: جَاءَ الْقَوْمُ كُلُّهُمْ وَ أَكْرَمْتُهُمْ وَ مَرَزْتُ بِهِمْ كُلَّهُمْ، وَحَيْثُ تُخْرَجُ عَنِ التَّبَعِيَّةِ، فَالْغَالِبُ عَلَيْهَا أَلَّا يَعْمَلَ فِيهَا إِلَّا الْإِبْتِدَاءَ، وَعِبَارَتُهُ لَا تُوفِّي بِذَلِكَ⁽³⁾.

قَالَ: وَمِنَ الْقَلِيلِ قَوْلُهُ⁽⁴⁾:

فَيَصْنَدُرُ عَنْهُ كُلُّهَا، وَهُوَ نَاهِلٌ

أَقُولُ: هَذَا عَجْزُ يَنْتِ، صَدْرُهُ:

يَمِيدُ إِذَا مَادَتْ عَلَيْهِ دِلَاؤُهُمْ

يُقَالُ: مَاذَا الشَّيْءُ، يَمِيدُ مِيدًا: إِذَا⁽⁵⁾ تَحَرَّكَ. وَكَأَنَّهُ يَصِفُ مِنْهَلًا، أَيْ إِنَّهُ يَضْطَرِبُ وَيَتَحَرَّكُ، إِذَا تَحَرَّكَتْ عَلَيْهِ الدِّلَالَةُ فَيَصْنَدُرُ عَنْهُ كُلُّ⁽⁶⁾ مِنْ تِلْكَ الْجَمَاعَةِ أَصْحَابِ الدِّلَالَةِ، وَهُوَ نَاهِلٌ: أَيْ: رِيَّانٌ. قَالَ أَبُو زَيْدٍ⁽⁷⁾: النَّاهِلُ: الْعَطْشَانُ. وَالنَّاهِلُ: الرِّيَّانُ وَهُوَ مِنْ الْأَضْدَادِ⁽⁸⁾.

(1) فِي ذِّتْعَمَلٍ.

(2) لِحَقِّ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَكُلُّهُمْ رَاتِبُهُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ قَرْدًا﴾ مَرِيَم: 95.

(3) فِي نَجِّ ذَلِكَ.

(4) الشَّاهِدُ فِيهِ قَلَّةُ جَمْعٍ كُلِّ مِضَافَةٍ إِلَى الضَّمِيرِ وَهِيَ فَاعِلٌ؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ عَامِلٌ؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ عَامِلٌ لَفْظِي. انْشَدَهُ أَبُو حَيَّانٍ وَنَاطَرَ الْجَيْشِ فِي شَرْحِ التَّسْهِيلِ مَنْسُوبًا إِلَى كَثِيرِ عَزَّةٍ. نَصَّ عَلَى ذَلِكَ الْبَغْدَادِيُّ فِي شَرْحِ الْأَبْيَاتِ: 190/4 وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ الْإِرْتِشَافِ: 614/2، وَالْأَشْعُونِيُّ: 63/3.

(5) فِي الْأَصْلِ إِلَى.

(6) سَقَطَتْ مِنْ نَجِّ.

(7) أَبُو زَيْدٍ الْأَنْصَارِيُّ تَقَدَّمَتْ تَرْجُمَتُهُ ص: 34 مِنَ الْأَصْلِ.

(8) الَّذِي فِي النُّوَادِرِ ص: 57 وَالنَّهْلِ: الشَّرْبُ وَالْعَطَشُ يُقَالُ فِيهِمَا جَمِيعًا.

قَالَ: وَلَا يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مِنْهُ قَوْلٌ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ⁽¹⁾؛

فَلَمَّا تَبَيَّنَا الْهُدَى كَانَ كَلُّنَا ** عَلَى طَاعَةِ الرَّحْمَنِ وَالْحَقِّ وَالتَّقَى

أقول: تَبَيَّنَا الْهُدَى: عَلِمْنَا عِلْمًا بَيِّنًا. وَالتَّقَى: مَصْدَرُ قَوْلِكَ: اتَّقَيْتُ الشَّيْءَ اتَّقِيهِ، أَي: حَذَرْتُهُ، وَصُنْتُ نَفْسِي مِنْهُ. وَأَصْلُهُ: الْوَاوُ. قَالَ الْجَوْهَرِيُّ: اتَّقَى يَتَّقِي أَصْلُهُ: أَوْتَقَى عَلَى وَزْنِ افْتَعَلَ فَقَلَبْتُ الْوَاوَ يَاءً لِلْكَسَارِ مَا قَبْلَهَا وَأَبْدَلْتُ مِنْهَا ثَاءً وَأَذْغَمْتُ. فَلَمَّا كَثُرَ اسْتِعْمَالُهُ عَلَى لَفْظِ الْإِفْتِعَالِ تَوَهَّمُوا أَنَّ الثَّاءَ مِنْ نَفْسِ الْحَرْفِ، فَجَعَلُوهُ اتَّقَى يَتَّقِي يَفْتَحُ الثَّاءَ فِيهِمَا مُخَفَّفَةً لَمْ يَحِدُوا لَهُ مَثَالًا فِي كَلَامِهِمْ يُلْحِقُونَهُ بِهِ، فَقَالُوا: تَقَى، يَتَّقِي⁽²⁾ مِثْلُ: قَضَى، يَقْضِي⁽³⁾. وَالتَّقَى فِي عُرْفِ الشَّرْعِ: فِعْلُ الْحَسَنَاتِ، وَتَرْكُ السَّيِّئَاتِ، وَقَدْ يُرَادُ بِالتَّقَى: اجْتِنَابُ الْمَعَاصِي، سَوَاءً أَتَى بِالْحَسَنَاتِ، أَمْ لَمْ يَأْتِ بِهَا.

قَالَ: وَقَوْلُ أَبِي بَكْرٍ⁽⁴⁾، وَكَعْبٍ⁽⁵⁾، وَلَيْبِدٍ⁽⁶⁾، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ؛

كُلُّ امْرِئٍ مُصَبِّحٌ فِي أَهْلِهِ ** وَالْمَوْتُ أَذْيٌ مِنْ شِرَاكِ نَعْلِهِ

(1) الشاهد فيه أن كلنا وقع اسم كان. قال ابن مالك في شرح السهيل:.... ويموز: كان كلهم منطلقون على أن اسم كان ضمير الشأن، وكلهم منطلقون مبتدأ وخبر، ومثله قول علي رضي الله عنه:

فَلَمَّا تَبَيَّنَا الْهُدَى كَانَ كَلُّنَا

قال البغدادي في شرح أبيات المغني: 4/ 190. والبيت ثاني أبيات ثلاثة لعلي رضي الله عنه قالها يوم بدر.

(2) في الأصل اتَّقَى، يتَّقِي تحريف.

(3) الصحاح: 6/ وَفَى.

(4) هو عبد الله أول الخلفاء الراشدين أبو بكر الصديق. والبيت يمثل به وليس له، وهو لحكيم بن نهيك النهشلي الشاعر الجاهلي، شرح أبيات المغني: 4/ 196.

(5) هو كعب بن زهير صاحب البردة والشاهد في بيته: أن الهاء في 'سلامته' والضمير في 'نعمول' كل منهما راجع إلى كل وهو من قصيدته المشهورة: 'بانت سعاد'. شرح بانت سعاد: 276 لابن هشام تح: نعمود حسن أبو ناجي مؤسسة علوم القرآن. دمشق: ط: 1982.

(6) هو ليبيد بن ربيعة العامري من أصحاب المعلقات. والبيت من قصيدة له. ديوانه: ص: 256، والخزاعة: 2/ 561.

كُلُّ ابْنِ أُنْثَى، وَإِنْ طَالَتْ سَلَامَتُهُ ** يَوْمًا عَلَى آلِهِ حَدَبَاءَ مَحْمُولٍ
الْأَكْلُ شَيْءٌ - مَا خَلَا اللَّهَ - بَاطِلٌ ** وَكُلُّ - نَعِيمٍ لَّا مَحَالَةَ - زَائِلٌ

أقول: في سَوَاقِ الْمُصَنِّفِ هَذِهِ الْآيَاتُ عَلَى هَذَا التَّمَطِّ لَفٌ وَكُشْرٌ مُرْتَبٌّ، فَالشِّعْرُ
الْأَوَّلُ يُنْسَبُ إِلَى أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وَهُوَ مُحْتَمِلٌ لِأَنَّهُ يَكُونُ بَيْتًا وَاحِدًا مِنْ تَامِ
الرُّجَزِ، وَأَنَّهُ يَكُونُ بَيْتَيْنِ مِنْ مَشْطُورِهِ. وَالْقَضِيَّةُ ثَابِتَةٌ فِي الصَّحِيحِ، رَوَاهَا عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، وَذَلِكَ
أَنَّهُمْ لَمَّا قَدِمُوا الْمَدِينَةَ أَصَابَهُمْ وَعْكَ، فَكَانَ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إِذَا أَخَذَتْهُ الْحُمَّى يَقُولُ:
كُلُّ أَمْرٍ مُصْبِحٌ فِي أَهْلِهِ إِلَى آخِرِهِ^(١). وَكَانَ بِلَالٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إِذَا أَصَابَهُ ذَلِكَ يَرْفَعُ عَقِيرَتَهُ، أَيْ:
صَوْتَهُ، وَيَقُولُ:

أَلَا لَيْتَ شِعْرِي، هَلْ أَيْتَنُ لَيْلَةً ** بِوَادٍ، وَحَوْلِي إِذْ خِرْتُ وَجَلِيلُ
وَهَلْ أَرِدُنَّ يَوْمًا مِيَاءَ مَجَنَّةٍ ** وَهَلْ يَبْدُونُ لِي شَامَةً وَطَفِيلُ

وَقَوْلُهُ: مُصْبِحٌ فِي أَهْلِهِ يَحْتَمِلُ أَنْ يُرَادَ: أَنْ يُجْعَلَ فِي أَهْلِهِ صَبَاحًا. أَوْ يُقَالَ لَهُ: أَلْنَعِمَ
صَبَاحًا، أَوْ يُسْقَى صَبُوحَةً، وَهُوَ شَرْبُ الْغَدَاةِ.

وَالشِّرَاكُ كِ تَكْتَابُ: سَيْرُ النَّعْلِ. وَالْإِذْخِرُ بِذَالٍ وَخَاءٍ مُعْجَمَتَيْنِ: حَشِيَّةٌ / طَيِّبَةٌ
الرَّيْحِ. وَالْجَلِيلُ: الثَّمَامُ الْعَظِيمُ بِثَاءٍ مَثْلَةِ مَضْمُومَةٍ، وَقَدْ مَرَّ فِي دِيبَاجَةِ الْكِتَابِ^(٢). وَفِجَنَةٌ:
سُوقٌ هَجَرَ بِقُرْبِ مَكَّةَ. وَشَامَةٌ وَطَفِيلٌ جَبَلَانِ عَلَى نَحْوِ ثَلَاثِينَ مِيلًا مِنْ مَكَّةَ، أَوْ جَبَلَانِ
بِمَكَّةَ وَجَدَّةَ. أَوْ عَيْنَانِ، أَوْ جَبَلَانِ عَلَى بَرِيدٍ مِنْ مَكَّةَ، أَقْوَالٌ.

نَعَزَى^(٣) أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عِنْدَ^(٤) أَخَذِ الْحُمَّى بِمَا يَنْزِلُ بِهِ مِنَ الْمَوْتِ الشَّامِلِ لِلْأَهْلِيلِ وَ
الْقَرِيبِ. وَبِلَالٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ثَمْنَى الرُّجُوعِ إِلَى الْوَطَنِ عَلَى عَادَةِ الْعَرَبِ. وَفَرَّقَ مَا بَيْنَ الْمَقَامَيْنِ غَيْرُ
خَفِيِّ:

(١) فتح الباري: 11 / 275 رقم الحديث: 5677.

(٢) ص: 4 من الأصل.

(٣) في ج: يعزى.

(٤) سقطت من ذ.

وَالْبَيْتُ الثَّانِي لِكَعْبِ بْنِ زُهَيْرٍ مِنْ قَصِيدَتِهِ الطَّوِيلَةِ الَّتِي مَدَحَ بِهَا النَّبِيَّ ﷺ، وَأَشَدَّهَا إِثْبَاتًا، وَأَثَابَهُ عَنْهَا الْبُرْدَةُ، وَقَصَّيْتُهَا مَشْهُورَةً، وَالْمَرَادُ بِالْآلَةِ الْحَدْبَاءِ: النَّعْشُ الَّذِي يُوضَعُ عَلَيْهِ الْمَيِّتُ، يَعْنِي: أَنَّ الْإِنْسَانَ لَا بُدَّ لَهُ مِنَ الْمَوْتِ، وَإِنْ طَالَتْ سَلَامَتُهُ.

وَالْبَيْتُ الثَّلَاثُ لِلْيَبْدِ بْنِ رَبِيعَةَ الْعَامِرِيِّ، وَقَدْ مَرَّ الْكَلَامُ عَلَيْهِ فِي الْحَقَاءِ الْمُعْجَمَةِ⁽¹⁾.

قَالَ: وَقَوْلُ السَّمَوَالِ⁽²⁾؛

إِذَا الْمَرَّةُ لَمْ يَدْتَسْ مِنَ اللَّؤْمِ عِرْضُهُ * فَكُلُّ رَدَاءٍ يَرْتَدِّيهِ جَمِيلٌ

أَقُولُ: السَّمَوَالُ بِسِينٍ مُهْمَلَةٍ وَمِيمٍ مَفْتُوحَتَيْنِ، وَوَاوٍ سَاكِنَةٍ وَهَمْزَةٍ مَفْتُوحَةٍ وَلامٍ، هُوَ ابْنُ عَادِيَاءَ مِنْ شُعَرَاءِ الْحَمَاسَةِ، وَهُوَ مِنَ الْيَهُودِ. وَالتُّحَاةُ يَجْعَلُونَ السَّمَوَالُ مِنَ الْأَعْلَامِ الْمُرتَجَلَةِ. وَفِي الْقَامُوسِ:

وَالسَّمَوَالُ بِالْهَمْزِ: طَيْرٌ يُكْنَى أَبَا بَرَاءٍ، وَذُبَابُ الْحَلِّ، وَابْنُ عَادِيَاءَ⁽³⁾. قُلْتُ فَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ مَنْقُولًا⁽⁴⁾. وَالْمَرَّةُ⁽⁵⁾ فَاعِلٌ بِمَخْذُوفٍ يُفْسِرُهُ مَا بَعْدَهُ عِنْدَ سِبْيَوِيهِ⁽⁶⁾، أَيُّ: إِذَا كَرَّمَ الْمَرَّةُ لَمْ يَدْتَسْ مِنَ اللَّؤْمِ عِرْضُهُ. وَالْأَخْفَشُ يُجَوِّزُ ذَلِكَ وَوَجْهًا آخَرَ، وَهُوَ أَنْ يَكُونَ مُبْتَدَأً مُخْبِرًا عَنْهُ بِمَا بَعْدَهُ. وَاللَّؤْمُ بِلَامٍ مَضْمُومَةٍ فَهَمْزَةٍ سَاكِنَةٍ: ضِدُّ الْكَرَمِ. وَالْعِرْضُ بِكَسْرِ الْعَيْنِ الْمَهْمَلَةِ وَسُكُونِ الرَّاءِ: النَّفْسُ، وَجَانِبُ الْإِنْسَانِ الَّذِي يَصُونُهُ مِنْ نَفْسِهِ وَحَسْبِهِ أَنْ يُتَّقَصَّ أَوْ⁽⁷⁾ يُتْلَبَ.

(1) أوائل ص: 98 من الأصل.

(2) البيت من قصيدة للسَّمَوَالِ. ديوانه: 90، وينسب إلى ابنه شريح، وإلى عبد الملك الحارث، وبعده في الحماسة أبيات عديدة. شرح التبريزي: 108/1. (ت: محمد عبد الحميد) عبد الملك بن عبد الرحيم شاعر إسلامي، والسَّمَوَالُ بن غريص بن عاديااء انظر: شرح البغدادي: 207/4/202. ما قيل في نسبة هذا البيت.

(3) القاموس: 3/ السَّلْمَةُ، ص: 409.

(4) في ذمفعولاً.

(5) في ذمالمراء.

(6) الكتاب: 119/3.

(7) في نج، ذوتللب.

قال: وَمُفْرَدًا مُؤَنَّثًا^(١) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ﴾^(٢).

أقول: قَالَ الزُّمَخْشَرِيُّ: رَهِينَةٌ لَيْسَتْ بِتَأْنِيثِ رَهِينٍ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿كُلُّ آخِرٍ بِمَا كَسَبَ رَهِينٌ﴾^(٣) لِتَأْنِيثِ النَّفْسِ، لِأَنَّهُ لَوْ قُصِدَتِ الصِّفَةُ لَقِيلَ: رَهِينٌ؛ لِأَنَّهُ فَعِيلٌ بِمَعْنَى مُفْعُولٍ يَسْتَوِي فِيهِ الْمَذَكَّرُ وَالْمُؤَنَّثُ وَإِلْمَا هِيَ اسْمٌ بِمَعْنَى الشُّمِّ كَأَنَّهُ قِيلَ: ﴿كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ﴾، وَمِنْهُ بَيَّتُ الْحَمَاسَةِ^(٤):

أُبْعِدَ الَّذِي بِالتَّعْفِ نَعْفَ كُوتَيْبٍ * رَهِينَةُ رَمْسٍ ذِي ثَرَابٍ وَجَنْدَلٍ

كَأَنَّهُ قَالَ: رَهْنٌ^(٥) رَمْسٍ. وَالْمَعْنَى: كُلُّ نَفْسٍ رَهْنٌ يَكْسِبُهَا عِنْدَ اللَّهِ، غَيْرُ مَفْكُوكٍ^(٦).
إِنْتَهَى. وَالتَّعْفُ: مَا انْحَدَرَ مِنْ حُزُونَةِ الْجَبَلِ وَارْتَفَعَ عَنْ مُنْحَدَرِ الْوَادِي، وَمِنْ الرُّمْلَةِ: مُقَدَّمُهَا، وَمَا اسْتَدَقَّ^(٧) مِنْهَا، وَكُوتَيْبٌ بِالضَّمِّ، وَالْفِ بَعْدَ الْوَاوِ: جَبَلٌ بَعَيْنُهُ، فَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ كُوتَيْبٌ تَصْغِيرًا لَهُ.

قال: وَمُتْنِي فِي قَوْلِ الْفَرَزْدَقِ^(٨):

وَكُلُّ رَفِيقِي كُلِّ رَحْلٍ - وَإِنْ هُمَا * تَعَاطَى الْقَنَا قَوْمًا هُمَا - أَخَوَانِ

(١) أي الضمير العائد إلى ما أضيفت إليه كل.

(٢) المدثر: 38.

(٣) الطور: 21.

(٤) لَيْسُوْرُ بْنُ زِيَادَةَ الْحَارِثِي، الْحَمَاسَةُ بِشَرْحِ الْمَرْزُوقِي: 1/ 245، وَشَرْحُ التَّبْرِيزِي. نَشْرُ مُحَمَّدِ عَبْدِ الرَّافِعِي: 1/ 83.

(٥) سقطت من ذ.

(٦) الكشف: 186/4.

(٧) في الأصل أَسْتَرَقَ.

(٨) الشاهد فيه أن كلاً هنا أضيفت إلى المتنى فرجع الضمير إليه؛ لأن كلاً بحسب ما تضاف إليه. وهو من قصيدة للفرزدق.

ديوانه: 870.

وهذا البيت مِنَ الْمُشْكِلَاتِ لَفْظًا وَمَعْنَى وَإِعْرَابًا، فَلْتَشْرَحْهُ، قَوْلُهُ: كُلُّ رَحْلٍ كُلٌّ
هَذِهِ زَائِدَةٌ.

أقول: لَا تُسَلِّمُ زِيَادَتَهَا؛ فَإِنَّ الْعُمُومَ فِي الرَّحْلِ مُرَادٌ، كَمَا أَنَّهُ كَذَلِكَ فِي الرَّفِيقَيْنِ أَيُّ
أَنَّ كُلَّ رَفِيقَيْنِ لِكُلِّ رَحْلٍ هَذَا شَأْنُهُمَا، وَلَوْ كَانَتْ الثَّانِيَةُ زَائِدَةً لَمْ يَحْصُلِ الْعُمُومُ فِي الرَّحْلِ،
وَهُوَ مَطْلُوبٌ.

قَالَ، وَعَكْسُهُ^(١) إِبْثَاتُ النَّامِ لِلضَّرُورَةِ فَيَمَنْ قَالَ^(٢)؛

لَهَا مَثْنَانِ خَطَّائَا

إِذَا قِيلَ: إِنَّ خَطَّائَا فَعِلَّ وَفَاعِلٌ.
أقول: مَا أَشَدَّهُ بَعْضُ بَيْتِ لَامِرِئِ الْقَيْسِ، وَهُوَ بِشَمَامِهِ:

لَهَا مَثْنَانِ خَطَّائَا كَمَا ** أَكْبُ عَلَى سَاعِدَيْهِ الثَّمَرُ

وَالْمَثْنَانِ: جَنْبَتَا الظَّهْرِ. وَخَطَّائَا، قَالَ الْكَسَائِيُّ فِيهِ: أَرَادَ: خَطَّئَا أَيُّ: تَحَرَّكْنَا. يُقَالُ:
خَطَّأَ يَخْطُوبُ بِخَاءٍ وَظَاءٍ مُعْجَمَتَيْنِ: إِذَا تَحَرَّكَ. وَكَانَ مِنْ جَفِّهِ أَنْ يَقُولَ: خَطَّئَا كَمَا نَقُولُ:
عَزَّيْنَا؛ إِلَّا أَنَّهُ أَثْبَتَ الْأَلِفَ ضَرُورَةً. وَقِيلَ، أَرَادَ: خَطَّائَانِ فَهُوَ
اسْمٌ مُكْنًى حُذِفَتْ ثَوْنُهُ لِلضَّرُورَةِ، كَمَا قَالَ^(٣):

هُمَا خَطَّئَا: إِمَّا إِسَارَ وَمِئَةً ** وَإِمَّا دَمَ، وَالْقَتْلُ بِالْحَرِّ أَجْدَرُ

(١) أي إثبات آخر الفعل الناقص مع إسناده إلى ضمير المؤنث المثني، وهو عكس قول الشاعر: تعاطى الذي أصله تعاطيا
فحذف آخر الفعل للضرورة.

(٢) ديوان امرئ القيس: 98 السندوبي. والمتع في التصريف 526/2 وابن يعيش: 28/9. ووصف المباني: 342.

(٣) البيت لتأبط شرا، وهو في الخصائص: 405/2. والمتع: 526/2، والخزانة: 356/3، ووصف المباني ص: 342.

فَمَنْ رَوَاهُ يَرْفَعُ إِسَارَ وَمِثْرَ، وَدَمَ. وَالْخَطَاةُ^(١) الْمُكْتَبَرُ^(٢) / مِنْ كُلِّ شَيْءٍ.
قَالَ: أَوِ الْإِلْفَ مِنْ: تَعَاطَى لَامُ الْفِعْلِ، وَوَحَدَ الضَّمِيرِ لِأَنَّ الرُّفِيقَيْنِ لَيْسَا بِالْثَنَيْنِ
 [مُعَيَّنَيْنِ]^(٣)؛ بَلْ هُمَا كَثِيرٌ.

أَقُولُ: فَيَتَّبِعِي الْإِلْيَانُ حِينَئِذٍ بضمير الجماعة، لَا بضمير الواحد.

قَالَ: ثُمَّ حَمَلَ عَلَى الْمَعْنَى؛ إِذْ قَالَ: هُمَا أَخَوَانِ.

أَقُولُ: فِي نُسْخَةٍ عَلَى اللَّفْظِ فَأَمَّا النُّسخَةُ الْأُولَى فَظَاهِرَةٌ؛ لِأَنَّ مَعْنَى كُلِّ بِحَسَبِ مَا
 تُضَافُ إِلَيْهِ، وَقَدْ أَضِيفَتْ إِلَى مُثْنَى، فَيَكُونُ مَعْنَاهَا مُثْنَى، فَعَادَ. إِلَيْهَا ضَمِيرُ الْاِثْنَيْنِ بِهَذَا
 الْإِعْتِبَارِ. وَأَمَّا النُّسخَةُ الْآخَرَى الَّتِي هِيَ: ثُمَّ حَمَلَ عَلَى اللَّفْظِ فَقَدْ يُسْتَشْكَلُ ظَاهِرُهَا؛ لِأَنَّ
 لَفْظَ كُلِّ مُفْرَدٌ مُدَكَّرٌ، فَكَيْفَ يَعُودُ إِلَيْهَا ضَمِيرُ الْاِثْنَيْنِ بِإِعْتِبَارِ اللَّفْظِ؟ وَجَوَابُهُ أَنَّ الْمُرَادَ لَفْظُ
 الْمُضَافِ إِلَيْهِ كُلِّ وَهُوَ الْمُثْنَى. وَهَذَا هُوَ مَعْنَاهَا؛ لِأَنَّهَا بِحَسَبِ مَا تُضَافُ إِلَيْهِ، قَالَ الْأَمْرُ إِلَى
 الْحَمْلِ عَلَى مَعْنَى كُلِّ وَهُوَ الْإِثْنِيَّةُ الْمُسْتَفَادَةُ مِنْ مَدْخُولِهَا الْمُضَافُ إِلَيْهِ.

قَالَ: وَقَوْلُهُ: قَوْمًا؛ إِمَّا بَدَلَ مِنَ الْقَنَاءِ؛ لِأَنَّ قَوْمَهُمَا مِنْ سَبَبِهِمَا؛ إِذْ مَعْنَاهُ: تَقَاوُمُهُمَا.

فَحُذِفَتْ^(٤) الزَّوَادُ، فَهُوَ بَدَلُ اشْتِمَالٍ.

أَقُولُ: إِنَّ قَوْمَهُمَا مِنْ سَبَبِهَا بِضَمِيرِ الْمُفْرَدِ الْمُؤَنَّثِ عَائِدٍ إِلَى الْقَنَاءِ، إِذِ الْمُرَادُ أَنْ
 يَكُونَ بَيْنَ الْبَدَلِ وَالْمُبْدَلِ مِنْهُ مَلَابَسَةٌ بغيرِ الْجُزْئِيَّةِ وَالْكُلِّيَّةِ لِيَكُونَ^(٥) بَدَلُ اشْتِمَالٍ كَمَا أَعْرَبَهُ،
 إِثْمًا يُنَاسِبُهُ^(٦) أَنْ يَكُونَ قَوْمُ الْقَنَاءِ مِنْ سَبَبِهَا، لَا كَوْنُ مُقَاوَمَةِ الرُّفِيقَيْنِ مِنْ سَبَبِهَا.

قَالَ: أَوْ مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ مِنْ بَابِ: ﴿صَنَعَ اللَّهُ﴾^(٧).

(١) فِي ذَا الْخَطَاةِ.

(٢) فِي ذَا الْمَكْتَبَرَةِ.

(٣) سَقَطَتْ مِنَ الْأَصْلِ.

(٤) فِي الْأَصْلِ فَحُذِفَ.

(٥) فِي ذَا يَكُونُ.

(٦) فِي ذَا يُنَاسِبُ.

(٧) النَّمْلُ مِنَ الْآيَةِ: 88.

أقول: بَابُ «صُنِعَ اللَّهُ» بَابُ الْمَصْدَرِ الْمَحْذُوفِ عَامِلُهُ وَجُوباً قِيَاساً؛ إِذْ هُوَ مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ يُبَيِّنُ⁽¹⁾ فَاعِلُهُ بِالْإِضَافَةِ، نَحْوُ: «وَعَدَ اللَّهُ»⁽²⁾ وَ «صَيَّغَةَ اللَّهِ»⁽³⁾. وَقَوْمًا بِتَقْدِيرِ كَوْنِهِ مَصْدَرًا عَلَى مَا ادَّعَاهُ لَيْسَ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ مِمَّا يُحَذَفُ عَامِلُهُ جَوَازًا، فَلَعَلَّ الْمُشَابَهَةَ فِي مُطْلَقِ الْحَذَفِ.

قَالَ: وَالْمَعْنَى: أَنَّ كُلَّ الرَّفَقَاءِ فِي السَّفَرِ إِذَا اسْتَقَرُّوا [رَفِيقَيْنِ]⁽⁴⁾ فَهُمَا كَالْأَخَوَيْنِ لِاجْتِمَاعِهِمَا فِي السَّفَرِ وَالصُّعْبَةِ؛ وَإِنْ تَعَاطَى كُلُّ [وَاحِدٍ]⁽⁵⁾ مِنْهُمَا مُفَالَبَةً لِأَخِي. أقول: أَطَالَ المصنفُ في تَقْرِيرِ⁽⁶⁾ مَا يُزِيلُ الإِشْكَالَ الَّذِي ادَّعَاهُ، وَكُلُّهُ مَبْنِي عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ، وَهُوَ ثُبُوتُ ثَنَوَيْنِ قَوْمًا مِنْ جِهَةِ الرَّوَايَةِ، وَلَعَلَّهَا لَيْسَتْ كَذَلِكَ؛ وَإِنَّمَا هِيَ قَوْمَاهُمَا بِثَنِيَّةِ قَوْمٍ وَالْمَعْنَى مُضَافٌ إِلَى ضَمِيرِ الرَّفِيقَيْنِ، وَلَا إِشْكَالَ حِينَئِذٍ⁽⁷⁾ لَا لَفْظًا، وَلَا إِعْرَابًا، وَلَا مَعْنَى؛ إِذِ الْمَعْنَى عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ: أَنَّ كُلَّ رَفِيقَيْنِ، فِي السَّفَرِ أَخَوَانِ -وَإِنْ تَعَادَى قَوْمَاهُمَا وَتَعَاطَا الْمُطَاعَةَ بِالْقَنَاءِ. وَقَدْ رَأَيْتُ فِي نَسْخَةٍ مِنْ دِيْوَانِ الْفَرَزْدَقِ هَذَا الْبَيْتَ مَضْبُوطَ الْمِيمِ مِنْ قَوْمَاهُمَا بِفَتْحَةٍ وَاحِدَةٍ، وَمَلَكَتْ هَذِهِ النُّسخَةُ فِي جِلْدَيْنِ، وَضَبَطُ هَذَا الْبَيْتِ هُوَ الَّذِي كَانَ بَاعِثًا عَلَى شِرَائِهَا، وَلِلَّهِ الْحَمْدُ وَالْمِنَّةُ.

قَالَ: وَقَوْلُ نَبِيٍّ⁽⁸⁾:

وَكُلُّ أُنَاسٍ سَوْفَ نَدْخُلُ بَيْنَهُمْ * دُونِهِمْ نَصْفَرُ مِنْهَا الْأَنَامِلُ

أقول: قَدْ مَرَّ إِشَادُ هَذَا الْبَيْتِ وَالْكَلَامُ عَلَيْهِ فِي رُبِّ مِنْ⁽⁹⁾ حَرْفِ الرَّاءِ.

(1) فِي ذَمِّهِ.

(2) النِّسَاءُ مِنَ الْآيَةِ: 122.

(3) الْبَقَرَةُ مِنَ الْآيَةِ 138.

(4) سَقَطَتْ مِنَ النُّسخِ الثَّلَاثِ.

(5) سَقَطَتْ مِنَ الْأَصْلِ.

(6) فِي نَحْوِ تَقْدِيرِ:

(7) سَقَطَتْ مِنْ ج.

(8) مِنْ قَصِيدَةٍ فِي رِثَاءِ النِّعْمَانِ. شَرْحُ الْمَفْضُلِيَّاتِ: 766. وَالْحِزَانَةُ: 516/2.

(9) فِي ذَوْ حَرْفٍ.

قال: وموثقاً⁽¹⁾ في قول الآخر⁽²⁾،

وكل مصيبات الزمان وجدتها ** - سوى فرقة الأحباب - هيئة الخطب

ويروى:

وكل مصيبات تصيب فإنها

وعلى هذا فالبيت مما نحن فيه.

أقول: وذلك لأن كلاً على هذه الرواية الأخيرة تكون مضافة إلى منكراً، وأما على الأولى. فالمضاف إليه معرفة، فليس مما الكلام فيه. وكان ينبغي أن ينشد البيت أولاً على الوجه الذي يكون به شاهداً على المقصود، يقول: [ويروى]⁽³⁾:

وكل مصيبات الزمان وجدتها....

وليس مما نحن فيه؛ إذ المطلوب بالذات إيراد الشاهد على الحكم المذكور. وأما إفادة أن البيت روي على وجه لا يتألى معه الاستشهاد على ذلك فأمر غير مقصود بالذات. والخطب سبب الأمر، يقال: ما خطبك؟ أي: ما سبب الأمر الذي أنت فيه؟

قال: ورده أبو حيان بقول⁽⁴⁾ عنقرة⁽⁵⁾.

جاءت عليه كل عين ثرة ** فتركن كل حديقة كالذرهم

(1) أي الضمير العائد على ما أضيفت إليه كل ز

(2) البيت من قصيدة لقيس بن ذريح أورد أبو تمام منها ثلاثة أبيات في الحماسة، شرح التبريزي: 222/3، ديوانه: 66.

(3) سقطت من الأصل.

(4) في 'ج' القول وفي 'ذ' تقول.

(5) البيت في معلقته شرح الزوزني: 196 دار القاموس بيروت.

أقول: الضمير من قوله/ عَلَيْهِ عَائِدٌ إِلَى الثَّبَتِ⁽¹⁾ الْمُتَقَدِّمِ ذِكْرُهُ فِي الثَّبَتِ الَّذِي قَبْلَ هَذَا يَلِيهِ قَوْلُهُ:

أَوْ رَوْضَةً أَنْفًا تَضُمَّنُ ثَبَّتَهَا ** غَيْثٌ قَلِيلُ الدِّمَنِ لَيْسَ بِمُعْلَمٍ

وَالْعَيْنُ: مَطَرُ أَيَّامٍ لَا يُقْلَعُ⁽²⁾. وَالثَّرَةُ: الْكَثِيرَةُ الْمَاءِ. وَالْحَدِيقَةُ: الرَّوْضَةُ ذَاتُ الشَّجَرِ. وَيُرْوَى: فَتَرَكْنِ كُلَّ قَرَارَةٍ أَيْ: حُفْرَةٍ. وَمَعْنَى ثَرْكَيْهَا كَالدِّرْهَمِ، أَنَّ كُلَّ حَدِيقَةٍ أَوْ حُفْرَةٍ صَارَتْ بِسَبَبِ اسْتِدَارَتِهَا بِالْمَاءِ، وَيَبَاضِ مَائِهَا وَصَفَائِهِ شَبِيهَةً بِالدِّرْهَمِ. وَالرَّوْضَةُ الْأَنْفُ: الَّتِي لَمْ تُرْعَ. وَالدِّمَنُ: الْبَعْرُ. يُرِيدُ أَنَّ الْغَيْثَ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ بَعْرٌ يَنْقُصُ طِيبَ الرَّوْضَةِ. وَأَنَّ الرَّوْضَةَ لَمْ تُكُنْ بِمُعْلَمٍ نَطَأَهُ الدَّوَابُّ حَتَّى تُنْقُصَ نَضَارَتُهَا وَبَهْجَتُهَا، وَيَتَغَيَّرَ عَرَفُهَا.

قَالَ: كَقَوْلِهِ⁽³⁾

مِنْ كُلِّ كَوْمَاءَ كَثِيرَاتِ الْوَبَرِ

أقول: الْكَوْمَاءُ عَلَى زَيْتِ الْحَمْرَاءِ: النَّاقَةُ الْعَظِيمَةُ السَّنَامِ. وَوَبَرُ النَّاقَةِ: صُوفُهَا، وَقَدْ وَبَرَّ الْبَعِيرُ فَهُوَ وَبَرٌّ بِالْكَسْرِ فِيهِمَا.

قَالَ: وَعَلَيْهِ أَجَازُ ابْنِ عُصْفُورٍ فِي قَوْلِهِ⁽⁴⁾:

وَمَا كُلُّ ذِي لُبٍّ بِمُؤْتِيكَ نُصْحَهُ

(1) فِي ذَا الثَّبَتِ.

(2) فِي ذَا الْقَدْعِ.

(3) الشَّاهِدُ فِيهِ أَنَّهُ جَمَعَ الضَّمِيرَ فِي كَثِيرَاتٍ مَعَ إِرَادَةِ الْحُكْمِ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ. لَمْ يَعْرِفْ قَائِلُهُ، وَهُوَ إِمَّا مِصْرَاعٌ مِنَ الرِّجْزِ التَّامِّ، أَوْ بَيْتٌ تَامٌ مِنْ مِشْطُورِهِ.

(4) الشَّاهِدُ فِيهِ أَنَّ يَكُونُ الْأَصْلُ مُؤْتَيْنِ إِيَّاكَ فَحُذِفَتِ النُّونُ لِلْإِضَافَةِ. وَيُنْسَبُ إِلَى أَبِي الْأَسْوَدِ الدُّوَلِيِّ. وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ الْكِتَابِ بَابُ الْإِدْغَامِ فِي الْحَرْفَيْنِ: 409/2 (ط. بولاق) مِصْر: 1316 هـ.

أَنْ يَكُونَ مُؤْتِيكَ جَمْعاً حَذَفَتْ نُونُهُ لِلإِضَافَةِ.
أَقُولُ: الْإِثْنَانُ بِضَمِّيرِ الْجَمْعِ مَعَ إِرَادَةِ الْحُكْمِ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ قَلِيلٍ، فَالْحَمْلُ عَلَيْهِ
عِنْدَ وُجُودِ مَنذُوحَةٍ عَنْهُ خِلَافُ الْأَوَّلَى، لَا سِيَّمَا وَقَدْ تَأَيَّدَ الْإِفْرَادُ بِقَوْلِهِ: نُصْحَةٌ وَيَقُولُهُ فِي
عَجْرِ النَّبْتِ.

وَمَا كُلُّ مُؤْتٍ نُصْحَةٌ بَلِيْبٍ

فَأَفَرَدَ أَيْضاً. فَحَمْلُ الْأَوَّلِ عَلَى الْأَمْرِ الْكَثِيرِ مُعْتَصَدٌّ بِالْكَثَرَةِ، وَمُنَاسَبَةٌ الصَّدْرِ
لِلْعَجْرِ، فَكَيْفَ يَغْدُلُ عَنْ ذَلِكَ مَعَ عَدَمِ الْمُلْجِيءِ إِلَيْهِ؟
قَالَ: وَيَحْتَمِلُ ذَلِكَ قَوْلَ فَاطِمَةَ الْخَزَاعِيَّةِ تَبْكِي إِخْوَتَهَا^(١)؛

إِخْوَتِي! لَا تَبْعُدُوا أَبَدًا * * وَبَلَى، وَاللَّهِ قَدْ بَعُدُوا
كُلُّ مَا حَيٍّ، وَإِنْ أَمَرُوا * * وَارِدُوا الْحَوْضِ الَّذِي وَرَدُوا

أَقُولُ: تَبْعُدُوا بِفَتْحِ الْعَيْنِ، وَبَعُدُوا بِكَسْرِهَا. يُقَالُ: بَعُدَ الرَّجُلُ يُبْعَدُ إِذَا هَلَكَ.
وَالْمَصْدَرُ: التَّبْعْدُ بِالْفَتْحِ. وَأَمَّا التَّبْعْدُ الَّذِي هُوَ ضِدُّ الْقُرْبِ فَبِضْمِّ الْبَاءِ وَسُكُونِ الْعَيْنِ، تَقُولُ
مِنْهُ: بَعُدَ، يُبْعَدُ بِالضَّمِّ فِي الْمَاضِي وَالْمَضَارِعِ، وَيُمْكِنُ [أَنْ يَكُونَ]^(٢) مَا فِي النَّبْتِ مِنْهُ، وَآمَرُوا
بِكَسْرِ الْمِيمِ، أَيُّ: كَثُرُوا أَوْ عَظُمُوا وَاشْتَدُّوا^(٣) [وَمِنْهُ قَوْلُ أَبِي سَفْيَانَ: (لَقَدْ أَمَرَ أَمْرُ ابْنِ أَبِي
كَبْشَةَ)^(٤) يَعْنِي النَّبِيَّ ﷺ، أَيُّ: عَظُمَ وَاشْتَدَّ]^(٥) وَالْمُرَادُ بِوُرُودِ الْحَوْضِ الَّذِي وَرَدُّهُ:
الْمَوْتُ.

(١) الشاهد فيه أن أمروا يحتمل أن يكون من الإثنيان بضمير الجمع مع إرادة الحكم على كل واحدة في كلِّ ما حَيٍّ وما زائدة.
ونحي: ضد الميت، وهو من شعر أورده أبو تمام في باب المراثي لفاطمة بنت الأعجم الخزاعية. شرح المروزي على
الحماسة ص: 912.

(٢) ساقط من الأصل.

(٣) في ج أو عظم واشتد.

(٤) اللسان مادة أمر: 29/4.

(٥) ساقط من ج، ذ.

قَالَ: وَذَلِكَ فِي قَوْلِهَا: أَمُرُوا. فَأَمَّا قَوْلُهَا: وَرَدُّوا: فَالضَّمِيرُ لِإِخْوَتِهَا.

أَقُولُ: هُنَا سَوْأَلٌ، وَهُوَ [أَنْ] ⁽¹⁾ وَارْدُوا ⁽²⁾ مِثْلُ: أَمُرُوا فِيمَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ ⁽³⁾، فَلِمَ لَمْ يَذْكُرْهُ؟ وَجَوَابُهُ أَنَّهُ خَصَّ أَمُرُوا بِالذِّكْرِ لِخُصُوصِيَّتِهِ فِي مَطْلُوبِهِ؛ إِذْ لَا يَحْتَمِلُ غَيْرَ ذَلِكَ. وَأَمَّا وَارْدُوا ⁽⁴⁾ فَلَيْسَ مُعَيَّنًا لِهَذَا الْمَعْنَى؛ إِذْ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ مُفْرَدًا ⁽⁵⁾ لَا جَمْعًا وَالْعِبْرَةُ بِاللَّفْظِ ⁽⁶⁾ لَا بِالكَتَابَةِ.

قَالَ: هَذَا إِنْ حَمَلْتَ النَحْيَ عَلَى تَقْيِيزِ النَّمِيَّتِ، وَهُوَ الظَّاهِرُ، وَإِنْ حَمَلْتَهُ عَلَى مُرَادِهِ الْقَبِيلَةِ فَانْجَمَعَ فِي أَمُرُوا وَاجِبًا.

أَقُولُ: لَا تُسَلِّمُ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ النَحْيَ وَإِنْ أُريدَ بِهِ الْقَبِيلَةُ. مُفْرَدًا لَفْظًا دَالٌّ عَلَى الْجَمْعِ مَعْنَى، فَهُوَ كَالْفَرِيقِ، فَلَكَ ⁽⁷⁾ رِعَايَةُ لَفْظِهِ وَرِعَايَةُ مَعْنَاهُ، وَمِمَّا يَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُ الشَّاعِرِ: ⁽⁸⁾

كُلُّ حَيٍّ عَرَلَدَسٍ ذِي طَلَالٍ * لَا يَزَالُونَ ضَارِبِينَ الْقَبَابِ

الْعَرَلَدَسُ مِنَ الْإِبِلِ: الشَّدِيدُ، وَاسْتَعْمَلَهُ هُنَا لِلْعُقْلَاءِ عَلَى جِهَةِ التَّشْبِيهِ الْبَلِيغِ أَوْ الْإِسْتِعَارَةِ عَلَى رَأْيٍ. وَالطَّلَالُ يَفْتَحُ الطَّاءُ الْمَهْمَلَةَ: الْحَالَةُ الْحَسَنَةُ وَالْهَيْئَةُ الْجَمِيلَةُ. وَجَرُّ الْقَبَابِ إِمَّا بِلَامٍ مَحذُوفَةٍ، أَيْ: ضَارِبِينَ لِلْقَبَابِ، فَحَذَفَ الْجَارُ وَأَبْقَى عَمَلَهُ شُدُودًا عَلَى حَدِّ ⁽¹⁰⁾ قَوْلِهِ ⁽¹¹⁾:

(1) سقطت من الأصل.

(2) في ج' وردوا.

(3) سقطت من ج' د.

(4) في الأصل وردوا.

(5) في د' مفرد.

(6) في د' والعبرة في اللفظ بالكتابة.

(7) في ج' ذلك.

(8) رواية هذا البيت النحو: رُبَ حَيٍّ، وفي النسخ الثلاث كل حَيٍّ مطلع قصيدة لعمر بن الأبيهم تغلبي، نص على ذلك

البغدادى في شرح أبيات المغني: 4/ 364. وهو من شواهد: الجمع: 1/ 47. والتصريح: 1/ 77، والأشعري: 1/ 87.

(9) في ج' البيشة.

(10) في د' قد.

(11) تقديم الحديث عنه في ديباجة الكتاب ص: 5 من الأصل.

إِذَا قِيلَ: أَيُّ النَّاسِ شَرُّ قَبِيلَةٍ * * أَشَارَتْ كُلِّبِي بِالْكَفِّ الْأَصَابِعُ

وَأَمَّا عَلَى أَنَّ الْأَصْلَ: الْقَبَائِي بِبَاءِ النَّسَبِ لِلْمُبَالَغَةِ، وَحَذَفَ إِحْدَاهُمَا، وَسَيَأْتِي فِي هَذَا الْبَيْتِ كَلَامٌ فِي حَرْفِ الْأَلَم.

قَالَ: وَتَظَاهَرُ: «وَلَا تَكُونُوا أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِ» ⁽¹⁾ فَإِنَّ «كَافِرٍ» ⁽²⁾ نَعَتْ لِمَحذُوفٍ ⁽³⁾ مُفْرَدٌ لَفْظًا مَجْمُوعٌ مَعْنَى، أَيُّ: أَوَّلُ أَفْعَلُ تَفْضِيلٌ، وَهُوَ إِذَا أُضِيفَ إِلَى تَكْرِيرٍ وَجَبَ تَطَابُقُ صَاحِبِ أَفْعَلٍ وَالْمُضَافِ إِلَيْهِ، مِثْلُ: هُوَ أَفْضَلُ رَجُلٍ وَهُمَا أَفْضَلُ رَجُلَيْنِ وَهُمْ أَفْضَلُ رَجَالٍ، وَهَذَا صَاحِبُ أَفْعَلٍ جَمْعٌ وَالْمُضَافُ إِلَيْهِ مُفْرَدٌ/ فَوَجَبَ التَّأْوِيلُ، فَأَوَّلُ الْمُصَيِّفِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ بِحَيْثُ صَارَ جَمْعًا فِي الْمَعْنَى، وَهُوَ أَحَدٌ مَا قِيلَ هُنَا.

قَالَ: وَلَوْ أَنَّ ذَلِكَ لَمْ يَقُلْ [كَافِرٍ] ⁽⁴⁾ بِإِلْفٍ مُفْرَدٍ.

أَقُولُ: التَّأْوِيلُ لَمْ يَتَّعَيْنْ فِي الْمُضَافِ إِلَيْهِ حَتَّى يَتِمَّ هَذَا؛ بَلِ الَّذِي يَتَّبِعِي أَنْ يُقَالَ: التَّأْوِيلُ وَاجِبٌ كَمَا مَرَّ. فَإِنَّمَا أَنْ يُؤَوَّلَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ بِحَيْثُ يَصِيرُ جَمْعًا فِي الْمَعْنَى كَمَا تَقَدَّمَ، أَوْ يُؤَوَّلَ صَاحِبُ أَفْعَلٍ بِأَنْ يُجْعَلَ مُفْرَدًا لِيَحْصُلَ ⁽⁵⁾ التَّطَابُقُ، أَيُّ: وَلَا يَكُنْ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ أَوَّلَ كَافِرٍ وَقَدْ ذَكَرَ الزُّمَخْشَرِيُّ كَلَامًا مِنَ التَّأْوِيلَيْنِ ⁽⁶⁾.

قَالَ: وَأَشْكُلُ مِنَ الْإِيقِينِ قَوْلُهُ تَعَالَى: «مِنْ كُلِّ شَيْطَانٍ مَّارِدٍ» ﴿لَا يَسْمَعُونَ﴾ ⁽⁷⁾.

أَقُولُ: الْمُرَادُ بِالْإِيقِينِ قَوْلُهُ تَعَالَى: «وَهَمَّتْ كُلُّ أُمَّةٍ بِرَسُولِهِمْ لِيَأْخُذُوهُ» ⁽⁸⁾.

(1) البقرة من الآية: 41.

(2) فِي ذُّكَافِرٍ.

(3) فِي نَجٍّ مَحذُوفٍ.

(4) سَقَطَتْ مِنَ الْأَصْلِ.

(5) فِي ذُّالْتَحْصِيلٍ.

(6) الْكَشَافُ: 276/1.

(7) الصَّافَاتُ: 7.

(8) غَافِرٍ مِنَ الْآيَةِ: 5.

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَعَلَى كُلِّ ضَامِرٍ يَأْتِينَ﴾⁽¹⁾، وَإِنَّمَا كَانَتِ الْآيَةُ الَّتِي تِلْكَهَا آخِرًا أَشْكَلَ مِنْ تَيْنِكَ الْآيَتَيْنِ؛ لِأَنَّ التَّأْوِيلَ الْمُتَأَنِّي فِيهِمَا مُتَنَفٍّ فِيهَا، فَإِنَّ شَيْطَانًا الْمُضَافَ⁽²⁾ إِلَيْهِ مُفْرَدٌ لَفْظًا وَمَعْنَى، بِخِلَافِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ فِي تَيْنِكَ الْآيَتَيْنِ.

قَالَ: وَلَوْ ظَفَرَ بِهَا⁽³⁾ أَبُو حَيَّانَ لَمْ يَعْدِلْ إِلَى الْإِعْتِرَاضِ بِبَيِّنَةٍ⁽⁴⁾ عَنَتَرَةٍ.

أَقُولُ: مِنْ أَيْنَ لَهُ أَنْ أبا حَيَّانَ لَمْ يَظْفَرْ بِهَا، وَلَعَلَّهُ ظَفَرَ بِهَا وَرَأَى صِحَّةَ الْجَوَابِ الَّذِي ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ، فَأَضْرَبَ عَنْ إِيْرَادِهَا، وَهَذَا تَحَامُلٌ عَجِيبٌ؛ بَلِ الظَّنُّ بِأَبِي حَيَّانَ أَنَّهُ ظَفَرَ بِالْآيَةِ وَبِالْجَوَابِ عَنْهَا، فَإِنَّ ذَلِكَ كُلُّهُ مَذْكُورٌ فِي الْكُشَافِ، وَهُوَ نُصِبٌ عَيْنِيهِ، وَفِي تَفْسِيرِ أَبِي حَيَّانَ الْمُسَمَّى بِالْبَخْرِ الْمُحِيطِ مَا نُصِّهُ: وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ: لَمَّا يَسْمَعُونَ صِفَةً، وَلَا اسْتِثْنَاءً جَوَابًا لِسَائِلِ سَأَلٍ: لِمَ يُحْفَظُ مِنَ الشَّيَاطِينِ؟ (لِأَنَّ الْوَصْفَ بِكَوْنِهِمْ لَا يَسْمَعُونَ، أَوْ الْجَوَابَ بِهِ، لَا مَعْنَى لِلْحِفْظِ مِنَ الشَّيَاطِينِ)⁽⁵⁾ عَلَى تَقْدِيرِهِمَا؛ إِذْ يَصِيرُ الْمَعْنَى مَعَ الْوَصْفِ: وَحِفْظًا مِنْ كُلِّ شَيْطَانٍ مَارِدٍ غَيْرِ سَامِعٍ أَوْ مُسْتَمِعٍ؛ وَكَذَلِكَ لَا يَسْتَقِيمُ مَعَ كَوْنِهِ جَوَابًا⁽⁶⁾ لِنْتَهَى. وَقَدْ اسْتَبَانَ بِطَرِيقِ الْيَقِينِ أَنَّهُ ظَفَرَ بِالْآيَةِ وَأَحَاطَ عِلْمًا بِمَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ، أَعَادَنَا اللَّهُ مِنْ حَسَدِ يَسَدُ بَابِ الْإِنْصَافِ، وَيَصُدُّ عَنْ جَمِيلِ الْأَوْصَافِ.

(1) الحج من الآية: 27.

(2) في ذمضاف.

(3) يريد الآية التي هي أشكل من الآيتين، السابقتين.

(4) البيت هو:

جَادَتْ عَلَيْهِ كُلُّ عَيْنٍ ثَرَّةً •• فَتَرَكْنِ كُلَّ خَدِيقَةٍ كَالسُّدْرَمِ

وهو من معلقته المشهورة: شرح الزوزني ص: 196.

قال أبو حيان: وإذا أضيف كل إلى نكرة تعين اعتبار المعنى في الضمير وغيره، تقول: كل رجل أذاك مكرمًا، وكل رجلتين أذاك مكرمًا، وكل رجال أذاك مكرمون، وكل امرأة أذاك مكرمة... إلخ أما قول عنتره:

جَادَتْ عَلَيْهِ كُلُّ عَيْنٍ ثَرَّةً •• فَتَرَكْنِ ن

فقياسه: فَتَرَكْتُ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ﴾. الارشاف: 516/2.

(5) ساقط من ذ.

(6) البحر المحيط: م 352-353 ط. II 1983 دار الفكر.

قَالَ: إِذَا لَمْ مَعْنَى لِحِفْظٍ مِنْ شَيْطَانٍ لَمْ يَسْمَعْ.

أَقُولُ: إِذَا كَانَ الْمُرَادُ أَنَّهُ لَمْ يَسْمَعْ بَعْدَ الْحِفْظِ صَحَّ جَعْلُهُ اسْتِثْنَاءً وَصِفَةً وَحَالًا مُقَدَّرَةً، وَسَيَأْتِي الْكَلَامُ عَلَى ذَلِكَ فِي الْبَابِ الثَّانِي ⁽¹⁾ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

قَالَ: وَإِنَّمَا هُوَ عَالِدٌ إِلَى الْجَمْعِ الْمُسْتَفَادِ مِنَ الْكَلَامِ.

أَقُولُ: الْجَمْعُ إِنَّمَا اسْتَفِيدَ مِنْ كُلِّ شَيْطَانٍ لَمْ مِنَ الْكَلَامِ بِجُمْلَتِهِ، فَإِنْ قُلْتُ: يُحْمَلُ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ: مِنْ بَعْضِ الْكَلَامِ فَحَذَفَ الْمُضَافُ لِلْقَرِينَةِ وَهُوَ سَهْلٌ، قُلْتُ: الْمَصْنَفُ نَفْسُهُ ⁽²⁾ لَمْ يَسْتَسْهَلْ ذَلِكَ وَيُقَدِّمُ عَلَى تَخْطِئَةِ الْإِثْمَةِ بِمِثْلِهِ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ عَدَّ ⁽³⁾ فِي الْبَابِ السَّادِسِ مِنَ الْأُمُورِ الَّتِي اشْتَهَرَتْ بَيْنَ الْمُغْرِبِينَ وَالصُّوَابِ خِلَافَهَا. قَوْلُهُمْ: أَلْعَطْفُ عَلَى عَامِلَيْنِ وَقَالَ الصُّوَابُ عَلَى مَعْمُولِي عَامِلَيْنِ ⁽⁴⁾ وَقَوْلُهُمْ: أَلْفَاءُ جَوَابِ الشَّرْطِ.

قَالَ: وَالصُّوَابُ، رَابِعَةٌ لِجَوَابِ الشَّرْطِ ⁽⁵⁾، وَهَلْ فِي ذَلِكَ إِلَّا حَذْفُ مُضَافٍ لِقَرِينَةٍ. وَكَذَا اعْتَرَضَ عَلَى ابْنِ مَالِكٍ فِي قَوْلِهِ: وَصِنْدٌ لِلْعُضُورِ ⁽⁶⁾، قَالَ: وَالصُّوَابُ لِمَكَانِ الْعُضُورِ ⁽⁷⁾، وَقَدْ مَرَّ فِي حَرْفِ الْعَيْنِ الْمُهْمَلَةِ ⁽⁸⁾.

قَالَ: وَالصُّوَابُ أَنَّ الضَّمِيرَ لَمْ يَعُودْ إِلَيْهَا ⁽⁹⁾ مِنْ خَبَرِهَا إِنَّمَا مُفْرَدًا مُذْكَرًا عَلَى لَفْظِهَا.

أَقُولُ: وَقَعَ فِي صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ فِي كِتَابِ الْإِعْتِصَامِ بِالسُّنَّةِ فِي بَابِ الْإِفْتِدَاءِ بِسُنَنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: كُلُّ أُمَّتِي يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ إِلَّا مَنْ أَبِي، قَالُوا: وَمَنْ أَبِي؟ قَالَ: مَنْ أَطَاعَنِي دَخَلَ الْجَنَّةَ، وَمَنْ عَصَانِي فَقَدْ أَبِي ⁽¹⁰⁾.

(1) التنبيه الأول مما قد يجني من الاستئناف. المعنى: 2/ 383. (ت ح عبي الدين).

(2) سقطت من ن ج، د.

(3) في ج عدل.

(4) المعنى: 2/ 653.

(5) المعنى: 2/ 652.

(6) التسهيل: ص: 97.

(7) المعنى: 1/ 156.

(8) المعنى: 1/ 156.

(9) أي: كل المضافة إلى معرفة.

(10) فتح للباري: 15/ 174.

فَقَدْ أَعَادَ⁽¹⁾ الضَّمِيرَ مِنْ خَبَرِ كُلِّ الْمُضَافَةِ⁽²⁾ إِلَى مَعْرِفَةٍ غَيْرِ مُفْرَدٍ.

قَالَ: وَإِنَّمَا لَمْ يَقْدَرُ⁽³⁾ ضَمِيرُ كَانَ رَاجِعاً لِكُلِّ لِفَلَا يَخْلُو مَسْئُولاً عَنْ ضَمِيرٍ، فَيَكُونُ حِينَئِذٍ مُسْتَنَداً إِلَى عَنْهُ كَمَا تَوَهَّمُ بَعْضُهُمْ.

أَقُولُ: لِأَنَّ الْمَعْنَى حِينَئِذٍ: كُلُّ أَفْعَالٍ هَذِهِ الْجَوَارِحِ كَانَ مَسْئُولاً عَنْهُ، فَيَكُونُ اسْمُ كَانَ ضَمِيراً رَاجِعاً لِكُلِّ وَ مَسْئُولاً لَا ضَمِيرَ فِيهِ ضَرُورَةٌ أَنْ فِعْلَ الْجَارِحَةِ لَا يُسْأَلُ، وَإِنَّمَا يُسْأَلُ عَنْهُ، فَيَكُونُ عَنْهُ عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ نَائِباً عَنِ الْفَاعِلِ، وَهُوَ لَا يَتَقَدَّمُ عَلَى رَافِعِهِ كَالْفَاعِلِ. فَإِنْ قُلْتُ: لِمَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ فِي مَسْئُولٍ ضَمِيرٌ يَعُودُ إِلَى الْمُكَلَّفِ، أَيْ: كَانَ كُلُّ أَفْعَالٍ تِلْكَ الْحَوَاسِرِ عَنْهُ مَسْئُولاً هُوَ أَيْ: الْمُكَلَّفُ. قُلْتُ: لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَوَجِبَ إِبْرَازُ الضَّمِيرِ لِجَرَيَانِ الصِّفَةِ عَلَى غَيْرِ مَنْ هِيَ لَهُ. فَإِنْ قُلْتُ: لِمَ لَا يَكُونُ ذَلِكَ عَلَى مَذْهَبِ الْكُوفِيِّينَ؛ فَلِأَنَّهُمْ لَا يَرَوْنَ وَجُوبَ إِبْرَازِهِ إِلَّا عِنْدَ اللَّبْسِ، وَلَا لَبْسَ؟ قُلْتُ: اللَّبْسُ حَاصِلٌ، وَذَلِكَ لِأَنَّهُ مَعَ عَدَمِ إِبْرَازِ الضَّمِيرِ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ عَنْهُ نَائِباً عَنِ الْفَاعِلِ، وَقَدْ مَّ عَلَى رَأْيِهِمْ لِأَنَّهُمْ لَا يَتَحَاشَوْنَ مِنْ ذَلِكَ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ النَّائِبُ (عَنِ الْفَاعِلِ)⁽⁴⁾ ضَمِيراً يَتَحَمَّلُهُ مَسْئُولاً⁽⁵⁾ يَعُودُ إِلَى الْمُكَلَّفِ، فَالْإِلْتِيَاسُ⁽⁶⁾ حَاصِلٌ.

قَالَ: وَالصَّوَابُ أَنَّ الْمُقَدَّرَ يَكُونُ مُفْرَداً نَكْرَةً، فَيَجِبُ الْإِفْرَادُ.

أَقُولُ: قَدْ قَدَّمَ⁽⁷⁾ فِي الْمَثْنِ⁽⁸⁾ أَنَّ الصَّوَابَ التَّفْرِقَةُ بَيْنَ إِرَادَةِ الْكُلِّ الْإِفْرَادِيِّ وَالْكُلِّ الْمَجْمُوعِيِّ، وَأُطْلِقُ هُنَا وَجُوبَ الْإِفْرَادِ عِنْدَ تَقْدِيرِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ مُفْرَداً نَكْرَةً، فَيَنْبَغِي أَنْ يَأْتِيَ⁽⁹⁾ ذَلِكَ التَّفْصِيلُ هُنَا.

(1) في: نج، د: عاد.

(2) في: نج، د: الإضافة.

(3) في: نج، د: تقدر.

(4) ساقط من ذ.

(5) في الآية: (إِنْ أَسْمَعَ وَابْصَرَ وَتَلَوَّادَ كُلِّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولاً).

(6) في: ذ: الإلتباس.

(7) في: ذ: تقدم.

(8) المعنى: 198/1. يريد قوله: أن المضافة إلى المفرد إن أريد نسبة الحكم إلى كل واحد وجب الإفراد، أو إلى المجموع، وجب

الجمع.

(9) في: نج: يتأتى.

قَالَ: وَأَفَادَ بِمَفْهُومِهِ⁽¹⁾ ثَبُوتَ الْفِعْلِ بِنَفْضِ الْفَرَادِ.
أَقُولُ: ذَكَرَهُ الْفِعْلُ لَيْسَ لِلتَّقْيِيدِ بَلِ الْوَصْفِ كَذَلِكَ، تَقُولُ: لَسْتُ أَخِذًا كُلَّ الدَّرَاهِمِ
وَكُلُّ الْيَابِ [لَسْتُ]⁽²⁾ لَابِسًا عَلَى الْقَوْلِ⁽³⁾ بِجَوَازِ التَّقْدِيمِ فِي مِثْلِ هَذَا
قَالَ: وَقَوْلُهُ⁽⁴⁾:

مَا كُلُّ مَا يَتَمَنَّى الْمَرْءُ يُدْرِكُهُ.

أَقُولُ: هَذَا صَدْرُ بَيِّنَةٍ، عَجْزُهُ:

تَجْرِي الرِّيحُ بِمَا لَا تُشْتَهِي السُّفُنُ.

وَالْتُمُذِيلُ بِالْبَيِّنَةِ مُسْتَقِيمٌ عَلَى تَقْدِيرِ رَوَايَةِ الرَّفْعِ، وَجَوَزَ فِيهِ ابْنُ حِجِّي النُّصْبَ عَلَى
إِضْمَارِ فِعْلٍ عَلَى شَرِيطَةِ التَّفْسِيرِ، وَيَسْتَقِيمُ التَّمْثِيلُ أَيْضًا عَلَيْهِ.
قَالَ: كَقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لَمَّا قَالَ لَهُ ذُو الْيَدَيْنِ⁽⁵⁾: أَنْسَيْتَ أَمْ قَصَرْتَ الصَّلَاةَ، كُلُّ
ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ⁽⁶⁾.

أَقُولُ: الْمُرَادُ: أَنَّهُ لَمْ يَقَعْ وَاحِدٌ مِنَ الْقَصْرِ وَ النِّسْيَانِ عَلَى شُمُولِ النِّفْيِ وَعُمُومِهِ،
لِوَجْهَيْنِ، أَحَدُهُمَا: أَنَّ جَوَابَ أَمْ إِمَّا يَتَغَيَّنُ أَحَدَ الْأَمْرَيْنِ، أَوْ يَنْفِيهِمَا جَمِيعًا نَخْطِئُ⁽⁷⁾

(1) أي: النفي الذي تقع كل في حيزه، نحو: ما جاء كل القوم.

(2) سقطت من الأصل.

(3) سقطت من ذا.

(4) للمتنبي: شرح الواحدي لديوانه: 669/2.

(5) هو الخرباق السلمي (صاحبي روى عنه البخاري ومسلم). العرياض بن عمرو رجل من الصحابة، وسمي ذو اليدين
لطول كان في يديه، وقيل: إنه كان أُمْتَبَطًا، أي يعمل بكلا يديه على السواء. حاشية الدسوقي على شرح التلخيص: 1/
442. نص الحديث في صحيح مسلم، كتاب الصلاة: 86-87/2 وهو مما يستشهد به في البلاغة بتقديم المسند إليه للدلالة
على العموم. انظر التبيان في علم المعاني والبدیع والبيان لشرف الدين حسين بن محمد الطيبي ص: 86. وشروح
التلخيص: 442/1.

(6) الجامع الصحيح: 86-87/2.

(7) في ج نخطئة للمستقيم.

لِلْمُسْتَفْهِمِ؛ لَأَبْتَنِي الْجَمْعَ بَيْنَهُمَا؛ لِأَنَّهُ عَارِفٌ بِأَنَّ الْكَائِنَ أَحَدُهُمَا. وَالثَّانِي: مَا رُوِيَ أَنَّهُ لَمَّا قَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: كُلُّ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ قَالَ لَهُ ذُو الْيَدَيْنِ: بَعْضُ ذَلِكَ قَدْ كَانَ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ الثَّبُوتَ لِلْبَعْضِ إِنَّمَا يُنَافِي النَّفْيَ عَنْ كُلِّ فَرْدٍ؛ لَأَنَّ النَّفْيَ عَنِ الْمَجْمُوعِ. كَذَا قَرَّرَهُ الثَّفَازَانِي⁽¹⁾.

قَالَ: وَقَوْلُ أَبِي النَّجْمِ⁽²⁾؛

قَدْ أَصْبَحَتْ أُمُّ الْخَبَارِ تُدْعِي * عَلَيَّ⁽³⁾ ذَنْبًا كُلَّهُ لَمْ أَصْنَعْ

أقول: يَرْفَعُ كُلُّ وَوَجْهَ الْإِسْتِذْلَالِ بِهِ أَنَّ الشَّاعِرَ عَدَلَ عَنِ⁽⁴⁾ النَّصْبِ الْفَصِيحِ الْمُسْتَعْنِي عَنِ الْإِضْمَارِ إِلَى الرَّفْعِ الْمُفْتَقِرِ إِلَيْهِ، وَلَيْسَ إِلَّا لِإِفَادَةِ هَذَا الْمَعْنَى، أَيْ: لَمْ أَصْنَعْ شَيْئًا مِمَّا تُدْعِيهِ عَلَيَّ مِنَ الذُّنُوبِ؛ لَكِنْ قَالَ سَيِّوْنِي: فِي الْكِتَابِ عِنْدَ إِشَادِ قَوْلِ أَبِي النَّجْمِ: كُلَّهُ لَمْ أَصْنَعْ؛ وَهَذَا ضَعِيفٌ أَيْ: (حَذَفُ الضَّمِيرِ) وَهُوَ يَمْتَرِزُ لِي فِي غَيْرِ الشُّعْرِ؛ لِأَنَّ⁽⁵⁾ النَّصْبَ لَا يَكْثُرُ الْبَيْتَ، وَلَا يُخِلُّ بِهِ تَرْكُ إِضْمَارِ الْهَاءِ، وَكَأَنَّهُ قَالَ: كُلَّهُ⁽⁶⁾ غَيْرُ مَصْنُوعٍ⁽⁷⁾ إِنَّهُي.

وَقَضِيَّتُهُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ الرَّفْعِ وَالنَّصْبِ فِي إِفَادَةِ مَعْنَى: كُلَّهُ غَيْرُ مَصْنُوعٍ. وَقَدْ اخْتَارَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ السُّبْكِيُّ⁽⁸⁾ صِحَّةَ مَا قَالَهُ سَيِّوْنِي، وَحَمَلَهُ عَلَى ظَاهِرِهِ، وَعَلَّلَهُ بِأَنَّ اللَّفْظَ إِذَا ابْتَدِئَ بِكُلِّ، وَمَعْنَاهَا كُلُّ فَرْدٍ، فَعَامِلُهَا الْمُتَأَخِّرُ فِي مَعْنَى الْخَبَرِ عَنْهَا؛ لِأَنَّ السَّمَاعَ إِذَا سَمِعَ الْمَعْمُولَ يَتَشَوَّقُ إِلَى عَامِلِهِ تَشَوُّقَ سَامِعِ الْمُبْتَدَأِ إِلَى خَبَرِهِ؛ فَكَانَ كُلَّهُ لَمْ أَصْنَعْ مَنْصُوبًا وَمَرْفُوعًا سَوَاءً فِي الْمَعْنَى⁽⁹⁾.

(1) شرح التخليص للثفازان بمحاشية الدسوقي: 443 / 4.

(2) أبو النجم الفضل بن قدامة العجلي ت 130 هـ من أشهر الرجاز. ترجمته في المعاهد والتعريض. 19 / 1. والشاهد فيه أن كلاً إن تقدمت على النفي اقتضى أن يكون لعموم السلب كل فرد، وهو من شواهد الخصائص 1 / 292، والكتاب: (1 / 44، 73، 69)، والخزانة: 1 / 173.

(3) فِي ذَنْبَا عَلَيَّ.

(4) فِي ذَنْبِي.

(5) فِي الْأَصْلِ إِلَى.

(6) فِي الْأَصْلِ كُلُّ ذَلِكَ غَيْرُ...

(7) الْكِتَاب: 85 / 1. ت: هـ.

(8) عرف به: ص: 155 من الأصل.

(9) أثبت بهاء الدين السبكي ما قاله أبوه في عروس الأفراح. شروح التلخيص: 445 / 1.

قُلْتُ: وَقَدْ اسْتَبَانَ لَكَ مِنْ هَذَا أَنَّ الْمَفْعُولَ بِهِ مُسْتَدَّ إِلَيْهِ فِي الْمَعْنَى، وَقَدْ أَسْلَفْنَا ذِكْرَهُ فِي كَمْ⁽¹⁾، وَإِنَّمَا ثَبَّهْنَا عَلَى ذَلِكَ مَعَ ظُهُورِهِ؛ لِأَنَّ بَعْضَ الطَّلَبَةِ بِهِذِهِ الْبِلَادِ/ الْكُرَّةَ، وَلَا يُلْتَفَتُ إِلَى إِنْكَارِهِ.

قَالَ: وَقَدْ صَرَّحَ الشُّلُوبِينَ⁽²⁾، وَإِنَّ مَالِكَ فِي بَيْتِ أَبِي النُّجْمِ بِأَنَّهُ لَا فَرْقَ فِي الْمَعْنَى بَيْنَ رَفَعَ كُلِّ وَنَصَبِهِ.

أَقُولُ: قَدْ أَسْلَفْنَا أَنَّ سَيِّوِيَةَ قَالَ فِي الْكِتَابِ مَا هُوَ صَرِيحٌ أَوْ كَالصَّرِيحِ فِي ذَلِكَ، وَحَسْبُكَ بِهِ إِمَامًا كَبِيرًا يُقْتَدَى بِهِ، وَكَأَنَّ الْمُصَنِّفَ لَمْ يَطْلُعْ عَلَى كَلَامِهِ؛ وَإِلَّا لَمْ يَنْقُلْ مَا ذَكَرَهُ عَنِ الشُّلُوبِينَ وَإِنَّ مَالِكَ: وَقَدْ سَأَلَ الشَّيْخَ بُهَاءَ الدِّينِ فِي شَرْحِ التَّلْخِصِ⁽³⁾ كَلَامَ سَيِّوِيَةَ فِي الْمَسْأَلَةِ كَمَا مَرَّ.

قَالَ: وَقَدْ يَشْكُلُ⁽⁴⁾ عَلَى قَوْلِهِمْ فِي الْقِسْمِ الْأَوَّلِ⁽⁵⁾ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ﴾⁽⁶⁾.

أَقُولُ: وَكَذَا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا تُطِيعْ كُلَّ حَلَافٍ مَهِينٍ﴾⁽⁷⁾ وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ﴾⁽⁸⁾ وَقَدْ صَرَّحَ بَعْضُهُمْ بِأَنَّ هَذَا الْحُكْمَ أَكْثَرِي؛ لَا كُلِّي، وَحِينَئِذٍ لَا يَتِمُّ التَّقْضُ بِشَيْءٍ مِنْ هَذِهِ الْآيَاتِ.

قَالَ: وَجَاءَتْهَا⁽⁹⁾ الظَّرْفِيَّةُ مِنْ جِهَةِ مَا.

(1) قال في ص: 144 من الأصل: فإن المفعول به مستند إليه بحسب المعنى إذ قولك: (ضربت زيدا) في معنى: زيد ضربه.

(2) تقدم التعريف به، ص: 50 من الأصل.

(3) الشروح: نعروس الأفراح: 445/1.

(4) في الأصل يستشكل.

(5) يريد وقمع كل في حيز النفي.

(6) الحديد من الآية: 23.

(7) القلم: 10.

(8) البقرة: 276.

(9) أي: كل في قوله تعالى: ﴿حَلَلْنَا زُرُقُوا مِنَّا مِنْ نَمَرُو زُرُقًا قَالُوا﴾.

أقول: فيه تسماع، فإنَّ الظرفية إنما جاءتها من جهة نيابة ما المصدرية وصلتها عن الوقت؛ لا من جهة ما.

قال: ولوجه الأول⁽¹⁾ مقربان: كثرة مجيء الماضي بعدها، إلى آخره.
أقول: كيف يكون هذا مقرباً مع أن ما المصدرية توصل بالجملة الفعلية مطلقاً، سواء كان فعلها ماضياً أو مضارعاً، وكذلك الظرفية المصدرية توصل بالجملة الفعلية أعم من أن يكون فعلها ماضياً أو مضارعاً، ولا مزية لأول على الثاني باعتبار الكثرة.

قال: إن تلك عامة⁽²⁾، فلما تدخل عليها⁽³⁾ أداة العموم.
أقول: لا نسلم امتناع دخول أداة العموم على العام، فقد مر في كلِّ الدخيلة على المعروف بالالف واللام احتمال إرادة العموم بكلِّ من الآذنين، ولا⁽⁴⁾ نزاع في صحته دخول كلِّ على الموصولات التي هي من صيغ العموم، كالذي والتي ومن وغيرهن.
قال: وإذا قلت: كلُّما استدعيتك، فإن زرتني فعندي حرف ف كلُّ منصوبة أيضاً على الظرفية، ولكن ناصبها محذوف مدلول عليه بـ حرف المذكور في الجواب.
أقول: تأمل هذا مع ما أسلفه عند الكلام في حيث على قوله⁽⁵⁾:

إذا ريدة من حيث ما نفحت له * أضاء برئها خليل يواصله

أن⁽⁶⁾ ما لا يعمل لا يفسر عاملاً⁽⁷⁾، ولم يقيد بـ الاشتغال، ولا شك أن المفسر هنا وقع في حيز الشرط، فلما يفسر عاملاً؛ لكن الذي ينبغي الجزم به أن هذا مقصور على باب الاشتغال كما صرح به المصنف في موضع آخر⁽⁸⁾.

(1) الوجه الأول أن تكون ما في كلماً حرفاً مصدرية، والثاني أن تكون اسماً نكرة بمعنى وقت. أما المقرب الثاني، فهو أن ما المصدرية التوقفية شرط من حيث المعنى، ولذلك احتج إلى جملتين.

(2) في ج علامة.

(3) في ذ تدخل.

(4) في ذ والـ.

(5) البيت لأبي حية النميري تقدم الحديث عنه في ص: 96 من الأصل.

(6) في ج لأن.

(7) المعنى: 132/1.

(8) في ج مواضع.

قَالَ: وَأَنْشُدْ⁽¹⁾ قَوْلَهُ⁽²⁾؛

وَقَوْلِي: كُلَّمَا جَشَّاتُ وَجَاشَتْ * مَكَائِكَ تُحْمَدِي أَوْ تُسْتَرِيحِي

أَقُولُ: قَالَ الْجَوْهَرِيُّ: وَجَاشَتْ نَفْسِي، أَيُّ: غَشَتْ وَيُقَالُ: دَارَتْ لِلْعَيْنَانِ. فَلِذَا أَرَدْتَ
أَلَهَا ارْتَفَعَتْ مِنْ حُزْنٍ أَوْ فَرَحٍ، قُلْتَ: جَشَّاتُ⁽³⁾. وَمَكَائِكَ: اسْمُ فِعْلٍ⁽⁴⁾ بِمَعْنَى: الْبُتْبِي. كَذَا
قِيلَ. وَلِي فِيهِ نَظَرٌ؛ إِذْ لَا مَانِعَ مِنْ جَعْلِهِ ظَرْفًا لِلْمَقْدَرِ، وَلَيْسَ بِنَا ضَرُورَةً إِلَى كَوْنِهِ اسْمَ فِعْلٍ،
وَتُحْمَدِي مُبْنِيٌّ لِلْمَفْعُولِ. وَقَوْلِي مُبْتَدَأٌ، وَكُلَّمَا ظَرْفٌ يَتَعَلَّقُ بِهِ، وَالْحَبَرُ قَوْلُهُ: مَكَائِكَ
تُحْمَدِي أَوْ تُسْتَرِيحِي. أَيُّ: قَوْلِي⁽⁵⁾: هَذَا اللَّفْظُ. مِثْلُ، قَوْلِي: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ.

(1) أَيُّ: أَبُو حَيَّانَ.

(2) لَعَمْرُو بْنُ الْإِطَابَةِ الْأَنْصَارِيُّ، وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ الْخَصَائِصِ: 35/3 وَابْنُ يَعِيشَ: 74/4.

(3) الصَّحَاحُ: 3/ 'جِيشٌ.

(4) فِي الْأَصْلِ تَافِعٌ.

(5) فِي الْأَصْلِ قَوْلُهُ.

كَلَا وَكَلْنَا

قَالَ: أَوْ بِالنَّمَجَازِ^(١)، كَقَوْلِهِ^(٢)،

إِنَّ لِلْخَيْرِ وَاللِّشْرِ مَدًى ** وَكَلَا ذَلِكَ وَجْهٌ وَقَبْلُ:

أَقُولُ: الْمَدَى بِفَتْحِ الْمِيمِ وَبِالدَّالِ الْمَهْمَلَةِ: الْغَايَةُ. وَالْوَجْهُ: مُسْتَقْبَلُ كُلِّ شَيْءٍ. وَالْقَبْلُ بِفَتْحِ الْقَافِ وَالْبَاءِ الْمَوْحِدَةِ يُطْلَقُ عَلَى أُمُورٍ مِنْهَا: الْحُجَّةُ الْوَاضِحَةُ ذَكَرَ ذَلِكَ بِمَعْنَاهُ فِي الْقَامُوسِ^(٣). يَقُولُ: إِنَّ لِلْخَيْرِ وَاللِّشْرِ غَايَةً يَنْتَهِيَانِ إِلَيْهَا وَيَقِفَانِ عِنْدَهَا، وَكِلَاهُمَا أَمْرٌ يَسْتَقْبَلُهُ الْإِنْسَانُ وَيَعْرِفُهُ؛ لِأَنَّهُ وَاضِحٌ لَا يَخْفَى.

وَضَبَطَ بَعْضُهُمْ/ الْقَبْلَ فِي الْبَيْتِ بِكَسْرِ الْقَافِ وَفَتْحِ الْبَاءِ [الْمَوْحِدَةِ]^(٤) عَلَى أَنَّهُ جَمْعٌ: قَبْلَةٌ بِمَعْنَى أَنَّ كِلَاهُمَا بِمَثَابَةِ الْقَبْلَةِ الَّتِي يَتَوَجَّهُ إِلَيْهَا الْمُصَلِّي.

قَالَ: هَذَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَا فَارِضٌ وَلَا يَكْرُ عَوَانٌ بَيْنَ ذَلِكَ﴾^(٥). وَإِلَى الْمُثْنَى عَلَى مَعْنَى: وَكِلَامًا ذَكَرَ عَلَى حَدِّهَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَا فَارِضٌ وَلَا يَكْرُ عَوَانٌ بَيْنَ ذَلِكَ﴾^(٦).

أَقُولُ: قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ: وَالَّذِي حَسَنَ مِنْهُ أَنْ أَسْمَاءَ الْإِشَارَةِ تُثْنِيهَا وَجَمْعُهَا وَتَأْنِيهَا لَيْسَ عَلَى الْحَقِيقَةِ^(٧) يَغْنِي وَالَّذِي حَسَنَ مِنْ وَضَعَ اسْمَ إِفْرَادِهِ مَوْضِعَ الْمُتَعَدِّدِ، وَمَعَ تَذْكِيرِهِ مَوْضِعَ الْمُؤَنَّثِ أَنْ ثُنِيَتْ أَسْمَاءُ الْإِشَارَةِ وَجَمْعُهَا لَيْسَ^(٨) عَلَى الْقَائِلُونَ الْمُتَعَارَفِ فِي غَيْرِهَا مِنْ

(١) أي إن ما تضاف إليه كلاً قد يكون دالاً على المثنى مجازاً كما يكون دالاً عليه حقيقة، أو بالحقيقة والاشتراك.

(٢) البيت من قصيدة لعبد الله بن الزبيري قالها يوم أخذ وهو مشترك يفتخر بها، أسلم عام الفتح. وهو من شواهد ابن عقيل: 51/2. والقصيدة في سيرة ابن هشام: 137-136/2.

(٣) القاموس: 4/ قبل.

(٤) الموحدة سقطت من الأصل.

(٥) أي: ذلك في الشاهد.

(٦) البقرة من الآية: 68.

(٧) الكاشف: 287/1.

(٨) في ج، ذكيس.

الْأَسْمَاءِ بِأَنْ يَلْحَقَ بِأَوَاخِرِهَا الْفَ وَتُونُ أَوْ يَاءُ وَتُونُ [أَوْ وَآوُ وَتُونُ] ⁽¹⁾؛ بَلْ يَوْضَعُ صِيغَ مَخْصُوصَةٍ، وَكَذَا تَأْنِيثُهَا لَيْسَ بِالْحَاقِ الثَّاءِ، فَارِيدَ بِالْمُفْرَدِ مِنْهَا مَا يُرَادُ بِالْمُكْتَبِ وَالْمَجْمُوعِ، وَبِالْمَذْكُورِ مَا يُرَادُ بِالْمَوْثُوتِ.

قَالَ، وَقَوْلُنَا، كَلِمَةً وَاحِدَةً احْتِرَازًا ⁽²⁾ مِنْ قَوْلِهِ ⁽³⁾؛

كَلَا أَخِي وَخَلِيلِي وَاحِدِي عَضُدًا ⁽⁴⁾

أَقُولُ: هَذَا صَدْرُ بَيْتٍ، عَجْزُهُ:

وَسَاعِدًا عِنْدَ إِيْمَامِ الْمُلِمَاتِ.

الْخَلِيلُ: الصَّدِيقُ. قَالَ أَبُو بَكْرٍ بْنُ فُورَكَ ⁽⁵⁾: الْخُلَّةُ: صَفَاءُ الْمَوَدَّةِ الَّتِي تُوجِبُ اللَّاخْتِصَاصَ بِتَخْلُّلِ الْأَسْرَارِ وَقَالَ بَعْضُهُمْ: أَصْلُ الْخُلَّةِ: الْمَحَبَّةُ. وَمَا أَحْسَنَ قَوْلَ الْقَائِلِ ⁽⁶⁾:

قَدْ تَخَلَّلْتَ مَسَلَّكَ الرُّوحِ مِنِّي * * * وَإِذَا سُمِّيَ الْخَلِيلُ خَلِيلًا
فَإِذَا مَا نَطَقْتَ كُنْتُ حَدِيثِي * * * وَإِذَا مَا سَكَتَ كُنْتُ الْعَلِيلًا

(1) ساقط من الأصل

(2) في ج، ذ احترازاً. وفي الأصل احترازاً.

(3) الشاهد فيه أنه فرق المضاف إليه المثنى للضرورة؛ إذ القياس أن يقول: أخي وخليل كلاهما... والشرط الثاني في شرح أبيات المغني: 257/4، وشرح ابن عقيل: 52/2 برواية: في التائبات وإمام الملمات. من قصيدة لأبي الشَّيْخِ الْهَلَالِيِّ بْنِ عَامِرِ بْنِ صَعْصَعَةَ. قال البغدادي في شرح أبيات المغني: 257/4، 260 إنه إسلامي من شعراء بني أمية

(4) في ج عضدي.

(5) هو محمد بن الحسين بن فورك الأديب المكلّم الأصولي النحوي، أبو بكر الأصفهاني، المتوفى سنة: 406 هـ.

له كتب كثيرة في أصول الدين والفقه ومعاني القرآن. وفيات الأعيان: 482/1. إنباء الرواة: 110/3 والأعلام: 83/6.

(6) البيت الأول نسبة أبو حيان في البحر: 1/33-34 إلى بشار عنده حديثه عن قوله تعالى ﴿ وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا ﴾ النساء: 125. وهو بمفرده في ديوان بشار ص: 182. تحقيق السيد بدر الدين العلوي. برواية: وبه سمي بدار، ولذا سمي: دار الثقافة، بيروت.

وَالْعَضُدُ وَالسَّاعِدُ بِمَعْنَى، وَهُوَ مِنَ الْمَرْفِقِ إِلَى الْكَتِفِ، أَيُّ: وَاحِدِي مُعِيناً لَهُ
وَمُعَاوِداً عِنْدَ نَزُولِ الثَّوَالِزِ، وَهُوَ الْمُرَادُ بِالْإِمَامِ الْمِلَمَاتِ.
قَالَ: وَقَدْ اجْتَمَعَ فِي قَوْلِهِ⁽¹⁾:

كِلَاهُمَا حِينَ جَدُّ الْجَرِي يَنْتَهُمَا * قَدْ أَقْلَعَا، وَكِلَا أَنْفِهِمَا رَابِي

أَقُولُ: الْبَيْتُ لِلْفَرَزْدَقِ يَصِفُ فَرَسَيْنِ تَجَارِيَا. وَجَدُّ الْجَرِي: عَظْمٌ. يُقَالُ: جَدُّ فُلَانٍ فِي
عَيْنِي يَحْدُ جَدًّا، يَكْسِرُ الْحِجِيمَ فِي الْمَضَارِعِ، وَفَتْحُهَا فِي الْمَصْدَرِ. وَأَقْلَعَا: كَفَا عَنْ الْجَرِي
وَرَابِي: مُنْتَفِخٌ. يُقَالُ: رَبَا الْفَرَسُ: إِذَا انْتَفَخَ مِنْ عَدُوٍّ أَوْ فَرَعَ. وَالْإِسْمِيَّةُ فِي عَجَزِ الْبَيْتِ حَالٌ
مِنَ الْفَاعِلِ فِي أَقْلَعَا.

قَالَ: ثُمَّ الصَّوَابُ فِي إِنْشَادِهِ⁽²⁾: كِلَاهُمَا⁽³⁾ يُوْفِي الْمَخَارِمَ: إِذَا نَا يُقَالُ: [إِنْ]⁽⁴⁾ الْمَنِيَّةُ تُوْفِي
نَفْسَهَا.

أَقُولُ: لَمْ يَتَبَيَّنْ لِي مَعْنَى الْبَيْتِ بِتَقْدِيرِ ثُبُوتِ هَذِهِ الرَّوَايَةِ؛ إِذِ الْمَخَارِمُ جَمْعٌ: مَحْرَمٌ
يَكْسِرُ الرِّاءَ، وَهُوَ مُنْقَطَعُ أَلْفِ الْجَبَلِ، وَهِيَ أَفْوَاهُ الْفِجَاجِ. كَمَا فِي الصِّحَاحِ⁽⁵⁾. وَالْإِيْقَاءُ:
الْإِشْرَافُ عَلَى الشَّيْءِ، أَوْ دَفْعُهُ وَافِيًا، فَتَأْمَلُهُ.

(1) الشاهد فيه أنه يجوز مراعاة لفظ كِلَا ومراعاة معناها. إذ قال: أَقْلَعَا. وقال: رَابِي. ديوان الفرزدق: 1/ 33.

(2) يريد البيت:

إِنْ الْمَنِيَّةُ وَالْمَحْرَمُ كِلَاهُمَا * يُوْفِي الْمَنِيَّةُ بِمَرْثِيَانِ سَوَادِي

وهو من قصيدة للأسود بن يعفر النهشلي. والرواية في الفضليات: 216 المخارم بدل المنية كما قال المصنف.

(3) سقطت من ج، ذ.

(4) سقطت من الأصل.

(5) الصحاح: 5/ حرم.

كَيْفَ

قَالَ: وَهُوَ اسْمٌ؛ لِدُخُولِ الْجَارِ عَلَيْهِ بِلَا تَأْوِيلٍ فِي قَوْلِهِمْ: «عَلَى كَيْفَ تَبِيعُ الْأَخْمَرِينَ؟»⁽¹⁾.
أَقُولُ: اخْتَرَزَ بِقَوْلِهِ: بِلَا تَأْوِيلٍ مِنْ نَحْوِ: «عَجِبْتُ مِنْ أَنْ»⁽²⁾ تُهَيِّنَ زَيْدًا.
قَالَ: وَلِإِبْدَالِ الْأِسْمِ الصَّرِيحِ مِنْهُ فِي نَحْوِ: كَيْفَ أَنْتَ، أَصَحِّحُ أَمْ سَقِيمٌ؟
قَالَ: وَبِلَا تَأْوِيلٍ، وَإِلَّا وَرَدَ [نَحْوُ]:⁽³⁾ «يُعْجِبُنِي أَنْ تَفْعَلَ الْخَيْرَ إِحْسَانًاكَ إِلَيَّ الْفُقَرَاءِ».

قَالَ: وَبِمَبَاشَرَتِهِ لِلْفِعْلِ انْتَفَتِ الْفِعْلِيَّةُ.
أَقُولُ: لِأَنَّ الْفِعْلَ لَا يَبَاشِرُ الْفِعْلَ مِنْ غَيْرِ فَاصِلٍ إِلَّا عِنْدَ التَّأَكِيدِ، نَحْوُ: قَامَ قَامَ⁽⁴⁾ زَيْدٌ. وَالْغَرَضُ الْتِفَافُهُ فِي نَحْوِ: كَيْفَ كُنْتُ؟
قَالَ: لَا تَكُونُ كَيْفَ بَدَلًا مِنَ الْإِبِلِ⁽⁵⁾؛ لِأَنَّ دُخُولَ الْجَارِ عَلَى كَيْفَ شَادَّ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَسْمَعْ؛
فِي إِلَيَّ بَلْ فِي: عَلَى.

أَقُولُ: يُشِيرُ بِدُخُولِ عَلَى عَلَيْهَا إِلَى الْمِثَالِ الَّذِي حَكَاهُ عَنْهُمْ أَوَّلًا، وَهُوَ عَلَى كَيْفَ تَبِيعُ الْأَخْمَرِينَ؟. وَقَوْلُهُ: لَمْ يَسْمَعْ فِي إِلَيَّ شَهَادَةً عَلَى نَفْسِي. وَفِي شَرْحِ الْبَزْدَوِيِّ⁽⁶⁾ الْمُسَمَّى بِالْكَشْفِ مَا نَصَّهُ: «أَعْلَمَ أَنْ مَعْنَى الْإِسْتِفْهَامِ قَدْ يُسَلَّبُ عَنْ/ كَيْفَ فَيَنْقُي دَالًّا عَلَى نَفْسِ الْحَالِ، كَمَا حَكَى قَطْرُبُ»⁽⁷⁾ عَنْ بَعْضِ الْعَرَبِ: «نَظَرْتُ إِلَى كَيْفَ يَصْنَعُ؟»⁽⁸⁾ أَي: إِلَى حَالِ

(1) أخمر واللحم.

(2) في الأصل أين.

(3) سقطت من الأصل.

(4) في قوله تعالى: «أَفَلَا يَنْظُرُونَ إِلَى الْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ» الغاشية: 17.

(5) هو أبو الحسن علي بن محمد الحسين بن عبد الكريم فخري الإسلام البزدوي فقيه أصولي من أكابر الحنفية من سكان سمرقند. ت: 482 هـ له كتب منها: المبسوط (خ) وكنز الوصول - ط - في أصول الفقه يعرف بأصول البزدوي، وتفسير القرآن. مفتاح السعادة: 54/2، والأعلام، 328/4.

(6) هو أبو علي محمد بن المستنير البصري المعروف بقطرب أحد علماء اللغة والنحو من كتبه: معاني القرآن وغريب الحديث، والاشتقاق والنوادر، والأضداد. ت: 206 هـ نزهة الألباء ص: 119 - 120.

(7) في الأصل أصنع..

(8) كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوي: 201-202 دار الكتاب العربي بيروت. ط: 1974.

صُنْعِهِ^(١). إِلَى هُنَا كَلَامُهُ. وَهُوَ شَاهِدٌ بِثُبُوتِ مَا نَفَاهُ الْمُصَنِّفُ، وَفِي شَرْحِ الْحَاجِيَّةِ لِلرُّضِيِّ: وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: أَنْظُرْ إِلَى كَيْفَ يَصْنَعُ؟ فَكَيْفَ فِيهِ مُخْرَجٌ عَنْ مَعْنَى الِاسْتِفْهَامِ لِسُقُوطِهِ عَنْ الصَّنَدِ^(٢) اِنْتَهَى.

قَالَ: وَإِنَّمَا هِيَ مَنْصُوبَةٌ^(٣) بِمَا بَعْدَهَا عَلَى الْحَالِ، وَفِعْلُ النَّظَرِ^(٤) مُتَعَلِّقٌ بِهَا. وَهِيَ وَمَا بَعْدَهَا بَدَلٌ مِنَ الْإِبِلِ بَدَلِ اشْتِمَالٍ.

أَقُولُ: إِذَا كَانَتْ الْجُمْلَةُ الْمُنتَظِمَةُ مِنْهَا وَمِمَّا بَعْدَهَا بَدَلًا مِنَ الْإِبِلِ، [وَالْإِبِلُ]^(٥) مَجْرُورٌ بِإِلَى، وَقَدْ تَقَرَّرَ أَنَّ الْعَامِلَ فِي الْبَدَلِ هُوَ الْعَامِلُ فِي الْمُبْدَلِ مِنْهُ أَوْ نُظِيرُهُ عَلَى الْخِلَافِ، فَقَدْ لَزِمَ تَعْلِيْقُ حَرْفِ الْجَرِّ عَنِ الْعَمَلِ ضَرُورَةٌ، وَهُوَ بَاطِلٌ. فَإِنْ قُلْتُمْ: إِذَا دَخَلَ حَرْفُ الْجَرِّ عَلَى كَيْفَ كَانَتْ مَسْلُوبَةً الدَّلَالَةِ عَلَى الِاسْتِفْهَامِ، وَلَوْ أَنَّ ذَلِكَ لَمْ يَعْمَلْ فِيهَا مَا قَبْلَهَا، نَصْرٌ عَلَيْهِ الْمَصْنَفُ فِي حَوَاشِي التَّنْهِيلِ، وَحَيْثُ نَذِرُ فَلَا إِشْكَالَ، قُلْتُمْ هُوَ قَدْ صَرَّحَ هُنَا بِأَنَّ كَيْفَ فِي الْآيَةِ لِلِاسْتِفْهَامِ حَيْثُ ابْتِطَلُ كَوْنُ كَيْفَ بَدَلًا مِنَ الْإِبِلِ بِأَنَّهُ^(٦) يَلْزَمُ أَنْ يَعْمَلَ فِي الِاسْتِفْهَامِ فِعْلٌ مُتَقَدِّمٌ عَلَيْهِ، فَلَا يَتَأْتِي مَعَ ذَلِكَ أَنْ يَتَعَلَّقَ بِمَا فِي الْحَوَاشِي. وَالَّذِي يَنْبَغِي أَنْ يُقَالَ: إِنَّ كَيْفَ لَيْسَتْ: فِي الْآيَةِ لِلِاسْتِفْهَامِ، وَإِنَّمَا^(٧) هِيَ مُضَافَةٌ إِلَى الْجُمْلَةِ بَعْدَهَا، كَمَا فِي قَوْلِ بَعْضِ الْعَرَبِ: أَنْظُرْ إِلَى كَيْفَ يَصْنَعُ أَيُّ: إِلَى حَالِ صُنْعِهِ كَمَا مَرَّ. وَالْمَعْنَى: أَفَلَا يَنْظُرُونَ إِلَى الْإِبِلِ حَالَ صُنْعِهَا، فَالْبَدَلُ مُسْتَقِيمٌ، وَالْإِرْتِبَاطُ حَاصِلٌ، أَوْ يُقَالَ: هِيَ لِلِاسْتِفْهَامِ، وَالْجُمْلَةُ، وَهِيَ قَوْلُهُ: (كَيْفَ خُلِقَتْ) بَدَلٌ مِنْ مَجْمُوعِ الْجَارِ وَالْمَجْرُورِ بِإِغْتِيَارِ الْمَحَلِّ^(٨). وَلَا يَخْفَى أَنَّ نَظَرَ يَتَعَدَّى بِنَفْسِهِ ثَارَةً، وَبِالْحَرْفِ أُخْرَى، نَقُولُ: نُظَرْتُ، وَإِلَيْهِ فَيَتَعَدَّى بِالْحَرْفِ

(١) شرح الكافية للرضي: 117/2.

(٢) أي: كيف في الآية: (أَفَلَا يَنْظُرُونَ إِلَى الْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ).

(٣) في ج' الطرف.

(٤) سقطت من الأصل.

(٥) في ج' إنه.

(٦) في ج'، ذ' وإنها مضافة.

(٧) في ج' الحمل.

(٨) في ج' المعلق.

إلى الإبل، وَيَنْفَسِهِ إِلَى الْبَدَل، فَهُوَ عَامِلٌ فِي مَحَلِّ الْجُمْلَةِ نَصْبًا، وَالْعَامِلُ مُعْلَقٌ⁽¹⁾ عَنِ الْعَمَلِ فِيهَا لِأَجْلِ الْإِسْتِفْهَامِ. وَقَوْلُهُمْ: قَدْ تَكُونُ الْجُمْلَةُ الْمُعْلَقَةُ عَنْهَا فِي مَحَلِّ مَفْعُولٍ مُقَيَّدٌ بِالْجَارِ الَّذِي يَتَعَدَّى بِهِ الْعَامِلُ، لِي⁽²⁾ فِيهِ بَحْثٌ، سَتَقِفُ عَلَيْهِ فِي الْبَابِ الثَّانِي⁽³⁾ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

قَالَ: وَمِثْلُهُمَا⁽⁴⁾ فِي إِبْدَالِ جُمْلَةٍ فِيهَا كَيْفَ مِنْ اسْمٍ مُفْرَدٍ، قَوْلُهُ⁽⁵⁾:

إِلَى اللَّهِ أَشْكُو بِالْمَدِينَةِ حَاجَةً * * * وَيَا لَشَامٍ أُخْرَى، كَيْفَ يَلْتَقِيَانِ

أَي: أَشْكُو هَاتَيْنِ الْحَاجَتَيْنِ تُعَذَّرُ التَّقَاتِيهِمَا.

أقول: لَا يَتَعَيَّنُ هَذَا الَّذِي ذَكَرَهُ؛ إِذْ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ: كَيْفَ يَلْتَقِيَانِ جُمْلَةً اسْتِثْنَائِيَّةً نُبِّهَ بِهَا عَلَى سَبَبِ الشُّكْوَى، (وَهُوَ اسْتِثْنَاءُ) ⁽⁶⁾اجْتِمَاعِ ثِنْتِكَ الْحَاجَتَيْنِ. وَقَدْ أُنْشِدَ الْمُصَنِّفُ هَذَا الْبَيْتَ ثَانِيًا فِي الْبَابِ الثَّانِي، فِي الْجُمْلَةِ السَّادِسَةِ مِنَ الْجُمْلِ الَّتِي لَهَا مَحَلٌّ مِنَ الْإِعْرَابِ⁽⁷⁾. وَ الشَّامُ بِلَادٌ عَنْ مَشَاةٍ⁽⁸⁾ الْقِبْلَةِ، وَسُمِّيَتْ بِـ شَامٍ بَنِي نُوحٍ، فَلِأَنَّهُ بِالشَّامِ⁽⁹⁾ بِالسُّرْيَانِيَّةِ؛ أَوْ لِأَنَّهُ أَرْضُهَا شَامَاتٌ بِيضٌ وَ حُمْرٌ وَسُودٌ، وَعَلَى هَذَا لَا تُهْمَزُ، وَقَدْ تُذَكَّرُ كَذَا فِي الْقَامُوسِ⁽¹⁰⁾.

قَالَ: وَأَنْشُدَ عَلَيْهِ⁽¹¹⁾؛⁽¹²⁾

(1) سقطت من ذ.

(2) بداية الجزء الثاني من الشرح.

(3) الضمير عائد على الآيتين: (أَفَلَا يَنْظُرُونَ.....) والآية: (أَلَمْ تَرَ إِلَى رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ الظِّلَّ) الفرقان من الآية: 45.

(4) ينسب إلى الفرزدق، وليس في ديوانه. وهو في شرح أبيات المغني: 4/ 272 برواية تلتقيان.

والمنسب: 2/ 165-166.

(5) ساقط من ج.

(6) المغني: 2/ 426.

(7) في ج شافعة وفي د شامية.

(8) في ج تباشروا.

(9) في ج بالسين.

(10) القاموس: 4/ شام.

(11) أي: إتيان كيف للعطف.

(12) قال البغدادي في شرح أبيات المغني: 4/ 273 الذي زعم ذلك هو هشام بن معاوية الضرير الكوفي. المتوفي سنة: 209.

والبيت لم يعرف قائله فلا يصح الاستدلال به.

إِذَا قُلْ مَالُ الْمَرْءِ لَأَتَّ قَنَائُهُ * * * وَهَٰذَا⁽¹⁾ عَلَى الْأَدْنَى، فَكَيْفَ الْإِبَاعِ

أَقُولُ: لَيْنُ الْقَنَاءِ: كِنَايَةٌ⁽²⁾ عَنِ الضَّعْفِ وَسُوءِ الْحَالِ.

قَالَ: ثُمَّ يَعْتَمِلُ أَنَّ الْإِبَاعَ مَجْرُورٌ بِإِضَافَةٍ مُبْتَدَأٍ مَعْدُودٍ، أَيْ: فَكَيْفَ حَالُ الْإِبَاعِ؟ عَلَى

[حَدِّ] ⁽³⁾ هِرَاوَةَ ابْنِ جَمَّازٍ⁽⁴⁾، «وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ»⁽⁵⁾. أَوْ بِتَقْدِيرٍ: فَكَيْفَ الْهُوَ عَلَى الْإِبَاعِ،

فَعِنْدَ الْمُبْتَدَأِ وَانْجَارٍ، أَوْ بِالْعَطْفِ بِالْفَاءِ، ثُمَّ أَفْهَمَتْ كَيْفَ بَيْنَ الْعَاطِفِ وَالْمَعْطُوفِ، بِإِفَادَةِ
الْأَوْتَوِيَّةِ بِأَنْعَمَ.

أَقُولُ: ابْنُ جَمَّازٍ بِجَيْمٍ مَفْتُوحَةٍ وَزَايٍ. وَالْإِخْتِمَالُ الْأَوَّلُ خَيْرٌ مِنَ الثَّانِي.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: أَوْ بِالْعَطْفِ بِالْفَاءِ. إِلَى آخِرِهِ فَمُسْتَكِلٌ، إِذْ لَا يَصِحُّ التَّخْرِيجُ عَلَى ذَلِكَ مَعَ
مَا قَدَّمَهُ مِنْ أَنَّ كَيْفَ مَرْفُوعٌ الْمَحَلِّ عَلَى الْخَبَرِيَّةِ، إِذِ الْإِفْهَامُ يَقْتَضِي. أَلَّا يَكُونَ لَهُ مَحَلٌّ.
وَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ: بِالْعَطْفِ مُتَعَلِّقًا بِمَحْذُوفٍ. وَالتَّقْدِيرُ: أَوْ يُوجِّهُ ذَلِكَ بِالْعَطْفِ، فَيَكُونُ
هَذَا قَسِيمًا لِمَا تَقَدَّمَ، وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَعْلَمُ.

(1) فِي جَوْهَانَتْ.

(2) فِي الْأَصْلِ عِبَارَةٌ.

(3) سَقَطَتْ مِنَ الْأَصْلِ.

(4) هُوَ سَلِيمَانُ بْنُ مُسْلِمٍ بْنُ جَمَّازٍ أَبُو الرَّبِيعِ الزَّهْرِيُّ الْمَدَنِيُّ تُوُفِيَ سَنَةَ 170 هـ. قَارِئُ ضَابِطٍ مِنْ رِوَاةِ أَبِي جَعْفَرٍ الْقَارِئِ الْمَدَنِيِّ.

(5) الْأَنْفَالُ مِنَ الْآيَةِ: 67.

قَالَ أَبُو الْفَتْحِ: يُجْمَلُهَا عَلَى عَرْضِ الْآخِرَةِ وَوَجْهُ جَوَازِ ذَلِكَ عَلَى عِزَّتِهِ وَقَلَّةِ نَظَرِهِ. إِنَّهُ لَا قَالَ: يُرِيدُونَ سَرُضَ الدُّنْيَا..
فَصَارَ كَأَنَّهُ أَعَادَهُ ثَانِيًا. الْمُخْتَبَرُ 1/ 281.

حَرْفُ اللَّامِ

قَالَ: فَالْعَامِلَةُ لِلْجَرِّ مَكْسُورَةٌ مَعَ كُلِّ ظَاهِرٍ.

أَقُولُ: لِيَتَمَيَّزَ عَنِ لَامِ الْإِنْتِدَاءِ إِذَا دَخَلَتْ فِيهِ وَلَا سِيَّمًا نَحْوُ: لِهَؤُلَاءِ، وَلِهَؤُلَاءِ⁽¹⁾ فَأُبْقِيَتِ لَامُ الْإِنْتِدَاءِ عَلَى الْأَصْلِ، وَهُوَ⁽²⁾ الْفَتْحُ. وَكَثُرَتْ لَامُ الْجَرِّ لِتَكُونَ حَرَكَتُهَا عَلَى وَفْقِ أَثَرِهَا. وَأَمَّا إِذَا دَخَلَتْ عَلَى الْمُضْمَرِّ، فَلَا إِنْبَاسَ؛ لِأَنَّ لَامَ الْإِنْتِدَاءِ لَا تَدْخُلُ إِلَّا عَلَى الضَّمِيرِ الْمَرْفُوعِ، نَحْوُ: كَأَلْتِ، فَأَتَرُوا حِينَئِذٍ فِي لَامِ الْجَرِّ الْفَتْحَ جَزِيًّا عَلَى الْأَصْلِ.

قَالَ: إِلَّا مَعَ الْمُسْتَعْتَابِ الْمُبَاشِرِ يَا مَفْتُوحَةً.

أَقُولُ: لِاجْتِمَاعِ شَيْئَيْنِ، أَحَدُهُمَا: الْفَرْقُ بَيْنَ الْمُسْتَعْتَابِ وَالْمُسْتَعْتَابِ لَهُ، وَذَلِكَ أَنَّهُ قَدْ يَلِي يَا⁽³⁾ مَا هُوَ مُسْتَعْتَابٌ لَهُ يَكْسُرُ اللَّامُ وَالْمُنَادَى مَحذُوفٌ [نَحْوُ]⁽⁴⁾: يَا لِلْمَظْلُومِ وَيَا لِلضَّعِيفِ، أَيْ: يَا قَوْمَ، وَالثَّانِي: وَقُوعُ الْمُسْتَعْتَابِ مَوْجِعِ الضَّمِيرِ الَّذِي يُفْتَحُ لَامُ الْجَرِّ مَعَهُ. وَإِنَّمَا قَالَ: الْمُبَاشِرِ لِـ يَا اخْتِرَازًا مِنْ أَلَّا يَكُونَ مُبَاشِرًا لَهَا، كَقَوْلِهِ⁽⁵⁾:

يَا لِلْكُھُولِ، وَلِلشُّبَّانِ، لِلْعَجَبِ

فَتَكْسُرُ لَامُ الْمَعْطُوفِ؛ لِأَنَّ الْفَرْقَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمُسْتَعْتَابِ لَهُ حَاصِلٌ بِعَطْفِهِ عَلَى الْمُسْتَعْتَابِ.

قَالَ: وَأَمَّا قِرَاءَةُ بَعْضِهِمْ: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾⁽⁶⁾ بِضَمِّ اللَّامِ، فَهُوَ عَارِضٌ لِلْإِتْبَاعِ.

(1) فِي الْأَصْلِ وَهَؤُلَاءِ.

(2) فِي جَوْجٍ وَهُوَ عَلَى الْفَتْحِ.

(3) سَقَطَتْ مِنْ جَوْجٍ.

(4) سَقَطَتْ مِنَ الْأَصْلِ.

(5) هَذَا عَجَزُ بَيْتٍ، صَدْرُهُ: يُكَيِّبُكَ نَامٌ، بَعِيدُ الدَّارِ مُغْتَرِبٌ. لَمْ يَعْرِفْ قَائِلُهُ، وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ: رَصَفِ الْمُبَاشِرِ. ص: 220، وَالْمَقْرَبِ: 184/1، وَالْمَعْمُ: 180/1، وَالْحَانَةِ: 154/2.

(6) أَوَّلُ سُورَةِ الْفَاتِحَةِ، وَتَكَرَّرَتْ كَثِيرًا فِي كَثِيرٍ مِنَ السُّورِ، هِيَ قِرَاءَةُ ابْنِ أَبِي عِبِلَةَ، وَقَرَأَ الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ وَزَيْدُ بْنُ عَلِيٍّ: الْحَمْدُ لِلَّهِ بِكَسْرِ الدَّالِ وَاللَّامِ وَكُلِّ ذَلِكَ عَلَى الْإِتْبَاعِ. الْجَامِعُ لِأَحْكَامِ الْقُرْآنِ: 136/1 وَمَعَانِي الْقُرْآنِ: 4/3. لِلنَّزَاءِ. وَفِيهِ أَنَّ أَهْلَ الْبَدْوِ مِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: الْحَمْدُ لِلَّهِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ. وَفِي الْمَحْتَسِبِ: 37/1. وَكُلَاهُمَا شَاذٌ فِي الْقِيَاسِ وَالِاسْتِعْمَالِ.

أقول: هي قراءة إبراهيم⁽¹⁾ بن أبي عبلة، حكاهما عنه الزمخشري، وحكى عن الحسن البصري أنه قرأ «أَلْحَمْدُ لِلَّهِ» بكسر الدال، لإتباعها اللام⁽²⁾.

قال: والذي جسرهما على ذلك والإتباع إنما يكون في كلمة واحدة، كقولهم: مُنْعَدُّ الْجَبَلِ وَمُفِيرَةٌ تُنْزَلُ الْكَلِمَتَيْنِ مَنْزِلَةً كَلِمَةً بكَثْرَةِ اسْتِعْمَالِهِمَا مُقْتَرِنَتَيْنِ. وأشف القراءةَ تين قراءة إبراهيم حيث جعل الحركة البنائية تابعة للإعرابية التي هي أقوى، بخلاف قراءة الحسن⁽³⁾ هذا كلامه.

واعترض عليه بأن قوله: والذي جسرهما على ذلك يشعر بأن قراءةَهما مبنية على القياس دون السماع⁽⁴⁾، وهو جسارة عظيمة لا يُبالي بارتكابها، ألا ترى إلى قوله في الأنعام: والذي حمل ابن عامر⁽⁵⁾ على قراءة: «قَتَلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاءَهُمْ»⁽⁶⁾ أن رأى في بغض المصاحف شركائهم مكتوباً بالياء⁽⁷⁾. وأما قوله: وأشف القراءةَ تين فمعناه: أفضلهما. وإنما كانت الحركة الإعرابية أقوى من حيث إنها مختلفة الدلالة على المعنى، وإن كانت الحركة البنائية لازمة، إذ لا خفاء أن الوضع والدلالة هو الأصل⁽⁸⁾ في الالفاظ وهياتها. قلت: وكلامه صريح في أن حركة الإتياع بنائية. وابن مالك يرى أنها ليست إعرابية ولا بنائية.

قال: وهذا لازم له⁽⁹⁾، لا يابن جني لما ساد ذكر⁽¹⁰⁾ بعده.

(1) تقدم التعريف بهما ص: 38 من الأصل.

(2) سقطت من ذ.

(3) الكشاف: 52/1-53.

(4) حاشية الشریف على الكشاف: 52/1.

(5) عبد الله بن عامر الشامي أحد القراء السبعة: ت: 118 هـ: غاية النهاية 423-424-425.

(6) الأنعام من الآية 137. قرأ ابن عامر وحده: «وَكَذَلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاءَهُمْ» السلام ونصب الدال «شُرَكَاءَهُمْ» بياض وقرأ الباقون: «وَكَذَلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ

الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاءَهُمْ» برفع المزة.

السبعة في القراءات لابن مجاهد، ص: 270.

(7) الكشاف: 54/2. وانظر رد المنير لما ذهب إليه في هامش ص: 53.

(8) سقطت من ذ.

(9) أي: ابن عصفور الذي أوجب في يالي أن يكون مستغاثا من أجله، لا مستغاثا به. أما ابن جني فقد أجاز الاثنين.

(10) في ذا ذكره.

أقول: هُوَ ⁽¹⁾ أَنْ ابْنَ جَنِّي يَرَى أَنَّ لَامَ الْمُسْتَعَاثِ مُتَعَلِّقَةٌ بِحَرْفِ النِّدَاءِ لِمَا فِيهِ مِنْ مَعْنَى الْفِعْلِ. وَأَمَّا ابْنُ عُصْفُورٍ فَيَرَاهَا مُتَعَلِّقَةٌ بِأَدْعُو فَيَلْزِمُ تَعْدِي فِعْلِ الْمُضْمَرِ الْمُتَصِلِ إِلَى ضَمِيرِهِ الْمُتَصِلِ فِي غَيْرِ بَابِ ظَنٍّ وَقَدْ وَغَدِمَ، وَسَقَفَ عَلَى مَا يَرُدُّ عَلَيْهِ.

قال: وَمِنْ الْعَرَبِ مَنْ يَفْتَحُ اللَّامَ الدَّاخِلَةَ عَلَى الْفِعْلِ ⁽²⁾.

أقول: كَأَنَّهُمْ فَعَلُوا ذَلِكَ كَرَاهِيَةً لِإِدْخَالِ صُورَةِ لَامِ الْجَرِّ الْمُخْتَصَّةِ بِالْإِسْمِ الظَّاهِرِ عَلَى صُورَةِ الْفِعْلِ فَتَفَحُّوا اللَّامَ لِتَشَابَهٍ ⁽³⁾ مَا تَدْخُلُ عَلَى الْفِعْلِ.

قال: [وَمِنْهُ] ⁽⁴⁾ وَلِلْكَافِرِينَ النَّارُ.

أقول: فَصَلُّهُ عَنِ الْأَوَّلِ لِأَنَّهُ فِي الظَّاهِرِ مِمَّا وَقَعَتْ اللَّامُ فِيهِ بَيْنَ ذَاتَيْنِ، لَا بَيْنَ مَعْنَى وَذَاتٍ.

فَقَالَ: أَيُّ: عَذَابُهُ. لِتَكُونَ وَاقِعَةً بَيْنَ مَعْنَى وَذَاتٍ.

قال: وَقَوْلُكَ: هَذَا الشَّعْرُ لِحَبِيبٍ ⁽⁵⁾.

أقول: هُوَ مِمَّا وَقَعَتْ فِيهِ اللَّامُ بَيْنَ ذَاتٍ وَمَعْنَى، وَكَذَا أَدْوَمُ لَكَ مَا دُمْتُ لِي فَيَكُونُ مِنَ الْقِسْمِ الْأَوَّلِ لَا الثَّانِي.

قال: / كَقَوْلِهِ ⁽⁶⁾؛

وَيَوْمَ عَقَرْتُ لِلْعَدَاوَى مَعْطِي

أقول: هُوَ صَدْرُ بَيْتٍ مِنْ مُتَعَلِّقَةٍ أَمْرِيءِ الْقَيْسِ الْمَشْهُورَةِ، وَعَجْزُهُ:

فَيَا عَجَبًا مِنْ رَحْلِهَا الْمُتَحَمِّلِ

(1) سقطت من ج.

(2) يريد قراءة أبي السمال لقوله تعالى: (وَمَا كُنَّا اللَّهُ لِنُعَذِّبَهُمْ...) الأنفال من الآية: 33.

(3) في د' يشابه.

(4) سقطت من الأصل ومن ج' والضمير في منه عائد على معنى الاستحقاق الذي تفيد به اللام وهي الواقعة بين معنى وذات.

(5) أي اللام هنا عند ابن هشام لإفادة معنى الاختصاص. والدمايني لا يوافقه.

(6) الشاهد فيه أن اللام للتعليل، شرح الزوزني: 84. والديوان: 145.

عَقَرْتُ: جَرَحْتُ. وَالْعَذَارَى، جَمْعُ عَذْرَاءَ، وَهِيَ [مِنْ] ⁽¹⁾النِّسَاءِ: الْبِكْرُ الَّتِي لَمْ تُفْتَضَّ. وَرَحْلُ الْبَعِيرِ مَعْرُوفٌ، وَهُوَ أَصْغَرُ مِنَ الْقَتَبِ، وَيُرْوَى: كُورُهَا، وَهُوَ يَمَعْنِي الرَّحْلُ [وَقِيلَ هُوَ الرَّحْلُ] ⁽²⁾بِأَذَاتِهِ. وَالْمُتَحَمِّلُ: الْحَمْلُ، قِيلَ: وَفَتَحَ يَوْمَ مَعَ كَوْنِهِ مَعْطُوفًا عَلَى مَرْفُوعٍ أَوْ مَجْرُورٍ. وَهُوَ يَوْمٌ مِنْ قَوْلِهِ:

وَلَا سِيَّامَا يَوْمَ بِدَارَةِ جُلْجُلٍ

لِأَنَّهُ بَنَاهُ عَلَى الْفَتْحِ لَمَّا أَضَافَهُ إِلَى مَبْنِيٍّ، قُلْتُ: وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَنْصُوبًا بِفِعْلِ مَحْذُوفٍ، أَيِ: وَأَذْكَرُ يَوْمَ [عَقَرْتُ] ⁽³⁾.

قَالَ: وَتَعَلَّقَهُ ⁽⁴⁾بِ «فَلْيَعْبُدُوا» ⁽⁵⁾.

أَقُولُ: إِدْخَالُ الْبَاءِ عَلَى مَجْمُوعِ قَوْلِهِ: «فَلْيَعْبُدُوا» ذَلِيلٌ عَلَى قَصْدِ الْحِكَايَةِ، فَيَلْزَمُ ⁽⁶⁾«تَعَلَّقَ اللَّامُ بِهَذَا اللَّفْظِ الْمَحْكِيِّ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ، وَإِنَّمَا تَعَلَّقَهَا بِالْفِعْلِ فَقَطْ، فَيَتَّبِعِي أَنْ يَكُونَ هَذَا عَلَى حَذَفِ مُضَافٍ، أَيِ: وَتَعَلَّقَهُ بِفِعْلِ «فَلْيَعْبُدُوا»، وَكَذَا وَقَعَ لِلزَّمْخَشَرِيِّ.

قَالَ: «إِلَّا يَلْفِ قَرِيشٍ» ⁽⁷⁾مُسْتَعْلَقَةٌ بِقَوْلِهِ: «فَلْيَعْبُدُوا»، أَمَرَهُمْ أَنْ يَعْبُدُوا لِأَجْلِ إِيْلَافِهِمْ رِحْلَتَيْنِ. قَالَ: وَدَخَلَتِ الْفَاءُ لَمَّا فِي الْكَلَامِ مِنَ الشَّرْطِ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى: أَمَّا لَا فَلْيَعْبُدُوا، لِأَجْلِ إِيْلَافِهِمْ، عَلَى مَعْنَى أَنْ نَعَمَ اللَّهُ لَا تَحْصَى، فَإِنْ لَمْ يَعْبُدُوهُ لَسَاثَرِ نَعَمِهِ، فَلْيَعْبُدُوهُ لِهَذِهِ الْوَاحِدَةِ الَّتِي هِيَ نِعْمَةٌ ظَاهِرَةٌ ⁽⁸⁾. اِنْتَهَى.

(1) سقطت من الأصل.

(2) سقطت من الأصل.

(3) سقطت من الأصل.

(4) أي اللام في قوله تعالى: «إِلَّا يَلْفِ قَرِيشٍ». قريش: 1.

(5) قريش: 3.

(6) في الأصل ويلزم.

(7) سقطت من ج، ذ. قريش: 1.

(8) الكشف: 287/4.

قُلْتُ: يَلْزَمُ عَلَيْهِ تَقْدِيمُ مَا بَعْدَ حَرْفِ الْجَوَابِ عَلَيْهِ، وَهُوَ مُمْتَنِعٌ، وَلَوْ قِيلَ: إِنَّ التَّقْدِيرَ: أَمَّا لِلْإِلَافِ قُرَيْشٍ فَلْيَعْبُدُوا عَلَى مَا عُرِفَ مِنْ أَنْ مِثْلَ هَذَا الْمَوْضِعِ [وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ] ⁽¹⁾ مِنْ مَوَاضِعَ حَذَفِ أَمَّا قِيَاسًا مُطَرِّدًا، كَمَا مَرَّ، لَسَلِمَ مِنْ ذَلِكَ.

قَالَ: وَقِيلَ: بِمَا قَبْلَهُ ⁽²⁾.

أَقُولُ: قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ: وَهَذَا بِمَنْزِلَةِ التَّضْمِينِ فِي الشَّعْرِ، وَهُوَ أَنْ يَتَعَلَّقَ مَعْنَى الْبَيْتِ بِالَّذِي قَبْلَهُ تَعَلُّقًا لَا يَصِحُّ إِلَّا بِهِ ⁽³⁾ يُرِيدُ، فَيَكُونُ هَذَا عَيْنًا، كَمَا أَنَّ التَّضْمِينَ عَيْنٌ، وَلَمْ يَكُنْ [بِهِ] ⁽⁴⁾ حَاجَةً إِلَى التَّنْظِيرِ بِالتَّضْمِينِ الْوَاقِعِ فِي الشَّعْرِ، وَتَرْكُهُ أَقْعَدُ بِالْأَدَبِ.

قَالَ: وَضَعَفَ بِأَنْ «فَجَعَلَهُمْ كَعَصْفٍ مَأْكُولٍ» ⁽⁵⁾، إِنَّمَا كَانَ لِكُفْرِهِمْ وَجَرَاتِهِمْ عَلَى

الْبَيْتِ.

أَقُولُ: رَدُّ هَذَا بِأَنْ جَزَاءَ الْكُفْرِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، بِدَلِيلِ: «الْيَوْمَ نَجْزِي كُلَّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ» ⁽⁶⁾، سَلَمْتَاهُ، لَكِنْ لَا يَمْتَنِعُ أَنْ يَكُونَ لَهُمَا وَطُوبَى ذَكَرُ الْكُفْرِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَتَعَلَّقْ بِهِ غَرَضٌ يَعُودُ إِلَيْهِمْ، وَذِكْرَتِ الْعِلَّةُ لِأَنَّهَا الْمُتَمَتَّنُ بِهَا عَلَيْهِمْ، لَكِنْ تَكُونُ اللَّامُ لِلْعَاقِبَةِ. وَهَذَا الْقَوْلُ، وَهُوَ [تَعَلَّقَ] ⁽⁷⁾: «لِإِلَافِ قُرَيْشٍ» بِأَخْرِ سُورَةِ الْفِيلِ مَذْهَبُ الزَّجَّاجِ ⁽⁸⁾.

قَالَ: وَاللَّامُ ⁽⁹⁾ تَعْلِيلِيَّةٌ، وَتَعَلَّقَتْ بِالْجَوَابِ الْمُؤَخَّرِ عَلَى الْإِتْسَاعِ فِي الظُّرْفِ.

(1) الضحى: 11. والآية سقطت من الأصل ومن نج.

(2) في الأصل لما بعده. تحريف. ويريد بما قبله، قوله تعالى: «فَجَعَلَهُمْ كَعَصْفٍ مَأْكُولٍ» الفيل: 5.

(3) الكشف: 287/4.

(4) سقطت من الأصل.

(5) الفيل: 5.

(6) غافر من الآية: 16.

(7) سقطت من الأصل.

(8) الكشف: 287/4.

(9) سقطت من الأصل.

أقول: قَدْ صَرَّحَ الْمُصَنِّفُ بِتَطْيِيرِ ذَلِكَ فِي الْبَابِ الْخَامِسِ، فِي الْجِهَةِ^(١) السَّادِسَةِ مِنْهُ فِي النُّوعِ الثَّانِي عَشَرَ مِنْهَا، فَقَالَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿ وَيَقُولُ الْإِنْسَانُ إِذَا مَا مِثٌ لَسَوْفَ أَخْرِجُ حَيًّا ﴾^(٢) إِنَّ إِذَا ظَرَفَ لِ أَخْرِجَ وَإِلْمَا جَزَاءُ تَقْدِيمِ الظَّرْفِ عَلَى لَامِ الْقَسَمِ لِتَوْسِعِهِمْ فِي الظَّرُوفِ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ^(٣):

رَضِيعِي لِبَانٍ نَذِي أَمْ تَحَالَفَا * * بِأَسْحَمَ دَاجٍ عَوْضُ لَأ تَنْفَرُقُ

أي: لَأ تَنْفَرُقُ أَبَدًا^(٤). قُلْتُ: وَقَدْ مَرَّ فِي الْفَصْلِ الثَّانِي مِنَ الْفُصُولِ الَّتِي عَقَدَهَا لِإِذَا فِي الْآلِفِ الْمُفْرَدَةِ أَنَّ ابْنَ الْحَاجِبِ قَالَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَإِذَا تَتَلَّى عَلَيْهِمْ ءَايَتُنَا يَنْتَسِرُوا كَأَنَّهُمْ حُجَبَتُهُمْ ﴾^(٥) الْآيَةُ. إِنَّ إِذَا هَذِهِ غَيْرُ شَرْطِيَّةٍ، فَلَا تَحْتَاجُ إِلَى جَوَابٍ، وَأَنَّ عَامِلَهَا مَا بَعْدَ مَا الثَّانِيَّةِ، وَرَدَّهُ الْمُصَنِّفُ بِأَنَّ مِثْلَ هَذَا التَّوَسُّعِ خَاصٌّ بِالشَّعْرِ، كَقَوْلِهِ^(٦):

وَنَحْنُ عَنْ فَضْلِكَ مَا اسْتَعْتَيْنَا^(٧)

(١) قال: هذه اللام فيها ثلاثة أوجه: موصولة بما قبلها، أي: فجعلهم كمصف مأكول، لإيلاف قريش. وقيل: هي لام التعجب. أي اصحبوا لإيلاف قريش. وهي عند الذين ترتضى عربيتهم متعلقة بما بعده أي: فليعبدوا. معاني القرآن وإعرابه للزجاج: 365/5.

(٢) يريد اللام في قراءة حمزة لقوله تعالى: ﴿ وَإِذَا أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَا ءَاتَيْنَهُمْ مِنْ حِكْمَةٍ وَجَعَلُوا ﴾ آل عمران من الآية: 81.

وقرأ الباقر لَمَّا وَقَرَأَ نافع وحده أَكَيْتَكُمْ وقرأ الباقر: أَكَيْتَكُمْ. السبعة لابن مجاهد ص: 213-214.

(٣) في الأصل وَجْ، أجملة تحريف.

(٤) المغني: 590/2، 591.

(٥) الجاثية من الآية: 25.

(٦) رجز لعبد الله بن رواحة الصحابي، وبعده: قُتِبَتِ الْأَفْدَامُ إِنْ لَأَقَيْنَا.

وقيل: لعامر بن النُّكُوعِ الصحابي. صحيح مسلم: 1440/3.

(٧) المغني: 98/1.

فَكَيفَ يَتَأَلَّى لَهُ -بَعْدَ جَزْمِهِ- بِاخْتِصَاصِ هَذَا التَّوَسُّعِ بِالشَّعْرِ أَنْ يُخْرِجَ التَّنْزِيلَ عَلَيْهِ. فَإِنْ قُلْتُ: إِنَّمَا جَزَمَ بِذَلِكَ فِي مَا الثَّانِيَةِ، قُلْتُ: غَيْرُهَا مِنَ الْأَدَوَاتِ الَّتِي لَهَا الصَّدْرُ تُشَارِكُهَا فِي الصَّدْرِيَّةِ، فَيَكُونُ حُكْمُ الْجَمِيعِ وَاحِدًا وَالتَّفْرِيقُ غَيْرُ مُتَّحٍ.

قَالَ: وَقَدْ يَرْجِعُ⁽¹⁾ بِأَنَّ التَّوَانِي⁽²⁾ يُتَسَامَحُ فِيهَا كَثِيرًا.
أَقُولُ: لَكِنْ لَا يُجْعَلُ ذَلِكَ أَمْرًا مُطَرَّدًا يُخْرِجُ الْقُرْآنَ عَلَيْهِ.

قَالَ: وَمِنْهَا⁽³⁾: اللَّامُ الثَّانِيَةِ فِي نَعْوٍ: يَا زَيْدُ لِعَمْرٍو وَتَعَلَّقَهَا بِمَحذُوفٍ، وَهُوَ فَعْلٌ مِنْ جُمْلَةِ مُسْتَقْبَلَةٍ، أَيْ أَدْعُوكَ 166/ لِعَمْرٍو، أَوْ اسْمٌ هُوَ حَالٌ مِنَ الْمُنَادَى. أَيْ: مَدْعُوًّا لِعَمْرٍو قَوْلَانِ، وَلَمْ يَطْلُعْ ابْنُ عَصْفُورٍ عَلَى الثَّانِي فَتَقَلَّ الْإِجْمَاعُ عَلَى الْأَوَّلِ⁽⁴⁾.

أَقُولُ: وَيَتَّبِعُنِي أَنْ يَزَادَ قَوْلُ ثَالِثٍ، وَهُوَ أَنْ تَكُونَ هَذِهِ اللَّامُ مُتَعَلِّقَةً بِأَدْعُوِّ الَّذِي نَابَ عَنْهُ حَرْفُ التَّدَاءِ عَلَى رَأْيٍ مَنْ يَقُولُ: إِنَّ لَامَ الْمُسْتَعَاثِ لِلتَّقْوِيَةِ⁽⁵⁾.

قَالَ: وَلَنَا بِاللَّامِ بِطَرِيقِ الْأَصَالَةِ⁽⁶⁾ خِلَافًا لِأَكْثَرِ الْكُوفِيِّينَ.

أَقُولُ: قَدْ يَتَوَهَّمُ أَنَّ هَذَا مُعَارَضٌ لِقَوْلِهِ فِي صَدْرِ الْكَلَامِ عَلَى هَذَا الْحَرْفِ: وَلَيْسَ فِي الْقِسْمَةِ أَنْ تَكُونَ عَامِلَةً لِلنَّصْبِ خِلَافًا لِلْكَوْفِيِّينَ⁽⁷⁾ فَإِنَّ ظَاهِرَ⁽⁸⁾ هَذَا مُخَالَفَةٌ جَمِيعِهِمْ، وَهُوَ هُنَا نَسَبَ [الْخِلَافِ]⁽⁹⁾ لِأَكْثَرِهِمْ؛ لَا لِجَمِيعِهِمْ، وَلَا مُعَارَضَةٌ عِنْدَ التَّأَمُّلِ؛ لِأَنَّ بَعْضَ الْكَوْفِيِّينَ الْمُخَالَفَ هُنَا هُوَ تَغْلِبُ الَّذِي نَقَلَ أَنَّهَا نَاصِبَةٌ لِنِيَابَتِهَا عَنْ أَنْ. فَالْكَوْفِيُّونَ كَأَنَّهُ قَائِلُونَ⁽¹⁰⁾ بِأَنَّهَا نَاصِبَةٌ؛ لَكِنْ هَلْ هِيَ بِطَرِيقِ الْأَصَالَةِ، أَوْ بِطَرِيقِ التِّيَابَةِ، خِلَافَ بَيْنَهُمْ.

(1) في ج' يرجع.

(2) أي: التوايع. وقوله: ثم جاءكم تابع.

(3) أي: من لام التعليل.

(4) قال ابن عصفور: وأما لام المستعاث من أجله فمتعلقة بفعل مضمر، قولاً واحداً. تقديره: أدعوك لزيد شرح جل الزجاجي: 109/2.

(5) في ذلك لفظة.

(6) أي: أن المضارع بعد لام التعليل منصوب بـ أن مضرة، لا باللام أصالة.

(7) قال ابن هشام: اللام المفردة ثلاثة أقسام: عاملة للجزم، وعاملة للجر، وعاملة للجرم، وليس في القسمة أن تكون عاملة للنصب....

(8) سقطت من ذ.

(9) سقطت من الأصل.

(10) في ج' يقولون.

قَالَ: وَأَشَدُّ أَبُو الْحَسَنِ⁽¹⁾:

إِذَا قُلْتُ: قَدْ نَبِي، قَالَ: بِاللَّهِ حَلْفَةً ** لَتُعْزِي عَنِّي ذَا إِنَائِكَ أَجْمَعًا

أَقُولُ: مَعْنَاة: إِنِّي إِذَا قُلْتُ لِلْمُضَيِّفِ: قَدْ نَبِي أَي: كَفَانِي مَا شَرَبْتُهُ، قَالَ: أَخْلَفُ بِاللَّهِ
لَتَشْرَبَنَّ جَمِيعَ مَا فِي الْإِنَاءِ مِنَ اللَّبَنِ، لَتُعْزِي: أَي: لَتَجْعَلَهُ غِيًّا عَنِّي، كَأَنَّ الطَّعَامَ مُحْتَاجٌ إِلَى
مَنْ يَطْعَمُهُ. وَفِيهِ شَاهِدَانِ⁽²⁾ لِلإِضَافَةِ بِأَدْنَى مُلَابَسَةٍ، أَحَدُهُمَا: أَنَّ الْإِنَاءَ لِلْمُضَيِّفِ. وَقَدْ أَضَافَهُ
لِلْمُضَيِّفِ لِمُلَابَسَتِهِ إِيَّاهُ فِي شَرْبِهِ مِنْهُ، وَفِي جَعْلِ هَذِهِ الْمُلَابَسَةِ يَمْتَزِلَةُ الْإِخْتِصَاصِ مُبَالَغَةً فِي
إِكْرَامِ الضَّيْفِ، وَلُطْفٍ. وَالثَّانِي: أَنَّ ذَا بَمَعْنَى الصَّاحِبِ، وَأُرِيدُ بِهِ اللَّبَنُ، وَأُضَيِّفُ إِلَى الْإِنَاءِ
لِمُلَابَسَتِهِ إِيَّاهُ بِكَوْنِهِ فِيهِ، كَذَا قَرَرَهُ بَعْضُهُمْ⁽³⁾.

قَالَ: كَقَوْلِهِ⁽⁴⁾:

وَابْكِنُ عَيْشًا تُقْضَى بَعْدَ حِدَّتِهِ

أَقُولُ: هَذَا صَدْرُ بَيْتٍ، عَجْزُهُ:

طَابَتْ أَصَابِلُهُ فِي ذَلِكَ الْبَلَدِ

(1) الأخفش سعيد بن مسعدة. والبيت لإحزرت بن عثاب الطائي الشاعر الإسلامي -الدولة الاموية- وهو من شواهد
الخزانة: 580/4. ومعاني القرآن للأخفش: 557/2.

استشهد به الأخفش على جواز وقوع جواب القسم مضارعا مقرونا بلام كي:

(2) في الأصل وفيه شاهد أن الإضافة تحريف.

(3) شرح المفصل وفيه شاهد أن الإضافة تحريف.

(4) الشاهد فيه أن أصله: وابتكين فحذفت الياء وهي لام الفعل. قال البغدادي، وهو خطاب للذكر بدليل ما قبله:

يَا عَمْرُو أَخْبِرْ نَمَّاكَ اللَّهُ بِالرُّشْدِ ** وَأَقْرِ السَّلَامَ عَلَى الْأَنْقَاءِ وَالْكَمْدِ

شرح الأبيات: 280/4. وأول شرح المفضليات لابن الأنباري ص: 19. والبيتان لم يعرف قائلهما.

يُخَاطَبُ امْرَأَةً، فَأَلْأَصْلُ: وَأَبْكَيْنَ؛ لَكِنْ حُذِفَتْ ⁽¹⁾ الْيَاءُ لِلتَّقَاتِهَا سَاكِنَةً مَعَ التَّوْنِ السَّاكِنَةِ. وَالْحِدَّةُ بِكَسْرِ الْجِيمِ: ضِدُّ الْبَلَى، أَيُّ: تَقْضَى بَعْدَ نَضَارَتِهِ وَتُمُوهٍ وَإِقْبَالِ حُسْنِهِ. وَالْأَصِيلُ: الْوَقْتُ بَعْدَ الْعَصْرِ إِلَى الْمَغْرِبِ، وَجَمْعُهُ أَصْلٌ وَأَصَالٌ وَأَصَائِلٌ. كَأَنَّهُ جَمَعَ أَصِيلَةً، كَذَا فِي الصِّحَاحِ ⁽²⁾.

قَالَ: فَعِنْدَهُمْ ⁽³⁾ أَنَّهُ ⁽⁴⁾ حَرْفٌ زَالِدٌ مُؤَكَّدٌ، غَيْرُ جَارٍ، وَلَكِنَّهُ نَاصِبٌ. أَقُولُ: يَلْزَمُ عَلَيْهِ عَمَلُ غَايِلِ الْأِسْمِ فِي الْفِعْلِ؛ فَإِنَّ اللَّامَ الزَّائِدَةَ تَعْمَلُ فِي الْأَسْمَاءِ الْجَرِّ، وَقَدْ عَمِلَتْ فِي الْفِعْلِ التَّضْبِ، وَمَعْنَاهَا التَّوْكِيدُ فِي الْحَالَتَيْنِ، فَيَنْتَقِضُ بِهَذَا قَوْلُهُمْ: لَا تَعْمَلُ عَوَايِلُ الْأَسْمَاءِ فِي الْأَفْعَالِ، وَلَا الْعَكْسُ. لَكِنْ لَعَلَّ الْكُوفِيِّينَ لَا يَرَوْنَ صِحَّةَ هَذِهِ الْكَلِمَةِ، فَلَا يُرَدُّ عَلَيْهِمْ هَذَا. وَقَدْ أَسْلَفْنَا ذَلِكَ فِي حَرْفِ الْحَاءِ الْمَهْمَلَةِ عِنْدَ الْكَلَامِ عَلَى حَتَّى ⁽⁵⁾.

قَالَ: وَوَجْهُهُ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ أَنَّ الْأَصْلَ مَا كَانَ قَاصِدًا لِلْفِعْلِ ⁽⁶⁾، وَنَفْيِ قَصْدِ الْفِعْلِ أَبْلَغُ مِنْ نَفْيِهِ.

أَقُولُ: هَذَا مُشْكِلٌ؛ فَإِنَّ التَّوْكِيدَ لَمْ يُسْتَفْذَ مِنَ اللَّامِ؛ وَإِنَّمَا اسْتَفِيدَ مِنْ نَفْيِ السَّبَبِ، وَإِرَادَةِ نَفْيِ الْمُسَبَّبِ.

قَالَ: وَلِهَذَا كَانَ قَوْلُهُ ⁽⁷⁾؛

يَا عَاذِلَاتِي، لَا تُرِدْنَ مَلَأَمَتِي ** إِنَّ الْعَوَاذِلَ لَسُنَنَ لِي بِأَمِيرٍ

(1) فِي ذَحْذَفٍ.

(2) الصِّحَاحُ: 4 / أَصْلُ.

(3) يَرِيدُ الْكُوفِيِّينَ.

(4) أَيُّ: لَامُ الْجُحُودِ.

(5) تَقْدِمُ ذَلِكَ ص: 90 مِنَ الْأَصْلِ.

(6) أَيُّ أَنْ: مَا كَانَ زَيْدٌ لِيُضْرَبَ مَعْنَاهُ مَا كَانَ زَيْدٌ قَاصِدًا لِلضَّرْبِ.

(7) أَوْرَدَ الْبَيْتَ ابْنُ جَنِّي فِي بَابِ الْاِكْتِفَاءِ بِالسَّبَبِ مِنَ الْمُسَبَّبِ، وَبِالسَّبَبِ مِنَ السَّبَبِ. الْخَصَائِصُ: 3 / 173 / 174 وَالْخَزَانَةُ:

1 / 11. لَمْ يَعْرِفْ قَائِلُهُ.

أَبْلَغُ مِنْ مَا تَلَمَّنَنِي^(١)

أَقُولُ: الْعَدْلُ بِفَتْحِ الْعَيْنِ الْمُهْمَلَةِ، وَسُكُونِ الدَّالِ الْمُفْعَمَةِ: الْمَلَامَةُ. وَالْعَوَازِلُ جَمْعُ: عَاذِلَةٍ. وَالْأَمِيرُ: الْمَلِكُ. وَفِيهِ إِشْكَالٌ مِنْ جِهَةِ الْإِخْبَارِ بِهِ عَنْ جَمْعِ الْإِنَاثِ وَهُوَ لِلْمُفْرَدِ الْمَذْكَرِ، وَالْجَوَابُ مِنْ أَوْجِهِ، أَحَدُهَا: أَنْ قَعِيلًا يَسْتَوِي فِيهِ الْمَذْكَرُ وَالْمُؤَنَّثُ، وَالْوَاحِدُ وَالْجَمْعُ، نَحْوُ قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ: «وَالْمَلَكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ»^(٢). (عَلَى ذَلِكَ)^(٣) خَرَجَهُ جَمَاعَةٌ. وَأَشَدُّ بَعْضُهُمْ مِنَ الشَّوَاهِدِ عَلَيْهِ قَوْلُ الشَّاعِرِ^(٤):

خَيْرٌ بَنُو لَهَبٍ، فَلَا تَكُ مُلْغِيًا ** مَقَالَةٌ لَهَبِي إِذَا الطَّيْرُ مَرَّتْ

وَعَلَيْهِ، فَلَا دَلِيلَ لِلْأَخْفَافِ فِي الْبَيْتِ عَلَى إِعْمَالِ الْوَصْفِ غَيْرِ مُعْتَمِدٍ.
وَبَنُو لَهَبٍ بِكَسْرِ اللَّامِ وَإِسْكَانِ الْهَاءِ: قَبِيلَةٌ مِنَ الْعَرَبِ لَهَا خَيْرَةٌ بِزَجْرِ الطَّيْرِ.
الثَّانِي: أَنْ تَمَّ مُضَافًا مَحْذُوفًا، أَيُّ: لَيْسَ عَذْلُهُنَّ لِي^(٥) بِأَمِيرٍ، أَيُّ: مُطَاعٍ. وَهُوَ مِنْ بَابِ حَذْفِ الْمُضَافِ، وَاعْتِبَارِ حَالِهِ بَعْدَ الْحَذْفِ، كَقَوْلِهِ^(٦):

يَسْقُونَ مَنْ وَرَدَ الْبَرِيضَ عَلَيْهِمْ ** بَرْدَى يُصَقِّقُ بِالرَّحِيقِ السَّلْسَلِ

أَيُّ: مَاءٌ بَرْدَى فَحَذْفُ الْمُضَافِ وَاعْتِبَارُ حَالِهِ فِي التَّذْكِيرِ حَيْثُ قَالَ: يُصَقِّقُ بِالتَّذْكِيرِ، وَلَمْ يَتَغَيَّرْ حَالُ الْمُضَافِ إِلَيْهِ الْقَائِمُ مَقَامَهُ، وَهُوَ: 167/ بَرْدَى. فَلَمْ يُؤْنَسْ. وَالْبَرِيضُ بِالْبَاءِ الْمُوَحَّدَةِ: وَادٍ. قَالَ فِي الْقَامُوسِ: أَوْ الصَّوَابُ^(٧) الْبَرِيضُ بِالْمُثَنَاءِ التَّحِيَّةِ^(٨)، يَغْنِي أَنْ تَمَّ مِنْ أُنْكَرَ الْمُوَحَّدَةِ، وَمِنْهُمْ مَنْ لَمْ يُنْكَرْهَا؛ بَلِ اسْتَصْنَوْهَا.

(١) فِي جِ تَلَمَّنَنِي.

(٢) التَّحْرِيمُ مِنَ الْآيَةِ: 4.

(٣) سَاقَطَ مِنْ ذ.

(٤) لِرَجُلٍ مِنْ طَيْهِ لَمْ يَمُنْ اسْمُهُ. شَرْحُ ابْنِ عَقِيلٍ. عَلَى الْأَلْفِيَّةِ: 169/ 1. وَالْعَيْنِي بِمَاشِيَةِ الْخَزَانَةِ: 518/ 1. وَالتَّصْرِيحُ: 157/ 1.

وَالْمَعْمُ. وَنَتَائِجُ التَّحْقِيقِ: 958/ 3.

(٥) سَقَطَتْ مِنْ ذ.

(٦) الْبَيْتُ مِنْ فَصِيدَةِ لِحْسَانِ بْنِ ثَابِتٍ فِي مَدْحِ آلِ جَفْنَةَ. دِيوانُهُ ص: 122. وَالرَّوَايَةُ فِيهِ مَنْ وَرَدَ الْبَرِيضُ بِالصَّادِ. وَهُوَ مِنْ

شَوَاهِدِ شَرْحِ الْمَفْصَلِ: 25/ 3، وَالْخَزَانَةُ: 236/ 3، وَالدَّرَرُ: 64/ 2.

(٧) سَاقَطَ مِنْ ج.

(٨) الْقَامُوسُ: بَرِيضٌ.

الثالث: أن أميراً صفة مفرد مذكر يؤدي هنا معنى الجمع المؤنث، أي: لسنن لي بفريق أمير أو فوج [أمير]⁽¹⁾. وقد قيل بمثل هذا في مثل تلك الآية، أي: فوج ظهير.

قال: وعلى هذا فهي عندهم حرف جر معد.

أقول: كيف يكون معدياً وهم يقدرُونَ قاصداً للفعل. وقضية هذا أن تكون اللام للثبوتية، وكثير⁽²⁾ يطلق القول بزيادته؛ لإيراد صيغة إسقاطه، والمصنف يرى صحة القول بأنها متعلقة بالعامِل، بناءً على أنها ليست زائدة مخضة، قال: ولا هي معدية مخضة، بل لها⁽³⁾ منزلة بين منزلتين⁽⁴⁾.

قال: وأن النصب أن مضمره وجوباً.

أقول: هذا معطوف على قوله قبل أن الأصل ما كان قاصداً للفعل.

قال: وزعم كثير من الناس في قوله تعالى: ﴿وإن كانت مكرمهم لئزول منه﴾

الجبال⁽⁵⁾ في قراءة غير الكسائي بكسر اللام الأولى. وفتح الثانية، أنها لام الجعود.

أقول: وأما الكسائي فقرأ: ﴿لئزول﴾ بفتح اللام الأولى وضم الثانية، وعليه فاللام هي الفارقة بين إن المحققة وإن الثانية، فيكون المعنى: ﴿وإن كانت مكرمهم لئزول منه الجبال﴾ (فالقراءة الأولى متضمنة لتفي كون مكرمهم نزول منه الجبال)⁽⁶⁾ والثانية متضمنة لإثباته. ولا يستقيم عندنا تناقض القراءةين، لأنهما ثابتان بالتواتر، فلا بد من التأويل، فجمع ابن الحاجب بينهما بأن معنى قراءة الكسائي إثبات أن مكرمهم عظيم، نزول منه الأمور العظيمة، فالمراد بالجبال على هذا⁽⁷⁾: الأمور العظيمة التي لا تبلغ مبلغ المعجزات. وأما

(1) سقطت من الأصل وج.

(2) في ج وكثيراً.

(3) في الأصل هي.

(4) المغني: 2/ 440.

(5) إبراهيم من الآية: 46. السبعة لابن مجاهد ص: 363.

(6) ساقط من ج.

(7) في ج هذه.

عَلَى قِرَاءَةِ الْجَمَاعَةِ، فَالْجِبَالُ مَثَلٌ لآيَاتِ اللَّهِ وَشَرَائِعِهِ؛ لِأَنَّهَا بِمَنْزِلَةِ الْجِبَالِ الرَّاسِيَةِ ثَبَاتًا وَتَمَكُّنًا⁽¹⁾، وَيُؤَيِّدُهُ قِرَاءَةُ ابْنِ مَسْنُودٍ: ﴿وَإِنْ كَانَتْ مَكْرَهُمْ﴾⁽²⁾، وَعَلَى هَذَا لَمْ يَجِيءِ التَّنْفِي وَالْإِبْهَاتُ بِاعْتِبَارِ وَاحِدٍ [فَلَا تَعَارُضَ]⁽³⁾

قَالَ: وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ النَّفَائِيَّ عَلَى هَذَا غَيْرُ مَا وَلَّمْ وَلِاخْتِلَافِ فَاعِلِي، كَانَ وَتَزُولُ.
أَقُولُ: الْمُخْرَجُونَ لِلآيَةِ عَلَى ذَلِكَ الْوَجْهِ - وَهُمْ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ - لَا يَرَوْنَ مَا ذَكَرَهُ الْمَصْنَفُ شَرْطًا، وَلَا يُوَافِقُونَ عَلَى صِحَّتِهِ، فَإِنَّمَا يَرِدُ عَلَيْهِمْ بَعْدَ ثَبُوتِهِ بِدَلِيلٍ لَا مُتَكَلِّمٍ⁽⁴⁾ فِيهِ.
قَالَ: وَالَّذِي يَظْهَرُ لِي أَنَّهَا تَامٌ: كَيَّ. وَأَنْ إِنْ شَرْطِيَّةً، أَيْ: وَعِنْدَ اللَّهِ جَزَاءُ مَكْرِهِمْ، وَهُوَ مَكْرٌ أَعْظَمُ مِنْهُ، وَإِنْ كَانَ مَكْرُهُمْ - لِشِدَّتِهِ - مُعَدًّا لِأَجْلِ زَوَالِ الْأُمُورِ الْعِظَامِ⁽⁵⁾ الْمَشْبَهَةِ فِي عِظَمِهَا بِالْجِبَالِ⁽⁶⁾، كَمَا تَقُولُ، أَنَا أَشْجَعُ مِنْ قُلَانٍ، وَإِنْ كَانَ مُعَدًّا لِلنَّوَازِلِ.
أَقُولُ: هَذَا الَّذِي⁽⁷⁾ ذَكَرَ أَنَّهُ ظَهَرَ لَهُ لَيْسَ مِنْ مُخْتَرَعَاتِهِ؛ بَلْ هُوَ كَلَامُ الزُّمَخْشَرِيِّ.
قَالَ فِي الْكُشَافِ: ﴿وَقَدْ مَكَّرُوا مَكْرَهُمْ وَعِنْدَ اللَّهِ مَكْرُهُمْ وَإِنْ كَانَتْ مَكْرَهُمْ لَتَزُولَ مِنْهُ أَلْجِبَالُ﴾⁽⁸⁾ م وَإِنْ عَظَّمَ مَكْرَهُمْ وَتَبَالَعَ فِي الشَّدَّةِ، فَضَرَبَ زَوَالُ الْجِبَالِ مِنْهُ، مَثَلًا لِتَفَاقُهِ⁽⁹⁾ وَشِدَّتِهِ. أَيْ: أَيْ وَإِنْ كَانَ مَكْرُهُمْ مُسَوًى لِإِزَالَةِ الْجِبَالِ مُعَدًّا لِذَلِكَ⁽¹⁰⁾.
قَالَ: وَقَدْ تُعَدِّفُ كَانَ قَبْلَ لَامِ الْجَعُودِ، كَقَوْلِهِ⁽¹¹⁾؛

(1) أمالي ابن الحاجب بتصرف: 1/ 137.

(2) إبراهيم من الآية: 46. مختصر شواذ القرآن لابن خالويه ص: 74.

(3) ساقط من الأصل وج.

(4) في ج يتكلم.

(5) في ج العظيمة.

(6) في الأصل الجبال.

(7) في ذ الذي ظهر ذكر أنه له.

(8) إبراهيم من الآية: 46. مختصر شواذ القرآن لابن خالويه، ص: 74.

(9) سقطت من ج.

(10) الكشاف: 2/ 383.

(11) البيت من قصيدة لعمر بن معد يكرب الزبيدي الصحابي افتخر فيها بقومه. نص على ذلك البغدادي في شرح الأبيات:

فَمَا جَمَعَ لِغَلَبِ جَمْعِ قَوْمِي * مُقَاوَمَةً، وَلَا فَرَدَ لِفَرْدٍ.

أَيُّ: فَمَا كَانَ جَمْعٌ، وَقَوْلُ أَبِي الدَّرْدَاءِ ⁽¹⁾ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي الرَّكْعَتَيْنِ [بَعْدَ الْعَصْرِ] ⁽²⁾ مَا أَنَا لِأَدْعَهُمَا.

أقول: وأصل هذا: مَا كُنْتُ لِأَدْعَهُمَا فَحُذِفَتْ كَانَ فَانْفَصَلَ الضَّمِيرُ، (عَلَى أَنْ مَا) ⁽³⁾ ذَكَرَهُ فِي الْبَيْتِ، وَقَوْلُ أَبِي الدَّرْدَاءِ لَيْسَ مُتَعَيِّنًا لِحَذْفِ كَانَ. لِحُجُوزِ أَنْ يَكُونَ الْمَعْنَى: فَمَا جَمَعَ مَتَاهِلًا لِغَلَبِ قَوْمِي، وَمَا أَنَا مُرِيدًا لِتَرْكِهْمَا. وَأَمَّا قَوْلُهُ: وَلَا فَرَدَ لِفَرْدٍ فَتَقْدِيرُهُ: وَلَا فَرَدَ غَالِبًا ⁽⁴⁾ لِفَرْدٍ. وَقَدْ جَعَلَ الرُّضِيُّ مِنْ هَذَا الْبَابِ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا كَانَ هَذَا الْقُرْآنُ أَنْ يُفْتَرَى مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ ⁽⁵⁾. فَقَالَ: كَانَ أَصْلُهُ: لِيُفْتَرَى، فَلَمَّا حُذِفَتْ ⁽⁶⁾ اللَّامُ بِنَاءٍ عَلَى جَوَازِ ⁽⁷⁾ حَذْفِ حَرْفِ الْجَرِّ مَعَ أَنْ وَأَنْ جَازَ إِظْهَارُ أَنْ الْوَاجِبَةِ الْإِضْمَارِ، وَذَلِكَ لِأَنَّهَا كَالثَّانِيَةِ عَنْ أَنْ ⁽⁸⁾ وَقَدْ أَسْلَفْنَاهُ مَعَ غَيْرِهِ ⁽⁹⁾.

قَالَ: وَالنَّعَادِي عَشْرٌ: أَنْ تَكُونَ بِمَعْنَى عِنْدَ.

أقول: هَذِهِ هِيَ اللَّامُ الْمُفِيدَةُ لِلِاخْتِصَاصِ، وَالِاخْتِصَاصُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَضْرَابٍ: إِمَّا أَنْ يَخْتَصَّ الْفِعْلُ بِالزَّمَانِ لَوْقُوعِهِ فِيهِ. نَحْوُ: كَتَبْتُهُ لَعْرَةً كَذَا. أَوْ يَخْتَصُّ بِهِ / لَوْقُوعِهِ قَبْلَهُ، نَحْوُ: كَتَبْتُهُ لِخُمْسٍ خَلَوْنَ. أَوْ يَخْتَصُّ بِهِ لَوْقُوعِهِ بَعْدَهُ، نَحْوُ: كَتَبْتُهُ ⁽¹⁰⁾ لِلَّيْلَةِ بَعْدَهُ، وَبَقَرِيَّتِهِ نَحْوُ: بَقِيَّتْ يَوْقُوعِهِ قَبْلَهُ، كَذَا قَالَ الرُّضِيُّ ⁽¹¹⁾.

(1) هو عويمر بن مالك الأنصاري المتوفى سنة: 32 هـ. صحابي مقدام وحكيم جمع القرآن حفظاً في عهد النبي صلى الله عليه وسلم، وروى عنه المحدثون. وفي الحديث عويمر حكيم أمي ونعم الفارس عويمر. ولأه معاوية قضاء دمشق بأمر من عمر رضي الله عنه. الإصابة: ترجم: 6119. والكواكب الدرية 45/1. والأعلام: 98/5.

(2) ساقط من الأصل.

(3) في ذؤليس ما ذكره....

(4) في الأصل غالب.

(5) يونس: 37.

(6) في الأصل حذف.

(7) سقطت من ج.

(8) شرح الكافية: 244 / 2.

(9) في ج مع غير.

(10) في الأصل كتبت.

(11) شرح الكافية: 157 / 2.

قَالَ، وَهَذَا⁽¹⁾؛

فَلَمَّا تَفَرَّقْنَا كَأَنِّي وَمَالِكاً ** لَطُولِ اجْتِمَاعٍ لَمْ تَبْتَ لَيْلَةً مَعَا

أَقُولُ: الْبَيْتُ لِمُتَمِّمِ بْنِ نُؤَيْرَةَ يَرْثِي أَخَاهُ مَالِكاً الَّذِي قَتَلَهُ (سَيْفُ اللَّهِ...) (2) خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ ٥. وَكَأَنِّي وَمَا مَالِكاً إِلَى آخِرِهِ حَالُ مِنَ الْفَاعِلِ فِي تَفَرَّقْنَا، وَجَوَابُ لَمَّا مَحْذُوفٌ. وَمَا أَحْسَنَ قَوْلَ الشَّيْخِ جَمَالِ الدِّينِ بْنِ نُبَاتَةَ (3) الْمِصْرِيِّ يَهْنِئُ الْأَفْضَلَ ابْنَ أَيُّوبَ (4) بِالْمَلِكِ، وَيُعَزِّيه بِأَيِّهِ (5):

هَذَا مَحَا ذَلِكَ الْعَزَاءُ الْمُقَدِّمًا (6) ** فَمَا عَبَسَ الْمَخْزُونُ حَتَّى تَبَسُّمًا

وَهِيَ طَوِيلَةٌ مِنْهَا، قَوْلُهُ: وَهُوَ مَقْصُودُنَا بِالْإِنْشَاءِ:

فَقَدْنَا لِإِعْتَاقِ الْبَرِيَّةِ مَالِكاً ** وَشِمْنَا لِلْأَنْوَاعِ الْجَمِيلِ مَتَمًّا

قَالَ، وَالسَّادِسَ عَشَرَ: مُوَافَقَةٌ عَنْ نَعْوِ الْقَوْلِ تَعَالَى (7): ﴿ وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا

لِلَّذِينَ آمَنُوا لَوْ كَانَ خَيْرًا مَّا سَبَقُونَا إِلَيْهِ ﴾ (8) قَالَهُ ابْنُ الْحَاجِبِ (9).

(1) الشاهد فيه أن اللام بمعنى بعد، وهو من قصيدة طويلة لحنم بن نؤيرة اليربوعي الصحابي في رثاء أخيه مالك. جمع الأمثال: 2 / 137 / 139 وشرح الفضليات لابن الأنباري ص: 543.

(2) ساقط من ذ.

(3) هو أبو بكر محمد بن محمد بن المصري، جمال الدين بن نباتة، شاعر عصره، وأحد الكتاب المترسلين، له ديوان شعر مطبوع. وشرح العيون في شرح رسالة ابن زيدون. ط. وغير ذلك جله مخطوط. ت: 768 هـ. الدور الكامنة: 4 / 216. والأعلام: 7 / 38.

(4) تولى بعد موت أبيه الملك سنة: 732 هـ ولكن الأفضل عزل وتوفي سنة: 742 هـ وموته انتهت حياة الأسرة الأيوبية بحماة. شرح العيون في شرح رسالة ابن ص: 12 - 14.

(5) ديوانه ص: 425.

(6) في ج، د المتقدما.

(7) ساقط من النسخ الثلاث.

(8) الأحقاف: 11.

(9) شرح الكافية للرضي. قال ابن الحاجب: ومعنى (عن) مع القول 2 / 329.

أقول: [هذه اللام] ⁽¹⁾ هي الجارة لاسم من غاب حقيقة أو حكماً عن قول قائل يُتعلّق به. وأعلم أن الرضي حكى جواز اعتبار اللفظ واعتبار المعنى في المحكي بالقول. فلذلك أن تقول في حكاية من قال: زَيْدٌ قَائِمٌ قَالَ فَلَانٌ: زَيْدٌ قَائِمٌ وتقول: قَالَ زَيْدٌ أَنَا قَائِمٌ وَ قُلْتُ لِعَمْرٍو أَنتَ بَخِيلٌ رِعَايَةُ لَلْفِظِ الْمَحْكِي، وَجَوَزُ أَنْ تَقُولَ: قَالَ زَيْدٌ هُوَ قَائِمٌ وَ قُلْتُ لِعَمْرٍو هُوَ بَخِيلٌ رِعَايَةُ لِحَالِ الْحِكَايَةِ، فَإِنْ زَيْدٌ وَعَمْرٌا فِيهِ غَائِبَانِ. قَالَ: وَمِنْهُ: ﴿ وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا لَوْ كَانَ خَيْرًا مَا سَبَقُونَا إِلَيْهِ ﴾ ⁽²⁾، وَالْأَوَّلُ أَكْثَرُ اسْتِعْمَالًا ⁽³⁾. هَذَا كَلَامُهُ، فَإِذَا لَا يَتَعَيَّنُ مَا قَالَهُ ابْنُ الْحَاجِبِ.

قَالَ: أَوْ يَكُونُ اسْمُ الْمَقُولِ لَهُمْ مَحذُوفًا ⁽⁴⁾.

أقول: كَذَا ثَبَتَ فِيمَا رَأَيْتُهُ مِنَ النُّسخِ، وَالصُّوَابُ: أَوْ يَكُونُ اسْمُ الْمَقُولِ عَنْهُمْ مَحذُوفًا؛ إِذِ الْمَجْرُورُ بِاللَّامِ هُوَ الْمَقُولُ لَهُمْ، وَهُوَ مَذْكُورٌ لَا مَحذُوفٌ. قَالَ: وَقَوْلُهُ ⁽⁵⁾:

كَضَرَايِرِ الْحَسَنَاءِ قُلْنَ لِوَجْهِهَا حَسَدًا وَبَغْيًا: إِنَّهُ لَدَمِيمٌ

أقول: ضَرَايِرُ الْمَرَاةِ: نِسَاءُ زَوْجِهَا، وَهُوَ جَمْعُ ضَرَّةٍ بَفَتْحِ الضَّادِ عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ. وَالْحَسَدُ مَغْرُوفٌ. وَالبَغْيُ: مُجَاوِزَةُ الْحَدِّ. وَالدَّمِيمُ بِالذَّالِ الْمَهْمَلَةِ: الْقَبِيحُ، وَبِالْمُعْجَمَةِ: الْمَذْمُومُ، ضِدُّ الْمَمْدُوحِ. وَأُظُنُّ أَنَّ الرُّوَايَةَ فِي الْبَيْتِ بِالْإِهْمَالِ، وَهُوَ أَسْبُ بِالْحَسَنَاءِ. قَالَ: وَقَوْلُهُ ⁽⁶⁾:

(1) ساقط من الأصل.

(2) الأحقاف: 11.

(3) شرح الكافية: 288.

(4) في الآية السابقة: ﴿ وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا لَوْ كَانَ خَيْرًا مَا سَبَقُونَا إِلَيْهِ ﴾ والتقدير: قالوا لطائفة من المؤمنين لما سمعوا بإسلام طائفة أخرى... المعنى: 2/ 213.

(5) الشاهد فيه أن اللام بمعنى عن. وهو من قصيدة لأبي الأسود الدؤلي أوردها البغدادي في الخزانة، 3/ 617.

(6) فيه أن اللام للضرورة، أي التي تسمى لام العاقبة، ولام المالك. نسبة ابن عبد ربه في العقد الفريد 2/ 69. ابن، و • الأبياري إلى أبي سعيد سابق بن عبد الله البربري. وهو من شواهد الخزانة: 4/ 136.

فَلِلْمَوْتِ تُعْدُو الْوَالِدَاتُ سِخَالَهَا * كَمَا لِخَرَابِ الدُّورِ تُبْنَى الْمَسَاكِينُ.

أقول: تُعْدُو بِالْعَيْنِ وَالذَّالِ الْمُعْجَمَتَيْنِ: تُرْبِي بِسَقْيِ اللَّبَنِ وَالْإِرْضَاجِ. وَالسُّخَالُ بِكَسْرِ السَّيْنِ الْمَهْمَلَةِ وَالنَّخَاءِ الْمُعْجَمَةِ جَمْعُ سَخْلَةٍ: وَهُوَ مَا تُضْعُهُ أُنْثَى الْعُثَمِ مِنَ الظَّانِ وَالْمَعِزِّ مِنَ الْوَلَدِ سَاعَةً تُضْعُهُ ذَكَراً كَانَ أَوْ أُنْثَى. وَفِي الْبَيْتِ إِقَامَةُ الظَّاهِرِ مَقَامَ الْمُضْمَرِّ، وَالْأَصْلُ: كَمَا تُبْنَى الْمَسَاكِينُ لِخَرَابِهَا.

قال: فاللأم⁽¹⁾ مستعارة لما يشبه التعليل.

أقول: فَتَكُونُ اسْتِعَارَةً تَبِيعِيَّةً، وَتَحْقِيقُهَا هُنَا أَنَّهُ شَبَّهَ تَرْبُيبَ⁽²⁾ الْعِدَاوَةِ وَالْحُزْنَ عَلَى الْإِلْتِقَاطِ بِتَرْبِيبِ عَلَيْهِ الْغَائِيَّةِ عَلَيْهِ، ثُمَّ⁽³⁾ اسْتَعْمَلَ فِي الْمُسَبِّهِ اللَّامَ الْمَوْضُوعَةَ لِلْمُسَبَّهِ بِهِ. أَغْنَى تَرْبِيبُ الْعِلَّةِ الْغَائِيَّةِ عَلَيْهِ، فَجَرَتْ الْإِسْتِعَارَةُ أَوَّلًا فِي الْعِلَّةِ وَالْغَرَضِيَّةِ وَتَبِيعِيَّتِهَا⁽⁴⁾ فِي اللَّامِ، كَمَا فِي: نُطَقَتِ الْحَالُ بِكَذَا فَصَارَ حُكْمُ اللَّامِ حُكْمَ الْأَسَدِ، حَيْثُ اسْتَعِيرَتْ لِمَا 169/ يُشَبِّهِ الْعِلَّةَ، وَصَارَ مُتَعَلِّقٌ مَعْنَى اللَّامِ هُوَ الْعِلَّةُ وَالْغَرَضِيَّةُ لَا/ الْمَجْرُورُ، كَمَا ذَكَرَهُ صَاحِبُ التَّلْخِصِ⁽⁵⁾.

قال: وَتَفْتَحُ⁽⁶⁾ بِاسْمِ اللَّهِ تَعَالَى، كَقَوْلِهِ⁽⁷⁾:

لِلَّهِ يَبْقَى عَلَى الْآيَامِ ذُو حَيْدٍ

(1) يريد لأم الصيرة.

(2) في 'ج' ترتيب.

(3) في 'ج' حيث.

(4) في الأصل و'ج' وتبعها.

(5) الإيضاح للقزويني هامش شروح التلخيص: 4/ 120.

(6) أي: لام القسم والتعجب.

(7) الشاهد فيه أن اللام في لله للقسم والتعجب معاً. وللبيت روايات متعددة فرواية الكتاب: 2/ 144، وشرح المفصل: 9/

98، والمغني هنا لله يبقَى. وفيه شاهدان: عجيء اللام للقسم والتعجب معاً، وحذف لا النافية قبل يبقَى. وفي اللسان: 'حيد'

والخزانة: 4/ 231 تالله يبقَى ورواية ديوان الأيام... وليس فيه شاهد حيث. ونسبه سيويه: 2/ 143-144 إلى أمية بن

عائذ الهذلي الشاعر المخضرم. وفي شرح أبيات المغني للبغدادي/ 4/ 300 أن القصيدة التي تحتوي على الشاهد نسبت

لأكثر من واحد. وهو من شواهد المقتضب: 2/ 324، وابن الشجري: 1/ 369. والجني الداني: 98.

أقول: هذا صَدْرُ بَيْتٍ لِلْهَذَلِيِّ، وَعَجْزُهُ:

بِمُشْمَخَرِّ بِهِ الظُّبْيَانُ وَالْأَسُ.

الْحَيْدُ بِكَسْرِ الْحَاءِ الْمَهْمَلَةِ جَمْعُ: حَيْدَةٍ. كَبْدَرَةٍ، وَبَدَرٍ: وَهِيَ الْحَرْفُ الثَّانِي فِي غَرَضِ الْجَبَلِ، لَا فِي أَغْلَاهُ. وَيُقَالُ: حَيْدًا يَسْتَكَانِ الْيَاءُ، وَالْجَمْعُ: حَيُودٌ وَأَحْيَادٌ. وَالْمُشْمَخَرُّ: الْجَبَلُ الْعَالِي. وَالظُّبْيَانُ بِالظَّاءِ الْمَعْجَمَةِ وَالْيَاءِ الْمُنَاةِ التَّحْتِيَةِ الْمُشْدَدَةِ، عَلَى زَنَةِ: فَعْلَانٌ يَفْتَحُ الْفَاءَ: هُوَ يَأْسِمِينَ الْبِرِّ. وَالْأَسُ: شَجَرٌ مَعْرُوفٌ، قَالَ الْجَوْهَرِيُّ: وَهُوَ وَارِيٌّ الْعَيْنِ⁽¹⁾، وَأَلْشَدَّ هَذَا الْبَيْتُ فِي أَمَاكِنَ مِنَ الصَّحَاحِ: تَاللهُ⁽²⁾ بِالْمُنَاةِ الْفَوْقِيَّةِ، لَا بِاللَّامِ، وَحَرْفُ الثَّقَفِي مَحذُوفٌ، أَيُّ: لَا يَبْقَى، مِثْلُ: ﴿تَاللهِ⁽³⁾ تَفْتَوُا...﴾⁽⁴⁾.

قَالَ: وَقَوْنُهُ⁽⁵⁾؛

فَيَا لَكَ مِنْ لَيْلٍ كَانَ نُجُومُهُ * بِكُلِّ مُعَارٍ الْفَتْلُ شُدَّتْ بِدَبْلٍ

أقول: الْإِغَارَةُ: إِحْكَامُ الْفَتْلِ. وَشُدَّتْ: رُبِطَتْ. وَيَدْبُلُ بِالذَّالِ الْمُعْجَمَةِ: إِسْمُ جَبَلٍ، وَلَا يَنْصَرَفُ قَطْعًا، أَرَدْتَ بِهِ الْمَكَانَ أَوْ الْبُقْعَةَ لِمَا فِيهِ مِنَ السَّبَبِينَ الْمُسْتَقْلِلِينَ بِمَنْعِ الصَّرْفِ، وَهُمَا: الْعَلَمِيَّةُ وَالْوَزْنُ، وَإِنَّمَا جَرَّهُ فِي الْبَيْتِ بِالْكَسْرِ لِلضَّرُورَةِ. يَتَعَجَّبُ مِنْ طُولِ اللَّيْلِ، فَهُوَ يَقُولُ: إِنَّ نُجُومَهُ لَا تَبْرَحُ مَكَانَهَا، وَلَا تُفَارِقُ مَحَالَّهَا، فَكَأَنَّهَا مَرْبُوطَةٌ بِكُلِّ حَبْلٍ مُحْكَمٍ الْفَتْلُ فِي هَذَا الْجَبَلِ.

قَالَ: وَفِي غَيْرِهِ، كَقَوْلِهِمْ: تَاللهِ دُرُهُ فَارِسًا.

(1) الصحاح 3/ أوس.

(2) الصحاح 2/ حيد.

(3) سقطت من الأصل.

(4) يوسف من الآية: 85.

(5) من معلقة امرئ القيس. ديوانه: 152. وشرح الزوزني¹⁰⁹. والخزانة: 559/1. والشاهد فيه أن اللام في كك للتمجيد بدون قسم.

أقول: قَالَ الإمامُ عَزَّ الدِّينُ الزُّنْجَانِي⁽¹⁾ فِي شَرْحِ الْهَادِي: اللَّهُ دَرَّةٌ كَلَامٌ مَعْنَاهُ التَّعَجُّبُ. وَ الْعَرَبُ إِذَا عَظَّمُوا الشَّيْءَ غَايَةَ الإِعْظَامِ أَضَافُوهُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى إِيْذَانًا بِأَنَّ هَذَا الشَّيْءَ لَا يَقْدِرُ عَلَى إِيجَادِهِ إِلَّا اللَّهُ تَعَالَى، وَبِأَنَّ هَذَا جَدِيرٌ بِأَنْ يُتَعَجَّبَ مِنْهُ؛ لِأَنَّهُ صَادِرٌ عَنْ فَاعِلٍ قَادِرٍ مُصَدِّرٍ لِلْأَشْيَاءِ الْعَجِيبَةِ⁽²⁾. وَالدَّرُّ فِي الْأَصْلِ: مُصَدَّرُ دَرِّ اللَّبَنِ يُدْرُ دَرًّا. وَقِيلَ: أَرِيدَ بِالدَّرِّ هُنَا: الْخَيْرُ؛ فَلِأَنَّهُمْ كَانُوا يَعْتَقِدُونَ أَنَّ اللَّبَنَ مَنْشَأُ لِكُلِّ خَيْرٍ؛ لِأَنَّهُ مِنْ غَالِبِ أَقْوَاتِهِمْ، وَكَانُوا يَسْتَفُونَهُ الْخَيْلَ⁽³⁾، وَيَقْرُونَهُ الضِّيْفَانَ، وَأَكْثَرُ مَا يُمَثَّلُ⁽⁴⁾ بِهِ التَّخْوِينُونَ: إِضَافَةٌ دَرُّ إِلَى ضَمِيرِ الْغَائِبِ. وَيَجُوزُ أَنْ يُضَافَ إِلَى ضَمِيرِ الْمُخَاطَبِ وَإِلَى ضَمِيرِ الْمُتَكَلِّمِ، كَذَا فِي شَرْحِ الْحَاجِيَّةِ لِلْعَلَامَةِ نَجْمِ الدِّينِ سَعِيدٍ⁽⁵⁾، وَمِنْ خَطِّهِ نَقَلْتُ.

قَالَ: بَيْنَ الْفِعْلِ الْمُتَعَدِّي وَمَفْعُولِهِ، كَقَوْلِهِ⁽⁶⁾:

وَمَنْ يَكُ ذَا عَظْمٍ صَلِيبٍ رَجَا بِهِ ** لِيَكْسِرَ عُوْدَ الدُّهْرِ، فَالْدُّهْرُ كَاسِرَةٌ.

(1) عبد الوهاب بن إبراهيم بن عبد الوهاب الخزرجي الزنجاني يقال له 'العزي' عز الدين' توفي ببغداد سنة: 655 هـ. له تصريف 'العزي' في الصرف ط. ومعيار النظار في علوم الأشعار، والهادي في النحو، وشرحه، 'الكافي' في شرح الهادي. والمظنون به على غير أهله، ط. وهو مختارات شعرية.

اسمه في كشف الظنون: 2/ 1139 عز الدين أبو الفضائل إبراهيم بن عبد الوهاب. الأعلام: 4/ 179

(2) لم أعر على شرح الهادي في النحو.

(3) في ذ' (الخبر).

(4) في نج' (يمثل).

(5) هو سعيد المعجمي المشهور بالنجم سعيد. قال السيوطي: لم أقف له على ترجمة، وشرحه هذا كبير، جعله شرحاً للمتن، ولشرح المؤلف وفيه أبحاث حسنة. بغية الوعاة: 1/ 591. وفي بروكلمان أن هذا الشرح يوجد بالأسكوريال ثان: 87. وفيه أن لنجم الدين تعليقات على شرح الكافية لابن الحاجب يوجد بالكتب الهندي رقم: 938. تاريخ الأدب العربي: 309.

(6) الشاهد فيه أن اللام زائدة في المفعول الفعل المتعدي ليكسر لأن القياس أن يكسر وقد روي البيت:

وَمَنْ يَكُ ذَا عَمُودٍ صَلِيبٍ يَكْسِرُهُ ** لِيَكْسِرَ عَمُودَ الدُّهْرِ...

فاللام جينشد للتعليل وفي شرح أبيات المغني: 4/ 307 أن البيت من أبيات لتوبة الحميري الحناسي العامري. أوردها له الأملدي في كتاب المولتلف والمختلف، وهو صاحب ليلي الأخيلية.

أقول: الزيادة ظاهرة في البيت؛ إذ المعنى: رَجَا بِهِ أَنْ يَكْثِرَ عَوْدَ الدَّهْرِ أَي: مُغَالَبَةُ الزَّمَنِ وَالْعُلُوُّ عَلَيْهِ. و الباء متعلقة بـ رَجَا لَا بِ يَكْثِرُ، لِمَا يُلْزَمُ عَلَيْهِ مِنْ تَقْدُّمِ مَا فِي حَيْزِ الْمُؤَصُولِ الْحَرْفِيِّ عَلَيْهِ؛ عَلَى أَنَّهُ قَدْ سَمِعَ قَوْلَهُ^(١).

كَانَ جَزَائِي بِالْعَصَا أَنْ أَجْلَدَا

وَسَوْعَهُ بَعْضُهُمْ لِلضَّرُورَةِ؛ وَلَكِنْ لَنَا عَنْهُ فِي النَّبْتِ مَنَدُوحَةٌ، فَلَا تَرْتَكِبُهُ.
قَالَ: وَقَوْلُهُ^(٢):

وَمَلَكَتْ مَا بَيْنَ الْعِرَاقِ وَيَطْرِبِ ** مُلْكاً أَجَارَ لِمُسْلِمٍ وَمُعَاهِدِ

أقول: لَا تَتَعَيَّنُ الزِّيَادَةُ فِيهِ؛ لِإِحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ أَجَارٌ بِمَعْنَى فَعَلَ الْإِجَارَةَ وَاللَّامُ صِلَةٌ لَهُ، كَمَا قِيلَ فِي قَوْلِهِ^(٣):

[..... ** يَجْرَحُ فِي عَرَاقِيهَا نُصْلِي]

(١) وقوله:

رَتَيْتُهُ حَتَّى إِذَا تَمَعَّدَا ** وَأَمْسَ نَهْدَا كَالْحِمَامَانِ أَجْرَدَا
 كان جزائي بالعصا أن أجلدا

وهو للمعاج. ديوانه: 281. والخزانة ط بولاق: 3/ 562-563. والدرر: 1/ 82.

(٢) الشاهد فيه أن اللام زائدة في مفعول الفعل المتعدي المتأخر عن الفعل. فهو كالسابق، وهو لابن ميادة الرماح بن ابرذ من قصيدة مدح بها عبد الواحد بن سليمان بن عبد الملك. ومن شواهد: أوضح المسالك: 2/ 132. والعيني: 2783. والجنى الداني: 107.

(٣) هذا شاهد سيأتي في الجزء الثاني من المغني عند الحديث عن الأمور التي لا يكون الفعل معها إلا قاصراً: والشاهد بتمامه:

وإن تَعَدَّزَ بِالْمَخْلِ مِنْ ذِي هُرُوعِهَا ** إِلَى الْخَيْتِ يَجْرَحُ فِي عَرَاقِيهَا نُصْلِي

وهو من قصيدة لذي الرمة. ديوانه: 1/ 156. وابن يميث: 2/ 39. والخزانة: 1/ 284.

أَنْ يُجْرَحَ بِمَعْنَى يَفْعَلُ الْجُرْحَ.

قال: فقيل زائدة^(١):

أقول: صَرَّحَ بَعْضُهُمْ بِأَنَّهَا زِيدَتْ⁽²⁾ لِتَوْكِيدِ الْإِرَادَةِ، وَوَجَّهَهُ بِأَنَّ لَامَ التَّغْلِيلِ لَمَّا [كَانَتْ لِلْعَرَضِ]⁽³⁾ كَانَ فِي الْعَرَضِ مَعْنَى الْإِرَادَةِ؛ أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: 'حِثَّكَ لِلسَّمَنِ' يَكُونُ مَعْنَاهُ: لِإِرَادَةِ السَّمَنِ فَإِذَا جُمِعَ بَيْنَ اللَّامِ وَالْإِرَادَةِ، يَكُونُ جَمْعًا بَيْنَ 170 / الْإِرَادَتَيْنِ، فَيَأْتِي 170 / التَّوْكِيدَ. قُلْتُ: وَهَذَا⁽⁴⁾ مُتَّقِصٌ⁽⁵⁾؛ لِأَنَّ اللَّامَ الْمَحْكُومَ بِزِيَادَتِهَا مُفِيدَةٌ لِلتَّغْلِيلِ، وَهُوَ خِلَافُ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ.

قَالَ: وَقَالَ الْخَلِيلُ وَسَيِّبُونِي وَمَنْ تَابَعَهُمَا: الْفِعْلُ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ مُقَدَّرٌ بِمَصْدَرٍ مَرْفُوعٍ بِالْإِنْتِدَاءِ. وَاللَّامُ وَمَا بَعْدَهَا خَبَرٌ، أَيْ إِرَادَةُ اللَّهِ لِلثَّانِيَيْنِ⁽⁶⁾، وَأَمَرُنَا لِلْإِسْلَامِ⁽⁷⁾.

أقول: تقديرُ الفعلِ هنا بالمَصْدَرِ مِنْ غَيْرِ حَرْفٍ مَصْدَرِيٍّ لَيْسَ بِقِيَاسٍ، وَالْقَوْلُ بِأَنَّهُ حَذِفَ، فَهُوَ مَوْجُودٌ تَقْدِيرًا يَذْفَعُهُ قَوْلُهُمْ: الْفِعْلُ مُقَدَّرٌ بِمَصْدَرٍ؛ إِذْ لَوْ كَانَ الْحَرْفُ الْمَصْدَرِيُّ مُقَدَّرًا لَكَانَ الْمُؤَوَّلُ بِالْمَصْدَرِ هُوَ الْحَرْفُ وَصِلَتُهُ، لَا الْفِعْلُ وَحَذَفَ؛ عَلَى أَنَّ حَذْفَ أَنْ وَرَفَعَ الْمُضَارِعَ الْمُنْصُوبَ بِهَا لَيْسَ بِمَقْيَسٍ أَيْضًا عَلَى الْمُخْتَارِ.

قال: والأصل: يابؤس العرب، فأفحمت تقوية للاختصاص، قال⁽⁸⁾؛

(١) يريد اللام في قوله تعالى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبينَ لَكُمْ﴾ النساء: 26. وقول الشاعر:

أَلَمْ يَدْعُوا لَأَنْتَ سَيِّدُنَا... ❖ ❖ ❖ البـ.....يت.

هذه اللام قبل زائدة، وقيل للتعجيل.

(2) في ج زائدة.

(3) مسافط من حر

(4) سقطت من ج:

(5) فی ج، د مقتضی۔

(6) في الأصل كيين وفي ذكيتين:

(7) التبيين والاسلام مؤولان من الآيتين: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّيسَ﴾ النساء: 26. ﴿وَأَمَرْنَا لِيُسْمِيَ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ الأنعام: 71. وفي الكتاب: 161/3: زسالت الخليل عن معنى قوله: أريد لأن افعل فقال: إنما يريد: أرادني لهذا.

(8) الشاهد أن اللام مقحمة بين المتضامين لتوكيد الاختصاص. وهو من قصيدة لسعد بن مالك بن ضبيعة بن قيس. أوردها أبو تمام في الحماسة. شرح التبريزي: 73/2. الجنى الداني ص: 107. المفتض: 253/4. أمالي ابن السجري: 83/2.

يَابُؤُسَ لِلْحَرْبِ الَّتِي * وَضَعْتَ أَرَاهِطَ فَاسْتَرَاخُوا

أقول: الإِفْحَامُ: إِدْخَالُ شَيْءٍ عَلَى شَيْءٍ بِشِدَّةٍ وَعُتْفٍ وَالرَّهْطُ: مَا دُونَ الْعَشْرَةِ مِنَ الرُّجَالِ، لَا يَكُونُ فِيهِمْ أَمْرَةٌ، وَلَا وَاحِدٌ لَهُ مِنْ لَفْظِهِ. وَالْجَمْعُ: أَرَهْطٌ وَأَرَاهِطٌ، كَأَنَّهُ جَمْعُ أَرَهْطٍ، كَذَا فِي الصَّحَاحِ^(١). وَالْبُؤْسُ: الشَّدَّةُ، مَهْمُوزٌ وَيُخَفَّفُ بِإِدْخَالِ الْوَاوِ. يَتَعَجَّبُ مِنْ شِدَّةِ الْحَرْبِ الَّتِي^(٢) دَهَبَتْ بِتِلْكَ الْأَرَاهِطِ.

قَالَ: وَهَلِ انْجِرَارُ^(٣) مَا بَعْدَهَا^(٤) بِهَا، أَوْ بِالْمُضَافِ قَوْلَانِ، أَرْجَهُمَا الْأَوَّلُ؛ لِأَنَّ اللَّامَ أَقْرَبُ، وَلِأَنَّ الْجَارَ لَا يَمْلُقُ.

أقول: وَالْمُضَافُ جَارٌ أَيْضًا فَيَلْزَمُ تَعْلِيلُهُ، هَذَا إِنْ قُلْنَا: إِنَّ عَامِلَ الْجَرِّ فِي الْمُضَافِ إِلَيْهِ [هُوَ الْمُضَافُ]^(٥) - وَهُوَ الصَّحِيحُ - وَإِنْ قُلْنَا: الْعَامِلُ اللَّامُ الْمَقْدَرَةُ لَزِمَ أَيْضًا تَعْلِيلُ الْحَرْفِ الْجَارِ.

قَالَ: وَجَعَلَ الْإِسْمَ^(٦) شَيْئًا بِالْمُضَافِ.

أقول: يُسْأَلُ عَنْ وَجْهِ حَذْفِ التَّنْوِينِ فِي أَبَا فِي قَوْلِكَ: لَا أَبَا لَزِيدٍ، وَالْوَجْهُ^(٧) شَبْهُهُ بِمَا يَحِبُّ تَرْكَ تَنْوِينِهِ. وَيَقُولُ هَذَا الْقَائِلُ: كَمَا حُمِلَ عَلَى الْمُضَافِ فِي الْإِعْرَابِ حُمِلَ عَلَيْهِ فِي تَرْكِ التَّنْوِينِ. وَبَعْضُهُمْ يَقُولُ: بَلْ هَذَا الْإِسْمُ مَبْنِيٌّ عَلَى إِجْرَائِهِ مُجْرَى الْمُفْرَدِ فَيَسْتَحِقُّ عَدَمَ التَّنْوِينِ. (وَلِقَائِلُ أَنْ يَقُولَ عَلَى الْأَوَّلِ: لَمْ كَانَ إِجْرَاؤُهُ مُجْرَى الْمُضَافِ فِي الْإِعْرَابِ وَاجِبًا، وَفِي تَرْكِ التَّنْوِينِ)^(٨) جَائِزًا، فَإِنَّ الْقَائِلَ بِأَنَّ الْإِسْمَ شَيْئًا بِالْمُضَافِ لَا يُوجِبُ تَرْكَ التَّنْوِينِ مِنْهُ؛ بَلْ يُجَوِّزُهُ، فَيَقُولُ: لَا أَبَا لَزِيدٍ وَلَا أَبَا لَزِيدٍ بِالتَّنْوِينِ وَعَدَمِهِ، وَجَوَابُهُ أَنَّ الْأَصْلَ

(١) الصحاح: 3/ رهط.

(٢) في ذالذي.

(٣) في الأصل المجر.

(٤) أي اللام في قوله: يابؤس الحرب.

(٥) ساقط من الأصل.

(٦) يريد اسم لا في قوله: لا أبا لزيد.

(٧) في الأصل والجواب.

(٨) ساقط من ج.

في الاسم التمكن بل الامكانية، فيكون مغرباً منوناً، فحمل على المضاف في الإعراب وجوباً؛ لأنه حمل يقتضي بقاءه على أصله، وجعل حمله عليه في ترك الثنوين جوازاً؛ لأنه حمل يقتضي خروجه عن أصله.

قال: أو يكونه⁽¹⁾ فرعاً في العمل، فهو: ﴿مُصَدِّقاً لِمَا مَعَهُمْ﴾⁽²⁾ ﴿فَعَالٌ لِمَا يُرِيدُ﴾⁽³⁾.

أقول: وَوَقَعَ لَابِنِ إِيَّازٍ⁽⁴⁾ هُنَا غَلَطٌ، وَذَلِكَ أَنَّهُ قَالَ فِي قَوْلِهِ⁽⁵⁾:
لَا يَزَالُونَ ضَارِبِينَ الْقِيَابِ. قيل: التقدير: لِلْقِيَابِ فَحَذَفَ الْجَارَ وَأَبْقَى عَمَلَهُ. وقيل:
بَلْ أَعْرَبَهُ بِالْحَرَكَاتِ عَلَى الثُّونِ، كَمَا فِي قَوْلِهَا⁽⁶⁾:

إِنْ حَرِي أَضِيقُ مِنْ تَسْعِينَ

وَهَذَا أَجْوَدُ؛ لَأَن فِي الْأَوَّلِ شُدُودَ إِعْمَالِ الْجَارِ مَحْدُوفاً؛ وَلِأَنَّهُ إِذَا يُقَالُ: زَيْدٌ
ضَارِبٌ عَمراً وَلَا يُقَالُ: ضَارِبٌ لِعَمْرٍو فَإِنْ قُلْتُ: زَيْدٌ عَمراً ضَارِبٌ جَارَ إِذْ خَالَ اللَّامُ⁽⁷⁾،
هَذَا كَلَامُهُ. وَالْغَلَطُ فِيهِ ظَاهِرٌ. قَالَ الْمُصَنِّفُ: وَإِنَّمَا الْإِعْتِرَاضُ أَنَّ فِيهِ تَقْدِيرًا لِزَائِدٍ، وَتَقْدِيرُ
مَا لَيْسَ الْمَوْضِعُ لَهُ بِالْأَصَالَةِ⁽⁸⁾ بَعِيدٌ فِي الْقِيَاسِ. وَقَدْ تَكَلَّمَ الْمُصَنِّفُ عَلَى هَذَا الْبَيْتِ فِي

(1) أي العامل الضعيف الذي تزداد اللام لتقويته، وضعفه إما لتأخره أو لكونه فرعاً في العمل.

(2) البقرة من الآية: 91.

(3) البروج: 16.

(4) هو أبو أحمد محمد دمال الدين الحسين بن بدر البغدادي من أعلام عصره في النحو والصرف، له: المحصول في شرح
الفصول لابن معط. ت: 681. الأعلام: 234/2. البغية: 532/1 رقم: 1103.

(5) صدره: رُب حَيٍّ عِرْنَسٍ ذِي طَلَالٍ. وهو مطلع قصيدة لعمرو بن الأيهم التغلبي ويروى ذِي شَبَابٍ عَوْضُ طَلَالٍ. وهو
من شواهد التصريح: 77/1. والمص: 47/1. والدرر: 20/1. وشرح أبيات المغني للبغدادي: 364/7. وأوضح
المسالك: 43/1. رقم: 13. تقدم في ص: 423.

(6) لم أقف على قائلته، وفي مجمع الأمثال للميداني: 427/1

يُقَالُ أَضِيقُ مِنْ رُجٍّ، أ: رُجٌّ الرَّمَحُ. وَأَضِيقُ مِنْ تَسْعِينَ: أَرَادُوا عَقْدَ تَسْعِينَ لِأَنَّهُ أَضِيقُ الْعَقُودِ.
وفي اللسان ضيقٌ قَالَتْ امْرَأَةٌ لَضَرَّتْهَا: مَا أَنْتَ بِالْحَفُورِيِّ وَلَا الصُّوفِيِّ حَرّاً وَقَعْلَى مِنَ الضَّيْقِ وَمِنَ الْخَيْرِ.

(7) لم أعر على شرح الفصول لابن إياز.

(8) في تذييل الإضافة.

الباب الخامس، حَيْثُ ذَكَرَ حَذَفَ نُؤْيِي الثَّانِيَةِ وَالْجَمْعِ^(١).

قَالَ: قِيلَ: وَمِنْهُ^(٢)، «إِنَّ هَذَا عَدُوُّكَ وَلَزَوْجُكَ»^(٣)، وَقَوْلُهُ^(٤)،

إِذَا مَا صَنَعْتَ الزَّادَ فَالْتِمِسِي لَهُ ** أَكِيلاً، فَإِنِّي لَسْتُ أَكَلُهُ وَخَدِي

وَفِيهِ نَظَرٌ: فَإِنَّ عَدُوًّا وَ أَكِيلاً وَإِنْ كَانَ^(٥) بِمَعْنَى: مُعَادٍ وَمُؤَاكِلٍ لَا يَنْصَبَانِ^(٦) الْمَفْعُولَ؛ لِأَنَّهُمَا مَوْضُوعَانِ لِلثَّبُوتِ، وَلَيْسَا مُجَارِيَيْنِ لِلْفِعْلِ فِي التَّحَرُّكِ وَالسُّكُونِ، وَلَا مُحَوَّلَانِ عَمَّا هُوَ مُجَارِي لَهُ^(٧)؛ لِأَنَّ التَّحْوِيلَ إِنَّمَا هُوَ ثَابِتٌ فِي الصِّيغِ الَّتِي يُرَادُ بِهَا الْمُبَالَاةُ.

أَقُولُ: يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ: مُحَوَّلَانِ خَبَرٌ مُبْتَدَأٌ مَحذُوفٌ، أَيْ: وَلَا هُمَا مُحَوَّلَانِ، وَلَوْ نَصَبَهُ بِالْعَظْفِ عَلَى خَبَرٍ لَيْسَ لَكَانَ حَسَنًا. وَكَلَامُهُ فِي هَذَا الْمَحَلِّ قَابِلٌ لِلْبَحْثِ، وَذَلِكَ أَنَّ قَوْلَهُ: عَدُوٌّ وَ أَكِيلاً بِمَعْنَى: مُعَادٍ وَمُؤَاكِلٍ قَدْ لَا يُسَلِّمُ لَهُ لِحَوَازِ أَنْ 171 / يَكُونَا بِمَعْنَى: عَادٍ وَ أَكِلٍ. قَالَ فِي الصَّحَاحِ: الْعَادِي / الْعَدُوُّ وَالْأَكِيلُ: الَّذِي يُؤَاكِلُكَ، وَالْأَكِيلُ أَيْضًا: الْآكِلُ^(٨)، فَيُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ: إِنَّهُمَا^(٩) مُحَوَّلَانِ عَمَّا هُوَ مُجَارٍ لِلْفِعْلِ فِي التَّحَرُّكِ وَالسُّكُونِ، وَإِنْ تَحْوِيلُهُمَا لِأَجْلِ الْمُبَالَاةِ، وَلَا مَانِعَ مِنْ ذَلِكَ فِي الْآيَةِ، وَلَا فِي الْبَيْتِ؛ بَلْ هُوَ ظَاهِرٌ فِيهِمَا؛ إِذِ الْمَعْنَى: أَنَّ هَذَا مُبَالِغٌ فِي عَدَاوَتِكَ وَعَدَاوَةِ زَوْجِكَ، وَأَنْ يَكُونَ الْمُتَلَمِّسُ لِأَكْلِ الزَّادِ مُبَالِغًا فِي الْأَكْلِ، وَهُوَ أَتَقَى بِمَقْصِدِ الشَّاعِرِ فِي التَّمْدِيحِ بِالكَرَمِ^(١٠)، فَإِنْ قُلْتَ: لِمَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ

(١) المعنى: 642/2.

(٢) أي: من العامل الضعيف لأنه فرع: عَدُوٌّ، أَكِيلٌ.

(٣) طه من الآية: 117.

(٤) الشاهد فيه أن اللام في كة قيل إنها زائدة للتعوية، والصحيح أنها للتعليل كما ذهب ابن هشام. وهو من قصيدة لقيس بن

عاصم المنقرى الصحابي. وقيل من شعر حاتم الطائي، وقيل لعروة بن الورد. شرح أبيات المعنى: 4/314-315.

(٥) في الأصل: وَإِنْ كَانَ.

(٦) في الأصل: يَنْصَابُ.

(٧) سقطت من ج.

(٨) الصحاح: 4/ أَكَلٌ.

(٩) في ج: هَمَّا.

(١٠) سقطت من الأصل.

عَدُوٌّ وَأَكِيلٌ صِفَتَيْنِ مُشَبَّهَتَيْنِ، وَنُصِبَ الْمَعْمُولُ عَلَى التَّشْبِيهِ بِالْمَفْعُولِ، قُلْتُ: أَمَّا فِي: عَدُوٌّ لَكَ فَيَمْتَنِعُ لِأَنَّ الصِّفَةَ الْمُشَبَّهَةَ لَا يَكُونُ مَعْمُولُهَا إِلَّا سَبَبِيًّا، وَأَمَّا فِي التَّمْسِي لَهُ أَكِيلًا فَكَذَلِكَ؛ وَلَا مَتَنَاعَ تَقْدِيمِ مَعْمُولِ الصِّفَةِ عَلَيْهَا.

قَالَ: وَفِي الْآيَةِ مُتَعَلِّقَةٌ^(١) بِمُسْتَقَرٍّ مَحذُوفٍ صِفَةً لِعَدُوٍّ.

أَقُولُ: يَجُوزُ فِي مَحذُوفٍ صِفَةً بِالْجَرِّ أَنْ يَكُونَ صِفَةً لِمُسْتَقَرٍّ (عَلَى اعْتِقَادِ ثَنِيهِ). كَمَا مَرَّ، وَأَنْ يَكُونَ مَحذُوفٌ بَدَلًا مِنْ مُسْتَقَرٍّ^(٢) عَلَى اعْتِقَادِ ثَنِيهِ؛ لِأَنَّ هَذِهِ التَّكْرَةَ قَدْ وَصِفَتْ بِصِفَةٍ.

قَالَ: وَهَذَا الْآخِرُ^(٣) مَنُوعٌ؛ لِأَنَّهُ إِذَا تَقَدَّمَ أَحَدُهُمَا دُونَ الْآخَرِ، وَزِيدَتِ اللَّامُ فِي الْمَقْدَمِ، لَمْ يَلْزَمْ ذَلِكَ.

أَقُولُ: كَلَامُ ابْنِ مَالِكٍ مَحْمُولٌ عَلَى مَا يُذَكِّرُ فِيهِ الْمَفْعُولَانِ^(٤) جَمِيعًا مَعَ كَوْنِهِمَا مُتَقَدِّمَيْنِ عَلَى الْعَامِلِ، أَوْ مُتَأَخِّرَيْنِ عَنْهُ، إِذْ فِي عِلَّتِهِ الَّتِي ذَكَرَهَا إِيْمَاءٌ لِهَذَا الْمَعْنَى، وَذَلِكَ أَنَّهُ^(٥) إِذَا لَمْ يُذَكَّرْ إِلَّا وَاحِدٌ مِنَ الْمَفْعُولَيْنِ فَقَطْ، أَوْ ذُكِرَا مَعًا، وَلَكِنْ تَقَدَّمَ أَحَدُهُمَا جَارَ لِقِيَامِ الرَّاجِحِ.

قَالَ: وَالضَّمِيرُ^(٦) عَلَى هَذَا لِلتَّوْلِيَةِ.

أَقُولُ: لَا يَتَمَيَّنُ ذَلِكَ؛ [بَلْ يَجُوزُ]^(٧) أَنْ يَكُونَ الضَّمِيرُ عَائِدًا لِلْوَجْهَةِ، وَلَا يَكُونُ فِيهِ تَعْدِي الْعَامِلِ إِلَى الضَّمِيرِ وَظَاهِرُهُ مَعًا، وَذَلِكَ أَنَّ الظَّاهِرَ هُوَ: ذُو وَجْهَةٍ، وَلَيْسَ الضَّمِيرُ عَائِدًا إِلَيْهِ^(٨)، وَإِنَّمَا هُوَ عَائِدٌ عَلَى الْوَجْهَةِ. وَالْمَعْنَى: أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى مُوَلِّ كُلِّ ذِي وَجْهَةٍ.

(١) يريد بـ متعلقة اللام في: لك.

(٢) ساقط من ج.

(٣) يريد بالآخر زيادة لام التقوية في أحد مفعولي الفعل المتعدي لاثنتين. أما الأول فهو زيادته فيهما معًا، وكلا الأمرين ممنوع عند ابن مالك.

(٤) في ج المفعول لأن.

(٥) في ج أنها.

(٦) يريد بالضمير أهاء في قوله تعالى: ﴿وَلِكُلِّ وَجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّهَا﴾. البقرة: 148.

(٧) ساقط من الأصل.

(٨) في الأصل عليه.

قَالَ: وَلِهَذَا قَالُوا فِي انْهَاءٍ مِنْ قَوْلِهِ⁽¹⁾:

هَذَا سَرَاةٌ لِلْقُرْآنِ يَدْرُسُهُ

إِنْ انْهَاءٌ مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ. لَا ضَمِيرُ الْقُرْآنِ.

أَقُولُ: الْمِصْرَاعُ الَّذِي أَلْشَدُّ صَدْرُ بَيْتٍ، عَجْزُهُ:

وَالْمَرْءُ عِنْدَ الرُّشَا إِنْ يُلْقِيَهَا ذَنْبٌ⁽²⁾

سَرَاةٌ بِضَمِّ السَّيْنِ الْمَهْمَلَةِ، أَظَنَّهُ سَرَاةٌ بِنِ مَالِكِ بْنِ جُعْشَمٍ الْمَذَلِجِيِّ مِنَ الصَّحَابَةِ، نَزَلَ بِ قَدْزِيلٍ وَمَاتَ سَنَةَ أَرْبَعٍ وَعِشْرِينَ. وَالرُّشَاءُ بِكَسْرِ الرَّاءِ وَالشَّيْنِ الْمَعْجَمَةِ مَعَ أَلَمَدٍ: الْحَبْلُ، وَقَصْرُهُ لِلضَّرُورَةِ، وَأَنَّهُ عَلَى مَعْنَى: الْآلَةِ. وَالْمَرْءُ: مُبْتَدَأٌ. وَذَنْبٌ خَبْرُهُ. وَعِنْدَ الرُّشَاءِ مُتَعَلِّقٌ بِهِ لِمَا فِيهِ مِنْ مَعْنَى التَّأَخُّرِ. وَجَوَابُ الشَّرْطِ مَحذُوفٌ وَجُوباً مَذْلُومٌ عَلَيْهِ بِالْجُمْلَةِ، وَالْمَعْنَى: إِنْ يُلْقِ⁽³⁾ إِنْسَانُ الرُّشَاءِ فَهُوَ مُتَأَخِّرٌ عِنْدَ إِلْقَائِهَا، يُرِيدُ أَنْ سَرَاةٌ دَرَسَ الْقُرْآنَ فَتَقَدَّمَ. وَالْمَرْءُ مُتَأَخِّرٌ عِنْدَ اسْتِعَالِهِ بِمَا لَا يَهُمُّ، كَمَنْ امْتَنَهَنَ⁽⁴⁾ نَفْسَهُ فِي السَّقْفِ وَإِلْقَاءِ الْأَرْشِيَةِ فِي الْأَبَارِ.

(1) الشاهد فيه أنهم قالوا الضمير في يدرسه مفعول مطلق لا ضمير القرآن. أي: للقرآن. يدرس درساً، وفي الكتاب 67/3
تح هارون: عجزه:

والمراء عند الرشا أ يلقها ذيب.... والرشا جمع رشوة.

أي: والمرء ذيب إن يلقى الرشا. قال الأصمعي هو قديم أنشدني أبو عمرو. وقال البغدادى في شرح الأبيات 317/4: قد أبعد الدماسيني في ظنه أن سراقه هذا هو سراقه بن جُعْشَمٍ الصحابي، وجعل المرء رجلاً آخر. وجعل البيت في وصف رجلين مدوح، ومهجو. وحرف في المصراع الثاني ثلاث تحريفات: فالأول: الرشا جعله بالكسر. الثاني في أن يلقها جعله من الإلقاء والثالث ذيب جعله بالذال والنون.

(2) في ج ذنب. والمعجز في المتن يقطع الليل نسيحاً وقرناً، ويظهر أن هذه البيت ملفق. لأن المعجز في الكتاب كما مر. والخزانة 227/1 و 383/2 و 572/3 و 649. و 170/4. والمرء عند الرشا إن يلقها ذيب.

أما المعجز الذي أثبت ابن هشام فصدره: أصبحوا بأشمط عنوان السجود به.

وهو لحسان في رثاء عثمان. الديوان: 248. تقدم صدره في ص: 348.

(3) في ج يلقى.

(4) في ج آمن.

قَالَ الْمُصَنِّفُ فِي حَوَاشِي التَّسْهِيلِ: وَلَوْ رَعِمَ أَنَّ الْقُرْآنَ مُبْتَدَأٌ. وَأَنَّ اللَّامَ زَائِدَةٌ مِثْلُهَا فِي يَحْسِبُكَ دِرْهَمٌ لَمْ يَكُنْ بَعِيداً. قُلْتُ: وَحَيْثُذِي يَكُونُ قَوْلُهُ: سُرَاقَةٌ خَبَرًا أَوَّلًا لِهَذَا وَقَوْلُهُ: الْقُرْآنُ يَدْرُسُهُ خَبَرًا ثَانِيًا، فَأَخْبَرَ بِجُمْلَةٍ بَعْدَ مُفْرَدٍ؛ لَكِنْ فِي ذَلِكَ دَعْوَى زِيَادَةِ اللَّامِ فِي الْمُبْتَدَأِ، وَلَمْ أَرِ مَنْ ذَكَرَهُ.

قَالَ: وَفِيهِ نَظَرٌ⁽¹⁾؛ لِأَنَّ اللَّامَ الْمُقَوِّيةَ زَائِدَةٌ.

أَقُولُ: قَدْ صَرَّحَ الْمُصَنِّفُ فِي الْبَابِ الثَّالِثِ بِأَنَّ التَّحْقِيقَ أَنَّهَا لَيْسَتْ زَائِدَةٌ مُضْحَضَةٌ لِمَا تُخِيلُ فِي الْعَامِلِ مِنَ الضَّعْفِ الَّذِي نَزَلَتْ مُنْزَلَةُ الْقَاصِرِ، وَلَا مُعَدِّيَّةٌ مُخَضَّةٌ؛ لِإِطْرَادِ صِحَّةِ إِسْقَاطِهَا، فَلَهَا مُنْزَلَةٌ بَيْنَ الْمُنْزِلَتَيْنِ وَقَدْ مَرَّ هَذَا قَرِيباً⁽²⁾.

قَالَ: لَمَّا ذُكِرَ فِي اللَّفْظِ مَا هُوَ عَوَضٌ مِنْهُ كَانَ بِمَنْزِلَةِ مَا لَمْ يُحْدَفْ.

أَقُولُ: يَعْني فِي قَوْلِكَ: زَيْدًا ضَرَبْتَهُ، وَقَدْ يُقَالُ: لَا تُسَلِّمْ أَنَّ الْفِعْلَ الْمَذْكُورَ عَوَضٌ مِنَ الْمَحْدُوفِ، غَايَةُ الْأَمْرِ أَنَّهُ دَالٌّ عَلَيْهِ، وَمُفَسَّرٌ لَهُ، وَلَا يَلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ كَوْنُهُ عَوَضاً مِنْهُ.

قَالَ: وَلَوْ كَانَ عَوَضاً⁽³⁾، أَتَبَتُهُ، لَمْ يَجْزِ حَذْفُهُ.

أَقُولُ: قَدْ يَكُونُ الشَّيْءُ عَوَضاً وَيُحْدَفُ كَالثَّاءِ فِي إِقَامَةِ فَإِنَّهُ مَصْدَرُ أَقَامَ، فَحَقُّهُ أَنْ يَجِيءَ عَلَى إِفْعَالٍ، فَيُقَالُ: إِفْقَامٌ؛ إِلَّا أَنَّ الْوَاقِعَ قَلِيلَتِ الْفَاءِ، وَحُدِفَتْ لِالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ، وَعَوُضٌ عَنْهَا الثَّاءُ، فَقِيلَ: إِقَامَةٌ، وَمَعَ ذَلِكَ يَجُوزُ حَذْفُهَا عِنْدَ الْإِضَافَةِ، 172/ قَالَ/ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَإِقَامِ الصَّلَاةِ﴾⁽⁴⁾؛ لَكِنْ قَدْ قِيلَ هُنَا: كَأَنَّهُمْ جَعَلُوا الْمُضَافَ إِلَيْهِ عَوَضاً عَنْهُ، وَفِيهِ نَظَرٌ؛ إِذْ لَا يَمْتَنِعُ اجْتِمَاعُهُمَا، قَالَ الشَّاعِرُ⁽⁵⁾:

عَزَمْتُ عَلَى إِقَامَةِ ذِي صَبَاحٍ * لِأَمْرِ مَا يُسَوِّدُ مِنْ يَسُودِ

(1) أي: القول بأن فعل النداء ضعيف بالتزام الحذف فقوي تعديبه باللام. والحديث هنا عن لام المستغاث نحو يالزيتيد.

(2) المغني 2/ 440. ذكر ما لا يتعلق من حروف الجر.

(3) أي: حرف النداء. قال إنه كالعوض.

(4) النور من الآية: 36.

(5) في الكتاب 1/ 227 هو لأنس بن مدركة الحنثمي، والخزانة 1/ 476، وابن يعيش 3/ 12، وابن الشجري 1/ 186.

وَمِثْلُهُ فِي الْكَلَامِ كَثِيرٌ.

قَالَ: وَزَعَمَ الْكُوفِيُّونَ أَنَّ اللَّامَ فِي الْمُسْتَفَاتِ بَقِيَّةُ اسْمٍ، وَهُوَ: آلٌ.
أَقُولُ: وَضَعْفُهُ الرُّضْيُ بِأَنَّهُ يُقَالُ ذَلِكَ فَيَمَّا⁽¹⁾ لَا آلَ لَهُ، نَحْوُ: يَا لِدَوَاهِي وَيَا لَلَّهِ⁽²⁾.
قَالَ: وَاسْتَدْلُّوا بِقَوْلِهِ⁽³⁾؛

فَخَيْرٌ نَحْنُ عِنْدَ النَّاسِ مِنْكُمْ ** إِذَا الدَّاعِي الْمُكُوبُ، قَالَ: يَالَا

أَقُولُ: خَيْرٌ: خَيْرٌ مُبْتَدَأٌ مَحْذُوفٌ، أَيُّ: نَحْنُ خَيْرٌ. أَمَّا نَحْنُ الْمَذْكُورَةُ فَتَوْكِيدٌ لِلضَّمِيرِ
الْمُسْتَكِنِ فِي خَيْرٍ، وَفِيهِ كَلَامٌ سَيَأْتِي فِي الْبَابِ الثَّالِثِ⁽⁴⁾، إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى. وَالْمُكُوبُ بِالتَّاءِ
الْمَثَلَةُ: الْمُرْجِعُ، وَمِنْهُ التَّوْبُ فِي آذَانِ الْفَجْرِ، وَهُوَ تَرْجِيعُ قَوْلِهِ: الصَّلَاةُ خَيْرٌ مِنَ النَّوْمِ.
قَالَ: أَجَاذَهُمَا⁽⁵⁾ فِي قَوْلِهِ⁽⁶⁾؛

فَبَا شَوْقٌ مَا أَبْقَى / وَيَالِي مِنَ التَّوَى ** وَيَا دَمْعُ مَا أَجْرَى، وَيَا قَلْبُ مَا أَصْبَا

أَقُولُ: حُذِفَ الْمُتَعَجَّبُ مِنْهُ لِلْعِلْمِ بِهِ، أَيُّ: يَا شَوْقٌ مَا أَبْقَاكَ وَيَا دَمْعُ مَا أَجْرَاكَ وَيَا
قَلْبُ مَا أَصْبَاكَ. وَالْمُرَادُ بِالتَّوَى هُنَا: الْبُعْدُ. وَقَدْ أُولِعَ الشُّعْرَاءُ الْمُتَأَخَّرُونَ مِنْ أَهْلِ
مِصْرَ بِالتَّوَرِيَّةِ بِهِ⁽⁷⁾، فَحَكَى ابْنُ سَعِيدٍ⁽⁸⁾ فِي الْمَغْرِبِ أَنَّ الصَّاحِبَ كَمَالَ الدِّينِ بْنِ أَبِي

(1) سقطت من ذ.

(2) شرح الكافية 1/ 134.

(3) الشاهد فيه أن الكوفيين قالوا في يَالزَيْدُ أصله يَالَ زَيْدٌ. قَالَ أَبُو زَيْدٍ:

إنه لزهير بن مسعود الضبي. النوادر ص: 21، وهو من شواهد ابن عقيل رقم: 40.

(4) سيتكرر في الجزء الثاني، الباب الثالث ص: 445 من المغني.

(5) أي ابن جني أجاز الوجهين في: يَالِي، أي احتمال أن تكون اللام للمستغاث والمستغاث لأجله.

(6) أجاز ابن جني في بيت المتنبي كذلك أن تكون اللام لام المستغاث به وأن تكون لام المستغاث من أجله.

وهو من قصيدة مدح بها سيف الدولة. ديوانه بشرح البرقوقي 1/ 185 دار الكتاب العربي، بيروت.

(7) سقطت من ج.

(8) ابن سعيد هو علي بن موسى بن عبد الملك العنسي المدلجي أبو الحسن نور الدين، مؤرخ أندلسي شاعر، عالم بالأدب

توفي بتونس، وقيل بدمشق سنة 685 هـ. من تأليفه: المشرق في حلى المشرق. والمغرب في حلى المغرب، والغصون البانعة

في محاسن شعراء المائة السابعة، وريحانة الأدب، وغيرها. نفع الطيب 1/ 453. والأعلام 5/ 26.

جَرَادَةٌ⁽¹⁾ لَمَّا أَرَادَ الرَّحِيلَ عَنْ مِصْرَ، حَضَرَ عِنْدَهُ أَبُو الْحَسَنِ الْجَزَارُ⁽²⁾، الشَّاعِرُ الْمَشْهُورُ مُودِعًا لَهُ، فَأَتَقَقَ أَنَّ صَاحِبَ مِصْرَ أَرْسَلَ إِلَى ابْنِ أَبِي جَرَادَةَ شَيْئًا⁽³⁾ مِنَ الثَّمَرِ الَّذِي يَصِيلُ مِنْ أَعْلَى الصَّعِيدِ فِي الْمَرْكَبِ الْمُبَشِّرِ⁽⁴⁾ بِزِيَادَةِ النَّيْلِ عَلَى وَجْهِ الْبَرَكَةِ، فَأَمَرَ ابْنُ أَبِي جَرَادَةَ أَنْ يُقَدِّمَ ذَلِكَ الثَّمَرَ لِلْحَاضِرِينَ؛ فَأَكَلُوا، وَفِيهِمُ الْجَزَارُ، فَقَالَ فِي ذَلِكَ ارْتِجَالًا، فَأَتَى بِأَبْدَعِ نَوَازِيَةٍ⁽⁵⁾:

أَطْعَمْتَنَا الثَّمَرَ الَّذِي لِلْبَرَكَاتِ قَدْ⁽⁶⁾ حَوَى
لِلَّهِ مَا أُطِيتُهُ لَوْ لَمْ يَشْبُهُ بِالثَّوَى

وَقَالَ الشَّيْخُ جَمَالُ الدِّينِ بْنِ بُبَاةٍ⁽⁷⁾:

عَجَبًا لِمِثْلِي مَا عَلَى ** نَأْيِ الْحَبِيبِ لَهُ قُوَى
يَقْوَى لِنَيْلِ الرَّاشِقِ ** نَنْ، وَلَيْسَ يَقْوَى لِلثَّوَى

(1) هو عمر بن أحمد بن هبة الله العقيلي كمال الدين، مؤرخ، محدث كاتب. ولد بجلب وتوفي بالقاهرة سنة 660 هـ. من كتبه:

بغية الطلب في تاريخ حلب، ومختصره: زبدة الحلب.

ودفع الظلم والتجري عن أبي العلاء المعري - ط - وله شعر حسن.

فوات الوفيات 101/2، وفيه أنه توفي سنة 666 هـ. والأعلام 40/5.

(2) هو يحيى بن عبد العظيم بن يحيى بن محمد أبو الحسن الجزار جمال الدين، شاعر مصري من أصدقاء ابن سعيد المغربي

صاحب: المغرب في حلى المغرب الكتاب الذي ضم صفحات متقاة من شعره، أي الجزاز. من كتبه: العقود الدرية في

الأمراء المصرية (منظومة). توفي سنة 679 هـ. المغرب في حلى المغرب القسم الخاص بمصر 1/296-348. والأعلام 8/

153.

(3) سقطت من ذ.

(4) سقطت من نج.

(5) لم أعر على مصدر البيتين.

(6) سقطت من ذ.

(7) تقدم التعريف به ص: 168 من الأصل. والبيتان من مقطوعة في ديوانه ص: 546 توزيع دار صعب، بيروت. دار إحياء

التراث العربي.

وَأَخَذَهُ الصَّلَاحُ الصَّفْدِيُّ⁽¹⁾ عَلَى عَادَتِهِ فِي السَّرِقَةِ مِنْهُ⁽²⁾:

تَنَأَى الَّذِي أَهْوَى فَمِتْ صَبَابَةٌ
فَقَالَ: عَجِيبٌ كُلُّ أَمْرِكَ فِي الْهَوَى
صَبَرْتَ لِلْحَظِي إِذْ رَمَيْتُكَ سِهَامَهُ
وَلَمْ تُسَبِّرْ إِذْ رَمَيْتُكَ بِالسُّوَى

وَهَذَا شَيْءٌ جَرَى بِهِ الْقَلَمُ؛ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ⁽³⁾ لَهُ مَذْخَلٌ فِي الشَّرْحِ، وَإِنَّمَا هِيَ نَفْثَةٌ
مَصْدُورٌ حَمَلَ عَلَيْهَا إِفْرَاطُ الشُّوقِ إِلَى تِلْكَ الدِّيَارِ. وَرَاحَةُ الْقَلْبِ بِالْإِفَاضَةِ⁽⁴⁾ فِي أَحَادِيثِ
أَهْلِهَا.

جَمَعَ اللَّهُ شَمْلَ كُلِّ مُجِيبٍ * * وَيَدَا بِي فَإِنِّي مُشْتَاقٌ⁽⁵⁾

قَالَ: وَقَالَ ابْنُ عَصْفُورٍ: الصَّوَابُ أَنَّهُ مُسْتَفَاتٌ لِأَجْلِهِ: لَأَن لَّامَ الْمُسْتَفَاتِ مُتَعَلِّقَةٌ بِأَدْعَا⁽⁶⁾؛
فَيَلْزِمُ تَعْدِي فِعْلِ الْمَضْمَرِ الْمُتَّصِلِ إِلَى ضَمِيرِهِ الْمُتَّصِلِ.

أَقُولُ: يَعْنِي: فِي غَيْرِ بَابِ ظَنٍّ وَفَقْدٍ وَعَدَمٍ. وَهَذَا عَجِيبٌ مِنْ ابْنِ عَصْفُورٍ - رَحِمَهُ
اللَّهُ تَعَالَى - فَإِنَّهُ يَرَى أَنَّ لَّامَ الْمُسْتَفَاتِ لِأَجْلِهِ فِي نَحْوِ: يَا لَزَيْدٍ لِعَمْرٍو مُتَعَلِّقَةٌ بِفِعْلِ
مَحْذُوفٍ، تَقْدِيرُهُ: أَدْعُوكَ لِعَمْرٍو، كَمَا صَرَّحَ بِهِ الْمَصْنَفُ.. فَلِإِذْنِ لَا فَرْقَ فِي لُزُومِ
الْمَحْذُورِ⁽⁷⁾ الَّذِي قَرَأَ مِنْهُ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ الْمَجْرُورُ بِاللَّامِ فِي قَوْلِ الْمُتَنَبِّي⁽⁸⁾:

(1) تقدم التعريف في ص: 83 من الأصل.

(2) لم اعثر على مصدرهما.

(3) في ذ' يدخل.

(4) في ذ' للإضافة.

(5) يظهر أنه للشارح.

(6) شرح جل الزجاجي لابن عصفور 2/ 109.

(7) في ج' المجرور.

(8) يريد قوله:

فيا شوق ما أبقي، وبالي من النوى * *

ص: 172 من الأل. أي ص: 462.

وَيَا لِي مُسْتَغَانًا أَوْ مُسْتَغَانًا لِأَجْلِهِ

قَالَ: وَأَجَابَ ابْنُ الصَّالِحِ^(١) بِأَنَّهُمَا مُفْتَلِفَانِ مَعْنَى:

أَقُولُ: يَغْنِي أَنْ اللَّامَ الدَّاخِلَةَ عَلَى الْمُسْتَغَاثِ لَامُ الْإِخْتِصَاصِ، وَاللَّامَ الدَّاخِلَةَ عَلَى الْمُسْتَغَاثِ لَهُ، لَامُ التَّغْلِيلِ.

قَالَ: ﴿وَالْقَمَرَ قَدَّرْنَاهُ مَنَازِلَ﴾^(٢).

قَالَ: فَ مَنَازِلٌ عَلَى هَذَا^(٣) مَفْعُولٌ بِهِ، وَالتَّقْدِيرُ: قَدَّرْنَا لَهُ مَنَازِلَ، وَبَعْضُهُمْ يَجْعَلُهُ عَلَى حَذْفِ مُضَافٍ، أَيُّ: قَدَّرْنَا سِيرَهُ مَنَازِلَ، فَيَكُونُ ظَرْفًا.

قَالَ: ﴿وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ﴾^(٤).

أَقُولُ: جَوَزَ الزَّمَخْشَرِيُّ فِي هَذَا أَنْ يَكُونَ أَيْضًا عَلَى حَذْفِ الْمُضَافِ وَإِقَامَةِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ مَقَامَهُ. وَالْمُضَافُ هُوَ الْمَكِيلُ أَوْ الْمَوْزُونُ. قَالَ: وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ ضَمِيرًا مَرْفُوعًا لِلْمُطَفِّفِينَ؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ يَخْرُجُ بِهِ إِلَى نَظْمٍ فَاسِدٍ. وَذَلِكَ أَنَّ الْمَعْنَى: إِذَا أَخَذُوا مِنَ النَّاسِ اسْتَوْفُوا، وَإِذَا أَعْطَوْهُمْ أَخْسَرُوا. وَإِذَا جَعَلْنَاهُ لِلْمُطَفِّفِينَ انْقَلَبَ إِلَى قَوْلِكَ: إِذَا أَخَذُوا مِنَ النَّاسِ اسْتَوْفُوا. وَإِذَا ثَوَّلُوا الْكَيلَ أَوْ الْوَزْنَ هُمْ عَلَى الْخُصُوصِ أَخْسَرُوا. وَهُوَ كَلَامٌ مُتَنَافِرٌ؛ لِأَنَّ الْحَدِيثَ وَاقِعٌ فِي الْفِعْلِ، لَا فِي الْمُبَاشِرِ. وَالتَّعْلُّقُ فِي إِبْطَالِهِ بِحَطِّ الْمُصْحَفِ، وَأَنَّ الْأَلْفَ الَّتِي تُكْتَبُ بَعْدَ وَاوِ الْجَمْعِ غَيْرُ ثَابِتَةٍ فِيهِ رَكِيكٌ؛ لِأَنَّ خَطَّ الْمُصْحَفِ لَمْ يُرَاعَ فِي كَثِيرٍ مِنْهُ حَدُّ الْمُصْطَلَحِ عَلَيْهِ فِي عِلْمِ الْخَطِّ؛ عَلَى أَلْفِ رَأَيْتُ فِي الْكُتُبِ الْمَخْطُوطَةِ بِأَيْدِي

(١) فِي نَجِّ الصَّائِغِ وَابْنِ الصَّائِغِ تَقَدَّمَ التَّعْرِيفُ بِهِ، ص: 53 مِنَ الْأَصْلِ.

(٢) يَسُ مِنْ الْآيَةِ: 39.

(٣) أَيُّ: عَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّ اللَّامَ حَذَفَتْ مِنْ بَعْضِ الْمَفَاعِيلِ الْمُنْفَرَةِ إِلَى هَذِهِ اللَّامِ. وَهَذَا عَكْسُ اللَّامِ الزَّائِدَةِ فِي بَعْضِ الْمَفَاعِيلِ الْمُسْتَغْنَى عَنْهَا، لِحُجُوجِ لَزِيذِ حَسَنِ.

(٤) الْمُطَفِّفِينَ: 3، وَهَذِهِ كَالسَّابِقَةِ أَيُّ: كَالُوا لَهُمْ، وَوَزَنُوا لَهُمْ.

قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ: فِيهِ وَجْهَانِ: الْأَوَّلُ هُوَ مَا عِنْدَ ابْنِ هِشَامٍ أَيُّ: كَالُوا لَهُمْ فَهُمْ مَنْصُوبٌ رَاجِعٌ إِلَى النَّاسِ، وَالْوَجْهَ الثَّانِي هُوَ مَا أَشَارَ إِلَيْهِ الدَّمَامِينِيُّ، وَهَنَّاكَ مِنْ قَالَ إِنَّهُمْ ضَمِيرٌ رَفَعَ مُؤَكَّدٌ لِلْوَاوِ: عَيْسَى بْنُ عَمْرِو وَهْمَةٌ كَمَا سَيَأْتِي.

الْأَيْمَةُ الْمُتَّقِينَ هَذِهِ الْأَلِفَ مَرْفُوضَةً؛ لِكُونِهَا غَيْرَ ثَابِتَةٍ فِي اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى جَمِيعاً، لِأَنَّ الْوَاوَ وَخَدَهَا مُعْطِيَةٌ مَعْنَى الْجَمْعِ، وَإِنَّمَا كُتِبَتْ هَذِهِ الْأَلِفُ تَفْرِقَةً بَيْنَ وَاوِ الْجَمْعِ وَغَيْرِهَا فِي نَحْوِ قَوْلِكَ: هُمْ لَمْ يَذْعُوا وَهُوَ يَذْعُو، فَمَنْ لَمْ يُلَبِّثْهَا. قَالَ: الْمَعْنَى كَأَنَّ فِي التَّفْرِقَةِ. وَعَنْ عِيْسَى وَيَقْفَانِ عِنْدَ الْوَاوَيْنِ وَفَيْقَةُ يُبَيِّنَانِ بِهَا مَا أَرَادَا⁽¹⁾. هَذَا كَلَامُهُ. وَسَيَكُونُ لَنَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى عَوْدٌ إِلَى الْكَلَامِ عَلَى ذَلِكَ فِي الْجِهَةِ الثَّامِنَةِ مِنَ الْبَابِ الْخَامِسِ⁽²⁾.

قَالَ: وَلِنَزْمِهِ⁽³⁾ أَنْ يَذْكُرَ هَذَا الْمَعْنَى فِي مَعَانِي: إِلَى:

أَقُولُ: هَذَا عَجِيبٌ، فَإِنَّ ابْنَ مَالِكٍ -رَحِمَهُ اللَّهُ- لَمْ يُنْهَلْهُ؛ بَلْ ذَكَرَهُ فِي مَعَانِي إِلَى أَيْضاً. قَالَ فِي التَّسْهِيلِ: وَمِنْهَا إِلَى لَانْتِهَاءِ الْغَايَةِ مُطْلَقاً. وَلِلْمُصَاحَبَةِ، وَلِلتَّبَيُّنِ⁽⁴⁾.

قَالَ: لَا يُقَالُ: سَقِيَاءُ زَيْدًا، وَلَا جَدْعَاءُ أَيَّاهُ⁽⁵⁾، خِلَافًا لِابْنِ الْحَاجِبِ.

أَقُولُ: لَمْ يَسْتَيْذِرْ فِي رَدِّ كَلَامِ ابْنِ الْحَاجِبِ شَيْخَ الْمُحَقِّقِينَ إِلَى نَقْلِ يُعْتَمَدُ عَلَيْهِ، وَلَا شَيْخَ يَتَّبِعُ الْمَصِيرَ إِلَيْهِ.

قَالَ: وَلَيْسَ تَقْدِيرُ الْمَحْذُوفِ: أَغْنَى كَمَا زَعَمَ ابْنُ عَصْفُورٍ⁽⁶⁾.

أَقُولُ: فِي الْكَلَامِ عَلَى الْجِهَةِ الْخَامِسَةِ مِنَ الْبَابِ الْخَامِسِ عِنْدَ قَوْلِهِ: مُسْأَلَةٌ ﴿ وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا... ﴾⁽⁷⁾ جَازَ أَنْ يُقَدَّرَ ابْنُ عَصْفُورٍ مُتَأَخِّرًا، وَتَقْدِيرُهُ كَذَلِكَ لَا يَمْنَعُ مِنْ إِدْخَالِ اللَّامِ عَلَى مَفْعُولِهِ الْمُقَدَّمِ، كَمَا فِي قَوْلِكَ: لَزِيدٍ ضَرَبْتُ؛ بَلِ 173 / الظَّاهِرُ فِي هَذَا الْمَقَامِ أَنْ يُقَدَّرَ مُؤَخَّرًا لِلْإِهْتِمَامِ بِشَأْنِ الظَّرْفِ / الْمَذْكُورِ لِلتَّبَيُّنِ⁽⁸⁾.

(1) الكشاف، 4/ 230 - 231.

(2) المعنى، 2/ 596.

(3) أي ابن مالك الذي قال: إن من أقسام لام التبيين ما تبين المفعول من الفاعل، وهي الواقعة بعد فعل تعجب أو اسم تفضيل مفهمن حياً أو بغضاً... المعنى 1/ 221.

(4) التسهيل، 145، وشرحه لابن مالك 2/ 28، رقم: 699 ق.

(5) الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب 2/ 227 - 228.

(6) في شرح الجمل لابن عصفور 2/ 407 أن مثل هذه المصادر منصوبة بفعل مضمر لا يجوز إظهاره.

(7) الشورى: 51.

(8) ساقط من نج ما بين القوسين.

قال: بل التقدير: إرادتي لزيد.

أقول: ليس المراد: بل تقدير المحذوف الذي يتعلق به اللام؛ لأنه لو كان كذلك، لكانت لام التقوية، لا لام التبيين. وإنما المراد: بل تقدير الكلام الذي وقعت فيه لام التبيين⁽¹⁾: إرادتي لزيد فيكون: إرادتي مبتداً، وكزيد ظرفاً مستقراً هو الخبر، فيتعلق بمحذوف على ما هو معروف.

قال: وأما من قرأ كذلك، ولكن جعل التاء ضمير المخاطب، فاللام للتبيين.

أقول: يريد قراءة من قرأ: ﴿هَيْتَ لَكَ﴾⁽²⁾ بهاء مكسورة، وهمزة ساكنة، وتاء مفتوحة، كـ جئت، فاللام فيه للتبيين، أي: إرادتي أو أقول لك ولا تتعلق اللام بالفعل، لأنه ليس المراد: نهيات لك؛ إذ لا معنى له؛ ولأنه يلزم عليه تعدي فعل المضمر المتصل إلى ضمير المتصل.

قال: وأما اللام العاملة للجزم، فهي اللام الموضوعة للطلب، وحركتها الكسر.

أقول: يمكن أن يوجه كسرهما بأنها حملت على لام الجر؛ لأنها أختها في الاختصاص بقبيل⁽³⁾ من الكلم، وعملها في ذلك القبيل الذي اختصت به العمل المقصور عليه، فإن قلت: لام الجر تفتح مع المضمر، وذلك هو الأصل فيها بناء على أن حق ما كان على حرف واحد أن يُبنى على الفتح لخفته، فهلا حُمِلَتْ لام الأمر على لام الجر في هذه الحالة الأصلية، ففتحت. قلت: لأن مدخول لام الأمر هو المضارع، وهو شبيه بالاسم الظاهر، ألا تراه مشبهاً لاسم الفاعل؛ باعتبار التوافق في الحركات والسكنات، فعولمت معاملة لام الجر، حيث تدخل⁽⁴⁾ على الاسم الظاهر قضاءً لحق المشابهة.

قال: وسَلِّمْ تَفْتَحُهَا.

(1) ساقط من ج.

(2) يوسف من الآية: 23. اختلف القراء في هيت لك. فقرأ ابن كثير: هَيْتَ لَكَ وقرأ نافع هيت لك وعن ابن عامر هَيْتَ لَكَ مِنْ نُهَيَاتٍ لَكَ. وقال الحلواني عن هشام هَيْتَ لَكَ وقرأ عاصم وهمزة والكسائي وأبو عمرو هَيْتَ لَكَ.

السبعة في القراءات، ص 347.

(3) في ج يقبل.

(4) في ذ يدخل.

أقول: سُلِّمَ بالتصغير: قبيلة من العرب، وهو ⁽¹⁾ كفتح لام الجر في بعض اللغات. وقال ابن مالك إنَّ عَكْلًا وَبُلْعَتْرَ ⁽²⁾ يفتحونها ⁽³⁾، لكن بشرط أن تكون داخلة على الفعل، نحو: أَحْسَنْتُ إِلَيَّ لَأَكَاثِكَ.

قال: وإسكانها بعد الواو والفاء أكثر من تعريبها.

أقول: فعلوا ذلك إثاراً منهم للتخفيف، حملاً على باب كُتِفَ ⁽⁴⁾.

قال: وأما ﴿لِيَكْفُرُوا بِمَا آتَيْنَهُمْ وَلِيَتَمَتَّعُوا﴾ ⁽⁵⁾ فيحتمل اللامان منه التعليل

فيكون ما بعدهما منصوباً، والتهديد فيكون مجزوماً.

أقول: ضمير منه يعود إلى التركيب المذكور، ولو حذف منه لم يضر، وانظر إذا جعلت اللام للتعليل بما تتعلق. ظاهر كلام الزمخشري أنها تتعلق بما سبقها في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا جَاءَهُمْ إِلَى الْآبِرِ إِذَا هُمْ يُشْرِكُونَ﴾ ⁽⁶⁾؛ وذلك لأنه قال: والمعنى أنهم يعودون إلى شركهم ليكونوا بالعود إلى شركهم كافرين بنعمة النجاة، قاصدين التمتع 174 / والتلذذ بها، لا غير، على خلاف ما / هو عادة المؤمنين المخلصين على الحقيقة إذا أنجاهم الله تعالى أن يشكروا ⁽⁷⁾ نعمة الله في إنجائهم، ويجعلون نعمة النجاة ذريعة إلى ازدياد الطاعة، لا إلى التمتع والتلذذ ⁽⁸⁾ هذا كلامه. فإن قلت: لم يكن الداعي لهم إلى العود إلى الشرك كفر النعمة والتلذذ بها، فكيف جاء هذا ⁽⁹⁾ التعليل؟ قلت: إما أن تجعل اللام للصيرورة، والعاقبة، على ما يقوله الكوفيون، أو تجعل للتعليل الوارد عن طريق المجاز، وذلك أنه لما كانت نتيجة عودهم إلى

(1) في ج وهذا.

(2) سقطت من ج.

(3) في التسهيل ص: 235 ونفهما لغة. وعكَل، وتلعتَر فيلطان.

(4) في ج كيف.

(5) العنكبوت من الآية: 66.

(6) العنكبوت من الآية: 65.

(7) في الأصل يشركوا.

(8) الكشف 212/3.

(9) سقطت من ذ.

الإشراك وثمرته هي كفرانهم للنعمة وتلذذهم بها، شبه ذلك بالداعي الذي يفعل الفعل لأجله، فاللام مستعارة لما يشبه التعليل، والاستعارة تبعية، وقد مر تقريره في قوله تعالى: ﴿لِيَكُونَ لَهُمْ عَذَابٌ وَخَرَّابٌ﴾⁽¹⁾.

قال: ويؤيده⁽²⁾ أن ما بعدهما: ﴿فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ﴾⁽³⁾.

أقول: لأن الفاء الداخلة على هذه الجملة تُشعر بشرطٍ يترتب مضمونها عليه، والأمر متضمن للشرط كما سيأتي. أو يقال: إن قوله تعالى: ﴿فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ﴾⁽⁴⁾ مقتضى للتهديد، فيؤيد حل الأمر السابق على التهديد، وبصير الكلام متلائم الأطراف.

قال: وإما متعلق⁽⁵⁾ بفعلٍ [مقدراً]⁽⁶⁾ مؤخر، أي: ﴿وَلِيَحْكُمَ أَهْلُ الْإِنجِيلِ بِمَا أُنْزِلَ

اللَّهُ فِيهِ﴾ (2) أنزله.

أقول: وكذا في قوله تعالى: ﴿إِنَّا زَيْنًا السَّمَاءَ الدُّنْيَا بِزَيْنَةِ الْكَوَاكِبِ﴾⁽⁷⁾ وَحِفْظًا⁽⁸⁾ [يجوز أن يكون] تعليلاً لفعل محذوف متأخر، والتقدير: وحفاظاً فعلنا ذلك. وإنما يقدَّرُ المحذوف متأخراً قصداً إلى الاختصاص، وإلى أن الحذف دليل على أن الاهتمام بالمذكور أكثر.

(1) القصص من الآية: 8. وانظر، ص: 169 من الأصل، تقرير الدمامي في المسألة.

(2) أي إفادة اللامين للتهديد في الآية: ليكفروا بما آتيناهم وليمتنعوا وبذلك يكون ما بعدهما مجزوماً.

(3) المنكوت من الآية: 66.

(4) المنكوت من الآية: ليكفروا... وليمتنعوا فسوف يعلمون 66.

(5) أي: التعليل في قراءة حزة لقوله تعالى: وليحكم أهل الإنجيل... المائدة من الآية: 47.

(6) سقطت من الأصل.

(7) الصافات: 6-7. تنمة من كل شيطان مارد.

(8) ساقط من الأصل.

قال: وقال⁽¹⁾: في البيت الثاني⁽²⁾: إنه لا يعرف قائله.
أقول: لم يحك المصنف جواباً عن البيت الأول، وهو قوله⁽³⁾:

فلا نستطل مني بقائي ومُدني⁽⁴⁾ ** ولكن يكن للخير منك نصيب

وكان المبرد - رحمه الله - لم ير مساعاً لتخريجه. إن كان قد اطلع عليه. ويمكن أن يخرج على أن الفعل مرفوع على⁽⁵⁾ أصله: يكون لكنه سكن النون لأجل الإدغام الجائز، فأبدلها لاماً، وأدغم، ثم التقى ساكنان، فحذف الأول للضرورة، وإن كان إثباته سائغاً في السعة من باب التقاء الساكنين على حذفه.

قال: واجتزأ عنها⁽⁶⁾ بالكسرة، كقوله⁽⁷⁾:

(1) أي: المبرد الذي منع حذف اللام وإبقاء عملها حتى في الشعر.

(2) يريد قول الشاعر:

عمد تغدي نفسك كل نفس ** إذا ما خفت من شيء ثبالا

ينسب البيت في بعض المصادر لحسان وللأعشى، وليس في ديوانيهما.

وفي الخزانة 629/3 أن المبرد كان يلحن قائله. قال في المقتضب 133/2 والنحويون يميزون إضمار هذه اللام للشاعر إذا اضطر... فلا أرى ذلك على ما قالوا لأن عوامل الأفعال لا تضم، وأضعفها الجازمة. واستشهد به سيويه 408/1 على حذف لام الأمر للضرورة.

وهو من شواهد الأمالي الشجرية 375/1، وشرح الكافية للرضي 249/2.

(3) التقدير فيه: ولكن ليكن الشاعر خاطب ابنه لما سمع أنه يتمنى موته. وقائل البيت غير معروف، وهو من شواهد: الجنى الداني ص: 114، والعيني 420/4.

(4) في الأصل بقا مودني.

(5) على سقطت من ج، د.

(6) أي: الباء في تغدي نفسك في البيت السابق على احتمال أن يكون دعاءً بلفظ الخبر أي: عمدة تغدي نفسك... وحذفت الباء تخفيفاً.

(7) على أن أصله دوامي الأيدي فحذفت الباء للضرورة. واكتفي بالكسرة الدالة عليها، وفي شرح شواهد الشافية: برواية تخفأ الوطء... قال البغدادي:

فطرت بتصلي في غملات ** خفاف الوطء يحيطن السرحا

شرح أبيات المعنى 337/4.

دَوَامِي الْأَيْدِ يَخْبِطُنَ السَّرِيحَا

أقول: الدوامي: جمع دامية، يقال: شجة دامية، أي: تدمي ولا يسيل دمه. والأيدي: جمع يد؛ إلا أنه حذف الياء اجتزاءً بالكسرة. ويخبطن، بكسر الباء، أي: يضربن. يقال: خبط البعير الأرض بيده خبطاً: إذا ضربها. ومنه قيل: خبط عشواء، وهي الناقة التي في بصرها ضعف، تخبط إذا مشت، لا تتوقى شيئاً. والسريح بالحاء المهملة: السيور التي يخصف بها، الواحدة: سريحة، وتجمع أيضاً على سرائح.

قال: وأما قوله⁽¹⁾:

على مثل أصحاب البعوضة فاخشي * لك الويل حرُّ الوجه، أو يبك من بكى

فهو على قبحه جائز؛ لأنه عطف على المعنى: إذا اخشي وتقمشي بمعنى واحد.

أقول: البعوضة: البقّة، والبعوضة أيضاً: اسم ماء لبني أسد⁽²⁾، وأظن أن هذا هو المراد هنا. ويقال: 'خش' وجهه بفتح الميم، يخشهُ ويخمشهُ بالضم والكسر: خدشه ولطمه، وضربه، وقطع عضواً منه، كذا في القاموس⁽³⁾، والكل ممكن في البيت، و'حرُّ الوجه': ما بدا من الوجنة.

ولمّا جعل المبرد العطف في البيت على المعنى لأنه يمنع من الجزم باللام مقدرة؛ وإلا فلو جوّز ذلك لكان ذلك من قبيل العطف على اللفظ، أي: يجعل: كَيْبِكَ مَنْ بَكَى معطوفاً على أَخْمِشِي؛ إذ كلاهما إنشاء.

قال: كقوله⁽⁴⁾:

(1) التقدير: أو كَيْبِكَ مَنْ بَكَى، والبيت لثمم بن نويرة، وهو من شواهد الكتاب 1/ 208، 409. والأماشي الشجرية 1/ 375.

والخزاة 3/ 629.

(2) في الأصل سعد.

(3) القاموس 2/ 'خش'.

(4) أراد ليتأذن فحذف اللام الجازمة، وكسر حرف المضارعة. قال العيني إنه لمنصور بن مرثد الأسدي 4/ 444، وهو من

شواهد الجنى الداني ص: 114.

قُلْتُ لِبَوَائِبٍ لَدَيْهِ دَارُهَا * * تَفْذَنْ فِإِنِّي حَمَوُهَا وَجَارُهَا

أقول: حمؤ المرأة: أبو زوجها، ومن كان من قبله. وفيه لغات، يمكن منها في البيت ثلاث، إحداها: حَمَّ كَيْدٌ، لكن لم ترد بها رواية هنا. والأخرى: حَمَّةٌ مهموز اللام. كـ حَبَّةٌ. والثالثة: حَمَوْتُكَ دَلَوْتُ، وكلتا هاتين اللغتين جاءت به الرواية في البيت 175/. وأما تَفْذَنْ فقد تكلم/ عليه في المتن.

قال: قيل: وهذا تخلص⁽¹⁾ من ضرورة بضرورة، وهي إثبات همزة الوصل في وصل الكلام، وليس كذلك: لأنهما بيتان، لا بيت⁽²⁾ مُصَرَّعٌ.

أقول: يريد أنهما بيتان من مشطور الرجز، كل⁽³⁾ واحد منهما مستقل بنفسه، على ثلاثة أجزاء، وليس مجموعهما بيتاً واحداً من تام⁽⁴⁾ الرجز. وفي⁽⁵⁾ إطلاق المصراع هنا مخالفة للإصطلاح المشهور عند العروضيين في التفرقة بين التصريع والتقفية، فإذا كانت العروض مستحقة للمجيء على وزن مخالف لوزن⁽⁶⁾ الضرب، ثم أخرجت عما تستحقه وألحقت بالضرب في وزنه ورويه، فهذا تصريع، والبيت مصراع، كما في قول امرئ القيس⁽⁷⁾.

ألا عِمَّ صباحاً أيها الطللُ البالي * * وهل يَعْمَنُ من كان في العَصْرِ الخالي

فإن عروض الطويل في غير التصريع على وزن مفاعيلن المقبوض، لكنها أخرجت [عنها]⁽⁸⁾ عن تلك الحالة، وجعلت على زنة مفاعيلن التام إلحاقاً لها بالضرب وزناً وروياً.

(1) في ج تخلص.

(2) في ج البيت.

(3) في ج وكل.

(4) في ج، د تمام.

(5) في ج قي بدون واو.

(6) سقطت من ج.

(7) ديوانه ص: 175.

(8) سقطت من الأصل.

وإن كانت العروض كزنة الضرب؛ وإنما ألحقت به⁽¹⁾ في الروي فقط. فهذا تفنية، والبيت مقفى، كما في قول امرئ القيس أيضاً⁽²⁾:

قَفَا نُبْكَ مِنْ ذِكْرِي حَبِيبٍ وَمَنْزِلٍ * بِسَقَطِ اللّوى بَيْنَ الدُّخُولِ فَحَوْمِلِ

فإن العروض هنا على زنة مفاعِلنْ المقبوض، وهو وزنُها المستحق لها، وزنة الضرب أيضاً كذلك، ولم يقع إلحاقها به⁽³⁾ إلا في الروي خاصة، وهو اللام: إذا تقرر هذا استبان لك أن ما أنشده المصنف بتقدير أن يكون بيتاً واحداً من قيل المقفى، لا المصراع؛ لأن وزن عروض الرجز مستفعلنْ، وهي هنا كذلك على زنة الضرب؛ إلا أنه دخله الحين زحافاً، وليس الإلحاق إلا في الروي فقط، وهو الراء لا الهاء كما قد يتوهم، على أنني أقول: ولو كان بيتاً مصراعاً لم يكن مثل هذا فيه ضرورة⁽⁴⁾ ضرورة أن البيت المصراع أو المقفى يعامل معاملة بيتين، ولولا ذلك لم يكن للمصدر رَوِيٌّ كما للعجز.

قال: أحدها⁽⁵⁾ للخليل وسيبويه أنه بنفس الطلب، لما تضمنه من معنى أن الشرطية.

أقول: وجه كون الطلب متضمناً للشرط على ما قرره بعضهم أن الحامل على الكلام الطلبي كون المطلوب مقصوداً للمتكلم، إما لذاته، وإما⁽⁶⁾ لغيره، ومعنى كونه مقصوداً لغيره، أنه يتوقف ذلك الغير على حصوله، وهذا هو معنى الشرط، أعني توقف غيره عليه، فإذا ذكرت الطلب، ولم تذكر بعده ما يصح توقفه على المطلوب، جَوُزَ المخاطب

(1) سقطت من ذ.

(2) ديوانه: 175.

(3) في ذتها.

(4) سقطت من ذ.

(5) أي أحد الأقوال الثلاثة في الاختلاف في الجازم في الآية: قل لعبادي الذين آمنوا يقيموا الصلاة إبراهيم: 31.

والثاني: بالطلب لنيابته مناب الجازم الذي هو الشرط.

والثالث: أنه بشرط مقدر بعد الطلب.

الكتاب 99/3.

(6) في الأصل أو.

كون ذلك المطلوب مقصوداً لنفسه ولغيره، وإن ذكرت بعده ذلك غلب على ظنه كون المطلوب مقصوداً لذلك المذكور بعده، لا لنفسه، فيكون إذن معنى⁽¹⁾ الشرط في الطلب مع ذكر ذلك الشيء ظاهراً. وأما الخبر فإنه إذا ورد حمله المخاطب على أنه إنما تكلم به المتكلم لإفادة المخاطب مضمونه لا على مضمونه مقصود (لنفسه أو لغيره؛ إذ قد يخبر عن شيء مع أن ذلك الشيء غير مقصود)⁽²⁾ للمُخْبِر، كقولك: يضرب زيدٌ مع كراهتك لضربه. ولو جئت أيضاً بعد الخبر بما يصلح أن يكون جزءاً لمضمونه لم يتبادر فهم المخاطب إلى أنه جزاؤه. إذ ذلك في الطلب إنما كان لتبادر الفهم إلى أن المطلوب إما لذاته أو لغيره، ومع ذكر الغير فالأولى أن يكون له.

قال: وإيضاً فإن تضمن الفعل معنى العرف، إما غير⁽³⁾ واقع أو غير كثير.

أقول: الظاهر أنه واقع وكثير، وذلك لأن أفعال الإنشاء، كَعَسَى وِنَعَمْ وِبُشٍّ، وفعل التعجب، نحو: ما أحسن زيداً و⁽⁴⁾ ما أظرفه و ما الطفة إلى غير ذلك مما لا ينحصر. ونحو: قَضَوِ الرجلَ بمعنى: ما أقضاه ﴿وَحَسَنَ أَوْلِيَّكَ رَفِيقًا﴾⁽⁵⁾ بمعنى ما أحسنهم رفيقاً كلها متضمن للحرف الذي حق الإنشاء أن يؤدي به، ولهذا كانت غير متصرفة.

قال: وأبطل ابن مالك بالآية أن يكون الجزم في جواب شرط مقدر؛ لأن تقديره يستلزم ألا

يختلف أحد من المقول لهم ذلك عن⁽⁶⁾ الامتثال؛ ولكن التخلف واقع 176/⁽⁷⁾.

أقول: يريد بالآية قوله تعالى: ﴿قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ ءَامَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾⁽⁸⁾، وما

ذكره ابن مالك مبني على أن بين الشرط والجواب ملازمة عقلية. وهو ممنوع؛ بل إنما يقتضي

(1) في الأصل مع.

(2) ساقط من ذ.

(3) في الأصل إما كثيراً أو غير كثير.

(4) في ج وأما.

(5) النساء: 69.

(6) في ذ عند.

(7) شرح الكافية لابن مالك 2/ 262.

(8) إبراهيم: 31.

الغلبة⁽¹⁾، كما صرح به ابن الحاجب [في أماليه]⁽²⁾، وذلك حاصل، فإن أمر الشارع للمؤمنين بإقامة الصلاة يقتضي إقامتها غالباً، وذلك كاف⁽³⁾. وقال بعض المتأخرين: يكفي الشرط في كونه شرطاً توقف الجزاء عليه؛ وإن كان متوقفاً على أشياء أخرى، نحو: إن توضأت صحت صلاتك، وهو قريب مما أشار إليه ابن الحاجب. واعترضه بعض الفضلاء بأن المذكور في الكتب المعتمدة في الأصول أن كلمة إن قد غلبت في السببية، فدلّت على ترتب الثاني على الأول، وأنها تستعمل في الشرط الذي هو جزاء خير من العلة التامة، فيتعقبه الجزاء قطعاً، قال: ولا يخفى أن المتبادر من قولك: إن ضربتني ضربتك أن الضرب الثاني مترتب على الضرب الأول يحصل جزئياً. بمصوله. قال: وأما قوله تعالى: ﴿قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ ءَامَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾⁽⁴⁾ ففيه إشارة إلى أن المؤمنين ينبغي أن يبادروا إلى امتثال قول النبي صلى الله عليه وسلم، حتى كأن قوله: أقيموا الصلاة سبب لإقامتهم إياها، لا تتخلف تلك الإقامة عن ذلك القول. وكذلك قولك: إن توضأت صحت صلاتك يشعر بمبالغة في اعتبار الوضوء في صحة الصلاة، كأن المحصل وحده لصحتها، بخلاف قولك: ألوضوء شرط لصحة الصلاة، فإن المفهوم منه مجرد التوقف فقط.

قال: وباحتمال أنه ليس المراد بالعباد، الموصوفين بالإيمان مطلقاً؛ بل المخلصين منهم.
أقول: كأنه - والله أعلم - أخذه من إضافة العباد إلى ضمير الله تعالى؛ فإنه يقتضي التشريف لهم؛ وإنما شرفهم بذلك لإخلاصهم؛ فإن كان الحامل له على ذلك هو هذا المعنى، فهو غير متأت [له]⁽⁵⁾ في بعض المواضع، كقوله تعالى: ﴿قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ﴾⁽⁶⁾.

(1) في ج' العلية.

(2) ساقط من الأصل وج.

(3) الأمالي: 120/1.

(4) إبراهيم: 31.

(5) سقطت من الأصل.

(6) النور من الآية: 30.

قال: ويردّه⁽¹⁾ أن الجواب لا بد أن يخالف المجاب.

أقول: هذا مأخوذ من كلام ابن الحاجب في الأمالي⁽²⁾ فإنه بعد أن ذكر أنه لا يشترط في الجواب أن يكون بينه وبين الشرط ملازمة عقلية، وإنما يقتضي الغلبة⁽³⁾. قال: وما حكى عن أبي علي⁽³⁾ أنه قال: هو جواب أقيموا إن أراد به هذا المعنى فهو مستقيم وفي العبارة تسامح، وإن أراد أنه جواب لأقيموا على التحقق كان ذلك فاسداً من وجهتين؛ أحدهما: أنه يصير قولك: أخرج تخرج وهو فاسد، لاتحاد السبب والمسبب. الثاني: أنه كان يجب أن يقال: أقيموا يقيموا⁽⁴⁾؛ لأنه مقول للمخاطبين، ولا يجوز أن يقال للمخاطبين يقيموا فإن قيل: يُجعلُ يقيموا من قول الأمر فيندفع المحذور، فالجواب⁽⁵⁾ أنه إذا قُدِّرَ بهذا التقدير، واندفع هذا المحذور لزم محذور أعظم منه، وهو أن يكون الأمر من كلام، والجواب من كلام آخر، ألا ترى أنك إذا جعلته جواباً لأقيموا فأقيموا هو من قول المأمور، ويُقيموا هو أقرب من قول الأمر، فقد صار الأمر والجواب من كلامين، وهو فاسد⁽⁶⁾ والله تعالى أعلم.

قال: ولأن الفعل إنما وضع⁽⁷⁾ لتقييد الحدث بالزمان.

أقول: مقتضى هذه العبارة: ألا يكون الفعل موضوعاً للدلالة على الحدث وزمانه، وهو باطل.

قال: ولأن المعقّنين على أن أفعال الإنشاء مجردة عن الزمن، كـ بَعَثْتُ وَأَقْسَمْتُ وَقَبِلْتُ، وأجابوا عن كونها مع ذلك أفعالاً بأن تجردها عارض لها عند نقلها عن الغير، ولا يمكنهم ادعاء ذلك في نحو⁽⁸⁾: قُمْ؛ لأنه ليس له حالة غير هذه، وحينئذٍ فتشكل⁽⁹⁾ فعليته.

(1) أي قول المبرد إن التقدير: قل لهم أقيموا يقيموا والجزم في جواب أقيموا لا في جواب قل.

(2) في الأصل وجّ العلية.

(3) أي الفارسي.

(4) في جّ أقيموا أقيموا.

(5) في جّ والجواب.

(6) الأمالي 1/ 120.

(7) في جّ وقع.

(8) سقطت من جّ.

(9) في جّ فيشكل.

أقول: لا إشكال؛ فإن أفعال الإنشاء إنما قلنا بتجردها عن الزمن من حيث هي إنشاء، والأمر لا دلالة له على الزمان بحسب الوضع من حيث إنشائيته، وليست هذه الحيثية هي جهة كونه فعلاً؛ بل فعليته باعتبار دلالاته على الحدث المطلوب من المخاطب، 177/ وعلى زمان ذلك الحدث، وهو المستقبل، فقد ثبت كونه فعلاً لدلالاته بحسب الوضع/ على الحدث وزمانه، وإن كان لا دلالة له على الزمان من حيث كونه إنشاءً. وكذا إذا قلنا بأن الإنشاء لا بد له من زمانٍ حالي، كما ذهب إليه بعضهم في سائر الإنشاءات⁽¹⁾، لم يُشكَل الأمر؛ لأننا نقول: له زمانان: زمن إيقاعه من المتكلم، وهذا زمنه من حيث هو إنشاء، وهو الحال، وزمن حدثه المسند إلى المخاطب، وهذا زمنه من حيث هو فعل؛ وحينئذٍ فالإنشاء نوعان: إنشاء حدثه مسند إلى غير المخاطب، كـ بُعِثَ وهذا حالي فقط. وليست الحال في دلالاته، بل من ضرورة وقوعه، وإنشاء حدثه مسند إلى المخاطب، وهو الأمر المدلول عليه بالصيغة، وهذا واقع في الحال من حيث هو إنشاء. وأما من حيث إسناد حدثه إلى المخاطب المأمور فهو مستقبل، ولا شك أنه فعلٌ بهذا الاعتبار، والله تعالى أعلم.

قال: ولهذا زحلّقوها⁽²⁾ في باب إن عن صدر الجملة كراهية ابتداء الكلام بمؤكدين.

أقول: زحلّقوها، أي: دفعوها، وهو بالقاء والقاف. واحترز بابتداء الكلام عن مثل: قام القوم كلهم أجمعون فإنه⁽³⁾ كلام فيه مؤكدان، ولكنهما ليسا في ابتدائه، وكأنهم إنما كرهوا اجتماع المؤكدين في الابتداء. من جهة أن التأكيد حقه أن يكون بعد ذكر المؤكد؛ لأن تأكيده فرع عن تقريره. في نفسه، فما⁽⁴⁾ لم يذكر المؤكد لم يتقرر معناه، فينبغي ألا يؤتى له⁽⁵⁾ بمؤكد إلا بعد تمامه، لكنهم اغتفروا تقدم المؤكد الواحد ليتقرر في النفس أولاً، أن ما يذكر بعده معتنى به مقصود التأكيد. ولا يلزم من اغتفارهم لهذا المعنى تقدم الواحد اغتفارهم لتقدم⁽⁶⁾

(1) في ج' الأنساب.

(2) أي: لام الابتداء.

(3) في ج' قرائنهم.

(4) في ج' قلنا.

(5) سقطت من ذ.

(6) في ج' يتقدم.

أكثر منه، وقد يعترض به إنما⁽¹⁾ فإن⁽²⁾ السكاكي ادعى أن سبب إفادتها للحصر أن إنَّ للتأكيد، ومأ كذلك، فاجتمع تأكيدان، فأفادت الحصر⁽³⁾. ولا ينتقض به إنَّ زيدا لقائمه ولا بمثل: قام زيد نفسه عيَّنه لعدم توالي المؤكِّدين في المثال الأول⁽⁴⁾، وعدم كونهما ابتداءً في الثاني. وقال ابن مالك: قد يُجمع بين ألا وياً توكيداً للتنبيه. نص عليه في توضيح البخاري⁽⁵⁾. وقد يعترض أيضاً بمثل: لسوف يُقدِّم زيداً.

قال: والجواب أن الحكم في ذلك اليوم واقع لا محالة، فنزل منزلة الحاضر.
أقول: وقد يجاب أيضاً بأن اللام في هذه الآية⁽⁶⁾ لمجرد التوكيد، مسلوقة الدلالة على تخلص المضارع للحال⁽⁷⁾، كما جردت اللام للعوضية في الاسم الشريف وهو الله وسُلِّيت معنى التعريف.

قال: ووجهه⁽⁸⁾ أن⁽⁹⁾ قد تَقَرَّبَ الماضي من الحال فيشبه المضارع المشبه للاسم.
أقول: وأيضاً فالفعل من: إن زيدا لعسى أن يقوم و لنعم الرجل للإنشاء، وزمن وقوعه حالي، فأشبه المضارع المراد به وقوع حدوثه في الحال.
قال: فمتى تقدم فعل القلب فتحت⁽¹⁰⁾ همزة إنَّ كـ علمت أن زيدا لَقام⁽¹¹⁾.

(1) ساقطة من ج:

(2) في ج: بأن.

(3) مفتاح العلوم للسكاكي ص: 126 بتصرف. مطبعة التقدم العلمية، مصر.

(4) سقطت من ذ.

(5) شواهد التوضيح لابن مالك ص: 7.

الا يا اسلمي يا دار مَيَّ على البلى ** ولا زال منهلاً بجرعائك القطرُ

مطلع قصيدة لذي الرمة. ديوانه 559/1.

(6) أي: قوله تعالى: وإن ربك ليحكم بينهم يوم القيامة فيما كانوا فيه يختلفون. النحل: 124.

(7) في الأصل وج كاستقبال.

(8) أي: الماضي المقرون به قد.

(9) في ج: أنه.

(10) في ج: توجب.

(11) في الأصل وج لقائمه.

أقول: لأن لام القسم في مثل هذا المحل لا تعلق؛ لأن القسم وجوابه في محل رفع خبر⁽¹⁾ لـ أن، وهي مع معموليها سادة مسد المفعولين.

قال: والصواب عندهما: الكسر.

أقول: أي: عند الكسائي وهشام⁽²⁾؛ لأنهما يريانها لام الابتداء، فتعلّق، فيجب الكسر.

قال: وفي أمالي ابن الحاجب: لام الابتداء يجب معها المبتدأ⁽³⁾.

أقول: كأنه قصد بإيراد⁽⁴⁾ كلام ابن الحاجب الإشارة إلى أنه مخالف للجماعة، وهذا الكلام الذي نقله عنه ليس بصريح في المخالفة؛ إذ يحتمل أن يكون مراده، أن لام الابتداء يجب اقتران المبتدأ بها لفظاً، وعلى هذا فالمخالفة ثابتة، ويحتمل أن يكون مراده: أنه يجب معها المبتدأ لفظاً أو تقديرًا، وحينئذٍ فلا مخالفة؛ إذ يجوز أن يكون مدخول اللام هو المبتدأ في الأصل، والتقدير: لزيد قائم. فأخّر المبتدأ وقُدّم الخبر والياً للام. فقل: لَقَائِمٌ زَيْدٌ فقد وليها المبتدأ تقديرًا⁽⁵⁾، وإن لم يلها لفظاً. فلا ينافي ذلك قوله:

يجب معها المبتدأ.

قال: والمشهور أن هذه لام القسم.

أقول: الظاهر أن الإشارة به هذه إلى اللام القريبة التي حكاها عن بعضهم⁽⁶⁾ داخله على / [الماضي]⁽⁷⁾ المتصرف⁽⁸⁾ المقرون به قد. ولا تكون الإشارة بها إلى اللامات 178 / التي ابتداء الكلام عليها من قوله: الثاني: الفعل، نحو: لَيَقُومُ زَيْدٌ؛ إذ يلزم عليه مشهورية القول في

(1) سقطت من ذ.

(2) أبو عبد الله هشام بن معاوية الضير الكوفي. ت سنة 209. نزهة الألباء ص: 222.

(3) أمالي ابن الحاجب 62 / 1.

(4) في نجّ ما يراذ.

(5) في الأصل تقدير.

(6) اللام في قوله تعالى: ولقد كانوا عاهدوا الله من قبل الأحزاب من الآية: 15.

(7) سقطت من الأصل ونجّ.

(8) في نجّ المتصرف.

نحو: لَيَقُومُ زَيْدٌ بَأَن لَامِهِ: لَام الْقِسْمِ، وَهُوَ إِمَّا مَمْتَنِعٌ عِنْدَ الْجُمْهُورِ لِلْخُلُوِّ مِنْ نُونِ التَّوَكِيدِ، أَوْ قَلِيلٌ عِنْدَ مَنْ أَجَازَهُ، كَابْنِ مَالِكٍ⁽¹⁾.

قال: فكما لا يهذف الفعل والاسم، ويبقيان بعد حذفهما، كذلك اللام بعد حذف الاسم.
أقول: ضمير يُبْقِيَانِ عَائِدٌ إِلَى قَدْ وَإِنْ، وَضَمِيرُ حَذْفُهُمَا عَائِدٌ إِلَى الْفِعْلِ الَّذِي هُوَ مَدْخُولُ قَدْ، وَالْإِسْمُ الَّذِي هُوَ مَدْخُولُ إِنْ، وَالْمَقْصُودُ مِنْ هَذَا الْكَلَامِ أَنَّ الْإِسْمَ الَّذِي تَدْخُلُ عَلَيْهِ لَامُ الْإِبْتِدَاءِ لَا يَحْذَفُ، وَتَبْقَى اللَّامُ بَعْدَ حَذْفِهِ، كَمَا أَنَّ الْفِعْلَ الَّذِي تَدْخُلُ عَلَيْهِ قَدْ، وَالْإِسْمَ الَّذِي تَدْخُلُ عَلَيْهِ إِنْ لَا يَحْذَفَانِ وَيَبْقَى الْحَرْفَانِ بَعْدَ حَذْفِهِمَا. فَأَمَّا الْفِعْلَ الَّذِي تَدْخُلُ عَلَيْهِ قَدْ فَيَجُوزُ حَذْفُهُ وَبَقَاؤُهُ قَدْ بَعْدَ حَذْفِهِ⁽²⁾ كَقَوْلِ الشَّاعِرِ⁽³⁾:

أَفَدَ الثَّرَحْلُ غَيْرَ أَنْ رَكَابَنَا * لَمَّا نَزَلْ بِرَحَائِلَنَا، وَكَأَنَّ قَدْ

(أي: وَكَأَنَّ قَدْ)⁽⁴⁾ زَالَتْ، وَلَمْ يَجْعَلُوا ذَلِكَ ضَرْورَةً. فَفِيمَا ادَّعَاهُ مِنْ عَدَمِ تَبْقِيَةِ قَدْ بَعْدَ حَذْفِ الْفِعْلِ نَظَرُ. وَأَمَّا حَذْفُ الْإِسْمِ وَبَقَاؤُهُ أَنْ. فَقَدْ وَقَعَ، وَإِنْ كَانَ ضَعِيفاً كَقَوْلِهِ⁽⁵⁾:

إِنْ مَنْ يَدْخُلُ الْكَنِيسَةَ يَوْمًا * يَلْقَى فِيهَا جَاذِرًا وَظَبَاءَ

وقول الآخر⁽⁶⁾:

إِنْ مَنْ لَمْ فِي بَنِي بَنْتٍ حَسًا * نَ أَلْمَهُ وَأَغْصِهِ فِي الْخُطُوبِ

(1) التسهيل ص: 152.

(2) في حذفه بعد قد.

(3) تقدم في حرف قد وهو للناطقة ديوانه: 49. وابن عقيل: 23/1، والجنى الداني: 146. والخزانة 232/3.

(4) ساقط من ذ.

(5) مر أيضاً في حرف إن وهو ما ينسب إلى الأخطل. ديوانه ص: 376. وفي الخزانة 219/1.

(6) يريد أنه فحذف الضمير، وهو للأعشى ميمون. ورواية الديوان ص: 335.

مَنْ لَمْ يَلْمَنِي عَلَى بَنِي ابْنَةٍ وَلَا شَاهِدَ فِيهِ حَيْثُ. وهو من شواهد ابن الشجري 295/1 وابن يعيش 115/3 والخزانة 654/3.

فإن قلت: ما وجه إعراب الكلام المنقول في المتن عن ابن الحاجب، على وجه يتنزل عليه القصد الذي ذكرته أولاً. قلت: فيه قلق، وأقرب ما يقال فيه إن قوله: اللام مبتدأ، على تقدير مضاف، أي: حال اللام. وخبره ما يتحصل من معنى اللفظ المتقدم، وهو قوله: كما لا يحذف إلى آخره. وكذلك تأكيد، ومعنى الكلام على هذا التقدير: وحال اللام في عدم إبقائها بعد اسم مثل: قدّ وإنّ في عدم إبقائهما بعد حذف⁽¹⁾ ما دخلا عليه من الفعل والاسم.

قال: وفي الوجهين الآخرين⁽²⁾ نظر: لأن تكرار الظاهر إنما يقبح إذا صُرّح بهما.

أقول: يحتمل أن ابن الحاجب لم يستضعفه⁽³⁾ من جهة قبح التكرار؛ بل من حيث وقوع الظاهر رابطاً في غير مقام التفيخيم⁽⁴⁾، ولا شك أنه ضعيف عند سيويه والمحققين.

قال: ولأن النحويين قدّروا مبتدأ بعد الواو، في نحو: قُتِمْتُ وَأَصْكُ عَيْنُهُ⁽⁵⁾. وبعد الفاء في

نحو: وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ⁽⁶⁾، وبعد اللام في نحو: لَا أَقْسِمُ⁽⁷⁾ يَوْمَ

الْقِيَمَةِ⁽⁸⁾، وكل ذلك تقدير لأجل الصناعة دون المعنى.

(1) سقطت من ج.

(2) يريد الوجه الثاني والثالث من قول ابن الحاجب في اللام من قوله تعالى: وَلَسَوْفَ يَغْفِيكَ رَبُّكَ... إنها لام توكيد، لا لام ابتداء كما يرى البعض، وأن المبتدأ بعدها مقدر. فهذا فاسد عنده من جهات أولاً: أن لام الابتداء لا تبقى بعد حذف المبتدأ. ثانياً: أن تقدير الم حذف في كسوف يقوم زيد يصير: كزيد سوف يقوم زيد. ثالثاً: أنه يلزم إضمار لا يحتاج إليه.

(3) في ج لم يستضعف.

(4) أمالي ابن الحاجب 1/ 148.

(5) قول بعض العرب وهو ما استشهد به البلاغيون على حذف المبتدأ، لأن الجملة الحالية التي يكون فعلها مضارعاً مثبتاً ممتنع دخول الواو عليها، ولذلك قدّروا المبتدأ. أي: وأنا أصك عينه فالحالية اسمية لا فعلية ويروى وجهة عرض عينه. شروح التلخيص 3/ 133.

(6) المائدة: 95.

(7) في الأصل وج لا أقسم.

(8) القيامة: 1. قرأ ابن مجاهد على قنبل عن ابن كثير لأقسم بيوم القيامة بغير ألف بين اللام والقاف ولا أقسم الثانية بلام والف.

أما باقي السبعة فكلهم قرأوا لا أقسم.

السبعة في القراءات لابن مجاهد ص: 661.

أقول: هذا الكلام يقتضي استواء المقدّر والمفوض في المعنى المقصود، وأن التقدير إنما روعي لحفظ نظام الصناعة من جهة اللفظ فقط. وكيف يكون ذلك، والمستفاد من الجملة الاسمية غير المستفاد من الجملة الفعلية، بسبب إفادة الأولى في مثل هذه الصورة⁽¹⁾ لتقوي الحكم، وعدم إفادة الثانية له، فأنى⁽²⁾ يقال: بأن معناهما واحد؟. والقول بأن مثل هذا إنما يذكره أهل البيان، وأما النحاة فلا يفرقون⁽³⁾ بين الاسمية والفعلية فيه نظر

قال: ولأنه⁽⁴⁾ يجوز على الصحيح، [نعو]⁽⁵⁾؛ لِقَائِمِ زَيْدٍ.

أقول: جواز هذا ليس مما الكلام فيه؛ فإنه لم يحذف منه شيء؛ إذ زَيْدٌ مبتدأ، و لِقَائِمٌ خبره، قدم عليه على رأي الجماعة، أو مبتدأ، و لِقَائِمٌ خبر مقدم. واللام داخلية على المبتدأ تقديرًا على ما جاوزنا حمل كلام ابن الحاجب عليه. وعلى كل حال فلا حذف، فلا وجه لإيراده على تضعيف ابن الحاجب لقول من ادعى حذف المبتدأ في: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى﴾⁽⁶⁾.

قال: وقد صرح⁽⁷⁾ بذلك في تفسير ﴿لَسَوْفَ أُخْرِجُ حَيًّا﴾⁽⁸⁾.

أقول نعم، صرح بذلك حيث قال في الكشف: فلن قلت: لام الابتداء الداخلة على المضارع تعطي معنى الحال، فكيف جامع حرف الاستقبال؟ قلت: لم تجامعها إلا مغلصة للتوكيد، كما أخلصت الهمزة في يَا الله للتعويض، واضمحل عنها معنى التعريف⁽⁹⁾. 179 / هذا كلامه. وأراد بالهمزة الألف واللام، لكنه تجاوز في إطلاق اسم الجزء على الكل / ووقع له قبل ذلك أن قال: فلن قلت: بم انتصب إذا، وانتصابه ب أُخْرِجَ متمتع؛ لأجل اللام، لا

(1) سقطت من ذ.

(2) في نسخة: فإنه.

(3) في ذ فلا تفرق. وهو جائز باعتبار رجوع الضمير على جملة النحاة.

(4) في ذ وأنه.

(5) سقطت من الأصل وج.

(6) الضحى من الآية: 5.

(7) أي: الزمخشري.

(8) مريم من الآية: 66.

(9) الكشف 517/2.

تقول: أَلْيَوْمَ لَزَيْدٌ قَائِمٌ، بفعل مضمر يدل عليه المذكور.⁽¹⁾ انتهى. قلت: وهذا تسليم، لأن ما بعد الحرف الذي له الصدر لا يعمل فيما قبله، وإن كان ظرفاً. وقد أجاز مثله في مواضع، ففي كلامه اضطراب. وقد ذكر المصنف هذه الآية في آخر النوع الثاني عشر [من الجهة السادسة]⁽²⁾ في الباب الخامس⁽³⁾، وجزم بأن إذا ظرف لا أخرج وإن ذلك من قبيل توسعهم في الظروف⁽⁴⁾، وسيأتي فيه كلام في المحل إن شاء الله.

قال: وقوله⁽⁵⁾: إن لام القسم مع المضارع لا تفارق النون ممنوع.

أقول: يُحْمَلُ كلام الزمخشري على أن مراده أن لام القسم الملاصقة للمضارع لا تفارق النون، هذا هو الظاهر من المعية، وحيث لا يستقيم الكلام⁽⁶⁾، ولا يرد عليه شيء مما ذكره.

قال: وتارة يمتنعان⁽⁷⁾، وذلك مع الفعل المنفي نحو: «تَأَلَّه تَفْتَوُا»⁽⁸⁾.

أقول: هذا ذكره استطراداً، وإلا فلا مدخل له في رد كلام الزمخشري: وقد يؤكد بالنون الفعل المنفي ب [ما]⁽⁹⁾ كقوله⁽¹⁰⁾:

وَمِنْ عِصَّةٍ مَا يَنْبَغُنْ شَكِيرُهَا

(1) ساقط من الأصل.

(2) ساقط من الأصل.

(3) المعنى 590/2.

(4) المعنى 590/2.

(5) أي الزمخشري في الكشف: 517/2.

(6) سقطت من ذ.

(7) أي: لام القسم ونون التوكيد مع المضارع.

(8) يوسف من الآية: 85.

(9) بما سقطت من الأصل.

(10) قيل هذا عجز لببت صدره: إذا مات منهم مِيتَ سَرَقَ ابْنُهُ. وورد صدرأ لببت آخر عجزه: قَدْهَا وَيَقْطُ الرِّثَاءُ مِنَ الرُّثْبِ

وكلاهما مجهول قائله. والعصاة: شجرة. وشكيرها: شوكرها. أو صغار ورقها، أو ما ينبت حول الشجرة من أصلها،

يضرب مثلاً في مشابهة الابن أباه. أو أن صغار الأمور تدل على كبارها... ابن يعيش 5/9.

وهو أيضاً في الكتاب 153/2. والخزاة 82/2، 566/4. وجمع الأمثال 20/2.

وسياتي في حرف النون. وكذا المنفي ب لا كقوله⁽¹⁾:

ثَالِثٌ لَا يُخَمِّدُنَ⁽²⁾ الْمَرْءَ مُجْتَبِئاً

كذا يُنْشَدُ مبنياً للمفعول، وبياء الغيبة. وحرف القسم يحتمل أن يكون ألباء الموحدة، وأن يكون التاء المثناة، وربما حرفه بعض الناس، فأنشده: لَا تُخَمِّدُنَ بِالْخَطَابِ والبناء للفاعل، وذلك نهى لا نفي، ويكون القسم حيثئذ استعطافياً، وحرف القسم ألباء الموحدة، وذلك إحالة للمسألة، كذا قال المصنف في بعض تعاليقه. قلت: إن صرّح هذا المُحَرِّفُ بأنَّ لَا للنهي صح⁽³⁾ توجه الرد؛ وإلا فلا مانع من جعلها نافية مع الخطاب، ولا يكون ذلك إحالة للمسألة، نعم، إن ثبت أن الرواية فيه بياء الغيبة، كان إنشاده على خلاف ذلك تحريفاً.

قال: «وَتَارَةً يَجِبَانِ⁽⁴⁾، فِيمَا بَقِيَ. نَعُو: ﴿وَتَأَلَّه لَأَكِيدَنَّ أَصْنَمَكُمُ﴾⁽⁵⁾».

أقول: هذا مذهب البصريين، وأما الكوفيون فيرون صحة الاستغناء بأحدهما - أعني: أَلَامٌ أَوْ أَلْنُونٌ⁽⁶⁾ عن الآخر. وقال به الفارسي⁽⁷⁾، وابن مالك⁽⁸⁾، لكنه جعل أَلْنُونٌ غالباً مع اللام، واستدل على عدم وجوبها⁽⁹⁾ بالحديث: لَيَرِدُ عَلَيَّ أَقْوَامٌ أَعْرِفُهُمْ وَيَعْرِفُونِي⁽¹⁰⁾.

(1) صدر بيت عجزه: يُغَلُّ الْكِرَامَ، وَلَوْ فَاقَ الْوَزَى حَسَبًا

لم يعرف قائله، وهو من شواهد باب القسم على عدم جواز تأكيد المضارع المنفي بلام القسم ونون التوكيد، وهو هنا مؤكد بالنون للضرورة. أو هو شاذ كما قال الأشموني 215/3. وقال أبو حيان إن كان النفي ب لا دخلت عليه نون التوكيد الارتشاف 488/2. واستشهد بالبيت.

(2) في ج تخمذن.

(3) سقطنا من ج.

(4) أي: لام القسم والنون.

(5) الأنبياء: 57.

(6) في الأصل اللام والنون.

(7) المختص في شرح الإيضاح 866/2.

(8) شرح الكافية لابن مالك 174/2.

(9) في الأصل وجوبها.

(10) في فتح الباري 13/284 رقم: 6582 نص الحديث: قال صلى الله عليه وسلم: إني فَرَطُكُم عَلَى الْخَوْضِ، مَنْ مَرَّ عَلَيَّ شَرِبَ، وَمَنْ شَرِبَ لَمْ يَظْمَأْ أَبَدًا لِيَرِدَنَّ عَلَيَّ أَقْوَامٌ أَعْرِفُهُمْ وَيَعْرِفُونِي، ثُمَّ يَحَالُ بَيْنِي وَبَيْنَهُمْ.

وورد في الرقم قبل هذا بلفظ: كيردن علي ناس من أصحبابي الخوض، حتى إذا عرفتهم اختلجوا دوني، فاقول. أصحابي؟ فيقول: لا تدري ما أحدثوا بعدك. فالفعل مؤكد بالنون واللام، فلا شاهد فيه.

قال: وأما قوله⁽¹⁾:

أُمُّ الْحَلِيسِ لَعَجُوزُ شَهْرِيَّةٍ

أقول: هذا من الرجز، وبعده:

تَرْضَى مِنَ اللَّحْمِ بَعْظَمَ الرُّقْبَةِ

وَالْحَلِيسُ: تصغير الْحَلِيسِ، وهو كساء رقيق يكون تحت الْبَرْدَعَةِ⁽²⁾، وأُمُّ الْحَلِيسِ كنية الأتان. ولعل هذه المرأة كُتبت بذلك، وصُغِرَ المضاف إليه للتحقير. وشَهْرِيَّةٌ: كبيرة. و مِنْ لِّلْبَدَلِ، أي: تَرْضَى بدل اللحم بعظم الرقبة.

قال: ولأنهم قد⁽³⁾ نطقوا باللام مقدمة على: إِنَّ فِي نَحْوِ قَوْلِهِ⁽⁴⁾:

لَهَيْكَ مِنْ بَرْقٍ عَلَيَّ كَرِيمٍ

أقول: هذا عجز بيت، صدره:

الْأَيَّاسَتَا بَرْقٍ عَلَى قُلُلِ الْجَمَى

الْأَيَّاسَتَا بِالْقَصْرِ: ضوء البرق. وبالماء: الرُّفْعَةُ. وفي القاموس: الْبَرْقُ، واحد بروق السحاب، أو ضرب مَلَكِ السحاب وتحريكه إياه لينساق فثرى النيران⁽⁵⁾ وَالْقُلُلُ: جمع قُلَّةٍ، وهي من كل شيء أعلاه. كقُلَّةِ الجبل، وقُلَّةِ الرأسِ. وقد ذَكَرْتُ هنا قولِي من قديم:

(1) على أن اللام زائدة، أو داخلية على مبتدأ محذوف. قبل الرجز لرؤية، وقيل لعنزة بن عروس، أو ليزيد بن ضبة. وهو في ابن يعيش 3/130، والجنى الداني: 128 والخزانة 4/328.

(2) في ذَا الْبَرْدَةِ.

(3) قد سقطت من ذَا.

(4) على أن لام التوكيد الأصل فيها أن تسبق إن. في أبيات المغني للبغدادي 4/246. قيل البيت لغلام من بني كلاب، وقيل لرجل من عُيَير. وهو من شواهد الخصائص 1/315، 2/165، والجنى الداني ص: 129. وشرح المنفصل 8/52.

(5) القاموس 3/بَرْقٍ.

وَيَوْمَ سُلِّ سَيْفُ الْبَرْقِ فِيهِ ** وَصَوْتُ الرُّعْدِ فِي الْأَفَاقِ عَالٍ^(١)
وَقَدْ سَاقَ السَّحَابَ فَصَبَّ مِنْهُ ** أَبَارِيْقًا عَلَى قُلُلِ الْجِبَالِ

وفيه تورية؛ لأنه أوهم أنه يريد: بِالْقُلُلِ جمع قُلَّةٍ، وهي إناء للعرب كالجرة الكبيرة،
بالقرينة المرشحة، وهي الأباريق. وإنما المراد بقلل الجبال: أعاليها.

قال: ولا اعتبارهم حكم صدريتها فيما قبل إن دون ما بعدها.

أقول: هذا معطوف على العلة الأخيرة من قوله: ولأنهم قد نطقوا باللام مقدمة، أو
على العلة الأولى من قوله: كَيْثًا يُحَوَّلُ مَالُهُ الصَّدْرُ، فتكون هذه العلة علة ثالثة علل بها عدم
ادعاء أن الأصل: إِنَّ لَزِيدًا قَائِمٌ. وتقرير ذلك أن المسموع من العرب [مع]^(٢) وجود اللام، و
إِنَّ: إعمال العامل لفظاً في محل، وإبطال عمله لفظاً في محل آخر.

أما الثاني: وهو إبطال العمل، ففي نحو: عَلِمْتُ إِنَّ زَيْدًا لَقَائِمٌ حيث عُلِّقَ فعل العلم
180/ عن / العمل بدليل استدامة كسر إن، ولولا التعليق لَفُتِحَتْ. كما في: عَلِمْتُ أَنَّ زَيْدًا
قَائِمٌ. وأما الأول: وهو الإعمال في نحو: إِنَّ فِي الدَّارِ لَزَيْدًا حيث نصبوب إن مع وجود اللام
متأخرة عنها، فعلم أن اللام في نحو: عَلِمْتُ إِنَّ زَيْدًا لَقَائِمٌ منويٌّ بها التقديم على إن وهو
المدعى. ولولا ذلك لم يقع التعليق؛ إذ لو كانت مؤخرة لفظاً ونيةً بعد إن لأَعْمَلَ العامل
المتقدم، إذ لا اثر للام^(٣) في إبطال العمل مع تأخرها عن إن بدليل: إِنَّ فِي الدَّارِ لَزَيْدًا.

قال: بَلْ قَدْ أَثَرَتْ^(٤) هذا المنع مع حذفهما في قول الهذلي^(٥)؛

فَعَبَّرْتُ بَعْدَهُمْ بِعَيْشٍ نَاصِبٍ ** وَإِخَالٍ إِنْ سِي لَاحِقٌ مُسْتَسْتَعٍ

(١) له شعر لم يجمع بعد.

(٢) سقطت من الأصل ونج.

(٣) في ذاللام.

(٤) أي: لام التوكيد.

(٥) الشاهد فيه أن إخال عُلِّقَ عن العمل بلام مقدرة: أي: وإخال إنني لألحق. وهو من القصيدة المشهورة لأبي ذؤيب الهذلي

في رثاء الخمسة الذين هاجروا إلى مصر فهلكوا بها بالطاعون.

ديوان الهذليين 1/ 2. وشرح بانث سعاد لابن هشام ص: 168.

أقول: غَبَرْتُ بفتح الباء الموحدة، أي: بقيت. يقال: غَبَرَ الشيءَ يَعْبُرُ، أي: بقي. والغَابِرُ: الباقي. والغَابِرُ الماضي، وهو من الأضداد. كذا في الصحاح⁽¹⁾. والنَّصَبُ: التعب. والإِسْنَادُ في بَعْيشٍ ناصِبٍ مَجَازٌ؛ إذ النصب لصاحب العيش؛ لا لنفس العيش. وما أحسن قول الشيخ جمال الدين بن بُبَاة⁽²⁾:

عَطَفْتُ كَأَمْثَالِ الْقِسِيِّ حَوَاجِبًا ** فَرَمْتُ غَدَاةَ الْبَيْنِ قَلْبًا وَاجِبًا
بَلَوَاحِظٍ يَرْقَعُنْ جَفْنًا كَأَمِيرًا ** فَثِيرُ فِي الْأَخْشَاءِ هَمًّا نَاصِبًا⁽³⁾

وإِخَالٌ بفتح الهمزة وكسرها. وَتُسْتَبَعُ اسم مفعول، أي: أَظُنُّ أَنِّي طُلِبْتُ مِنِّي أَنْ أَتَّبِعَهُمْ فِي الْمَضِيِّ وَالرَّحِيلِ، ولا أبقى بعدهم.

قال: وَوَهُمَ بَدْرُ الدِّينِ بْنِ مَالِكٍ⁽⁴⁾، فَمَنْعَ مِنْ ذَلِكَ.

أقول: وقع له هذا في شرح الألفية، فقال: أَمَّا الْخَبَرُ فَتَدْخُلُ عَلَيْهِ بِشَرْطِ الْأَيْتِقَادِ مَعْمُولُهُ، ولا يكون منفياً، ولا ماضياً متصرفاً خالياً من قد⁽⁵⁾، فصرح بأن دخولها على الخبر مشروط بانتفاء تقدم معموله، والوارد منه في التنزيل كثير، ومنه: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنُودٌ﴾، ﴿وَإِنَّهُ عَلَىٰ ذَٰلِكَ لَشَهِيدٌ﴾، ﴿وَإِنَّهُ لَحَبِيبٌ لِّشَدِيدٍ﴾⁽⁶⁾، ﴿إِنْ رَأَيْتُمْ يَوْمَ يَوْمٍ لِّخَيْرٍ﴾⁽⁷⁾.

(1) الصحاح 2/ غير.

(2) مطلع قصيدة طويلة في ابن فضل الله. ديوانه: 26.

(3) في ذنوب.

(4) أبو عبد الله بدر الدين محمد بن الإمام العلامة جمال الدين محمد بن مالك صاحب الألفية. المتوفى سنة 686 هـ. له شرح الألفية والكافية واللامية لأبيه. وتكميل شرح التسهيل، والمصباح في اختصار المفتاح. بغية الوعاة 1/ 225.

(5) شرح الألفية لبدر الدين بن مالك ص: 65. انتشارات ناصر خسرو طهران.

(6) العاديات: 6، 7، 8.

(7) العاديات: 11.

قال: اللهم إلا أن يدل دليل على قصد الإثبات⁽¹⁾.

أقول: يعني، فيجوز ترك اللام الفارقة حيثئذ؛ لعدم الحاجة إليها؛ وذلك لأنه إذا خففت إن صار لفظها كلفظ إن النافية، فيخاف التباس الإثبات بالنفي عند ترك العمل، فالزموا تالي ما بعد المخففة اللام المؤكدة مميزة لها، ولا يحتاج إلى ذلك إلا في موضع [صالح]⁽²⁾ للنفي والإثبات، نحو: إن عَلِمْتُكَ لَفَاضِيلاً. فاللام هاهنا لازمة؛ إذ لو حذف مع كون العمل متروكاً، وصلاحية الموضع للنفي، [لم يُعَلِّمَ الإثبات الذي هو المراد، وهذا ظاهر، فلو لم يصلح الموضع للنفي]⁽³⁾ جاز ثبوت اللام وحذفها، هكذا قال ابن مالك، وادعى أن النحويين أغفلوا التنبيه على ذلك، وجعلوا اللام عند ترك العمل لازمة على الإطلاق ليجري الباب على سنن واحد، قال: وَوَحَامِلُهُمْ عَلَى ذَلِكَ عَدَمُ الإِطْلَاعِ عَلَى شَوَاهِدِ السَّمَاعِ⁽⁴⁾.

قال: كقراءة أبي رجاء⁽⁵⁾: ﴿وَإِنْ كُلُّ ذَلِكَ لَمَّا مَتَّعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾⁽⁶⁾ بكسر

اللام. أي للذي.

أقول: والعائد محذوف، أي: للذي هو متاع الحياة الدنيا. فإن قلت: هل هو شاذ كما في قراءة من قرأ: ﴿تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ﴾⁽⁷⁾ بالرفع.

(1) يريد أن اللام بعد إن المخففة تارة تكون لازمة. وتارة تكون جائرة إذا دل دليل على قصد الإثبات، لأن هذا الدليل يزيل

احتمال النفي.

(2) سقطت من الأصل وج.

(3) ساقط من ج.

(4) شرح الكافية لابن مالك 160/1. وشواهد التوضيح والتصحيح لابن مالك: 50-52.

(5) ترجم في ص: 37 من الأصل.

(6) المحتسب: 255/2، والآية من الزخرف: 35.

(7) الأنعام/ 154. قراءة ابن عبيس: على الذي أحسنوا المختصر في شواذ القرآن ص: 47 وفيه قرأ ابن مسعود تماماً على الذين أحسنوا.

وقراءة السبعة: تماماً على الذي أحسن.

قلت: لا، لطول الصلة في سورة الزخرف بالصفة، وقال اليميني⁽¹⁾ في شرح الكشاف: ووجه هذه القراءة الشاذة مشكل؛ لأن المكسورة إذا خففت مع الإلغاء تلزمها اللام الفارقة. قال ابن جني: ينبغي أن يكون كُلٌّ على هذه القراءة منصوباً؛ لأنَّ إِنَّ متى خففت وبطل عملها لزمها اللام الفارقة⁽²⁾. إلى هنا كلامه. قلت: إذا بنينا على ما قاله ابن مالك، وهو الحق لكثرة الشواهد عليه، لم يكن ثم إشكال البتة.

قال: وكقوله⁽³⁾ :

إِنْ كُنْتُ قَاضِي نَحْيِي يَوْمَ بَيْنِكُمْ * لَوْلَمْ تَمْنُوا بِوَعْدِ غَيْرِ مَكْذُوبٍ

أقول: هذا من شواهد ترك اللام الفارقة مع الإهمال لعدم الإلباس؛ إذ المعنى: لو لم تمنوا بوعدي صادق مت يوم فراقكم. فجواب لو محذوف، يدل عليه ما قبله، وهو مثبت بدلالة المقام، ولو كان منفياً لاختل النظام وفسد الكلام، ومن الشواهد على ذلك 181/ قوله عليه الصلاة والسلام: وَأَيْمُ اللَّهِ لَقَدْ كَانَ خَلِيقاً لِلْإِمَارَةِ، وَإِنْ كَانَ مِنْ أَحَبِّ النَّاسِ إِلَيَّ⁽⁴⁾. وقول عبد الله بن بسر⁽⁵⁾: إِنْ كُنَّا فَرَعْنَا فِي هَذِهِ السَّاعَةِ⁽⁶⁾. وقول معاوية -رضي الله عنه-: إِنْ كَانَ مِنْ أَصْدَقِ هَؤُلَاءِ⁽⁷⁾ يعني: كَغَبِّ الْأَحْبَارِ. وقول نافع⁽⁸⁾: كَانَ ابْنُ عُمَرَ⁽⁹⁾ يعطي عن الكبير والصغير، حتى إِنْ كَانَ يعطي عن بني⁽¹⁰⁾. وقول عائشة رضي الله عنها: إِنْ كَانَ

(1) تقدمت ترجمته ص: 105 من الأصل.

(2) شرح الكاف للمعنى لم أعثر عليه. وانظر قول ابن جني في المحتسب: 255/ 2.

(3) من الشواهد التي لم يعرف قائلها عند النحاة. وفي شرح الأبيات للبغدادي 353/ 4 برواية: بوعد غير توديع فالقافية فيه عينية لا بائية.

(4) أخرجه البخاري في 83 كتاب: كتاب الإيمان والتذوق، باب 2- قوله صلى الله عليه وسلم: وَأَيْمُ اللَّهِ وَهُوَ بِرِوَايَةِ وَأَيْمُ اللَّهِ إِنْ كَانَ يَدُلُّ لَقَدْ كَانَ 276/ 7.

(5) في ديسر: هو عبد الله بن بسر المازني الصحابي ابن الصحابي.

(6) فتح الباري 134/ 3.

(7) أخرجه البخاري: 96 كتاب الاعتصام 25، باب قول النبي صلى الله عليه وسلم: لَا نَسْأَلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ عَنْ شَيْءٍ.

(8) تقدمت ترجمته ص: 6 من الأصل.

(9) عرف بن في ص: 87 من الأصل.

(10) فتح الباري 149/ 4 أوله: فرض النبي صلى الله عليه وسلم صدقة الفطر على الذكر والأنثى، والحر والعمى. صاعاً من تمر أو شعير... الخ.

رسول الله صلى الله عليه وسلم يُحِبُّ التَّيْمَنَ⁽¹⁾. ومن الشواهد على ذلك أيضاً قول الطرماح بن حكيم⁽²⁾:

أَنَا ابْنُ الضَّيْمِ مِنْ آلِ مَالِكٍ ** وَإِنْ مَالِكٌ كَانَتْ كِرَامَ الْمَعَادِنِ
وقول الآخر⁽³⁾:

أَخِي إِنْ عَلِمْتُ الْجُودَ لِلْحَمْدِ مُنِيماً ** وَلِلْوُدِّ مُثَبِّتاً، وَلِلْمَالِ مُفْنِياً⁽⁴⁾
أي: يا أخي إنني علمت الجود بهذه الصفة. وقول الآخر⁽⁵⁾:

إِنْ وَجَدْتَ الْكَرِيمَ يَمْنَعُ أَخِياً ** نَا وَمَا إِنْ بَدَا يُعَدُّ بِخِيَالاً
الشاهد في إن الأولى، وأما الثانية فيحتمل أن تكون المخففة، أي: وما إنه يعد بخيلاً بهذا الفعل، ويحتمل أن تكون زائدة كما في قوله⁽⁶⁾:

مَا إِنْ أَتَيْتُ بِشَيْءٍ أَتَتْ تَكْرَهُهُ **

قال: ويجب تركها مع نفي الخبر كقوله⁽⁷⁾:

(1) شواهد التوضيح ص: 51 عن جامع المسانيد. وفي فتح الباري 87/2 رقم 426 كان صلى الله عليه وسلم يحب التيمن ما استطاع في شأنه كله... بدون إن.

(2) الشاهد فيه ترك لام الابتداء التي تفرق بين إن المخففة من الثقيلة وبين إن النافية. والتقدير وَإِنْ مَالِكٌ لَكَانَتْ، ومالك الأول اسم أبي القيلة والثاني القيلة ولذلك أتت الفعل كانت كرام المعادن وصرف للضرورة. المعنى: 289 هامش شرح الأشموني: وشواهد التوضيح والتصحيح لابن مالك ص: 51.

(3) لم أف عليه، وهو من شواهد التوضيح والتصحيح لابن مالك ص: 52.

(4) في ذمتي.

(5) لم اهتد إلى قائله وهو من شواهد التوضيح والتصحيح ص: 52.

(6) تمامه إِنْ فَلَا رَفَعَتْ سَوَاطِي إِلَيَّ يَدِي وهو للناطقة الذباني، وقد مر في إن الزائدة. المعنى 25/1.

(7) لم يعرف قائله أيضاً وهو من شواهد التوضيح والتصحيح لابن مالك ص: 52 والصدر عن شواهد الأشموني بمباشية الصبان 289/1.

إِنَّ الْحَقَّ يَخْفَى عَلَى ذِي بَصِيرَةٍ ** وَإِنْ هُوَ لَمْ يَغْدَمْ⁽¹⁾ خِلَافَ مُعَانِدٍ

أقول: هذا أيضاً ذكره ابن مالك⁽²⁾، وقيده بأن يكون اللبس مأمونا، وانظر لِمَ وجب تركها مع النافي، فإن قيل: كراهية لاجتماع اللامين، كما استكرهوه في مثل قوله⁽³⁾:

وَأَعْلَمُ أَنَّ نَسْلِيماً وَتَرْكاً ** لَأَلَّا مَتَّشَابِهَانِ وَلَا سَوَاءَ

قلنا: قد يكون النافي ما فلا يجتمع⁽⁴⁾ مثلاً. وقد يقال: حُمِلَ على ما فيه اجتماعهما طرداً للباب.

قال: واستدلوا على مجيء اللام للاستثناء بقوله⁽⁵⁾:

أَمْسَى أَبَانٌ⁽⁶⁾ ذَلِيلًا بَعْدَ عِزَّتِهِ ** وَمَا أَبَانٌ لِمَنْ أَغْلَاجَ سُودَانِ

أقول: أَبَانٌ عَلِمَ رَجُلٍ، وفي صرفه خلاف، فمن صرفه رأى أن وزنه قَعَالٌ والهمزة والنون أصلان. ومن منعه الصرف رأى أنه منقول من أَبَانٌ ماضِي: يُبَيِّنُ، واختاره ابن مالك، وجزم به في التوضيح⁽⁷⁾. قال القرافي⁽⁸⁾: المحدثون والنحاة على عدم صرفه. قال: ونقله ابن

(1) في جِ تَعْدَمْ.

(2) شواهد التوضيح ص: 52.

(3) لأبي حزام غالب بن الحارث، وهو من شواهد العيني 2/ 244، والصبان 1/ 281، والهمع 1/ 140.

(4) في الأصل يُجْمَع.

(5) البيت لم يعرف قائله، وهو من شواهد الارتشاف 2/ 148 والهمع 1/ 141 والمساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل 1/ 324.

(6) في ذَبَانٍ.

(7) في حديثه عن قول أبي هريرة رضي الله عنه: بُعث رسول الله صلى الله عليه وسلم أَبَانٌ على سرية أخرجه البخاري في 64 كتاب المغازي، 38 باب غزوة خيبر. التوضيح والتصحيح ص: 153 - 156.

(8) هو أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن أبو العباس شهاب الدين الصنهاجي القرافي المصري. ت سنة 684 هـ. من مؤلفاته: أنوار البروق في أنواء الفروق. في القواعد الفقهية. واليواقيت في أحكام المواقيت. شرح تنقيح الفصول. في الأصول، مختصر تنقيح الفصول. الخصائص في قواعد العربية، الاستغناء في الاستثناء. شجرة النور، ص 188، الوافي بالوفيات 6/ 233. كشف الظنون 2/ 1153.

يعيش في شرح المفصل عن الجمهور. وقال إنه بناء على أن وزنه أَفْعَلٌ وأصله: أُبَيِّنُ صيغة مبالغة في البيان الذي هو الظهور، تقول هذا أُبَيِّنُ من هذا، أي: أظهر منه وأوضح، فلو حظ أصله مع العلمية التي فيه فلم يصرف⁽¹⁾ هكذا في شرح المنهاج الأصلي للقاضي تاج الدين السبكي⁽²⁾. قلت: لو كان كذلك لوجب التصحيح فيه بأن يقال: أُبَيِّنُ، ولا وجه للإعلال فيه كما قال ابن مالك. و الأَعْلَاجُ، جَمْعُ: عَلِجَ بِكَسْرِ الْعَيْنِ وإسكان اللام، وهو الكافر من كفار العجم، و سُودَانٌ جمع أسود، كَ غَمَيَانٍ، جمع: أعمى. وقال الفراء: هُوَ جَمْعُ الْجَمْعِ أي: جمع سُودٍ، لا سُودًا.

قال: وفي خبر أن⁽³⁾ المفتوحة كـ قِرَاءَةِ سَعِيدِ بْنِ جَبْرِ⁽⁴⁾، ﴿إِلَّا إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ﴾⁽⁵⁾.

أقول: وقرئ في الشواذ: ﴿وَأَنَّ اللَّهَ لَسَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾⁽⁶⁾، حكاه الرضي⁽⁷⁾. وساق في المفصل ما يحكى عن الحجاج⁽⁸⁾ من جراته على الله، وذلك أن لسانه سبق في مقطع: ﴿أَلْعَدَيْتَ﴾⁽⁹⁾ إلى فتحة إِنَّ فأسقط اللام من قوله: ﴿لَخَبِيرٌ﴾⁽¹⁰⁾.

قال ابن الحاجب: وألحکم علی الحجاج بأنه أسقط اللام تعمداً لا يثبت؛ لأنه يجوز أن يكون أسقط اللام غلطاً كما فتح إِنَّ أول الأمر غلطاً وقد أثبت أنه فتحها سهواً بقوله: إِنَّ

(1) الإبهاج في شرح المنهاج لتاج الدين عبد الوهاب بن علي البكي 185/2.

(2) تقدم التعريف به في ص: 153 من الأصل.

(3) أي: اللام الزائدة.

(4) أبو عبد الله، تابعي الأسدي بالولاء، الكوفي، حبشي الأصل. قتله الحجاج 95 هـ لأنه خرج مع ابن الأشعث على عبد الملك بن مروان. وفيات الأعيان 1/204 وغاية النهاية 1/305.

(5) الفرقان من الآية: 20.

(6) الأنفال من الآية: 42.

(7) شرح الكافية للرضي 2/356.

(8) الحجاج بن يوسف الثقفي.

(9) العاديات من الآية: 1.

(10) العاديات من الآية: 11. وفي المفصل ص: 295 إلى فتح إِنَّ فأسقط اللام.

لِسَانَهُ سَبَقُ، وهذا معنى الغلط، ثم حَكَمَ عليه بِإِسْقَاطِ اللام تعمدًا، وهذا أمرٌ يؤدي إلى الكفر، فلا معنى لإثباته من غير تثبيت، فإن ذلك لا يفعله مسلم⁽¹⁾.

قال: وفي خبر لَكِنْ في قوله⁽²⁾:

وَلَكِنِّي مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيذُ

أقول: العميد: هو الذي هَذَهُ العِشْقُ، وكذا الْمَعْمُودُ قاله الجوهري⁽³⁾ وغيره.

قال: وقيل: اللامان للابتداء.

أقول: المراد باللامين: اللام الداخلة في قوله: مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيذُ. واللام الداخلة في قوله: 182/ لَمِنْ أَعْلَاجِ سُوْدَانٍ وفيه قلقٌ في التصنيف، فإن الثانية الواقعة في/ قوله: لَمِنْ أَعْلَاجٍ قد انقضت الكلام عليها فيما تقدم، وذكر المصنف بعد ذلك قسمًا آخر. فالعود إلى الكلام على تلك اللام بعدما فرغ منه ووقع الكلام في غيره ليس كما ينبغي، لما فيه من التشويش.

قال: وعلى أن ما في قوله:

وَمَا أَبَانُ لَمِنْ أَعْلَاجِ سُوْدَانٍ

(1) لم أجد هذه الإحالة في أمالي الفصل المطبوع.

(2) صدره في ابن عقيل 310/1:

..... ••• يَلُمُونِي فِي حُبِّ لَيْلَى حَوَازٍ لِي

أما عجزه، فهو من شواهد النحاة على أن اللام في خبر لَكِنْ زائدة،

لم يعرف قائله، وهو من شواهد الفراء في معاني القرآن: 465/1. واللامات: 177، وشرح الأشموني 211/1، وشرح الكافية 332/2 والخزانة 343/4، والجنى الداني ص: 132.

ويؤول النحاة دخول اللام على خبر لَكِنْ، فيقولون: أراد: وَلَكِنْ إِنِّي مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيذُ فادخل اللام في خبر لَكِنْ، وهذا مثل قوله تعالى: لَكُنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي الْكَهْفِ مِنَ الْآيَةِ: 38. إذ أصله عند العلماء: لَكِنْ أَنَا هُوَ اللَّهُ رَبِّي.

(3) الصحاح 2/ عميد.

استفهام، وتم الكلام عند أبان ثم ابتدئ: لَمِنْ أَعْلَاجٍ، أي: بتقدير: لهُوَ مِنْ أَعْلَاجٍ، وقيل: هي لَمْ زِيدَتْ فِي خَبَرِ مَا النَّافِيَةِ، وهكذا المعنى عكس المعنى على القولين السابقين.

أقول: بيان ذلك أن القولين السابقين هما كون اللام للاستثناء وكونها للابتداء، وعلى كل منهما فهو إخبار عن أبان بأنه ⁽¹⁾ من أَعْلَاجِ سُودَانٍ، وأما القول الثالث، وهو أن اللام زائدة في خبر ما النافية فهو إخبار عن أبان بأنه ليس ⁽²⁾ من أَعْلَاجِ سُودَانٍ وهذا عكس الأول؛ لاقتسامهما طرفي النفي والإثبات. قلت: ويمكن التوفيق بينهما بأن يجعل التنوين المراد في سُودَانٍ للتحقير على القولين الأولين، أي ⁽³⁾: هو من أَعْلَاجِ سُودَانٍ حقراء وللتعظيم على القول الثالث. أي: وما هو من أَعْلَاجِ سُودَانٍ عِظَامٍ؛ بل هو من أَعْلَاجِ سُودَانٍ حُقَرَاءَ. فينتفي التنافي، ويثبت التوافق، [والله أعلم] ⁽⁴⁾.

قال: وما زِيدَتْ فِيهِ أَيْضاً خَبَرُ زَالٍ فِي قَوْلِهِ ⁽⁵⁾:

وَمَا زِلْتُ مِنْ لَيْلَى لَدُنْ أَنْ عَرَفْتُهَا * * كَالْهَائِمِ الْمُقْصَى بِكُلِّ مَرَادٍ

أقول: مِنْ تَعْلِيلِيَّةٌ، وهي وَلَدُنْ يتعلقان بالظرف المستقر المتأخر، أي: وما زلت كالهائم من أجل ليلي في زمن عرفاني إياها.

والهائم من الإبل: الذي يصيبه داء قَيْهِيْمٌ، أي: يذهب على وجهه في الأرض ولا يرعى. وَالْمُقْصَى: الْمُبْعَدُ. وَالْمَرَادُ بفتح الميم: محل الرّوْدِ، أي: طلب الكلا، شبه نفسه في طرد

(1) في الأصل بأنه ليس.

(2) سقطت من ج.

(3) في ج إن.

(4) ساقط من الأصل وج.

(5) البيت من قصيدة لكثير عزة، لكن قافيته قد تغيرت ورويت على وجوه مختلفة. قال البغدادي في شرح الأبيات 360/4: "ربما كان الشاهد لكثير، وبيت كثير يشبه هذا في معناه وغالب لفظه. فلا يدرى من الأخذ من صاحبه. وقد يكونان تواردا. وبيت كثير هو:

وما زلت من ليلي لدن طرّ شاري * * إلى اليوم كَالْمُقْصَى بِكُلِّ سَبِيلٍ

يلس له وإبعادها إياه بالبعير الذي يصيبه داء الهيام فيطرد عن الإبل بمواضع الكلال، ويُعَد عنها خشية أن يصيبها مثل ما أصابه.

قال: وقيل إنها في موضعها⁽¹⁾، وإن من مبتدأ، و﴿لَيْسَ الْمَوْلَى﴾⁽²⁾ خبره؛ لأن

التقدير: لَيْسَ الْمَوْلَى هُوَ، وهو الصحيح.

أقول: حكى ابن الحاجب قولاً آخر، بأن الخبر محذوف، تقديره: [إله]⁽³⁾. قال: وحملوا الدعاء والقول على أنه في الدنيا. وأورد عليهم أن هؤلاء لا يصفون آلهتهم بأن ضرّها أقرب من نفعها. وأجيب بأن ذلك من قول الحاكبي. وإذا حكى حاكماً كلاماً فله أن يصف المخبر عنه لمن يحكى له بما ليس في كلام الشخص المحكى عنه. ومثاله أنه لو قيل لك: زَيْدٌ قائمٌ لجاز لك أن تحكي لمن يعرف أنه خياط: قال فلان زَيْدٌ الْخِياطُ قائمٌ.

وكذلك لو كانت⁽⁴⁾ صفة حسنة أو قبيحة. ومنهم من قال: الخبر ﴿لَيْسَ الْمَوْلَى

وَلَيْسَ الْعَشِيرُ﴾⁽⁵⁾، ويكون هذا قولهم في الآخرة⁽⁶⁾. وهذا الأخير هو الذي حكاها المصنف.

قال: وفيه تصف⁽⁷⁾.

أقول: من جهة أنه تقديرٌ لما الكلام مستغنى عنه، فهو عدول عن الجادة.

قال كما في قوله⁽⁸⁾؛

(1) أي: اللام من قوله تعالى: يُذْعَرُ لَمَنْ ضَرُّهُ أَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهِ الحج من الآية: 13.

(2) من نفس الآية: 13.

(3) سقطت من الأصل.

(4) في ذلكان.

(5) من نفس الآية: 13.

(6) في المسألة أقوال متعددة ذكرها ابن الحاجب في الأمالي 36/1، 37.

(7) يريد قول ابن جني في أن اللام بعد لَو، لَوَلاً، لَوَماً لأم جواب قَسَم مقدر. وهي عند الجمهور لأم الجواب.

(8) الشاهد فيه أن الجملة الاسمية قد استعيرت مكان الجملة الفعلية. والتقدير: تقرب من المرتع. أو يقرب مرتعها. وهو ثاني

آيات ثلاثة في شرح الحماسة للمرزوقي 310/1 وشرح التبريزي (نح: عبد الحميد): 296/1.

من شواهد أوضح المسالك 218/1، والصبان 259/1 وفيه قُلُوصٌ بَيَّ زِيَادٌ والخزاة 92/4، 336/2.

وَقَدْ جَعَلْتُ قَلُوصُ ابْنِي سُهَيْلٍ⁽¹⁾ ** مِنْ الْأَكْوَارِ مَرْتَعُهَا قَرِيبُ

أقول: الْقَلُوصُ بفتح القاف هي الناقة الشائبة. والأَكْوَارُ، إمَّا⁽²⁾ جمع: كُور، بضم الكاف وهو الرُّحْلُ بأداته، أو جمع كُورٍ بفتحها، وهي الجماعة الكثيرة من الإبل. وَالْمَرْتَعُ: موضع الرتوع، وهو أكل الماشية ما شاءت. تقول: رَتَعَتِ الماشية ترتع رُتُوعاً. والمعنى أن هذه الْقَلُوصَ حصل لها إعياء وكلالٌ فلم تبعد عن الْأَكْوَارِ؛ بل رتعت بالقرب منها. وقد ظهر أن مِنْ الْأَكْوَارِ ظرفٌ لغوٌ يتعلق بـ قَرِيبُ.

قال: وقد تدخل على غيرها⁽³⁾، كقوله⁽⁴⁾؛

لَمَتْنِي صَلَاحَتُ لَيْقُضَيْنِ لَكَ صَلَاحٌ ** وَلَتَجْزَيْنِ إِذَا جُزِيَتْ جَمِيلاً

أقول: فدخلت على مَتْنِ الشرطية، وأجيب القسم على القاعدة عند اجتماعهما. 183/ وَجَمِيلاً معمول تنازعه العاملان المتقدمان، وهما الفعلان: مِنْ/ لَتَجْزَيْنِ وَجُزِيَتْ. فيجري (على ما تقرر)⁽⁵⁾ في باب التنازع. وَصَلَحٌ بفتح اللام، وحكي ضمها. ومعنى المِصْرَاعَيْنِ واحدٌ، أو متقارب.

قال: وأغرب ما دخلت عليه: إِذْ؛ وذلك لشبهها بـ إِنْ. أنشد أبو الفتح⁽⁶⁾

غَضِبْتُ عَلَيَّ لَأَنْ شَرِبْتُ بِجَزْءٍ ** فَلِإِذْ غَضِبْتُ لِأَشْرَبِنِ بِخُرُوفِ

(1) في ذنبي زياد.

(2) في الأصل ما.

(3) في نج غيرة والضمير ما عائد على إِذْ الشرطية، أي أن اللام الموطئة أكثر ما تدخل على إِذْ.

(4) الشاهد فيه أن اللام الموطئة قد دخلت على غير إِذْ [دخلت هنا على مَتْنِ].

لم يعرف قاتل البيت، وهو من شواهد الجنى الداني ص: 137. والخزانة 539/4.

(5) في الأصل في ما تقدم.

(6) البيت من أبيات عزها الجاحظ في البيان والبيان 3/ 344 لراع من الرعاة برواية: فَلِإِذْ ولا شاهد فيه حيثن. وهو من

شواهد الخزانة 539/4، والجنى الداني ص: 137.

أقول: الجزء بكسر الجيم، وبالزاي: صوف شاة في السنة. يقال أقرضني جزءاً أو جزئين فتعطيته صوف شاة أو شاتين، كذا في الصحاح⁽¹⁾. وقال في القاموس: والجزء بالكسرة ما جز منه، يعني من التمر، أو هي صوف نعجة جز فلم يخالطه غيره، أو صوف شاة في السنة، أو الذي لم يستعمل بعد جزءه⁽²⁾. وفيه أيضاً: وَخُرُوفٌ كَصَبُورٍ: الذكر من أولاد الضأن، أو إذا رعى وقوي، وهي خروفة، والجمع: أخرفة وخرفان⁽³⁾. انتهى.

قلت⁽⁴⁾: ووجه شبه إذهب إن أن إذ ترد للتعليل، وإن للشرط، وهما متقاربان في المعنى؛ بل ادعى ابن الحاجب أن معنى قولك: إن أثبتتي أكرمتهك وقولك: أكرمك لإثباتك إليّ واحد⁽⁵⁾.

قال: وليست موطنة في قوله⁽⁶⁾؛

لَئِنْ كَانَتْ الدُّنْيَا عَلَيَّ كَمَا أَرَى * تَبَارِيحٌ مِّنْ لَّيْلَى، فَلَلَمَوْتُ أَرْوَحُ

أقول: البيت لذي الرمة. والتباريح جمع: تبريح، وهو الجهد والمشقة. يقال: برح الحب بفلان إذا جهده. وفي الصحاح: وتباريح الشوق: توهجه⁽⁷⁾ وكذا في القاموس⁽⁸⁾. وعلّي يتعلق بمضاف إلى الدنيا؛ حذف وأقيمت هي مقامه، أي: لئن كانت مشقات الدنيا عليّ وكما أرى: خبر كان وتباريح خبر ثانٍ/ أو بدل من الأول.

(1) الصحاح 3/ جزأ.

(2) القاموس 2/ جزأ.

(3) القاموس 3/ خرف.

(4) في ج قال.

(5) في الإيضاح 203/1 إن الفعل يشعر بالسبية وكذلك الظرف. أما نص المثال فلم يوجد في الإيضاح.

(6) الشاهد أن اللام في لئن زائدة، والجواب للشرط؛ لأنه جاء مقروناً بالقاء وهو من قصيدة لذي الرمة.

ديوانه ص: 86. وروي في الكامل 2/ 692 و 694

تباريح من ذكراك للموت أروح ولا شهد فيه حيثلا.

(7) الصحاح 1/ برح.

(8) القاموس 1/ برح.

قال: وقوله^(١):

لَئِنْ كَانَ مَا حَدَّثْتَهُ الْيَوْمَ^(٢) صَادِقًا ** أَصُمُّ فِي نَهَارِ الْقَيْظِ لِلشَّمْسِ بِأَدْيَا

أقول: هذا الشاعر يتصلُّ للمخاطبِ ويتعذرُ إليه من ذنبِ حكيٍّ عنه مؤكداً ذلك بنذرِ هذا الصومِ الشاق، معلقاً على صدقِ الحديثِ الذي قيلَ عنه.

والقيظُ بالقاف والظاد المعجمة: حَمَارَةٌ^(٣) الصيف، كذا في الصحاح^(٤). وقال في القاموس: الْقَيْظُ: صميم الصيف من طلوع الثريا إلى طلوع سهيل^(٥). قلت: حاصلهما أن القَيْظ: شدة حر الصيف. وبُادياً، حالٌ من فاعل أَصُمُّ وَلِشَّمْسٍ. يتعلق بِبُادِيَاً.

قال: وقوله^(٦):

أَلَمِمْ يَزَيْتَبْ، إِنَّ الْبَيْنَ قَدْ أَفْدَا ** قُلُ الثَّوَاءِ؛ لَئِنْ كَانَ الرُّحِيلُ غَدًا

أقول: البيت لِـ: عمر بن أبي ربيعة. والإلمامُ: النزول. والبين هنا الفراق. ويطلق أيضاً على الوصل، وهو من الأضداد. وفي التنزيل: ﴿لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾^(٧) قُرِئَ بالرفع على معنى: تقطع وصلُكُمْ. و أفدأ: دنا وقرب. والثواء مدود، مفتوح المثلثة: الإقامة. يقال: ثوى بالمكان يثوي ثواءً وثوياً، أي: أقام.

قال: السادس: اللام اللاحقة لأسماء الإشارة للدلالة على البعد، أو على توكيده على خلاف.

(١) الشاهد فيه كالسابق. نسبة الفراء لبعض عقيل في معاني القرآن 1 / 67. وهو من شواهد الخزانة 4 / 538.

(٢) في ج' لك.

(٣) في ج' حرارة.

(٤) الصحاح 3 قَيْظُ.

(٥) القاموس 2 / قَيْظُ.

(٦) لما تقدم قبله من زيادة اللام، وهو لعمر بن أبي ربيعة. ديوانه ص: 383.

(٧) الأنعام: 94. قُرِئَ بِتَنَكُّمُ بالرفع ابن كثير وأبو عمرو وعاصم وابن عامر وحمة. أي: وَصَلَكُمْ. وقُرِئَ نافع والكسائي بِتَنَكُّمُ بالنصب على أنه ظرف أي: الذي كان بينكم. السبعة في القراءات لابن مجاهد ص: 263.

أقول: إن بنينا على أن لاسم الإشارة ثلاث مراتب في القرب والبعد والتوسط كما تقول جماعة⁽¹⁾، كانت اللام مجتلبة للدلالة على البعد. وإن بنينا على أنه ليس ثم إلا مرتبتان هما: القرب والبعد، كما يقول ابن مالك⁽²⁾، فالكاف دالة على البعد، واللام لتأكيد.

(1) في الأصل الجماعة.

(2) شرح التسهيل لابن مالك 1/ 268.

قال: أحدهما^(١) أن تكون عاملة عمل إن وذلك إذا أريد بها نفى الجنس على سبيل التنصيص.

أقول: يظهر من كلام بعضهم أن التنصيص على العموم مخصوص بحالة بناء الاسم، مثل: لَا رَجُلٌ. وكلام ابن مالك في التسهيل صريح في موافقة كلام المصنف، فإنه قال فيه: إذا لم تكرر^(٢) لا، وقَصِدَ خُلُوصُ العموم باسم نكرة يليها غير معمول لغيرها عملت عمل إن؛ إلا أن الاسم إذا لم يكن مضافاً، ولا شبيهاً به رُكِبَ معها، وبُنِيَ على ما كان يُنصَبُ به^(٣).

قال: وتسمى حينئذٍ تبرئة.

أقول: قال الأندلسي^(٤) في شرح الجزولية: وإِذَا سُمِّيَتْ [لَا]^(٥) هذه بالتبرئة؛ لأنها تنفي الجنس، فكانها تدل على البراءة من ذلك الجنس. قلت: وإطلاق المصدر عليها 184/ لقصد المبالغة كما في: زَيْدٌ عَدْلٌ، وقد مرّ ذلك في فصل ألا بفتح الهمزة والتخفيف. من حرف الألف.

قال: وقول أبي الطيب^(٦):

فَلَا تُؤَبِّ مَجْدٍ غَيْرَ تُؤَبِّ ابْنِ أَحْمَدٍ * عَلَى أَحَدٍ إِلَّا يُلْؤَمُ مُرَقَّعُ

(١) أي لا النافية التي لها حصة أوجه.

(٢) في ذكري.

(٣) التسهيل ص: 67.

(٤) تقدمت ترجمته في ص: 51 من الأصل.

(٥) سقطت من الأصل.

(٦) ديوان المتنبي. شرح البرقوقى 1/ 412.

أقول: في الصحاح: الْمَجْدُ: الْكَرَمُ⁽¹⁾ وفي القاموس: الْمَجْدُ: نيل الشرف، والكرم، ولا يكونان إلا بالإباء، أو كرم الإباء خاصة⁽²⁾. واللؤم بلام مضمومة فهمزة ساكنة: ضد الكرم. والترقيع: ستر ما بدا من فساد الثوب وإصلاحه برقع يجعل على محل الفساد. يعني أن ثوب المجد إذا كان على مدوحه كان كامل الصفات سالماً من العيب بريئاً من الفساد، لا يحتاج إلى إصلاح وترقيع. وإذا كان على غير هذا المدوح، فإنه يكون ناقصاً ظاهراً الخلل، مسدوداً⁽³⁾ عيوبه برقع يصلح بها. وشتان ما بين الحالتين. وهذا كناية عن كمال المدوح، ونقص غيره.

قال: وقول أبي الطيب⁽⁴⁾:

قَفَا قَلِيلاً بِهَا عَلَيَّ؛ فَلَا ** أَقْلُ مِنْ نَظَرَةٍ أَرَوْدَهَا

أقول: ضميرُهَا عائِد إلى دار المحبوب⁽⁵⁾. وَعَلَيَّ للتعليل، كما في قوله تعالى: ﴿وَلْتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَيْتُكُمْ﴾⁽⁶⁾. وقال الشاعر⁽⁷⁾:

عَلَامَ تَقُولُ الرُّمَحُ يُثْقِلُ عَاتِقِي ** إِذَا أَنَا لَمْ أَطْعُنْ إِذَا⁽⁸⁾ الْخَيْلُ كَرَّتْ

أي: قَفَا وقوفاً قليلاً بدار الحبيب لأجلي. وَمِنْ نَظَرَةٍ في محل نصبٍ يتعلق بـ أَقْلُ، وهذا محل الاستشهاد. وَأَرَوْدَهَا في محل جر صفةٍ لـ نَظَرَةٍ، والخبر محذوف.

(1) الصحاح 2/ نجد.

(2) القاموس 1/ نجد.

(3) في ج مسدود.

(4) الشاهد أن أَقْلُ مبني مع لا على الفتح، ويجوز رفعه على أنها عاملة عمل كسر. شرح البرقوقي 1/ 196.

(5) في ذا المحبوبة.

(6) البقرة من الآية: 185.

(7) من أبيات عمرو بن معد يكرب أوردها أبو تمام في الحماسة. شرح المرزوقي 1/ 157. وفي الخزائن 1/ 422.

تقدم في ص: 276.

(8) في ج إذا.

قال: والثاني^(١) أن اسمها إذا لم يكن عاملاً؛ فإنه يُبنى^(٢). قيل: لتضمنه معنى من:

الاستغراقية.

أقول: بيان ذلك أن قولهم: لَا رَجُلٌ فِي الدَّارِ بِالْفَتْحِ أبلغ في النفي من لَا رَجُلٌ بالرفع. كما^(٣) أن الأول نص في الاستغراق دون الثاني، ولا يمكن تقدير ما يكون الكلام به كذلك إلا بحرف مؤكد للنفي في المسند إليه، وهو مِنْ فإنه يؤكد^(٤) به النفي في المسند إليه، مثل: مَا جَاءَنِي مِنْ أَحَدٍ إذا لم يكن ظاهراً يكون مقدراً. والباء وإن كانت مما يَزَادُ لتوكيد النفي؛ إلا أنها لتأكيد نفي الحكم في الخبر، نحو: مَا زَيْدٌ بِمُنْطَلِقٍ.

قال: وقيل لتركيبه^(٥) مع لا تركيب: خَمْسَةَ عَشَرَ.

أقول: وجه القول فيه أن لا معناها: النفي. والنفي يتشبه في غالب الأمر بمضمون الجملة؛ لا بالاسم [وحده]^(٦)، ألا ترى أنك إذا قلت: مَا خَرَجَ زَيْدٌ فالنفي متسلط على التباس خروج في زمن ماض بزيد. ولا في لَا رَجُلٌ أَفْضَلُ مِنْكَ تفيد النفي الذي من شأنه أن يتشبه بالاسم المنفي، لا بمضمون الجملة، وهو النفي على سبيل الاستغراق؛ لأنه غير^(٧) متصور في غير الاسم المنفي في هذه الجملة. ف لا حينئذٍ في إفادتها هذا المعنى كَلَامٍ التعريف في نفس الرَّجُلِ. ولما خُصِّتْ لَا في هذا المقام بهذا الحكم أحبوا أن ينصبوا دليلاً على الاختصاص، لتفصيل هذه الحالة من سائر حالاتها التي لم تنتزِلَ فيها منزلة حرف يُحْدِثُ في الاسم وحده معنى، فبنوا الاسم المنفي؛ لأن بناءه مما يدل على فرط امتزاج الحرف بالاسم. وإنما لم يبن الرَّجُلُ مع أن اللام نازلة منزلة الجزء من الاسم؛ لأن البناء إنما وقع لأجل التمييز، ولا حاجة إليه بالنسبة إلى اللام؛ لأنها ليس لها حالة تزول فيها عن صفة

(١) أي الثاني من الأوجه السبعة التي تخالف لا فيها إن، الأول أن لا لا تعمل إلا في النكرات.

(٢) في ج تبنى.

(٣) في ج، دلاً.

(٤) في ج توكيد.

(٥) أي هو: اسم لا.

(٦) سقطت من الأصل.

(٧) سقطت من ذ.

الامتزاج بالاسم، حتى يُحتاج إلى التمييز، بخلاف لا فإنها تارة تفيد النفي المتشبه بمضمون الجملة نحو: لَا أَكَلُ زَيْدٌ وَلَا شَرِبَ كَمَا مَرَّ فِي قَوْلِكَ: مَا خَرَجَ زَيْدٌ. وتارة أخرى تفيد النفي⁽¹⁾ المتعلق بالاسم، نحو: لَا رَجُلٌ أَفْضَلُ مِنْكَ. هذا معنى ما نقله الطيبي⁽²⁾ عن صاحب الإقليد⁽³⁾.

قال: ولكنه جاء بالفتح⁽⁴⁾، وهو الأرجح.

أقول: من شواهد قول الشاعر⁽⁵⁾:

إِنَّ الشَّبَابَ الَّذِي مَجَّدَ⁽⁶⁾ عَوَاقِبُهُ * فِيهِ ثَلَاثٌ وَلَا لَذَاتٌ لِلشَّيْبِ

فقد روي بالفتح والكسر. قال ابن مالك: وَالْفَتْحُ فِيهِ أَوْلَى⁽⁷⁾ وقال الرضي: أجمعون يكسرون مثله بلا تنوين؛ لأنه وإن لم يكن للتمكن، فهو شبيه به وبعضهم 185/ يبنيه على الكسر مع التنوين قياساً لا سماعاً، نظراً إلى أن التنوين/ للمقابلة؛ لا للتمكن بدليل قوله: ﴿مَنْ عَرَفْتِ﴾⁽⁸⁾، وهو منقوض بنحو: يَا مُسْلِمَاتٍ مجرداً عن التنوين اتفاقاً. والمازني يفتح بلا تنوين حذراً من مخالفته في الحركة لسائر المبني بعد لا التبرئة مما كان معرباً

(1) ساقط من ذ.

(2) هو الحسين بن محمد بن عبدالله الطيبي العلامة في المعقول والعربية والمعاني والبيان. توفي سنة 743 هـ. من أهم مصنفاته: شرح المشكاة - مشكاة المصابيح للخطيب العمري التبريزي في أحاديث الأحكام. والبيان في علم المعاني والبديع والبيان، وشرحه، ومقدمة في علم الحساب، وحاشية على الكاف. الدرر الكامنة 2/ 156. وشذرات الذهب 6/ 137.

(3) الإقليد: شرح للمفصل، وصاحبه هو: أحمد بن محمود بن قاسم الجندي الأندلسي ت نحو: 700 هـ. وكتابه الإقليد جزآن مخطوط. توجد منه نسخة بالاسكوريال ثان: 62. ونسخة بباريس: 4003 تاريخ الأدب العربي لبروكلمان 5/ 226. وكشف الظنون: 1775. والاعلام 1/ 254.

(4) يريد بناء اسم لا النافية للجنس إذا كان جمع مؤنث سالماً.

(5) البيت من قصيدة لسلامة بن جندل السعدي. وهو من شواهد ابن عقيل على شرح الألفية 1/ 339.

وشرح التسهيل له أيضاً: 1/ 340.

وفي الدرر اللوامع 1/ 126 برواية: أَوْدَى الشَّبَابُ...

(6) في ج ت محمد.

(7) التسهيل ص: 67.

(8) البقرة من الآية: 198.

بالحركة قبل دخولها، وهذا أولى مما قبله طرداً للباب على نسق واحد⁽¹⁾. انتهى. وما ادعى أوليته، هو ما ادعى المصنف أرجحيته. وقد حكى ابن عصفور: «أَنَّ الْفَتْحَ فِي ذَلِكَ وَاجِبٌ»⁽²⁾ على ما حكاه ابن مالك عنه. والحق أن الوجهين⁽³⁾ ثابتان عن العرب مع أرجحية الفتح بنقل الثقات، فلا وجه بعد ذلك للاختلاف؛ ولهذا قال ابن خروف⁽⁴⁾: «لَوْ وَقَفُوا عَلَى السَّمَاعِ مَا اخْتَلَفُوا».

قال: وفيه⁽⁵⁾ ردٌ على السيرافي والزجاج؛ إذ زعما أن اسم لا غير العامل معرب. وإن ترك

نونه للتحيب

قول: سبب الاختلاف في ذلك احتمال قول سيويه، وذلك أنه قال: «لَا تَعْمَلُ فِيمَا بَعْدَهَا فَتَنْصِبُهُ بغيرِ ثَنُونٍ»⁽⁶⁾ ثم قال: «وَأَمَّا ثَرْكُ الثَّنُونِ فِي مَعْمُولِهَا؛ لِأَنَّهَا جُعِلَتْ هِيَ وَمَا عَمَلَتْ فِيهِ بِمَنْزِلَةِ اسْمٍ وَاحِدٍ، كَحَمْسَةِ عَشَرَ»⁽⁷⁾. فأول الجمهور قوله: «تُنْصِبُهُ بِغَيْرِ ثَنُونٍ» أنها نصبته أولاً؛ ولكن بني بعد ذلك فحذف منه التنوين للبناء، كما حذف في خمسة عشر للبناء اتفاقاً.

وقال الزجاج: «بَلْ مُرَادُهُ أَنَّهُ مُعْرَبٌ [لَكِنْ مَعَ كَوْنِهِ مُعْرَباً]»⁽⁸⁾ مركب مع عامله لا يفصل عنه، كما لا يفصل عَشْرٌ مِنْ خَمْسَةِ عَشَرَ، فحذف التنوين منه مع كونه⁽⁹⁾ معرباً لتثاقله بالتركيب مع عامله⁽¹⁰⁾. قال السيرافي: «إِنَّمَا رُكِّبَ مَعَ عَامِلِهِ لِإِفَادَةِ لَا الثَّبَرَةِ لِلْإِسْتِعْرَاقِ كَمَا أَفَادَتْهُ مِنَ الْإِسْتِعْرَاقِيَّةِ فِي هَلْ مِنْ رَجُلٍ فِي الدَّارِ؛ لِأَنَّ لَا رَجُلٍ فِي الدَّارِ

(1) شرح الكافية للرضي 1/ 256.

(2) في شرح الجمل لابن عصفور 2/ 271، 272 لا نص على وجوب الفتح.

(3) في الأصل الرجحان.

(4) تقدم التعريف به ص: 83 من الأصل.

(5) أي: فتح مُسلمات بعد لا النافية للجنس.

(6) أي: فتح مُسلمات بعد لا النافية للجنس.

(7) الكتاب 2/ 274 فتح: هارون.

(8) ساقط من ذ.

(9) ساقط من ج.

(10) انظر شرح الكافية 1/ 255.

جَوَابُ: هَلْ مِنْ رَجُلٍ؟. فَرَكَّبُوا لَا مَعَ التَّكْرِيرِ، كَمَا أَنَّ مِنْ مُرَكَّبٍ مَعَهَا تَطْيِيقاً لِلْجَوَابِ
بِالسُّؤَالِ ثُمَّ حَذَفَ التَّنْوِينَ لِتَنَاقُلِ الْكَلِمَةِ بِالتَّرْكِيبِ مَعَ كَوْنِهَا مُعْرَبَةً (2).

قال الرضي: وَالْأَوَّلَى مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْمُبْرَدُ وَأَصْحَابُهُ (2) - يَعْنِي مَذْهَبَ الْجُمْهُورِ -؛
لأنَّ حـ بين فِي حَالَةِ الْوَصْلِ مِنَ الْأَسْمِ الْمُعْرَبِ لِغَيْرِ الْإِضَافَةِ وَالْبِنَاءِ غَيْرُ مَعْنُودٍ.
وَأَيْضاً. انْتِزَاعُ بَيْنٍ لَا وَالْمَنْفِي لَيْسَ بِأَشَدَّ مِنْهُ بَيْنَ الْمُضَافِ وَالْمُضَافِ إِلَيْهِ وَالْجَارِ
وَالْمَجْزُورِ، وَلَا يُحَذَفُ التَّنْوِينُ مِنَ الثَّانِي فِي الْمَوْضِعَيْنِ (2).

قال: ومثل: لَا رَجُلٌ عِنْدَ الْفِرَاءِ لَا جَرَمَ (1) نعوذ: «لَا جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ النَّارَ» (2) والمعنى
عنده: لَا بَدَّ مِنْ كَذَا أَوْ لَا مَحَالَةَ فِي كَذَا فَحُذِفَتْ مِنْ أَوْ فِي:

أقول: لكن حكى الشيخ تقي الدين السبكي (3) عنه، فيما كتبه على المنهاج
للبضاوي (4) أنه قال: لَا جَرَمَ كَلِمَةٌ كَانَتْ فِي الْأَصْلِ بِمَعْنَى: لَا بَدَّ وَلَا مَحَالَةَ فَكَثُرَ
اسْتِعْمَالُهَا حَتَّى صَارَتْ بِمَنْزِلَةِ حَقًّا (2). تقول: لَا جَرَمَ لَا تَيْتُكَ. قال الواحدي (4): وَضِعَ
مَوْضِعَ الْقَسَمِ فِي قَوْلِهِمْ: لَا جَرَمَ لَا فَعَلْنَا. كما قالوا حَقًّا لَا فَعَلْنَا (5).

قال: وقال قوم: لَا وَجَرَمَ وما بعده فعل وفاعل.
أقول: أي: ثَبَّتَ كَوْنُ النَّارِ لَهُمْ. وقيل: جَرَمَ بِمَعْنَى كَسَبَ فَيَكُونُ فَاعِلُهُ ضَمِيرًا يَعُودُ
إِلَى عَمَلِهِمُ الْمَفْهُومِ مِنَ السِّيَاقِ، أَي: كَسَبَ لَهُمْ عَمَلُهُمُ النَّارَ. فَأَنَّ وَمَا فِي حِيزِهَا فِي مَوْضِعٍ
نَصَبَ عَلَى هَذَا الْقَوْلِ (6). وكثيراً ما يقتصر المفسرون على قولهم أَنَّ لَا جَرَمَ كَلِمَتَانِ رُكِبَتَا،
وَصَارَ مَعْنَاهُمَا حَقًّا.

(1) معاني القرآن 8/2. وفيه لَا جَرَمَ كَلِمَةٌ كَانَتْ فِي الْأَصْلِ بِمَنْزِلَةِ لَا بَدَّ أَنَّكَ قَائِمٌ وَلَا مَحَالَةَ أَنَّكَ ذَاهِبٌ... وَكَثُرَ اسْتِعْمَالُهَا حَتَّى

صَارَتْ بِمَنْزِلَةِ: حَقًّا.

(2) النحل من الآية: 62.

(3) تقدمت ترجمتها في ص: 153 من الأصل.

(4) هو علي بن أحمد بن محمد بن علي أبو الحسن الواحدي، مفسر، عالم بالأدب، أصله من ساوة تروني بنيسابور سنة 468 هـ
له البسيط والوسيط، والوجيز كلها في التفسير، وشرح ديوان المتني، وغير ذلك. مفتاح السعادة 402/1، والأعلام 4/255.

(5) الإبهاج في شرح المنهاج لتقي الدين السبكي وولده تاج الدين 41/1.

(6) سقطت من ذ.

قال: والثالث: أن⁽¹⁾ ارتفاع خبرها عند أفراد اسمها، نحو: لَا رَجُلٌ قَاتِمٌ بما كان مرفوعاً به قبل دخولها، لا بها، وهذا قول سيبويه⁽²⁾.

أقول: علَّله بعضهم بأنها إذا رُكِّبَتْ مع اسمها ضَعُفَتْ فلم تعمل في الخبر؛ لأنها إذا لم تعمل في الاسم مع قرينه، فلأن لا تعمل في الخبر مع بعده أولى. وانظر قول سيبويه هذا فإنه يرى أن خبر المبتدأ مرفوع بالمبتدأ، وبعد دخول لا زال الابتداء، فليس ثم مبتدأ يحمل في الخبر (4).

186/ قال المصنف في حواشيه على التسهيل: والذي عندي / أن سيبويه يرى في: لَا رَجُلٌ أن كلمة لَا لا عمل لها أصلاً في الاسم ولا في الخبر؛ لأنها صارت جزء كلمة؛ ولهذا جعل النصب في لَا رَجُلٌ ظَريفاً كالرفع في يَا زَيْدُ الْفَاضِلِ لَا على محل الاسم بعد لَا⁽³⁾. [يعني: الرفع في يَا زَيْدُ الْفَاضِلِ على التبعية، وكذلك النصب في ظَريفاً على التبعية، لا على محل اسم لَا⁽⁴⁾].

قال: ولا خلاف بين البصريين في أن⁽⁵⁾ ارتفاعه بها إذا كان اسمها [عاملاً]⁽⁶⁾.
أقول: وأما الكوفيون فيقولون في: إِنَّ التي هي محمولة عليها أنها لا تؤثر في الخبر رفعاً، فما ظنك⁽⁷⁾ بهذه.

قال: الخامس: أنه يجوز مراعاة محلها مع اسمها قبل مضي الخبر وبعده فيجوز رفع النعت والمعطوف من نحو: لَا رَجُلٌ ظَرِيفٌ فِيهَا [وَلَا رَجُلٌ وَأَمْرَأَةٌ فِيهَا]⁽⁸⁾.

(1) سقطت من ج.

(2) قال سيبويه: ونقول: لا أحد أفضل منك إذا جَعَلْتُهُ خيراً، وكذلك: لا أحد خَيْرٌ منك... لما صار خَبِراً جَرَى على الموضع؛ لأنه ليس بوصف ولا محمول على لا. الكتاب 2/ 299، 300 (تح هـ).

(3) هذه الحواشي من ضمن ما هو في حكم المفقود من آثار ابن هشام.

(4) ساقط من الأصل وج.

(5) سقطت من ج.

(6) سقطت من الأصل.

(7) في دظنكم.

(8) ساقط من الأصل.

أقول: بناءً على أن لا عامل ضعيف فلم يمنع اعتبار المحل مطلقاً، لا قبل مضي الخبر، ولا بعده. وأما إنَّ فعامل قوي، فلم يعتبر معه المحل إلا بعد مضي الخبر؛ على أن المحققين لا يرون العطف في باب إنَّ على المحل، وإنما المرفوع الواقع بعد حرف العطف مبتداً حذف خبره، وهو من باب عطف الجمل. وأما النعت على المحل في باب إنَّ فقد حُكي عن الجرمي والفرأء والزجاج. وظاهر كلامهم أن الجمهور بمنعونه.

قال: السادس: أنه يجوز إلغاؤها إذا تكررت، نعو: لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ وَلَكَ فَتْحُ الْأَسْمَيْنِ وَرَفْعُهُمَا. والمغايرة بينهما.

أقول: هذا الكلام لا يوفي بالأوجه الخمسة التي جوزها⁽¹⁾ النحاة في مثل هذا التركيب، إذ نصب الثاني مع فتح الأول لا يدخل تحت شيء من الصور المذكورة؛ إذ لا يشمل ذلك فتحهما ولا رفعهما، وهو ظاهر، ولا المغايرة بينهما؛ لأن المراد: المغايرة باعتبار الفتح والرفع، ولا بأس بذكر الأوجه الخمسة، والكلام عليها بطريق التفصيل.

فنقول: الوجه الأول: فتح الاسمين جميعاً، ووجهه أن نجعل [لا]⁽²⁾ في الموضعين للتبرئة فيبنى اسمها كما لو انفردت كل واحدة⁽³⁾ منهما عن صاحبتهما. ويجوز على مذهب سيبويه أن تقدر بعدهما خبراً لهما معاً، أي: لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ لَنَا أَي: موجودان لنا؛ لأن مذهبه أن لا المفتوح اسمها لا تعمل في الخبر، فهما في موضع رفع، فَلا قُوَّةَ مبتداً معطوفة على مبتداً، والمقدر مرفوع بأنه خبر عنهما جميعاً، فيكون الكلام جملة واحدة، نحو: زَيْدٌ وَعَمْرُو ضَارِبَانِ. ويجوز أيضاً عنده أن يقدر لكل واحد منهما خبر، أي: لَا حَوْلَ مَوْجُودٌ لَنَا، وَلَا قُوَّةَ مَوْجُودَةٌ لَنَا، فيكون الكلام جملتين⁽⁴⁾. وأما على مذهب غيره، وهو أن لا المفتوح اسمها عاملة في الخبر عمل إنَّ كما عملت فيه لا المنصوب اسمها، فيجوز أيضاً أن تقدر لهما خبراً واحداً، وذلك الخبر يكون مرفوعاً ب لا الأولى والثانية، وإن كانا عاملين؛ إلا أنهما

(1) في ج التي جوزوها.

(2) سقطت من الأصل.

(3) في ج واحداً.

(4) الكتاب 2/ 281، 282.

متمثالان، فيجوز أن يعمل في اسم واحد عملاً واحداً كما في: **إِن زَيْدًا وَإِن عَمْرًا قَائِمَانِ**، كأنهما شيء واحد؛ وإنما امتنع أن يعمل عاملان مختلفان في حالة واحدة عملاً واحداً في معمول واحد قياساً على امتناع حصول أثر من مؤثرين. ويجوز أيضاً عندهم أن تقدر لك منهما خبراً على حياله.

الوجه الثاني: رفعهما على ما تقدم من جواز الإلغاء عند التكرار، فيكون الاسمان مرفوعين بالابتداء. ولأ الثانية إما زائدة، وإما ملغاة غير زائدة كـ **لَا أُولَى**. ومذهب سيويه وغيره في تقدير الخبر في هذا الوجه واحد، إذ لا عامل هنا إلا الابتداء فقط. فإما أن⁽¹⁾ تقدر لكل واحد خبراً، فالكلام جملتان، وإما أن تقدر لهما معاً خبراً واحداً، فالكلام جملة واحدة.

الوجه الثالث: فتح الأول ونصب الثاني، على أن تكون لأ الثانية زائدة لتأكيد نفي الأول كما في قوله: **مَا جَاءَنِي زَيْدٌ وَلَا عَمْرُو، كَأَنَّكَ قُلْتَ: لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ** فلا يجوز عند سيويه⁽²⁾ أن تُقَدَّرَ لهما خبراً واحداً بعدهما؛ لأن خبر **لَا حَوْلَ** مرفوع بما كان مرفوعاً به قبل دخول **لَا**، وخبر **قُوَّةَ** مرفوع بـ **لَا**؛ لأن الناصبة لاسمها عاملة في الخبر عنده كما يقول غيره، فيلزم ارتفاع الخبر بعاملين مختلفين، ولا يجوز، فيجب أن تقدر لكل منهما خبراً على حياله، وعند غيره يُقَدَّرُ الخبر بعاملين مختلفين، ولا يجوز، فيجب أن تُقَدَّرَ لكل منهما خبراً على حياله، وعند غيره يقدر خبر بعاملين مختلفين، ولا يجوز، فيجب أن تقدر لكل منهما خبراً على حياله، وعند غيره يقدر خبر واحد لهما؛ لأن العامل 187/ عندهم **لَا** وحدها /، ويجوز أن يقدر عندهم لكل خبر⁽³⁾.

الوجه الرابع: فتح الأول ورفع الثاني على أن **لَا** زائدة. كما تقدم في الوجه الثالث؛ لأن⁽⁴⁾ العطف هنا على المحل، فعند سيويه يجوز أن تقدر لهما معاً خبراً واحداً لكونه خبراً لمبتدأ، وعند غيره لا بد لكل واحد من خبر منفرد⁽⁵⁾، لثلا يجتمع الابتداء ولفظ **لَا** في رفع

(1) سقطت أن من ج.

(2) الكتاب 2/ 281.

(3) في الأصل خبراً.

(4) في ذل أن.

(5) في الأصل مفرد.

الخبر، ويجوز أن تجعل لأ غير زائدة؛ بل لنفي الجنس، لكن تلغيها عن العمل لحصول شرط الإلغاء، وهو التكرير وتقدير الخبر مع جعل الثانية ملغاة، مثله مع جعلها زائدة سواء. وبعضهم يجوز في لا⁽¹⁾ الثانية أن تكون عاملة عمل ليس.

الوجه الخامس: رفع الأول وفتح الثاني على أن لا الأولى للتبرئة، لكنها ملغاة، لوجود الأمر المشترط في الإلغاء، وهو التكرير. ولا يلزم مع تكرير لا أن يتوافق الاسمان بعدها في الإعراب؛ إذ التكرير هو الشرط فقط. قال الرضي: فإذا تقرر هذا فلا حاجة إلى ما ذكر ابن الحاجب من قوله: وَرَفَعَ الْأَوَّلُ عَلَى ضَعْفٍ لِكَوْنِهَا بِمَعْنَى لَيْسَ⁽²⁾، فَإِنَّا لَا نُضَعِّفُ هَذَا الْوَجْهَ؛ بَلْ هُوَ مِثْلُ الْوَجْهِ الثَّانِي وَالثَّلَاثِ سَوَاءٌ فِي حُصُولِ التَّكْرِيرِ. وَتَطَابُقِ الْإِسْمَيْنِ إِعْرَاباً لَيْسَ بِشَرْطٍ، وَلَا فِي الْجَمْعِ لِلتَّبَرُّةِ، وَتَقْدِيرِ الْخَبَرِ فِي هَذَا الْوَجْهِ كَمَا فِي الرَّابِعِ سَوَاءٌ عَلَى الْمَذْهَبَيْنِ⁽²⁾ وَقَدْ ذَكَرَ الْمُصَنِّفُ بَعْدَ هَذَا فِي الْمَثْنِ بَعْضَ مَا أَسْلَفْنَاهُ⁽³⁾ فِي هَذَا الْمَحَلِّ.

قال: بخلاف قوله⁽⁴⁾؛

إِنْ مَحَلًّا وَإِنْ مُرْتَحَلًا ** وَإِنْ فِي السَّفَرِ إِذْ مَضَوْا مَهَلًا

فَلَا مَعِيَدَ عَنِ النَّصَبِ.

أقول: البيت للأعشى، وكل من المحل والمرتحل مصدر ميمي بمعنى: الحلول والارتحال. و السَّفَرُ يسكون الفاء: اسم جمع على الصحيح، واحده سافر، مثل صحب وصاحب. وركب وراكب. قال الجوهري: وَيُقَالُ: سَفَرْتُ أَسْفِرُ سَفُورًا: خَرَجْتُ إِلَى السَّفَرِ فَأَنَا سَافِرٌ⁽⁵⁾. وفي القاموس: والسافر: المسافر، لَا فِعْلَ لَهُ⁽⁶⁾. قُلْتُ: ويمكن التوفيق بين ما في

(1) سقطت من ج.

(2) شرح الكافية 1/ 260، 261 والأوجه الخمسة التي ذكرها الدماميني مأخوذة بشيء من الاختصار من هذا الشرح.

(3) في الأصل ونج تسبته. وانظر ما ذكره ابن هشام في لا المكررة. المغني 1/ 239.

(4) هذا من شواهد المغني على أن إذ فيه للتعليل، ورواه سيبويه: وَإِنْ فِي السَّفَرِ مَا مَضَى مَهَلًا وَلَا شَاهِدَ فِيهِ. وهو في مطلع

قصيدة للأعشى ميمون ديوانه: 233. وأما ابن الشجري 1/ 322، وقد تقدم في إذ.

(5) الصحاح 2/ سفر.

(6) القاموس 2/ سفر.

الكتابين. والمَهْلُ بفتح الهاء: التؤدة وعدم العجلة، وقد مر إنشاد هذا البيت والكلام عليه في فصل إِذْ من حرف الهمزة⁽¹⁾. وأنشد المصنف صدره في ترجمة حذف الخبر من الباب الخامس⁽²⁾، وأنت خبير بأنه تعرض هنا إلى بيان وجه المخالفة بين لَأَ وإِنَّ في الحكم، بالتصريح، ولم يفعل ذلك فيما تقدم، فلينظر فيه.

قال الثانية⁽³⁾: أن تكون عاملة عمل تَيسَرُ كقوله⁽⁴⁾؛

مَنْ صَدَّ عَنْ نِيرَانِهَا ** فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لَا بَرَّاحُ

أقول: كان مقتضى الظاهر أن يقول الثاني بالتذكير، كما قال في الأول: أَحَدَهَا، لأنه⁽⁵⁾ بصدد تفصيل الأوجه الخمسة التي قدم ذكرها؛ لكنه أثَّ على إرادة الْحَالَةِ. وقد أنشد المصنف هذا البيت في الباب الخامس حيث ترجم على حذف الخبر في تراجم الحذوف. والبيت لسعد بن مالك من شعراء⁽⁶⁾ الحماسة، وقبله:

وَالْحَرْبُ لَا يَنْقَى لَجَا ** حِمَاهَا التَّخْلِيلُ وَالْمِرَّاحُ
إِلَّا الْفَتَى الصَّبَّارُ فِي الدُّ ** جَدَاتٍ، وَالْفَرَسُ الْوَقَّاحُ

والأبيات من مجزوء بحر الكامل المرفل. والثاني من هذين البيتين مدرج، آخر صدره النون الساكنة من التَّجَدَّاتِ وأول عجزه النون المتحركة منها. وَالْجَاحِمُ: الْمُضْطَرُّمُ⁽⁷⁾، ومنه:

(1) في الأصل وَجْ من حرف الألف.

(2) المغني 2/ 631.

(3) الثاني من أوجه لا النافية الخمسة.

(4) من قصيدة لسعد بن مالك بن ضبيعة بن قيس شاعر جاهلي. الحماسة شرح التبريزي 2/ 73 والخزانة 1/ 223. وابن

الشجري 1/ 323.

(5) في ج' لا به.

(6) في ج' شعرا.

(7) في د' المضطرب.

الْجَحِيمُ. وَالتَّحْيِيلُ: الْخَيْلَاءُ وَالْعُجْبُ. وَالْمَرْحُ بفتح الميم والراء: شِدَّةُ الْفَرْحِ وَالتَّشَاظُ⁽¹⁾ يقال: مَرَحَ بالكسر مَرَحًا فهو مَرِحٌ. وَالْإِسْمُ: الْمِرَاحُ بِميم مكسورة، والْفِ بعد الراء، وهو الذي في البيت، ويجوز أن يكون مراد الشاعر: ذُو التَّحْيِيلِ وَالْمِرَاحِ، فحذف المضاف، وعلى هذا فالبدل في قوله: إِلَّا أَلْفَتَى الصَّبَّارُ ... أَلَيْتَ ظَاهِرًا، وَإِلَّا فهو جَارٍ عَلَى اللغة التميمية في إبدال المنقطع. وَالصَّبَّارُ: الْمُبَالِغُ فِي الصَّبْرِ، وهو الْحَبَسُ: وَالتَّجَدَّاتُ جمع تَجْدَدَةٍ. وَالْوَقَاحُ: الصُّلْبُ. وَالصَّدُّ: الْإِعْرَاضُ وَالْمَنْعُ. وَالتَّيْرَانُ بكسر النون الأولى جمع نَارٍ، كَتَجِيرَانٍ جمع: جَارٍ⁽²⁾. وَالتَّبْرَاحُ: مصدر قولك: بُرِحَ مكانه، أي: زَالَ عَنْهُ وَصَارَ فِي التَّبْرَاحِ، وهو الْمُتَسَّعُ مِنَ الْأَرْضِ لَا زَرْعَ فِيهَا وَلَا شَجَرَ، كَذَا فِي الصَّحَاحِ⁽³⁾.

قال: إحداها⁽⁴⁾ أن عملها قليل، حتى ادعى أنه ليس بموجود.

188/ أقول: قد يُشكل / وجه الغاية هنا، وفي قوله⁽⁵⁾ بعد ذلك: أَنْ ذِكْرَهَا قَلِيلٌ حَتَّى إِنَّ الزُّجَّاجَ لَمْ يَظْفَرْ بِهِ. وجوابه يُعرف مما أسلفناه في إِنَّ المكسورة المشددة، حيث قال هناك: وَأَعْتَرَضَ بِأَمْرَيْنِ، أَحَدِهِمَا: أَنْ مَجِيءَ إِنَّ بِمَعْنَى نَعَمْ شَدَّادٌ، حَتَّى قِيلَ: إِنَّهُ لَمْ يَثْبُتَ⁽⁶⁾، فَرَأَجَعَهُ.

قال: ويرده⁽⁷⁾ قوله⁽⁸⁾:

نَعَزَ فَلَا شَيْءَ عَلَى الْأَرْضِ بَاقِيًا * * وَلَا وَزَرَ مِمَّا قَضَى اللَّهُ وَأَقْبَا

(1) سقطت من ذ.

(2) ساقط من ج.

(3) الصحاح 1/ برح.

(4) إحدى الجهات الثلاث التي تخالف فيها لا ليس.

(5) في ج قولك.

(6) ص: 26 من الأصل.

(7) أي: قول الزجاج أن لا تعمل في الاسم خاصة.

(8) السامد في أن خبر لا هذه قد يذكر فلا يحذف كما هنا وهو قليل. والبيت لم يعرف قائله وهو من شواهد الجمع 2/ 119،

وأوضح المسالك رقم: 108.

أقول: تُعَزُّ: تُصَبِّرُ، وَغَلَى الْأَرْضُ: ظُفِرَ مُسْتَقَرَّ صِفَةً لَشَيْءٍ، وَقَدْ يُجْعَلُ لُغَوًا مُتَعَلِّقًا بِبَاقِيَا، وَالْأَوَّلُ أَوْلَى. وَالْوَزْرُ: الْمَلْجَأُ. وَالْوَاقِي: الْحَافِظُ، وَبِهِ يَتَعَلَّقُ مِمَّا قَضَى اللَّهُ.
قال: وأما قوله⁽¹⁾:

نَصْرَتُكَ إِذْ لَا صَاحِبَ غَيْرِ خَاذِلٍ * فَبَوَّلتُ بِالْكَمَاءِ حَاصِيْنَا

أقول: نَصْرَتُكَ: أَعْتَنَّاكَ. وَالْخِذْلَانُ: تَرَكَ الْعَوْنَ وَالنَّصْرَةَ. وَبَوَّلتُ حِصْنًا، أَي: جَعَلْتُ لَكَ مَبَاءَةً، أَي: مَنْزِلًا هُيَّءَ وَمَكَّنَ لَكَ فِيهِ. وَالْحِصْنُ: الْمَكَانُ الَّذِي يُمْتَنِعُ فِيهِ عَنِ الْعَدُوِّ (وَالْحَصِينُ: الْمُنِيْعُ)⁽²⁾. وَالْكَمَاءُ: الشُّجْعَانُ، وَاحِدُهُمَا: كَمِيٌّ.

قال: لاحتماله لأن يكون الغير مهذوفاً. وَغَيْرُ اسْتِثْنَاءٍ.

أقول: والتقدير حيثنذ: إِذْ لَا صَاحِبَ مَوْجُوداً إِلَّا خَاذِلًا، أَي: لَيْسَ مَوْجُوداً فِي حَالَةٍ مِنَ الْأَحْوَالِ إِلَّا فِي هَذِهِ الْحَالَةِ.

قال: وعلى ظاهر قولهما⁽³⁾ قول النابغة⁽⁴⁾:

وَحَلَّتْ سَوَادَ الْقَلْبِ لَا أَنَا بَاغِيَا * سِوَاهَا، وَلَا عَنْ⁽⁵⁾ حُبِّهَا مُتَرَاخِيَا

أقول: الظاهر أن في العبارة قلباً. وأن الأصل: وعلى قولهما ظاهر قول النابغة، وذلك لأن قوله: لَا أَنَا بَاغِيَا يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ عَلَى حَذْفِ مُضَافٍ، أَي: لَا مِثْلِي بَاغِيَا فَمَدْخُولٌ لَا نَكْرَةً؛ لِأَن مِثْلًا لَا يَتَعَرَفُ بِالْإِضَافَةِ، ثُمَّ حُذِفَ الْمُضَافُ، وَأَقِيمَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ مَقَامَهُ، فَاتَى بِهِ مِنْفَصِلًا مَرْفُوعًا، وَهَذَا تَأْوِيلٌ مُحْتَمَلٌ؛ لَكِنَّهُ خِلَافُ الظَّاهِرِ، فَلِذَلِكَ قُلْنَا: إِنَّ التَّقْدِيرَ: وَعَلَى

(1) شاهد على أن لا غير عاملة عمل كيس بل هي مهملة، ورغم شهرة البيت لم يعرف قائله، وهو من شواهد ابن عقيل 1/ 269 (تح: محي) والجنى الداني ص: 293.

(2) ساقط من ذ.

(3) أي: ابن جني وابن الشجري لأنهما يريان أن لا العاملة عمل كيس تعمل في المعرفة أيضاً.

(4) ديوان النابغة الجعدي ص: 171 والخزانة 2/ 13 والصيان 1/ 253.

(5) في ذعن وفي أمالي ابن الشجري 1/ 282 لا أنا مبتغ.

قولهما ظاهر قول النابغة ليكون في قوله ظاهر إشارة إلى أن ثم تأويلاً يخرج به البيت عن رأي ابن جني، وابن الشجري.

قال: ويقال في توكيده⁽¹⁾: بَلْ امْرَأَةٌ.

أقول: وجه ذلك والله أعلم⁽²⁾ أن بَلْ إذا وقعت بعد نفي كانت لتقرير ما قبلها على حالته، فدخلها في قولك: لَا رَجُلٌ فِي الدَّارِ بَلْ امْرَأَةٌ مقتضى لتقرير نفي الجنس على ما كان عليه وتثبيته على حاله، فجاء التوكيد بحسب المعنى، وكذا في قولك، لَا رَجُلٌ فِي الدَّارِ -بالرفع- بَلْ امْرَأَةٌ، فإن بَلْ فيه قررت النفي الأول على حاله. وإذا قلت: بَلْ رَجُلَانِ عَلِمَ أن المقصود بالأول نفي الوحدة، لا نفي الجنس. فالإتيان ب بَلْ على هذا الوجه مقرر لنفي الوحدة على ما كان عليه، فحصل التأكيد، فتأمله⁽³⁾.

قال: وإلا لتكررت.

أقول: تقدم أن مثل هذا ممتنع، وهو ربط جواب إن الشرطية باللام، أو زيادتها فيه⁽⁴⁾.

قال: فزعموا⁽⁵⁾ أن العاملة عمل ليس لا تكون إلا نافية للوحدة لا غير.

أقول: تقدم للمصنف في فصل: [غَيْرٍ مِنْ حَرْفٍ]⁽⁶⁾ أَلْغَيْنَ المعجمة أن قولهم: لَا غَيْرٌ لَحْنٌ⁽⁷⁾ وقد قع فيه هنا، ويقع له منه مواضع ننبه عليها⁽⁸⁾ عند إفضاء النوبة إليها. وفي هذا الكلام العطف ب لَا النافية بعد تقدم إلّا، نحو: مَا قَامَ أَحَدٌ إِلَّا زَيْدٌ لَا غَيْرُ وقد مر الكلام على ذلك في فصل إن المفتوحة المشددة⁽⁹⁾ ويأتي الآن.

(1) أي نفي الجنس في قوله: لَا رَجُلٌ فِي الدَّارِ.

(2) ساقط من ذ.

(3) في ذ فتأمل.

(4) هذا شائع عند ابن هشام حيث يدخل اللام في جواب إن المدغمة في لَا وقد نبه الدماميني على ضعفه مرات.

(5) أي الناس الذين غلطوا.

(6) ساقط من الأصل.

(7) قال ابن هشام: غير اسم ملازم للإضافة في المعنى، ويموز أن يقطع عنها لفظاً إن فهم المعنى وتقدمت عليها كلمة كسر، وقولهم لَا غَيْرٌ لَحْنٌ. المعنى 157/1 نح: عبد الحميد.

(8) في نجّتها.

(9) ص: 27 من الأصل.

قال: ونها⁽¹⁾ ثلاثة شروط.

أقول: يظهر لي أن الاختصار على هذه الشروط، وهي: تقدم الإثبات، وعدم الاقتران بعاطف، وتعاند متعاطفيتها، مسوغ لمثل قولهم: مَا قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدٌ لَا غَيْرُهُ؛ إذ التقدير: قَامَ زَيْدٌ لَا غَيْرُهُ فقد تقدمها الإثبات، ولم تقع بعد عاطف، وتعاند متعاطفاها.

ويدل على المحذوف الذي قدرناه الاستثناء المتقدم الواقع بعد نفي. والسكاكي ومن تبعه يمنعون مثل هذا التركيب بناءً على أن المنفي المعطوف بها شرطه ألا يكون منفيًا قبلها بغيرها من الكلمات الموضوعة للنفي، كـ لَيْسَ وَمَا وَإِنْ وما أشبهها، فيمتنع نحو: 189/ قيل. ولذلك لم يوجد مثل هذا التركيب / في كلام العرب العرباء، وإن كثر في عبارة العلماء. وفي الكشف: قَمَّا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا نَذِيرًا، لا حفيظًا، ولا مهيمناً عليهم⁽²⁾ وما كان ذلك إلى بغياً وعناداً، لا شبهة في الإسلام، وما هي إلا شهوات لا غير⁽³⁾.

قال: وزعم ابن سعدان⁽⁴⁾.

أقول: هو بفتح السين: علم منقول من السعدان وهو نبت من أفضل مراعي الإبل، ومنه قولهم: مرعى ولا كالسعدان⁽⁵⁾. وله شوك يشبه حلمة الثدي.

قال: فإذا قيل: جاءني زيد لا بل عمرو فالعاطف بل ولا رد لما قبلها، وليست عاطفة.

أقول: هذا معارض لقوله في فصل بل من حرف الباء. أن لا تزداد⁽⁶⁾ قبلها لتوكيد⁽⁷⁾ الإضراب بعد الإيجاب⁽⁸⁾، ولتوكيد تقرير ما قبلها بعد النفي⁽⁹⁾. فإن قوله هنا، ولا رد لما قبلها صريح في أنها لنفي ما قبلها، فليست بزائدة، وهو خلاف ما تقدم.

(1) أي: لا العاطفة.

(2) المفتاح للسكاكي، فصل في بيان القصر: ص 127. وبهامشه: إتمام الدراية للسيوطي. مطبعة التقدم العلمية بمصر.

(3) الكشف 1/ 546، النساء: 80.

(4) الكشف 1/ 419. بتصرف: الآية: 19 آل عمران.

(5) هو أبو جعفر محمد بن سعدان الضرير النحوي الكوفي من أكابر القراء ت سنة 231 هـ. نزعة الألباء ص: 212 والذي زعمه أن لا العاطفة المسبوقة ببناء نحو يا ابن أخي لا ابن عمي ليس من كلام العرب... والمثل في مجمع الأمثال: 285/ 2.

(6) في ج يزداد.

(7) في ج وتوكيد.

(8) في ج الإيجاب.

(9) المغني 1/ 113.

قال: والثالث: أن يتعاند متعاطفاها، فلا يجوز: جاءني رجل لا زيد.

أقول: هذا الشرط ذكره الشيخ أبو حيان، فقال⁽¹⁾: يشترط أن يكون ما قبل لا العاطفة غير صادق على ما بعدها⁽²⁾، وسبقه إلى ذلك السهيلي⁽³⁾ في نتائج الفكر، فقال: لا شرطها أن يكون الكلام الذي قبلها يتضمن بمفهوم الخطاب نفي ما بعدها⁽⁴⁾. وذكره أيضاً الأبيدي⁽⁵⁾. في شرح الجزولية، فقال: لا يُعطف ب' لا' إلا بشرط أن يتضمن ما قبلها بمفهوم الخطاب نفي الفعل [عما بعدها]⁽⁶⁾، (فيكون الأول لا يتناول)⁽⁷⁾ الثاني، نحو: جاءني رجل لا امرأة و'عالم لا جاهل'. فلو قلت: مررت برجل لا عاقل أو برجل لا زيد لم يجوز؛ إذ ليس في مفهوم الكلام الأول ما ينفي الفعل عن الثاني. وهي لا تدخل إلا لتأكيد النفي، فإذا أردت ذلك المعنى جئت ب'غير' فتقول: مررت برجل غير عاقل وغير زيد. ويجوز: مررت بزيد لا عمرو؛ لأن الأول لا يتناول الثاني⁽⁸⁾ انتهى.

قلت: كلام السهيلي والأبيدي مبني على صحة مفهوم اللقب. وقد تقرر في أصول الفقه أنه غير معتبر على الصحيح، مع أن بعض المتأخرين استشكل منع مثل: قام رجل لا زيد، بأنه مثل: قام رجل و زيد في صحة التركيب، فإن امتناع قام رجل و زيد⁽⁹⁾ ففي غاية البعد؛ لأنك إذا أردت بالرجل الأول زيدا كان كعطف شيء على نفسه تأكيداً فلا مانع منه إذا قصد الإطناب، وإن أردت بالرجل غير زيد كان كعطف لشيء على غيره، ولا مانع منه، ويصير على هذا التقدير، مثل: قام رجل لا زيد في صحة التركيب، وإن كان سعيهما متعاكسين، وللبحث فيه محال.

(1) في ج' فقد.

(2) الارتشاف لأبي حيان 2/ 645.

(3) تقدم التعريف به ص: 41 من الأصل.

(4) نتائج الفكر ص: 258.

(5) في ج' الأبيدي. والأبيدي هو أبو الحسن بن محمد النحوي الأندلسي تلميذ الشلوين وأستاذ أبي حيان. البغية 2/ 199.

(6) ساقط من الأصل ومن ج'.

(7) ساقط من ذ'.

(8) شرح الجزولية للأبيدي لم أعثر عليه.

(9) سقطت من الأصل.

قال: ولا يمتنع⁽¹⁾ العطف بها على معمول الفعل الماضي.

أقول: قال في الجنى الداني: والمعطوف بـ لا إما مفرد، وإما جملة لها محل من الإعراب، نحو: زيد يقوم⁽²⁾ لا يقعد⁽³⁾. قلت: مقتضاه امتناع العطف في قولنا: يقوم زيد لا يقعد. وشبهه، وهو مشكل. ثم قال: قال بعض النحويين: ولا يعطف بها فعل ماض على ماض لثلاثا يلتبس الخبر بالطلب. لا تقول: قام زيد لا قعد⁽⁴⁾. وقال غيره: ما جاء من نفي لا للماضي قليل يحفظ ولا يقاس عليه. وأجاز بعض النحويين: قام زيد لا قعد إذا قرنت به قرينة تدل على أنه إخبار لا دعاء⁽⁴⁾.

قال: قال امرؤ القيس⁽⁴⁾:

كَأَنَّ دِئَارًا حَلَقْتَ بِلَبُونِهِ * عَقَابُ ثَوْفَى لَأَعْقَابُ [الْقَوَاعِلِ]

أقول: دِئَارٌ: اسم رجلٍ راعٍ. وحَلَقْتَ: دَهَبْتَ. واللَّبُونُ: نَوْقٌ ذَوَاتِ لَبْنٍ. وتَنَوَفَى: جَبَلَ عَالٍ⁽⁵⁾. والقَوَاعِلُ: جِبَالٌ صَغَارٌ.

قال في الصحاح: قال أبو زيد: اللَّبُونُ من الشَّاءِ والإِبِلِّ: ذَاتُ اللَّبَنِ غَزِيرَةٌ كَانَتْ أُمَّ بَكِيَّةً، وَجَمَعَهَا: لَبْنٌ وَ لَبْنٌ⁽⁶⁾. ثم قال: وأَبْنُ اللَّبُونِ: وَلَدُ النَّاقَةِ إِذَا اسْتَكْمَلَ السَّنَةَ الثَّانِيَةَ⁽²⁾. وظاهر هذا أو نصه أن اللَّبُونِ: اسم جنس أضياف فيعم، فيكون المراد منه الأفراد. قلت: بتقدير أن تكون إضافة اسم الجنس تفيد العموم، لم يتعين أن يكون⁽⁷⁾ هذا مراد الشاعر؛ إذ يحتمل أن يكون المراد بـ لَبُونِهِ واحدة، لا غير، وليس في اللفظ ما يدفعه، فمن أين الجزم

(1) في ذؤولا يمنع.

(2) في ج يقوم زيد.

(3) الجنى الداني ص: 294، 295.

(4) الشاهد فيه أن لا عطفت على معمول الماضي، وهو رد لما قاله الزجاج من أن لا لا يعطف بها، بعد الماضي. ديوان امرئ القيس ص/ 174. والخزانة 4/ 471. والجنى الداني 295.

(5) ساقط من ج.

(6) الصحاح 6/ كين.

(7) في ج أن يكون مثل هذا.

بالعموم وفي القاموس: "وتنوفى كـ جُلُوئى: ثَبَّتَ مشرفة 190/ قرب القواعل. ويقال: يُنوفى بالتحية فيكون / نوف"⁽¹⁾، هذه عبارته، وهي مخالفة لما في المتن، ولم يتعرض في الصحاح في مادة تنف⁽²⁾ إلى تفسير هذه الكلمة. وقضية ما في القاموس المد، والذي في البيت: القصر، فيحتمل أن يكون قصره للضرورة، والله تعالى أعلم.

قال: وإنما⁽³⁾ لم تتكرر في: لا نؤلك أن تفعل:

أقول: قال الرضي: التول مصدر بمعنى التناول وهو هاهنا بمعنى المفعول، أي: ليس متناولك وماخوذك هذا الفعل، أي: لا ينبغي لك أن تتناوله⁽⁴⁾.

قال: وفي الحديث: فإن المنبت لا أرضاً قطع، ولا ظهراً أبقى⁽⁵⁾.

أقول: المنبت: المنقطع. والحديث ورد في الأمر بالرفق في الأعمال الصالحة، وعدم المبالغة فيها⁽⁶⁾، على وجه يؤدي إلى ملالها وتركها، فيكون صاحبها حينئذ كمن انقطع عن رفقته في السفر؛ فإن جهد راحلته أعيأها ووقفت، فلا هو بالذي وصل إلى مقصوده، ولا هو بالذي أبقى راحلته.

قال: وقول الهذلي⁽⁷⁾: كيف أغرم من لا شرباً، ولا أكل، ولا نطق، ولا استهل⁽⁸⁾.

أقول: قول الهذلي مرفوع بالعطف على المبتدأ المتقدم، أي: وفي الحديث ذلك اللفظ، وفيه قول الهذلي كذا، وهو سجع، لا شعر. وبقيته: فمثل ذلك يطل بمشاة تحية على أنه

(1) القاموس 3/ تنف وفيه: فيكون عمله: ن و ف.

(2) في ج تنف.

(3) في ج وإن لم.

(4) في شرح الكافية لا ينبغي أن تأخذه وتتناوله 258/1.

(5) كشف الخفاء ومزيل الإلباس 257/1.

(6) في الأصل وج الإيغال فيها.

(7) في فتح الباري 379/11 الهذلي هو حنبل بن مالك بن النابغة الهذلي، وكنيته أبو نضلة وهو صحابي نزل البصرة.

(8) نص الحديث: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم، قضى في امرأتين من هذيل اقتلتا فرمت إحداهما الأخرى بحجر فأصاب بطنها وهي حامل فقتلت ولدها في بطنها فاختصموا إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقضى أن دية ما في بطنها غرة، عبد أو أمة، فقال ولي المرأة التي غرمت: كيف أغرم يا رسول الله من لا شرب الخ... فمثل ذلك يطل، فقال صلى الله عليه وسلم: إنما هذا من إخوان الكهان فتح الباري 377/11.

مضارع **طُلَّ** مبنياً [للمفعول، أي: أهدر دمه، أو بياض موحدة على أنه ماضٍ يُبطلُ مبنياً]⁽¹⁾ للفاعل، يقال: **بُطِلَ** هذا الشيء إذا ذهب مجاناً بغير شيء. وفي الحديث أنه صلى الله عليه وسلم قال في حق المتكلم بهذه **السَّجَّاتِ** إنما هذا من إخوان الكهَّان⁽²⁾. وفي طريق أخرى: **أَسْجَعَا كَسْجَعِ الْكُهَّانِ**⁽²⁾.
قال: وقوله⁽³⁾:

وَلَا زَالَ مِنْهُلًا بِجَرَاعِكَ الْقَطْرُ

أقول: هذا عجز بيت، صدره:

أَلَا يَا اسْلَمِي يَا دَارَ مَيِّ عَلَى الْبِلَا

يَا للنداء، والمنادى محذوف على رأي. أو للتنبيه⁽⁴⁾ كـ **أَلَا** على رأي آخر. واسْلَمِي: أمرٌ من السلامة، وهي البراءة من العيوب، دعا لدار (مَيِّ" بذلك)⁽⁵⁾ و"مَيِّ" اسم امرأة: وليس مرخاً من مئة كما قد يتوهم. و**عَلَى** للمصاحبة، أي: اسْلَمِي مع بلادك، نحو: **﴿وَأَتَى آلَمَالَ عَلَى حُبِّهِ﴾**⁽⁶⁾، و**الْمُنْهَلُ**: السائل بشدة، و**الْجَرَاعُ**: رملةٌ مستويةٌ لا تُنبتُ شيئاً. و**الْقَطْرُ**: المطر. و**الْقَطْرُ** جمع قطرة، كذا في الصحاح⁽⁷⁾.
قال: وقوله⁽⁸⁾:

(1) ساقط من ذ.

(2) فتح الباري 380/11. برفع سَجَعِ أي اسجَع.

(3) الشاهد فيه أن لا يكرر لأنه أريد الدعاء.

وهو لذی الرمة ديوانه 206 ط: كمبردج 1919. وأوضح المسالك رقم: 82. وابن عقيل رقم: 63.

(4) في الأصل وللتنبيه.

(5) ساقط من ج.

(6) البقرة من الآية: 177.

(7) الصحاح 2/ قَطْرُ.

(8) الشاهد فيه كالذي قبله: وهو لعبد الله بن قيس الرقيات ديوانه ص: 3. لتحقيق: لحم. دار صادر بيروت 1958.

وهو من شواهد ابن يعيش 101/10.

لَا بَارَكَ اللَّهُ فِي الْغَوَانِي، هَلْ * * يُصْبِحْنَ إِلَّا لَهُنَّ مُطْلَبُ

أقول: البيت لابن الرقيات. وَلَا بَارَكَ اللَّهُ: دعاء بعدم البركة، وهي النماء والزيادة. والغواني جمع غانية: وهي الجارية التي غنيت بزوجها، وقد تكون التي غنيت بحسنها وجمالها عن الحلبي والزينة. وَالْمُطْلَبُ: اسم مفعول، أو مصدر ميمي من أَطْلَبْتُ الشيء على صيغة الْأَفْتِعَالِ من الطلب. أي: هل يصبحن إلا هن شخص يطلبنه ويتعشقنه، أو إلا هن اطلابٌ لحبيب⁽¹⁾ يملن إليه. وهذا البيت شاهد على ظهور الكسرة⁽²⁾ على الياء للضرورة رداً إلى الأصل، كما في قوله⁽³⁾:

مَا إِنْ رَأَيْتُ وَلَا أَرَى فِي مُدَّتِي * * كَجَوَارِي يَلْعَبْنَ فِي الصُّخْرَاءِ⁽⁴⁾

قال: وقول الشاعر⁽⁵⁾؛

حَسْبُ الْمُحِبِّينَ فِي الدُّنْيَا عَذَابُهُمْ * * ثَالِثُ لَا عَذَابُهُمْ بَعْدَهَا سَقَرُ

أقول: يفسرون حَسْباً في نحو هذا ب كَفَى، والأولى أَنْ تُفسَّرَ ب كَافٍ أي: عذاب المحبين كافيههم في الدنيا، وهذا الظرف يتعلق ب حَسْبٍ لا بعذاب⁽⁶⁾. والفعل المنفي ب لَا مستقبل في المعنى لعمله في ظرف مستقبل⁽⁷⁾، أي: لا يعذبهم الله في الآخرة بعد الدنيا. و سَقَرٌ من أسماء النار.

(1) في ج نجيب.

(2) في الأصل الكبيرة.

(3) الخزنة 3/ 526. أمالي الزجاجي ص: 83. ابن يعيش 10/ 101. الشافعية 4/ 403.

(4) في الأصل و ذ في الصخراء.

(5) الشاهد فيه أن لم تتكرر في الماضي مع القسم لأنه مستقبل في المعنى. وهو من قصيدة للمؤمل بن أميل بن أبيب.

المخاربي. قال صاحب الأغاني وهو كوفي من مخضرمي الدولتين الأموية والعباسية.

شرح أبيات المغني 4/ 391، 392. والخزنة 3/ 522. والارتشاف 2/ 487.

(6) في ج بالعباد.

(7) سقطت من ج.

قال: وَشَذَّ تَرَكَ التَّكَرَّارَ فِي قَوْلِهِ ⁽¹⁾؛

لَا هُمْ إِلَّا الْحَارِثُ بْنُ جَبَلَةَ ** زَيْ عَلَى أَبِيهِ ثُمَّ قَتَلَهُ
وَكَانَ فِي جَارَاتِهِ لَا عَهْدَ لَهُ ** وَأَيُّ أَمْرٍ سَيِّئٍ لَا فَعْلَ لَهُ؟

أقول: هذه الأبيات الأربعة من مشطور بحر الرجز. وقد عرف أن الميم المشددة في آخر الاسم الشريف عوضٌ عن حرف النداء. فيقال: اللهم. وَسَمِعَ لَأَهْمٌ كما في هذا الشعر. والظرف الذي هو قِي جَارَاتِهِ مستقر خبر كان، وَلَا عَهْدَ لَهُ حَالٌ من الضمير المستكن في الظرف، ولا يصح أن يكون خبراً لـ لَا، ولا متعلقاً بِالْعَهْدِ؛ لأن الحرف الناسخ لا يتقدم عليه خبره؛ ولا معمول شيء مما بعده؛ لا سيما هو مصدر. وجعل 191/ المنفي هنا ماضياً لفظاً ومعنى حتى يكون ترك التكرار شاذاً أمر ممكن / ؛ لكن يحتمل الاستقبال معنى، أي: وأي أمر سيء لا يفعله بعد صدور تلك الأفعال القبيحة الشنيعة منه، قد يكون ترك التكرار شاذاً.

قال: زَيْ بتخفيف النون، كذا رواه يعقوب، وأصله: زَنَاءٌ بالهمز بمعنى: ضَيِّقٌ، وروي بتشديدها. والأصل زَنَاءٌ بامراً أبيه، فحذف المضاف، وانا بـ عَلَى عن الباء.

أقول: لا حاجة على رواية ⁽²⁾ تخفيف النون إلى أن يُدعى أن الأصل زَنَاءٌ بالهمز بل يكون من الزَنَاءِ، والألف منقلبة عن ياء، يقال: زَنَاءٌ، يَزْنِي إذا فعل الفاحشة الموجبة للجلد أو الرجم، وضمَّن الفعل معنى التعدي، فعذاه بـ عَلَى أي: تعدى على أبيه بالزنا. والمراد أنه

⁽¹⁾ هذا الرجز نسب لشهاب بن العيف العبدي، وقيل: لعامر أخيه، قال في الحارث ابن أبي سحر الفسائي الأعرج من بني جبلة، وكان إذا أعجبه امرأة من قيس أرسل إليها فاغتصبها، وهو أحد ملوك غسان في الجاهلية. وقيل إن الرجز لعبد المسيح بن علة.

وفي المخصص لابن سيدة ج 23/16 قال بعض اللغويين: زَنَا فلان على فلان بغير همز: ضَيِّقٌ عليه. وهو من شواهد الخزانة 228/4 وابن يعيش 109/1. وأما ابن الشجري 228/2 واللسان زَنَا والشاهد فيه أن لا بمعنى لم.

وفي الصحاح 1/ زَنَاءٌ. زَنَاءٌ بمعنى: ضَيِّقٌ.

⁽²⁾ في ذروائته.

زنى⁽¹⁾ بامرأة أبيه. ثم لم أقف على أن زناً بالهمز وتخفيف النون بمعنى ضَيِّقٌ ولم أر فيه بهذا المعنى إلا تشديد النون. ففي الصحاح: وَزَّيْتُ عَلَيْهِ تَزْنِيَةً، أي: ضَيِّقٌ. وأنشد:

لَا هُمْ إِلَّا الْحَارِثُ بْنُ جَبَلَةَ * * زَا عَلَى أَبِيهِ ثُمَّ قَتَلَهُ

قال ابن السكيت: إنما ترك همزة ضرورة⁽²⁾ هذه عبارة الجوهري في زناً عليه تزنيَةً ضَيِّقٌ. وأما على رواية التشديد فظاهر كلام المصنف أن المراد بالفعل فاحشة الزنا، ولذلك قال: والأصل: زنا بامرأة أبيه، إلى آخره، وهذا لا حاجة إليه أيضاً؛ بل المراد التضييق كما صرح به الجوهري، وعليه فلا حذف ولا إنابة أصلاً، فإما أن يكون الفعل مهموزاً في الأصل، وخفف ضرورة كما ذكر⁽³⁾ في الصحاح، وإما ألا يكون من المهموز أصلاً. ففي القاموس: وَزَّيْتُ عَلَيْهِ تَزْنِيَةً: ضَيِّقٌ⁽⁴⁾ فهي لغة في المهموز، ولا حاجة إلى ارتكاب تلك الضرورة.

قال: وقال أبو خراش الهذلي وهو يطوف بالبيت⁽⁵⁾؛

إِنْ تَغْفِرِ اللَّهُمَّ تَغْفِرْ جَمًّا * * وَأَيُّ عَبْدٍ لَكَ لَا أَلْمَا

أقول: أبو خراش بالخاء المعجمة: هو خويلد بن مرة الهذلي. والجمُّ: الكثير، والإلمام: النزول. والمعنى: وأيُّ عبدٍ لكَ لَمْ يَلْمَ بِالْمَعَاصِي. ولو جعل الفعل مستقبلاً بمعنى: أيُّ عبدٍ لَمْ يَلْمَ لأمكن، والظاهر الأول.

قال: ولوصح لجاز: لَا أَكُلُ زَيْدًا وَشَرِبًا.

(1) في ذرئتي.

(2) الصحاح 1/ زنا.

(3) سقطت من ج.

(4) القاموس 4/ زنى.

(5) الشاهد فيه أن عدم تكرار لا فيه شاذ. قال البغدادي في شرح أبيات المغني 398/4. إنه بيت مفرد لأمية بن أبي الصلت الثقفي. وقد اشتهر عزوه لأبي خراش الهذلي. وقال السيوطي: قال السكري في أشعار هذيل، قال الأصمعي أنه أخبر أن أبا خراش قاله وهو يسعى بين الصفا والمروة شرح أبيات المغني للسيوطي رقم: 388. وأورده ابن النجدي في أميانه ولم ينسبه 1/ 144. وهو من شواهد الجنى الداني 298، والخزاعة 1/ 358-359.

أقول: ظاهر هذا أنه ردُّ لقول الزَّجَّاج⁽¹⁾، وكما يرد عليه يرد على الزمخشري(4) بجامع أن التكرار اللفظي منتفٍ فيهما، وتكرير: لا بحسب المعنى متأتٍ هنا، فلا وجه لتخصيص الزَّجَّاج بالرد عليه بذلك. ويمكن أن يقال: إن المصنف قصد مناقشتها جميعاً.

قال: وقال بعضهم: لا دُعائية، دعاء عليه لا يفعل خيراً.

أقول: هذا وجه ظاهر الحُسن، لا غُبار عليه، وكان الأولى تقديمه على غيره من الأقوال التي ساقها.

قال: وقال آخر: تَغْضِيفٌ، والأصل: فَالَا⁽²⁾ اقْتَعَمَ ثم حذفت الهمزة، وهو ضعيف.

أقول: وجه الضعف ظاهر، وهو حذف بعض الحرف لا لمقتضى، ولا ينبغي الالتفات إلى هذا القول أصلاً.

قال: وخالفهم⁽³⁾ ابن مالك لصحة قولك: جاء زيد لا يتكلم بالاتفاق، مع الاتفاق على أن الجملة العائية لا تُصدَّر بدليل استقبال⁽⁴⁾.

أقول: قد يُعْتَرَضُ هذا بأن القرينة قامت في هذه الصورة على نفي الاستقبال، وعلى إرادة الحال، فيحمل الفعل عليه لا على الاستقبال، وليس الكلام فيه؛ وإنما الكلام حيث تُفقد قرينة الحال، ويُجاب بأن قول سيبويه⁽⁵⁾ وأتباعه أن لا النافية تُخَلِّصُ المضارع للاستقبال ظاهرٌ في أن هذا المعنى ثابتٌ لها، كَسَوْفَ فَلَا يُفَارِقُهَا، وحمل الكلام على ما إذا لَمْ تُقَمْ قَرِينَةٌ غَيْرَ الاستقبالِ حَمْلٌ [لَهُ]⁽⁶⁾ عَلَى خِلَافِ ظَاهِرِهِ، فَلَا يُصَارُ إِلَيْهِ، وَفِيهِ بَحْثٌ.

(1) قال الزجاج: إنما جاز عدم تكرار لا في قوله تعالى: فلا اقتحم العقبة البلد: 11 لأن قوله تعالى: ثم كان من الذين آمنوا البلد من الآية: 17 معطوف عليه، وداخل في النفي فانه قيل: فلا اقتحم ولا آمن. المغني 1/ 244.

(2) في الأصل فلا.

(3) يريد الأكثرين الذين يرون أن لا تخلص المضارع للاستقبال.

(4) نص على ذلك في التسهيل ص: 4-5.

(5) قال سيبويه: وإذا قال: هو يفعل، ولم يكن الفعل واقعاً، فنفيه: لا يفعل. وإذا قال: ليفعلن فنفيه: لا يفعل كأنه قال والله ليفعلن، فقلت: والله لا يفعل... الكتاب 3/ 117 نع هارون.

(6) سقطت من الأصل.

قَالَ: وَعَنْ الْكُوفِيِّينَ أَنَّهَا ⁽¹⁾ اسْمٌ.

أَقُولُ: وَجْهُهُ ظَاهِرٌ، فَإِنَّهَا كَلِمَةٌ، لَا يَصِحُّ أَصْلُ الْمَعْنَى إِلَّا بِوُجُودِهَا، فَلَا ⁽²⁾ تُصْلَحُ لِلْحَذْفِ، فَلَا تُكُونُ زَائِدَةً، وَقَدْ وَجِدْتُ فِيهَا خِصِيصَةً مِنْ خِصَائِصِ الْإِسْمِ، وَهِيَ دُخُولُ حَرْفِ الْجَرِّ عَلَيْهَا، وَقَدْ كَرَّرُ ⁽³⁾ التَّفْتَازَانِي فِي حَاشِيَتِهِ عَلَى الْكَشَافِ الثَّقَلِ عَنِ السَّخَاوِي ⁽⁴⁾ أَنَّهَا اسْمٌ بِمَعْنَى غَيْرٍ ⁽⁵⁾، وَيَظْهَرُ مِنْ كَلَامِهِ أَنَّهُ مُرْتَضَى عِنْدَهُ.

قَالَ: كَمَا يُسَمُّونَ كَانَ فِي نَعْوٍ: زَيْدٌ كَانَ فَاضِلٌ زَالِدَةً وَإِنْ كَانَتْ مُفِيدَةً بِمَعْنَى ⁽⁶⁾، وَهُوَ الْمَضِي

وَالْإِنْقِطَاعُ.

أَقُولُ: لَكِنْ بَيْنَهَا وَبَيْنَ لَا فَرْقٌ ظَاهِرٌ فَإِنْ كَانَ لَا يَحْتَلُّ أَصْلُ الْمَعْنَى بِحَذْفِهَا؛ 192 / وَأَمَّا لَا هَذِهِ فَبِخِلَافِ ذَلِكَ؛ عَلَى أَنَّ فِي قَوْلِهِ: إِنْ كَانَ تَذُلُّ عَلَى الْإِنْقِطَاعِ / نَظْرًا؛ إِذَا الصَّحِيحُ أَنَّهَا لَا تَذُلُّ عَلَى اسْتِمْرَارٍ وَلَا انْقِطَاعٍ، وَإِنَّمَا لَهَا دَلَالَةٌ عَلَى الْمَضِيِّ فَقَطْ، وَالْإِسْتِمْرَارُ وَالْإِنْقِطَاعُ مَوْكُولٌ إِلَى الْقَرِينَةِ.

قَالَ: سَوَاءٌ كَانَ الْمَطْلُوبُ ⁽⁷⁾ مِنْهُ مُغَاطِبًا نَعْوً: «لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ

أَوْلِيَاءَ» ⁽⁸⁾ أَوْ غَالِبًا نَعْوً: «لَا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ» ⁽⁹⁾، أَوْ مُتَكَلِّمًا نَعْوً: «لَا أَرَيْنَاكَ هَاهُنَا».

(1) يريد لا النافية المعترضة بين الجار والمجرور نحو غضب من لا شيء.

(2) في الأصل فلا يصح.

(3) في ذوقه ذكر.

(4) تقدمت ترجمته ص: 81 من الأصل.

(5) انظر حاشية التفزازاني على الكشاف بخطوط رقم: 917 ص: 132 (خ ق).

وينظر قول الكوفيين في الإنصاف 366/1.

(6) في ذا المعنى.

(7) يريد المطلوب منه ترك الفعل ب لا الناهية.

(8) المحتجة من الآية: 1.

(9) آل عمران من الآية: 28.

فَصَلِّ أَمْ مِنْ حَرْفِ الْإِلْفِ وَقَالَ هُنَاكَ⁽¹⁾: إِنَّ الصُّرَابَ الْعَطْفَ بِأَمْ⁽²⁾، وَقَدْ انْفَقَتْ
النُّسخُ الَّتِي حَضَرَتْ بِالدَّرْسِ عِنْدَ إِقْرَائِي لِهَذَا الْكِتَابِ بِالقَاهِرَةِ المَحْرُوسَةِ بِجَامِعِهَا الْأَزْهَرِ
عَلَى ثُبُوتِ أَوْ هُنَا مَرَّتَيْنِ، وَهِيَ عَشْرُ نُسَخٍ أَوْ أَكْثَرُ، وَمِنْهَا مَا هُوَ مَقْرُوءٌ عَلَى صَاحِبِنَا الشَّيْخِ
مُحِبِّ الدِّينِ⁽³⁾، وَلَدِ المَصْنَفِ - رَحِمَهُ اللهُ - وَمِنْهَا مَا يُقَالُ: إِنَّهُ مُعْتَنَى بِتَصْحِيحِهِ. وَاللهُ أَعْلَمُ
بِالصُّرَابِ.

قَالَ: وَقَوْلُهُ⁽⁴⁾:

لَا أَعْرِفُنْ رَبِّبًا حُورًا مَدَامِعُهَا

أَقُولُ: الرَّبْرَبُ: القَطِيعُ مِنْ بَقَرِ الوَحْشِ، وَالْحُورُ جَمْعُ: حَوْرَاءٍ أَوْ أَحْوَرٍ، وَالْحَوْرُ:
شِدَّةُ سَوَادِ الْعَيْنِ، وَشِدَّةُ بَيَاضِهَا وَسَوَادُهَا وَاسْتِدَارَةُ حَدَقَتَيْهَا، وَرِقَّةُ جُفُونِهَا وَبَيَاضُ مَا
حَوْلَهَا، أَوْ اسْوَدَادُ الْعَيْنِ كُلِّهَا، مِثْلُ: الطَّبَاءِ.

وَلَا يَكُونُ فِي بَنِي آدَمَ؛ بَلْ يُسْتَعَارُ لَهَا، كَذَا فِي القَامُوسِ⁽⁵⁾، قُلْتُ: وَالْمُرَادُ فِي الْبَيْتِ
الْآخِرِ، إِذْ هُوَ فِي وَصْفِ بَقَرِ الوَحْشِ، وَإِنَّمَا هِيَ⁽⁶⁾ مُسَوَّدَةٌ كُلُّ الْعَيْنِ؛ إِلَّا أَنْ يَكُونَ أَرَادَ:
الْإِنْسِيَّاتِ بِطَرِيقِ الْإِسْتِعَارَةِ، وَالْمُرَادُ بِالمَدَامِعِ: الْعَيُونُ، سُمِّيَتْ بِذَلِكَ لِأَنَّهَا مَحَلُّ الدَّمْعِ.
قَالَ: وَأَمَّا الإِغْلَاطُ⁽⁷⁾، فَمِمَّا⁽⁸⁾ يُقْصَدُ لِدَاتِهِ.

(1) في الأصل هنا.

(2) المغني 1/ 43.

(3) هو محمد بن عبد الله بن يوسف بن هشام العلامة محب الدين ابن الشيخ جمال الدين ولد سنة خمسين وسبعمائة قبل فيه أنه
كان الحمي من أبيه، توفي سنة 799 هـ البنية 1/ 148.

(4) للناطقة الديباني، وعجزه: كَأَنَّ أَبْكَارَهَا بَغَاجُ دَوَارٍ، والشاهد فيه أن لا لنهي المتكلم نفسه، ديوانه ص: 75 نَحْ عَمْدِ أَبُو
الفضل إبراهيم دار المعارف مصر، وهو من شواهد العيني 4/ 441، وأوضح المسالك: 3/ 185، والصبان على
الأشموني: 3/ 4.

(5) القاموس 2/ حور.

(6) في ذهو.

(7) يريد الإغلاط في الآية: (يَتْلُوا الَّذِينَ ءَامَنُوا قَبْلَهُ الَّذِينَ يَلُونَكُمْ مِنَ الْكُفَّارِ وَلَيَجِدُوا فِيكُمْ غِلْظَةً) التوبة: 123 وإنما
المقصود لذاته هو الأمر بالوجدان أي: وأغلظوا عليهم ليجدوا ذلك.

(8) في الأصل فلا.

أقول: لأَنَّهُ غَيْرَ مَحْمُودٍ فِي ذَاتِهِ، وَإِنَّمَا يُحْمَدُ لِمَا يَنْشَأُ عَنْهُ فِي بَعْضِ الْمَوَاطِنِ مِنْ إِرْهَابِ الْعَدُوِّ، وَإِلَانَةِ عَرِيكَتِهِ وَإِذْعَانِهِ إِلَى الْحَقِّ، أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْعَوَارِضِ.

قَالَ: أَيُّ لَا تَفْتِنُوا⁽¹⁾ بِفِتْنَةِ الشَّيْطَانِ.

أقول: فَعُدِلَ عَنِ النَّهْيِ عَنِ الْإِفْتِنَانِ إِلَى النَّهْيِ عَنِ فِتْنَةِ الشَّيْطَانِ [لِيَحْصُلَ الْمَقْصُودُ مِنْ بَابِ الْأَوَّلَى، وَذَلِكَ أَنَّ سَبَبَ افْتِنَانِهِمْ هُوَ فِتْنَةُ الشَّيْطَانِ]⁽²⁾ لَهُمْ، فَإِذَا تَسَلَّطَ النَّهْيُ عَلَى السَّبَبِ الَّذِي هُوَ وَسِيلَةٌ إِلَى الْمَقْصُودِ كَانَ تَسَلُّطُهُ عَلَى نَفْسِ الْمَقْصُودِ الْأَصْلِيِّ أُخْرَى وَأَحَقُّ.

قَالَ: وَعَلَى هَذَا فَإِلْصَابُهُ⁽³⁾ خَاصَّةً⁽⁴⁾ بِالْمُتَعَرِّضِينَ.

أقول: إِنَّمَا كَانَ ذَلِكَ لِأَنَّ الْمَعْنَى فِي الْأَصْلِ: لَا تُتَعَرَّضُوا لِلْفِتْنَةِ فَتُصَيِّبَكُمْ خَاصَّةً، أَيُّ: إِنْ تَعَرَّضْتُمْ لَهَا أَصَابَتْكُمْ خَاصَّةً، ثُمَّ عُدِلَ عَنِ السَّبَبِ إِلَى الْمُسَبَّبِ، وَعَبَّرَ عَنِ الْمُتَعَرِّضِ لِلْفِتْنَةِ بِلَفْظِ الظَّالِمِ تَشْبِيحاً عَلَيْهِ بِالصِّفَةِ الَّتِي يَكُونُ عَلَيْهَا عِنْدَ التَّعَرُّضِ، فَبَيَّنَّا أَنَّ الْمَعْنَى عَلَى خُصُوصِ الظَّالِمِينَ بِالْفِتْنَةِ وَتَبَغْيِي أَنْ تَكُونَ مِنْ مَنْ قَوْلُهُ: مِنْكُمْ لِبَيَانِ الْجِنْسِ، لَا لِلتَّبْعِيضِ؛ لِئَلَّا يَنْقَسِمَ الْمُتَعَرِّضُونَ لِلْفِتْنَةِ إِلَى ظَالِمٍ وَغَيْرِ ظَالِمٍ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّ التَّعَرُّضَ لِلْفِتْنَةِ وَالِدُخُولَ فِيهَا طَوْعاً لَا يَنْفَكُ عَنِ الظُّلْمِ.

قَالَ: وَلَكِنْ وَقُوعُ الطَّلَبِ صِفَةً لِلنَّكَرَةِ مُتَتَّبِعٌ فَوْجِبَ إِضْمَارِ الْقَوْلِ أَيُّ: وَاتَّقُوا فِتْنَةً مَقُولاً فِيهَا

ذَلِكَ.

أقول: هَذَا مِنَ الْمَشْهُورِ بَيْنَ الْقَوْمِ، وَقَرَّرَهُ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ عَلَى وَجْهِ لَا يَحْتَاجُ مَعَهُ إِلَى إِضْمَارِ الْقَوْلِ، فَقَالَ: لَا شَكَّ أَنَّ طَلَبَ الضَّرْبِ مَثَلًا صِفَةً قَائِمَةً بِالتَّكَلُّمِ، وَلَيْسَتْ خَالًا مِنْ أَحْوَالِ الرَّجُلِ مَثَلًا فِي قَوْلِكَ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَضْرَبُهُ إِلَّا بِاعْتِبَارِ تَعَلُّقِهِ بِهِ، أَوْ كَوْنِهِ مَقُولاً فِيهِ، وَاسْتِحْقَاقِهِ أَنْ يُقَالَ فِيهِ، فَلَا بُدَّ أَنْ يُلَاحِظَ فِي وَقُوعِهِ صِفَةً لَهُ هَذِهِ الْحَيْثِيَّةُ، فَكَأَنَّهُ قِيلَ:

(1) يتحدث عن النهي في الآية: (يَنْبِئُ آدَمَ لَا يَفْتِنَنَّكُمُ الشَّيْطَانُ كَمَا أَخْرَجَ أَبَوَيْكُم مِّنَ الْجَنَّةِ) الأعراف: 27.

(2) ساقط من ج.

(3) مصدرٌ مُصَيِّبٌ في قوله تعالى: (وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصَيِّبُ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً) الأنفال: 25.

واختلف في لا فقليل إنها نافية، وقيل إنها نافية.

(4) في ج متعلقة.

مَرَزْتُ بِرَجُلٍ مَطْلُوبٍ ضَرْبُهُ أَوْ مَقُولٍ فِي حَقِّهِ ذَلِكَ لَا عَلَى مَعْنَى الْحِكَايَةِ؛ بَلْ عَلَى مَعْنَى أَنَّهُ يَسْتَحِقُّ أَنْ يُقَالَ فِيهِ.

قَالَ: كَمَا قِيلَ فِي قَوْلِهِ⁽¹⁾؛

جَاؤُوا بِمَلَقٍ، هَلْ رَأَيْتَ الدَّلْبَ قَطُّ

أَقُولُ: أُنَشِدُ الْمُصَنَّفُ هَذَا الْبَيْتَ فِي النُّوعِ الثَّامِنِ مِنَ الْجِهَةِ السَّادِسَةِ مِنَ الْبَابِ الْخَامِسِ⁽²⁾، وَقَبْلَهُ.

مَا زِلْتُ أَسْمَعُ بَيْنَهُمْ وَأَخْتَبِطُ حَتَّى إِذَا حِينَ الظَّلَامِ وَأَخْتَلَطُ

أَخْتَبِطُ: أَطَا الْأَرْضَ وَطَعًا شَدِيدًا وَحِينَ الظَّلَامِ بَفَتْحِ الْجِيمِ: اشْتَدَّ سَوَادُهُ، بِحَيْثُ صَارَ يَجْنُ كُلُّ شَيْءٍ، أَيُّ: يَسْتَرُهُ وَالْمَذْقُ بَفَتْحِ الْمِيمِ وَسُكُونِ الدَّالِ الْمُعْجَمَةِ مَصْدَرُ قَوْلِكَ: مَدَقْتُ اللَّبَنَ إِذَا مَزَجْتَهُ بِمَاءٍ، لَكِنْ أُرِيدُ بِهِ هَاهُنَا: الْمَذْقُوقُ، مُبَالَغَةً، نَحْوُ: الدَّرْهَمُ 193/ ضَرَبَ الْأَمِيرُ، وَمَقْصُودُ الشَّاعِرِ وَصَفَ هَؤُلَاءِ الْقَوْمِ بِاللُّؤْمِ وَالْبُخْلِ وَتَرَكَ الْإِكْرَامَ/ مَنْ نَزَلَ بِهِمْ مِنَ الْأَضْيَافِ، وَبَالَغَ فِي آلَتِهِمْ لَمْ يَأْتُوا بِمَا أَتُوا بِهِ مَعَ مَا فِيهِ مِنَ اللَّؤْمِ إِلَّا بَعْدَ سَعْيٍ وَأَخْتَبِطُ وَمُضِيٌّ جَانِبٍ مِنَ اللَّيْلِ، ثُمَّ لَمْ يَأْتُوهُ إِلَّا يَلْبِنُ قَدْ شِيبَ بِالْمَاءِ حَتَّى صَارَ كَلَوْنِ الذَّيْبِ لَوْرَقَتِهِ⁽³⁾.

قَالَ: مِثْلُهُ فِي قَوْلِهِ⁽⁴⁾؛

(1) الشاهد فيه أن هل رأيت مقول لقول محذوف صفة لمذق؛ لأن شرط الجملة الواقعة صفة أن تكون خبرية، وصدوره: في ملحقات ديوان المعاج: 304/2.

حتى إذا كاد الظلام يختلط، وهو من شواهد الخزانة 275/1، وابن يعيش: 53/3.

(2) صدره هو عجز البيت الثاني من الأبيات الثلاثة في ملحقات الديوان، وعجزه هو صدر الثالث، برواية 'يختلط' بدل 'يختلط'.

(3) أي: ضرب لونه إلى الخضرة: الصحاح وُرق.

(4) الشاهد فيه أن لا النافية شبهت ب لا الناهية، فأكد الفعل بعدها، وهو من قصيد للنمر بن توبل الصحابي، أوردها صاحب جوهرة العرب ص: 191، من شواهد الأشموني بمحاشية الصبان: 218/3.

فَلَا الْجَارَةُ الدُّنْيَا بِهَا تُلْحِثُهَا

أَقُولُ: هَذَا صَدْرُ بَيِّنَةٍ عَجْزَةٌ:

وَلَا الضَّيْفُ فِيهَا مَا أَقَامَ مُحَوَّلٌ

الْجَارَةُ: مَنْصُوبٌ بِفِعْلِ مَحذُوفٍ عَلَى شَرِيطَةِ التَّفْسِيرِ، وَالرَّاجِحُ رَفْعُهُ عَلَى الْإِيتِدَاءِ لِسَلَامَتِهِ مِنَ الْحَذَفِ، وَلِمُنَاسَبَتِهِ لِلْإِسْمِيَّةِ الْمَعْطُوفَةِ وَبَاءَ [بِهَا]⁽¹⁾ ظَرْفِيَّةٌ، وَضَمِيرُهَا عَائِدٌ إِلَى أَرْضِ الْمَمْدُوحِ، وَكَذَا ضَمِيرُ فِيهَا وَتُلْحِثُهَا: تُلُومُهَا، يُقَالُ: لَحَاهُ يَلْحَاهُ⁽²⁾ لَحِيًّا: إِذَا لَامَهُ، يَقُولُ لِمَمْدُوحِهِ: لَا تُلُومُ⁽³⁾ الْجَارَةَ الَّتِي دَنَتْ مِنْكَ فِي أَرْضِكَ، وَلَا تَمْتَنِعْهَا مِنْ قُرْبِكَ، وَلَا الضَّيْفُ فِي أَرْضِكَ مُحَوَّلٌ مَا أَقَامَ⁽⁴⁾ بِكَ، تُكْرِمُ مَثْوَاهُ، وَتُحْسِنُ إِلَيْهِ، وَلَا تُحَوِّلُهُ إِلَى غَيْرِ تِلْكَ الْأَرْضِ تَبَرُّماً بِهِ وَلَوْ طَالَتْ إِقَامَتُهُ، وَذَلِكَ آيَةُ الْكَرَمِ وَالْفَضْلِ.

قَالَ: وَالثَّانِي⁽⁵⁾: أَنَّ الْفِعْلَ جَوَابَ لِلأَمْرِ، وَعَلَى هَذَا فَيَكُونُ التَّوَكُّيدُ أَيْضاً خَارِجاً عَنِ الْقِيَاسِ، وَمِمَّنْ ذَكَرَ هَذَا الْوَجْهَ الزُّمَعَشَرِيُّ (فِي الْكَشَافِ)⁽⁶⁾.

أَقُولُ: نَصُّ مَا ذَكَرَهُ فِي الْكَشَافِ: وَقَوْلُهُ: لَا تُصَيِّنُ لَا يَخْلُو مِنْ أَنْ يَكُونَ جَوَاباً لِلأَمْرِ، أَوْ نَهياً بَعْدَ أَمْرٍ، أَوْ صِفَةً لِفِتْنَةٍ، فَإِذَا كَانَ جَوَاباً، فَالْمَعْنَى: إِنْ أَصَابَتْكُمْ لَا تُصَيَّبُ⁽⁷⁾ الظَّالِمِينَ مِنْكُمْ خَاصَّةً؛ وَلَكِنَّهَا تُعْمَكُمُ، وَهَذَا كَمَا يُحْكِي أَنَّ عُلَمَاءَ بَنِي إِسْرَائِيلَ نَهَوْا عَنْ

(1) سقطت من الأصل.

(2) سقطت من ج.

(3) في الأصل: لا تلم.

(4) في ج: قام.

(5) أي: القول الثاني من القولين في لا من الآية المتقدمة وأتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا... فالأول أنها ناهية والثاني أنها نافية وهذا ينقسم إلى قولين الأول أن الجملة صفة لفتنة.

والثاني - وهو المقصود - أن الفعل جواب الأمر، المعنى: 246/1 - 247.

(6) ساقط من ذ.

(7) في ذ: تصيبن.

الْمُنْكَرُ تَغْذِيرًا فَعَمَّهُمُ اللَّهُ بِالْعَذَابِ، وَإِذَا كَانَتْ نَهْيًا بَعْدَ أَمْرٍ، فَكَأَنَّهُ قِيلَ: وَاحْذَرُوا ذَنْبًا، أَوْ عِقَابًا، ثُمَّ قِيلَ: لَا تَتَعَرَّضُوا لِلظُّلْمِ فَيُصِيبَ الْعِقَابَ، أَوْ أُثِرَ^(١) الذُّلْبُ وَوَبَّأَهُ مَنْ ظَلَمَ مِنْكُمْ خَاصَّةً، وَكَذَلِكَ إِذَا جَعَلْتَهُ صِفَةً عَلَى إِرَادَةِ الْقَوْلِ، كَأَنَّهُ قِيلَ: وَاقْتُوا فِتْنَةً مَقُولًا فِيهَا: لَا تُصِيبَنَّ وَتُظْيِرُهُ قَوْلُهُ^(٢):

حَتَّى إِذَا جَنَّ الظَّلَامُ وَاخْتَلَطَ جَاءُوا بِمَذْقٍ، هَلْ رَأَيْتَ الذُّلْبَ قَطْ

أَي: بِمَذْقٍ مَقُولٍ فِيهِ هَذَا الْقَوْلُ؛ لِأَنَّهُ سَمَارٌ فِيهِ لَوْنُ الْوَرَقِ الَّتِي هِيَ لَوْنُ (الذُّلْبِ)^(٣) إِلَى هُنَا كَلَامُهُ، وَالْوَجْهَ الْأَوَّلُ هُوَ مَا حَكَاهُ الْمُصَنِّفُ عَنْهُ مِنْ أَنَّهُ جَوَزَ أَنْ يَكُونَ ((لَا تُصِيبَنَّ)) جَوَابًا لِلْأَمْرِ وَالسَّمَارِ: اللَّبَنُ الرَّقِيقُ^(٤). وَالْوَرَقَةُ: بَيَاضٌ يَضْرِبُ إِلَى سَوَادٍ كَالْغُبَرَةِ.

قَالَ: وَهُوَ فَاسِدٌ، لِأَنَّ الْمَعْنَى حِينَئِذٍ، فَإِنَّكُمْ إِنْ تَتَّقَوْهَا لَا تُصِيبُ^(٥) الظَّالِمَ خَاصَّةً. أَقُولُ: لَا شَكَّ فِي حُصُولِ الْفَسَادِ بِهَذَا الْإِعْتِبَارِ؛ لِأَنَّ عُمُومَ إِصَابَةِ الْفِتْنَةِ يَكُونُ مُرْتَبَأً عَلَى إِتْقَانِ^(٦) الْمُخَاطَبِينَ لَهَا، وَهُوَ ظَاهِرٌ؛ لَكِنَّ الزُّمَخْشَرِيَّ بَرِيءٌ مِنْ عَهْدَةِ ذَلِكَ، فَقَدْ صَرَّحَ بِالْمَعْنَى عَلَى تَقْدِيرِ الْجَوَابِيَّةِ، وَلَيْسَ مَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ.

قَالَ، وَقَوْلُهُ: إِنْ التَّقْدِيرُ: إِنْ أَصَابَتْكُمْ لَا تُصِيبُ الظَّالِمَ خَاصَّةً، مَرْدُودٌ، لِأَنَّ الشَّرْطَ إِنَّمَا يُقَدَّرُ مِنْ جِنْسِ الْأَمْرِ، لَا مِنْ جِنْسِ الْجَوَابِ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ تُقَدِّرُ فِي الْإِتْقَانِ أَكْرَمَكَ: إِنْ تَأْتَنِي أَكْرَمَكَ. أَقُولُ: هَذَا مُبْنِيٌّ عَلَى مَذْهَبٍ غَيْرِ الْكِسَائِيِّ فِي الْمَسْأَلَةِ، وَأَمَّا الْكِسَائِيُّ فَلَا يُوجِبُ أَنْ يَكُونَ الْمُقَدَّرُ مِنْ جِنْسِ الْمَلْفُوظِ، فَقَدْ أَجَارَ: لَا تُذْنُ مِنَ الْأَسَدِ يَأْكُلُكَ، وَلَا تُكْفَرُ تُدْخِلُ

(١) فِي جِجْ أَمْرٍ.

(٢) تَقْدِيمٌ فِي ص: ١٩٢ مِنَ الْأَصْلِ.

(٣) السَّمَارُ: اللَّبَنُ الرَّقِيقُ، الصَّحَاحُ ٢/ نَسْرُ.

(٤) الْكَشَافُ: ١٥٢/٢.

(٥) فِي جِجْ تَصْيِينٍ.

(٦) فِي الْأَصْلِ وَجْ تَقْوَى.

النَّارِ^(١) عَلَى إِرَادَةٍ: فَإِنْ نَدْنُ يَأْكُلُكَ وَإِنْ تَكْفُرْ تَدْخُلِ النَّارَ نَظَرًا إِلَى الْمَعْنَى لِلْقَرِينَةِ الْمُرْشِدَةِ إِلَيْهِ، وَلَمْ يَقُمْ دَلِيلٌ قَاطِعٌ عَلَى بُطْلَانِ مَذْهَبِ الْكِسَائِيِّ فِي ذَلِكَ، فَلَعَلَّ الرُّمَحْشَرِيَّ بَنَى عَلَيْهِ وَنَظَرَ إِلَى الْمَعْنَى فَقَدَّرَ مَا قَدَّرَ.

وَفِي الطَّبِيِّ^(٢) إِشَارَةٌ إِلَى مَا قُلْنَا.

قَالَ: وَقَوْلُ الشَّاعِرِ^(٣):

يَقُولُونَ: لَا تَبْعُدْ، وَهُمْ يَذْفِقُونَنِي وَأَيْنَ مَكَانُ الْبُعْدِ إِلَّا مَكَانِيًا؟

أَقُولُ: بَعْدَ بَضْمِ الْعَيْنِ بُعْدًا: ضِدُّ قُرْبٍ. كَظَرْفٍ ظَرْفًا، وَيُقَالُ بُعْدٌ بِكُسْرٍ هَا بُعْدًا، كَفَرِحٍ فَرَحًا، بِمَعْنَى: هَلَكَ هَلَاكًا، وَقَوْلُهُمْ فِي الدُّعَاءِ لِلْمَيِّتِ: لَا تَبْعُدْ، الْمَعْرُوفُ فِيهِ فَتْحُ الْعَيْنِ، أَيْ: لَا تَهْلِكْ وَقَوْلُهُ: أَيْنَ مَكَانُ الْبُعْدِ يُشِيرُ إِلَى أَنَّهُ بِالْمَعْنَى الْآخَرِ، وَهُوَ ضِدُّ الْقُرْبِ، فَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ عَيْنُ لَا تَبْعُدْ مَضْمُومَةً بِهَذَا الْإِعْتِبَارِ، وَلَكِنْ الرُّوَايَةُ فِيهِ وَفِي أَمْثَالِهِ بِالْفَتْحِ، وَمِنْهُ قَوْلُ فَاطِمَةَ الْخَزَاعِيَّةِ^(٤):

إِخْوَتِي لَا تَبْعُدُوا أَبَدًا وَيَلَى، وَاللَّهُ قَدْ بَعَدُوا

وَقَدْ مَرَّ إِشَادُهُ فِي فَصْلِ كُلِّ مِنْ حَرْفِ الْكَافِ^(٥) وَالْإِسْتِفْهَامُ الْمَفَادُ بِقَوْلِهِ: 194/
أَيْنَ لِلْإِنْكَارِ، فَهُوَ مُتَضَمِّنٌ لِلنُّفْيِ، وَلِلذَلِكَ دَخَلَتْ / إِلَّا بُعْدَهُ، كَأَنَّهُ قِيلَ: وَمَا مَكَانُ الْبُعْدِ إِلَّا مَكَانِيًا.

(١) شرح الكافية 267/2، قال ابن الحاجب: 'وامتنع: لا تكفر تدخل النار خلافا للكسائي.

(٢) الطيبي تقدم التعريف به ص: 184 من الأصل وإشارة الطيبي هو قوله: (وَأَتَقُوا وَتَنَعَ لَا تُصَيِّنُ) الأنفال من الآية: 25. وقول الراجز: 'جاءوا بمدق هل رأيت الذئب قط.'

فعلي تقدير مقول: لا تصين' ومقول هل رأيت البيتان في علم المعاني والبدیع والبيان ص: 79.

(٣) الشاهد فيه أن لا للدعاء، وهو من قصيدة للملك بن الرُّبَّاب المازني رثى بها نفسه والقصيدة في الخزانة: 317/1، 319.

(٤) تقدم في المعني: 198.

(٥) المعني: 198/1.

قَالَ: وَقَوْلُ الْآخِرِ^(١):

فَلَا تُشَلِّلْ يَدَ فَتَكَتْ بَعْمَرُو فإِنَّكَ لَنْ تُلِدَ، وَلَنْ تُضَامَا

أقول: الشَّلِّلُ: فَسَادٌ فِي الْيَدِ، يُقَالُ مِنْهُ: شَلَّ يَشَلُّ كَعَلِمَ يَعْلَمُ وَالْفَتَكُ أَنْ يَأْتِيَ الرَّجُلُ صَاحِبَهُ وَهُوَ غَارٌ غَافِلٌ حَتَّى يُشَدَّ عَلَيْهِ فَيَقْتُلُهُ، كَذَا فِي الصَّحَاحِ^(٢) وَالذَّلُّ: ضِدُّ الْعِزِّ وَالضَّمُّ: الظُّلْمُ، وَفِي الْبَيْتِ الْيَقَاتُ مِنَ الْغَيْبَةِ إِلَى الْخِطَابِ.

قَالَ: وَيَعْتَمِلُ النَّهْيَ وَاللِّدْعَاءَ قَوْلُ الْفَرَزْدَقِ^(٣):

إِذَا مَا خَرَجْنَا مِنْ دِمَشْقَ فَلَا نَعُدُّ لَهَا أَبْدَأَ مَا دَامَ فِيهَا الْجَرَاضِمُ

أي: الْعَظِيمُ الْبَطْنُ.

أقول: دِمَشْقُ بِذَالٍ مُهْمَلَةٍ مَكْسُورَةٍ، فَمِيمٌ مَفْتُوحَةٌ، قَالَ فِي الْقَامُوسِ: وَقَدْ تُكْسَرُ^(٤) فَشَيْنٌ مَعْجَمَةٌ سَاكِنَةٌ فَقَافٍ، قَالَ الْجَوْهَرِيُّ: قَصَبَةُ الشَّامِ^(٥) وَالْجَرَاضِمُ: بِجِيمٍ مَضْمُومَةٍ، وَضَاءٌ مَعْجَمَةٌ كَعَلَابِطُ فَسْرَةِ الْمُصَنَّفِ بِعَظِيمٍ^(٦) الْبَطْنِ، وَلَمْ يُفَسِّرْ فِي الصَّحَاحِ، وَلَا فِي الْقَامُوسِ إِلَّا بِالْأَكْرُولِ.

قَالَ: وَكَوْنُهَا لِلِانْتِمَاسِ كَقَوْلِكَ لِنَظِيرِكَ غَيْرُ مُسْتَعْلٍ عَلَيْهِ: لَا تَفْعَلْ^(٧).

(١) الشاهد فيه أن لا للدعاء أيضاً، قال أبو زيد قاتله رجل من بكر بن وائل جاهلي وهو برواية لبيحز ولن تلاما عوض عمرو، ونضاماً النوادر ص: 7، 8.

(٢) الصحاح 4/ فتك.

(٣) لا يوجد في ديوان الفرزدق، وقال البغدادي في شرح الأبيات 17/5 وروي فلا بدت لنا أبداً عوض فلا نعد لها أبداً. قال وهي رواية ابن السكيت في كتاب أبيات المعاني: قال: قال الأصمعي: وأظنه للوليد بن عقبة أخي عثمان بن عفان لأمه، أسلم يوم الفتح هو وأخوه قال ابن الشجري: إن لا فيه للدعاء الأمالي 226/2.

(٤) القاموس 3/ دمشق.

(٥) الصحاح 4/ دمشق.

(٦) في ج بالعظيم.

(٧) في ج لا يفعل.

أقول: إنما احتاج إلى الإتيان بقوله: 'غَيْرُ مُسْتَعْلٍ' مَعَ أَنَّهُ قَدْ فَرَضَ أَنَّ الْمُخَاطَبَ نُظِيرُ الْمُتَكَلِّمِ؛ لِأَنَّ الْإِسْتِعْلَاءَ، لَا يَسْتَلْزِمُ⁽¹⁾ الْعُلُوَّ، فَيَجُوزُ أَنْ يَتَحَقَّقَ مِنَ النُّظِيرِ، بَلْ مِنَ الْأَدْنَى أَيْضاً.

قَالَ: وَالثَّالِثُ: لَا الزَّالِدَةَ الدَّاخِلَةَ فِي الْكَلَامِ لِمَجَرَّدِ تَقْوِيَّتِهِ وَتَأْكِيدِهِ نَحْوُ: «مَا مَنَعَكَ

إِذْ رَأَيْتَهُمْ ضَلُّوا»⁽²⁾ «أَلَا تَتَّبِعُنِي»⁽³⁾ «مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ»⁽⁴⁾.

أقول: لَا تَتَّعِينُ الزِّيَادَةُ فِيهِمَا لِاحْتِمَالِ أَنْ يُضْمَنَ مَنَعَكَ فِي الْآيَتَيْنِ مَعْنَى 'حَمَلَكَ' فَتَكُونُ لَا نَافِيَةَ وَحَرْفُ الْجَرِّ مَحْذُوفًا، وَالتَّقْدِيرُ: مَا حَمَلَكَ عَلَى عَدَمِ اتِّبَاعِي وَمَا حَمَلَكَ عَلَى عَدَمِ السُّجُودِ وَبَقِيَ مَنَعَكَ فِي: «مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ»⁽⁴⁾ عَلَى مَعْنَاهُ مِنْ غَيْرِ تَضْمِينٍ، فَلَمْ يَتَأْتِ إِدْخَالُ الثَّانِي حَيْثُئِذٍ.

قَالَ: وَقَوْلُهُ⁽⁵⁾:

وَلَلْحَيِّتْنِي فِي اللَّهْوِ أَلَّا أَحِبُّهُ وَلِلَّهْوِ دَاعٍ دَائِبٌ غَيْرَ غَافِلٍ

أقول: يَحْتَمِلُ: تُلْحِيْتْنِي أَنْ يُضْطَبَّ بَيَاءُ الْغِيَّةِ، أَوْ بَيَاءُ الْخَطَابِ، وَقَدْ مَرَّ أَنَّ مَعْنَى اللَّحْيِ: اللَّوْمُ؛ وَاللَّهُوُ: اللَّعِبُ وَأَنْ يَحْتَمِلُ أَنْ تُكُونَ خَفِيفَةً نَاصِيَةً فَتَنْصِبُ الْمُضَارِعَ مِنْ أَحِبُّ، وَأَنْ تُكُونَ مُحَقِّقَةً مِنَ الثَّقِيلَةِ، فَالْمُضَارِعُ الْمَذْكُورُ مَرْفُوعٌ، وَالْجُمْلَةُ خَبَرٌ أَنْ، وَاسْمُهَا

(1) في ج يلزم.

(2) طه: 92.

(3) الأعراف من الآية: 12.

(4) ص من الآية: 75.

(5) الشاهد فيه أن لا زائدة، وقوله:

أَلَّا بِالْقَوَائِمِ قَدْ أَشْطَتْ عَوَازِلِي وَبَرَزْتُ أَنْ أُرْذَى بِحَقِّي بِاطِلَالِي

وهذا البيت يعين زيادة لا في الشاهد، وأنه بياء الغيبة، وأن أن خفيفة، وهو في الحجة لأبي علي شاهد على زيادة لا الحجة 122/1، الجنى الداني ص: 302.

وهو للأحوص عبد الله بن محمد بن عاصم الأنصاري الأوسي، شعره: 179، وفيه أوليحييني نحة: عادل سليمان جمال، الهيئة العامة للتأليف والنشر، مصر، القاهرة، 1970.

ضَمِيرُ شَأْنٍ مَحذُوفٍ عَلَى رَأْيِ الْكَثَرَيْنِ، أَوْ غَيْرُهُ عَلَى رَأْيِ الْمُحَقِّقِينَ، أَي: أَنِّي لَا أَجِئُ
وَالدَّائِبُ: الْجَادُّ يُقَالُ: دَابَّ فُلَانٌ فِي عَمَلِهِ، أَي: جَدَّ وَتَعَبَ، قُلْتُ: وَإِنَّمَا تُتَعَيَّنُ^(١) زِيَادَةُ لَا
فِي هَذَا الْبَيْتِ إِذَا كَانَ الْمُرَادُ: أَنَّهُنَّ لَحِثْنَ عَلَى حُبِّ اللَّهِ، وَارْتَكَبْنَ إِثْمًا، وَيَكُونُ عَجَزُ الْبَيْتِ
كَالْعُذْرِ^(٢) لَهُ فِي ذَلِكَ، فَيَكُونُ مُسْتَأْنَفًا، وَيَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ لَا نَافِيَةً، وَيَكُونُ لَوْ مَهْنٌ لَهُ عَلَى
تَرْكِ اللَّهِ لَا عَلَى حُبِّهِ، وَيَكُونُ عَجَزُ الْبَيْتِ حِينَئِذٍ جُمْلَةً خَالِيَةً إِمَّا مِنْ فَاعِلٍ يُلْحَى، أَوْ
مَفْعُولِهِ، وَقَصَدَ الشَّاعِرُ أَنَّهُ مُبْغِضٌ لِلَّهِ لَا مُجِبٌّ لَهُ وَأَنَّ اللُّوَاحِي يَلْتَمِئُ عَلَى ذَلِكَ فِي حَالَةٍ
أَنْ دَاعِي^(٣) اللَّهُ جَادٌّ فِي الدُّعَاءِ إِلَيْهِ غَيْرُ غَافِلٍ عَنْهُ، يَصِفُ نَفْسَهُ بِالْجِدِّ وَالثَّبَاتِ عَلَيْهِ
وَعِصْيَانِهِ اللَّوَاحِي مَعَ تَوْفُرِ الدُّوَاعِي إِلَى اللَّهِ، فَهُوَ عَكْسُ الْمَعْنَى الْأَوَّلِ، فَإِنْ وَجِدْتَ قَرِينَةً
تُعَيِّنُ الْمُرَادَ عَمَلٍ بِمُقْتَضَاهَا؛ وَإِلَّا فَالْلَفْظُ مُحْتَمِلٌ؛ وَيَتَرَجَّحُ مَا قُلْنَا بِسَلَامَتِهِ مِنْ دَعْوَى
الزِّيَادَةِ، وَهُوَ خِلَافُ الْأَصْلِ.

قَالَ: قَالَ أَبُو الْعَسَنِ^(٤): فَسَّرْتَهُ الْعَرَبُ: أَبِي^(٥) جُودُهُ الْبُخْلُ وَجَعَلُوا لَا حَشَوًا^(٦).
أَقُولُ إِذَا صَرَّحْتَ الْعَرَبُ بِهَذَا التَّفْسِيرِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ نَقَلَ هَذَا الْإِمَامُ الْمُوثِقُ بِهِ،
طَاحَ الْقَوْلُ بِكَوْنِهَا نَافِيَةً عَلَى تَخْرِيجِ غَيْرِهِ^(٧) وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ بِالصُّوَابِ.
قَالَ: وَكَمَا اخْتَلَفَ فِي لَا فِي هَذَا الْبَيْتِ، أَنَا فِيهِ أَمْ زَالِدَةٌ كَذَلِكَ اخْتَلَفَ فِيهَا فِي مَوَاضِعَ مِنْ^(٨)
التَّنْزِيلِ^(٩).

(١) فِي جِ تَعَيَّنَ.

(٢) فِي جِ كَالْعُذُولِ.

(٣) فِي الْأَصْلِ ادَّعَى.

(٤) الْأَخْفَشُ سَعِيدُ بْنُ مَسْعَدَةَ.

(٥) فِي الْأَصْلِ أَيُّ يَتَحَدَّثُ عَنْ قَوْلِ الشَّاعِرِ فِي الْبَيْتِ:

أَبِي جُودُهُ ((لَا)) الْبُخْلُ وَاسْتَعَجَلْتُ بِهِ ((نَسَمُ)) مِنْ نَفْسِي لَا يَنْتَعِ الْجُودُ قَاتِلُهُ

وَالْبَيْتُ مَجْهُولُ قَائِلِهِ: وَتَفْسِيرُهُ فِي السِّيَاطِي رَقْم: 217، وَالْخَصَائِصُ 35/2، وَأَمَالِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ: 228/2، 231.

(٦) مَعَانِي الْقُرْآنِ لِلْأَخْفَشِ 513/2.

(٧) فِي الْأَصْلِ قَوْلُهُ:

(٨) سَقَطَتْ مِنْ جِ.

(٩) أَوَّلُ الْمَوَاضِعِ فِي الْمَغْنِيِّ قَوْلُهُ تَعَالَى: ((لَا أَقِيمُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ)) الْقِيَامَةُ: 1، وَالْمَغْنِيُّ: 248/1.

أقول: يَنْبَغِي أَنْ يُجْعَلَ قَوْلُهُ: كَمَا فِي مَحَلٍّ نَصَبٍ عَلَى أَنَّهُ صِفَةٌ لِمَصْدَرٍ مَحْذُوفٍ، وَالْعَامِلُ فِيهِ اخْتِلَافُ الثَّانِيَةِ أَيُّ: اخْتِلَافٍ فِي لَا وَاقِعَةٌ فِي مَوَاضِعَ مِنَ التَّنْزِيلِ اخْتِلَافاً 195 /
مِثْلَ الْإِخْتِلَافِ فِي لَا وَاقِعَةٌ فِي هَذَا الْبَيْتِ، وَيَكُونُ قَوْلُهُ: / كَذَلِكَ تَأْكِيداً لَكَمَا اخْتَلَفَ لَا مَعْمُولاً لَخْتِلَافِ الثَّانِيَةِ، وَقَوْلُهُ: أَنَاثِيَةٌ أُمُّ زَائِدَةٍ فِي مَحَلٍّ جَرُّ عَلَى أَنَّهُ بَدَلُ اشْتِمَالٍ مِنْ لَا بِاعْتِبَارِ مُضَافٍ مَحْذُوفٍ: أَيُّ: اخْتِلَافٍ فِي لَا جَوَابَ أَنَاثِيَةٍ أُمُّ زَائِدَةٍ، وَالرَّبْطُ مَحْذُوفٌ، أَيُّ: أَنَاثِيَةٌ هِيَ.

قَالَ: وَرَدَّ بِأَنَّهَا ⁽¹⁾ لَا تَزَادُ لِذَلِكَ ⁽²⁾ صَدْرًا بَلْ حَشَوْا كَمَا أَنَّ زِيَادَةَ مَا وَكَانَ كَذَلِكَ.
أقول: لَا شَكَّ أَنَّ الزِّيَادَةَ وَقَعَتْ صَدْرًا فِي مِثْلِ: بِحَسَنِكَ دِرْهَمٍ، وَلَيْسَ امْتِنَاعُ ذَلِكَ بِالْقِيَاسِ عَلَى مَا وَكَانَ، حَيْثُ لَا يَزَادُ شَيْءٌ مِنْهُمَا صَدْرًا بِأَوَّلَى مِنْ جَوَازِ ذَلِكَ بِالْقِيَاسِ عَلَى الْبَاءِ حَيْثُ زِيدَتْ فِي الصَّدْرِ.

قَالَ: وَذَلِكَ لِأَنَّ ⁽³⁾ زِيَادَةَ الشَّيْءِ تُفِيدُ اطِّرَاحَهُ.
أقول: إِنَّمَا تُفِيدُ الزِّيَادَةُ التَّأْكِيدَ وَالتَّقْوِيَةَ، أَوْ تَحْسِينَ اللَّفْظِ وَتَزْيِينَهُ ⁽⁴⁾، نَعَمْ: لَا زَمَ الزِّيَادَةُ غَالِبًا اسْتِقَامَةُ الْكَلَامِ عِنْدَ طَرَحِ الْمَزِيدِ.

قَالَ: وَيَجُوزُ أَنْ يُعْلَقَ عَلَيْكُمْ بِ: أَتْلُ.
أقول: جَعَلَ الظَّاهِرَ تَعْلُقَهُ بِ: حَرَّمَ عَلَى الْوَجْهِ [الْأَوَّلِ]، ثُمَّ ذَكَرَ إِجَازَةَ الزُّجَاجِ لِكُونِهَا اسْتِفْهَامِيَّةً ⁽⁵⁾، وَذَكَرَ هَذَا الْكَلَامَ عَقِيبَهُ، فَإِنْ أَرَادَ اخْتِصَاصَهُ بِهِ فَغَيْرُ ظَاهِرٍ، لِإِمْكَانِهِ مَعَ جَعْلٍ مَا مَوْصُولَةٌ عَلَى مَا تَقَدَّمَ فِي الْوَجْهِ الْأَوَّلِ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ جَوَازَ ذَلِكَ مُطْلَقًا، لَا بِالنَّظَرِ إِلَى قَوْلِ الزُّجَاجِ فَقَطْ.

(1) أي: لا في الآية لا اتسم بيوم القيامة.

(2) في 'ج'، ذُكِرَ ذَلِكَ وَالْمُشَارُ إِلَيْهِ هُوَ زِيَادَتُهَا لِمَجْرَدِ التَّوَكِيدِ وَتَقْوِيَةِ الْكَلَامِ.

(3) في الأصل: أَنْ.

(4) في الأصل: وَتَبْيِينَهُ.

(5) في الآية: «فَلَنْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبِّي عَلَيْكُمْ أَلَّا تُفْرِكُوا يَوْمَ رَبِّي» الْأَنْعَامُ مِنَ الْآيَةِ: 151.

قَالَ: وَالصَّوَابُ أَنَّهَا نَافِيَةٌ عَلَى الْأَوَّلِ^(١)، زَالِدَةٌ عَلَى الثَّانِي^(٢).

أقول: هَذَا عَجِيبٌ جِدًّا، فَإِنَّ الْأَوَّلَ هُوَ جَعَلَ مَا مَوْصُولَةً، وَ (حَرَّمَ رَيْكُم) صِلَةٌ، وَ عَلَيْكُم مُتَعَلِّقٌ بِ حَرَّمَ وَجَعَلَ: (أَلَا تُشْرِكُوا)^(٣) فِي مَوْضِعٍ نَصَبَ عَلَى أَنَّهُ بَدَلٌ مِنْ مَا، فَإِذَا جُعِلَتْ لَا نَافِيَةٌ فِي هَذَا الْوَجْهِ كَانَ فَاسِدًا قَطْعًا؛ لِإِقْتِضَائِهِ أَنَّ عَدَمَ الْإِشْرَاقِ مُحَرَّمٌ، وَهُوَ بَاطِلٌ.

قَالَ: وَلَا تَكُنْ^(٤) عُدْرًا لِلْكَفَّارِ.

أقول: فِيهِ إِذْخَالُ اللَّامِ عَلَى جَوَابِ إِنْ الشَّرْطِيَّةِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ نَظِيرُهُ.

قَالَ: وَرَجَّعَهُ^(٥) وَقَالَ: إِنَّهُمْ أَجْمَعُوا عَلَيْهِ^(٦).

أقول: قول الزُّجَّاجِ: إِنَّهُمْ أَجْمَعُوا عَلَيْهِ مع اعترافه بأن هذا قول آخر للخليل غير قوله: أَنَّ لَا زَائِدَةَ وَأَنَّ توكيدية لا يلتزم، اللهم إلا أن يثبت رجوع الخليل إلى القول الذي رجحه الزجاجة، أو يكون مراده بالمُجْمَعِينَ: المتأخرين، من النحاة عن زمن الخليل.

قَالَ: وَلَا عَلَى هَذِهِ الْقِرَاءَةِ^(٧) نَافِيَةٌ لِغَيْرِ.

أقول: تقدم له التعبير ب لَا غَيْرٍ، وتقدم له التصريح بأن ذلك لحن^(٨).

قَالَ: وَوَجْهَهُ^(٩) (١٠) أَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ كَانَ يَنْهَى قَرِيشًا عَنْ عِبَادَةِ الْمَلَائِكَةِ إِلَى آخِرِهِ.

(١) أي: مَا فِي الْآيَةِ.

(٢) على التقدير الأول في إعراب أن لا وهو أن يكونا في موضع نصب بدلاً من ما على أنها موصولة.

(٣) أي الإعراب الثاني، وهو أن تكون أن لا في موضع رفع خبر لـ هُوَ مَحذُوفًا وَلَا زَائِدَةً فِي التَّقْدِيرِ.

(٤) أي عدم القول بزيادة لا في الآية: (وَمَا يُشْرِكُكُمْ أَنتَ إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ) الأنعام: من الآية: 109.

(٥) أي قول الخليل أن أن في الآية: وما يشرككم أنها إذا جاءت بمعنى كعل فهو مثل قوله: إلت السوق ألك تشتري لنا شيئاً.

(٦) معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ج/ 282، 283.

(٧) يريد القراءة برفع يَأْمُرُكُمْ من قوله تعالى: ... ولكن كونوا ربانيين بما كنتم تعلمون الكتاب وبما كنتم تدرسون. ولا يأمركم أن تتخذوا الملائكة والنبيين أرباباً آل عمران: 79، 80.

(٨) المعنى: 157/1.

(٩) أي هو الزمخشري.

(١٠) ضمير الغائب في وجهه عائد إلى القول بكون لا غير زائدة في الآية ما كان لبشر أن يؤتيه الله الكتاب والحكم والنبوة ثم يقول للناس كونوا عباداً لي من دون الله، ولكن كونوا ربانيين بما كنتم تعلمون الكتاب وبما كنتم تدرسون. ولا يأمركم أن تتخذوا الملائكة والنبيين أرباباً. آل عمران 79، 80. وانظر الكشاف: 1/ 440.

أقول: والمعنى على ذلك: 'ما كان لبشر أن يجتمع له الاستنباء وأمره بعبادة نفسه، ونهيه عن عبادة الملائكة والنبیین، أي أن الجمع بين هذه الأمور غير متأت'. أما الاستنباء وأمره بعبادة نفسه فظاهر الاستحالة. وأما الجمع بين⁽¹⁾ أمره بعبادة نفسه ونهيه عن عبادة الملائكة والأنبياء فباطل للتناقض على ما قرره المصنف في آخر كلامه. وقال التفتازاني في تقرير كون 'لا نافية: عطف هذا النفي على ما قرره المصنف في آخر كلامه. وقال التفتازاني في الإتياء، بمعنى: 'ما كان لبشر أن يؤتى النبوة ثم يترتب على ذلك أمره بعبادة نفسه، ونهيه عن عبادة الملائكة والنبیین مع استواء الكل في عدم استحقاق العبادة'⁽²⁾.

(1) في ذَوَّأما الجمع بين هذه الأمور.

(2) حاشية التفتازاني على الكشف ص: 276 (رقم خ ق: 917).

لَاتٌ

قال: وأبدلت السين⁽¹⁾ تاء.

أقول: هو إبدال شاذ كما في ست فإن أصله: سدس، فأبدلت السين تاء، وكذا⁽²⁾ الدال.

قال: والتاء⁽³⁾ لتانيث اللفظة كما في لَمَّتْ وَرُبَّتْ.

أقول: معناه أن كلاً من كمّ و رُبّ صالح لأن يراد به اللفظ، فيكون مذكراً، وأن يراد به اللفظة فيكون مؤنثاً، فدخلت التاء للتنصيص على أن المراد الثاني، وعليه فينبغي أن يقول: كمّت عاطفة بالتأنيث لا غير، لأن التاء آية أن المراد لها اللفظة، فيجب تأنيث الضمير العائد إليها، ولو لم تكن التاء موجودة لجاز التذكير على إرادة اللفظ، والتأنيث على إرادة اللفظة. وجوز الرضي أن تكون [تاء]⁽⁴⁾ لآت للمبالغة، في النفي، كما في علامة⁽⁵⁾.

196/ قال: والتاء زائدة في أول العين /

أقول: فيه ضعف لعدم شهرة تحين [في اللغات]⁽⁶⁾ واشتهار: لات حين، وأيضاً فإنهم يقولون: لات أوان و لات هنأ ولا يقال كأوان و كهنأ. وما يتمسك به هؤلاء القائلون بزيادة التاء في أول الحين قول الشاعر⁽⁷⁾:

الْعَاطِفُونَ نَحِينُ مَا مِنْ عَاطِفٍ * وَالْمُطْعَمُونَ نَحِينُ مَا مِنْ مُطْعِمٍ

(1) في ليس التي هي أصل لآت حيث قلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، وأبدلت السين تاء.

(2) في ج و كذلك.

(3) يريد تاء لات على المذهب الثاني في حقيقتها حيث يرى أنها كلمتان: لا النافية. وتاء التأنيث اللفظ.

(4) سقطت من الأصل.

(5) شرح الكافية: 271 / 1.

(6) ساقط من الأصل.

(7) ينسب لأبي وجزة السعدي يزيد بن عبيد، وهو من شواهد الخزانة: 147/2، 104/4 والرواية فيه أيضاً: لَاتَانِ أَيْنُ الْمُطْعِمِ كما في الجنى الداني ص: 487. الأزهية: 264، وصر صناعة الإعراب: 180 / 1.

وأجاب ابن مالك بأن لا محذوفة كما حذف في نحو: ﴿ تَاللَّهِ تَفْتَوُا ﴾⁽¹⁾، وهو كثير إلا أنه هنا ضعيف؛ لأن فيه حذف الحرف الناسخ وبقاء معموله؛ ولأن فيه إجحافاً بحذف شيئين.

قال: والثالث: أنها تعمل عمل ليس:

أقول: لمشابهتها إياها بكسر⁽²⁾ التاء، إذ تصير على عدد حروف كيس، مع سكون الوسط.

قال: والغالب أن يكون المحذوف هو المرفوع.

أقول: وقد يكون المحذوف هو المنصوب كقراءة من قرأ في الشواذ: ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾⁽³⁾ برفع الْحِينَ فيكون اسم لَات والخبر محذوفاً، أي لَات⁽⁴⁾ حِينَ مَنَاصٍ لَنَا. قال الرضي: وَلَا يَمْتَنِعُ كَوْنُ لَاتٍ هِيَ لَا التبرئة، ويقويه لزوم تنكير ما يضاف إليه⁽⁵⁾ حِينَ فَإِذَا انتصب حِينَ بعدها، فالخبر محذوف كما في: لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ، وإذا ارتفع فالاسم محذوف، أي لَاتَ حِينَ حِينَ مَنَاصٍ كما في: لَا عَلَيْكَ⁽⁶⁾. قلت: ظاهر كلامه أنه لم ير⁽⁷⁾ القول بأن لَاتٍ هِيَ لَا التبرئة زيدت التاء عليها منصوباً لأحد؛ ولذلك قال: ولا يمتنع كونها لَا التبرئة. والزخشرقي قد صرح الأخفش بأنها عنده لَا النافية للجنس زيدت عليها التاء، وخصت بنفي الأحيان⁽⁸⁾ وهذا هو الذي حكاه المصنف قولاً ثانياً عن⁽⁹⁾ الأخفش⁽¹⁰⁾.

(1) يوسف: من الآية 85 وانظر شرح التسهيل لابن مالك: 2/ 365 بخ: رقم: 319 عامة.

(2) في الأصل بكس.

(3) ص: من الآية: 3 وهذه قراءة عيسى بن عمر. مختصر شواذ القرآن ص: 130. وقراءة السبعة وَلَاتَ حِينَ.

(4) في النسخ الثلاث كيس.

(5) في ج إليها.

(6) شرح الكافية للرضي: 1/ 271.

(7) في ج لم يرد.

(8) الكشف: 4/ 359.

(9) في د للأخفش.

(10) قال الأخفش في قوله تعالى: وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ شبهوا لَاتَ بكيس وأضمرُوا فيها اسم الفاعل، ولا تكون لَاتَ إلا مع حِينَ ورفع بعضهم وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ فجعله في قوله مثل كيس كأنه قال كيس أحدًا وأضمر الخبر. معاني القرآن للأخفش: 670/2، وهو هنا ينص على ما أشار إليه ابن هشام من أنها لَا النافية للجنس.....

قال: فنص الفراء على أنها لا تعمل إلا في لفظ العين:
أقول: الذي ذكره الرضي على الفراء أنها تكون مع الأرقام كلها⁽¹⁾، فبين⁽²⁾ النقلين تخالف.

قال: فزعم الفراء أن لات تستعمل حرفاً جاراً لأسماء الزمان خاصة.
أقول: يسأل عما يتعلق به إذا كان حرف جر، فإن قلت: هلا حملت نقل الرضي أولاً عن الفراء أنها تكون مع الأوقات كلها، على ما إذا كانت عاملة للجر كما نقله المصنف هنا، وحملت حكاية المصنف أولاً: أنها لا تعمل إلا في لفظة ألحين على ما إذا كانت عاملة للنصب، فلا يكون بين النقلين تعارض، قلت لا، لأن الرضي لما ذكر عنه أنها تعمل في الأوقات كلها أنشد⁽³⁾:

وَلَاتَ سَاعَةً مَّنْدَمَ

والرواية فيه بنصب السَّاعَةِ، فلم يبق إذن للتوفيق بهذه الطريقة مجال.
قال: وأنشد⁽⁴⁾:

طَلَبُوا صَلْحاً، وَلَاتَ أَوَانٍ

أقول: هذا صدر بيت، عجزه:

(1) شرح الكافية 1/ 270.

(2) في نجيب.

(3) البيت بتمامه هو:

وَلَتَعْرِفُنَّ خَلِيقاً مَّشْمُولَةً وَلَتَعْنَدُنَّ وَلَاتَ سَاعَةً مَّنْدَمَ

والبيت لم يعرف قائله: وهو بتمامه من شواهد ابن السكيت في الأضداد رقم: 290، ونتائج التحصيل في شرح التسهيل للمرابط: 4/ 1273، والخزانة: 2/ 147 والجزء المستشهد به هنا في معاني القرآن للفراء: 2/ 397.

(4) الشاهد فيه أن الفراء زعم أن لات حرف جر. نجر الأسماء. معاني القرآن: 2/ 398 وهو من شواهد الخزانة 3/ 149 وابن يعيش: 9/ 32 والجني الداني ص: 490 وفي شرح أبيات المغني للبغدادى 5/ 29 إنه من قصيدة لأبي زيد الطائي النصراني.

فَأَجَبْنَا أَنْ لَيْسَ حِينَ بَقَاءِ

[أنشده الزمخشري في الكشف لأبي زيد الطائي]⁽¹⁾

قال: والثاني أن الأصل: وَلَاتَ أَوَانُ صَلُحٍ.

أقول: قال الرضي: وَأَوَانٌ عند السيرافي والمبرد مبني لكونه مضافاً في الأصل إلى جملة، فمعنى: طَلَبُوا صَلُحَنَا وَلَاتَ أَوَانٌ. طَلَبُوا الصُّلْحَ وَلَاتَ أَوَانٌ طَلَبُوا ثُمَّ حُذِفَتِ الْجُمْلَةُ، وَبُنِيَ أَوَانٌ عَلَى السَّكُونِ، ثُمَّ عَوِضَ التَّنْوِينُ عَنِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ، كَمَا فِي يُومَثِلُ فَكُسِرَتِ النُّونُ لثَلَاثِ سَوَاكِنَ، كَمَا كُسِرَتِ ذَالٌ إِذْ، أَوْ نَقُولُ: حُذِفَتِ الْجُمْلَةُ، وَبُنِيَ عَلَى الْكُسْرِ لَا عَلَى السَّكُونِ؛ لِثَلَاثِ يَجْتَمِعُ سَاكِنَانِ، ثُمَّ أَتَى بِتَنْوِينِ الْعَوِضِ، وَلَا يُعَوِضُ التَّنْوِينُ فِي الْمَبْنِيَّاتِ مِنَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ إِلَّا إِذَا كَانَ جُمْلَةً⁽²⁾ فَلَا يُعْتَرِضُ بِنَحْوِ: مِنْ قَبْلُ وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ.

(1) ساقط من الأصل. وانظر الكشف: 395 / 3.

(2) شرح الكافية للرضي: 271 / 1.

قال: وهو قول الشَّلوين، زعم أنها لا تدل على امتناع الشرط، ولا على امتناع الجواب؛ بل على (1) التعليق في الماضي.

أقول: اختاره: الْحُسْرُ (2) وشاهي (3) من متأخري الأصوليين، وكذا ابن هشام الخضراوي (4)، على ما حكاه المصنف وحكاه غيره عن ابن عصفور (5) أيضاً. فكان السبب في فرار هؤلاء من القول (6) بالدلالة على الامتناع أن جماعة من العلماء أوردوا على قول الجمهور أنها حرف امتناع لامتناع مواضع يسيرة قد يُظن أن جواب تَوْ فيها 197/ غير ممتنع، وأشكَلَتْ تلك المواضع على هؤلاء فصاروا إلى أنها لمجرد الربط / في الماضي، كما أن إنَّ لمجرد الربط في المستقبل؛ بل أدى إشكال تلك المواضع إلى أن قال القرافي (7): أن تَوْ تأتي للربط (8) تارة، وتأتي لقطع الربط أخرى، فيكون جواباً لسؤال محقق أو متوهم وقع فيه الربط، فتقطعه أنت لاعتقادك بطلان ذلك الربط. كما لو قال القائل: تَوْ لَمْ يَكُنْ هَذَا زَوْجاً لَمْ يَرِثْ فتقول: تَوْ لَمْ يَكُنْ زَوْجاً لَمْ يُحْرَمِ الْإِرْثُ (9)، أي: لكونه ابن عم، وهذا شيء لم يقله أحد غيره.

(1) سقطت من ج.

(2) في ج الحسن وشاهين، تحريف.

(3) الحسر وشاهي: هو عبد الحميد بن عيسى بن عمويه بن يونس أبو محمد شمس الدين من علماء الكلام. نسبته إلى تحسرو شاة من قرى تبريز، تقدم في علم الأصول والعقليات والفقه. توفي بدمشق سنة: 652 هـ. من كتبه: اختصار المذهب في فقه الشافعية، واختصار الشفا لابن سينا.

وتلخيص الآيات البيئات للفخر الرازي.

شذرات الذهب: 255/5، والأعلام: 288/3.

(4) تقدم التعريف به ص: 151 من الأصل.

(5) تقدم التعريف به ص: 11 من الأصل.

(6) في ج القوم.

(7) تقدم التعريف به في ص: 181 من الأصل.

(8) سقطت من ج.

(9) الفروق للقوافي.

قال: تقول: نوجاءني أكرمته؛ لكنه لم يجيء، ومنه قوله⁽¹⁾:

وَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى لَأَذْنَى مَعِيشَةٍ ** كَفَّانِي - وَلَمْ أَطْلُبْ قَلِيلًا - مِنَ الْمَالِ
وَلَكِنَّمَا أَسْعَى لِمَجْدٍ مُؤَثِّلٍ ** وَقَدْ يُذْرِكُ الْمَجْدُ الْمُؤَثِّلُ أَمْثَالِي

أقول: البيتان لامرئ القيس، وقد أنشد المصنف عجز أولهما في الباب الرابع، في ترجمة الأشياء التي تحتاج إلى الرباط⁽²⁾. ومما من قوله: وَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى تحتل أن تكون مصدرية، أي: وَلَوْ أَنَّ سَعْيِي. وموصولاً اسماً، أي: وَلَوْ أَنَّ الَّذِي أَسْعَاهُ. ويحتل أن تكون كافة. وقول القائل: لَوْ كَأَنَّكَ كَذَلِكَ لَكُنَيْتَ مُتَّصِلَةٌ بِأَنَّ لَيْسَ بِشَيْءٍ؛ لِأَنَّ هَذَا الْإِحْتِمَالَ لَا يَنْدَفِعُ بِكِتَابَةِ مَنْ ظَنُّهَا غَيْرَ كَافَةٍ، فَكَتَبَهَا مُتَفَصِّلَةً. وَيَجْرِي ذَلِكَ كُلُّهُ فِي مِمَّا مِنْ قَوْلِهِ: وَلَكِنَّمَا أَسْعَى، وَالتَّائِيلُ: التَّأْصِيلُ، يُقَالُ: مَجْدٌ مُؤَثِّلٌ، أي: مُؤَصِّلٌ. وَيُرْوَى قَلَّوْ أَنَّ مَا أَسْعَى بِالْفَاءِ. وَفِي شَرْحِ الْحَاجِيَّةِ لِنَجْمِ الدِّينِ سَعِيدٍ⁽³⁾: وَلَوْ⁽⁴⁾ أَلْبَنِي أَسْعَى.

قال: وقوله⁽⁵⁾:

قَلَّوْ كَانَ حَمْدٌ يُخْلِدُ النَّاسَ لَمْ يَمُتْ ** وَلَكِنْ حَمْدَ النَّاسِ لَيْسَ بِمُخْلِدٍ

أقول: في الصحاح: أَلْحَمْدُ⁽⁶⁾: نَقِيضُ الدَّمِّ، وَالْمُخْلَدُ: دَوَامُ الْبَقَاءِ. تقول: خَلَّدَ الرَّجُلُ يَخْلُدُ خُلُوداً، وَأَخْلَدَهُ اللَّهُ وَخَلَّدَهُ تَحْلِيداً. والموت: ضد الحياة. وقد مَاتَ يَمُوتُ، وَيَبِاتُ أَيْضاً. قال: الراجز⁽⁷⁾:

(1) الشاهد فيه أن كَوَيْفَهُمْ مِنْهَا عَدَمُ وَقُوعِ الْفِعْلِ، وَهُمَا لَامِرُؤُ الْقَيْسِ شَرَحَ دِيْوَانَهُ: 167 الْمَكْتَبَةُ التِّجَارِيَّةُ مِصْرُ: وَالْخَزَائِنَةُ:

158/1 وَابْنُ بَيْعِشٍ: 79/1.

(2) المعنى: 508/2.

(3) تقدمت الإشارة إليه في ص: 169 من الأصل هو المشهور بـ سَعِيدِ الْعَجْمِيِّ، قَالَ السَّيْوِيُّ: لَمْ أَقِفْ لَهُ عَلَى تَرْجُمَةٍ.

(4) فِي جِوَانِحِي.

(5) كَالشَّاهِدِ قَبْلَهُ وَهُوَ لَزْهَرٍ مِنْ قَصِيدَةٍ مَدَحَ بِهَا هَرَمَ بْنَ سَنَانَ الْمَرْي. شَرَحَ شَعْرَهُ، صَنَعَهُ ثَعْلَبُ، تَح: فخر الدين قباوة،

ص: 170.

(6) الصحاح: 2/ 'حَمْدٌ.

(7) من شواهد الصحاح: 1/ 'مُوتُ.

بُنِيَّتِي سَيِّدَةُ الْبَنَاتِ ** عِشِّي، وَلَا نَأْمُنُ أَنْ ثَمَاتِي

قلت: هذا من السريع لا من الرجز، والعادة جارية بأن لا يوصف صاحب الشعر المنشد بالراجز إلا إذا كان شعره ذاك من بحر الرجز. وإذا كان يُمَوْتُ مضارعٌ مَاتَ فوزن الماضي فَعَلَ بفتح العين، وإذا كان المضارع يُمَاتَ فوزن الماضي فَعِلَ بكسر العين.

قال: وقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَرْنَكُهُمْ كَثِيرًا لَفَسِلْتُمْ وَلَتَنْزَعْتُمْ فِي الْأَمْرِ

وَلَكِنَّ اللَّهَ سَلَّمَ﴾^(١)، أي: فَلَمْ يُرِيكُمُوهُمْ كَذَلِكَ.

أقول: ثبت في النسخ التي رأيتها فَلَمْ يُرِيكُمُوهُمْ بالياء. وكان مقتضى القياس حذفها للجازم. وقد استشكل [بعض^(٢) الطلبة بنهر واله في حلقة الدرس هذا اللفظ عند قراءته. فأجبت بأن رَأَى سُمِعَ فيه القلب يجعل العين في محل اللام، تقول: رَأَةٌ مثل: رَاعَةٌ نص عليه في الصحاح^(٣).

وقد قرئ في الشواذ ﴿أَنْ رَّأَهُ أَسْتَفْتَى﴾^(٤) بالفاء [بَعْدَ الرَّاءِ]^(٥) وهمزة بعد الألف، وفي التسهيل في باب التصريف في الفصل الذي أوله: مِنْ وَجْهِهِ الْإِغْلَالُ: الْقَلْبُ، وَكَثَرَتْ، نحو: رَأَى فِي رَأَى^(٦) هذا نصه، ومضارع هذه يُرَى بهمزة في الآخر بعد ياءٍ مثل يُضَيِّئُ فإذا دخل الجازم سَكَّنَ الهمزة فتقول: لَمْ يُرَى زَيْدٌ وَجْهَهُ بِاسْكَانِ الهمزة بعد الراء. ويسوغ بعد ذلك إبدال الهمزة ياءً لوقوعها ساكنة بعد كسرة كما في نحو: يُبَيِّرُ وحينئذٍ تثبت الياء مع

(١) الأنفال: 43.

(٢) سقطت من الأصل.

(٣) الصحاح: 6/ رَأَى.

(٤) في البحر لأبي حيان: 493/8: قرأ الجمهور: أَنْ رَأَهُ بِالْفَاءِ بَعْدَ الهمزة، وقبل بخلاف عنه بجذف الألف أَنْ رَأَهُ وهي رواية ابن مجاهد العلق: 7 والسبعة لابن مجاهد ص: 392، وقراءته ليست هي القراءة التي أشار إليها الداميني هنا. ولم يشر صاحب المحتسب والمختصر في الشواذ إلى هذه القراءة.

(٥) ساقط من الأصل.

(٦) التسهيل ص: 316.

الجازم؛ لأنه قد أخذ حظّه من العمل بإسكان الهمزة، فلم يبق له تأثير في حذف حرف العلة كما تقول: لَمْ يُقَرِّ بِإثبات الياء بعد⁽¹⁾ إبدال الهمزة. فإن قلت: هب أن القلب ثبت في الماضي؛ لكن ليس الكلام فيه؛ بل في المضارع، فمن أين لك ادعاء القلب فيه؟ قلت: قد خرّج الإمام أبو محمد عبد الله بن السيد البطليوسي⁽²⁾ على ذلك قول الشاعر⁽³⁾:

كَأَنَّ لَمْ تَرَقْلِي أُسِيرًا يَمَانِيَا

فقال: الأصل: تُرَاءَ بهمزة بعد الألف سَكَنْتَ للجازم، فالتقى ساكنان، فحُذِفَ 198/ لذلك أولهما، وهو الألف، ثم أُبدِلت الهمزة / الساكنة بعد الفتحة ألفاً، نحو: لَمْ يُقَرَّ⁽⁴⁾، ف قيل: كَأَنَّ لَمْ تَرَى، وكفاك بهذا الإمام قدوة يُستند إلى قوله. إذا ثبت ذلك فلك أن تضبط يُرِيكُمُوهُ⁽⁵⁾ من قول المصنف: قَلَمَ يُرِيكُمُوهُ بهمزة ساكنة بعد الراء، ولك أن تضبطه بياء مبدلة من الهمزة الساكنة، وهذا غاية ما يقال في هذا [المقام]⁽⁶⁾.

قال: وقول النعماسي⁽⁷⁾:

لَوْ كُنْتُ مِنْ مَازِنٍ لَمْ تُسْتَيْحِ إِلَيَّ * بَنُو اللَّقِيطَةِ مِنْ ذُهْلِ بْنِ شَيْبَانَا

أقول: قد مر إنشاد هذا البيت، والكلام عليه في فصل إِدْنٍ من حرف الألف⁽⁸⁾.

قال: ثم قال⁽⁹⁾:

-
- (1) سقطت من ج.
- (2) عرف به في ص: 41 من الأصل.
- (3) صدره: وَتَفْضَحُكُ بَنِي شَيْخَةِ غَشْمِيَّةٍ من قصيدة لعبد يغوث بن وقاص الحارثي، من شواهد المختضب: 69 / 1، وسر الصناعة: 86 / 1، وابن يعيش: 97 / 5.
- (4) الحلل في شرح أبيات الجمل لابن السيد ص: 339، نج: مصطفى إمام، مكتبة المثنى القاهرة: 1949.
- (5) في ج يريكموهم.
- (6) سقطت من الأصل.
- (7) هو كالشاهد قبله في أن لو أنفهمت عدم وقوع الفعل.
- (8) تقدم في ص: 13 من الأصل.
- (9) في نفس القصيدة.

لَكِنْ قَوْمِي، وَإِنْ كَانُوا ذَوِي عَدَدٍ * لَيْسُوا مِنَ الشَّرِّ فِي شَيْءٍ، وَإِنْ هَئَا

إِذِ الْمَعْنَى: لَكِنِّي لَسْتُ مِنْ مَازِنٍ؛ بَلْ مِنْ قَوْمٍ لَيْسُوا فِي شَيْءٍ مِنَ الشَّرِّ، وَإِنْ هَانُ وَإِنْ كَانُوا ذَوِي

عَدَدٍ.

أقول: ظاهر كلامه أنه جعل: وَإِنْ كَانُوا ذَوِي عَدَدٍ حالاً مع اقترانها بالواو، وفي جواز تقديم مثلها خلافاً، ثم الحالية إنما تتأتى على أن يكون صاحب الحال اسم تيسر، لا الضمير المستكن في خبرها الظرف، للزوم تقديم الحال على عاملها المعنوي، وهو ممتنع في مثل هذه الصورة على الأصح، ولو جعلت الجملة المذكورة معترضة لاستقام⁽¹⁾ بلا تكلف.

قال: فهذه المواضع ونحوها بمنزلة قوله تعالى: ﴿وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَنُ وَلَكِنَّ

الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا﴾⁽²⁾.

أقول: قال الزمخشري في تفسير قوله تعالى: ﴿وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُوا الشَّيَاطِينُ عَلَى مُلْكٍ

سُلَيْمَنَ﴾⁽³⁾ يعني: واتبعوا كتب السحر والشعوذة التي كانت تقرأها على ملك سليمان، أي: على عهد ملكه وزمانه، وذلك أن الشياطين كانوا يسترقون السمع ثم يضيفون⁽⁴⁾ إلى ما سمعوا أكاذيب يلقونها ويلقونها إلى الكهنة، وقد دونوها في كتب يقرأونها ويعلمونها للناس. وفشا ذلك في زمن سليمان، حتى قالوا: إن الجن تعلم الغيب، وكانوا يقولون: هذا علم سليمان: وما تم لسليمان في ملكه إلا بهذا العلم، وبه يُسخر الإنس والجن والريح التي تجري بأمره⁽⁵⁾ إلى هنا كلامه. وفهم⁽⁶⁾ الاستدراك الواقع في الآية ظاهر بهذا التقدير.

(1) في ج الأقام.

(2) البقرة: من الآية: 102.

(3) البقرة من الآية: 102.

(4) في ج يضمون.

(5) الكشف: 301/1.

(6) في ذ وجهه.

قال: وقول عمر رضي الله عنه - : نَعَمْ الْعَبْدُ صَهْبٌ لَوْ كَمْ يَخَفُ اللَّهُ لَمْ يَعْصِهِ (1).

أقول: قال الرضي بهاء الدين السبكي (2) في شرح التلخيص: وَقَدْ نُسِبَ الْخَطِيبِي (3) هذا الكلام إلى النبي صلى الله عليه وسلم. ولم أر هذا الكلام في شيء من كتب الحديث، لا مرفوعاً ولا موقوفاً، لا عن النبي صلى الله عليه وسلم، ولا عن عمر رضي الله عنه - مع شدة الفحص عنه (4). قلت: وكذا نسبه القرافي من أصحابنا في الفروق (5) إلى النبي صلى الله عليه وسلم، ووقع في عبارة ابن الحاجب في شرح المفصل: أَنَّ ذَلِكَ فِي الْحَدِيثِ (6) وظاهر أنه عن النبي صلى الله عليه وسلم، وقد سألت عن ذلك بعض حفاظ العصر فأخبرني أنه بحث عن ذلك، فلم يقف عليه، ثم وقفت في الحلية لأبي نعيم (7) الحافظ، في ترجمة: سَالِمٌ (8) مولى أبي حذيفة رضي الله عنه على حديث رفعه من طريق عمر بن الخطاب رضي الله عنه، قال: سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: إِنَّ سَالِمًا شَدِيدَ الْحُبِّ لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، لَوْ كَانَ لَا يَخَافُ اللَّهَ مَا عَصَاهُ.

قال: ثم تارة يعقل بين الجزلين ارتباط مناسب، وتارة لا يعقل.

(1) في حلية الأولياء وطبقات الأصفياء لأبي نعيم: 177/1 مك الخافجي، ومطبعة السعادة بمصر - 1932 - 1938: أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في سالم مولى أبي حذيفة: إن سالماً شديد الحب لله، لو كان لا يخاف الله ما عصاه. وأما نعم العبد صهيب فهو في جل كتب النحو منسوب لعمر، من ذلك التصريح: 257/2 والصبان: 36/4، وحاشية الحضري: 2/128، والجمع: 65/2.

(2) تقدم: ص: 6 من الأصل.

(3) هو محمد بن مظفر الخطيبي الخلخالي شمس الدين المتوفى سنة 745 هـ. من كتبه: شرح مختصر ابن الحاجب في الأصول، وشرح المفتاح، وشرح تلخيصه وهو بالمكتبة العامة بالرباط تحت رقم: 590 د، مفتاح تلخيص المفتاح: الدرر الكامنة: 4/260 والأعلام: 105/7، وبغية الوعاة: 247/1.

(4) شروح التلخيص: 79/2.

(5) الفروق للقرافي: 89/1.

(6) شرح المفصل لابن الحاجب. قال في الملحق: 158/4 "فقله عليه السلام: نعم العبد صهيب... الحديث فلو كان لفظه يفيد ما ذكره لصار المعنى: إنه خاف الله وعصاه، وذلك تناقض، ثبت أن كَوْلاً لا تفيد انتفاء الشيء لانتفاء غيره، وإنما تفيد مجرد الاستزام الأمالي لابن الحاجب.

(7) هو أحمد بن عبد الله بن أحمد الأصفهانى أبو نعيم، من كتبه: حلية الأولياء وطبقات الأصفياء. ط. عشرة أجزاء. ودلائل النبوة ط. توفي سنة: 430 هـ. ابن خلكان: 26/1 والأعلام: 157/1.

(8) هو سالم بن معقل أبو عبد الله مولى أبي حذيفة بن عتبة: صحابي، من السابقين إلى الإسلام، فارسي الأصل. وفي صحيح الحديث: خذوا القرآن من أربعة: من ابن مسعود، وسالم، وأبي بن كعب، ومعاذ بن جبل. شهد بدرًا، وصرع يوم اليمامة بعد أن قطعت يمينه ويساره. الإصابة: رقم: 3052 والأعلام: 73/3.

أقول: اعترافه بأن الشرط سبب يأبى⁽¹⁾ هذا التقسيم، فإن السبب يقتضي ارتباطاً مناسباً بينه وبين مسببه، ألا تراه قال بعد ذلك: **الثاني** أنه لما فُقدتِ المناسبةُ فُقدتِ العلّية⁽²⁾، فحيث تنتفي المناسبة تنتفي السببية، فلا يتأتى⁽³⁾ التقسيم المذكور. وقد يقال: إن التقسيم لم يقع بالنسبة إلى المناسبة وعدمها، وإنما وقع بالنسبة إلى التعقل فقط، والمنافي هو الأول، لا الثاني.

قال: ويرجّعه⁽⁴⁾ أن ذلك هو الظاهر من ترتب الثاني على الأول.

أقول: لا تُسلم أنه يلزم من ترتيب شيء على شيء ظهور المحصار سببته في ذلك 199/ الشيء، ولا تُسلم أن ذلك هو المتبادر إلى الذهن. /

قال: أن يكون الجواب مقررًا⁽⁵⁾ على كل حال من غير تعرض لأولوية، فهو: ﴿ وَلَوْ رُدُّوا لَعَادُوا ﴾⁽⁶⁾.

أقول: لا مانع من ادعاء امتناع الشرط والجواب جميعاً في هذه الآية، ولا محذور يترتب عليه، ولا داعي إلى ما ارتكبه من كون الجواب (مقررًا)⁽⁷⁾ على كل حال؛ بل الظاهر خلافه.

قال: وإن العبارة الجيدة قول سيبويه: حرف لما كان سيقع لوقوع غيره⁽⁸⁾.

أقول: قال بعض المتأخرين: إنما ذكر سيبويه هذه العبارة؛ لأن أدوات الربط⁽⁹⁾ لكل منها مدلول، فمنها إذا وإن مثلاً للمستقبل، ولو ولما للماضي، وهما متنافيان. فلو

(1) في ج يأتي.

(2) المعنى: 259/1.

(3) في ج فلان في.

(4) أي: جواز المحصار مسبب الإكرام في الجيء في قوله: لو جاءني زيد أكرمت.

(5) في الأصل مقدرًا.

(6) الأنعام من الآية: 28 كعادوا لئلا يهوا عنة.

(7) في ج مقررًا.

(8) الكتاب: 4/ 244 نج: ها.

(9) في ج الشرط.

للامتناع. و لَمَّا للوجوب، فإذا قلت: [لو قام زيدٌ قام عمرٌ، دلت لَو على الربط بينهما، وهما ممتنعان]⁽¹⁾. وإذا قلت: (لَمَّا قَامَ زَيْدٌ)⁽²⁾ قام عمروٌ دلت لَمَّا على الربط بينهما في الماضي، وهما واجبان، ف لَمَّا حرف لما وقع لوقوع غيره. وإن وإِذَا لما يقع لوقوع غيره، شكاً⁽³⁾ في الأولى وظناً في الثانية. و لَو بخلافهما: لما لم يقع في الماضي، ولكنه كان متوقِعاً لوقوع غيره، والسین تدل على التوقع، وأتى سيبويه ب كان احترازاً عن إِنْ مثلاً. وأتى بالفعل المستقبل احترازاً من لَمَّا. (وأتى بالسين لأنه لو أتى بالمضارع مجرداً عنها احتمل أن يكون واقعاً)⁽⁴⁾ في الماضي، وليس مضمون لَو كذلك⁽⁵⁾ فأتى بالسين للدلالة على أنه لَمْ يَكُنْ حينئذٍ لضرورة استقباله فهي مصرحة بأنه⁽⁶⁾ لم يكن وقع، ولا هو واقعٌ ذلك الوقت؛ لأنه لو وقع فيما مضى لصدق عليه أنه كان قد وقع، لا أنه كان سيقع؛ لأن ظاهر قوله: أنه كان سيقع أنه لم يزل في الزمن الماضي كذلك، وأنه متوقع لوقوع غيره، فحسن دخولها في هذا الموضع، كما حسن في قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ﴾⁽⁷⁾، وتأمل ذلك تجده لم يأت في مواضع نفى المستحيل أو المنزل منزلة المستحيل⁽⁸⁾ فهذا تحرير عبارة سيبويه.

قال: والجواب⁽⁹⁾ أنه مفهوم من قوله: لَمَّا كان سيقع، فإنه دليل على أنه لم يقع.
أقول: ما قدره⁽¹⁰⁾ أولاً يقتضي أن المراد ب ما سَيَقَعُ هو الجواب، وأن المراد ب غيره هو الشرط، ألا تراه لما قدر اللام توقيته بمعنى عند، قال، أي: أن الثاني ثبت عند ثبوت الأول. وما قاله ثانياً يقتضي أن ما كان سيقع هو الشرط، وبينهما تنافٍ.

(1) ساقط من الأصل وج.

(2) ساقط من ج، ذ.

(3) في الأصل شكاً.

(4) سقطت من ذ.

(5) ساقط من ج.

(6) سقطت من ج.

(7) الأنفال من الآية: 33.

(8) الكتاب: 4/ 224 نج: ها.

(9) أي الجواب عن اعتقد أن في عبارة سيبويه نقصاً لعدم دلالتها على امتناع شرطها.

(10) في الأصل قررة.

قال: قوله عليه الصلاة والسلام⁽¹⁾ في بنت⁽²⁾ أبي سلمة.

أقول: هي زينب بنت أبي سلمة عبد الله بن عبد الأسد المخزومية، من الصحابيات، روت عنه صلى الله عليه وسلم، وخرج لها أصحاب الكتب الستة، وتوفيت سنة أربع وسبعين من الهجرة. وأمها هند أم سلمة بنت أبي أمية، أم المؤمنين المخزومية، وهي آخر أمهات المؤمنين موتاً، ماتت في إمرة⁽³⁾ يزيد بن معاوية، (رضي الله عنها)⁽⁴⁾.

قال: الثاني⁽⁵⁾: لهجت الطلبة بالسؤال عن قوله تعالى: ﴿ وَلَوْ عَلِمَ اللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا

لَأَسَمَعَهُمْ ﴾⁽⁶⁾.

أقول: قال في الصحاح: اللهج بالشئ: الولوع به، وقد لهج بالكسر يلهج لهجاً: إذا أغري فثابر عليه⁽⁷⁾.

قال: على تقدير عدم⁽⁸⁾ علم الغير فيهم.

أقول: علم عدم الخير فيهم أخص من عدم علم الخير، فلو عبّر بالأول لكان اليق بمقصوده؛ لكن لما كان عدم علم الله تعالى الخير فيهم يقتضي عدم الخير فيهم ضرورة أنهم لو كان فيهم خير لتعلق علم الله تعالى به قطعاً، عبّر بذلك مُريداً به ما تقدم؛ لأنهما متساويان في التحقيق بالنسبة إلى علم الله تعالى.

قال: كقوله⁽⁹⁾:

(1) يريد قوله صلى الله عليه وسلم: إنها لو لم تكن ربيتي في حجري ما حلت لي، إنها لابنة أخي من الرضاة فتح الباري:

175/10 كتاب النكاح.

(2) هي زينب بنت عبد الله المخزومية ربيته صلى الله عليه وسلم وابنة أم المؤمنين أم سلمة. توفيت بالمدينة سنة 74 هـ. وفي

الأعلام: 66/3 توفيت سنة: 73 هـ.

(3) في دامة.

(4) ساقط من ج، ذ.

(5) أي ثاني التنبيهين: الأول في استعمال كـ لم تكن ربيتي الحديث.

(6) الأنفال من الآية: 32.

(7) الصحاح: 1/ لهج.

(8) في ج علم عدم.

(9) الشاهد فيه أن كـ شرط للاستقبال. وهما آخر قصيدة لأبي صخر الهذلي شرح أشعار الهذليين: 936، 938.

وَلَوْ تَلَقَّيْ أَصْدَاؤُنَا بَعْدَ مَوْتِنَا ** وَمِنْ دُونِ رَمْسَيْنَا مِنَ الْأَرْضِ سَبَسُ
لَظَلُّ صَدَى صَوْتِي - وَإِنْ كُنْتُ رَمَّةً ** لَصَوْتُ صَدَى لَيْلَى يَهْشُ وَيَطْرَبُ

أقول: الأصداء بالمد جمع: صدى بالقصر، وهو ما يرده الجبل أو غيره من الأبنية المرتفعة في الأماكن الخالية على المصوت عنده. والرَّمْسُ: القَبْرُ، كَذَا فِي الْقَامُوسِ⁽¹⁾ وَقَالَ الجوهري: الرَّمْسُ: تراب القبر. وهو في الأصل مصدر⁽²⁾. يريد مصدر قولك: رَمَسُوا قَبْرَ فلانٍ إذا كتموه وسوَّوه مع الأرض، كما ذكره هو قبل. والسبب 200/ بسنين مهملتين، وباءين موحدين / : المفازة.

والجملة الاسمية حال من فاعل تلتقي والرَّمَّةُ بكسر الراء: العظام البالية. وَيَهْشُ: يرتاح، من قولك: هَشِشْتُ لفلان بكسر العين، أَهَشُ⁽³⁾ هَشَاسَةً. والطَّرَبُ: خفة تكون لسرور أو حزن، والمراد هنا الأول. وقوله: وَإِنْ كُنْتُ رَمَّةً حال من: صَدَى صَوْتِي. وَلِصَوْتٍ يتعلق بِيَهْشُ، وحذف مثله متعلقاً بِيَطْرَبُ، أي: يَهْشُ لصوت⁽⁴⁾ صدى ليلي ويطرب له. فإن قلت: هذا من قبيل التنازع؟ قلت: لا، على ما يقتضيه كلام ابن الحاجب وابن مالك وغيرهما. فإن المفهوم منه أن التنازع إنما يكون في المعمول المؤخر⁽⁵⁾.

وقال الرضي: قَدْ يَتَنَازَعُ الْعَامِلَانِ مَا هُوَ قَبْلَهُمَا إِذَا كَانَ مَنْصُوباً، لِحُجُ: زَيْدٌ ضَرَبْتُ وَقَتَلْتُ. وَبِكَ قُمْتُ وَقَعَدْتُ وَإِيَّاكَ ضَرَبْتُ وَأَكْرَمْتُ⁽⁶⁾. قلت: يلزم عليه عند إعمال الثاني تقدم ما في حيز حرف العطف عليه، وهو ممتنع. فإن قلت: قد ارتكبه الجمهور في نحو: «أَوَلَمْ يَنْظُرُوا»⁽⁷⁾ «أَفَلَمْ يَسِيرُوا»⁽⁸⁾ «أَتُمِرُّ إِذَا مَا وَقَعَ»⁽⁹⁾ فجعلوا الهمزة واقعة في الأصل

(1) القاموس: 2/ رَمَسَ.

(2) الصحاح: 3/ رَمَسَ.

(3) سقطت من ج.

(4) في ج: لصوتي.

(5) الكافية لابن الحاجب ص: 68 بشرح ابن جماعة.

(6) شرح الكافية للرضي: 1/ 78.

(7) أو لم ينظروا في ملكوت السموات والأرض الأعرف: 185.

(8) أفلم يسيرا في الأرض فينظروا كيف كان عاقبة الذين من قبلهم يوسف: 109.

(9) أتم إذا ما وقع أتمم به يونس من الآية: 51.

بعد العاطف؛ ولكنها قُدمت عليه لفظاً. قلت: هذا الحكم ليس بمتعدٍ إلى غير الهمزة بل هو مقصور عليها عندهم تنبيهاً على أصالة الهمزة في التصدير. والظاهر أن قول الشاعر: لصوت صدى ليلى (مقلوبٌ من قوله: لُصْدَى صَوْتٌ لَيْلَى)⁽¹⁾، ويدل عليه قوله أولاً: وَلَوْ تَلْتَقِي أَصْدَاؤُنَا، وقوله ثانياً: لَطَلَّ صَدَى صَوْتِي.

قال: وقول توبة⁽²⁾

وَلَوْ أَنَّ لَيْلَى الْأَخِيلِيَّةَ سَلِمَتْ ** عَلَيَّ وَدُونِي جَنْدَلٌ وَصَفَائِحُ
لَسَلِمْتُ نَسْلِيمَ الْبَشَاشَةِ أَوْزَقًا ** إِلَيْهَا صَدَى مِنْ جَانِبِ الْقَبْرِ صَائِحُ

أقول: الجندل: الحجارة، والصفائح: جمع صفيحة: وهي الحجر العريض. والبشاشة: طلاقة الوجه، والإقبال على أخيك والضحك إليه، وفرح الصديق بالصديق، كذا في القاموس⁽³⁾. وَزَقًا بزاي وقافٍ: صَاحَ. وَالصَّدَى هنا طائرٌ يخرج من رأس المقتول إذا بَلِيَ بزعم الجاهلية. والاسمية الواقعة في عجز البيت الأول حالٌ من ضمير المتكلم المجرور بـ عَلَيَّ وَمِنْ جَانِبِ الْقَبْرِ إما مستقرٌ صفةٌ لـ صَدَى، أو لَعَوٌ يتعلق بـ صَائِحُ. وما يحكونه من الغرائب أن ثُوبَةَ هذا مات، وتزوجت⁽⁴⁾ محبوبته لَيْلَى المذكورة، فمرت ذات يوم مع بعلمها (وهي يهودج لها على مكان قريبٍ من قبر ثُوبَةَ فاستأذنت بعلمها)⁽⁵⁾ في الذهاب إلى القبر لزيارته، فأذن لها، فوقفت عليه وسلمت، وقالت: لَمْ أَغْهَدْكَ -يَا ثُوبَةُ- كاذباً. أَلَسْتَ الْقَاتِلَ: وَلَوْ أَنَّ لَيْلَى الْأَخِيلِيَّةَ الْبَيْتَيْنِ. وقد سلمت، فأين ما قلت؟، فبينما هي كذلك؛ إذ طائر كان هناك فأحس بالبعير ففرَّ طائراً يصيح، فنفر البعير فسقطت

(1) ساقط من ج:

(2) الشاهد فيه كالذي قبله. وهما لتوبة ابن الحمير. الحماسة شرح التبريزي: 267/3 وفي كتاب الأضداد لمحمد بن قاسم

الأنباري الشطر الثاني من البيت الأول برواية: عَلَيَّ: وفوقه توبة وصفائح، ص: 325.

(3) القاموس: 2/ بَشَ.

(4) في ج وتزوج:

(5) ساقط من ج:

ليلي من عليه إلى الأرض فماتت⁽¹⁾، ودُفنت هناك إلى جانب⁽²⁾ قبر توبة، وهذا من غرائب الاتفاق، والله أعلم بحقيقة الحال⁽³⁾.

قال: وقوله⁽⁴⁾:

لَا يُلْفِكَ الرَّاجُوكَ⁽⁵⁾ إِلَّا مُظْهِراً ** خُلِقَ الْكِرَامُ، وَلَوْ تُكُونُ عَدِيماً

أقول: لَا يُلْفِكَ: لا يجدر بك. والراجي: الآمل. تقول: رجوت فلاناً أرجوه رجواً ورجاءً، ورجاوة. والخُلُقُ بضمين: الطبيعة، ويجوز تخفيفه بإسكان اللام. والعديم: الفقير، بمعنى مُعْدِمٍ. كـ إليم بمعنى مؤلم، ويجوز أن يكون بمعنى معدوم تنزيلاً لوجود من لا مال له منزلة⁽⁶⁾ العدم. وفي تهذيب الأزهر⁽⁷⁾ عَنْ ابْنِ الْأَعْرَابِيِّ⁽⁸⁾: رَجُلٌ عَدِيمٌ: لا عقل له، ومعدوم: لا مال له⁽⁹⁾. وعلى ذلك حل بعضهم قول خديجة رضي الله عنها للنبي صلى الله عليه وسلم بدء الوحي: إِنَّكَ لَتَصِلُ الرَّجِمَ، وَتَحْمِلُ الْكَلَّ، وتكسب المعدوم⁽¹⁰⁾ أي: تعطيه المال، وَكَسَبٌ يتعدى إلى واحد، نحو كسبت مالا، وإلى اثنين، نحو: كَسَبْتُ غَيْرِي مَالاً. والحديث من هذا على رأي هذا القائل. والمفعول الثاني محذوف.

(1) سقطت من نج، ذ.

(2) سقطت من ذ.

(3) الحكاية في السبط ص: 119، 120، والأغاني: 229/11، 230.

(4) كالذي قبله، أي أن الفعل بعد كـ للاستقبال. لم أقف على قائله، وهو من شواهد الصبان: 38/4، والتصريح: 256/2، والجنى الداني ص: 285.

(5) في الأصل الراجيك وفي نج. وفي ذ الراجون.

(6) في نج تنزيل.

(7) هو محمد بن أحمد بن الأزهر الحروري أبو منصور أحد أئمة اللغة والأدب ولد بهراء بخراسان وتوفي فيها كذلك، ألف تهذيب اللغة، وغريب الفاظ الفقهاء، خ، وتفسير القرآن. توفي سنة: 370 هـ. الأعلام: 311/5، ومفتاح السعادة: 97/1.

(8) هو أبو عبد الله محمد بن زياد المعروف بابن الأعرابي من أكابر أئمة اللغة توفي سنة: 230 هـ وقبل سنة: 231 نزعة الألباء ص: 207، 212.

(9) تهذيب اللغة، 2/ 251 نج: هارون ومحمد علي النجار. الدار المصرية للتأليف والنشر: ط 1964.

(10) فقالت خديجة رضي الله عنها لما قال لها صلى الله عليه وسلم: لقد خشيت على نفسي: كلا والله ما يخزيك الله أبدا، إنك لتصل الرحم وتحمل الكل وتكسب المعدوم، وتقري الضيف، وتعين على نوائب الحق فتح الباري: 33/1. وصحيح مسلم: 97/1 دار الفكر بيروت.

قال: وإنما أولنا الترك⁽¹⁾ بمشارفة الترك؛ لأن الخطاب للأوصياء، وإنما يتوجه إليهم قبل

الترك؛ لأنهم بعده أموات.

أقول: قال في الكشف: لو مع ما في حيزه صلة للذين والمراد بهم الأوصياء، 201/
أمرؤا بأن يخشوا الله تعالى فيخافوا / على من في حجورهم من اليتامى ويشفقوا عليهم،
خوفهم على ذريتهم لو تركوهم ضعافاً، وشفتهم عليهم، وأن يقدروا ذلك في نفوسهم،
ويصوروه حتى لا يجسروا⁽²⁾ على خلاف الشفقة والرحمة⁽³⁾. انتهى.

فهذا الوجه فيه موافقة للمصنف من جهة جعل الخطاب للأوصياء. وأما حمل الترك
على مشارفته فسيأتي⁽⁴⁾ فيما نورده من بقية كلام الكشف. قال: الزمخشري: ويجوز أن يكون
المعنى: وليخشوا على اليتامى من الضياع. وقيل: هم الذين يجلسون إلى المريض، فيقولون:
إن ذريتك لا يغنون عنك من الله شيئاً. فقدم مالك، فيستغرقه بالوصايا، فأمرؤا بأن يخشوا
ربهم ويخشوا على أولاد المريض، ويشفقوا عليهم شفتهم على أولاد⁽⁵⁾ أنفسهم لو كانوا.
ويجوز أن يتصل بما قبله، وأن يكون أمراً للورثة بالشفقة على الذين يحضرون القسم من
ضعفاء أقاربهم، واليتامى والمساكين، وأن يتصوروا أنهم لو كانوا أولادهم بقوا خلفهم
ضائعين محتاجين، هل كانوا يخافون عليهم الحرمان والخيبة. فإن قلت: ما معنى وقوع: لو
تركوا وجوابه صلة للذين؟ قلت: معناه؛ وليخش الذين صفتهم وحالهم أنهم لو شاربوا أن
يتركوا خلفهم ذرية ضعافاً، وذلك عند احتضارهم خافوا عليهم الضياع بعدهم لذهاب
كافلهم، وكاسبهم، كما قال القائل⁽⁶⁾:

لَقَدْ زَادَ الْحَيَاةَ إِلَيَّ حَبًّا * بَنَاتِي أَلْهَنُ مِنْ الضَّعَافِ

(1) في قوله تعالى: وليخش الذين لو تركوا من خلفهم ذرية ضعافاً خافوا عليهم النساء: 9.

(2) في ج لا يجسروا عن.

(3) الكشف: 503 / 1.

(4) في ذياتي.

(5) سقطت من الأصل وج.

(6) في شرح شواهد الكشف: 4 / 456 قال عبد الله أفندي: قائل هذا رجل من تيم. وكان قد تلوم في الخروج إلى الغزو،
ومنعته الشفقة على بنات له. ونسب لسعيد بن مسحوج الشيباني، ولحمد بن عبد الله الأزدي. قال البغدادى في شرح
الآيات 140 / 5 ففي قائله خلاف.

أَحَافِزُ أَنْ يَرَيْنَ الْبُؤْسَ بَعْدِي ** وَأَنْ يَشْرَيْنَ رَتْقاً غَيْرَ صَافٍ⁽¹⁾

إلى هنا كلام الزمخشري.

قال الفتازاني: يُعني أن الصلة يجب أن تكون قضية معلومة للمخاطب ثابتة للموصول، كالصفة للموصوف، فيكف ذلك في الشرطية الواقعة صلة، وأجاب بأن كون حال الأوصياء، أو الجالسين أو الورثة وصفتهم⁽²⁾ مضمون هذه الشرطية - قضية معلومة، وأشار إلى أنه لا بد من حمل تركوا على المشاركة ليصح وقوع 'خافوا' جزاءً له [ضرورة أنه لا خوف بعد حقيقة الموت وترك الذرية. وفي كلام بعض النحاة أن 'لو' هذه بمعنى 'إن'، وهو الظاهر⁽³⁾]. انتهى. فيكون حينئذ حمل الترك على مشاركته لأجل تصحيح وقوع 'خافوا' جزاءً⁽⁴⁾؛ لانتفاء الخوف بعد الموت. والمصنف جعل الباعث على الحمل المذكور تصحيح الخطاب للأوصياء؛ لانتفائه بعد الموت، والأول هو الظاهر، فتأمل.

قال: ولهذا لا تقول: 'لويقوم زيد فعمره منطلق' كما تقول ذلك مع 'إن'.

أقول: ليس امتناع هذا التركيب قاضياً بانتفاء كونها للتعليل في المستقبل؛ إذ رُبَّ حرفٍ يكون بمعنى حرف آخر⁽⁵⁾، ولا يساويه في جميع أحكامه.

قال: فاما ابن العاجب فإنه قال في أماليه: وظاهر كلامهم أن الجواب امتنع لامتناع

الشرط؛ لأنهم يذكرونها مع 'لولا'، فيقولون⁽⁶⁾؛ 'لولا' حرف امتناع لوجود، والممتنع مع 'لولا' هو الثاني قطعاً. فكذا يكون قولهم في 'لو'، وغير هذا القول أولى؛ لأن انتفاء السبب لا يدل على انتفاء مسببه، لجواز أن يكون ثم أسباب آخر، ويدل على هذا: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلَ اللَّهِ إِلاَّ اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾⁽⁷⁾.

(1) الكشف: 1 / 504.

(2) في الأصل صفتهم.

(3) لم يعثر على الإحالة في الحاشية على الكشف.

(4) ساقط من الأصل ونج.

(5) سقطت من ذ.

(6) سقطت من ج.

(7) الأنبياء: 22.

فإنها مسوقة لنفي التعدد في الآلهة بامتناع الفساد...⁽¹⁾ إلى آخره.

أقول: قال التفازاني: 'واستحسن المتأخرون رأي ابن الحاجب حتى كادوا يجمعون على أنها لامتناع الأول لامتناع الثاني إما لما ذكره، وإما لأنه ملزوم والثاني لازم، وانتفاء اللازم يوجب انتفاء الملزوم من غير عكس؛ لجواز أن يكون اللازم أعم. قال: وأنا أقول: منشأ هذا الاعتراض قلة التأمل؛ لأنه ليس معنى قولهم: 'لو لامتناع الثاني لامتناع الأول أنه يُستدل بامتناع الأول على امتناع الثاني حتى يرد عليه أن انتفاء السبب أو الملزوم لا يوجب انتفاء المسبب أو اللازم؛ بل معناه أنها للدلالة على أن انتفاء الثاني في الخارج إنما هو سبب انتفاء الأول، فمعنى: ﴿فَلَوْ شَاءَ لَهَدَيْنَكُمُ أَجْمَعِينَ﴾⁽²⁾ أن انتفاء الهداية إنما هو سبب انتفاء المشيئة، يعني أنها تستعمل للدلالة على أن علة انتفاء مضمون الجزء في الخارج هي انتفاء المشيئة، يعني أنها تستعمل للدلالة على أن علة انتفاء مضمون الجزء في الخارج هي انتفاء مضمون الشرط من غير التفات إلى أن علة العلم بانتفاء الجزء ما هي، ألا ترى أن قولهم 'لو لا لامتناع الثاني لوجود الأول، نحو: 'لو لا 202 / عليّ هلك عمرّ معناه / أن وجود عليّ سبب لعدم هلاك عمرّ ولا⁽³⁾ أن وجوده دليل على أن عمرّ لم يهلك؛ ولهذا صح مثل قولنا: 'لو جئتني لأكرمك؛ ولكنتك لم تجيء. أي، أن عدم الإكرام بسبب عدم المجيء، كما قال الحماسي⁽⁴⁾:

فَلَوْ طَارَ ذُو حَافِرٍ قَبْلَهَا * لَطَارَتْ، وَلَكِنَّهُ لَمْ يَطِرْ

يعني أن عدم طيران تلك الفرس بسبب أنه لا يطير ذو حافر⁽⁵⁾.
وقال المعري⁽⁶⁾:

(1) لا يوجد بنصه في المطبوع من أمالي الحاجب. انظر الأمالي: 51 / 2، 155 / 4، 159.

(2) الأنعام: 149 وفي النحل: 9: 'ولو شاء لهداكم أجمعين'.

(3) في 'ذالان'.

(4) هو من أبيات أبي ربيعة في صفة فرس. الحماسة بشرح المروزقي: 556 / 2.

(5) المطول، بتصرف، ص: 167، 168.

(6) من شواهد المطول أيضاً، وهو كالذي قبله شاهد على أن استثناء نقيض المقدم لا ينتج شيئاً، المطول ص: 167.

وَلَوْ دَامَتْ الدُّوَلَاتُ كَانُوا كَغَيْرِهِمْ ** رَعَايَا، وَلَكِنْ مَا لَهُنَّ دَوَامٌ

قال: وقوله⁽¹⁾؛

قَوْمٌ إِذَا حَارَبُوا شَدُّوا مَآزِرَهُمْ ** دُونَ النِّسَاءِ، وَلَوْ بَائِتٌ بِأَطْهَارٍ

أقول: المآزر جمع مثزر بكسر الميم، وهو الملحفة كالإزار. وشدّها كناية عن ترك الجماع. يمدح هؤلاء القوم بأنهم إذا أخذوا⁽²⁾ في الحرب أقبلوا عليه ولم يكن لهم هم سواه، بحيث لا يلتفتون في هذه الحالة إلى موقعة النساء وقضاء الوطر منهن، وإن كن لا مانع يمنع من الرّفْتِ إليهن، وهو المراد بقوله: وَلَوْ بَائِتٌ بِأَطْهَارٍ، وهو جمع طهر أي: وإن بتن متلبسات بالأطهار خاليات من المحيض، واختار لفظ بَائِتٌ لإشعاره بالزمن الذي يكون فيه غشيانهن غالباً، وهو الليل.

قال: وقول كعب رضي الله عنه⁽³⁾؛

أَرَى وَأَسْمَعُ مَا لَوْ يَسْمَعُ الْفِيلُ

أقول: هذا عجز بيت من قصيدة كعب بن زهير التي مدح بها النبي صلى الله عليه وسلم، وأولها⁽⁴⁾:

بَائِتٌ سَعَادُ، فَقَلْبِي الْيَوْمَ مَثْبُورٌ ** مَتِّمٌ إِثْرَهَا، لَمْ يُفَدَ مَكْبُورٌ

(1) الشاهد فيه أن بَائِتٌ يتعين فيه معنى الاستقبال، أي أن كَوْ فيه بمعنى إن للشرط في المستقبل، وهو آخر قصيدة الأخطل النصراني. ديوانه: 120، وحاشية الصبان: 39/4، والجنى الداني: 285 ونوادر أبي زيد: 150.

(2) في دُكَانُوا.

(3) رقم البيتين حسب ترتيب ابن هشام لبائت سعاد: 41، 42 شرح ابن هشام ص: 27.

(4) ص: 23 من نفس الشرح.

ومنها في المدح (2):

لَقَدْ أَقْوَمَ مَقَاماً لَوْ يَقُومُ بِهِ ** أَرَى وَأَسْمَعُ مَا لَوْ يَسْمَعُ الْفَيْلُ
لَظَلَّ يُرْعَدُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ لَهُ ** مِنَ الرُّسُولِ بِإِذْنِ اللَّهِ تَنْوِيلُ

بانئت: فارقت. ومتبول: اسم مفعول من قولك: تَبَلَّه الحُبُّ إذا أسْقَمَهُ وأفسده.
والمتسيم: المذلل. والمكبول: المقيد. والتنويل: الإعطاء. ومفعول أرى محذوف للإشارة إلى أنه
شيء لا يحيط به الوصف، أو لقصد أن يذهب السامع كل مذهب ممكن، فلا يتصور مطلوباً
إلا جواز أن يكون الأمر أعظم منه بخلاف (1) ما إذا اقتصر على ذكر شيء.

قال: وأكثر وقوع هذه (2) بعد وَدَّ أو يَوَدُّ.

أقول: وقع في عبارة ابن قاسم في شرح التسهيل عند قوله: لو التالية غالباً مفهم
تمن (3) أن قال: مُثْلُ أَحَبَّ واختَارَ وَتَمَنَّى وَوَدَّ (2). والسماع ثابت بعد هذين. وعدَّه أَحَبَّ و
اختَارَ في أمثلة ما يفهم تمناً منتقداً، إذ لا ترادف بينهما وبين تمنى، ولا تلازم (4) في المعنى؛ لأن
الإنسان قد يحب الشيء ولا يتمنى حصوله، إما لأنه حاصل له أو لمعارض له في طلبه.

قال: ومن وقوعها بدونهما (5) قول قتيلة (6).

مَا كَانَ ضَرْكَ لَوْ مَنَنْتَ، وَرَبَّماً ** مَنْ الْفَتَى، وَهُوَ الْمَغِيطُ الْمُخْتَقُ

(1) في ج' بخلاف لو.

(2) أي: كَو المصدرية الحرفية التي بمعنى أن.

(3) قال في الجنى الداني: 288: ولا تقع كَو المصدرية غالباً إلا بعد مفهم تمن.

(4) في ج' ولا يلزم.

(5) أي: وَدَّ، وَيَوَدُّ.

(6) من شواهد العيني: 471/4 وحاشية الصبان: 34/4، والجنى الداني ص: 288 والمجم: 81/1 وهو ضمن أبيات أوردها

ابن هشام في السيرة: 42/2، والجاحظ في البيان والتبيين: 44/4 وابن مالك في شرح التسهيل: 256/1.

من أبيات نسبت لقتيلة أخت النضر الذي أمر صلى الله عليه وسلم بقتله صبراً ونسبها الجاحظ في البيان والتبيين: 43/4
إلى ليلى بنت النضر. فلما سمع صلى الله عليه وسلم الشعر قال: لو كنت سمعت شعرها هذا ما قتلته.

أقول: قتيلة بقاف مضمومة، فمثناه فوقية، فباء التصغير، هي بنت النضر بن الحارث، قتل النبي صلى الله عليه وسلم أباهما النضر صبراً، فأنشدته ابنته قتيلة المذكورة بعد قتل أبيها أبياتاً منها:

أُمَحَّمَدُ، وَلَأَلَّتْ نَجْلُ نَجِيَّةٍ ** فِي قَوْمِهَا، وَالْفَحْلُ فَحْلُ مُعْرِقٍ
مَا كَانَ ضَرْكَ لَوْ مَنَّتْ، وَرُبَّمَا ** مِنْ الْفَتَى، وَهُوَ الْمَغِيظُ الْمُحْتَقُ

فقال عليه الصلاة والسلام: لَوْ سَمِعْتُهُ مَا قَتَلْتُهُ⁽¹⁾، واستدل بهذا بعض الأصوليين على جواز تفويض الحكم إلى المجتهد، فيقال له: احكم بما شئت فهو صواب، وعلى وقوع ذلك فإن قوله عليه الصلاة والسلام: لَوْ سَمِعْتُهُ مَا قَتَلْتُهُ⁽¹⁾ يدل على أن القتل وعدمه مفوضان إليه. والمانعون يجيبون بأنه يجوز أن يكون عليه الصلاة والسلام خير فيهما معيئاً. فقليل له: لك أن تأمر بقتله وألا تأمر. ونحو ذلك. ويجوز أن يكون بوحى نزل بأنه لو شفع فيه ما قُتل ونحوه. والنجبية: الكريمة الحسبية. والفحل: الذكر من كل حيوان⁽²⁾. كذا في القاموس. والمعرق: اسم فاعل من أعرق الرجل، صار عريقاً، وهو الذي له عرق في الكرم. ومعنى لَوْ مَنَّتْ: لَوْ [الْعَمَتِ]⁽³⁾ وأحسن: والمغيظ: اسم مفعول من غَاظَ يَغِيظُ. قال في القاموس: الغيظ: الغضب، أو شدته أو سورته وأوله⁽⁴⁾. والمحلق: اسم مفعول من أَحْنَقَ، أي غيظه، فهو تأكيد للمغيظ. وَلَوْ مَنَّتْ يَحْتَمِلُ 203 / أَنْ / يكون اسم كَانَ وَضَرْكَ خبرها، أي: مَا كَانَ مَثْلُكَ ضَرْكَ، على ما هو الأصح من جواز تقديم الخبر الفعلي على الاسم في هذا الباب، ويحتمل أن يكون فاعلاً بَضَرْكَ، والجملة خبر كَانَ، واسمها ضمير شأن.

(1) حديث: لا تقتل فريش بعد هذا صبراً رواه مسلم: 3/ 1409 وهو في البيان والتبيين: 4/ 44 وزهر الآداب للحصري:

66 / 1

(2) القاموس: 4 / فحل.

(3) سقطت من الأصل.

(4) القاموس: 2 / غيظ.

قُلْتُ: وعلى كون ما مصدرية يتخرج ما يقع في تصانيف العلماء كثيراً من قولهم: بخلاف ما لو كان كذا، كقول ابن الحاجب في كتابه الفقهي⁽¹⁾. بخلاف ما لو وقع ميتاً، وقول صاحب التلخيص⁽²⁾: بخلاف ما لو أخر، فيكون التقدير: بخلاف وقوعه ميتاً، وبخلاف تأخره. وما زائدة بين المضاف والمضاف إليه، نحو: نجتك غير ما مرة. هذا أقرب ما يُخرج مثل هذا التركيب عليه، والله تعالى أعلم.

قال: وقول الأعشى⁽³⁾؛

وَرَبِّمَا فَاتَ قَوْمًا جُلُّ أَمْرِهِمْ ** مِنَ الثَّانِي، وَكَانَ الْحَزْمُ لَوْ عَجِلُوا

أقول: جُلُّ الشيء: معظمه. والثاني: مصدر قولك: تأنى في الأمر، أي: توقف وتنتظر. والحزم: ضبط الأمر والأخذ بالثقة فيه. ومن تعليلية [مُتَعَلِّقَةٌ]⁽⁴⁾ ب فات. والمختار نصب الحزم على أنه خبر كان ولو عَجِلُوا اسمها؛ لأن الحرف المصدري المقدر بمعرّفٍ يُحكم له بحكم الضمير. ولهذا قرأ السبعة ﴿مَا كَانَ حُجَّتُهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا﴾⁽⁵⁾ ﴿فَمَا كَانَتْ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالُوا﴾⁽⁶⁾ بنصب الأول. والرفع ضعيف لضعف الإخبار بالضمير عما دونه في التعريف. نص المؤلف على ذلك في أوائل الباب الرابع⁽⁷⁾.

قال: وقول امرئ القيس⁽⁸⁾؛

-
- (1) يريد مختصره الفقهي: جامع الأمهات ألفه في فروع الفقه المالكي.
- (2) أي القزويني الخطيب، صاحب الإيضاح. انظر: ص 21 من الإيضاح هامش الشروح الأربعة.
- (3) الشاهد فيه أن لو مصدرية. نسبة الأشعموني كذلك (34/4) للأعشى؛ ولا يوجد ضمن القصيدة التي له على وزن هذا البيت وروية دودع هريرة... وقال السيوطي هو من قصيدة للقطامي. شرح شواهد المغني: 2/ 650.
- (4) سقطت من الأصل.
- (5) الجائبة ثم الآية: 25.
- (6) العنكبوت من الآية: 24.
- (7) المغني: 2/ 453.
- (8) شرح المعلقات للزوزني ص: 22 دار القاموس بيروت والحزاة: 4/ 496.

تَجَاوَزْتُ أَحْرَاساً عَلَيْهَا⁽¹⁾ وَمَعَشَرًا ** عَلَيَّ حِرَاصًا، لَوْ يُسْرُونَ مَقْتَلِي

أقول: تجاوزت الشيء وجاوزته بمعنى: جُزئته، أي: ذهبتُ وخلفتُهُ. والأحراس، قيل جمع حارس، كـ صَاحِبٍ وَأَصْحَابٍ، وأباه بعضهم بناءً على أن جمع فاعل على أفعال لم يثبت. وَأَصْحَابٌ عند هذا القائل جمع صَاحِبٍ بالكسر، كـ نُمِرٍ وَأُمَارٍ، أو صَحْبٍ بالسكون اسم جمع كـ نُهْرٍ وَأَنْهَارٍ. وأما قولهم في مثل: أَجْنَاؤُهَا أَبْنَاؤُهَا⁽²⁾ فقد قيل: إنهما جمع: جَانُ وَبَانُ، أي: الذين جنوا على هذه الدار بالهدم هم الذين كانوا بنوها⁽¹⁾. وقال الجوهري: أَنَا أَظُنُّ أَنَّ الْمَثَلَ: جُنَائِهَا بَنَائِهَا؛ لأن فاعلاً لا يُجمع على أفعال، وأما الأشهاد والأصحاب فجمع: شَاهِدٍ وَصَحْبٍ؛ إلا أن يكون هذا من النوادر؛ لأنه يجيء⁽³⁾ في الأمثال ما لا يجيء⁽⁴⁾ في غيرها⁽⁵⁾. هذا كلامه. وقيل: الأحراس جمع: حَرَسٍ كـ حَجَرَ وَأَحْجَارٍ. وَحَرَسَ جمع حَارِسٍ كـ خَادِمٍ وَخَدَمٍ. والمعشر: القوم. والحراص: جمع حَرِصٍ، كـ ظَرِيفٍ وَظُرَافٍ. يقال: حرص على الشيء كـ ضَرَبَ وَحَرَصَ كـ عَلِمَ فهو حَرِصٌ. وَيُسْرُونَ يَرَوِي بالسين المهملة من الأسرار، وهو الإظهار والإخفاء مشترك بين الضدين، وقد أجاز الوجهان في قوله تعالى: ﴿وَأَسْرُوا النَّدَامَةَ لَمَّا رَأَوْا الْعَذَابَ﴾⁽⁶⁾، كما أجاز في هذا البيت، قال بعض شارحي المعلقات: وَحَمَلَهُ عَلَى الْإِخْفَاءِ أَوْلَى؛ لأن امرئ القيس ملك، والملوك لا يُقدَرُ على قتلهم علانية⁽⁷⁾. قلت: فيه نظر، أما أولاً، فلا نسلم عدم القدرة على قتل الملوك علانية؛ فكم من ملك قُتل جهرةً، ولو سلّم لجاز أن يحمل حرصهم على التمني، وليس من شرط التمني أن يكون مقدوراً عليه، وأما ثانياً فقد روي: يُسْرُونَ بالشين المعجمة، والإشعار: الإظهار

(1) في ج' إليها.

(2) انظر أصل المثل في مجمع الأمثال: 167/1.

(3) في الأصل وج' ييجوز.

(4) في ج' ينفق.

(5) الصحاح: 6/ جنى.

(6) يونس: 54.

(7) شرح الزوزني ص: 22.

فقط. فحمل الرواية الأخرى على هذا توفيقاً بين الروایتين أولى، وهذا المصدر المسبوك من
كُوِّصَلَتْهَا فِي محل جر على أنه بدل اشتمال من ضمير المتكلم المجرور بـ «عَلَى».

قال: ويشهد للمثبتين⁽¹⁾ قراءة بعضهم: «وَدُّوا لَوْ تَذَهْنُ فَيَذَهْنُونَ»⁽²⁾ بهذا

النون، فعطف يَذَهْنُونَ بالنصب على تَذَهْنُ لما كان معناه أَنْ تَذَهْنُ.

أقول: الذي يظهر لي أن يَذَهْنُوا منصوب بأن مضمرة جوازاً، والمجموع منها ومن
صلتها معطوف على المجموع من كُوِّصَلَتْهَا، فهو من باب عطف مصدر على 204/ مصدر
آخر، هذا هو الذي ينبغي أن يقال؛ فإنه تحريج / ماشٍ على القواعد، بخلاف تحريج المصنف.

قال: ولا دليل في هذا⁽³⁾، بجواز أن يكون النصب في «فَتَكُونُ»⁽⁴⁾ مثله في: «إِلَّا

وَحَيًّا»⁽⁵⁾ إلى آخره.

أقول يعني أن نُكُونُ منصوبة بأن مضمرة، والمصدر المسبوك منها ومن صلتها اسم
معطوف على الاسم المتقدم، وهو كُرَّةٌ أي: كَيْتَ لَنَا رُجُوعاً⁽⁶⁾ فكُونَا من المومنين.

قال: وقول ميسون⁽⁷⁾؛

وَلَيْسَ عَبَاءَةٌ وَتَقَرُّ عَيْنِي * أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ

(1) أي الذين يقولون بورود كُوِّصَلَتْهَا مصدرية.

(2) القلم: 9 قال أبو حيان وجمهور المصاحف على إثبات النون قال، وقال هارون إنه في بعض المصاحف فَيَذَهْنُونَ البحر: 8/ 309 وقال في نصبه وجهان: أنه جواب ودوا الذي يتضمن كَيْتَ والثاني أنه على توهم النطق بـ «أَنْ» أي: ودوا أن تذهن فَيَذَهْنُونَ.

(3) أي لا دليل في نصب فتكون على أن كُوِّ في الآية للتنمي وفتكون جواب الطلب.

(4) في الآية: قلوا أن لنا كرة فتكون من المومنين الشعراء: 102.

(5) وما كان لبشر أن يكلمه الله إلا وحياً أو من وراء حجاب... الشورى: 51.

(6) في رجوعنا، فكُونَا.

(7) الشاهد فيه أن تَقَرُّ منصوب بأن مضمرة بعد واو المعية، والمصدر المؤول مرفوع بالعطف على كَيْسَ. والبيت في الكتاب:

426/1. والمقتضب: 27/2، والخزانة: 593/3، والجنى الداني ص: 157. والأبيات في درة الغواص ص: 53. تنج

(محمد أبو الفضل) دار نهضة مصر للطباعة والنشر، الفجالة - القاهرة.

أقول: مُيسُونٌ غير منصرف للعلمية والتأنيث، وهو اسم امرأة معاوية ابن أبي سفيان، وهي مُيسُونٌ بنت جحدل. وقد ثبت هذا البيت في بعض النسخ بالواو كما أثبتناه هنا -وهو الصحيح- وثبت في بعضها باللام. مكان الواو: لَلْبَسُ عَبَاءَةً وليس بصحيح، فالرواية كما ذكرناه أولاً، وقبل هذا البيت:

لَبِيتُ تُخْفِقُ الْأَرْوَاحُ⁽¹⁾ فِيهِ ** أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ قَصْرِ مُنِيفٍ

وبعده:

وَأَكُلُ كُسَيْرَةً فِي كِسْرِ بَنِي ** أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَكْلِ الرُّغِيفِ
وَأَصَوَاتُ الرِّيَّاحِ بِكُلِّ فَجٍّ ** أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ نَفْرِ الدُّفُوفِ
وَكَلْبٌ يَنْبُحُ الطَّرَاقَ دُونِي ** أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ قِطْعِ الْوُفِ
وَيَكْرُ يَنْبُحُ الْأَطْعَانَ صَغَباً ** أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ بَغْلِ زُفُوفِ
وَحِرْقٌ مِنْ بَنِي عَمِّي نَحِيفٌ ** أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ عِلْجٍ عَنِيفِ

قالت ذلك لما تزوجها معاوية رضي الله عنه ونقلها من البادية إلى الشام، فكانت تكثر الحنين إلى ناسها، والتذكر لمسقط رأسها، فاستمع إليها يوماً، وهي تُنشد هذه الأبيات، فلما سمعها معاوية قال لها: ما رضىت ابنةً بِحَذَلٍ حتى جعلتني عِلْجاً عَنِيفاً. تُخْفِقُ بكسر الفاء، مضارع خَفَقَتِ الرِّيحُ خَفَقَاناً. وخفيقها، أي: ذوي جريها. والأرواح، جمع: الريح. والمُنِيفُ: العالي المشرف. والعباءة: ضرب من الأكسية. والشُّفُوفُ، جمع: شُفٌّ بفتح الشين المعجمة، وهو سترٌ رقيقٌ من صوفٍ. يستشف ما وراءه⁽²⁾، كذا في الصحاح. وقال في القاموس: الشُّفُّ، ويكسرُ: الثوبُ الرقيق، وجمعه: شُفُوفٌ. وشُفُّ الثوب يُشَفُّ شفوفاً وشفيفاً: رَقٌّ فحكى ما تحته⁽³⁾. وكُسْرُ البيت، بكسر الكاف: أسفلُ شُقَّةِ الحِباءِ

(1) في ج' الأرياح

(2) الصحاح: 4/ شُفُّفٌ.

(3) القاموس: 3/ الشُّفُّ.

التي⁽¹⁾ تلي الأرض من حيث يكسر جانباه. والفَجُّ: الطريق الواسع، بين جبلين. وبعضهم يترك القيد. والدَّفُوفُ: جم دُفٍ بضم الدال وفتحها، وهي الآلة التي يضربُ بها. والبَكَرُ بفتح الباء: الفَتَيُّ من الإبل. والخِرْقُ بكسر الخاء المعجمة: الكريم السخي. والتَّحِيفُ: الهزِيلُ. والعنيف: الذي لا رفق عنده. ومرءُ تفسير: العِلَجُ.

قال: بدليل أنهم جمعوا لها⁽²⁾ بين جوابين، جواب منصوب بعد الفاء، وجواب باللام

كقوله⁽³⁾:

فَلَوْ بُشَّ الْمَقَابِرُ عَنْ كُلِّبٍ ** فَيُخِيرَ بِالدَّنَائِبِ أَيُّ زِيرٍ
يَوْمَ الشُّعْمَيْنِ لَقَرُّ عَيْنًا ** وَكَيْفَ لِقَاءُ مَنْ تَحْتَ الْقُبُورِ

أقول: هذا الشعر لمهلhel بن ربيعة بن الحارث من بني تغلب بن وائل. واسمه امرؤ القيس، وقيل: عَدِيٌّ. قال هذا الشعر حين أدرك بثار أخيه كليب المذكور فيه، واسمه: وَائِلٌ وكنيته: أبو الماجدة، كذا في شرح أمالي القالي⁽⁴⁾ لأبي عبيد البكري⁽⁵⁾. والدَّنَائِبُ بالذال المعجمة والنون (أخِرُهُ بَاءٌ)⁽⁶⁾ موحدة:⁽⁷⁾ مَوْضِعٌ، كذا في الصحاح⁽⁸⁾، ويحتمل أن يكون جمع: دَنَابَةٌ، وهي مكان من الوادي ينتهي إليه سيله، أو مسيل ماء في الخضيض، وهو القرار من الأرض، عند منقطع الجبل، أو مسيل في التلعة، وهو ما ارتفع من الأرض. والزير،

(1) في ج الذي.

(2) أي: كوالتي تفيد التمني.

(3) الشاهد فيه أن كواللتمي. وهما لمهلhel بن ربيعة في رثاء أخيه كليب. الصبان على الأشموني: 32/4، والعيني: 463/4 والجنى الداني ص: 289.

(4) أبو علي إسماعيل بن القاسم القالي البغدادي: من كتبه: الأمالي في الأخبار والأشعار. والبارع في اللغة والمقصود والمدود والمهموز. توفي سنة 356 وفيات الأعيان: 74/1، والأعلام: 32/1.

(5) سمط الألي لأبي عبيد البكري: 112/1 تقدمت ترجمته ص: 122 من الأصل.

(6) ساقط من ج.

(7) في ج واحدة.

(8) الصحاح: 1/ ذنب.

بكسر الزاي اوله: الذي يحب محادثة النساء ومجالستهن، سمي بذلك لكثرة زيارته لهن. والجمع: أَزْوَارٌ، وَزِيرَةٌ وَأَزْيَارٌ، كذا في القاموس⁽¹⁾، وفيه أيضاً: وَقَوْلٌ مُهْلِهْلٍ بِيَوْمِ الشُّعْثَمَيْنِ: لم يفسروه. والظاهر أنه موضع كانت فيه وقعة⁽²⁾. قلت: في شرح الأماشي للبكري: وَالشُّعْثَمَانِ: شُعْثَمٌ، 205/ و شُعْثَيْثٌ / ابنا معاوية بن عامر بن ذهل بن ثعلبة. واسم شُعْثَمٌ: حَارَّةٌ⁽³⁾. انتهى.

فالظاهر أن هذا اليوم نُسب إلى هذين الأخوين لاختصاصهما بالغلبة فيه أو لغير ذلك، لا أنه اسم مكان. و بَاءٌ بِالدَّائِبِ ظرفية. و أَيُّ زِيرٍ المراد به كَلْبٌ، فهو ظاهر أقيم مقام المضمرة. وَبَاءٌ يَوْمِ الشُّعْثَمَيْنِ لِلإِلصاق المعنوي، كما في أَخْبَرْتُ زَيْدًا بِكَذَا.

ووجه الاستدلال على المطلوب بهذين البيتين ظاهر، ويمكن أن يخرج على وجهين كل منهما يחדش في الاستدلال. أحدهما: أن يقال: لا نُسَلِّمُ أن الفعل منصوب في جواب التمني، وإنما هو منصوب ب أن مضمرة، وهي وصلتها مؤولة بمصدر مرفوع على أنه فاعل يُحْصَلُ محذوفاً، وهذه الجملة الفعلية معطوفة على جملة الشرط، أي: فلو نبش المقابر عن كلب يحصل إخباره باليوم الذي تم فيه على أعدائه ما تم لقر عينا. ف لو حينئذ هي التعليقية على بابها، ولا تقي أصلاً.

الثاني: أن يقال: ليست لو للتمني، وإنما هي شرطية، ونصب يُخْبِرُ بأن مضمرة بعد الشرط لمشابهة النفي، والمعنى على هذا التقدير:

فلو حصل نبش المقابر، فالإخبار لقر عينا فهو عطف على مصدر متصيد من فعل الشرط، وإذا كانوا جوزوا مثل هذا على قلة في الشرط ب إن نحو: إن تأتي فتكرمني أتلك بنصب تُكْرِمُ من جهة أن الشرط مفروض⁽⁴⁾، فهو غير موصوف بالوجود حقيقة، فأشبهه النفي، فأجري مجراه في نصب ما اقترن بالفاء، أو الواو بعده، فتجوز ذلك في لو أولى

(1) القاموس: 2/ زور.

(2) القاموس: 4/ شعثم.

(3) سطر اللالي: 112/1.

(4) في ج معروض.

لدلالاتها على انتفاء الشرط وضعاً، فهو مثل: **كُسِمَعُ بِالْمَعِيدِي خَيْرٌ** من أن تراه⁽¹⁾ بخلاف الثاني؛ فإن فيه إضماراً لـ **أَنْ** في محل **عَهْدَ** إضمارها فيه؛ وإن كان قليلاً، على أن ابن مالك لما حكى في التسهيل أن النصب بأن مضمرة نادرٌ في غير المواضع المشهورة جوازاً ووجوباً. قال⁽²⁾ وفي القياس عليه خلاف⁽³⁾. فللباحث أن يرتكب مذهب القائل بقياسيته، ويخرج البيت عليه. ويمكن أن يقال: إن **كُوْ** من قوله: **قَلَوْ بُيْشٌ** للتمني، والفعل من قوله: **فَيُخْبَرُ** منصوبٌ في جوابه، وقوله: **لَقَرَّ عَيْنًا** جوابٌ لـ **كُوْ** شرطية محذوفة. والتقدير: **كُوْ وَقَعَ ذَلِكَ لَقَرَّ عَيْنًا**، فهذا وجه ثالثٌ يحتمل أن يُخرج ذلك التركيب عليه.

قال: أو أنها حرفٌ وضعٌ⁽⁴⁾ للتمني، كـ تَيْتَ فَمَنْعُ؛ لاستلزامه منع الجمع بينها وبين فعل

التمني.

أقول: يعني، واللازم باطلٌ، فإنه يُجمَعُ بينهما، كما تقول: أتمنى لو قام زيدٌ والظاهر أن هذا الوجه الذي أبطله هو مراد الزمخشري، فيكون مذهبه أن **كُوْ** قد ترد مفيدة⁽⁵⁾ للتمني بحسب الوضع، وما أورده من استلزامه منع الجمع بينها⁽⁶⁾ وبين فعل التمني لا يرد عليه، فإنها عند مجامعتها لفعل التمني تكون لمجرد المصدرية مسلوبة الدلالة على التمني، فلا يمتنع الجمع إذ ذاك، ولا إشكال، لكن يحتاج هذا إلى ثبوت أن الزمخشري يوافق على مجيء **كُوْ** مصدرية.

قال: وفيه نظرٌ.

أقول: وجه النظر أن كل ما أورده شاهداً على أنها للتقليل يجوز أن تكون **كُوْ** فيه بمعنى **إِنْ** أو يُقال: التقليل مستفاد من المقام لا من نفس **كُوْ**.

(1) جمع الأمثال: 129/1.

(2) في ج وقال في القياس.

(3) التسهيل ص: 233.

(4) في ج وضع موضع التمني.

(5) سقطت من ج.

(6) ج بينهما.

قال: فالأول كقولهم: لو ذات سوار لطمتني⁽¹⁾.

أقول: هو من كلام حاتم الطائي، وذلك أنه أُسِرَ في بعض أحياء العرب فأمرته أم رُبَ المنزل أن يفصد نافقة لها، وكان من عادة الجاهلية أكل دم الفصد في المخمصة فنحرها، فقيل له: لِمَ ذلك؟، فقال هكذا وقال: هذا فَرَدِي أنا فَلَطَمْتُهُ جارية. فقال: لو ذات سوار لَطَمْتَنِي، أي: حُرَّة؛ لأن الإماء لا يلبسن السوار. وجواب لو محذوف، أي: 206/ هان علي، ويحتمل أن تكون للتمي، فلا حاجة إلى الجواب. /

قال: وقول عمر رضي الله عنه: لَوْ غَيْرُكَ قَالَهَا يَا أَبَا عُبَيْدَةَ⁽²⁾.

أقول: ضمير قالها المنصوب يعود إلى كلمة أبي عبيدة، وذلك أن عمر رضي الله عنه لما توجه في زمن خلافته بالجيش إلى الشام بلغه في أثناء الطريق قبل الوصول إليها أنه وقع بها وباء، فاستشار في التوجه إليها أو الرجوع إلى المدينة، فاختلفوا عليه، ثم أجمع رأيهم على الرجوع بعد أن أشار به جماعة من أكابر الصحابة رضي الله عنهم. فقال أبو عبيدة بن الجراح: أفراراً من قَدَرِ الله؟ فقال له عمر رضي الله عنه: لَوْ غَيْرُكَ قَالَهَا يَا أَبَا عُبَيْدَةَ نَعَمْ! نَفِرُ من قدر الله إلى قدر الله. والقصة مشهورة، وجواب لو محذوف، أي: لَعَدْرَنَاءَ، ولا مجال للتمي هنا:

قال: وقوله⁽³⁾:

لَوْ غَيْرَكُمْ عَلِقَ الزُّبَيْرُ بِحَبْلِهِ * أَدَى الْجَوَارَ إِلَى بَنِي الْعَوَامِ

أقول: المراد بالحبل: الذمة والعهد، شبهه بالحبل في حصول العصمة من المكروه عند التمسك [به]⁽⁴⁾. فهي استعارة تحقيقية وعَلِقَ ترشيح. والذي يظهر أن غرض الشاعر ذم

(1) قاله حاتم الطائي حين لكنته جارية وهو مأسور. مجمع الأمثال: 1/ 174 ورواه الأصمعي: لو غير ذات سوار لطمتني: 202/

(2) والخبر في صحيح البخاري: كتاب الطب. فتح الباري: 332/11 باب ما يذكر في الطاعون.

(3) الشاهد فيه أن غير فاعل لفعل يفسره ما بعده، وهو من قصيدة لجرب: ديوانه (بتحقيق الصاوي) ص: 551، 553. من شواهد المقتضب: 78/3.

(4) سقطت من الأصل.

مخاطبيه بأنهم لا قوة لهم، ولا منعة يحمون بها من التجأ إلى جوارهم. يقول: لَوْ تَمَسَّكَ الزَّيْبَرُ
بذمة غيركم لم يلتفت إلى جَوَارِ قومه. واستمسك بهؤلاء الذين استجار بهم لكونهم من
الحماية له بحيث يفوقون عصبه قومه، يعني، وأما أنتم فليستم بهذه المثابة، فلا يعتد الزبير
باعتصامكم؛ بل هو متمسك بجوار قومه لا يردُّه عليهم لافتقاره إليه، وضعفكم. وذكرت هنا
أنني كنت في زمن الشيبية حاضراً يوماً بحلقة تدريس شيخنا وأستاذنا قاضي القضاة ناصر
الدين التنيسي⁽¹⁾ المالكي، وكان من ذرية عروة بن الزبير ابن العوام، فقررت مباحث حسنة،
فأنشدته بديهة قولِي فيه:

أَبْدَيْتَ يَا قَاضِيَ الْقَضَاةِ مَبَاحِثًا ** عَنْهَا تُقَصِّرُ سَائِرُ الْأَفْهَامِ
وَكَثُرَتْ مِنْهَا فِي الدَّرُوسِ جَوَاهِرًا ** أَمْسَتْ تُحَيِّرُ فِكْرَةَ النُّظَامِ⁽²⁾
وَأَجَادَ فِكْرَكَ فِي بُحُورِ عُلُومِهِ ** غَوْصًا، لَأَنَّكَ مِنْ بَنِي الْعَوَامِ
قال: وقوله⁽³⁾:

لَا يَأْمِنُ الدُّهْرَ دُو بَعْثِي وَلَوْ مَلِكًا ** جُنُودُهُ⁽⁴⁾ ضَاقَ عَنْهَا السَّهْلُ وَالْجَبَلُ

أقول: لا يحتمل أن تكون نافية، أو ناهية. والبُعْيُ: الظلمُ والتعدي، وفي الكشف في
تفسير سورة يُوسُفَ: وَعَنْهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: أَسْرَعَ الْخَيْرِ ثَوَابًا، صَلََةُ الرَّحِمِ. وَأَعْجَلَ
الشَّرَّ عِقَابًا: الْبُعْيُ وَالْيَمِينُ الْفَاحِشَةُ⁽⁵⁾.

(1) أحمد بن محمد بن محمد بن عطاء الله الزبيري السكندري قاضي القضاة بمصر ينسب إلى جده لأمه ابن التنيسي يتسب إلى
الزبير بن العوام. له تعليق على مختصر ابن الحاجب الفرعي. وشرح مختصره الأصلي. والكافية، وشرح للسهيل، وصل
في التصريف: توفي سنة: 801 هـ توشيح الديباج وحلية الابتهاج (نح: أحمد الشثوي) ص: 55. رقم: 21.

(2) على هامش الأصل: النظام: لقب إبراهيم بن سيار المتكلم، ومحمد بن عبد الجبار الشاعر الأندلسي، وهو مأخوذ من
القاموس / 4 أنظم.

والنظام: إبراهيم بن سيار بن هانئ البصري أبو إسحاق من أئمة المعتزلة انفرد بأراء خاصة بتابعته فيها فرقة من المعتزلة
سميت النظامية نسبة إليه الأعلام: 1/ 43 توفي سنة: 231 هـ.

(3) الشاهد فيه أن كان مع اسمها حذفت بعد كَوْ. ولم يعرف قائله، وهو من شواهد: العيني: 50/ 2. والجمع: 121/ 1، ونتائج
التحصيل: ج 1/ م 1220/ 31.

(4) في ج: جنودهم.

(5) الكشف: 232/ 2 الحديث الأول: في كنوز الحقائق ص: 30 بلفظ إن أعجل الطاعة ثواباً صلة الرحم عن الدليمي.

والثاني في كشف الحفاء: 1/ 47 رقم - 103 رواه البخاري في التاريخ- والطبراني عن أبي هريرة.

والثالث: في كنوز الحقائق ص: 103 عن الحاكم.

وروي: إِثْنَانِ يُعَجِّلُهُمَا اللَّهُ فِي الدُّنْيَا: الْبَغْيُ وَعَقُوقُ الْوَالِدَيْنِ (5) وعن ابن عباس: لَوْ بَغَى جَبَلٌ عَلَى جَبَلٍ لَذَكَ الْبَاغِي (1) وكان المأمون يتمثل بهذين البيتين في أخيه:

يَا صَاحِبَ الْبَغْيِ إِنَّ الْبَغْيَ مَصْرَعَةٌ * فَارْتَعْ (2)، فَخَيْرُ فَعَالٍ (3) الْمَرْءُ أَعْدَلُهُ (1)
فَلَوْ بَغَى جَبَلٌ يَوْمًا عَلَى جَبَلٍ * لَأَلْذَكَ مِنْهُ أَعَالِيهِ وَأَسْفَلُهُ (1)

قال: وقيل من الثالث، أي: تَوَكُّنْتُمْ (4) تَمْلِكُونَ.

أقول: هذا سهو، فإن الثالث هو أن يلي لَوْ خبر كَانَ. وفي الآية إنما وليها اسم كَانَ (5). لا خبرها على هذا القول، أو تأكيد الاسم لا الخبر على رأي المجيب عن الرد.

قال: وفيه نظر، للجمع بين الحذف والتوكيد.

أقول: لا نُسَلِّمُ أن الجمع بينهما ممتنع، فقد أجازاه إماما أهل العربية: سيبويه والخليل. وقد مر كلام في ذلك في فصل إنَّ المكسورة المشددة (6)، ويأتي في الباب الخامس في الخاتمة التي تكلم (فيها على الحذف) (7) وشروطه، وساق ذلك في الشرط الثالث منها (8)، وذكره أيضاً في تراجم الحذوف (9)، حيث قال: 'حذف المؤكد وبقاء التوكيد' (10).

قال: والرابع نهوقوله (11):

(1) الكشف: 232/2.

(2) في الأصل: فارفع.

(3) في الأصل: فخال.

(4) في الأصل: لو أنتم تملكون.

(5) الآية: قل لو أنتم تملكون خزائن رحمة ربي إذا لأمسكنكم خشية الإنفاق.... الإسراء: 100.

(6) ص: 26 من الأصل.

(7) في ج عليها في الحذف.

(8) المعنى: 608/2، 609.

(9) في ج الحروف.

(10) المعنى: 629/2.

(11) الشاهد فيه أن لَوْ دخلت في الظاهر على الجملة الاسمية. لعدي بن زيد. من شواهد الكتاب: 462/4. والخزانة: 3/

594، والجنى الداني ص: 280.

لَوْ يَغْيِرُ الْمَاءُ حَلْقِي شَرِقَ ** كُنْتُ كَالْعَصَانِ بِالْمَاءِ اعْتَصَارِي

207/ أقول: الشَّرِقُ بكسر الراء صفة/ مشبهة من قولك: شَرِقَ بِرَيْقِهِ مثلاً. إذا غَصَّ. يشرق شرقاً، فهو شَرِقٌ. والعَصَانُ بفتح الغين المعجمة هو ذو العَصَةِ، وهي ما يعترض في الحلق من مأكول أو غيره، فيحصل به الشَّرِقُ. والاعتصارُ: إزالة العَصَةِ بشرب الماء قليلاً قليلاً. يقول: لَوْ غَصَصْتُ بَغْيِرِ الْمَاءِ احْتَلْتُ فِي إِزَالَتِهِ بِالْمَاءِ؛ ولكنني شَرِقْتُ بِالْمَاءِ الذي يزال به الشرق، فكيف الحيلة، وقد صار الدواء عين الداء، ويُشبه هذا قول بعضهم⁽¹⁾.

إِذَا مَحَاسِنِي⁽²⁾ اللَّاتِي أُدِلُّ بِهَا ** كَأَنْتَ دُثُوبِي، فَقُلْ لِي: كَيْفَ اعْتَدِرُ؟

قال: وقوله⁽³⁾؛

لَوْ فِي طَهْيَةِ أَخْلَامٍ لَمَّا عَرَضُوا ** دُونَ الَّذِي أَنَا أَرْمِيهِ وَيَرْمِينِي

أقول: طَهْيَةُ بطاء مهملة مضمومة، فهاء مفتوحة، فباء مشناة تحتية مشددة، فهاء تأنيث حيٍّ من تميم، يُسَبُّ إلى أمهم. والأخْلَام: العقول: ومنه: ﴿أَمْ تَأْمُرُهُمْ أَخْلَامُهُمْ بِتَدَا﴾⁽⁴⁾. والواحد: حِلْمٌ بكسر الحاء وسكون اللام، وعرضوا: اعترضوا. (يقول: لَوْ كَانَ فِيهِمْ عُقُولٌ)⁽⁵⁾ لما دخلوا بين خصمي وبيني معترضين دونه.

(1) لم أعثر على قائله:

(2) في جُحِّ محاسن.

(3) الشاهد أن لَوْ دخلت على جملة اسمية، بتقدير كَانَ الشائنة، والاسمية خبرها: وهو من قصيدة لجرير ديوانه: 587 والحجة

للغارسي: 122/1.

(4) الطور من الآية: 32.

(5) ساقط من جُحِّ.

قال: كما قيل في قوله⁽¹⁾:

.... فَهَلَا نَفْسٌ لَيْلَى شَفِيعُهَا

أقول: هذا بعض عجز، والبيت بتمامة:

وَبُئِثْتُ لَيْلَى أَرْسَلْتَ بِشَفَاعَةِ ** إِلَيَّ، فَهَلَا نَفْسٌ لَيْلَى شَفِيعُهَا

وقد أنشده المصنف في فصل الأ بالفتح والتشديد من حرف الألف⁽²⁾، وفي النوع السابع من الجهة السادسة من الباب الخامس⁽³⁾.

قال: وقال الفارسي هو من النوع الأول، والأصل: لَوْ شَرِقَ حَلْقِي هُوَ شَرِقٌ⁽⁴⁾.

أقول: ويمكن في الجواب وجه آخر، وهو أن تكون لَوْ داخله في البيت الأول⁽⁵⁾ على كان الشانية، وبغير الماء حلقي شَرِقَ جملة في محل نصب على أنها خبر كان. وتكون لَوْ في البيت الثاني داخله على كان أيضاً محذوفة، إما شانية أو غير شانية. أي: لَوْ كَانَ فِي طَهْيَةِ أَخْلَامٍ.

(1) الشاهد فيه هنا أن كان الشانية بعد هلاً محذوفة. أو أن نفس فاعل بفعل محذوف. شرح التبريزي للحماسة: 115/3 وشرح المرزوقي لها: 1220/3.

ونسب للصمة بن عبد الله القشيري، وقيل هو لعبد الله بن الدمينه، وقيل للمجنون كما في شرح الشواهد للسيوطي: 221/1، وهو من شواهد العيني: 416/3 والخزاعة: 463.

(2) المغني: 74/1.

(3) المغني: 583/2.

(4) يريد الشاهد:

لَوْ بَغِيرَ الْمَاءِ حَلْقِي شَرِقٌ **

والمراد بالنوع الأول أن لَوْ خاصة بالفعل، وقد يليها اسم مرفوع معمول لمحذوف يفسره ما بعده.

(5) سقطت من ج.

قال: وقال المتنبي⁽¹⁾:

وَلَوْ قَلَمٌ أَلْقَيْتُ فِي شِقْ رَأْسِهِ * * مِنْ السُّقْمِ، مَا غَيَّرْتُ مِنْ خَطِّ كَاتِبٍ

أقول: يحتمل أن يضبط الشق بفتح الشين على أن المراد: لو ألقى في الفرجة التي بين جانبي رأس القلم، وبكسرهما على أن المراد: أحد جانبي الرأس أي: لو ألقى في أحد شقي الرأس (ما غيّر خطاً).

قال: والنصب أوجه.

أقول: لأن المعنى عليه: 'وَلَوْ أَلْقَيْتُ فِي شِقِّ قَلَمٍ'⁽²⁾ وهذا مراد الشاعر بحسب الظاهر. وأما على الرفع فيكون المعنى: 'ولو حصل قلم، أو ولو لوبس قلم، ولا يتحصل بتقدير حَصَلَ' المعنى المراد إلا بأمر بعيد متكلف، ولا يحصل بتقدير لوبس ظهور المقصود، بخلاف النصب فإنه يدل على المراد، فكان أوجه من الرفع، وفي كلام ابن الحاجب في الأمالي إشارة إلى هذا⁽³⁾.

قال: كما يُقدَّرُ في نحو: زَيْدًا حَبَسْتُ عَلَيْهِ⁽⁴⁾.

أقول: تقديره: 'لَأَبْسْتُ زَيْدًا حَبَسْتُ عَلَيْهِ؛ إذ لا يمكن تقدير فعل من معنى المذكور ولفظه، أي: 'حَبَسْتُ زَيْدًا إذ ليس المعنى عليه، ولا تقدير فعل من الإهانة ونحوها، إذ ليس المراد أن المتكلم أهان زيدا، فيقدر أعم الأفعال، وهي الملابس لأنه متيقن، إذ يمتنع أن يتحقق فعل بدون الملابس. فإن قلت: جعل البيتين من باب الاشتغال منظور فيه؛ لأن المنصوب في هذا الباب شرطه أن يكون مما يصح الابتداء به لو رفع، وَقَلَمٌ هنا نكرة لا مسوغ لجعلها مبتدأ. قلت: إذا بنينا على أن النكرة في سياق الشرط لها عموم، كما ذهب إليه أهل الأصول⁽⁵⁾. فالمسوغ موجود.

(1) ديوانه: 276/1 شرح البرقوق.

(2) ساقط من ج.

(3) قال من اختيار النصب عند وجود قرائنه، أن يقع الاسم قعد إذا نحو إذا زيدا تلقاه فأكرمه؛ لأن الشرط يقتضي الفعل.

الأمالي: 31/3.

(4) في الأصل: جلست عنده.

(5) في الإبهام في شرح المنهاج: 105/2 صرح إمام الحرمين بأن النكرة في سياق الشرط تعم في قول القائل: مَنْ يَأْتِي بِمَالٍ أَجَازَهُ فَلَا يَخْتَصُّ هَذَا بِمَالٍ.

قال: كما قالوا في قوله⁽¹⁾؛

إِذَا ابْنُ أَبِي مُوسَى بِلَالًا بَلَغَتْهُ

أقول: هذا صدر بيت، عجزه:

فَقَامَ بِقَاسٍ بَيْنَ وَصْلِكَ جَازِرُ

والمراد بـبِلَالٍ هذا، أمير البصرة، وقاضيها بلال بن أبي بردة عامر بن أبي 208/ موسى / الأشعري. والتَّصْلُ: السيف. والمراد بـوَصْلِي الثَّاقَةِ التي يُخَاطِبُهَا: المفضلان اللذان عند نحرها. والجَازِرُ: اسم فاعل من جَزَرَ الثَّاقَةَ: إِذَا نَحَرَهَا. فإن قلت: ما وجه دخول الفاء الرابطة للجواب على الماضي المتصرف المجرد، وهو: قَامَ؟ قلت: لأنه دعائي، فهو مثل: إِنْ حِثَّنِي فَبَارَكَ اللَّهُ فِيكَ. وهنا فعْلان محذوفان يُفسرهما المذكور، أي: إِذَا بَلَغَ ابْنُ أَبِي موسى بلغت بلالاً، فالأول مبني للمفعول، والثاني للفاعل.

قال: لأن مثل ذلك يجوز في الشعر، كقوله⁽²⁾؛

وَنَحْنُ عَنْ فَضْلِكَ مَا اسْتَعْتَيْنَا

أقول: أنشد هذا البيت فيما تقدم في الفصل الأول من فصول إِذَا⁽³⁾ الذي⁽⁴⁾ عَقَدَهُ لخروجها عن الاستقبال. وصرِّح هناك بأن مثل هذا التوسع خاصٌ بالشعر، فلم يكن له بعد ذلك أن يُخرج النثر عليه، وقد وقع له ارتكابه في غير الشعر في مواضع من هذا الكتاب.

(1) على أنه روي برفع ابنٍ بتقدير فعل رافع له على النيابة عن الفاعل. وبلالٌ ينبغي أن يكون مرفوعاً كذلك لأنه بدل من ابنٍ أو بيان له. وهو لذي الرمة، ديوانه: ص: 253، الكتاب: 42/1، أمالي ابن الشجري: 34/1، شرح المفصل: 30/2.

(2) زجر لعبد الله بن ربيعة الصحابي. وبعده فُتِبَتِ الأقدام إن لقينا. كما نسب هذا البيت لعامر بن الأكوع الصحابي. شرح الأبيات للبغدادي: 251/2.

(3) المعنى: 98/1.

(4) في الأصل ونج التي.

قال: ويشهد له أ، يأتي مؤخرًا⁽¹⁾ بعد أماً كقوله⁽²⁾؛

عِنْدِي اضْطِبَارٌ، وَأَمَّا أَنِّي جَزَعٌ * * يَوْمَ الثَّوَى فَلَوْجَدِرُ كَادٌ⁽³⁾ يَبْرِينِي

أقول: الاضطبار: الافتعال، من الصبر، وهو حبس النفس عن القلق. والجزع: نقيض الصبر. والنوى: البعد. والوجه الذي ينويه المسافر من قرب أو بعد، والظاهر أن الشاعر أراد به الفراق مجازاً من باب إطلاق المسبب على السبب. ومراده بالوجد: الحزن. و كاد يبريني، أي: ينحت جسمي كما يرى السهم.

قال: وذلك لأن لعل لا تقع هنا.

أقول: لما تقرر من أنه لا يفصل بين أماً والفاء بجملة مستقلة؛ بل بجزء مما هو واقع بعد الفاء في الأصل، فلو جعلت أن هنا بمعنى لعل لزم الفصل بجملة مستقلة، وهو باطل.

قال: وفي قوله⁽⁴⁾؛

مَا أَطْيَبَ الْعَيْشَ لَوْ أَنَّ الْفَتَى حَجَرَ * * تُنْبِئُ الْحَوَادِثُ عَنْهُ وَهُوَ مَلْمُومٌ

أقول: العيش: الحياة. والفتى: الشباب. وتنبو: أي: تتجافى وتتباعد. والحوادث جمع حادثة: وهي ما ينزل من نوازل الزمان ومصائبه. وملموم: مستدير صلب. أي: يكون الفتى كحجر موصوف بهذه الصفة، أي: لا تؤثر فيه الحوادث. ولا يبالي بها.

قال: وقوله⁽⁵⁾؛

(1) يريد خبر المرفوع المؤول بعد لَوْ أَنَّ.

(2) أنه جاء خبر المبتدأ بعد أماً مؤخرًا، والخبر هنا هو الجار والمجرور بعد الفاء.

والبيت من شواهد كتب النحو إلا أنه لم يعرف قائله، الصبان: 41/4، وأوضح المسالك: 150/1. والهمع: 103/1.

(3) في الأصل كَانَ.

(4) على أن خبر أَنَّ الواقعة بعد كَوْفِهِ اسم جامد. والبيت لثيم بن مقبل، ديوانه: 273 تحقيق الدكتور عزة حسن نشر وزارة الثقافة السورية: 1962 والخصائص: 318/1، وابن يعيش: 87/1.

(5) كالذي قبله، وهو من قصيدة للعوام بن شاذب الشيباني. معجم ما استعجم للبكري: 1260/4، والجنى الداني ص: 281 والصبان: 41/4.

وَلَوْ أَنَّهَا عَصْفُورَةٌ لَحَسِبْتَهَا * مُسَوِّمَةٌ تَدْعُو عَبِيداً وَأَزْئِمَا

أقول: هذا كلام من أخذ الخوف بمجامع قلبه. يقول: لو أن الذات التي أراها⁽¹⁾ عصفورة خيّل إليّ من شدة الجزع أنها فرس مسومة، أي: معلّمة تدعو هذين الشخصين⁽²⁾ للقتال.

قال: كقوله⁽³⁾:

لَوْ أَنَّ حَيًّا مُدْرِكُ الْفَلَاحِ * أَذْرَكَهُ مُلَاعِبُ الرِّمَاحِ

أقول: في الصحاح: كان يقال لأبي براء عامر بن مالك بن جعفر بن كلاب: مُلَاعِبُ الأَسِنَّةِ، فجعله لبيد: مُلَاعِبُ الرِّمَاحِ لحاجته إلى القافية⁽⁴⁾ وأنشد ما ذكره المصنف، قلت: والظاهر أن المراد بـ"حي" نقيض الميت، لا مرادف القبيلة.

قال: وقد وَجَدْتُ آيةً في التنزيل وقع فيها الخبر اسماً مشتقاً، ولم ينتبه لها الزمخشري، كما لم ينتبه لآية لقمان⁽⁵⁾، ولا ابن العاجب، وإلا لما منع من ذلك⁽⁶⁾، ولا ابن مالك، وإلا لما استدل بالشعر⁽²⁾، وهي قوله سبحانه: ﴿يَوَدُّوا لَوْ أَنَّهُمْ بَادُونَ فِي الْأَعْرَابِ﴾⁽⁷⁾.

(1) كان الصواب أن يقول تراها لأن الضمير في لحسبتها للخطاب.

(2) في شرح الشواهد للبغدادي: 100/5، 101 عبيد وأزيم بطنان من بني يربوع لا ينصرفان ومسومة: خيلاً معلمة.

(3) الشاهد فيه أن خبر أن بعد كَوْ مشتقاً. ديوان لبيد ص: 333، والجنى الداني ص: 282، والصبان: 42/4.

(4) الصحاح: 1/ رَمَحُ.

(5) يريد: الآية: وَلَوْ أَنَّ مَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَلَامٌ... لقمان: 27.

(6) يرى الزمخشري أن لَوْ أن موضع أن وما دخلت عليه يقدر بفعل ثبت وإذا قدر مبتدأ، فيكون خَيْرُهُ فعلاً ليعوض الفعل المحذوف فعلاً ليعوض الفعل المحذوف بعدها، ورده ابن العاجب، بأن -الخبر في هذه الحالة- ورد اسماً لا فعلاً. لكنه جامد كما في الآية: وَلَوْ أَنَّ مَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ....

ومعنى هذا أن ابن العاجب لا يميز أن يكون الخبر اسماً مشتقاً بل يكون جامداً، كما في الآية. لكن هذه رده ابن مالك بقول الشاعر:

كُوْنُ حَيًّا مُدْرِكُ الْفَلَاحِ... البيت، هذا مجمل ما ذهب إليه ابن هشام.

(7) الآية: وَإِنْ بَاتَ الْأَحْزَابُ يُوَدُّوْا لَوْ أَنَّهُمْ بَادُونَ فِي الْأَعْرَابِ. الأحزاب: 20.

أقول: هَوَّلَ المصنف -رحمه الله وسامحه- ولَوْحَ بقصور نظر هؤلاء الأئمة، وتَبَجَّحَ⁽¹⁾ بالاهتداء إلى ما لم يهتدوا إليه، ثم بان أن ما اهتدى إليه دونهم ليس بشيء، وذلك لأن لَوْ في هذه الآية التي أوردها ليست مما الكلام فيه؛ لأنها مصدرية، أو للتمني، والكلام إنما هو في [لَوْ]⁽²⁾ الشرطية. وقد كنت قديماً، مما يزيد على ثلاثين سنة في ابتداء مطالعتي لهذا الكتاب ذكرت ذلك لشيخنا قاضي القضاة ناصر الدين 209/ الزبيري⁽³⁾ التَّنْسِي⁽⁴⁾ -رحمه / الله، فاستحسنه وكتبه على حاشية نسخته، ثم رأيت في شرح الحاجية للرضي ما قلته، وذلك أنه قال: أما قوله تعالى: ﴿يَوَدُّوْا لَوْ أَنَّهُمْ بَادُوْنَ فِي الْأَعْرَابِ﴾⁽⁵⁾ فَإِنْ لَوْ بِمَعْنَى أَنَّ الْمَصْدَرِيَّةَ، وليست بشرطية لمجيئها بعد فعل دال على التمني⁽⁶⁾. وقد وجدت المسألة أيضاً في كلام ابن الحاجب نفسه، وذلك أنه قال في منظومته⁽⁷⁾.

*﴿لَوْ أَنَّهُمْ بَادُوْنَ فِي الْأَعْرَابِ﴾ * لَوْ لِلتَّمْنِي، لَيْسَ مِنْ ذَا الْبَابِ

ثم في كلام المصنف هنا إدخال اللام على [جواب]⁽⁸⁾ إِنَّ الشرطية، وقد سبق له مرات.

قال: ووجدت آية، الغبر فيها ظرف، وهي: ﴿لَوْ أَنَّ عِنْدَنَا ذِكْرًا مِنَ الْأَوَّلِينَ﴾⁽⁹⁾.

أقول: هذا الكلام ثابت في بعض النسخ، ولا دليل في الآية المذكورة على الزمخشري لاحتمال أنه يوجب فيها تعلق الظرف بفعل، ولا يجعله متعلقاً باسم الفاعل.

(1) في ج وتبجح.

(2) سقطت من الأصل.

(3) في ج الزمخري.

(4) تقدمت ترجمته ص: 206 من الأصل.

(5) الأحزاب، من الآية: 20.

(6) شرح الكافية للرضي: 391/ 2.

(7) المنظومة هي الوافية. وهي نظم لمثن الكافية وعليها عدة شروح، ينظر بروكلمان: 326/ 5.

(8) سقطت من الأصل.

(9) الصفات: 168.

قال: وإجازه⁽¹⁾ جماعة في الشعر، منهم ابن الشجري⁽²⁾، كقوله⁽³⁾؛

لَوْ يَشَأْ طَارَ بِهِ ذُو مَيْعَةٍ ** لَأَحِقَّ الْأَطَالُ نَهْدُ، ذُو خُصَلِّ

أقول: المَيْعَةُ بميم مفتوحة فمثناء تحتية ساكنة، فعين مهملة، فهاء تانيث: النشاط، وأول جري الفرس. واللاحق: الضامر. والأطال: جمع إَطْلَ بِكسر الهمزة وسكون الطاء المهملة، وهي الخاصرة، ويقال لها أيضاً إَطْلَ بكسرتين، كإِبْلٍ، ويقال لها أيضاً: أَيْطَلٌ وجمع هذه أَيْاطِلٌ. وَنَهْدٌ بفتح النون وسكون الهاء: جسم مشرف. وَخُصَلٌّ جمع خُصْلَةٍ بضم الخاء المعجمة وسكون الصاد المهملة، كَعُرْفَةٍ، وَغُرْفٍ، وهي لفيفة من شعر، كذا في الصحاح⁽⁴⁾.

قال: وقوله⁽⁵⁾؛

تَأَمَّتْ فَوَازِكُ لَوْ يَحْزُنُكَ مَا صَنَعْتَ ** إِحْدَى نِسَاءِ بَنِي ذُهْلٍ بِنِ شَيْيَانَا

أقول: أنشد الجوهري هذا البيت منسوباً لِقَيْطِ بْنِ زُرَّارَةَ. ولم يُنشد به لَوْ وإنما أنشده بِلَمْ. قال: ومعنى: تَيْمُّ اللَّهِ: عَبْدُ اللَّهِ. وأصله من قولهم⁽⁶⁾: تَيْمَةُ الْحَبِّ، أي: عَبْدُهُ وَذَلَّلُهُ، فهو مُتَيْمٌ. ويقال أيضاً: تَأَمَّتْ فَلَانَةٌ⁽⁷⁾. هذا كلامه.

قال: والغالب على المنفي⁽⁸⁾ تجرده منها⁽⁹⁾.

(1) أي الجزم ب: لَوْ.

(2) الأمالي: 186/1، 187.

(3) نسب أبو تمام إلى امرأة حارثة: شرح الحماسة للتبريزي: 3/121، 122. وشرح الكافية: 2/390، والخزانة: 4/521.

(4) الصحاح: 4/ خُصَلٌّ.

(5) ينسب ل قَيْطِ بْنِ زُرَّارَةَ الفارس الجاهلي. وهو من شواهد حاشية الصبان على الأشموني: 4/14، 43، والجنى الداني ص: 287.

(6) في الأصل قولك.

(7) الصحاح: 5/ تَيْمٌ. وفي النسخة المحققة ب لَوْ خلاف ما قاله الدمامي.

(8) جواب لَوْ وهو ماضٍ.

(9) أي لام الجواب كما في الآية: وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ الأنعام: 112.

أقول: ظاهر العبارة أن المنفي مطلقاً سواء كان منفيّاً بـ لَمْ أو بـمَا يتجرد عن اللام غالباً، وليس كذلك، فإن اللام لا تدخل على لَمْ أصلاً. ويمكن أن يجعل الألف واللام في المنفي للعهد الذكري، والمعهود أقرب شيء إلى هذا الكلام، وهو المنفي بـ مَا، وقد يقال: كان الأولى أن يقول: والغالب على النافي تجرده منها، فإن اللام إنما تتصل بحرف النفي، أو يتجرد عنها، لا بالفعل المنفي. وجوابه أن المنفي صفة للجواب، لا للفعل وحده.

قال: ونظيره⁽¹⁾ في الشذوذ اقتزان جواب القسم المنفي بـ مَا بها، كقوله⁽²⁾:

أَمَّا وَالَّذِي لَوْ شَاءَ لَمْ يَخْلُقْ التُّوَى ** لَئِنْ غَبَتْ عَنْ عَيْنِي لَمَّا غَبَتْ عَنْ قَلْبِي

أقول: يمكن أن يكون وجه الشذوذ في البيت إدخال اللام على الجواب إن الشرطية؛ وذلك لأن اللام الأولى الداخلة على إن ليست الموطئة؛ لأن القسم ملفوظ به، وهي إنما تدخل إيداناً بقسم مقدر⁽³⁾. فالظاهر أنها لام القسم، فيكون الجواب مجموع الشرط والجزاء، واللام الثانية داخلة على جواب إن شذوذاً، ولو ثبت هذا لكان فيه مستروحٌ ما للمصنف وغيره، في قولهم: وَإِلَّا لَكَانَ كَذًّا. لكن تصريح المصنف بأن اللام الثانية لام جواب القسم يابى ذلك، فتأمل.

قال: وقد ورد جواب لَوْ الماضي مقروناً بـ قَدْ وهو غريب، كقول جرير⁽⁴⁾:

لَوْ شِئْتُ، قَدْ (نَقَعَ الْفُؤَادُ)⁽⁵⁾ بِشْرَبَةٍ ** نَدَعُ الْحَوَائِمَ لَا يَجِدُنْ غَلِيلاً

أقول: أنشد الجوهري هذا البيت في الصحاح في مادة: وَجَدَ، ونسبه إلى لييد 210/ مستشهداً به / على أنه يقال في مضارع وَجَدَ يُجَدُّ بفتح الياء وضم الجيم، وأنها لغة

(1) أي قول الشاعر:

وَلَوْ لُغِي الْخِيَارَ لَمَّا افْتَرَقْنَا ** البيت.

(2) على أن جواب القسم المنفي دخلت عليه اللام. ودخولها نادر. شرح أبيات المغني: 112/5. وهو للعباس ابن الأحنف

الشاعر العباسي مطلع أبيات خمسة. ديوانه ص: 39. تحقيق عاتكة الخزرجي. تصوير مطبعة فضالة المحمدية 1977.

(3) في ج مقدم.

(4) ديوان جرير ص: 453 ط. الصاوي.

(5) في ج يقع المراد تحريف.

عامرية⁽¹⁾ وقال ابن بري⁽²⁾: ألبيت لجريز، لا للبيد. ويقال: نفع الماء العطش نفعاً ونقوعاً⁽³⁾: سكنه، وفي المثل: أَلرُّشْفُ أَنْفَعُ⁽⁴⁾ أي: أن الشراب الذي يُرْتَشَفُ قليلاً قليلاً أنفع للعطش، وإن كان فيه بطة.

والضمير المستكن في نَفَعَ عائد إلى الثغر، أو الريق. وثُمَّ مضاف محذوف، أي: نَفَعَ عَطَشَ الْفُؤَادِ. والحوائم في الأصل: الطيور التي تحوم حول الماء، أي: تدور. وأراد به جوانح الفؤاد مجازاً. والغليل: حرارة العطش. ووقع في صحيح البخاري في باب رَجُمَ الْحَبْلَى في الزنى، في حديث ابن عباس الطويل الذي ذكر فيه البيعة بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم ما نُصِّه: قال لي عبد الرحمن بن عوف: لَوْ رَأَيْتَ رَجُلًا أَنَّى (النبي صلى الله عليه وسلم)⁽⁵⁾، فقال يا أمير المؤمنين: هل لك في فلان يقول: لَوْ قَدْ مَاتَ عُمَرُ لَقَدْ بَايَعْتُ فَلَانًا⁽⁶⁾ انتهى. ففيه ورود جواب لَوْ وشرطها جميعاً مقرونين بـ قَدْ.

وفلان المشار إليه بالبيعة هو طلحة بن عبيد الله، وقع ذلك في فوائد البغوي⁽⁷⁾، وثبت في صحيح البخاري أيضاً في أبواب الخمس من حديث جابر⁽⁸⁾ بن عبد الله رضي الله

(1) الصحاح 2/ وجد.

(2) هو ابن محمد بن عبد الله بن بري بن عبد الجبار النحوي اللغوي المتوفى سنة: 582 هـ من كتبه: أَلْبَابٌ وهو رد على حاشية ابن الخشاب على درة الغواص. وجواب المسائل العشر. وهي المسائل التي استشكلها الحسن بن صافي أبو نزار المعروف بملك النخاعة، وسماها المسائل العشر المتبعات إلى الحشر. -أوردها السيوطي في الأشباه والنظائر: 3/ 238، 264 دار الكتاب العلمية، بيروت- وحاشية على كتاب الصحاح. إنباء الرواة: 2/ 110، 111. تح: أبو الفضل.

(3) التنبيه والإيضاح عما وقع في الصحاح لابن بري: 60/2.

(4) مجمع الأمثال: 1/ 303.

(5) هذا سهو من النساخ، والصواب أتى عمر.

(6) وفي فتح الباري: إذ رجع إلى عبد الرحمن فقال: لو رأيت رجلاً أتى أمير المؤمنين -يريد عمر بن الخطاب- اليوم، فقال يا أمير المؤمنين هل لك في فلان يقول: لو قد مات عمر لقد بايعت فلاناً، فوالله ما كانت بيعة أبي بكر إلا فلتة، فتمت، فغضب عمر..... الحديث. فتح الباري: 14/ 109 باب رجم الحبلى من الزنا إذا أحصنت.

(7) الحسن بن مسعود بن محمد الفراء، أو ابن الفراء، أبو محمد، ويلقب بـ عَمِي السَّنة فقيه، محدث، مفسر، ينسب إلى بغا من قرى خراسان. له التهذيب في فقه الشافعية، وشرح السنة في الحديث، ولباب التأويل في معالم التنزيل في التفسير، ومصابيح السنة (مط)، والجمع بين الصحيحين، وغير ذلك. توفي سنة: 510 هـ وفي وفيات الأعيان 1/ 145 توفي سنة (516 هـ).

الأعلام: 2/ 259.

(8) جابر بن عبد الله بن عمرو بن حرام الخزرجي الأنصاري السلمي: صحابي من المكثرين في الرواية عن النبي صلى الله عليه وسلم. له مسند مخطوط مما رواه أبو عبد الرحمن عبد الله بن الإمام أحمد بن محمد بن حنبل. والنسخة قديمة نفسية في خزانة الرباط. رقم: 221 كتاني. الأعلام: 2/ 104.

عنه. قال: قال النبي صلى الله عليه وسلم: ⁽¹⁾ لَوْ قَدْ جَاءَ مَالُ الْبَحْرَيْنِ قَدْ أُعْطِيتَ هَكَذَا وَهَكَذَا ⁽²⁾ ذكره في باب: وَهُوَ مِنَ الدَّلِيلِ عَلَى أَنَّ الْخُمْسَ لِنَوَائِبِ الْمُسْلِمِينَ. وهو نحو الأول. وكذا ما ذكره في باب ما أقطع النبي صلى الله عليه وسلم من البحرين ⁽¹⁾.

قال: ونظيره في الشذوذ افتتان جواب لَوْلَا بها، كقول جرير ⁽³⁾ أيضاً:

لَوْلَا رَجَاؤُكَ قَدْ قَتَلْتُ أَوْلَادِي

أقول: هذا عجز بيت، صدره:

كَأَنَّا ثَمَانِينَ، أَوْ زَادُوا ثَمَانِيَةً

وقبله:

مَاذَا تَرَى فِي عِيَالٍ قَدْ بَرِمَتْ بِهِمْ * لَمْ أَحْصِ عِدَّتَهُمْ إِلَّا بَعْدَادٍ

وقد أنشد المصنف كلا البيتين في فصل أو ⁽⁴⁾.

قال: قيل: وقد يكون (جواب لَوْ) ⁽⁵⁾ جملة اسمية مقرونة باللام أو بالفاء، كقوله تعالى:

﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا وَاتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ مِّنْ عِنْدِ اللَّهِ خَيْرٌ ﴾ ⁽⁶⁾. وقيل: هي جواب لقسم

مقدّر.

(1) قد سقطت من ج.

(2) في فتح الباري: 366/6: لو قد جاءنا مال البحرين لقد أعطيتك هكذا وهكذا. وفي الجزء الخامس منه كذلك: ص: 241. رقم: 2296. وفي الجزء الثامن ص: 429. رقم: 4383 وروى هنا كذلك ب لو جاء مال البحرين بدون قد. 430/8.

(3) ديوان جرير بشرح ابن حبيب ص: 745. وفيه لم تحصى والعيني: 144/5، والجمع: 134/2.

(4) المغني: 64/1.

(5) ساقط من ج.

(6) البقرة من الآية: 103.

أقول: القول الثاني هو الذي ذكر المصنف قبل الكلام على لا بنحو وَرَقَّةُ أَنَّهُ الْأَوَّلَى، وادعى أن القول بأنها لام جواب لَوْ، وأن الاسمية استعيرت مكان الفعلية قولاً فيه تعسف⁽¹⁾. وهذا الذي زعم تعسفه صدَّرَ به الزمخشري كلامه في الآية، وذلك أنه قال: فإن قلت: كيف أوثرت الجملة الاسمية على الفعلية في جواب لَوْ؟ قلت: لما في ذلك من الدلالة على إثبات المثوبة واستقرارها. كما عُدِلَ عن النصب إلى الرفع في ﴿سَلِّمْ عَلَيْكُمْ﴾⁽²⁾ لذلك. فإن قلت: فَهَلَّا قِيلَ: لَمْثُوبَةُ اللَّهِ خَيْرٌ، قلت: لأن المعنى: لَشَيْءٍ مِنَ الثَّوَابِ خَيْرٌ لَهُمْ. ويجوز أن يكون قوله: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا﴾⁽³⁾ تمنياً على سبيل المجاز عن إرادة الله إيمانهم، واختيارهم له، كأنه قيل: لَيَتَّهَمُ ءَامَنُوا ثُمَّ ابْتَدِئْ ﴿لَمْثُوبَةُ مِّنْ عِنْدِ اللَّهِ خَيْرٌ﴾⁽⁴⁾. إلى هنا كلامه. ولم يُصْرَحْ بكون الجملة على تقدير التمني جواب قسمٍ مقدَّر، فيحتمل أن تكون اللام لام الابتداء، ولا قسم⁽⁵⁾ مقدَّر أصلاً. فيكون هذا قولاً ثالثاً في الآية. وقال التفتازاني: يرد على السؤال، سؤال الزمخشري: إن الاسمية لا تصلح جواب لَوْ. أما لفظاً فلانطباق النحاة على أنه لا تكون إلا فعلية ماضوية، وأما معنى فلأن خيرية المثوبة لا تنقيد بإيمانهم وانتقائهم، ولا تنتفي بانتقائهم. فالأولى أن الجواب محذوف، أي: لِأَثْبَاتِهَا، وعلى الجواب، يعنى جواب الزمخشري على السؤال المذكور أن الاسمية إنما تدل على ثبات مدلولها، وهو كون المثوبة خيراً، لا على ثبات المثوبة، وما ذكره إنما يتم لو قيل: لَمْثُوبَةُ لَهُمْ والجواب أنها ماضويةٌ تقديرًا؛ إذ الأصل: لِأَثْبَاتِهِمْ اللَّهُ مَثُوبَةٌ فَعُدِلَ إِلَى مَثُوبَةٍ لَهُمْ، للدلالة على إثبات المثوبة 211/ واستقرارها على تقدير الإيمان والتقوى. / ثم إلى مَثُوبَةٍ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ خَيْرٌ تحسيراً لهم على حرمانهم الخير، وترغيباً لمن سواهم في المثوبة والتقوى. قال: وقوله: «على سبيل المجاز

(1) المغني: 1/ 235.

(2) الأنعام من الآية: 54 والأعراف: 46 ويونس: 10 وهود: 69.

(3) البقرة ثم الآية: 103.

(4) الكشف: 1/ 302.

(5) في ج' ولام القسم تحريف.

على الإرادة؛ لأن التمني على الله محال، بخلاف إرادة ما لا يقع. وأما عند أهل الحق القائلين باستحالتهم جميعاً، فلا يجوز حملها على التمني إلى حكاية على معنى أنهم بحال يتمنى العارف إيمانهم واثقائهم تلهفاً عليهم⁽¹⁾ هذا كلامه. قلت: وفي شرح الحاجبية للرضي، وأما قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا وَاتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ مِّنْ عِندِ اللَّهِ﴾⁽²⁾ فاللام جواب القسم، لا جواب لو ولو كانت جواب لو لجاز حذفها، ولا يجوز في مثله⁽³⁾.

قال: وقول الشاعر⁽⁴⁾:

قَالَتْ سَلَامَةٌ: لَمْ⁽⁵⁾ يَكُنْ لَكَ عَادَةٌ * * أَنْ تُثْرِكَ الْأَعْدَاءَ حَتَّى تُعَذِّرَا
لَوْ كَانَ قَتْلٌ يَا سَلَامُ فَرَاخَةٌ * * لَكِنْ فَرَرْتُ مَخَافَةَ أَنْ أَوْسَرََا

أقول: هذا مثال لاقتران جواب لو بالفاء، وعليه فَرَاخَةٌ خبر مبتدأ محذوف، أي: فَهَوَ رَاخَةٌ. فتكون الفاء داخلة على جملة اسمية. قلت: ولا يتعين هذا لاحتمال أن يكون قوله: رَاخَةٌ معطوفاً على قَتْلٌ، وجواب لو محذوفاً، أي: لَكَبَّتُ، ويدل عليه قوله: لكن فررت. وذلك أن مراده الاعتذار عن عدم ثباته بأنه لو تحقق حصول الموت والراحة من ذل الأسر لثبت في موقف الحرب؛ لكن خاف الأسر المفضي إلى المعرفة والدل فقر. وتعدر يحتمل أن يكون مبنياً للمفعول من قولك عَذَّرْتُهُ أي: حتى يكون معذوراً. ويحتمل أن يكون مبنياً للفاعل من قولك: أعذر الرجل، أي: صار ذا عذر. [أو من قولك أعذر]⁽⁶⁾ في الأمر إذا بالغ

(1) حاشية التفنازي على الكشف ص: 146، 147 من: نخ خ ق رقم 917.

(2) البقرة من الآية: 103.

(3) شرح الكافية: 392/2.

(4) الشاهد فيه أن جواب لو هنا قد جاء مقترناً بالفاء مع حذف المبتدأ، أي: فَهَوَ رَاخَةٌ والبيان نسبهما البغدادي في شرح أبيات المغني: 116/5 للمشارك عامر بن الطفيل ولم أجدها في ديوانه: طبعة صادر. والشرط الأول من البيت الثاني من شواهد ارتشاف الضرب: 574/2.

(5) لم سقطت من ج.

(6) ساقط من الأصل.

فيه. واسم يُكنّ إما ضمير مذكر يعود إلى الفرار المفهوم من السياق، أو ضمير مؤنث يعود إلى هذه الخصلة أو الفعلة المراد بها الفرار، وعادةً خبر يكون. و لكّ كان في الأصل صفة لها، فتقدم فانتصب على الحال. وقوله: أن تُترك⁽¹⁾ الأعداء خبر مبتدأ محذوف، أي: عادتكم قتل الأعداء. ويحتمل أن يكون هذا الكلام وقع على طريق الاستفهام الإنكاري وحذفت الهمزة لعدم الإلباس. والأخفش يراه مقيساً، أي: ألم يكن قتل الأعداء حتى تعذر عادة لك، فيكون أن وصلتها اسم يُكنّ وعادةً خبرها، والله أعلم.

⁽¹⁾ في ج أن تقتل.

تَوَلَّى

قال: وإلا لانعكس معناها: إذ⁽¹⁾ المتنعق المشقة⁽²⁾، والموجود الأمر⁽³⁾.

أقول: أدخل اللام على جواب إن الشرطية، وقد تقدم له نظير ذلك مراراً. ومن مشكلات تَوَلَّى أيضاً قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ وَرَحْمَتُهُ لَهَمَّتْ طَائِفَةٌ مِّنْهُمْ أَنْ يُضِلُّوكَ﴾⁽⁴⁾، وذلك أن القاعدة أن يكون جوابها ممتنعاً، وقضية ذلك أن ينتفي أهم لوجود الفضل، وقد هموا. وجوابه أن المعنى: ولولا فضل الله عليك ورحمته لأضلوك إذ هموا⁽⁵⁾ وأنت غير مطلع على حقيقة الحال.

قال: وليس المرفوع بعد تَوَلَّى فاعلاً بفعل محذوف، ولا به تَوَلَّى لنيابتها عنه، ولا بها أصالة، خلافاً لزماعبي ذلك.

أقول: القول الأول، وهو أن المرفوع بعد تَوَلَّى فاعل بفعل محذوف هو قول الكسائي⁽⁶⁾، كما في تَوَلَّى مثل: تَوَلَّى ذات سوارٍ لطمتني⁽⁷⁾. قال الرضي: وهو قريب من وجه، وذلك أن الظاهر منها أنها تَوَلَّى التي تفيد امتناع الأول لامتناع الثاني، دخلت على⁽⁸⁾، وكانت لازمة للفعل لكونها حرف شرط، فتبقى مع دخولها على لا من حروف النفي: فمعنى تَوَلَّى عليّ هلك عمرو: لو لم يوجد عليّ هلك عمرو. فينتفي الأول أي انتفاء وجود علي لا انتفاء هلاك عمرو، وانتفاء الانتفاء ثبوت، ثم كانت تَوَلَّى⁽⁹⁾ مفيدة ثبوت الأول

(1) سقطت من ج.

(2) في ج للمنفقة.

(3) يريد الأمر في قوله صلى الله عليه وسلم: كولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة. فتح الباري رقم: 7240، 887 وحتى تدخل كولا على الجملة الاسمية قدروا: كولا مخافة أن أشق

(4) النساء: 113.

(5) في ج هموا.

(6) نص على ذلك في شرح الكافية: 140/1.

(7) تقدم في ص: 205 من الأصل.

(8) في الأصل كولا.

(9) في ج لا.

وانتفاء الثاني كإفادة كَوُ في قولك / كَو لم تأتني أهنتك⁽¹⁾، لكن [مَنَع]⁽²⁾ البصريين من هذا التقدير، وحلهم⁽³⁾ على أن قالوا: كَوُلاً كلمة بنفسها، وليست كَوُ الداخلة على لَأ أن الفعل [بَعْدَ كَوُ]⁽⁴⁾ إذ أضمر وجوباً فلا بد من الإتيان بمفسر، وهو منتفٍ هنا⁽²⁾ وأيضاً لفظ، لَأ لا يدخل على 212/ الماضي في⁽⁵⁾ غير الدعاء وجواب القسم إلا مكرراً في الأغلب، ولا تكرير بعد كَوُلاً⁽²⁾.

والقول الثاني، وهو أن كَوُلاً رافعة للاسم الواقع بعدها لنيابتها عن الفعل المحذوف لم أره إلى الآن، والذي رأيته في أجنى الداني: وَقَالَ بعضهم: هو مرفوع ب كَوُلاً لنيابتها مناب: كَوُ لَمْ يُوجَدَ، حكاه الفراء عن بعضهم، وردّه بأنك تقول: كولا زيد لا عمرو لأتيتك ولا يُعطف ب لَأ بعد النفي⁽⁶⁾. وهذا ليس بموافق للقول الثاني الذي حكاه المصنف.

وأما القول الثالث⁽⁷⁾: وهو كون الاسم مرفوعاً ب كَوُلاً فهو مذهب الفراء (2) م. ونقلوا عنه أنه علل ذلك باختصاصها بالأسماء، ورد بأن ذلك ليس مقتضياً لخصوص الرفع، وأيضاً فإن الحرف المختص بالاسم إما أن يعمل الجر فقط كحروف الجر، وإما أن يعمل النصب والرفع كإِنَّ وأخواتها وَمَا الحجازية. أما عمله الرفع فقط فلا نظير له.

قال: وتصير أَنْ وصلتها مبتدأ محذوف الخبر [وجوباً]⁽⁸⁾، أو مبتدأ لا خبر له، أو فاعلاً بـ كُتِبَتْ محذوفاً على الغلاف السابق في فصل كَوُ⁽⁹⁾.

أقول: هذا اللفظ وهو قوله: أو مبتدأ لا خبر له إلى قوله: في فصل كَوُ ثبت في بعض النسخ، وهو مشكل. فإن التخريج على أنه فاعل ب كُتِبَتْ محذوفاً، لا يتأتى تفريعه على

(1) شرح الكافية للرضي: 104/1.

(2) سقطت من الأصل.

(3) في ج وأهلهم.

(4) ساقط من النسخ الثلاث، والمعنى يتطلبه.

(5) في ج من.

(6) أجنى الداني ص: 602.

(7) في ج الثاني.

(8) سقطت من الأصل.

(9) انظر قول ابن هشام: المسألة الثانية تقع أن بعدها كثيراً.... المعنى: 296/1.

القول بأن رفع الاسم الواقع بعد لَوْلَا بالابتداء. [وذلك أنه قال بعد سوق الخلاف: بَلْ رَفَعَهُ بِالْإِبْتِدَاءِ]⁽¹⁾ ثم قال أكثرهم⁽²⁾ إلى آخره، فتأمل.

قال: وَلَعَنَ جَمَاعَةٌ مِّنْ أَطْلُقَ وَجُوبَ حَذْفِ الْغَيْرِ، الْمَعْرِي فِي قَوْلِهِ فِي صِفَةِ سَيْفٍ⁽³⁾.

يُذِيبُ الرُّغْبُ مِنْهُ كُلُّ عَضْبٍ ** فَلَوْلَا الْغَمْدُ يُنْسِكُهُ لَسَالاً

أقول: أنشد المصنف عجز هذا البيت في المثال الرابع من الجهة الثانية من الباب الخامس. ومعنى يُذِيبُ: يُسِيلُ. قال الجوهري: ذاب الشيء، يذوب ذوباً وذوباناً نقيض: جَمَدٌ، وأذابه غيره⁽⁴⁾. فإن قلت: هذا التفسير يقتضي⁽⁵⁾ بمناقضة العجز للصدر؛ إذ قضية الكلام في العجز عدم السيلان؛ لأن جواب لَوْلَا متنفٍ، والصدر يقتضي وجود السيلان؛ إذ معنى يُذِيبُ يُسِيلُ، والإسالة إيجاد السيلان، وإنما عبّر بالمضارع إما لاستحضار الصورة العجيبة ليشاهدها السامع، أو لقصد الاستمرار. قلت: المراد أنه لولا إمساك الغمد له لسال منه، فالمنفي سيلان خاص، فلا ينافي الأول، و الرُّغْبُ بضم الراء وسكون العين: الخوف، و مِنْهُ يتعلق به و العَضْبُ بعين مهملة مفتوحة، فضاء معجمة ساكنة، فموحدة: السيف القاطع. و الْغَمْدُ بكسر الغين المعجمة: غلاف السيف، ويقال له أيضاً الْجَفَنُ. وما أحسن قول أبي الفتح سَبَطَ⁽⁶⁾ التعاويذي⁽⁷⁾

يَنُ السُّيُوفِ وَعَيْنِيهِ مُشَارَكَةٌ⁽⁸⁾ ** مِنْ أَجْلِهَا قِيلَ لِلْأَغْمَادِ أَجْفَانُ

(1) ساقط من الأصل.

(2) المعنى: 273/1.

(3) لحن المعري لأنه أثبت نَمْسَكَةً والواجب حذفه. شروح سقط الزند: 105/1. وأوضح المسالك: 156/1.

(4) الصحاح: 1/ ذوب.

(5) في ج يقتضي.

(6) في الغيث المسجوم، شرح لامية العجم للصفدي: ابن التعاويذي لا سبطه.

(7) هو محمد بن عبدالله بن عبد الله أبو الفتح. المعروف بابن التعاويذي، أو سبط بين التعاويذي شاعر عراقي بغدادي له ديوان شعر ط. توفي سنة: 583 هـ النجوم الزاهرة: 105/6، والأعلام: 260/6.

(8) في الغيث المسجوم: 29/2 مشاركة. بدل مشاركة. وفيه تورية واستخدام.

قال: وليس بجيدٍ لاحتمال تقدير: يُمَسِّكُهُ بدل اشتغال، إلى آخره:

أقول: يعني أن التلحين ليس بجيدٍ لإمكان حمل التركيب على ما يكون مستقيماً لا لحن فيه، ثم ذكر توجيهه⁽¹⁾ ذلك. وقد أسلفنا في فصل يُبْدُ⁽²⁾ من حرف الباء الموحدة أن ابن مالك -رحمه الله- خرَّج ما وقع في بعض طرق الحديث من قوله عليه الصلاة والسلام: نَحْنُ الْآخَرُونَ السَّابِقُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِدَ كُلِّ أُمَّةٍ أَوْتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلُنَا، عَلَى أَنْ الْأَصْلُ: بُيْدَ أَنْ كُلُّ أُمَّةٍ (3) م، فحذفت أَنْ وبطل عملها. وهذا يمكن أن يُخرَّج عليه بيت المعري أيضاً، فيكون الأصل: قُلُولًا أَنْ الْغَمْدُ يُمَسِّكُهُ. قال ابن مالك: وهذا الحذف نادر؛ لكنه غير مستبعد في القياس على حذف أَنْ فهما أختان في المصدرية، وشبهتان في اللفظ. وقد حمل بعض النحويين على حذف أَنْ قول الزبير رضي الله عنه⁽³⁾.

وَلَوْلَا بَنُوها حَوْلَهَا لَخَطَّبَتْهَا

قال: وعلى الإبدال، والاعتراض، والعال عند من قال به، يتخرج قول تلك المرأة⁽⁴⁾.

قَوَّ اللَّهُ لَوْلَا اللَّهُ تُخْشَى عَوَاقِبُهُ * لِزَعْرَعٍ مِنْ هَذَا السَّرِيرِ جَوَانِبُهُ

أقول: ويتخرج أيضاً على حذف أَنْ وإبطال عملها كما مرَّ عن ابن مالك / 213 / وغيره. وأشار بتلك المرأة إلى المرأة التي يُذكر أن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه، مرَّ بها ذات ليلة في جوف الليل، وهي في بيتها فسمعها تقول:

(1) في الأصل توحيد.

(2) فصل بُيْدَ ص: 81 من الأصل.

الحديث كما مر من شواهد التوضيح لابن مالك ص: 154.

صحيح البخاري في: 11 كتاب الجمعة، 1 باب فرض الجمعة.

(3) التوضيح والتصحيح ص: 155.

(4) لامرأة تشكو فراق زوجها. السيوطي في شواهد المغني رقم: 229.

واللسان مادة زَعْرَعُ مع آخر قَبْلَةٍ، وابن يعيش: 23 / 9 ونتائج التحصيل: 3 / 970 للمرابط الدلائلي.

تَطَاوَلَ هَذَا اللَّيْلُ وَاسْنَوَدَ جَانِبُهُ ⁽¹⁾ * وَأَرْقَنِي (الْأَحْلِيلَ) الْأَعْبُ
فَوَ اللَّهُ لَوْلَا اللَّهُ تُخَشَى عَوَاقِبُهُ * لَزُغِرِعَ مِنْ هَذَا السَّرِيرِ جَوَائِبُهُ

فسأل عنها فإذا زوجها بعث في جيش الغزو، فيقال: إنه سأل ابنته حفصة أم المؤمنين رضي الله عنها: كم تصبر المرأة عن زوجها، فقالت: ستة أشهر، فجعل ذلك حداً تنتهي إليه غيبة الرجل عن زوجته، والله أعلم. أرقني: أسهرني. والحليل هنا: الزوج. وزُغِرِعَ: حُرِّكَ.

قال: وقد أسلفنا أن النياحة إنما وقعت في الضمائر ⁽²⁾.

أقول: أسلف ذلك في فصل 'عسى' من حرف العين المهملة، حيث ذكر أن الأخفش ذهب في نحو: 'عَسَاكَ' و'عَسَاة' إلى أن ⁽³⁾ 'عسى' باقية على عملها عمل 'كان'؛ ولكن استعير ضمير النصب مكان ضمير الرفع ⁽⁴⁾ ورده بأمرين، أحدهما: أن إنابة ضمير عن ضمير إنما يثبت في المنفصل، نحو: 'مَا أَنَا كَأَنْتَ' وَلَا أَنْتَ كَأَنَا. وأما قوله ⁽⁵⁾:

يَا ابْنَ الزُّبَيْرِ طَالَمَا عَصَيْكَ

فالكاف بدل من التاء بدلاً تصريفاً، لا من باب إنابة ضمير عن ضمير كما ظن ابن مالك.

قال: وقوله ⁽⁶⁾:

(1) في شرح أبيات المغني: 122/5 تسري كواكب. وإذ لا ضحج بدل ألا خليل.

(2) هذا رد لما قاله الأخفش من أن الضمير المجزأ في كولا، لولاك..... نائب على المرفوع.

(3) في الأصل: إلى أن نحو.

(4) المغني: 153/1.

(5) رجز لأعرابي من حمير يخاطب عبد الله بن الزبير، الخزائن: 257/2.

(6) الشاهد فيه أن الفعل بعد كولا محذوف، أي لولا عددتم. وهو لجري من قصبدة في مجاء الفرزدق.

شرح ديوان جرير: 903/2، 908 وشرح المفصل: 38/2، والخصائص: 45/2، والخزائن: 461/1 والجنى الداني ص: 606.

تَعْدُونَ عَقْرَ الثَّيْبِ أَفْضَلَ مَجْدِكُمْ ** بَنِي ضَوْطَرَى، لَوْلَا الْكَمِيُّ الْمُقْتَنَعَا

أقول: البيت لجريـر. والثَّيْبُ: المَسِنَّاتُ من النوق، الواحدة: ناب. وبنو ضَوْطَرَى حي من العرب، والضَّوْطَرِيُّ: الرجل الضخم الذي لا غناء عنده. والكمي: الشجاع المتكفي في سلاحه؛ لأنه كمى نفسه، أي: سترها. والمقنع: الذي على رأسه بيضة حديد.

(قال: إلا أن الفعل اضم، أي: لَوْلَا عَدَدْتُمْ⁽¹⁾، وقول النحويين: لَوْلَا تَعْدُونَ مردود؛ إذ لم

يرد أن يعضهم على أن يعدوا في المستقبل؛ بل المراد توبيخهم على ترك عَدَهُ في الماضي.

أقول: يمكن دفع هذا الرد، بأن لَوْلَا قلما تستعمل في المضارع إلا في موضع التوبيخ واللوم على ما كان يجب أن يفعله المخاطب قبل أن يطلب منه، فوضح ما قدره النحاة، وصح أن المراد تحضيضهم على أن يعدوا في المستقبل قتل الكماة من مفاخرهم، أو هو متضمن لتوبيخهم على ترك هذه الحصلة في الماضي، فإنهم افتخروا بالكرم، ولم يفتخروا بالشجاعة، فوبَّخَهُمْ على عدم الاتصاف بها، وحضَّهم على الافتخار فيما يُستقبل بالصرامة، وقتل الكماة.

قال: كقولهِ⁽²⁾؛

عَافٍ تُغَيِّرُ إِلَّا التُّؤَيَّ وَالْوَيْدَ

أقول: هذا وصف لمنزل ارتحل أهله عنه، فصار على هذه الحالة. عَافٍ: ذَارِسٌ يقال: عفا المنزل يعفون: إذا درس، وعَفَتَهُ الرِّيحُ: دَرَسَتْهُ، يتعدى، ولا يتعدى والتُّؤَيُّ بهمزة بعد النون على وزن قُفْلٍ: حفيرةٌ حول الخِباءِ، تُصَنِّعُ⁽³⁾ لئلا يدخله ماء المطر.

(1) ساقط من ج.

(2) صدره: وَبِالصَّرِيحَةِ بِنُهَا مَنَزَلٌ خَلَقَ. والشاهد فيه رفع ما بعد إلا والقياس نصبه لأنه بعد موجب تام. وإنما رفع، لأن تَغْيِيرَ في معنى لم يبق في خاله وهو يتطلب فاعلاً؛ لأنه صار كالاستثناء المفرغ. من قصيدة للأخطل، شعره، صنعة السكري، ص: 433، 434.

(3) في الأصل: يُصَنِّعُ.

تَوَمَا

قال: ويردّه قول الشاعر⁽¹⁾:

لَوْ مَا الإِصَاخَةُ لِلْوُشَاةِ لَكَانَ لِي

أقول: الإِصَاخَةُ: الاستماع. قال أبو⁽²⁾ ذُوادٍ⁽³⁾:

وَيُصَيِّخُ أَحْيَانًا كَمَا أَمَّ * ثَمَعَ الْمُضِلُّ لَصَوْتِ نَاشِذِ

والوشاة جمع: واشٍ، وهو الساعي بالنميمة والكذب، ولا يخفى أن لَوْ مَا في البيت امتناعية كَلَوْلَا، وأنها لا يتأتى كونها تحضيضية.

(1) عجزه: مِنْ بَعْدِ سُحُطِكَ فِي رِضَاكَ رَجَاءً، والشاهد فيه أن لَوْ مَا بمعنى كَوْلَا الامتناعية. والضمير في قول ابن هشام ويردّه

عائد على زعم المألقي الذي رأى أنها لم تأت إلا للتحضيض.

(2) في ج' أبو داود.

(3) في الصحاح 1/ مادة صَوخُ وقال أبو داود.

لَمْ

قال: حرف جزم لنفي المضارع، وقبله ماضياً.

أقول: هذا ظاهر مذهب سيبويه، وهو أنها تدخل على لفظ المضارع فتصرف معناه إلى الماضي⁽¹⁾، وهو مذهب المبرد⁽²⁾، وأكثر المتأخرين، وذهب قوم منهم الجزولي⁽³⁾ إلى أنها تدخل على لفظ الماضي فتصرفه إلى لفظ المضارع، ومعنى الماضي باقٍ فيه⁽⁴⁾، ونسبه بعضهم إلى سيبويه، ووجهه بأن المحافظة على المعنى أولى من المحافظة على اللفظ، قال 214/ في أَلْجَنَى الدَّانِي: وَالْأَوَّلُ هو الصحيح؛ لأنَّ له / نظيراً، وهو المضارع الواقع بعد لَوْ. والقول الثاني لا نظير له⁽⁵⁾.

قال: كقوله⁽⁶⁾؛

لَوْلَا فَوَارِسُ مِنْ نَعْمٍ وَأَسْرَثُهُمْ * يَوْمَ الصُّلَيْفَاءِ لَمْ يُوفُونَ بِالْجَارِ

أقول: نَعْمُ بضم النون وإسكان العين المهملة: قبيلة. والأسرة بضم الهمزة: الرهط الأدنون. ويجوز رفعه عطفاً على فَوَارِسٍ، وجره عطفاً على نَعْمٍ. وَيَوْمَ الصُّلَيْفَاءِ: يوم من أيام العرب كانت فيه وقعة. والصليفاء تصغير: الصلفاء، وهي الأرض الصلبة. فإن قلت: بم يتعلق هذا الظرف؟ قلت: بمحذوف تقديره: لَوْلَا شَأْنُ فَوَارِسٍ يَوْمَ الصُّلَيْفَاءِ. وقد أجازوا تعلق الظرف بالشأن والحديث، كما في قوله عليه الصلاة والسلام: إِنِّي لَا أَعْلَمُ إِذَا كُنْتُ عَلَيَّ غَضَبِي⁽⁸⁾. أي: لأعلم شأنك إذا كنت. وكما في قوله تعالى: هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ ضَيْفٍ

(1) الكتاب: 220/4. (تح: ه).

(2) المقتضب: 46/1.

(3) تقدم التعريف به ص: 110 من الأصل.

(4) المقدمة الجزولية في النحو ص: 34.

(5) الجنى الداني ص: 267، 268.

(6) الشاهد فيه أنه لم يغير عاملة.

(7) روي تذهل. الجنى الداني: 266. وهو من شواهد العيني: 446/4، والممع: 56/2، والخزانة: 626/3.

(8) فتح الباري: 408/10. باب غيرة النساء.

إِبْرَاهِيمَ الْمُكْرَمِينَ ﴿٢٥﴾ إِذْ دَخَلُوا عَلَيْهِ^(١) وَلَا يَصْحُ تعلقه بَلَمْ يُوفُونَ؛ لأنه جواب لـ
لَوْلَا وما في حيز الجواب لا يتقدم عليه. ومعنى لَمْ يُوفُونَ بالجَارِ: لم يوفون بذمة الجار، أو
عهده فحذف المضاف.

قال: وقوله^(٢)؛

فِي أَيِّ يَوْمِي مِنَ الْمَوْتِ أَفْرَ * * أَيُّومَ لَمْ يُقَدَّرْ، أَمْ يَوْمَ قُدِّرَ

أقول: يعني أنه لا فرار من الموت، ولا محيص عنه، فإن كل يوم من أيام الحي لا يخلو
من أحد أمرين: إما أن يكون اليوم الذي قُدِّرَ فيه هلاكه وحضر فيه أجله، أو يكون اليوم
الذي لم يُقَدَّرْ فيه موته. وفي كلا اليومين لا يُنْجى الفرار من الموت. ولا يتأتى له الاعتصام منه
بحال، نسأل الله تعالى أن يميتنا على الإسلام، لا مبدلين؛ ولا مغيرين بمتنه وكرمه.

قال: وعليه خَرَجَ أبو علي قول عبد يفتو^(٣)؛

كَأَنَّ لَمْ تَرَى قَبْلِي أَسِيرًا يَمَانِيَا

أقول: هذا عجز بيت، صدره:

وَتَضْحَكُ مِنِّي شَيْخَةً عَبْسِيَّةً

وقبله:

(١) الذاريات من الآية: 25.

(٢) الشاهد فيه أن النصب بـ لَمْ لغة كما زعم الليحاني. كقراءة بعضهم أَلَمْ تُشْرَحَ لَكَ صَدْرُكَ نسبت هذه القراءة لأبي جعفر
المنصور - المحتسب: 366/2 (الشرح: 1) والبيت للحارث بن منذر، أو نمر وهو إسلامي شهد صفين مع معاوية.
الخصائص: 94/3، والنوادر لأبي زيد: ص 13، والمحتسب: 366/2.

(٣) من قصيدة لعبد يفتو الحارثي - المفضليات ص: 155، 158 والبيان والبيان: 267/2، والخزانة: 313/1 وسر
الصناعة: 86/1.

الْأَ، لَا تُلُومَانِي، كَفَى اللُّؤْمَ مَايَا ** فَمَا لَكُمْ فِي اللُّؤْمِ خَيْرٌ، وَلَا لِيَا
الْمُ تَعْلَمَا أَنَّ الْمَلَامَةَ نَفَعَهَا ** قَلِيلٌ، وَمَا لَوْمِي أَخِي مِنْ شِمَالِيَا
وَقَدْ عَلِمْتَ عِرْسِي مُلَيْكَةً أَنِّي ** أَنَا اللَّيْثُ مَعْدِيَا⁽¹⁾ عَلَيْهِ وَعَادِيَا

ويقال: إن سبب نظم هذه الأبيات أن قوماً من العرب أسروه، وادعوا عليه أنه قتل رجلاً منهم، ثم أطلقوه، وأعطوه مالاً لئلا يهجوهم.

فقال: لا أهجوكم، ولكن أهجو قومي، وأنشد الشعر المذكور.

والشَّمَالُ: الخُلُقُ، والجمع: شمائل. والعِرسُ بكسر العين المهملة: امرأة الرجل. ومُلَيْكَةً: اسم زوجته. ومُعْدِيَا عَلَيْهِ وَعَادِيَا أي: مجنياً عليه مرةً وجانياً مرةً أخرى. يريد أنه تارة يُظْلَمُ، وتارة يُظْلِمُ. والعَبْشَمِيَّةُ: المنسوبة إلى عَبْدِ شَمْسٍ. واللُّؤْمُ منصوب على أنه مفعول كَفَى والفاعل مَا يِيَا.

قال: ثم حذف الألف⁽²⁾ للجازم، ثم أبدلت الهمزة ألفاً.

أقول: فينبغي حينئذ كتابة تُرَى⁽³⁾ بآلف لا بالياء. وقد أسلفنا في فصل لو أن ابن السيد البطليوسي⁽⁴⁾ خرّجه على وجه آخر، وهو أن يكون تُرَى مضارع رَأَى المقلوب، فالأصل تُرَاءَ بهمزة سكّنت للجازم، فالتقى ساكنان، فحذفت الألف، ثم قلبت الهمزة ألفاً لسكونها بعد فتحة، وعليه فينبغي كتابة تُرَى بالألف أيضاً.

قال: وأتيس من تخريجيهما⁽⁵⁾ أن يقال في قوله: أيوم لم يُقْدَرْ نقلت حركة همزة أم⁽⁶⁾ إلى

رَأَى يُقْدَرْ، ثم أبدلت الهمزة الساكنة ألفاً، ثم الألف همزة متحركة، إلى آخره.

(1) في النسخ الثلاث معدياً.

(2) الألف من تُرَى.

(3) في الأصل يُرَى.

(4) تقدم التعريف به. ص: 41 من الأصل.

(5) يريد أبا علي وأبا الفتح.

(6) في ج. كوز.

أقول: تعبيره بـ أَقْسَ يَقْتَضِي أن مذهب أبي الفتح وأبي علي جاريان على القياس. ولا شيء في أعمال تخريجها قياسي، بل ولا يقاس في تخريج المصنف الذي ادعى أنه أقيس سوى نقل الحركة إلى الساكن قبلها، وما عداها ليس بقياسي. قلت: ويحسُن أن يقال في تخريج الآية والبيت أن حركة الحاء في ⁽¹⁾ ﴿أَلَمْ نَقْرَحْ﴾ اتباع إما لحركة الراء التي قبلها، أو لحركة اللام التي بعدها، وكذا حركة الراء من قوله:

أَيُّومَ لَمْ يُقَدَّرْ، أَمْ يَوْمَ قُدِرْ

إتباع لفتحة الدال قبلها، أو لفتحة همزة بعدها، وهو وجه خالٍ من التكلف 215/ يقدح ⁽²⁾ أحتماله ⁽³⁾ / في الجزم بكون ⁽⁴⁾ الفتحة في الآية والبيت إعرابية. **قال: كقولہ ⁽⁵⁾:**

فَذاكَ وَلَمْ - إِذَا نَحْنُ امْتَرَيْنَا - ** نَكُنْ فِي النَّاسِ يُذَرِّكَ الْمِرَاءُ

أقول: الظرف الفاصل بين لَمْ ومجزومها متعلق بـ يُذَرِّكَ. والأصل: ولم تكن في الناس يذكرك المراء إذا نحن امترينا، والامتراء: الشك، والمراء: الجِدال. **قال: وقولہ ⁽⁶⁾:**

فَأَضْحَتْ مَعَانِيهَا قِفَاراً رُسُومَهَا ** كَأَنَّ لَمْ - سِوَى أَهْلِ مِنَ الْوَحْشِ - تُؤْهِلِ

(1) في ج تمن.

(2) في ج يقدح.

(3) في ج أحتمال.

(4) في ج تكون.

(5) الشاهد فيه أن الأصل فذاكَ ولم تكن. ففصل بينهما بالظرف للضرورة.

الضرائر للالوسي ص: 230.

(6) كالذي قبله، وهو لدي الرمة: ديوانه: 506 والخزانة: 626/3، والممع: 56/2.

أقول: المغاني بالغين المعجمة: المواضع التي كان بها أهلوها، واحدها: مغنى. وما أحسن قول العزّ الموصلي⁽¹⁾ من معاصرنا رحمه الله:

سَمِعْنَا حَمَامَ الدُّوْحِ فِي رَوْضَةٍ غَنَّا * فَأَذْكُرْنَا رَنَعَ الْحَبَائِبِ وَالْمَعْنَى

والقفار: جمع قفر، وهو المفاضة لا نبات فيها ولا ماء. والرسوم جمع: رَسَم، وهو ما كان من آثار الدار لاصقاً بالأرض. و تُوْهِلُ⁽²⁾ مضارعه أُوهِلْتُ يقال: أوهلك الله من الأفعال، أي: جعل لك أهلاً. وقد فُصِّلَ في هذا البيت أيضاً بالظرف بين لَمْ وبعزمها، والأصل: كَأَنَّ لَمْ تُوْهِلْ سوى أهل من الوحش. وقولنا: إنه فُصِّلَ بالظرف جارٍ على قول سيويه والجمهور، إنَّ سِوَى ظرف مكان ملازم للنصب، لا يخرج عن ذلك إلا في الضرورة⁽³⁾. وأما على رأي غيرهم فتكون سِوَى مفعولاً به مقدماً فاصلاً بين الجازم والمجزوم، ويمكن أيضاً على رأي سيويه والجمهور أن تكون في البيت استعملت غير ظرف للضرورة. والمصنف ساقه مثلاً للفصل بالظرف، وليس بمتعين كما عرفت.

قال: كقوله⁽⁴⁾:

ظَلَنْتُ فَقِيْرًا ذَا غِنًى، ثُمَّ نَلْتُهُ * فَلَمْ ذَا رَجَاءٍ أَلْفَهُ غَيْرَ وَاهِبٍ

أقول: فقيراً حالاً من التاء، وهي المفعول الأول النائب عن الفاعل، وذَا غِنًى هو المفعول الثاني. وضمير نَلْتُهُ عائد إلى أَلْفَهُ.

(1) عز الدين علي بن الحسين بن علي شاعر أديب من أهل الموصل، توفي بدمشق سنة 789 هـ له ديوان شعر، وبديعية شرحها في كتاب سماء التوصل بالديع إلى التوصل بالشفيع: الدرر الكامنة: 43/3 والأعلام: 280/4.

(2) في اللسان: أهلت به إذا استأنست به. قال ابن بر: المضارع منه أهْلَ به. أهل: وفي الصحاح: أهْلَ فُلَانٌ يَأْهَلُ وَيَأْهَلُ أَهْولاً، أي: تزوّج، وكذلك تَأْهَلُ. وفيه أن الكسائي قال: أهْلْتُ بِالرَّجُلِ إِذَا اسْتَنْتَ بِهِ. وفيه أيضاً أن أبا زيد قال: أَهْلَكَ اللَّهُ فِي الْجَنَّةِ إِبْهَالاً، أي أَدْخَلَكَهَا وَزَوَّجَكَ فِيهَا. أهل: ولم يرد في المعجمين ما أورده الداميني أي أُوْهِلَ.

(3) الكتاب: 407/1 تح: هـ.

(4) الشاهد فيه أن مجزوم لمْ محذوف، وهو الناصب لِذَا رَجَاءٍ يفسره أَلْفَهُ. لم أقف على قائله.

وَذَا رَجَاءٍ مَنْصُوبٍ عَلَى شَرِيطَةِ التَّفْسِيرِ بِعَامِلٍ يَفْسِرُهُ مَا بَعْدَهُ. وَالْمَعْنَى: ظَنَنْتُ غَنِيًّا
فِي حَالِ كَوْنِي فَقِيرًا، ثُمَّ بَلَّتُ الْغِنَى فَلَمْ أَلْقَ ذَا رَجَاءٍ فِي حَالَةِ كَوْنِي غَيْرَ وَاهِبٍ لَهُ؛ بَلِ الْقَاهِ
مَنْعَمًا عَلَيْهِ مَحْسَنًا إِلَيْهِ، وَهَذَا رَجُلٌ عَرَفَ قَدْرَ النِّعْمَةِ فَشَكَرَ، جَزَاهُ اللَّهُ خَيْرًا.

لَمَّا

قال: أحدها⁽¹⁾ أنها لا تقتزن باداء شرط⁽²⁾.

أقول: قال الرضي: وكان ذلك لكونها فاصلة قوية بين العامل الخرفي أو شبهه، ومعموله⁽³⁾. يريد بـ شَيْبَةِ الخرفي: أسماء الشرط. كـ مَنْ. تقول: مَنْ لَمْ يَكْرِمْني أَعْنَهُ ولا تقول مَنْ لَمَّا⁽³⁾ يَكْرِمْني⁽⁴⁾. قلت: هذا من الرضي تصريح بأن حرف الشرط هو العامل للجزم في المضارع المقترن بحرف النفي، مثل: إِنْ لَمْ تَقُمْ وليس كذلك، وستطلع على أن المصنف ادعى أن هذه الأحكام الخمسة مرتبة على⁽⁵⁾ كون لَمْ لنفي [فَعَلٌ وَلَمَّا]⁽⁶⁾ لنفي قَدْ فَعَلٌ.

فأما هذا الأمر الأول فيمكن ترتيبه على ذلك باعتبار أن النفي عومل معاملة الإثبات، فكما أن فَعَلٌ يكون شرطاً يكون نفيه، وهو لَمْ يَفْعَلْ كذلك. (وَكَمَا أن قَدْ فَعَلٌ لا يكون شرطاً كذلك نفيه)⁽⁷⁾، وهو لَمَّا يَفْعَلٌ لا يكون شرطاً.

قال: الثاني: أن منفيها مستمر النفي إلى الحال.

أقول: محو: لُدِمَ وَلَمَّا يَنْفَعُهُ [النَّدَمُ]⁽⁸⁾ فعدم النفع متصل بحال المتكلم، وهذا هو المراد بقولهم بـ إِنْ لَمَّا للاستغراق نص عليه الجزولي⁽⁹⁾، ورده الشلوبين⁽⁹⁾، فقال: ألذي غره قولهم: عَصَى إِبْلِيسُ رَبَّهُ وَلَمَّا يَنْدَم. ولا يقولون لَمَّا فتوهم من ذلك ما توهم، ولو صح ذلك لكان مناقضاً لقوله: إِنْ لَمَّا لنفي قَدْ فَعَلٌ، وَقَدْ فَعَلٌ إنما هو للزمن القريب من الحال،

(1) أحد الأمور الخمسة التي تتميز بها لَمَّا عن لَمْ.

(2) في جـ الشرط.

(3) في جـ مَنْ لا.

(4) شرح الكافية للرضي: 251/2 باختصار وتصرف.

(5) في جـ تـي كون.

(6) ساقط من الأصل.

(7) ساقط من جـ.

(8) سقطت من الأصل.

(9) تقدم التعريف بهما. ص: 110، ص: 50 من الأصل. ينظر قول الجزولي في المقدمة ص: 40.

لا الماضي المستغرق، وإنما أشير بالمثال الأول إلى نفي ندم إبليس في زمنٍ ماضٍ قريبٍ من الحال، ويلزم من ذلك ألا 216/ يكون ندم قبل؛ لأنه إذا لم يندم في هذا الزمن -مَعَ طَوْبِهِ- فالأ / يندم قبل ذلك أخرى. وهذا إنما جاء من قبل المعنى، كما بينا لا من قبل لفظ لَمَّا فتوهم⁽¹⁾ أبو موسى⁽²⁾ أنه جاء من جهة لفظها⁽³⁾. قلت: وهذا وارد على المصنف. [وقال الرضوي]⁽⁴⁾ وقد منع الأندلسي من معنى الاستغراق في لَمَّا وقال: هي مثل لَمَّ في احتمال الاستغراق وعدمه⁽⁵⁾.

قال: وهذا جاز لَمَّ يَكُنْ لَمَّ كَانَ. ولم يجوز لَمَّا يَكُنْ لَمَّ كَانَ.

أقول: وذلك أن امتداد النفي واستمراره إلى زمن المتكلم يمنع من الإخبار بأن ذلك المنفي المستمر فيه وجد في الماضي، نعم الإخبار بأنه سيكون فيما يُستقبل صحيح، ولا يُنافي استمرار النفي إلى الحال.

قال: ولا يجوز قُمْتُ فَلَمَّا تَقُمْتُ؛ لأن معناه: وما قُمْتُ إلى الآن.

أقول: لم يظهر لي كون امتناع قُمْتُ فَلَمَّا⁽⁶⁾ قُمْتُ مرتباً على امتداد النفي بعد لَمَّا؛ إذ لا مانع أن يكون قيام المخاطب منفياً بعقب قيام المتكلم، واستمر نفيه إلى حالة التكلم.

قال: الثالث: أن منفي لَمَّا لا يكون إلا قريباً من الحال.

أقول: هذا ظاهر، لأنها لنفي: قَدْ فَعَلَ وَقَدْ تَقَرَّبَ الماضي من الحال، فتكون لنفي ما هو قريب من الحال بخلاف لَمَّ فَإِنَّهَا لنفي فَعَلَ، ولا تُعَرِّضُ فيه لقرب ولا بُعد.

(1) في الأصل كما توهم.

(2) أبو موسى هو الجزولي.

(3) شرح الجزولية للشلوبين: 488/2، 489، تح: تركي العتيبي، مؤسسة الرسالة، بيروت ط 2/ 1994 قال ابن عصفور في شرح الجمل: 187/2: قَامَا لَمَّ، وَلَمْ فَمَا لنفي فَعَلَ، وهو الماضي المنقطع من زمن الحال، تقول: غَضَى آدَمُ رَبَّهُ وَلَمْ يَنْدَمْ تريد فيما مضى.

وأما لَمَّا فَمَا لنفي: قَدْ فَعَلَ وهو الماضي المتصل بزمن الحال، نحو: غَضَى إبليس ربه ولما يندم. تريد لم يندم إلى الآن.

(4) ساقط من الأصل.

(5) شرح الكافية: 251/2.

(6) في ج قلم.

قال: والرابع: أن منفي لَمَّا متوقع ثبوته بخلاف منفي لَمْ.

أقول: والعلة في ذلك أن لَمَّا لنفي قَدْ فَعَلَ، وهو مفيد للتوقع بخلاف لَمْ فإنها لنفي فَعَلَ، ولا دلالة فيه على التوقع. وجعل الرضي نفي لَمَّا للأمر المتوقع غالباً، لا لازماً. قال: وقد تستعمل في غير التوقع أيضاً، نحو: نُدِمَ إبليسُ وَلَمَّا يَنْفَعُهُ النَّدَمُ⁽¹⁾.

قال: الخامس أن منفي لَمَّا جائز الحذف لدليل⁽²⁾.

أقول: يعني أن لَمَّا لنفي قَدْ فَعَلَ. وقد تقرر في قَدْ⁽³⁾ جواز حذف مدخولها، كما في قوله⁽⁴⁾:

أَفَدَ التَّرْحُلُ غَيْرَ أَنْ رَكَابَتَا ** لَمَّا تُزَلُّ بِرِحَالِنَا، وَكَانَ قَدْ

فكذا لَمَّا حملاً للنفي على الإثبات؛ لكن مخالفة لَمْ لَمَّا في هذا الحكم أمر⁽⁵⁾ ليس بظاهر؛ لأنها لنفي فَعَلَ وهو مما يجوز حذفه لقيام الدليل عليه، فإن كانت تلك العلة معتبرة فليقل بها هنا.

قال: ويقال فيها⁽⁶⁾ حرف وجود لوجود، وبعضهم يقول: حرف وجوب لوجوب.

أقول: القول بأنها حرف هو مذهب سيبويه⁽⁷⁾. قال بعضهم: وَهُوَ الصَّحِيحُ، وَرَجَّحُوهُ بِأَشْيَاءَ مِنْهَا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَلَمَّا قَضَيْنَا عَلَيْهِ الْمَوْتَ مَا دَلَّهُمْ عَلَى مَوْتِهِ﴾⁽⁸⁾ الآية.

(1) شرح الكافية: 251 / 2.

(2) في الأصل الدليل.

(3) سقطت من ج.

(4) المغني: 171 / 1.

(5) سقطت من ج.

(6) أي: لَمَّا الداخلة على جملتين، وجدت ثانيتهما عند وجود أولاهما.

(7) الكتاب: 234 / 2 تح: ها.

(8) سبا من الآية: 14.

وقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا أَحَسُّوا بَأْسَنَا إِذَا هُمْ مِّنْهَا يَرْكُضُونَ﴾^(١). وما^(٢) بعد لَمَّا النافية و إِذَا الفجائية لا يعمل فيما قبلها^(٣). ومنها إجماعهم على زيادة أَنْ بعدها، ولو كانت ظرفاً، والجملة بعدها في موضع خفض بسبب الإضافة لزم الفصل بين المضاف والمضاف إليه بـ إِنَّ. قال الشيخ بهاء الدين السبكي^(٤) في شرح التلخيص: «وَلَمَّا» التعليقية حرف عند سيويه يدل على ربط جملة ربط السببية^(٥). قلت: وعلى هذا فاللام في قولهم: «وَجُودٌ لَّوْجُودٍ» وقولهم: «وَجُوبٌ لَّوْجُوبٍ» لام التعليل.

قال: وزعم ابن السراج وتبعه الفارسي وتبعهما^(٦) ابن جني، وتبعهم جماعة أنها ظرف بمعنى: حين^(٧).

أقول: والظاهر أنها عند هؤلاء خالية عن معنى الشرط، ألا ترى أنك إذا قلت: حين قام زيدٌ قمتُ لم يكن في [هذا]^(٨) اللفظ دلالة على سببية الأول للثاني، فكذا في قولك: لما قام زيدٌ قمتُ الذي هو بمعناه.

قال: وقال ابن مالك: بمعنى (إذ).

أقول: وصرح بأن فيها معنى الشرط، فقال في التسهيل: إِذَا وَلِيَّ لَمَّا فعل ماضي لفظاً ومعنى، فهي ظرف بمعنى إِذ فيه معنى الشرط^(٩)، وهذا قول ثالث في المسألة.

قال: ويكون جوابها فعلاً ماضياً اتفاقاً، وجملة اسمية مقرونة بـ إِذَا الفجائية، أو بالفاء

عند ابن مالك.

(١) الأنبياء: 12.

(٢) ما سقطت من ج.

(٣) في الأصل قبلها.

(٤) تقدم التعريف به.

(٥) شروح التلخيص: 91/2 ثالث الشروح في صلب الصفحة: عروس الأفراح.

(٦) في ج وتبعه.

(٧) قال ابن السراج: «وتقول: لَمَّا جِئْتُ جِئْتُ فيصير ظرفاً. الأصول: 157/2 ونفسه عند الفارسي في الإيضاح. شرحه

المقتصد للرجزاني: 1092/2.

(٨) سقطت من الأصل.

(٩) التسهيل ص: 241.

217 أقول: وقوع الجملة الاسمية المقرونة / ب إِذَا الفجائية متفق عليه فكان ينبغي إيراد الكلام على وجه يقتضي أن قيد الاتفاق راجع لهذه وللفعلية الماضية. وكلام المصنف لا يقتضي ذلك.

قال: يُفسّره: وَهَـ⁽¹⁾ بمعنى سَقَطَ.

أقول: الذي في الصحاح وَهِيَ السَّقاءُ يَهِي وَهْيًا: إذا تخرّق وانشق. وَهِيَ الحائط: إذا ضعف وهَمَّ بالسقوط⁽²⁾. ولم يقع في القاموس تفسير وَهِيَ السَّقاءُ ب سَقَطَ بل فسرهما ذكره الجوهري، ثم قال: وَهِيَ الرجل: حَمَقٌ وَسَقَطٌ⁽³⁾. قلت: وكان حق وَهًا أن يكتب بالياء؛ لأنه فعل ثلاثي من ذوات الياء؛ لكنه كتب بالالف للإغاز.

قال: والجواب معذوف، تقديره: قُلْتُ.

أقول: هذا إنما يحتاج إليه على رأي القائلين بأن لَمَّا حرف شرط. وأما القائلون بأنها ظرف بمعنى حِينَ فلا يحتاج عندهم إلى التقدير؛ بل تجعل متعلقة ب أَقُولُ الملفوظ به، ولا حذف، أي أَقُولُ لِعَبْدِ اللَّهِ حِينَ وَهِيَ سِقَاؤُنَا.

قال: قال⁽⁴⁾؛

قَالَتْ لَهُ: يَا ذَا الْبُرْدَيْنِ ** لَمَّا غَشِيتُ⁽⁵⁾ نَفْسًا أَوْ اثْنَيْنِ

أقول: في القاموس: أَلْعَنْتُ: أن تشرب ثم يتنفس، وفعله كَعَلِمَ.

(1) في قول الشاعر:

أَقُولُ لِعَبْدِ اللَّهِ لَمَّا سِقَاؤُنَا ** وَكُنْ بِوَادِي عَبْدِ شَمْسٍ وَهَاشِمٍ

(2) الصحاح: 6/ وَهِيَ.

(3) القاموس: 4/ وَهِيَ.

(4) الشاهد فيه أن لَمَّا بمعنى إلا. وهو من شواهد الجمع: 1/ 236، واللسان مادة غَشِيتُ وارتشاف الضرب: 2/ 498.

(5) في ج غَشِيتُ.

قال: فاما المركبة من كلمات، فكما⁽¹⁾ تقدم في: ﴿وَإِنْ كَلَّا لَمَّا لِيُوفِّيَهُمْ رَبُّكَ﴾⁽²⁾.

في قراءة ابن عامر، وحمزة، وحفص بتشديد نون «إِنْ» وميم «لَمَّا» فيمن قال: الأصل: «لَمَّا» [مَ] (3) فأبدلت النون ميماً وأدغمت، فلما كثرت اليميمات حذفت الأولى، وهذا القول ضعيف؛ لأن حذف مثل هذه الميم استثقلاً لم يثبت.

أقول: لم يتقدم للمصنف كون لَمَّا في هذه الآية مركبة من كلمات⁽⁴⁾ أصلاً، واستضعافه لهذا القول ظاهر؛ بل القول في نفسه ساقط لا يلتفت إليه، وكيف يتأتى التعليل الذي استند إليه مع القول أن في الكتاب العزيز ما يرده قطعاً، وذلك أن قوله تعالى: ﴿قِيلَ يَنْبُوحُ أَهْبِطْ بِسَلَامٍ مِنَّا وَبَرَكَاتٍ عَلَيْكَ وَعَلَى أُمَمٍ مِمَّنْ مَعَكَ﴾⁽⁵⁾ وقد اجتمع فيه ثماني ميمات في اللفظ متوالية لا يفصل بينهن فاصل. قال جدي الإمام ناصر الدين ابن المنير⁽⁷⁾ -رحمه الله-: «وهذا من الغرائب التي تتكرر ثمانية أمثال⁽⁸⁾، ولا يفتن الذهن لذلك، ولا يحس اللسان منه بثقل، ولا السمع بنبو، وذلك من خصائص الكتاب العزيز⁽⁹⁾». وبيان اجتماع هذا العدد [في قوله]⁽¹⁰⁾: ﴿أُمَمٍ مِمَّنْ مَعَكَ﴾ (5) أن في أُمَمٍ ميمين وتنويناً قلب

(1) في ج تكلماً.

(2) هود: من الآية: 111. واختلف السبعة في القراءة في تشديد النون والميم. فقرأ ابن كثير ونافع وإِنْ كَلَّا لَمَّا..... أعضلاً
إِنْ مع تخفيفها وقرأ عاصم: وَإِنْ كَلَّا لَمَّا.

وقرأ حمزة والكسائي: وَإِنْ وحمزة شدد الميم لَمَّا وخففها الكسائي. وقرأ بقراءة الكسائي أبو عمرو، وبقراءة حمزة ابن عامر.
أما حفص فقد شدد النون والميم معاً، وهذه هي القراءة التي أوردها ابن هشام هنا.

السبعة في القراءات لابن مجاهد. ص: 339، 340.

(3) سقطت من الأصل.

(4) في الأصل كلام.

(5) هود من الآية: 48.

(6) في ج ثمان.

(7) ترجم في ص: 101 من الأصل.

(8) في ج ميمات.

(9) تفسير ابن المنير لم أوفق في العثور عليه.

(10) ساقط من الأصل.

ميمماً لملاقاته ميم ميمٌ ونونها قلبت ميماً لملاقاتها ميم ميمٌ. وهذه النون قلبت ميماً لملاقاتها ميم مع فجاءت الثمانية.

قال: وإذا كان فعلى⁽¹⁾ ههنا كُتِبَ بالياء، وههنا أُمِّمَتْهُ مِنَ قَاعِدَتِهِ الْإِمَامَةِ.

أقول: رسم المصحف سنة متبعة لا يجري على قياس مرسوم الخط المصطلح عليه، فكُم في خط المصحف من أشياء خارجة عن القياس، كما صرح به المصنف في فصل لآت⁽²⁾. والإمالة في التلاوة متعلقة بالرواية، فلعل القارئ لم يروها إلا غير مُمالة، فإذا لا يتمشى شيء⁽³⁾ من هذين الوجهين⁽⁴⁾.

قال: واختار ابن الحاجب أنها لما الجازمة حُذِفَ فعلها⁽⁵⁾.

أقول: ظاهر كلام ابن الحاجب أنه اخترع هذا القول، وكلام المصنف ليس ظاهراً في ذلك.

قال: وفيه⁽⁶⁾ نظر.

أقول: هذا من باب التغير في الوجوه الحسان.

قال: أحدهما: أن بعده ﴿لَيُؤْفِكَنَّهُمْ﴾⁽⁷⁾ وهو دليل على أن التوفية لم تقع بعد، وإنما ستقع.

أقول: هذا ليس بمرجح قوي؛ لأن التوفية إذا كانت ستقع ولا بد، فهم لم يهملوا، ولم يتركوا.

قال: والثاني: أن منفي لما متوقع الثبوت كما قدمنا، والإهمال غير متوقع الثبوت.

أقول: لا نسلم أن منفي لما متوقع الثبوت دائماً حتى يتم هذا؛ بل قد لا يكون كذلك، نحو: لَدِمَ إِبْلِيسُ وَلَمَّا يَنْفَعُهُ النَّدْمُ. وقد مر من الرضي صرح بأن توقع الثبوت

(1) يريد أن وزن لما فعلى.

(2) المغني: 254/1.

(3) سقطت من ج.

(4) يريد بالوجهين قول من قال إن الأصل في لماً لماً بالتثنية بمعنى جُئِمَا. وقول من قال إنه فعلى من اللَمَم.

(5) الأمالي النحوية أمالي القرآن الكريم: 68/1.

(6) أي تقدير ابن الحاجب للفعل المحذوف لماً يَهْمَلُوا- لماً يَتْرَكُوا. أما المقدر عند ابن هشام فهو يُؤْفِكُوا أي: لماً يُؤْفِكُوا أَعْمَالَهُمْ.

(7) هود من الآية: 111.

218/ في منفيها غالب، لا لازم/. سلمنا أنه لازم؛ لكن لا نسلم أن ما قدره ابن الحاجب ليس بمتوقع الثبوت، فإن الكفار يتوقعونه، ولذلك كانوا يسترسلون في الأفعال القبيحة، ولا يبالون بارتكاب المناهي ظناً لأن يُتركوا سُدَى، وأن الأعمال المأمور بها غير نافعة، وأن المنهي عنها غير ضارة، ويقولون: ﴿إِنْ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا نَحْنُ بِمَبْعُوثِينَ﴾⁽¹⁾ فهم متوقعون للإهمال برأيهم الفاسد. ولا يشترط في توقع الثبوت أن يكون من المتكلم؛ بل قد ينفي المتكلم شيئاً بـ لَمَّا بناء على أن غيره متوقع لثبوته، كما أن قَدْ لا تلزم في إفادتها للتوقع كون المتكلم بها هو الذي يتوقع؛ بل تفيد التوقع وإن كان غير المتكلم هو المتوقع، كما يقول المؤذن: قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ لِقَوْمٍ يَنْتَظِرُونَ الصَّلَاةَ وَيَتَوَقَّعُونَ قِيَامَهَا.

قال: وأما قراءة أبي بكر⁽²⁾ بتخفيف النون⁽³⁾ وتشديد الميم فتحتمل وجهين.

أحدهما أن تكون مخففة من الثقيلة، وتأتي في لَمَّا تلك الأوجه، والثاني: أن تكون (إن)⁽⁴⁾ نافية، و كَلَّا مفعول بإضمار أَرَى. و لَمَّا بمعنى إلا.

أقول: قدم المصنف في إن المخففة و إن الثقيلة الاستدلال بقراءة أبي بكر⁽⁵⁾ هذه على إعمال⁽⁶⁾ إن المخففة⁽⁷⁾. وهو صريح في أن كَلَّا اسمها، واعترف هنا باحتمال كون إن نافية، والمنصوب مفعول بـ أَرَى مضمرأ، و لَمَّا بمعنى إلا، فكيف يتأتى له ذلك الاستدلال، وقد أسلفنا هذا الكلام هنالك.

قال: وأما قراءة النحويين⁽⁸⁾.

أقول: المراد بهما: أبو عمرو بن العلاء البصري، أحد الأئمة، من لحاة البصرة. وأبو الحسن علي بن حمزة الكسائي إمام لحاة الكوفة.

(1) المؤمنون: 37.

(2) هو شعبة بن عياش الكوفي الخياط الأزدي. سنة 193 هـ. غاية النهاية: 325/1، 327.

(3) يريد تخفيف نون إن في الآية: وَإِنْ كَلَّا لَمَّا.....

(4) سقطت من ج.

(5) أي شعبة بن عياش المتقدم ذكره.

(6) في الأصل إعمال.

(7) المغني: 24/1.

(8) قرأ بتشديد النون وتخفيف الميم.

قال: وأما المركبة من كلمتين، فكتوبه⁽¹⁾؛

لَمَّا رَأَيْتُ أَبَا يَزِيدَ مُقَاتِلًا * * أدَعَى الْقِتَالَ، وَأَشْهَدُ الْهَيْجَاءَ

وهو نغز.

أقول: أنشد المصنف هذا البيت ثانياً في أوائل الباب الخامس في المثال الأول من الأمثلة التي متى بُني فيها على ظاهر الأمر، ولم ينظر في موجب المعنى حصل الفساد⁽²⁾. وثالثاً في الباب الثامن في القاعدة التاسعة منه⁽³⁾. وقد أسلفنا في أواخر الألف المفردة أن اللغز بضم اللام، وأن غِيْنَهُ معجمة تفتح وتضم وتسكن، ذكر ذلك في القاموس⁽⁴⁾، واقتصر في الصحاح⁽⁵⁾ على ضم اللام وفتح الغين.

قال: على حد قول ميسون:

وَلَبَسُ عِبَاءَةٍ وَتَقَرُّ عَيْنِي

أقول: تقدم إنشاد هذا الصدر مع عجزه، وما قبل البيت وما بعده تقريباً في الكلام على لَوّ المصدرية من فصل لَوّ⁽⁶⁾.

(1) على أن أصله: كُنْ أدَعِ الْقِتَالَ، وَأَشْهَدُ الْهَيْجَاءَ ما رأيت أبا يزيد مقاتلاً ففصل بين كُنْ والفعل المتصل بها للضرورة. وقال ابن جني يُريد: أن أدع القتال ما رأيت أبا يزيد مقاتلاً، شبه كُنْ بَأَنَّ لأنَّ أَنْ يجوز الفصل بينها وبين اسمها بالطرف: إِنَّ في الدار زيدا، الخصائص: 2/ 411. وهو من شواهد: الصبان على الأشموني: 3/ 284.

(2) المعني: 2/ 529. وهنا كن ما.

(3) المعني: 2/ 694.

(4) القاموس: 2/ كغز.

(5) الصحاح: 3/ كغز.

(6) ينظر ص: 204 من الأصل.

لن

قال: لأن المعروف إنما هو إبدال النون ألفاً⁽¹⁾.

أقول: العلة خاصة بـ لَن والدعوى عامة لها ولـ لَمْ.

قال: بدليل جواز تقديم معمول ممولها عليها⁽²⁾، نعو: زَيْدًا لَن أَضْرِبَ.

أقول: لا ينتهض هذا دليلاً؛ إذ لا مانع من أن تتغير الكلمة بالتركيب عن مقتضاها معنى وعملاً؛ إذ هو وضع مستأنف، وبهذا يجاب أيضاً عن قوله: ولأن الموصول وصلته مفرد⁽³⁾.

قال: وقول المبرد: إنه مبتدأ حذف خبره⁽⁴⁾، أي: لا الفعل واقع مردود بأنه لم ينطق به.

أقول: كونه لم ينطق به ليس مقتضياً لامتناع تقديره، فكل لفظ واجب الحذف كذلك يُقدر ولا ينطق به، وإنما يرد عليه كونه حُذف وجوباً بدون وجود ساد مسده، ثم إن كان المبرد قصد توجيه مذهب الخليل والكسائي فلا يَتَمَشَّى؛ لأن تكرير لا مفقود، وهما يقولان بوجوبه في مثل ذلك.

قال: والعجة في قوله⁽⁵⁾؛

لَن نَزَلُوا كَذَلِكَ لَمْ يَأْخُذْ بِهِمْ لُكْمٌ خَالِدًا خُلُودَ الْجِبَالِ

(1) هذا رد على من زعم أن أصل لَن ولم هو لا، فأبدلت الألف نوناً في الأولى وميماً في الثانية.

(2) وهذا رد أيضاً على الخليل والكسائي اللذين ذهبا أن أَلْ كُنْ لا أُنْ. فحذفت الهمزة تخفيفاً، والألف للساكين.

(3) يريد بالموصول وصلته أُنْ وما بعدها ولذلك امتنع التركيب زَيْدًا يعجبني أن تُضْرِبَ.

(4) أي لَن أَفْعَلُ. وما نسب المصنف هنا للمبرد غير موجود في المقتضب، وحديث المبرد عن كُنْ موافق لقول سيبويه من أن كُنْ حرف لنفي المستقبل. انظر المقتضب: 47/1-48، 30/2، 6، 8، 361.

(5) الشاهد فيه أن كُنْ للدعاء، شبه بـ لا، وهو من قصيدة للأعشى ميمون البكري في مدح الأسود بن المنذر. ديوانه: 3، 13، والرواية فيه لا زلت لهم.

من شواهد الجمع: 4/2، والصبان على الأشموني: 278/3.

أقول: البيت من بحر الخفيف، وهو مُدَرَج آخر صدره اللام الساكنة من زِلْتُ، وقد يقال لا يقوم بهذا البيت حجة لاحتمال أن يكون: لَنْ تَزَالُوا كَذَلِكُمْ خَبْرًا، لا 219/ دعاء، ولا يُعَيِّنُهُ كون المعطوف بـ ثُمَّ دعاء، بناءً / على جواز عطف الإنشاء على الخبر.

قال: وَتَلَقَّى الْقِسْمَ بِهَا وَبِئْسَ نَادِرٌ جَدًّا، كقول أبي طالب⁽¹⁾؛

وَاللَّهِ لَنْ يَصِلُوا إِلَيْكَ بِجَمْعِهِمْ ** حَتَّى أَوْسَدَ فِي الثَّرَابِ دَفِينًا

أقول: هذا البيت من قصيدة لأبي طالب يمدح بها النبي صلى الله عليه وسلم -وَيَا عَجَبًا- يقول في هذه القصيدة⁽²⁾:

وَلَقَدْ عَلِمْتُ بِأَنَّ دِينَ مُحَمَّدٍ ** مِنْ خَيْرِ أَذْيَانِ الْبَرِيَّةِ دِينًا

ثم لا يسمح بالتلفظ بكلمة الشهادة عند الموت، والنبي صلى الله عليه وسلم يأمره بذلك ويحضه عليه: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾⁽³⁾، نسال الله تعالى أن يمتننا على دين الإسلام، ويمنَّ علينا بالدخول إلى دار السلام بمنه وكرمه. قلت: ويحتمل أن يكون البيت أنشده المصنف مما حذف فيه الجواب لدلالة ما بعده عليه، أي: والله إنك لأمن على نفسك. وقوله لَنْ يَصِلُوا إِلَيْكَ إلى آخره جملة مستأنفة، لا جواب القسم.

قال: وزعم بعضهم أنها قد تجزم، كقوله⁽⁴⁾؛

(1) الشاهد فيه أن كُنْ مع منصوبها قد تقع جواباً للقسم على قلة. سيرة ابن هشام: 1/ 266. والمجم: 2/ 41.

(2) ورد هذا البيت مع آخر قبله في الخزانة: 1/ 261.

(3) القصص: 56.

(4) عجز بيت، صدره:

أَيَّادِي سَيِّئَاتِي عَزُّ مَا كُنْتُ بَعْدَكُمْ

فَلَنْ يَخْلَ لِلْعَيْنَيْنِ بَعْدَكَ مَنْظَرٌ

وقوله⁽¹⁾:

لَنْ يَخْبِيَ الْآنَ مِنْ رَجَائِكَ مَنْ ** حَرَكَ مِنْ دُونِ بَابِكَ الْحَلَقَةَ

والأول معتمل للاجتماع بالفتحة عن الألف للضرورة.

أقول: وأما الثاني فالرواية [فيه]⁽²⁾ بكسر الباء على ما صرح به المصنف في آخر الكتاب عندما أنشد هذا البيت ثانياً هناك⁽³⁾. قال الجوهري، ويقال: فلان بعيني بالكسر، وفي عيني، وبصدري. وفي صدري يحلّى حلاوة، إذا أعجبك⁽⁴⁾ قلت: إنما استعمله فيما أنشده المصنف؛ باللام، لا بالباء، ولا بـ في. ووقع في صحيح البخاري قول الملك في النوم لعبد الله بن عمر رضي الله عنهما: لَنْ تُرَغَّ لَنْ تُرَغَّ⁽⁵⁾. قال ابن مالك: وفيه إشكال، لأن لَنْ يجب انتصاب الفعل بها، وقد وليها في هذا الكلام بصورة المجزوم. والوجه فيه أن يكون سَكُنَّ عين تُرَاعُ للوقف، ثم شبهه بسكون المجزوم فحذف الألف قبله، كما يُحذف قبل سكون المجزوم، ثم أجرى الوصل مُجرى الوقف. ومن حذف الساكن لسكون ما بعده وقفاً، قول الراجز⁽⁶⁾:

..... أَقْبَلَ سَيْلٌ جَاءَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ

(1) من أبيات لأعرابي دخل المدينة ومرياب الحسين بن لمي فلما عرف الدار انشأها. شرح أبيات المغني: 162/5

للبيهقي. وشرح شواهد المغني للسيوطي: 688/2، 689.

(2) سقطت من الأصل.

(3) المغني: 689/2.

(4) الصحاح: 6/ حلي.

(5) في شرح الصحيح البخاري باب الأمن وذهاب الروع في المنام: لَنْ تُرَاعَ، نعم الرجل أنت لو تكثر الصلاة..... فتح الباري

453/14، 454 وفي صحيح البخاري أيضاً، باب فضل قيام الليل: كتاب التهجد لم تُرَغَّ.

(6) عجزه: يُحَرِّدُ حَرْدَ الْجَيْءِ الْمُغْلَّةِ. يُحَرِّدُ: يَقْصِدُ.

شواهد التوضيح لابن مالك ص: 160. والصحاح: 2/ حرد.

ويموز أن يكون السكونُ سكونَ جزمٍ على لغة من يجزم بـ لَن، وهي لغة حكاها
الكسائي^(١). هذا كلامُ ابن مالك. قلت: فأفاد - رحمه الله - أنها لغة لبعض العرب. والبيت
الذي استشهد به على حذف الساكن الأول وقفاً، من بحر السريع، لا من الراجز.

(١) شواهد التوضيح ص: 160.

لَيْتَ

قَالَ: حَرَفُ تَمَنٍ يَتَعَلَّقُ بِالمُسْتَحِيلِ كَقَوْلِهِ⁽¹⁾:

فَيَا لَيْتَ الشُّبَابَ يَعُودُ يَوْمًا فَأَخِيرَهُ بِمَا فَعَلَ الْمَشِيبُ

أقول: الشُّبَابُ عِبَارَةٌ عَنْ كَوْنِ الْحَيَوَانِ فِي زَمَانٍ تُكُونُ حَرَائِثُهُ الْغَرِيزِيَّةُ مُشْتَبِهَةً،
أَي: قُوَّةٌ مُشْتَبِعَةٌ، وَالْمَشِيبُ: دُخُولُ الرَّجُلِ فِي حَدِّ الشَّيْبِ مِنَ الرُّجَالِ، وَالشَّيْبُ: بَيَاضُ
الشَّعْرِ، هَذَا قَوْلُ الْأَصْمَعِيِّ. وَقَالَ الْجَوْهَرِيُّ: الشَّيْبُ وَالْمَشِيبُ وَاحِدٌ⁽²⁾. وَفِي الْقَامُوسِ:
الشَّيْبُ: الشَّعْرُ وَبَيَاضُهُ كَالْمَشِيبِ⁽³⁾.

قُلْتُ: وَأَنَا بِنَهْرَوَالِه⁽⁴⁾.

رَمَانِي زَمَانِي بِمَا سَاءَنِي فَجَاءَتْ لُحُوسٌ، وَغَابَتْ سُعُودُ
وَأَصْبَحْتُ بَيْنَ الْوَرَى بِالْمَشِيبِ عَلِيلاً، فَلَيْتَ الشُّبَابَ يَعُودُ

وَلَا يَخْفَى مَا فِي يُعُودُ مِنَ التَّوَرِيَةِ، حَيْثُ أُوْهِمَ أَنَّهُ مِنَ الْعِيَادَةِ، وَرُشِحَ ذَلِكَ بِلَفْظِ
الْعَلِيلِ، وَالْمُرَادُ إِثْمًا هُوَ الْعُودُ.

قَالَ: وَبِالْمُمْكِنِ قَلِيلًا.

أقول: لَكِنْ إِذَا كَانَ الْمُتَمَنَّى مُمَكِّنًا يَجِبُ أَلَّا يَكُونَ لِلْمُتَمَنَّى تَوْقَعٌ⁽⁵⁾ وَطَمَاعِيَّةٌ فِي
وُقُوعِهِ، وَإِلَّا صَارَ تَرْجِيًّا.

قَالَ: وَرَوَوْا⁽⁶⁾ بِالْوَجْهِينِ⁽⁷⁾ قَوْلَ النَّابِغَةِ.

(1) من أبيات لأبي العتاهية، ديوانه ص: 46 ط صادر، والبيان والتبيين: 3 / 82.

(2) الصحاح: 1 / شيب.

(3) القاموس: 1 / الشيب.

(4) بلدة بالهند كان يدرس فيها الدماميني.

(5) في الأصل ترج.

(6) في ج ورود.

(7) أي: إعمال كَيْتاً وإعمالها لاتصالها بـتأ.

قَالَتْ: أَلَا لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامُ لَنَا إِلَى حَمَامَتِنَا، أَوْ نَصْنَفُهُ فَقَدْ

220/ أَقُولُ: مَرُّ/ إِنْشَادُ هَذَا الْبَيْتِ وَالْكَلَامُ عَلَيْهِ فِي فَصْلِ أَوْ مِنْ حَرْفِ الْإِلْفِ⁽¹⁾.

قَالَ: وَلَكِنَّهُ احْتِمَالٌ⁽²⁾ مَرْجُوحٌ؛ لِأَنَّ حَذْفَ الْعَالِدِ الْمَرْفُوعِ بِالْإِبْتِدَاءِ فِي صَلَةٍ غَيْرِ أَيٍّ مَعَ عَدَمِ طُولِ الصَّلَاةِ قَلِيلٌ.

أَقُولُ: لَا نُسَلِّمُ عَدَمَ طُولِ الصَّلَاةِ هُنَا؛ بَلْ هِيَ طَوِيلَةٌ بِالصُّفَةِ، وَقَدْ صَرَّحَ الْمُصَنِّفُ بِمِثْلِهِ فِي فَصْلِ مَا مِنْ حَرْفِ الْمِيمِ، فَقَالَ فِي قَوْلِ امْرِئِ الْقَيْسِ:

وَلَا سَيِّمًا يَوْمَ بَدَارَةِ جُلْجُلٍ

فَيَمَنْ رَفَعَ يَوْمَ: التَّقْدِيرُ: وَلَا مِثْلَ الَّذِي هُوَ يَوْمٌ وَحَسَنَ حَذْفَ الْعَالِدِ طُولُ الصَّلَاةِ بِصِفَةِ يَوْمٍ⁽³⁾.

قَالَ: وَيَجُوزُ لَيْتَمَا زَيْدًا⁽⁴⁾ أَلْقَاهُ عَلَى الْإِعْمَالِ. وَيَمْتَنِعُ عَلَى إِضْمَارِ فِعْلِ عَلَى شَرِيعَةِ

التفسير.

أَقُولُ: لِأَنَّهُ ذَلِكَ يُزِيلُهَا عَنِ الْإِخْتِصَاصِ بِالِاسْمِ؛ إِذَا التَّقْدِيرُ: لَيْتَمَا أَلْقَى زَيْدًا أَلْقَاهُ وَيَنْبَغِي جَوَازُ ذَلِكَ عِنْدَ ابْنِ أَبِي الرَّبِيعِ⁽⁵⁾، وَطَاهِرِ الْقَزْوِينِيِّ⁽⁶⁾؛ لِأَنَّهُمَا يُحْجِزَانِ مِثْلَ: لَيْتَمَا قَامَ زَيْدٌ.

(1) انظر فصل أَوْ من الشرح ص: 811.

(2) احتمال رفع الحمام على اعتبار أن ما بمعنى الذي، أي: ليت الذي هو هذا الحمام لنا.

(3) المعنى: 1/ 313.

(4) في الأصل زَيْدٌ مخريف.

(5) تقدمت ترجمته ص: 122 من الأصل.

(6) بهاء الدين أبو محمد طاهر بن أحمد القزويني ويعرف بالنجار له غاية التصريف، ولب الألباب في مراسم الإعراب ت:

756 هـ هدية العارفين: 5/ 431.

لَعَلَّ

قَالَ: وَزَعَمَ يُونُسُ أَنَّ ذَلِكَ لَفَةٌ لِبَعْضِ الْعَرَبِ وَحَكَى لَعَلَّ أَبَاكَ مُنْطَلِقًا، وَتَأْوِيلُهُ عِنْدَنَا عَلَى إِضْمَارٍ يُوجَدُ، وَعِنْدَ الْكِسَالِيِّ عَلَى إِضْمَارٍ يَكُونُ.

أَقُولُ: إِذَا ثَبَتَ أَنَّ بَعْضَ الْعَرَبِ يَنْصِبُ بِهَا الْجُزْئَيْنِ كَمَا ثَقَلَهُ يُونُسُ، وَتَكَلَّمَ الْعَرَبِيُّ الَّذِي مِنْ لُغَتِهِ ذَلِكَ بِمِثْلِ لَعَلَّ أَبَاكَ مُنْطَلِقًا فَكَيْفَ يُؤَوَّلُ كَلَامُهُ عَلَى الْحَذَفِ، وَالتَّأْوِيلُ إِنَّمَا يُرْتَكَبُ مُحَافَظَةً عَلَى كَوْنِهَا تَنْصِبُ الْإِسْمَ وَتَرْفَعُ الْحَبَرَ، وَهَذَا الْعَرَبِيُّ لَيْسَ مِنْ لُغَتِهِ رَفْعُ الْحَبَرِ بِهَا؟ نَعَمْ: إِنْ سَمِعَ مِثْلَ ذَلِكَ مِنْ لُغَتِهِ نَصَبُ الْإِسْمِ وَرَفْعُ الْحَبَرِ حَسَنُ التَّأْوِيلِ.

قَالَ: وَقَدْ مَرَّ أَنَّ عَقِيلًا يَخْفِضُونَ بِهَا الْمُبْتَدَأَ.

أَقُولُ: مَرَّ ذَلِكَ فِي حَرْفِ الْعَيْنِ الْمُهْمَلَةِ فِي فَصْلِ عِلَّ الْمَشْدُودَةِ اللَّامِ، وَمَرَّ لَنَا هُنَاكَ ضَبْطُ عَقِيلٍ مُصَغَّرًا⁽¹⁾.

قَالَ: كَقَوْلِهِ⁽²⁾:

لَعَلَّ أَبِي الْمِعْوَارِ مِنْكَ قَرِيبُ

أَقُولُ: هَذَا مِنْ قَوْلِ كَعْبِ الْغَنَوِيِّ فِي رِثَاءِ أَخِيهِ:

وَدَاعٍ دَعَا: يَأْمَنُ يُجِيبُ إِلَى الدُّعَا فَلَمْ⁽³⁾ فَلَمْ يَسْتَجِبْهُ عِنْدَ ذَلِكَ مُجِيبُ
فَقُلْتُ: أَدْعُ أُخْرَى، وَارْفَعِ الصَّوْتَ جَهْرَةً لَعَلَّ أَبِي الْمِعْوَارِ مِنْكَ قَرِيبُ

وَالشَّائِعُ فِي ثَعْلَدِيَّةٍ اسْتَجَابَ إِلَى الدَّاعِي: أَنْ يُقَالَ: اسْتَجَابَ لَهُ وَقَدْ يُقَالُ اسْتَجَابَهُ بِمَعْنَى أَجَابَهُ، وَمِنْهُ الْبَيْتُ الْأَوَّلُ، وَأَمَّا فِي الثَّعْلَدِيَّةِ إِلَى الدَّعَاءِ فَشَائِعٌ بِذَوْنِ لَامٍ، مِثْلُ:

(1) انظر فصل عِلَّ في الشرح ص: 114 من الأصل.

(2) الشاهد فيه أن لَعَلَّ حُرِفَ جَرٍ وَهُوَ مِنْ قَصِيدَةِ طَوِيلَةٍ لَكَعْبِ بْنِ سَعْدِ الْغَنَوِيِّ الشَّاعِرِ الْإِسْلَامِيِّ، الْأَمَالِيِّ الشَّجَرِيَّةِ:

1/ 237، والمجم: 2/ 33، والمعني: 3/ 247، والمعيان: 2/ 205، والخزانة: 4/ 370.

(3) في ج تفلن.

اسْتَجَابَ اللَّهُ دُعَاءَهُ، وَلِهَذَا قِيلَ فِي الْبَيْتِ: إِنَّهُ عَلَى حَذَفٍ مُضَافٍ، أَيْ⁽¹⁾: لَمْ يَسْتَجِبْ دُعَاءَهُ.

قَالَ: وَقَوْلُهُ⁽²⁾:

وَجِيرَانٍ لَنَا كَانُوا كِرَامٍ

أَقُولُ: هَذَا عَجْزُ بَيْتٍ لِلْفَرَزْدَقِ، صَدْرُهُ:

فَكَيْفَ إِذَا مَرَزْتَ بَدَارِ قَوْمٍ

قَالَ: ثُمَّ وَصَلَ الضَّمِيرُ بِكَانَ الزَّائِدَةِ إِصْلَاحاً لِلْفِعْلِ لِئَلَّا يَقَعَ الضَّمِيرُ الْمَرْفُوعُ الْمُنْفَصِلُ إِلَى

جَانِبِ الْفِعْلِ.

أَقُولُ: لَكِنَّ الْقَاعِدَةَ الْمَقْرُورَةَ أَنَّ الضَّمِيرَ لَا يَنْصِلُ إِلَّا بِعَامِلِهِ وَكَانَ الزَّائِدَةُ غَيْرُ عَامِلَةٍ، فَكَيْفَ اتَّصَلَ بِهَا، فَلَا غَيْلَالَ⁽³⁾ بِإِصْلَاحِ اللَّفْظِ نَشْأَ مِنْهُ إِفْسَادٌ⁽⁴⁾ هَذِهِ الْقَاعِدَةُ، ثُمَّ وَقَعُ الْمَرْفُوعُ الْمُنْفَصِلُ إِلَى جَانِبِ الْفِعْلِ لَا يَضُرُّ إِذَا كَانَ لِعَرَضٍ، كَمَا فِي قَوْلِكَ: إِنَّمَا قَامَ أَنْتُمْ، فَلَوْ أُنِيَ مِنْهُ بِالْمُنْفَصِلِ إِلَى جَانِبِ كَانَ الزَّائِدَةُ لِعَرَضٍ التَّنْبِيهِ عَلَى زِيَادَتِهَا، وَأَلْهَاهَا غَيْرُ عَامِلَةٍ لَكَانَ مُسْتَقِيمًا فَإِنْ قُلْتَ: قَدْ وَقَعَ لِلزَّمْخَشَرِيِّ مِثْلُ ذَلِكَ فِي تَفْسِيرِ قَوْلِهِ نَعَالِي: (وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ)⁽⁵⁾ فَقَالَ: وَقَرَأَ الْبُزْجِيُّ⁽⁶⁾ لَكَبِيرَةٌ بِالرُّفْعِ⁽⁷⁾، وَوَجْهَهَا أَنْ تَكُونَ كَانٌ مَزِيدَةٌ، كَمَا فِي قَوْلِهِ⁽⁸⁾:

(1) أَيْ سَقَطَتْ مِنْ ج.

(2) الشَّاهِدُ فِيهِ أَنْ كَانَ زَائِدَةً، وَرَوَى صَدْرُهُ فَكَيْفَ إِذَا رَأَيْتَ دِيَارَ قَوْمِي، وَهُوَ مِنْ قَصِيدَةِ لِلْفَرَزْدَقِ مَدَحَ بِهَا هِشَامُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ وَهَجَا جَرِيرًا دِيوانَهُ: 835، وَأَوْضَحَ الْمَسَالِكُ: 1/ 182، وَالْعَيْنُ: 2/ 42، وَالْعَبَّاسُ: 1/ 240.

(3) فِي جِ نَحْوِ فَلَا غَيْلَالَ.

(4) فِي الْأَصْلِ فُسَادٌ.

(5) الْبَقَرَةُ: 143.

(6) أَبُو مُحَمَّدٍ يَحْيَى بْنُ الْغُبَرَةِ الْمَقْرِيُّ، صَاحِبُ أَبِي عَمْرٍو بْنِ الْعَلَاءِ الْبَصْرِيِّ، قِيلَ لَهُ الْبُزْجِيُّ لِأَنَّهُ صَحَبَ يَزِيدَ بْنَ مَنصُورٍ خَالَ الْمُهَدِيِّ فَتَنَسَبَ إِلَيْهِ، لَهُ مِنْ الْمَوْلُفَاتِ: النُّوَادِرُ فِي اللُّغَةِ وَالْمَقْصُورُ وَالْمَمْدُودُ، وَالنَّقْطُ وَالشَّكْلُ، ت: 202 هـ نَزَمَهُ الْأَبَاءُ ص: 110، 103.

(7) الْمُخْتَصَرُ فِي شَوَازِ الْقُرْآنِ ص: 17.

(8) الشَّاهِدُ السَّابِقُ.

وَجِيرَانِ لَنَا كَانُوا كِرَامَ

الأصل: وَإِنْ هِيَ لَكَبِيرَةٌ كَمَا فِي قَوْلِكَ: إِنْ زَيْدٌ لَمُنْطَلِقٌ⁽¹⁾، ثُمَّ وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةٌ قُلْتُ: قَدْ قَالَ الشَّيْخُ سَعْدُ الدِّينِ التُّفَازَانِيُّ فِي مُنَاقَشَتِهِ: إِنْ أَرَادَ أَنْ كَانَتْ مَعَ اسْمِهَا مَزِيدَةً، كَانَتْ كَبِيرَةٌ خَبَرًا بَلَا مُبْتَدَأٍ، وَإِنْ الْمُخَفَّفَةُ وَاقِعَةً بَلَا جُمْلَةٍ، وَمِثْلُهُ خَارِجٌ عَنِ الْقِيَاسِ وَالِاسْتِعْمَالِ، وَإِنْ أَرَادَ أَنْ كَانَتْ وَخَدَهَا مَزِيدَةً وَالضَّمِيرُ بَاقٍ عَلَى الرُّفْعِ بِالِابْتِدَاءِ فَلَا وَجْهَ لِلِإِصْلَاحِ وَاسْتِكْنَانِهِ، (وَعَايَةُ مَا يَتَحَمَّلُ أَنَّهُ)⁽²⁾ لَمَّا وَقَعَ بَعْدَ 221/ كَانَتْ، وَكَانَ مِنْ جِهَةٍ/ الْمَعْنَى فِي مَوْجِعِ اسْمٍ كَانَ جُعِلَ مُتَّصِلًا مُسْتَكْنًا تَشْبِيهًا بِالِاسْمِ، وَإِنْ كَانَ مُبْتَدَأً تَحْقِيقًا وَالْوَجْهُ فِي هَذِهِ الْقِرَاءَةِ أَنْ يَجْعَلَ فِي كَانَتْ ضَمِيرُ الْقِصَّةِ، وَيَقْدَرُ بَعْدَ اللَّامِ مُبْتَدَأٌ أَيْ: وَإِنْ كَانَتْ الْقِصَّةُ لِلتَّخْوِيلِ كَبِيرَةٌ وَالْعَجَبُ مِنَ الْمُصَنَّفِ⁽³⁾ أَنَّهُ يَرُدُّ الْقِرَاءَاتِ السَّبْعَ بِأَدْنَى مُخَالَفَةٍ لِلْقَوَائِنِ الْمَشْهُورَةِ، وَيَسْتَعْلِ بِتَوْجِيهِهِ أَمْثَالَ هَذِهِ الْقِرَاءَاتِ⁽⁴⁾ إِلَى هُنَا كَلَامُهُ قُلْتُ: لَا يُفَسَّرُ ضَمِيرُ الشَّأْنِ إِلَّا بِجُمْلَةٍ مُصَرَّحٍ بِجُزْئِهَا، نَصٌّ عَلَيْهِ التَّسْهِيلُ⁽⁵⁾، وَمَا ادَّعَى الشَّيْخُ سَعْدُ الدِّينِ أَنَّهُ الْآوَجَةُ فِي تِلْكَ الْقِرَاءَةِ لَا يَتِمَّشَى عَلَى هَذَا، فَتَأَمَّلْهُ.

قَالَ: بِدَلِيلِ قَوْلِهِ⁽⁶⁾:

أَصَاءَتْ لَكَ النَّارُ الْجَمَارَ الْمُقَيَّدَا لَعَلَّمَا

أَقُولُ: لَعَلَّمَا آخِرُ صَدْرِ الْبَيْتِ، وَقَبْلَهُ:

أَعِذْ نَظْرًا يَا عَبْدَ قَيْسٍ

(1) الكشاف: 1/ 319.

(2) فِي 'ج' وَعَايَةُ مَا فِيهِ لِحَمَلِ أَنَّهُ.

(3) يريد الزَّعْجَرِيَّ.

(4) حاشية التفازاني على الكشاف، ص: 162، 163، من 'خ' ق رقم: 917.

(5) التسهيل، ص: 28.

(6) الشاهد فيه أن كَمَلْ كَفَتْ عن العمل بـ 'مَا' وهو من مقطوعة للفرزدق هجا بها جريراً، ديوانه: 213.

وَقَدْ أَشَدَّ الْمُصَنَّفُ الْبَيْتَ وَأَيًّا بَعْدَ هَذَا، وَزَعَمَ بَعْضُ شَارِحِي الْمَفْصَلِ أَنَّ غَرَضَ الشَّاعِرِ هِجَاءُ عَبْدِ قَيْسٍ بِأَنَّهُ يَفْعَلُ بِالْجِمَارِ الْفِعْلَةَ الشُّنْعَاءَ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ -، وَأَضَاءُ يُسْتَعْمَلُ لَازِمًا كَمَا فِي قَوْلِكَ: أَضَاءَتِ النَّارُ وَمُتَعَدِّيًا كَمَا فِي الْبَيْتِ.

قَالَ: وَأَمَّا كَانَ فَلْيُغَيِّرْ⁽¹⁾.

أَقُولُ: قَدْ أَطْلَقَ بَعْضُهُمْ أَنَّهَا لِلْإِنْشَاءِ الشُّبْهِهِ.

قَالَ: أَوْ مَخْرَقَةً وَإِلْهًا⁽²⁾.

أَقُولُ: هَذَا مِنْ بَابِ عَطْفِ أَحَدِ الْمُتَرَادِفِينَ عَلَى الْآخَرِ، وَقَائِدُهُ تَقْرِيرُ الْمَعْنَى فِي الذَّهْنِ وَالْمُرَادُ بِكُلِّ مِنَ الْمَخْرَقَةِ وَالْإِلْهِ: الْكَذِبُ وَفِي الْقَامُوسِ: وَالْإِخْتِرَاقُ: الْإِخْتِلَاقُ، مِنَ الْكَذِبِ⁽³⁾ وَفِي الصَّحَاحِ: وَأَمَّا الْإِخْتِرَاقُ فَكَلِمَةٌ مُوَلَّدَةٌ⁽⁴⁾.

قَالَ: وَالثَّانِي التَّغْلِيلُ اثْبَتَهُ جَمَاعَةٌ مِنْهُمْ الْأَخْفَشُ وَالْكَسَالِيُّ، وَحَمَلُوا عَلَيْهِ قَوْلَهُ تَعَالَى⁽⁵⁾:

﴿فَقُولَا لَهُ قَوْلًا لَّيِّنًا لَّعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى﴾⁽⁶⁾ وَمَنْ لَمْ يَثْبُتْ ذَلِكَ يَعْمَلْهُ عَلَى الرَّجَاءِ

وَيَصْرِفُهُ لِلْمُخَاطَبِينَ أَيِ: أَذْهَبَا عَلَى رَجَائِكُمَا.

أَقُولُ: وَحِينَئِذٍ فَلَا يَحِبُّ أَنْ يَكُونَ الرَّجَاءُ مِنَ الْمُتَكَلِّمِ بِ لَعَلَّ؛ بَلْ قَدْ يَكُونُ مِنْهُ، وَقَدْ وَرَدَ لَعَلَّ فِي الْقُرْآنِ لِلْإِطْمَاعِ، أَيِ: لِلْإِيقَاعِ⁽⁷⁾ فِ الطَّمَعِ، إِمَّا لِأَنَّهُ كَلَامُ الْكَرِيمِ الَّذِي لَا فَرْقَ بَيْنَ إِطْمَاعِهِ وَبَيْنَهُ، بِحُصُولِ الْمَطْمُوحِ فِيهِ؛ أَوْ لِأَنَّهُ كَلَامُ الْعَظِيمِ الَّذِي يُنَاسِبُهُ الْإِقْتِصَارُ فِي الْمَوَاعِيدِ الْمَقْطُوعِ بِإِلْجَازِهَا عَلَى الْمُتَكَلِّمِ بِكَلِمَةٍ لَعَلَّ وَعَسَى كَمَا هُوَ دَابُّ الْمُلُوكِ وَالْعُظَمَاءِ؛ وَلَآنَ فِيهِ الْإِيمَاءُ إِلَى أَنَّهُ لَا يَتَكَلَّمُ الْعِبَادُ فَيَتَرَكُوا الْاجْتِهَادَ فِي الْعِبَادَةِ.

(1) فلذلك لا تعمل إذا اتصلت بها ما بخلاف لعل، ليت لأنهما للإنشاء.

(2) قول فرعون في الآية: ﴿لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ﴾ غافر: 36 قال ابن هشام: إنما قاله جهلا أو مخرة... لأن لعل بالمكن، وفي

الآية لترجي المستحيل.

(3) القاموس: 3/ خرق.

(4) في الصحاح: وأما المخرقة، فكلمة مولدة 4/ خرق.

(5) ساقط من الأصل.

(6) طه: 44، وانظر معاني القرآن للأخفش: 2/ 631.

(7) في الأصل لإيقاع.

قَالَ: وَفِي الْآيَةِ^(١) بَعَثَ سَيِّجِيءٌ.

أَقُولُ: ذَكَرَهُ فِي الْبَابِ الرَّابِعِ فِي أَقْسَامِ الْعَطْفِ^(٢)، وَفِي الْبَابِ الْخَامِسِ فِي الْمَثَالِ الرَّابِعِ مِنَ الْجِهَةِ الرَّابِعَةِ^(٣).

قَالَ: كَقَوْلِهِ^(٤)؛

لَعَلَّكَ يَوْمًا^(٥) أَنْ تُلِمَ مُلِمَةً

أَقُولُ: هَذَا صَدْرُ بَيْتٍ، عَجْزُهُ:

عَلَيْكَ مِنَ اللَّائِي يَدْعُوكَ أَخْرَعًا

هَكَذَا ضَبَطَهُ بَعْضُهُمْ بِالْخَاءِ وَالرَّاءِ مِنَ الْخَرِيعِ وَهُوَ الضَّعْفُ يُقَالُ: خَرِيعَ الرَّجُلُ يَخْرُوعُ خَرَعًا، أَي: ضَعْفٌ، وَضَبَطَهُ بَعْضُهُمْ بِالْجِيمِ وَالذَّالِ الْمَهْمَلَةِ مِنَ الْجَذْعِ وَهُوَ قَطْعُ الْأَنْفِ أَوْ غَيْرِهِ مِنَ الْأَطْرَافِ، كَالْأُذُنِ وَالْيَدِ، أَي: لَعَلَّكَ أَنْ تُنْزَلَ بِكَ نَازِلَةٌ مِنْ نَوَازِلِ الدُّهْرِ اللَّائِي يَتْرُكُنكَ بِهَذِهِ الصَّفَةِ مِنَ الضَّعْفِ عَلَى ذَلِكَ الْقَوْلِ، أَوْ الْجَذْعِ عَلَى الْقَوْلِ الْآخَرِ، وَهُوَ كِنَايَةٌ عَنِ الْإِذْلَالِ وَالْإِهَانَةِ.

قَالَ: وَيَعْرِفُ التَّنْفِيسَ [قَلِيلًا]^(٦) كَقَوْلِهِ^(٧)؛

(١) الآية: «أَتْلُعُ الْأَسْتَنْبَبَ» أَتَجَبَّ السَّمَوَاتِ فَأَطْلُعُ (إِنَّ) غَافِرًا: 36-37.

(٢) المعنى: 2/ 479.

(٣) المعنى: 2/ 551.

(٤) الشاهد أن خبر كعلٍ يقترب ب أن كثيراً حملاً لها على غسَى، وهو من قصيدة في آخر المفضليات لشمس بن نويرة الصحابي في رثاء أخيه مالك لما قتله خالد بن الوليد بتهمة الردة، المفضليات ص: 270، والمقتضب: 3/ 74، والخزانة: 1/ 433.

(٥) في الأصل يوم.

(٦) سقطت من الأصل.

(٧) الشاهد فيه أن اقتران خبر كعلٍ بالسین قليل، وهو من شواهد الارتشاف: 2/ 131، قال محققه: قاتله: عبد الله بن مسلم بن جندب، نقلاً عن التمام لابن جني ص: 168.

فَقُولَا لَهَا رَفِيقًا لَعَلَّهَا سَتَرَحْمَنِي مِنْ زَفَرَةٍ وَعَوِيلٍ

أقول: يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ رَفِيقًا بِالْفَاءِ مِنَ الرُّفْقِ، أَوْ بِالْقَافِ مِنَ الرِّقَّةِ.
وَفِي الصَّحَاحِ أَنَّ الزَّفِيرَ: إِدْخَالُ النَّفْسِ، وَالشَّهيقُ إِخْرَاجُهُ، وَقَدْ زَفَرَ يَزْفُرُ وَالْإِسْمُ:
الزَّفَرَةُ⁽¹⁾، وَفِي الْقَامُوسِ: زَفَرَ يَزْفُرُ، زَفْرًا، وَزَفِيرًا، إِذَا⁽²⁾ أَخْرَجَ نَفْسَهُ بَعْدَ مَدَّةٍ إِيَّاهُ، وَالزَّفَرَةُ،
وَيُضَمُّ: التَّنَفُّسُ كَذَلِكَ⁽³⁾ وَأَمَّا الْعَوِيلُ فَهُوَ اسْمٌ لِرَفْعِ الصَّوْتِ بِالْبُكَاءِ. 22/ يُقَالُ: أَعْوَلَ
الرَّجُلُ إِغْوَالًا إِذَا فَعَلَ ذَلِكَ، وَالْإِسْمُ/ الْعَوِيلُ.
قَالَ: كَمَا خَفِضَ الْمَعْطُوفُ فِي بَيْتِ زُهَيْرٍ⁽⁴⁾،

بَدَأَ لِي أَلِي لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى وَلَا سَابِقَ شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِيًا

أقول: أَلَشَّدَهُ الْمُصَنِّفُ أَوَّلًا فِي حَرْفِ الْأَلِفِ (فِي فَصْلِ إِذَا⁽⁵⁾ وَثَانِيًا هُنَا، وَثَالِثًا فِي
الْبَابِ الرَّابِعِ، فِي أَقْسَامِ الْعَطْفِ⁽⁶⁾، وَرَابِعًا فِي الْبَابِ الثَّامِنِ⁽⁷⁾ فِي الْقَاعِدَةِ الْأُولَى⁽⁸⁾.
قَالَ: وَقَالَ الشَّاعِرُ⁽⁹⁾:

وَبَدَّلْتُ قَرَحًا دَائِمِيًّا بَعْدَ صِحَّةٍ لَعَلُّ مَنَايَا نَا ثَحَوْلُنْ أَبُؤْسَا

(1) سقطت من ج:

(2) الصحاح: 2/ زَفَرَ، وَفِي شَهَقِ الْعَكْسِ: الشَّهَقُ: رَدُّ النَّفْسِ، وَالزَّفِيرُ إِخْرَاجُهُ، الصَّحَاحُ: 4/ شَهَقَ:

(3) القاموس: 2/ زَفَرَ:

(4) أي: شبه نصب قاطع من آية غافر السابقة على تقدير أن يجر المعطوف ولا سابق في البيت على مدرك بتقدير الباء، أي:
لست بمدرك ولا سابق، وفي شرح شعره صنعة ثعلب ص: 208 ولا سابقي شيء.

(5) المعنى: 1/ 96.

(6) المعنى: 2/ 478.

(7) ساقط من ج:

(8) المعنى: 2/ 678.

(9) الشاهد فيه أن خبر لعل يجوز أن يكون فعلاً ماضياً، وهو لامرئ القيس والرواية في ديوانه ص: 117!! قِيَالُكَ بَيْنَ نَعْمِي

ثَحَوْلُنْ أَبُؤْسَا وَلَا شَاهِدَ فِيهِ وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ الْمَجْمَعِ: 1/ 112.

أقول: هَذَا الشَّاعِرُ هُوَ امْرُؤُ الْقَيْسِ، وَكَانَ يُقَالُ لَهُ: ذُو الْقُرُوحِ لِأَنَّهُ قَصَرَ مَلِكَ
الرُّومِ بَعَثَ إِلَيْهِ قَمِيصاً مَسْنُوماً فَلَبَسَهُ فَتَقَرَّحَ جَسَدُهُ، فَمَا أَشَارَ فِي هَذَا الْبَيْتِ إِلَى مَا عَصَلَ
لَهُ مِنَ الْقُرُوحِ، وَهِيَ خُرَاجَاتُ⁽¹⁾ تُخْرَجُ فِي الْجَسَدِ كَالدَّمَائِلِ وَتَحْوِهَا، وَفِي الصَّحَاحِ:
وَالدَّامِيَةُ: الشَّجَّةُ الَّتِي تَذْمَى وَلَا تُسِيلُ⁽²⁾. وَالْمَتَانَا جَمْعُ مَتْنَةٍ، وَهِيَ الْمَوْتُ. وَالْأَبُوسُ
جَمْعُ بُؤْسٍ وَهُوَ الشَّدَّةُ فَإِنَّ قُلْتُ: لَعَلَّ تَخْتَصُّ بِالْمُمْكِنِ، وَتَحُولُ الْمَوْتُ شِدَّةً بِحَيْثُ لَا يَقَعُ
هُوَ وَيَكُونُ عِوَضاً عَنْهُ لَيْسَ بِمُمْكِنٍ. قُلْتُ: جَعَلَهُ -لِقُوَّةِ طَمَعِهِ- مِنْ قِبَلِ الْمُمْكِنِ ادِّعَاءً.
قَالَ: مِنْ مُشْكِِلِ بَابِ تَيْتَ وَغَيْرِهِ قَوْلُ يَزِيدَ بْنِ الْعَكَمِ⁽³⁾،

فَلَيْتَ كَفَافاً كَانَ خَيْرُكَ كُلُّهُ وَشَرُّكَ عَنِّي مَا ارْتَوَى الْمَاءُ مُرْتَوِي

أقول: ثَبِتَ فِيمَا رَأَيْتُهُ مِنْ نُسْخِ هَذَا الْكِتَابِ مُرْتَوِي بِالْبَيِّنَاتِ الْيَاءِ خَطَأً، فَلَمَّا أَنْ يَكُونَ
مُثَبَّتاً عَلَى أَنَّهُ مَنْصُوبٌ وَقَفَ عَلَيْهِ بِالسُّكُونِ لِلضَّرُورَةِ، وَأَمَّا أَنْ يَكُونَ مُثَبَّتاً⁽⁴⁾ عَلَى أَنَّهُ مَرْفُوعٌ،
وَالْوَقْفُ عَلَيْهِ بِالْيَاءِ، كَمَا تَقُولُ فِي الْوَقْفِ عَلَى قَاضِي الْمَرْفُوعِ: هَذَا قَاضِي الْبَيِّنَاتِ الْيَاءِ وَكَذَا
لَوْ كَانَ مَجْرُوراً وَقَدْ رَوِيَ بِالْيَاءِ فِي هَذَا النَّوعِ عَنْ ابْنِ كَثِيرٍ وَوَرَّشٍ فِي أَحْرِفٍ مِنَ الْقُرْآنِ⁽⁵⁾،
وَقَبْلَ هَذَا الْبَيْتِ:

عَدُوُّكَ يَخْشَى صَوْلَتِي إِنْ لَقِيْتُهُ وَأَلْتَ عَدُوِّي لَيْسَ ذَاكَ بِمُسْتَوِي
وَكَمْ مَوْطِنٍ لَوْلَايَ طِيَحَتْ كَمَا هَوَى بِأَجْرَائِهِ مِنْ قُسْنَةِ النَّيْقِ مُنْهَوِي

(1) في النسخ الثلاث: أبحاث تحريف الخراجات، لأن الخراج: ما يخرج في البدن من القروح، كما في الصحاح: مادة: أخرج.

(2) الصحاح 6/ ذماً.

(3) على أنه يجوز مجيء خبر كَيْتَ فعلاً ماضياً كخبر كعل، وهو من قصيدة ليزيد بن الحكم بن أبي العاصي الثقفي، أوردها ابن
الشجري في أماليه مختصرة الأمالي: 1/ 176، 177. والخزانة: 4/ 390.

(4) في ج' مبنياً.

(5) من ذلك وقف ابن كثير على البادي بالياء في الآية: سواء العاكف فيه والباد: الحج: 25، السبعة في القراءات لابن مجاهد
ص: 435.

الصَّوْلَةُ: السُّطُوَّةُ، وَالْمُرَادُ بِالْمَوْطِنِ الْمَشْهَدُ مِنْ مَشَاهِدِ الْحَرْبِ، وَطُحْتُ: أَي: سَقَطْتُ وَهَلَكْتُ، إِمَّا بِضَمِّ الطَّاءِ مِنْ طَاحَ يُطَوِّحُ أَوْ بِكَسْرِهَا مِنْ طَاحَ يُطِيحُ وَالْقَنَةُ: أَعْلَى الشَّيْءِ وَالثِّقُّ يَكْسِرُ الثَّوْنَ وَيَالِقَافٍ: أَرْفَعُ مَوْضِعٍ فِي الْجَبَلِ، وَالْجَمْعُ نِيَاقٌ وَهَوَى وَانْهَوَى [بِمَعْنَى أَي:] ⁽¹⁾ سَقَطَ وَالْأَجْرَامُ جَمْعُ حِزْمٍ (بِكَسْرِ الْحِيَمِ) ⁽²⁾، وَهُوَ الْجَسَدُ، وَالْمَعْنَى: سَقَطَ بِجَمِيعِ أَعْضَائِهِ.

قَالَ: فَغَبْرُهُ ⁽³⁾ إِمَّا مَعْدُودٌ، تَقْدِيرُهُ كُفَافًا.

قَالَ: لَا حَاجَةَ إِلَى هَذَا التَّقْدِيرِ، فَإِنَّ كُفَافًا يَصِحُّ كَوْنُهُ خَبْرًا عَنْهُمَا ⁽⁴⁾، إِذْ هُوَ مُصَدَّرٌ صَالِحٌ لِلْإِخْبَارِ [بِهِ] ⁽⁵⁾ عَنِ الْإِثْنَيْنِ ⁽⁶⁾ وَغَيْرِهِمَا.

(1) ساقط من الأصل.

(2) ساقط من ج.

(3) أي خبر وشرك في البيت.

(4) أي أخبرا عن خبرك وشرك معا.

(5) سقطت من الأصل.

(6) في ج الآيتين.

لَكِنْ

قَالَ: مُشَدَّدَةُ النُّونِ حَرْفٌ يَنْصِبُ الْإِسْمَ وَيَرْفَعُ الْخَبَرَ.

أقول: لَا يَحْسُنُ رَفْعُ مُشَدَّدَةِ عَلَى أَنَّهُ خَبَرٌ لَكِنْ إِذْ لَيْسَ الْمَعْنَى عَلَيْهِ، وَلَا يَحْسُنُ نَصْبُهُ عَلَى أَنْ يَكُونَ خَالًا مِنَ الضَّمِيرِ الْمُسْتَرِ فِي نَصْبٍ لَأَنَّهُ يَلْزَمُ عَلَيْهِ تَقْدِيمُ مَعْمُولِ الْمَصْفَةِ عَلَى الْمَوْصُوفِ، وَأَيْضًا فَالضَّمِيرُ لِمُدَّكِرٍ، وَالظَّاهِرُ أَنْ يَكُونَ خَالًا عَلَى تَقْدِيرِ مُضَافٍ، أَيْكَ مَفْسَّرٍ لَكِنْ فِي حَالِ كَوْنِهَا مُشَدَّدَةُ النُّونِ حَرْفٌ يَنْصِبُ الْإِسْمَ وَيَرْفَعُ الْخَبَرَ، وَقَدْ اخْتَارَ الْمُصَنَّفُ تَخْرِيجَ النَّصْبِ فِي قَوْلِهِمْ: الدَّلِيلُ لُغَةً: الْمُرْشِدُ وَالْإِعْرَابُ لُغَةً: الْبَيَانُ عَلَى مِثْلِ هَذَا الْوَجْهِ، وَقَالَ الظَّاهِرُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ عَلَى الْحَالِ، عَلَى تَقْدِيرِ مُضَافٍ فِي الْأَوَّلِ، وَمُضَافَيْنِ فِي الثَّانِي، وَالْأَصْلُ: تَفْسِيرُ الْإِعْرَابِ مَوْضُوعٌ أَهْلِ اللُّغَةِ، أَوْ مَوْضُوعٌ أَهْلِ الْإِصْطِلَاحِ، ثُمَّ حَذَفَ الْمُتَضَافَيْنِ عَلَى حَدِّ حَذْفِهِمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: (فَقَبَضْتُ قَبْضَةً مِّنْ أَمْرِ الرَّسُولِ) ^(١) وَلَمَّا أُنِيبَ ^(٢) الثَّالِثُ عَمَّا هُوَ الْحَالُ فِي الْحَقِيقَةِ التَّرَمُّ تَكْبِيرُهُ لِنِيَابَتِهِ عَنْ لَزِمِ التَّكْبِيرِ، كَمَا فِي قَوْلِهِمْ: قَضِيَّةٌ وَلَا أَبَا حَسَنِ لَهَا، وَالْأَصْلُ: وَلَا مِثْلَ 223 / أَبِي / حَسَنِ ^(٣) لَهَا، فَلَمَّا أُنِيبَ عَنْ مِثْلِ جَرْدٍ عَنْ أَدَاةِ التَّعْرِيفِ وَلَكَ أَنْ تَقُولَ: الْأَصْلُ: مَوْضُوعٌ اللُّغَةِ، أَوْ مَوْضُوعٌ الْإِصْطِلَاحِ، عَلَى نِسْبَةِ الْوَضْعِ إِلَى اللُّغَةِ وَالْإِصْطِلَاحِ مَجَازًا، وَحَيْثُ فَلَا يَكُونُ فِيهِ إِلَّا حَذْفُ مُضَافٍ وَاحِدٍ، وَيَصِيرُ نَظِيرُ قَوْلِ الْعَرَبِ كُنْتُ أَظُنُّ أَنَّ الْعَقْرَبَ أَشَدُّ لَسَعَةً مِنَ الزُّبُورِ فَإِذَا هُوَ إِيَّاهَا ^(٤) عَلَى تَأْوِيلِ ابْنِ الْحَاجِبِ، فَإِنَّهُ أَعْرَبَ إِيَّاهَا خَالًا، عَلَى أَنَّ الْأَصْلَ: فَإِذَا هُوَ مَوْجُودٌ مِثْلُهَا فَحَذَفَ الْخَبَرَ، كَمَا حَذَفَ ^(٥) فِي خَرَجْتُ فَإِذَا الْأَسَدُ ثُمَّ حَذَفَ الْمُضَافَ وَهُوَ مِثْلٌ وَقَامَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ مَقَامَهُ، فَتَحَوَّلَ الضَّمِيرُ الْمَجْرُورُ مَنْصُوبًا، بَلْ تَخْرِيجُ مَا نَحْنُ فِيهِ عَلَى ذَلِكَ؛ لِأَنَّ لَفْظَ الضَّمِيرِ مَعْرِفَةٌ، وَالتَّصَابُهُ عَلَى الْحَالِ بَعِيدٌ، وَالظَّاهِرُ فِي الْمِثَالِ الْمَذْكُورِ أَنَّهُ مَفْعُولٌ

(١) طه من الآية: 96، أي: من أمر حافِرٍ قَرَسَ الرَّسُولِ.

(٢) في نج أُنِيبَ.

(٣) في نج الحسن.

(٤) تقدم في فصل إذا.

(٥) في نج كما هو.

لِفِعْلٍ مَحذُوفٍ هُوَ الْحَبْرُ، وَالتَّقْدِيرُ: فَإِذَا هُوَ يُشْبِهُهَا، وَلَمَّا حُذِفَ الْفِعْلُ انْفَصَلَ الضَّمِيرُ، أَوْ
أَنَّهُ هُوَ الْحَبْرُ كَمَا فِي قَوْلِ الْأَكْثَرِينَ: فَإِذَا هُوَ هِيَ، وَلَكِنْ أَيْبَ ضَمِيرُ النُّصْبِ عَنْ ضَمِيرِ
الرُّفْعِ، كَذَا قَالَ الْمُصَنِّفُ فِي بَعْضِ تَعَالِيْقِهِ ⁽¹⁾.

قُلْتُ: وَكَانَ مَوْلَانَا كَمَالَ الدِّينِ ⁽²⁾ بَنُ قَوَامِ الدِّينِ أَحَدَ الْمُدْرَسِيِّينَ بِ شَهْرِنَهْرَوَالَةِ -
سَلَّمَهُ اللَّهُ- تَفَضَّلَ بِزِيَارَتِي عِنْدَ قُدُومِي إِلَى هَذَا الشَّهْرِ فِي أَوَائِلِ سَنَةِ ثَلَاثٍ وَعِشْرِينَ ⁽³⁾
فَذَكَرَ لِي أَنَّهُ وَقَعَ فِي كَلَامِ بَعْضِ الْعُلَمَاءِ أَنَّ لُغَةً مِنْ قَوْلِنَا: الْقِيَاسُ لُغَةٌ: التَّقْدِيرُ مَنْصُوبٌ
عَلَى التَّمْيِيزِ، وَاسْتَشْكَلَهُ مُسْتَضْعِياً لِلْجَوَابِ عَنْهُ فِيمَا ظَهَرَ ⁽⁴⁾ لِي مِنْ كَلَامِهِ، فَكُنْتُ إِلَيْهِ قَبْلَ
النِّصْرَافَةِ مِنْ عِنْدِي. مَا مِثَالُهُ: الْحَمْدُ لِلَّهِ: يَقَعُ فِي كَلَامِ الْمُصَنِّفِينَ كَثِيراً مِثْلُ قَوْلِهِمْ: الْقِيَاسُ
لُغَةٌ: التَّقْدِيرُ. وَالدَّلِيلُ لُغَةٌ: الْمُرْشِدُ وَ الْإِعْرَابُ لُغَةٌ: الْبَيَانُ وَوَقَعَ فِي عِبَارَةِ بَعْضِ الْعُلَمَاءِ أَنَّ
لُغَةً فِي ذَلِكَ وَأَمثَالِهِ مَنْصُوبٌ عَلَى التَّمْيِيزِ، وَاسْتَشْكَلَ بَأَنَّ التَّمْيِيزَ إِذَا عَنْ مُفْرَدٍ مِنْهُمْ وَضَعَا
كَرُطِلَ زَيْتًا، أَوْ عَنْ نِسْبَةٍ، كَ طَابَ زَيْدٌ نَفْسًا، وَكِلَاهُمَا مَقْقُودٌ فِي أَمْثَالِ ⁽⁵⁾ هَذِهِ التَّرَاكِيِبِ،
إِذَا الْمُتَقَدِّمُ فِيهَا مُفْرَدٌ وَضِعَ لِمَعْنَى مُعَيَّنٍ، فَلَا إِيهَامَ وَلَا نِسْبَةَ، وَيُمْكِنُ أَنْ يُجَابَ بِاخْتِيَارِ الْقِسْمِ
الثَّانِي، وَهُوَ تَمْيِيزُ النِّسْبَةِ، وَقَوْلُ الْمُعْتَرِضِ: لَمْ تُتَقَدِّمِ نِسْبَةُ أَصْلًا، مَمْنُوعٌ لِحَوَازِ أَنْ يُقَدَّرَ
مُضَافًا، أَيْ: شَرْحُ الْقِيَاسِ، مَثَلًا، وَحُذِفَ لِإِشْعَارِ ⁽⁶⁾ الْقَرِينَةِ الْحَالِيَةِ بِهِشٍ؛ فَإِنَّ الْمُتَكَلِّمَ بِذَلِكَ
إِنَّمَا يَذْكُرُهُ فِي مَقَامِ التَّفْسِيرِ وَإِرَادَةِ الْبَيَانِ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَهُوَ مِنْ تَمْيِيزِ النِّسْبَةِ الْوَاقِعَةِ فِي
شِبْهِ جُمْلَةٍ نَحْوُ: أَغْجَبَنِي طَيْبُهُ أَبَا فَإِنَّ كَوْنَ أَبَا تَمْيِيزَ إِنَّمَا هُوَ بِاعْتِبَارِ قَوْلِكَ: طَيْبُهُ لَا بِاعْتِبَارِ
الْجُمْلَةِ كُلِّهَا ⁽⁷⁾.

فَإِنْ قِيلَ: تَمْيِيزُ النِّسْبَةِ الْوَاقِعَةِ بَيْنَ الْمُتَضَايِفَيْنِ لَا بُدَّ مِنْ كَوْنِهِ فَاعِلًا فِي الْمَعْنَى، ثُمَّ
قَدْ يَكُونُ مَعَ ذَلِكَ فَاعِلًا فِي الصَّنَاعَةِ بِحَسَبِ الْأَصْلِ، فَيَكُونُ مُحْوَلًا عَنْ الْمُضَافِ، نَحْوُ:

(1) كلام ابن هشام هذا نقله السيوطي في الأشباه والنظائر: 3/ 280، 281.

(2) لم أوافق في العثور على ترجمة له.

(3) يريد بعد الثمانمائة هجرية.

(4) في ج يظهر.

(5) في ج مثل.

(6) في ج لا افتقار.

(7) منقول من المسائل السلفية باختصار وتصرف ص: 129-130، مجلة المورد العراقية، الثالث، السنة: 1980.

أَعْجَبَنِي طَيْبُ زَيْدٍ أَبًا، إِذَا كَانَ الْمُرَادُ الثَّنَاءُ عَلَى أَبِي زَيْدٍ، فَإِنَّ أَصْلَهُ: أَعْجَبَنِي طَيْبُ أَبِي زَيْدٍ، وَقَدْ لَا يَكُونُ، نَحْوُ: لَيْلَهُ دُرَّةٌ فَارِسًا وَوَيْحَهُ وَوَيْلَهُ إِسْنَانًا، فَإِنَّ الدَّرَّ بِمَعْنَى الْخَيْرِ، وَ الْوَيْحِ وَالْوَيْلِ بِمَعْنَى الْهَلَاكِ، وَنِسْبَتُهُمَا إِلَى الْمَذْكُورِ نِسْبَةُ الْفِعْلِ إِلَى فَاعِلِهِ، وَتَعْلُقُ الشَّرْحُ بِالْقِيَاسِ وَنَحْوِهِ، إِنَّمَا هُوَ تَعْلُقُ الْفِعْلِ بِالْمَفْعُولِ، لَا بِالْفَاعِلِ، قُلْنَا: تَمْنَعُ هَذِهِ الْقَاعِدَةُ بِنَاءَ عَلَى مَا صَرَّحَ بِهِ بَعْضُهُمْ مِنْ أَنَّ التَّمْيِيزَ عَنِ النِّسْبَةِ قَدْ يَكُونُ مُحْوَلًا عَنِ الْمَفْعُولِ فَيَقَعُ بَعْدَ الْجُمْلَةِ، نَحْوُ: «وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا»⁽¹⁾ وَبَعْدَ شِبْهِ الْجُمْلَةِ نَحْوُ: شَكَرْتُ: فَقَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا، وَمَسْأَلَتُنَا مِنْ هَذَا الْقَبِيلِ، فَيَكُونُ التَّمْيِيزُ فِيهَا مُحْوَلًا عَنِ الْمُضَافِ الَّذِي هُوَ مَفْعُولٌ فِي الْأَصْلِ، أَيِ: شَرَحَ لُغَةَ الْقِيَاسِ كَذَا، وَالْمَعْنَى: أَنَّ شَرْحَ اللُّغَةِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِالْقِيَاسِ هُوَ التَّقْدِيرُ، فَذَكَرَ التَّمْيِيزَ ثَبِيحًا، لِأَنَّ مُتَعْلَقَ الشَّرْحِ هُوَ اللُّغَةُ، لَا الْإِصْطِلَاحُ مَثَلًا، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ.

هَذَا مَا كَتَبْتُهُ إِلَيْهِ، وَقَدْ اسْتَبَانَ أَنَّ الْقَوْلَ بِالتَّمْيِيزِ فِي ذَلِكَ ظَاهِرٌ لِمَنْ لَهُ أَدْنَى تَمْيِيزٍ، 224/ وَلَكِنْ بَعْضُ النَّاسِ⁽²⁾ ثَوَّلَعَ/ بِإِشْكَالٍ⁽³⁾ الْوَاضِحَاتِ، وَشَغَلَ الْوَقْتَ بِالْأُمُورِ السَّهْلَةِ، وَاللَّهُ وَلِيُّ التَّوْفِيقِ، قَالَ الْمُصَنِّفُ فِي بَعْضِ تَعَالِيْقِهِ: وَقَدْ يَتَّبَادَرُ إِلَى الذَّهْنِ فِي هَذِهِ التَّرَاكِبِ وَأُمُكَالِهَا أَوْجُهُ مِنْهَا، - وَهُوَ أَقْرَبُهَا تَبَادُرًا - أَنْ يَكُونَ التَّنْصِبُ عَلَى نَزْعِ الْخَافِضِ، وَالْأَصْلُ: الْإِعْرَابُ فِي اللُّغَةِ: الْبَيَانُ وَيَشْهَدُ لِهَذَا أَنَّهُمْ قَدْ يُصَرِّحُونَ بِذَلِكَ، أَغْنِي بَأَن يَقُولُوا: الْإِعْرَابُ فِي اللُّغَةِ الْبَيَانُ، وَفِي هَذَا الْوَجْهِ نَظَرٌ مِنْ وَجْهَيْنِ، أَحَدُهُمَا: أَنَّ إِسْقَاطَ الْخَافِضِ مِنْ هَذَا وَنَحْوِهِ لَيْسَ بِقِيَاسٍ، وَاسْتِعْمَالُ مِثْلِ هَذَا التَّرَكِيبِ مُسْتَمِرٌّ فِي كَلَامِ الْعُلَمَاءِ.

وَالثَّانِي أَنَّهُمْ قَدْ انْتَزَمُوا فِي مِثْلِ هَذِهِ الْأَلْفَاطِ التَّنْكِيرَ، وَلَوْ كَانَتْ عَلَى إِسْقَاطِ الْخَافِضِ لَبَقِيَتْ عَلَى تَعْرِيفِهَا الَّذِي كَانَ عِنْدَ وَجُودِ الْخَافِضِ، كَمَا بَقِيَ التَّعْرِيفُ فِي قَوْلِهِ⁽⁴⁾:

(1) القمر 12.

(2) سقطت من نَج.

(3) في نَج بالأُمُور.

(4) تمامه: كَلَامُكُمْ عَلَيَّ إِذْ خَرَّامٌ، وَالبَيْتُ لَجْرِيرٍ، وَالرَّوَايَةُ فِي دِيَوَانِهِ بِشَرْحِ ابْنِ حَبِيبٍ 1/ 278: أَمْنُضُونَ الرُّسُومَ وَلَا تُحَيُّ... وَلَا شَاهِدَ فِيهِ، مِنْ شَوَاهِدِ ابْنِ يَعِيشَ: 8/ 8، وَالْخِزَانَةُ: 3/ 671.

تَمُرُونَ الدِّيَارَ وَلَمْ تُعُوجُوا

وَأَصْلُهُ: تَمُرُونَ عَلَى الدِّيَارِ، أَوْ بِالدِّيَارِ، وَقَدْ يُزَادُ عَلَى هَذَيْنِ ⁽¹⁾ [الْوَجْهَيْنِ] ⁽²⁾ وَجْهَانِ آخِرَانِ، أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ لَيْسَ فِي الْكَلَامِ مَا يَتَعَلَّقُ بِهِ الْخَافِضُ الثَّانِي: أَنْ سَقُوطَ الْخَافِضِ ⁽³⁾ لَا يَقْتَضِي النُّصْبَ مِنْ حَيْثُ هُوَ سَقُوطُ خَافِضٍ؛ بَلْ مِنْ حَيْثُ إِنَّ الْعَامِلَ الَّذِي كَانَ الْجَارُ مُتَعَلِّقًا بِهِ لَمَّا زَالَ مِنَ اللَّفْظِ ظَهَرَ أَثَرُهُ لِزَاوِلِ مَا كَانَ يُعَارِضُهُ وَإِذَا لَمْ يَكُنْ فِي الْكَلَامِ مَا يَقْتَضِي النُّصْبَ مِنْ فِعْلٍ أَوْ شَبْهِهِ لَمْ يَجْزِ النُّصْبُ، وَمِنْ هُنَا كَانَ خَطَأُ قَوْلِ الْكُوفِيِّينَ فِي ⁽⁴⁾: مَا زِيدَ قَائِمًا أَنْ مَا الثَّانِيَةُ لَمْ تَرْفَعْ الْإِسْمَ وَتَنْصِبِ الْخَبَرَ؛ بَلْ أُرْتِفَاعُ زَيْدٍ عَلَى أَنَّهُ مُبْتَدَأٌ ⁽⁵⁾، وَنُصِبَ قَائِمًا عَلَى إِسْقَاطِ الْبَاءِ ⁽⁶⁾. وَهَذَانِ الْوَجْهَانِ يَقْتَضِيَانِ □ بِتَقْدِيرِ صِحَّتِهِمَا - أَلَا يَجُوزُ: الْإِعْرَابُ فِي اللَّغَةِ: الْبَيَانُ، كَذَا قَالُوا وَأَقُولُ: لَا مَدْخَلَ لِلْوَجْهِ الثَّانِي فِي بَطْلَانِ هَذَا التَّرَكِيبِ أَصْلًا ثُمَّ قَالَ: وَلَكِنْ قَدْ يَجُوزُ عَلَى التَّعَلُّقِ بِأَعْنِي مُضْمَرَةٌ، مُعْتَرِضَةٌ بَيْنَ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ، وَالْفَصْلُ بِالْجُمْلَةِ الْإِعْتِرَاضِيَّةِ جَائِزٌ اتِّفَاقًا فَإِنْ قِيلَ: فَهَلَا قُدِّرَ الْجَارُ أَوْ الْمَذْكُورُ مُتَعَلِّقًا بِالْخَبَرِ، فَإِنْ فِيهِ مَعْنَى الْفِعْلِ فَالْجَوَابُ: إِنَّا عَدَلْنَا عَنْ ذَلِكَ لِفَسَادِهِ مَعْنَى وَصِنَاعَةٍ، أَمَّا مَعْنَى فَلَا تُهْ بِصِيرُ الْمَعْنَى: الْإِعْرَابُ: الْبَيَانُ الْحَاصِلُ فِي اللَّغَةِ، لَا الْبَيَانُ الْحَاصِلُ فِي غَيْرِهَا، وَلَيْسَ الْمُرَادُ هَذَا، وَأَمَّا صِنَاعَةٌ، فَلَأَنَّ الْبَيَانَ وَنَحْوَهُ مَصَادِيرُ، وَلَا يَتَقَدَّمُ عَلَى الْمَصْدَرِ مَعْمُولُهُ، وَلَوْ كَانَ ظَرْفًا، وَلِهَذَا قَالُوا فِي قَوْلِ الْحَمَاسِيِّ ⁽⁷⁾.

وَبَعْضُ الْجُلَمِ عِنْدَ الْجَهْلِ ————— لِلدَّلَّةِ إِذْ عَانَ

(1) في الأصل هذان.

(2) سقطت من الأصل.

(3) سقطت من ج.

(4) في ج قايما.

(5) في ج أو نصب.

(6) ينظر أسرار العربية ص: 143، والإنصاف ص: 165، شرح الكافية: 1 / 268.

(7) من أبيات ل شهل بن شيان الزماني، شرح الحماسة للمرزوقي: 1 / 38، ومعجم شواهد العربية: 394.

إِنَّ اللَّامَ مُتَعَلِّقَةٌ بِإِذْعَانَ مَحذُوفٍ يَدُلُّ عَلَيْهِ الْمَذْكُورُ، وَلَيْسَ مُتَعَلِّقَةً بِالْإِذْعَانِ الْمَذْكُورِ، فَإِذَا امْتَنَعُوا مِنْ ذَلِكَ حَيْثُ لَمْ يَظْهَرْ تَأْثِيرُ الْمَصْدَرِ بِالنَّصْبِ، وَلَمْ يَتَجَوَّزُوا فِي الْجَارِ بِالْحَذَفِ، فَهُمْ عَنْ تَجْوِيزِ التَّقْدِيمِ ⁽¹⁾ عِنْدَ وُجُودِ هَذَيْنِ أَبْعَدُ ⁽²⁾، فَإِنْ قِيلَ: هَبْ أَنْ هَذَا امْتَنَعَ حَيْثُ الْخَبَرُ مَصْدَرٌ، لَكِنَّهُ لَا يَمْتَنِعُ حَيْثُ هُوَ وَصَفٌ، كَقَوْلِهِ: الدَّلِيلُ لُغَةٌ: الْمُرْشِدُ، فَالْجَوَابُ إِنَّهُ يَمْتَنِعُ ⁽³⁾ فِي ذَلِكَ أَيْضاً مِنْ جِهَةٍ أَنَّ اسْمَ الْفَاعِلِ صِلَةُ الْآلِفِ وَاللَّامِ، أَيْ: الدَّلِيلُ الَّذِي يُرْشِدُ وَلَا يَتَقَدَّمُ مَعْمُولُ الصِّلَةِ عَلَى الْمَوْصُولِ، وَلِهَذَا تَأَوَّلُوا قَوْلَهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: «وَكَاثُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ» ⁽⁴⁾ «إِنِّي لَكُمَا لَعْنُ النَّاصِحِينَ» ⁽⁵⁾ «إِنِّي لَعَمَلِكُمَا مِنْ

أَلْقَالِينَ» ⁽⁶⁾ كَذَا قَالَ الْمُصَنِّفُ ⁽⁷⁾، قُلْتُ: الَّذِي اخْتَارَهُ ابْنُ الْحَاجِبِ: صِحَّةُ تَعْلُقِ الْجَارِ فِي ذَلِكَ بِصِلَةِ الْوَاوِ وَإِنْ امْتَنَعَ فِي غَيْرِهَا تَنْزِيلاً لَهَا مِثْلَ «الْخَرْفِيَّةِ» ⁽⁸⁾ ثُمَّ قَالَ الْمُصَنِّفُ: وَلَوْ قَدَرْنَا أَنْ: فِي ذَلِكَ لِمَحْضِ التَّغْرِيفِ لَمْ نَتَخَلَّصْ مِنَ الْإِشْكَالِ الثَّانِي، وَهُوَ فَسَادُ الْمَعْنَى؛ إِذِ الْمَعْنَى حِينَئِذٍ: الدَّلِيلُ الَّذِي يُرْشِدُ فِي اللُّغَةِ لَا الدَّلِيلُ الَّذِي يُرْشِدُ فِي غَيْرِ اللُّغَةِ فَإِنْ قِيلَ: تُقَدَّرُ التَّعْلُقُ بِمُضَافٍ مَحذُوفٍ، أَيْ: تَفْسِيرُ الْإِعْرَابِ فِي اللُّغَةِ: الْبَيَانُ، كَمَا قَالُوا: أَلْتِ مِثْلِي فَرَسَخَانٍ عَلَى تَقْدِيرٍ: بَعْدُكَ مِثْلِي فَرَسَخَانٍ، وَتُقَدَّرُ فِي مِثْلِهَا فِي قَوْلِهِمْ: الْإِسْمُ مَا دَلَّ عَلَى مَعْنَى فِي اعْتِبَارِ نَفْسِهِ، لَا بِاعْتِبَارِ أَمْرٍ خَارِجٍ عَنْهُ وَكَذَا يَكُونُ الْمَعْنَى: تَشْرُحُ الْإِعْرَابَ بِاعْتِبَارِ ⁽⁹⁾ اللُّغَةِ: الْبَيَانِ ⁽¹⁰⁾.

(1) في الأصل التقدير.

(2) في ج' بعد.

(3) في الأصل يمتنع.

(4) يوسف: 20.

(5) الأعراف: 21.

(6) الشعراء: 168.

(7) المسائل الفرية لابن هشام، المورد ص: 127، 129، العدد: 3، السنة: 1980، والأشياء والنظائر: 3/ 277، 278.

(8) نص على ذلك في حديثه عن آية الأعراف: 21 «وَقَاسَمَهُمَا إِنِّي لَكُمَا لَعْنُ النَّاصِحِينَ»، الأمالي: 1/ 152.

(9) في ج' في نفسه.

(10) الأشياء والنظائر: 3/ 278.

فَالْجَوَابُ أَنَّ هَذَا تَقْدِيرٌ صَحِيحٌ، وَلَكِنْ يَبْقَى الْإِشْكَالُ الْآوَّلَانِ وَهُمَا أَنَّ إِسْقَاطَ
الْجَارِ لَيْسَ بِقِيَاسٍ، وَأَنَّ التَّزَامَ التَّنْكِيرَ حِينَئِذٍ لَا وَجْهَ لَهُ (وَمِنْهَا أَنْ يَكُونَ تَمْيِيزًا، وَاسْتَشْكَلَهُ
الْمُصَنِّفُ يَنْخُورَ مَا ذَكَرْتُهُ فِي الرِّسَالَةِ الَّتِي كَتَبْتُهَا لِمَوْلَانَا كَمَالِ الدِّينِ - سَلَّمَهُ اللَّهُ - وَقَدْ
عَرَفْتُ الْجَوَابَ عَنْ ذَلِكَ بِمَا قَرَّرْتَاهُ فِيهَا) ⁽¹⁾. وَمِنْهَا أَنْ يَكُونَ مَفْعُولًا مُطْلَقًا، وَالْأَصْلُ:
225/ الإِغْرَابُ: تَغْيِيرُ الْآخِرِ لِعَامِلٍ اصْطَلَحُوا/ عَلَى ذَلِكَ اصْطِلَاحًا، ثُمَّ حُذِفَ الْعَامِلُ،
واعتَرَضَ بِالمَصْدَرِ بَيْنَ الْمُتَبَدِّلِ وَخَبَرِهِ، وَهَذَا الْوَجْهُ مُمْتَنِعٌ فِي قَوْلِكَ: الإِغْرَابُ لُغَةٌ: الْبَيَانُ:
فَإِنَّ اللُّغَةَ لَيْسَتْ مَصْدَرًا؛ إِذْ لَيْسَتْ إِسْمًا لِلْحَدِثِ، وَإِنَّمَا هِيَ اسْمٌ لِلْفِعْلِ الْمَسْمُوعِ، وَلِهَذَا
تُوصَفُ بِمَا تُوصَفُ بِهِ الْأَلْفَاظُ الْمَسْمُوعَةُ فَيَقَالُ: لُغَةٌ فَصِيحَةٌ، كَمَا يُقَالُ: كَلِمَةٌ فَصِيحَةٌ
وَذَهَبَ ابْنُ الْحَاجِبِ فِي أَمَالِيهِ إِلَى أَنَّ ذَلِكَ عَلَى الْمَفْعُولِ الْمُطْلَقِ، وَأَنَّ مِنَ الْمَصْدَرِ
الْمُؤَكَّدِ لِغَيْرِهِ، قَالَ: وَذَلِكَ لِأَنَّ مَعْنَى قَوْلِنَا: الإِجْمَاعُ لُغَةٌ: الْعَزْمُ [أَي: مَذَلُّوْلُ الإِجْمَاعِ لُغَةٌ:
الْعَزْمُ] ⁽²⁾.

وَالدَّلَالَةُ تُنْقَسِمُ إِلَى دَلَالَةِ شَرْعٍ، وَدَلَالَةِ لُغَةٍ، وَدَلَالَةِ عَرَفٍ، فَلَمَّا كَانَتْ مُحْتَمِلَةً،
وَذَكَرَ أَحَدَ الْمُحْتَمَلَاتِ كَانَ مَصْدَرًا مِنْ بَابِ الْمَصْدَرِ الْمُؤَكَّدِ لِغَيْرِهِ ⁽³⁾ وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ اللُّغَةَ
لَيْسَتْ مَصْدَرًا؛ وَلَآئِذَا لَوْ كَانَ مَصْدَرًا مُؤَكَّدًا لِغَيْرِهِ لَمْ يَأْتِ إِلَّا بَعْدَ تَمَامِ الْجُمْلَةِ عِنْدَ
الْجُمْهُورِ كَمَا تَقُولُ: زَيْدُ ابْنِي حَقًّا، وَهُوَ فِي الْمِثَالِ مُتَوَسِّطٌ.

وَمِنْهَا أَنْ يَكُونَ ⁽⁴⁾ مَفْعُولًا لِأَجْلِهِ، وَالتَّقْدِيرُ: تَفْسِيرُ الإِغْرَابِ لِأَجْلِ الْإِصْطِلَاحِ، أَيْ:
لِأَجْلِ بَيَانِ الْإِصْطِلَاحِ وَهَذَا الْوَجْهُ لَا يَسْتَقِيمُ أَيْضًا فِي مِثْلِ: الإِغْرَابُ لُغَةٌ؛ لِأَنَّ الْمُتَصَبِّ
عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ لِأَجْلِهِ لَا يَكُونُ إِلَّا مَصْدَرًا كَقَمْتُ إِجْلَالًا لَهُ، وَلَا تَقُولُ: حَيْثُكَ الْمَاءُ أَوْ
الْعُشْبُ إِلَّا بِتَقْدِيرٍ مُضَافٍ، أَيْ: ابْتِغَاءُ الْمَاءِ أَوْ الْعُشْبِ ⁽⁵⁾ إِلَى هُنَا كَلَامُهُ، وَقَدْ طَالَ الْبَحْثُ
فِي الْمَسْأَلَةِ حَتَّى خَرَجْنَا أَوْ كِدْنَا نَخْرُجُ عَنْ الْغَرَضِ مِنْ هَذَا التَّأْلِيفِ.

(1) ساقط من ج.

(2) ساقط من الأصل.

(3) الأمالي: 4/ 61.

(4) سقطت من ج.

(5) المسائل السفرية في النحو لابن هشام، المورد العراقية ص: 131، العدد: 3، والأشياء والنظائر: 3/ 280.

قَالَ: وَفُسِّرَ^(١) بِأَن تَنْسُبَ لِمَا بَعْدَهَا حُكْمًا مُخَالِفًا لِحُكْمِ^(٢) مَا قَبْلَهَا.

أَقُولُ: قَدْ يُسْتَشْكَلُ بِأَنَّ الْعَرَضَ مِنَ الْإِسْتِدْرَاكِ حَاصِلٌ بِدُونِ هَذَا الْحَرْفِ؛ إِذْ مَتَى نُسِبَ الْحُكْمُ الْمُخَالِفُ لِلْحُكْمِ الْمُتَقَدِّمِ وَحِدٌ مَقْصُودُ الْإِسْتِدْرَاكِ، فَإِذَنْ لَا فَائِدَةٌ لِهَذَا^(٣) الْحَرْفِ، وَجَوَابُهُ أَنَّ فَائِدَةَ الْإِثْبَانِ بِهِ الْإِعْلَامُ مِنْ أَوَّلِ الْأَمْرِ بِأَنَّ مَا يَأْتِي بَعْدَهُ مِنَ الْحُكْمِ مُخَالِفٌ لِمَا قَبْلَهُ؛ فَإِذَنْ ذَكَرَ الْحُكْمَ اسْتِفِيدَ مُخَالَفَتُهُ لِمَا تَقَدَّمَ مِنْ جَوْهَرِ اللَّفْظِ تَفْصِيلاً، وَإِفَادَةً الْحَرْفِ لِلْمُخَالَفَةِ فِي ابْتِدَاءِ الْأَمْرِ إجمالاً.

قَالَ: وَقَالَ الْقَرَاءُ أَصْلُهَا: لَكِنْ أَنْ فَطُرِحَتِ الْهَمْزَةُ لِلتَّخْفِيفِ^(٤)، وَتَوْنُ لِكِنْ لِلْسَّكِينِ.

أَقُولُ: طَرَحَ الْهَمْزَةَ لِلتَّخْفِيفِ، وَحَذَفَ التَّوْنَ السَّكِينَةَ لِمُلَاقَاةِ سَاكِنِ كِلَاهُمَا غَيْرِ مَقْبُوسٍ، فَلَوْ أَدْعَى أَنَّ الْهَمْزَةَ ثَقُلَتْ حَرَكَتُهَا إِلَى السَّكِينَةِ قَبْلَهَا، ثُمَّ حَذَفَتْ التَّوْنَ لِاجْتِمَاعِ الْأَمْثَالِ لَكَانَ فِيهِ تَغْلِيلٌ لِمُخَالَفَةِ الْقِيَاسِ.

قَالَ: وَقَالَ بَاقِي الْكُوفِيِّينَ [مُرْكَبَةً] مِنْ لَا وَ إِنْ وَالْكَافُ الزَّائِدَةُ لَا التَّشْبِيهِيَّةُ وَحَذَفَتْ

الْهَمْزَةُ تَخْفِيفاً.

أَقُولُ: الْكَافُ الزَّائِدَةُ مَفْتُوحَةٌ مِثْلُ الْكَافِ التَّشْبِيهِيَّةِ، فَمِنْ أَيْنَ جَاءَتْ هَذِهِ الْكُسْرَةُ، وَلَيْسَ التَّرْكِيبُ بِمُقْتَضٍ لِذَلِكَ، وَبِالْجُمْلَةِ فَهَذِهِ كُلُّهَا دَعَاوَى لَا يَقُومُ عَلَيْهَا دَلِيلٌ، وَلَا شَبِيهَةٌ، فَلَا يَلْتَفَتُ إِلَيْهَا.

قَالَ: وَقَدْ يُعْذَرُ اسْمُهَا كَقَوْلِهِ^(٥):

فَلَوْ كُنْتُ ضَيَّيًّا عَرَفْتُ قَرَأَيْتِي وَلَكِنْ زَلَّجِي عَظِيمُ الْمَشَافِرِ

أَقُولُ: ضَيَّيًّا أَيُّ: مِنْ بَنِي ضَبَّةَ، وَهُوَ ابْنُ أَدَّ، عَمُّ بَنِي مُرٍّ، وَالزَّلَّجِيُّ بِكَسْرِ الزَّايِ وَفَتْحِهَا، وَاحِدُ الزَّلَّجِ كَسْراً وَفَتْحاً عَلَى مَا حَكَاهُ الْجَوْهَرِيُّ عَنْ أَبِي عَمْرٍو.

(١) أي: الاستدراك الذي تفيدته لكن.

(٢) في الأصل وَجَّحَ لَهَا قَبْلَهَا.

(٣) في جَّحَ تِي هَذَا.

(٤) سقطت من الأصل ومن جَّحَ.

(٥) من قصيدة للفرزدق في هجاء رجل من ضبة، ديوانه: 481، عن سيبويه الذي قال في: 282 / 1، والنصب أكثر في كلام العرب، كأنه قال: ولكن زلجياً عظيم المشافر لا يعرف قرأيتي، شرح المفصل: 8 / 81، والجنى الداني: 590.

قَالَ: وَالزُّنْجُ حَيْلٌ مِنَ السُّودَانِ⁽¹⁾، وَالْمَشَافِرُ جَمْعُ مِشْفَرٍ، وَهُوَ مِنَ الْبَعِيرِ كَالْجَحْفَلَةِ مِنَ الْفَرَسِ، كَذَا فِي الصَّحَاحِ⁽²⁾، وَأُطْلِقَ الْمِشْفَرُ هُنَا عَلَى شَفَةِ الْإِنْسَانِ إِمَّا اسْتِعَارَةً إِنْ قَصِدَ تَشْبِيهَهَا بِمِشْفَرِ الْبَعِيرِ، وَإِمَّا مَجَازاً مُرْسِلاً، إِنْ قَصِدَ أَنَّهُ مِنْ إِطْلَاقِ الْمُقَيَّدِ عَلَى الْمَطْلَقِ، كإِطْلَاقِ الْمِرْسَنِ عَلَى الْأَنْفِ مِنْ غَيْرِ قَصْدٍ إِلَى التَّشْبِيهِ.

قَالَ: وَبَيْتُ الْكِتَابِ.

وَلَكِنْ مَنْ لَا يَلْقَ أَمْرًا يَنْوِبُهُ يَعْدُوهُ يَنْزِلُ بِهِ، وَهُوَ أَغْزَلُ⁽³⁾

أَقُولُ: يَنْوِبُهُ: يُصِيبُهُ وَالْعُدَّةُ بَضْمُ الْعَيْنِ: مَا أَعْدَدْتَهُ لِحَوَادِثِ الدَّهْرِ مِنَ الْمَالِ وَالسَّلَاحِ وَالْأَغْزَلُ: الَّذِي لَا سِلَاحَ مَعَهُ: يُجْمَعُ عَلَى غَزَلٍ وَغَزْلَانٍ وَغَزَلٍ بَضْمُ الْعَيْنِ الْمُهْمَلَةِ فِيهِنَّ، وَ سَكُونُ الزَّاي فِي الْأَوَّلِينَ مُخَفَّفَةٌ، وَفَتْحُهَا مُشَدَّدَةٌ فِي الثَّالِثِ

قَالَ: لِأَنَّ الشَّرْطَ لَا يَفْعَلُ فِيهِ مَا قَبْلَهُ⁽⁴⁾.

أَقُولُ: إِنَّمَا يَكُونُ كَذَلِكَ إِذَا لَمْ يَكُنِ الْعَامِلُ حَرْفًا جَارًا أَوْ مُضَافًا، أَمَّا إِذَا كَانَ أَحَدُهُمَا، فَيَفْعَلُ مُتَقَدِّمًا نَحْوُ: يَمَنْ تَمَرَّرَ أَمْرًا وَغُلَامٌ مَنْ تَضَرَّبَ أَضْرَبُ.

قَالَ: احْتَجُّوا بِقَوْلِهِ⁽⁵⁾،

وَلَكِنِّي مِنْ حُبِّهَا لِعَمِيدُ

أَقُولُ: سَبَقَ إِشَادُهُ فِي اللَّامِ الْمُفْرَدَةِ⁽⁶⁾، وَأَنَّ الْعَمِيدَ هُوَ الَّذِي هَذِهِ الْعِشْقُ.

(1) الصحاح: 1/ زنج.

(2) الصحاح: 2/ مشفر.

(3) الشاهد فيه أن اسم لکن محذوف، وهو ضمير الشأن، وفي الكتاب: 1/ 439، قال سيويه في باب ما تكون فيه الأسماء التي يجازى بها بمنزلة الذي، وقد جاء في الشعر، إن من يأتي أنه... وقال أمية بن أبي الصلت:

وَلَكِنْ مَنْ لَا يَلْقَ أَمْرًا يَنْوِبُهُ.....أَلْبَسْتِ
ديوان أمية بن أبي الصلت: 46.

(4) ابن هشام يرى أن مَنْ في الشاهد ليست اسم لکن وكلامه فيه إطلاق.

(5) تقدم الحديث عنه في ص: 181 من الأصل.

(6) فصل اللام المفردة، وهو ما احتج به الكوفيون على جواز دخول اللام على خبر لکن.

لَكِنْ

226/ قَالَ: وَخَفِيفَةٌ⁽¹⁾ بِأَصْلِ / الْوَضْعِ.

أَقُولُ: قَدْ أَمَّهَا تُكُونُ مُخَفَّفَةً⁽²⁾ مِنَ الثَّقِيلَةِ، وَأَلْهَى تَدْخُلُ إِذَا ذَاكَ عَلَى الْجُمْلَتَيْنِ،
فَانْظُرْ بِمَاذَا تَمَيَّزُ الْخَفِيفَةُ عَنِ الْمُخَفَّفَةِ إِذَا دَخَلَتْ عَلَى الْجُمْلَةِ.
قَالَ: نَعُوذُ بِكَ زُهَيْرٍ⁽³⁾؛

إِنْ ابْنٌ وَرَقَاءٌ لَا تُخْشَى بَوَادِرُهُ لَكِنْ وَقَائِعُهُ فِي الْحَرْبِ تُنْتَظَرُ

أَقُولُ: وَرَقَاءُ: اسْمُ رَجُلٍ، قَالَ الْجَوْهَرِيُّ: وَالْجَمْعُ: وَرَاقِيٌّ وَوَرَاقِيٌّ مِثْلُ: صَحَارِيٍّ وَصَحَارَى⁽⁴⁾، وَالْبَوَادِرُ جَمْعُ بَادِرَةٍ، وَهِيَ الْحِدَّةُ، نَقُولُ: أَخْشَى عَلَيْكَ بَادِرَتَهُ، وَبَدَرَتْ مِنْهُ بَوَادِرُ غَضَبٍ، أَيُّ: أَخْطَاءٌ وَسَقَطَاتُ⁽⁵⁾ عِنْدَمَا اخْتَدَ⁽⁶⁾ كَذَا فِي الصُّحَّاحِ وَالْوَقَائِعِ جَمْعُ: وَقِيعَةٍ، وَهِيَ الْقِتَالُ، وَالْحَرْبُ؛ تُؤْتَى، يُقَالُ: وَقَعَتْ بَيْنَهُمْ حَرْبٌ قَالَ الْخَلِيلُ "تُصَغِّرُهَا حَرْبٌ بِلَاهَاءٍ، رِوَايَةٌ عَنِ الْعَرَبِ قَالَ الْمَازِنِيُّ: لِأَنَّهُ فِي الْأَصْلِ مُصَدَّرٌ وَقَالَ الْمُبَرِّدُ: الْحَرْبُ قَدْ تَذَكَّرَ، وَالشَّدَّ:

وَهُوَ إِذَا الْحَرْبُ هَفَا عَقَابُهُ مِرْجَمُ حَرْبٍ تُلْتَظِي حِرَابُهُ

الشَّاهِدُ فِي عَقَابِهِ إِذَا الضَّمِيرُ يَعُودُ إِلَى الْحَرْبِ وَالْمَرَادُ بِالْعُقَابِ: مَا ارْتَفَعَ مِنَ الرَّأْيَةِ وَهَفَا خَفَقَ وَاضْطَرَبَ، وَالْمِرْجَمُ: الشَّدِيدُ بِكَسْرِ الْمِيمِ، كَأَنَّهُ يُرْجَمُ بِهِ مُعَادٍ بِهِ، وَتُلْتَظِي: تُلْتَهَبُ وَالْحِرَابُ جَمْعُ: حَرَبَةٍ⁽⁷⁾.

(1) فِي بَعْضِ وَخَفِيفَةٍ.

(2) فِي جِ خَفِيفَةٍ.

(3) الشَّاهِدُ فِيهِ أَنَّ لَكِنْ إِذَا وَلِيَهَا كَلَامٌ فِيهِ حَرْفُ ابْتِدَاءٍ لِإِفَادَةِ الْاسْتِدْرَاكِ وَلَيْسَتْ عَاطِفَةً، سَوَاءٌ دَخَلَتْ عَلَيْهَا الْوَاوُ أَمْ لَا، وَهُوَ مِنْ آيَاتِ لَزْهَرِ بْنِ أَبِي سَلَمَى، شَرَحَ شِعْرَهُ (صَنْعَةُ تَعَلَّتْ تَحْتَهُ قِيَاوَةً) ص: 224، وَالْجَنَى الدَّانِي ص: 589.

(4) الصُّحَّاحُ: 4 / وَرَقِيٌّ.

(5) فِي بَعْضِ وَسَقَطَاتُ.

(6) الصُّحَّاحُ: 2 / يَدْرُ.

(7) الصُّحَّاحُ: 1 / حَرْبٌ، وَفِي اللِّسَانِ: 1 / حَرْبٌ وَحَكَى ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ فِيهَا التَّذْكِيرَ، وَانْشَدَهُ الْبَيْتَ.

لَيْسَ

قَالَ: وَتَنْفِي غَيْرُهُ^(١) بِالْقَرِينَةِ نَهْوُ لَيْسَ خَلَقَ اللَّهُ مِثْلَهُ وَقَوْلِ الْأَعَشَى^(٢)؛

لَهُ نَافِلَاتٌ مَا يُغِبُّ نَوَالَهَا وَلَيْسَ عَطَاءُ الْيَوْمِ مَانِعُهُ غَدًا

أَقُولُ: يَعْني أَنَّهَا تَنْفَعُ لِنَفْيِ غَيْرِ الْحَالِ، أَيِ: الْمَاضِي وَالْمُسْتَقْبَلِ عِنْدَ وُجُودِ الْقَرِينَةِ الدَّالَّةِ عَلَى ذَلِكَ، وَكَأَنَّ الْمُصَنَّفَ -رَحِمَهُ اللَّهُ- حَاوَلَ بِذَلِكَ التَّوْفِيقَ بَيْنَ الْقَوْلَيْنِ الْمَعْرُوفَيْنِ فِي لَيْسَ وَذَلِكَ أَنَّ سَبِيحَتَهُ قَالَ -وَتَبِعَهُ ابْنُ السَّرَاجِ- هِيَ لِلنَّفْيِ مُطْلَقًا، نَقُولُ: لَيْسَ خَلَقَ اللَّهُ مِثْلَهُ^(٣)، هَذَا فِي الْمَاضِي، وَقَالَ تَعَالَى: (أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ)^(٤)، وَهَذَا فِي الْمُسْتَقْبَلِ وَمِنْهُ الْبَيِّنَةُ، وَجَمُهورُ النُّحَاةِ عَلَى أَنَّهَا لِنَفْيِ الْحَالِ، قَالَ الْأَنْدَلُسِيُّ^(٥): لَيْسَ بَيْنَ الْقَوْلَيْنِ تَنَاقُضٌ؛ لِأَنَّ خَبَرَ لَيْسَ إِنْ لَمْ يُقَيَّدَ بِزَمَانٍ يُحْمَلُ عَلَى الْحَالِ كَمَا يُحْمَلُ الْإِيجَابُ عَلَيْهِ فِي نَحْوِ: زَيْدٌ قَائِمٌ، وَإِذَا قُيِّدَ بِزَمَانٍ مِنَ الْأَزْمِنَةِ فَهُوَ عَلَى مَا قُيِّدَ بِهِ^(٦) وَهَذَا هُوَ الَّذِي أَرَادَهُ الْمُصَنَّفُ وَالْبَيِّنَةُ كَمَا ذَكَرَ لِلْأَعَشَى يَمْدَحُ بِهِ النَّبِيَّ ﷺ، وَالنَّافِلَاتُ جَمْعُ النَّافِلَةِ، وَهِيَ عَطِيَّةٌ مَا لَا يَجِبُ وَيُغِبُّ مُضَارِعٌ أَغْبَى، أَيِ: مَا يَأْتِي يَوْمًا دُونَ يَوْمٍ؛ بَلْ يَأْتِي يَوْمٌ. وَالنَّوَالُ بِفَتْحِ الثَّوْنِ: الْعَطَاءُ، وَالتَّائِلُ^(٧): مِثْلُهُ.

قَالَ: وَزَنَّهُ^(٨) فَعَلَ بِالنَّكْسَرِ، ثُمَّ انْتَرَمَ تَخْفِيفُهُ^(٩).

(١) أي: غير الحال.

(٢) الشاهد فيه أن لَيْسَ لِنَفْيِ الْمُسْتَقْبَلِ، لِلْأَعَشَى ميمون قصيدة في مدح الرسول ﷺ، ديوانه: 137.

(٣) الكتاب: 1 / 70 تحت: هـ.

(٤) هود: 8.

(٥) تقدمت ترجمته في ص: 51 من الأصل.

(٦) في الارتشاف: 2 / 79 وذهب أبو علي إلى أنها لنفي الحال في الجملة غير المقيدة بزمان، والمقيدة بزمان تنفيه على حسب القيد وهو الصحيح.

(٧) في ج والنامل.

(٨) في ج وزير.

(٩) أي فعل لَيْسَ.

أقول: يَغْنِي أَنَّهُم التَزَمُوا تَخْفِيفَهُ بِاسْتِثْنَاءِ الْيَاءِ اسْتِثْقَالاً لِلْكَسْرَةِ عَلَيْهَا، وَهَذَا هُوَ الْبَاعِثُ عَلَى الْإِلْتِزَامِ فِيهِ دُونَ بَابِ عِلْمٍ، وَهُوَ مَا عَيْتُهُ حَرْفٌ صَحِيحٌ مَكْسُوراً، فَإِنَّ تَخْفِيفَهُ جَائِزٌ لَا لَازِمَ فَإِنْ قُلْتُ: لِمَ تَرَكُوا قَلْبَ يَاءِهِ الْيَاءَ كَمَا هُوَ الْقِيَاسُ؟ قُلْتُ: لِمُخَالَفَتِهِ أَخَوَاتِهِ فِي عَدَمِ التَّصْرُفِ، كَذَا قَالُوا فَإِنْ قُلْتُ: لَوْ كَانَ مُحَقِّقاً مِنْ فِعْلٍ كَصَيْدٍ فِي صَيْدٍ لَعَادَتْ حَرَكَةُ الْيَاءِ عِنْدَ اتِّصَالِ الضَّمِيرِ كَمَا فِي صَيْدَتْ؟ قُلْتُ: بِهِذَا اعْتَرَضَ أَبُو عَلِيٍّ الْفَارِسِيُّ، وَأَجَابُوا عَنْهُ بِمَا تَقَدَّمَ مِنْ فِعْلٍ ذَلِكَ لِمُفَارَقَتِهِ أَخَوَاتِهِ بِسَبَبِ عَدَمِ التَّصْرُفِ.

قَالَ: الْإِلَهِيُّ هَيْئُ⁽¹⁾.

أقول: هُوَ مَاخُودٌ مِنَ الْهَيْئَةِ يُقَالُ: هَيْئُ الرَّجُلِ، أَي: حَسَنَتْ هَيْئَتُهُ.

قَالَ: وَالْجَوَابُ الْأَوَّلُ⁽²⁾ بِدَلِيلٍ تَسْتُ وَتَسْتَمَّا وَتَسْتَقُّ وَتَيْسًا وَتَيْسُوا⁽³⁾، وَتَيْسَتْ.

أقول: يَغْنِي أَنْ اتِّصَالَ ضَمَائِرِ الرُّفْعِ الْبَارِزَةِ، وَلِحَاقِ ثَاءِ الثَّانِيَةِ السَّاكِنَةِ ذَلِيلٌ عَلَى فِعْلِيَّتِهَا، فَيَكُونُ الْقَوْلُ بِحَرْفِيَّتِهَا خَطَأً، وَالْفَارِسِيُّ قَدْ اسْتَشْعَرَ هَذَا الْإِعْتِرَاضَ، وَأَجَابَ عَنْهُ فَقَالَ: وَأَمَّا لِحَاقُ الضَّمِيرِ فِي تَسْتُ وَتَسْتَمَّا فَلِشَبْهِهِ بِالْفِعْلِ، لِكَوْنِهِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ، وَبِمَعْنَى، مَا كَانَ، وَكَوْنُهُ رَافِعاً وَتَاصِيباً، كَمَا أَلْحَقَ الضَّمِيرُ بِهَاتِ، فَقِيلَ: هَاتِيَا هَاتُوا هَاتِي مَعَ كَوْنِهِ اسْمَ فِعْلٍ لِقُوَّةِ مُشَابَهَتِهِ الْأَفْعَالِ⁽⁴⁾ قُلْتُ: حَاصِلُهُ مَنَعُ أَنْ يَكُونَ لِحَاقُ ضَمِيرِ الرُّفْعِ الْبَارِزِ لِلْكَلِمَةِ مِنْ خَصَائِصِ الْفِعْلِ، وَكَذَا ثَاءُ السَّاكِنَةِ، وَإِنْ 227/ كَانَ الْفَارِسِيُّ لَمْ يَتَعَرَّضْ لِهَذَا⁽⁵⁾ صَرِيحاً فِيمَا وَقَفْتُ عَلَيْهِ، لَكِنْ هِيَ وَالْمَرْفُوعُ الْبَارِزُ/ فِي الْإِيرَادِ⁽⁶⁾ فِي الْجَوَابِ سَوَاءً، فَتَأَمَّلْهُ.

(1) أي: أَنْ فِعْلٌ لَمْ يُوْجَدْ فِي بَابِي الْعَيْنِ إِلَّا فِي هَيْئٍ وَلِلَّذَلِكَ لَمْ يَقْدَرْ لَيْسَ لَيْسَ.

(2) أي: أَنَّهَا فِعْلٌ، لَا حَرْفٌ كَمَا ذَهَبَ ابْنُ السَّرَاجِ وَالْفَارِسِيُّ وَآخَرُونَ.

(3) سَقَطَتْ مِنْ ج.

(4) قَالَ أَبُو عَلِيٍّ فِي الْبَصَرِيَّاتِ: 2/ 833: الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ لَيْسَ كَالْفِعْلِ أَنَّكَ تَصِلُ مَا بِالْأَفْعَالِ الْمَاضِيَةِ وَالْمُضَارَعَةِ، وَلَا

يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ: مِمَّا أَحْسَنَ مَا لَيْسَ زَيْدٌ ذَاكَرٌ حَتَّى تَقُولَ: مَا لَيْسَ يَذْكُرُكَ زَيْدٌ فَتَجْزِي لَيْسَ نَفْيًا مُجْزِي لَمْ الْحَرْفِ كَمَا

تَقُولُ مَا لَمْ يَذْكُرُكَ زَيْدٌ.

(5) فِي ج تَمَّا.

(6) فِي ج وَالْجَوَابِ.

قَالَ: وَأَنْ اسْمَهَا^(١) ضَمِيرًا رَاجِعٌ لِلْبَعْضِ الْمَفْهُومِ مِمَّا تَقَدَّمَ.

أَقُولُ: يَغْنِيهِ أَلَكِ إِذَا قُلْتَ: قَامَ الْقَوْمُ لَيْسَ زَيْدًا فَ زَيْدٌ مُسْتَكْنَى بِ لَيْسَ مَنْصُوبٌ بِهَا عَلَى أَنَّهُ خَبَرُهَا، وَاسْمُهَا ضَمِيرٌ مُسْتَكْنَى فِيهَا عَائِدٌ إِلَى الْبَعْضِ الْمَفْهُومِ مِمَّا تَقَدَّمَ، أَيْ: قَامُوا لَيْسَ بَعْضُهُمْ زَيْدًا، وَلَا يَرُدُّ عَلَى هَذَا مَا وَرَدَ فِي^(٢): قَامُوا مَا خَلَا زَيْدًا^(٣) عِنْدَ مَنْ جَعَلَ الْفَاعِلَ فِيهِ ضَمِيرًا يَعُودُ إِلَى الْبَعْضِ الْمَفْهُومِ مِمَّا سَبَقَ؛ لِأَنَّ الْبَعْضَ هُنَا فِي سِيَاقِ التَّنْفِيهِ فَشَمِلَ كُلَّ بَعْضٍ مِنَ الْقَوْمِ فَحَصَلَ الْمَقْصُودُ مِنَ الْإِسْتِثْنَاءِ، بِخِلَافِهِ فِي مَا خَلَا وَ شَبِيهِهِ.

قَالَ: وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ كَانَتْ سَبَبَ قِرَاءَةِ سَيِّبُونِهِ لِلنَّحْوِ إِلَى آخِرِهِ.

أَقُولُ: حَكَى ابْنُ السَّيِّدِ^(٤) فِي كَلَامِهِ عَلَى الْفَاطِ الْمَوْطِ^(٥) أَنَّهُ يُرَوَى أَنَّ سَيِّبُونَهُ رَحِمَهُ اللَّهُ، قَالَ لِحَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ^(٦): مَا تَقُولُ فِي رَجُلٍ رَعَفَ فِي الصَّلَاةِ فَقَالَ لَهُ حَمَّادٌ لَحَنَتْ يَا سَيِّبُونَهُ لَا تُقِلَّ رَعْفٌ إِلَّا مَا هُوَ رَعْفٌ فَحَجَلْ سَيِّبُونَهُ، وَقَالَ: سَأَقْرَأُ عِلْمًا لَا يُلَحِّنُنِي مَعَهُ أَحَدٌ^(٧)، وَتَهَضَّ إِلَى الْخَلِيلِ فَشَكَا إِلَيْهِ قِصَّتَهُ، فَقَالَ الْخَلِيلُ: رَعْفٌ هِيَ الْفَصِيحَةُ، وَرَعْفٌ لُغَةٌ غَيْرُ فَصِيحَةٍ، وَلَزِمَ سَيِّبُونَهُ الْخَلِيلُ، فَكَانَتْ سَبَبَ بَرَاعَتِهِ فِي صِنَاعَةِ النَّحْوِ^(٨) انْتَهَى قُلْتُ: مَا حَكَى الْمُصَنِّفُ هُوَ الظَّاهِرَةُ؛ لِأَنَّ مَا اتَّقَدَّهُ حَمَّادٌ عَلَيْهِ مِنْ رَفْعِ الْاسْمِ الَّذِي حَقُّهُ أَنْ يُنْصَبَ إِلَّا مَا يُدْرِكُ مِنَ النَّحْوِ، وَمَا اتَّقَدَّهُ مِنْ ضَمِّ عَيْنِ الْفِعْلِ الَّتِي حَقُّهَا أَنْ تُفْتَحَ لَا يُدْرِكُ مِنَ النَّحْوِ، وَإِلَّا مَا يُدْرِكُهُ^(٩) الثَّقَلُ.

(١) أي: اسم كَيْسٍ فِي أَتُونِي لَيْسَ زَيْدًا وَهِيَ حَرْفٌ عِنْدَ الْبَعْضِ لِأَنَّهُ نَصَبٌ الْمُسْتَكْنَى.

(٢) فِي جِ عَلَى.

(٣) فِي جِ زَيْدًا.

(٤) الْبَطْلِيوسِي تَقْدِمُ التَّعْرِيفَ بِهِ، ص: 41 مِنَ الْأَصْلِ.

(٥) شَرْحٌ لِلْمَوْطِ لِابْنِ السَّيِّدِ.

(٦) حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ بْنِ دِينَارِ الْبَصْرِيِّ، أَبُو سَلَمَةَ، مَفْنِي الْبَصْرَةِ، وَاحِدُ رِجَالِ الْحَدِيثِ، وَمِنْ النُّحَاةِ، الْحَافِظُ الثَّقِيُّ، ت: 167 هـ.

(٧) نَزْهَةُ الْأَلْبَاءِ ص: 50، وَالْأَعْلَامُ: 2/ 272.

(٨) سَفَعْتُ مِنَ الْأَصْلِ.

(٩) لَمْ أَعْشَرَ عَلَى شَرْحِ ابْنِ السَّيِّدِ لِلْمَوْطِ، وَفِي نَزْهَةِ الْأَلْبَاءِ ص: 72 مَا أَخْطَأَ فِيهِ هُوَ لَيْسَ أَبَا الدُّرْدَاءِ مِنْ لَفْظِ الْحَدِيثِ فَقَالَ:

لَيْسَ أَبُو الدُّرْدَاءِ.

(٩) هَكَذَا فِي النَّسَخِ، وَالْمُنَاسِبُ وَإِنَّمَا يُدْرِكُ بِالنَّقْلِ.

قَالَ: لَأَنَّ الْإِسْتِثْنَاءَ الْمَفْرُغَ لَا يَكُونُ فِي الْمَفْعُولِ الْمُطْلَقِ التَّوَكِيدِيَّ⁽¹⁾، لَعَدَمِ الْفَائِدَةِ فِيهِ.
أَقُولُ: بَلْ لَعَدَمِ صِحَّةِ الْإِسْتِثْنَاءِ الْمَذْكُورِ أَصْلًا وَرَأْسًا؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ مَصْدَرٌ ضَرَبْتُ
فِي قَوْلِكَ: مَا ضَرَبْتُ إِلَّا ضَرْبًا لَا يَحْتَمِلُ غَيْرَ الضَّرْبِ، وَالْمُسْتَثْنَى مِنْهُ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مُتَعَدِّدًا
يَشْمَلُ الْمُسْتَثْنَى وَغَيْرَهُ.

قَالَ: عَلَى حَذْفِ الصِّفَةِ أَيْ: إِلَّا ظَنًّا ضَعِيفًا.

أَقُولُ: وَبِهَذِهِ الطَّرِيقَةِ يَصِحُّ الْإِسْتِثْنَاءُ؛ إِذَا الظَّنُّ مِمَّا يَقْبَلُ الشَّدَّةَ وَالضَّعْفَ وَالْمَعْنَى:
مَا نَظَنُّ بِالسَّاعَةِ إِلَّا ظَنًّا ضَعِيفًا مُسْتَحَقَّرًا مُلْحَقًا بِالْعَدَمِ، فَظَهَرَ كَوْنُ الْإِسْتِثْنَاءِ مُفْرَغًا، وَكَوْنُهُ
مِنَ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ الْأَعْمُ الْمَحْذُوفُ، أَيْ: لَا نَظَنُّ شَيْئًا مِنَ الظَّنِّ إِلَّا هَذَا النَّوعَ مِنَ الظَّنِّ، فَلَا
حَاجَةَ إِلَى ذَلِكَ التَّمَحُّلِ، وَلَا تَمَحُّلَ مَنْ قَالَ: يُعْتَبَرُ فِي الْفِعْلِ اغْتِيَارَاتٌ وَاحْتِمَالَاتٌ مَجَازِيَّةٌ
بَحِثْ يَكُونُ حَقِيقَةُ الْمَصْدَرِ وَاحِدًا مِنْهَا، كَأَنَّهُ قِيلَ⁽²⁾: مَا تُذَرِّكُ إِلَّا الْإِذْرَاكَ الظَّنِّيَّ، وَلَا
تُذَرِّكُ مَا قُوَّةً مِنَ الْإِذْرَاكَاتِ، وَكَذَا فِي مَا ضَرَبْتُ إِلَّا ضَرْبًا كَأَنَّهُ قَالَ: مَا فَعَلْتُ إِلَّا الضَّرْبَ
وَلَمْ أَفْعَلْ سَائِرَ أَنْوَاعِ الْمَكَارِهِ وَالْإِيْدَاءَاتِ، كَالثَّنَمِ وَنَحْوِهِ، وَهَذَا كُلُّهُ أَمْرٌ مُسْتَعْنَى عَنْهُ بِمَا
تَقْدَمُ.

قَالَ: وَقَوْلُهُ⁽³⁾:

هِيَ الشِّفَاءُ لِذَائِي لَوْ ظَفِرْتُ بِهَا وَلَيْسَ مِنْهَا شِفَاءُ النَّفْسِ⁽⁴⁾ مَبْدُولٌ

أَقُولُ هَذَا الْبَيِّنُ لِهَشَامِ أَخِي ذِي الرُّمَّةِ، وَهُوَ مِنْ إِشَادَاتِ سَبْيَوِيهِ.
وَالدَّاءُ: الْمَرَضُ هَمْزُهُ أَصْلِيَّةٌ وَجَمْعُهُ: أَذْوَاءٌ، يُقَالُ مِنْهُ: ذَاءَ الرَّجُلُ يَذَاءُ⁽⁵⁾ ذَاءً أَيْ:
مَرِضٌ فَهُوَ ذَاءٌ أَيْ: مَرِضٌ وَالظَّفَرُ: الْقَوُوزُ وَمِنْهَا يَتَعَلَّقُ بِمَبْدُولٍ وَالْبَذَالُ الْمُعْجَمَةُ:

(1) يتحدث عن المنصوب بعد إلا في الآية: (إِنْ نَظَنُّ إِلَّا ظَنًّا) الجائية من الآية: 31، فالمصدر كما يرى ابن هشام ليس توكيداً وإنما هو نوعي يحذف صفته.

(2) فِي جِ قَالَ.

(3) الشاهد فيه أن اسم كَيْسٍ ضمير الشأن، وأن كَيْسَ ليس حرفاً كما قدرها بعضهم، وهو من شواهد الكتاب: 35، 36
نسبه سبوي إلى هشام أخيه ذي الرمة، ومن شواهد ابن يعيش 3/ 116، والهمج: 1/ 111.

(4) فِي الْأَصْلِ الدَّاءُ.

(5) سَقَطَتْ مِنْ جِ.

الْجُودُ وَالْإِعْطَاءُ وَالْمَعْنَى: أَنْ وَصَلَهَا⁽¹⁾ عَلَى تَقْدِيرِ الْفَوْزِ⁽²⁾ بِهِ هُوَ الشَّفَاءُ الْمَزِيلُ لِمَا بِي مِنَ الْمَرَضِ، لَكَيْتُهَا لَا تُجُودُ بِهِ.

قَالَ: وَاسْتَدْلُوا بِنَعْوِ قَوْلِهِ⁽³⁾:

أَيْنَ الْمَفَرُّ، وَالْإِلَهُ الطَّالِبُ وَالْأَشْرَمُ الْمَغْلُوبَ لَيْسَ الْغَالِبُ

أَقُولُ: الْمُرَادُ بِالْأَشْرَمِ: أَبْرَهَةُ بْنُ صَاحِبِ الْفِيلِ، قِيلَ لَهُ ذَلِكَ لِأَنَّهُ كَانَ مَشْرُومَ الْأَنْفِ، وَيُرْوَى أَنَّ أَبْرَهَةَ هَذَا كَانَ مَلِكَ الْيَمَنِ مِنْ قَبْلِ (أَصْحَمَةَ)⁽⁴⁾ النَّجَاشِيِّ، وَأَنَّهُ بَنَى كَنِيسَةً بِصَنْعَاءَ وَسَمَّاها الْقُلَيْسَ، وَأَرَادَ أَنْ يَصْرِفَ إِلَيْهَا الْحِجَاجَ، فَخَرَجَ رَجُلٌ مِنْ كِنَانَةَ فَقَعَدَ فِيهَا لَيْلًا، أَيُّ: قَضَى حَاجَةَ الْإِنْسَانِ، فَأَغْضَبَهُ ذَلِكَ، وَقِيلَ: أَجْبَحْتَ رُفْقَةً مِنَ الْعَرَبِ نَارًا فَحَمَلَتْهَا الرِّيحُ فَأَحْرَقَتْهَا، فَحَلَفَ لِيَهْدِمَنَّ الْكَعْبَةَ، فَخَرَجَ بِالْحَبْشَةِ وَمَعَهُ فِيلٌ اسْمُهُ مَحْمُودٌ، وَكَانَ قَوِيًّا عَظِيمًا، وَاثْنَا عَشَرَ فَيْلًا غَيْرَهُ، فَلَمَّا بَلَغَ الْمُعْمَسَ، خَرَجَ إِلَيْهِ عَبْدُ الْمُطَّلِبِ وَعَرَضَ عَلَيْهِ ثَلَاثَ أَمْوَالٍ تِهَامَةً لِيَرْجِعَ، فَأَبَى وَعَبَّى جَيْشَهُ وَقَدَّمَ الْفِيلَ، فَكَانُوا كُلُّمَا 228 / وَجْهَهُ إِلَى الْحَرَمِ / بَرَكَ، وَلَا يَبْرَحُ، وَإِذَا وَجْهَهُ إِلَى الْيَمَنِ هَرُولٌ، فَأَرْسَلَ اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِمْ طَيْرًا، مَعَ كُلِّ طَائِرٍ حَجَرٌ فِي مَنْقَارِهِ، وَحَجَرَانِ فِي رَجْلَيْهِ، أَكْبَرُ مِنَ الْعَدْسَةِ، وَأَصْغَرُ مِنَ الْحِمَّةِ، فَكَانَ الْحَجَرُ يَقَعُ عَلَى رَأْسِ الرَّجُلِ [فَيَخْرُجُ]⁽⁵⁾ مِنْ دُبُرِهِ، وَعَلَى كُلِّ حَجَرٍ اسْمٌ مَنْ يَقَعُ عَلَيْهِ، فَفَرُّوا وَهَلَكُوا، وَمَاتَ أَبْرَهَةُ حَتَّى انْصَدَعَ صَدْرُهُ عَنْ قَلْبِهِ، وَالْقَلْبُ وَزِيرُهُ أَبُو يَكْسُومَ وَطَائِرٌ يُحَلِّقُ فَوْقَهُ حَتَّى بَلَغَ النَّجَاشِيُّ فَقَصَّ عَلَيْهِ الْقِصَّةَ، فَلَمَّا أُنْمِهَا وَقَعَ الْحَجَرُ عَلَيْهِ فَخَرَّ مَيِّتًا بَيْنَ يَدَيْهِ⁽⁶⁾.

(1) فِي 'ج' وَصَلَتْهَا.

(2) فِي 'ج' الْفَوْزِيَّة.

(3) الشَّاهِدُ فِيهِ أَنَّ خَبَرَ كَيْسٍ ضَمِيرٌ مُسْتَرٌ فِيهَا تَقْدِيرُهُ كَيْسَهُ الْغَالِبُ، وَعِنْدَ الْكُوفِيِّينَ أَنَّهَا عَاطِفَةٌ بِمَعْنَى لَا.

(4) وَهُوَ لَنْفِيلُ بْنُ حَبِيبِ الْخَثْعَمِيِّ، سِيرَةُ ابْنِ هِشَامٍ: 1 / 47، وَالْجَنَى الدَّانِي: 498، وَالْمَعْمَرُ: 2 / 138.

(5) فِي اللِّسَانِ 6 / نَحْشُ أَصْحَمَةَ بِالْبَطْنِيَّةِ: عَطِيَّةٌ.

(6) سَقَطَتْ مِنَ الْأَصْلِ.

(6) مَأْخُوذٌ مِنَ الْكَشَافِ: 4 / 285.

قَالَ: وَمُقْتَضَى كَلَامِهِ^(١) أَنَّهُ لَوْلَا تَقْدِيرُهُ مُتَّصِلًا لَمْ يَجُزْ حَذْفُهُ، وَفِيهِ نَظَرٌ.
أَقُولُ: أَمَّا أَنْ ذَلِكَ مُقْتَضَى كَلَامِهِ فَظَاهِرٌ؛ لِأَنَّهُ عَلَّلَ حَذْفَهُ بِالِاتِّصَالِ، فَقَالَ: ثُمَّ
حُذِفَ لِاتِّصَالِهِ وَأَمَّا أَنْ فِيهِ نَظَرٌ^(٢) فَلَيْسَ مَعْنَاهُ أَنَّهُ مُشْكِلٌ، وَإِنَّمَا الْمُرَادُ أَنَّهُ نَظَرَ وَكُنَّيْتُ،
فَيُنْحَتُ عَنِ الثَّقَلِ فِيهِ هَلْ هُوَ كَذَلِكَ عِنْدَ الْعَرَبِ، أَوَّلًا، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

(١) أي: ابن مالك، الذي قدر الخبر ضميراً متصلاً في البيت الشاهد أي: ليسه الغالب، والضمير عائد على الأشرم.

(٢) في ج' نظر.

حَرْفُ الْمِيمِ مَا

قَالَ: وَقَوْلُ الْآخِرِ⁽¹⁾،

رُبَّمَا تُكْرَهُ النُّفُوسُ مِنَ الْأَمْرِ — رِلَهُ فَرْجَةٌ كَحَلِّ الْعِقَالِ

أَقُولُ: هَذَا الْبَيْتُ مِنْ بَحْرِ الْخَفِيفِ، وَهُوَ مُدْرَجٌ، آخِرُ صَدْرِهِ الْمِيمُ السَّاكِنَةُ مِنَ الْأَمْرِ وَهُوَ لِأُمِّيَةِ بْنِ أَبِي الصَّلْتِ، وَقَبْلَهُ:

اصْبِرِ النَّفْسَ عِنْدَ كُلِّ مَلِمٍ — إِنَّ فِي الصَّبْرِ حِيلَةَ الْمُخْتَالِ
لَا تُضَيِّقَنَّ بِالْأُمُورِ فَقَدْ يَكْ — شَفَّ غَمَاؤُهَا بِغَيْرِ اخْتِيَالِ

وَهَذَا مُدْرَجٌ أَيْضًا، آخِرُ صَدْرِهِ الْكَافُ السَّاكِنَةُ مِنْ يُكْشَفُ أَصْبِرُ: أَمْرٌ مِنْ صَبْرَتِهِ⁽²⁾

إِذَا حَبَسْتَهُ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَأَصْبِرْ تَفْسَكُ﴾⁽³⁾ وَالْمَلِمُ: الثَّائِلُ صِفَةً مَحْذُوفٍ، أَيُّ: عِنْدَ كُلِّ خُطْبٍ
مَلِمٍ، وَالْعُمَاءُ يَفْتَحُ الْعَيْنَ الْمُعْجَمَةَ وَالْمَدَّ، مِثْلُ: الْعَمِّ وَالْعُمَّةِ مَرْجِعُهَا إِلَى التَّغْطِيَةِ وَالْإِنْبَاسِ
وَالْفَرْجَةُ بَفَتْحِ الْفَاءِ: التَّنْصِي مِنَ الْهَمِّ وَالْخُرُوجُ مِنْهُ كَحَلِّ الْعِقَالِ: أَيُّ: فَرْجَةٌ سَهْلَةٌ سَرِيعَةٌ
كَحَلِّ عِقَالِ الدَّابَّةِ وَهُوَ الْحَبْلُ الَّذِي يُشَدُّ بِهِ يَدَاهَا عِنْدَ الْبُرُوكِ لِيَمْنَعَهَا عَنِ الْقِيَامِ وَيُحْكِيَ عَنْ
أَبِي عَمْرٍو بْنِ الْعَلَاءِ أَنَّهُ كَانَ لَهُ غُلَامٌ مَاهِرٌ فِي الشَّعْرِ، فَوُشِيَ بِهِ إِلَى الْحَجَّاجِ فَطَلَبَهُ لِيَشْتَرِيَهُ
مِنْهُ، قَالَ: فَلَمَّا دَخَلْتُ عَلَيْهِ وَكَلَّمَنِي فِي ذَلِكَ قُلْتُ: إِنَّهُ مُدْبِرٌ⁽⁴⁾ فَلَمَّا خَرَجْتُ قَالَ الْوَاشِي:
كَذَبَ فَهَرَبْتُ إِلَى الْيَمَنِ مَخَافَةً مِنْ شَرِّهِ، فَمَكَثَ هُنَاكَ وَأَنَا إِمَامٌ يُرْجَعُ إِلَيَّ فِي الْمَسَائِلِ عَشَرَ
سِنِينَ، فَخَرَجْتُ ذَاتَ يَوْمٍ إِلَى ظَاهِرِ الصُّخْرَاءِ فَرَأَيْتُ أَعْرَابِيًّا يَقُولُ لِآخَرٍ: أَلَا أَبْشُرُكَ؟ قَالَ:
بَلَى! قَالَ: مَاتَ الْحَجَّاجُ، فَأَنْشَدَ:

(1) الشاهد فيه أن ما نكرة ناقصة موصوفة، ديوان أمية بن أبي الصلت ص: 446 (نح: السطلي، والكتاب: 1 / 270،

والبيان والبيان: 3 / 26، والمقتضب: 1 / 42.

(2) في نج أصبرته.

(3) الكهف من الآية: 28.

(4) من التدبير، وهو عتق العبد عن ذُبُرٍ، فهو مُدْبِرٌ، مختار الصحاح ص: 198.

رُبَّمَا تُكْرَهُ النُّفُوسُ مِنَ الْأَمْرِ، لَهُ فَرْجَةٌ كَحَلِّ الْعَقَالِ

وَالشَّدَّةُ يَفْتَحُ الْفَاءَ مِنْ فَرْجَةٍ قَالَ أَبُو عَمْرٍو: لَا أَذْرِي بَأْيَ الشَّيْئَيْنِ أَفْرَحُ، أَيْمُوتَ الْحَجَّاجِ أَمْ يَقُولُهُ: فَرْجَةٌ يَفْتَحُ الْفَاءَ، وَنَحْنُ نَقُولُ فَرْجَةً بَضْمُهَا، وَهُوَ خَطَأٌ، وَتَطْلُبْتُ ذَلِكَ زَمَانًا فِي اسْتِعْمَالِ بَعْضِهِمْ قَالَ أَبُو عَمْرٍو: وَكُنْتُ يَقُولُهُ: فَرْجَةٌ يَفْتَحُ الْفَاءَ أَشَدُّ مِنِّي فَرَحًا يَقُولُهُ: مَاتَ الْحَجَّاجُ^(١).

قَالَ: وَقَدْ قِيلَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: «إِنَّ اللَّهَ نِعْمًا يَعِظُكُمْ بِهِ»^(٢)، إِنَّ النِّعْمَ نِعْمٌ هُوَ شَيْئًا^(٣)، يَعِظُكُمْ بِهِ هَذَا مَا تَكْرَرَتْ قَامَةٌ [تَمْيِيزًا]^(٤)، وَانْجُمَلَةُ صِفَةٌ. أَقُولُ: الصُّوَابُ نَائِقَصَةٌ، فَإِنَّهُ قَدْ جَعَلَ الْجُمْلَةَ صِفَةً، وَالظَّاهِرُ أَنَّ الصِّفَةَ لَهَا، وَقَدْ اسْلَفَ أَنَّ النَّائِقَصَةَ هِيَ الْمَوْصُوفَةُ.

قَالَ: وَقَالَ سِيبَوَيْهِ فِي هَذَا مَا لَدَيَّ عَتِيدٌ الْمُرَادُ شَيْءٌ^(٥)، لَدَيَّ عَتِيدٌ أَيْ: مُعَدٌّ^(٦)، أَيْ: لِيَجَهَنَّمَ بِإِغْوَالِي إِيَّاهُ أَوْ حَاضِرٍ وَالتَّفْسِيرُ الْأَوَّلُ رَأَى الزَّمْعَشْرِيَّ^(٧)، وَفِيهِ أَنْ مَا حِينَنَدِ لِلشَّغْصِ الْعَاقِلِ.

(١) قيل إن أبا عمرو بن العلاء كان يقرأ «إِلَّا مَنْ أَغْرَفَتْ غُرْفَةً يَهْدِيهِ» البقرة: 249 بالفتح، وَبَلَغَ الْحَجَّاجُ - وَكَانَ يَفْرَأُ بِالضَّمِّ - قَالَ: فَطَلَبْتَنِي فَهَرَبْتُ إِلَيْهِ وَإِذَا بِصُنْعَاءَ فَأَقَمْتُ زَمَانًا، فَسَمِعْتُ أَعْرَابِيًّا يَقُولُ لِأَخْرَجَ: قَدْ مَاتَ الْحَجَّاجُ، فَقَالَ الْأَعْرَابِيُّ:

رُبَّمَا تُجْنَعُ النُّفُوسُ مِنَ الْأَمْرِ، لَهُ فَرْجَةٌ كَحَلِّ الْعَقَالِ

فلم أدر بأي شيء كنت أشد فرحاً، أيموت الحججاج، أم بسماع البيت أستشهد به على القراءة، سرح العيون في شرح رسالة ابن زيدون، ص: 181، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم.

(٢) النساء: 58.

(٣) في الأصل شيء.

(٤) سقطت من الأصل.

(٥) ق: 23.

(٦) سقطت من ج.

(٧) الكتاب: 2/ 106، (ت ح).

أقول: يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِالْقَرِينِ الْمَذْكُورِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: «وَقَالَ قَرِينُهُ هَذَا مَا لَدَى عَيْدٍ» ⁽¹⁾ هُوَ الشَّيْطَانُ الَّذِي قُبِضَ لَهُ، الْمَذْكُورُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: «تَقْبِضْ لَهُ شَيْطَانًا فَهُوَ لَهُ قَرِينٌ» ⁽²⁾ يَشْهَدُ لَهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: «قَالَ قَرِينُهُ رَبَّنَا مَا أَطْغَيْتُهُ» ⁽³⁾، وَعَلَى هَذَا تَكُونُ الْإِشَارَةُ بِقَوْلِهِ: هَذَا إِلَى الشَّخْصِ الْمَعْنَوِيِّ، وَالْمَعْنَى كَمَا قَالَ: هَذَا شَيْءٌ لَدَى عَيْدٍ، أَيْ: لِجَهَنَّمَ، أَيْ: مُعَدًّا لَهَا بِأَغْوَانِي إِثَاء، فَفِيهِ إِطْلَاقٌ مَا عَلَى الشَّخْصِ الْعَاقِلِ، وَقِيلَ: قَرِينَةُ كَاتِبِ الشَّمَالِ، وَالْإِشَارَةُ تَحْتَمِلُ رُجُوعَهَا ⁽⁴⁾ إِلَى كِتَابِ ⁽⁵⁾ السِّيَّاتِ، أَوْ إِلَى الشَّخْصِ نَفْسِهِ، فَقَدْ قِيلَ: إِنَّ كَاتِبَ السِّيَّاتِ هُوَ سَائِقُهُ، وَقِيلَ قَرِينُهُ مِنْ زَبَانِيَّةٍ جَهَنَّمَ الْمُوَكَّلُ بِإِدْخَالِهِ إِثَاءَهَا وَتُعْذِيبِهِ فِيهَا، وَالْإِشَارَةُ حِينَئِذٍ إِلَى مَا أَعَدَّ لَهُ مِنَ الْعَذَابِ، فَلِإِطْلَاقِ مَا فِي هَذَا الْقَوْلِ، وَفِي أَحَدِ الْإِحْتِمَالَيْنِ الْوَاقِعَيْنِ فِي الْقَوْلِ الثَّانِي عَلَى بَابِهَا مِنْ اسْتِعْمَالِهَا فِيمَا لَا يَغِقِلُ.

قَالَ: فَمَا نَصَبَ عَلَى التَّمْيِيزِ ⁽⁶⁾ عِنْدَ كَثِيرٍ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ مِنْهُمْ 229/ الزَّمْغَشَرِيُّ.

أقول: أوردَ عَلَيْهِ ابْنُ مَالِكٍ أَنَّ مَا مُسَاوِيَةً لِلْمَصْدَرِ فِي الْإِبْهَامِ، فَلَا تُمَيِّزُ؛ لِأَنَّ التَّمْيِيزَ لِبَيَانِ جِنْسِ الْمُمَيِّزِ ⁽⁷⁾ وَأَجِيبَ بِمَنْعِ مَا لِلْمَصْدَرِ ⁽⁸⁾؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ بِهَا شَيْءٌ فِيهِدَا الْإِعْتِبَارَ حَصَلَ التَّمْيِيزُ.

قَالَ: وَأَمَّا مَنْ قَرَأَ السَّحْرَ ⁽⁹⁾ عَلَى الْغَيْرِ فَمَا مَوْصُولَةٌ وَالسَّحْرُ خَبَرُهَا، وَيَقْوِيهِ قِرَاءَةُ عَبْدِ اللَّهِ ⁽¹⁰⁾؛ مَا جِئْتُمْ بِهِ سِحْرًا.

(1) الكشاف: 7 / 4.

(2) الزخرف من الآية: 36.

(3) ق: 27.

(4) في الأصل رُجُوعًا.

(5) في ج: كَاتِبِ.

(6) في قوله: غَسَلَهُ غَسَلًا نِيْمًا.

(7) شرح الكافية لابن مالك بتصرف ج 1 / 495.

(8) ساقط من ج.

(9) في قوله تعالى: «قَالَ مُوسَىٰ مَا جِئْتُمْ بِهِ سِحْرٌ» بونس: 81.

(10) عبد الله بن مسعود.

أقول: ظاهر كلامه أنه يتعين على قراءة السحر بدون همزة الاستفهام أن تكون ما موصولة، والسحر خبرها، وليس كذلك؛ بل يجوز ما قاله، ويجوز أن تكون ما استفهامية مبتدأ، وحشتم به خبره، والسحر خبر مبتدأ محذوف، أي: هو السحر وما اعتضد به من قراءة: ما حشتم به سحر⁽¹⁾ لا دليل فيه، وليس مقويًا لدعواه؛ إذ الاحتمال المذكور بعينه قائم فيه.

قال: وقال⁽²⁾:

فَيْلَكَ⁽³⁾ وَلَاةُ السُّوءِ قَدْ طَالَ مَكُتُّهُمْ فَحَتَّامَ حَتَّامِ الْعَنَاءِ الْمُطُولِ

أقول: الولاة جمع: وال وهم الأمراء والعُمال وأشباههم والمكث بتثنية حركة الميم وإسكان الكاف: اللبث، والفعلية حال من الولاة والعامل ما في اسم الإشارة من معنى الفعل، والمعنى: أشير إليهم في حال كونهم طويلي المكث وفاء فحَتَّامَ فصيحة، أي: إذا كان الأمر كذلك فحَتَّامَ والعناء⁽⁴⁾ بعين مَهْمَلَةٍ مَفْتُوحَةٍ: التعب.

قال: وَرَبَّمَا تَبِعْتَ الْفَتْحَةَ الْإِلْفَ فِي الْعَذْفِ وَهُوَ مَخْصُومٌ بِالشَّعْرِ كَقَوْلِهِ⁽⁵⁾:

يَا أَبَا الْأَسْوَدِ لِمَ خَلَفْتَنِي؟ لَهُمُومٌ طَارِقَاتٍ وَذَكَرُ

أقول: خَلَفْتَنِي: أَخَّرْتَنِي وَالْهُمُومُ: الْأَحْزَانُ جَمْعُ: هَمٌّ، وَالطَّرِيقُ: الْمَجِيءُ لَيْلًا، يُقَالُ: طَرِقَ يَطْرُقُ، وَإِنَّمَا جَعَلَ الْهُمُومَ طَارِقَاتٍ؛ لِأَنَّهُ أَكْثَرُ مَا تُعْتَرِي الْإِنْسَانَ فِي اللَّيْلِ، حَيْثُ يَجْتَمِعُ فِكْرُهُ، وَيَخْلُو بَالُهُ، فَيَتَذَكَّرُ مَا هُوَ فِيهِ مِنَ الْأَحْوَالِ الْمُوجِعَةِ، وَالْمَصَائِبِ الْمُؤْلِمَةِ وَالذِّكْرُ بِكَسْرِ الدَّالِ الْمُعْجَمَةِ، وَفَتْحِ الْكَافِ جَمْعُ: ذَكَرَى، وَهُوَ نَقِیضُ النِّسْيَانِ، أَوْ جَمْعُ ذِكْرَةٍ، بِمَعْنَى ذَكَرَى، وَهُوَ عَلَى الْأَوَّلِ مَحْفُوظٌ، وَعَلَى الثَّانِي مَقِيسٌ.

(1) المختصر في شواذ القرآن ص: 62.

(2) على أن ما الاستفهامية يحذف ألفها إذا جرّت بحرف جر، وهو من قصيدة طويلة من القصائد السبع الهاشمية للكعب بن زيد الأسدي، الهاشميات: 48، وأما ابن السجري: 2/ 234، والمجم: 2/ 8، 125.

(3) في الأصل وتلك.

(4) في ج والعين.

(5) لم يعرف قائله، وهو من شواهد الخزائن: 3/ 197، وابن يعيش: 9/ 88، والمجم: 2/ 211.

قَالَ: فَلِهَذَا حُذِفَتْ فِي نَفْسِهِ نَعْوَى: (فِيمَ أَنْتَ مِنْ ذِكْرِنَهَا) ⁽¹⁾ (فَنَاطِرَةٌ بِمَ يَرْجِعُ
الْمُرْسَلُونَ) ⁽²⁾ (لَمْ تَقُولُوا مَا لَا تَفْعَلُونَ) ⁽³⁾ وَبَقِيَ فِي (لَمَسَّكُمْ فِيمَا أَخَذْتُمْ
عَذَابٌ عَظِيمٌ) ⁽⁴⁾ (يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ) ⁽⁵⁾ (مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتَ
بِيَدَيَّ) ⁽⁶⁾.

أقول: أَحْسَنَ الْمُصَنِّفُ سِيَاقَةَ الْأَمْثِلَةِ هُنَا، وَذَلِكَ أَنَّهُ ذَكَرَ لِمَا الْإِسْتِفْهَامِيَّةُ ثَلَاثَةً
أَمْثِلَةً، وَالْأَوَّلَ مَجْرُورٌ بِفِي نَحْوِ فِيمَ أَنْتَ وَأَتَى لِمَا الْخَبَرِيَّةُ الْمَجْرُورَةَ بِمِثَالٍ أَوَّلَ نُظِيرِ
هَذَا، وَهُوَ مَا وَقَعَتْ فِيهِ كَلِمَةُ مَا مَجْرُورَةٌ بِفِي وَهُوَ فِيمَا أَفْضَيْتُمْ الثَّانِي مَجْرُورٌ بِالْبَاءِ، وَهُوَ
(فَنَاطِرَةٌ بِمَ يَرْجِعُ الْمُرْسَلُونَ) وَأَتَى لِمَا الْخَبَرِيَّةُ بِمِثَالٍ ثَانٍ نُظِيرِ هَذَا جَرَتْ فِيهِ بِالْبَاءِ، وَهُوَ
(بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ) الثَّالِثُ مَجْرُورٌ بِاللَّامِ وَهُوَ (لَمْ تَقُولُوا) وَأَتَى لِمَا الْخَبَرِيَّةُ بِمِثَالٍ ثَالِثٍ
نُظِيرِ هَذَا وَهُوَ (لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ) وَفِي كَلَامِ الْمُصَنِّفِ حَذَفَ الْعَاطِفُ فِي أَرْبَعَةِ مَوَاضِعَ،
وَيَقَعُ لَهُ مِثْلُ ذَلِكَ كَثِيرًا.

قَالَ: وَأَمَّا قِرَاءَةُ عِكْرِمَةَ ⁽⁷⁾ وَعِيسَى ⁽⁸⁾، (عَمَّ) ⁽⁹⁾ يَتَسَاءَلُونَ (فَنَادِرٌ) ⁽¹⁰⁾.

(1) النازعات: 43.

(2) النمل: من الآية: 35.

(3) الصف: 2.

(4) الأنفال من الآية: 68.

(5) البقرة من الآية: 4.

(6) ص: من الآية: 75.

(7) هو عكرمة بن عبد الله مولى عبد الله بن عباس تابعي، عالم ثقة، ت: 106 هـ وقيل سنة 105، 107، غاية النهاية: 1/ 515.

(8) هو عيسى بن عمر أبو عمر المحدث الكوفي الأعمى مقرئ الكوفة بعد حمزة، غاية النهاية: 1/ 612.

(9) في الأصل: عَمَّ.

(10) قال ابن جني: هذا أضعف اللغتين، أعني إثبات الألف في مَا الاستفهامية إذا دخل عليها حرف جر النبا: 1، المختص: 2/ 347.

أقول: أي: فَشْيَةٌ نَادِرٌ، وَعِكْرِمَةٌ بِكَسْرِ الْعَيْنِ الْمُهْمَلَةِ وَالرَّاءِ، هُوَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْمَفْسَرُ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ رَوَى عَنْ مَوْلَاهُ وَعَائِشَةَ وَأَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، خَرَجَ لَهُ جَمَاعَةٌ، وَمَاتَ سَنَةٌ سِتٌّ وَمِائَةٌ، وَالْعِكْرِمَةُ: الْأَثْنَى مِنَ الْحَمَامِ، كَانَ هَذَا الْعِلْمُ مَنْقُولٌ عَنْهَا، وَالْمُرَادُ بِعِيْسَى هَذَا عِيْسَى بْنُ عُمَرَ الْأَسَدِيُّ الْكُوفِيُّ الْمُفَرِّئُ صَاحِبُ الْحُرُوفِ، وَيَعْرِفُ بِالْهَمْدَانِيِّ، لَا عِيْسَى بْنُ عُمَرَ الْبَصْرِيِّ الثَّقَفِيِّ النَّحْوِيِّ، خَرَجَ لَهُ التِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ، وَقَالَ ابْنُ حَبْلٍ: لَا بَأْسَ بِهِ، مَاتَ سَنَةٌ سِتٌّ وَخَمْسِينَ وَمِائَةً.

قَالَ: وَأَمَّا قَوْلُ حَسَّانَ⁽¹⁾:

عَلَى مَا قَامَ يَشْتُمُنِي لِئِمِّمْ كَخَنْزِيرٍ تَمَرَّعَ فِي دَمَانٍ

فَضْرُورَةٌ.

أقول: يَشْتُمُنِي: يَسُبُّنِي، وَيَجُوزُ فِي عَيْنِهِ الضَّمُّ وَالْكَسْرُ وَاللَّيْمُ⁽²⁾: خِلَافُ الْكَرِيمِ، وَالْخَنْزِيرُ: الْحَيَّوانُ الْمُحَرَّمُ الْأَكْلُ الْمَعْرُوفُ وَنُوْنُهُ زَائِدَةٌ، وَتَمَرَّعَ: تَمَعَّكَ وَالْدَمَانُ قَدْ فُسِّرَ فِي الْمَثْنِ⁽³⁾.

قَالَ: وَمِثْلُهُ قَوْلُ الْأَخْرِ⁽⁴⁾:

أَلَا قَتَلْنَا بِقَتْلَانَا سَرَائِكُمْ أَهْلَ اللُّوَاءِ فَفَيْمًا يَكْثُرُ الْقَيْلُ؟⁽⁵⁾

أقول: السَّرَاءُ يَفْتَحُ السَّيْنُ: السَّادَةُ وَالْخِيَارُ، وَهَلْ هُوَ جَمْعُ سَرِيٍّ أَوْ اسْمُ جَمْعٍ، فِيهِ كَلَامٌ، وَقَدْ أَسْلَفْنَا فِي أَمَّا بِالْفَتْحِ وَالتَّخْفِيفِ مِنْ حَرْفِ الْأَلْفِ⁽⁶⁾ وَاللُّوَاءُ 230/ مَمْدُودٌ

(1) من أبيات قالها حسان في هجو بني عابد بن عبد الله بن عمير بن مخزوم، والرواية في الديوان: كخنزير تمرغ في رماذ ديوان حسان: 1/ 258. وهو من شواهد الخزانة: 2/ 537، وأما ابن الشجري: 2/ 233.

(2) سقطت من ج.

(3) في المتن: الدمان كالرماد وزنا ومعنى: المغني: 1/ 299، (ت: محبي).

(4) هو من قصيدة لكعب بن مالك يخاطب كفار قريش، سيرة ابن هشام: 3/ 98، تح: سعيد محمد اللحام، والرواية فيها: أن قَتَلْنَا.

(5) في الأصل أقتل.

(6) ص: 40 من الأصل.

بَكْسَرِ اللَّامِ: الْعَلَمُ وَفِي الْبَيْتِ كَلَامٌ مِنْ جِهَةِ الْعَرُوضِ وَذَلِكَ أَنَّ هَذَا مِنْ بَحْرِ الْبَسِيطِ، مِنْ عَرُوضِهِ الْأُولَى، وَضَرَبَهَا الثَّانِي، وَهُوَ الْمَقْطُوعُ، كَانَ أَصْلُهُ قَاعِلُنْ، حُذِفَتْ ثَوْنُهُ، وَسَكُنَتْ لَامُهُ، فَصَارَ قَعْلُنْ بِاسْكَانِ الْعَيْنِ، فَقَدْ ذَهَبَ مِنْهُ زَنْةٌ مُتَحَرِّكٌ⁽¹⁾، وَمَا ذَهَبَ ذَلِكَ مِنْهُ وَجِبَ أَنْ يَكُونَ مُرْدَفًا، أَيْ: يُؤْتَى قَبْلَ حَرْفِ الرَّوِيِّ بِحَرْفٍ لَيْنٍ كَمَا فِي شَاهِدِ الْعَرُوضِيِّينَ⁽²⁾:

قَدْ أَشْهَدُ الْعَارَةَ الشُّغْوَاءُ تُحْمِلُنِي جَرْدَاءُ، مَعْرُوقَةُ اللَّحْنَيْنِ سُرُحُوبُ

وَقَدْ مَرَّ إِنْشَادُ هَذَا الْبَيْتِ الْعَرُوضِيِّ فِي فَصْلِ قَدْ مِنْ حَرْفِ الْقَافِ⁽³⁾، وَتَكَلَّمْنَا عَلَيْهِ هُنَاكَ، وَلَا يَخْفَى أَنَّ ضَرْبَ الْبَيْتِ الَّذِي نَحْنُ فِيهِ وَهُوَ اللَّامِيُّ غَيْرُ مُرْدَفٍ، فَبَيْنَهُ مُخَالَفَةٌ لِمَا قَرَّرَهُ الْعَرُوضِيُّونَ فِي أَمثَالِهِ، وَقَدْ عَرَفْتَ أَنَّ الْمُصَنَّفَ ادَّعَى أَنَّ إِبْطَاتِ الْأَلِفِ فِيهِ، وَفِي بَيْتِ حَسَّانَ ضَرُورَةٌ، وَلِقَائِلِ أَنْ يَمْنَعَ ذَلِكَ بِنَاءً عَلَى تَفْسِيرِهَا بِمَا لَا مَتَدُوحَةً عَنْهُ لِلشَّاعِرِ؛ إِذِ الْوَزْنُ مَعَ حَذْفِ الْأَلِفِ فِي كُلِّ مِنْهُمَا مُسْتَقِيمٌ، وَغَايَةُ الْأَمْرِ أَنْ يَكُونَ فِي بَيْتِ حَسَّانَ الْعَقْلُ⁽⁴⁾، وَفِي الْبَيْتِ الْآخِرِ الْحَنْ⁽⁵⁾، وَكُلُّ مِنْهُمَا زَحَافٌ مُعْتَقَرٌ.

قَالَ، وَالْعَجَبُ مِنَ الرَّمُضَرِيِّ إِذْ جَوَّزَ كَوْنَهَا اسْتِفْهَامِيَّةً مَعَ رَدِّهِ عَلَى مَنْ قَالَ فِي (بِمَا

أَغْوَيْتَنِي)⁽⁶⁾، إِنَّ الْمَعْنَى: بِأَيِّ شَيْءٍ أَغْوَيْتَنِي، بِأَنَّ إِبْطَاتِ الْأَلِفِ قَلِيلٌ شَادُّ.

أَقُولُ: قَالَ فِي الْكُشَافِ فِي آيَةِ سُورَةِ يُسَ يَعْنِي: بِأَيِّ شَيْءٍ غَفَرَ لِي رَبِّي يُرِيدُ بِهِ مَا كَانَ مِنْهُ مَعَهُمْ مِنَ الْمَصَابِرَةِ وَإِعْزَازِ الدِّينِ حَتَّى قُتِلَ، إِلَّا أَنْ قَوْلَكَ: بِمَ غَفَرَ لِي رَبِّي يَطْرَحُ الْأَلِفَ أَجُودَ، وَإِنْ كَانَ إِبْطَاتُهَا جَائِزًا، يُقَالُ: قَدْ عَلِمْتُ بِمَا صَنَعْتُ هَذَا، وَبِمَ صَنَعْتُ⁽⁷⁾، وَقَالَ

(1) فِي الْأَصْلِ الْمُتَحَرِّكُ.

(2) الْإِتْنَاعُ فِي الْعَرُوضِ وَتَجْرِيجُ الْقَوَائِي: لِلصَّائِبِ إِسْمَاعِيلِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ص: 16، وَهُوَ لِأَمْرِئِ الْقَيْسِ، دِيوانُهُ ص: 68، وَيُنْسَبُ لِعَمْرَانَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْأَنْصَارِيِّ.

(3) ص: 134 مِنَ الْأَصْلِ.

(4) الْعَقْلُ: حَذْفُ الْبَاءِ مِنْ مُفَاعِلُنْ.

(5) الْحَنْ: حَذْفُ الثَّانِي السَّاكِنِ مِنْ قَاعِلُنْ وَمُفَعْلُونْ.

(6) الْحَجَرُ مِنَ الْآيَةِ: 39.

(7) الْكُشَافُ 3/ 320.

فِي تَفْسِيرِ سُورَةِ الْأَعْرَافِ حَيْثُ تُكَلِّمَ عَلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: (قَالَ فِيمَا أُغْوِيْتَنِي لِأَفْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ)⁽¹⁾، وَقِيلَ: مَا لِلْإِسْتِفْهَامِ، كَأَنَّهُ قِيلَ: بَأَيِّ شَيْءٍ أُغْوِيْتَنِي ثُمَّ ابْتَدَأَ: لِأَفْعُدَنَّ وَإِثْبَاتُ الْإِلْفِ إِذَا دَخَلَ حَرْفُ الْجَرِّ عَلَى مَا الْإِسْتِفْهَامِيَّةُ قَلِيلٌ شَادٌّ⁽²⁾.
قُلْتُ: وَالتَّعَارُضُ بَيْنَ الْمَوْضِعَيْنِ ظَاهِرٌ مَكْشُوفٌ حَقِيقٌ بِأَنَّهُ يُتَعَجَّبُ مِنْهُ كَمَا قَالَ الْمُصَنِّفُ.

قَالَ: وَأَجَازَهُ وَغَيْرُهُ أَنْ تَكُونَ⁽³⁾ بِمَعْنَى الَّذِي وَهُوَ بَعِيدٌ، لِأَنَّ الَّذِي غُفِرَ لَهُ هُوَ الذُّنُوبُ وَيَبْعُدُ إِرَادَةُ الْإِطْلَاعِ عَلَيْهَا وَإِنْ غُفِرَتْ.

أَقُولُ: لَا تُسَلِّمُ أَنَّ مَا بِتَقْدِيرِ كَوْنِهَا مَوْصُولَةٌ⁽⁴⁾ عِبَارَةٌ عَنِ الذُّنُوبِ؛ بَلْ هِيَ عِبَارَةٌ عَنِ الْغُفْرَانِ، وَالْمَعْنَى: يَا لَيْتَ قَوْمِي يَعْلَمُونَ بِالْغُفْرَانِ الَّذِي غُفِرَ لِي رَبِّي، فَإِذَنْ لَا تَفَاوَتْ فِي حَاصِلِ الْمَعْنَى بَيْنَ الْمَصْنُوعَةِ وَالْمَوْصُولَةِ، سَلَّمْنَا أَنَّهَا عِبَارَةٌ عَنِ الذُّنُوبِ؛ لَكِنْ لَا تُسَلِّمُ أَنَّهُ يَبْعُدُ إِرَادَةُ الْإِطْلَاعِ عَلَيْهَا مُطْلَقًا؛ إِذْ⁽⁵⁾ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْغَرَضُ مِنْ ذَلِكَ الْإِعْلَامُ بِعَظَمِ مَغْفِرَةِ اللَّهِ تَعَالَى وَوُفُورِ كَرَمِهِ وَسِعَةِ رَحْمَتِهِ؛ فَلَا يَبْعُدُ حِينَئِذٍ إِرَادَةُ الْإِطْلَاعِ عَلَيْهَا؛ بَلْ ذَلِكَ هُوَ اللَّائِقُ عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ، فَإِنَّهُ أَوْقَعَ فِي النَّفْسِ مِنْ ذِكْرِ الْمَغْفِرَةِ مُجَرَّدَةً عَنِ ذِكْرِ الْمَغْفُورِ لِإِحْتِمَالِ حَقَارَتِهِ.

قَالَ: وَلَأنَّ مَا النِّكَرَةَ⁽⁶⁾ الْوَاقِعَةَ فِي غَيْرِ الْإِسْتِفْهَامِ وَالشَّرْطُ لَا تَسْتَفْنِي عَنِ الْوَصْفِ إِلَّا فِي بَابِ⁽⁷⁾ التَّعَجُّبِ وَنِعَمَ وَبِنَسْ وَفِي نَحْوِ قَوْلِهِمْ: إِنِّي مِمَّا أَنْ أَفْعَلَ عَلَى خِلَافِ فَيَهْنُ قَدْ مَرَّ.
أَقُولُ: هَذَا لَا مَدْخَلَ لَهُ فِي الْإِعْتِرَاضِ، فَإِنَّ مُدْعَى الْإِمَامِ⁽⁸⁾ أَنَّ مَا لِلْإِسْتِفْهَامِ التَّعَجُّبِيُّ، فَلَا يَرُدُّ عَلَيْهِ كَوْنُ مَا إِذَا لَمْ تَقَعِ اسْتِفْهَامِيَّةٌ وَلَا شَرْطِيَّةٌ يَجِبُ وَصْفُهَا إِلَّا فِي

(1) الأعراف: 16.

(2) الكشاف 2/ 70.

(3) أي ما في قوله تعالى: «يَلَيْتَ قَوْمِي يَعْلَمُونَ» بِمَا غَفَرَ لِي رَبِّي: يس: 26.

(4) في الأصل مصدرية.

(5) سقطت إذ من ج.

(6) سقطت من ج.

(7) في الأصل باب وفي ج، ذباي.

(8) الإمام فخر الدين الرازي المفسر في تفسيره لقوله تعالى: «فِيمَا رَحِمَهُ مِنَ اللَّهِ لَيْتَ لَهُمْ» آل عمران: 159.

الْأَبْوَابِ الثَّلَاثَةِ، فَإِنْ قُلْتُ: يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مُرَادُهُ الْوَاقِعَةُ فِي غَيْرِ الْإِسْتِفْهَامِ الْحَقِيقِيِّ فَيَتَّحِبُ الْإِعْتِرَاضُ، قُلْتُ: لَوْ أَرَادَ ذَلِكَ لَأَنْتَفَضَ بِصُورٍ كَثِيرَةٍ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا تَلَكَ بِيَمِينِكَ يَمُوسَى﴾⁽¹⁾ فَإِنَّ الْإِسْتِفْهَامَ فِيهِ غَيْرُ حَقِيقِيٍّ، وَلَمْ تُوصَفْ مَا فِيهِ بِشَيْءٍ.

قَالَ: وَإِذَا رُكِبَتْ مَا الْإِسْتِفْهَامِيَّةُ مَعَ ذَا لَمْ تُحَذَفِ أَلْفُهَا نَحْوُ لِمَاذَا جِئْتَ؟ لَأَنَّ أَلْفَهَا قَدْ صَارَتْ حَشْوًا.

أَقُولُ: قَدْ وَقَعَ فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ فِي حَدِيثِ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ أَحَدِ الثَّلَاثَةِ الَّذِينَ خَلَفُوا: قُلْنَا بَلْغَنِي⁽²⁾ أَنَّهُ تَوَجَّهَ قَافِلًا حَضَرَني هَمِّي وَطَفِيقْتُ أُنْذِرُ الْكَذِبَ، وَأَقُولُ: بِمَ ذَا أَخْرَجَ مِنْ سُخْطِهِ⁽³⁾ هَكَذَا بِحَذَفِ الْأَلْفِ مِنْ مَا مَعَ كَوْنِهَا مُرَكَّبَةً مَعَ ذَا فَيَعْدُ 231/ هَذَا/ مِنْ قَبِيلِ الشَّاذِّ.

قَالَ: كَقَوْلِ بَيْدٍ⁽⁴⁾ ۞

أَلَا نَسْأَلَانِ الْمَرْءَ مَاذَا يُحَاوِلُ أُنْخَبُ فَيَقْضَى، أَمْ ضَلَالٌ⁽⁵⁾ وَيَاطِلُ؟

أَقُولُ: يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِالْمَرْءِ شَخْصًا مُعَيَّنًا كَمَا قَالَهُ صَاحِبُ الْإِقْلِيدِ⁽⁶⁾، أَوْ غَيْرَ مُعَيَّنٍ كَمَا قَالَهُ صَاحِبُ الْمَقَالِيدِ⁽⁷⁾، وَحَاوَلَ الْأَمْرَ يُحَاوِلُهُ جَوَالًا وَمُحَاوَلَةً إِذَا رَامَهُ وَأَرَادَهُ،

(1) طه: 17.

(2) في ج: بلغ.

(3) في سيرة ابن هشام: ... وأقول لماذا أخرج من سخطه رسول الله ﷺ، ج 4/ 144، وفي صحيح مسلم: 8/ ثم أخرج من سخطه؟.

(4) الشاهد فيه أن ما استفهامية مبتدأ، وذا اسم موصول خبره. ديوان لبيد: 254، والكتاب: 1/ 504، والخزانة: 2/ 556.

(5) في ج: غرور.

(6) الإقليد: شرح للمفصل، صاحبه أحمد بن محمود بن قاسم الجندي من علماء القرن الثامن الهجري، بروكلمان: 5/ 226، والأعلام: 1/ 254، واسمه فيه: أحمد بن محمود بن عمر بن قاسم شرف الدين الجندي، وفيه أنه توفي نحو 700هـ.

(7) المقاليد: شرح لكتاب المصباح في النحو ألفه أبو الفتح ناصر بن عبد السيد المطرزي المتوفى سنة: 610هـ وصاحب المقاليد هو تاج الدين أحمد بن محمود الجندي، ألفه سنة: 751هـ بروكلمان: 5/ 240، 241، 243، وهذا ينبغي أن تقدير صاحب الأعلام لتاريخ وفاة الجندي كان بعيداً.

وَالْتَحَبُّ هُنَا: التَّنْزُّ حَضُّ صَاحِبِيهِ أَنْ يَسْأَلَ الْمَرْءَ مَاذَا يُرِيدُ بِسَعْيِهِ فِي تَحْصِيلِ الْمَالِ، أَلْتَرَّ يُرِيدُ أَنْ⁽¹⁾ يَقْضِيَهُ⁽²⁾ وَيُوفِي بِهِ، أَمْ سَعْيُهُ ذَلِكَ صَدَرَ مِنْهُ عَلَى غَيْرِ بَصِيرَةٍ.

قَالَ: هَذَا مَبْتَدَأٌ بِدَلِيلِ إِبْدَالِهِ الْمَرْفُوعِ مِنْهَا وَذَلِكَ⁽³⁾ مُوصُولٌ بِدَلِيلِ الْفَتْحِ لِلْجُمْلَةِ بَعْدَهُ. أَقُولُ: هَذَا غَيْرُ مُتَعَيِّنٍ لِاحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ مَاذَا كُلُّهُ اسْمًا وَاحِدًا مَرْفُوعًا عَلَى أَنَّهُ مُبْتَدَأٌ، وَيَحَاوُلُ خَبَرُهُ، وَالرَّابِطُ مَحْذُوفٌ، أَيْ: يُحَاوِلُهُ وَمِثْلُهُ فِي الشَّعْرِ جَائِزٌ وَنَحْبٌ بَدَلٌ مِنَ الْمُبْتَدَأِ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مَاذَا كُلُّهُ⁽⁴⁾ فِي مَحَلِّ نَصْبٍ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ يُحَاوَلُ وَلَا ضَمِيرَ مَحْذُوفًا، فَإِنْ قُلْتُ: يُبْطِلُهُ رَفْعُ الْبَدَلِ⁽⁵⁾، قُلْتُ: لَا يَكُونُ نَحْبٌ حِينَئِذٍ بَدَلًا؛ بَلْ يَكُونُ خَبَرٌ مُبْتَدَأٌ مُضْمَرٌ.

قَالَ: الثَّانِي، أَنْ يَكُونَ مَاذَا كُلُّهُ اسْتِفْهَامًا عَلَى التَّرْكِيبِ كَقَوْلِكَ: «لِمَاذَا جِئْتَ؟». أَقُولُ: إِنَّمَا تَعَيَّنَ فِي هَذَا الْمِثَالِ التَّرْكِيبُ لِثَبُوتِ أَلْفِ مَا⁽⁶⁾ مَعَ دُخُولِ الْجَارِ عَلَيْهَا، وَلَوْلَا ذَلِكَ لَوَجَبَ حَذْفُ الْأَلْفِ. قَالَ: وَقَوْلُهُ⁽⁷⁾:

يَا خُزَرَ تَغْلِبَ مَاذَا بَالٌ نَسَوْتَكُمْ

أَقُولُ: هَذَا صَدَرَ بَيِّنَةٍ، عَجْزُهُ:

(1) سقطت من ج.

(2) في ج يقضيه.

(3) يريد لماذا في الشاهد المتقدم.

ألا تـالان المرء ماذا يحاول أنـخبب..... البيت

(4) في ج كلمة.

(5) في ج المبتدأ تحريف.

(6) سقطت من ج.

(7) الشاهد فيه أن لماذا كله استفهام مركب في محل رفع مبتدأ، وبالأخبار، وهو من قصيدة لجرير في هجاء الأخطل، ديوان

جرير: 598، والمص: 84 / 1.

لَا يَسْتَفِقْنَ إِلَى الدَّيْرَيْنِ ثُخَنَانًا

الْخَزَرُ بِضَمِّ الْحَاءِ الْمَعْجَمَةِ وَإِسْكَانِ الزَّايِ ⁽¹⁾ جَمْعُ أَخْزَرٍ، وَهُوَ الرَّجُلُ الضَّيِّقُ الْعَيْنِ الصَّغِيرُهَا، يُقَالُ: خَزَرَ يَخْزُرُ خَزْرًا، فَهُوَ أَخْزَرُ، وَيُقَالُ: الْخَزَرُ هُوَ أَنْ يَكُونَ الْإِنْسَانُ كَأَنَّهُ يَنْظُرُ بِمَوْخَرٍ عَيْنِهِ.

وَتُغْلِبُ بِكَسْرِ اللَّامِ قَبِيلَةُ مِنَ الْعَرَبِ سُمِّيَتْ بِاسْمِ أَبِيهَا تَغْلِبَ بْنِ وَائِلٍ.
وَالْبَالُ: الْحَالُ يُقَالُ: مَا بِأَلْكَ؟ أَيْ: مَا حَالُكَ؟ لَا يَسْتَفِقْنَ: لَا يَكْفُفْنَ مِنْ قَوْلِكَ: مَا يَسْتَفِيقُ فَلَانٌ مِنَ الشَّرَابِ، أَيْ: مَا يَكْفُ عَنْهُ كَمَا فِي الْقَامُوسِ ⁽²⁾، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ بِمَعْنَى: لَا يَصْحَوْنَ مِنْ قَوْلِكَ: اسْتَفَاقَ مِنْ سُكْرِهِ بِمَعْنَى أَفَاقَ، أَيْ: صَحَا وَالدَّيْرَيْنِ ثُلَيْنَةُ ذَيْرٍ، وَهُوَ خَانُ الثَّصَارَى، قَالَ الْجَوْهَرِيُّ: وَأَصْلُهُ الْوَاوُ ⁽³⁾ قُلْتُ ⁽⁴⁾: ذَيُورٌ فِي الْأَصْلِ مِنْ دَارٍ يُدَوَّرُ ثُمَّ حَصَلَ قَلْبٌ وَإِذْغَامٌ وَتَخْفِيفٌ، نَحْوُ: هَبْنِ وَمَيَّتْ وَعَدَّةٌ فِي الْقَامُوسِ ⁽⁵⁾ مِنْ ذَوَاتِ الْيَاءِ، وَجَمَعَهُ عَلَى أَذْيَارٍ يُرْشِدُ إِلَيْهِ، وَجَعَلَهُ كَأَعْيَادٍ لَيْسَ بِظَاهِرٍ وَالثُّخَنَانُ: الشُّوقُ، وَهُوَ مَنْصُوبٌ، إِمَّا أَنَّهُ مَفْعُولٌ لِأَجَلِهِ إِنْ جُعِلَ يُسْتَفِقْنَ بِمَعْنَى (يَفْقَنُ وَيَصْحَوْنَ)، وَإِمَّا عَلَى أَنَّهُ تَمِيزٌ عَنِ النَّسَبَةِ الْوَاقِعَةِ فِي الْجُمْلَةِ إِنْ جُعِلَ يُسْتَفِقْنَ بِمَعْنَى ⁽⁶⁾ يَكْفُفْنَ، وَالْأَصْلُ: لَا يَسْتَفِيقُ ثُخَنَانُهُنَّ، أَيْ: لَا يَكْفُ شَوْقُهُنَّ. وَإِلَى الدَّيْرَيْنِ يَتَعَلَّقُ بِـ ثُخَنَانِ الْمَذْكُورِ، إِنْ جَوَزْنَا تَقْدِيمَ مَعْمُولِ الْمَصْدَرِ عَلَيْهِ إِذَا كَانَ ظَرْفًا، أَوْ بِمِثْلِهِ مَحْذُوفًا إِنْ مَتَعَنَاهُ، وَقَدْ جَعَلُوا هَذَا الْبَيْتَ مِمَّا يَتَعَيَّنُ فِيهِ كَوْنُ مَاذَا اسْمًا مُرَكَّبًا؛ إِذِ الْمَعْنَى: أَيْ شَيْءٍ هَالٍ يَسْتَوِيكُمْ وَلَا يَتَعَيَّنُ لِحَوَازٍ أَنْ تَكُونَ مَا اسْتَفْهَامِيَّةً وَذَا مَوْصُولًا، وَصَدْرُ الصَّلَةِ مَحْذُوفًا، أَيْ: مَا الَّذِي هُوَ هَالٍ يَسْتَوِيكُمْ؟..

(1) في الأصل أَلْراءُ.

(2) القاموس 3/ فوق.

(3) الصحاح: 2/ دَوَّرَ.

(4) سقطت من نَج.

(5) القاموس 2/ ذَيْرٌ.

(6) ساقط من نَج.

وَلَا يَسْتَفِقْنَ اسْتِثْنَاءً، كَأَنَّهُ لَمَّا اسْتَفْهَمَ عَنْ خَالِهِنَّ قَدَّرَ أَنَّهُ قِيلَ: لِمَاذَا اسْتَفْهَمُ فَقَالَ: لَا يَسْتَفِقْنَ وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ خَالًا مِنْهُنَّ، وَالْعَامِلُ مَا (تَضَمَّنَتْهُ) ⁽¹⁾ الْكَلَامُ مِنْ مَعْنَى الْإِنْكَارِ، أَيُّ: أُنْكَرَ خَالَهُنَّ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ، وَجَارَ وَقُوعُ الْحَالِ مِنَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّ الْمُضَافَ كَجَزَيْهِ، فَكَأَنَّهُ غَيْرُ مَذْكُورٍ، وَالْمَعْنَى: أَيُّ: شَيْءٍ اتَّفَقَ لِيَسْتَفْهَمَ فِي حَالِ كَوْنِهِنَّ لَا يَسْتَفِقْنَ.

قَالَ: وَقَالَ ابْنُ عُصْفُورٍ: «لَا يَكُونُ مَاذَا مَفْعُولًا لِدَعْيٍ» ⁽²⁾ لِأَنَّ الْإِسْتِفْهَامَ لَهُ الصَّدْرُ. أَقُولُ: تَقْدَّمَ فِي فَصْلِ كَيْ مِنْ حَرْفِ الْكَافِ أَنَّ مَاذَا تَخْرُجُ عَنِ الصَّدْرِيَّةِ، وَسَبَقَ كَلَامُ ابْنِ مَالِكٍ فِيهِ ⁽³⁾، وَفِي الْكَشَافِ فِي تَفْسِيرِ سُورَةِ آلِ عِمْرَانَ، وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ سَأَلَهُ رَجُلٌ فَقَالَ: إِنَّا نُصِيبُ فِي الْعَزْوِ ⁽⁴⁾ مِنْ أَمْوَالِ أَهْلِ الذِّمَّةِ: 232 / الدُّجَاجَةُ / وَالشَّاةُ فَقَالَ: فَتَقُولُونَ: مَاذَا؟ قَالَ: نَقُولُ: لَيْسَ عَلَيْنَا فِي ذَلِكَ بَأْسٌ، قَالَ هَذَا كَمَا قَالَ أَهْلُ الْكِتَابِ: «لَيْسَ عَلَيْنَا فِي الْأَمِينِ سَبِيلٌ» ⁽⁵⁾ إِنْهُمْ إِذَا أَدَّوْا الْحِزْيَةَ لَمْ يَحِلُّ أَكْلُ أَمْوَالِهِمْ إِلَّا بِطَبِيعَةِ تَقْوَمِهِمْ ⁽⁶⁾. قَالَ التُّنْجَانِيُّ فِي قَوْلِهِ: فَتَقُولُونَ مَاذَا الصُّوَابُ: مَاذَا تَقُولُونَ بِتَقْدِيمِ الْإِسْتِفْهَامِ إِلَّا مِثْلَهُ سَائِعٌ فِي الْكَلَامِ، فَيَحْمَلُ عَلَى حَذْفِ مُتَعَلِّقِ الْإِسْتِفْهَامِ مُؤَخَّرًا ⁽⁷⁾ وَهَذَا مِنْهُ بِنَاءٌ عَلَى أَنَّ مَاذَا لَا تَخْرُجُ عَنِ التَّصْدُرِ، وَقَدْ عَرَفْتَ مَا فِيهِ.

قَالَ: الْفَاعِلُ أَنْ تَكُونَ مَا زَالِدَةً وَذَا لِلْإِشَارَةِ كَقَوْلِهِ ⁽⁸⁾:

(1) فِي جِ تَضَمُّنُهُ.

(2) يَرِيدُ دَعْيٍ مِنْ قَوْلِ الشَّاعِرِ:

دَعْيٍ مَاذَا عَلِمْتُو سَائِغِيه

الْمَعْنَى 1 / 301، نَح: عَبْدُ الْحَمِيدِ.

(3) ص: 144 مِنَ الْأَصْلِ.

(4) فِي جِ تِي غَزَوْنَا.

(5) آلِ عِمْرَانَ مِنَ الْآيَةِ: 75.

(6) الْكَشَافُ: 1 / 438.

(7) حَاشِيَتُهُ عَلَى الْكَشَافِ ص: 274، 275، رَقْمُ خ: 917.

(8) فِي شَرْحِ شَوَاهِدِ الْمَعْنَى لِلْسَبْطِيِّ: 2 / 714، قَالَ التَّبْرِيزِيُّ فِي شَرْحِ آيَاتِ إِصْلَاحِ الْمَنْطِقِ، هُوَ لِلْبَاهِلِيِّ أَبِي شَقِيقٍ وَاسْمُهُ: جَزْءُ بْنُ رِيَّاحٍ.

أَنُوراً سَرَعَ مَاذَا يَأْفَرُوقُ

أَنُوراً بِالنُّونِ، أَي: أَلْفَاراً وَنَسَرَ أَصْلُهُ سَرَعَ بِضَمِّ الرَّاءِ فَخُفَّفَ، يُقَالُ: سَرَعَ ذَا خُرُوجاً، أَي: أَسْرَعَ هَذَا فِي الْخُرُوجِ.
أَقُولُ: أُنَشِدُ النُّجُومِيَّ النَّبِيَّ الَّذِي هَذَا صَدْرُهُ فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ مِنَ الصُّحُوحِ ⁽¹⁾ وَهُوَ لِرُغْبَةِ الْبَاهِلِيِّ بِالزَّايِ الْمَضْمُومَةِ وَالْغَيْنِ الْمَعْجَمَةِ السَّاكِنَةِ:

أَنُوراً سَرَعَ مَاذَا يَأْفَرُوقُ وَحَبْلُ الْوَصْلِ مُنْتَكِبٌ حَلِيقُ

فَرُوقُ إِمَّا اسْمُ امْرَأَةٍ، وَإِمَّا وَصَفَ لَهَا مُرَحِّمٌ وَالْأَصْلُ: يُأْفَرُوقَةُ، يُقَالُ: امْرَأَةٌ فَرُوقَةٌ، أَي: خَائِفَةٌ وَنُتَكِبَتْ بِالمُثَلَّثَةِ، أَي: مُنْتَقِضٌ وَحَذِيقٌ بِالْحَاءِ الْمَهْمَلَةِ وَالذَّالِ الْمَعْجَمَةِ، أَي: مَقْطُوعٌ وَالظَّاهِرُ فِي قَوْلِهِمْ: سَرَعَ ذَا خُرُوجاً أَنْ خُرُوجاً تَمِيزُ أَي: سَرَعَ خُرُوجُ ذَا مِثْلُ: نَصَبَ زَيْدٌ عَرَقاً وَأَمَّا جَعَلَ سَرَعَ بِمَعْنَى أَسْرَعَ وَخُرُوجاً مَنْصُوبٌ عَلَى إِسْقَاطِ الْخَافِضِ، أَي: فِي الْخُرُوجِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ عِبَارَةً الْمُصَنِّفِ فَلَا وَجْهَ لَهُ؛ إِلَّا أَنْ يُقَالَ هُوَ تَفْسِيرٌ مَعْتَوِيٌّ لَا صِنَاعِيٌّ.

قَالَ: قَالَ الْفَارِسِيُّ يَجُوزُ كَوْنُ ذَا فَاعِلٍ سَرَعَ وَمَا زَالِدَةً، وَيَجُوزُ كَوْنُ مَاذَا كُلِّهِ اسْماً كَمَا فِي قَوْلِهِ ⁽²⁾؛

دَعِيَ مَاذَا عَلِمْتُ [سَائِقِيهِ]

⁽¹⁾ الصحاح: 2/ نُور.

⁽²⁾ هذا عجز، صدره: وَلَكِنْ بِالْمُثَبِّبِ بُنِينِي.

والشاهد فيه أن ماذا فيها خلاف بين النحويين، فهي عند سيبويه اسماً واحداً، الكتاب: 1/ 405، وعند السيرافي أن ذا زائدة، ومما استفهامية، أو موصولة، وعند الفارسي أنها اسم واحد: أي: دعي شيئاً علمتُ الحجة: 2/ 240، وهو من أبيات سيبويه الخمسين التي لم يعرف قائلها، وزعم المعني والسيوطي أنه من قصيدة للمثقب العبدى، شواهد المعنى للسيوطي: 1/ 190، 191، والمعني: 1/ 193، قال إنه من قصيدة ملفقة تداخلت فيها أبيات للمثقب ولعجم بن وثيل ولأبي زيد.

أقول: أحسن من هذين التخريجين أن يكون قوله نُوراً مُصَدِراً منصوباً بفعلٍ محذوفٍ والتقدير: أُنْزِلَ نُوراً، أي: أُنْفِرَتْ نِفَاراً، وَسَرَعَ فِعْلاً ماضياً مُسْتَنْدِاً إِلَى ضَمِيرٍ عَائِدٍ إِلَى نُورٍ وَالْجُمْلَةُ صِفَتُهُ: أي: أُنْفِرَتْ نِفَاراً سَرِيعاً وَقَوْلُهُ: مَاذَا مُبْتَدَأٌ وَخَيْرٌ، عَلَى أَنْ تُكُونَ مَا اسْتِفْهَامِيَّةٌ وَذَا اسْمُ إِشَارَةٍ، وَالِاسْتِفْهَامُ تَعْجِييٌّ، أَوْ لِنَكَارِيٍّ، وَلَا غَبَارَ عَلَيْهِ.

قَالَ: وَقَدْ جُوزَتْ⁽¹⁾ فِي «وَمَا بِكُمْ مِّنْ نِّعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ»⁽²⁾ عَلَى أَنْ الْأَصْلُ وَمَا يَكُنْ لَكُمْ

حُذِفَ فِعْلُ الشَّرْطِ.

أقول: هَذَا وَجْهٌ شَادٌّ لَا يَتَّبِعِي تَخْرِيجُ التَّنْزِيلِ عَلَيْهِ، وَذَلِكَ أَنَّ فِعْلَ الشَّرْطِ لَا يُحْدَفُ وَحْدَهُ بِدُونِ مُفَسِّرٍ بَعْدَهُ، نَحْوُ: «وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ»⁽³⁾ إِلَّا شَذَوْدًا.

قَالَ: كَقَوْلِهِ⁽⁴⁾:

إِنْ الْعَقْلُ فِي أَمْوَالِنَا لَا نُضِرَّ بِهَا ذِرَاعاً، وَإِنْ صَبِرْنَا فَتُصْبِرْ لِلصَّبْرِ

أَي: إِنْ يَكُنِ الْعَقْلُ وَإِنْ نُحْبِسُ حَبْسًا.

أقول: الشَّاهِدُ فِي قَوْلِهِ: إِنْ الْعَقْلُ إِذْ هُوَ الَّذِي حُذِفَ مِنْهُ فِعْلُ الشَّرْطِ وَحْدَهُ، وَأَمَّا قَوْلُهُ: وَإِنْ صَبِرْنَا فَلَيْسَ مِنْ ذَلِكَ، إِثْمًا هُوَ مِنْ قَبِيلِ مَا حُذِفَتْ فِيهِ جُمْلَةُ الشَّرْطِ بِدُونِ الْأَدَاةِ، كَمَا فِي قَوْلِهِ⁽⁵⁾:

قَالَتْ بَنَاتُ الْعَمِّ يَا سَلَمَى وَإِنْ كَانَ فَقِيرًا مُّغْدِمًا، قَالَتْ: وَإِنْ

(1) أي ما الشرطية غير الزمانية.

(2) النحل: 53.

(3) التوبة من الآية: 6.

(4) الشاهد فيه أن فعل الشرط محذوف، تقديره: إِنْ يَكُنِ الْعَقْلُ.. وَإِنْ نُحْبِسُ حَبْسًا، وهو لهدية بن خشرم.

ورواية سيويه:

لَإِنْ نَكُ فِي أَمْوَالِنَا لَا نُضِرَّ بِهَا ذِرَاعاً وَإِنْ صَبِرْنَا فَتُصْبِرْ لِلصَّبْرِ

الكتاب: 1 / 131، الأمالي لابن السجري: 2 / 236.

(5) في الخزائن: 3 / 630 نسب لروية.

فَإِنْ قُلْتُ: كَيْفَ دَخَلَتْ الْفَاءُ عَلَى نُصْبِرْ مَعَ أَنَّهُ صَالِحٌ لِأَن يَكُونَ شَرْطًا، قُلْتُ: لَيْسَ
نُصْبِرْ هُوَ الْجَوَابُ حَتَّى يَرِدَ هَذَا؛ بَلْ خَبِرَ مُبْتَدَأُ مُضْمَرٍ، أَي: فَتَحْنُ نُصْبِرْ عَلَى حَدِّ قَوْلِهِ
تَعَالَى: «وَمَنْ عَادَ فَنَنْتَقِمِ اللَّهَ مِنْهُ»⁽¹⁾ وَالْجَوَابُ إِذَنْ جُمْلَةٌ اسْمِيَّةٌ وَالْفَاءُ فِيهَا لِأَزْمَةٍ، وَالْمُرَادُ
بِالْعَقْلِ هُنَا الدِّيَّةُ وَمَا أَحْسَنَ قَوْلَ الشَّيْخِ جَمَالِ الدِّينِ بْنِ تَبَاتَةِ الْمِصْرِيِّ⁽²⁾:

وَأَصْبُوا إِلَى السُّحْرِ الَّذِي فِي جُفُونِهِ وَإِنْ كُنْتُ أَذْرِي أَنَّهُ جَالِبٌ قَتْلِي
وَأَرْضِي بِأَن أَمْضِيَ قَتِيلًا كَمَا مَضَى بَلَا قَوْدٍ - مَجْنُونٌ لَيْلَى - وَلَا عَقْلٍ

وَصَمِيرُ بِهَا يَعُودُ إِلَى الْعَقْلِ نَظَرًا إِلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ: الدِّيَّةُ، كَمَا أَنَّهُ فِي قَوْلِهِ: فَلَا نَ
جَاءَتْهُ كِتَابِي فَاحْتَقَرَهَا⁽³⁾ لَمَّا كَانَ يَمَعْنِي الصَّحِيفَةُ، أَوْ نَظَرًا إِلَى الْإِنْدَادِ الَّتِي هِيَ الْعُقُولُ إِذَا
السَّامُ فِي الْعَقْلِ لِلْإِسْتِغْرَاقِ، وَيَجُوزُ فِي مِثْلِهِ رِعَايَةُ الْمَعْنَى عَلَى مَا نَصَّ عَلَيْهِ 233/ فِي
التَّسْهِيلِ⁽⁴⁾ وَمَعْنَى: لَا نَضِيقُ بِهَا ذِرَاعًا أَنَا نَقْدِرُ عَلَى أَذَاتِهَا 233/ وَتَشْغُ حِيلَتُنَا لِدَفْعِهَا وَلَمَّا
كَانَ الذِّرَاعُ مَوْضِعَ شِدَّةِ الْإِنْسَانِ قِيلَ فِي الْأَمْرِ الَّذِي لَا طَاقَةَ لِلْإِنْسَانِ بِهِ: ضَاقَ بِهِذَا الْأَمْرُ
ذِرَاعُ فَلَانَ وَذَرَعَهُ أَي: حِيلَتُهُ بِذِرَاعِهِ وَتَوَسَّعُوا فِي هَذَا حَتَّى قَلْبُوهُ، فَقَالُوا: فَلَا نَ رَحْبُ الذِّرَاعِ
إِذَا وَصَفُوهُ بِاتِّسَاعِ الْقُدْرَةِ وَمِنْهُ قَوْلُهُ⁽⁵⁾:

يَا سَيِّدًا مَا أَنتَ مِنْ سَيِّدٍ مُوْطِئُ الْأَكْنَافِ رَحْبُ الذِّرَاعِ

(1) المائدة من الآية: 95.

(2) البيت الأول من قصيدة في مدح المريد، ولا تشتمل على الثاني، ديوانه ص: 377.

(3) حي عن أبي عمرو بن العلاء أنه سمع رجلاً من أهل اليمن يقول:
فَلَا نَ لَعُوبٍ جَاءَتْهُ كِتَابِي فَاحْتَقَرَهَا، الخصائص: 1/ 249 و: 2/ 416، وإيضاح شواهد الإيضاح لأبي الحسن بن عبد
الله القيسي: 1/ 448.

(4) التسهيل ص: 42.

(5) أنشده أبو علي في الإيضاح ص: 213 واختلف في نسبه كما اختلف في روايته: الخزائن: 2/ 536، ومعاني القرآن للفرأ:
3/ 375، والمقرب: 1/ 165، والتصريح: 1/ 399، والجمع: 1/ 173، وإيضاح شواهد الإيضاح 1/ 256.

قَالَ: وَالْأَرْجَحُ فِي الْآيَةِ أَنَّهَا مَوْصُولَةٌ^(١).

أَقُولُ: التَّعْبِيرُ بِهَذَا يَقْتَضِي أَنَّ الْوَجْهَ الْأَوَّلَ رَاجِحٌ وَلَيْسَ كَذَلِكَ.

قَالَ: وَأَنَّ الْفَاءَ دَاخِلَةٌ^(٢) عَلَى النَّعْبَرِ لَا شَرْطِيَّةٌ وَالْفَاءُ دَاخِلَةٌ عَلَى الْجَوَابِ.

أَقُولُ: وَعَلَى كُلِّ مِنْهُمَا فِي الْآيَةِ إِشْكَالٌ، وَذَلِكَ أَنَّ الشَّرْطَ وَمَا شَبَّهَ بِهِ يَكُونُ الْأَوَّلُ فِيهِ سَبَبًا لِلثَّانِي، تَقُولُ: أَسَلَّمْتُ حَتَّى تَدْخُلَ الْجَنَّةَ، فَالْإِسْلَامُ سَبَبُ دُخُولِ الْجَنَّةِ، وَالْأَمْرُ وَقَعَ فِي هَذِهِ الْآيَةِ بِالْعَكْسِ، فَإِنَّ الْأَوَّلَ اسْتِقْرَارُ النِّعْمَةِ بِالْمُخَاطَبِينَ، وَالثَّانِي كَوْنُهَا مِنَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَلَيْسَ الْأَوَّلُ سَبَبًا لِلثَّانِي، وَأَجَابَ ابْنُ الْحَاجِبِ عَنْ ذَلِكَ فِي شَرْحِ الْمُفَصَّلِ بِمَا تَقْدِيرُهُ أَنَّ جَوَابَ الشَّرْطِ لَا يَكُونُ إِلَّا جُمْلَةً، وَيَكُونُ الْمُسَبَّبُ فِي ذَلِكَ الْجَوَابِ الَّذِي هُوَ جُمْلَةٌ إِمَّا مَضْمُونُهَا، وَإِمَّا الْخِطَابُ بِهَا، وَالْمُرَادُ بِمَضْمُونِهَا نَفْسُ النَّسْبَةِ فِي الْجُمْلَةِ، وَمِثَالُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿الَّذِينَ يُفْقِرُونَ أَمْوَالَهُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ﴾^(٣) فَكَبُوتُ الْأَجْرِ لَهُمْ هُوَ مَضْمُونُ الْجُمْلَةِ، وَهُوَ مُسَبَّبٌ عَنِ الْإِنْفَاقِ، وَالْمُرَادُ بِالْخِطَابِ بِهَا أَنْ يَكُونَ الْإِعْلَامُ بِهَا وَالْإِخْبَارُ بِهَا هُوَ الْمَشْرُوطُ، وَمِثَالُهُ قَوْلُكَ: إِنْ أَكْرَمْتَنِي الْيَوْمَ فَقَدْ أَكْرَمْتَكَ أَمْسٍ فَالْمَشْرُوطُ هُوَ وَقُوعُ الْإِكْرَامِ أَمْسٍ، لَا نَفْسُ الْإِكْرَامِ، أَيْ: إِنْ أَكْرَمْتَنِي الْيَوْمَ أَخْبَرْتُكَ بِأَنْ إِكْرَامِي لَكَ قَدْ وَقَعَ بِالْأَمْسِ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ﴾ فَالْمَشْرُوطُ هُوَ الْإِخْبَارُ بِنَفْسِ الْجُمْلَةِ، وَلَا إِشْكَالَ حِينَئِذٍ، وَبَيَّانُهُ أَنَّ الْآيَةَ حِيٍّ بِهَا لِإِخْبَارِ قَوْمٍ اسْتَقَرَّتْ بِهِمْ نِعَمٌ^(٤) جَهَلُوا مُعْطِيَهَا، أَوْ شَكُّوا فِيهِ، فَاسْتَقَرَّارُهَا مَشْكُوكَةٌ أَوْ مَجْهُولَةٌ سَبَبُ الْإِخْبَارِ بِكَوْنِهَا مِنَ اللَّهِ تَعَالَى^(٥) وَقَالَ الرُّضْيِيُّ: لَا يَلْزَمُ مَعَ الْفَاءِ أَنْ يَكُونَ الْأَوَّلُ سَبَبًا لِلثَّانِي؛ بَلِ الْإِلْزَامُ أَنْ يَكُونَ مَا بَعْدَ الْفَاءِ لَازِمًا لِمَضْمُونِ مَا قَبْلَهَا، كَمَا فِي جَمِيعِ صُورِ الشَّرْطِ وَالْجَزَاءِ، فَفِي قَوْلِهِ

(١) يريد ما في قوله تعالى: ﴿وَمَا بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ﴾.

(٢) في ج' الداخلة.

(٣) البقرة من الآية: 274.

(٤) لم أجد هذه الإحالة في شرح المفصل لابن الحاجب ولعلها في شرحه على الكافية.

(٥) النحل: 53.

تَعَالَى: (وَمَا بِكُمْ مِّنْ نِّعْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ) ^(١) كَوْنُ النُّعْمَةِ مِنْهُ لَا زِمَ لِحُصُولِهَا مَعْنَى، وَلَا يَغُرُّكَ قَوْلُ بَعْضِهِمْ: إِنَّ الشَّرْطَ سَبَبٌ فِي الْجَزَاءِ ^(٢).

قَالَ: وَهُوَ ظَاهِرٌ ^(٣) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: (فَمَا اسْتَقْتِمُوا لَكُمْ فَاسْتَقِيمُوا هُتَم) ^(٤)،
أَي: فَاسْتَقِيمُوا لَهُمْ مُدَّةَ اسْتِقَامَتِهِمْ لَكُمْ.

أَقُولُ: يَعْني أَنَّ كَوْنَ مَا فِي هَذِهِ الْآيَةِ شَرْطِيَّةَ زَمَانِيَّةَ ظَاهِرٍ، وَنَحْنُ لَا نَسْلَمُ ظُهُورَهُ؛ بَلْ هِيَ مُحْتَمِلَةٌ لِلزَّمَانِيَّةِ، وَلِلْمَفْعُولِ الْمُطْلَقِ عَلَى حَدِّ سَوَاءٍ، فَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ التَّقْدِيرُ: أَيِ زَمَنٍ اسْتَقَامُوا أَوْ أَيِ اسْتِقَامَةٍ وَقَوْلُهُ: أَيِ: اسْتَقِيمُوا لَهُمْ مُدَّةَ اسْتِقَامَتِهِمْ يَفْتَضِي أَنَّهَا مَصْدَرِيَّةٌ ظَرْفِيَّةٌ، لَا شَرْطِيَّةَ زَمَانِيَّةَ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ هَذَا تَفْسِيرَ مَعْنَى لَا تَفْسِيرًا صِنَاعِيًّا.

قَالَ: وَنَدَرْتُ رُكُوبَهَا ^(٥) مَعَ النُّكْرَةِ تَشْبِيهَا لَهَا بِـ لَا كَقَوْلِهِ ^(٦)؛

وَمَا بِأَسْ لَوْ رُدَّتْ عَلَيْنَا نَحِيَّةٌ قَلِيلٌ عَلَى مَنْ يَعْرِفُ الْحَقَّ عَابَهَا

أَقُولُ: يُمَكِّنُ أَنْ يُقَالَ: أَنَّ بَأْسَ فِعْلٍ مَاضٍ، أَصْلُهُ بَيْسٌ يَكْسِرُ الْهَمْزَةَ، نَقُولُ: بَيْسٌ فَلَانٌ إِذَا أَصَابَ بُؤْسًا، أَيِ: شِدَّةً، ثُمَّ خَفَّتْ بِاسْتِكَانِهَا، كَمَا نَقُولُ: شَهْدٌ بِاسْتِكَانِ الْهَاءِ فِي شَهْدٍ يَكْسِرُهَا وَلَوْ مَصْدَرِيَّةً، وَهِيَ وَصِلَتْهَا فَاعِلٌ بَيْسٌ، أَيِ: وَمَا بَيْسٌ رَدُّهَا التَّحِيَّةُ عَلَيْنَا، أَيِ: مَا أَصَابَ بُؤْسًا وَلَا مَشَقَّةً وَالْإِسْتِئْذَانُ مَجَازٌ، إِذِ الْمُرَادُ (أَنَّهَا مَا بَيْسَتْ بِسَبَبِ رَدِّ التَّحِيَّةِ، ثُمَّ أَسْنَدَ الْفِعْلُ لِلرَّدِ الْمَلَابَسِ) ^(٧) لَهَا، وَهَذَا تَخْرِيجُ جَارٍ عَلَى الْقَوَاعِدِ لَمْ أَرِ أَحَدًا تَعْرِضَ إِلَيْهِ، وَهُوَ خَيْرٌ مِنْ إِثْبَاتِ حُكْمٍ لِمَا لَمْ يَثْبُتْ لَهَا، 234 / فَتَأَمَّلْهُ، وَعَابَهَا عَيْتُهَا، وَهُوَ مُبْتَدَأٌ،

(١) سقطت من ج.

(٢) شرح الكافية للرضي: 1 / 102.

(٣) أي: دلالة ما على الزمن ظاهرة.

(٤) التوبة: 7.

(٥) أي ما الحرفية النافية.

(٦) وفي الارتشاف: 1 / 109 نصب قليل على أنه نعت تحية و عابها فاعل قليل، البيت لم يعرف قائله، وهو من شواهد

القاموس: 4 / 411، والمعجم: 1 / 124، والضرائر لابن عصفور ص: 310.

(٧) ساقط من ج.

وَقَلِيلٌ خَبْرُهُ/ وَهُوَ فِي مَعْنَى التَّنْفِي، أَي: عَابَهَا مَعْدُومٌ عَلَى رَأْيِ⁽¹⁾ مَنْ يَعْرِفُ الْحَقَّ، ثُمَّ⁽²⁾ مُضَافٌ مَحْذُوفٌ.

قَالَ: وَإِذَا نَفَتِ الْمَضَارِعُ تَخْلُصَ عِنْدَ الْجُمْهُورِ لِلْحَالِ، وَرَدَّ عَلَيْهِمْ ابْنُ مَالِكٍ يَنْهَو: «قُلْ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أُبَدِّلَهُ»⁽³⁾.

أَقُولُ: تَوْجِيهَ رَدِّهِ أَنْ يَكُونَ قَدْ أَسْنَدَ إِلَى أَمْرٍ مُتَوَقَّعٍ مُسْتَقْبَلٍ، وَهُوَ أَنْ أُبَدِّلَهُ فَلَوْ جُعِلَ يَكُونُ لِلْحَالِ لَزِمَ تَقْدُّمُ الْفِعْلِ فِي الْوُجُودِ عَلَى فَاعِلِهِ، مَعَ أَنَّهُ أَثَرُ الْفَاعِلِ.

قَالَ: وَأُجِيبَ بِأَنْ شَرْطُ كَوْنِهِ لِلْحَالِ انْتِفَاءُ قَرِينَةٍ خِلَافِهِ. أَقُولُ: يَغْنِي، وَقَرِينَةُ غَيْرِ الْحَالِ هُنَا قَائِمَةٌ كَمَا تَقْدَّمُ، فَتَخْلَفُ شَرْطُ الْحَمْلِ عَلَى الْحَالِ، فَلَمْ يُمْكِنْ الْحَمْلُ عَلَيْهِ، وَلَيْسَ الْمُرَادُ عِنْدَ الْجُمْهُورِ أَنْ مَا تُخْلَصُ لِلْحَالِ، وَلَوْ وَجِدَتْ قَرِينَةً بَخِلَافِهِ؛ إِذْ لَا سَبِيلَ إِلَيْهِ، وَقَدْ أُجِيبَ بِوَجْهِ آخَرَ، وَهُوَ أَنَّ التَّقْدِيرَ: قُلْ مَا يَكُونُ لِي قَصْدُ أَنْ أُبَدِّلَهُ وَلَا يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ الْفِعْلُ مُسْتَقْبَلًا.

قَالَ: وَمِنْهُ⁽⁴⁾: «إِنْ أُرِيدُ إِلَّا الْإِصْلَاحَ مَا اسْتَطَعْتُ»⁽⁵⁾ «فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ»⁽⁶⁾ وَقَوْلُهُ⁽⁷⁾:

أَجَارَكُنَا إِنْ الْخُطُوبَ نُنُوبُ وَإِلَيَّ مُقِيمٌ مَا أَقَامَ عَسِيبُ

أَقُولُ: يُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ: إِذَا فَصَلَ الْمُصَنِّفُ هَذِهِ الْأَمْثِلَةَ عَمَّا تَقْدَّمُ يَقُولُهُ:

(1) سقطت من ج.

(2) في ج: ثم.

(3) يونس من الآية: 15، وانظر رد ابن مالك في شرحه على التسهيل: 1/ 23، (تح: د. عبد الرحمن السيد).

(4) أي: ومن قسم ما المصدرية الزمانية.

(5) هود: 88.

(6) التغابن: 16.

(7) لامرئ القيس: ديوانه: 71، والجمهرة: 1/ 286 واللسان: 1/ عسب.

وَمِنْهُ لَأَنْ مَا قَبْلَهَا يَحْتَمِلُ أَنْ تُكُونَ مُصَدِّرِيَّةٌ غَيْرَ ظَرَفِيَّةٍ، وَإِنْ كَانَ اخْتِمَالاً مَرْجُوحاً،
 أَي: إِلَّا اسْتَطَاعَتِي، أَي: قَدَرُ اسْتَطَاعَتِي، وَكَذَا «فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ»، أَي: قَدَرُ
 اسْتَطَاعَتِكُمْ، وَإِلَى مُقِيمِ إِقَامَةِ عَسِيبٍ، أَي: مِثْلَهَا لَا أَبْرَحُ عَنْ مَكَانِي، وَالْخُطُوبُ: أَسْبَابُ
 الْأُمُورِ، يُقَالُ: مَا خُطْبُكَ؟ أَي: سَبَبُ الْأَمْرِ الَّذِي تَلَبَّسْتَ بِهِ، وَلَكِنَّهُ كَثُرَ اسْتِعْمَالُهُ فِي الْأَمْرِ
 الصَّغِيرِ الشَّاقِّ، وَتُثَوَّبُ: تُصِيبُ وَعَسِيبٌ: اسْمُ جَبَلٍ، وَهَذَا الْبَيْتُ لَامِرٍ الْقَيْسِ، وَبَعْدَهُ:

أَجَارَكُنَا إِنْ أَا غَرِيْبَانِ هَامُنَا وَكُلُّ غَرِيْبٍ لِلْغَرِيْبِ نَسِيْبٌ

قَالَ: وَلَوْ كَانَ مَعْنَى كَوْنِهَا زَمَانِيَّةً أَنَّهَا تَدُلُّ عَلَى الزَّمَانِ بِذَاتِهَا بِالنِّيَابَةِ⁽¹⁾ لَكَانَتْ اسْمًا.
 أَقُولُ: ظَاهِرُ كَلَامِهِ أَنَّهَا تَدُلُّ عَلَى الزَّمَانِ بِطَرِيقِ النِّيَابَةِ وَالتَّحْقِيقِ أَنَّهَا لَا تَدُلُّ عَلَى
 الزَّمَانِ أَصْلًا، لَا بِطَرِيقِ الْأَصَالَةِ، وَلَا بِطَرِيقِ النِّيَابَةِ، وَإِنَّمَا الدَّلَالُ عَلَى الزَّمَانِ فِي مِثْلِ هَذِهِ
 التَّرَاكِيِبِ مَا وَضِعَ لَهُ، وَهُوَ الْمُضَافُ الْمَحْذُوفُ، وَبَعْدَ حَذْفِهِ يُفْهَمُ بِقَرِيْنَةٍ.
 قَالَ: كَمَا قَالَ ابْنُ السَّكَيْتِ وَتَبِعَهُ ابْنُ الشَّجَرِيِّ⁽²⁾ فِي قَوْلِهِ:

مِنَّا الَّذِي هُوَ مَا إِنْ طَرُ شَارِبُهُ وَالْعَانِسُونَ، وَمِنَّا الْمُرْدُ وَالشَّيْبُ⁽³⁾

أَقُولُ: الْبَيْتُ لِأَبِي قَيْسِ بْنِ رِفَاعَةَ وَطَرُ: بُتَ وَالشَّارِبُ: مَا بُتَ مِنَ الشَّعْرِ عَلَى
 الشَّفَةِ الْعُلْيَا، وَسَيَاتِي الْكَلَامِ فِي الْعَانِسِ وَالْمُرْدُ جَمْعُ أَمْرَدٍ، وَهُوَ الذَّكَرُ الَّذِي لَا شَعَرَ
 بِوَجْهِهِ وَالشَّيْبُ بِكَسْرِ الشَّيْنِ الْمَعْجَمَةِ جَمْعُ: أَشْيَبٌ، وَهُوَ الَّذِي شَابَ، أَي: ابْتَيْضَ شَعْرُهُ.

(1) لأنها نائبة عن الظرف المحذوف، هي وصلتها.

(2) تقدم التعريف بهما في ص: 99، 32 من الأصل.

(3) الشاهد فيه أن ابن السكيت قال ما فيه اسم بمعنى 'حين' نقله عنه ابن الشجري في الأمالي: 2/ 238، وهو من شواهد
 الجمع: 1/ 45، وحاشية الصبان على الأشموني: 1/ 82، وقاله: أبو قيس بن رفاع، من يهود المدينة في الجاهلية، ذكره
 الجمحي في شعراء يهود المدينة، طبقات فحول الشعراء ص: 288.

قَالَ: وَالْبَيْتُ عِنْدِي فَاسِدُ التَّقْسِيمِ بِغَيْرِ هَذَا^(١)، أَلَا تَرَى أَنَّ الْعَانِسِينَ وَهُمْ الَّذِينَ لَمْ يَتَزَوَّجُوا لَا يُنَاسِبُونَ بَقِيَّةَ الْأَقْسَامِ، وَإِنَّمَا الْعَرَبُ مَحْمِيُونَ مِنَ الْخَطِ فِي الْأَنْفَازِ دُونَ^(٢) الْمَعَانِي. أَقُولُ: يُمَكِّنُ أَنْ يَدْفَعَ هَذَا بِأَنْ يُقَالَ: لَمْ يُذَكَّرِ الْعَانِسُونَ مِنْ حَيْثُ هُمْ غَيْرُ مُتَزَوِّجِينَ، وَإِنَّمَا ذُكِرُوا مِنْ طُولِ الْمُدَّةِ الَّتِي يَخْرُجُ [بِهَا] عَنْ كَوْنِهِ أَمْرَدٌ أَوْ كَوْنِهِ بِحَدَثَانِ نَبَاتِ شَارِبِهِ، وَذَلِكَ لِأَنَّهُ، وَالْعَانِسُ هُوَ الَّذِي طَالَتْ إِقَامَتُهُ بِدُونِ تَزْوِيجٍ حَتَّى خَرَجَ عَنْ أَمْثَالِ مَنْ يَتَزَوَّجُ فِي الْعَالِبِ، وَلَا شَكَّ أَنَّهُ بِهَذَا الْإِعْتِبَارِ قَسِيمٌ لِمَنْ طَرُ شَارِبُهُ، وَلِمَنْ هُوَ أَمْرَدٌ، فَإِنْ قُلْتُ: لَكِنَّهُ لَيْسَ قَسِيمًا لِلْأَشْنَبِ، وَقَدْ ذُكِرَ فِي الْبَيْتِ فَيَفْسُدُ التَّقْسِيمُ لِصِدْقِ الْعَانِسِ عَلَيْهِ، قُلْتُ: يَقْدَرُ مَعَ الشَّيْبِ صِفَةً يَكُونُ بِاعْتِبَارِهَا قَسِيمًا، وَالتَّقْدِيرُ: وَالشَّيْبُ غَيْرُ الْعَانِسِينَ.

قَالَ: وَفِي الْبَيْتِ مَعَ هَذَا الْعَيْبِ شُدُودَانِ: إِطْلَاقُ الْعَانِسِ عَلَى الْمَذَكَّرِ 235/ [وَأِنَّمَا]^(٣) الْأَشْهُرُ اسْتِمْعَالُهُ فِي الْمَوْثُوثِ وَجَمْعُ الصَّفَةِ/ بِأَنَوَاوِ وَالنُّونِ مَعَ كَوْنِهَا غَيْرَ قَابِلَةٍ لِلتَّاءِ، وَلَا دَالَةٍ^(٤) عَلَى الْمَقَاضَلَةِ.

أَقُولُ: لَمْ أَرَ التَّصْرِيحَ بِشُدُودِ إِطْلَاقِ الْعَانِسِ عَلَى الذَّكَرِ فِي كَلَامِ أَحَدٍ مِنَ اللَّغَوِيِّينَ، وَلَعَلَّ الْمُصَنِّفَ اسْتَنَدَ إِلَى نَقْلِ يُعْتَمَدُ وَالَّذِي فِي الصُّحَاخِ: وَعَنْتِ الْجَارِيَةُ تُعْنَسُ، بِالضَّمِّ عُنُوسًا وَعِنَاسًا، فَهِيَ عَانِسٌ، وَذَلِكَ إِذَا طَالَ مَكُوثُهَا فِي مَنْزِلِ أَهْلِهَا بَعْدَ إِذْرَاكِهَا حَتَّى خَرَجَتْ مِنْ عِدَادِ الْأَبْكَارِ، هَذَا مَا لَمْ يَتَزَوَّجْ، فَإِنْ تَزَوَّجَتْ مَرَّةً فَلَا يُقَالُ لَهَا عَنْتِ^(٥) ثُمَّ قَالَ: وَيُقَالُ لِلرَّجُلِ أَيْضًا عَانِسٌ^(٦).

(١) أي بغير تقدير مآ نافية.

(٢) في ج لا.

(٣) سقطنا من الأصل.

(٤) في ج ولا دلالة.

(٥) الصحاح 3/ 953 عن:

(٦) الصحاح 3/ 954.

وَفِي الْقَامُوسِ: وَعَنَسَتْ الْجَارِيَةَ، كَ سَمِعَ وَبَصَرَ عُنُوسًا وَعَنَسًا: طَالَ مُكُتُّهَا فِي أَهْلِهَا بَعْدَ إِذْ رَاكِبَهَا حَتَّى خَرَجَتْ مِنْ عِدَادِ الْأَبْكَارِ وَلَمْ تَتَزَوَّجْ قَطُّ كَأَعْنَسَتْ وَعَنَسَتْ، وَعَنَسَتْ، وَعَنَسَهَا أَهْلُهَا ثَغْنِيَسًا، وَهِيَ عَانِسٌ، وَالْجَمْعُ: عَوَانِسٌ وَعُنُسٌ، وَعُنُسٌ، وَعُنُوسٌ. وَالرَّجُلُ عَانِسٌ أَيْضًا⁽¹⁾ هَذَا كَلَامُهُ.

وَأَمَّا جَمْعُ الصِّفَةِ بِالْوَاوِ وَالتَّوْنِ فِي غَيْرِ مَا ذَكَرَهُ، فَالْكُوفِيُّونَ يَرَوْنَ جَوَازَهُ قِيَاسًا، وَأَنْ مِثْلَهُ غَيْرُ شَاذٍ، عَلَى أَنَّهُ يَرُدُّ عَلَى الْمُصَنَّفِ التَّقْضُ بِنَحْوِ: نَحْصِي⁽²⁾ مِمَّا هُوَ صِفَةٌ خَاصَّةٌ بِالْمَذْكَرِ، فَلِئْلِهِ يُجْمَعُ بِالْوَاوِ وَالتَّوْنِ؛ مَعَ أَنَّهُ لَا يَصْدُقُ عَلَيْهِ شَيْءٌ مِمَّا ذَكَرَهُ إِذْ لَيْسَ بِقَابِلٍ لِلثَّامِ وَلَا ذَالٍ عَلَى الْمُفَاضَلَةِ.

قَالَ: وَحَمَلَ عَلَيْهِ قَوْلُهُ⁽⁴⁾:

وَأَلَّهِ مَا إِنْ شَهْلَةٌ أَمْ وَاحِدٌ بِأَوْجَدَ مِنِّي أَنْ يُهَانَ صَغِيرُهَا

أَقُولُ: الشَّهْلَةُ يَفْتَحُ الشَّيْنُ الْمَعْجَمَةَ وَإِسْكَانَ الْهَاءِ: صِفَةٌ تَحْتَصُّ بِالْمَرْأَةِ دُونَ الرَّجُلِ يُقَالُ: امْرَأَةٌ شَهْلَةٌ إِذَا كَانَتْ نَصَفًا عَاقِلَةً، كَذَا فِي الصُّحَا⁽⁵⁾حِ وَفِي الْقَامُوسِ وَزَادَ فِيهِ: وَالشَّهْلَةُ: الْعَجُوزُ⁽⁶⁾ وَالْبَيْتُ صَالِحٌ لِكُلِّ مِثْلِهِمَا؛ بَلِ الْعَجُوزُ أَوْلَى بِهِ لِشِدَّةِ وَجْدِهَا عَلَى وَاحِدِهَا لِعَدَمِ إِمْكَانِ تَعْوِيضِهِ بِآخِرِ ثَلَاثِهِ فِي مَجَارِي الْعَادَةِ وَالتَّقْدِيرِ عِنْدَ ابْنِ جَنِّي وَالزَّمْخَشَرِيِّ⁽⁷⁾: بِأَوْجَدَ مِنِّي عِنْدَ أَنْ يُهَانَ صَغِيرُهَا.

(1) القاموس 2 / 242 عنس.

(2) في ج تها.

(3) في الأصل قابل.

(4) الشاهد فيه أن ابن جني قال: أن تشارك ما في النيابة عن الزمان والتقدير: وقت أن يهان صغيرها، والبيت من قصيدة طويلة لساعدة بن جؤبة وردت في أشعار الهذليين، شرح أشعار الهذليين ص: 1175، 1178.

(5) الصحاح 5 / شهل.

(6) القاموس 3 / شهل.

(7) قدره في قوله تعالى: (أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ حَاجَّ إِبْرَاهِيمَ فِي رَبِّهٖ أَنْ دَافَعَهُ اللَّهُ إِلَيْهِمْ) البقرة: 258: وقت أن اتاه الله الملك

الكشاف: 4 / 388.

قَالَ: وَكَوْنُ «يَكْذِبُونَ»⁽¹⁾ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ؛ لِأَنَّهُ⁽²⁾ قَدَرُهُ خَبَرٌ كَانَ وَكَوْنُهُ لَا مَوْضِعَ لَهُ لِأَنَّهُ قَدَرُهُ صَلَةٌ [مَا]⁽³⁾.

أَقُولُ: قَدْ اعْتَدَرَ عَنْهُ الْمُصَنِّفُ فِي آخِرِ الْكَلَامِ عَلَى الْجُمْلَةِ الَّتِي لَا مَحَلَّ لَهَا مِنَ الْإِعْرَابِ فِي الْبَابِ الثَّانِي، بَأَن قَال: وَلَعَلَّ مُرَادَهُ أَنَّ الْمَصْدَرَ إِنَّمَا يَنْسَبُكَ مِنْ مَا وَيَكْذِبُونَ لَا مِنْهَا وَمِنْ كُنَّا بِنَاءً عَلَى قَوْلِ أَبِي الْعَبَّاسِ⁽⁴⁾ وَأَبِي بَكْرٍ⁽⁵⁾، وَأَبِي عَلِيٍّ⁽⁶⁾، وَأَبِي الْفَتْحِ⁽⁷⁾، وَآخَرِينَ، إِنَّ كُنَّا الناقصة لَا مَصْدَرَ لَهَا⁽⁸⁾، وَسَيَأْتِي الْكَلَامُ فِيهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

قَالَ: وَلِلزَّمْخَرِيِّ غَلَطٌ عَكْسُ هَذِهِ الْأَخِيرَةِ فَإِنَّهُ جَوَزَ مَصْدَرِيَّةَ مَا فِي: «وَاتَّبَعَ الَّذِينَ

ظَلَمُوا مَا أَتَرَفُوا فِيهِ»⁽⁹⁾ مَعَ أَنَّهُ قَدْ أَعَادَ⁽¹⁰⁾ عَلَيْهَا الضَّمِيرَ.

أَقُولُ: لَمْ يَقَعْ فِي الْكَشَافِ تَصْرِيحٌ بِأَنَّ الضَّمِيرَ الْمَجْرُورَ بِفِي عَائِدٌ إِلَى مَا مَعَ الْقَوْلِ بِمَصْدَرِيَّتِهَا، وَأَنَا أَسْوَقُ لَكَ الْحَالِ فِي ذَلِكَ قَالَ: «وَاتَّبَعَ الَّذِينَ ظَلَمُوا مَا أَتَرَفُوا فِيهِ»، أَرَادَ بِالَّذِينَ ظَلَمُوا: تَارِكِي النِّهْيِ عَنِ الْمُتَكَرِّرَاتِ، أَي: لَمْ يَهْتَمُّوا بِمَا هُوَ رُكْنٌ عَظِيمٌ مِنْ أَرْكَانِ الدِّينِ، وَهُوَ الْأَمْرُ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ، وَعَقَدُوا هِمَمَهُمْ بِالشُّهُوتِ وَاتَّبَعُوا مَا عَرَفُوا فِيهِ التَّنَعُّمَ وَالتَّشْرِفَ⁽¹¹⁾ مِنْ حُبِّ الرِّئَاسَةِ وَالثَّرْوَةِ وَطَلَبِ أَسْبَابِ الْعَيْشِ الْهَنِيِّ، وَرَفَضُوا مَا وَرَاءَ ذَلِكَ وَبَذَلُوهُ وَرَاءَ ظُهُورِهِمْ.

(1) من قوله تعالى: «وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ» البقرة: 10.

(2) يريد أبا البقاء العكبري في إعرابه للآية.

(3) سقطت من الأصل.

(4) هو المبرد، انظر المقتضب: 97 / 3.

(5) ابن السراج: انظر الأصول: 82 / 1.

(6) الفارسي، انظر المقتصد: 398 / 1.

(7) ابن جني، انظر شرح اللمع: 49 / 1.

(8) المغني: 410 / 2.

(9) هود: 116.

(10) في ج عَادَ.

(11) في الأصل أترف.

وَقَرَأَ أَبُو عَمْرٍو فِي رِوَايَةِ الْجَعْفِيِّ⁽¹⁾: «وَاتَّبَعَ الَّذِينَ ظَلَمُوا»⁽²⁾ يَعْنِي: وَاتَّبَعُوا جَزَاءَ مَا أَثَرُوا فِيهِ وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْمَعْنَى فِي الْقِرَاءَةِ الْمَشْهُورَةِ أَنَّهُمْ اتَّبَعُوا جَزَاءَ إِثْرَانِهِمْ وَهَذَا مَعْنَى قَوِيٌّ لِتَقْدُّمِ الْإِلْحَاءِ، كَأَنَّهُ قِيلَ: إِلَّا قَلِيلاً مِمَّنْ أَلْجَيْنَا مِنْهُمْ، وَهَلَكَ السَّائِرُ فَإِنْ قُلْتُ: عَلَامَ عَطَفَ قَوْلُهُ: «وَاتَّبَعَ الَّذِينَ ظَلَمُوا» قُلْتُ: إِنْ كَانَ مَعْنَاهُ: وَاتَّبَعُوا الشَّهَوَاتِ كَانَ مَعْطُوفاً عَلَى مُضْمَرٍ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى: إِلَّا قَلِيلاً مِمَّنْ أَلْجَيْنَا 236/ مِنْهُمْ، نَهَوَا عَنِ الْفَسَادِ، وَاتَّبَعَ الَّذِينَ ظَلَمُوا شَهَوَاتِهِمْ فَهُوَ عَطَفَ عَلَى نَهَوَا/ وَإِنْ كَانَ مَعْنَاهُ: وَاتَّبَعُوا جَزَاءَ الْإِثْرَانِ فَالْوَاوُ لِلْحَالِ، كَأَنَّهُ قِيلَ: أَلْجَيْنَا الْقَلِيلَ وَقَدْ اتَّبَعَ الَّذِينَ ظَلَمُوا جَزَاءَهُمْ فَإِنْ قُلْتُ: فَقَوْلُهُ: «وَكَانُوا مُجْرِمِينَ»⁽³⁾ قُلْتُ: عَلَى أَثَرِ قَوْلِي: اتَّبَعُوا الْإِثْرَانِ وَكَوْنَهُمْ مُجْرِمِينَ؛ لِأَنَّ تَابِعَ⁽⁴⁾ الشَّهَوَاتِ⁽⁵⁾ مَعْمُورٌ بِالْأَتَامِ، أَوْ أُرِيدَ بِالْإِجْرَامِ إِغْفَالُهُمْ لِلشُّكْرِ، أَوْ عَلَى اتَّبَعُوا، أَيِ: اتَّبَعُوا شَهَوَاتِهِمْ وَكَانُوا مُجْرِمِينَ بِذَلِكَ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ اغْتِرَاضاً وَحُكْماً عَلَيْهِمْ بِأَنَّهُمْ مُجْرِمُونَ⁽⁶⁾ إِلَى هَذَا كَلَامُهُ بِحُرُوفِهِ، فَأَلْتِ تَرَاهُ لَمْ يَتَعَرَّضْ إِلَى مُعَادِ الضَّمِيرِ مِنْ فِيهِ مَا هُوَ، وَلَمْ يُصْرَحْ بِكَوْنِ مَا مَوْصُولَةٍ؛ إِلَّا أَنْ تَقْدِيرُهُ يَقْتَضِي أَنَّهُ جَوْزٌ كُلُّ مِنْهُمَا، وَلَنَّا فِي الْجَوَابِ عَنْ إِشْكَالِ الْمُصَنِّفِ أَنْ نَقُولَ لَا نُسَلِّمُ عَوْدَ الضَّمِيرِ الْمَذْكُورِ إِلَى مَا الْمَصْدَرِيَّةِ؛ بَلْ هُوَ - عَلَى تَقْدِيرِ مَصْدَرِيَّتِهَا - عَائِدٌ إِلَى الظُّلْمِ الْمَفْهُومِ مِنْ ظَلَمُوا وَفِي لِلْمَصَاحِبَةِ، مِثْلُ: «فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ»⁽⁷⁾ وَالْمَعْنَى: وَاتَّبَعَ الَّذِينَ ظَلَمُوا إِثْرَانَهُمْ مَعَ ظُلْمِهِمْ.

قَالَ: وَتَنَدَّرَ وَصَلَهَا بِالْفِعْلِ الْجَامِدِ فِي قَوْلِهِ⁽⁸⁾؛

(1) الحسين بن علي بن فتح أبو عبيد الله، ويقال: أبو علي الجعفي توفي سنة: 203 هـ غاية النهاية: 1 / 247.

(2) هود: 116.

(3) هود: 116.

(4) في الأصل التابع مضمور.

(5) سقطت من ج.

(6) الكشاف: 2 / 298.

(7) القصص: 79.

(8) الشاهد فيه أن وصلب ما المصدرية بالفعل الجامد نادر، لم يعرف قائله، وهو من شواهد الارتشاف: 1 / 519، والمعنى:

1 / 422.

الْأَيْسَ أَمِيرِي فِي الْأُمُورِ بِأَنْتُمَا بِمَا لَسْتُمَا أَهْلَ الْخِيَانَةِ وَالْعُدْرِ

أَقُولُ: الْأَمِيرُ هُوَ ذُو الْإِمْرَةِ وَالْوِلَايَةِ، وَكَثِيرًا مَا يُطْلَقُ الْفَعِيلُ عَلَى الْوَاحِدِ وَغَيْرِهِ،
نَحْوُ: «وَأَلَمَلَيْكَ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرًا»⁽¹⁾ وَ «أَنْتُمَا إِنْ سَمَّيْتُمْ لَيْسَ فُصِّلَ ضَرُورَةً وَالْبَاءُ»⁽²⁾ الدَّاخِلَةُ عَلَيْهِ
[زَائِدَةً]⁽³⁾ لِيُوقِعَهُ فِي مَحَلِّ الْخَبَرِ كَقَوْلِهِ⁽⁴⁾:

الْأَيْسَ عَجِيبًا بِأَنَّ الْفَتَى يُصَابُ بِبَغْضِ الَّذِي فِي يَدَيْهِ
وَالْخِيَانَةُ مَعْرُوفَةٌ وَالْعُدْرُ ضِدُّ الْوَقَاءِ.
هَآلَا، كَقَوْلِهِ⁽⁵⁾:

قَلَمَا يَبْرَحُ اللَّيْبُ إِلَى مَا يُورِثُ الْمَجْدَ دَاعِيًا أَوْ مُجِيبًا

أَقُولُ: قَلَمَا فِي مَعْنَى الثَّفَى، وَاللَّيْبُ: الْعَاقِلُ وَالْمَجْدُ: الْكَرَمُ أَيْ: لَا يَبْرَحُ الْعَاقِلُ
عَلَى إِحْدَى⁽⁶⁾ هَاتَيْنِ الْحَالَتَيْنِ، إِمَّا أَنْ يَدْعُوَ إِلَى مَا يُورِثُ الْمَجْدَ، وَإِمَّا أَنْ يُجِيبَ إِلَى ذَلِكَ
إِذَا دُعِيَ إِلَيْهِ، وَإِلَى مُتَعَلِّقٍ بِدَاعِيٍّ وَحَذَفَ مِثْلَهَا مُتَعَلِّقًا بِمُجِيبٍ وَقَدْ أَسْلَفْنَا فِي فَصْلِ لَوْ
أَنَّ الرُّضْيَ يُحِيزُ التَّنَازُعَ فِي الْمَعْمُولِ الْمُتَقَدِّمِ فِي نَحْوِ: زَيْدًا ضَرَبْتُ وَأَكْرَمْتُ وَبَزَيْدٍ قَمْتُ
وَقَعَدْتُ، وَعَلَيْهِ يَتَأَنَّى⁽⁷⁾ فِي هَذَا الْبَيْتِ مِثْلُ ذَلِكَ [وَقَدْ قَدَّمْنَا هُنَاكَ مَا يَرُدُّ عَلَيْهِ]⁽⁸⁾،
فَرَأَيْتَهُ⁽⁹⁾.

(1) التحريم من الآية: 4.

(2) في الأصل بالباء.

(3) سقطت من الأصل.

(4) لعمود بن حسن الوراق، البيان والبيان: 197 / 3.

(5) الشاهد فيه أن ما كافة كفت قل عن طلب الفاعل، وهو من شواهد التصريح على التوضيح: 158 / 1.

(6) في الأصل أحد.

(7) في الأصل فيأتي.

(8) ساقط من الأصل.

(9) فصل كو ص: 200 من الأصل.

قَالَ: فَأَمَّا قَوْلُ الْمَرَّارِ⁽¹⁾:

صَدَدْتُ فَأَطَوَلْتُ الصَّدُودَا وَقَلَمًا وَصَالَ عَلَى طُولِ الصَّدُودِ يَدُومُ

فَقَالَ سَيَبَوِيهِ: ضَرُورَةٌ قَلِيلٌ: وَجْهُ الضَّرُورَةِ أَنْ حَقَّهَا أَنْ يَلِيَهَا الْفِعْلُ صَرِيحًا، إِلَى آخِرِ كَلَامِهِ. أَقُولُ: الْمَرَّارُ يَفْتَحُ الْمِيمَ وَتَشْدِيدُ الرَّاءِ فِي الْقَامُوسِ، وَكَ شَدَاذِ الْمَرَّارِ الْكَلْبِيُّ وَابْنُ سَعِيدٍ الْفَقْعَسِيُّ⁽²⁾، وَابْنُ مُنْقِذِ الثَّمِيمِ، وَابْنُ سَلَامَةَ الْعَجَلِيِّ، وَابْنُ يَشِيرِ الشَّيْبَانِيِّ، وَابْنُ مُعَاذِ الْحَرَشِيِّ⁽³⁾ شُعْرَاءُ⁽⁴⁾ وَكَذَا قَالَ: وَلَا أَذْرِي الْآنَ مَنْ هُوَ صَاحِبُ هَذَا الْبَيْتِ مِنْ هَؤُلَاءِ، قُلْتُ: وَالَّذِي قَالَهُ سَيَبَوِيهِ فِي الْكِتَابِ مَا نَصُّهُ: وَقَدْ يَجُوزُ تَقْدِيمُ الْإِسْمِ فِي الشَّعْرِ، قَالَ⁽⁵⁾:

صَدَدْتُ فَأَطَوَلْتُ الصَّدُودَا وَقَلَمًا وَصَالَ عَلَى طُولِ الصَّدُودِ يَدُومُ⁽⁶⁾

فَهَذَا تَصْرِيحٌ بِأَنْ وَجْهَ الضَّرُورَةِ تَقْدِيمُ الْإِسْمِ عَلَى رَافِعِهِ، فَلَمْ يَبْقَ بَعْدَ ذَلِكَ وَجْهٌ لِلِاخْتِلَافِ فِي تَوْجِيهِ كَلَامِهِ هَلْ وَجْهُ الضَّرُورَةِ إِبْلَاءٌ قَلَمًا الْفِعْلُ مُقَدَّرًا، أَوْ إِنَابَةٌ الْإِسْمِيَّةُ عَنِ الْفِعْلِيَّةِ، وَلَمْ يَبْقَ وَجْهٌ لِرَدِّ ابْنِ السَّيِّدِ الْقَوْلَ بِأَنْ وَجْهَ الضَّرُورَةِ تَقْدِيمُ الْفِعْلِ بِأَنْ الْبَصْرَيْنِ لَا يُجُوزُونَ تَقْدِيمَ الْفَاعِلِ فِي شَعْرِ وَلَا ثَلَرٍ، قَالَ الْمُصَنِّفُ فِي بَعْضِ تَعَالِيْقِهِ: وَالصَّوَابُ فِي

(1) أورده سيبويه في موضعين، الأولُ بَابُ مَا يَحْتَمِلُ الشَّعْرَ، والثَّانِي بَابُ الْحُرُوفِ الَّتِي لَا يَلِيهَا بَعْدَهَا إِلَّا الْفِعْلُ، وَلَا يَغْيِرُ الْفِعْلُ عَنْ حَالِهِ: وَقَالَ:

وَقَدْ يَجُوزُ فِي الشَّعْرِ تَقْدِيمُ الْإِسْمِ، وَابْتِثَاقُ الْبَيْتِ الشَّاهِدِ: الْكِتَابُ: 1 / 12، 459، شَرَحَ آيَاتُ سَيَبَوِيهِ ص: 299، الْمُنْسُوبُ لِلنَّحَّاسِ تَحْدُ: أَحْمَدُ مَطْلُوبُ.

وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ الْمُقْتَضَبِ: 1 / 48، وَالْمُنْصَفِ: 1 / 191، وَالْمُخْتَصِبِ: 1 / 96، وَابْنُ الشَّجَرِيِّ: 2 / 139، 144.

(2) الْقَامُوسُ: 2 / 138 مُرَرًا.

(3) فِي الْأَصْلِ الْحَارِثِيُّ.

(4) الْقَامُوسُ: 2 / مُرَرًا.

(5) الْمَرَّارُ بْنُ سَعِيدِ الْفَقْعَسِيِّ وَهُوَ مِنْ شُعْرَاءِ الدَّوْلَةِ الْأُمَوِيَّةِ، وَقَدْ أَدْرَكَ الْعَبَّاسِيَّةَ: الشَّعْرُ وَالشُّعْرَاءُ لِابْنِ قَتِيْبَةَ: 1 / 699، 701.

(6) الْكِتَابُ: 1 / 31 / 3: 115 (نَحْ: هَا).

الْبَيْتِ أَنْ يُقَالَ: وَدَادَ عَوْضَ [قَوْلِهِ]⁽¹⁾: وَصَالَ وَإِنْ كَانَ سَبِيحِيهِ وَغَيْرُهُ أَوْزَدَهُ كَذَلِكَ، يَعْنِي أَنْ تَسْلُطَ الثَّقَفِي عَلَى دَوَامِ الْوَصَالِ يَفْتَضِي وَجُودَ أَصْلِهِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ، فَإِنَّهُ لَا وَصَالَ أَصْلًا مَعَ الصُّدُودِ، طَالَ أَوْ لَمْ يَطُلْ، وَقَدْ يُقَالَ: غَبِرَ بِالْوَصَالِ عَنِ إِرَادَتِهِ وَتَوَقُّعِهِ، أَوْ حَذَفَ مُضَافًا لِلْقَرِينَةِ؛ فَإِنَّ الْمُحِبَّ قَدْ يَنَاسُ مِنَ الْوَصْلِ بِطُولِ اسْتِمْرَارِ 237/ الصُّدُودِ وَاسْتِمْرَارِ الإِعْرَاضِ فَيَنْقَطِعَ رَجَاؤُهُ مِنْهُ، وَتَوَقُّعُهُ لَهُ فَيَكُونَ ذَلِكَ سَبَبًا لِسُلُوبِهِ وَعَدَمِ إِرَادَتِهِ لِلْوَصَالِ، وَكَثِيرًا مَا يَقَعُ ذَلِكَ لِبَعْضِ النَّاسِ.

قَالَ: عَلَى أَنَّا لَا نُسَلِّمُ أَنَّ اسْمَ أَنْ الْمُخَفَّفَةِ يَتَعَيَّنُ كَوْنُهُ ضَمِيرَ شَأْنٍ إِذْ يَجُوزُ هُنَا أَنْ يُقْلَسَ ضَمِيرُ الْمُخَاطَبِ فِي الْأَوَّلِ⁽²⁾، وَالْقَالِبَةِ فِي الثَّانِي⁽³⁾.

أَقُولُ: لَمَّا قَدَّمَ أَنَّ ضَمِيرَ الشَّأْنِ بَعْدَ أَنْ الْمُخَفَّفَةِ قَدْ يُقْسَرُ بِالذِّعَاءِ، نَحْوُ: أَمَّا أَنْ جَزَاكَ اللَّهُ خَيْرًا، وَقِرَاءَةُ بَعْضِ السَّبْعَةِ: «وَالْحَنِيمَةَ أَنْ غَضَبَ اللَّهُ عَلَيْهَا»⁽⁴⁾ يَعْنِي بِالْفِعْلِ كَانَ ذَلِكَ مَظَنَّةً لِأَنَّهُ يُتَوَهَّمُ أَنَّهُ قَائِلٌ بِأَنَّ اسْمَ أَنْ الْمُخَفَّفَةِ يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ ضَمِيرَ شَأْنٍ فَرَفَعَ ذَلِكَ بِالِاسْتِذْرَاكِ الَّذِي أَوْزَدَهُ بِقَوْلِهِ: عَلَى أَنَّا لَا نُسَلِّمُ إِلَى آخِرِهِ، وَهَذَا الَّذِي مَنَعَهُ هُوَ مَذْهَبُ الْجُمْهُورِ وَقَدْ صَرَّحَ بِذَلِكَ فِي التَّوَجُّعِ الثَّامِنِ مِنَ الْجِهَةِ السَّادِسَةِ مِنَ الْبَابِ الْخَامِسِ حَيْثُ

(1) سقطت من الأصل.

(2) يريد قوله: أَمَّا أَنْ جَزَاكَ اللَّهُ خَيْرًا.

(3) يريد قوله تعالى: «وَالْحَنِيمَةَ أَنْ غَضَبَ اللَّهُ عَلَيْهَا» النور: 9.

(4) النور: 9.

وقرأ نافع وحده: «وَالْحَنِيمَةَ أَنْ غَضَبَ اللَّهُ عَلَيْهَا»

: «وَالْحَنِيمَةَ أَنْ غَضَبَ اللَّهُ عَلَيْهَا»

وقرأ باقي السبعة: : «وَالْحَنِيمَةَ أَنْ غَضَبَ اللَّهُ عَلَيْهَا».

: «وَالْحَنِيمَةَ أَنْ غَضَبَ اللَّهُ عَلَيْهَا» النور: 9.

والخامسة الثانية قرأ حفص عن عاصم والخامسة بالنصب السبعة في القراءات لابن مجاهد: ص: 453.

عِنْدَهُمْ عَلَى الثَّنِي فَصَارَ حَذْفُ حَرْفِ الثَّنِي فِيهِ أَسْهَلَ مِنْ هَذَا لِإِقْيَامِ حَرْفٍ آخَرَ مَقَامَهُ،
وَلَيْسَ فِي الْمِثَالَيْنِ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ⁽¹⁾. انْتَهَى.

قَالَ الشَّيْخُ بِهِاءِ الدِّينِ: وَلَيْسَ صَرِيحاً فِي أَنَّهَا بَاقِيَةٌ عَلَى الثَّنِي؛ لِأَنُّ قَوْلَهُ: لِأَنُّ مَعَهُ
حَرْفاً دَلَّ عَلَى الثَّنِي يُرِيدُ حَرْفاً يَدُلُّ عَلَى الْإِثْبَاتِ وَالثَّنِي، وَهُوَ إِثْمًا.

وَلِئَمَّا لَمْ يَقُلْ: يَدُلُّ عَلَى الثَّنِي وَالْإِثْبَاتِ؛ لِأَنَّ الْإِثْبَاتَ مُسْتَفَادَ مِنَ اللَّفْظِ مُجَرِّداً عَنْ
إِثْمًا وَلَوْ أَرَادَ بِالْحَرْفِ الدَّالِّ عَلَى الثَّنِي مَا [مِنْ إِثْمًا] لَمَّا قَالَ: فَصَارَ حَذْفُ حَرْفِ الثَّنِي فِيهِ
أَسْهَلَ؛ إِذْ لَوْ كَانَتْ بَاقِيَةً عَلَى الثَّنِي لَمَّا كَانَ حَرْفُ الثَّنِي مَعَهَا مَحذُوفاً⁽²⁾ هَذَا 238/
كَلَامُهُ، وَكِتَابُ الشِّيرَازِيَّاتِ كِتَابٌ يَشْتَمِلُ/ عَلَى مَسَائِلَ أَمْلَاهَا أَبُو عَلِيٍّ الْفَارِسِيُّ بِشِيرَازَ
فَتَسَيَّتَ تِلْكَ الْمَسَائِلَ لِشِيرَازَ بِسَبَبِ ذَلِكَ، وَفِي الْقَامُوسِ: وَشِيرَازُ بْنُ طَهُمُورَتَ بَنَى قَصَبَةً
بِلَادِ فَارِسَ، فَسُمِّيَتْ بِهِ⁽³⁾.

قَالَ: وَإِنَّمَا قَالَ الْفَارِسِيُّ إِنَّ الْعَرَبَ عَامِلُوا: إِنَّمَا مُعَامَلَةُ الثَّنِي وَالْإِثْمِ فِي فَصْلِ الضَّمِيرِ كَقَوْلِ
الْفَرَزْدَقِ⁽⁴⁾؛

.....وَالْإِثْمُ ————— يُدَافِعُ عَنْ أَحْسَابِهِمْ أَنَا أَوْ مِثْلِي

أَقُولُ: هَذَا عَجْزٌ بَيِّنٌ⁽⁵⁾ وَبَعْضُ صَدْرٍ، وَبَقِيَّتُهُ:

أَنَا الدَّائِدُ الْحَامِي الدَّمَارُ

الدَّائِدُ بِدَالٍ مَعْجَمَةٍ أَوَّلًا، وَمُهْمَلَةٍ آخِرًا مِنَ الدَّوْدِ وَهُوَ الطَّرْدُ، وَالدَّمَارُ بِكَسْرِ الدَّالِّ
الْمَعْجَمَةِ: مَا يُلْزِمُكَ حِفْظُهُ وَحِمَايَتُهُ، كَذَا فِي الْقَامُوسِ⁽⁶⁾، وَفِي شَرْحِ التَّلْخِصِ الْمُخْتَصَرِ⁽⁷⁾:

(1) عروس الأفراح ضمن شروح التلخيص: 2 / 192.

(2) عروس الأفراح: شروح التلخيص: 2 / 192، 193.

(3) القاموس: 2 / 185 فصل في باب الزاي.

(4) من قصيدة طويلة للفرزدق هجا فيها جريرا، ديوانه: 2 / 153، صارت بيروت وفيه أنا الضامن الراعي، الجنى الداني

ص: 397، والمحتجب: 2 / 195، والجمع: 1 / 62.

(5) في ج هذا عجز بيت وبقية صدر.

(6) القاموس: 2 / دمر.

(7) يريد شرح التفازاني على التلخيص.

أَلَهُ الْعَهْدُ⁽¹⁾ قَالَ فِي الْأَسَاسِ: هُوَ الْحَامِي الذَّمَارِ إِذَا حَمَى مَا لَوْ لَمْ يَحْمِهِ لِيَمَّ وَعُتِفَ مِنْ حَمَاهُ وَحَرَمِهِ⁽²⁾.

وَالْحَسَبُ: مَا يَعُدُّهُ الْإِنْسَانُ مِنْ مَفَاخِيرِ آبَائِهِ: قَالَهُ الْجَوْهَرِيُّ⁽³⁾، وَفِي الْقَامُوسِ: وَالْحَسَبُ: مَا تُعَدُّهُ مِنْ مَفَاخِيرِ آبَائِكَ: أَوْ الْمَالُ أَوْ الدِّينُ، أَوْ الْكَرَمُ، أَوْ الشَّرَفُ فِي الْفِعْلِ، أَوْ الْفِعَالُ الصَّالِحُ، أَوْ الشَّرَفُ الثَّابِتُ فِي الْأَبَاءِ⁽⁴⁾.

وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُقَالَ: إِنَّ مَا فِي الْبَيْتِ مَوْصُولَةٌ، وَيُدْفَعُ عَنْ أَحْسَابِهِمْ صِلَةً وَأَنَا خَبَرٌ، فَفِيهِ حَصْرٌ، لَكِنْ بغيرِ إِنْمَاءٍ وَلَا يَكُونُ الْفَصْلُ فِيهِ ضَرُورَةً كَمَا قَالَ أَبُو حَيَّانَ⁽⁵⁾؛ بَلْ يَكُونُ حِينَئِذٍ مُتَعَيِّنًا، وَهَذَا نَظِيرُ مَا جَوَّزَهُ الْمُصَنِّفُ فِي: «إِنَّمَا تَحْتَشَى اللَّهُ مِنْ عِبَادِهِ الَّذِينَ أَلْعَمَتُوا»⁽⁶⁾ عَلَى أَنَّ الثَّقَنَانِ ابْنَيْ قَالَ: وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ إِنَّهُ مَحْمُولٌ عَلَى الضَّرُورَةِ؛ لِأَنَّهُ كَانَ يَصِيحُ أَنْ يُقَالَ: إِنَّمَا أَدْفَعُ عَنْ أَحْسَابِهِمْ أَنَا عَلَى أَنْ يَكُونَ أَنَا بِتَأْكِيدٍ قُلْتُ: بَنَاهُ عَلَى الْقَوْلِ الْمَرْجُوحِ فِي تَفْسِيرِ الضَّرُورَةِ وَهُوَ أَنَّهَا مَا لِلشَّاعِرِ عَنْهُ مَنْدُوحَةٌ، ثُمَّ قَالَ: وَلَيْسَتْ مَا مَوْصُولَةٌ [إِسْمٌ إِنَّ]، وَأَنَا خَبَرُهَا؛ إِذْ لَا ضَرُورَةَ فِي الْعُدُولِ عَنْ لَفْظٍ مَنْ إِلَى لَفْظٍ مَا⁽⁷⁾ قُلْتُ: لَا تُسَلِّمُ أَنَّ الْعُدُولَ الْمَذْكُورَ إِنَّمَا يَكُونُ لِضَرُورَةٍ. وَلَوْ سَلِّمَ لَمْ يَضُرَّ ذَلِكَ فِيمَا قَدَّمَاهُ؛ لِأَنَّا ذَكَرْنَاهُ عَلَى طَرِيقَةِ الْإِلْزَامِ لِلْمُصَنِّفِ، فَإِنَّهُ جَوَّزَ ذَلِكَ فِي الْآيَةِ، وَيَلْزَمُهُ أَنْ يُجَوَّزَ فِي الْبَيْتِ؛ إِذْ لَا فَرْقَ.

قَالَ: فَهَذَا كَقَوْلِ الْأَخْرِ⁽⁸⁾؛

قَدْ عَلِمْتَ سَلَمَى وَجَارَاتِهَا مَا قَطَرَ الْفَارِسَ إِلَّا أَنَا

(1) شروح التلخيص: 2/ 200.

(2) أساس البلاغة للزَّخَرِيُّ ص: 145 دَمَرُ.

(3) الصحاح: 1/ حَسَبُ.

(4) القاموس: 1/ 56 حَسَبُ.

(5) قَالَ أَبُو حَيَّانَ: الْمَضْمَرُ الْمَرْفُوعُ إِنْ عَجَلَ فِيهِ مَعْنَى، الْفَصْلُ، لِحَوِّ أَنَا زَيْدٌ، أَوْ لَفْظٌ هُوَ الْمُبْدَأُ لِحَوِّ: الْفَاضِلُ أَنْتَ، أَوْ غَيْرُهُمَا فَعَلًا اتَّصَلَ لِحَوِّ ضَرِبْتَ أَوْ فَصَلَ بِإِلَّا لِحَوِّ مَا قَامَ إِلَّا أَنْتَ أَوْ كَانَ فِي مَعْنَاهَا انْفِصَالٌ فِي الشَّعْرِ، لِحَوِّ إِنَّمَا يَدْفَعُ عَنْ أَحْسَابِهِمْ أَنَا..... ارْتِشَافُ الضَّرْبِ: 1/ 478.

(6) فاطر من الآية: 28.

(7) شروح التلخيص: 2/ 201.

(8) من قطعة لعمر بن معد يكرب، ابن يعيش: 3/ 101، 103، والكتاب: 1/ 379.

تَكَلَّمَ عَلَى اشْتِرَاطِهِمْ فِي بَعْضِ الْجُمْلِ الْخَبَرِيَّةِ، وَفِي بَعْضِهَا الْإِنْشَائِيَّةِ، فَقَالَ: وَيَنْبَغِي أَنْ يُسْتَلْتَى مِنْ مَنَعِ ذَلِكَ⁽¹⁾ - يَعْنِي⁽²⁾ الْإِنْشَائِيَّةَ - فِي خَبَرِيٍّ إِنْ وَضَمِيرُ الشَّانِ: خَبَرٌ أَنْ الْمَفْتُوحَةَ إِذَا خُفِّفَتْ، فَإِنَّهُ (يَجُوزُ أَنْ)⁽³⁾ يَكُونَ جُمْلَةً دُعَائِيَّةً، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: «وَالْخَمِيسَةَ أَنْ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا»⁽⁴⁾ فِي قِرَاءَةِ مَنْ قَرَأَ أَنْ بِالتَّخْفِيفِ، وَغَضِبَ بِالْفِعْلِ، وَاللَّهُ فَاعِلٌ، وَقَوْلُهُمْ: أَمَّا أَنْ جَزَاكَ اللَّهُ خَيْرًا..... فَيَمْنُ فَتَحَ الْهَمْزَةُ، وَإِذَا لَمْ تَلْتَزِمِ قَوْلَ الْجُمْهُورِ فِي وَجُوبِ كَوْنِ اسْمٍ [أَنْ]⁽⁵⁾ هَذِهِ ضَمِيرٌ شَانَ فَلَا اسْتِثْنَاءَ بِالنِّسْبَةِ إِلَى ضَمِيرِ الشَّانِ؛ إِذْ يُمَكِّنُ أَنْ يَقْدَرَ: وَالْخَمِيسَةُ أَهْلُهَا وَأَمَّا أَنْكَ⁽⁶⁾.

قَالَ: وَجَزَمَ النُّحَوِيُّونَ بِأَنْ مَا كَافَّةً فِي نَعْوٍ، «إِنَّمَا تَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ»⁽⁷⁾ وَلَا يَمْتَنِعُ أَنْ تَكُونَ بِمَعْنَى الَّذِي وَالْعُلَمَاءُ الْخَبَرُ، وَالْعَالِدُ مُسْتَتَرٌّ فِي: يَخْشَى وَأُطْلِقَتْ مَا عَلَى جَمَاعَةِ الْعُقَلَاءِ.

أَقُولُ: وَلَا يَضُرُّ قَوَاتُ الْحَصْرِ الْمُسْتَفَادِ بِ إِنْمَا لِحُصُولِهِ بِطَرِيقٍ آخَرَ كَمَا فِي نَحْوِ: إِنْ الَّذِي يُكْرِمُنِي الْفَاضِلُ، وَيَرِدُ عَلَى الْمُصَنِّفِ فِي تَجْوِيزِهِ هَذَا الْوَجْهَ رَسْمٌ مَا فِي الْمُصْحَفِ مُتَّصِلَةٌ بِ إِنْ، إِذْ هُوَ مَانِعٌ مِنْ كَوْنِهَا بِمَعْنَى الَّذِي؛ لِأَنَّهُمَا لَا يَتَّصِلَانِ خَطًّا إِلَّا إِذَا كَانَتْ مَا حَرْفًا، فَإِنْ قُلْتُ: قَدْ يَتَمَسَّكُ الْمُصَنِّفُ بِأَنْ رَسَمَ الْمُصْحَفِ سُنَّةً مُتَّبَعَةً فَلَا يَجْرِي⁽⁸⁾ عَلَى قَائِلِ الْخَطِّ الْمُصْطَلَحِ قُلْتُ: يَا بَاهُ قَوْلُهُ فِي الْإِثَالِ الثَّانِي مِنْ أُمْتِلَةِ الْجِهَةِ السَّادِسَةِ مِنَ الْبَابِ الْخَامِسِ: وَحَمَلُ الرُّسْمِ - يَعْنِي فِي الْمُصْحَفِ - عَلَى خِلَافِ الْأَصْلِ مَعَ إِمْكَانِهِ غَيْرُ سَدِيدٍ⁽⁹⁾، وَقَدْ أُمَكِّنَ هُنَا بِجَعْلِ مَا حَرْفًا كَافًا.

(1) المعنى: 2 / 585، 586.

(2) سقطت من ج.

(3) ساقط من ج.

(4) التور: 9.

(5) سقطت من الأصل.

(6) المعنى: 2 / 585 - 586.

(7) فاطر من الآية: 28.

(8) في الأصل تجري.

(9) المعنى 2 / 596 تح محمد محي الدين عبد الحميد.

قَالَ: وَهُوَ ضَعِيفٌ^(١) لِعَدْفِ الضَّمِيرِ الْمَرْفُوعِ فِي صَلَةٍ غَيْرِ: أَيُّ.
أَقُولُ: هَذَا الْكَلَامُ مَرٌّ قَرِيباً فِي فَصْلِ لَيْتَ^(٢)، وَقَدْ أَسْلَفْنَا مُتَاقَشَتَهُ فِيهِ بِمَنْعِ عَدَمِ
طُولِ الصَّلَاةِ^(٣)، فَإِنَّهَا طَالَتْ بِالْوَصْفِ، كَمَا صَرَّحَ هُوَ بِهِ فِي قَوْلِهِ^(٤):
وَلَا سِيَّماً يَوْمَ بَدَارَةِ جُلْجُلٍ.

فِي رِوَايَةِ يَوْمٍ بِالرَّفْعِ.
قَالَ: وَيَعْضُهُمْ^(٥)، يَنْسَبُ الْقَوْلَ بِأَنَّهَا^(٦)، نَافِيَةً لِلْفَارِسِيِّ فِي كِتَابِ الشِّيرَازِيَّاتِ^(٧)، وَلَمْ يَقُلْ
ذَلِكَ الْفَارِسِيُّ لِأَنَّهُ فِي الشِّيرَازِيَّاتِ (وَلَا فِي غَيْرِهَا)^(٨)، وَلَا قَالَهُ نَعْوِيٌّ.
أَقُولُ: لَعَلَّهُ يُشِيرُ بِيَعْضُهُمْ إِلَى الشَّيْخِ شِهَابِ الدِّينِ الْقَرَّافِيِّ الْمَالِكِيِّ فَإِنَّهُ حَكَى ذَلِكَ
قَالَ الشَّيْخُ بَهَاءُ الدِّينِ السُّبْكِيِّ^(٩) فِي شَرْحِ التَّلْخِصِ: رَأَيْتُ فِي الشِّيرَازِيَّاتِ مَا لَعَلَّ الْقَرَّافِيَّ
أَخَذَهُ مِنْهُ، وَذَلِكَ أَنَّهُ قَالَ بَعْدَ أَنْ ذَكَرَ أَنَّ إِمَامًا لِلْحَصْرِ [أَنَّ لِلْحَصْرِ]^(١٠) أَيْضاً، هُوَ فِي
شُرَاهِرْ دَانَابٍ وَشَيْءٌ جَاءَ بِكَ، ثُمَّ قَالَ: وَالْأَوَّلُ أَسْهَلُ مِنْ هَذَا؛ لِأَنَّ مَعَهُ حَرْفًا قَدْ ذَلَّ عَلَيْهِ

(١) يريد قول من قال إن ما موصولة في قول الشاعر:

قَالَتْ أَلَا لَيْتَ مَا هَذَا الْحَمَامُ لَنَا

(٢) وهذا خبرٌ لمُخَذَّوْفٍ، والتقدير: لَيْتَ الَّذِي هُوَ هَذَا الْحَمَامُ لَنَا.
في ج' كيف.

(٣) المغني: 1 / 286.

(٤) المغني: 1 / 140.

(٥) يعني القرافي في كتابه: نفائس الأصول في شرح كتاب المحصول والمحصول لفخر الدين الرازي، يوجد من هذا الشرح الجزء:
6: بمخرانة القرويين تحت عدد: 618، وتوجد منه نسخة مخطوطة كاملة بدار الكتب المصرية تحت عدد: 742 أصول فقه في
ثلاثة مجلدات كبار تبلغ صفحاتها ما يقارب: 1800.

(٦) القرافي وأثره في الفقه الإسلامي: رسالة دكتوراه لعبد الله بن إبراهيم صلاح. سلسلة التراث والتجديد رقم: 1 ط: 1
سنة: 1991.

(٧) أي: ما الكافة المتصلة ب' إن.

(٨) لأبي علي كتب في النحو أملاها ببعض المدن فسمها باسمها، كالشيرازيات ب' شيراز والبصريات بالبصرة والحلييات
بجلب.....

(٩) ساقط من ج'.

(١٠) تقدم التعريف به.

(١١) ساقط من الأصل.

أَقُولُ: ظَاهِرُ تَغْيِيرِهِ بِالْآخِرِ أَنَّ النَّبْتَ لِغَيْرِ الْفَرَزْدَقِ، وَهُوَ كَذَلِكَ عَلَى قَوْلٍ، فَقَدْ قِيلَ:
هُوَ لِعَمْرِو بْنِ مَعْدٍ يَكْرِبُ، وَقِيلَ: لِلْفَرَزْدَقِ، وَبَعْدَهُ.

شَكَنْتُ بِالرُّمَحِ حَيَازِيمَهُ وَالْحَيْلُ تُجْرِي زَيْمًا يَتْنًا⁽¹⁾

سَلَمَى، بَفَتْحِ السَّيْنِ: اسْمُ امْرَأَةٍ، وَيُقَالُ: قَطَرُ الْفَارَسِ تُقْطِرُ إِذَا أَلْقَاهُ عَلَى أَحَدٍ
قُطْرِيهِ يَضُمُّ الْقَافَ وَإِسْكَانَ الطَّاءِ الْمَهْمَلَةِ: وَهُمَا جَانِبَاهُ، وَشَكَنْتُ بِالشَّيْنِ الْمَعْجَمَةِ: خَرَقْتُ
وَالْتَنَظَّمْتُ وَالْحَيَازِيمُ جَمْعُ حَيْزُومٍ: وَهُوَ وَسَطُ الصُّدْرِ، وَجَمَعَ مَعَ أَنَّهُ لَيْسَ فِي الْفَارَسِ⁽²⁾ مِنْهُ
إِلَّا وَاحِدٌ، كَمَا فِي الْمَقَارِقِ وَوَجْهَهُ أَنَّهُ يُقَدَّرُ تَسْمِيَةُ الْجُزْءِ بِاسْمِ الْكُلِّ فَلَيَأْتِي الْجَمْعُ بِهِذَا
الِإِعْتِبَارِ وَزَيْمًا أَيُّ: مُتَفَرِّقَةً.

قَالَ: وَقَوْلُ أَبِي حَيَّانَ: لَا يَجُوزُ فَصْلُ الضَّمِيرِ الْمَخْصُورِ⁽³⁾ إِنَّمَا: وَإِنَّ الْفَصْلَ فِي النَّبْتِ الْأَوَّلِ
ضُرُورَةٌ⁽⁴⁾، إِلَى آخِرِهِ.

أَقُولُ: الْمَنْقُولُ أَنَّ سَيِّبَوَيْهِ يَرَى أَنَّ فَصْلَ الضَّمِيرِ بَعْدَ إِئْمَا مُنْتَعٍ⁽⁴⁾، وَأَنَّ الرُّجَاجَ
أَجَازَ الْفَصْلَ، وَلَمْ يُوْجِبْهُ، وَأَنَّ ابْنَ مَالِكٍ أَوْجَبَهُ عِنْدَ الْحَضَرِ بِ إِئْمَا⁽⁵⁾ قَالُوا: وَسَيِّبَوَيْهِ لَا
يَرَى إِئْمَاً لِلْحَضَرِ فَلِذَلِكَ مَنَعَ الْفَصْلَ بَعْدَهَا.
قَالَ: كَقَوْلِهِ⁽⁶⁾:

رُبَّمَا أَوْفَيْتُ فِي عِلْمٍ تُرْفَعُنْ تُوْبِي شَمَالَاتُ

أَقُولُ: مَرَّ إِشَادُ هَذَا النَّبْتِ وَالْكَلَامُ عَلَيْهِ فِي فَصْلِ رَبٍّ مِنْ حَرْفِ الرَّاءِ.

(1) في شعر عمرو بن معد يكرب حولنا ص: 154، 155.

(2) في ج الرأس.

(3) الارتشاف: 478 / 1.

(4) في منتهى.

(5) التسهيل ص: 26.

(6) الشاهد فيه فيما تقدم أن رَبَّ للتكثير، وهنا استشهد به ابن هشام على أن مَا الكافة إذا اتصلت ب رَبَّ تكفها عن العمل، وتهينها للدخول على الفعل، ينظر فصل رَبٍّ ص: 98 من الأصل.

قَالَ: وَلِهَذَا قَالَ فِي قَوْلِ أَبِي دُوَادٍ⁽¹⁾:

رُبَّمَا الْجَامِلُ الْمُؤَبَّلُ فِيهِمْ

أَقُولُ: مَرَّ إِشَادُ الْمُصَنِّفِ لِهَذَا الصَّدْرِ فِي فَصْلِ رَبٍّ وَأَشَدَّهَا هُنَاكَ عَجْزُهُ، وَهُوَ:

وَالْعَنَاجِيجُ يَبْتَنُّنُ الْمَهَارُ.

وَتَقْدَمُ ثُمَّ الْكَلَامُ عَلَى الْفَاطِ الْبَيْتِ.

قَالَ: وَقَوْلُهُ⁽²⁾:

كَمَا سَيْفُ عَمْرٍو لَمْ تُخْنُهُ مَضَارِبُهُ

أَقُولُ: هَذَا عَجْزُ بَيْتٍ، صَدْرُهُ:

أَخْ مَا جِدَّ لَمْ يُخْزِنِي فِي يَوْمٍ مَشْهَدٍ

وَقَدْ أَشَدَّهُ الْمُصَنِّفُ بِتَمَامِهِ فِي حَرْفِ الْكَافِ وَتَكَلَّمْنَا عَلَيْهِ هُنَاكَ⁽³⁾.

239/ قَالَ: الثَّالِثُ: الْبَاءُ كَقَوْلِهِ⁽⁴⁾ /

فَلَيْسَ صِرْتَ لَا تُجِيرُ جَوَاباً لَيْمًا قَدْ ثَرَى وَأَنْتَ خَطِيبُ

(1) الشاهد فيه أن ربما تدخل على الجملة الاسمية، خلافاً للفارسي الذي قال إن ما فيه ليست كافة وإنما نكرة موصوفة بجملة حذف مبتدوها، ينظر فصل رَبٍّ ص: 98 من الأصل.

(2) من قصيدة لنهشل الدارمي في رثاء أخيه، تقدم الحديث عنه في ص: 137 من الأصل.

(3) ينظر ص: 137 من الأصل.

(4) الشاهد فيه أن ما كُتِبَ الْبَاءُ عن العمل، وهو من أبيات نسبت لمطيع بن إياس الكوفي يرثي يحيى زياد الحارثي، وقيل إن الأبيات التي منها هذا البيت لصالح بن عبد القدوس، شرح شواهد المغني للبغدادي: 5 / 259، 260 والبيت في الجمع: 2 / 38، والمعنى: 3 / 347 والارتشاف: 2 / 429.

أقول: لَا تُحِيرُ جَوَاباً، أَي: لَا تُرْجِعُهُ، يُقَالُ: كَلَّمْتُهُ فَمَا أَحَارَ إِلَيَّ جَوَاباً.
يَصِفُ الشَّاعِرُ بِهِذَا شَخْصاً مَاتَ، أَي: صِرْتُ لَا تُرْجِعُ جَوَاباً لِمَنْ يُكَلِّمُكَ فَكَثِيراً مَا
تُرَى وَأَنْتَ خَطِيبٌ بِلِسَانِ الْحَالِ، لَا بِلِسَانِ الْمَقَالِ؛ فَإِنَّ مَنْ نَظَرَ إِلَى قَبْرِكَ تَذَكَّرَ مَا كُنْتُ
عَلَيْهِ فِي حَالِ الْحَيَاةِ، وَمَا صِرْتُ إِلَيْهِ بَعْدَ الْمَمَاتِ، فَاعْتَبِرْ وَالْعِظْ، فَجَعَلَ ذَلِكَ خِطَاباً مِنْهُ
عَلَى طَرِيقِ التَّجَوُّزِ، كَمَا قَالَ بَعْضُهُمْ فِي وَزِيرٍ قُتِلَ وَصَلَبَ⁽¹⁾.

وَكُنْتُ فِي حَيَاتِكَ لِي عِظَاتٌ وَأَنْتَ الْيَوْمَ أَوْعِظُ مِنْكَ حَيّاً
وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُرَادَ⁽²⁾: فَكَثِيراً مَا رَأَيْتَ فِي حَالِ الْحَيَاةِ خَطِيباً، إِلَّا أَنَّهُ عَبَّرَ بِالْمُضَارِعِ
لِلْإِرَادَةِ اسْتِحْضَارِ الْحَالِ.
قَالَ: كَقَوْلِ أَبِي حَيَّةَ⁽³⁾؛

وَأَنَا لَمِمَّا تُضْرَبُ الْكَبْشِ ضَرْبَةً

أقول: هَذَا صَدْرُ بَيْتٍ، عَجْزُهُ:

عَلَى رَأْسِهِ تُلْقَى اللِّسَانُ مِنَ الْفَمِ

وَأَبُو حَيَّةَ بِالْحَاءِ الْمُهْمَلَةِ وَالْمَشْنَاءِ التَّحْتِيَّةِ، وَالْكَبْشُ: سَيْدُ الْقَوْمِ، وَإِلَى ذَلِكَ يُشِيرُ
شَمْسُ الدِّينِ بْنِ الْعَفِيفِ التَّلْمَسَانِيِّ⁽⁴⁾ فِي قَصِيدَةٍ لَهُ رَائِيَّةٍ⁽⁵⁾ تُشْتَمِلُ عَلَى الْغَازِ كَثِيرَةٍ، أُولَاهَا:

(1) لإسماعيل بن القاسم: شرح أبيات المغني للبغدادي: 5/ 260، وهو من أبيات في الكامل للمبرد: 1/ 238، مكتبة المعارف بيروت.

(2) في جريد.

(3) الشاهد أن ما كتبت من عن الجر، لأبي حبه النميري، المختضب: 4/ 174، والتصريح على التوضيح: 2/ 10 والمجمع: 2/ 35، 38، والأماشي لابن الشجري: 2/ 244.

(4) محمد بن سليمان بن علي بن عبد الله التلمساني شمس الدين المعروف بالشاب الظريف، ويقال له: ابن العفيف شاعر متروك، وهو ابن عفيف الدين التلمساني الشاعر أيضاً، توفي بالقاهرة سنة: 688هـ له ديوان شعر - ط - ومقامات العشاق.

فوات الوفيات: 2/ 211 والنجوم الزاهرة: 7/ 381، والأعلام: 6/ 150.

(5) في جريد.

خَذَ مِنْ حَدِيثِي مَا يُغْنِيكَ عَنْ نَظَرِي فَإِنَّهُ سَمَرَ نَاهِيكَ مِنْ سَمَرِ
كَمْ مِنْ أَبِي قَدْ عَدَا أَمَّا لِمُعْتَبِرٍ فَأَعْجَبَ لِإِعْطَاءِ لَفْظِ الْأَمِّ لِلذَّكْرِ
وَنَاطِحٍ بِقُرُونٍ لَا قُرُونٌ لَهُ وَكَبَشِ قَوْمٍ⁽¹⁾ بِثَقْلِ الْعِلْمِ مُشْتَهَرِ

أَرَادَ بِالْأَمِّ: رَئِيسَ الْقَوْمِ وَبِالنَّاطِحِ: الْأَمْرَ الشَّدِيدَ، وَبِالْقُرُونِ: الْأَجْيَالِ وَالنَّاسَ
وَبِالْقُرُونِ الثَّانِيَةِ جَمْعَ قَرْنٍ: وَهُوَ مَا يَكُونُ فِي رَأْسِ الْبَهِيمَةِ وَبِالْكَبَشِ: السَّيِّدَ وَقَدْ كَتَبْتُ
رِسَالَةً لَطِيفَةً فِي شَرْحِ الْغَايَةِ هَذِهِ الْقَصِيدَةِ كُلِّهَا.
قَالَ: وَقَوْلُهُ⁽²⁾:

وَضَنْتُ عَلَيْنَا، وَالضَّيْنُ مِنَ الْبُخْلِ.

أَقُولُ ضَنْتُ: بَخَلْتُ يُقَالُ: ضَنْتُ بِالشَّيْءِ أَضْنُ بِهِ ضِئًا وَضَنَانَةً قَالَ الْفَرَّاءُ: وَضَنْتُ
بِالْفَتْحِ أَضِنْتُ لَعْنَةً قَالَ⁽³⁾:

مَهْلًا أَعَاذِلَ قَدْ جَرَّبْتُ مِنْ خُلُقِي أَلِي أَجُودُ لِأَقْوَامٍ وَإِنْ ضَنْتُوا
يُرِيدُ: ضَضُوا فَتَرَكَ الْإِذْغَامَ لِلضَّرُورَةِ.
قَالَ: كَقَوْلِهِ⁽⁴⁾:

(1) في الأصل القوم.

(2) صدره: أَلَا أَصْبَحْتَ أَسْمَاءَ جَاذِمَةَ الْحَبْلِ.

شاهد على أن فيه مبالغة بكون البخيل مخلوقاً من البخل وهو من قصيدة للبعيث خدّاش بن بشر بن خالد المجاشعي في
رده على الفرزدق، السقاقي: 1 / 133، 137، وفي الأضداد لابن الأثير: ص: 100 خضاء بدل أسماء أمالي ابن
الشجري: 1 / 72، والمحتسب: 2 / 46، واللسان: ضنن.

(3) الصحاح: 6 / ضنن وفيه أن البيت لـ ثعلب بن أم صاحب.

(4) على أن ما كتبت يُعَدُّ عن الإضافة، ونسب البيت في الكتاب: 1 / 60 للمرار بن سعيد الفقعسي الأسدي، وهو من
شواهد الخزائن: 4 / 493، 495، والمقتضب: 2 / 54، وابن يعيش: 8 / 131، والجمع: 1 / 210.

عَلَاقَةُ أُمِّ الْوَلِيدِ بَعْدَمَا أَفْتَانُ رَأْسِكَ كَالثُّغَامِ الْمُخْلِسِ

أَقُولُ: فِي الصَّحَاحِ: الْعَلَاقَةُ بِالْكَسْرِ: عَلَاقَةُ الْقَوْسِ وَالسُّوطِ وَنَحْوَهُمَا وَالْعَلَاقَةُ بِالْفَتْحِ: عَلَاقَةُ الْخُصُومَةِ وَعَلَاقَةُ الْحُبِّ⁽¹⁾، وَالشَّدَ هَذَا الْبَيْتِ وَفِي الْقَامُوسِ: وَالْعَلَاقَةُ وَتُكْسَرُ: الْحُبُّ اللَّازِمُ لِلْقَلْبِ، أَوْ بِالْفَتْحِ فِي الْمَحَبَّةِ وَنَحْوَهَا وَبِالْكَسْرِ فِي السُّوطِ وَنَحْوِهِ⁽²⁾ وَالْوَلِيدُ: تَصْغِيرُ الْوَلِيدِ، وَهُوَ الصَّبِيُّ وَأَفْتَانُ رَأْسِكَ: أَطْرَافُهَا وَتَوَاحِيهَا وَهُوَ فِي الْأَصْلِ جَمْعُ فَنَنْ وَهُوَ الْغُصْنُ وَالثُّغَامُ بَاءٌ مُثَلَّثَةٌ مَفْتُوحَةٌ وَغَيْنٌ مُعْجَمَةٌ: نَبَتٌ فِي الْجَبَلِ يَبْيَضُ إِذَا يَبَسَ، يُشَبَّهُ [بِهِ]⁽³⁾ الشَّيْبُ وَالْمُخْلِسُ بِالْخَاءِ الْمُعْجَمَةِ: اسْمٌ فَاعِلٍ مِنْ قَوْلِكَ: أَخْلَسَ الثَّيَابُ إِذَا اخْتَلَطَ رَطْبُهُ بِيَابِسِهِ، وَكَأَنَّ الشَّاعِرَ وَصَفَهُ بِذَلِكَ لِيَقَعَ التَّشْبِيهُ فِي مَوْجِعِهِ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَكُنْ كَمَلٌ بَيَاضُ شَعْرِهِ، وَإِنَّمَا أَشْمَطُ ذَا سَوَادٍ وَبَيَاضٍ وَالثُّغَامُ إِذَا أَخْلَسَ كَانَ فِيهِ بَيَاضٌ وَغَيْرُ بَيَاضٍ وَذَلِكَ أَنَّ مَا كَانَ مِنْهُ يَابِسًا يَبْيَضُ، وَمَا كَانَ مِنْهُ رَطْبًا لَمْ يَبْيَضْ وَهُوَ يُخَاطَبُ نَفْسَهُ كَمَا صَرَّحَ بِهِ الْجَوْهَرِيُّ فِي حَرْفِ الْمِيمِ⁽⁴⁾، وَعَلَى هَذَا فَالْكَافُ مِنْ رَأْسِكَ مَفْتُوحَةٌ لَا مَكْسُورَةٌ كَمَا قَدْ يُتَوَهَّمُ وَأُمُّ الْوَلِيدِ مَفْعُولٌ بِمَحْذُوفٍ، أَيُّ: أُنْعَلِقُ أُمُّ الْوَلِيدِ عَلَاقَةً، لَا مُنَادَى كَمَا قَدْ يَسْبِقُ إِلَى بَعْضِ الْأَفْهَامِ.

قَالَ: كَقَوْلِهِ⁽⁵⁾:

يَنْمَأ نَحْنُ بِالْأَرَكَ مَعَا إِذْ أُنِى رَاكِبٌ عَلَى جَمَلَةٍ

أَقُولُ: فِي الْقَامُوسِ: الْأَرَاكُ، كَسَحَابٍ: الْقِطْعَةُ مِنَ الْأَرْضِ، وَمَوْضِعٌ بِعَرَفَةَ قُرْبَ نَمْرَةٍ، وَجَبَلٌ لِهَذِيلٍ، وَشَجَرٌ مِنَ الْجِمَضِ يُسْتَاكُ بِهِ⁽⁶⁾ انْتَهَى.

(1) الصحاح: 4/ علق.

(2) القاموس: 3/ علق.

(3) سقطت من الأصل.

(4) 5/ نغم وفي الهامش أن البيت للمرار الفقمي.

(5) الشاهد فيه كالسابق قبله، وهو من قطعة لجميل بيته ديوانه ص: 188.

(6) القاموس: 3/ أرك.

وَالْكُلُّ فِي الْبَيْتِ مُمَكِّنٌ، وَمَا أَحْسَنَ قَوْلَ الشُّيْخِ جَمَالِ الدِّينِ بْنِ الْمُكْرَمِ⁽¹⁾:

بِاللَّهِ إِنْ جُزْتَ بِوَادِي الْأَرَاكِ وَقَبِلْتَ أَغْصَانَهُ الْخَضِرَ فَكَافٍ
فَابْعَثْ إِلَى الْمَمْلُوكِ مِنْ بَعْضِهَا فَإِنِّي وَاللَّهِ مَالِي مِوَاكِفٍ

240/ قَالَ: هِيَ نَحْوُ قَوْلِهِ⁽²⁾: /

فَبَيْنَا نُسُوسُ النَّاسَ وَالْأَمْرُ أَمْرُنَا إِذَا نَحْنُ فِيهِمْ سَوْقَةٌ لَيْسَ نُنْصَفُ

أَقُولُ: هَذَا الْبَيْتُ لِبَيْتِ التُّعْمَانِ بْنِ الْمُنْذِرِ، فَكَانَ حَقُّهُ أَنْ يَقُولَ: قَوْلَهَا⁽³⁾ لَكِنَّهُ ذَكَرَ عَلَى إِرَادَةٍ مَنْ قَالَ وَقَوْلُهَا: نُسُوسُ النَّاسِ أَيُّ: نَأْمُرُهُمْ وَنَنْهَاهُمْ: تُشِيرُ إِلَى مَا كَانُوا عَلَيْهِ مِنَ الْعِزِّ وَالْمُلْكِ، وَالسَّوْقَةُ: الرُّعْيَةُ، وَوَقَعَ نُنْصَفُ فِي هَذَا الْمَحَلِّ مِنْ نَسَخِ الْمُغْنِيِّ الَّتِي رَأَيْتُهَا مِنَ الْإِنْصَافِ وَفِي لَيْسَ ضَمِيرُ الشَّانِ، وَقَدْ أُنْشِدَهُ الْمُصَنِّفُ ثَانِيًا فِي حَرْفِ الْأَلِفِ الْآتِي⁽⁴⁾ عَلَى غَيْرِ ذَلِكَ: نُنْصَفُ مَكَانَ لَيْسَ نُنْصَفُ وَهُوَ مُضَارِعٌ نُنْصَفُ أَيُّ: خَدَمَ وَعَلَى هَذَا الْوَجْهِ أُنْشِدَهُ الْجَوْهَرِيُّ فِي حَرْفِ الْقَاءِ فِي مَادَّةِ نُنْصَفُ⁽⁵⁾.

قَالَ: وَقَوْلُ مَهْلِلٍ⁽⁶⁾:

(1) محمد بن مكرم بن علي أبو الفضل جمال الدين، ابن منظور الأنصاري صاحب اللسان، ومختصرات كتب الأدب المطولة، والتي منها: مختار الأغاني، توفي سنة: 714 هـ الدرر الكامنة: 4/ 262 ومفتاح السعادة: 1/ 121 والأعلام: 7/ 108، والبيتان في اللسان: 1/ 4، دار صادر، والبيعية: 1/ 248.

(2) على أن يُبَيَّنْ كُفْتُ عَنْ الإِضَافَةِ لَزِيَادَةِ الْأَلِفِ، وَفِيهِ أَقْوَالُ ثَلَاثَةٌ: الْأَوَّلُ أَنَّ مَا مُصَدَّرَةٌ، وَالثَّانِي: أَنَّ الْأَلِفَ زَائِدَةٌ وَبَيْنَ مُضَافَةٍ إِلَى الْجُمْلَةِ، وَالثَّالِثُ: أَنَّ الْأَلِفَ زَائِدَةٌ وَبَيْنَ مُضَافَةٍ إِلَى زَمَنِ مَحذُوفٍ مُضَافٍ إِلَى الْجُمْلَةِ، وَهُوَ لِحَرْقَةِ بَنَتِ التُّعْمَانِ بْنِ الْمُنْذِرِ، الْحِمَاسَةُ لِأَبِي تَمَّامٍ 3/ 187، 188، وَرَوَى: إِذَا لَحْنٌ فِيهِ سَوْقَةٌ نُنْصَفُ.

ابن الشجري: 2/ 175، والمجمع: 1/ 211، والخزانة: 3/ 178.

(3) فِي نَجْ كَقَوْلِهَا.

(4) الْمُغْنِي: 2/ 371.

(5) الصَّحَاح: 4/ نُنْصَفُ.

(6) عَلَى مَا زَائِدَةٌ، وَفِي مَعْجَمٍ مَا اسْتَمْعِمُ لِلْبَكْرِيِّ: 1/ 96 ضُرُجٌ مَا أُنْفُ... وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ الْإِرْتِشَافِ: 3/ 286، وَابْنُ يَعِيشَ: 46، وَالْمَجْمَعُ: 2/ 158.

لَوْ بِأَبَانِينَ جَاءَ يَخْطُبُهَا زُمْلَ مَا أَثْفُ خَاطِبٍ بِدَمٍ

أقول: مهلهل هذا بكسر الهاء الثانية وهو امرؤ القيس بن ربيعة أخو كليب وإبل، سمي مهلهلاً؛ لأنه أول من هلهل الشعر، أي: أرقه يقال: هلهل الشَّجُ الثوب: إذا أرق نسجه، وقيل غير ذلك و أبانان جبلان يقال لأحدهما: متالع بيمم مضمومة ومثناة فوقية وعين مهملة، وللآخر: أبان فهو من باب التغليب كالفمرين، وزمل: غطي يعني أن هذه المرأة عزيزة القدر وشريفة النسب، لا يتألفها مثل هذا الرجل، حتى إنه لو جاء لخطبتها بهذين الجبلين العظيمين، أي: أهلها على حذف المضاف لم يلتفت إليه؛ بل شج وجهه وسال دمه حتى زمل أثفه وغطاه.

قال: وقول الأعشى^(١)؛

مئى ما ثناخي عند باب ابن هاشم ثراحي وتلقني من فواضله نداء

أقول: المراد بابن هاشم: هو سيد الخلق، وحبيب الحق نبينا محمدا ﷺ ابن عبد الله بن هاشم، وثناخي مضارع أئخت مبنياً للمفعول يخاطب ناقتة وإناختها: إبرأكتها. وثراحي مضارع أرحت من الإراحة مبنياً أيضاً للمفعول والفواضل جمع فاضلة، وهي اسم للدرجة الرفيعة في الفضل، كذا في القاموس^(٢): والتدنى يفتح الثون والقصر: الجود، ولا يخفى أن تدنى منصوب على أنه مفعول بـ تلقى، فإن قلنا بأن المقصور المنون يعتبر في حالة الوقف بالصحيح فيفصل بين المنصوب وغيره، فيكون الألف في نحو: هذه^(٣) عصاً وضربت بعصاً بدل لام الكلمة، والثنوين محذوف، وفي نحو: كسرت عصاً بدل الثنوين، والتي هي بدل اللام محذوفة كُتبت نداء في البيت، بالألف، وكذا إن قلنا برأي المازني في أن الألف

(١) على أن ما زائدة، وهو من قصيدة للأعشى ميمون البكري الذي مدح النبي ﷺ ولم يوفق للإسلام، والرواية في الديوان

ص: 135، وتلقى من فواضله بدا بدل نداء.

(٢) القاموس 4/ 31 فصل.

(٣) في ج هذا: (لست لهم) آل عمران: 159.

بَدَلُ مِنَ التَّنْوِينِ فِي الْحَالَاتِ كُلِّهَا، وَأَمَّا عَلَى رَأْيِ أَبِي عَمْرٍو وَالْكَسَائِيِّ فِي أَنَّ الْآلِفَ هِيَ
بَدَلُ لَامِ الْكَلِمَةِ فِي جَمِيعِ الْأَحْوَالِ، فَيَكْتُبُ نَدَاً أَيْضاً بِالْآلِفِ؛ لِأَنَّهُ مِنْ ذَوَاتِ الْوَاوِ بِذَلِيلِ
قَوْلِكَ: نَدَوْتُ إِذَا نُجِدْتُ؛ إِلَّا أَنَّهُ لَوْ كَانَ هُنَا مِنْ ذَوَاتِ الْيَاءِ كُتِبَتْ بِالْيَاءِ.

قَالَ: وَيَعْدُ الْغَافِقُ حَرْفًا كَانَ نَحْوُ: ﴿فِيمَا رَحْمَةٍ﴾⁽¹⁾ ﴿عَمَّا قَلِيلٍ﴾⁽²⁾ ﴿مِمَّا

خَطِيئَتِهِمْ﴾⁽³⁾.

أَقُولُ: أَكْرَ الْمُصَنِّفُ التَّمْثِيلَ بِ خَطِيئَاتِهِمْ دُونَ خَطَايَاهُمْ مَعَ أَنَّ كِلْتَا الْقِرَاءَتَيْنِ
مُتَوَاتِرَتٌ؛ لِأَنَّ التَّمْثِيلَ بِ خَطِيئَاتِهِمْ أَظْهَرَ فِي زِيَادَةِ مَا مِنْ جِهَةِ ظُهُورِ الْإِغْرَابِ فِيهِ، بِخِلَافِ
خَطَايَاهُمْ.

قَالَ: وَقَوْلُهُ⁽⁴⁾:

رُبَّمَا ضَرْبَةٌ بِسَيْفٍ صَقِيلٍ بَيْنَ بُصْرَى وَطَعْنَةٍ نُجْلَاءِ

أَقُولُ: نَقَدِمَ إِنْشَادَ هَذَا الْبَيْتِ وَالْكَلَامَ عَلَيْهِ فِي فَصْلِ رُبٍّ مِنْ حَرْفِ الرَّاءِ

قَالَ: وَقَوْلُهُ⁽⁵⁾:

وَنَصْرُ مَوْلَانَا وَنَعْلَمُ أَنَّهُ كَمَا النَّاسِ مَجْرُومٌ عَلَيْهِ وَجَارُمُ

(1) فِي جُزْءٍ هَذَا.

(2) (لِيُضَيِّحَنَّ تَنْدِيمِينَ) الْمُؤْمِنُونَ: 40.

(3) (أَعْرِفُوا فَأَدْخِلُوا تَارًا) نُوحٍ: 25، وَالشَّاهِدُ فِيهَا جَمِيعًا أَنَّ مَا غَيْرَ الْكَافَةِ، لَيْسَتْ عَوْضًا عَنْ شَيْءٍ، وَهِيَ بِخِلَافِ مَا فِي قَوْلِهِ:

أَمَّا أَنْتَ مُنْطَلِقًا مُنْطَلَقْتُ: وَالتَّقْدِيرُ، أَنْطَلَقْتُ لِأَنَّ كُنْتُ مُنْطَلِقًا فَمَا عَوْضٌ عَمَّا حُذِفَ.

(4) الشَّاهِدُ فِيهِ أَنَّ مَا غَيْرَ الْكَافَةِ وَغَيْرِ عَوْضٍ، وَهُوَ لَعْدِي بِنِ الرَّعْلَاءِ الْغَسَّانِي كَمَا سَبَقَ فِي فَصْلِ رُبٍّ ص: 101 مِنَ الْأَصْلِ.

(5) فِيهِ مَا زَائِدَةٌ غَيْرُ كَافَةٍ كَذَلِكَ.

أَقُولُ: مَرَّ إِشَادُ هَذَا الْبَيْتِ وَالْكَلَامُ عَلَيْهِ أَيْضاً فِي الْكَافِ الْمَفْرَدَةِ⁽¹⁾.
قَالَ: وَقَوْلُهُ⁽²⁾:

نَامَ الْخَلِيُّ وَمَا أَحْسُ رُقَادِي وَالْهَمُّ مُحْتَضِرٌ لَدَيَّ وَسَادِي
مِنْ غَيْرِ مَا سَقَمَ، وَلَكِنْ شَفَنِي هَمُّ أَرَاهُ قَدْ أَصَابَ فُؤَادِي

أَقُولُ: الْخَلِيُّ: الْخَالِي مِنْ الْهَمِّ، وَهُوَ خِلَافُ الشَّجِيِّ قَالَ الْمُبَرِّدُ: يَأُ الْخَلِيُّ مُشَدَّدَةٌ، وَيَأُ الشَّجِيُّ مُخَفَّفَةٌ قَالَ: وَقَدْ شُدَّ فِي الشَّعْرِ، وَأَشَدَّ⁽³⁾:

نَامَ الْخَلِيُونَ عَنْ لَيْلٍ⁽⁴⁾ الشَّجِيئًا شَأْنُ السَّلَاةِ سِوَى شَأْنِ الْمُحِيئَا

241/ وَأَحْسُ بَضْمُ الْهَمْزَةِ، مِنْ قَوْلِكَ: أَحْسَسْتُ الشَّيْءَ، أَيُّ: وَجَدْتُ حِسَّهُ/.
وَالرُقَادُ: النَّوْمُ، وَهَلْ هُوَ النَّوْمُ مُطْلَقاً، أَوْ يَقْدَرُ كَوْنُهُ فِي اللَّيْلِ، قَوْلَانِ حَكَاهُمَا [فِي الْقَامُوسِ]⁽⁵⁾ وَ مُحْتَضِرٌ يَكْسِرُ الضَّادَ الْمُعْجَمَةَ، يُقَالُ: حَضَرَهُ الْهَمُّ وَاحْتَضَرَهُ وَتَحَضَّرَهُ بِمَعْنَى، كَذَا فِي الصَّحَاحِ⁽⁶⁾ وَالْوُسَادُ وَالْوُسَادَةُ: الْمَخْذَةُ، وَحَكَى صَاحِبُ الْقَامُوسِ ثَلَاثَ حَرَكَاتٍ الْوَاوِ⁽⁷⁾ وَالسَّقَمُ بَضْمُ السَّيْنِ وَسُكُونِ الْقَافِ وَيَفْتَحُهُمَا: الْمَرَضُ وَشَقَنِي أَيُّ: جَعَلَنِي هَزِيلاً نَاجِلاً.

وَسَادِي يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مَرْفُوعاً عَلَى أَنَّهُ خَبَرٌ، أَوْ مَجْرُوراً عَلَى أَنَّهُ بَدَلُ اشْتِمَالٍ مِنْ ضَمِيرِ الْمُتَكَلِّمِ فِي لَدَيَّ.

(1) فصل الكاف: ص: 137 من الأصل.

(2) فيه أن ما زائدة بين المضاف والمضاف إليه، والبيتان مطلع قصيدة للأسود بن يعفر النهشلي الجاهلي، أوردها المفضل في المفضليات ص: 216.

(3) في الصحاح 6/ شجاً غير منسوب.

(4) في ج عن نوم.

(5) ساقط من الأصل: القاموس: 1/ رقد.

(6) الصحاح: 2/ حضر.

(7) القاموس: 1/ وسد.

قَالَ: وَقَوْلُهُ:

وَلَا سِيِّمًا يَوْمَ بَدَارَةِ جُلْجُلٍ

أَقُولُ: تَقْدَمُ إِنْشَادُ هَذَا الْعَجْزِ فِي فَصْلِ نَسِيٍّ مِنْ حَرْفِ السِّينِ الْمَهْمَلَةِ، وَأُنْشَدْنَا هُنَاكَ صَدْرَهُ، وَتَكَلَّمْنَا عَلَى الْفَاطِ الْبَيْتِ، ثُمَّ

قَالَ: وَهِيَ الْهَيْتِيَّاتُ لِلْفَارِسِيِّ.

أَقُولُ: الْهَيْتِيَّاتُ بِكَسْرِ الْهَاءِ هِيَ ⁽¹⁾ الْمَسَائِلُ الَّتِي أَمْلَاهَا أَبُو عَلِيٍّ الْفَارِسِيُّ بِ هَيْتٍ وَهِيَ بَلَدٌ عَلَى الْفَرَاتِ.

قَالَ: وَيَرُدُّهُ ⁽²⁾ سَبْعَةُ دُخُولِ الْوَاوِ، وَهِيَ لَا تَدْخُلُ عَلَى الْعَالِ الْمُفْرَدَةِ وَعَدَمُ تَكَرُّارِ لَا، وَذَلِكَ وَاجِبٌ مَعَ الْعَالِ الْمُفْرَدَةِ ⁽³⁾.

أَقُولُ: قَدْ أَسْلَفْتُ الْجَوَابَ عَنْ هَذَيْنِ الْإِعْتِرَاضَيْنِ فِي فَصْلِ نَسِيٍّ ⁽⁴⁾ مِنْ حَرْفِ السِّينِ الْمَهْمَلَةِ.

قَالَ: وَإِذَا قُلْتُ: لَا سِيِّمًا زَيْدٌ جَازَ جَرُّ زَيْدٍ وَرَفَعَهُ وَامْتَنَعَ نَصْبُهُ.

أَقُولُ: تَقْدَمُ أَنَّهُ يُمْكِنُ أَنْ يُنْصَبَ بِ أَغْنِي مُمْضَمَرَةً، وَمَا نَكْرَةً بِمَعْنَى شَيْءٍ، أَيُّ: وَلَا مِثْلَ أَغْنِي زَيْدًا ⁽⁵⁾.

قَالَ: وَبَعْدَ ⁽⁶⁾ آدَاءِ الشَّرْطِ جَازِمَةً كَانَتْ نَعْوُ: «وَأَمَّا تَخَافُ» ⁽⁷⁾.

(1) فصل نسيٍّ ص: 102 من الأصل.

(2) في ج ت ي.

(3) أي قول الفارسي أن لا مهملة ونسيٍّ حال، في قولهم قاموا لاسيما زيد.

(4) سقطت من ج.

(5) ينظر فصل نسيٍّ ص: 102 من الأصل.

(6) أي: وتزاد ما بعد أداة الشرط.

(7) (من قولهم خيائنة فأخذت إلهيمه على سواها) الأنفال: 58.

أقول: هذا تكرارٌ خالٍ عن الفائدة، فإنه تقدم الكلام على زيادة ما بعد الجازم⁽¹⁾.

قال: وقيل ما اسم نكرة صفة لـ مثلاً⁽²⁾ أو بدل منه.

أقول: وقع للزمخشري في الكشف آله قال: وما بعده إنهامية، وهي التي إذا افتُرنت باسم نكرة أبهمته إنهاماً، وزادته شيعاً وعموماً، كقولك: أعطني كتاباً ما تريد أي كتاب كان، أو صلة للتأكيد، كألتي في: (فِيمَا نَقْضِهِمْ يَتَشَفَّهْتُمْ) قال التفازاني: جعلها هنا قسيماً للصلة مثلها في (فِيمَا نَقْضِهِمْ)⁽³⁾ وكأنه مال هنا إلى أنها اسم على ما هو رأي البغض، فمعنى مثلاً ما مثلاً أي مثل ويتفرع على الإنهام الحفارة مثل: أعطه شيئاً ما، والفحامة مثل: لأمر ما يسود من يسود إذا لم تجعل مصدرية، والتنوعية، مثل: أضربه ضرباً ما وبالجمللة تؤكد إفادة توكيد الاسم قبلها⁽⁴⁾.

قال: وقرأ رؤبة برفع بعوضة.

أقول: رؤبة بضم الراء وسكون الهمزة وهو ابن العجاج بن رؤبة، قال الزمخشري: وهو أمضغ العرب للشيخ والقيصوم المشهود له بالفصاحة، وكانوا يشبهونه بالحسن وما أظنه ذهب في هذه القراءة إلا إلى هذا الوجه، وهو المطابق لفصاحته⁽⁵⁾، يغني وجه الاستفهام، وفيه نظر؛ فإن القارئ لا يذهب إلى ما يختاره؛ بل إلى ما ينقله، وليس له فيه اجتهاد، والشيخ والقيصوم ثبآن من البادية، والغرض من المصنع تحقيق أنه بدوي لا المصنع نفسه؛ فإن هذين الثبنتين لا يمتنعها الأدميون.

(1) أي أنه سبق أن تحدث ابن هشام عن زيادة ما غير الكافية التي ليست عوضاً، وقال: وتزاد بعد الناصب الرفع كيما.... وبعد الجازم (وَلَمَّا تَوَلَّوْا مِنْ الشَّيْطَانِ تَوَلَّوْا) الأعراف: 200، وقبل ذلك قال: وتقع بعد الرفع: شتان ما عمرو وزيد، المعنى: 1/ 312.

(2) مثلاً في قوله تعالى: (إِنَّ اللَّهَ لَا يَخْتَصِي بِأَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا) البقرة: 26 قال الزجاج ما زائدة للتوكيد عند جميع البصريين معاني القرآن وإعرابه: 1/ 103؟

(3) النساء: 155، الكشف: 1/ 264، والمفصل ص: 312.

(4) حاشية التفازاني على الكشف: ص: 396 رقم: 36 خ ق، وص: 119 من نفس المخطوط.

(5) الكشف: 1/ 264.

قَالَ: وَذَلِكَ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ وَالْكُوفِيِّينَ عَلَى حَذْفِ الْعَائِدِ⁽¹⁾ مَعَ عَدَمِ طُولِ الصَّلَةِ، وَهُوَ شَادٌّ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ.

أَقُولُ: إِذَا اعْتَرَفَ الْبَصْرِيُّونَ بِشُدُودِهِ لَمْ يَحْسُنْ بِهِمْ تَخْرِيجُ الْفَصِيحِ عَلَيْهِ، وَالَّذِي يَتَّبِعِي أَنْ يُقَالَ: الطُّوْلُ فِي الصَّلَةِ هُنَا مَوْجُودٌ، لَا مَعْدُومٌ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ: قَمَا فَوْقَهَا مِنْ جُمْلَةٍ الصَّلَةِ، فَلَا شُدُودَ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ، كَمَا أَنَّهُ لَا شُدُودَ عِنْدَ الْكُوفِيِّينَ، وَإِنَّمَا جَاءَ مِنْ قَبِيلِ ادِّعَاءِ أَنَّ الصَّلَةَ هِيَ بَعْضُهَا فَقَطْ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ.

قَالَ: وَزَادَهَا الْأَعَشَى مَرَّتَيْنِ فِي قَوْلِهِ⁽²⁾:

إِمَّا تَرَيْنَا حَفَاةً لَا نَعَالَ لَنَا إِمَّا كَذَلِكَ، مَا نَحْفَى وَنَسْتَعِلُّ

أَقُولُ: الْمَرَّتَانِ هُمَا زِيَادَتُهَا بَعْدَ إِنْ الشَّرْطِيَّةِ، وَزِيَادَتُهَا قَبْلَ الْجُمْلَةِ الْفِعْلِيَّةِ، وَجَوَابُ الشَّرْطِ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مَحْذُوفًا، أَيْ: إِنْ تَرَيْنَا حَفَاةً فَهُوَ أَمْرٌ غَيْرُ مُسْتَمَرٍّ، 242 / وَيَذُلُّ عَلَيْهِ: إِنَّا كَذَلِكَ مَا نَحْفَى وَنَسْتَعِلُّ، وَلَا تَكُونُ هَذِهِ الْجُمْلَةُ / الْأَسْمِيَّةُ جَوَابًا لِعَدَمِ اقْتِرَانِهَا بِالْفَاءِ؛ بَلْ أُمِّي بِهَا لِلدَّلَالَةِ عَلَى الْجَوَابِ الْمَحْذُوفِ⁽³⁾، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُقَالَ: هِيَ جَوَابُ، وَحَذْفُ الْفَاءِ مِنْ مِثْلِهِ شَائِعٌ؛ لِأَنَّهُ مَحَلُّ ضَرُورَةٍ، وَفِي الْبَيْتِ شُدُودٌ، وَهُوَ عَدَمُ تَوْكِيدِ الْفِعْلِ بِالتَّوْنِ مِنْ إِمَّا تَرَيْنَا، وَالشَّائِعُ هُنَا التَّوْكِيدُ، نَحْوُ: «فَلِمَا تَرَيْنَ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا»⁽⁴⁾.

قَالَ: وَأُمِّيَّةُ بَنِي أَبِي الصَّلْتِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ فِي قَوْلِهِ⁽⁵⁾:

سَلَعٌ مُأ، وَمِثْلُهُ عَشْرٌ مُأ عَابِلٌ مُأ، وَعَالَتِ الْبَيْقُورَا

أَقُولُ: فَسَّرَ الْمُصَنِّفُ السَّلْعَ وَالْعَشْرَ بِأَنَّهُمَا ضَرْبَانِ مِنَ الشَّجَرِ.

(1) العائد على ما في الآية: (مَثَلًا مَا بَعْضُهُ) عند الأكثرين الذي جعلوها موصولاً، أي: الذي هو بعبارة.

(2) للأعشى ميمون البكري ديوانه: 59، والخزاعة: 4 / 545، وابن الشجري: 2 / 246.

(3) سقطت من ج.

(4) مريم من الآية: 26.

(5) ديوان أميئة بن أبي الصلت: ص: 396 تحت السطلي وأماله ابن الشجري: 2 / 246.

وَقَالَ الْجَوْهَرِيُّ: السَّلْعُ: شَجَرٌ مُرٌّ، وَالْعُشْرُ شَجَرٌ لَهُ صَمْعٌ، وَهُوَ مِنَ الْعِضَاءِ⁽¹⁾ وَقَالَ فِي حَرْفِ اللَّامِ فِي مَادَّةِ عَالٍ، وَقَوْلُ الشَّاعِرِ: وَعَالَتِ الْبَيْقُورَا أَيُّ: أَنَّ السَّنَةَ الْجَدْبَةَ أَثْقَلَتْ الْبَقَرَ بِمَا حَمَلَتْ مِنَ السَّلْعِ وَالْعُشْرِ، وَإِنَّمَا كَانُوا يَفْعَلُونَ ذَلِكَ فِي السَّنَةِ الْجَدْبَةِ، فَيَعْمِدُونَ إِلَى الْبَقَرِ فَيَعْمِدُونَ فِي أَذْنَابِهَا السَّلْعَ وَالْعُشْرَ، ثُمَّ يَضْرُمُونَ فِيهَا النَّارَ، ثُمَّ يُصْعِدُونَهَا⁽²⁾ فِي الْجَبَلِ فَيَمْطَرُونَ لَوْثَتِهِمْ كَمَا زَعَمُوا قَالَ أُمَيَّةُ بْنُ أَبِي الصَّلْتِ يَذْكُرُ ذَلِكَ⁽³⁾:

سَنَةٌ أَزْمَةٌ تُخِيلُ بِالنَّارِ	مِنْ، تَرَى لِلْعِضَاءِ فِيهَا صَرِيرًا
لَا عَلَى كَوَكَبٍ ثَنُوٍّ، وَلَا رِيٍّ	حِجْ جَنْوَبٍ، وَلَا تَرَى طُخْرُورًا
وَيَسُوقُونَ بَاقِرَ السَّهْلِ لِلطَّوْرِ	دِ، مَهَازِيلَ خَشْيَةٍ أَنْ تُبُورًا
عَاقِدِينَ الثَّيْرَانَ فِي ثُكْنِ الْأَذَى	نَابٍ مِنْهَا لِكَيْ تَهِيَجَ الْبُحُورَا
سَلْعٌ مَا، وَمِثْلُهُ عُشْرٌ مَا	عَابِلٌ مَا، وَعَالَتِ الْبَيْقُورَا

أَزْمَةٌ: شَدِيدَةٌ قَلِيلَةُ الْخَيْرِ، وَتُخِيلُ مِنْ قَوْلِهِمْ: تَخِيلَتِ السَّمَاءُ: إِذَا رَعَدَتْ وَبَرَقَتْ وَتَهَيَّاتِ لِلْمَطَرِ وَلَمْ تُمَطِّرْ وَيَتَوَّ: يُسْقَطُ وَكَانَتِ الْعَرَبُ تُضَيِّفُ الْمَطَرَ إِلَى الْكَوَكَبِ السَّاقِطِ، فَيَقُولُونَ: مَطَرُنَا يَتَوَّ كَذَا وَهُوَ مِنْ مَتَهَيَّاتِ الشَّرْعِ، وَالطُّخْرُورُ بَضْمُ الطَّاءِ الْمُهْمَلَةِ، وَسُكُونِ الْحَاءِ الْمُعْجَمَةِ: اللَّطُخُ مِنَ السَّحَابِ الْقَلِيلِ، وَالْبَاقِرُ: جَمَاعَةُ الْبَقَرِ مَعَ رُعَاتِهَا وَالطَّوْدُ: الْجَبَلُ وَتُبُورُ: تَهْلِكُ وَفَسَرَ الْجَوْهَرِيُّ: الثُّكْنَةَ بِالسَّرْبِ مِنَ الْحَمَامِ، قَالَ: وَالْجَمْعُ: ثُكْنٌ⁽⁴⁾، وَهَذَا لَا يَلِيقُ أَنْ يُفْسَرَ بِهِ مَا فِي هَذَا الشَّعْرِ.

قَالَ: وَيَجَابُ بِأَنَّهُ يَعْبُورُ أَنْ يُرَادَ بِهِ⁽⁵⁾ الْوَلَدُ فِي الْحَدِيثِ: أَحَقُّ مَا أَكَلَ الرَّجُلُ مِنْ كَسْبِهِ، وَإِنْ وَلَدَهُ مِنْ كَسْبِهِ⁽⁶⁾.

(1) الصحاح: 2/ عشر.

(2) في ج تصعدون بها.

(3) الصحاح: 5/ عول.

(4) الصحاح: 5/ ثكن.

(5) أي: الكسب المأخوذ من تقدير ما الثانية موصولة في قوله تعالى: ما أغنى عنه ماله وما كسب، أي: الذي كسبه أو كسبه.

(6) مسند أحمد: 31/ 6.

أقول: أَوْ يُجَابُ بِأَنَّ الْمُرَادَ بِالْمَالِ: رَأْسُ الْمَالِ، وَ يَمَّا كَسَبَ: الْأَرْبَاحُ، أَوْ يُرَادُ بِالْمَالِ: مَا شِئْتُهُ، وَ يَمَّا كَسَبَ: نَسَلَهَا وَمَتَاعُهَا قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ: وَكَانَ ذَا سَائِيَاءٍ قُلْتُ: السَّائِيَاءُ: التَّنَاجُ وَأَمَّا مَا ذَكَرَهُ مِنْ أَنَّ الْمُرَادَ يَمَّا كَسَبَ وَلَذَلِكَ فَهُوَ مَرْوِيٌّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا) ⁽¹⁾ وَيُرْوَى أَنَّ أَوْلَادَ أَبِي لَهَبٍ اجْتَمَعُوا عِنْدَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فَتَنَازَعُوا وَتَدَافَعُوا فَقَامَ ابْنُ عَبَّاسٍ لِيُحْجِزَ بَيْنَهُمْ فَدَافَعَهُ أَحَدُهُمْ فَوَقَعَ عَلَى فِرَاشِهِ، وَكَانَ قَدْ كَفَّ بَصَرَهُ فَغَضِبَ فَصَاحَ: أَخْرِجُوا عَنِّي الْكَسْبَ الْخَبِيثَ ⁽²⁾.

قَالَ: وَالْأَرْجَحُ فِي ⁽³⁾: «وَمَا أُنْزِلَ عَلَى الْمَلَائِكِينَ» ⁽⁴⁾ أَنَّهَا مُؤْصَلَةٌ عَطْفًا عَلَى

النَّسْرِ وَقِيلَ نَافِيَةً.

أقول: لَمْ يَظْهَرْ لِي تَرْجِيحُ أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ عَلَى الْآخَرِ، فَتَأَمَّلْهُ.

قَالَ: وَالْأَرْجَحُ فِي، «لِتُنذِرَ قَوْمًا مَّا أُنْذِرَ آبَاؤُهُمْ» ⁽⁵⁾ أَنَّهَا ⁽⁶⁾ النَّافِيَةُ بِدَلِيلٍ: «وَمَا

أَرْسَلْنَا إِلَيْهِمْ قَبْلَكَ مِنْ نَذِيرٍ» ⁽⁷⁾.

أقول: لَمْ يَتَضَحَّ لِي كَوْنُ هَذَا دَلِيلًا عَلَى أَنَّ مَا نَافِيَةً، فَإِنَّ النَّفْيَ فِي آيَةِ يُسَ مُسْلُطٌ عَلَى إِنْذَارِ آبَائِهِمْ، وَالْمَنْفِيُّ هُنَا إِرْسَالُ التَّنْذِيرِ إِلَى هَؤُلَاءِ أَنْفُسِهِمْ، وَلَمْ يَجْرِ لَأَبَائِهِمْ فِي ذَلِكَ ذِكْرُهُ، فَكَيْفَ يَكُونُ هَذَا دَلِيلًا عَلَى ذَلِكَ، وَأُظُنُّ أَنَّ الْمُصَنِّفَ فَهِمَ مِنْ كَلَامِ الزَّمَخْشَرِيِّ أَنَّ هَذِهِ الْآيَةَ تُدَلُّ عَلَى أَنَّ مَا فِي آيَةِ يُسَ نَافِيَةً فَسَاقَهُ عَلَى مُقْتَضَى فَهْمِهِ، وَذَلِكَ أَنَّ الزَّمَخْشَرِيَّ، قَالَ مَا نَصَّهُ: «قَوْمًا مَّا أُنْذِرَ آبَاؤُهُمْ»: قَوْمًا غَيْرَ مُنْذَرٍ آبَاؤُهُمْ عَلَى الْوَصْفِ، وَنَحْوَهُ، قَوْلُهُ تَعَالَى:

(1) ساقط من ج.

(2) الكشف: 4/ 296.

(3) في ج فيما أنزل....

(4) البقرة من الآية: 102.

(5) يس: 6.

(6) سقطت من ج.

(7) سبأ: 44.

﴿لِتُنذِرَ قَوْمًا مَّا أَتَتْهُمْ مِّنْ نَّذِيرٍ مِّن قَبْلِكَ﴾^(١) ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا إِلَيْهِم قَبْلَكَ مِنْ نَّذِيرٍ﴾^(٢) انتهى.

وَكَانَ الْمُصَنَّفَ ظَنَّ أَنَّ الزُّمَخْشَرِيَّ سَاقَ الْآيَتَيْنِ لِلإِسْتِدْلَالِ بِهِمَا عَلَى أَنَّ مَا فِي الْآيَةِ الْأُولَى نَافِيَةٌ، وَلَيْسَ فِي كَلَامِ الزُّمَخْشَرِيَّ مَا يَقْتَضِي الإِسْتِدْلَالَ بِوَجْهِهِ، وَلَيْسَ فِيهِ أَكْثَرُ مِنْ أَنَّهُ سَاقَ الْآيَتَيْنِ لِلتَّنْظِيرِ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

243/ وَتَحْتَمِلُ الْمَوْصُولَةُ.

أَقُولُ: قَالَ الزُّمَخْشَرِيُّ: وَقَدْ فُسِّرَ ﴿مَا أُنذِرَ آبَاؤَهُمْ﴾ عَلَى إِبْطَالِ الْإِنذَارِ وَوَجْهَ ذَلِكَ أَنَّ تَجْعَلَ مَا مَصْدَرِيَّةٌ: لِتُنذِرَ قَوْمًا [إِنذَارَ آبَائِهِمْ]^(٣)، أَوْ مَوْصُولَةٌ مَنْصُوبَةٌ عَلَى الْمَفْعُولِ الثَّانِي لِتُنذِرَ قَوْمًا مَا أُنْذِرَهُ آبَاؤُهُمْ مِنَ الْعَذَابِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّا أُنْذِرُكُمْ عَذَابًا قَرِيبًا﴾^(٤)، فَإِنْ قُلْتُ: أَيُّ فَرْقٍ بَيْنَ تَعَلُّقِي قَوْلِهِ: ﴿فَهُمْ غَافِلُونَ﴾ عَلَى التَّفْسِيرَيْنِ؟ قُلْتُ: هُوَ عَلَى الْأَوَّلِ مُتَعَلِّقٌ بِالنَّفْيِ، أَيُّ: ﴿مَا أُنْذِرَ آبَاؤَهُمْ فَهُمْ غَافِلُونَ﴾^(٥) عَلَى أَنَّ عَدَمَ إِذْكَارِهِمْ هُوَ سَبَبُ غَفْلَتِهِمْ.

وَعَلَى الثَّانِي بِقَوْلِهِ: ﴿إِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ﴾^(٦) لِتُنذِرَ، كَمَا تَقُولُ: أَرْسَلْتُكَ إِلَى فُلَانٍ لِتُنْذِرَهُ، فَإِنْ قُلْتُ: كَيْفَ يَكُونُونَ مُنْذَرِينَ غَيْرَ مُنْذَرِينَ لِمُنَاقَضَةٍ هَذَا مَا فِي الْآيَةِ الْآخِرَةِ؟ قُلْتُ: لَا مُنَاقَضَةَ؛ لِأَنَّ الْآيَةَ فِي نَفْيِ إِذْكَارِهِمْ، لَا فِي نَفْيِ إِذْكَارِ آبَائِهِمْ، وَآبَاؤُهُمُ الْقُدَمَاءُ مِنَ وَلَدِ إِسْمَاعِيلَ وَكَانَتْ النَّذَارَةُ فِيهِمْ فَإِنْ قُلْتُ: فَفِي أَحَدِ التَّفْسِيرَيْنِ أَنَّ آبَاءَهُمْ لَمْ يُنْذَرُوا، فَمَا تُصْنَعُ بِهِ؟ قُلْتُ: أُرِيدُ آبَاؤَهُمُ الْآدَتُونَ دُونَ الْآبَاعِدِ^(٧) إِلَى هُنَا كَلَامُهُ.

(١) القصص من الآية: 46.

(٢) الكشاف: 3/ 314.

(٣) في الأصل ما أُنْذِرَ آبَاؤَهُمْ تحريف.

(٤) النبا من الآية: 40.

(٥) يس من الآية: 6.

(٦) يس: 3.

(٧) الكشاف: 3/ 314، 315.

وَكَأَنَّ الْمُصَنِّفَ رَأَى قَوْلَهُ فِي السُّؤَالِ: «وَهُوَ الظَّاهِرُ يَغْنِي كَوْنَهَا لِلتَّنْفِي، فَادَّعَى - كَمَا سَبَقَ - أَنَّهُ الْأَرْجَحُ، وَفِي كَلَامِ الزُّمَخْشَرِيِّ مَا يُشِيرُ إِلَى أَنَّهُ لَا دَلَالَهَ فِي الْآيَةِ الَّتِي أَوْرَدَهَا الْمُصَنِّفُ عَلَى مَا ادَّعَاهُ، فَتَأَمَّلْ.

قَالَ: ثُمَّ حُذِفَ الْجَارُ⁽¹⁾، كَمَا قَالَ عَمْرُو بْنُ مَعْدِيكَرِبَ⁽²⁾؛

أَمَرْتُكَ الْخَيْرَ، فَأَفْعَلْ مَا أَمَرْتُ بِهِ

أَقُولُ: هَذَا صَدْرُ بَيْتٍ، عَجْزُهُ:

وَقَدْ تَرَكْتُكَ ذَا مَالٍ وَذَا نَسَبٍ

وَقَبْلَهُ:

فَقَالَ لِي قَوْلٌ⁽³⁾ فِي رَأْيٍ وَمَقْدِيرَةٍ مُجَرَّبٍ عَاقِلٍ نُزُو عَنِ الرَّيْبِ

الْمَقْدِيرَةُ يَحْتَمِلُ أَنْ يُرَادَ بِهَا الْيَسَارُ، فَذَالِهَا مَضْمُونَةٌ، وَإِنَّمَا وَصَفَهُ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ ذُوِي الْيَسَارِ وَالثَّرْوَةِ أَفْعَدُ بِمَعْرِفَةٍ وَجُوهِ الْإِحْسَانِ وَأَحَقُّ بِالْدَّلَالَةِ عَلَيْهَا، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُرَادَ بِهَا: الْقُدْرَةُ، فَلِكِ فِي ذَالِهَا الْحَرَكَاتُ الثَّلَاثَةُ، وَالثَّرْوَةُ بِضَمِّ النُّونِ وَإِسْكَانِ الزَّايِ: الْعَقْدُ، وَالرَّيْبُ:

(1) مِنْ بَيْتٍ أَصْلُ الْآيَةِ عِنْدَ ابْنِ الشَّجَرِيِّ: «فَأَصْدَعَ بِمَا تُؤْمَرُ» الْحِجْرُ: 94 فَالْأَصْلُ بِمَا تُؤْمَرُ بِالصَّدْعِ بِهِ فَحُذِفَتِ الْبَاءُ مِنْ بَيْتٍ

فَصَارَ فِي التَّقْدِيرِ: بِالصَّدْعِ، فَحُذِفَ أَلٌ لِلْإِضَافَةِ فَصَارَ بِصَّدْعِهِ، ثُمَّ حُذِفَ الْمُضَافُ وَأَقِيمَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ مَقَامَهُ كَمَا فِي الْآيَةِ: وَأَسَالُ الْقَرْيَةَ فَصَارَ بِمَا تُؤْمَرُ بِهِ فَحُذِفَتِ الْبَاءُ، كَحَذْفِهَا فِي قَوْلِهِ:

أَمَرْتُكَ الْخَيْرَ فَأَصْنَعْ مَا أَمَرْتُ بِهِ بِمَا تُؤْمَرُ فَحُذِفَتِ الْهَاءُ مِنَ الصَّلَةِ، فَصَارَ فَأَصْدَعُ بِمَا تُؤْمَرُ.

الْأَمَالِيُّ لِابْنِ الشَّجَرِيِّ: 2/ 239، 240.

(2) عَلَى أَنَّ الْأَصْلَ أَمَرْتُكَ بِالْخَيْرِ فَحُذِفَتِ الْجَارُ وَانْتَصَبَ؛ لِأَنَّهُ أَمَرَ بِتَعَدُّ إِلَى الثَّانِي بِالْبَاءِ، وَيَنْسَبُ لِأَعْمَى طُرُودٍ مِنْ سَلِيمٍ، وَقَدْ اخْتَلَفَ فِي اسْمِهِ، فَقِيلَ: إِبَاسُ بْنُ عَامِرٍ أَوْ ابْنُ مُوسَى، وَقِيلَ: زُرْعَةُ بْنُ السَّائِبِ، وَيَنْسَبُ أَيْضاً لِحَفَافِ بْنِ نَدْبَةَ، وَلِلْعَبَّاسِ بْنِ مُرْدَاسٍ، وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ الْكِتَابِ: 1/ 17، وَالْخَزَّازَةُ: 1/ 164 وَالْمُحْتَسِبُ: 1/ 51، وَابْنُ الشَّجَرِيِّ: 1/ 165، 2/ 240.

(3) سَقَطَتْ مِنْ جُ.

التُّهْمُ، جَمْعُ رَيْبَةٍ وَالتَّشَبُّ بِفَتْحِ النُّونِ وَالشَّيْنِ الْمُعْجَمَةِ، فَسَّرَهُ الْجَوْهَرِيُّ بِالْمَالِ وَالْعَقَارِ⁽¹⁾،
وَصَاحِبُ الْقَامُوسِ بِالْمَالِ الْأَصِيلِ مِنَ النَّاطِقِ وَالصَّامِتِ⁽²⁾، يَقُولُ: أَمَرْتُكَ بِالْخَيْرِ فِي خَالِ
غِنَاكَ، فَأَفْعَلَهُ فَلَا عُدْرَ لَكَ فِي التَّحْلُفِ عَنْهُ، وَبَغَضُ شَارِحِي آيَاتِ الْمُفَصَّلِ نَسَبَ هَذَا الشَّعْرِ
لِعَبَّاسِ ابْنِ مِرْدَاسٍ.

قَالَ: وَقَلِيلًا⁽³⁾ فِي مَعْنَى النُّفْيِ مِثْلَهَا فِي قَوْلِهِ:

قَلِيلٌ بِهَا الْأَصْنَواتُ إِلَّا بُغَامُهَا

أَقُولُ: هَذَا عَجْزُ بَيْتٍ، أَشَدُّهُ الْمُصَنَّفُ بِتَمَامِهِ فِي فَصْلِ إِلَّا⁽⁴⁾ بِالْكَسْرِ وَالتَّشْدِيدِ مِنْ
حَرْفِ الْأَلِفِ، وَمَضَى الْكَلَامُ عَلَيْهِ هُنَاكَ.

قَالَ: وَيَسْهَلُ ذَلِكَ شَيْئًا مَا⁽⁵⁾ عَلَى تَقْدِيرِ قَلِيلًا نَعْتًا لِلظَّرْفِ؛ لِأَنَّهُمْ يَتَوَسَّعُونَ⁽⁶⁾ فِي
الظُّرُوفِ، وَقَدْ قَالَ⁽⁷⁾:

وَنَحْنُ عَنْ فَضْلِكَ مَا اسْتَعْتَيْنَا

أَقُولُ: الظَّاهِرُ أَنَّهُ لَا يَنْبَغِي عِنْدَ الْمُصَنَّفِ أَنْ يَسْهَلَ ذَلِكَ، وَلَا شَيْئًا مَا، لِأَنَّهُ مُصَرِّحٌ
بِأَنَّ هَذَا الْإِتْسَاعَ فِي تَقْدِيرِ الظَّرْفِ الْمَعْمُولِ لِمَا بَعْدَ مَا عَلَيْهَا مَخْصُوصٌ بِالشَّعْرِ، وَالْكَلَامُ
فِي غَيْرِهِ؛ بَلْ فِي أَفْصَحِ كَلَامٍ، وَقَدْ أَشَدَّ الْمُصَنَّفُ هَذَا الْبَيْتَ أَوَّلًا فِي الْفَصْلِ الثَّانِي مِنْ
الْفُصُولِ الثَّلَاثَةِ الَّتِي عَقَدَهَا لِإِذَا فِي حَرْفِ الْأَلِفِ، وَأَشَدَّهُ أَيْضًا فِي الْبَابِ الثَّامِنِ فِي أَتْنَاءِ
الْقَاعِدَةِ الثَّاسِعَةِ⁽⁸⁾.

(1) الصحاح: 1/ 224 نُسِبَ.

(2) القاموس: 1/ 137 نُسِبَ.

(3) في قوله تعالى: «قَلِيلًا مَا يُؤْمِنُونَ» البقرة: 88 وما زائدة لجرد تقوية الكلام.

(4) فصل إلا ص: 53 من الأصل.

(5) أي: ويسهل أن يعمل ما بعد ما النافية فيما قبلها، إذا قدر قليلاً نعتاً للظرف أي: زمناً قليلاً في الآية: «قَلِيلًا مَا يُؤْمِنُونَ».

(6) في الأصل يتسعون.

(7) ينظر الفصل الثاني من فصول إذا في المعنى: 1/ 98.

(8) المعنى: 2/ 694.

قَالَ: وَالثَّانِي أَنَّهُمْ لَا يَجْمَعُونَ بَيْنَ مَجَازَيْنِ⁽¹⁾.

أَقُولُ: بَيَّانُ الْجَمْعِ بَيْنَهُمَا فِي الْآيَةِ الْمَذْكُورَةِ وَهِيَ (فَقَلِيلًا مَا يُؤْمِنُونَ)⁽²⁾ أَنْ فِيهَا عَلَى ذَلِكَ التَّقْدِيرِ حَذْفُ الْمَوْصُولِ، وَتَقْدِيمُ الْمَعْمُولِ عَلَى مَحَلِّهِ، وَكِلَاهُمَا عَلَى خِلَافِ الْأَصْلِ، عَلَى أَنْ لِقَائِلِ أَنْ يَمْنَعَ كَوْنُهُمْ لَا يَجْمَعُونَ بَيْنَ مَجَازَيْنِ فِي كَلَامٍ وَاحِدٍ، (وَالسُّنْدُ أَحْتَى الْأَرْضَ شَبَابُ الزَّمَانِ، وَمِثْلُهُ كَثِيرٌ)⁽³⁾.

قَالَ: وَيُسْكَكِلُ عَلَيْهِمْ⁽⁴⁾: (كَيْفَ كَانَ عَقِيبَةُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلُ)⁽⁵⁾.

أَقُولُ: هَذَا مَبْنِيٌّ عَلَى أَنْ قَوْلَهُ: (مِنْ قَبْلُ) هُوَ صِلَةُ الْمَوْصُولِ، وَهُوَ مَمْنُوعٌ؛ بَلِ الصَّلَةُ هِيَ (كَانَ أَكْثَرُهُمْ مُشْرِكِينَ) وَ (مِنْ قَبْلُ) ظَرْفٌ لَعَوٍّ يَتَعَلَّقُ بِخَبَرٍ كَانَ، لَا مُسْتَقَرٌّ عَلَى أَنَّهُ صِلَةٌ، فَلَا إِشْكَالَ إِذَنْ عَلَى سَيِّبِيهِ، وَلَا عَلَى غَيْرِهِ مِنَ الْمُحَقِّقِينَ، 244/ فَإِنْ قُلْتُ: / وَقَعَ فِي أَحَادِيثِ الْجِهَادِ مِنْ صَحِيحِ مُسْلِمٍ أَنْ أُنْسَأَ وَيَغْنِي بِهِ ابْنُ الثُّنَّانِ أَخَا الرَّبِيعِ بِتَشْدِيدِ الْيَاءِ: لَمْ يَشْهَدْ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ بَدْرًا فَشَقَّ عَلَيْهِ، قَالَ: أَوَّلُ مَشْهَدٍ شَهِدَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ غُيَيْتُ عَنْهُ وَإِنْ أَرَانِي مَشْهَدًا فِيمَا بَعْدَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَيَرَانِي اللَّهُ مَا أَصْنَعُ⁽⁶⁾ الْحَدِيثُ، فَقَدْ وَقَعَتْ الْغَايَةُ⁽⁷⁾ صِلَةٌ لِمَا مِنْ قَوْلِهِ: فِيمَا بَعْدَ.

قُلْتُ: يُمْكِنُ⁽⁸⁾ أَنْ يُجْعَلَ الظَّرْفُ لَعَوٍّ يَتَعَلَّقُ بِمَا يَدُلُّ عَلَى كَوْنِ خَاصٍّ خُلِيفَ لِدَلَالَةِ الْمُتَقَدِّمِ عَلَيْهِ، أَيِ: فِيمَا أَشْهَدُهُ بَعْدَ.

(1) نحو: دخلت الأمر.

(2) البقرة: 88.

(3) ساقط من ج.

(4) أي: سيبويه وجماعة المحققين الذين نصوا على أن الغايات لا تقع أخباراً، ولا صلوات، ولا صفات ولا أحوالاً.

(5) الروم من الآية: 42.

(6) صحيح مسلم: كتاب الإمارات، باب ثبوت اللجنة للشهيد: 6 / 45.

(7) في ج الغافية.

(8) سقطت من ج.

قَالَ: وَقِيلَ: نَصَبٌ^(١) عَطْفًا عَلَى أَنْ وَصَلَتْهَا أَيُّ: «أَلَمْ تَعْلَمُوا أَنَّ أَبَاكُمْ قَدْ أَخَذَ عَلَيْكُمْ مَوْتَقًا مِنَ اللَّهِ وَمِنْ قَبْلُ مَا فَرَطْتُمْ»^(٢) وَيَنْزِمُ عَلَى هَذَا الإِعْرَابِ الْفَصْلَ بَيْنَ الْعَاطِفِ وَالْمَعْطُوفِ بِالظَّرْفِ.

أَقُولُ: لَكِنْ ثُمَّ مِنَ النُّحُوَيْنِ مَنْ لَا يَرَى أَنَّ هَذَا اللَّازِمَ بَاطِلٌ، وَقَدْ صَرَّحَ بِهِ ابْنُ مَالِكٍ فِي التَّسْهِيلِ^(٣)، وَمَثَّلَ لَهُ بَعْضُهُمْ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: «إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُوْذُوا الْآمَنِينَ إِلَى أَهْلِيهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ»^(٤) (وَقَدْ حَاصِلُ الْمَصْنُفِ فِيهِ)^(٥) فِي حَوَاشِيهِ عَلَى التَّسْهِيلِ بَأَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يُقَدَّرَ: إِذَا أُؤْتِمْتُمْ وَحُذِفَ ثُمَّ عُطِفَ عَلَيْهِ (وَإِذَا حَكَمْتُمْ)، أَوْ يُقَدَّرُ: وَيَأْمُرُكُمْ إِذَا حَكَمْتُمْ فَيَكُونُ عَلَى هَذَا الْآخِرِ مِنْ بَابِ عَطْفِ الْجُمْلِ قُلْتُ: وَيَجَابُ عَنْ آيَةِ يُوسُفَ عَلَى طَرِيقَتِهِ فِي حَذْفِ الظَّرْفِ وَالْعَطْفِ عَلَيْهِ، بِأَنْ يُقَالَ: التَّقْدِيرُ فِيهَا: أَلَمْ تَعْلَمُوا مِنْ قَبْلِ اخْتِارِ أَبِيكُمْ الْمَوْتَقَ وَمِنْ قَبْلِ تَفْرِيطِكُمْ فَحُذِفَ الْأَوَّلُ وَعُطِفَ عَلَيْهِ، وَقَدْ أَجَازَ قَوْمٌ فِي يُعْقُوبَ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: «فَبَشِّرْنَهَا بِلِسْحَقَ وَيَسَاقَ وَرَأَى إِسْحَقَ يُعْقُوبَ»^(٦) فِي قِرَاءَةٍ مِنْ قَرَأَ بِفَتْحِ الْبَاءِ أَنْ يَكُونَ مَجْرُورًا عَلَى أَنَّهُ مَعْطُوفٌ عَلَى إِسْحَاقَ، أَيُّ: فَبَشِّرْنَاهَا بِإِسْحَاقَ وَيُعْقُوبَ، وَضَعَفَهُ الْفَارِسِيُّ بِالْفَصْلِ بَيْنَ الْمُتَعَاطِفَيْنِ بِالْجَارِ وَالْمَجْرُورِ، وَجَعَلَ مِثْلَهُ ضَرُورَةً كَقَوْلِ الْأَعَشَى^(٧).

(١) يريد موضع ما المصدرية مع صلتها في الآية: (وَمِنْ قَبْلُ مَا فَرَطْتُمْ يُوسُفَ) يوسف: 80.

(٢) تقديره لقوله تعالى: «أَلَمْ تَعْلَمُوا أَنَّ أَبَاكُمْ قَدْ أَخَذَ عَلَيْكُمْ مَوْتَقًا مِنَ اللَّهِ وَمِنْ قَبْلُ مَا فَرَطْتُمْ يُوسُفَ».

(٣) التسهيل ص: 178، قال وقد يفصل بين العاطف والمعطوف - إن لم يكن فعلاً - بظرف أو جار ومجرور، ولا يختص بالشعر خلافاً لأبي علي.

(٤) النساء: 58.

(٥) في ج وقد صرح المصنف في حواشيه.

(٦) هود: 71، قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو والكسائي يعقوب بالرفع، وقرأ ابن عامر وحزرة يعقوب بالنصب.

(٧) وروى عن عاصم أنه قرأ بهما معاً السبعة في القراءات لابن مجاهد ص: 338.

(٧) للأعشى ميمون، ديوانه ص: 233 من قصيدة مدح بها سلامة ذا فائش الجميري، والمقتصد في شرح الإيضاح: 1 / 419، وإيضاح شواهد الإيضاح: 1 / 163، واللسان نفل.

يَوْمًا تَرَاهَا كَثِيهَ أُرْدِيَةِ الْ عَصَبِ وَيَوْمًا^(١) أُدِيمَهَا نِغْلًا

وَرَدُّهُ جَمَاعَةً مِنَ النُّحَاةِ بِأَنَّ الْفَصْلَ الْمُتَتَبِعَ هُوَ الْفَصْلُ بِالْأَجْنَبِيِّ، وَالْفَاصِلُ فِي
الآيَةِ وَالْبَيْتِ غَيْرُ أَجْنَبِيٍّ؛ لِأَنَّ الْمَعْمُولَاتِ كُلَّهَا مَعْمُولَاتُ الْفِعْلِ، فَلَا يَمْتَنِعُ الْعَطْفُ حِينَئِذٍ،
وَصَحَّحَ بَعْضُهُمْ كَلَامَ الْفَارِسِيِّ، وَفَرَّقَ بَيْنَ: ضَرَبْتُ^(٢) زَيْدًا أَمْسَ وَعَمَرًا الْيَوْمَ وَقَوْلِنَا:
ضَرَبْتُ أَمْسَ زَيْدًا وَالْيَوْمَ عَمَرًا بِأَنَّ الْفِعْلَ إِذَا كَانَ لَهُ مَعْمُولَانِ، أَحَدُهُمَا ظَرْفٌ وَالْآخَرُ
مَفْعُولٌ بِهِ، كَانَتْ مَرْتَبَةُ الْمَفْعُولِ بِهِ أَنْ يَتَقَدَّمَ عَلَى الظَّرْفِ، وَإِنْ قُدَّمَ الظَّرْفُ عَلَيْهِ فَاتَّسَاعَ،
وَالنِّتْيَةُ بِهِ التَّأْخِيرُ، فَإِذَا حُذِفَ ذَلِكَ الْعَامِلُ، وَأَتَيْبَ مَنَابَهُ حَرْفُ الْعَطْفِ لَمْ يَجْزِ تَقْدِيمُ الظَّرْفِ
اتِّسَاعًا كَمَا كَانَ يَجُوزُ مَعَ الْفِعْلِ؛ لِأَنَّ الْأَصُولَ نَحْتَمِلُ مِنَ التَّصَرُّفِ وَالِاتِّسَاعِ مَا لَا نَحْتَمِلُهُ
الْفُرُوعُ. وَقَدْ ذَكَرَ أَبُو الْفَتْحِ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ أَبَا عَلِيٍّ اعْتَمَدَ فِي تَقْبِيحِ ذَلِكَ عَلَى مَا ذَكَرْتَهُ.
قَالَ: قَالَ أَبُو عَلِيٍّ: إِنْ ضَرَبْتُ الْيَوْمَ زَيْدًا وَأَمْسَ عَمَرًا يَعْطِفُ لِلْفَصْلِ بَيْنَ الْوَاوِ وَمَا نَصَبْتَهُ؛
إِذْ كَانَتْ هِيَ الْآنَ الْعَامِلُ. (قُلْتُ لَهُ: فَإِذَا كَانَتْ هِيَ الْآنَ الْعَامِلُ)^(٣) فَلَمْ يَقْبَحْ: ضَرَبْتُ أَمْسَ
زَيْدًا وَالْيَوْمَ عَمَرًا. أَلَا تَرَكَ تَقُولَ مُبْتَدَأًا: ضَرَبْتُ الْيَوْمَ عَمَرًا فَلَا يَقْبَحُ وَالْوَاوُ بِمَنْزِلَةِ ضَرَبْتُ
فِي أَنَّهَا الْآنَ الْعَامِلُ: فَقَالَ: هِيَ وَإِنْ كَانَتْ الْعَامِلُ فَإِنَّهَا مَقَامَةُ الْعَامِلِ الْأَوَّلِ الْأَصْلِيِّ
(فَضْعَفُ الْفَصْلِ بَيْنَهُمَا)، وَإِنْ لَمْ يَضْعَفِ الْفَصْلُ بَيْنَ الْعَامِلِ الْأَصْلِيِّ)^(٤) وَمَا عَمِلَ فِيهِ،
يَضْعَفُ مَا أَقِيمَ مَقَامِي الشَّيْءِ أَنْ يَجْرِيَ بِجَرَى نَفْسِهِ^(٥) وَهَذَا مِنْ نَفِيسِ الْكَلَامِ.

(١) فِي جِجْ وَيَوْمَ.

(٢) سَقَطَتْ مِنْ جِجْ.

(٣) فِي جِجْ إِلَّا أَنْ.

(٤) سَاقَطَ مِنْ جِجْ.

(٥) قَالَ ابْنُ بَرَهَانَ الْعَبْكِرِيُّ أَبُو الْقَاسِمِ عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ عَلِيٍّ الْأَسَدِيُّ نَتَ: 456 هـ فِي شَرْحِ الْمَعْرِجِ لِابْنِ جَنَى: 237/1:
وَمُذْهَبُنَا أَنَّ الْعَامِلَ فِي الثَّانِي هُوَ الْعَامِلُ فِي الْأَوَّلِ وَضَرَبْتُ نَصَبْتُ زَيْدًا وَعَمَرًا جَمِيعًا فِي قَوْلِكَ: ضَرَبْتُ زَيْدًا وَعَمَرًا وَقَالَ
أَبُو عَلِيٍّ وَأَبُو الْفَتْحِ: نَصَبْتُ زَيْدًا ضَرَبْتُ، وَنَصَبْتُ عَمَرًا وَالْوَاوُ بِحَقِّ النِّيَابَةِ عَنْ ضَرَبْتُ.

قال: وتقول: ما أحسن ما كان زيد، فـمّا الثانية مصدرية، وـكَانَ زَيْدٌ صلتها. والجملة

مفعول.

أقول: قد يستشكل من حيث إن الجملة هي قولنا: كَانْ زَيْدٌ، وليست بمفعول؛ إنما هي صلة الموصول الحرفي. والجواب أن ليس مراده بالجملة المصطلح عليه، وإنما مراده المعنى اللغوي، أي: جملة الألفاظ وهو جميعها، يريد أن مجموع قوله: مَّا كَانَ زَيْدٌ هو المفعول.

مِنْ

قال: تأتي على خمسة عشر وجهاً.

245/ أقول: هي بكسر / الميم وسكون النون. ويقال: مِناً بالالف في الآخر، وهذه هي الأصل عند الكسائي والقراء، وشاهد ذلك قوله⁽¹⁾:

بَذَلْنَا مَارِئَ الْخَطِيءِ فِيهِمْ ** وَكُلَّ مُهَنْدٍ ذَكَرٍ حُسَامٍ
مِثْلَ أَنْ قَرْنَ الشَّمْسِ حَتَّى ** أَغَابَ شَرِيدَهُمْ قَتَرٌ⁽²⁾ الظَّلَامِ

الخطي: الرُّمَحُ. ومارئهُ: ما فضل عن قصبته. وذَرُّ أَضَاءَ، وقرن الشمس: أعلاها وأول ما يبدو منها في الطُّلُوعِ. والشريد: الطريد. والمراد بقتر الظلام: شدة ظلمته وانتشارها، شبه ذلك بالقتر، واحدها قتر، وهي الغبار.

قال أبو حيان: وخَرَجَهُ أبو الفتح على أن مِثْلَ مصدر مَتَى: إذ قدر، وأنه يستعمل ظرفاً لحفوق⁽³⁾ النجم. واعترضه المصنف في حواشيه على التسهيل: بأن الذي ينفع من التأويل هنا أن يكون بمعنى أَلْقَدَرِ بفتح القاف وسكون الدال، لا بمعنى: التَّقْدِيرُ.

قال: وفي الزمان⁽⁴⁾ أيضاً بدليل، ﴿مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ﴾⁽⁵⁾.

أقول: قال الرضي: وأنا لا أرى معنى الابتداء في هذه الآية؛ إذ المقصود من معنى الابتداء في مِثْلَ أن يكون الفعل المتعدي ب مِثْلَ الابتدائية شيئاً ممتداً كالسير والمشي ونحوه، ويكون المجرور ب مِثْلَ هو الشيء الذي ابتدئ منه ذلك الفعل، نحو: صيرت من البصرة، أو يكون الفعل المتعدي بها أصلاً للشيء الممتد نحو: تَبَرَّأتُ مِنْ فُلَانٍ إِلَى فُلَانٍ وكذا خَرَجْتُ مِنْ

(1) الجمع: 34/2 بدون نسبة والارتشاف 183/1 واللسان مادة مِثْلَ ونسبه أبو حيان في البحر: 38/1 لرجل من قضاة.

(2) في ج، فبرى.

(3) في ج، كحقوق.

(4) أي: الغاية في الزمن.

(5) التوبة من الآية: 108.

الدَّار؛ لأن الخروج ليس شيئاً ممتداً (إذ يقال: خَرَجْتُ مِنَ الدَّارِ إِذَا انفصلت منها، ولو بأقل من خطوة، وليس التأسيس حدثاً ممتداً، ولا أصلاً للمعنى الممتد)⁽¹⁾؛ بل هو حدث واقع فيما بعد مَن، وهذا معنى: قِي. ف مَن في الآية بمعنى قِي. و مَن في الظروف كثيراً ما تقع بمعنى قِي نحو: حِثْتُ مَن قَبْلَ زَيْدٍ وَمَن بَعْدِهِ و ﴿وَمِن بَيْنِنَا وَبَيْنَكَ﴾⁽²⁾⁻⁽³⁾.

[قال: وفي الحديث: فمطرونا من الجمعة إلى الجمعة]-(4) -(5)

أقول: وفي الحديث أيضاً: مَن يعمل لي من نصف النهار إلى صلاة العصر على قيراط، قيراط؟ [فعملت النصارى من نصف النهار إلى صلاة العصر على قيراطٍ قيراطاً]⁽⁶⁾. ثم قال: مَن يَعْمَلُ لِي من صلاة العصر إلى مغرب الشمس على قيراطين قيراطين، ألا فأنتم الذين تعملون من صلاة العصر إلى غروب الشمس⁽⁷⁾. فاستعملت مَن للابتداء في الزمن في أربعة مواضع. فلأن قلت: على ماذا جُرَّ الثاني من قيراطٍ، وقيراطين فإنه لا يمكن جره بالإضافة -وهو ظاهر- ولا بالتبعية؛ إذ ليس شيئاً من التوابع. قلت: هو مجرور بالتبعية، ولا نسلم أنه ليس شيئاً من التوابع، وهو تأكيد، وبيانه أن الحكم المعلق بجماعة قد يقصد تعلقه⁽⁸⁾ بالمجموع، وقد يقصد تعلقه بكل فرد، والقصد هنا إلى الثاني، فكأنه قيل: فأعطي كل واحدٍ منهم قيراطاً قيراطاً. وأعطي كل واحدٍ منهم قيراطين قيراطين. ولما كان المقصود هنا تعلق الحكم بكل فرد، التزم ذكر الثاني ليكون أمانةً على ذلك، ورُبَّ شيءٍ لا يلزم ابتداءً ثم يلزم

(1) ساقط من ج.

(2) فصلت من الآية: 5.

(3) شرح الكافية: 321 / 2.

(4) ساقط من الأصل.

(5) فتح الباري: 3 / 201 رقم: 12 باب: إذا استشفوا إلى الإمام....

(6) ساقط من الأصل.

(7) أول الحديث: مثلكم ومثل اليهود والنصارى كرجل استعمل عمالاً فقال من يعمل لي إلى نصف النهار... الحديث.

أخرجه البخاري في: 60 كتاب الأنبياء، 50 باب ما ذكر عن بني إسرائيل، والشارح أخذه من شواهد التوضيح

والتصحيح لابن مالك ص: 129، وفي فتح الباري: 7 / 171. أول الحديث: إنما أجلكم -في أجل من خلا من الأمم- ما

بين صلاة العصر إلى مغرب الشمس. وإنما مثلكم الحديث.

(8) سقطت من ج.

لعارض، فلا يرد أنه لو كان تأكيداً لجاز سقوطه، وقد نعود -إن شاء الله تعالى- إلى ذكر المسألة في الباب الرابع عند الكلام على أقسام الحال⁽¹⁾. ووقع في حديث الإفك: ولم يجلس عندي من يوم قيل ما قيل⁽²⁾. وفي الحديث أيضاً: فما زلت أحب الدباء⁽³⁾ من يومئذ⁽⁴⁾ وفيه: هذا أول طعام أكله أبوك من ثلاثة أيام⁽⁵⁾، والشواهد على ذلك كثيرة جداً.

قال: وقال النابغة⁽⁶⁾،

تُخَيِّرَنَّ مِنْ أَرْزَانِ يَوْمِ حَلِيمَةَ * إِلَى الْيَوْمِ، قَدْ جُرِّبَنَّ كُلَّ التُّجَارِبِ

أقول: تُخَيِّرَ مبني للمفعول، من قولك: تخيرت الشيء أي: اصطفيته. والأزمان جمع: زمن، وهو مثل الزمان: اسم لقليل الوقت ولكثيره -وَيَوْمَ حَلِيمَةَ: يوم مشهور من أيام العرب- قال في القاموس: وحليمة بنت الحارث بن أبي شمر. وجّه أبوها حبشياً إلى المنذر بن ماء السماء، فأخرجت لهم مركناً⁽⁷⁾ من طيب فطيتتهم، فقالوا: ما يوم حليمة بسر⁽⁸⁾ يضرب لكل امرئ متعالم مشهور⁽⁹⁾. والتجارب بكسر الراء جمع: 246/ تجربة، وهي مصدر قولك: جَرَّبَ الشيء إذا اختبره وعرفه / .

(1) المعنى: 464/2.

(2) في شواهد التوضيح ص: 131 فجلس رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولم يجلس عندي من يوم قيل في ما قيل.

البخاري: 52 -كتاب الشهادات، 15- باب تعديل النساء بعضهن بعضاً.

(3) الذبء بالضم والتشديد والمد: الْقَرْعُ. الواحدة: ذِبَاءَةٌ. غتار الصحاح ص: 198 ذبء.

(4) هو قول أنس أخرجه البخاري في: 70 - كتاب الأطعمة؛ 38- باب من ناول، أو قدم إلى صاحبه على المائدة شيئاً. وهو

من أحاديث: التوضيح والتصحيح ص: 131.

(5) لم أعثر عليه بهذا اللفظ والذي في البخاري: 240/6: ما شبع آل محمد صلى الله عليه وسلم من طعام ثلاثة أيام حتى قبض.

(6) فيه أن من ابتدئية في الزمن وهو من قصيدة للناطقة الديباني مدح بها عمرو بن الحارث أحد ملوك الشام الغسانيين.

وفي الديوان: تُؤَرِّقَنَّ بَدَلَ تُخَيِّرَنَّ ص: 45. تح محمد أبو الفضل إبراهيم: دار المعارف.

وهو من شواهد: ابن عيش: 128/5، والمعنى: 270/3 وأوضح المسالك: 129/2.

(7) المِرْكَنُ: الإِجَانَةُ التي تُفْسَلُ فيها الثياب. الصحاح: ركن.

(8) مجمع الأمثال 272/2.

(9) القاموس: 4/ حلم.

قال: نحو: ﴿ مَا يَفْتَحِ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِنْ رَحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا ﴾⁽¹⁾ ﴿ مَا نَنْسَخْ

مِنْ آيَةٍ ﴾⁽²⁾ وهي⁽³⁾ ومنفوضها في ذلك في موضع نصب على الحال.

أقول: أما في: ﴿ مَا يَفْتَحِ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِنْ رَحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا ﴾⁽⁴⁾ فالحالية ظاهرة.

وذو الحال: مَا لأنها في محل نصب مفعول يَفْتَحُ، وهو العامل، وكذا في: ﴿ مَا نَنْسَخْ مِنْ

آيَةٍ ﴾⁽⁵⁾، وأما: ﴿ مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ ﴾⁽⁶⁾، فالظاهر أن مَهْمَا مبتدأ، والحال لا يقع منه

على الصحيح، فيمكن أن يكون ذو الحال ضمير الجر من بِهِ. أو⁽⁷⁾ نجعل مَهْمَا من باب المنصوب على الاشتغال، لكن هذا هنا⁽⁸⁾ مرجوح.

قال: الرابع: التعليل، نحو: ﴿ مِمَّا خَطِيئَتِهِمْ أُغْرِقُوا ﴾⁽⁹⁾.

أقول: لم يمثل هنا بَخَطِيئَاتِهِمْ كما مثل بها لزيادة مَا، فإن المقصود هنا الاستشهاد

على التعليل، وهو أمر معنوي في الآية سواء كان الإعراب ظاهراً أو مقدراً.

قال: وقوله⁽¹⁰⁾؛

وَذَلِكَ مِنْ نَبِيٍّ جَاءَنِي

(1) فاطر: 2.

(2) البقرة من الآية: 106.

(3) الأعراف من الآية: 132.

(4) أي: مِنْ الْبَيْتِ لِيَانِ الْجَنَسِ.

(5) البقرة من الآية: 106.

(6) الأعراف من الآية: 131.

(7) في الأصل وَتَجْعَلُ.

(8) في ج: هُوَ.

(9) نوح: 25.

(10) ديون امرئ القيس: ص: 185، 186 وينسب أيضاً لعمرو بن معد يكرب. وقال البغدادي في شرح أبيات المغني: 309/5

والمشهور أن القصيدة التي فيها الشاهد لامرئ القيس بن عانس الصحابي.

أقول: هذا صدر بيتٍ لامرئ القيس، عجزه:

وَحَبْرُهُ عَنْ أَبِي الْأَسْوَدِ

وقبله:

طَـوَلٌ لَيْلُكَ بِالْأَثْمَدِ * * وَتَامَ الْخَلِي، وَلَمْ تُرْقِدِ
وَبَاتَ وَبَائَتْ لَهُ لَيْلَةٌ * * كَلَيْلَةِ ذِي الْعَائِرِ الْأَزْمَدِ

الأثمدُ، بفتح الهمزة وضم الميم: اسم موضع، وحكى صاحب القاموس فتحها أيضاً، كَأَحْمَدَ. وأما الإثمدُ بكسر الهمزة والميم، فحجرٌ يُكْتَحَلُ به⁽¹⁾ ومر أن الخَلِي: الخالي من الهم، و"لَهُ" حال من لَيْلَةٍ لا متعلق بـبَائَتْ. والعَائِرُ: العَوَّارُ، وهو القذى الرطب الذي تلفظه العين وقيل: الرمد.

قال: وقول الفرزدق⁽²⁾:

يُغْضِي حَيَاءً وَيُغْضِي مِنْ مَهَابَتِهِ * *

أقول: هذا صدر بيتٍ، عجزه:

فَمَا يُكَلِّمُ إِلَّا حِينَ يَبْتَسِمُ

وهذا من قصيدة مدح بها الفرزدق بعض ولد الحسين بن علي رضي الله عنهما وذلك أن بعض الخلفاء الأمويين قدم مكة للحج، فنصب له كرسي بقرب الكعبة فجلس

(1) القاموس: 1/ أثمد.

(2) ديوانه: ص: 848. وفي شرح شرح الحماسة للتبريزي 4/ 167، 169 الشاهد مع أبيات للحزين الكنائي: عمرو بن عبد وهيب.

عليه ينظر للناس وهم يطوفون، فجاء ذلك الرجل الذي هو من ولد الحسين فأفرج الناس عن طريقه في المطاف، وعاملوه بالإجلال والتعظيم فكره ذلك الخليفة، فقال متجاهلاً: مَنْ هذا الذي يُعظّمه الناس، فسكت الحاضرون، وقام الفرزدق فقال بديهاً:

هَذَا الَّذِي تُعْرِفُ الْبَطْحَاءُ وَطَائِفُهُ ** وَالْيَتِيمُ يَعْرِفُهُ وَالْحِلُّ وَالْحَرَمُ

ومرّاً ينشد مثل هذا من المدح، فبلغ ذلك الممدوح فبعث إليه بجائزة، فردّها وقال: إنما فعلت ذلك لوجه الله تعالى.

قال: ومتى عُلِّقَتْ مِنْ: ⁽¹⁾ بِالْجَدِّ انْعَكَسَ الْمَعْنَى.

أقول: لا يظهر لي ذلك؛ إذ المراد بالجدّ: الخطّ الدنيوي والغنى، ولا شك أنه غير نافع إذا كان بدلاً عن الطاعة سواء تعلّق الجار والمجرور بالجدّ، أو بـ يُنْفَعُ. وقال الجوهري: أي: لا ينفع ذا الغنى عندك غناه، وإنما ينفعه العمل بطاعتك. وَمِنْكَ مَعْنَاهُ: عِنْدَكَ ⁽²⁾ انتهى، ويحتمل أن تكون مِنْ لِلابْتِدَاءِ متعلقة بـ يُنْفَعُ، أو بالجدّ من قوله: ذَا الْجَدِّ، والمعنى: لَا يَنْفَعُهُ مِنْكَ الْجَدُّ، وإنما يَنْفَعُهُ التَّوْفِيقُ. أو لَا يَنْفَعُ ذَا الْجَدِّ مِنْكَ جَدُّه الذي منحه، وإنما ينفعه التوفيق منك. حكاه التفتازاني عن الفائق ⁽³⁾. وقال: وقد يتوهم أن فاعل يُنْفَعُ مضمّر، وَمِنْكَ الْجَدُّ مبتدأ وخبر، أي: لا ينفع ذَا الْجَدِّ جَدُّه، وإنما يكون منك، وليس بذاك ⁽⁴⁾.

قال: وأما: ﴿فَلَيْسَ مِنْ اللَّهِ فِي شَيْءٍ﴾ ⁽⁵⁾ هلّيس من هذا.

أقول لم يقدّم دليل على صحّة هذه الدعوى؛ بل المعنى صحيح إذا قدرت لئس في شيء بدل ولاية الله، أي: ليس في شيء نافع معتدّ به بدل ذلك.

⁽¹⁾ في الحديث: وَلَا يَنْفَعُ ذَا الْجَدِّ مِنْكَ الْجَدُّ. فتح الباري: 592/2 باب الذكر بعد الصلاة.

⁽²⁾ الصحاح: 1/ جدد.

⁽³⁾ الفائق في غريب الحديث للزغشري ص: 168/1.

⁽⁴⁾ حاشية التفتازاني على الكشف ص: 251 (رقم خ: 917).

⁽⁵⁾ آل عمران من الآية: 28.

قال: وقال ابن مالك في قول أبي نُخَيْلَة⁽¹⁾:

وَلَمْ تَذُقْ مِنَ الْبُقُولِ الْفُسْتَقَا

المراد: بدل البقول، وقال غيره: توهم الشاعر أن الفستق من البقول، وقال الجوهري: إن الرواية: أَلْتُقُولُ بالنون، وُمن عليها للتبعيض، والمعنى على قول الجوهري: أنها تأكل البقول إلا الفستق.

247/ أقول: الذي رأيته في الصحاح في مادة / بُقْلُ الموحدة، ما نصه: ظَنُّ هذا الأعرابي أن الفستق من البقل، وهكذا يروى بالباء الموحدة، وأنا أظنه بالنون، لأن الفستق من النقل، وليس من البقل⁽²⁾ وهذا كلامه. وهو جازم على أن الرواية بالباء الموحدة، وإن عنده ظناً أن الكلمة بالنون، وهذا ليس فيه جزم بأن الرواية فيه بالنون كما حكاه عنه المصنف. ثم انظر من أين جاء هذا الحصر الذي حمل كلام الجوهري عليه. والبقل بفتح الباء الموحدة وسكون القاف: اسم⁽²⁾ لما نبت في بزره، لا في أصله ثابت، وبضم النون ما ينتقل به على الشراب وقد تضم قافه على ما حكاه في القاموس⁽³⁾، وذكر عن بعضهم أن الضم خطأ⁽³⁾. والفستق بضم التاء المثناة الفوقية، كَقُنْفُذٍ وبفتحها كَجُنْدَبٍ قال في القاموس هو معرَّبٌ نِسْتَةٌ، نافعٌ للكبد، وفم المعدة، والمغص، والنكهة⁽⁴⁾. قلت: أجاد بعض البغداديين في وصفه حيث يقول⁽⁵⁾:

كَأَمَّا الْفُسْتُقُ الْمَمْلُوحُ حِينَ بَدَأَ ** مُشَقَّقًا فِي لَطِيفَاتِ الْعُيَافِيرِ

(1) صدره في الصحاح: بُرِّيَّةٌ لَمْ تُعْرِفِ الْمَرْقَقَا. وفيه فسقاً بدون أل: 4/ نقل. وفي الشعر والشعراء لابن قتيبة ص: 602 لم تاكل. وأبو نخيلة هو يعمر بن مخزومي الدولتين. والبيت من شواهد الجمهرة: 3/ 504. وشواهد المعنى: 3/ 276، 277.

(2) سقطت من ج.

(3) القاموس: 4/ نقل.

(4) القاموس: 3/ فسق.

(5) لم أعثر على قائلهما.

وَاللُّبُّ مَا بَيْنَ قَشْرَيْهِ يَلُوحُ لَنَا ** كَأَلْسِنِ الطَّيْرِ مَا بَيْنَ الْمَنَائِرِ

قال: وقال الآخر يصف عاملي الزكاة بالجهور⁽¹⁾:

أَخَذُوا الْمَخَاضَ مِنَ الْفَصِيلِ غُلْبَةً ** ظَلَمًا، وَيَكْتُبُ لِلْأَمِيرِ أَفِيلًا

أقول: المراد بالمخاض: الحوامل من النوق، واحداثها: خلفة، ولا واحد لها من لفظها، ومنه قيل للفصيل إذا استكمل الحول ودخل في الثانية: ابن مخاض، والأنثى: ابنة مخاض؛ لأنه فصل عن أمه، وألحقت أمه بالمخاض سواء لَفَحَتْ أم لم تَلْفَحْ⁽²⁾ هكذا في الصحاح. وَغُلْبَةً بغين معجمة ولام مضمومتين، وباء موحدة مشددة مصدر: غَلَبَ وهو منصوب بمحذوف، أي غلبوا غُلْبَةً. أو ب أخذوا على تضمينه معنى الغلبة. وظلماً مفعول لأجله. أو هو وَغُلْبَةً حالان، أي: أخذوا غالبين ظالمين.

قال: وانتقصاب أفيلاً على الحكاية؛ لأنهم يكتبون: أدى فلان أفيلاً.

أقول: هذا إنما يتم على تقدير الاطلاع على أن كاتب الصدقة كتب هذه العبارة، والوقوف على ذلك بعيد، ولعله يكتب: المأخوذ من فلان أفيلٌ أو غير ذلك مما يكون أفيلٌ فيه مرفوعاً، لا منصوباً، وكان المصنف لم يجد لنصبه في البيت مساعاً غير الحكاية، ووجهه بدون اعتبارها ظاهراً، وهو أن يكون مفعولاً ب يَكْتُبُ وفي هذا الفعل ضمير مستتر نائب عن الفاعل يرجع إلى المأخوذ، أي: يكتب المأخوذ أفيلاً بمعنى أنه يصير بالكتابة أفيلاً على التضمين.

قال: السابع مرادفة الباء، فهو: «يَنْظُرُونَ مِنْ طَرَفٍ خَفِيٍّ»⁽³⁾، قاله

يونس⁽⁴⁾، والظاهر أنها للابتداء.

(1) على أن مِنْ فيه للبدل. من قصيدة للراعي النميري في مدح عبد الملك بن مروان. شعره: 124، 146.

(2) الصحاح: 3/ نخض.

(3) الشورى: 45.

(4) يونس بن حبيب إمام أهل البصرة في النحو واللغة والأدب، شيخ سيبويه والكسائي والفراء توفي سنة: 182 هـ.

نزعة الألباء: ص: 59.

أقول: إن أريد الطرف آلة للنظر، فَمِنْ بمعنى الباء كما قاله يونس، وليس الظاهر حينئذ كونها للابتداء كما قال المصنف، وإن أريد أن الطرف وقع ابتداء النظر منه فَمِنْ لابتداء الغاية، لا بمعنى الباء فهما معنيان متغايران موكولان إلى إرادة المستعمل فتأمل.

قال: كقوله⁽¹⁾:

وإِنَّا لَمِمَّا نَضْرِبُ الْكَبِشَ ضَرْبَةً * عَلَى رَأْسِهِ ثُلْقِيَ اللِّسَانُ مِنَ الْقَمِ

أقول: أنشد المصنف صدر هذا البيت في فصل مَأْ ونسبه إلى أبي حية وأنشدنا تمامه وتكلمنا عنه هناك.

قال: وفيه نظر⁽²⁾: لأن الفعل مستفاد من العامل، فإن مَأْزَ وَمَيَّزَ بمعنى فَصَلَ. والعلم صفة توجب التمييز، والظاهر أن مِمَّا في الآيتين للابتداء، أو بمعنى عَنْ.

أقول: تقدير ابتداء الغاية فيه أن تمييز الشيء من الشيء إنما يكون بعد الاختلاط، فإذا قلت: ميزت الرديء من الجيد، فابتداء التمييز الذي هو الفصل بين الشيئين حصل من ألجيد، وإن شئت قلت: حصل من الرديء. وذلك أنك إذا قلت: مَيَّزْتُ الجيد من الرديء فإن ابتداء فصل كل منهما حصل من الحد الذي انتهى إليه الآخر، ولهذا يصح إدخال مِمَّا على أيهما شئت مع اتحاد المعنى.

قال: الثالث عشر: الغاية. قال سيبويه: وتقول: رأيته مع ذلك الموضع فجعلته غاية لرؤيتك، أي: معللاً للابتداء والانتهاء⁽³⁾.

248/ أقول: هذا هو الذي حمل عليه / المغاربة كلام سيبويه، وغيرهم قال خلاف ذلك. فقد قال ابن السراج: وحقيقة المسألة أنك إذا قلت: رأيت الهلال من موضعي، فَمِنْ

(1) الشاهد فيه أن مِمَّا مرادفة زُبْنًا وسبق في فصل مَأْ ص: 239 من الأصل شاهداً على أن ما كتبت مِمَّا عن الجر.

(2) أي قول ابن مالك أن مِمَّا في الآيتين: وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ البقرة: 220 وحتى يميز الخبيث من الطيب. آل عمران من الآية: 179. داخلة على ثاني المتضادين لإفادة الفصل.

وقد نص ابن مالك على أن مِمَّا تأتي للفصل، في التسهيل ص: 144.

(3) قال أيضاً: وأما مِمَّا فتكون لابتداء الغاية في الأماكن وذلك قولك: من مكان كذا وكذا إلى مكان كذا وكذا. الكتاب: 4/ 225. نح ما.

لَكَ وَإِذَا قُلْتَ: رَأَيْتَهُ مِنْ خِلَالِ السَّحَابِ فَمِنْ لِلْهَلَالِ. فَالْهَلَالُ غَايَةُ لِرُؤْيِكَ، فَلِهَذَا جَعَلَ سَبِيوهُ مِنْ غَايَةٍ فِي قَوْلِكَ: رَأَيْتَهُ مِنْ ذَلِكَ الْمَوْضِعِ⁽¹⁾، وَعَلَى هَذَا مَشَى ابْنُ مَالِكٍ فِي التَّسْهِيلِ، حَيْثُ جَعَلَ مِنْ لِلانْتِهَاءِ⁽²⁾، وَهُوَ قَوْلُ الْكُوفِيِّينَ، وَدَلِيلُ ابْنِ مَالِكٍ قَوْلُهُ: تَقَرَّبْتُ مِنْهُ بِأَنَّهُ كَقَوْلِكَ: تَقَرَّبْتُ إِلَيْهِ، وَدَلِيلُهُمْ: رَأَيْتُ الْهَلَالَ مِنْ خِلَالِ السَّحَابِ وَشَمَمْتُ الرِّيحَانَ مِنَ الطَّرِيقِ. فَذَلِكَ عَلَى أَنَّ مِنْ الثَّانِيَةِ لَيْسَتْ لابتداء الغاية، وَمَعْنَى مَجْرُورِ الثَّانِيَةِ مَغَايِرُ لِمَعْنَى مَجْرُورِ الْأُولَى، فَاسْتِحَالَ ادِّعَاءُ الْبَدَلِيَّةِ، وَتَعَيَّنَ أَنَّ الثَّانِيَةَ لِلانْتِهَاءِ. وَبَعْضُ الْمَانِعِينَ تَأْوِيلَ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ التَّقْدِيرَ: ظَاهِرًا مِنْ خِلَالِ السَّحَابِ، وَكَائِنًا مِنَ الطَّرِيقِ فَمِنْ الثَّانِيَةِ لابتداء غَايَةِ الظُّهُورِ وَالْكُونِ.

قَالَ: وَزَادَ الْفَارِسِيُّ الشَّرْطَ⁽³⁾، كَقَوْلِهِ⁽⁴⁾:

وَمَهْمَا يَكُنْ عِنْدَ امْرِئٍ مِنْ خَلِيقَةٍ ** وَإِنْ خَالَهَا تُخْفَى عَلَى النَّاسِ تُعْلَمُ

أَقُولُ: يَكُنْ بِالْمُنْشَأَةِ التَّحْتِيَّةِ فِيهِ ضَمِيرٌ مُذَكَّرٌ يَعُودُ إِلَى مَهْمَا قَالَ فِي الْكَشَافِ حَيْثُ تَكَلَّمَ عَلَى: ﴿وَقَالُوا مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ لَتَسْحَرَنَا بِهَا﴾⁽⁵⁾ وَالضَّمِيرَانِ فِي بِهِ وَبِهَا رَاجِعَانِ إِلَى مَهْمَا؛ إِنْ أَحَدُهُمَا ذَكَرَ عَلَى اللَّفْظِ، وَالثَّانِي أُنْثَى عَلَى الْمَعْنَى؛ لِأَنَّهُ فِي مَعْنَى الْآيَةِ، وَلِحَوَاهُ قَوْلُ زَهِيرٍ⁽²⁾. وَأَنْشَدَ هَذَا الْبَيْتَ قَالَ الْيَمِينِيُّ⁽⁶⁾: فَإِنَّهُ ذَكَرَ الضَّمِيرَ فِي يَكُنْ حَمَلًا عَلَى لَفْظِ مَهْمَا، وَأُنْثَى الْبَاقِي حَمَلًا عَلَى مَعْنَاهُ؛ لِأَنَّهُ فِي مَعْنَى الْخَلِيقَةِ، وَالْخَلْقُ وَالْخَلِيقَةُ وَاحِدٌ. وَالتَّانِيثُ فِي الْآيَةِ وَالْبَيْتِ جَاءَ بَعْدَ التَّبْيِينِ بِقَوْلِهِ: مِنْ آيَةٍ وَمِنْ خَلِيقَةٍ⁽⁷⁾ إِلَى هُنَا كَلَامُهُ.

(1) الأصول لابن السراج: 411/1.

(2) التسهيل: ص: 144.

(3) زاد الشرط على النفي والنهي والاستفهام. هذه الأمور بشرط تقدم أحدها على من الزائدة والتنقيص على العموم ما جاءني من رجل أو تركيد العموم ما جاءني من أحد.

(4) شرح شعر زهير صنعة ثعلب تحقيق قباوة، ص: 37.

(5) الأعراف: 132. الكشف: 107/2.

(6) تقدم التعريف به في: 104 من الأصل، وهو يحيى بن القاسم اليميني عماد الدين له حاشية على الطيبي على الكشف.

(7) حاشية اليميني على حاشية الطيبي على الكشف لم أعر عليها.

قال: تقييد المفعول بقولنا: 'به' هي عبارة ابن مالك⁽¹⁾ فتخرج بقية المفاعيل⁽²⁾.

أقول: قال أبو حيان: وتزاد في ظرف ومصدر اتسع فيهما، نحو مَاسِيرٍ مِنْ سَيْرٍ شَدِيدٍ وَمَا صِيدَ عَلَيْهِ مِنْ يَوْمٍ⁽³⁾، قلت: هذا داخل في المفعول به؛ إذ كلُّ منهما مفعول به على الاتساع. وقد يقال: عبارة ابن مالك عن القيد هي قوله: 'به' وليست عين التقييد؛ فلا يصح الحمل، ضرورة أن التقييد فعل المقيد القائم به، والعبارة هي الملفوظ الذي هو متعلق اللفظ، فهي غير التقييد. وجوابه: أن العبارة بها التعبير عن القيد، وهو عين التقييد، فالحمل صحيح.

قال: إِنَّهُمْ⁽⁴⁾ في المعنى بمنزلة المجرور مَعَ وَبِ اللَّامِ وَبِ فِي وَلَا تُجَامِعُهُنَّ مِنْ:

أقول: قد يستشكل بأنه قد سُمع دخول مِنْ عَلَى مَعَ كما حكاه سيويه: ذَهَبَ مِنْ مَعَهُ⁽⁵⁾، وقرا من قرا: «هَذَا ذَكَرَ مَنْ مَعِيَ»⁽⁶⁾ بتنوين ذَكَرَ وكسر مِنْ. ويجاب بأن مع المدخولة لَمْ مِنْ بمعنى عِنْدَ وليست مَعَ التي يراد بها مكان الاجتماع، أو زمانه، ولا شك أن مَعَ التي تجعل الواو بمعناها في المفعول معه هي التي ليست بمعنى عِنْدَ.

قال: ولتقدير⁽⁷⁾ ما ليس بمشتق، ولا منتقل، ولا يظهر فيه معنى الحال حالا.

أقول: الاشتقاق والانتقال ليسا ملازمين للحال، وإنما هما غالبان فلا يكون عدم اشتقاق آية وانتقالها مبطلاً دعوى حالتها مع أنها يمكن أن تُؤوَّلَ بمشتق. وأما قوله، ولا يظهر فيه معنى الحال فممنوع.

(1) التسهيل ص: 144.

(2) أي أن مَنْ الزائدة لا تدخل إلى على المرفوع، والمنصوب إذا كان مفعولاً به.

(3) ارتشاف الضرب لأبي حيان: 445/2.

(4) عائد على المفعول معه، ولأجله وفيه.

(5) الكتاب: 420/1 تح ما.

(6) قراءة يحيى بن يعمر، وطلحة بن مصرف: «وَذَكَرَ مِنْ قَلِيلٍ الْأَنْبِيَاءَ: 24، المختصب: 61/2: وقراءة السبعة: ذَكَرَ مَنْ»

قال ابن جني، وهذه القراءة بدليل على أن مَعَ اسم كما حكى سيويه وأبو زيد: أُنِجَتْ مِنْ مَعَهُمْ أي: مِنْ عِنْدَهُمْ.

(7) معطوف على قوله: «وزيادة مَنْ في الحال» والمراد بَمَنْ الزائدة في قوله تعالى: مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ الْبَقَرَةِ مِنَ الْآيَةِ: 106.

وهذا رد لما قاله أبو البقاء المكي في الآية، إذ أجاز أن تكون آية حالا.

قال: والتنظير بما لا يناسب، فإن آية في: ﴿ هَذِهِ نَاقَةُ اللَّهِ لَكُمْ ﴾⁽¹⁾ بمعنى علامة لا واحدة الآية.

أقول: قد يكون مراده⁽²⁾: التنظير في كون لفظ الآية وقع منكراً حالاً في الموضعين، لا في اتحاد المعنيين.

قال: وتفسير اللفظ بما لا يحتمله، وهو قوله: قليلاً أو كثيراً، وإنما ذلك مستفاد من اسم الشرط لعمومه، لا من آية.

أقول: ولقائل أن يقول وآية تفيد العموم لوقوعها في سياق الشرط، وهي حال من العام فيلزم عمومها.

قال: واستدل⁽³⁾ بنحو: ﴿ وَلَقَدْ جَاءَكَ مِنْ نَبِيِّ آلِ مُوسَى ﴾⁽⁴⁾ ﴿ يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ ﴾⁽⁵⁾.

249/ أقول: في كلامه حذف / العاطف، وليس من المحال التي يجوز فيها حذفه. وقد تعرض بعد هذا في المتن إلى تحريج الآية الأولى⁽⁶⁾ على ما يقتضي عدم الزيادة. وأما الآية الثانية فسيبويه يرى أن مِنْ فيها تبعيضية⁽⁷⁾ أي: يَغْفِرُ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ، واعتراض بلزوم مناقضته لقوله تعالى: ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا ﴾⁽⁸⁾، وأجيب بأن قوله تعالى: ﴿ يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ ﴾⁽³⁾ خطاب لقوم نوح، وقوله تعالى: ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ

(1) الأعراف: 73.

(2) يريد أبا البقاء المكي.

(3) أي: الأخفش. قال الأخفش: 'فإن قلت إنما تكون زيادة مِنْ في النفي والاستفهام، فقد جاء في غير ذلك: وَنَكْفُرْ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ الْبَقَرَةَ مِنْ الآية 270 معاني القرآن للأخفش: 325/1.

(4) الأنعام: 34.

(5) الأحقاف من الآية: 31.

(6) يريد بالأولى قوله تعالى: وَلَقَدْ جَاءَكَ مِنْ نَبِيٍّ الْمُرْسَلِينَ، انظر تقدير ابن هشام في المغني: 325/1.

(7) الآية غير موجودة في الكتاب بتحقيق هارون. قال الرضي: وَنَمِنَ فِي الآية عند سيبويه تبعيضية شرح الكافية: 323/2.

(8) الزمر من الآية: 53.

جَمِيعًا» (2)، وارد في أمة محمد صلى الله عليه وسلم. قال الرضي: «ولو كانا أيضاً واردين في أمة واحدة لم يكن ثم تناقض، فإن غفران بعض الذنوب لا يناقض غفران كلها؛ بل، عدم غفران بعضها يناقض غفران كلها» (1).

قال: ﴿وَيُكْفِّرُ عَنْكُمْ مِّنْ سَيِّئَاتِكُمْ﴾ (2).

أقول: في سورة البقرة: ﴿إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ وَإِنْ تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَيُكَفِّرُ عَنْكُمْ مِّنْ سَيِّئَاتِكُمْ﴾ (6) فقرأ نافع وحمة والكسائي تُكْفِّرُ: بالنون والجزم، وقرأ ابن عامر وحفص بالياء والرفع، وقرأ الباقون بالنون والرفع (3)، والواو ثابتة بالإجماع، والمصنف حذفها، وقد وقع له أيضاً في فصل ما في قوله تعالى في سورة الأعراف: ﴿بِمَا أَغْوَيْتَنِي﴾ (4) إذ تلاها بدون فاء، وهل مثل ذلك سائغ أولاً؟ هذه مسألة مهمة أطنب فيها الشيخ بهاء الدين السبكي في شرح مختصر ابن الحاجب الأصلي، وها أنذا أورد كلامه في هذا المقام بجملة وإن طال لما اشتمل عليه من الفوائد، قال رحمه الله: أعلم أن هذا بحث مهم لم أر من تعرض له، وهو مكان عويص يجب أن يشمر له عن ساق الجذ. والذي يقتضيه النظر الصحيح أن يقال: إن كان ذلك في غير كتاب الله تعالى وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم، فالذي يظهر الابتداء بالجملة من غير عطف، مثل أن يقول زيد: قام عمر وقعد بكر. فتقول: قال زيد: قعد بكر، ويعجبني قول زيد: قَعَدَ بَكْرٌ، ولو قلت: قال زيد: وقعد بكر، ويعجبني قول زيد: وقعد بكر لم ينهض دليل لمنعه؛ فإن حرف العطف يتنزل من المعطوف منزلة الجزء، ولذلك تسكن له لام الأمر، وهاء الضمير، غير أن حكايتها من غير

(1) شرح الكافية للرضي: 323/2.

(2) البقرة من الآية: 270.

(3) السبعة في القراءات لابن مجاهد ص: 191.

(4) الآية في سورة الحجر: قال رب بما أغويتني لأزين لهم في الأرض، ولأغوينهم أجمعين: 39. وليس فيها فاء كما يزعم الدماميني. ويظهر أن الدماميني سها عن هذه الآية ولم يتذكر إلا آية الأعراف. وهي قوله تعالى: قال فبما أغويتني لأقعدن لهم صراطك المستقيم الأعراف 16.

واستشهد ابن هشام بآية الحجر في فصل ما المغني: 299/1.

واو أحسن؛ إذ لا فائدة في ذكر حرف العطف إلا مراعاة ما بين الجملتين من كمال الاتصال وغيره، وقد اقتضى العطف عليه عند المتكلم دون الحاكي، وقد يقال بامتناع هذا بالكلية حتى يقوم عليه دليل إلا أن يكون ثم معنى يقتضي رعاية الجملة المعطوف عليها بالحكاية، فلا بأس، هذا كله عند نطق المحكي عنه بالجملة المعطوف عليها في كلامه، فإن كانت محذوفة في كلامه، مثل أن يقول: زَيْدٌ بَلْ عَمَرٌ لجواب من قال: قَامَ زَيْدٌ فيحكي ذلك عنه، فهل يأتي بالحرف، فيقول: بَلْ عَمَرٌ، أو يقول: قَامَ. أما هذا القسم فقد ظفرت في القرآن الكريم بما يدل لجواز كل من الأمرين فيه، قال تعالى حكاية عن موسى عليه الصلاة والسلام، ﴿قَالَ بَلْ أَلْقُوا⁽¹⁾﴾، وقال تعالى: ﴿قَالَ لَهُم مُّوسَىٰ أَلْقُوا⁽²⁾﴾ فقد حكى الله تعالى عنه عليه الصلاة والسلام قوله: أَلْقُوا تارةً بحرف العطف، وتارةً بدونه⁽³⁾، والقصة واحدة. فإن قلت: فهل يدل ذلك على جواز الأمرين مع نطق المحكي عنه بالجملتين، قلت: لا دلالة [له فيه]⁽⁴⁾ عليه، فقد يجوز ذكر بَلْ في القسم السابق لحكاية جميع ألفاظ المتكلم، بخلاف ذكر حرف العطف دون المعطوف عليه؛ فإنه ليس له معنى. هذا كله في حكاية كلام الواحد منا، أما في كلام الله تعالى، فلم أزل أتبع دليلاً في ذلك إلى أن ظفرت من السُّنَّة بما يقتضي جواز كل من الأمرين. أما المقتضي لجواز الحكاية من غير ذكر حرف العطف، فأحاديث، الأول: قوله صلى الله عليه وسلم حين سُئِلَ عن الحُمْرِ: «مَا أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَيَّ فِيهَا شَيْئاً إِلَّا هَذِهِ الْجَامِعَةُ الْفَادَةُ: ﴿وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ﴾⁽⁵⁾، كذا رويناه في صحيح البخاري⁽⁶⁾، وفي الشرب / ، وفي الجهاد، وفي علامات النبوة، وكذا في مسلم⁽⁷⁾، ورأيت بخط النووي من غير فاءٍ، وعزاه

(1) طه: من الآية: 66.

(2) يونس: 80.

(3) في ج بدون.

(4) ساقط من الأصل.

(5) الزلزلة: 8.

(6) في فتح الباري: 321/5، «سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الحُمْرِ: فقال: ما أنزل علي فيها شيء إلا هذه الآية الجامعة الفادة فمن يعمل ومن يعمل الآية بدون حذف الفاء، وفي: 153/1 ما أنزل علي فيها إلا هذه الآية..... فمن يعمل مثقال ومن يعمل ونفس اللفظ في ج 343/7 ج 749/9.

(7) صحيح مسلم في كتاب الزكاة، باب مانع الزكاة: 72/3، 73.

إلى الصحيح، ولكن ابن تيمية ذكره في المنتقى⁽¹⁾ وعزا لفظه لمسند أحمد⁽²⁾.

الثاني، قوله صلى الله عليه وسلم: «مَنْ نَسِيَ صَلَاةً أَوْ نَامَ عَنْهَا فَلْيُصَلِّهَا إِذَا ذَكَرَهَا، لَا كَفَّارَةَ لَهَا إِلَّا ذَلِكَ، وَتَلَا: ﴿وَأَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي﴾⁽³⁾. كذا رواه الشيخان⁽⁴⁾.

الثالث: روي في الصحيح عن ابن مسعود رضي الله عنه أن رجلاً أصاب من امرأة قُبْلَةً فانى النبي صلى الله عليه وسلم، فذكر ذلك له، فنزلت: ﴿وَأَقِمِ الصَّلَاةَ طَرَفِي النَّهَارِ وَزُلْفًا مِّنَ اللَّيْلِ إِنَّ أَحْسَنْتَ يُذْهِبَنَّ السَّيِّئَاتِ﴾⁽⁵⁾.

الرابع: قوله صلى الله عليه وسلم: «مَنْ آتَاهُ اللَّهُ مَالاً فَلَمْ يُؤَدِّ زَكَاتَهُ مِثْلَ لَهُ مَالَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ شَجَاعاً أَقْرَعَ، لَهُ زَبِيَّتَانِ، يَطْوِقُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، يَأْخُذُ بِلَهْزِمَتِهِ، يَعْنِي بِشَدْقِهِ، يَقُولُ: أَنَا مَالِكٌ، أَنَا كَنْزُكَ. ثُمَّ تَلَا هَذِهِ الْآيَةَ: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْتَخُلُونَ بِمَالٍ أَتَتْهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾⁽⁶⁾ الآية، فهذه أربعة أدلة صريحة في جواز ذلك دون حرف العطف. وأما الذي يدل لجواز الابتداء مع حرف العطف، فأحاديث، منها قوله صلى الله عليه وسلم فيما يحكي عن ربه عز وجل: أعددت لعبادي الصالحين ما لا عين رأت، ولا أذن سمعت، ولا خطر على قلب بشر. اقرأوا إن شئتم: ﴿فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّا أُخْفِيَ لَهُم مِّن قُرَّةِ أَعْيُنٍ﴾⁽⁷⁾. ومنها قول عائشة رضي الله عنها في قصة الإفك: «مَا أَجِدُ لِي وَلَكُمْ مِثْلًا إِلَّا كَمَا قَالَ الْعَبْدُ الصَّالِحُ ﴿فَصَبِّرْ جَمِيلٌ ۖ وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ عَلَىٰ مَا تَصِفُونَ﴾⁽⁸⁾ كذا في صحيح البخاري⁽⁹⁾، على أنه في

(1) المنتقى لابن تيمية. لم أعثر عليه.

(2) مسند أحمد: 286/13 - 280. رقم: 7553. بدون فاء العطف. شرح وصنعة أحمد محمد شاكر. دار المعارف بمصر.

(3) طه: من الآية: 14.

(4) صحيح مسلم: 138/2 باب قضاء الصلاة الفاتية، وفي فتح الباري: 270/2 عن قتادة: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: إذا رقد أحدكم عن الصلاة أو غفل عنها فليصلها إذا ذكرها، فإن الله يقول: أقم الصلاة لذكري وفي نفس الجزء ص: 268. وأقم الصلاة لذكري بواو العطف.

(5) هود: 114 في فتح الباري: 260/9 وأقم الصلاة.... بواو العطف.

(6) هو خيرا لهم آل عمران: 180 في فتح الباري: 98/9 ولا يحسن بواو العطف أيضا.

(7) السجدة: 17. فتح الباري: 468/9.

(8) يوسف: 18.

(9) فتح الباري: 603/5 ج 388/9 باختلاف خفيف في اللفظ. وصحيح مسلم: 116/8، 117 باب حديث الإفك.

سيرة ابن إسحاق بغير فاء⁽¹⁾. ومنها الحديث المتفق عليه: «كُنَّا نَتَكَلَّمُ فِي الصَّلَاةِ، يَكَلِّمُ الرَّجُلُ صَاحِبَهُ، وَهُوَ إِلَى جَانِبِهِ فِي الصَّلَاةِ حَتَّى نَزَلَتْ: ﴿وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ﴾⁽²⁾ فَأَمَرْنَا بِالسَّكُوتِ وَنَهَيْنَا عَنِ الْكَلَامِ⁽³⁾، وَمِنْهَا قَوْلُ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حِينَ خَطَبَ النَّاسَ بَعْدَ وَفَاةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ﴾⁽⁴⁾. ومنها الحديث الوارد في دعاء الإفاضة: «وَاعْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا كَمَا وَعَدْتَنَا بِقَوْلِكَ - وَقَوْلِكَ الْحَقُّ - ﴿فَإِذَا أَفَضْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ فَاذْكُرُوا اللَّهَ﴾⁽⁵⁾ الآية. فهذه الأحاديث دالة لجواز الابتداء بالآية مع ما قبلها من الفاء والواو العاطفتين. وكيف يمكن التردد في ذلك، وكثير من الآيات المعطوفات نزلت في وقت متراخ عن نزول الآية المعطوف عليها، كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قَتَلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا﴾⁽⁶⁾ فإن مقتضى الحديث أن نزولها متراخ عما قبلها، وحرف العطف من القرآن قطعاً، ولم ينزل مع الآية المعطوف عليها قطعاً، فتحتم أن يكون نزل مع الآية المعطوفة، فإذا ابتدئ به في الإنزال، فكيف الابتداء به في التلاوة، وهذا المعنى وحده برهان قاطع على ذلك فليتأمل. وقد علم بهذه الأحاديث جواز الأمرين معاً في القرآن، لاستعمال النبي صلى الله عليه وسلم كلاهما، وعلم جواز مثل ذلك في كلام الناس إذا كان المحكي عنه مبتدئاً بحرف العطف طاوياً للجملة المعطوف عليها. فإن قلت: هل يدل جواز الأمرين في القرآن على جوازه في غيره؟ قلت: أمّا ما دل على جواز الابتداء بالآية الكريمة من غير عطف فإنه يدل على جواز مثله في كلام البشر، وهو واضح كما سبق، وأما الدال على جواز التلاوة مع حرف العطف، فحرف العطف إنما يجعل وصلة بين المعطوف

(1) ما نقله ابن هشام عن ابن إسحاق في: 237/3 نصير جميل... بالفاء.

(2) البقرة: 238.

(3) فتح الباري: 58/9.

(4) آل عمران: 144. فتح الباري: 449/3.

(5) البقرة: 198.

(6) آل عمران: 169.

والمعطوف عليه، فإذا لم يكن غرضٌ في ذكر الجملة المعطوف عليها كان حرف العطف في كلام الواحد منا ساقط الاعتبار؛ فإن ذكره في الجملة المعطوفة لا فائدة فيه، ومع الجملة المعطوف عليها هو غير مذكور، ولا يسوغ ذكره فقط، فلا بدع حيثئذ أن يكون في 251/ الحكاية ملغى، أما القرآن الكريم فهو كالكلمة الواحدة، ونظمه مرعي لما فيه / من الإعجاز، والتعبد به واقع، ولا يمكن إلغاء حرف العطف، ولا يمكن الوقوف عليه، فلم يبق إلا أن يكون مقروناً في التلاوة بالآية المعطوفة، والوصلة بين الحرف والمعطوف أشد من الوصلة بين الحرف والمعطوف عليه، فألحق عند قصد الاختصار على الآية المعطوفة، ولم يلحق بالآية المعطوف عليها عند قصد الاختصار عليها. وقد تحرر من ذلك جواز الأمرين بالنسبة إلى الآيات، وأن الغالب الابتداء بالحرف، وجواز الابتداء بالجملة المحكية من غير حرف العطف في غير القرآن الكريم، والتوقف في جواز الابتداء بحرف العطف إذا كان المعطوف عليه ملفوظاً به ولم يرد حكايته.

وقد نشأ من هذه الفائدة لطيفة غريبة، وهي أن المتكلمين على الوقف والابتداء صنفوا في ذلك كتباً، وذكروا الوقف التام، والوقف الكافي، والوقف القبيح، وقالوا: كل موضع قبح الوقف عليه، فالابتداء بما بعده قبيح إن أوهم خلاف المراد، وخلاف المستحب إن لم يوهم⁽¹⁾، ومن هذا البحث ظهر لنا موضع يقبح الوقف عليه، ولا يقبح الابتداء به، ولا هو خلاف الأولى، وإنما قلت ذلك لأن الوقف بين حرف العطف والمعطوف لا شك في قبحه، فإنه أشد من أمور صرّحوا بقبحها، كالوقف بين المضاف والمضاف إليه، فهذا وقف قبيح لا محالة، والابتداء بما بعده ليس بقبيح، ولا خلاف المستحب بهذه الأدلة السابقة. وقد قال أبو بكر الأنباري⁽²⁾ في كتاب الوقف والابتداء: "لا يتم الوقف على الحكاية دون المحكي، ولا على قد، ولما، وإلا، وثم لأنهن حروف معانٍ تقع⁽³⁾ الفائدة فيما بعدهن، ولا على أو،

(1) قال أبو عمرو الداني في المكتفى في الوقف والابتداء ص: 148: "وأعلم أن الوقف القبيح هو الذي لا يعرف المراد منه مثل الوقف على باسم ومالك وزب، وما أشبهه والابتداء بقوله: الله ويوم الدين والعالمين".

(2) محمد بن القاسم بن محمد بن بشار بن الحسن: أبو بكر الأنباري النحوي الكوفي، له كتب في علوم القرآن والحديث واللغة والنحو منها: كتاب الوقف والابتداء، ومشكل غريب الحديث، وشرح المفضليات، والسيح الطوال، وكتاب الزاهر، والكافي في النحو. توفي سنة: 328 هـ نزعة الألباء ص: 330، 342.

(3) في ج تنقيح.

ولا، وبل لأنهن حروف نسقٍ يُعطف ما بعدهن على ما قبلهن⁽¹⁾ انتهى. وقوله: لا يتم إنما يعني به أن ذلك قبيح؛ لأنه ذكر أشياء قبل هذا، وقال: لا يتم الوقف عليها ثم صرح بقبحها، وعلى كل تقدير عليم أن الوقف على ذلك غير تام، والابتداء بما بعده حسن، وهو وارد عليهم. فلما قلت: هل حروف العطف في ذلك على السواء؟ قلت: لا، بل هي متفاوتة، فأقواها ألفاء لاتصالها لفظاً وخطاً، ثم الواو ثم ثم لأنها كلمة مستقلة، ولذلك اتفق القراء على تسكين [لام]⁽²⁾ الأمر مع الفاء في نحو: ﴿فَلْيَمْدُدْ﴾⁽³⁾ ﴿فَلْيَنْظُرْ﴾⁽⁴⁾. واختلفوا في الواو وثم وجعلوا التسكين مع الواو أحسن منه مع ثم معللين ذلك بأن ثم كلمة مستقلة، ورأيت في البسيط للواحد⁽⁵⁾ عند قوله تعالى: ﴿فَسَوْنَهُنَّ سَبْعَ سَمَوَاتٍ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾⁽⁶⁾ أن ثم كلمة يمكن الوقف عليها وإفرادها عما بعدها بخلاف ألفاء الواو واللام⁽⁷⁾، وهذا يوافق ما قلناه من قبح الوقف على ألفاء الواو؛ ولكن قوله: يمكن الوقف على ثم إن أراد أنه ليس بقبيح من جهة عدم تغيير المعنى فصحيح، وإن أراد أنه غير قبيح مطلقاً فهو مخالف لقول القراء: القبيح ما لا يعلم المراد منه⁽⁸⁾. وذلك أعم من أن يتوهم منه خلاف المراد، أو يجهل المراد به فقط، وذلك موجود في ثم بل هو فيها أسهل منه في الوقف على المضاف؛ على أنه ليس في كلامه أن ذلك غير قبيح. ومقصودنا من هذا أن هذين الأسلوبين تختلف رتبتهما على حسب حروف العطف، فكل ما دل على جواز الابتداء دون ألفاء دل على جواز الابتداء دون غيرها من حروف العطف ولا ينعكس، وكل ما دل على عدم الابتداء

(1) الوقف والابتداء لابن الأنباري: 119/1. كتاب الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل لأبي بكر الأنباري. تح: محي الدين عبد الرحمن رمضان. مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق: 1390هـ - 1971م.

(2) ساقط من الأصل ومن نج.

(3) قل من كان في الضلالة فليمدد له الرحمن مدأ مريم: 75.

(4) فليُنظر هل يذهبن كيده ما يغيظُ الحج من الآية: 15. واللفظ في الكهف: 19 فليُنظر أيها أذكى طعاماً... وفي عبس:

24 فليُنظر الإنسان إلى طعامه وفي الطارق: 5 فليُنظر الإنسان مم خلق.

(5) تقدم التعريف بالواحد في ص: 185 من الأصل.

(6) البقرة: من الآية: 29.

(7) لم أعثر على البسيط. وفي (ح ق) رقم: 46. توجد نسخة الوجيز في شرح كتاب الله العزيز للواحد.

(8) القبيح: ما لا يعرف المراد منه كما تقدم.

بالمعطوف بـ ثم دال على غيرها بطريق الأولى، وبل لا يظهر أنها - أكثر انفصالاً من ثم لمخالفة ما قبلهما لما بعدهما، فليتأمل الناظر هذه المباحث، فإنها مسألة مهمة يحتاج إليها في العلم والعمل، ولم يتعرض لها أحد فيما وقفت عليه. وبعد أن انكشف القناع عنها فلتتبعها بفوائد كالتتمة لها.

إحداهن: أن ما سبق من جواز الابتداء من غير حرف العطف فهو مذهب الشافعي 252 - رضي الله عنه - وإنما قلت ذلك لأمرين: أحدهما: صحة الحديث / في ذلك، فإذا صح الحديث فهو مذهبه. الثاني أنني رأيت في الرسالة ما نصه: قال الشافعي قال الله تعالى وهو يحكي قول إخوة يوسف لأبيهم: ﴿وَمَا شَهِدْنَا إِلَّا بِمَا عَلَّمَنَا﴾⁽¹⁾ إلى ﴿وَأَنَا لَصَادِقُونَ﴾⁽²⁾ فقد نطق الشافعي بالآية من غير حرف العطف السابق على ما والسابق على إنا فدل على أن هذا رايه⁽³⁾، هذا على بحث في أن الشافعي وأمثاله من المجتهدين هل يقلدون في أفعالهم وأقوالهم من غير أن ينصوا على جواز ذلك، ليس هذا محله.

الثانية: إذا جاز الابتداء دون حرف العطف، فقد يقال بذلك على الإطلاق سواء كان ذكر ذلك للاستدلال، أم لمجرد التلاوة، وقد يقال: يقتصر به على مورد الدليل، وهو عند ذكر الآية لمجرد الاستدلال بها، أما إذا قصد التلاوة فيجب الابتداء بالحرف. والفرق بين الحالين أن العاطف لما لم يكن له مدخل في الاستدلال جاز الابتداء بما بعده لكيلا يتوهم أن له مدخلاً في الدليل، والقاصد للتلاوة يبتدئ بالحرف تحصيلاً للشواب.

الثالثة: حيث قلنا بجواز مثل ذلك في القرآن الكريم / فإنما نعني به⁽⁴⁾ الجواز الشرعي. وكذلك المتكلمون على الوقف والابتداء، حتى قال أبو عمرو الداني⁽⁵⁾: إن من

(1) يوسف من الآية: 81.

(2) يوسف من الآية: 82.

(3) الرسالة لمحمد بن إدريس الشافعي ص: 64. تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر. ط 1309 هـ دار الفكر.

(4) في ج بها.

(5) عثمان بن سعيد أبو عمرو الداني المتوفى سنة: 444 هـ المقرئ، المعروف أيضاً بابن الصيرفي. من أهل قرطبة، سكن دانية.

إنهاء الرواة: 2 / 341.

الوقف القبيح ما قد يؤدي إلى الكفر^(١). ولكن ذلك فيما يُخلُ بالمعنى ويؤدي إلى محذور عظيم. وحيث قلنا بالجواز أو الامتناع في كلام البشر فإنما نعني بالنسبة إلى اللغة، ولا يلزم من المتكلم بما لا يجوز لغة الإثم الشرعي، كما أن من رفع المفعول ونصب الفاعل في غير كتاب الله تعالى وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، لا تقل بأنه يَأثم، ولا يَأثم المتكلم بشيء من اللحن إلا أن يقصد بذلك إيقاع السامع في غلط يؤدي إلى نوع من الضرر والإفساد، فعليه حينئذٍ إثم هذا القصد المحرّم.

الرابعة: اعلم أن ما سبق من هذه الأدلة على جواز الابتداء بالآية الكريمة ليس فيه ما أدى إلى قطع همزة وصل، فإن أدى إليه، فهل يقال: بجوازه كالاتبدء في نحو قوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَضَّضْنَ﴾^(٢) مع قطع هذه الهمزة؟ هذا فيه نظر واحتمال. يجوز أن يقال: لا فرق؛ لأن همزة الوصل من شأنها ذلك، ويجوز أن يقال بامتناع مثله حتى يقوم عليه دليل، لجواز أن يقال: لما كان حرف العطف مقتضياً لوصل هذه الهمزة اشتد اتصاله بها، فلا يلزم من جواز ذلك حيث لا يؤدي إلى النطق بما لم يكن منطوقاً به عند العطف أن يجوز إذا أدى إلى النطق به، ولا يرد على هذه جواز الابتداء بغير ذلك من همزات الوصل؛ لأنه إذا ثبت جواز الابتداء احتجنا إليها وسيلة إلى النطق بالساكين^(٣). والذي أوجب هذا البحث أنني لم أجد في الحديث ولا شيء من استعمال الناس الابتداء بالآية مع النطق بالهمزة، فقد يتوقف فيه حتى يقوم عليه دليل.

الخامسة، وهي كالفرع عن المسألة السابقة: إذا جاز إسقاط العاطف عند الابتداء بالجملة المعطوفة، فلو أن المتكلم حكى الجملتين، فهل يتعين ذكر حرف العطف أو يجوز تركه، كأن يقول زيد؛ قام عمرو وقعد بكرٌ فيقول: قال زيد؛ قام عمرو، قعد بكرٌ هذه أولى بتخيل الامتناع من الصور السابقة كلها، والذي يبتدر إلى الذهن امتناع ذلك لدلالة الحكاية

(١) قيد ذلك بتعمد الوقف عليه. قال: فمن انقطع نفسه على ذلك، وجب عليه أن يرجع إلى ما قبله، ويصل الكلام ببعضه ببعض، فإن لم يفعل أثم، وكان ذلك ثم الخطأ العظيم الذي لو تعمد متعمد لخرج بذلك من دين الإسلام. المكتفي في الوقف والابتداء ص: 150.

(٢) النسخة من الآية: 228.

على هذا الوجد على عدم تعاطف الجملتين في كلام المحكي عنه، بخلاف ما سبق، فإن ذكر الجملة المعطوفة من غير عاطف، نهايته أن لا يدل على العطف، وعدم الدلالة عليه أعم من الدلالة على عدمه. لكن قد وجدت في القرآن الكريم ما قد⁽¹⁾ يشهد لجوازه، قال الله تعالى حكاية عن فرعون: ﴿ قَالَ ءَامَنْتُمْ لَهُ قَبْلَ أَنْ ءَاذَنَ لَكُمْ إِنَّهُ لَكَبِيرُكُمُ الَّذِي عَلَّمَكُمُ السِّحْرَ فَلَأُقَطِّعَنَّ أَيْدِيَكُمْ⁽²⁾ ۖ ﴾. وقال تعالى حكاية عنه أيضاً: ﴿ قَالَ ءَامَنْتُمْ لَهُ قَبْلَ أَنْ ءَاذَنَ لَكُمْ إِنَّهُ لَكَبِيرُكُمُ الَّذِي عَلَّمَكُمُ السِّحْرَ فَلَسَوْفَ تَعْمُونَ^٤ لَأُقَطِّعَنَّ أَيْدِيَكُمْ⁽³⁾ ۖ ﴾، لكن قد يعترض على هذا بجواز أن يكون وقع من فرعون كل⁽⁴⁾ من الكلامين، ولذلك وقعت قصة فرعون وحكاية كلامه في القرآن على أنحاء 253 / متعددة / كقوله تعالى: ﴿ وَلَا صَلِّبْنَكُمْ⁽⁵⁾ ۖ ﴾ وقوله تعالى: ﴿ ثُمَّ لَأُصَلِّبَنَّكُمْ⁽⁶⁾ ۖ ﴾ وكذلك في قصة ثمود، قال تعالى: ﴿ قَالُوا إِنَّمَا أَنْتَ مِنَ الْمُسَحَّرِينَ ﴿٦٠﴾ مَا أَنْتَ إِلَّا بَشَرٌ⁽⁷⁾ ۖ ﴾ وهذا اصرح من: ﴿ فَلَأُقَطِّعَنَّ⁽⁸⁾ ۖ ﴾ لجواز أن يقال: هذه الفاء هي الداخلة على: ﴿ فَلَسَوْفَ تَعْمُونَ⁽⁹⁾ ۖ ﴾، فإن قلت: هذا وارد عليك فيما تقدم من الاستدلال بقوله تعالى: ﴿ قَالَ بَلْ أَلْقُوا⁽¹⁰⁾ ۖ ﴾ وقوله تعالى: ﴿ قَالَ هُمْ مُوسَىٰ أَلْقُوا⁽¹¹⁾ ۖ ﴾ فهلا قلت فيه باحتمال جريان القولين في وقتين؟ قلت:

(1) سقطت من ج.

(2) طه من الآية: 71.

(3) الشعراء من الآية: 49.

(4) في ج: كلا.

(5) طه من الآية: 71.

(6) الأعراف من الآية: 124.

(7) قالوا: إنما أنت ... ما أنت إلا بشر مثلنا... الشعراء: 152 - 153 بدون واو قالوا إنما أنت من المسحورين وما أنت إلا بشر مثلنا... الشعراء: 185، 186 بواو العطف.

(8) طه من الآية: 70.

(9) الشعراء من الآية: 49.

(10) طه من الآية: 66.

(11) الشعراء من الآية: 43.

لأن فرعون في مقام التهديد للسحرة وتوعدهم وهو مقام تأكيد، فلا يبعد تعدد وعيده لهم بالفاظ مختلفة الأساليب، أما قول موسى عليه الصلاة والسلام: ﴿بَلِّ الْقَوَا﴾ (8) فليس فيه هذا المعنى، فالذي يرجح أو يحصل القطع به أنه لم يكن إلا مرة واحدة. وإنما قلت يرجح ذلك؛ لأن موسى عليه الصلاة والسلام لم يقل لهم ألقوا إلا إجابة لسؤالهم تعجيزاً لهم، وبدأتهم بالإلقاء هي أحب إليهم، فعلها موسى مبالغة في النصفة وإقامة الحجة عليهم، وإشارة إلى أن ما عنده من المعجزة لا يتطرق إليه خوف الفوات بخلاف ما عندهم من السحر، وهم بإذنه لهم بالبداة في الإلقاء لم يكن بهم حاجة إلى إذن ثان، واستئذان آخر، لا يدرون ما وراءه. وإنما قلنا: أو يحصل القطع به بأنه لم تتكرر منه هذه المقالة لأمرين، أحدهما: أنه لو قال: ألقوا مرة أخرى فلا جائز أن يكون ذلك قبل قولهم: ﴿إِنَّمَا أَن تُلْقَى﴾ (1)؛ إذ لا يحتاجون بعد قولهم: ألقوا إلى هذا، ولا جائز أن يكون بعد قوله: (بل ألقوا)، لأن الآية الكريمة دلّت على أن الإلقاء وقع عقيب قوله: (بل ألقوا) لقوله تعالى: ﴿فَإِذَا حِبَاَهُمْ﴾ (2) الآية: فإن كلاً من ألفاء وإذا الفجائية يقتضي الفورية.

الثاني: أن ذلك لا يمكن وقوعه إلا في جواب كلامهم لأمر يضيق عنه المحال ولا يخفى على الذكي المتأمل.

السادسة: وهي أيضاً كالفرع عن المسألة. لعلك تقول: ما الحكم في عكس هذه الصورة؟ وهي ذكر الآية التي ليست معطوفة بالحرف على كلام سابق ليس من القرآن، مثل أن يقول: الشكر لله و ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ (3) الآيات، قاصداً بها التلاوة، فالجواب أن هذا الفرع أيضاً لم أر فيه نقلاً، وقد وجدت من السُّنة ما يشهد للجواز فيه، وهو كتاب النبي صلى الله عليه وسلم إلى هرقل (4) فإن فيه: فإن توليت فإن عليك أثم الأريسيين

(1) طه من الآية: 65.

(2) طه من الآية: 66.

(3) الفاتحة: 1.

(4) عظيم الروم.

و ﴿قُلْ يَتَأَهَّلَ لِكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ﴾⁽¹⁾ الآية. لا يقال: يحتمل أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يُرد التلاوة؛ بل أراد مخاطبتهم بذلك لأمرين، أحدهما: أن العلماء رضي الله عنهم استدلووا بهذا الحديث على جواز كتابة الآية والآيتين إلى أرض العدو، ولولا أن المراد التلاوة لما صح الاستدلال، وهم أعلم وفهمهم أقوم. الثاني: أنه لو كان كذلك لقال صلى الله عليه وسلم: (فإن توليتهم) وفي الحديث: (فإن تولوا فقولوا: اشهدوا بأنا مسلمون)⁽²⁾ م. وإذا ساغ هذا الاستعمال فيحتمل أن يقال فيه بتقدير جملة محذوفة، والمعنى: فاقرأوا⁽³⁾ يا أهل الكتاب تعالوا⁽⁴⁾. إلى هنا كلامه.

قال: ويقول عمر بن أبي ربيعة⁽⁵⁾:

وَيَنِمِي لَهَا حُبُّهَا عِنْدَنَا * فَمَا قَالَ مِنْ كَاشِحٍ لَمْ يَضُرْ

أقول: ينمي: يزد. نَمَى: ينمي. ونما: ينمو. والكاشح: الذي يضمرك للعداوة و يُضِرُّ بكسر الضاد، وتخفيف الراء، مضارع ضَارَّ ضَيْراً بمعنى: ضَرَّ. واستدلال الكوفيين بهذا البيت لا يتجه على الفارسي لجواز أن تكون ما شرطية، وتقدم الشرط عنده مسوغ للزيادة كتقدم النفي وأخويه.

قال: وجوز الزمخشري في: ﴿وَمَا أُنزِلْنَا عَلَى قَوْمِهِ مِنْ بَعْدِهِ مِنْ جُنْدٍ مِّنَ

السَّمَاءِ وَمَا كُنَّا مُنْزِلِينَ﴾⁽⁶⁾ الآية، كون المعنى: ومن الذي كنا منزلين فجوز زيادتها مع المعرفة.

(1) الأريسيون: ج: أريسي، وهو الأكار، أي الفلاح. فتح الباري: 57/1.

(2) آل عمران: 64.

(3) في ج: وأنزل.

(4) شرح مختصر ابن الحاجب الأصلي لبهاء الدين ابن السبكي. ما نقله الدامني في الصفحات العشر عن بهاء الدين مأخوذ من شرحه الطويل على مختصر ابن الحاجب الذي أشار إليه السيوطي في البغية: 343/1، وقال إنه شرع فيه، ولا توجد نسخة منه في (خ ق)، وإنما يوجد شرح لأخيه عبد الوهاب تاج الدين على هذا المختصر، وهو المسمى رفع الحاجب. في شرح مختصر ابن الحاجب في جزئين تامين: تحت عدد: 612.

(5) شاهد للكوفيين على زيادة من في الواجب. ديوان عمر ص: 167.

(6) يس: 28.

أقول: لم أر هذا في الكشف في تفسير سورة يس؛ بل فيه في هذا المحل ما يقتضي أن ما من قوله: ﴿وَمَا كُنَّا مُنْزِلِينَ﴾ (5) نافية، وذلك أنه قال ما نصه: المعنى أن الله تعالى كفى أمرهم بصيحة ملك، ولم ينزل لإهلاكهم جنود السماء كما 254/ فعل يوم بدر / والخذق: فإن قلت: وما معنى قوله: ﴿وَمَا كُنَّا مُنْزِلِينَ﴾ قلت: معناه وما كان يصح في حكمتنا أن ننزل في إهلاك قوم حبيب جنداً من السماء؛ وذلك لأن الله عز وجل أجرى هلاك كل قوم على بعض الوجوه دون بعض، وما ذاك إلا بناءً على ما اقتضته الحكمة وأوجبه المصلحة، ألا ترى قوله: ﴿فَمِنْهُمْ مَنْ أَرْسَلْنَا عَلَيْهِ حَاصِبًا وَمِنْهُمْ مَنْ أَخَذَتْهُ الصَّيْحَةُ وَمِنْهُمْ مَنْ خَسَفْنَا بِهِ الْأَرْضَ وَمِنْهُمْ مَنْ أَغْرَقْنَا﴾⁽¹⁾، فإن قلت: فلم أنزل الجنود من السماء يوم بدر والخذق؟ قال تعالى: ﴿فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِيحًا وَجُنُودًا لَمْ تَرَوْهَا﴾⁽²⁾ ﴿بِأَلْفٍ مِنَ الْمَلَائِكَةِ مُرْدِفِينَ﴾⁽³⁾ ﴿بِثَلَاثَةِ آلَافٍ مِنَ الْمَلَائِكَةِ مُتَرَلِّينَ﴾⁽⁴⁾ ﴿بِخَمْسَةِ آلَافٍ مِنَ الْمَلَائِكَةِ

مُسَوِّمِينَ﴾⁽⁵⁾. قلت: إنما كان يكفي ملكاً واحداً، فقد أهلكت مدائن لوط بريشة من جناح جبريل، وبلاد ثمود وقوم صالح بصيحة منه؛ ولكن الله تعالى فضل محمداً صلى الله عليه وسلم بكل شيء على كبار الأنبياء وأولي العزم من الرسل، فضلاً (عن)⁽⁶⁾ حبيب النجار⁽⁷⁾. وأولاه⁽⁸⁾ من أسباب الكرامة والإعزاز. ما لم يوله أحداً. فمن ذلك أنه أنزل له

(1) العنكبوت من الآية: 40.

(2) الأحزاب من الآية: 9.

(3) فاستجاب لهم ربهم أني مدمكم بالث... الأنفال: 9.

(4) ألن يكفيكم أن مدمكم ربكم بثلاثة... آل عمران: 124.

(5) مدمكم ربكم... آل عمران: 125.

(6) في الأصل وجّ على.

(7) وحبيب النجار قبل هو المشار إليه في قوله تعالى: وجاء من أقصى المدينة رجل يسمى... الآيات يس: 20، 21، 22.

23..... انظر القصة في جامع الأحكام للقرطبي: ج 17/15. دار إحياء التراث بيروت.

(8) في ج وأولاده.

جنوداً من السماء، وكأنه أشار بقوله: ﴿وَمَا أُنزِلْنَا﴾^(١) ﴿وَمَا كُنَّا مُنْزِلِينَ﴾ (9) إلى أن أنزل الجنود من عظام الأمور التي لا يؤهل لها إلا مثلك، وما كنا نفعله بغيرك^(٢). هذا كلامه برمته، وأنت تراه خالياً عما نقله المصنف عنه في هذه الآية، ولعله وقف على ذلك في موقع آخر، والله تعالى أعلم.

قال: وقال المخالفون: التقدير: قد كان هو^(٣) أي: كالذي من جنس المطر.

أقول: يعني: أن ما كان وهو كائن. ومن مطر هو ظرف مستقر في محل نصب على الحال من ذلك الضمير، لا صفة لـ كائن المقدر على ما قد يتوهم من ظاهر هذا التقدير. وأجاب بعض المخالفين أيضاً بأنه وارد على سبيل الحكاية، فكأنه قيل: هل كان من مطر؟ فقيل: قد كان من مطر فزيدت في الموجب لأجل حكاية الزيدة في غير الموجب، كما قال: دعني من تمرتان.

قال: وأجيب بأنهما^(٤) غير متاصلين في الظرفية، وإنهما في الأصل صفتان للزمان.

أقول: وإيضاً فالقلبية والبعدية لا تختصان بالزمان؛ بل تكونان للمكان أيضاً كما تقول: داري قبل دارك، أو بعدها فلهذا سهل دخول من عليهما عند البصريين.

قال: وسيأتي أن كُتِمَ لا يتعدى بـ من.

أقول: كأنه - رحمه الله - نسي أن يوفي بما وعد؛ فإنه لم يذكر بعد هذا في موضع من مواضع الكتاب أن كُتِمَ لا يتعدى بـ من، والأمر كما قاله، يدل عليه قوله تعالى: ﴿وَلَا يَكْتُمُونَ اللَّهَ حَدِيثًا﴾^(٥). وقال الشاعر^(٦):

(١) يس: 28.

(٢) الكشف: 320/3 نقل كامل دون حذف أو تصرف.

(٣) أي في قولهم: قَدْ كَانَ مِنْ مَطَرٍ.

(٤) أي: قَبْلُ، وَبَعْدُ المختلف في مَن الداخلة عليهما. وقول ابن هشام: وأجيب هو جواب عن الرد بأن مَن الزائدة لا تدخل على الزمن.

(٥) النساء من الآية: 42.

(٦) ديوان النابغة الذبياني: ص: 67 نج: أبو الفضل. وفيه وفي اللسان مستكناً بدل مستسراً. اللسان/ 12 كُتِمَ.

كُتِّمْتُكَ لَيْلًا بِالْجُمُومِينَ⁽¹⁾ سَاهِرًا ** وَهَمَّيْنِ: هَمًّا مُسْتَرًّا، وَظَاهِرًا
أَحَادِيثَ نَفْسٍ تُشْتَكِي مَا يَرِيهَا ** وَوَرَدَ هُمُومٌ لَمْ يَجِدَنَّ مَصَادِيرًا

لَيْلًا مفعول ثانٍ على حذف مضاف، أي: أمر ليل. ورأيت بخط شيخنا شمس الدين
الغماري⁽²⁾ أحد تلامذة أبي حيان ما نصه: بالجمومين حال منه، ساهراً حال من الفاعل، و
هَمَّيْنِ عطف متقدم على أحاديث وأحاديث بدل من المفعول الثاني ل كُتِّمْتُكَ، والأول
الكَاف ولا يكون لَيْلًا ظرفاً، لأنه لا يريد كُتِّمْتُكَ في ليل بالجمومين بل مفعول ثانٍ بتقدير:
أمر ليلٍ وحديثٍ انتهى. قلت: الظاهر أن بالجمومين صفة، لا حال، ولا حاجة بنا إلى أن
نجعل هَمَّيْنِ معطوفاً مقدماً على المعطوف عليه مع ما فيه من الشذوذ؛ إذ يمكن أن نجعله
معطوفاً على لَيْلًا. والمعنى: كُتِّمْتُكَ حديث ليل كائناً بالجمومين، وهَمَّيْنِ آخرين. ونجعل
أحاديث إما بدلاً من هذين ومن هنا تطرق الشيخ بهاء الدين السبكي⁽³⁾ إلى الاعتراض على
صاحب التلخيص حيث قال: إن تقديم بعض معمولات الفعل على بعض قد يكون
لأن في التأخير إخلالاً ببيان المعنى، نحو: ﴿وَقَالَ رَجُلٌ مُؤْمِنٌ مِّنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ
إِيمَانَهُ﴾⁽⁴⁾ فإنه لو أخر (من آل 255 / فرعون) لتوهم / أن مِّنْ صلة يُكْتُمُ⁽⁵⁾. فقال الشيخ
بهاء الدين: هذا غير صحيح؛ لأن هذا التوهم إنما يصح أن لو كان هذا الفعل يتعدى ب
مِّنْ، وليس كذلك؛ فإنه يتعدى بنفسه، فهذا الوهم محال، وما يقع في كلام الناس من تعدية
كُتِّمَ ب مِّنْ فالظاهر أنه لا أصل له⁽⁶⁾ قلت: ليس في كلام صاحب التلخيص تصريح بأن

(1) والجُمُومَان: موضعان، أو زَكَيَّتَانِ للماء. اللسان: جُم.

(2) محمد بن محمد بن علي بن عبد الرزاق الغماري المصري المالكي، النحوي شمس الدين، أخذ عن أبي حيان القراءات. قيل إنه تُفَرَّدُ على رأس الثمانمائة خمسة علماء بخمسة علوم: البَلْقَنِي بالفقه، والعراقي بالحديث، والغماري هذا بالنحو، والشرازي باللغة.... توفي سنة: 782 هـ. بغية الوعاة: 230/1.

(3) تقدم التعريف به.

(4) غافر من الآية: 28.

(5) تلخيص المفتاح للقزويني الهامش الأعلى من شروح التلخيص: 163/2.

(6) عروس الأفراح ضمن شروح التلخيص 160/2.

كُتِّمُ يَتَعَدَى بَ مِنْ، إِنَّمَا فِيهِ أَنَّهُ عَلَى تَقْدِيرِ التَّأْخِيرِ يَتَوَهَّمُ أَنَّ (مَنْ آلَ فِرْعَوْنَ) صَلَّةٌ لَ يُكْتَمُ^(١)، وَهُوَ صَحِيحٌ عَلَى أَنْ تَكُونَ مِنْ تَعْلِيلِيَّةٍ، وَهَذَا لَا يُمْكِنُ دَفْعُهُ، وَهُوَ مُخْلٌ بِمَا قَصَدَ مِنْ كَوْنِهِ هُوَ بِنَفْسِهِ مِنْ آلَ فِرْعَوْنَ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

(١) هامش الشروح: 163/2.

مَنْ

قال: ولا يتقيد جواز ذلك بان يتقدمها⁽¹⁾ الواو خلافاً لابن مالك، بدليل ﴿مَنْ ذَا

الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾⁽²⁾.

أقول: الذي قاله ابن مالك في التسهيل، في باب تتميم الكلام على كلمات مفتقرات إلى ذلك ما نصه: ويكثر قيام مَنْ مقرونة بالواو، مقام النافي، فيجاء غالباً بـ إِلَّا قصداً للإيجاب⁽³⁾ انتهى. وهذا نحو: ﴿وَمَنْ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا اللَّهُ﴾⁽⁴⁾، ونحو: ﴿وَمَنْ يَرْغَبُ عَنْ مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ﴾⁽⁵⁾، إذ لو قُدِّرَ أن التركيب كان في الأصل هكذا: ولا يغفر الذنوب إلا الله. ولا يرغب عن ملة إبراهيم إلا من سفه نفسه. فقامت مَنْ المذكورة مقام النافي لصح، والمراد حاصل، وعلى هذا لا يتوجه نقض المصنف بآية الكرسي؛ لأن مَنْ استفهامية فيها، وإن أُشْرِبَتْ معنى النفي؛ إلا أنها ليست قائمة مقام النافي؛ إذ لا يصح أن يكون الأصل: لا الذي يشفع عنده إلا بإذنه حتى يقال إنها قامت مقام حرف النفي. على أنه ليس في كلام ابن مالك ما يقتضي أنها لا تقوم مقام النافي إلا بشرط أن تقترن بالواو. فإن كان المصنف أشار بالاعتراض إلى هذا الكلام الواقع في التسهيل فهو غير مستقيم كما عرفت، وإن كان أشار إلى كلام آخر وقع لابن مالك في غير التسهيل فهو متجه، ولكن الشأن في وجوده، والله تعالى أعلم بحقيقة الحال.

(1) أي: مَنْ الاستفهامية التي أُشْرِبَتْ معنى النفي في نحو مَنْ يَقُولُ هَذَا إِلَّا زَيْدًا.

(2) البقرة: 255.

(3) التسهيل ص: 243.

(4) آل عمران: 135.

(5) البقرة: 130.

قال: ولهذا دخلت عليها⁽¹⁾ رُبُّ في قوله⁽²⁾:

رُبُّ مَنْ أَنْضَجَتْ غَيْظاً قَلْبُهُ ** قَدْ تَمَتَّى لِي مَوْتاً لَمْ يُطْعَ

أقول: إنضاج اللحم: جعله بالطبخ مستوياً يمكن أكله ويحسن، وهو هنا كناية عن نهاية الكمد الحاصل للقلب، أو استعارة، شبه تحسير القلب وإكمامه بإنضاج اللحم الذي يؤكل، و«غَيْظاً» مصدر غاظه إذا أغضبه. قال ابن السكيت: «ولا يقال: أغاضه. كذا في الصحاح»⁽³⁾، ووقع في القاموس أنه يقال: غاضه، وغيطه، وأغاظه⁽⁴⁾، وهو منصوب في البيت، إما [على]⁽⁵⁾ أنه مفعول لأجله، أي: أنضجت قلبه لأجل غيظي إياه، أو على أنه تمييز عن النسبة، أي: أنضج غيظي إياه قلبه. ومحل مجرور رُبُّ رفع على الابتدائية، والخبر إما قد تمتي، ولم يطع خبر ثان. وإما لم يطع وقد تمتي صفة.

قال: وقول حسان⁽⁶⁾ رضي الله عنه:

فَكَفَى بِنَا فَضْلاً عَلَى مَنْ غَيْرِنَا ** حُبُّ النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ إِيَّانَا

أقول: مر إنشاد هذا البيت في الباء الموحدة، وسيأتي قريباً إنشاد صدره، والباء من بُنَا زائدة في مفعول كَفَى المتعدية لواحد، ومنه الحديث: كَفَى بِالْمَرْءِ كَذِباً أَنْ يُحَدِّثَ بِكُلِّ مَا سَمِعَ⁽⁷⁾. و«فَضْلاً» حال، وتنويه للتفخيم. و«حُبُّ النَّبِيِّ» فاعل، أي: فكفانا حب النبي حالة كونه فضلاً عظيماً. ولا يصح نصب فضلاً على أنه مفعول ثان ل كَفَى لفساد المعنى.

(1) أي: مَنْ النكرة الموصوفة.

(2) على أن مَنْ نكرة موصوفة ب أنضجت. والبيت من قصيدة طويلة لسويد بن أبي كاهل العمر المخضرم عاش على زمن الحجاج. وهو من شواهد ابن الشجري: 169/2، وابن يعيش: 11/4، والخزاعة: 546/2، 119/3.

(3) الصحاح: 3/ غيظ.

(4) القاموس: 3/ الغيظ.

(5) سقطت من الأصل.

(6) أي: على من هو غَيْرِنَا. ينظر فصل الباء الموحدة. ص: 109 من المغني.

(7) صحيح مسلم: 8/1 دار الفكر بيروت وكنوز الحقائق في حديث خير الخلائق ص: 86.

قال: وقال الفرزدق⁽¹⁾:

إِنِّي وَإِيَّاكَ إِذْ حَلَّتْ بِأَرْحَلِنَا ** كَمَنْ بِوَادِيهِ بَعْدَ الْمَخْلِ مَمْطُورٌ

أقول: حَلَّتْ: نزلت، يقال: حل المكان، وحل به يحل. ويحل. كسراً وضماً. والأرحل هنا جمع: رحل، وهو مسكن الرجل. والجار والمجرور، والظرف كلاهما يتعلق ب مَمْطُورٌ، وهو صفة مَنْ المجرور بالكاف.

قال: ففَرَّجَهُمَا⁽²⁾ على الزيادة، وذلك شيء لم يثبت.

أقول: يمكن أن يُخْرَجَ بيت الفرزدق على أن مَنْ موصولة حُذِفَ صدر صلتها، أي: 256/ كالذي هو / مَمْطُورٌ بواديه بعد المحل. ف مَمْطُورٌ خبرٌ، إلا أنه خُفِضَ لمجاورته المخفوض.

قال: وقال: الزمخشري: إن قُدِّرَتْ أَلْ فِي النَّاسِ⁽³⁾ للعهد فموصولة، مثل: ﴿وَمِنْهُمْ

الَّذِينَ يُؤْذُونَ النَّبِيَّ﴾⁽⁴⁾، أو للجنس فموصولة، مثل: ﴿مِنَ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ﴾⁽⁵⁾.

ويحتاج إلى تأمل.

أقول: قال ابن المنير⁽⁶⁾ في تفسيره: يُحْتَمَلُ أن يكون رأى أن العهد بالموصولة أشبه؛ لأن تعريف الموصول عهدي، وأما إذا كانت اللام للجنس فلا عهد ولا تعريف، فناسب

(1) الشاهد فيه أن مَنْ نكرة موصوفة ب مَمْطُورٌ، أي: كشخص مَمْطُور. وهو من قصيدة للفرزدق مدح بها يزيد بن عبد الملك، وهجا يزيد بن المهلب: ديوان الفرزدق ص: 263، والكتاب: 269/1.

قوله: إِنِّي وَإِيَّاكَ: خطاب ليزيد بن عبد الملك. والمعنى: إِنِّي إِذَا حَطَطْتُ رِحَالِي إِلَيْكَ، كَرَجُلٍ كَانَ وَادِيهِ مَحَلًّا، فَمْطُورٌ. شرح الأبيات للبغدادي: 337/5.

(2) يريد الكسائي الذي خُرِجَ مَنْ فِي الْبَيْتَيْنِ: فَكُنِيَ بِنَا فَضلاً عَلَى مَنْ غَيْرِنَا وَبَيْتَ الْفَرَزْدَقِ هَذَا، لِأَنَّ مَنْ عِنْدَهُ لَا تَكُونُ نَكْرَةً إِلَّا فِي مَوْضِعٍ يَخِصُّ النُّكَرَاتِ.

(3) يريد كلمة النَّاسِ فِي الْآيَةِ: وَمَنْ النَّاسُ مَنْ يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ. البقرة من الآية: 8.

(4) التوبة: 61.

(5) الأحزاب من الآية: 23. الكشاف: 167/1، 168.

(6) تقدم التعريف به.

ذلك الموصوفة؛ لأنها نكرة، فاستبعد أن يكون المنكور بعض العهد⁽¹⁾. وقال التفازاني في حاشيته على الكشف: فإن قيل: ما وجه هذا التخصيص، ولم لا يجوز: أن تكون مَنْ موصولة على تقدير الجنس، وموصوفة على تقدير العهد؟ قلنا: مبناه على المناسبة والاستعمال. أما المناسبة، فلأن الجنس يناسب الموصوفة للتكرارها. والعهد لتعيينه يناسب الموصولة لتعريفها. وهذا أقرب مما قاله ابن المنير. وأما الاستعمال؛ فلأن الشائع في مثل هذا المقام هو النكرة الموصوفة إذا جعل بعضاً من الجنس كقوله تعالى: ﴿مِنَ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا﴾⁽²⁾ الآية: والموصول مع الصلة إذا جعل بعضاً من المعهود، كقوله تعالى: ﴿وَمِنْهُمْ الَّذِينَ يُؤْذُونَ النَّبِيَّ﴾⁽³⁾ والقرآن يفسر بعضه بعضاً. وقد يقال: إن العلم بالجنس لا يستلزم العلم بأبعاضه، فتكون باقية على التكرير، ويكون المعبر بها عن البعض نكرة موصوفة، وعهد الكل يستلزم أبعاضه فتكون موصولة. وهذا أيضاً بعد تسليمه إنما يتم بما ذكرنا من وجه المناسبة، وإلا، فلا امتناع في أن يعبر عن المعين بلفظ النكرة لعدم القصد إلى تعيينه، وفي أن يتعين بعض من الجنس الشائع فيعبر عنه بلفظ المعرفة⁽⁴⁾.

قال: وذلك عند أبي علي. قاله في قوله⁽⁵⁾؛

وَنَعَمْ مَنْ هُوَ فِي سِرٍّ وَإِعْلَانٍ

(1) لم اعثر على تفسير ابن المنير.

(2) الأحزاب من الآية: 23.

(3) التوبة: 61.

(4) حاشية التفازاني على الكشف ص: 57، 58. وفيها: وهكذا. كما قال الإمام المروزي في قوله:

وَلَكِنْ عَدَّتْنِي مِنْ هَؤُلَاءِ صَبَابَةٌ * كَمَا كُنْتُ أَلْقَى بَيْنَكَ إِذَا أَنَا مُطْلَقٌ

إن الأجود أن تكون ما موصوفة؛ لا موصولة، أي: عدتني صباية شبه صباية....

(5) الشاهد فيه أن مَنْ عند أبي علي الفارسي نكرة تامة. ينسب للفرزدق، وليس في ديوانه. وهو من شواهد الخزانة: 4/

115، والمجمع: 1/ 92، 2/ 86.

واللسان زكاً.

أقول: هذا عجز بيت، صدره:

وَنَعْمَ مَرْكَامُنْ ضَاقَتْ مَدَاهِبُهُ

وقبله:

وَكَيْفَ أَزْهَبُ أَمْرًا أَوْ أَرَاغُ بِهِ ** وَقَدْ زَكَاتُ⁽¹⁾ إِلَى بَشْرِ بْنِ مَرْوَانَ

وقد أنشد المصنف الصدر الأول في أوائل الباب الثالث⁽²⁾، وأنشد البيتين بكماهما فيه⁽³⁾، حيث ترجم بقوله: هل يتعلقان بالفعل؟⁽³⁾. وسيأتي الكلام عليهما هناك.

قال: ويحتاج إلى [تقدير]⁽³⁾ هو ثالث،⁽⁴⁾ يكون مخصوصاً بالمذبح.

أقول: ويحتاج إلى تقدير هو رابع على القول بأن المخصوص خبر مبتدأ محذوف، فإن قلت: هو كلمة أريد بها لفظها، فكيف وُصفت بقوله: ثالث وهو نكرة؟ قلت: قد سبق نظيره، وأسلفنا أن العلم قد يُنكر، كما في قولك: مررت بسيبويه، وسيبويه آخر أي: ورجل آخر مسمى بـ سيبويه كذلك هذا، أي: ويحتاج إلى لفظ ثالث مسمى بـ هو.

قال: وقوله⁽⁵⁾:

يَا شَاةَ مَنْ قَنَصٍ لَمَنْ حَلَّتْ لَهُ

(1) في اللسان: زكا: زكا إليه: استند.

(2) المغني: 437، 435/2.

(3) سقطت من الأصل ومن ج.

(4) على القول بأن مَنْ موصول فاعل في الشاهد السابق: ونعم من هو في سر وإعلان، أي: نعم من هو هو في سر وإعلان، والظرف متعلق بالمحذوف، لأن فيه معنى الفعل، أي: ونعم من هو الثابت في حالتي السر والإعلان وهذا التقدير يحتاج إلى هو آخر كما قال ابن هشام، وإلى هو رابع كما قال الشارح.

(5) الشاهد فيه أن مَنْ عند الكسائي زائدة، والبيت من معلقة عنترة المشهور في رواية شرح المعلقات. يَا شَاةَ مَا قَنَصٍ وَمَا زَائِدَةٌ وهذه لا خلاف في جواز زيادتها، شرح المعلقات للزوزني ص: 210، دار الفاسوس الحديث بيروت.

أقول: هَذَا صَدْرُ بَيْتٍ، لَعْنَتُهُ، عَجْزُهُ:

حَرَمْتُ عَلَيَّ، وَلَيْتَهَا لَمْ تُحْرَمْ

يَتَعَجَّبُ مِنْ حُسْنِهَا وَجَمَالِهَا وَالشَّاءُ: كِتَابَةٌ عَنِ الْمَرْأَةِ، وَقِيلَ: أَرَادَ بِهَا زَوْجَةَ أَبِيهِ، يَقُولُ: حَرَمْتُ عَلَيَّ تَزْوُجَهَا لِتَزُوجَ أَبِي إِيَّاهَا، وَلَيْتَهَا لَمْ تُحْرَمْ، أَيُّ: لَيْتَ أَبِي لَمْ يَتَزَوَّجَهَا حَتَّى كَانَتْ تُحِلُّ لِي، وَقِيلَ: أَرَادَ أَنَّهَا حَرَمْتُ عَلَيْهِ بِاشْتِيَاكِ الْحَرْبِ بَيْنَ قَبِيلَتِهَا وَقَبِيلَتِهِ، فَتَمْنَى الصَّلَاحَ وَعَدَمَ الْحَرْبِ بَيْنَ الْقَبِيلَتَيْنِ لِيَتَأْتِيَ لَهُ تَزْوُجُهَا وَقَدْ أُنْشِدَنِي شَيْخُنَا شَمْسُ الدِّينِ الْغُمَارِيُّ⁽¹⁾ رَحِمَهُ اللَّهُ - إِجَازَةً، قَالَ: أُنْشِدَنِي أَبُو حَيَّانَ، قَالَ: أُنْشِدْنَا أَبُو جَعْفَرُ بْنُ الزُّبَيْرِ⁽²⁾، قَالَ: أُنْشِدَنِي الْقَاضِي أَبُو حَفْصٍ عُمَرُ بْنُ عُمَرَ الْفَاسِي⁽³⁾ لِنَفْسِهِ وَقَدْ أَهْدَيْتَ لَهُ جَارِيَةً فَوَجَدَهَا ابْنَةً سُرِّيَّةً كَانَتْ تُسَرُّهَا، فَرَدَّهَا، وَكَتَبَ إِلَى مُهْدِيهَا:

يَا مُهْدِي الرُّشَا الَّذِي الْحَاطَةُ تَرَكْتَ فُرَادِي نُصَبَ تِلْكَ الْأَنْهَمُ
رِيحَانَةٌ كُلُّ الْمُنَى فِي شَمِّهَا لَوْلَا الْمُهْنِمُنْ، وَاجْتِنَابُ الْحَرَمِ
مَا عَنِ قَلْبِي صُرِفَتْ إِلَيْكَ وَإِنَّمَا صَنِدُ الْعِزَالَةِ لَمْ يُبَحْ لِلْمُحْرِمِ
إِنَّ الْعِزَالَةَ قَدْ عَلِمْنَا سِرُّهَا قَبْلَ الْمَهَاةِ وَلَيْتَنَا لَمْ نَعْلَمِ

(1) تقدم التعريف به في ص 254 من الأصل.

(2) أحمد بن إبراهيم بن الزبير الثقفي أبو جعفر الغرناطي انتهت إليه الرياسة بها في العربية ورواية الحديث والتفسير والأصول، من كتبه صلة الصلة، وصل به صلة ابن بشكوال، وملاك التأويل في التشابه اللفظ في التزويل والبرهان في ترتيب سور القرآن ت 708هـ الإحاطة: 72/1، والدرر الكامنة: 84/1، وشذرات الذهب: 16/6، والأعلام: 86/1.

(3) هو القاضي الأديب الشهير أبو حفص عمر بن عبد الله بن محمد بن عبد الله بن عمر السلمي الأغماتي، ولد بأغمات وسكن فاس، ويعرف بابن عمر نسبة إلى جده الأعلى من بيت علم وحسب، ولد في حدود 530هـ، وولى قضاء تلمسان ومدينة فاس، ثم أغمات، ثم اشبيلية، التي توفي بها سنة 603، وقيل: 304، سلسلة مشاهير رجال المغرب لعبد الله كنون رقم (30)، ص 8، 19 مطابع دار الكتاب اللبناني، بدون تاريخ، والأعلام: 52/5، وفيه أن أصله من جزيرة شقورة بالأندلس، وجدوة الاقتباس القسم الثاني (ع - ي)، ص 496.

يَا وَنَحْ عَتْرَةَ يَقُولُ وَشَفُّهُ مَا شَفَّنِي فَشَدَا وَلَمْ يَتَكَلَّمِ
يَا شَاءَ مَنْ قَنَصِرٍ لِمَنْ حَلَّتْ لَهُ حَرُمْتُ عَلَيَّ، وَلَيْتَهَا لَمْ تُحْرَمِ

قَالَ: وَقَوْلُهُ^(١):

أَلِ الزُّبَيْرِ سَنَامُ الْمَجْدِ، قَدْ عَلِمْتُ ذَاكَ الْقَبَائِلُ وَالْأَثْرُونَ مَنْ عَدَدَا

أَقُولُ: الْمُرَادُ بِالزُّبَيْرِ هُنَا: الزُّبَيْرُ بْنُ الْعَوَّامِ حَوَارِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَابْنُ عَمَّتِهِ صَفِيَّةَ
وَابْنُ أَخِي خَدِيجَةَ وَأَوَّلُ مَنْ سَلَّ سَيْفًا فِي سَبِيلِ اللَّهِ، أُسْتُشْهِدَ يَوْمَ الْجَمَلِ سَنَةً سِتًّا وَثَلَاثِينَ
فِي جُمَادَى الْأُولَى، وَسَنَامُ الْمَجْدِ بَفَتْحِ السَّيْنِ الْمَهْمَلَةِ: أَغْلَاءُ، أُسْتُعِيرَ مِنْ سَنَامِ الْبَعِيرِ،
وَعَلِمْتُ بِمَعْنَى: عَرَفْتُ، وَإِلَّا لَزِمَ حَذْفُ الْمَفْعُولِ الثَّانِي، وَالْمُرَادُ بِالْقَبَائِلِ، قَبَائِلُ الْعَرَبِ،
الْوَحِيدَةُ قَبِيلَةً، وَهُمْ بَنُو أَبِ وَاحِدٍ وَالْأَثْرُونَ قَالَ الْجَوْهَرِيُّ: وَالثَّرْوَةُ: كَثْرَةُ الْعَدَدِ^(٢)، وَهُوَ
مَغْطُوفٌ عَلَى سَنَامِ الْمَجْدِ، لَا عَلَى الْقَبَائِلِ.

(١) فيه أن من زائدة عند الكسائي، ويؤكد زيادة من رواية البيت بـ والأثرون ما عدداً، والبيت في شرح القصائد السبع

ص 353 للأنباري، وأما ابن الشجري: (2/ 312)، والحزاة: (2/ 548).

(2) الصحاح: 6/ نراً.

مَهُمَا

قَالَ: بِدَلِيلِ قَوْلِ زُهَيْرٍ⁽¹⁾؛

وَمَهُمَا تُكُنْ عِنْدَ امْرِئٍ مِنْ خَلِيقَةٍ وَإِنْ خَالَهَا تُخْفَى عَلَى النَّاسِ تُعْلَمُ

أَقُولُ: مَرَّ لِإِشَادِ الْبَيْتِ وَالْكَلَامِ عَلَيْهِ فِي فَصْلِ مِنَ الْجَارَةِ الزَّائِدَةِ⁽²⁾.

قَالَ: وَاسْتَدَلَّ بِقَوْلِهِ⁽³⁾؛

قَدْ أَوَيْتُ كُلَّ مَاءٍ فَهِيَ ضَاوِيَةٌ مَهُمَا تُصِيبُ أَفْقاً مِنْ بَارِقٍ تُشِيمُ

أَقُولُ: أَوَيْتَ: مُنِعْتَ، مِنْ بَابِ الْإِفْعَالِ، يُقَالُ: أَبِي فُلَانُ الْمَاءِ أَيُّ: اِمْتَنَعَ مِنْ شُرْبِهِ وَأَكْبَيْتُهُ أَنَا بِالْمَدِّ، أَيُّ: مَنَعْتُهُ شُرْبَهُ وَضَاوِيَةٌ: نَحِيفَةٌ وَالْبَارِقُ (سَحَابٌ دُوَّ بَرَقَ وَتَشِيمُ: تَنْظُرُ إِلَى الْبَرَقِ)⁽⁴⁾ أَيْنَ يُمَطِّرُ.

قَالَ: وَأَمَّا مُبْتَدَأُ⁽⁵⁾، وَاسْمُ تَكْنُ ضَمِيرٌ رَاجِعٌ إِلَيْهَا وَالظَّرْفُ خَبَرٌ وَأَنْتَ ضَمِيرُهَا؛ لِأَنَّهُ الْخَلِيقَةُ

فِي الْمَعْنَى.

أَقُولُ: هَذَا ظَاهِرٌ فِي أَنْ تُكُنْ بِالْمُثَنَاءِ الْفَوْقِيَّةِ، وَقَدْ أَسْلَفْنَا كَلَامَ الْيَمَنِيِّ⁽⁶⁾، وَهُوَ صَرِيحٌ فِي أَنَّهُ بِالْمُثَنَاءِ التَّحْتِيَّةِ، وَذَلِكَ خِلَافَ مَا قَالَهُ الْمُصَنِّفُ، وَلَعَلَّ فِيهِ رَوَايَتَيْنِ بِالْفَوْقِيَّةِ وَالتَّحْتِيَّةِ.

(1) شرح شعر زهير، صنعة ثعلب ص: 37، ت ح: قبادة.

(2) ينظر فصل: من الزائدة ص 248، من الأصل.

(3) فيه أن السهيلي استدلل به على حرفية مَهُمَا: وهو من قصيدة لساعدة بن جوية الهذلي المخضرم، ديوان الهذليين: 198/1، والحزانة: 453/3.

(4) ساقط من ج.

(5) أي: مَهُمَا فِي بَيْتِ زُهَيْرٍ.

(6) فصل: من الزائدة ص: 248 من الأصل.

قَالَ: كَقَوْلِهِ⁽¹⁾؛

لِمَا نَسَجْتَهَا مِنْ جَنُوبٍ وَشَمَالٍ

أَقُولُ: هَذَا عَجَزُ بَيْتٍ لِأَمْرِئِ الْقَيْسِ صَدْرُهُ

فَتَوْضِيحُ فَالْمِقْرَاءَةُ لَمْ يَعْفُ رَسْمُهَا

وَقَبْلَهُ مَطْلَعُ الْمُعْلَقَةِ:

قَفَا نَبْكَ مِنْ ذِكْرِي حَبِيبٍ وَمَنْزِلٍ بِسِقْطِ اللَّوَى بَيْنَ الدُّخُولِ فَحَوْلِ

تَوْضِيحُ وَالْمِقْرَاءَةُ بِكُسْرِ الميمِ: مَوْضِعَانِ وَلَمْ يَعْفُ: لَمْ يُنْحَ وَرَسْمُهَا: مَا لَصِقَ
بِالْأَرْضِ، وَهُوَ مَرْفُوعٌ عَلَى إِلَهٍ فَاعِلٌ يُعْفُ وَالْجَنُوبُ: رِيحٌ تُخَالِفُ رِيحَ الشَّمَالِ، مَهْبَتُهَا مِنْ
مَطْلَعِ الثُّرَيَّا كَذَا فِي الْقَامُوسِ⁽²⁾، وَفِيهِ أَيْضًا: وَالشَّمَالُ بِالْفَتْحِ وَيُكْسَرُ: الرِّيحُ الَّتِي تَهْبُ مِنْ
قَبْلِ الْحَجَرِ، أَوْ مَا اسْتَقْبَلَكَ عَنْ يَمِينِكَ وَأَنْتَ مُسْتَقْبِلُ وَالصَّحِيحُ إِلَهُ مَا مَهْبَتُهُ بَيْنَ مَطْلَعِ
الشَّمْسِ وَبَنَاتِ نَعَشٍ، أَوْ مِنْ مَطْلَعِ الشَّمْسِ إِلَى مَنْقَطِ النَّسْرِ الطَّائِرِ، وَيَكُونُ اسْمًا وَصِفَةً،
وَلَا تُكَادُ تَهْبُ لَيْلًا⁽³⁾، وَيُقَالُ فِيهَا شَمَالٌ مِيمٌ سَاكِنَةٌ فَهَمْزَةٌ مَفْتُوحَةٌ كَمَا فِي الْبَيْتِ وَنَسَجُ
الرَّيْحَيْنِ الدَّارُ: اخْتِلَافُهُمَا عَلَيْهَا، فَهَذِهِ تُسْتَرُّ الْأَنْثَارُ بِالْثَّرَابِ، وَالْأُخْرَى [تُزِيلُهُ]⁽⁴⁾ عَنْهَا، فَلَا
يَذْهَبُ الْأَثَرُ، وَقِيلَ مَعْنَاهُ: لَمْ يَنْحَصِرْ سَبَبٌ مَحْوُهَا فِي نَسَجِ الرِّيحِ؛ بَلْ لَهُ أَسْبَابُ كَمَرِ
السَّنَنِ، وَتَرَادُفِ الْأَمْطَارِ وَغَيْرِ ذَلِكَ، وَقِيلَ بَلْ مَعْنَاهُ: لَمْ يَعْفُ رَسْمُ حَبِيبٍ مِنْ قَلْبِي وَإِنْ

(1) الشاهد فيه أن مِنْ جَنُوبٍ بيان وتفسير للضمير المستتر في نسجت شرح المعلقات السبع للزوزني ص: 8، والخزاعة: 4/

397.

(2) القاموس: 1/ الجنب

(3) القاموس: 3/ الشمال.

(4) سقطت من الأصل.

نَسَجَتْهَا الرِّيحَانِ، وَالْأَسْتِشْهَادُ بِهَذَا الْبَيِّنِ مَنْ حَيْثُ إِنَّهُ أَثَرُ الضَّمِيرِ الْعَائِدِ عَلَى مَا لَمَّا فَسَّرَهُ بِالْمَوْثُوثِ، وَهُوَ الرِّيحُ الْجَنُوبُ وَالشَّمَالُ كَمَا أَثَرُ الضَّمِيرِ الْعَائِدِ عَلَى مَهْمَا لَمَّا فَسَّرَهُ بِمَوْثُوثٍ، وَهُوَ خَلِيقَةٌ.

قَالَ: وَهِيَ بَسِيطَةٌ لَا مُرَكَّبَةَ مِنْ مَهْ وَمَا الشَّرْطِيَّةُ وَلَا مِنْ مَا الشَّرْطِيَّةُ وَمَا الزَّائِدَةُ ثُمَّ أَبْدَلَتْ الْهَاءَ مِنَ الْأَلِفِ الْأُولَى دَهْمًا لِلتَّكْرَارِ خِلَافًا لِزَاعِمِي ذَلِكَ.

أَقُولُ: الْقَوْلُ بِالْبَسَاطَةِ مَذْهَبُ الْجُمْهُورِ وَالْقَوْلُ الثَّانِي مَذْكُورٌ وَلَا أَعْرِفُ قَائِلَهُ وَالْقَوْلُ الثَّالِثُ مَذْهَبُ الْخَلِيلِ، قَالَ الْمُصَنِّفُ فِي حَوَاشِيهِ عَلَى التَّنْهِيلِ: يُتَّبَعِي لِمَنْ قَالَ بِالْبَسَاطَةِ أَنْ يَكْتُبَ مَهْمَى بِالْيَاءِ وَلِمَنْ قَالَ أَصْلُهَا مَا، مَا أَنْ يَكْتُبَهَا بِالْأَلِفِ قُلْتُ: 258/ وَكَذَا إِذَا قِيلَ أَصْلُهَا: / مَهْ وَمَا قِيلَ وَمَهْمَا أَعْمٌ مِنْ مَا بِمَعْنَى أَيٍّ مِنَ الْأَشْيَاءِ، حَقِيرًا⁽¹⁾ أَوْ كَبِيرًا، قَلِيلًا أَوْ كَثِيرًا بَحِثْ لَا يَخْرُجُ عَنْهُ الْبَعْضُ وَلَا يُسْتَشَى قَالَ التَّنَازَانِيُّ: وَاخْتَلَفُوا فِيهِ، فَقِيلَ كَلِمَةً بِرَأْسِهَا مَوْضُوعَةٌ لِرِزَاةِ التَّعْجِيمِ، فَوَجْهٌ كَوْنُهَا أَعْمٌ هُوَ الْوَضْعُ وَالْمُنَاسَبَةُ عَلَى مَا قِيلَ: إِنَّ الزِّيَادَةَ فِي الْبِنَاءِ لِلزِّيَادَةِ فِي الْمَعْنَى، وَقِيلَ: بِمَعْنَى أَكْفَفَ وَمَا هِيَ الشَّرْطِيَّةُ وَالْمَعْنَى: أَكْفَفَ عَنْ كُلِّ شَيْءٍ مَا تَفَعَّلَ أَفْعَلَ فَتَفِيدُ أَنَّهُ مَا مِنْ شَيْءٍ تَفَعَّلَهُ إِلَّا وَأَنَا أَفَعَلُهُ عُمُومًا فَوْقَ الْخَالِي عَنِ الْأَمْرِ بِالْكَفِّ عَنْ كُلِّ شَيْءٍ فَالشَّرْطِيَّةُ هِيَ الثَّانِيَّةُ⁽²⁾.

وَقَالَ الْخَلِيلُ: أَصْلُهَا مَا مَا عَلَى أَنَّ الْأُولَى هِيَ الشَّرْطِيَّةُ، وَالثَّانِيَةُ إِنْبَهَائِيَّةٌ مُتَّصِلَةٌ بِهَا لِرِزَاةِ التَّعْجِيمِ كَمَا فِي مَتْنِي مَا وَائْتِمَا، وَغَيْرِ ذَلِكَ.

قَالَ وَأَنْشُدِ بَعَاتِمِ⁽³⁾؛

وَأَلَّكَ مَهْمَا تُعْطِ بِطَنِكَ سُؤْلَهُ وَفَرَجَكَ ثَالَا مُتَّهَى الدِّمِّ أَجْمَعَا

(1) فِي الْأَصْلِ حَقِيرٌ أَوْ كَبِيرٌ.

(2) التَّنَازَانِيُّ، حَاشِيَتُهُ عَلَى الْكَشَافِ ص: 500، 501 رَقْم: 36 خ ق.

(3) الشَّاهِدُ فِيهِ أَنَّ ابْنَ مَالِكٍ زَعَمَ أَنَّ مَهْمَا فِيهِ ظَرْفُ زَمَانٍ نَصَّ عَلَى ذَلِكَ فِي شَرْحِ الْكَافِيَةِ: 285/2، 286 وَرَدَهُ ابْنُهُ، وَرَجَعَ تَقْدِيرَهَا بِالْمَصْدَرِ عَلَى مَعْنَى أَيِّ إِعْطَاءٍ قَلِيلًا أَوْ كَثِيرًا تُعْطَى بِطَنُكَ سُؤْلَهُ، لَكِنْ تَعَيَّنَ الْمَصْدَرُ لِأَنَّ فِي الظَّرْفِيَّةِ شِدْودًا، شَرْحَ آيَاتِ الْمَغْنِيِّ لِلْبَغْدَادِيِّ، 350/5، وَفِيهِ أَنَّ رِوَايَةَ ابْنِ جَنِّي فِي إِعْرَابِ الْحِمَاسَةِ، وَرِوَايَةَ الْغَالِي فِي أَمَالِيهِ: 2/ 320: وَأَنَّكَ إِنْ أَعْطَيْتَ بِطَنَكَ وَحَيْثُ لَا شَاهِدَ فِيهِ وَكَذَلِكَ رِوَايَةُ دِيوَانِهِ: ص 100 - كَرَمِ بَسْتَانِي - دَارُ حَبَادِرِ بَيْرُوتِ 1953 وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ الْمَعْمُورِ: 57/2 وَالْبَيَانُ وَالْتَبْيِينُ: 308/3، وَحَاشِيَةُ الصَّبَاحِ: 12/4، وَالْجَنَى الدَّانِي، ص: 610.

أَقُولُ: حَاتِمَ الْمَذْكُورِ هُوَ حَاتِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعْدِ الطَّائِي، الْجَوَادُ الْمَشْهُورُ، وَالِدُ عَدِيِّ الصَّحَابِيِّ وَهَذَا الْبَيْتُ مِنَ الْحِكْمِ فَإِنَّ الْإِنْسَانَ مَتَى مَالٌ مَعَ بَطْنِهِ، فَأَنَالَهَا كُلُّ مَا يَشْتَهِيهِ مِنَ الْمَطَاعِمِ وَالْمَشَارِبِ وَقَعَ فِي الْمَحْذُورِ وَارْتَكَبَ مَا يَدُمُّ عَلَيْهِ شَرْعًا، وَكَذَا مَتَى مَالٌ مَعَ فَرْجِهِ فَأَنَا لَهُ كُلُّ مَا يَشْتَهِيهِ وَقَعَ فِي الزَّنا بِلَا شَكٍّ، فَتَالَ الذَّمُّ وَبَاءَ بِالْإِثْمِ وَالسُّؤْلُ بِضَمِّ السَّيْنِ وَإِسْكَانِ الْهَمْزَةِ، وَتُخَفَّفُ بِإِبْدَالِهَا وَاوْأَ وَهُوَ مَا يَسْأَلُهُ الْإِنْسَانُ.

قَالَ: وَاسْتَدْلُوا عَلَيْهِ بِقَوْلِهِ⁽¹⁾:

مَهْمَا لِي اللَّيْلَةُ مَهْمَا لِيَةِ أَوْدَى بِنَغْلِي وَمِـرْبَالِيَةِ

أَقُولُ هَذَا بَيْتٌ وَاحِدٌ مُقَفًى مِنْ بَحْرِ السَّرِيعِ مِنْ عَرْضِهِ الْأَوَّلَى الْمُطَوَّيَّةِ الْمَكْشُوفَةِ وَضَرْبِهَا الثَّانِي الْمُمَائِلِ لَهَا، وَقَدْ مَرَّ إِشَادُ هَذَا الْبَيْتِ وَالْكَلَامُ عَلَيْهِ فِي فَصْلِ الْبَاءِ الْمَفْرَدَةِ⁽²⁾.

قَالَ: مِنَ الْمَشْكِـلِ قَوْلُ الشَّاطِئِيِّ⁽³⁾ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ وَرَحِمَهُ:

وَمَهْمَا تُصِلْهَا أَوْ بَدَأَتْ بَرَاءَةٌ

أَقُولُ: هَذَا صَدْرُ بَيْتٍ، عَجْزُهُ⁽⁴⁾:

لِتَنْزِيلِهَا بِالسَّيْفِ لَسْتُ مَبْسُجِلًا

وَلَسْتُ مَبْسُجِلًا جَوَابُ الشَّرْطِ حَذَفَ مِنْهُ الْفَاءُ ضَرُورَةً وَهُوَ خَبَرٌ فِي مَعْنَى التَّنْهِي، أَيْ: فَلَا تُبْسِجِلْ وَقَوْلُهُ: لِتَنْزِيلِهَا بِالسَّيْفِ تَعْلِيلٌ لِتَرْكِ الْبَسْمَلَةِ، وَبِالسَّيْفِ ظَرْفٌ مُسْتَقَرٌّ فِي

(1) الشاهد فيه أن جماعة منهم ابن مالك، زعموا أن مهما لي مبتدأ وخبر وقال ابن مالك في التسهيل ص236، وربما استفهم بـ مهما.

(2) فصل الباء المفردة ص: 76 من الأصل.

(3) هو القاسم بن قَيْزَةَ بْنِ أَبِي الْقَاسِمِ خَلْفَ بْنِ أَحْمَدَ الرَّعِينِيِّ الشَّاطِئِيِّ الْمُقَرَّبِيِّ النُّحَوِيِّ الضَّرِيرِ، صَاحِبُ الْقَصِيدَةِ الْمَشْهُورَةِ فِي الْقِرَاءَاتِ وَالرَّائِيَةِ فِي الرَّسْمِ تَوَلَّى سَنَةَ: 590 هـ بَغِيَّةُ الْوَعَاة: 260/2 ت محمد أبو الفضل.

(4) الضمير في تصلها يعود على براءة شرح الشاطبية لعبد الفتاح القاضي، ص48، مطبعة عبد الرحمن عمدة، نشر القرآن الكريم والكتب الإسلامية القاهرة.

مَحَلُّ نَصْبٍ عَلَى الْحَالِ مِنَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ فِي قَوْلِهِ: لِيُثْرِلَهَا، أَيِ مُلْتَبِسَةً بِالسَّيْفِ، يُشِيرُ إِلَى مَا رُوِيَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ سَأَلَ عَلِيًّا كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ لِمَ لَمْ تُكْتَبْ فِي بُرَاءَةِ، بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، فَقَالَ: لِأَنَّ الْبَسْمَلَةَ أَمَانٌ وَبُرَاءَةٌ لَيْسَ فِيهَا أَمَانٌ، نَزَلَتْ بِالسَّيْفِ⁽¹⁾، فَإِنْ قُلْتَ: بِمَاذَا يَتَعَلَّقُ لِيُثْرِلَهَا؟ إِذْ يَمْتَنِعُ أَنْ يَتَعَلَّقَ بِلَيْسَ؛ لِأَنَّهَا لَا دَلَالَةَ لَهَا عَلَى الْحَدَثِ، وَلَوْ سَلِمَ أَنَّهَا دَلَالَةٌ عَلَيْهِ امْتَنَعَ لَوْفُوعُهَا جَوَابًا لِلشَّرْطِ، وَلَا يَتَقَدَّمُ مَا فِي حَيْزِهِ عَلَيْهِ؟ قُلْتَ: يَتَعَلَّقُ بِمَحْذُوفٍ، أَيِ: ثُرِكَ ذَلِكَ لِيُثْرِلَهَا بِالسَّيْفِ، وَالْجُمْلَةُ مُعْتَرِضَةٌ بَيْنَ الشَّرْطِ وَجَوَابِهِ.

قَالَ: فَإِنْ قِيلَ: قَدَرُ مَهْمَا وَاقِعَةً عَلَى بُرَاءَةٍ.

أَقُولُ: لَكَ إِبْطَاتُ التَّنْوِينِ فِي بُرَاءَةِ لِعَرَضِ الْحِكَايَةِ، وَتَكُونُ حَرَكَتُهُ حَرَكَةً نَصْبٍ مُحْكِيَةً أَيْضًا، وَفَتْحَةُ الْإِعْرَابِ مَقْدَرَةٌ، وَلَكَ فَتْحُ التَّنْوِينِ مُعْرَضًا عَنِ الْحِكَايَةِ، فَتَكُونُ الْفَتْحَةُ الْمَلْفُوظُ بِهَا فَتْحَةُ إِعْرَابٍ، وَهِيَ عَلَامَةُ الْجَرِّ هُنَا: إِذْ بُرَاءَةٌ أُرِيدَ بِهَا اللَّفْظُ؛ فَهِيَ عِلْمٌ فِيهِ تَاءُ التَّائِيثِ، فَيَمْتَنِعُ مِنَ الصَّرْفِ، وَهَذَا ظَاهِرٌ لَا خَفَاءَ بِهِ.

قَالَ: وَهَذِهِ⁽²⁾ بِخِلَافِهَا فِي قَوْلِهِ⁽³⁾:

وَمَهْمَا تُصِلْهَا مَعَ أَوَاخِرِ سُورَةٍ

أَقُولُ: هَذَا صَدَرَتْ بَيِّنَةٌ مِنَ الشَّاطِئِيَّةِ أَيْضًا، عَجْزُهُ:

فَلَا تَقْفَنُ الدَّهْرُ فِيهَا فَتَقْلًا

وَالْأَوَاخِرُ: صِفَةُ الْكَلِمَاتِ لَكِنَّهُ جَمَعَ فِي مَوْضِعٍ مُفْرَدٍ، أَيِ: آخِرِ سُورَةٍ وَقَوْلُهُ: فَلَا تَقْفَنُ الدَّهْرُ جَوَابُ الشَّرْطِ، وَهُوَ نَهْيٌ نَصْبٌ ثَقُلًا فِي جَوَابِهِ بِإِضْمَارٍ أَنَّ بَعْدَ الْفَاءِ وَالدَّهْرُ

(1) في معاني القرآن للزجاج، 2/ 427: سئل أبي بن كعب: ما بال براءة لم تفتح ب باسم الله الرحمن الرحيم فقال: لأنها نزلت في آخر ما نزل من القرآن، وكان رسول الله ﷺ يامر في أول كل سورة ب باسم الله الرحمن الرحيم، ولم يامر في سورة براءة بذلك، فضمت إلى سورة الأنفال لشبهها بها.

أورد السيوطي الحديث في الإتيان: (1/ 67) باختصار بعض الكلمات عن المستدرک.

(2) أي: مهما في قوله: وَمَهْمَا تُصِلْهَا أَوْ بَدَأَتْ بُرَاءَةً.

(3) شرح الشاطبية لعبد الفتاح القاضي، ص: 49.

ظُرِفَ، وَمَعْنَى فَثَقُلَا أَيِ فَتَسْتَقِلُّ وَيُتَبَرَّمُ بِكَ، لِأَنَّ الْبَسْمَلَةَ لِأَوَائِلِ 259/ السُّورِ، لَا لِأَوَاخِرِهَا، قَالَ/ الْفَاسِي⁽¹⁾: إَعْلَمَ أَنَّ الْقَارِئَ مُخَيَّرَ فِي قِرَاءَتِهِ فِي الْفَصْلِ بِالْبَسْمَلَةِ بَيْنَ ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ، أَحَدُهَا: أَنْ يَقِفَ عَلَى الْبَسْمَلَةِ؛ لِأَنَّ الْوَقْفَ عَلَيْهَا تَامٌ إِنْ اعْتَقَدَ أَنَّ الْبَسْمَلَةَ آيَةٌ مِنْ السُّورَةِ، وَإِنْ لَمْ يَعْتَقِدْ فَالْوَقْفُ أَكْثَرُ وَالثَّانِي: أَنْ يَصِلَ آخِرَ السُّورَةِ بِالْبَسْمَلَةِ وَالْبَسْمَلَةَ بِأَوَّلِ السُّورَةِ؛ لِأَنَّ وَصَلَ الْقُرْآنَ بَعْضُهُ بِبَعْضٍ جَائِزٌ، إِلَّا مَا يُؤَدِّي وَصْلَهُ إِلَى الْقُبْحِ، كَوَصْلِ «أَصْحَبِ النَّارِ»⁽²⁾ بِمَا بَعْدَهُ، وَهُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى: «الَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُ»⁽³⁾ وَالثَّلَاثُ: أَنْ يَقِفَ عَلَى آخِرِ السُّورَةِ، ثُمَّ يَصِلَ الْبَسْمَلَةَ بِأَوَّلِ السُّورَةِ، وَهَذَا الْوَجْهُ هُوَ الْمُخْتَارُ لِمَا فِيهِ مِنَ الْإِشْعَارِ بِأَنَّهَا مِنَ الْمُسْتَأْنَفَةِ، فَأَمَّا عَكْسُ هَذَا الْوَجْهِ، وَهُوَ أَنْ تُوصَلَ الْبَسْمَلَةُ بِآخِرِ السُّورَةِ وَيُوقَفَ عَلَيْهَا ثُمَّ يُبْدَأَ بِالسُّورَةِ، فَغَيْرُ جَائِزٍ⁽⁴⁾.

قَالَ: وَأَمَّا هُنَا⁽⁵⁾ فَيَتَعَيَّنُ كَوْنُهَا⁽⁶⁾ ظَرْفًا لِتَصِلَ بِتَقْدِيرٍ: وَأَيَّ وَقْتٍ تَصِلُ بِرَاءَةً أَوْ مَفْعُولًا بِهِ حَذْفًا عَامِلًا⁽⁷⁾.

أَقُولُ: لَا يَتَعَيَّنُ ذَلِكَ؛ بَلْ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ عِبَارَةً عَنِ الْمَصْدَرِ، فَيَكُونُ فِي مَحَلِّ نَصْبٍ بِ تَصِلُ عَلَى أَنَّهَا مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ بِمَعْنَى: أَيُّ وَصَلَ تَصِلُ سَوَاءً كَانَ بِآخِرِ سُورَةٍ، أَوْ بِآخِرِ آيَةٍ (وَأَنْ تَرُكَ الْبَسْمَلَةَ فِي بُرَاءَةٍ مَطْلُوبٍ سَوَاءً ابْتَدَأَتْ بِهَا، أَيْ وَصَلَتْهَا بِآخِرِ سُورَةٍ، أَيْ سُورَةٍ كَانَتْ الْأَنْفَالُ، أَوْ غَيْرَهَا أَوْ وَصَلَتْهَا بِآخِرِ)⁽⁸⁾ آيَةٍ مِنْ أَيِّ سُورَةٍ كَانَتْ وَقَوْلُ بَعْضِ شَارِحِي الشَّاطِئِيَّةِ: إِنَّ الْمُرَادَ وَصْلَهَا بِآخِرِ الْأَنْفَالِ، فَصُورٌ.

(1) هو محمد بن حسن بن محمد بن يوسف أبو عبد الله الفاسي نزيل حلب، ولد بفاس بعد الثمانين وخمسمائة، من حفاظ حُرُزِ الْأَمَانِيِّ قَالَ الذَّهَبِيُّ: كَانَ إِمَامًا مَتَقَّنًا ذَكِيًّا وَاسِعَ الْعِلْمِ كَثِيرًا لِحِفْظِهِ بِصِيرًا بِالْقِرَاءَاتِ وَعِلْمًا، مَشْهُورًا وَشَاذَهَا، خَيْرًا بِاللُّغَةِ... أَخَذَ عَنْهُ خَلَقٌ كَثِيرٌ،... قَالَ: وَشَرَحَهُ الشَّاطِئِيَّةُ فِي غَايَةِ الْحَسَنِ، تَوَفِّيَ سَنَةَ: 656 هـ بِحَلَبِ، غَايَةِ النَّهَايَةِ: (2/ 122، 123).

(2) غافر، آخر الآية: 5، وهي: «وَكَذَلِكَ حَقَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ عَلَى الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّهُمْ أَصْحَابُ النَّارِ».

(3) غافر، أول آية: 6.

(4) لم أعثر على شرح الشاطبية للفاسي.

(5) أي في قول الشاطبي: وَنَهْمَا تَصِلُهَا مَعَ أَوَاخِرِ سُورَةٍ.

(6) أي: نَهْمَا.

(7) أي: وَنَهْمَا تَفْعَلُ.

(8) ساقط من ج.

قَالَ: عَلَى حَدِّ قَوْلِهِ⁽¹⁾:

إِذَا كُنْتَ تُرْضِيهِ وَتُرْضِيكَ صَاحِبٌ⁽²⁾ جَهَاراً، فَكُنْ فِي الْغَيْبِ أَحْتَفِظُ لِلرَّوَدِ

أَقُولُ: هَذَا مِمَّا اسْتَدَلُّ بِهِ ابْنُ مَالِكٍ عَلَى أَنَّهُ يَجُوزُ إِضْمَارُ الْفَضْلَةِ الْمُسْتَعْنَى عَنْهَا مَعَ الْعَامِلِ الْمُلْتَمَى، نَحْوُ: ضَرَبْتُهُ وَضَرَبْتَنِي زَيْدًا، وَهُوَ دَلِيلٌ ظَاهِرٌ، وَالْجُمْهُورُ يُوجِبُونَ الْحَذْفَ؛ لِأَنَّهُ يُلْزَمُ عَلَيْهِ الْإِضْمَارُ قَبْلَ الذِّكْرِ، لَا لِحَاجَةٍ، إِذِ الْفَرْضُ أَنَّهُ مِمَّا يَجُوزُ حَذْفُهُ، وَلَمْ يُوجِبْهُ ابْنُ مَالِكٍ؛ بَلْ قَالَ: أَلْحَذْفُ أَوَّلَى، وَالْإِبْتَاتُ قَلِيلٌ⁽³⁾ وَالْبَيِّنُ شَاهِدٌ لِرَأْيِهِ، كَمَا تَقَدَّمَ.

(1) الشاهد أنه ذَكَرَ ضمير المفعول في تَرْضِيهِ وَكَانَ الْأَوَّلَى تَرْكُهُ، لَمْ يَعْرِفْ قَائِلَ الْبَيْتِ، وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ الشَّدَوْدِ، ص: 423،

وَالْعِنْيُ: 21/3، وَالْمَعْمُ: 110/2.

(2) فِي الْأَصْلِ صَاحِبًا.

(3) التَّهْلِيلُ ص: 86.

مَعَ

قَالَ: اسْمُ بَدَائِلِ التَّنْوِينِ فِي قَوْلِكَ، مَعًا وَدُخُولِ الْجَارِ فِي حِكَايَةِ سَيِّبَوَيْهِ: «ذَهَبْتُ مِنْ مَعَهُ»⁽¹⁾
وَقِرَاءَةِ بَعْضِهِمْ: «هَذَا ذَكَرَ مِنْ مَعِي»⁽²⁾.

أَقُولُ: وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ، أَنَّ مَعَ لَا تَخْرُجُ عَنِ الْمَعَانِي الثَّلَاثَةِ الْمَذْكُورَةِ بَعْدُ فِي الْمَثْنِ،
فَحَيْثُ تُكُونُ اسْمًا لِمَوْضِعِ الْأَجْتِمَاعِ، أَوْ لِيَزْمَانِهِ يَجُوزُ أَنْ يَلْحَقَهَا التَّنْوِينُ، وَهُوَ آيَةُ الْإِسْمِيَّةِ،
وَحَيْثُ تُكُونُ اسْمًا مُرَادِفًا لِعَنْدٍ يَجُوزُ أَنْ تُدْخَلَ عَلَيْهَا مِنَ الْجَارَةِ، كَحِكَايَةِ سَيِّبَوَيْهِ لِدَلِيلِ
الْمِثَالِ، وَقِرَاءَةِ بَعْضِهِمْ: «هَذَا ذَكَرَ مِنْ مَعِي» * بَتْنَوِينِ ذَكَرَ وَكَسْرٍ مِيمٍ مِنْ دُخُولِ الْجَارِ عَلَى
كَلِمَةِ دَلِيلٍ عَلَى أَنَّهَا اسْمٌ.

قَالَ: وَتَسْكِينُ عَيْنِهِ لُغَةً غَنَمٍ وَرَبِيعَةً لَا ضَرُورَةَ خِلَافًا لِسَيِّبَوَيْهِ⁽³⁾.

أَقُولُ: غَنَمٌ بِفَتْحِ الْعَيْنِ الْمَعْجَمَةِ وَسُكُونِ النُّونِ، قَالَ الْجَوْهَرِيُّ: أَبُو حَيٍّ مِنْ ثُعْلُبَ
ابْنِ وَائِلٍ⁽⁴⁾، وَفِي الْقَامُوسِ: وَغَنَمٌ بَنُ ثُعْلُبَ بْنِ وَائِلٍ أَبُو حَيٍّ⁽⁵⁾ وَفِي الْعَرَبِ رَبِيعَتَانِ: رَبِيعَةُ
الْفَرَسِ وَهُوَ ابْنُ نِزَارِ بْنِ مَعْدُ بْنِ عَدْنَانَ، أَبُو قَبِيلَةٍ، وَلَعَلَّهُمْ أَصْحَابُ هَذِهِ اللُّغَةِ، وَفِي عَقِيلِ
رَبِيعَتَانِ، وَفِي تَمِيمِ رَبِيعَتَانِ، وَرَبِيعَةُ أَبُو حَيٍّ مِنْ هَوَازَنٍ⁽⁶⁾ وَاقْتَصَرَ فِي التَّسْهِيلِ عَلَى حِكَايَةِ
هَذِهِ اللُّغَةِ عَنْ رَبِيعَةٍ، فَقَالَ: وَمَعَ لِلصُّحْبَةِ اللَّائِقَةِ بِالْمَذْكُورِ، وَتُسْكِنُ عَيْنَهَا قَبْلَ حَرَكَةٍ،
وَكَسْرُهَا قَبْلَ سُكُونِ لُغَةٍ رَبِيعَةٍ⁽⁷⁾، فَأَفَادَ مَا لَمْ يَتَعَرَّضْ لَهُ الْمُصَنِّفُ وَهُوَ أَنَّ عَيْنَهَا تُسْكَنُ قَبْلَ
حَرَكَةٍ، نَحْوُ: حِثْتُ مَعَكَ، وَتُكْسَرُ قَبْلَ سُكُونِ، نَحْوُ: حِثْتُ مَعَ الرَّجُلِ، وَكَوْنُ هَذِهِ لُغَةٍ غَنَمٍ

(1) الكتاب: 1/ 420 ن هـ.

(2) الأنبياء من الآية: 24، وهي قراءة يحيى بن يعمر وطلحة بن مصرف، المحسوب: 2/ 61.

(3) الكتاب: 3/ 286 ن هـ.

(4) الصحاح: 5/ غنم.

(5) القاموس: 4/ الغنم.

(6) القاموس: 3/ الربع.

(7) التسهيل ص: 98.

أَيْضاً، حَكَاهَا صَاحِبُ الْمُحْكَمِ⁽¹⁾، وَلَمْ يَحْفَظْ سَيِّوِيَهُ أَنْ السُّكُونُ فِيهَا لُغَةٌ، فَجَعَلَهُ مَنْ
ضُرُورَاتِ الشِّعْرِ قَالَ: وَقَدْ جَعَلَهَا الشَّاعِرُ كَهَلٍّ حِينَ اضْطَرَّ، فَقَالَ⁽²⁾:

فَرِيشِي مِنْكُمْ وَهَوَايَ مِنْكُمْ وَإِنْ كَأَنْتَ زِيَاثُكُمْ لِمَا مَا

أَقُولُ: الرِّيشُ بِكَسْرِ الرَّاءِ وَالرِّيَاشُ بِمَعْنَى وَهُوَ اللَّبَاسُ الْفَاحِشُ، وَيُقَالُ: الرِّيشُ
260/ وَالرِّيَاشُ: الْمَالُ الْخِصْبُ وَالْمَعَاشُ، وَالرِّيشُ بِفَتْحِ الرَّاءِ / مَصْدَرُ قَوْلِكَ: رَشْتُ السَّهْمَ
إِذَا أَلْزَقْتَ عَلَيْهِ الرِّيشَ، وَرَشْتُ فَلَانًا إِذَا أَصْلَحْتُ حَالَهُ، وَقَدْ جُوزَ هَذَا الْآخِرُ فِي الْبَيْتِ،
أَيُّ: فَإِصْلَاحُ حَالِي مِنْكُمْ، وَيُقَالُ: فَلَانٌ يَزُورُنَا لِمَا مَا بِكَسْرِ اللَّامِ، أَيُّ يَزُورُنَا غِيَابًا، حِينَ بَعْدَ
حِينَ.

قَالَ: وَقَدْ جَاءَتْ ظَرْفًا مُخْبِرًا بِهِ فِي نَحْوِ قَوْلِهِ⁽³⁾:

أَفِيقُوا بَنِي حَرْبٍ، وَأَهْوَاؤُنَا مَعَا

أَقُولُ: أَمْرُهُمْ بِتَرْكِ مَا هُمْ عَلَيْهِ مِنَ الْعُقْلَةِ وَعَدَمِ الْإِسْتِعْدَادِ، فَشَبَّهَ مَا هُمْ عَلَيْهِ مِنْ
ذَلِكَ بِالسُّكْرِ أَوْ الْإِغْمَاءِ، وَشَبَّهَ تَرْكَ ذَلِكَ بِالصُّخْرِ، فَاسْتَعْمَلَ فِيهِ الْإِفَاقَةَ؛ إِذْ هِيَ زَوَالُ
السُّكْرِ وَتُخَوِّهِ وَالْأَهْوَاءُ: جَمْعُ الْهَوَى مَقْصُورٌ، وَهُوَ هَوَى النَّفْسِ، وَالْوَاوُ حَالِيَّةٌ، أَيُّ: أَفِيقُوا
فِي حَالِ اجْتِمَاعِ أَهْوَاؤِنَا قَبْلَ أَنْ تَتَفَرَّقَ فَلَا تُنْفَعَكُمْ الْإِفَاقَةُ عِنْدَ تَفَرُّقِهَا لِتَمَكَّنِ الْعَدُوُّ حِينَئِذٍ،
وَأَمْتِدَادِ طَمَعِهِ إِلَيْكُمْ.

(1) ابن سيده الأندلسي ترجم في ص 96 من الأصل، وانظر المحكم: 55/1.

(2) في الكتاب: 297/3 ت هـ الرواية وريشي ونسبه للراعي، مع أنه لجريز وهو في ديوانه، ص: 506 ألساوي: 1353
وابن الشجري: 245/1، وابن يعيش: 128/2، 138/5.

(3) في شرح أبيات المغني: 8/6 حزن بدل حرب وعجزه:
وَأَرْخَاهُمَا مُؤَصَّلَةً لَمْ تَقْضَبْ وَهُوَ مِنْ شَعْرِ أَوْرَدَهُ أَبُو تَمَامٍ فِي الْبَابِ الْأَوَّلِ مِنَ الْحَمَاسَةِ نَسَبَهُ التَّبَرِيزِيُّ، لِحَنْدَلِ بْنِ عَمْرِو
شرح التبريزي: 297/1، 299، - من شواهد الجمع: 218/1.

قَالَ: وَقِيلَ: هِيَ حَالِيَّةٌ وَالْخَبَرُ مَحْذُوفٌ. أَقُولُ: وَذُو الْحَالِ هُوَ الضَّمِيرُ الْمُسْتَكِنُ فِي ذَلِكَ الْخَبَرِ، أَيِ: وَأَهْوَاؤُنَا كَائِنَةٌ مَعًا، وَعَلَى هَذَا فَمُتَعَلِّقٌ مَعًا مَحْذُوفٌ أَيْضًا، أَيِ: وَأَهْوَاؤُنَا كَائِنَةٌ فِي حَالِ كَوْنِهَا مَعًا، وَهَذَا تَكْلُفٌ لَا دَاعِيَ إِلَيْهِ.

قَالَ: وَقَدْ عَادَلَ بَيْنَهُمَا ^(١) مَنْ قَالَ ^(٢):

كُنْتُ وَيَخِي كَبِيدِي وَاحِدٍ نَزَمِي جَمِيعًا وَتَرَامِي مَعًا

أَقُولُ: إِنَّ قَصْدَ بِلْشَادِ هَذَا الْبَيْتِ بَيَانُ وَجْهِ النُّظَرِ الَّذِي أَشَارَ إِلَيْهِ فِي قَوْلِ ثَعْلَبٍ: إِنْ جَاءَ جَمِيعًا يَحْتَمِلُ أَنْ يَفْعَلَهَا فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ، أَوْ وَقْتَيْنِ، وَجَاءَ مَعًا مُتَعَيْنٌ لِاتِّخَادِ الْوَقْتِ فَلَا يَنْهَضُ ذَلِكَ رَدًّا عَلَى ثَعْلَبٍ أَصْلًا فَتَأَمَّلْهُ.

قَالَ: وَتُسْتَعْمَلُ مَعًا لِلْجَمَاعَةِ كَمَا تُسْتَعْمَلُ لِلْإِثْنَيْنِ قَالَ ^(٣):

إِذَا حُتَّتِ الْأُولَى سَجَعْنَ لَهَا مَعًا

وَقَالَتِ الْخُنْسَاءُ ^(٤):

وَأَفْتَى رِجَالِي فَبَادُوا مَعًا فَأَصْبَحَ قَلْبِي بِهِمْ مُسْتَفْزًا

أَقُولُ: الْأُولَى صِفَةٌ لِمَحْذُوفٍ، يَعْنِي إِذَا حُتَّتِ الْحَمَامَةُ الْأُولَى، أَيِ: صَوَّتَتْ وَسَجَعْنَ مَعًا أَيِ: هَدَرْنَ جَمِيعًا لِأَجْلِ تَصَوُّبِهَا، فَقَدْ اسْتَعْمَلَ مَعًا فِي جَمْعِ الْمُؤَنَّثِ وَأَفْتَى، أَيِ: الدَّهْرُ، أَوْ الْمَوْتُ فَبَادُوا: هَلَكُوا مَعًا، أَيِ: جَمِيعًا بِحَيْثُ لَمْ يَبْقَ مِنْهُمْ أَحَدٌ، فَاسْتَعْمَلَ مَعًا فِي جَمْعِ الْمَذَكَّرِ وَمُسْتَفْزٌ يَفْتَحُ الْفَاءُ اسْمُ مَفْعُولٍ، أَيِ: مُسْتَحْقًا، يُقَالُ: اسْتَفَزَهُ الْخَوْفُ، إِذَا

(١) أَيِ: جَمِيعًا، وَنَعِ:

(٢) فِيهِ أَنْ نَعًا، وَجَمِيعًا مَعْنَى وَاحِدٌ وَهُوَ اتِّحَادُ الْفِعْلِ فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ، قَالَ الْبَغْدَادِيُّ فِي شَرْحِ آيَاتِ الْمَغْنِيِّ: 11/6 وَالْبَيْتُ مِنْ

آيَاتِ أَوْرَدَهَا الْمِرْدُ فِي أَوَاخِرِ الْكَامِلِ، لَطِيعُ بْنُ لِيَاسٍ وَفِي ذَيْلِ الْأَمَالِيِّ: 14/3، 15 لِرَجُلٍ مِنْ بَنِي غَزْوَمٍ.

(٣) لَنَسَمِ بْنِ نُوبِرَةَ مِنْ قَصِيدَةٍ فِي رِثَاءِ أَخِيهِ مَالِكٍ، وَصَدَرَهُ:

يَذْكُرُنَ ذَا الْبَثِّ الْحَزِينَ يَبِثُّ الْمُفَضَّلَاتِ ص: 270.

(٤) مِنْ قَصِيدَةٍ لِلْخُنْسَاءِ فِي رِثَاءِ إِخْوَتِهَا وَزَوْجِهَا، دِيوانُهَا: 47: أَنَبَسِ الْجُلَسَاءُ.

اسْتَحْفَهُ وَأَعْلَمَ أَنَّهُ اخْتَلَفَ فِي حَرَكَةِ مَعٍ إِذَا تَوَكَّثَ، فَذَهَبَ الْخَلِيلُ وَسَيَّبُوهُ إِلَى أَنَّهَا فَتَحَةٌ
إِغْرَابٍ، وَالْكَلِمَةُ ثَنَائِيَّةٌ فِي حَالَةِ الْإِفْرَادِ كَمَا كَانَتْ فِي حَالَةِ الْإِضَافَةِ⁽¹⁾ وَذَهَبَ يُونُسُ
وَالْأَخْفَشُ إِلَى أَنَّ الْفَتْحَةَ فِيهَا كَفَتْحَةٍ ثَاءً قَتَى، لِأَنَّهَا حِينَ أُفْرِدَتْ رُدَّتْ إِلَيْهَا لِأَنَّهَا الْمَحْدُوقَةُ
فَصَارَتْ اسْمًا مَقْصُورًا.

قَالَ ابْنُ مَالِكٍ: وَهُوَ الصَّحِيحُ لِقَوْلِهِمْ: الزَّيْدَانِ مَعًا، وَالزَّيْدُونَ مَعًا، فَيُوقَعُونَ مَعًا
فِي مَوْضِعٍ رَفَعَ كَمَا تُوقَعُ الْأَسْمَاءُ الْمَقْصُورَةُ، نَحْوُ: هُمْ عِدَى، وَلَوْ كَانَ بَاقِيًا عَلَى التَّقْصِصِ
لَقِيلَ: الزَّيْدَانِ مَعٌ كَمَا قِيلَ: هُمْ يَدٌ وَاحِدَةٌ عَلَى مَنْ سِوَاهُمْ⁽²⁾ وَاعْتَرِضَ بَأَنَّ مَعًا ظَرَفٌ فِي
مَوْضِعِ الْخَبَرِ، فَلَا يَلْزَمُ مَا قَالَهُ.

(1) الكتاب: 286/3، 278.

(2) التسهيل ص: 98، وشرحه: 258/1، مخ رقم: 213 في عامة.

مَتَّى

قَالَ: وَأَسْمُ شَرْطِ كَقَوْلِهِ^(١):

مَتَّى أَضَعُ الْعِمَامَةَ تُعْرِفُونِي

أَقُولُ: هَذَا عَجْزُ بَيْتِ لِسْحِيمِ بْنِ وَثِيلٍ، صَدْرُهُ:

أَنَا ابْنُ جَلَا وَطَلَاغِ الثَّنَائَا

وَبَعْدَ هَذَا الْبَيْتِ:

فَإِنْ مَكَائِنًا مِنْ حِمْيَرِي مَكَانُ اللَّيْثِ مِنْ وَسَطِ الْعَرِينِ

وَقَدْ أَشَدَّ الْمُصَنَّفُ الصَّدْرَ الْأَوَّلَ كُلَّهُ فِي الْبَابِ الْخَامِسِ فِي تَرَاجِمِ الْحَذُوفِ حَيْثُ تَرَجَّمَ عَلَى حَذْفِ الْمُوصُوفِ^(٢)، وَأَشَدَّ بَعْضَ هَذَا الصَّدْرِ فِي فَصْلِ غَيْرِ^(٣) وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْيَاءَ الْمُسَدَّدَةَ فِي حِمْيَرِي زَائِدَةٌ، كَمَا فِي دَوَارِيٍّ وَاحْمَرِيٍّ وَتُخُويمَا، أَيِ: فَإِنْ مَكَائِنًا مِنْ حِمْيَرٍ، وَهِيَ قَبِيلَةٌ مِنَ الْيَمَنِ، مِنْهَا كَانَتْ الْمُلُوكُ الْأَوَّلُ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ تُكَوِّنَ يَاءَ النَّسَبَةِ، وَحَذْفُ الْمُوصُوفِ، أَيِ: فَإِنْ مَكَائِنًا مِنْ نَسَبِ حِمْيَرِيٍّ، وَاللَّيْثُ: الْأَسَدُ، وَالْعَرِينُ: مَاوَاهُ 261/ الذي يَأْتِيهِ إِلَيْهِ يَقُولُ: أَنَا الْمُفْتَحِمُ/ لِلْأُمُورِ الْعِظَامِ مَتَّى أَضَعُ الْعِمَامَةَ عَنْ رَأْسِي تُعْرِفُونِي، فَلَسْتُ بِمَجْهُولٍ، فَإِنْ مَكَائِنًا مِنْ حِمْيَرٍ مَكَانُ اللَّيْثِ مِنْ وَسَطِ عَرِينِهِ، أَيِ إِنَّا أَشْرَفُ بَنِي حِمْيَرٍ، وَيُقَالُ: إِنَّ الْحَجَّاجَ بْنَ يُونُسَ لَمَّا قَدِمَ الْعِرَاقَ وَالْيَا أَمَرَ أَنْ يُنَادَى الصَّلَاةُ جَامِعَةً؛ فَاجْتَمَعَ النَّاسُ فِي الْمَسْجِدِ الْجَامِعِ، فَصَعِدَ الْمِنْبَرَ مُتْلِمًا، فَوَقَفَ سَاعَةً ثُمَّ أَشَدَّ.

(١) البيت مطلع قصيدة لِسْحِيمِ بْنِ وَثِيلٍ الرِّيَاحِيٍّ مِنَ الْمُخَضْرَمِينَ وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ الْحَزَانَةِ: (123/1)، وَأَوْضَحَ الْمَسَالِكِ:

149/3، وَالْمَعْمُ: 30/1.

(٢) الْمَغْنِي: 626/2.

(٣) الْمَغْنِي: 160/1.

أَبَا ابْنٍ جَلًّا وَطَلَعُ الْغُنَايَا

قَالَ: وَقَالَ سَاعِدَةُ⁽¹⁾؛

أَخِيلُ بَرْقًا مَتَى حَابٍ لَهُ زَجَلُ

أَيُّ مِنْ سَحَابٍ حَابٍ، أَيُّ ثَقِيلِ الْمَشْيِ لَهُ تَصْنُوتُ
أَقُولُ: أَخِيلُ بِضَمِّ الْهَمْزَةِ مَضَارِعُ: أَخَلْتُ، يُقَالُ: أَخَيْلْنَا وَأَخْلَنَّا، أَيُّ: شَيْئًا سَحَابَةً
مُخِيلَةً لِلْمَطَرِ، وَحَابٍ الظَّاهِرُ أَنَّهُ بِمَعْنَى دَانٍ، قَالَ الْجَوْهَرِيُّ: وَكُلُّ دَانٍ فَهُوَ حَابٍ⁽²⁾،
وَالْمُصَنَّفُ فَسَّرَهُ بِثَقِيلِ الْمَشْيِ، وَلَمْ أَقِفْ عَلَيْهِ، وَالزَّجَلُ بَزَائٍ وَجِيمٌ مَفْتُوحَتَيْنِ: الصَّوْتُ،
يُقَالُ: سَحَابٌ زَجِلٌ، بَفَتْحِ الزَّيِّ وَكَسْرِ الْجِيمِ، أَيُّ ذُو رَعْدٍ، وَهُوَ مَعْنَى قَوْلِ الْمُصَنَّفِ: لَهُ
تَصْنُوتٌ.

قَالَ: وَكَذَلِكَ اخْتَلَفُوا فِي قَوْلِ أَبِي ذُؤَيْبٍ⁽³⁾ يَصِفُ السَّحَابَ:

شَرِبْنِ بِمَاءِ الْبَحْرِ ثُمَّ تَرَفَعْتَ مَتَى لَجَجَ خُضْرُ، لَهُنَّ نَسِيجُ

أَقُولُ: هَذَا مِمَّا أَشَدُّهُ شَاهِدًا عَلَى أَنَّ الْبَاءَ⁽⁴⁾ تَرَدُّ لِلتَّبْعِيضِ بِمَعْنَى مِنْ أَيُّ: شَرِبْنِ
مِنْ مَاءِ الْبَحْرِ، وَاللَّجَجُ جَمْعُ لَجَّةٍ وَهِيَ مُعْظَمُ الْمَاءِ، وَالنَّسِيجُ: الْمَرُّ السَّرِيعُ مَعَ الصَّوْتِ،
وَيُقَالُ: إِنَّ السَّحَابَ فِي بَعْضِ الْأَمَاكِنِ يَذْثُو مِنَ الْبَحْرِ الْمَلْحِ فَتَمْتَدُّ مِنْهُ خَرَاطِيمٌ عَظِيمَةٌ

(1) الشاهد فيه أن متى جارة في لغة هذيل بمعنى أين وعجزه: إِذَا يَفْتَرُ مِنْ ثَوَاغِيهِ خَلَجًا وَهُوَ مِنْ آيَاتِ لِسَاعِدَةَ بْنِ جُؤَيْبٍ
الهذلي المخضرم، شرح أشعار الهذليين: 1172/3، 1174، واللسان مادة: خلج، فز، ومض، متى.
وقال البغدادي في شرح آيات المغني: 19/6 لم يقف الدمايني على سياق الشعر فظن أخيل فعلاً مضارعاً، وتبعه الشراح،
فقال: أخيل بضم الهمزة، مضارع أخلت.... وهو فعل ماضٍ.

(2) الصحاح: 6/ حبا.

(3) قيل إن متى فيه معنى تى وقيل إنها بمعنى وسط.

(4) في نج متى، قال ابن جني في سر صناعة الإعراب، ص 152 إن الباء زائدة، وهو البيت الثاني من قصيدة لأبي ذؤيب
الهذلي، شرح أشعار الهذليين: 128/1.

تَشْرَبُ مِنْ مَائِهِ فَيَكُونُ لَهُ صَوْتُ شَدِيدٍ مُزَعِجٌ، ثُمَّ تَذْهَبُ صَاعِدَةً إِلَى الْجَوِّ، فَيَلْطَفُ ذَلِكَ الْمَاءُ
وَيَعَذِّبُ بِإِذْنِ اللَّهِ فِي زَمَنِ صُعُودِهَا وَتَرْفُعِهَا، ثُمَّ تُمَطِّرُ حَيْثُ يَشَاءُ اللَّهُ تَعَالَى:
وإِلَى هَذَا يُشِيرُ بَعْضُهُمْ حَيْثُ يَقُولُ مُعْتَذِرًا عَنْ هَدْيِهِ أَرْسَلَ بِهَا إِلَى مَمْدُوحِهِ⁽¹⁾:

كَالْبَحْرِ يُنْطَرُهُ السَّحَابُ وَمَالَهُ فَضْلٌ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ مِنْ مَائِهِ

⁽¹⁾ لم اعثر على قائله.

مَذْمُونٌ

قَالَ: وَمِنَ الْكَثِيرِ فِي مَذْمُونِهِ⁽¹⁾؛

وَرَبْعٌ عَفَّتْ أَثَارُهُ مِنْذُ أَزْمَانٍ

أَقُولُ: هَذَا عَجْزُ بَيْتٍ مُصَرَّعٍ لِأَمْرِئِ الْقَيْسِ، صَدْرُهُ:

قِفَا بُنْكَ مِنْ ذِكْرِي حَبِيبٍ وَعِرْفَانٍ

وَلَمْ أَقِفْ فِي عِرْفَانٍ بِكَسْرِ الْعَيْنِ عَلَى غَيْرِ قَوْلِ صَاحِبِ الْقَامُوسِ:
وَعِرْفَانٌ لَكَ عِشْبَانٌ مُعْتَنِيَةٌ مَشْهُورَةٌ⁽²⁾، وَالرَّبْعُ: الْمَنْزِلُ، وَعَفَّتْ: دَرَسَتْ وَأَلْمَحَتْ،
وَأَثَارُهُ، جَمْعُ أَثَرٍ، وَيُرْوَى: آيَاتُهُ، وَهِيَ الْعَلَامَاتُ جَمْعُ آيَةٍ، وَرَزْنُهَا: فَعَلَتْ بِتَحْرِيكِ الْعَيْنِ،
وَهِيَ فِي الْأَصْلِ وَأَوْ عِنْدَ سِبْيُونِهِ، قَالَ: لِأَنَّ بَابَ طَوْنِتٍ أَكْثَرُ مِنْ بَابِ حَيِّتٍ⁽³⁾ وَقَالَ الْفَرَّاءُ:
وَرَزْنُهَا فِي الْأَصْلِ فَاعِلَةٌ فَحُذِفَتْ لَأَمُهَا تَخْفِيفًا⁽⁴⁾

قَالَ: وَمِنَ الْقَلِيلِ فِي مَذْمُونِهِ⁽⁵⁾؛

أَقْوَيْنَ مَذْمُومًا حَجَجَ وَمَذْمُومًا دَهَرَ

أَقُولُ: هَذَا عَجْزُ بَيْتٍ مُصَرَّعٍ مِنْ بَحْرِ الْكَامِلِ، صَدْرُهُ:

(1) فيه أن منذ فجر الزمن الماضي كثيراً، والرواية في ديوانه: ورسم عفاً آياته منذ أزمان ديوان امرئ القيس، ص 89.

والعيني: 319/3، والتصريح: 17/2، والجمع: 217/1، والجنى الداني: ص 503.

(2) القاموس: 3/ عرف.

(3) الكتاب: 350/3، 351 - 398/4 ت هـ.

(4) ما قاله الدمامي مأخوذ من الصحاح: 6/ آيا.

(5) فيه أن جرماً للزمن الماضي قليل، مطلع قصيدة لزهير بن أبي سلمى، شرح شعره، صنعة ثعلب ت قبادة، ص 76، وهو

من شواهد ابن يعيش: 93/4، 11/8، والجمع: 217/1، وأوضح المسالك: 142/2.

لِمَنِ الدِّيَارُ بَقْنَةُ الْحِجْرِ.

وَالْحِجْرُ بِكَسْرِ الْحَاءِ: مَنَازِلُ ثُمُودَ بِنَاحِيَةِ الشَّامِ عِنْدَ وَادِي الْقَرْيِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَقَدْ كَذَّبَ أَصْحَابُ الْحِجْرِ الْمُرْسَلِينَ﴾⁽¹⁾ وَقُنْتُهَا: أَغْلَاهَا وَأَقْوَيْنَ: خَلَوْنَ مِنْ مَكَانِهِنَّ وَالْحِجَجُ بِكَسْرِ الْحَاءِ جَمْعُ: حِجَّةٍ بِالْكَسْرِ أَيْضاً وَهِيَ السَّنَةُ.

قَالَ: فَقَالَ الْمُبْرَدُ وَابْنُ السَّرَاجِ وَالْفَارِسِيُّ مُبْتَدَأَيْنِ⁽²⁾ وَمَا بَعْدَهُمَا خَبَرٌ أَقُولُ: هَذَا الْإِعْرَابُ هُوَ الَّذِي اخْتَارَهُ ابْنُ الْحَاجِبِ فِي كَافِيَّتِهِ⁽³⁾، وَصَرَّحَ فِي غَيْرِهَا بِأَنَّهُ مَذْهَبُ الْمُحَقِّقِينَ، لَكِنَّهُ مُشْكَلٌ لِعَدَّةٍ مُذْ وَمُنْذُ فِي الظُّرُوفِ مَعَ اخْتِيَارِهِ لِهَذَا الْإِعْرَابِ فِيهِمَا؛ إِذْ كَوْنُهُمَا مُبْتَدَأَيْنِ مُتَافٍ لِكَوْنِهِمَا ظَرْفَيْنِ، وَلَمْ أَعْثُرْ لَهُ عَلَى جَوَابٍ مَعَ شِدَّةِ الْبَحْثِ عَنْهُ، فَتَأَمَّلْهُ، وَمِمَّا اسْتَشْكَلْتُ بِهِ الْإِبْتِدَائِيَّةُ أَنْ قِيلَ: مَا الْمَوْجِبُ لِتَقْدِيمِ هَذَا الْمُبْتَدَأِ، وَهَلَا جَازَ يُؤْمَانُ مُنْذُ كَمَا تَقُولُ: يُؤْمَانُ أَمْدٌ ذَلِكَ، وَأَحْيَبُ بِأَنَّهُمْ أَجْرَوْهَا رَافِعَةً مُجْرَاهَا خَافِضَةً، فِي أَهْلِهَا لَا تُدْخِلُ إِلَّا عَلَى اسْمِ الزُّمَانِ.

قَالَ: وَقَالَ الْأَخْفَشُ وَالزَّجَاجُ وَالزَّجَاجِيُّ⁽⁴⁾؛ ظَرْفَانِ مُخْبَرٌ بِهِمَا / عَمَّا بَعْدَهُمَا أَوْ مَفْنَاهُمَا بَيْنَ⁽⁵⁾ وَبَيْنَ مُضَاهِيْنِ لِمَعْنَى مَا لَقِيْتُهُ مُذْ يُؤْمَانِ؛ بَيْنِي وَبَيْنَ لِقَائِهِ يُؤْمَانِ⁽⁶⁾، وَلَا خَفَاءَ بِمَا فِيهِ مِنَ التَّعَسُّفِ.

أَقُولُ: قَالَ ابْنُ الْحَاجِبِ: هَذَا الْمَذْهَبُ وَهُمْ⁽⁷⁾؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى وَاللَّفْظَ يَأْتِيَانِ⁽⁸⁾، أَمَّا الْمَعْنَى فَلَا تَكْ تَخْبِرُ عَنْ جَمِيعِ الْمُدَّةِ بِأَنَّهَا يُؤْمَانِ، وَذَلِكَ خَبَرٌ مُحَقَّقٌ، وَأَمَّا اللَّفْظُ، فَلَا يُؤْمَانُ نَكْرَةً لَا

(1) الحجر: ﴿وَلَقَدْ كَذَّبَ أَصْحَابُ الْحِجْرِ الْمُرْسَلِينَ﴾ الآية: 80.

(2) يريد مُنْذُ الْمُقْتَضِبِ: 30/3 والأصول 137/2، والمقتصد في شرح الإيضاح: 855/2.

(3) شرح الكافية لابن جماعة ص 294، 295.

(4) شرح جمل الزجاجة لابن هشام، ص 220.

(5) ساقط من ج.

(6) وهو نفس تقدير ابن السراج في الأصول، وابن هشام جعله ممن يرى أن مُنْذُ، مُذْ مُبْتَدَأٌ.

(7) قال في الكافية: «وهو مبتدأ وخبره ما بعده، خلافاً للزجاج» شرح ابن جماعة ص 295.

(8) في الأصل وَجَّ يَأْبَاهُ.

مُصَحَّحَ لَهَا، فَلَا يَسْتَقِيمُ أَنْ تُكُونَ مُبْتَدَأً، فَإِنْ قِيلَ: تَقْدِيمُ الْخَبَرِ الظَّرْفِ عَلَى الْمُبْتَدَأِ الْمُنْكَرِ مُصَحَّحٌ لَهُ، وَهَذَا كَذَلِكَ، فَيَكُونُ الْمُصَحَّحُ مَوْجُوداً فَالْجَوَابُ: أَنْ مُجَرَّدَ ذَلِكَ لَا يَكُونُ مُصَحَّحاً، (وَأَمَّا يَكُونُ مُصَحَّحاً)⁽¹⁾ أَنْ لَوْ كَانَ الظَّرْفُ الْمُتَقَدِّمُ ظَرْفاً لِلْمُبْتَدَأِ، كَقَوْلِكَ، فِي الدَّارِ رَجُلٌ وَفِي الْجُمُعَةِ صَلَاةٌ وَجَمِيعُ الْمُدَّةِ فِي قَوْلِنَا: جَمِيعُ الْمُدَّةِ يَوْمَانِ لَيْسَ ظَرْفاً لِيَوْمَانِ؛ إِذْ لَوْ كَانَ ظَرْفاً لَهُ لَكَانَ زَائِداً عَلَيْهِ، وَنَحْوُ فِي رَمَضَانَ جُمُعَاتٍ، وَلَيْسَ جَمِيعُ الْمُدَّةِ زَائِداً عَلَيْهِ؛ إِذْ لَيْسَ الْمَعْنَى: فِي جَمِيعِ مُدَّةِ التَّيَّامِ الرَّوْثِيَّةِ يَوْمَانِ؛ بَلِ الْمُرَادُ: أَنَّهُ هُوَ.

قَالَ كَقَوْلِهِ⁽²⁾:

مَا زَالَ مِثْلُ عَقْدَتِ يَدَاهُ إِزَارُهُ

أَقُولُ: هَذَا صَدْرُ بَيْتٍ لِلْفَرَزْدَقِ يَرْتِي يَزِيدَ بْنَ الْمُهَلَّبِ، عَجْزُهُ.

فَسَمَّا فَأَذْرَكَ خَمْسَةَ الْأَشْبَارِ

وَخَبِرُ زَالَ قَوْلُهُ بَعْدَ هَذَا الْبَيْتِ:

يُذْنِي خَوَافِقَ مِنْ خَوَافِقَ ثَلْتَقِي فِي ظِلِّ مُعْتَبِطِ الْعُبَارِ مُثَارِ

وَسَمَّا: إِرْتَفَعَ وَأَذْرَكَ: لَحِقَ وَالْمُرَادُ بِخَمْسَةِ الْأَشْبَارِ: مِقْدَارُ ارْتِفَاعِ قَامَتِهِ، أَوْ مَوْضِعُ قَبْرِهِ، يُذْنِي: يُقَرِّبُ، خَوَافِقُ، أَيُّ رَايَاتٍ خَوَافِقُ تَخْفِقُ وَتُضْطَرِّبُ مِنْ خَوَافِقَ مِنْ رَايَاتٍ أُخَرَ كَذَلِكَ، ثَلْتَقِي: تَجْتَمِعُ فِي ظِلِّ مَكَانٍ اعْتَبَطَ غُبَارُهُ أَيُّ لَمْ يُتْرَقْ قَبْلَ ذَلِكَ، وَهُوَ بِالْعَيْنِ الْمَهْمَلَةِ، وَهُوَ مِنْ قَوْلِكَ: اعْتَبَطَتِ الْأَرْضُ إِذَا حَفَرَتْ فِيهَا حُفْرَةٌ لَمْ تُحْفَرْ قَبْلُ، وَالْمُثَارُ: الْمَرْفُوعُ، يُقَالُ: ثَارَ الْعُبَارُ: ارْتَفَعَ، وَأَثَارُهُ فَلَانٌ: رَفَعَهُ، يَقُولُ لَمْ يَزَلْ مِنْذُ قَدَرٍ عَلَى عَقْدِ إِزَارِهِ بِيَدِهِ فَارْتَفَعَ وَبَلَغَ

(1) ساقط من ج.

(2) فيه أن مِثْلَ اسم وليتها الجملة الفعلية، من قصيدة للفَرَزْدَقِ في رثاء يزيد بن المهلب ديوانه ص 378 تح: الصاوي: 1354 وابن يمش: 121/2، 33/6، وأوضح المسالك: 153/2 والمقتضب: 176/2 والجنى الداني ص 504، والهمع: 150/2، 216/1.

مَبْلَغِ الرِّجَالِ، أَوْ مَاتَ وَدُفِنَ فِي خَمْسَةِ أَشْهُارٍ مِنَ الْأَرْضِ أَمِيرًا يَقُودُ الْجُيُوشَ، وَيُقَاتِلُ فِي
الْأَمَكِنَةِ الَّتِي يُقَاتِلُ قَبْلَهُ فِيهَا أَحَدًا، وَلَا أَثَارَ لَهَا غُبَارًا حَتَّى أَثَارَهُ هُوَ.
قَالَ: وَقَوْلُهُ^(١)؛

وَمَا زِلْتُ أَبْغِي الْمَالَ مَذًا أَنَا يَافِعٌ

أَقُولُ: الْيَافِعُ: هُوَ الْغُلَامُ الَّذِي رَاهِقَ الْعِشْرِينَ يُقَالُ: يَفَعُ: يَفَعُ، وَيَفَعُ، فَهُوَ يَافِعٌ،
وَلَا يُقَالُ: مُوفِعٌ كَذَا فِي الْقَامُوسِ^(٢)، وَلَمْ يَخْكِ فِي الصَّحَاحِ يَفَعٌ بِدُونِ الْفِ، وَإِنَّمَا قَالَ: أَيْفَعُ
الْغُلَامُ أَيُّ: أَرْفَعُ، فَهُوَ يَافِعٌ، وَلَا يُقَالُ: مُوفِعٌ وَهَذَا مِنَ التَّوَادُرِ^(٣).

قَالَ: وَأَصْلُ مَذً: مُنْذٌ بِدَلِيلِ رُجُوعِهِمْ إِلَى ضَمِّ ذَالِ مَذً: عِنْدَ مُلَاقَاةِ السَّائِكِ، فَهُوَ مَذً الْيَوْمَ
وَلَوْلَا أَنَّ الْأَصْلَ الضَّمُّ لَكَسَرُوا.

أَقُولُ: يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الضَّمُّ عَلَى الْإِتْبَاعِ، وَأَثَرُهُ عَلَى الْكَسْرِ اسْتِثْقَالًا لِلْخُرُوجِ إِلَيْهِ
مِنَ الضَّمِّ، وَإِنْ كَانُوا يَفْعَلُونَهُ فِي بَعْضِ الْأَخْيَانِ، وَعَلَيْهِ فَلَا يَتِمُّ هَذَا الدَّلِيلُ.

قَالَ: وَلَأنَّ بَعْضَهُمْ يَقُولُ: مَذً زَمَنٍ طَوِيلٍ فَيَضُمُّ مَعَ عَدَمِ السَّائِكِ.

أَقُولُ: يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ قَدْ ضُمَّ لِلْإِقْتِاعِ كَمَا مَرَّ؛ لِأَنَّ أَصْلَ الْكَلِمَةِ مُنْذٌ فَحُذِفَتْ مِنْهَا
التَّوْنُ، فَلَا يَتِمُّ الدَّلِيلُ أَيْضًا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) تمام البيت: وَلَيْدًا وَكَهْلًا حِينَ شَيْتُ وَأَمْرَدًا.

وهو من قصيدة للأعشى ميمون البكري، والرواية في ديوانه ص 135 وما زلت... مذ يافعاً ت ح محمد حسين مكتبة
الأدب مصر دون تاريخ والمجمع: 216/1، الأشموني: 228/2، والتصريح: 21/2.

(٢) القاموس 105/3 أَيْفَعُ.

(٣) الصحاح: 3/يَفَعُ.

حَرْفُ النُّونِ: «النُّونُ الْمَفْرَدَةُ»

قَالَ: أَحَدُهَا: نُونُ التَّوَكُّيدِ، وَهِيَ خَفِيفَةٌ وَثَقِيلَةٌ.
أَقُولُ: لَا يَتَأَثَّرُ تَقْسِيمُ نُونِ التَّوَكُّيدِ إِلَيْهَا فِي هَذَا الْمَحَلِّ؛ لِأَنَّ الْمَقْسَمَ أَوَّلًا وَهُوَ النُّونُ الْمَفْرَدَةُ، وَلَا يَصْدُقُ عَلَى الثَّقِيلَةِ؛ اللَّهُمَّ أَنْ يُقَالَ: أَرَادَ الْمَفْرَدَةَ خَطَأً.
قَالَ: وَأَمَّا قَوْلُهُ⁽¹⁾:

أَقَاتِلُنْ: أَحْضِرُوا الشُّهُودَا

فَضْرُورَةٌ سَوَّغَهَا شَبَهُ الْوَصْفِ بِالْفَعْلِ.
أَقُولُ: قَبْلَ هَذَا الْبَيْتِ:

أَرَأَيْتَ إِنْ جَاءَتْ بِهِ أَمْلُودَا مُرَجَّلَا وَيَلْبَسُ الْبُرُودَا

أَرَأَيْتَ أَصْلَهُ: أَرَأَيْتَ؛ حُذِفَتِ الْهَمْزَةُ تَخْفِيفًا قَالَ الشَّاعِرُ⁽²⁾:

صَاحَ هَلْ رَأَيْتَ أَوْ سَمِعْتَ بِرَاعٍ رَدَّ فِي الضَّرْعِ مَا قَرَى فِي الْحِلَابِ

وَقَالَ أَبُو الْأَسْوَدِ الدَّؤَلِيُّ⁽³⁾:

أَرَأَيْتَ أَمْرًا كُنْتُ لَمْ أَبْلُهُ أَتَانِي فَقَالَ: أَتَخِلَّنِي خَلِيلًا

وَقَالَ آخَرُ:

(1) قال البغدادى في شرح أبيات المغني: 33/6: «هذا رجز أورده السكري في أشعار هذيل بلفظ: أقاتلون أعجبي الشهودا. والشاهد في المحتسب: 193/1، وأوضح المسالك: 19/1 والجنى الداني: 141 وشرح أشعار الهذليين: 651/2، وفيه أن توكيد اسم الفاعل بالنون ضرورة.»

(2) في الصحاح البيت منسوب لإسماعيل بن بشار ج/6 رأى.

(3) البيتان من شواهد الصحاح: 6/رأى، وفي الهامش أن الثاني ليركاض بن أباقي الدبيري.

أَرَيْتَكَ إِنْ مَنَعْتَ كَلَامَ لَيْلَى ائْتَمَعْنِي عَلَى لَيْلَى الْبُكَاءِ

263/ والأملودُ بضم الميمزة: العُصْنُ النَّاعِمُ / والمرجلُ: الذي شَعْرُهُ بَيْنَ الجَعُودَةِ والسُّبُوطَةِ يَقُولُ: أَخْبِرْنِي إِنْ جَاءَتْ هَذِهِ الْمَرْأَةُ بِشَابٍ يَتَرَوُّجُهَا رَجُلُ الشَّعْرِ، حَسَنَ اللَّبَاسِ كَالْعُصْنِ النَّاعِمِ، أَتَأْمُرُ بِإِخْضَارِ الشُّهُودِ لِعَقْدِ نِكَاحِهَا عَلَيْهِ، يُنَكِّرُ وَقَوْعَ ذَلِكَ مِنْهُ⁽¹⁾، وَلِقَائِلِ أَنْ يَقُولَ: لَا نُسَلِّمُ فِي قَوْلِهِ: أَقَائِلُنَّ توكيداً بالتَّوْنِ؛ لِاحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ أَصْلُهُ: أَقَائِلُ أَنَا فَحَذَفْتُ الْمِيمَزَةَ اغْتِيَاباً، ثُمَّ أَذْغَمْتُ التَّنْوِينَ فِي تَوْنِ أَنَا عَلَى حَدِّ: * (لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي) ⁽²⁾ *، كَمَا قِيلَ نَعَمْ الْقَوْلُ بِتَأْكِيدِ الْإِسْمِ بِالتَّوْنِ الثَّقِيلَةِ فِي قَوْلِهِ⁽³⁾:

يَا لَيْتَ شِعْرِي عَنْكُمْ حَنِيفًا أَشَاهِرُونَ بَعْدَنَا السُّيُوفَا

مُتَحَتِّمٌ وَلَا يَتَأَلَّى فِيهِ هَذَا الْإِحْتِمَالُ وَخَفِيفًا مُرَخِّمٌ: خَفِيفَةٌ وَهِيَ قَبِيلَةٌ، وَحَرَفُ التَّدَاوِي مَحْذُوفٌ وَهَذَا هُنَا بَحْثٌ وَهُوَ أَنَّ اسْمَ الْفَاعِلِ عِنْدَ إِتِّصَالِ تَوْنِ التَّوْكِيدِ بِهِ هَلْ يَتَنَبَّهُ لِشَبَّهِهِ بِفِعْلِ الْأَمْرِ، فَإِنَّهُ أَقْعَدُ الْأَفْعَالِ بِهِذِهِ التَّوْنِ، إِذْ تُلْحَقُهُ بِلا شَرْطٍ، وَأَمَّا غَيْرُهُ مِنَ الْأَفْعَالِ فَإِنَّهَا لَا تُلْحَقُهُ إِلَّا بِشَرْطٍ، هَذَا مِمَّا لَمْ أَرِ فِيهِ نَصًّا، وَلَكِنْ سَمِعْتُ شَيْوَخَنَا يُنْشِدُونَ الْبَيْتَ الَّذِي أوردَهُ الْمُصَنِّفُ بضم اللام مِنْ أَقَائِلُنَّ وَلَمْ أَقِفْ عَلَيْهِ مَضْبُوطاً كَذَلِكَ فِي كِتَابِ مُعْتَمَدٍ، فَإِنْ ثَبَّتَ الرِّوَايَةُ فِيهِ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ عَلِمَ أَنَّ الْعَرَبِيَّ لَا يَتَّبِعُهُ عِنْدَ الْإِحْقَاقِ هَذِهِ التَّوْنِ الْمُتَّصِلَةَ بِهِ؛ لَكِنْ يُسَالُ حِينَئِذٍ، لِمَ أَغْرَبَ مَعَ قِيَامِ الْمُقْتَضِيِّ لِلْبَيِّنَةِ؟

قَالَ: وَشَدَّ قَوْلُهُ⁽⁴⁾:

(1) قال البغدادي في شرح أبيات المغني: 36/6: كلام الدمايني في معنى البيت صادر عن تخمين مخالف للمنقول... والمنقول:

أَنْ رَجُلًا أَنَى أُمَّةَ لَهُ، فَلَمَّا حِيلَتْ، جَحَدَهَا فَقَالَتْ:

((أَرَأَيْتَ إِنْ جَاءَتْ بِهِ أَمْلُودَا))

انظر الشرح: 33/6.

(2) الكهف: من الآية: 37.

(3) نسبة العيني: 122/1 لرؤية وهو ما الحق من شعره في ديوانه: 179 واللسان شهر.

(4) فيه أن تأكيد فعل التعجب بالتون شاذ ف أحرى أصله: أَخْبِرْنِي بِهْ وَالْبَيْتِ لَمْ يَعْرِفْ قَائِلُهُ، وَمِنْ شَوَاهِدِ الْعَرَبِيِّ: 3/

645، والمهم: 78/2، وحاشية الصبان: 221/3، واللسان غصاً - حرى.

فَأَخْرَجَ بِهِ يَطُولُ فَقَرٍ وَأَخْرَجَ

أَقُولُ: هَذَا عَجَزُ بَيْتٍ، صَدْرُهُ:

وَمُسْتَبْدِلٍ مِنْ بَعْدِ غَضِي صُرْمَةٌ

قَالَ الْجَوْهَرِيُّ: «وُغَضِيَ مَائَةٌ مِنَ الْإِبِلِ، وَهِيَ مَعْرِفَةٌ لَا تُثَوَّنُ، وَلَا تُدْخَلُهَا الْأَلِفُ وَاللَّامُ»⁽¹⁾ وَأَشَدُّ الْبَيْتِ؛ إِلَّا أَنَّهُ قَالَ: «وَمُسْتَحْلِفٌ مَكَانٌ وَمُسْتَبْدِلٌ قَالَ: وَالصُّرْمَةُ: الْقِطْعَةُ مِنَ الْإِبِلِ نَحْوَ الثَّلَاثِينَ وَفِي الْقَامُوسِ: وَالصُّرْمَةُ بِالْكَسْرِ: الْقِطْعَةُ مِنَ الْإِبِلِ مَا بَيْنَ الْعَشْرِينَ إِلَى الثَّلَاثِينَ أَوْ إِلَى الْخَمْسِينَ وَالْأَرْبَعِينَ، أَوْ مَا بَيْنَ الْعَشْرَةِ إِلَى الْأَرْبَعِينَ، أَوْ مَا بَيْنَ عَشْرَةٍ إِلَى بَضْعِ عَشْرَةٍ»⁽²⁾.

قَالَ: وَهَذَا قَوْلُهُ⁽³⁾؛

ذَا مَنْ سَعْدَكَ لَوْ رَحِمْتَ مُتِيماً لَوْلَاكَ لَمْ يَكُ لِلصَّبَابَةِ جَانِحاً

أَقُولُ الْمُتِمُّ الَّذِي ذَلَّلَهُ الْحُبُّ وَعَبْدَهُ لِمَحَبَّتِهِ وَالصَّبَابَةُ بِالْفَتْحِ: رِقَّةُ الشَّوْقِ وَحَرَائِثُهُ وَجَانِحاً: مَا يَلَا قَالَ تَعَالَى: «وَأَن جَنَحُوا لِلسَّلَامِ فَأَجْنَحْ هَا»⁽⁴⁾.
قَالَ: وَالَّذِي سَهَّلَهُ⁽⁵⁾ أَنَّهُ بِمَعْنَى أَفْعَلَ.

(1) في الصحاح: 194/1، «غَضِيَ غَضِبٌ مُحْرِيفٌ وَفِي تَهْلِيلِ اللَّفْظِ لِلْجَوْهَرِيِّ: غَضِيَ بَدَلَ غَضِي: مَائَةٌ مِنَ الْإِبِلِ: 157/8،

وَهُوَ الصَّحِيحُ وَفِي الْقَامُوسِ مَادَّةُ غَضِي وَغَضِي كَسَلَمَى: مَائَةٌ مِنَ الْإِبِلِ.

(2) الْقَامُوسُ: 14/4 صُرْمٌ.

(3) فِيهِ تَاكِيدُ الْفِعْلِ الْمَاضِيِّ شَاذٌ، لَمْ يَعْرِفْ قَائِلُهُ إِضْفَاءً، وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ الْعَيْنِ: 118/1، 341/4 وَالتَّصْرِيحُ: 41/1،

وَالْمَجْمُوعُ: 78/2، وَحَاشِيَةُ الصَّبَانِ: 41/1.

(4) الْأَنْفَالُ مِنَ الْآيَةِ: 61.

(5) أَي: تَوْكِيدُ الْمَاضِيِّ دَامَ.

أقول: لو قال بمعنى: كَيْفَعَلَ لَكَانَ أَوْلَى إِذْ فَاعِلٌ دَامَ فِي الْبَيْتِ اسْمٌ ظَاهِرٌ، وَلَا يَرْفَعُهُ أَفْعَلٌ فَلَا يَحُلُّ دَمٌ هُنَا مَحَلُّ دَامٍ بِخِلَافٍ، كَيْدَمٌ، وَقَدْ يُقَالُ: أَرَادَ بِ أَفْعَلٌ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ، وَهُوَ الْأَمْرُ لَا خُصُوصِيَّةَ الصَّبِيغَةِ، فَكَأَنَّهُ قَالَ: بِمَعْنَى الْأَمْرِ، فَيَصْدُقُ عَلَى مِثْلِ، كَيْدَمٌ.

قَالَ: وَإِنْ كَانَ مُسْتَقْبَلًا أَكَّدَ بِهِمَا وَجُوبًا إِلَى آخِرِهِ.

أقول: قَسَمَ الْمُصَنِّفُ فِي تَوْضِيحِهِ عَلَى الْأَلْفِيَةِ الْمُضَارِعِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى تَأْكِيدِهِ (بِالْثَوْنِ إِلَى خَمْسِ حَالَاتٍ، إِحْدَاهَا: أَنْ يَكُونَ تَأْكِيدُهُ) ⁽¹⁾ بِهَا وَاجِبًا وَذَلِكَ إِنْ كَانَ مُتَّبَعًا مُسْتَقْبَلًا جَوَابًا لِقَسَمٍ غَيْرِ مَفْصُولٍ مِنْ لَامِهِ بِفَاصِلٍ، نَحْوُ: «وَتَاللَّهِ لَا كَيْدَنَّيْ أَصْنَمَكُمْ» ⁽²⁾، وَلَا يَجُوزُ تَوْكِيدُهُ بِهَا إِنْ كَانَ مَتَفِيًّا، نَحْوُ: «قَالُوا تَاللَّهِ تَفْتَنُوا تَذَكَّرُ يَوْسُفَ» ⁽³⁾، إِذِ التَّقْدِيرُ: لَا تَفْتَنَا، أَوْ كَانَ حَالًا، كَقِرَاءَةِ أَبْنِ كَثِيرٍ: ((لَأَقْسِمَ)) ⁽⁴⁾، أَوْ كَانَ مَفْصُولًا مِنَ اللَّامِ: «وَلَيْنَ مُثَمَّ أَوْ قَتَلْتُمْ لِي إِلَى اللَّهِ تَحْشَرُونَ» ⁽⁵⁾.

وَالثَّانِيَةُ أَنْ يَكُونَ قَرِيبًا مِنَ الْوَاجِبِ، وَذَلِكَ إِذَا كَانَ شَرْطًا إِنْ الْمُؤَكَّدَةُ بِ مَا نَحْوُ: «وَلَمَّا تَخَافُ» ⁽⁶⁾ «فَلَمَّا تَذْهَبُ» ⁽⁷⁾ «فَلَمَّا تَرَيْنَ» ⁽⁸⁾ وَمِنْ تَرْكِ تَوْكِيدِهِ قَوْلُهُ ⁽⁹⁾:

يَا صَاحِبِ إِنَّمَا تُجِدْنِي غَيْرَ ذِي حِدَةٍ فَمَا التَّخْلِي عَنْ الْخِلَافِ مِنْ شَيْعِي

وَهُوَ قَلِيلٌ وَقِيلَ يَخْتَصُّ بِالضَّرُورَةِ.

(1) ساقط من ج.

(2) بقَدْ أَنْ تَوَلَّوْا مُذْبِرِينَ الْأَنْبِيَاءِ: 57.

(3) يوسف: من الآية: 85.

(4) لَا أَقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ: (1)، الْأَوَّلَى بِغَيْرِ الْفِ وَالثَّانِيَةِ: وَلَا أَقْسِمُ أَيِّ بِالْأَلْفِ، وَبِاقِي السَّبْعَةِ قَرَأَ: لَا أَقْسِمُ.... وَلَا أَقْسِمُ، كِتَابُ السَّبْعَةِ فِي الْقِرَاءَاتِ لِابْنِ جَاهِدٍ، ص: 661.

(5) آل عمران: 158.

(6) الأنفال من الآية: 58.

(7) الزخرف من الآية: 41.

(8) مريم من الآية: 26.

(9) من الشواهد التي لم يعرف قائلها، وهو في الحُرَاقَةِ بِتَحْقِيقِ: ع. هَارُون: 431/11، وَالتَّصْرِيحُ 204/2.

وَالثَّالِثَةُ: أَنْ يَكُونَ كَثِيرًا، وَذَلِكَ إِذَا وَقَعَ بَعْدَ أَدَاءِ طَلَبِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ

اللَّهُ غَفِيلاً﴾⁽¹⁾.

الرَّابِعَةُ: أَنْ يَكُونَ قَلِيلاً، وَذَلِكَ بَعْدَ لَا الثَّانِيَةِ وَمَا الزَّائِدَةُ الَّتِي لَمْ تُسَبِّقْ بِ إِنْ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً﴾⁽²⁾ وَقَوْلِهِ⁽³⁾:

وَمَنْ عَصَا مَا يُثْبِتُنْ شَكِيرَهَا

وَقَوْلِهِ⁽⁴⁾:

قَلِيلاً يَوْمَ مَا يَحْمَدُنْكَ وَارِثُ

الْخَامِسَةُ: أَنْ يَكُونَ أَقْلً، وَذَلِكَ بَعْدَ لَمْ وَبَعْدَ أَدَاءِ جَزَاءٍ غَيْرِ إِمَّا كَقَوْلِهِ⁽⁵⁾:

يَخْسِيهِ الْجَاهِلُ مَا لَمْ يَعْلَمَا

(1) إبراهيم من الآية: 42.

(2) الأنفال: 25.

(3) هذا الشاهد من أمثال العرب: موداه: أن الفرع يأتي على وفق أصله، وقد وقع عَجْزًا في بيت هو:

إِذَا مَاتَ مِنْهُمْ مَيِّتٌ سُرِقَ أَبْنُوهُ وَبَيْنَ عَهْدِهِ مَا يَثْبِتُنْ شَكِيرَهَا

كما وقع صدرأ لبيت آخر، عَجْزُهُ هُوَ: قَدِيمًا، وَيُقْطَعُ الزُّنَادُ مِنَ الزُّلْدِ وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ ابْنِ يَعِيشَ: 103/7، ومجمع الأمثال: 107/1، والخزانة: 38/2، 489/4، 566، واللسان غصه والكتاب: 153/2.

(4) صدر بيت من الطويل، عجزه: إِذَا نَالَ مِمَّا كُنْتُ تُجْمَعُ مَعْتَمًا وَهُوَ مِنْ آيَاتِ لِحَافِ الطَّائِي الْجَوَادِ الْمَعْرُوفِ، ديوانه ص 108 من مجموع خمسة دواوين، الوهية: 1293، وفيه قليل...إِذَا سَاقَ.

(5) بيت من الزجر، وبعده تَثِيخًا عَلَى كُرْمِيهِ مَعْتَمًا

ينسب لأبي حيان الفقمسي، يصف جبالاً عمه الخصب وحفه النبات كما ينسب لأبي الصمصاء مساور بن هند الغنسي، المخضرم كما ينسب لغيرهما، وهو من شواهد: الكتاب: (516/3)، ونوادير أبي زيد: ص 164، وابن يعيش: 24/9، والخزانة: 569/4، والمجمع: 78/2.

وَقَوْلِهِ⁽¹⁾:

مَنْ تَلَقَّفَنُ مِنْهُمْ فَلَيْسَ بِأَبٍ

قُلْتُ: وَقَدْ أَخْلَى الْمُصَنَّفُ فِي الْمَعْنَى بِذِكْرِ هَذَا الْقِسْمِ الْآخِرِ، وَكَأَنَّهُ أَرَادَ بِالْقَرِيبِ مِنَ
الْوَجُوبِ⁽²⁾ التَّائِيدَ، الَّذِي كَثُرَ اسْتِعْمَالُهُ جِدًّا، بَحِثْ لَا يُعْتَرُ عَلَى تَرْكِهِ إِلَّا نَادِرًا، وَقَدْ عَرَفْتُ
أَنَّهُ جَعَلَ مَا فِي كُلِّ مِنْ قَوْلِهِ: مَا يَنْبَغُ وَقَوْلُهُ مَا يَحْمَدُكَ زَائِدَةً، وَلَا أَذْرِي مَا الْوَجْهَ الَّذِي
عَيْنَ ذَلِكَ، إِذْ يَحْتَمِلُ فِي مَا يَنْبَغُ أَنْ تُكُونَ نَافِيَةً، وَفِي: مَا يَحْمَدُكَ أَنْ تُكُونَ مُصَدِّرَةً،
وَالْتَقْدِيرُ: قَلِيلًا بِهِ حَمْدُ الْوَارِثِ إِيَّاكَ وَالْعِضَةُ: وَاحِدَةُ الْعِضَاءِ، وَهِيَ شَجَرَةٌ عَظِيمَةٌ⁽³⁾ لَهَا
شَوْكٌ، وَالشَّكِيرُ: مَا حَوْلَ الشَّجَرَةِ مِنْ أَصْلِحِهَا.
قَالَ: عَلَى حَدِّ قَوْلِهِ⁽⁴⁾:

.....لَمْ يُوفُونَ بِالْجَارِ

أَقُولُ: هَذَا بَعْضُ بَيِّنَاتِ أَشَدِّهِ كَامِلًا فِي فَصْلِ لَمْ مِنْ حَرْفِ اللَّامِ، وَهُوَ

لَوْلَا فَوَارِسُ مِنْ نَعْمٍ وَأَسْرَهُمْ يَوْمَ الصُّلَيْفَاءِ لَمْ يُوفُونَ بِالْجَارِ

وَقَدْ مَرَّ عَلَيْهِ هُنَالِكَ⁽⁵⁾.

(1) صدر بيت عجزه: أبداً، وقُتلَ بني قُتَيْبَةَ شافِي.

وهو من أبيات ثلاثة لابنة مرة بن عاهان الحارثي ترثي أباه الذي قتله باهلة، من شواهد الكتاب: 516/3، هارون
والمقتضب: 14/3، والخزانة: 565/4، وارتشاف الضرب: 304/1.

والحالات الخمس التي ذكرها الشارح مأخوذة باختصار من الجزء الثالث لأوضح المسالك من ص: 126 إلى 135، من
شواهد شرح التسهيل لابن مالك: 92/1. تح عبد الرحمن السيد، وابن يعيش: 8/7.

(2) المغني: 339/2، وانظر الأصل ص: 214.

(3) في الأصل شجر عظيم.

(4) من شواهد الخزانة: 626/3.

(5) فصل لَمْ ص: 277 من المغني.

قَالَ: وَهُوَ⁽¹⁾ ثَوْنٌ زَالِدَةٌ سَاكِنَةٌ تَلْحَقُ الْآخِرَ بِغَيْرِ تَوْكِيدٍ.

أَقُولُ: زَادَ الْحَدِيثِيُّ⁽²⁾ وَلَا تُكُونُ جُزْءٌ غَيْرَهَا اخْتِرَازًا مِنْ نَحْوِ: أَحْمَدُ انْطَلَقَ، وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ بِلُحُوقِهَا الْآخِرِ تَبَعِثُهَا لَهُ إِمَّا بِمَعْنَى أَنَّهَا لَازِمَةٌ لِآخِرِ حَرَكَةِ الْكَلِمَةِ، وَإِمَّا بِمَعْنَى عَدَمِ إِمْكَانِ التَّلَفُّظِ بِهَا بِدُونِ حَرَكَةِ الْآخِرِ، وَالثَّوْنُ فِي: أَحْمَدُ انْطَلَقَ لَيْسَ كَذَلِكَ، فَلَمْ تَدْخُلْ، فَلَا حَاجَةَ إِلَى قَيْدِ يُخْرِجُهَا.

قَالَ: وَثَوْنٌ ضَيْفٌ لِلضَّيْفِيِّ، لِأَنَّهَا مُتَعَرِّكَةٌ.

أَقُولُ: يَعْنِي مَعَ أَنَّهَا زَائِدَةٌ، قَالَ الْجَوْهَرِيُّ: وَالضَّيْفُ الَّذِي يَحْيِي مَعَ الضَّيْفِ، وَالثَّوْنُ زَائِدَةٌ، وَهُوَ قَعْلٌ وَلَيْسَ بِقَيْعَلٍ⁽³⁾، قَالَ الشَّاعِرُ⁽⁴⁾:

إِذَا جَاءَ ضَيْفٌ جَاءَ لِلضَّيْفِ ضَيْفٌ فَأَوْدَى بِمَا تُقْرَى الضُّيُوفُ الضُّيَافُنُ

وَفِي الْقَامُوسِ: وَالضَّيْفُ مَنْ يَحْيِي مَعَ الضَّيْفِ مُتَطَفِّلًا⁽⁵⁾ فَزَادَ قَيْدَ التَّطَفُّلِ وَهُوَ حَسَنٌ.

قَالَ: وَثَوْنٌ مُنْكَسِرٌ وَانْكَسَرَ: لِأَنَّهَا غَيْرُ آخِرٍ.

أَقُولُ: كَانَ اللَّائِقُ بِهِ أَنْ يَقُولَ: لِأَنَّهَا لَمْ تَلْحَقِ الْآخِرَ؛ لِأَنَّ الْقَيْدَ الْمُحْتَزَرَ بِهِ هُوَ قَوْلُهُ تَلْحَقُ الْآخِرَ.

قَالَ: وَلِذَلِكَ تَوَسَّيْتُ بِهِ⁽⁶⁾ رَجُلًا بَقِيَ ذَلِكَ التَّنْوِينُ بِعَيْنِهِ مَعَ زَوَالِ التَّنْكِيرِ.

أَقُولُ: هَذَا الَّذِي قَالَهُ الْمُصَنِّفُ هُوَ بِعَيْنِهِ كَلَامُ ابْنِ الْحَاجِبِ⁽⁷⁾ وَلِقَائِلِ [أَنْ يَقُولَ]⁽⁸⁾: لَا تُسَلِّمُ أَنَّ التَّنْوِينَ فِي رَجُلٍ حَالٌ عِلْمِيَّتُهُ هُوَ التَّنْوِينُ الَّذِي كَانَ فِيهِ حَالٌ تَنْكِيرِي، وَلَمْ لَا

(1) أي: التَّنْوِينُ.

(2) عرف به في ص: 147 من الأصل.

(3) في الأصل فَعِيلٌ وَفِي جُ فَعَالٌ.

(4) من شواهد الصحاح: (4/ ضيف) غير منسوب.

(5) القاموس: 3/ الضيف.

(6) الضمير يعود على كلمة رَجُلٍ المنونة.

(7) أمالي ابن الحاجب: 143/4.

(8) ساقط من الأصل.

يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ التَّنْوِينُ قَبْلَ الْعَلَمِيَّةِ لِلتَّنْكِيرِ، وَبَعْدَهَا لِلتَّمْكِينِ؟ لَا بُدَّ لَهُ مِنْ دَلِيلٍ، وَأَيْضاً فَإِذَا يَرُدُّ صَاحِبُهُ إِذَا سُمِّيَ بِهِ وَحَكِي، فَإِنَّ التَّنْوِينَ يَثْبُتُ فِيهِ مَعَ كَوْنِهِ عِلْماً، وَتَنْوِينُهُ فِي الْأَصْلِ لِلتَّنْكِيرِ، وَأَيْضاً لَا مُتَافَاةَ بَيْنَ التَّنْكِيرِ وَالتَّمْكِينِ، فَلَمْ لَا يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ: إِنَّ التَّنْوِينَ فِي رَجُلٍ قَبْلَ التَّنْمِيَةِ بِهِ لِلتَّمْكِينِ وَالتَّنْكِيرِ مَعاً، أَمَا كَوْنُهُ لِلتَّمْكِينِ فَلِأَنَّ الْأِسْمَ مُنْصَرَفٌ، وَأَمَا كَوْنُهُ لِلتَّنْكِيرِ فَلِأَنَّهُ وَضِعَ لِشَيْءٍ لَا بَعِيْتَهُ، فَإِنْ سُمِّيَ بِهِ ثَبَتَ الْمَانِعُ مِنْ أَعْتِبَارِ التَّنْكِيرِ دُونَ التَّمْكِينِ فَتَمَحُّضُ كَوْنُهُ تَنْوِينِ تَمْكِينٍ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قَالَ: وَقِيلَ: هُوَ⁽¹⁾ عَوَضٌ مِنَ الْفَتْحَةِ نَصْباً، وَلَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَمْ يُوْجَدْ فِي الرَّفْعِ وَالْجَرِّ، لَمْ يَأْتِ عَوَضٌ عَنْهَا الْكَسْرَةَ، فَمَا هَذَا الْعَوَضُ الثَّانِي؟

أَقُولُ: حَكَى الرُّضِيُّ عَنْ بَعْضِهِمْ أَنَّهُ يَقُولُ: عَوَضٌ مِنْ مَنَعَ الْفَتْحَةِ⁽²⁾، فَتَخِيلَ بَعْضُ الطَّلَبَةِ أَنَّ هَذَا لَا يَرُدُّ مَعَهُ اغْتِرَاضُ الْمُصَنِّفِ الْآخِرِ؛ لِأَنَّ هَذَا الْقَائِلُ يَرَى أَنَّ الْكَسْرَةَ عَوَضٌ مِنَ الْفَتْحَةِ، وَالتَّنْوِينَ عَوَضٌ مِنْ مَنَعِهَا، وَهَذَا غَيْرُ ظَاهِرٍ؛ لِأَنَّ مَنَعَ الْفَتْحَةِ أَمْرٌ مُلَازِمٌ لِهَذِهِ الْكَلِمَةِ، فَلَوْ كَانَ التَّنْوِينَ عَوِضاً عَنْهُ لَاجْتِمَاعِ الْعَوَضِ وَالْمَعَوِضِ عَنْهُ.

قَالَ: لَا عَوَضَ مِنْ ضَمَّةِ الْيَاءِ وَفَتْحَتِهَا النَّائِبَةِ عَنِ الْكَسْرَةِ⁽³⁾.

أَقُولُ: أَحْسَنَ فِي قَوْلِهِ: النَّائِبَةُ عَنِ الْكَسْرَةِ فَإِنَّ فِيهِ إِشَارَةً إِلَى الْجَوَابِ عَنْ اسْتِشْكَالِ بَعْضِهِمْ اسْتِثْقَالَ الْفَتْحَةِ عَلَى الْيَاءِ مَعَ أَنَّهَا فِي نَفْسِهَا خَفِيفَةٌ، وَذَلِكَ لِأَنَّهَا هُنَا نَائِبَةٌ 265/ عَنْ الْكَسْرَةِ الَّتِي حَقُّ هَذِهِ الْكَلِمَةِ أَنْ تُغْرَبَ / بِهَا وَالْكَسْرَةُ عَلَى الْيَاءِ ثَقِيلَةٌ بِلَا شَكٍّ. فَأَعْطَيْ نَائِبَهَا - وَهُوَ الْفَتْحَةُ - حُكْمَهَا فِي الْاسْتِثْقَالِ، فَحُذِفَتْ.

قَالَ: إِذَا لَوْصَحَ⁽⁴⁾ نَعُوضٌ عَنْ حَرَكَاتٍ [نَحْوِ] حَبَلَى.

أَقُولُ: قَدْ تَمَنَعُ هَذِهِ الْمُلَازِمَةُ بِنَاءً عَلَى أَنَّ التَّغْوِيضَ فِي نَحْوِ جَوَارٍ إِلَّا مَا هُوَ عَنْ حَرَكَةِ يُمَكِّنُ التَّلْفُظَ بِهَا؛ وَلَكِنَّهَا حُذِفَتْ اسْتِثْقَالاً فَعَوِضَ [عَنْهَا]⁽⁵⁾، وَالْحَرَكَةُ فِي نَحْوِ حَبَلَى

(1) أي: تنوين المقابلة.

(2) شرح الكافية للرضي: 14/1.

(3) الحديث هنا عن تنوين العوض في جوار، وغواش.

(4) أي قول المبرد في تنوين جوار وغواش.

(5) سقطت من الأصل وج، أي أنه عوض من ضمة الياء وفتحها النائبة عن الكسرة.

مُتَعَذِّرَةٌ لَا سَبِيلَ إِلَى التُّطْقِ بِهَا أَصْلًا، فَتُرِكَ التَّعْوِيزُ وَاكْتَفِيَ بِتَقْدِيرِهَا، وَلَكَ أَنْ تَقُولَ: فَ
خَبَلِي أَحَقُّ بِالتَّعْوِيزِ مِنْ جَوَارٍ لِامْتِنَاعِ التَّلْفِظِ بِالْحَرَكَةِ فِيهَا دُونَ جَوَارٍ.

قَالَ: وَأَنَّهُ إِذَا قِيلَ فِي جَيْئَالٍ عَلَمًا لِرَجُلٍ إِلَى آخِرِهِ.
أَقُولُ: جَيْئَالٌ عَلَمٌ لِلضَّبْعِ، وَهُوَ مِنْ قَبِيلِ الْمُؤَثِّ، فَإِذَا سُمِّيَ بِهِ مُذَكَّرٌ مُنِعَ الصَّرْفُ؛
لَأَنَّهُ زَائِدٌ عَلَى الثَّلَاثَةِ، كَمَا لَوْ سُمِّيَ بِسُعَادٍ وَزُنْتُبَ.

قَالَ: وَالثَّانِي⁽¹⁾؛ كَجَنْدَلٍ.
أَقُولُ: هُوَ يَجِيمُ وَثُونٌ مَفْتُوحَتَيْنِ وَذَالٍ مَكْسُورَةٍ بَعْدَهَا لَامٌ، وَهُوَ الْمَوْضِعُ الَّذِي فِيهِ
حِجَارَةٌ.

قَالَ: وَتَنْوِينُ التَّرْنَمِ وَهُوَ اللَّاحِقُ لِلْقَوَائِي الْمُطْلَقَةِ.
أَقُولُ: وَكَذَا لِلصُّدُورِ الْمُقْفَاةِ، كَقَوْلِهِ⁽²⁾:

قِفَا نَبْكَ مِنْ ذِكْرِي حَبِيبٍ وَمَنْزِلٍ

أَوْ لِلصُّدُورِ الْمَصْرُوعَةِ، كَقَوْلِهِ⁽³⁾:

قِفَا نَبْكَ مِنْ ذِكْرِي حَبِيبٍ وَعِزْفَانٍ

وَالْفَرْقُ بَيْنَ الْمُقْفَى وَالْمَصْرُوعِ مُقَرَّرٌ فِي فَنِّ الْعَرُوضِ، وَقَدْ أَشْبَعْتُ الْكَلَامَ عَلَيْهِ فِي
شَرْحِي لِلْخَزَرْجِيَّةِ الْمُسَمَّى بِالْعَيُونِ الْغَامِزَةِ عَلَى خَفَايَا الرِّامِزَةِ⁽⁴⁾.

قَالَ: وَالَّذِي صَرَّحَ بِهِ سَيِّبُونِهِ وَغَيْرُهُ مِنَ الْمُحَقِّقِينَ أَنَّهُ جِيءَ بِهِ لِقَطْعِ التَّرْنَمِ⁽⁵⁾.

(1) أي: الثاني من تنوين العوض وهو اللاحق عوضاً من حرف زائد، ف جَنْدَلٌ تنوينه من ألف جندال.

(2) صدر مطلع معلقة امرئ القيس، شرح المعلقات للزوزني، ص: 7.

(3) صدر بيت من قصيدة أخرى لامرئ القيس، عجزه في ص 261 من الأصل، وانظر ديوانه ص: 89.

(4) العيون الفاخرة على خبايا الرامزة للداميني ص: 25، 53.

(5) الكتاب: 204/4، 205، 206، 207.

أقول: مِمَّنْ صَرَّحَ بِذَلِكَ ابْنُ السَّرَّاجِ فِي أَصُولِهِ⁽¹⁾، قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ، فَقَوْلُهُمْ: ثَنَوَيْنُ
 التَّرْتِيبَ كَقَوْلِهِمْ: دَاوُدُ الْقِيَاسِيُّ⁽²⁾، وَفِي الْحَدِيثِ: إِنَّ الْقَدْرِيَّةَ مَجُوسُ هَذِهِ الْأُمَّةِ⁽³⁾ وَدَاوُدُ
 الْقِيَاسِيُّ⁽⁴⁾، يَنْفِي الْقِيَاسَ، وَالْقَدْرِيَّةُ⁽⁵⁾ يَنْفَوْنَ الْقَدْرَ، وَيَقُولُونَ: الْأَمْرُ أَلْفٌ.
 قَالَ: الْمُصَنِّفُ فِي حَوَاشِيهِ عَلَى التَّسْهِيلِ: وَلَيْسَ بِشَيْءٍ لَأَنَّهُمْ أَثَبَتُوا الْقَدْرَ لَأَنفُسِهِمْ
 وَأَمَّا دَاوُدُ الْقِيَاسِيُّ فَلَا نَعْلَمُهُمْ يَقُولُونَهُ.
 قَالَ: وَلَا يَخْتَصُّ هَذَا التَّنْوِينَ بِالْإِسْمِ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ⁽⁶⁾،

وَقَوْلِي: إِنْ أَصَبْتُ لَقَدْ أَصَابَنْ.

أقول: هَذَا عَجْزُ بَيْتٍ مُقْفًى، صَدْرُهُ:

أَقْلِي اللَّوْمَ عَاذِلَ وَالْعِتَابَ.

وَاللَّوْمُ يَفْتَحُ اللَّامُ: الْعَذْلُ بِالذَّالِ الْمُعْجَمَةِ وَعَاذِلٌ: تَرْخِيمٌ. عَاذِلَةٌ وَالْعِتَابُ: الْمَوْحِدَةُ
 وَالْغَضَبُ، وَمِثْلُ هَذَا فِي ثَنَوَيْنِ الْفِعْلِ، قَوْلُهُ⁽⁷⁾:

دَايَنْتُ أَرْوَى، وَالدُّيُونُ تُقَضَّنُ

(1) الأصول: الوقف على القوافي: 2/ 384، 385.

(2) المساعد على تسهيل القوائد لابن عقيل: 2/ 678.

(3) كشف الخفا ومزيل الإلباس: 2/ 91، وكنوز الحقائق ص: 85.

(4) هو أبو سليمان الظاهري بن علي بن خلف، ولقب بالظاهري لأخذه بظاهر الكتاب والسنة، وأهراض عن التأويل والرأي
 والقياس، وهو أحد الأئمة المجتهدين في الإسلام ت: 270 هـ الأعلام: 2/ 333.

(5) القدرية: قوم يحددون القدر، أو قوم ينسبون إلى التكذيب بما قدر الله من الأشياء، قال بعض متكلميهم: لا يلزمنا هذا
 اللقب لأننا ننفي القدر عن الله عز وجل، ومن أثبت فهو أولى به اللسان: (5) قدر.

(6) لجرير، ديوانه: 64، والخزانة: 1/ 34، والكتاب: 2/ 298.

(7) عجزه: قَطَطْتُ بَعْضًا وَأَذْتُ بَعْضًا وهو لرؤبة، ديوانه: 79، جمع وليام بن الورد ليسك: 1903، والخصائص: 2/ 96،

97، وشرح شواهد الشافية: 4/ 233.

وَأَرَوَى: اسْمُ امْرَأَةٍ.

قَالَ: وَقَوْلُهُ⁽¹⁾:

لَمَّا نَزَلَ بِرَحَالِنَا وَكَانَ قَدِينٌ

أَقُولُ: هَذَا عَجَزُ بَيْتٍ لِلنَّابِغَةِ، صَدْرُهُ:

أَفِدَّ التَّرْحُلُ غَيْرَ أَنْ رَكَابَنَا.

وَقَدْ مَرَّ إِنْشَادُهُ، وَالْكَلَامُ عَلَيْهِ فِي فَصْلِ قَدْ مِنْ حَرْفِ الْقَافِ.

قَالَ: كَقَوْلِ رُؤْيَةَ:

وَقَاتِمِ الْأَعْمَاقِ خَاوِيِ الْمُخْتَرَفِنِ

أَقُولُ: هَذِهِ صِفَةُ مَكَانٍ قَفَرٍ خَالٍ مِنَ الْإِنْسِ فِي مَعَارَةِ بَعِيدَةِ الْأَطْرَافِ، وَالْقَاتِمُ:

الشَّدِيدُ السَّوَادِ، يُقَالُ: أَسْوَدُ قَاتِمٍ بِالْمِيمِ، وَقَاتِنٌ بِالتَّوْنِ، حَكَاهُ ابْنُ السَّكَيْتِ⁽²⁾، وَمَكَانٌ قَاتِمٌ

الْأَعْمَاقِ: مُعَبَّرٌ التَّوَّاحِي⁽³⁾، كَذَا فِي الصَّحَاحِ وَفِيهِ أَيْضاً: وَالْعُمُقُ، وَالْعُمُقُ: مَا بَعْدَ مِنْ

أَطْرَافِ الْمَفَازَةِ⁽⁴⁾، وَمِنْهُ قَوْلُ رُؤْيَةَ⁽⁵⁾

وَقَاتِمِ الْأَعْمَاقِ، خَاوِيِ الْمُخْتَرَفِنِ

وَالْمُخْتَرَقُ بِضَمِّ الْمِيمِ وَفَتْحِ الرَّاءِ: الْمَحَلُّ الَّذِي تُخْتَرِقُهُ الرِّيحُ، أَيْ تَهْبُ فِيهِ وَتَمُرُّ

(وَمَعْنَى كَوْنِهِ خَاوِيّاً، أَنَّهُ لَا شَيْءَ فِيهِ يَمْنَعُ الرِّيحَ مِنَ الْمُرُورِ بِهِ، فَهُوَ خَاوِيِ الْجَوْفِ، تَهْبُ

(1) فصل قَدْ حرف القاف ص 132 من الأصل.

(2) لرؤية في ديوانه: 104 جمع وليم بن الورد.... والخصائص: 1/ 228، 260، 264. والمنصف: 2/ 3، 308 والمنصب: 1/

83. وابن يعيش: 2/ 118.

(3) في كتاب القلب والإبدال ص: 83 (ت ح) حسين محمد محمد شرف، القاهرة: 1987.

(4) الصحاح: 5/ قَتَمَ، الصحاح: 4/ عَمَقَ.

(5) الصحاح: 4/ عَمَقَ.

الرَّيْحُ⁽¹⁾، وَتَمُرُّ بِسَهْوَةٍ مِّنْ غَيْرِ عَائِقٍ، وَقَدْ أَشَدَّ الْمُصَنَّفُ هَذَا الْبَيِّنَ ثَانِيًا فِي فَصْلِ الْوَاوِ الْمُفْرَدَةِ مِنْ حَرْفِ الْوَاوِ⁽²⁾.

قَالَ: وَهَالِكُهُ: الْفَرْقُ بَيْنَ الْوَقْفِ وَالْوَصْلِ.

أَقُولُ: إِذْ لَوْ بَقِيَ عَلَى أَصْلِهِ، وَقِيلَ الْمُخْتَرَقُ بِاسْتِكَانِ الْقَافِ لَمْ يَعْلَمْ السَّامِعُ هَلِ الْمُنْشِدُ وَقَفَ أَوْ وَاصَلَ، فَلِنْ قُلْتُ: كَيْفَ يَتَرَدَّدُ السَّامِعُ فِي الْوَقْفِ، وَالْقَافُ الَّتِي هِيَ آخِرُ الْكَلِمَةِ سَاكِنَةٌ؟ قُلْتُ: لِأَنَّهُ شِعْرٌ فَتَسْكِينُ الْآخِرِ لِأَجْلِ أَنْ الْوِزْنَ يَتَقَاضَاهُ، لَا لِأَجْلِ الْوَقْفِ، أَلَا تَرَكَ تُنْشِدُ الْآيَاتِ السَّاكِنَةَ الْآخِرَ مَوْصُولًا بَعْضُهَا بِبَعْضٍ مِنْ غَيْرِ وَقْفٍ مَعَ الْمَحَافِظَةِ 2/ 66 عَلَى سَكُونٍ / الْآخِرِ مِنْ كُلِّ بَيْتٍ، فَعَلِمَ أَنَّ ذَلِكَ لِلْوِزْنِ لَا لِلْوَقْفِ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ، فَمَجِيءُ هَذَا التَّنْوِينِ مُؤْذِنٌ بِالْوَقْفِ مُحْصِلٌ لِلْفَرْقِ بَيْنَ حَالَتِهِ وَحَالَةِ الْوَصْلِ كَمَا ذَكَرَهُ الْمُصَنَّفُ.

قَالَ: وَبَيَّنْتُ فِي الْوَقْفِ.

أَقُولُ: قَدْ يَنَازَعُ فِي ذَلِكَ؛ فَإِنَّ الزَّمَخْشَرِيَّ قَالَ فِي أَحَاجِيهِ⁽³⁾، حَيْثُ أَشَارَ إِلَى تَنْوِينِ التَّرْتِيمِ: هُوَ التَّنْوِينُ الَّذِي يَقَعُ فِي إِنْشَادِ الشِّعْرِ مَكَانَ حَرْفِ الْإِطْلَاقِ إِذَا وَصَلَ الْمُنْشِدُ وَلَمْ يَقِفْ⁽⁴⁾، فَهَذَا نَصٌّ فِي أَنَّهُ لَا يَكُونُ فِي حَالَةِ الْوَقْفِ.

قَالَ: كَقَوْلِهِ⁽⁵⁾؛

وَيَوْمَ دَخَلْتُ الْحِذْرَ، حِذَرَ عُنَيْزَةٍ

أَقُولُ: هَذَا صَدْرُ بَيْتٍ مِنْ مُعَلِّقَةٍ أَمْرِي الْقَيْسِ، عَجْزُهُ:

فَقَالَتْ: لَكَ الْوَيْلَاتُ إِلَيْكَ مُرْجِلِي

(1) ساقط من ج.

(2) المعنى: 361/1.

(3) قال الزمخشري في الأحجية الثانية: أخبرني عن تنوين يُجَامِعُ لَمْ التَّغْرِيفِ وَلَيْسَ إِذْخَالُهُ عَلَى الْفِعْلِ مِنَ التَّحْرِيفِ. إشارة إلى تنوين التزم والغالي. انظر الأشياء والنظائر: 9/3.

(4) الأحاجي النحوية للزمخشري ص: 20، تح: مصطفى الحدرى، منشورات مكتبة الغزالي.

(5) فيه أن عنيزة لا ينصرف وقد نون للضرورة، شرح الزوزني، ص: 14.

قال بعض شارحي المعلقات: الْخِذْرُ: المودج، ويستعار للستر والحجلة وغيرهما، ومنه قولهم: جارية مخدورة، أي: مقصورة في خدرها لا تبرز منه. وَغُتَيْرَةٌ: بعين مهملة مضمومة، فنون، فباء تصغير، فزاي، فهاء تأنيث: اسم محبوبته، وهي ابنة عمه. وقيل: هي لقب لها، واسمها: فاطمة، وقيل: بل اسمها غُتَيْرَة، وفاطمة غيرها، والويلات جمع: ويلة، والويلة والويل: شدة العذاب. وزعم بعضهم [أن هذا دعاء له]⁽¹⁾ في معرض الدعاء عليه والعرب تفعل ذلك صرفاً لعين الكمال عن المدعو عليه، ومنه قولهم: قاتله الله، ما أفصحه⁽²⁾. ومعنى: إِنَّكَ مُرْجَلِي: إِنَّكَ تَصِيرُنِي رَاجِلَةً لعقرك ظهر بعيري.

قال: وللمنادي المضموم، كقوله⁽³⁾:

سَلَامُ اللَّهِ يَا مَطَرٌ عَلَيْهَا

أقول: هذا صدر بيت، عجزه:

وَلَيْسَ عَلَيْكَ يَا مَطَرُ السَّلَامُ

ومطر: اسم رجل.

قال: ويقول⁽⁴⁾ القول في الثاني⁽⁵⁾ دون الأول: لأن الأول تنوين التمكين، لأن الضرورة أباحت

صرفه.

أقول: فيه نظراً؛ لأن وجود العلتين في الاسم منافٍ لصرفه، وإنما حمله على ذلك قولهم: يجوز صرف غير المنصرف للضرورة، وفيه من الإشكال ما ذكرناه، فينبغي أن يُحمل

(1) ساقط من الأصل.

(2) هذا الزعم مأخوذ بنصه من شرح الزوزني على المعلقات ص: 14، 15.

(3) فيه أن تنوين مَطَرٍ للضرورة. وهو من قصيدة للأحوص عبد الله بن محمد الأنصاري. شعره ص: 183. تح: إبراهيم السامرائي بغداد: 1969. والكتاب: 1/ 313. والمقتضب: 4/ 214، والجنى الداني ص: 149.

(4) قول البعض الذي زاد تنوين الضرورة. وانظر: ضرورة الشعر لأبي سعيد السيرافي ص: 42.

(5) يريد الشاهد الثاني: سَلَامُ اللَّهِ يَا مَطَرٌ... لا الشاهد الأول: وَيَوْمَ دَخَلْتَ الْخَدْرَ خَدْرَ غُتَيْرَةٍ.

كلامهم على أنه يجوز للمضطر أن يجعل غير المنصرف كالمنصرف في الصورة باعتبار إدخال التنوين عليه، ولا يكون هذا التنوين تنوين الصرف لمناطاته لوجود العلتين المحقتين، وإنما يكون تنوين الضرورة.

قال: وفيما قاله⁽¹⁾ نظر: لأن الذي حكاه سماه تنويناً، فهذا دليل منه على أنه سمعه في

الوصل دون الوقف.

أقول: إذا كان هذا النظر صحيحاً أمكن أن يورد مثله على ابن مالك، فيقال: إن سيبويه سمى ما هو الترم تنويناً⁽²⁾، فهو دليل على أنه سمعه في الوصل دون الوقف، ويترجح بذلك ما حكيناه آنفاً عن الزخشي.

قال: وهذا اعتراف منه⁽³⁾ بأنه تنوين الصرف: لأن الذي كان قبل التسمية حكى بعدها.

أقول: لكنه ليس في لفظ الحكاية تنوين صرف قطعاً. وكيف يجامع تنوين الصرف ما فيه علتان مانعتان من الصرف، فثبت أنه قسم برأسه، وإن كان المحكي تنوين صرف. ونظير هذا قولك: مَنْ زَيْدًا؟ في حكاية من قال: ضربت زيداً، فالفتحة على الدال في لفظ من حكيت لفظه حركة إعراب، وأما في لفظك أنت فليست حركة إعراب قطعاً، وإلا لزم نصب خبر المبتدأ بلا ناسخ، وإنما هي حركة حكيت بصورتها الحركة الإعرابية، وما يقتضيه العامل في كلامك مع رفع الخبر مقدر، منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة الحكاية. فإن قلت/ قوله بأنه تنوين الصرف لا يجوز أن يتعلق بالمصدر الذي هو اعتراف، لأنه قد وصف بقوله: مِنْهُ، وعمله بعد الوصف ممتنع، فماذا يتعلق؟ قلت: بمحذوف على أنه ظرف مستقر وقع صفة ثانية للمصدر، أي: وهذا اعتراف كائن منه ملتبس بأنه تنوين الصرف.

قال: الرابع: نون الوقاية:

(1) أي أن ابن مالك الذي قال إن التنوين الثامن، وهو التنوين الشاذ هُـوَلَاء قومك. إن هذا التنوين نونٌ زيدت في آخر الاسم كـ نونَ صَفِينٍ وليس بتنوين.

(2) الكتاب: 206 / 4، 207 هـ.

(3) أي: ابن الحازم في شرح الجزولية، الذي جعل تنوين الحكاية قصماً برأسه.

أقول: صرّح ابن الحاجب في أماليه بأن نون الوقاية كحرف المضارعة ليست بكلمة،
267/ وإنما هي كالألف في ضارب، / والميم في مخرج والألف في غَضَبِي وَسَكَرِي⁽¹⁾ وأطال
الكلام فيه، وعليه فلا ينبغي عدّها في أقسام النون؛ لأنها جزء كلمة، لا كلمة.

قال: أحدها: ⁽²⁾ الفعل، متصرفاً كان، نَعُوْا أَكْرَمَنِي، أو جامداً، نَعُوْ: عَسَانِي وَقَامُوا مَا
خَلَانِي وَمَا عَدَانِي وَحَاشَانِي: إِن قُدِّرَتْ فَعَلًا.

أقول: قد يعترض هذا بأن نون الوقاية إنما تدخل في الفعل لتقي آخره من الكسر،
وذلك لا يتأتى في الفعل الذي آخره ألف، فهلاً قال: عَسَايَ وَخَلَايَ مثلاً بغير نون. وجوابه
أنهم فعلوا ذلك لإجراء لباب الفعل مجرى واحداً، وحملًا للفرع على الأصل؛ لأن أصل
الفعل هو الصحيح اللام، ولو لم تُجلب له نون الوقاية، لدخله الكسر، فحُمل عليه ما لم
يكن ليدخله الكسر مع عدم النون.

قال: وأما قوله: ⁽³⁾

إِذَا ذَهَبَ الْقَوْمُ الْكَرَامُ لَيْسِي

فضرورة.

أقول: هذا بيت من مشطور السريع، وقبله:

عَدَدْتُ قَوْمِي كَعَدِيدِ الطُّيُسِ

والطُّيُسُ هنا: الكثير من الرمل [كذا فسره الجوهري في هذا البيت بعد أن قدّم أن
الطيس هو الكثير من الرمل]⁽⁴⁾ والماء وغيرهما⁽⁵⁾. وقد أنشد المصنف في فصل قَدْ من حرف
القاف ما أنشده هنا، وسبق الكلام فيه هناك.

(1) الأمالي لابن الحاجب: 106/4.

(2) أحد الثلاثة الذي تلحق نون الوقاية فيه ياء المتكلم المنصوبة.

(3) تقدم في فصل قَدْ ص: 123 من الأصل.

(4) ساقط من الأصل.

(5) الصحاح: 3/ طيس.

قال: وقيل: النون الباقية نون الرفع⁽¹⁾.

أقول: هذا هو رأي الجزولي⁽²⁾. ووجه أن الثقل جاء من نون الوقاية لا من نون الإعراب، فيحذف ما حدث منه الثقل.

قال: وقيل: نون الوقاية وهو الصحيح.

أقول: هذا هو مذهب سيويه⁽³⁾، ووجهه أن نون الإعراب معرضة للحذف بالجازم والناصب، فقد أُلِفَ حذفها في السعة بخلاف نون الوقاية، [فإنه لم يؤلف حذفها. فكانت أحق بالبقاء عند عروض ما يقتضي الحذف، وقد جاء حذف نون الوقاية]⁽⁴⁾ مع نون الضمير للضرورة، كقوله⁽⁵⁾:

تَرَاهُ كَالسُّغَامِ يَعْلُ مِسْكَاً يَسُوءُ الْفَالِيَّاتِ إِذَا فَلَّيْنِي

ولا يجوز أن يكون المحذوف الضمير؛ إذ الفاعل لا يحذف، على أن بعضهم رأى أن النون الباقية في فَلَّيْنِي نون الوقاية. وأقدم على حذف الفاعل، وقد تعرض المصنف لهذه المسألة في الباب الخامس حيث ترجم قبل ذكر أماكن الحذف بقوله: إذا دار الأمر بين كون المحذوف أولاً، وثانياً، فكونه ثانياً أولى⁽⁶⁾.

قال: الثاني: اسم الفعل⁽⁷⁾.

(1) في تأمروني في الآية: قل أغفِر الله تأمروني أعبد أيها الجاهلون لزمر: 64.

(2) المقدمة الجزولية في النحو ص: 62.

(3) قال سيويه: تحذف نون الرفع لأنك ضاعفت النون، وهم يستقلون التضعيف. فحذفوها إذ كانت تحذف... وقد حذفوها فيما هو أشد من ذا. بلغنا أن بعض القراء قرأ: أَلْحَاجُونِي الْأَنْعَامِ من الآية: 80 قراءة نافع وأبو جعفر، وابن ذكوان، وقرأ نافع كذلك قِيمَ بُشْرُونَ الحجر من الآية: 54 الكتاب: 519/3.

(4) ساقط من الأصل.

(5) نسب سيويه إلى عمرو بن معد يكرب: 520/3 وكذا في الصحاح: 6/ قلاً.

(6) وهو من شواهد: ابن يعيش: 91/3، والخزانة: 445/2 والمعني: 379/1، وانهض: 95/1.

(7) المعني: 620/2، 621.

(7) في ج' الفاعل تحريف.

أقول: ظاهر هذا الكلام أنه لا بد من الإتيان بنون الوقاية مع اسم الفعل (1). ونص الرضي على خلافه، فقال: يجوز إلحاقها أسماء الأفعال لأدائها معنى الفعل، ويجوز تركها أيضاً؛ لأنها ليست أفعالاً في الأصل (1).

قال: وغالبية الحذف مع لعل:

أقول: نحو: ﴿لَعَلِّيْ ءَاتِيْكُم مِّنْهَا بِقَبَسٍ﴾ (2) ﴿لَعَلِّيْ أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ﴾ (3) أسبَبَ السَّمَوَاتِ (3) ومن ثبوتها معاً، قول الشاعر (4):

فَقُلْتُ: أَعِيرَانِي الْقُدُومَ لَعَلَّنِي أَخْطُ بِهَا قَبْرًا، لَأَبِيضَ مَا حِدِ

قال: وقيلته مع لئيت:

أقول: مثاله قول زيد الخيل (5):

كَمَنْيَةِ جَابِرٍ إِذْ قَالَ لَيْتِي أَصَادِفُهُ وَأَفْقِدُ بَعْضَ مَالِي

ونص سيويه على أن الحذف مع لئيت ضرورة (7). وهو ظاهر ما في المفصل (8). وقال الفراء: لئيتي، ولئيتني جائز. وظاهره أنه يجوز في الاختيار، والمصنف لم يتعرض لأن ذلك ضرورة، كما تعرض لذكره في بعض المحال، فأشعر ذلك بأنه يستعمل في النشر والنظم قليلاً.

(1) شرح الكافية للرضي: 32/2.

(2) طه من الآية: 10.

(3) غافر من الآية: 36، 37.

(4) من شواهد اللسان قدم والدرر: 43/1، والعيني: 35/1 ونتائج التحصيل للمرابط: 237/1 بدون نسبة.

(5) هو زيد الخيل بن مهلهل الطائي. وروي: ويذهب بعض مالي وأتلف بعض يدل وأفقد ونجل مالي من شواهد الكتاب:

370/2 نزع هـ. والعيني: 346/1 والخزانة: 446/2 ونتائج التحصيل: 575/2 والنوادر لأبي زيد ص: 86 وابن يعيش: 90/3، 123.

(6) في نزع بعد.

(7) الكتاب: 362، 370 نزع هـ.

(8) المفصل ص: 138.

قال: وتلحق أيضاً قبل الياء المخفوضة بـ **مِنْ** و **عَنْ**، إلا في الضرورة.
أقول: مثال عدم اللحاق فيهما للضرورة قول الشاعر⁽¹⁾:

أَيُّهَا السَّائِلُ عَنْهُمْ وَعَنِّي لَسْتُ مِنْ قَنِيسٍ وَلَا قَنِيسٌ مِنِّي

وهذا بيت واحد مقفى من بحر الرمل

قال: وقبل المضاف إليها **لَدُنْ** أو **قَدْ** أو **قَطْ** إلا في قليل من الكلام.

أقول: يعني، وقبل الياء المضاف إليها **لَدُنْ**، نحو: ﴿قَدْ بَلَغْتَ مِنْ لَدُنِّي عُذْرًا﴾⁽²⁾ بالتشديد، وبه قرأ الأكثرون⁽³⁾، وقرأ نافع⁽⁴⁾، وأبو بكر⁽⁴⁾ **لَدُنِّي** بالتخفيف.

قال ابن مالك: وَزَعَمَ سيبويه أن عدم لحاق نون الوقاية ل **لَدُنْ** من الضرورات، وليس كذلك لهذه القراءة الثابتة في السبع، ولا يجوز أن يكون الاسم فيها **لَدُ** والنون للوقاية؛ لأن **لَدُ** متحرك الآخر، والنون إنماأتي بها لتصون الآخر من الحركة، وإنما يقال 268 / في **لَدُ** مضاف **لَدِي** نص عليه سيبويه⁽⁵⁾ وأما **قَدْ** و **قَطْ** / المضافان إلى الياء، ف **قَدْنِي** و **قَطْنِي** بالنون فيهما أعرف من **قَلْبِي** و **قَطْبِي** بتركها⁽⁵⁾ كذا قال ابن مالك. وظاهر كلام المصنف جواز الوجهين في الاختيار، وقد نص قوم على أن الحذف معهما ضرورة.

قال: وقوله⁽⁶⁾:

(1) لم يعرف قائله وهو من شواهد العيني: 352. وشرح الألفية لابن الناطم ص: 26. وشرح الألفية لابن عقيل: 114 / 1.

ونائج التحصيل: 575 / 2.

(2) الكهف من الآية: 76.

(3) قراءة ابن كثير، وأبو عمرو، وابن عامر، وحزمة، والكسائي.

(4) عاصم في رواية أبي بكر. **لَدُنِّي**. كتاب السبعة لابن مجاهد ص: 396.

(5) شرح السهيل: 150 / 1.

(6) الشاهد فيه أن لحاق نون الوقاية للوصف المضاف إلى الياء، شاذ، وصدره:

وَمَا أَذْرِي، وَظَنِّي كُلُّ ظَنٍّ

نسبه العيني إلى يزيد بن غرم الحارثي.

وهو في المحاسب: 220 / 2، والمقرب: 255 / 1، والدرر: 43 / 1، والعيني: 385 / 1، وناائج التحصيل في شرح السهيل:

576 / 2.

أُْمْسِلِمْنِي إِلَى قَوْمِي شَرَّاحِي

أقول: أنشد المصنف هذا المصراع ثانياً في الباب الخامس في تراجم الحذوف حيث ترجم على حذف التنوين⁽¹⁾.

قال: وزعم هشام⁽²⁾ أن الذي في «أُْمْسِلِمْنِي» ونحوه: تنوين، لا نون، وبني ذلك على قوله في «ضَارِبُنِي» أن الياء منصوبة.

أقول: ولا يمكنه أن يدعى أن الياء مخفوضة على أنها مضاف إليه؛ لأن التنوين والإضافة لا يجتمعان، فإنه مؤذن بالانفصال، وهي مؤذنة بالاتصال.

وقد نظمت في أثناء تألّفي لهذا الشرح لغزاً، أنشأته في يوم الخميس الثامن والعشرين من شهر ربيع الآخر [...] ⁽³⁾ وثمان مائة، فقلت:

أُنْذِرُونَ مَنْ فِيهِ إِلَى الْكَيسِ نِسْبَةٌ وَمِنْهُ زَكَتْ بَيْنَ النُّحَاةِ مَنَابِتُ
يَقُولُ بَأْنِ اسْمًا يُضَافُ حَقِيقَةٌ وَتَثْوِيَّتُهُ عِنْدَ الْإِضَافَةِ ثَابِتُ

وحله أن ابن كيسان⁽⁴⁾ يقول في كَأَيْنَ إذا اسْتَعْمِلْتَ بدون مَنْ بعدها، كما في قول الشاعر⁽⁵⁾:

كَأَيْنَ قَائِلٍ لِلْحَقِّ يَفْضِي وَيَزْمِي بِالْقَبِيحِ مِنَ الْكَلَامِ

إن جرّ الاسم الواقع بعدها إنما هو بإضافة كَأَيْنَ إليه حملاً لها على كم الخبرية لأنها بمعناها، ونونها إنما هو تنوين أيّ وقد ثبت مع الإضافة. وذهب غيره إلى أن الجر بعدها ب

(1) المعنى: 644/2.

(2) ابن هشام الضرير الكوفي. تقدمت ترجمته في ص: 177 من الأصل.

(3) بياض في النسخ الأخيرة.

(4) تقدم التعريف به ص: 74 من الأصل.

(5) البيت في الأشباه والنظائر للسيوطي: 48/3 غير منسوب.

مِنْ مَحذُوفَةٍ؛ لَأَنَّ ثَبُوتَهَا هُوَ الْغَالِبُ فِي الِاسْتِعْمَالِ⁽¹⁾ وَاللَّغْزُ إِنَّمَا يَنْحُلُ عَلَى قَوْلِ ابْنِ كَيْسَانَ.
وَفِي قَوْلِي: مَنْ فِيهِ إِلَى الْكَيْسِ نِسْبَةٌ إِشَارَةٌ إِلَيْهِ.
قَالَ: وَيُرَدُّ قَوْلُ الشَّاعِرِ⁽²⁾؛

وَلَيْسَ الْمُوَافِقِيُّ لِيُرْفَدَ خَائِبًا. **

وَفِي الْحَدِيثِ: غَيْرُ الدَّجَالِ أَخُوْفَنِي عَلَيْكُمْ⁽³⁾، وَالتَّنْوِينُ لَا يَجَامِعُ الْأَلْفَ وَاللَّامَ، وَلَا اسْمَ

التَّفْضِيلِ لِكَوْنِهِ غَيْرَ مَنْصَرَفٍ.

أَقُولُ: أَمَّا الْمَصْرَاعُ فَانْشُدْهُ ثَانِيًا فِي تَرْجُمَةِ حَذْفِ التَّنْوِينِ فِي الْبَابِ الْخَامِسِ⁽⁴⁾.
وَالْمُوَافِقِيُّ: الْجَانِي إِلَيَّ، يُقَالُ: وَافَيْتَ الْقَوْمَ، أَي: أَتَيْتَهُمْ، كَذَا فِي الْقَامُوسِ⁽⁵⁾، وَلِيُرْفَدَ: لِيُعْطَى
وَيَعَانَ. وَالْخَائِبُ: الَّذِي لَمْ يَنْلُ مَطْلُوبَهُ. وَأَمَّا الْحَدِيثُ فَفِيهِ ثَلَاثَةٌ⁽⁶⁾، أَحَدُهَا فِي أَخَوْفٍ فَإِنَّهُ
يَقْتَضِي أَنَّ غَيْرَ الدَّجَالِ خَائِفٌ؛ فَإِنَّ أَصْلَ اسْمِ التَّفْضِيلِ أَنْ يَكُونَ مِنَ الثَّلَاثَةِ الْمَبْنِي لِلْفَاعِلِ،
وَإِنَّمَا الْمَعْنَى: أَنَّ غَيْرَ الدَّجَالِ مَخَوْفٌ مِنْهُ. وَالثَّانِي فِي الْيَاءِ؛ فَإِنَّ أَفْعَلَ التَّفْضِيلِ إِنَّمَا يُضَافُ إِلَى
بَعْضِهِ، وَالْيَاءُ لَا تَقْبَلُ ذَلِكَ. وَالثَّالِثُ فِي لِحَاقِ النَّونِ. وَجَوَابُ هَذَا الْأَخِيرِ أَنَّ أَفْعَلَ التَّفْضِيلِ
شُبَّهَ بِأَفْعَلٍ فِي التَّعَجُّبِ، فَلَحَقَتْهُ نُونُ الْوَقَايَةِ حَمَلًا عَلَيْهِ. وَجَوَابُ الْأَوَّلِ أَنَّ فَعْلَهُ إِمَّا نَخَافُ
أَوْ نُخِيفُ أَوْ أَخَافُ، وَالْجَمْعُ مُمْكِنٌ، أَمَّا نُخِيفُ فَمُوَافِقٌ لِلْمَعْنَى؛ وَلَكِنْ يَكُونُ مِنْ بَابِ: أَشْغَلُ
مِنْ ذَاتِ التَّخْيِينِ⁽⁷⁾. وَيَكُونُ الْأَصْلُ: أَخَوْفُ مَخَوْفَاتِي ثُمَّ حُذِفَ الْمُضَافُ، وَبِهَذَا التَّقْدِيرُ

(1) الْأَشْيَاءُ وَالنَّظَائِرُ 48/3. بَنَصَهُ.

(2) شَذُوذٌ فِي لِحَاقِ نُونِ الْوَقَايَةِ بِالْوَصْفِ، وَتَمَامُهُ: فَإِنَّ لَهُ أَضْعَافَ مَا كَانَ أَمْلًا. لَمْ يَعْرِفْ قَائِلُهُ، وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ: الْعَيْنِ: 1/387، وَالْمَعْمُورُ: 1/65.

(3) صَحِيحُ مُسْلِمٍ، كِتَابُ الْفَتَنِ وَأَشْرَاطُ السَّاعَةِ: 8/197. وَكَتَوَزُ الْحَقَائِقِ لِلْمَنَاوِي الْمِصْرِيِّ ص: 80 مِنْ مَسْنَدِ أَحْمَدَ بِرَوَايَةٍ: غَيْرِ الدَّحَالِ أَخَوْفُ عَلَيْكُمْ مِنَ الدَّجَالِ.

(4) الْمَغْنِي: 2/644.

(5) الْقَامُوسُ: 4/ وَفِي.

(6) فِي الْأَصْلِ ثَلَاثٌ.

(7) التَّخْيُّ: زَقُّ السُّنَنِ. جَمْعُ الْأَمْثَالِ: 1/376. أَي: أَنَّ أَشْغَلُ صِيغَ مِنَ الْمَبْنِي لِلْمَفْعُولِ، أَي: أَنَّهَا أَكْثَرُ مَشْغُولِيَّةٍ.

يُدفع السؤال الثاني. وأما خَافَ فعلى أن يكون من وصف المعاني بما توصف به الذوات مثل: شِعَرَ شَاعِرًا، وَمَوْتَ مَائِتًا، وَعَجَبَ عَاجِبًا. وأصل الحديث: خوف غير الدجال أخوف خوفاً ثم حُذِفَ الخوفان، وخلفهما غيرُ والياء. فصار: غير الدجال أخوفني وأما أَخَافَ فعلى أن الأصل غيرُ الدجال أخوفٌ مُخِيفَاتِي ثم حُذِفَ المضاف. وقد تضمن هذا الجواب، والجواب الثاني الجواب عن السؤال الثاني، وتبين على الأوجه الثلاثة أنه لا بد من تقدير مضاف، وأما على الوجه الأول فيحتاج إلى تقدير مضافين.

قال: وفي الصحاح أنه يقال: بُجِّلِي ولا يقال: بُجِّلَنِي وليس كذلك.

أقول: الذي في الصحاح نصه: وبُجِّل، بمعنى: حسب، قال الأخفش: هي ساكنة أبداً، يقولون: بُجِّلَكَ كما يقولون: قَطُّكَ؛ إلا أنهم لا يقولون: بُجِّلَنِي كما يقولون: قَطَّنِي؛ ولكنهم يقولون: بُجِّلِي، وبُجِّلِي، أي: حَسْبِي. قال ليبد⁽¹⁾:

فَمَتَّى أَهْلِكَ، فَلَا أَخَقِّلُهُ بُجِّلِي الْآنَ مِنَ الْعَيْشِ بُجِّلْ

إلى هنا كلامه⁽²⁾. وهو محتمل لأن يكون عدم قولهم: بُجِّلَنِي بالنون من مقول 269/ الأخفش، والله أعلم.

(1) ديوانه: 148. والخزانة: 34/3. شرح المازني للحماسة ص: 291، 608. ونتائج التحصيل: 574/2.

(2) الصحاح: 4/ بُجِّل.

نَعَمْ

قال: بفتح العين.

أقول: المراد بها العين الهجائية، لا التصريفية كما قد يسبق إلى بعض الأذهان؛ لأن ذلك إنما يقال فيما يدخله التصريف، و نَعَمْ هذه [حَرْفٌ] ⁽¹⁾ لاحظ لها في ذلك.

قال: وكنازة كسرهما.

أقول: كأنهم أرادوا بذلك التمييز بين الحرفية والاسمية وآثروا أشرف اللفظين بأخف الحركتين، فقالوا نَعَمْ بالفتح في واحد الأنعام، وقد جمع بين اللغتين من قال ⁽²⁾:

دَعَانِي عَبْدُ اللَّهِ -نَفْسِي فِدَاؤُهُ- فَيَاكَ مِنْ دَعَانِي نَعَمْ نَعَمْ

الرواية بفتح عين الأولى، وكسر عين الثانية، كذا قال المصنف في حواشيه على التسهيل.

قال: وبعضهم يكسر النون إتباعاً لكسرة العين.

أقول: حكى ذلك في حواشيه على التسهيل عن أبي حيان، ثم قال: إنما أراه أصلاً، لا إتباعاً، لأن الحرف لا يليق به التصريف، ألا ترى أنه لا يجوز في نَعَمْ العاطفة ما جاز في: مَنْذٌ وَمَنْذٌ من اللغات الثلاث، ولو صح الاتباع، لصح نَعَمْ نَعَمْ ⁽³⁾.

قال: فزعم ابن الطراوة ⁽⁴⁾ أن ذلك نَعَمْ ⁽⁵⁾.

(1) سقطت من الأصل.

(2) لم أشر على قائله. من شواهد شرح الجمل لابن عصفور: 286/2 وابن يعيش: 125/8.

(3) أي: لصح إسكان ثانيه مع فتح الأول وكسره؛ لأن ما يصح إتباع أوله لثانيه مما هو على = ثلاثة أحرف يصح تخفيفه بإسكان ثانيه قبل الاتباع وبعده. المصنف من الكلام على مغني ابن هشام للشمسي: 100/2.

(4) أبو الحسين سليمان بن محمد الأندلسي المالقي المتوفى سنة: 528 هـ. له آراء في النحو تفرد بها، ألف الترشيح في النحو: وهو مختصر، والمقدمات على كتاب سيويه، ومقالة في الاسم والمسمى: البغية: 1/602.

(5) أي قول سيويه: يُقال له: الست تقول كذا وكذا، فإنه لا يجد بدا من أن يقول: نعم. أي أن نَعَمْ تأتي بعد النفي والإثبات معاً.

أقول: هذه جرأة من الزاعم المذكور على منصب إمام أئمة العربية ورئيسهم المقتدى به، الذي ألقيت إليه مقاليد الرياسة فيها غير مدافع، حسب ابن الطراوة، وأجل منه أن يفهم ظواهر كلام سيبويه، لا جرم أن جرأة هذا المعترض أوجبت اطراح الناس [له]⁽¹⁾، فقلما ترى أحد يعبأ بكلامه، أو يلتفت إليه. ولم يتحل الإنسان بأحسن من الاعتراف بالفضل لأهله، ولقد حضرت يوماً مجلس شيخنا قاضي القضاة ولي الدين بن خلدون⁽²⁾ رحمه الله. وكان شديد التغالي في الثناء على مصنف هذا الكتاب ذاهباً في تفضيله وتفضيل كتابه هذا كل مذهب، فقال للشيخ محب الدين⁽³⁾، ولد المصنف، وكان حاضراً في ذلك المجلس: كواش سيبويه لم يمكنه إلا التلمذة لوالده والقراءة عليه فتغمر وجه الشيخ محب الدين⁽³⁾ المذكور، وقال: يا سيدي. إذا فهم الوالد بعض كلام سيبويه كفاه ذلك شرفاً، أو كلاماً هذا معناه. رحم الله الجميع.

قال: وأما نَعَمْ في بيت جَعْدَرٍ⁽⁴⁾ فجواب لغير مذكور، وهو ما قدره في اعتقاده: من أن الليل

يجمعه وأم عمر.

أقول: أخبرت بمكة في أواخر سنة ثمان مائة وأوائل سنة تسع عشرة أن مولانا قاضي القضاة كمال الدين أبا الفضل النويري الشافعي⁽⁵⁾ الناظر في الحكم العزيز بمكة

(1) سقطت من الأصل.

(2) عبد الرحمن بن محمد أبو زيد ولي الدين الحضرمي ابن خلدون. صاحب: المعبر وديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والعجم والبربر. 7م. أولها المقدمة توفي سنة: 808 هـ. وله أيضاً شرح البردة، ورسالة في المنطق. الأعلام: 330/3.

(3) محمد بن عبد الله بن يوسف محب الدين ابن هشام، ولد صاحب المغني: تقدم التعريف به في ص: 192 من الأصل.

(4) يريد نَعَمْ في البيت الثاني من قوله:

ليس الليلُ يَجْمَعُ أمَ عَفْرِو وَإِنَّمَا، فَذَاكَ يَنَا ثَدَائِي
نَعَمْ، وَأَرَى الْمَلَالَ كَمَا تَرَاهُ وَتَغْلُوها السُّهَارُ كَمَا عَلَائِي

الخزاعة: 480/4.

والشاهد فيه أنه قد أجيب فيه ب نَعَمْ ما يجاب به الإيجاب رعيًا للمعنى عند أمن اللبس.

(5) أبو الفضل محمد كمال الدين بن أحمد بن عبد العزيز النويري، من أهل مكة المتوفى سنة: 786 هـ. البدر الطالع: 2/150. والدرر الكامنة 3/288، 289.

المشرفة سأل الشيخ جمال الدين بن هشام مصنف هذا الكتاب رحمه الله عما جرى به العرف في هذه الأزمنة من أن الإنسان إذا طرق باب صاحبه يقول: نَعَمْ، نَعَمْ مريداً للإعلام بحضوره، وهل لهذا أصل في كلام⁽¹⁾ العرب، فقال: نعم. وقد ذكرت ذلك في كتابي مغني اللبيب. قال لي ذلك المخبر: ولم أظفر بذلك في المغني، وسألت عنه جماعة فلم يحصل جواب. قلت له: هو في موضعين من كتابه: أحدهما: قوله قبل هذا أن نَعَمْ يقع جواباً لسؤال مقدر، والثاني: هذا، وهو قول ابن عصفور أن نَعَمْ في بيت جحدر. جواب لغير مذكور، وهو ما قدره السائل في اعتقاده من أن الليل يجتمع وأم عمرو، وكذلك قول هذا الطارق: نعم، نعم هو جواب لما قدره في اعتقاده من أن صاحب المنزل لشدة احتفاله به والتفاتة إليه، يسأل هل حضر فلان؟ وقاضي مكة المشار إليه هو أحد أشياخي، أخبرني بمغني اللبيب عن مصنفه، وأجاز لي إجازة عامة، وكتب لي خطة بذلك.

قال: قلت: (أو لقوله⁽²⁾ : فَذَاكَ بِنَا دَانِي، وهو أحسن.

أقول: هذا الاحتمال منقول عن الشيخ أبي حيان⁽³⁾، ولعل المصنف لم يطلع عليه.

قال: ولعل ابن عباس رضي الله عنهما إنما قال: إنهم لو قالوا نَعَمْ⁽⁴⁾ لم يكن إقراراً كافياً.

أقول: هذا الكلام لا وجه له⁽⁵⁾، فإنه معارضة للنقل الثابت المشهور بمجرد احتمال

270/ عدمه من غير تثبيت، والله أعلم.

(1) في نج كسان.

(2) أي نعم جواب لقوله فذاك.

(3) قال أبو حيان: وأما قول جحدر، فليس نصاً في أن التقرير يجاب ب نعم الارتناف: 261/3.

(4) أي في جواب قوله تعالى: أَلست بربكم؟ قالوا بلى الأعراف: 172.

(5) لأن ابن عباس قال: لو قيل نعم في جواب أَلست بربكم لكان كفراً. انظر الجنى الداني ص: 422. وشرح أبيات المغني.

للبيضاوي: 58/6. وما نسب لابن عباس هنا لم يوجد في تفسيره: تنوير المقياس.

حَرْفُ الْهَاءِ - الْهَاءُ الْمُفْرَدَةُ

قال: أحدهما أن تكون ضميراً للغائب، وتستعمل في موضعي الجر والنصب، نحو: ﴿قَالَ لَهُ صَاحِبُهُ وَهُوَ يُحَاوِرُهُ﴾⁽¹⁾.

أقول: فالضمير هو الهاء المفردة، والواو مقوية للحركة. وقال الزجاج: مجموعها هو الضمير، وعلى الأول بنى المصنف، ثم هذه الهاء إن وقعت بعد متحرك أشبعت حركتها كالآية التي تلاها، وإن وقعت بعد ساكن معتل، نحو فِيهِ وَعَلَيْهِ فَالْحُكْمُ فِيهَا اخْتِيَارُ الاختلاس اتفاقاً، ويموز إشباعها كما قرأ به ابن كثير⁽²⁾. وإن كان الساكن صحيحاً، نحو: مِنْهُ، وَعَنْهُ فالصحيح اختيار الاختلاس أيضاً، وفاقاً لأبي العباس المبرد، وبالإشباع قرأ ابن كثير أيضاً.

قال: والثالث: هاء السكت، وهي اللاحقة لبيان حركة، أو حرف، نحو: ﴿مَا هِيَ﴾⁽³⁾ ونحو: (هَا هُنَا). و(وَأَزِيدَاهُ).

أقول: أراد بنحو ﴿مَا هِيَ﴾ (3) ما كان بحركة غير إعرابية، ولا شبيهة بها، فلا تتصل بنحو: لا رجل، لأن حركته وإن لم تكن إعرابية؛ إلا أنها شبيهة بالإعرابية من حيث العروض كما هو مقرر في بابه، وكذا المبني لقطعه عن الإضافة، نحو من قَبْلُ ومن بَعْدُ. وأراد بالحرف المبين في هَا هُنَا الألف التي في آخر الاسم (العريق في البناء، وفي وَأَزِيدَاهُ الألف الذي في آخر الاسم)⁽⁴⁾ المندوب.

قال: والرابع: المبدلة من همزة الاستفهام، كقوله⁽⁵⁾:

(1) الكهف: من الآية: 37.
(2) في كتاب السبعة لابن مجاهد: 132 أن ابن كثير كان يصل الهاء في ذلك كله، كان قبلها ياء، أو واو أو ألف، أو حرف ساكن، أو متحرك.... فيقول: إذا تعذر وجود ني فاكذب: فيه ي. وإليه ي' وعليه ي' ولديه ي' واجتبهأ' وهدهأ' ومنه وعنه. انظر المقتضب: 39/1 - 40. ومعاني القرآن للزجاج: 50/ - 51.
(3) (وما أدراك ما هي؟) القارة: 10.
(4) ساقط من ج.
(5) فيه أن الأصل: أَذَا الَّذِي. لم يعرف قائله، وهو من شواهد: ابن يعيش: 42/10، 43 والمختضب: 181/1، 182. وانفصل ص: 369.

وَأَنَّى صَوَّاحِبُهَا فَقُلْنَا: هَذَا الَّذِي مَنَحَ الْمَوَدَّةَ غَيْرَنَا وَجَفَّائَنَا

أقول: يحتمل أن يكون صَوَّاحِبُهَا مرفوعاً على أنه فاعل ب' أَنَّى، ويحتمل أن يكون منصوباً على أنه مفعول به، والفاعل ضمير يعود على الشخص المحدث عنه بهذه القصة. وَمَنَحَ: أعطى، مضارعه يَمْنَحُ وَيَمْنَحُ بِالْكَسْرِ. والمودة مفعول ثانٍ قَدْماً؛ لأن ذكره أهم. وَغَيْرَنَا مفعول أول، وَجَفَّائَنَا: هجرنا وترك يَرْنَا ومودتنا. وهو واويُّ اللام، تقول: جفوته فهو مَجْفُوءٌ، ولا يقال: جَفَيْتُ.

قال الجوهري: وأما قول الراجز⁽¹⁾:

فَلَسْتُ بِالْجَافِي وَلَا الْمَجْفِي

فلما بناء على 'جَفِي' فانقلبت الواو ياء فيما لم يُسَمَّ فاعله، بني المفعول عليه⁽²⁾.

قال: والتعقيق الأتعد هذه⁽²⁾؛ لأنها ليست باصل.

أقول: قد ذكر المصنف في حرف الألف⁽³⁾ مجيء 'أ' للاستفهام، وهمزته بدل من الهاء الأصلية (4)، فبردُ عليه.

قال: وعكس ذلك البصريون⁽⁴⁾.

أقول: يعني أنهم جعلوا التاء هي الأصل، وحكموا بأن الهاء في الوقف بدل عنها، ومذهبهم أرجح؛ لأنهم اعتبروا حال الوصل، وهو بالنسبة إلى الوقف أصل.

قال: لأنها جزء كلمة، لا كلمة.

أقول: نص الرضي على أن هاء التانيث كلمة رُكِبَتْ مع ما دخلت عليه، فصارا لشدة الامتزاج ككلمة واحدة⁽⁵⁾.

(1) الصحاح: 6 جفا. نسبة الخطيب التبريزي في تهذيب إصلاح المنطق ص: 353 إلى أبي النجم.

(2) أي الهاء المبدلة من همزة الاستفهام.

(3) حرف الهمزة، لا حرف الألف: 54 / 1.

(4) أي عكسا قول الكوفيين في أن الهاء الموقوف عليها في رُحمة هي هاء التانيث، وأن التاء في الوصل بدل منها.

(5) شرح الكافية للرضي: 5 / 1.

هــ

قال: والثالث⁽¹⁾: أن تكون للتنبيه، فتدخل على أربعة.

أقول: حكى الزمخشري في المفصل أنه يقال: هَا إِنَّ زَيْدًا مُنْطَلِقٌ، وَهَا أَفْعَلُ كَذَا⁽²⁾ وهذا ليس شيئاً من الأربعة⁽³⁾ التي ذكرها المصنف؛ لكن قال الرضي: لَمْ أَعْثُرْ لَذَلِكَ عَلَى شَاهِدٍ⁽⁴⁾، وهذا عجيب؛ فإن الزمخشري أنشد في المفصل⁽⁵⁾ قول النابغة⁽⁶⁾:

هَـا إِنَّ عِدْرَةً إِنْ لَمْ تُكُنْ قُبِلَتْ فَإِنْ صَاحِبَهَا قَدْ نَاءَ فِي السَّبَلِ

وهذا شاهد على دخول هَا على الجملة الاسمية، مثل: هَا إِنَّ زَيْدًا مُنْطَلِقٌ إِلَّا أَنْ [الْمُسْتَد] ⁽⁷⁾ إِيَّاهُ فِي الْبَيْتِ اسْمُ إِشَارَةٍ، فَلَعَلَّ الرُّضِي يَقُولُ: لَا يَصْلُحُ هَذَا شَاهِداً لِدُخُولِهَا عَلَى الْإِسْمِيَةِ الْخَالِيَةِ مِنْ اسْمِ الْإِشَارَةِ، فَتَأْمَلْهُ.

والعذرة بكسر العين المهملة، وإسكان الذال المعجمة: نوع من الاعتذار، كذا في المفصل⁽⁸⁾، وَنَاءٌ ذَهَبٌ مُتَحِيراً.

قال: والثاني: ضمير الرفع المنفرد عنه باسم الإشارة، نحو: هَـاتَانِ تَمُّ أَوْلَآءِ ⁽⁹⁾.

(1) أما الأول والثاني فهما أن تكون اسم فعل، وضمير مؤنث.

(2) شرح المفصل: 113/8.

(3) في الأصل: من أربعة.

(4) شرح الكافية: 381/2.

(5) المفصل ص: 307.

(6) في الديوان برواية:

هَـا إِنْ ذِي عِدْرَةٍ إِلَّا تَكُنْ تَقَمَّتْ فَإِنْ صَاحِبَهَا مُشَارِكُ التَّكْدِ

ص: 28 نح: أبو الفضل.

(7) سقطت من الأصل.

(8) المفصل: 307.

(9) آل عمران من الآية: 119

أقول: ليس المعنى في هذا التركيب تعريف المخاطبين أنفسهم وإعلامهم بأنكم لستم
 271/ غيركم، فمثله لا يرتكب؛ وإنما المعنى في ذلك وفي مثله استغراب وقوع / مضمون
 الفعل المذكور بعد اسم الإشارة من المتكلم أو المخاطب أو الغائب، فالجمله بعد اسم
 الإشارة لازمة لبيان الحال المستغربة، ولا محل لها؛ إذ هي مستأنفة. وقول من ذهب إلى أنها
 في محل نصبٍ على الحال، وأن الحال هنا لازمة؛ لأن الفائدة منوطة بها، والعامل: حرف
 التنبيه، أو اسم الإشارة منظورٌ فيه؛ إذ ليس المراد: أنتم المشار إليهم في حال حبكم إياهم
 [مثل]⁽¹⁾ هذا معنى ما قاله الرضي⁽²⁾.

(1) سقطت من الأصل.

(2) شرح الكافية: 2 / 381.

هَلْ

قال: فيمتنع: هل زيداً ضربت: لأن تقديم الاسم يشعر بحصول التصديق بنفس النسبة.

أقول: يعني، فتكون هَلْ حينئذٍ لطلب حصول الحاصل، وهو محال. وقال صاحب التلخيص⁽¹⁾: إن ذلك قبيح، لا ممتنع⁽²⁾. قال بعض شارحيه: وإنما قبح لأنه يحتمل أن يكون مفعولاً محذوف، تقديره: هل ضربت زيداً ضربت⁽³⁾، لكن هذا التقدير بعيد؛ لأن فيه حذف عامل المفعول المذكور وحذف مفعول الثاني، فكان الحمل عليه مرجوحاً قبيحاً، والحمل على غيره راجحاً حسناً. وقيل: وإنما حكم بقبحه دون امتناعه؛ لأن المفضي إلى الامتناع هو التخصيص، والتخصيص ليس بلازم؛ بل هو راجح؛ ولا سيما في نحو: هل رجلٌ قامَ فلو كان التخصيص لازماً لامتنع هذا التركيب، فلما كان المفضي إلى الامتناع راجحاً، كان هذا قبيحاً لمخالفته الراجح.

قال: ونحو: هل زيد قائمٌ أم عمر؟⁽⁴⁾، إذا أريد الفصل بـ أم: المتصلة.

أقول: السبب فيه ظاهر، وهو أن أم المتصلة لتعيين أحد الأمرين بمنزلة أي وذلك لا يكون إلا بعد تصديق (بأصل الحكم)⁽⁵⁾. والتردد في تعيين شيء من الأجزاء فيجب أن يكون مُعَادِلُهَا الهمزة الطالبة للتصور دون هَلْ الطالبة للتصديق لما بين حصول التصديق وطلبه من المنافاة. ويصح مقابلة هَلْ بـ أم المنقطعة لأنها إضرابٌ عن حكم، وطلب الحكم آخر، فلا تنافيهما هَلْ الطالبة للتصديق، وهذا كله مبني على أن هَلْ مقصورة على طلب التصديق. وقد أسلفنا في أوائل الكلام على الألف المفردة أن ابن مالك قال: بأن هَلْ قد تأتي بمعنى الهمزة، فتعادلها أم المتصلة⁽⁶⁾. وفي شرح الحاجية للرضي: وربما⁽⁷⁾ تجيء. هَلْ

(1) القزويني صاحب تلخيص المفتاح.

(2) تلخيص المفتاح للقزويني الهامش الأعلى من شروح التلخيص: 256/2.

(3) التفنازاني. شروح التلخيص: 257/2.

(4) أي هذا كذلك ممتنع.

(5) ساقط من ج.

(6) الألف المفردة ص: 7 من الأصل.

(7) في ج وقد.

المتصلة على الشذوذ⁽¹⁾.

قال: ونظيرها في الاختصاص بطلب التصديق أم المنقطعة.

أقول: هذا تصريح في أن أم المنقطعة من أدوات الاستفهام؛ وأنها تشارك هَلْ في أنها لا تكون إلا لطلب التصديق، فيرد ذلك عليه حيث قال، في أوائل الكتاب بعد ذكر الهمزة: و هَلْ وبقية الأدوات مختصة بطلب التصور⁽²⁾، ولا شك أن من بقية الأدوات على رأيه أم المنقطعة، وليست إلا للتصديق كما قرره هنا، وقد مر البحث في ذلك في محله، فراجع⁽³⁾.

قال: فإنهم لطلب التصور، لا غير.

أقول: قد سلف في حرف العين المعجمة أن التعبير بقولهم: لَا غَيْرَ لَحْنٌ⁽⁴⁾.

قال: وقال⁽⁵⁾:

ألا طِعَانُ، أَلَا فِرْسَانُ عَادِيَّةُ

أقول هذا صَدْرُ بَيْتٍ، عَجْزُهُ:

إِلَّا تُجَشُّوْكُمْ حَوْلَ الثَّنَائِيرِ

وقد مر إنشاد هذا البيت، والكلام عليه في فصل أَلَا بفتح الهمزة والتخفيف من حرف الألف.

قال: والثالث: تخصيصها⁽⁶⁾ المضارع بالاستقبال.

أقول: هذا بحكم الوضع كالسين، وسوف. وَقَلٌّ من يتعرض لهذا من النحاة.

(1) شرح الكافية للرضي: 373 / 2.

(2) المغني: 15 / 1.

(3) فصل أم ص: 9 من الأصل.

(4) فصل غير ص: 116 من الأصل. لا غير مسموع. قال الشاعر:

لَعَنَ عَمَلُ أَسْلَفٍ لَا غَيْرَ تَسَالٍ

فَورٍ بِنَا

احتج به ابن مالك في باب القسم من شرح التسهيل.

(5) فصل أَلَا ص: 50 من الأصل.

(6) أي: هَلْ.

قال: وقال زهير⁽¹⁾:

فَمَنْ مُبْلِغُ الْأَخْلَافِ عَنِّي رِسَالَةً
وَدُيَّانَ، هَلْ أَفْسَمْتُمْ كُلُّ مُقْسَمٍ؟

أقول: الأخلاف بالحاء مهملة جمع: حليف، كالأشهاد جمع: شهيد، وهو القوم يتحالفون على التعاضد والتناصر. قال: الجوهري: والأخلاف، الذين في شعر زهير: هم أسدٌ وغطفان؛ لأنهم تحالفوا على التناصر⁽²⁾. ودُيَّان بذال معجمة مضمومة وتكسر أيضاً، فباء موحدة ساكنة فمشناة تحتية فالف فنون: أبو قبيلة من قيس. وكلُّ مُقْسَمٍ أي: كل إقسام، فهو مصدر ميمي من الرباعي. يقول: أبلغ قبيلة ذبيان وحلفاءها: هل حلفتُم 272/ على إبرام جبل الصلح والتناصر كل حلفٍ فتخرجوا / من الحنث وتجتنبوه. وبعد هذا البيت:

فَلَا تُكْتَمُنُ اللَّهُ مَا فِي صُدُورِكُمْ * لِيَخْفَى، وَمَهْمَا يُكْتَمُ اللَّهُ يُعْلَمُ

يريد أن الله تعالى عالم بالخفيات والسرائر، ولا يخفى [عليه]⁽³⁾ شيء من ضمائر العباد، فلا تُضمروا الغدر ونقض العهد، فإنكم إن أضمرتموه علمه الله تعالى، وفي هذا البيت تعدية كُتِمَ إلى المفعول الثاني بدون حرف جر.

قال: التاسع: أنها يراد بالاستفهام بها النفي.

أقول: هذا يشعر بأن ثم استفهاماً بها؛ لكنه مجازي، لا حقيقي، وقوله بعد هذا: إنَّ ما مرَّ أنها للإنكار على مُدَّعي ذلك، ويلزم من ذلك الانتفاء، لا أنها للنفي ابتداء⁽⁴⁾. يقتضي أنها موضوعة للنفي حيث يراد بالاستفهام بها النفي، لا أنها (للاستفهام)⁽⁵⁾ تجوز فيه بإرادة النفي منه، فبين كلامه تنافٍ، فتأمل.

(1) فيه أن 'هل' دخلت على الماضي. شرح شعر زهير. صنعة ثعلب. تح فباوة ص: 26.

(2) الصحاح: 4/ 'حلف'.

(3) سقطت من الأصل، وفي 'ج' عنه بدل عليه.

(4) المعنى: 1/ 351.

(5) في 'ج' للنفي.

قال: والباء في قوله (1)؛

أَلَا هَلْ أَخُو عَيْشٍ لِّلذِي بِدَائِمٍ؟

أقول: ظاهر هذا أنه لولا النفي المراد بـ"هَلْ" لم تُزَدِ الباء في الخبر. وعلى هذا لا تُزاد في نحو قولك: "هَلْ زَيْدٌ بِقَائِمٌ" إذا أردت الاستفهام الحقيقي، وفيه نظر. وقد قال المصنف في حرف الباء: إن زيادتها في الخبر الغير الموجب ينقاس⁽²⁾، والاستفهام عندهم من قبيل غير الموجب.

قال: وصح العطف في قوله (3)؛

وَأِنْ شِفَائِي عِبْرَةٌ مُّهْرَاقَةٌ * * وَهَلْ عِنْدَ رَسْمِ دَارِسٍ مِنْ مُعْوَلٍ

أقول: أنشد المصنف هذا البيت في الباب الرابع حيث ترجم على عطف الخبر على الإنشاء، وبالعكس⁽⁴⁾، وهناك نتكلم عليه إن شاء الله تعالى.

قال: ونقله (5) في الفصل عن سيبويه، فقال: وعند سيبويه أن هَلْ بمعنى قَدْ: إلا أنهم تركوا الألف قبلها؛ لأنها لا تقع إلا في الاستفهام، وقد جاء دخولها عليها في قوله (6)؛

سَائِلُ فَوَارِسَ يَرْثُوعَ بِشَدَّتِنَا أَهْلَ رَأَوْنَا يَسْفَحُ الْقَاعَ ذِي الْأَكَمِ

(1) فيه أن الاستفهام بمعنى النفي ولذلك زيدت الباء، وهو عجز بيت صدره:

”يَقُولُ إِذَا أَقْلَوْلَى عَلَيْهَا وَأَقْرَدَتْ * *

واقْلَوْلَى: ارتفع. وأقردت: سكنت، وهو من قصيدة للفرزدق في مجاء جرير ديوانه: 863. ومعاني القرآن للفراء: 1/ 164، والجنى الداني، ص: 54.

(2) المعنى: 110/1.

(3) من معلقة امرئ القيس شرح الزوزني ص: 11 والشاهد فيه أن هَلْ للنفي، والجمل بعد خبرية، ولذلك صح عطفها على الخبرية قبلها.

(4) المعنى: 2/ 483.

(5) أي: الزحشري الذي زعم أن هَلْ أبداً بمعنى قَدْ.

(6) أول أبيات خمسة لزيد الخيل الطائي الصحابي شرح أبيات المعنى للبغدادى: 72/6. والمقتضب: 1/ 44، 3/ 291، وابن الشجري: 108/1، وابن يعيش: 8/ 152، 153. والخزانة: 4/ 506.

انتهى⁽¹⁾. ولو كان كما ذكر لم تدخل إلا على الفعل، كَقَدْ. ولم أر في كتاب سيبويه ما نقله

عنه؛ إنما قال في باب عِدَّة مَا يَكُونُ عَلَيْهِ الْكَلِمُ: وَهَلْ. وهي للاستفهام⁽²⁾. لم يزد على ذلك.

أقول: لا يلزم من عدم رؤيته هو لذلك عدم وقوعه، وكان الأولى به تحسين الظن بالزخشي؛ فإنه إمام في هذا الفن، ثبت في النقل، وما نقله عن سيبويه مسطور في كتابه كما ذكره عنه. قال في باب بيان أَمْ لَمْ دخلت على حروف الاستفهام ولم تدخل على الألف ما نصه: تقول: أَمْ من تقول؟ أم هل تقول؟ ولا تقول: أم أقول؟، وذلك لأن أَمْ بمنزلة الألف. وليس: أي، وَمَنْ، وَمَا، وَمَتَى، بمنزلة الألف، وإنما هي أسماء بمنزلة: هَذَا وَذَاكَ؛ إلا أنهم تركوا ألف الاستفهام إذ كان هذا النحو من الكلام لا يقع إلا في المسألة، فلما علموا أنه لا يكون إلا كذلك استغنوا عن الألف. فكذاك هَلْ إنما تكون بمنزلة قَدْ لكنهم تركوا الألف، إذ كانت لا تقع إلا في الاستفهام⁽³⁾ انتهى. وفي هذا الكلام تصريح بما نقله الزخشي عنه. ووقع مثل هذا أيضاً في أوائل الكتاب في بعض أبواب الاشتغال. قال في باب ما يختار فيه النصب، وليس قبله منصوبٌ بُني على الفعل، وهو باب الاستفهام. ما نصه: وأما الألف فتقديم الاسم فيها قبل الفعل جائز، كما جاز ذلك في هَلْ؛ لأنها حرف الاستفهام الذي لا يزول [عنه]⁽⁴⁾ إلى غيره، وليس للاستفهام في الأصل غيره، وإنما تركوا الألف في [مَنْ] (1) و مَتَى وَهَلْ وَنَحْوِهِنَّ حيث أمِنوا الالتباس، ألا ترى أنك تُدخلها على مَنْ إذا تمت بصلتها، كقول الله عز وجل: ﴿أَفَمَنْ يُلْقَى فِي النَّارِ خَيْرٌ أَمْ مَنْ يَأْتِي آمِنًا يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾⁽⁵⁾. وتقول: أَمْ هَلْ فإنما هي بمنزلة قَدْ، ولكنهم تركوا الألف استغناءً إذ كان هذا

(1) الفصل ص: 319.

(2) قال سيبويه: وكذلك هَلْ إنما تكون بمنزلة قَدْ، ولكنهم تركوا الألف إذ كانت هَلْ لا تقع إلا في الاستفهام الكتاب: 3/

189 ت هـ. إذن ما نقله الزخشي عن سيبويه صحيح. وابن هشام لم يعثر في الكتاب على هذا النقل.

ويظهر أن الدمامي له نسخة من المعني تخالف نسخة المعني المحقق لأن فيها بعد قوله: كَقَدْ وثبت في كتاب سيبويه ما نقله

عنه، ذكره في باب أم المتصلة. المعني: 352/1.

(3) الكتاب: 3/ 189 ن هـ.

(4) سقطت من الأصل.

(5) فصلت: 40.

الكلام لا يقع إلا في الاستفهام⁽¹⁾، انتهى. فهذا نص آخر موافق لما نقله الزمخشري عنه. ووقع في بعض نسخ المغني مكان قوله: «وَلَمْ أَرِ فِي كِتَابِ سَيَبَوِيهِ مَا نَقَلَهُ عَنْهُ مَا نَصُّهُ» وثبت في كتاب سيبويه ما نقله عنه، ذكره في باب أم المتصلة، ولكن فيه أيضاً ما قد يخالفه؛ فإنه قال في باب «عَدَّةٌ مَا يَكُونُ عَلَيْهِ الْكَلِمُ...»، وساق الكلام المحكي 273/ هنا، إلى / آخره. وما إخال هذه النسخة صحيحة، فقد قال بعد ذلك: «وَقَدْ مَضَى أَنَّ سَيَبَوِيهِ لَمْ يَقُلْ ذَلِكَ»⁽²⁾ وهذا يدفع قوله في هذه النسخة: «وُثِّبَتْ فِي كِتَابِ سَيَبَوِيهِ مَا نَقَلَهُ عَنْهُ».

فإن قلت: فما تصنع في دفع هذه المعارضة التي أشار إليها، وهي مخالفة قول سيبويه في باب «عَدَّةٌ مَا يَكُونُ عَلَيْهِ الْكَلِمُ» لقوله في غيره: «إِنَّ هَلْ إِنَّمَا تَكُونُ بِمَنْزِلَةِ قَدْ؟ قلت: أحمل ذلك. على أنها للاستفهام باعتبار قيامها مقام الحمزة المحذوفة المفيدة للاستفهام، لا أنها موضوعة للاستفهام بنفسها جمعاً بين كلاميه.

والفوارس، جمع فارس، وهو شاذ في الجموع عند سيبويه⁽³⁾؛ لأن فواعل إنما يكون جمع فاعلة في صفات من يعقل دون فاعل، واستدرك على سيبويه: «هَالِكٌ فِي الْهُوَ الْكِ. وَ نَوَاقِسٌ فِي قَوْلِ الْفَرَزْدَقِ»⁽⁴⁾:

وَإِذَا الرُّجَالُ رَأَوْا يَزِيدَ رَأَيْتَهُمْ * خَضَعَ الرُّقَابِ، نَوَاقِسَ الْأَبْصَارِ

قال ابن الحاجب في شرح المفصل: أما فوارس، فالذي حَسُنَ منه انتفاء الشركة⁽⁵⁾ بينه وبين المؤنث؛ لأنهم لا يقولون: امرأةً فارسةً، أي: فبعدَ بهذا عن الصفة؛ لأن الفرق بين المذكر والمؤنث بالتاء من خواص الصفات، فهو كالاسم، وأما هَوَالِكُ فجاء في مثل⁽⁶⁾، والأمثال كثيراً ما تخرج عن القياس، وأما نَوَاقِسٌ فللضرورة⁽⁷⁾ وَيَرْبُوعٌ: أبو حي من تميم،

(1) الكتاب: 99/1، 100 ت هـ.

(2) المغني: 353/2 (تح: محمد محيي الدين...).

(3) الكتاب: 614/3 ت هـ.

(4) من شواهد الشافية: 153/2. ديوان الفرزدق: ص: 378 في مدح يزيد بن المهلب. شرح الصاوي ملك: التجارية بمصر: 1936.

(5) في الشرح ألبس.

(6) فلا هالك من الهالك يضرب في الذي يرمي بنفسه في التهلكة. أساس البلاغة: 308/2 مطبعة الكتي القاهرة: 1958.

(7) الإيضاح في شرح المفصل: 545/1.

وهو يربوع بن حنظلة، وأبو بطن من مُرّة، وهو يربوع بن غيظ بن مُرّة كذا في الصحاح⁽¹⁾. وياؤه زائدة؛ إذ ليس في كلامهم فَعْلُولٌ بفتح الفاء. والباء من يُشَدُّتَنَّا بمعنى عَنّ والشدة بالفتح: الحملة الواحدة في الحرب. وسفح الجبل بفتح السين: أسفله حيث يسفح فيه الماء. والقاع: المستوي من الأرض. والأكم بفتحتين. أحدها: أكمة: وهي التل من القُف من حجارة واحدة، أو هي دون الجبال، أو الموضع يكون أشد ارتفاعاً عما حوله، وهو غليظ لا يبلغ أن يكون حجراً⁽²⁾ كذا في القاموس. وقد مر في فصل رُب⁽³⁾ من حرف الراء.

قال: والدليل الثاني: قول سيبويه⁽⁴⁾ الذي شافه العرب وفهم مقاصدهم.

أقول: كفى بذلك دليلاً يستندون إليه ويعتمدون في إثبات الأمر عليه.

قال: وقد مضى أن سيبويه لم يقل ذلك.

أقول: وقد مضى أن سيبويه قاله قولاً ظاهراً مكشوفاً لا تردد فيه، ثم هو لم يحض له أن سيبويه لم يقل ذلك؛ وإنما مضى له أنه: لم ير هذا النقل في كتاب سيبويه ولا يلزم من ذلك عدم قوله، وقد علمت أنه قاله، والله الموفق للصواب.

قال: كقوله⁽⁵⁾؛

وَلَا لِلِمَا بِهِمْ أَبْدَأُ دَوَاءَ

أقول: وقد مضى في الكاف⁽⁶⁾ المفردة إنشاد هذا العجز، وأنشدنا هناك صدره، وهو

قوله:

فَلَا وَاللَّهِ لَا يُلْفَى لِمَا بِي

(1) الصحاح: 3/ رُبْع.

(2) القاموس 76/4 أكم.

(3) فصل رُب ص: 100 من الأصل.

(4) أي في أن هل تكون بمعنى قد.

(5) ساقط من ج.

(6) ساقط من ج.

حَرْفُ الْوَائِ الْوَائِ الْمَفْرَدَةِ

قَالَ: انْتَهَى مَجْمُوعُ مَا ذُكِرَ مِنْ أَقْسَامِهَا إِلَى أَحَدَ عَشَرَ.
أَقُولُ: انْتَفَقَتِ النُّسخُ الَّتِي رَأَيْتُهَا عَلَى ذَلِكَ، وَهُوَ مُشْكِلٌ: فَإِنَّهُ خَمْسَةُ عَشَرَ قِسْمًا،
وَابْطَلَ مِنْهَا سَبْعَةٌ، وَهِيَ: وَائِ الصَّرْفِ الَّتِي يُنْصَبُ الْمَضَارِعُ بَعْدَهَا، وَوَائِ زُبٍّ وَوَائِ
الْثَمَانِيَةِ، وَالْوَائِ الدَّاخِلَةِ عَلَى جُمْلَةِ الثُّغَةِ، وَوَائِ الْإِنْكَارِ وَوَائِ التَّذْكَرِ، وَالْوَائِ الْمُبْدَلَةِ مِنْ
هَمْزَةِ الْإِسْتِفْهَامِ فَإِذَا أَنْ يَقْصَدَ عَدُّ مَا قِيلَ مِنَ الْأَقْسَامِ فِي الْجُمْلَةِ - وَإِنْ كَانَ بَعْضُهَا لَيْسَ
بِصَحِيحٍ عِنْدَهُ - وَإِذَا أَنْ يَكُونَ غَرَضُهُ عَدُّ مَا هُوَ صَحِيحٌ عِنْدَهُ مِنَ الْأَقْسَامِ، فَإِنْ كَانَ الْأَوَّلُ
فَلْيَقُلْ: إِلَى خَمْسَةِ عَشَرَ وَإِنْ كَانَ الثَّانِي فَلْيَقُلْ إِلَى ثَمَانِيَةٍ⁽¹⁾.
قَالَ: وَقَوْلُ بَعْضِهِمْ: أَنَّ مَعْنَاهَا⁽²⁾ الْجَمْعُ الْمَطْلُوعُ غَيْرُ سَدِيدٍ لِتَقْيِيدِ الْجَمْعِ بِقَيْدِ
الْإِطْلَاقِ.

أَقُولُ: [الظَّاهِرُ أَنَّ الْعِبَارَتَيْنِ صَحِيحَتَانِ، وَأَنَّ مُؤَدَاهُمَا وَاحِدٌ؛ لِأَنَّ الْمَطْلُوعَ هُوَ الْحَقِيقَةُ
بِلَا قَيْدٍ كَمَا صَرَّحَ بِهِ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ عُلَمَاءِ الْأَصُولِ⁽³⁾، وَغَيْرِهِمْ، فَالْجَمْعُ الْمَطْلُوعُ حَيْثُ هُوَ
الْجَمْعُ لَا بِقَيْدٍ، وَذَلِكَ مَوْجُودٌ فِي الْجَمْعِ بِقَيْدِ التَّرْتِيبِ، وَبِقَيْدِ عَدَمِهِ، وَلَا بِقَيْدِ ضَرُورَةِ 274/
وَجُودِ الْأَعْمِ فِي الْأَخْصِ، وَالْجَمْعُ لَا بِقَيْدٍ أَعْمٍ مِنْهُ بِقَيْدٍ، فَيَلْزَمُ وَجُودُ الْأَوَّلِ فِي / الثَّانِي، ثُمَّ
قَوْلُنَا: مَطْلُوعُ الْجَمْعِ مَعْنَاهُ: مَطْلُوعٌ مِنَ الْجَمْعِ، فَإِنْ كَانَ الْجَمْعُ الْمَطْلُوعُ يَقْتَضِي تَقْيِيدَ الْجَمْعِ،
فَقَوْلُنَا: مَطْلُوعُ الْجَمْعِ كَذَلِكَ؛ فَإِنَّ التَّقْيِيدَ بِالْإِضَافَةِ وَالصِّفَةِ سَوَاءٌ، فَكَيْفَ يَتَعَقَّلُ فَرْقُ بَيْنَ
قَوْلِنَا: هَذَا مَطْلُوعٌ مِنَ الْجَمْعِ الَّذِي هُوَ مَذْلُولُ مَطْلُوعِ الْجَمْعِ، وَقَوْلِنَا: جَمْعُ مَطْلُوعٍ وَإِنَّمَا جَاءَ
الْإِتِّبَاسُ مِنْ تَوْهُمٍ⁽⁴⁾ أَنَّ الشَّيْءَ الْمَطْلُوعَ هُوَ الْحَقِيقَةُ بِقَيْدٍ لَا، وَلَيْسَ كَذَلِكَ، بَلْ هُوَ الْحَقِيقَةُ لَا
بِقَيْدٍ.

(1) قال الشنخي: عد المصنف خمسة عشر، وابطل أربعة فقط هي: وائ الصرف؛ لأنها وائ العطف، والواو التي للإنكار، والواو التي للتذكير، والواو المبدلة من همزة الاستفهام، فلا إشكال المصنف 103/1.

(2) أي وائ العطف.

(3) انظر في هذه المسألة الإبهاج: 383، 384، 385.

(4) في ج من قولهم:

قَالَ الشَّيْخُ بِهِاءِ الدِّينِ السُّبْكِيِّ فِي شَرْحِهِ لِمُخْتَصَرِ ابْنِ الْحَاجِبِ الْأَصْلِيِّ بَعْدَ أَنْ ذَكَرَ مَا تَقَدَّمَ: وَالَّذِي أَوْقَعَ هَذَا الْوَهْمَ فِي نُفُوسِهِمْ مَا أَلْفَوْهُ بَيْنَ مُطْلَقِ الْمَاءِ، وَالْمَاءِ الْمُطْلَقِ⁽¹⁾، وَلَيْسَ ذَلِكَ مِمَّا نَحْنُ فِيهِ فِي شَيْءٍ؛ فَإِنَّ الْمُطْلَقَ فِي قَوْلِنَا: الْمَاءُ الْمُطْلَقُ (لَيْسَ هُوَ الْمُطْلَقُ)⁽²⁾ فِيهِ الْإِصْطِلَاحُ الْأَصُولِيُّ؛ بَلْ هُوَ إِصْطِلَاحٌ شَرْعِيٌّ عَلَى بَعْضِ أَنْوَاعِ الْمَاءِ، فَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا إِمَّا وَقَعَ مِنْ جِهَةٍ أَنْ مُطْلَقَ مِنْ قَوْلِنَا مُطْلَقُ الْمَاءِ لِمَعْنَى، وَالْمُطْلَقُ مِنْ قَوْلِنَا: الْمَاءُ الْمُطْلَقُ لِمَعْنَى آخَرَ، بِخِلَافِ مَا نَحْنُ فِيهِ.

قَالَ: بَلْ قَالَ بِإِفَادَتِهَا إِيَّاهُ قُطْرُبٌ⁽³⁾، وَالرَّبْعِيُّ⁽⁴⁾، وَالْفَرَّاءُ، وَتَلْعَبُ، وَأَبُو عَمْرٍو الزَّاهِدُ⁽⁵⁾، وَهِشَامٌ⁽⁶⁾، وَالشَّافِعِيُّ⁽⁷⁾.

أَقُولُ: نَقَلَ ذَلِكَ عَنِ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ -رحمه الله- طَوَائِفُ. قَالَ الشَّيْخُ بِهِاءِ الدِّينِ السُّبْكِيِّ: (وَلَمْ يَنْصُ الشَّافِعِيُّ عَلَى إِفَادَتِهَا لِلتَّرْتِيبِ)⁽⁸⁾، وَإِنَّمَا أَخَذُوهُ مِنْ قَوْلِهِ بِالتَّرْتِيبِ فِي الْوُضُوءِ، وَلَيْسَ بِأَخْذٍ صَحِيحٍ⁽⁹⁾. وَنَقَلَ جَمَاعَةُ التَّرْتِيبِ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ -رحمه الله- وَإِنَّمَا أَخَذُوهُ مِنْ قَوْلِهِ: إِذَا قَالَ لِيُغَيِّرَ الْمَذْخُولَ بِهَا: أَنْتَ طَالِقٌ، وَطَالِقٌ نَقَعَ وَاحِدَةً، وَلَيْسَ بِأَخْذٍ صَحِيحٍ؛ لِأَنَّ الْوَاحِدَةَ إِمَّا وَقَعَتْ فَقَطْ؛ لِأَنَّهَا بَائِتٌ قَبْلَ نُطْقِهِ بِالْمَعْطُوفِ، فَلَمْ يَبْقَ مَحَلٌّ لِلطَّلَاقِ. وَنَقَلَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ⁽¹⁰⁾ فِي التَّمْهِيدِ: أَنَّ بَعْضَ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ -رحمه الله- حَكَى فِي كِتَابِ الْأَصُولِ أَنَّ الْكِسَائِيَّ وَالْفَرَّاءَ يَقُولَانِ بِأَنَّهَا لِلتَّرْتِيبِ.

(1) رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب: 52/1، 53.

(2) ساقط من ج.

(3) قطرب محمد بن المستنير عرف به في ص: 163 من الأصل.

(4) الربيعي عرف به أيضاً في ص: 98 من الأصل.

(5) عرف به في ص: 57 من الأصل.

(6) عرف به في ص: 177 من الأصل.

(7) عرف به في ص: 36 من الأصل.

(8) هؤلاء جميعاً قالوا بإفادة واو العطف للترتيب، الجنى الداني ص: 158، 159.

(9) ساقط من ج.

(10) أبو حنيفة النعمان بن ثابت أحد الأئمة الأربعة، ت: 150 هـ صاحب المسند في الحديث، والرسالة وغيرهما، مفتاح

السعادة: 63/2 والأعلام: 36/8.

يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النمري القرطبي المالكي أبو عمر أحد كبار حفاظ الحديث من كتبه: الدرر في

اختصار المغازي والسير - ط - والتمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، وغيرها، ت: 463 هـ النديج ص: 357،

والأعلام: 240/8.

وَقَالَ الْقَرَّافِيُّ^(١): الْقَوْلُ الْمَشْهُورُ عَنْهُ إِنَّهَا لِلتَّرْتِيبِ حَيْثُ يَسْتَحِيلُ الْجَمْعُ وَظَاهِرُ هَذَا الثَّقُلِ أَنَّهَا عِنْدَهُ لِلْمَعْيَةِ؛ إِلَّا لِمَانِعٍ فَتَكُونُ لِلتَّرْتِيبِ.

وَأَمَّا حِكَايَةُ الْإِجْمَاعِ عَنِ السِّرَافِيِّ^(٢) فَقَدْ نَقَلَهَا الشَّيْخُ أَبُو حَيَّانٍ عَنْهُ وَعَنِ الْفَارِسِيِّ وَالسُّهَيْلِيِّ، وَغَلَطَهُمْ بِمَا ذَكَرَهُ مِنَ الْخِلَافِ^(٣). قَالَ الشَّيْخُ بِهِمَا الدِّينَ: وَفِيهِ نَظَرٌ مِنْ أَوْجْهِ، أَحَدُهَا: أَنَّ قَوْلَ الْقَائِلِ: هَؤُلَاءِ أَجْمَعُوا، وَقَوْلُ الْآخَرِ: هَؤُلَاءِ اخْتَلَفُوا مُطْلَقَتَانِ فَلَا يَتَنَاقِضَانِ، فَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ ثَمَّ خِلَافٌ سَابِقٌ الْعَقْدِ الْإِجْمَاعُ بَعْدَهُ، فَيَقَعُ الْخِلَافُ فِي أَنْ الْإِجْمَاعُ بَعْدَ الْخِلَافِ حُجَّةٌ أَوَّلًا، وَفِيهِ خِلَافٌ. وَمَذْهَبُنَا أَنَّهُ لَيْسَ بِحُجَّةٍ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ ثَمَّ خِلَافٌ لِأَحَقِّ عَرَضَ بَعْدَ الْإِجْمَاعِ فَلَا أَثَرُ لَهُ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَلَا وَجْهَ لِلتَّغْلِيظِ.

الثَّانِي: سَلَّمْنَا أَنَّ الْمُرَادَ التَّوَقُّفَ الْمُسْتَمِرَّ، فَتَغْلِيظُ نَاقِلِ الْإِجْمَاعِ، وَإِنْ كَثُرَ فِي كَلَامِ أَهْلِ الْعِلْمِ وَكَانَ هُوَ الْمُتَبَادِرُ إِلَى الذَّهْنِ، فَإِنَّ نَاقِلَ الْخِلَافِ مُثَبَّتٌ، وَنَاقِلُ الْإِجْمَاعِ كَالثَّانِي يَتَّبِعِي أَنْ يُتَوَقَّفَ فِيهِ، وَهَذِهِ قَاعِدَةٌ يَتَّبِعِي التَّنْبِيْهُ لَهَا، فَإِنَّهَا كَثِيرَةٌ الْجُدُوى فِي الْمُبَاحِثِ، وَلَمْ أَرِ مَنْ تَعَرَّضَ لَهَا. وَالَّذِي يَظْهَرُ أَنْ يُقَالَ: إِمَّا أَنْ يُفْرَعُ عَلَى أَنَّ الْإِجْمَاعَ السُّكُوتِيَّ [حُجَّةٌ]^(٤) أَوَّلًا، فَإِنَّ قُلْنَا بِحُجَّتِهِ فَيَتَّبِعِي أَنْ يُقَدَّمَ نَاقِلُ الْخِلَافِ؛ لِأَنَّهُ اعْتَمَدَ الصَّرِيحَ، وَنَاقِلُ الْإِجْمَاعِ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ اعْتَمَدَ عَلَى مُجَرَّدِ الْإِشَارَةِ مَعَ السُّكُوتِ، وَيَصِيرُ ذَلِكَ كَمَا قَالَ الْفُقَهَاءُ فِي تَقْدِيمِ الْبَيِّنَةِ النَّاقِلَةِ عَلَى الْبَيِّنَةِ الَّتِي يَحْتَمِلُ أَنْ تُكُونَ مُعْتَمَدَةً عَلَى الْإِسْتِصْحَابِ. وَإِنْ قُلْنَا: إِنَّ السُّكُوتِيَّ لَيْسَ بِحُجَّةٍ، فَقَدْ يُقَالَ: يَتَعَارَضَانِ لِأَمْرَيْنِ مُثَبَّتَيْنِ، وَقَدْ يُقَالَ بِتَرْجِيحِ نَاقِلِ الْخِلَافِ لِأَنَّهُ نَصٌّ فِي نِسْبَةِ ذَلِكَ إِلَى قَائِلِهِ، وَنَاقِلُ الْإِجْمَاعِ كَالنَّاطِقِ بِالْعَامِّ الَّذِي لَا يَذُلُّ عَلَى الشَّخْصِ الْمُخَالَفِ إِلَّا ضَمْنًا، وَقَدْ يُقَالَ بِتَرْجِيحِ نَاقِلِ الْإِجْمَاعِ؛ لِأَنَّ الْخِلَافَ يَرْتَفِعُ بِالْإِجْمَاعِ مِنْ غَيْرِ عَكْسٍ، فَيُمْكِنُ صِحَّةُ كُلِّ مِنْهُمَا فِي وَقْتٍ، وَيَصِيرُ ذَلِكَ كَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ بَعْضُ أَصْحَابِنَا مِنْ أَنَّ بَيِّنَةَ الْوَقْفِ مُقَدَّمَةٌ عَلَى بَيِّنَةِ الْمَلِكِ؛ لِأَنَّ الْمَلِكَ يَقْبَلُ الْإِثْقَالَ إِلَى الْوَقْفِ مِنْ غَيْرِ عَكْسٍ، وَإِنْ كَانَ الصَّحِيحُ مِنْ مَذْهَبِنَا أَنْ يُبَيَّنَّ الْوَقْفُ وَالْمَلِكُ 275/ مُتَعَارِضَتَانِ/.

(١) عرف به في ص: 181 من الأصل.

(٢) تقدم التعريف به في ص 28 من الأصل.

(٣) ارتشاف الضرب: 633/2.

(٤) سقطت من الأصل.

الثالث: سَلَّمْنَا أَنَّ الْخِلَافَ مُحَقَّقٌ مُسْتَمِرٌّ؛ لَكِنَّ هَؤُلَاءِ الْمُخَالِفُونَ قَلِيلُونَ فَيَنْبَغِي أَنْ يَتَخَرَّجَ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ النَّادِرَ الْمُخَالَفَ هَلْ يَقْدَحُ فِي الْإِجْمَاعِ أَوَّلًا وَلَا يَخْفَى أَنَّ الْكَلَامَ فِي ذَلِكَ مَبْنِيٌّ عَلَى أَنَّ الْإِجْمَاعَ فِي الْأَوْضَاعِ اللَّغَوِيَّةِ هَلْ هُوَ حُجَّةٌ أَوْ لَا⁽¹⁾، إِلَى هُنَا كَلَامُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ.

قَالَ: وَتَنْفَرِدُ عَنْ سَائِرِ أَحْرَفِ الْعُطْفِ بِخَمْسَةِ عَشَرَ حُكْمًا.

أَحَدُهَا: اِحْتِمَالُ مَغْطُوفِهَا لِلْمَعْنَى الثَّلَاثَةِ السَّابِقَةِ⁽²⁾.

أقول: هَذَا الْحُكْمُ الْأَوَّلُ لَا يُخْتَصُّ بِهِ الْوَاوُ بَلْ تُشَارِكُهَا فِيهِ: حَتَّى وَإِنْ افْتَرَقْنَا مِنْ وَجْوهٍ أُخَرَ، نَصُّ عَلَى ذَلِكَ غَيْرُ مَا وَاحِدٍ مِنَ الثُّحَاةِ، وَقَدْ قَالَ الْمُصَنِّفُ فِي فَصْلِ حَتَّى مِنْ حَرَفِ الْحَاءِ الْمُهْمَلَةِ: الثَّانِي، مِنْ أَوْجِهٍ حَتَّى أَنْ تَكُونَ عَاطِفَةً بِمَنْزِلَةِ الْوَاوِ؛ إِلَّا أَنْ يَبْتَنِيَهُمَا فَرَقًا مِنْ ثَلَاثَةِ أَوْجِهٍ⁽³⁾، وَسَاقَ تِلْكَ الْأَوْجِهَ، وَهِيَ أَنْ مَغْطُوفٌ حَتَّى لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ ظَاهِرًا، بَعْضًا مِمَّا قَبْلَهُ، غَايَةً لَهُ فِي زِيَادَةٍ أَوْ نَقْصٍ، وَلَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ مُفْرَدًا، وَلَا بُدَّ مِنْ إِعَادَةِ الْخَافِضِ مَعَهُ إِنْ عُطِفَ عَلَى مَخْفُوضٍ، وَهَذِهِ الْأَوْجُهَ الَّتِي وَقَعَ الْافْتِرَاقُ بِهَا لَا يَقْدَحُ فِي مُشَارِكَتِهَا لِلْوَاوِ فِي اِحْتِمَالِ الْمَعْنَى الثَّلَاثَةِ السَّابِقَةِ⁽⁴⁾، فَإِنْ قُلْتُ: مُرَادُهُ أَنَّ الْوَاوَ تَنْفَرِدُ بِمَجْمُوعِ هَذِهِ الْخَمْسَةِ عَشَرَ حُكْمًا فَلَا يَرُدُّ هَذَا. قُلْتُ: إِنَّمَا يُرِيدُ أَنَّهَا تَنْفَرِدُ بِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا، بِدَلِيلِ قَوْلِهِ فِي الثَّانِي عَشَرَ: وَلَوْلَا هَذَا التَّقْيِيدُ لَوَرَدَ نَحْوُ: اشْتَرَيْتُهُ بِدِرْهَمٍ فَصَاعِدًا.

قَالَ: وَإِنَّمَا جَارَ قَوْلُهُ⁽⁵⁾؛

فَاذْهَبْ فَأَيُّ فِتْنَى فِي النَّاسِ أُخْرَزَتْ مِنْ حَقِّهِ ظَلَمَ دُعُجْ، وَلَا جَبِيلُ

(1) شرح مختصر ابن الحاجب الأصلي لبهاء الدين السبكي، لم اهتمد إليه.

(2) الجنى الداني ص: 158.

(3) المعنى: 127/1.

(4) في الجنى الداني ص: 550 حتى العاطفة بالنسبة إلى الترتيب، كالواو خلافاً لمن زعم أنها للترتيب كالزخشي.

(5) فيه أن أياً للاستفهام الإنكاري بمعنى النفي، إذ المعنى: لا أُخْرَزَ الفتي من موته ظَلَمَ ولا رَجِيلٌ لأن الواو تنفرد باقترانها ب

لا النافية إن سبقت بنفي، ولم تقصد المعية، وهو من قصيدة للمتنبخل الهذلي رثى بها ابنه، شرح أشعار الهذليين.

ص 1282، 1283، ومعاني القرآن للفراء: 164/1، 165، والخزاعة: 284/2، 289.

لأن المعنى: لا فتى أخرزه، مثل: (فهل يهلك إلا القوم الفاسقون) (١).

أقول: أخرزه، أي جعله في حِرْزٍ يمنع من الوصول إليه والحرز: الموضع الحصين. والختف: الموت، والظلم: جمع: ظلمة، والدعج جمع: دغجاء، وهي الشديدة السواد، والعرب تسمي الليلة الثامنة والعشرين من الشهر: الدغجاء (٢). والجبل بالحيم والباء الموحدة: واحد الجبال. وفي بعض النسخ بالحاء المهملة والمثناة التحتية جمع: حيلة. لا يقال: يلزم مما ذكره المصنف مشاركة غير هل من أدوات الاستفهام (ل هل في كونها للتفيي فيعارض ما تقدم له في هل لانا نقول اختصاص هل بهذا الحكم إنما ورد هناك بالنسبة إلى المهمة، لا إلى كل أدوات الاستفهام) (٣) فلا معارضة إذن، وهو ظاهر.

قال: ولا يجوز (٤): ما اختصم زيد ولا عمرو، لأنه للمعية لا غير.

أقول: منع المصنف من دخول لا في المثال: لا إثفاء الفيد الأول، وهو عدم قصد المعية، وذلك بعينه موجود في الآية، وهي قوله تعالى: (تستوى الأعمى والبصير) (٥) ولا أظلمت ولا النور (٥) الآية. فإن الاستواء تطلب فيه المعية بين المتعاطفين المستويين، وقد جاز دخول لا فيها، فيشكل، وجوابه: أن منع دخول لا في المثال إنما هو لقصد أن يفيد كون الفعل متفياً عن متعاطفيها في حالتي الاجتماع والافتراق، وأما مدخولها في الآية فليس لهذا المعنى؛ بل هي فيها لمجرد الصلة، ولو دخلت في المثال بهذا المعنى لم يمنع، وثبت في أكثر النسخ: لا غير وفيه ما علمت غير مرة، وفي بعضها ليس غير فلا إشكال.

قال: والسادس: عطف العقد على النيف فهو واحد وعشرون.

أقول: المراد بالعقد ما كان من مرتبة العشرات، أو المئين، أو الألوف والمراد بالنيف ما كان من مرتبة الآحاد، وهو مشدد الياء، ويخفف، وهو واوي العين من ناف ينوف: إذا زاد، وفي القاموس والصحاح: وكل ما زاد على العقد فهو نيف حتى يبلغ العقد الثاني (٦).

(١) الأحقاف: 35.

(٢) الدعجاء: أول الحاق. الصحاح: دعج.

(٣) ساقط من ج.

(٤) في الأصل ولا نحو.

(٥) فاطر: الآيات: 19، 22.

(٦) القاموس: 3/ نوف، والصحاح: 4/ نوف.

قُلْتُ: وَمَا ذِكْرُهُ الْمَصْتَفُ مِنْ هَذَا الْحُكْمِ إِنَّمَا يَكُونُ عِنْدَ إِرَادَةِ تَعْلُقِ الْعَامِلِ بِالْعَقْدِ وَالنِّيفِ دَفْعَةً وَاحِدَةً، أَوْ غَيْرَ دَفْعَةٍ مَعَ انْتِفَاءِ قَصْدِ التَّرْتِيبِ، وَإِلَّا فَلَا مَانِعَ مِنْ أَنْ يُقَالَ: قَبِضْتُ مِنْهُ ثَلَاثَةً فِعْشَرِينَ أَوْ ثَمَّ عِشْرِينَ إِذَا قُصِدَ التَّرْتِيبُ بِلَا مُهْلَةٍ، أَوْ يَهَا، 276/ قَبِضْتُ بِذَلِكَ أَنْ الْوَاوُ لَا تُنْفَرِدُ بِعَطْفِ الْعَقْدِ عَلَى النِّيفِ مُطْلَقًا كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ كَلَامِهِ.

قَالَ: وَالسَّابِعُ: عَطْفُ الصِّفَاتِ الْمَفْرَقَةِ مَعَ اجْتِمَاعِ مَنْعُوتِهَا، كَقَوْلِهِ⁽¹⁾:

بَكَيْتُ، وَمَا بَكََا رَجُلٍ حَزِينٍ عَلَى رُبْعَيْنِ مَسْلُوبٍ وَبَالِي

أَقُولُ الْبُكَاءُ فِي الْبَيْتِ مَقْصُورٌ، وَفِي شَرْحِ الشَّافِيَةِ لِلجَّارِرِدِيِّ⁽²⁾: وَقَدْ جَاءَ فِي مَصْدَرِ بُكَى الْمَدِّ، إِذْ لَا يَخْلُو الْبُكَاءُ فِي الْغَالِبِ مِنَ الصَّرَاحِ فَاجْرُوهَ مُجْرَاهُ، وَالْقَصْرُ لِيَجْعَلَهُمْ لَهُ كَالْحَزِينِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ لَا يَخْلُو عَنِ الصَّرَاحِ، أُنْشِدَ ابْنُ الْأَثَرِيِّ لِحَسَّانَ بْنِ ثَابِتٍ شَاهِدًا لِهَذَا⁽³⁾.

بَكَيْتُ عَيْنِي، وَحَقَّ لَهَا بُكَاءُهَا وَمَا يُغْنِي الْبُكَاءُ وَلَا الْعَوِيلُ

قُلْتُ: فِي الصَّحَاحِ: الْبُكَاءُ يَمُدُّ وَيَقْصُرُ، إِذْ مَدَّدَتْ أَرْدَتْ الصَّوْتِ الَّذِي يَكُونُ مَعَ الْبُكَاءِ، وَإِذَا قَصَرَتْ أَرْدَتْ الدُّمُوعَ وَخُرُوجَهَا⁽⁴⁾. وَأُنْشِدَ الْبَيْتَ الْمَذْكُورَ (شَاهِدًا عَلَى ذَلِكَ، وَلَا يَظْهَرُ كَوْنُهُ شَاهِدًا)⁽⁵⁾ عَلَيْهِ، فَإِنَّ الْعَوِيلَ هُوَ رَفْعُ الصَّوْتِ بِالْبُكَاءِ، فَلَوْ حُمِلَ الْبُكَاءُ عَلَى الصَّوْتِ الَّذِي يَكُونُ عِنْدَ خُرُوجِ الدَّمْعِ لَمْ تُسْتَفَدْ فَائِدَةٌ جَدِيدَةٌ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ أَرَادَ: وَمَا يُغْنِي الْبُكَاءُ أَيُّ: سَكَبَ الْعَيْنَ لِدُمُوعِهَا، وَلَا الْعَوِيلُ، أَيُّ: رَفْعُ الصَّوْتِ بِالْبُكَاءِ، فَيُسْتَفَادُ مِنْ كُلِّ

(1) فيه أن عطف الصفات المفرقة مع اجتماع منعوتها لا تكون إلا بالواو، والشاهد في جر مَسْلُوبٍ وَبَالِي عَلَى رُبْعَيْنِ نَعْتًا أَوْ بدلًا، ويجوز الرفع فيهما على القطع بتقدير: أَخَذَهُمَا مَسْلُوبٌ، والآخر بال نسبة سيبويه إلى رجل من بَاهِلَةَ: 431/1 هـ. وفي شرح شواهد المغني للبغدادي: 79/6، قال الزنجشيري: البيت من قصيدة لابن ميادة.

(2) عرف به في ص: 99 من الأصل.

(3) استعمل حسان كلاً من المد والقصر في مصدر بُكَى.

شرح الشافعية للجابردي: 42/2. والشاهد من قصيدة لحسان بن ثابت في رثاء حمزة: ديوانه: 504/1، تحقيق: وليد عرفات، واللسان مادة بُكََا والجمهرة: 210/3، والزهر: 264/1، وفي السيرة ضمن خمسة أبيات منسوبة لابن رواحة، أو كعب.

(4) الصحاح: 6/ بُكَى.

(5) ساقط من ج.

لَفْظٍ مَعْنَى غَيْرِ مَا يُسْتَفَادُ مِنَ الْآخِرِ، وَكَانَ الشَّاعِرُ الْأَوَّلُ أَرَادَ بِالسَّلُوبِ الرَّبْعُ الدَّاهِبُ
بِالْكَلْبَةِ، بَحِثْ لَا عَيْنَ لَهُ وَلَا أَثَرَ، وَبِالْبَالِي: الرَّبْعُ الَّذِي ذَهَبَتْ عَيْنُهُ وَبَقِيَ شَيْءٌ مِنْ أَثَارِهِ،
وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قَالَ: وَالثَّامِنُ: عَطْفُ مَا حَقَّهُ التَّثْنِيَةُ أَوْ الْجَمْعُ نَحْوُ قَوْلِ الْفَرَزْدَقِ⁽¹⁾:

إِنَّ الرِّزْيَةَ، لَا رِزْيَةَ مِثْلَهَا فَقَدَانُ مِثْلِ مُحَمَّدٍ وَمُحَمَّدٍ وَمُحَمَّدٍ

أَقُولُ: الرِّزْيَةُ بِالْهَمْزِ: الْمَصِيبَةُ، وَلَكَ فِيهَا التَّخْفِيفُ بِقَلْبِ الْهَمْزَةِ يَاءً، فَتَذْغَمُ الْأَوَّلَى
فِيهَا، وَالْمُرَادُ بِالْمُحَمَّدَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ: مُحَمَّدٌ وَلَدُ الْحَجَّاجِ بْنِ يُوسُفَ الثَّقَفِيِّ، وَمُحَمَّدُ أَخُوهُ.
وَيُرْوَى أَنَّ الْحَجَّاجَ لَمَّا نَعِيَ إِلَيْهِ، قَالَ: سُبْحَانَ اللَّهِ مُحَمَّدٌ وَمُحَمَّدٌ فِي يَوْمٍ، أَيُّ: مُحَمَّدُ ابْنِي،
وَمُحَمَّدُ أَخِي، وَفِي قَوْلِ الْمُصَنِّفِ: مَا حَقَّهُ التَّثْنِيَةُ إِمَارَةً إِلَى أَنَّ مِثْلَ هَذَا الْوَاقِعِ فِي الْبَيْتِ
خَرَجَ عَنْ حَقِّهِ وَأَتَى عَلَى غَيْرِ مَا يَنْبَغِي، وَفِيهِ نَظَرٌ، فَقِيَ التَّسْهِيلُ: أَنَّ الْعَطْفَ سَائِغٌ دُونَ
شُدُودِ مَعَ قَصْدِ التَّكْثِيرِ، أَوْ فَصْلِ ظَاهِرٍ، أَوْ مُقَدَّرٍ⁽²⁾، فَمِثَالُ التَّكْثِيرِ قَوْلُ جَرِيرٍ⁽³⁾:

تُخَذِي بِنَا نُجِبَ أَفْنَى عَرَائِكَهَا خِمْسٌ وَخِمْسٌ وَتَأْوِيبٌ وَتَأْوِيبٌ

تُخَذِي: تُسْرِعُ، وَالتَّجِبُ مِنَ الْإِبِلِ جَمْعُ: نَجِيبٍ، أَفْنَى عَرَائِكَهَا، أَيُّ: أَذْهَبَ طَبَائِعَهَا
فِي الْجَلْدِ عَلَى السَّيْرِ، وَالْخِمْسُ بِالْكَسْرِ مِنَ أَظْمَاءِ الْإِبِلِ: أَنْ تُرْعَى ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ، وَتُرَدَّ الْيَوْمَ
الرَّابِعِ، وَالتَّأْوِيبُ: أَنْ يَسِيرَ النَّهَارَ أَجْمَعَ وَيَنْزِلَ اللَّيْلَ، فَلَيْسَ الْمُرَادُ أَنَّهُ أَفْنَى عَرَائِكَهَا خِمْسَانًا
وَتَأْوِيبَانِ، بَلِ الْمُرَادُ التَّكْثِيرُ. وَمِثَالُ الْفَصْلِ الظَّاهِرِ قَوْلُهُ ﷺ: أَذِنَ لَهَا بِتَفْسِينِ: نَفْسٍ فِي الشِّتَاءِ
وَنَفْسٍ فِي الصَّيْفِ⁽⁴⁾. وَمِثَالُ الْفَصْلِ الْمُقَدَّرِ بَيْتُ الْفَرَزْدَقِ، وَقَوْلُ الْحَجَّاجِ:

قَالَ: وَقَوْلُ أَبِي نُوَّاسٍ⁽⁵⁾:

(1) القياس تشبيه محمد ديوان الفرزدق: 2/ 190 الصاوي، والجمع: 2/ 167، والتصريح: 2/ 138.

(2) التسهيل ص: 12 بتصرف.

(3) ديوانه ص: 36 من قصيدة مدح بها أيوب بن سليمان بن عبد الملك، وهو من شواهد شرح التسهيل: لابن مالك: 1/ 68.

، والجمع: 1/ 40، الشركة اللبنانية للكتاب، بيروت.

(4) صحيح البخاري: 1/ 103، كتاب: مواقيت الصلاة، 2/ 219، كتاب بدء الخلق وصحيح مسلم: 1/ 431، كتاب المساجد
ومواقيت الصلاة.

(5) ديوانه ص: 37 تحت ح الغزالي مط، مصر: 1953، والأماشي الشجرية: 1/ 11، والجمع: 2/ 129.

أَقَمْنَا بِهَا يَوْمًا وَيَوْمًا وَثَالِثًا وَيَوْمًا لَهُ يَوْمُ التَّرْحَلِ خَامِسُ

أقول: وهذا البيت يتساءل أهل الأدب عنه، فيقولون: كم أقاموا؟ والجواب: ثمانية؛ لأنَّ يومًا الأخير رابع، وقد وصف بأنَّ يومَ الرِّحْلِ خَامِسُ لَهُ، وَحِينَئِذٍ فَيَكُونُ يَوْمُ التَّرْحَلِ هُوَ ثَامِنٌ بِالنِّسْبَةِ إِلَى أَوَّلِ يَوْمٍ: [الصَّوَابُ أَنَّ أَيَّامَ الْإِقَامَةِ سَبْعَةٌ؛ لِأَنَّ الثَّامِنَ، وَهُوَ خَامِسُ الْيَوْمِ الرَّابِعِ يَوْمُ تَرْحُلٍ، لَا يَوْمُ إِقَامَةٍ] ^(١)، قُلْتُ: وَقَدْ يُعْتَدَرُ عَنْ ذَلِكَ بِمَا يَأْتِي فِي آخِرِ هَذِهِ الْمَقَالَةِ، وَيُحْكَى أَنَّ سَبَبَ إِنْشَادِ أَبِي نُوَّاسٍ لِلْقِطْعَةِ الَّتِي مِنْهَا هَذَا الْبَيْتُ أَنَّهُ مَرَّ بِالْمَدَائِنِ فَعَدَلَ إِلَى سَابَاطٍ. قَالَ بَعْضُ أَصْحَابِهِ، فَدَخَلْنَا إِيَّوَانَ كِسْرَى فَرَأَيْنَا أَكَارًا فِي مَكَانٍ حَسَنٍ يَدُلُّ عَلَى اجْتِمَاعِ كَانَ لِقَوْمٍ قَبْلَنَا، فَأَقَمْنَا خَمْسَةَ أَيَّامٍ نَشْرَبُ هُنَاكَ، وَسَلَّأْنَا أَبَا نُوَّاسٍ صِفَةَ الْحَالِ، فَقَالَ:

وَدَارَ لَدَامَى عَطَّلُوهَا وَأَذْلَجُوا	بِهَا أَمْرٌ مِنْهُمْ جَدِيدٌ وَدَارِسُ
مَسَاحِبُ مِنْ جَرِّ الزُّقَاقِ عَلَى الثَّرَى	وَأَضْعَافُ رِيحَانٍ: جَنِيٌّ وَيَاسُ
وَلَمْ أَذَرِ مَنْ هُمْ غَيْرَ مَا شَهِدَتْ بِهِ	بِشَرْقِيٍّ سَابَاطُ الدِّيَارِ الْبَسَاسُ
حَبَسْتُ بِهَا صَخِييَ فَجَمَعْتُ شَمْلَهُمْ	وَأَلِيَّ عَلَى أَمْثَالِ تِلْكَ لِحَاسُ
أَقَمْنَا بِهَا يَوْمًا وَيَوْمًا وَثَالِثًا	وَيَوْمًا لَهُ يَوْمُ التَّرْحَلِ خَامِسُ
فَدَارَتْ عَلَيْنَا الرَّاحُ فِي عَسْجَدِيَّةٍ	حَبَثَهَا بِأَنْوَاعِ الثَّصَاوِيرِ فَارِسُ
فَرَارَتْهَا كِسْرَى وَفِي جَنَابَاتِهَا	مَهَا تُدْرِيهَا بِالْقِسِيِّ الْفَوَارِسُ
فَلِلرَّاحِ مَا دَارَتْ عَلَيْهِ خِيُولُهَا	وَلِلْمَاءِ مَا دَارَتْ عَلَيْهِ الْقَلَائِسُ

قُلْتُ: فِي هَذِهِ الْحِكَايَةِ تُصْرِّحُ بِأَنَّ الْإِقَامَةَ كَانَتْ خَمْسَةَ، وَقَدْ أوردَ هَذَا فِي شَرْحِ مَقْصُورَةِ حَازِمٍ ^(٢) السَّيِّدُ الشَّرِيفُ إِمَامُ الْعُلُومِ اللَّسَانِيَّةِ قَاضِي الْجَمَاعَةِ بَغْرَنَاطَةَ أَبُو الْقَاسِمِ

(١) ساقط من الأصل.

(٢) هو أبو الحسن حازم بن حسن القرطاجني من أهل قرطاجنة بشرفي الأندلس، المتوفى بتونس سنة: 684هـ من كُتبه: سراج البلغاء، حقق باسم مناهج البلغاء، وسراج الأدباء، وله ديوان شعر - ط - وهو صاحب المقصورة التي شرحها الشريف الغرناطي في كتاب سماه: رفع الحجب المستورة عن عمارن المقصورة - ط - نفع الطيب: 527/1، وبغية الوعاة: 491/1، والأعلام: 159/2.

مُحَمَّدَ السَّبْتِي^(١) رَحِمَهُ اللَّهُ. وَعَلَيْهِ فَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ الضَّمِيرُ مِنْ قَوْلِهِ: لَهُ يَوْمَ التَّرْحُلِ خَامِسٌ لَيْسَ عَائِداً إِلَى الْيَوْمِ الرَّابِعِ، وَإِنَّمَا يَعُودُ إِلَى مَجْمُوعِ الْأَرْبَعَةِ الْمُتَقَدِّمَةِ بِاعْتِبَارِ الْمَذْكُورِ، يَعْنِي أَنَّ يَوْمَ التَّرْحُلِ خَامِسٌ لِمَا ذَكَرَ مِنَ الْأَيَّامِ الْأَرْبَعَةِ، وَجَعَلَ يَوْمَ التَّرْحُلِ مِنْ أَيَّامِ الْإِقَامَةِ، بِاعْتِبَارِ وَقُوعِ الْإِقَامَةِ فِي مُعْظَمِهِ^(٢)، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قَالَ: وَيُشَارِكُهَا^(٣) فِي هَذَا الْحُكْمِ^(٤) أَمُّ الْمُتَّصِلَةِ فِي نَحْوِ: سَوَاءٌ عَلَيَّ أَقَمْتُ أَمْ قَعَدْتُ. أَقُولُ: هَذَا اعْتِرَافٌ مِنْهُ بِأَنَّ الْوَأَ غَيْرَ مُتَّفَرِّدَةٍ بِهَذَا الْحُكْمِ، فَيُعَارِضُ قَوْلَهُ أَوَّلًا: تُنْفَرِدُ عَنْ سَائِرِ أَحْرَفِ الْعَطْفِ بِمَا ذَكَرَهُ.

قَالَ: وَيُشَارِكُهَا فِي هَذَا الْحُكْمِ الْأَخِيرِ حَتَّى: وَحَتَّى لَا تُعْطِفَ الْعَامُّ عَلَى الْخَاصِّ (لَا نَأْتِي نَقُولُ: الْمُصَنَّفُ جَعَلَ عَطْفَ الْعَامِّ عَلَى الْخَاصِّ)^(٥) حُكْمًا عَلَى حَدِّهِ، وَعَكْسُهُ حُكْمًا آخَرَ عَلَى حَدِّهِ، وَادَّعَى أَنَّ الْوَأَ تُنْفَرِدُ بِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا عَلَى سَائِرِ أَحْرَفِ الْعَطْفِ، ثُمَّ اعْتَرَفَ بِأَنَّ حَتَّى تُشَارِكُ الْوَأَ فِي حُكْمِ الْأَخِيرِ، وَهُوَ مُتَافٍ لِمَا ادَّعَاهُ مِنَ انْفِرَادِ الْوَأِ بِهِ، فَجَاءَ الْإِشْكَالُ.

قَالَ: وَالثَّانِي عَشَرَ: عَطْفُ عَامِلٍ حَذَفٍ وَيَقِي مَفْعُولُهُ عَلَى عَامِلٍ آخَرَ مَذْكُورٍ يَجْمَعُهُمَا مَفْعَى وَاحِدًا، كَقَوْلِهِ^(٦):

وَرَجَّجَنَ الْحَوَاجِبَ وَالْعَيُونَا

أَقُولُ: هَذَا عَجْزُ بَيْتٍ، صَدْرُهُ:

(١) محمد بن أحمد بن محمد الحسيني أبو القاسم المعروف بالشريف، من قضاة الأندلس، له ديوان شعر، سماه: 'جهد المقل' وشروح في الأدب والنحو، منها شرح مقصورة حازم - ط - وشرح الخزرجية - خ - توفي سنة: 760 هـ. الديباج ص: 290، والدرر الكامنة: 352/3، والأعلام: 327/5.

(٢) رفع الحجب المستورة عن محاسن المقصورة: شرح مقصورة حازم للشريف الغرناطي: 36/2، مطبعة السعادة مصر: 1344 هـ.

(٣) أي: وأو العطف.

(٤) المراد بالحكم هو عطف ما لا يستغنى عنه أشارك زيد وعمرو.

(٥) ساقط من ج.

(٦) البيت ورد في: تاريخ مشكل القرآن ص: 213، والخصائص: 432/2، والجمع: 122/1، والتصريح: 346/1، ونسبه

العيني: 91/3 للراعي النميري وكذا السيوطي في الجمع: 122/1.

إِذَا مَا الْغَائِيَاتُ بَرَزْنَ يَوْمًا

زَجَّجْنَ الْحَوَاجِبَ أَي: دَقَّقْنَهَا وَطَوَّلْنَهَا. يُقَالُ: رَجَلُ أُنْجٍ وَامْرَأَةٌ رَجَاءٌ إِذَا كَانَ حَاجِبُهُمَا دَقِيقًا وَطَوِيلًا.

قال: وَلَوْلَا هَذَا التَّقْيِيدُ لَوَرَدَ: اشْتَرَيْتُهُ بِدِرْهِمٍ فَصَاعِدًا، إِذِ التَّقْدِيرُ: فَذَهَبَ الثَّمَنُ صَاعِدًا.

أقول: تَقْدِيرُهُ أَنَّ الْفَاءَ فِي هَذَا الْمِثَالِ، عَطَفَتْ عَامِلًا حَذَفَ، وَهُوَ ذَهَبُ وَبَقِيَ مَعْمُولُهُ، وَهُوَ صَاعِدًا عَلَى الْعَامِلِ الْآخَرِ، وَهُوَ اشْتَرَيْتُ؛ لَكِنْ لَمَّا قِيدَ الْأَوَّلُ بِأَنَّ الْعَامِلَيْنِ يَجْمَعُهُمَا مَعْنَى وَاحِدٍ خَرَجَ هَذَا الْمِثَالُ؛ إِذِ الْإِشْتِرَاءُ، وَذَهَابُ الثَّمَنِ صَاعِدًا لَا يَجْمَعُهُمَا مَعْنَى وَاحِدٍ، بِخِلَافِ التَّزْجِيجِ وَالتَّكْحِيلِ، فَإِنَّهُمَا يَجْمَعُهُمَا أَمْرٌ وَاحِدٌ، وَهُوَ التَّحْسِينُ، فَإِنْ قُلْتُ: مَا مَوْقِعُ الْجُمْلَةِ الَّتِي ذَكَرْتُ أَوَّلًا، وَهِيَ قَوْلُهُ: يُجْمَعُهُمَا مَعْنَى وَاحِدٍ قُلْتُ: هِيَ فِي مَحَلِّ نَصْبٍ عَلَى الْحَالِ مِنْ مَعْمُولِي الْمَصْدَرِ الَّذِي هُوَ عَطَفَ، وَهُمَا: عَامِلُ الْمَجْرُورِ عَلَى أَنَّهُ مُضَافٌ إِلَيْهِ، وَعَامِلُ الْمَجْرُورِ بِـ «عَلَى» ⁽¹⁾ كَمَا قَوْلُكَ مَرَّ زَيْدٌ بِعَمْرٍو ضَاحِكِينَ، وَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ صِفَةً لِدَيْنِكَ لِاخْتِلَافِ الْعَامِلِ فِيهِمَا لَفْظًا وَمَعْنَى، فَلِإِثْبَاعِ مَعْنَى مُمْتَنِعٍ.

قال: وَالثَّلَاثُ عَشَرَ: عَطَفَ الشَّيْءُ عَلَى مُرَادِفِهِ نَعْوًا: «إِنَّمَا أَشْكُوا بَيْتِي وَحُزْنِي إِلَى

اللَّهِ» ⁽²⁾ إِلَى آخِرِهِ.

أقول: رَعِمَ أَهْلُ الْبَيَانِ أَنَّ التَّطْوِيلَ لَا لِفَائِدَةٍ مِنْ طُرُقِ التَّغْيِيرِ عَنِ الْمُرَادِ مِمَّا لَا يُقْبَلُ، وَعُغْنِي بِالتَّطْوِيلِ أَنْ يُؤْتَى بِزَائِدٍ لَا يَتَعَيَّنُ لِلزِّيَادَةِ، وَاعْتَرَضَ بِأَنْ ذَكَرَ الشَّيْءُ مَرَّتَيْنِ فِيهِ فَائِدَةُ التَّكْيِيدِ، وَقَدْ قَالَ النُّحَاةُ: إِنَّ الشَّيْءَ يُعْطَفُ عَلَى نَفْسِهِ تَأْكِيدًا. وَعَدَمُ تَعَيُّنِ الزِّيَادَةِ لَا يَدْفَعُهَا، وَالْفَائِدَةُ التَّكْيِيدِيَّةُ مُعْتَبَرَةٌ فِي الْإِطْنَابِ ⁽³⁾.

⁽¹⁾: بريد قول ابن هاشم: والثاني عشر: عطف عامل حذف وبقي معمله على عامل آخر مذكور يجمعهما معنى واحد.

وزججن الحواجب والعيونا أي: وكحلن العيونا المعنى: 357/1.

⁽²⁾: يوسف: 86.

⁽³⁾: عروس الأفراح لبهاء الدين السبكي، شروح التلخيص: 174/3.

قَالَ: وَقَوْلُ الشَّاعِرِ^(١)؛

وَأَلْفَى قَوْلَهَا كَذِبًا وَمَيْتًا

أَقُولُ: هَذَا عَجْزٌ بَيِّنٌ، صَدْرُهُ:

وَقَدَدَتْ الْأَدِيمَ^(٢) لِرَاهِشِيهِ

وَالشَّعْرُ لِعَدِيٍّ (بَنِي زَيْدِ الْعَبَادِيٍّ يَذْكُرُ الزُّبَاءَ وَغَدَرَهَا بِجَذِيمَةِ الْأَبْرَشِ، وَلَهَا قِصَّةٌ طَوِيلَةٌ وَقَدَدَتْ: قَطَعَتْ)^(٣) وَالضَّمِيرُ فِي رَاهِشِيهِ فِي أَلْفَى لِحَذِيمَةٍ وَفِي قَوْلِهَا قَدَدَتْ لِلزُّبَاءِ.

قَالَ: وَزَعَمَ بَعْضُهُمْ أَنَّ الرُّوَايَةَ: كَذِبًا مُبِينًا.

أَقُولُ: قَالَ الشَّيْخُ بَهَاءُ الدِّينِ السُّبْكِيُّ: وَهُوَ الْأَوْفَى لِبَقِيَّةِ الْقَصِيدَةِ؛ لِأَنَّ أُبَيَّاتَهَا كُلَّهَا مَكْسُورٌ فِيهَا مَا قَبْلَ الْيَاءِ، لَكِنَّهُ بِخِلَافِ مَا رَوَاهُ الْجُمْهُورُ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ وَهْمٌ^(٤).

قَالَ: وَالرَّابِعُ عَشَرَ: عَطَفَ الْمُقَدِّمَ عَلَى مَتْبُوعِهِ لِلضَّرُورَةِ كَقَوْلِهِ^(٥)؛

أَلَا يَا نَحْلَةَ مِنْ ذَاتِ عِرْقٍ عَلَيْكَ^(٦) وَرَحْمَةُ اللَّهِ السَّلَامُ

أَقُولُ: قَدْ قِيلَ بِأَنَّهَا فِي الْبَيِّنِ عَاطِفَةٌ لِلْمُقَدِّمِ عَلَى الْمَتْبُوعِ الْمُؤَخَّرِ؛ بَلْ هِيَ عَاطِفَةٌ لِمَا دَخَلَتْ عَلَيْهِ عَلَى ضَمِيرٍ رَفَعَ مُسْتَكِينٌ فِي الْجَارِ وَالْمَجْرُورِ، وَهُوَ خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ الَّذِي هُوَ السَّلَامُ^(٧). وَقُصَارَى مَا فِيهِ: وَقُوعَ الْعَطْفِ عَلَى الضَّمِيرِ الْمُتَّصِلِ بِذَوْنِ فَضْلِ، وَهُوَ جَائِزٌ فِي

(١) معاني القرآن للقرطبي: 37/1، والمجمع: 129/2.

(٢) في شرح أبيات المغني... وقدمت: 97/6.

(٣) ساقط من ج.

(٤) شروح التلخيص: 17/3: عروس الأفراح.

(٥) فيه أن عطف المقدم على متبوعه في الضرورة لا يكون إلا بالواو، وينسب للأحوص، وهو من شواهد الخزائن: 1921/1،

والخصائص: 1386/2.

(٦) في ج عليك.

(٧) في شرح أبيات المغني: أخرجه ابن جني على العطف على الضمير المستتر في عليك، والأصل: السلام حصل عليك ورحمة

الله، فأخر المبتدأ، وحذف حصل ج/102، والخصائص: 386/2 [شعر الأحوص، جمع عادل سليمان / 190 الهيئة العامة للتأليف والنشر، وجمع د السامرائي / 185 النعمان بالنجف: 1388.

الشِعْر، وَوَقَعَ قَلِيلًا فِي الثَّر، وَقَدْ أَلْشَدَّ الْمُصَنَّفُ عَجَزَ هَذَا الْبَيْتِ فِي الْبَابِ السَّادِسِ حَيْثُ ذَكَرَ الْخَامِسَ عَشَرَ مِنَ الْأُمُورِ الَّتِي اشتهرت بينَ الْمُغْرِبِينَ، وَالصُّوَابُ خِلَافُهَا، وَحَكَى هُنَاكَ عَنْ أَبِي الْفَتْحِ أَنَّ الْأَوَّلَى حَمَلَهُ عَلَى الْمَعْطُوفِ عَلَى ضَمِيرِ الظَّرْفِ، لَا عَلَى تَقْدِيمِ الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ⁽¹⁾، وَأَنَّهُ اعْتَرَضَ بِأَنَّهُ يُخَلِّصُ مِنْ ضَرُورَةِ بِدَلِيلِ قَوْلِ بَعْضِ الْعَرَبِ فِي الثَّر: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ سَوَاءٍ وَالْعَدَمُ، وَبِدَلِيلِ قَوْلِ عُمَرَ بْنِ أَبِي رَبِيعَةَ⁽²⁾.

قُلْتُ: إِذْ أَقْبَلْتُ وَزَهَرُ نَهَادَى.

وَقَوْلِ جَرِيرٍ:

مَا لَمْ يَكُنْ وَأَبٌ لَهُ لَيْنًا⁽³⁾.

قَالَ ابْنُ مَالِكٍ: وَهَذَا فِعْلٌ مُخْتَارٌ، لَا مُضْطَرُ؛ إِذْ مِنَ الْمُمْكِنِ نَصْبُ زَهْرٍ وَأَبٍ. وَكَلَامُ الْمُصَنَّفِ صَرِيحٌ فِي أَنَّ الْوَاوَ تُنْفَرِدُ بِهَذَا الْحُكْمِ عَنْ سَائِرِ أَحْرَفِ الْعَطْفِ. وَفِي شَرْحِ الْفَتْحِ لِلتَّنَازُلِيِّ: «وَتَقْدِيمُ الْمَعْطُوفِ جَائِزٌ بِشَرْطِ الضَّرُورَةِ، وَعَدَمِ التَّقَدُّمِ عَلَى الْعَامِلِ، وَكَوْنِ الْعَاطِفِ أَحَدَ الْخَمْسَةِ، أَغْنِي: الْوَاوُ، وَالْفَاءُ، وَثَمَّ، وَآوُ، وَلَا. صَرَّحَ بِهِ الْمُحَقِّقُونَ⁽⁴⁾ هَذَا كَلَامُهُ.

قَالَ: وَالْخَامِسَ عَشَرَ: عَطْفُ الْمُخْفُوضِ عَلَى الْجَوَارِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: (وَأَمْسَحُوا

بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلِكُمْ)⁽⁵⁾ فِيمَنْ خَفَضَ الْأَرْجُلُ، وَفِيهِ بَعَثَ سَيَاتِي.

أَقُولُ: يَأْتِي فِي آخِرِ أَبْوَابِ الْكِتَابِ فِي الْقَاعِدَةِ الثَّانِيَةِ مِنْهُ، وَذَكَرَ هُنَاكَ أَنَّ الَّذِي عَلَيْهِ الْمُحَقِّقُونَ أَنَّ خَفَضَ الْجَوَارِ يَكُونُ قَلِيلًا، وَفِي التَّوَكِيدِ نَادِرًا، وَلَا يَكُونُ فِي النَّسَقِ؛ لِأَنَّ الْعَطْفَ يَمْنَعُ التَّجَاوُرَ⁽⁶⁾.

(1) المغني: 2/ 659، 660.

(2) من شواهد شرح الفصل لابن يعيش: 3/ 74.

(3) ديوان جرير ص: 362 صدره: «وَرَجَا الْأَخْطَلُ مِنْ سَفَاةِ رَأْيِهِ، دَارُ بَيْرُوتِ لِلطَّبَاعَةِ وَالنَّشْرِ: 1978.

(4) المطول على التلخيص ص: 118، وشرح التلخيص للتفتازاني: 1/ 415، وفي كلام الدمامي زيادة على ما في الشرحين.

(5) المائدة من الآية: 6.

(6) المغني: 2/ 683.

قَالَ: وَقَوْلُهُ⁽¹⁾:

كَمَا النَّاسُ مَجْرُومٌ عَلَيْهِ وَجَارُمُ

أَقُولُ: تَقَدَّمَ إِشَادُ هَذَا الْعَجَزِ فِي فَصْلِ أَوْ مِنْ حَرْفِ الْإِلْفِ، وَإِشَادُهُ مَعَ إِشَادِ صَدْرِهِ أَيْضاً فِي الْكَافِ الْمَفْرَدَةِ.

قَالَ: وَالْمَعْرُوفُ مِنْ كَلَامِ النَّحْوِيِّينَ أَنَّهُ لَوْ قِيلَ: جَالِسِ الْحَسَنَ وَابْنَ سِيرِينَ⁽²⁾، كَانَ أَمراً بِمَجَالَسَةٍ⁽³⁾ كُلِّ مِنْهُمَا، وَجَعَلُوا ذَلِكَ فَرْقاً بَيْنَ الْعَطْفِ بِالْوَاوِ، وَالْعَطْفِ بِأَوْ.

أَقُولُ: تَقَدَّمَ الْبَحْثُ فِي فَصْلِ أَوْ وَحَكَيْنَا هُنَاكَ أَنَّ الْمُصَنِّفَ رَجَعَ فِي بَعْضِ كُتُبِهِ عَنْ هَذَا الْقَوْلِ. وَقَالَ سَبِيحِي فِي الْكِتَابِ: وَتَقُولُ: خُذْهُ بِمَا عَزَّ أَوْ هَانَ. كَأَنَّكَ تَقُولُ: خُذْهُ بِهَذَا أَوْ بِهَذَا، أَيْ: لَا يَفُوتُكَ عَلَى خَالٍ، وَمَنْ يَقُولُ: خُذْهُ بِمَا عَزَّ وَهَانَ، أَيْ: خُذْهُ بِالْعَزِيزِ وَالْهَيْنِ، وَكُلُّ وَاحِدَةٍ [مِنْهُمَا] تُجْزِئُ عَنْ أُخْتِهَا⁽⁴⁾.

قَالَ: وَالثَّالِثُ: أَنْ تَكُونَ بِمَعْنَاهَا فِي التَّغْيِيرِ، قَالَهُ بَعْضُهُمْ فِي قَوْلِهِ⁽⁵⁾:

وَقَالُوا: نَأَتْ، فَاخْتَرْتُ لَهَا الصَّبْرَ وَالْبُكَاءَ فَقُلْتُ: الْبُكَاءُ أَشْفَى إِذَنْ لِعَلِيلِي

قَالَ: مَعْنَاهُ: أَوْ الْبُكَاءُ إِذْ لَا يَجْتَمِعُ مَعَ الصَّبْرِ.

أَقُولُ: وَيَحْتَمِلُ وَجْهاً آخَرَ وَهُوَ أَنْ يَكُونَ الْبُكَاءُ مَفْعُولاً بِفِعْلِ مَحْذُوفٍ، وَالتَّغْيِيرُ: وَاثْرُ الْبُكَاءِ وَيَذُلُّ عَلَيْهِ السَّبَاقُ وَالسَّبَاقُ، فَإِنَّ الْأَمْرَ بِاخْتِيَارِ الصَّبْرِ أَمْرٌ فِي الْمَعْنَى بِثَرَكِ الْبُكَاءِ، وَقَوْلُهُ: إِنَّ الْبُكَاءَ أَشْفَى إِذَنْ لِعَلِيلِي يُشِيرُ إِلَى ذَلِكَ، وَالْعَلِيلُ: حَرَارَةُ الْعَطَشِ، وَاسْتَعْمَلَهُ هُنَا فِي مَطْلَقِ الْحَرَارَةِ مَجَازاً، وَمَا أَحْسَنَ قَوْلَ الْأَسْعَدِ بْنِ مَمَّاتِي⁽⁶⁾

(1) من شواهد المعنى: 332/3، وصدرة: وتنصر مولانا ونعلم أنه تقدم في فصل أَوْ وحرف الكاف المفردة، ص: 49، 241 من الأصل.

(2) المراد بهما: الحسن البصري، ومحمد بن سيرين، تقدم التعريف بهما في ص: 38، 47 من الأصل.

(3) في الأصل بالجمالة.

(4) الكتاب: 184/3، 185 ت هـ.

(5) فيه أن الواو بمعنى أَوْ للتخيير، وهو من قصيدة لكثير عزة، وفي شرح ديوانه: 251/2 فاختر من الصبر... ط: الجزائر: 1930، من شواهد شذور الذهب ص: 372.

(6) أبو المكارم أسعد بن مَمَّاتِي بن مَهْذَب (الملقب بالخطير أبي السعيد)، وزير أديب كان نصرانياً فأسلم، ولد بمصر وتوفي بحلب سنة: 606 هـ من مؤلفاته: قوانين الدواوين - ط - ونظم سيرة السلطان صلاح الدين، ونظم كيلة ودمنة، وديوان شعر إنباء الرواة: 231/1، ومعجم الأدباء: 244/2، والأعلام: 302/1.

مَا صِرْتَ أَجْسُرُ أَنْ أَبْكِي لِفُرْقَتِهِمْ لَاكُتْهُمْ زَعَمُوا أَنَّ الْبُكَاءَ فَرَجٌ

قَالَ: وَقَوْلُ الشَّاطِئِيِّ⁽¹⁾ فِي بَابِ الْبَسْمَلَةِ⁽²⁾:

وَصِلْ وَاسْكُتْ

أَقُولُ: هَذَا بَعْضُ عَجْزٍ، وَالْبَيْتُ بِتَمَامِهِ:

وَوَضَلْتُكَ بَيْنَ السُّورَتَيْنِ فَصَاحَةً وَصِلْ وَاسْكُتْ كُلُّ جَلَايَاهُ حُصْلًا

يَعْنِي أَنَّ حَمْزَةَ، وَهُوَ الْمَرْمُوزُ لَهُ بِالْفَاءِ، كَانَ لَا يُسْمَلُ بَيْنَ السُّورَتَيْنِ وَيَصِلُ إِخْدَاهُمَا بِالْأُخْرَى، وَيَذْكُرُ عَنْهُ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: الْقُرْآنُ كُلُّهُ عِنْدِي كَالسُّورَةِ الْوَاحِدَةِ. وَبَيَّنَّ فِي الْعَجْزِ قِرَاءَةَ ابْنِ عَامِرٍ وَوَرِشٍ، وَأَبِي عَمْرٍو، وَرَمَزَ لَهُمْ بِالْكَافِ، وَالْجِيمِ وَالْحَاءِ. وَقَدْ وَصَلَ 279/ هَذَا الْبَيْتَ بَبَيْتٍ آخَرَ⁽³⁾ يَتَعَلَّقُ بِهِذَا الْغَرَضُ. وَلَسْنَا بِصَدَدِ ذَلِكَ؛ وَإِنَّمَا ذَكَّرْنَا هَذَا الْبَيْتَ لِإِنْشَادِ الْمُصَنِّفِ بَعْضَهُ.

قَالَ: وَالثَّانِي: أَنْ تَكُونَ بِمَعْنَى بَاءِ الْجَرَ كَقَوْلِهِمْ: أَنْتَ أَعْلَمُ وَمَالِكٌ وَ: بَعَثَ الشَّاءُ شَاءَ وَدِرْهَمًا فَالَهُ جَمَاعَةٌ وَهُوَ ظَاهِرٌ.

أَقُولُ: الشَّاءُ بِهَمْزَةٍ بَعْدَ الْأَلِفِ هِيَ الشَّيْءُ الْكَثِيرُ. وَفِي شَرْحِ الْحَاجِيَّةِ لِلرُّضِيِّ: لَا يَجُوزُ التَّنْصِبُ فِي أَنْتَ أَعْلَمُ وَمَالِكٌ لِأَنَّكَ لَا تَقْصِدُ فِيهِ مُصَاحَبَةَ الْمُخَاطَبِ فِي الْعِلْمِ لِمَا لَهُ، وَالتَّقْدِيرُ الْأَصْلِيُّ فِيهِ: أَنْتَ أَعْلَمُ بِحَالِ مَالِكٍ، فَأَنْتَ وَمَالِكٌ، ثُمَّ خُفِّفَ بِحَذْفِ مَعْمُولِ أَعْلَمُ، وَحَذْفِ الْمُبْتَدَأِ الْمُعْطُوفِ عَلَيْهِ مَالِكٌ لِقِيَامِ الْقَرِينَةِ عَلَى كِلَا الْمَحْذُوفَيْنِ. وَقَوْلُنَا: فَأَنْتَ وَمَالِكٌ مِثْلُ: كُلُّ رَجُلٍ وَضِعْعَتُهُ، أَيْ: فَأَنْتَ وَمَالِكٌ مَقْرُونَانِ. وَالْمَعْنَى أَنَّا لَا أَذْخُلُ بَيْنَكَ وَبَيْنَ مَالِكٍ،

(1) عرف به في ص: 258 من الأصل.

(2) الوافي في شرح الشاطبية، لعبد الفتاح القاضي، ص: 45.

(3) هو قول الشاطبي:

وَلَا نَصْ كَلًّا، وَجَنَّةٌ ذَكَرْتُهُ وَفِيهَا خِلَالٌ، حَبِيبَةٌ وَأَخْرَجَ الطَّلَسِي

ومعنى البيت أنه لم يرد نص عن أبي عامر وورش وأبي عمرو بوصل ولا بسكت، وإن في البسمة خلافًا عن هؤلاء الثلاثة مشهوراً عند علماء هذه الصناعة، نفس المصدر ص: 64.

وَلَا أَشِيرُ عَلَيْكَ بِإِصْلَاحِهِ، فَأَلْتِ أَغْلَمَ بِمَا يُصْلِحُهُ⁽¹⁾ قُلْتُ، وَأَمَّا بَعْتُ الشَّاءَ شَاءَ وَدِرْهَمًا فِي عَوَضِهَا، فَحَذِفَ الْمُضَافُ وَالتَّاصِبُ فِي الْمَوْضِعَيْنِ لِقِيَامِ الدَّلِيلِ، وَاسْتَظْهَرَ الْمُصَنَّفُ لِكَوْنِهَا بِمَعْنَى الْبَاءِ فِي الْمِثَالَيْنِ غَيْرَ ظَاهِرٍ.

قَالَ: قَالَهُ: الْخَارَزْنَجِيُّ⁽²⁾.

أَقُولُ: هُوَ بِحَاءٍ مُعْجَمَةٍ، فَالْفِ فَرَاءٍ، فزاي مَفْتُوحَتَيْنِ، فَتَوْنٍ سَاكِنَةٍ، فَجِيمُ فَيَاءٍ نِسْبَةٍ، مُنْسُوبٌ إِلَى بَلَدٍ تُسَمَّى خَارَزْنَجٌ ذَكَرَهَا فِي الْقَامُوسِ.

قَالَ: وَالصَّوَابُ أَنَّ الْوَاوَ فِيهِنَّ لِلْمِيمَةِ كَمَا سَيَأْتِي.

أَقُولُ: ذَكَرَ ذَلِكَ فِي الْبَابِ الرَّابِعِ، فِي آخِرِ أَقْسَامِ الْعَطْفِ، حَيْثُ قَالَ: ثُنْيِيَّةٌ: لَا تَأْكُلْ سَمَكًا وَتَشْرَبْ لَبَنًا. إِنْ جَزَمْتَ فَالْعَطْفُ عَلَى اللَّفْظِ، وَالتَّنْهِي عَنْ كُلِّ مِنْهُمَا، وَإِنْ نَصَبْتَ فَالْعَطْفُ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ عَلَى الْمَعْنَى، وَالتَّنْهِي عِنْدَ الْجَمِيعِ عَنِ الْجَمْعِ، أَيُّ: لَا يَكُنْ مِنْكَ أَكْلُ سَمَكٍ مَعَ شُرْبِ لَبَنٍ⁽³⁾.

قَالَ: أَحَدُهُمَا⁽⁴⁾: «وَاوُ الْإِسْتِنْفَافِ، نَعُوْ» (لِتَبَيَّنَ لَكُمْ وَتُقَرَّرَ فِي الْأَرْحَامِ مَا نَشَاءُ)⁽⁵⁾.

وَنَعُوْ: لَا تَأْكُلِ السَّمَكَ، وَتَشْرَبِ اللَّبَنَ فِيمَنْ رَفَعَ وَنَعُوْ: «مَنْ يُضِلِلِ اللَّهَ فَلَا هَادِيَ لَهُ»⁽⁶⁾.

فِيمَنْ رَفَعَ أَيْضًا وَنَعُوْ «وَاتَّقُوا اللَّهَ وَيَعْلَمْكُمْ اللَّهُ»⁽⁷⁾؛ إِذْ كَانَتْ وَاوُ الْعَطْفِ لَا تَنْصَبُ تُقَرَّرُ

وَلَا تَنْصَبُ أَوْ أَنْجَزَمَ، تَشْرَبُ، وَلَجَزَمَ يَذَرُ كَمَا قَرَأَ الْآخَرُونَ وَلِلْزِمِ عَطْفُ الْغَبَرِ عَلَى الْأَمْرِ.

(1) شرح الكافية للرضي: 196/1.

(2) أحمد بن محمد الخارزنجي البُخْتِي أَبُو حَامِدٍ أَدِيبُ خِرَاسَانَ فِي عَصْرِهِ، لَهُ تَكْمَلَةُ كِتَابِ الْعَيْنِ، وَشَرَحَ آيَاتِ أَدَبِ الْكَاتِبِ، وَفِي الْقَامُوسِ: 192/1 وَهُوَ بَضْمُ الرَّاءِ تَوَفَى سَنَةَ: 348هـ. الأعلام: 208/1، وإنباء الرواة: 107/1. وما قاله الخارزنجي هو أن الواو تكون بمعنى لَامِ التعليل وحمل عليه الواوات الداخلة على الأعمال المنصوبة كما في قوله تعالى: (وَلَمَّا يَخْلُمُ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمُ الْمُصِيبِينَ) آل عمران: 142.

(3) المغني: 482/2.

(4) أي: إحدى الواوين اللتين يرتفع ما بعدهما.

(5) الحج: 5.

(6) تستنها في طغيانهم يعمهون الأعراف: 186.

(7) قرأ نافع وابن عامر وابن كثير، وتذَرَهُمْ بالنون والرفع، وقرأ أبو عمرو وعاصم وتذَرَهُمْ بالياء والرفع، وقرأ الكسائي وحمة وتذَرَهُمْ بالياء وسكون الراء، السبعة في القراءات لابن مجاهد ص: 298، 299. البقرة: 282.

أقول: يُمكنُ منعُ هذهِ الملازمةِ في الكلِّ، أمّا في قولِهِ: «وَتَقَرُّ» فَلَا حَيْثَمَالُ أَنْ يَكُونَ مَعْطُوفاً عَلَى مَا تَعْلَقُ بِهِ «لِتَبَيَّنَ لَكُمْ»^(١)، أي: نَفْعُلْ ذَلِكَ لِتَبَيَّنِ الْقُدْرَةِ الْبَاهِرَةِ وَتَقَرُّ فِي الْأَرْحَامِ مَا نَشَاءُ^(٢). وَأَمَّا (وَتَذَرُهُمْ) فَلَا حَيْثَمَالُ أَنْ يَكُونَ الْمُعْتَمِدُ بِالْعَطْفِ مَجْمُوعُ الْجُمْلَةِ الْمُشْتَمِلَةُ عَلَى الشَّرْطِ وَالْجُزَاءِ، لَا جُمْلَةُ الْجُزَاءِ فَقَطْ. وَأَمَّا فِي الْبَقِيَّةِ فَبِنَاءٌ عَلَى جَوَازِ تَخَالُفِ الْجُمْلَتَيْنِ الْمُتَعَاظِفَتَيْنِ بِالْخَبَرِيَّةِ وَالْإِنشَائِيَّةِ، عَلَى مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ جَمَاعَةٌ.

قَالَ: وَقَالَ الشَّاعِرُ^(٣):

عَلَى الْحَكَمِ الْمَاتِي يَوْمًا إِذَا قَضَى قَضِيَّتُهُ أَلَّا يَجُورَ، وَيَقْصِدُ

وَهَذَا مُتَعَيِّنٌ لِلِاسْتِنْفَافِ؛ لِأَنَّ الْعَطْفَ يَجْعَلُهُ شَرِيكًا فِي النَّفْيِ، فَيَلْزِمُ التَّنَاقُضُ.

أقول: هَذَا حَاصِلُ كَلَامِ ابْنِ الْحَاجِبِ - رَحِمَهُ اللَّهُ - فَإِنَّهُ قَالَ: وَمِمَّا جَاءَ مُنْقَطِعًا قَوْلُ أَبِي اللَّحَامِ التَّغْلِييُّ بِغَنِيِّ هَذَا الْبَيْتِ؛ لِأَنَّ الْعَطْفَ عَلَى يُجُورُ غَيْرُ مُسْتَقِيمٍ؛ إِذْ غَرَضُهُ أَنْ يَنْفِي الْجُورَ وَيُثَبِّتَ الْقَصْدَ لِيَحْصَلَ الْمَذْحُ، وَإِذَا أَشْرَكَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجُورِ، دَخَلَ فِي النَّفْيِ، فَيَصِيرُ نَافِيًا لِلْجُورِ، وَنَافِيًا لِلْعَدْلِ، فَلَا يَحْصُلُ مَذْحُ بَلْ يَتَنَاقَضُ، فَوَجِبَ أَنْ يُحْمَلَ عَلَى أَنَّهُ مُسْتَأْنَفٌ لِيَكُونَ مُثَبَّتًا، فَيَكُونَ الْجُورُ مَنفِيًا وَالْقَصْدُ مُثَبَّتًا، فَيَحْصُلُ الْمَقْصُودُ، وَيَرْتَفِعُ التَّنَاقُضُ^(٤). قُلْتُ: وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ يُقْصِدُ مَنْصُوبًا فِي الْأَصْلِ بِأَنْ مُضْمَرَةٌ، وَأَنْ وَصَلَتْهَا عَطْفٌ عَلَى أَنْ وَصَلَتْهَا الْمُتَقَدِّمَةُ، أَي: عَلَيْهِ أَنْ لَا يَجُورَ، وَعَلَيْهِ أَنْ يَقْصِدَ، أَي: يَغْدِلُ، ثُمَّ حَذَفَتْ أَنْ وَرَفَعَ الْفِعْلُ، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: «وَمِنْ آيَاتِهِ يُرِيكُمْ الْآبَرِقَ»^(٥)، قَوْلُهُمْ: نُسَمِعُ بِالْمُعِيدِي خَيْرٌ مِنْ أَنْ نَرَاهُ^(٦)، فَيَمُنْ رَفَعَ الْفِعْلَ، وَقَدْ سَبَقَ فِي فَصْلِ لَوْ مِنْ حَرْفِ اللَّامِ أَنَّ ابْنَ مَالِكٍ حَكَى الْخِلَافَ فِي كَوْنِهِ ذَلِكَ مَقْبُوسًا. وَفِي الصَّحَاحِ قَالَ الْأَخْفَشُ: أَرَادَ: وَتَبَغْيِي أَنْ يَقْصِدَ، فَلَمَّا حَذَفَهُ، وَأَوْقَعَ يُقْصِدُ مَوْقِعَ يُتَبَغْيِي 280 / رَفَعَهُ لَوْقُوعِهِ مَوْقِعَ الْمَرْفُوعِ /.

(١) الحج: من الآية: 5.

(٢) الحج: 5.

(٣) شاهد على أن الواو فيه للاستئناف، وهو من قصيدة لأبي اللحام التغلي، من شواهد الكتاب: 431 / 1. والمغيب: 1 / 149، 21 / 2، وابن يعيش: 37 / 7، 39، والخازنة: 612 / 3، واللسان قصيد.

(٤) الإيضاح في شرح المفصل: 34 / 2.

(٥) الروم من الآية: 23.

(٦) تقدم في ص: 104 من الأصل.

وَقَالَ الْفَرَاءُ: رَفَعَهُ لِلْمُخَالَفَةِ؛ لِأَنَّ مَعْنَاهُ مُخَالَفٌ لِمَا قَبْلَهُ، فَخُولِفَ بَيْنَهُمَا فِي
الْإِعْرَابِ^(١) انْتَهَى كَلَامُهُ، وَعَلَيْكَ بِتَأْمُلِ الْإِحْتِمَالِ الَّذِي أَبْدَيْتَهُ، وَمَا قَالَهُ الْأَخْفَشُ لِنَعْلَمَ مَا
بَيْنَهُمَا، وَقَبْلَ هَذَا الْبَيْتِ^(٢):

عَمِرْتُ وَأَكْثَرْتُ التَّلَاكُرَ خَالِيًا وَسَاءَلْتُ حَتَّى كَادَ عُمْرِي يَنْفَدَ
فَأَضْحَتُ أُمُورَ النَّاسِ يَغْشَيْنَ عَالِمًا بِمَا يَتَّقِي مِنْهَا وَمَا يَتَّعَمِدُ
جَدِيرٌ بِأَنْ لَا اسْتَكِينَ وَلَا أَرَى إِذَا حُلَّ أَمْرٌ سَاحَتِي أَتَبْلُدُ
عَلَى الْحُكْمِ الْمَآتِي (الْبَيْت)

عَمِرْتُ، أَي: عِشْتُ عُمُرًا طَوِيلًا، وَهُوَ يَكْسِرُ الْمِيمَ؛ إِلَّا أَنْ مَصْدَرَهُ عُمُرٌ يَفْتَحُ الْعَيْنَ
أَوْ ضَمُّهَا مَعَ سُكُونِ الْمِيمِ فِي الْوَجْهِينِ، وَكَانَ الْقِيَاسُ فَتَحَهَا مَعَ فَتْحِ الْعَيْنِ كَ قَرِحٍ قَرَحًا. وَ
يَنْفَدُ: يُفْنَى: «مَا عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ وَمَا عِنْدَ اللَّهِ بَاقٍ»^(٣) يَغْشَيْنَ: يَأْتِينَ. عَالِمًا: يَعْنِي نَفْسَهُ. لِمَا
يَتَّقِي: يَعْنِي: يُحْتَزُّ مِنْهُ وَمَا يَتَّعَمِدُ: وَمَا يَقْصِدُ جَدِيرٌ: أَي: أَنَا حَقِيقٌ وَخَلِيقٌ بِأَنْ لَا اسْتَكِينَ،
أَي: لَا أَخْضَعُ وَحَلٌّ: نَزَلَ وَ سَاحَتِي: فَنَاءٌ دَارِي، وَأَتَبْلُدُ: أَتَرَدُّ مُتَحِيرًا. وَالتَّبْلُدُ أَيْضًا:
تَكْلُفُ الْبِلَادَةِ، وَالْمَعْنَى الْأَوَّلُ: أَلَيْقُ بِهِذَا الْمَحَلِّ.

قال: وكذلك قولهم: دَعْنِي، وَلَا أَعُودُ^(٤)؛ لِأَنَّهُ لَوْ نَصَبَ كَانَ الْمَعْنَى: لِيَجْتَمِعَ تَرْكُكَ
لِعُقُوبَتِي، وَتَرْكِي لِمَا تَنْهَانِي عَنْهُ، وَهَذَا بَاطِلٌ؛ لِأَنَّ طَلْبَهُ لِتَرْكِ الْعُقُوبَةِ إِنَّمَا فِي الْحَالِ، فَإِذَا
تَقَيَّدَ تَرْكُ الْمَنْهِي عَنْهُ بِالْحَالِ لَمْ يَحْصُلْ غَرَضُ الْمُؤَدَّبِ، أَقُولُ: يَعْنِي أَنَّهُ إِذَا كَانَ الطَّلَبُ فِي
الْحَالِ، وَالْمَقْصُودُ اجْتِمَاعُ الْأَمْرَيْنِ لَزِمَ أَنْ يَتَقَيَّدَ تَرْكُ الْمَنْهِي عَنْهُ بِالْحَالِ لِيَجْتَمِعَ مَعَ طَلْبِ تَرْكِ
الْعُقُوبَةِ، وَإِلَّا فَلَوْ كَانَ مُسْتَقْبَلًا لَمْ يَجْتَمِعْ مَعَهُ؛ إِذِ الْغَرَضُ أَنَّهُ^(٥) حَالِيٌّ وَقَدْ يُقَالُ: هَبْ أَنْ

(١) الصحاح 2/ 525 قصد.

(٢) أورد الأبيات البغدادى في شرح أبيات المعنى: 108/6، وروى عجز الثالث:

إِذَا الْأَمْرُ مُذِيرًا أَتَبْلُدُ.

(٣) النحل: 96.

(٤) فالواو للاستئناف.

(٥) في ج' لأنه.

الطَّلَبَ وَاقَعَ فِي الْحَالِ؛ لِأَنَّهُ إِنِّشَاءٌ؛ لَكِنَّ الْمَطْلُوبَ مُسْتَقْبَلٌ قَطْعاً؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ مَوْجُوداً فِي الْحَالِ لَزِمَ الْأَمْرُ بِتَخْصِيلِ الْحَاصِلِ، وَهُوَ مُحَالٌ، وَإِذَا كَانَ مُسْتَقْبَلاً جَازَ النَّصْبُ وَالْمَعْنَى: لِيَجْتَمَعَ فِي الْمُسْتَقْبَلِ كَفْكَ عَنِ الْعُقُوبَةِ وَكَفِّي عَنِ الْعَوْدِ إِلَى الْمُنْهَى عَنْهُ.
قَالَ: وَمِنْ أَمَثَلِهَا^(١) دَاخِلَةٌ عَلَى الْجُمْلَةِ الْفَصْلِيَّةِ قَوْلُهُ^(٢)؛

بَأَيْدِي رِجَالٍ لَمْ يَشِيمُوا سَيُوفَهُمْ وَلَمْ تُكْثِرِ^(٣) الْقَتْلَى بِهَا حِينَ سَلْتُ

وَلَوْ قُدِّرَتْ لِلْعُظْفِ لَانْقَلَبَ الْمَذْحُ ذَمًّا.

أَقُولُ: لَا حَاجَةَ إِلَى ذِكْرِ هَذَا الْكَلَامِ هُنَا؛ لِأَنَّهُ بِصَدَدِ ذِكْرِ وَאו الْحَالِ يَرْتَفِعُ مَا بَعْدَهَا، وَهِيَ الدَّاخِلَةُ عَلَى الْجُمْلَةِ الْأَسْمِيَّةِ، وَهِيَ هُنَا دَاخِلَةٌ عَلَى الْفِعْلِيَّةِ؛ لَكِنَّهُ ذِكْرٌ عَلَى سَبِيلِ الْإِسْتِطْرَادِ، وَقَدْ أَبْطَلَ كَوْنُ الْوَاوِ عَاطِفَةً بِفَسَادِ الْمَعْنَى، وَذَلِكَ لِأَنَّ مُرَادَ الشَّاعِرِ مَذْحُ هَؤُلَاءِ وَوَصْفُهُمْ بِالشُّجَاعَةِ وَالْإِكْتَارِ مِنْ قَتْلِ أَعْدَائِهِمْ، فَإِذَا جُعِلَتِ الْجُمْلَةُ حَالِيَةً كَانَتْ قَيْدًا لِعَامِلِهَا، وَيَصِيرُ التَّنْفِيْ مُتَسَلِّطًا عَلَى ذَلِكَ الْقَيْدِ، وَيَثْبُتُ أَصْلُ الْمَعْنَى فَيَحْصُلُ الْغَرَضُ مِنْ^(٤) الْمَذْحِ، وَيَبَيِّنُهُ أَنَّ الشَّاعِرَ يَكُونُ عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ قَدْ أَخْبَرَ بِأَلَهُمْ لَمْ يَشِيمُوا سَيُوفَهُمْ، أَيُّ: لَمْ يُعْمِدْهَا فِي حَالَةٍ عَدَمِ كَثَرَةِ الْقَتْلِ بِهَا، فَيَقِيدُ ذَلِكَ أَلَهُمْ أَغْمَدَوْهَا فِي حَالِ كَثَرَةِ الْقَتْلَى بِهَا، وَلَا شَكَّ أَنَّ هَذَا مَذْحُ بِالشُّجَاعَةِ وَحُصُولِ الْمُرَادِ مِنْ نِكَايَةِ الْأَعْدَاءِ بِإِثْنَانِ الْقَتْلَى فِيهِمْ، وَأَمَّا إِذَا جُعِلَتِ الْوَاوُ لِلْعُظْفِ فَلَا تَصِيرُ الْجُمْلَةُ الثَّانِيَةُ قَيْدًا فِي فِعْلِ الْأُولَى، وَالْمَعْنَى حِينَئِذٍ: أَلَهُمْ لَمْ يُعْمِدُوا سَيُوفَهُمْ، وَأَنَّ الْقَتْلَى بِهَا لَمْ تُكْثَرِ، وَهَذَا ذَمٌّ وَوَصَفٌ بِالتَّقْصِيرِ فِي الْإِقْدَامِ عَلَى الْقَتْلِ، وَلِقَائِلِ أَنْ يَمْنَعَ فَسَادَ الْمَعْنَى بِنَاءً عَلَى بِنَاءِ مَا تُقَرَّرُهُ، وَذَلِكَ أَنَّهُ لَمْ يُخْبِرْ بِعَدَمِ كَثَرَةِ الْقَتْلَى

(١) أي: واو الحال.

(٢) للفرزدق، ديوانه: 139 (مفرداً) وفيه أولئك قوم، وابن عيش: 67/2، وفي العمدة بتحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد:

178/2 عزاه ابن رشيقي إلى سليمان بن قنة في رثاء الحسين رضي الله عنه، ورواية صدره:

أولئك قوم لم يشيموا سيوفهم.

(٣) في نج يكثر.

(٤) في نج منه.

مطلقاً؛ بَلْ قَيْدَ ذَلِكَ يَقُولُهُ: حِينَ سَأَلْتُ، وَلَا شَكَّ أَنَّهَا فِي حَالَةٍ إِخْرَاجِهَا مِنَ الْأَعْمَادِ لَا يَقَعُ بِهَا [وَأَمَّا يُقْتَلُ بِهَا] ⁽¹⁾ بَعْدَ ذَلِكَ، فَيَحْمَلُ الْكَلَامُ عَلَى مُقَارَبَةِ السَّلِّ، أَي: لَمْ تَكْثُرِ الْقَتْلَى بِهَا يَقْرَبُ سَلَّهَا، يُشِيرُ بِذَلِكَ إِلَى ثَبَاتِ أَصْحَابِهَا، وَعَدَمِ تَهْوُّرِهِمْ، وَأَلْهَمَ لَا يَقْدِمُونَ عَلَى الْقَتْلِ بِإِثْرِ سَلِّ سَيُوفِهِمْ بِحَيْثُ يَقْتُلُونَ كُلُّ مَنْ يَتَأْتِي قَتْلُهُ مِنْ شَيْخٍ وَصَبِيٍّ، وَمَنْ لَا يُؤْتِيهِ لَهُ، ثِقَةً بَعْدَ قَوَاتِ غَرَضِهِمْ مِنَ الْقَتْلِ لِمَا هُمْ عَلَيْهِ/ مِنَ الشَّجَاعَةِ؛ وَلِأَنَّ الْغَرَضَ قَتْلُ الْأَكْفَاءِ وَالْأَمْجَادِ، وَمَنْ يُفْخَرُ بِقَتْلِهِ، وَلَنْ يَكُونَ ذَلِكَ إِلَّا بِثَبُتٍ وَثَأْنٍ، وَحِينَئِذٍ اسْتِقَامَ الْمَعْنَى بِتَقْدِيرِ كَوْنِ الْوَاوِ عَاطِفَةً فَإِنْ قُلْتُ: لَكِنَّ الْعَطْفَ عَلَى لَمْ يَشِيمُوا سَيُوفَهُمْ وَهِيَ صِفَةُ رَجَالٍ أَنْ يَكُونَ فِي الْجُمْلَةِ الْمَعْطُوفَةِ رَابِطٌ يَرْبِطُهَا بِالْمَوْصُوفِ، وَلَا رَابِطٌ فَيَمْتَنِعُ الْعَطْفُ؟ قُلْتُ: الرِّابِطُ مَوْجُودٌ بِطَرِيقِ التَّقْدِيرِ أَوْ التَّيَابَةِ، وَذَلِكَ إِمَّا بِأَنْ نَقُولَ التَّقْدِيرُ: وَلَمْ تَكْثُرِ الْقَتْلَى مِنْهُمْ حِينَ سَأَلْتُ وَإِمَّا بِأَنْ نُجْعَلَ الْأَلِفُ وَاللَّامُ نَائِيَةً عَنْ ضَمِيرِ مُضَافٍ إِلَيْهِ، وَالْأَصْلُ: لَمْ تَكْثُرْ قَتْلَاهُمْ كَمَا قِيلَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: «فَإِنَّ الْجَحِيمَ هِيَ أَلْمَأُوسَى» ⁽²⁾ أَي: لَهُمْ أَوْ مَاوَاهُمْ وَقَدْ أَعَادَ الْمُصَنِّفُ إِشْنَادَ هَذَا الْبَيْتِ فِي الْبَابِ الثَّانِي مِنَ الْجُمْلَةِ الَّتِي لَهَا مَحَلٌّ مِنَ الْإِعْرَابِ ⁽³⁾، وَنُسَبَهُ هُنَاكَ إِلَى الْفَرَزْدَقِ.

قَالَ: وَمَوْجِبُ التَّقْدِيرِ فِي الْوَجْهَيْنِ أَنْ أَجْمَعَ لَا يَتَعَلَّقُ بِالدَّوَاتِ؛ بَلْ بِالْمَعَانِي.

أَقُولُ: قَالَ ابْنُ سَيِّدَةَ ⁽⁴⁾ فِي الْمَحْكَمِ: يُقَالُ جَمَعَ الشَّيْءَ عَنْ تَفْرِقَةٍ وَجَمَعَهُ وَأَجْمَعَهُ ⁽⁵⁾ وَذَكَرَ اسْتِعْمَالَ أَجْمَعَ فِي الْمَعَانِي، مِثْلُ أَجْمَعْتُ الْعَزْمَ وَحِينَئِذٍ يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ الْعَطْفُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: «فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ» ⁽⁶⁾ مِنْ بَابِ عَطْفِ الْمَفْرَدَاتِ، وَلَا مُوَجِبَ حِينَئِذٍ لِلتَّقْدِيرِ، لِثُبُوتِ اسْتِعْمَالِ أَجْمَعَ فِي الدَّوَاتِ كَمَا قَدْ مَنَاهُ، وَقَدْ يُقَالُ: قُصَّارَاهُ أَنْ يَكُونَ أَجْمَعٌ مُشْتَرِكاً، فَإِذَا جُعِلَتِ الْوَاوُ فِي الْآيَةِ لِعَطْفِ مَفْرَدٍ عَلَى مَفْرَدٍ لَزِمَ الْمُسْتَرَكُّ فِي مَعْنِيهِ، وَفِيهِ مَا

(1) ساقط من الأصل.

(2) النازعات: 40.

(3) المعني: 411/2.

(4) في قوله تعالى: «فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ» يونس من الآية: 71.

(5) تقدم التعريف به في ص: 96 من الأصل.

(6) المحكم: 211/1، تح: السقا ونصار، ط: 1958/1.

عَلِمَ فِي أَصُولِ الْفِقْهِ⁽¹⁾.

قَالَ: وَالْوَاوُ الدَّخْلَةُ عَلَى الْمَضَارِعِ الْمَنْصُوبِ لِعَطْفِهِ عَلَى اسْمِ صَرِيحٍ أَوْ مُؤَوَّلٍ.
أَقُولُ: جَزَمَهُ بِأَنَّهَا لِلْعَطْفِ مَعَ قَوْلِهِ بَعْدَ ذَلِكَ: وَالْحَقُّ أَنَّ هَذِهِ وَאוُ الْعَطْفِ⁽²⁾ فِيهِ
تَنَافُرٌ، فَإِنَّ قَوْلَهُ: وَالْحَقُّ أَنَّ هَذِهِ وَاوُ الْعَطْفِ يُشْعِرُ بِأَنَّ الْوَاوَ الْمُتَكَلِّمَ فِيهَا لَيْسَتْ كَذَلِكَ، وَقَدْ
جَزَمَ أَوَّلًا بِأَنَّهَا لِلْعَطْفِ، نَعَمْ: لَوْ قَالَ أَوَّلًا بِأَنَّهَا وَاوُ الصَّرْفِ، لَا لِلْعَطْفِ، ثُمَّ قَالَ: وَالْحَقُّ أَنَّهَا
وَاوُ الْعَطْفِ الثَّامِ الْكَلَامِ وَأُسْقَى النَّظَامُ.

قَالَ: فَلَاوُلُ كَقَوْلِهِ⁽³⁾؛

وَأَلْبَسُ عِبَاءَةً وَقَسْرُ عَيْنِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّقُوفِ

أَقُولُ: يَرِيدُ كَقَوْلٍ مِنْ قَالَ: وَإِلَّا فَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَقُولَ: كَقَوْلِهَا: إِذَا الْبَيْتُ لَمْ يَمْسُوسْ
زَوْجَةً مُعَاوِيَةَ - ﷺ - وَقَدْ أُنْشِدَهُ الْمُصَنِّفُ أَيْضًا فِي فَصْلِ لَوْ مِنْ حَرْفِ اللَّامِ، وَأُنْشِدَ صَدْرَهُ
فِي فَصْلِ لَمَّا وَفِي الْبَابِ الرَّابِعِ فِي أَقْسَامِ الْعَطْفِ⁽⁴⁾.
قَالَ: وَقَوْلُهُ⁽⁵⁾؛

(1) اللفظ إن كانت دلالة على كل واحد من المعاني على السوية فهو الجميل، أما إن كانت دلالة على بعض المعاني أرجح،
فالطرف الراجح ظاهر، والمرجوح مؤول لأنه يؤول إلى الظهور عند ماعدة الدليل له.
الإيهاج في شرح المنهاج، لتاج الدين السبكي: 214/1.
يشير هنا إلى اختلاف العلماء في جواز استعمال اللفظ المشترك في معنيه أو معانيه، ذهب الشافعي والباقلاني، والجبائي،
القاضي عبد الجبار، وبه قال الجمهور وكثير من أئمة أهل البيت إلى جوازه.
وذهب قوم منهم أبو هاشم، وأبو الحسن البصري، والكرخي إلى امتناعه، يرجع في هذه المسألة إلى ما حرره الشوكاني في:
إرشاد الفحول ص: 20، ومما استدلل به المجوزون قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ﴾ فالصلاة من الله
رحمة، ومن الملائكة استغفار على أن الله تعالى أراد كلا المعنيين.

(2) المغني: 361/2.

(3) فصل كَوُ المغني: 267/1.

(4) المغني: 479/2.

(5) نسبة سيبويه للأختل: 42/3، والمشهور أنه لأبي الأسود الدؤلي ملحقات ديوانه: 130.

وفي شرح الأبيات للبغدادى: 113/6 يوجد في عدة قصائد، ومن ثم اختلف في قائله: في الكتاب للأختل، وفي
أمثال أبي عبيد القاسم، والمؤتلف والمختلف للأمدى، والأغاني للأصفهاني منسوب إلى المتوكل بن عبد الله الليثي
الكناني، وكذا في أمثال الزمخشري وفي شرح أبيات الجمل للخمى، الصحيح أنه لأبي الأسود الدؤلي. وهو من شواهد
المقتضب: 16/2، وابن يعيش: 24/7، والتصريح: 238/2، الخزانة: 617/3.

لَا تُنْهَ عَنْ خُلُقٍ وَثَانِي مِثْلَهُ.

أَقُولُ: هَذَا صَدْرُ بَيْتٍ لِأَبِي الْأَسْوَدِ الدُّؤَلِيِّ، عَجْزُهُ:

عَارَ عَلَيْكَ إِذَا فَعَلْتَ عَظِيمُ

وَبَعْدُهُ:

إِبْدَأْ بِنَفْسِكَ فَالْهَمَّا عَنْ غَيْهَا فَإِذَا انْتَهَتْ عَنْهُ فَأَلْتَ حَكِيمُ
فَهُنَاكَ يُسْمَعُ مَا تُقُولُ وَيُقْتَدَى بِالْقَوْلِ مِنْكَ وَيَنْفَعُ الثَّغْلِيمُ

وَمَعْنَى الْبَيْتِ الْأَوَّلِ مَا خُوذَ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: (أَتَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ وَتَنْسَوْنَ أَنْفُسَكُمْ وَأَنْتُمْ تَتْلُونَ الْكِتَابَ أَفَلَا تَعْقِلُونَ)⁽¹⁾.

قَالَ: وَالْحَقُّ أَنَّ هَذِهِ وَאוُ الْعَطْفِ كَمَا سَيَأْتِي:

أَقُولُ: ذَكَرَ ذَلِكَ فِي الْبَابِ الرَّابِعِ فِي أَقْسَامِ الْعَطْفِ حَيْثُ تَكَلَّمَ عَلَى الْعَطْفِ عَلَى الْمَعْنَى⁽²⁾، وَالَّذِي يَظْهَرُ أَنَّ التَّحْقِيقَ مَا ذَكَرَهُ الرُّضِيُّ فِي هَذَا الْمَقَامِ، وَذَلِكَ أَنَّهُ قَالَ: لَمَّا قَصَدُوا فِي وَاوِ الصَّرْفِ⁽³⁾ مَعْنَى الْجَمْعِيَّةِ نَصَبُوا الْمُضَارِعَ بَعْدَهَا لِيَكُونَ الصَّرْفُ عَنْ سَنَنِ الْكَلَامِ الْمُتَقَدِّمِ مُرْشِدًا مِنْ أَوَّلِ الْأَمْرِ إِلَى آخِرِهِ لِيَسْتَ لِلْعَطْفِ، فَهِيَ إِذَنْ إِمَّا وَاوِ الْحَالِ، وَأَكْثَرُ دُخُولِهَا عَلَى الْإِسْمِيَّةِ، فَالْمُضَارِعُ بَعْدَهَا فِي تَقْدِيرِ مُبْتَدَأٍ مَحْذُوفٍ الْخَبَرِ وَجُوبًا، فَمَعْنَى: قُمْ وَأَقُومْ: قُمْ وَقِيَامِي ثَابِتٌ، أَيُّ: فِي حَالِ ثُبُوتِ قِيَامِي، وَأَمَّا بِمَعْنَى مَعَ، أَيُّ قُمْ مَعَ قِيَامِي كَمَا قَصَدُوا فِي الْمَفْعُولِ مَعَهُ مُصَاحَبَةً الْإِسْمِ لِلْإِسْمِ، فَتَنْصِبُوا مَا بَعْدَ الْوَاوِ، وَلَوْ 282/ جَعَلْنَا الْوَاوَ عَاطِفَةً لِلْمَصْنَدِ عَلَى / مَصْنَدٍ مُتَّصِدٍ مِنَ الْفِعْلِ قَبْلَهُ كَمَا قَالَ الثَّحَاةُ، أَيُّ: لِيَكُنْ قِيَامٌ وَقِيَامٌ مِنِّي لَمْ تَكُنْ فِيهِ نِصْوَصِيَّةٌ عَلَى مَعْنَى الْجَمْعِ⁽⁴⁾. هَذَا كَلَامُهُ، فَإِنْ قُلْتُ: إِذْعى فِي الْوَجْهِ الْأَوَّلِ حَذَفَ الْخَبَرَ وَجُوبًا مَعَ أَنَّهُ لَا شَيْءَ يَسُدُّ مَسَدَهُ [قُلْتُ: قَدْ أَشَارَ إِلَى وَجُوبِ ذَلِكَ فِي الْحُرُوفِ

(1) البقرة: 43.

(2) المعنى: 480/2.

(3) فِي 'ج' الْعَطْفِ.

(4) شرح الكافية للرُّضِيِّ: 243/2.

المشبهة بالفعل، حيث قال: **وَالْتَرَمَ حَذَفُ الْخَبَرِ فِي لَيْتَ شِعْرِي** ⁽¹⁾ مُرَدِّفًا بِاسْتِفْهَامٍ، نَحْوُ: **لَيْتَ شِعْرِي أَيَاتِيَنِي أَمْ لَا، فَهَذَا الْإِسْتِفْهَامُ مَفْعُولُ شِعْرِي وَالْخَبَرُ مَحذُوفٌ وَجُوبًا، بِلَا سَادٍّ مَسَدَّهُ لِكَثْرَةِ الْإِسْتِعْمَالِ** ⁽²⁾.

قَالَ: وَالْإِلَاحْتِاجُ كُلُّهُ مِنَ الْأَسْمَيْنِ ⁽³⁾ **إِلَى جَوَابِ**.
أقول: فيه إدخال اللام على جواب ⁽⁴⁾ إن الشرطية، وقد أكثر المصنف من استعماله، ولا أعلم ما مستنده فيه.
قَالَ: وَوَاوُ رَبِّ كَقَوْلِهِ ⁽⁵⁾؛

وَلَيْلٍ كَمَوْجِ الْبَحْرِ أَرخَى سُدُولَهُ

أقول: هذا صدر بيت من معلقة امرئ القيس المشهورة، عجزه:

عَلَيَّ بِالنَّوْاعِ الْمُهْمُومِ لِيَبْتَلِي

شبه ظلام الليل في هوله وصعوبته، وكثرة أمره بموج البحر، واستعار له سدولاً، وهي السطور، واحدها سدل، لما يحول منه بين البصر وبين إدراك المبصرات، وعليّ يتعلّق بـ أرخى، وباء بالنواع المهوم للمصاحبة ويبتلي: يختبر يقول: رب ليّل بهذه الصفة أرخى عليّ سطور ظلامي مع أنواع الآحزان ليختبرني أأصير على الشدائد أم أجزع منها.
قَالَ: وَحُجَّتُهُمْ افْتِتَاحِ الْقَصَائِدِ بِهَا، كَقَوْلِ رُفَيْةَ؛

وَقَاتِمِ الْأَعْمَاقِ، خَاوِيِ الْمَخْرَقِينَ

أقول: تقدّم إرشاد هذا البيت والكلام عليه في النون المفردة ⁽⁶⁾.

(1) ساقط من الأصل.

(2) شرح الكافية للرضي: 362/2 بتصرف.

(3) في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ وَالَّذِينَ﴾: التين: 1 فالواو الأولى وار القسم والثانية للمطف.

(4) يريد قوله: لا احتاج.

(5) شرح الزوزني ص: 34.

(6) النون المفردة ص: 266 من الأصل.

قَالَ: وَيُوضَحُ كَوْنُهَا عَاطِفَةً، أَنَّ وَارَ الْعَطْفِ لَا تُدْخِلُ عَلَيْهَا كَمَا تُدْخِلُ عَلَى وَارِ الْقَسَمِ، قَالَ⁽¹⁾:

وَوَاللَّهِ لَوْلَا ثَمَرُهُ مَا حَبَبْتُهُ

أَقُولُ: هَذَا صَدْرُ بَيْتٍ: عَجْرُهُ:

وَلَا كَانَ أَذْنَى مِنْ عُبَيْدٍ وَمُشْرِقٍ

وَقَبْلَ هَذَا الْبَيْتِ:

أَحَبُّ أَبَا مَرْوَانَ مِنْ أَجْلِ ثَمَرِهِ ذِ وَأَعْلَمُ أَنَّ الرُّفُقَ بِالْمَرْءِ أَرْفَقُ

هَكَذَا أَشَدُّ الْجَوْهَرِيِّ هَذَيْنِ الْبَيْتَيْنِ، وَفِيهِمَا عَيْبُ الْإِقْوَاءِ؛ لِاخْتِلَافِ حَرَكَةِ الرَّوِيِّ بِالضَّمِّ وَالْكَسْرِ، وَاسْتَشْهَدَ بِذَلِكَ عَلَى أَنَّهُ يُقَالُ: حَبَبُهُ يَحِبُّهُ بِالْكَسْرِ، قَالَ: وَهَذَا شَاذٌ؛ لِأَنَّهُ لَا يَأْتِي فِي الْمَضَاعِفِ يُفَعِّلُ بِالْكَسْرِ إِلَّا وَيَشْرِكُهُ يُفَعِّلُ بِالضَّمِّ إِذَا كَانَ مُتَعَدِّيًا، مَا خِلَا هَذَا الْحَرْفِ⁽²⁾.

قَالَ: وَالزِّيَادَةُ ظَاهِرَةٌ فِي قَوْلِهِ⁽³⁾:

فَمَا بَالُ مَنْ أَسْعَى لِأَجْبَرِ عَظْمُهُ حِفَاطًا، وَيَنْوِي مِنْ سَفَاهَتِهِ كَسْرِي

أَقُولُ: جَبَرُ الْعَظْمِ: إِصْلَاحُهُ مِنَ الْكَسْرِ. وَحِفَاطًا مَفْعُولٌ لِأَجْلِهِ، وَهُوَ مَصْدَرُ حَافِظَ، وَتَقُولُ: حَافِظْتُ عَلَيْهِ مُحَافَظَةً وَحِفَاطًا إِذَا رَاقَبْتَهُ، وَيُمْكِنُ فِي الْبَيْتِ جَعْلُ الْوَاوِ

⁽¹⁾ نسبهما ابن بري في التنبيه والإيضاح عما وقع في الصحاح: 57/1 حبيب إلى عيلان بن شجاع النهشلي، من شواهد الحزانة: 39/1، وشرح التلخيص: 68/3.

⁽²⁾ الصحاح 105/1 حبيب.

⁽³⁾ فيه أن الواو زائدة؛ لأن ينوي حال من من لأن المضارعية المثبتة أو المنفية ب لا إذا كانت حالاً استغنت عن الواو بالضميم، وهو أول أبيات أوردها ثعلب في أول الجزء الرابع من أماليه، وفيه أن خلفاً الأحمر أخبره أن هذا الشعر لابن الذئبة الثقفي: 144/1، ورواها ابن قتيبة في الشعر والشعراء ص: 734، 735، للأجود من ثقيف. ونسبه الأملدي في المولف والمختلف ص: 302، لإو غلة بن الحارث الجرمي.

عَاطِفَةً، لَا زَائِدَةً، وَالْمَعْطُوفِ مَحْذُوفًا، أَي: فَمَا بَالُ مَنْ أَسْعَى لِحَبْرِ عَظْمِهِ مُرَاقِبَةً لِحَالِهِ يُهْمِلُ حَقِّي وَيَتَوَيَّ كَسْرِي، فَيُعَامِلُنِي بِضِدِّ مَا أَعَامِلُهُ بِهِ، وَذَلِكَ أَنِّي أَر_اقِبُ مُصْلَحَتَهُ، وَيُهْمِلُ مُصْلَحَتِي، وَأَجْبِرُهُ وَيُرِيدُ كَسْرِي.

قَالَ: وَقَوْلُهُ⁽¹⁾:

وَلَقَدْ رَمَقْتُكَ فِي الْمَجَالِسِ كُلِّهَا فَإِذَا وَأَنْتَ تُعِينُ مَنْ يَنْغِي

أَقُولُ: لَا نِزَاعَ فِي أَنَّ الزَّيَادَةَ فِي هَذَا الْبَيْتِ ظَاهِرَةٌ وَرَمَقْتُكَ: نَظَرْتُ إِلَيْكَ، يُقَالُ: رَمَقْتُه أَرَمَقْتُهُ رَمَقًا، كَقَتْلْتُهُ أَقْتَلْتُهُ قَتْلًا، وَيَنْغِي: يَظْلِمُنِي، وَهُوَ فِي كَلَامِهِمْ يَتَعَدَّى بِ عَلَى [تَقُولُ: بَغَى عَلَيْهِ، أَي: اسْتَطَالَ وَتَعَدَّى]⁽²⁾، قَالَ نَعَالَى: «ثُمَّ بَغَى عَلَيْهِ لِيَنْصُرَنَّهُ اللَّهُ»⁽³⁾، فَأَمَّا أَنْ يَكُونَ حَذَفَ الْجَارِ تَوْسَعًا، أَوْ جَعَلَهُ كَ ظَلَمَ يَتَعَدَّى بِنَفْسِهِ؛ لِأَنَّهُ بِمَعْنَاهُ، أَوْ يَكُونُ أَرَادَ بِ يَنْغِي مَعْنَى: يُقْصِدُنِي أَي: بِسُوءٍ.

قَالَ: وَزَعَمُوا أَنَّ الْعَرَبَ إِذَا عَدُوا وَقَالُوا: سِتَّةٌ، سَبْعَةٌ، وَثَمَانِيَةٌ، إِذَا نَا بِأَنَّ السَّبْعَةَ عَدَدٌ تَامٌ، وَأَنَّ مَا بَعْدَهُ عَدَدٌ مُسْتَأْنَفٌ.

أَقُولُ: رَأَيْتُ فِي تَفْسِيرِ الْعِمَادِ الْكِنْدِيِّ⁽⁴⁾، قَاضِي الْإِسْكََنْدَرِيَّةِ -رَحِمَهُ اللَّهُ- وَكَانَ مِنَ السُّحَاةِ، تُوْفِي فِي نَحْوِ عِشْرِينَ وَسَبْعِ مِائَةِ مَا نَصَّهُ: وَنَقَلَ الْأَسْتَادُ النَّحْوِيُّ أَبُو 283/ عَبْدُ اللَّهِ الْكَفَيْفُ الْمَالِقِيُّ⁽⁵⁾ وَكَانَ مِمَّنْ اسْتَوْطَنَ غَرْنَاطَةَ وَأَقْرَأَ فِيهَا/ مُدَّةَ ابْنِ

(1) فيه الواو زائدة؛ لأن إذا الفجائية، لا تدخل إلا على جملة اسمية وهو من أبيات السكري في أشعار الهذليين: 1/ 410، 412 لأبي العيال الهذلي الشاعر المخضرم: شرح أبيات المغني: 6/ 129.

(2) ساقط من الأصل.

(3) الحج من الآية: 60.

(4) العماد الكندي استوطن غرناطة، وتفسيره ضخيم في: 23 مجلدة كبيرة، توفي سنة: 720 هـ كشف الظنون: 1502 منشورات مكتبة المثنى - بغداد.

(5) لم أشر على ترجمة للكفيف المالقي، إلا أن ابن عطية في المحرر الوجيز ذكر أن أباه حدثه عن الأستاذ النحوي أبي عبد الله الكفيف المالقي: أنها لغة فصيحة لبعض العرب 6/ 287 سورة التوبة: 112.

وقال أيضاً في فهرسته: ص: 74: وقرأت على أبي كتاب الجمل في النحو للزجاجي، أخبرني به عن الأستاذ أبي عبد الله الكفيف المالقي عن شيوخه الكفيف أيضاً صاحب فك التطير ولم يذكر له تاريخ وفاة، وتوفي أبو صاحب الفهرس سنة: 518 هـ.

فهرس: ابن عطية: تح، محمد أبو الأجفان ومحمد الزاهي، دار الغرب الإسلامي بيروت، ط 2/ 1983. ح

حَبُوسٍ^(١): أَلْهَا لُغَةً فَصِيحَةً لِبَغْضِ الْعَرَبِ، وَأَنْ مِنْ شَأْنِهِمْ أَنْ يَقُولُوا: وَاحِدٌ، اثْنَانِ، ثَلَاثَةٌ، أَرْبَعَةٌ، خَمْسَةٌ، سِتَّةٌ، سَبْعَةٌ، وَثَمَانِيَةٌ، تِسْعَةٌ، عَشْرَةٌ، فَهَكَذَا لُغَتُهُمْ، وَمَتَى جَاءَ فِي كَلَامِهِمْ لَفْظُ الثَّمَانِيَةِ أَذْخَلُوا الْوَاوَ، وَقَدْ نَظَّمَ بَعْضُ أَصْحَابِهَا فِي كَوْنِ السَّبْعَةِ مُنْتَهَى الْعَدَدِ أَيْتَاتًا، وَهِيَ:

يَا سَائِلِي عَنْ سِرِّ كَوْنِ الْعَدَدِ	غَايَتُهُ فِي مَبْنَعَةٍ لَمْ تَزِدْ
مَا سِرُّهُ إِلَّا الْإِحْصَارُ قِسْمَةٌ	فِي وَاحِدٍ فَرْدٍ، وَشَيْءٍ مُسْتَدٍ
وَذَلِكَ الشَّيْءُ الَّذِي يُسَيِّدُهُ	مُنْخَصِرٌ فِي وَاحِدٍ وَأَزِيدُ
فَالْفَرْدُ وَالْفَرْدُ إِذَا مَا اجْتَمَعَا	زَوْجٌ مَعَ الْفَرْدِ الَّذِي لَمْ يُسْتَدِ
وَاثْنَانِ وَاثْنَانِ إِذَا مَا اجْتَمَعَتَا	أَرْبَعَةٌ تُضْمُ مَعَ مَا فِي الْيَدِ
فَتِلْكَ مَبْنَعَةٌ إِذَنْ تُكَامَلَتْ	أَرْبَعَةٌ وَاثْنَانِ مَعَ مُتَفَرِّدِ
وَمَا أُنْسَى مِنْ بَعْدِ هَذَا فَهُوَ	تَكَرَّرَ لَهُ، لَا زَائِدٌ فِي الْعَدَدِ
ثَلَاثَةٌ مَعَ مِثْلِهَا فَرْدٌ وَفَرْدٌ	دُ، وَفَرْدٌ قَدْ مَضَى وَمَا مَضَى لَا تُعَدُّ
وَهَكَذَا أَرْبَعَةٌ مَعَ مِثْلِهَا	زَوْجٌ، وَزَوْجٌ قَدْ مَضَى لَا تُزِيدُ

إِلَى هُنَا مَا رَأَيْتُهُ فِي التَّفْسِيرِ الْمَذْكُورِ، وَهُوَ تَفْسِيرٌ ضَخْمٌ فِي ثَلَاثَةِ وَعِشْرِينَ مُجَلِّدًا كَبِيرَةً، طَرِيقَتُهُ فِيهِ أَنْ يَسْتَلُوا الْآيَةَ أَوْ الْآيَاتِ، فَإِذَا فَرَعَ مِنْهَا، قَالَ: قَالَ الرَّمَحْشَرِيُّ: وَيَسُوقُ كَلَامَهُ فِي ذَلِكَ الْمَحَلِّ بِرُمْتِهِ، لَا يُعَادِرُ مِنْهُ شَيْئًا، فَإِذَا انْتَهَى أَتْبَعَهُ بِمَا عَلَيْهِ مِنْ مُنَاقَشَةٍ، وَمَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ مِنْ تَوْجِيهِ، وَمَا يَكُونُ هُنَاكَ مِنَ الزِّيَادَاتِ الْوَاقِعَةِ فِي غَيْرِ الْكَشَافِ مِنَ التَّفَاسِيرِ، وَأَكْثَرُ نَظَرِهِ فِيهِ: السُّخُو؛ فَإِنَّهُ كَانَ مُتَقَدِّمًا فِي مَعْرِفَتِهِ، وَقَدْ قَرَأَتْ قِطْعَةً مِنْ هَذَا التَّفْسِيرِ، وَاسْمُهُ: الْكَفِيلُ بِمَعَانِي التَّنْزِيلِ عَلَى شَيْخِنَا قَاضِي الْقَضَاةِ نَاصِرِ الدِّينِ التَّنْسِي^(٢) تَعْمَدُهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ - وَذَلِكَ فِي زَمَنِ وَلَايَتِهِ لِقَضَاءِ الْقَضَاةِ بِالإِسْكَندَرِيَّةِ بَعْدَ الثَّمَانِينَ وَسَبْعِمِائَةٍ إِلَى قَرِيبِ التَّسْعِينَ.

(١) في 'ج'، 'د'، 'ح'، 'و' والصواب أنه حبوس وهو ياديس بن حبوس بن ماكس ابن زيري بن مناد الصنهاجي، لقب بالحاجب المظفر. هناك غرناطة سنة: 420هـ وتملك مالقة سنة: 418هـ الإحاطة: 435/1 - 422 - ط 2/1973 - القاهرة، وتوفي سنة: 465هـ.

(٢) تقدم التعريف به في ص: 206 من الأصل.

قَالَ: وَقِيلَ: هِيَ^(١) وَأَوَّ الْعَالِ، وَعَلَى هَذَا فَيَقْدَرُ الْمُبْتَدَأُ اسْمَ إِشَارَةٍ أَيْ: هَؤُلَاءِ سَبْعَةٌ، لِيَكُونَ فِي الْكَلَامِ مَا يَفْعَلُ فِي الْعَالِ، وَيَرُدُّ ذَلِكَ أَنْ حَذَفَ عَامِلِ الْعَالِ إِذَا كَانَ مَعْنَوِيًّا مُمْتَنِعًا.
أَقُولُ: قَدْ لَا يَسْلَمُ هَذَا الْحُكْمُ، وَلَوْ سَلِمَ أَمَكُنَّ أَنْ يَقْدَرُ: هَؤُلَاءِ هُمْ سَبْعَةٌ مَعْدُودُونَ فِي حَالٍ أَنْ ثَامِنَهُمْ كَلْبُهُمْ [فَلَا يَكُونُ]^(٢) مِنْ قِيلٍ مَا عَامَلَهُ مَعْنَوِيٌّ مَحْذُوفٌ.
قَالَ: وَلِهَذَا رَدُّوا عَلَى الْمُبَرِّدِ فِي بَيْتِ الْفَرَزْدَقِ^(٣)،

وَإِذَا مَا مِثْلُهُمْ بِشَرٍّ

أَقُولُ: الْبَيْتُ بِتَمَامِهِ هُوَ:

فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللَّهُ نِعْمَتَهُمْ إِذْ هُمْ قَرَيْشٌ؛ وَإِذَا مَا مِثْلُهُمْ بِشَرٍّ

وَقَدْ أُنْشِدَ الْمُصَنَّفُ هَذَا الْبَيْتَ كَامِلًا فِي فَصْلِ إِذْ مِنْ حَرْفِ الْآلِفِ، وَأُنْشِدَ بَعْضُ الْعَجَزِ الَّذِي أُرْدَدَ هُنَا فِي الْبَابِ الرَّابِعِ فِي الْأُمُورِ الَّتِي يَكْتَسِبُهَا الْأِسْمُ بِالْإِضَافَةِ، وَفِي الْبَابِ الْخَامِسِ، فِي الْجِهَةِ الْعَاشِرَةِ مِنْهُ.

قَالَ: قِيلَ: وَإِنَّمَا فَتَحَتْ^(٤) لَهُمْ قَبْلَ مَجِيئِهِمْ إِكْرَامًا لَهُمْ عَنْ أَنْ يَقِفُوا حَتَّى تَفْتَحَ لَهُمْ.
أَقُولُ: وَرَدَ فِي الْحَدِيثِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ: أَوَّلُ مَنْ يَفْرَعُ بَابَ الْجَنَّةِ فَيَفْتَحُ لَهُ^(٥) وَقَضِيَّةُ ذَلِكَ أَنَّهُ لَا تَفْتَحُ لِأَحَدٍ قَبْلَهُ، وَذَلِكَ مِمَّا يَقْدَحُ فِي هَذَا التَّأْوِيلِ؛ إِذْ لَوْ كَانَ الْمُرَادُ بِالْفَتْحِ قَبْلَ الْمَجِيءِ الْإِكْرَامَ، لَكَانَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أَحَقُّ الْخَلْقِ وَأَوْلَاهُمْ بَنِيْلَهُ، وَفِي الْكَشَافِ حِكَايَةُ قَوْلِ: بِأَنَّ أَبْوَابَ جَهَنَّمَ لَا تَفْتَحُ إِلَّا عِنْدَ دُخُولِ أَهْلِهَا، وَأَمَّا أَبْوَابُ الْجَنَّةِ فَمُتَقَدِّمٌ فَتَحُهَا، لِقَوْلِهِ تَعَالَى: «جَنَّتٍ عَدْنٍ مَفْتُحَةٍ هُمْ الْأَبْوَابُ»^(٦)، فَلِذَلِكَ جِيءَ بِالرَّوَا، كَأَنَّهُ قِيلَ: حَتَّى إِذَا

(١) أي واو في قوله تعالى: «سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ» الكهف من الآية: 22.

(٢) ساقط من الأصل.

(٣) من قصيدة يمدح فيها عمر بن عبد العزيز، ديوانه ص: 223، والكتاب: 1/ 29، والخزانة: 2/ 130.

(٤) أي: الجنة في قوله تعالى: «وَسَيَقُودُ الَّذِينَ اتَّقَوْا رَبَّهُمْ إِلَى الْجَنَّةِ زُمَرًا» الزمر من الآية: 73.

(٥) في الطبراني: أنا أول من يدخل الجنة يوم القيامة، كنوز الحقائق في حديث خير الخلائق للمناوي المصري ص: 36، وفي

مبارق الأزهار في شرح مشارق الأنوار 2/ 174 بلفظ آتي في باب الجنة يوم القيامة....

(٦) سورة ص من الآية: 50.

جَاؤُوهَا، وَقَدْ فَتِحَتْ أَبْوَابُهَا⁽¹⁾، قَالَ الْيَمِينِي⁽²⁾: [أَرَادَ أَنَّ جَهَنَّمَ مَحْبَسٌ لِأَهْلِهَا، وَمِنْ عَادَةِ الْمَحْبَسِ أَنْ لَا يَفْتَحَ إِلَّا لِلدَّخِيلِ فِيهِ، أَوْ الْخَارِجِ مِنْهُ؛ 284/ وَلِهَذَا قَارَنَ فَتْحُهَا مَجِيئَهُمْ، وَأَمَّا الْجَنَّةُ؛ فَلَأَنَّ مَنْ فِيهَا مِنَ الْخُورِ وَالْوَلَدَانِ يَتَشَوَّقُونَ إِلَى أَهْلِهَا، وَيَتَطَلَّعُونَ إِلَى لِقَائِهِمْ، فَيَفْتَحُونَهَا قَبْلَ مَجِيئِهِمْ اسْتِبْشَاراً بِهِمْ، وَتَطَلُّعاً إِلَيْهِمْ كَمَا هِيَ الْعَادَةُ فِي مَجَالِسِ الْأَنْسِ وَالسُّرُورِ]⁽³⁾. هَذَا كَلَامُهُ، وَقَدْ يُقَالُ: إِنَّ الْمُرَادَ بِالْأَبْوَابِ الَّتِي (تُفْتَحُ قَبْلَ مَجِيئِهِمْ هِيَ أَبْوَابُ مَنَازِلِهِمْ مِنَ الْجَنَانِ، وَالَّتِي) لَا تُفْتَحُ لِأَحَدٍ قَبْلَ النَّبِيِّ ﷺ، هُوَ مَا كَانَ فِي الْمَحِيطِ الَّذِي يُفَضَّى مِنْهُ إِلَى الْمَنَازِلِ، فَيَنْدَفِعُ السُّؤَالُ الْمُتَقَدِّمُ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

قَالَ: وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْعَطْفَ فِي هَذَا الْوَصْفِ بِغُصُوصِهِ إِنَّمَا كَانَ مِنْ جِهَةٍ أَنْ الْأَمْرَ وَالنَّهْيَ (مِنْ جِهَةٍ أَنْ الْأَمْرَ وَالنَّهْيَ)⁽⁴⁾ مِنْ حَيْثُ هُمَا أَمْرٌ وَنَهْيٌ مُتَقَابِلَانِ بِغِلَافِ بَقِيَّةِ الصِّفَاتِ.
أَقُولُ: لَيْسَ التَّقَابُلُ شَرْطَ صِحَّةِ الْعَطْفِ أَوْ حُسْنِهِ حَتَّى يَكُونَ دُخُولُهُ بَيْنَ هَذَيْنِ الْوَصْفَيْنِ الْمُتَقَابِلَيْنِ دُونَ بَقِيَّةِ الْأَوْصَافِ مُوجِّهاً، وَيَكْفِي فِي الْعَطْفِ التَّغَايُرُ، فَيَبْقَى السُّؤَالُ عَنِ اخْتِصَاصِ هَذَيْنِ⁽⁵⁾ بِتَوَسُّطِ الْعَاطِفِ بَيْنَهُمَا قَائِماً.

قَالَ: أَوْلَانِ الْأَمْرَ بِالْمَعْرُوفِ نَاهٍ عَنِ الْمُنْكَرِ، وَهُوَ تَرْكُ الْمَعْرُوفِ، وَالنَّاهِي عَنِ الْمُنْكَرِ أَمْرٌ بِالْمَعْرُوفِ فَأَشِيرُ إِلَى الْإِعْتِدَادِ بِكُلِّ مِنَ الْوَصْفَيْنِ، وَأَنَّهُ لَا يَكْفِي فِيهِ مَا يَحْصُلُ فِي ضَمَنِ الْآخَرِ.
أَقُولُ: يُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ: لَا تُسَلِّمُ أَنَّ الْعَاطِفَ هُوَ الْمُقْتَضِي لِلْإِعْتِدَادِ بِكُلِّ مِنْهُمَا؛ بَلْ لَوْ ذُكِرَا مِنْ غَيْرِ عَطْفٍ كَانَ الْإِعْتِدَادُ بِكُلِّ حَاصِلًا، وَالَّذِي قَالَهُ ابْنُ الْمُثَنِّ⁽⁶⁾: رَحِمَهُ اللَّهُ: إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمَّا أَرَادَ تَفْخِيمَ شَأْنِ الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ، عَدَّدَ أَوْصَافَهُ، وَإِنْ كَانَ أَحَدُ الْوَصْفَيْنِ يَتَضَمَّنُ

(1) الكشف: 411/3.

(2) تقدم التعريف به ص: 105 من الأصل.

(3) حاشية اليميني على الكشف لم أعثر عليها.

(4) ساقط من نج ويظهر أن الناسخ كره سهواً في الأصل.

(5) يريد الأمر والنهي في قوله تعالى: (الْمُتَّقِينَ الَّذِينَ يُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَيَحِبُّونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ).

الْأَمْرُ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيُ عَنِ الْمُنْكَرِ التوبة: 112.

(6) تقدم التعريف به في ص: 101 من الأصل.

الْآخِرَ تَفْخِيماً لَهُ وَتَنْوِيهاً لِقَدْرِهِ، فَدَخَلَتْ الْوَاوُ فِي الْوَصْفِ الثَّامِنِ لِلتَّغَايُرِ الَّذِي بَيْنَ الْوَصْفَيْنِ فِي اللَّفْظِ⁽¹⁾.

قَالَ: ذَكَرَهَا الْقَاضِي الْفَاضِلُ.

أَقُولُ: هُوَ إِمَامُ الْبِرَاعَةِ، وَفَارِسُ الْبِرَاعَةِ عَبْدُ الرَّحِيمِ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ الْحَسَنِ الْبَيْسَانِي⁽²⁾، وَلِدَ بِغَرْ عَسْقَلَانَ، فِي جُمَادَى الْآخِرَةِ سَنَةِ تِسْعٍ وَعِشْرِينَ وَخَمْسِمِائَةٍ.

قَالَ: وَتَبَجَّحَ بِاسْتِخْرَاجِهَا⁽³⁾.

أَقُولُ: مَعْنَى تَبَجَّحَ: قَرَحَ، قَالَ الْجَوْهَرِيُّ: الْبَجَحُ: الْفَرَحُ، وَقَدْ بَجَحَ بِالشَّيْءِ، وَبَجَحَ بِهِ بِالْفَتْحِ لَعْنَةً ضَعِيفَةً، وَبَجَحْتُهُ أَنَا تَبَجَّحاً فَتَبَجَّحَ، إِذَا أَفْرَحْتُهُ فَفَرِحَ⁽⁴⁾.

قَالَ: وَالصَّوَابُ أَنَّ هَذِهِ الْوَاوُ، وَقَعَتْ بَيْنَ صِفَتَيْنِ هُمَا تَقْسِيمٌ لِمَنْ اشْتَمَلَ عَلَى جَمِيعِ الصِّفَاتِ السَّابِقَةِ، فَلَا يَصِحُّ إِسْقَاطُهَا، إِذْ لَا تَجْتَمِعُ الْثُبُوتُ وَالْبَكَارَةُ، وَوَاوُ الثَّمَانِيَةِ عِنْدَ الْقَائِلِ بِهَا صَالِحَةٌ لِلسُّقُوطِ.

أَقُولُ: هَذَا الَّذِي رَدَّ بِهِ قَوْلَ الْقَاضِي الْفَاضِلِ، سَبَقَ إِلَيْهِ، فَقَدْ حَكَى ابْنُ الْمُنِيرِ فِي الْإِتْبَاصِ عَنْ شَيْخِهِ الْإِمَامِ أَبِي عَمْرٍو بْنِ الْحَاجِبِ، أَنَّ الْفَاضِلَ كَانَ يَعْتَقِدُ أَنَّ الْوَاوُ فِي هَذِهِ الْآيَةِ، وَאוּ الثَّمَانِيَةِ، وَكَانَ يَتَبَجَّحُ بِاسْتِخْرَاجِهَا زَائِدَةً عَلَى الْمَوَاضِعِ الثَّلَاثَةِ الْمَشْهُورَةِ قَبْلَهُ: آيَةُ بُرَاءَةٍ⁽⁵⁾ وَآيَةُ الْكَهْفِ⁽⁶⁾، وَآيَةُ تُزْزِيلُ⁽⁷⁾ قَالَ ابْنُ الْحَاجِبِ: وَلَمْ يَزَلِ الْفَاضِلُ يَسْتَحْسِنُ ذَلِكَ مِنْ نَفْسِهِ إِلَى أَنْ ذَكَرَهُ يَوْمًا بِحَضْرَةِ أَبِي الْجُودِ التُّخُوَيْيِّ الْمُقْرِي⁽⁸⁾، فَبَيَّنَ لَهُ أَنَّهُ وَاهِمٌ فِي عَدِّهَا مِنْ ذَلِكَ الْقَبِيلِ، وَأَحَالَ الْبَيَانَ عَلَى الْمَعْنَى الَّتِي ذَكَرَهُ الزَّمَخْشَرِيُّ مِنْ ادِّعَاءِ الضَّرُورَةِ إِلَى

(1) تفسير ابن المنير لم أعثر عليه.

(2) له عدة سائل، وديوان شعر - ط - توفي سنة 596هـ.

وفي الأعلام: 346/3 عبد الرحيم بن علي بن السعيد اللخمي، المعروف بالقاضي الفاضل.

(3) أي الواو الزائدة في قوله تعالى: (عَسَىٰ رَبُّهُ إِنْ طَلَعَكَ نَارُ الْجَهَنَّمَ أَنْ يَجْذِبَكَ أَزْوَاجًا فَتَذَلَّ عَلَىٰ آلِهِ وَكَانَ نُذِيرًا) يُنَكِّرُ مُنْهَضَةً مُؤَمَّنَةً فَيَنْتَسِرُ تَبَيَّنَتْ عِنْدَهُ سَلْبَتُهُ تَبَيَّنَتْ وَأَنْكَارًا التحريم: 5.

(4) الصحاح: 1/1 تبجح.

(5) يريد قوله تعالى: (وَأَلْتَمَاهُوتَ عَنِ التَّمَكُّرِ) التوبة من الآية: 112.

(6) وقوله تعالى: (وَوَثَّيْنَهُمْ كَهْلِهِمُ) الكهف من الآية: 22.

(7) وقوله تعالى: (فَلْيَحْذَرُوا أَتُوبَتُهَا) الزمر من الآية: 71.

(8) أبو الجود اللخمي المنذري المصري الضرير: غياث بن فارس بن مكي بن عبد الله إمام كامل وأستاذ ثقة.

وكان محوياً وأديباً ومقرناً وفرضياً وعروضياً، توفي سنة: 605هـ غاية النهاية: 4/2.

الإثبات بها هنا لا ممتنع اجتماع الصفتين في موصوف واحد، وواو الثمانية إن ثبتت فإثما ترد بحيث لا حاجة إليها إلا الإشعار بها بتمام العدد الذي هو السبعة، فالصفة القاضي واستحسن ذلك منه، وقال: أرشدتنا يا أبا الجود⁽¹⁾.

قال: والعاشر: الواو الداخلة على الجملة الموصوف بها لتأكيد لصوقها بموصوفها، وإفادة أن اتصالها بها أمر ثابت⁽²⁾ وهذه الواو أثبتها الزمخشري، ومن قلده.

أقول: اعترض ابن مالك ذلك في شرح التسهيل قائلًا: ما ذهب إليه جاز الله من توسط الواو بين الصفة والموصوف فاسد؛ لأن مذهبه في هذه المسألة مذهب لا يعرف من البصريين ولا من الكوفيين معول عليه، فوجب ألا يلتفت إليه، وأيضاً إنه معلل بما لا يناسب؛ وذلك أن الواو تذل على الجمع بين ما قبلها وما بعدها، وذلك مستلزم لتغيرهما، 285/ وهو ضد لما يراود من التوكيد؛ فلا يصح أن يقال للعاطف مؤكداً، وأيضاً، أن الواو فصلت الأول من الثاني، ولولا هي لتلاصقا، فكيف يقال إنها أكذت لصوقها، وأيضاً أن الواو لو صلحت لتوكيد لصوق الموصوف بالصفة لكان أولى المواضع بها موضعاً⁽³⁾ لا يصلح للحال، نحو: إن رجلاً رأيه سيئاً لسيئاً فـ رأيه سيئاً جملة نعت بها، ولا يجوز اقترانها بالواو؛ لعدم صلاحيتها للحال، بخلاف: «ولها كتاب معلوم»⁽⁴⁾، فإنها جملة يصلح في موضعها الحال؛ لأنها بعد متفي، والمنفي صالح؛ لأن يجعل صاحب حال كما هو صالح لأن يجعل مبتدأ⁽⁵⁾ قال نجم الدين سيئاً⁽⁶⁾ في شرح الكافية: أقول على الوجه الأول، بأن جاز الله العلامة أعرف باللغة؛ مع أنه لا يلزم من عدم العرفان بالمعول عليه عدمه قلت: قوله: أعرف باللغة مجرد دعوى مع أنها لو سلمت لم تصلح لرد أن هذا المذهب غير معروف لبصري ولا كوفي، وإثما وجه الرد أن يقال: بل هو معروف ويبين من قال به منهم والزمخشري لم ينقل هذا المذهب عن أحد من البصريين والكوفيين حتى يقال إنه أعرف

(1) حاشية ابن المنبر، على الكشاف: 4/ 127، 128.

(2) الكشاف: 2/ 479.

(3) في الأصل وج موضع.

(4) وما أفلكتنا من قرينة إلا ولها كتاب معلوم الحجر: 4.

(5) شرح التسهيل لابن مالك: 1/ 289، مخ رقم 213 ق عامة.

(6) تقدم التعريف به في ص: 169، من الأصل لم اعثر على شرحه.

بِاللُّغَةِ مِمَّنْ ادَّعَى عَدَمَ الْعِرْفَانِ بِوُجُودِهِ، فَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ أَمْرًا اخْتَارَهُ، وَلَمْ يَسْبِقْهُ إِلَيْهِ أَحَدٌ، قَالَ: وَعَلَى الثَّانِي: أَنَّ تَغَايِرَ الشَّيْئَيْنِ لَا يَتَأَنَّى ثَلَاثَتَهُمَا، وَالْجُمْلَةُ الَّتِي هِيَ صِفَةٌ لَهَا الْإِصْطِقَ بِالْمَوْصُوفِ، وَالْوَاوُ أَكْثَرُ الْإِصْطِقَ؛ بِاعْتِبَارِ أَنَّهَا فِي أَصْلِهَا لِلْجَمْعِ الْمُنَاسِبِ لِلْإِصْطِقِ، لَا أَنَّهَا الْآنَ عَاطِفَةٌ وَعَلَى الثَّالِثِ: أَنَّ الْمُرَادَ مِنَ الْإِصْطِقِ لَيْسَ الْإِصْطِقُ اللَّفْظِيُّ كَمَا فَهَمَهُ ابْنُ مَالِكٍ؛ بَلِ الْمَعْنَوِيُّ، وَيَالِوَاوُ تَأَكَّدَ الثَّانِي دُونَ الْأَوَّلِ قُلْتُ: لَيْسَ إِذْخَالُ اللَّامِ لِلْمَنْحِ الصِّفَةِ مَقْبُوسًا فِي شَيْءٍ مِنَ الْأَعْلَامِ أَصْلًا؛ بَلْ هُوَ أَمْرٌ سَمَاعِيٌّ، فَيَحْتَاجُ فِي إِذْخَالِهَا مَالِكُ الْعِلْمِ إِلَى ثُبُوتِ سَمَاعِهِ مِنَ الْعَرَبِ، قَالَ: وَعَلَى الرَّابِعِ: أَنَّ الْآيَةَ الْأُولَى مِنْ تِلْكَ الْمَوَاضِعِ وَقَدْ قَارَأْتُهَا الْوَاوُ لِلتَّأَكُّيدِ⁽¹⁾ قُلْتُ: سَيَأْتِي قَرِيبًا مَا يَرُدُّ هَذَا مِنْ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ.

قَالَ: وَمَنْعُ الْوَصْفِيَّةِ فِي هَذِهِ الْآيَةِ⁽²⁾ أَمْرَانِ: أَحَدُهُمَا خَاصٌّ بِهَا، وَهُوَ اقْتِرَانُ الْجُمْلَةِ بِِ الْإِصْطِقِ؛ إِذْ لَا يَجُوزُ التَّفْرِيعُ فِي الصِّفَاتِ لَا تَقُولُ: مَا مَرَزْتُ بِأَحَدٍ إِلَّا قَائِمٌ نَسَّ عَلَى ذَلِكَ أَبُو عَلِيٍّ⁽³⁾ وَغَيْرُهُ.

أَقُولُ: كَرَّرَ مَعْنَى هَذَا الْكَلَامِ فِي آخِرِ الْبَابِ الثَّانِي: فَقَالَ هُنَاكَ: وَأَمَّا: «وَمَا أَهْلَكُنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا وَهَذَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ»، فَلِلْوَصْفِيَّةِ مَانِعَانِ: الْوَاوُ وَالْأُ وَلَمْ يَرِ الزَّمْخَشَرِيُّ، وَأَبُو الْبَقَاءِ وَاحِدًا مِنْهُمَا مَانِعًا، وَكَلَامُ النُّحَوِيِّينَ بِخِلَافِ ذَلِكَ، قَالَ الْأَخْفَشُ: لَا تَفْصِيلُ إِلَّا بَيْنَ الْمَوْصُوفِ وَصِفَتِهِ، فَإِنْ قُلْتُ: مَا جَاءَنِي رَجُلٌ إِلَّا رَاكِبٌ فَالتَّقْدِيرُ: إِلَّا رَجُلٌ رَاكِبٌ عَلَى أَنْ رَاكِبًا صِفَةً لِبَدَلٍ مَحْذُوفٍ، قَالَ: وَفِيهِ قُبْحٌ لَجَعْلِكَ الصِّفَةَ كَالْإِسْمِ، يَعْنِي فِي إِبْلَاثِكَ إِيَّاهَا الْعَامِلُ وَقَالَ الْفَارِسِيُّ: ((لَا يَجُوزُ: مَا مَرَزْتُ بِأَحَدٍ إِلَّا قَائِمٌ، فَإِنْ قُلْتُ: إِلَّا قَائِمًا جَازٌ))⁽⁴⁾ إِلَى هُنَا كَلَامُهُ.

قُلْتُ: وَمِنْ الْعَجَبِ أَنَّ الشَّيْخَ سَعْدَ الدِّينِ التَّفَنَّا زَانِيَّ قَالَ فِي شَرْحِ الْمِفْتَاحِ: الثَّانِي أَنْ يُقَاعَ الْحَالِ عَنِ التَّكْرَةِ الَّتِي فِي حُكْمِ الْمَوْصُوفَةِ لَوْ قَوَّعَهَا فِي سِيَاقِ التَّنْفِي كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: «وَمَا أَهْلَكُنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا وَهَذَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ»⁽⁵⁾ أَوَّلَى بِالْجَوَازِ؛ لِأَنَّ فِيهِ مَعَ دَفْعِ الْإِلْتِيَّاسِ زِيَادَةً

(1) شرح الكافية لنجم الدين سعيد.

(2) أي قوله تعالى: «وَمَا أَهْلَكُنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا وَهَذَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ» الحجر: 4.

(3) الحجر: 4، قال ابن عقيل في شرح التسهيل: 1/ 580، أصرح بالمنع الأخفش في المسائل، والفارسي في التذكرة.

(4) المعنى: 2/ 432.

(5) المطول باب التذنب ص: 272 باختصار، وشرح التفننا زاني على المفتاح توجد منه نسخة بالأسكوريال رقم: 26، نسخة

ب كيدن رقم: 298، تاريخ الأدب العربي لبروكلمان: 250/ 5.

صُلُوحِ التَّكْرِرةِ لِذِي الْحَالِيَةِ، كَمَا فِي الْمُبْتَدَأِ، وَأَمَّا بَيَانُ جِهَةِ الْأَوَّلِيَّةِ، فَإِنَّ فِيهِ إِلَّا الَّذِي لَا يَتَوَسَّطُ بَيْنَ الصِّفَةِ وَالْمَوْصُوفِ كَالْوَاوِ، فَسَهْوٌ ظَاهِرٌ؛ إِذْ لَا خِلَافَ فِي جَرَيَانِ الِاسْتِثْنَاءِ الْمَفْرُغِ فِي الصِّفَةِ، مِثْلُ: مَا جَاءَنِي رَجُلٌ إِلَّا كَرِيمٌ⁽¹⁾. هَذَا كَلَامُهُ، وَهُوَ سَهْوٌ ظَاهِرٌ بِالنِّسْبَةِ إِلَى نَفْيِ الْخِلَافِ فِي الْمَسْأَلَةِ الْمَذْكُورَةِ.

قَالَ: وَشَدَّ قَوْلُهُ:

شَرِبْتُ بِهَا وَالذِّيكُ يَذْعُو صَبَاحَهُ إِذَا مَا بَنُو نَعْشٍ دَنَوْا فَتَصَوَّبُوا

أَقُولُ: أُنْشِدُهُ الْجَوْهَرِيُّ فِي الصَّحَاحِ: تُمَرِّزُهَا وَالذِّيكُ..... وَالْتِمَازُ: تَمَصُّصُ الشَّرَابِ قَلِيلًا قَلِيلًا، قَالَ: وَبَنَاتُ نَعْشٍ الْكُبْرَى: سَبْعَةُ كَوَاكِبَ، أَرْبَعَةٌ مِنْهَا: نَعْشٌ، وَثَلَاثُ بَنَاتٍ، وَكَذَلِكَ بَنَاتُ نَعْشٍ الصُّغْرَى، وَقَدْ جَاءَ فِي الشَّعْرِ: بَنُو نَعْشٍ وَأَشَدُّ الْبَيْتِ، قَالَ: 286/ وَاتَّفَقَ سِبْيُونُهُ وَالْفَرَّاءُ/ عَلَى تَرْكِ صَرْفِ نَعْشٍ لِلْمَعْرِفَةِ وَالثَّانِيثِ⁽²⁾ قُلْتُ: الظَّاهِرُ أَنَّ الْمُرَادَ تَرْكَ الصَّرْفِ جَوَازًا لَا وَجُوبًا؛ لِأَنَّهُ ثَلَاثِي مَسَاكِينُ الْوَسْطِ كَهَذَا فَيَجُوزُ فِيهِ الْأَمْرَانِ، وَفِي الْقَامُوسِ: وَبَنَاتُ نَعْشٍ الْكُبْرَى سَبْعَةُ كَوَاكِبَ، أَرْبَعَةٌ مِنْهَا نَعْشٌ، وَثَلَاثُ بَنَاتٍ، وَكَذَا الصُّغْرَى، تُصَرَّفُ تَكْرِرةً لَا مَعْرِفَةً؛ الْوَاحِدُ: ابْنُ نَعْشٍ، وَلِهَذَا جَاءَ فِي الشَّعْرِ: بَنُو نَعْشٍ⁽³⁾ وَالتَّصَوَّبُ: التَّزُولُ، وَالْمُرَادُ هُنَا: التَّزُولُ إِلَى جِهَةِ الْغُرُوبِ. قَالَ: وَقَوْلُهُ⁽⁴⁾:

يَلْمُؤُونِي فِي اشْتِرَائِي⁽⁵⁾ التَّخْيِبِ — لِقَوْمِي، فَكَلَّهْمُ الْيَوْمِ

أَقُولُ: الْبَيْتُ مِنْ بَحْرِ الْمُتَقَارِبِ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ آخِرُ صَدْرِهِ: لَأَمْ التَّخْيِلُ فَتَكُونُ عَرُوضُهُ مَقْبُوضَةً، وَالْجُزْءُ الْأَوَّلُ مِنْ عَجْزِهِ: أَلَلَّمْ عَلَى زِنَةٍ فَعَلْنُ.

(1) الشاهد فيه أن الواو وردت في غير ضمير العقلاء، من قصيدة للناطقة الجمعدى، شعره ص: 4 يوجد في المقتضب: 2/ 226، وابن يعيش: 5/ 105، والخزانة: 3/ 421.

(2) الصحاح: 3/ نَعْشٌ.

(3) القاموس: 2/ نَعْشٌ.

(4) فيه أن الواو حرف دال على الجمع عند سيبويه لغة أكلوه البراغيث الكتاب: 1/ 236، 238، ينسب لأحيحة بن الجلاح من شواهد أمالي ابن الشجري: 1/ 133، التصريح: 1/ 276، المهمع: 1/ 160، وقيل: الرواية الصحيحة في آخر البيت: وَكَلَّهْمُ يَغْلُو؛ لأن عجز البيت الثاني: كَمَا لَحِي الْبَضَائِعُ الْأَوَّلُ. في الأصل: اشتراني وفي ج، ذ، اشتراء.

وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ آخِرُ صَدْرِهِ: يَأْءُ النَّخِيلِ، وَأَوَّلُ الْعَجْزِ: لَأَمَهَا فَتَكُونُ الْعَرُوضُ عَذُوقَةً، وَالْجُزْءُ الْأَوَّلُ مِنَ الْعَجْزِ سَالِمًا مِنَ التَّغْيِيرِ، وَالنَّخِيلُ بِمَعْنَى وَاحِدٍ، وَالْوَاحِدَةُ: نُخْلَةٌ وَالْيَوْمُ مِمَّا جَاءَ مِنْ اسْمِ التَّفْضِيلِ لِلْمَفْعُولِ، أَي: وَكُلُّهُمْ أَكْثَرُ مَلُومِيَّةٍ، وَيُرَوَّى الْبَيْتُ بِإِضَافَةِ الْإِسْتِثْنَاءِ إِلَى الْفَاعِلِ الَّذِي هُوَ يَأْءُ الْمُتَكَلِّمُ كَمَا أَشَدَّنَاهُ؛ وَيُرَوَّى بِتَرْكِ الْيَأْءِ وَالْإِضَافَةِ إِلَى الْمَفْعُولِ الَّذِي هُوَ النَّخِيلُ.

قَالَ: كَقَوْلِهِ^(١)؛

أَكَلْتُ بَنِيكَ أَكَلَ الضُّبُّ حَتَّى وَجَدْتُ مَرَارَةَ الْكَلَامِ الْوَيْلِ

أَقُولُ: الْكَلَامُ بِغَيْرِ مَدٍّ: الْعُشْبُ، وَالْوَيْلُ: الَّذِي يُسْتَوْخَمُ وَلَا يُوَافِقُ الْمِزَاجَ، اسْتَعَارَ أَوَّلًا الْأَكَلَ لِظُلْمِ الْبَيْنِ، ثُمَّ اسْتَعَارَ لَهُمْ اسْمَ الْكَلَامِ مِنْ حَيْثُ كَانَ الْمَظْلُومُ بِمِثَابَةِ الْمَأْكُولِ فِي الْإِسْتِهْلَاكِ وَالْإِسْتِثْنَالِ، ثُمَّ لَمَّا كَانَ ذَلِكَ مُسْتَقْبَحًا وَخِيمَ الْعَاقِبَةِ جَعَلَهُ وَبِيلاً، وَشَبَّهَ مَا يَنْشَأُ عَنْهُ مِنَ الْفَسَادِ الَّذِي تَنْفِرُ مِنْهُ الطَّبَائِعُ السَّلِيمَةُ بِمَرَارَةِ الْعُشْبِ الْمُرِّ الَّذِي يُرْعَى.

قَالَ: وَمَنْعَ أَبُو حَيَّانَ أَنْ يُقَالَ عَلَى هَذِهِ اللَّغَةِ: جَاؤُونِي مَنْ جَاءَكَ؛ لِأَنَّهَا لَمْ تُسْمَعْ إِلَّا مَعَ مَا لَفْظُهُ جَمْعٌ وَأَقُولُ: إِذَا كَانَ سَبَبُ دُخُولِهَا بَيَانُ الْفَاعِلِ الْآتِي جَمْعٌ كَانَ لِحَاقِهَا هُنَا أَوَّلِي؛ لِأَنَّ الْجَمْعِيَّةَ خَفِيَّةً إِلَى آخِرِ كَلَامِهِ.

أَقُولُ: لَا يَرُدُّ مَا قَالَهُ: فَإِنَّ أَبَا حَيَّانَ مَنْعَ، وَاسْتَنَدَ إِلَى عَدَمِ سَمَاعِ هَذَا التَّرَكِيبِ الْمُنْتَوَعِ مِنَ الْعَرَبِ، وَلَا يَقْدَحُ فِي كَلَامِهِ هَذَا الْقِيَاسُ لِقِيَامِ الْفَارِقِ، وَذَلِكَ أَنَّ الْجَمْعَ يُرَاعَى لَفْظُهُ، فَلِذَلِكَ يُؤْتَى مَعَهُ بِعَلَامَةِ الْجَمْعِيَّةِ فِي الْفِعْلِ الْمُسْتَدِ إِلَيْهِ، وَأَمَّا مَنْ فِإِفَادَتِهَا لِلْجَمْعِ بِاعْتِبَارِ مَعْنَاهَا، وَاعْتِبَارِ الْمَعْنَى فِيهَا قَلِيلٌ، لَا يَلْتَزِمُ الْعَرَبِيُّ رِعَايَتَهُ وَلَا يَكْثُرُ مِنْهُ؛ بَلْ غَالِبُ أَمْرِهِ أَنْ يُرَاعِيَ لَفْظَهَا فِي الْإِفْرَادِ وَالتَّذْكِيرِ، وَمَا اسْتَنَدَ إِلَيْهِ مِنْ تَجْوِيزِ الزَّمْخَشَرِيِّ لِمَا مَنْعَهُ أَبُو حَيَّانَ لَا يَنْهَضُ رَدًّا عَلَيْهِ، وَكَيْفَ وَالْمُصَنَّفُ مُعْتَرِفٌ بِضَعْفِ هَذِهِ اللَّغَةِ، فَلَا يَنْبَغِي حَمْلُ التَّنْزِيلِ عَلَيْهَا.

(١) فِيهِ أَنَّ الْأَكَلَ بِمَعْنَى الْعُدْوَانِ وَالظُّلْمِ، وَهُوَ لَارْطَاةُ بْنُ سَهْبَةَ بِخَاطِبِ غَفِيلِ بْنِ عُلْفَةَ الَّذِي طَرَدَ بَنِيهِ، وَاحْتِاجَ إِلَيْهِمْ فِي كِبَرِهِ، ذَكَرَ الْقِصَّةَ الْبَغْدَادِي فِي شَرْحِ إِيَّاتِ الْمَغْنِيِّ: 137، 136/6.

قَالَ: وَقَدَرُهُ عَلَيْهِ⁽¹⁾ يَقُولُهُ⁽²⁾؛

وَقَدْ أَسْلَمَاهُ: مُبَعْدُ وَحَمِيمُ

أَقُولُ الْمُبَعْدُ: اسْمُ مَفْعُولٍ أُرِيدُ بِهِ مَنْ أُبْعِدَ عَنْ نِسْبِ هَذَا الْمُسْلِمِ، وَالْحَمِيمُ: الْقَرِيبُ
الَّذِي يَهْتَمُّ بِأَمْرِهِ، يَعْنِي أَنَّ هَذَا الرَّجُلَ تَبَرَّأَ مِنْهُ الْبَعِيدُ وَالْقَرِيبُ وَأَسْلَمَاهُ لِمَا يُرَادُ مِنْهُ، وَلَمْ
يَقُومَا بِإِعَائَتِهِ وَنَصْرِهِ.

قَالَ: وَفِي أَنْظُورٍ مِنْ قَوْلِهِ⁽³⁾؛

مِنْ حَوْتِمَا سَلَكُوا أَذْنُو فَأَنْظُورُ.

أَقُولُ: هَذَا عَجْزُ بَيْتٍ، صَدْرُهُ:

وَأَنْتِي حَيْثُمَا يَلْتَنِي الْهَوَى بِصَرِي.

وَحَيْثُ الْأَوَّلَى مُتَعَلِّقَةٌ بِأَذْنُو⁽⁴⁾، وَالثَّانِيَةُ بِيُلْتَنِي، وَفِي الْبَيْتِ شَاهِدٌ عَلَى أَنَّهُ يُقَالُ:
حَوْتُ بِالْوَاوِ، بِمَعْنَى حَيْثُ وَالشَّدَّ ابْنُ قَاسِمٍ هَذَا الْبَيْتُ فِي الْجَنَى الدَّانِي⁽⁵⁾ بِالْبَاءِ فِي
الْمَوْضِعَيْنِ، فَعَلَى هَذَا فَلَيْسَ فِيهِ شَاهِدٌ عَلَى ذَلِكَ.
قَالَ: وَآوُ الْقَوَافِي كَقَوْلِهِ⁽⁶⁾:

(1) يريد رَدُّ عَلَى ابن هشام الحضراوي الذي منع نحو جاءوا زيد وعمرو وبكر المغني: 367/1.

(2) فيه أن الألف حُرِفَ وهو من شعر لعبد الله بن قيس الرقيات في رثاء مصعب بن الزبير، ديوانه: ص: 196، وابن
الشرجي: 132/1، وأوضح المسالك: 352/1، الجمع: 160/1، وصدرة:

وَتَوَلَّى قَتَالُ الْمَارِقِينَ بَنَفْسِهِ

(3) فيه أن الواو تولدت من إشباع ضمة الظاء، لم ينسب لأحد، وهو من شواهد: سر الصناعة: 30، وأسرار العربية، ص: 45
، وشواهد التوضيح: 24 والخزاعة: 58/1.

والمختص: 259/1، والخصائص: 42/1.

(4) في الأصل: يُدْنُو.

(5) الجنى الداني ص: 173.

(6) فيه أن أَلْوَاوُ فِي أَخْيَامِ لِدِ الصَّوْتِ، وَتَسْمَى وَآوُ الْقَوَافِي، وَهُوَ لَجْرِيرِ الدِّيَّانِ ص: 512، النصف: 224/1، وابن
يعيش: 78/9، والجنى الداني: ص: 173، الكتاب: 298/2.

مَقِيَتِ الْعَيْثُ أَيُّهَا الْخِيَامُ

أَقُولُ: هَذَا عَجْزُ بَيْتٍ، صَدْرُهُ:

مَتَى كَانَ الْخِيَامُ بِلَدِي طُلُوحُ.

وَالْخِيَامُ: جَمْعُ خَيْمَةٍ. قَالَ: الْجَوْهَرِيُّ: الْخَيْمَةُ: بَيْتٌ تُبْنِيهِ الْعَرَبُ مِنْ عِيدَانِ الشَّجَرِ⁽¹⁾ وَفِي الْقَامُوسِ: أَكْمَةٌ فَوْقَ أَبَانَيْنِ، وَكُلُّ بَيْتٍ مُسْتَلِيرٍ، أَوْ ثَلَاثَةُ أَغْوَادٍ، أَوْ أَرْبَعَةٌ يُلْقَى عَلَيْهَا السَّمَامُ وَيُسْتَظَلُّ بِهَا فِي الْحَرِّ، أَوْ كُلُّ بَيْتٍ يُبْنَى مِنْ عِيدَانِ الشَّجَرِ⁽²⁾. وَالطُّلُوحُ: جَمْعُ طَلْحٍ، وَهُوَ شَجَرٌ عَظِيمٌ لَهُ شَوْكٌ، أَيْ: مَتَى كَانَ الْخِيَامُ بِمَكَانِ ذِي طُلُوحٍ.

(1) الصحاح 5 / م خيم.

(2) القاموس: 111 / 4 خيم.

286/ قَالَ وَأَجَازَ بَعْضُهُمْ اسْتِعْمَالَهُ فِي النَّدَاءِ الْعَقِيقِيِّ.

أَقُولُ مَذْهَبُ سِيبَوَيْهِ وَالْجُمْهُورُ خِلَافُ هَذَا⁽¹⁾، وَهَلْ هِيَ أَصْلٌ بِرَأْسِهَا، أَوْ وَأَوْهَا بَدَلٌ عَنْ يَاءٍ، قَوْلَانِ؟ الصَّحِيحُ: الْأَوَّلُ.

قَالَ: وَالثَّانِي: أَنْ تَكُونَ اسْمًا لِي أَعْجَبَ كَقَوْلِهِ⁽²⁾؛

وَا أَبَايَ أَلْتِ، وَقَوْلِكَ الْأَشْنَبُ كَأَمَّا ذُرٌّ عَلَيَّهِ الزُّرْنُبُ

أَقُولُ: أَعْجَبٌ هُنَا مُضَارِعٌ، لَا أَمْرٌ، وَفِي إِثْنَانِ اسْمُ الْفِعْلِ بِمِثْلِ ذَلِكَ خِلَافَ مَشْهُورٍ، وَالشَّنْبُ: حِدَّةٌ فِي الْأَسْنَانِ، وَيُقَالُ: بُرِذَ وَعَذُوبَةٌ، كَذَا قَالَ الْجَوْهَرِيُّ⁽³⁾. وَفِي الْقَامُوسِ: الشَّنْبُ مُحَرَّكَةٌ: مِضَاءٌ وَرَقَّةٌ وَبُرْذٌ وَعَذُوبَةٌ فِي الْأَسْنَانِ، أَوْ نُقْطَةٌ بِيضٌ فِيهَا، أَوْ حِدَّةُ الْأَثْيَابِ كَالْعَرَبِ تَرَاهَا كَالْمُنْشَارِ⁽⁴⁾. وَذُرٌّ بِالذَّالِ الْمَعْجَمَةِ، أَيُّ: فُرْقٌ، وَالزُّرْنُبُ عَلَى زَيْتٍ فَعْلَلِكُ جَعْفَرٍ ضَرَبَ مِنَ الثَّبَاتِ طَيِّبِ الرَّائِحَةِ، وَلَا يَخْفَى أَنَّ التَّعْجَبَ فِي الْبَيْتِ لِلْإِسْتِحْسَانِ.

قَالَ: وَقَدْ يُقَالُ: وَاهَاً، كَقَوْلِهِ⁽⁵⁾؛

وَاهَاً لِسَلَمَى، ثُمَّ وَاهَاً، وَاهَاً.

(1) قَالَ سِيبَوَيْهِ: «وَأَعْلَمُ أَنَّ الْمُنْدُوبَ لَا يَدُلُّهُ مِنْ أَنْ يَكُونَ قَبْلَ اسْمِهِ يَاءٌ أَوْ وَأُ كَمَا لَزِمَ يَاءُ الْمُسْتَفْعَاتِ بِهِ، وَالتَّعْجَبُ مِنْهُ، الْكِتَابُ: 220/2، نَتَ هَذَا.

وَقَالَ فِي بَابِ الْحُرُوفِ الَّتِي يَنْبَغِي بِهَا الْمَدْعُو: «فَأَمَّا الْاسْمُ غَيْرُ الْمُنْدُوبِ فِيهِ بِخَمْسَةِ أَشْيَاءَ: ب يَاءٌ وَكَأُ وَهْيَا وَآيٌ وَبُ الْأَلْفُ أَيُّ الْهَمْزَةِ الْكِتَابُ، 229/2، ثُمَّ قَالَ: وَقَدْ يَجُوزُ لَكَ أَنْ تَسْتَعْمَلَ هَذِهِ الْخَمْسَةَ غَيْرَ وَأُ إِذَا كَانَ صَاحِبُكَ قَرِيباً مِنْكَ - مَقْبِلاً عَلَيْكَ، تَوْكِيداً الْكِتَابُ: 230/2 نَتَ هَذَا.

(2) فِيهِ أَنَّ وَأُ اسْمُ فِعْلِ مُضَارِعٍ وَيُزَوَّى يَاءُ أَبِي وَلَا شَاهِدَ فِيهِ، وَيَنْسَبُ لِأَحَدِ رَجَازِ تَيْمٍ، وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ: الصَّبَانِ عَلَى الْأَشْمُونِيِّ: 198/3 وَأَوْضَحَ الْمَسَالِكُ: 117/3، وَالْمَجْع: 106/2.

(3) الصَّحَاحُ: 1/ شَنْبُ.

(4) الْقَامُوسُ: 1/ شَنْبُ.

(5) فِيهِ أَنَّ وَاهَاً مَعْنَى أَعْجَبَ أَيْضاً، وَهُوَ لِأَبِي النَّجْمِ الْمُعْجَلِيِّ، مِنْ شَوَاهِدِ: ابْنِ يَعْشَى: 72/4، وَالْعَيْنِي: 133/1، وَالْخَزَائِنَةُ: 338/3.

أقول: فِي الصَّحَاحِ: إِذَا تَعَجَّبْتَ مِنْ طَيِّبِ الشَّيْءِ، قُلْتَ: وَاهَا لَهُ، مَا أَطْيَبُهُ^(١) قَالَ:
أَبُو النَّجْمِ:

وَاهَا لِرِيَاثِمْ وَاهَا، وَاهَا يَا لَيْتَ عَيْنَيْهَا لَنَا وَقَاهَا يَسْمَنُ لِرُضِي بِهِ أَبَاهَا

قَالَ: وَيَّ كَقَوْلِهِ^(٢)،

وَيَّ! كَأَنَّ مَنْ يَكُنْ لَهُ نُسْبٌ يَحْ سَبَبٌ، وَمَنْ يَفْتَقِرْ، يَعِشْ عَيْشَ ضُرٍّ

أقول: هَذَا الْبَيْتُ مُذَرَّجٌ مِنْ بَحْرِ الْخَفِيفِ، آخِرُ صَدْرِهِ: الْحَاءُ مِنْ يُحِبُّ وَقَبْلَ هَذَا
الْبَيْتِ:

مَسَالَتَانِي الطَّلَاقَ أَنْ رَأَيْتَانِي قَلُّ مَالِي، قَدْ جِثْمَانِي يَنْكُرِ

وَأَصْلُ سَالَتَانِي بِهَمْزَةٍ مَفْتُوحَةٍ بَعْدَ فَتْحَةِ السَّيْنِ، إِلَّا أَنَّهَا خُفِضَتْ بِمُجَانِسِ حَرَكَتَيْهَا،
فَجَاءَتْ الْإِلْفُ، وَالنُّسْبُ: الْمَالُ، وَالْمَعْرُوفُ فِي وَيَّ مَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ مِنْ أَنَّهَا اسْمٌ فِعْلٌ،
بِمَعْنَى أَعْجَبَ وَذَكَرَ صَاحِبُ رَصَفِ الْمَبَانِي، أَنَّهَا حَرْفٌ ثَنِيَّةٌ، مَعْنَاهَا الثَّنِيَّةُ عَلَى الرَّجُلِ عَنْ
الْوُقُوعِ فِي مَكْرُوهٍ وَمَخْذُورٍ، كَمَا إِذَا وَجَدَ رَجُلٌ يَسُبُّ أَحَدًا، أَوْ يُوقِعُهُ فِي مَكْرُوهٍ، أَوْ يَنْلِفُهُ،
أَوْ يَأْخُذُ مَالَهُ، أَوْ يَغْرِضُ لَهُ شَيْءًا مِنْ ذَلِكَ، فَيَقَالُ لِذَلِكَ الرَّجُلِ: وَيَّ وَمَعْنَاهُ ثَنُّهُ، وَازْدَجِرُ
عَنْ فِعْلِكَ، وَيَجُوزُ أَنْ تُوصَلَ بِهِ كَافُ الْخِطَابِ، ثُمَّ ذَكَرَ اخْتِلَافَ الْعُلَمَاءِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى:
«وَيَكُنَّ اللَّهُ»^(٣)، وَقَالَ: الصَّحِيحُ أَنْ تُكُونَ وَيَّ حَرْفَ ثَنِيَّةٍ^(٤) وَاللَّهُ أَغْلَمُ.

(١) الصحاح: 6/ م نوو.

(٢) فيه أن وَيَّ بمعنى أَعْجَبَ كَذَلِكَ، فِي الْبَيَانِ وَالتَّبَيُّنِ: الْبَيْتُ مِنْ شِعْرِ سَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ - أَحَدِ الْعَشْرَةِ الْمُبَشِّرِينَ بِالْجَنَّةِ - بِنِ
عَمْرِو بْنِ نَفِيلٍ 1/ 235، وَيَنْسَبُ فِي بَعْضِ الْمَصَادِرِ لِثَنِيَّةِ بْنِ الْحِجَاجِ وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ الْكِتَابِ: 1/ 290، الْخَزَانَةُ: 3/ 95،
وَالْجَنِّي الدَّانِي ص: 352، وَالْمَحْتَسِبُ: 2/ 155.

(٣) القصص: مِنَ الْآيَةِ: 82.

(٤) رَصَفُ الْمَبَانِي ص: 442، وَالْجَنِّي الدَّانِي: ص: 354، الْآيَةُ: (وَأَصْبَحَ الَّذِينَ تَمَتَّعُوا بِمَكَانِهِمُ بِالْأُنْثَى يُقُولُونَ وَيَكُنَّ اللَّهُ
يَسْبُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَيَقْدِرُ لَوْ أَنَّ مِنَ اللَّهِ عَلَيْنَا لَخَسَفَ بِنَا وَيَكُنَّ لَهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ) الْقَصَصُ: 82.

قَالَ: وَيَلْحَقُ هَذَا كَافُ الْعَطَابِ، كَقَوْلِهِ⁽¹⁾؛

وَلَقَدْ شَفَى نَفْسِي وَأَبْرَأَ سَقَمَهَا قِيلَ الْفَوَارِسُ: وَنِكَ عَتَّرَ أَقْدَمَ

أَقُولُ: يُرِيدُ: أَنْ تُغْوِيلَ أَصْحَابَهُ عَلَيْهِ، وَالتَّجَاءَهُمْ فِي هَذَا الْمَقَامِ الصَّغْبِ إِلَيْهِ قَدْ شَفَى
نَفْسَهُ وَنَفَى سَقَمَهُ، وَالْقِيلُ: الْقَوْلُ، وَعَتَّرَ مُنَادَى مُرَخِّمٌ؛ أَي: يَا عَتْرَةَ.
قَالَ: وَمِنْ مَجِيءِ كَانَ⁽²⁾ لِلتَّحْقِيقِ قَوْلُهُ⁽³⁾؛

كَأَنْتَ حِينَ أَمْسَى لَا تُكَلِّمُنِي مُتَّيِّمٌ، يَشْتَبِي مَا لَيْسَ مُوجُودًا

أَقُولُ: لَيْسَ غَرَضُهُ أَنْ يُشَبِّهَ نَفْسَهُ بِمُتَّيِّمٍ مَوْصُوفٍ بِمَا ذَكَرَ، وَإِنَّمَا غَرَضُهُ أَنْ يُخْبِرَ
بِأَنَّهُ فِي حَالِ إِمْسَاءِهِ غَيْرُ مُكَلِّمٍ لَهَا مُتَّيِّمٌ يَشْتَبِي أَمْرًا غَيْرَ مُوجُودٍ، وَهُوَ كَلَامُهَا، فَمِنْ ثَمَّ
جُعِلَتْ كَأَنَّ لِلتَّحْقِيقِ، لَا لِلتَّشْبِيهِ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

(1) من معلقة عنتره: شرح الزوزني ص: 213 دار القاموس الحديث بيروت دون تاريخ والخزاعة: 95/3، 101، المحتسب: 16/1، 156/2، وابن يعيش: 77/4.

(2) يريد كان من قوله: وَيَكُنَّ مِنْ... في البيت السالف الذكر، ومن وَتِكَأَتْهُ مِنَ الْآيَةِ.

(3) فيه أن كان للتحقيق بمعنى أن، أي: كَأَنَّ هُنَا إِنْخِيَارٌ غَارٍ مِنْ مَعْنَى التَّشْبِيهِ، وَهُوَ مِنْ قَصِيدَةِ لِيَزِيدَ بْنِ الْحَكَمِ الثَّقَفِيِّ فِي مَدْحِ
سُلَيْمَانَ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ، مِنْ شَوَاهِدِ الْمُحْتَسَبِ: 155/2، وابن يعيش: 77/4، والخزاعة: 96/3.

حَرْفُ الْأَلِفِ

قَالَ: وَابْنُ جُنَيٍّ يَرَى أَنَّ هَذَا الْحَرْفَ اسْمُهُ لَا، وَأَنَّهُ الْحَرْفُ الَّذِي يُذَكَّرُ قَبْلَ الْيَاءِ عِنْدَ عَدِّ الْحُرُوفِ، وَأَنَّهُ لَمَّا لَمْ يُمْكِنْ أَنْ يُتْلَفَ بِهِ فِي أَوَّلِ اسْمِهِ كَمَا فُعِلَ فِي أَخَوَاتِهِ: إِذْ قِيلَ: صَادٌ - جِيمٌ - تُوصَلُ إِلَيْهِ بِاللَّامِ، كَمَا تُوصَلُ إِلَى اللَّفْظِ بِلَامِ التَّغْرِيفِ بِالْأَلِفِ حِينَ قِيلَ فِي الْإِبْتِدَاءِ: الْفَلَامُ لِيَتَعَاوَضَا، وَأَنَّ قَوْلَ الْمُعَلِّمِينَ: لَامٌ أَلِفٌ خَطَأٌ؛ لِأَنَّ كَلَامًا مِنَ الْأَلِفِ وَاللَّامِ قَدْ مَضَى ذِكْرُهُ⁽¹⁾.

أَقُولُ: الَّذِي تُوصَلُ بِهِ إِلَى النُّطْقِ بِلَامِ التَّغْرِيفِ هُوَ الْهَمْزَةُ؛ لَا الْأَلِفُ الْهَوَائِيَّةُ، وَالَّذِي تُوصَلُ بِاللَّامِ إِلَى النُّطْقِ بِهِ هُوَ الْأَلِفُ الْهَوَائِيَّةُ، لَا الْهَمْزَةُ، فَلَا تَعَاوُضُ⁽²⁾، وَالظَّاهِرُ أَنَّ قَوْلَ الْمُعَلِّمِينَ: لَامٌ أَلِفٌ لَيْسَ خَطَأً مِنَ الْوَجْهِ الَّذِي ذَكَرَهُ؛ لِأَنَّ الَّذِي مَرَّ لَهُمْ: لَامٌ مُفْرَدَةٌ، وَالْأَلِفُ مُرَادٌ بِهَا الْهَمْزَةُ، وَلَامٌ أَلِفٌ حَرْفٌ مُرَكَّبٌ مِنَ اللَّامِ وَالْأَلِفِ الْهَوَائِيَّةِ، وَلَمْ يَمْنُصْ ذِكْرُ هَذَا، نَعَمْ؛ يَرُدُّ أَنَّ الْمُرَادَ: سَرَدُ أَسْمَاءِ الْحُرُوفِ الْبَسِيطَةِ، لَا الْمُرَكَّبَةِ.

قَالَ: ثُمَّ اعْتَرَضَ عَلَى نَفْسِهِ⁽³⁾ بِقَوْلِ أَبِي النَّجْمِ⁽⁴⁾

أَقْبَلْتُ مِنْ عِنْدِ زِيَادٍ كَالْحَرْفِ تُحْطُ رَجُلَايَ بِخَطِّ مُخْتَلِفٍ
تُكْتَبَانِ فِي الطَّرِيقِ، لَامٌ أَلِفٌ

وَأَجَابَ بِأَنَّهُ لَعَلَّهُ تَلَقَّاهُ مِنْ أَهْوَاءِ الْعَامَّةِ؛ لِأَنَّ الْغَطَّ لَيْسَ لَهُ تَعَلُّقٌ بِالْفَصَاحَةِ⁽⁵⁾.
أَقُولُ: نِسْبَةُ الْعَرَبِيِّ الْفَصِيحِ الْمُعْتَدِّ بِلَفْظِهِ / الْمُحْتَجِّ بِقَوْلِهِ، إِلَى أَنَّهُ اعْتَمَدَ فِي النُّطْقِ بِهَذَا اللَّفْظِ عَلَى الْعَامَّةِ، أَمْرٌ بَعِيدٌ، لَا يَلْتَفِتُ إِلَيْهِ، وَأَمَّا قَوْلُهُ: إِنَّ الْخَطَّ لَا تَعَلُّقَ لَهُ بِالْفَصَاحَةِ فَسَاقِطٌ؛ لِأَنَّ مَا صَدَرَ عَنْهُ لَفْظٌ لَا خَطَّ، وَلَعَلَّ مُرَادَ أَبِي النَّجْمِ: تَكْتَبَانِ لَامًا وَأَلِفًا، وَلَيْسَ

(1) في 'ج' كيتعارضاً تعارضاً.

(2) سر صناعة الإعراب: 651 / 2، باختصار وتصرف.

(3) أي: ابن جني.

(4) ديوانه ص: 141، المقتضب: 237 / 1، 357 / 3، والثالث في الكتاب: 266 / 3 ت - والخزائن: 48 / 1.

(5) سر صناعة الإعراب: 652 / 2.

مُرَادُهُ: لَامُ الْفَبِ الَّذِي هُوَ حَرْفٌ مُرَكَّبٌ يُقْصَدُ بِهِ لَا فَيَكُونُ قَدْ حَذَفَ الثَّوِينِ وَحَرْفَ الْعَطْفِ، وَوَصَلَ هَمْزَةُ الْقَطْعِ، كُلُّ ذَلِكَ لِأَجْلِ الضَّرُورَةِ، وَوَقَفَ عَلَى الْمَنْصُوبِ بِدُونِ الْفَبِ، مِثْلَ قَوْلِهِ⁽¹⁾:

جَعَلَ الْقَيْنُ عَلَى الدَّفِ إِبْرَ

وَمُرَادُهُ أَنَّهُ ثَارَةً يَأْتِي مُسْتَقِيمًا، فَتَخْطُ رِجْلَاهُ خَطًّا شَبِيهَاً بِالْأَلِفِ، وَثَارَةً يَمْشِي مُعْوجًا فَتَخْطُ رِجْلَاهُ خَطًّا شَبِيهَاً بِاللَّامِ، فَهَذَا يُمْكِنُ أَنْ يُحْمَلَ عَلَيْهِ قَوْلُ هَذَا الْعَرَبِيِّ، مَعَ مَا فِيهِ.

قَالَ: وَقَدْ مَضَى أَنْ التَّحْقِيقَ أَلَا يُعَدُّ هَذَا⁽²⁾

أَقُولُ: مَضَى قَرِيبًا فِي أَوَاخِرِ الْوَاوِ الْمَفْرَدَةِ، حَيْثُ ذَكَرَ وَآوُ الْإِنْكَارِ، نَحْوُ: الرَّجُلُوءَ، بَعْدَ قَوْلِ الْقَائِلِ: قَامَ الرَّجُلُ ثُمَّ قَالَ: وَالصَّوَابُ أَلَا تُعَدُّ هَذِهِ؛ لِأَنَّهَا إِشْبَاعٌ لِلْحَرَكَةِ، وَذَكَرَ وَآوُ التَّذْكِيرِ، كَقَوْلِ مَنْ أَرَادَ أَنْ يَقُولَ: يَقُومُ زَيْدٌ فَنَسِيَ زَيْدًا، فَأَرَادَ مَدَّ الصَّوْتِ لِيَتَذَكَّرَ، إِذْ لَمْ يَرِدْ قَطْعُ الْكَلَامِ: يَقُومُوا، وَالصَّوَابُ أَنَّ هَذِهِ كَالَّتِي قَبْلَهَا.

قَالَ: وَعَلَيْهِ قَوْلُ الْمُتَنَبِّي⁽³⁾:

وَرَمَى، وَمَا رَمَتَا يَدَاهُ، فَصَابَنِي مَهْمُ يَعْلَبُ، وَالسُّهَامُ تُرِيحُ

(1) صدره:

فَتَبَّزَّ جَنْبِي كَأَنِّي مُهْدَأٌ

وَشَبَّزَ: قَلْبًا، وَمُهْدَأٌ: مِنْ أَهَذَا الصَّبِيِّ إِذَا غَلَّغَ لِيَنَامَ، وَالذَّفُّ: الْجَنْبُ، وَهُوَ لَعْدِي بْنُ زَيْدٍ، دِيَوَانُهُ ص: 59، وَالشَّاهِدُ فِيهِ أَنَّهُ وَقَفَ عَلَى الْمَنْصُوبِ إِبْرَ بِالسَّكُونِ، لَا بِالْأَلِفِ كَمَا هُوَ الْمَعْرُوفُ إِذْ لَمْ يَقُلْ إِبْرَأً. سر صناعة الإعراب: 477/2، وشرح المفصل: 69/9، وفيه قَدْ جَعَلَ... (وَأَفَر)، رَصِفَ الْمَبَانِي ص: 35، وَالْخَصَائِصُ: 97/2 وَاللَّسَانُ: مُهْدَأً.

(2) يريد ألف الإنكار أَعْمَرًا لَمْ يَقُلْ لَقِيْتُ عَمْرًا وَأَلْفُ التَّذْكِيرِ نَحْوُ رَأَيْتُ الرَّجُلَ.

(3) فيه أن الألف في رَمَتَا حَرْفٌ يَدُلُّ عَلَى التَّثْنَةِ، دِيَوَانُهُ: الشَّرحُ الْبَرْقُوقِي: 369/1، أَمَالِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ: 133/1.

أقول: يعني أنه نظر إليه فرمى بطرفه سهماً فؤاده، ولم ترم يداه؛ على أن هذا السهم الصائب لم يجر على عادة السهام التي ترميها الأيدي؛ فإنها تقتل فتريح من نصب الحياة، وأما هذا السهم الصائب فإنه يُعذب دائماً بما يهيجهُ من لوعة الغرام، ويزيده من لأعج العشق، وقد أولع الشعراء بجعل لحظات المحبوب سهماً، وأكثروا من ذلك، ومن أحسن ما رأيته فيه قول ابن الرومي⁽¹⁾.

نظرت فأفصدت الفؤاد بسهمها ثم اثنت عنه، وكاد يهيم
ونبلاء إن نظرت، وإن هي أعرضت وقع السهام، وتزعهن اليم

أفصدت الفؤاد: قتلت في الحال، وصاب السهم القِرطاس يصيبه صيباً لفة في أصابة وفي المثل: من الخواطي سهم صائب⁽²⁾ يضرب للذي يكثر الخطأ، ويأتي بعض الأحيان بالصواب.

قال: كقوله⁽³⁾؛

فبينما نسوس الناس والأمر أمرنا إذا نحن فيهم شوقاً تتصف

أقول: مرّ إنشاء هذا البيت والكلام عليه في فصل ما من حرف الميم.

قال: ويؤيده أنها قد⁽⁴⁾ أضيفت إلى المفرد في قوله⁽⁵⁾؛

بيننا تعائقه الكماء وروغهِ يوماً أتيج له جريء سلفع

(1) ديوان ابن الرومي: 6/ 2397؛ محمد حسين نصار الهيئة المصرية العامة للكتاب: 1981.

(2) جمع الأمثال للميداني: 2/ 280، وفي الصحاح 1/ صوب مع الخواطي.

(3) فصل ما ص: 240 من الأصل.

(4) في الأصل إذا تحريف.

(5) فيه أن بيننا أضيفت إلى المفردة في معنى الفعل، أي: المصدر محلاً على معنى نحن، فإن وقع بعدها اسم ذات لم يميز إلا الرفع بيننا زيد في الدار أقبل عمرو، لأنها ظرف زمان لا تضاف إلى الجثة، وهو من قصيدة لأبي ذؤيب الهذلي في رثاء ابنائه، ديوان الهذليين: 1/ 18، والحزاة: 3/ 183، والخصائص: 3/ 122.

أقول: أَسَدَ الْمُصَنَّفِ هَذَا الْبَيْتَ فِي أَوَاخِرِ الْبَابِ الرَّابِعِ فِي تَرْجَمَةِ الْأُمُورِ الَّتِي لَا يَكُونُ الْفِعْلُ مَعَهَا إِلَّا قَاصِرًا⁽¹⁾ وَاتَّفَقَ إِلَيَّ تَكَلَّمْتُ عَلَيْهِ قَبْلَ كَلَامِي عَلَى هَذِهِ الْمَوَاضِعِ.

قَالَ: الثَّامِنُ، أَنْ تَكُونَ لِمَدِّ الصَّوْتِ بِالْمُنَادَى الْمُسْتَفْعَاتِ، أَوِ الْمُتَعَجَّبِ مِنْهُ، أَوِ الْمُنْدُوبِ كَقَوْلِهِ⁽²⁾؛

يَا يَزِيدَا لَأَمِلَ نَيْلَ عِزٍّ وَغَنَى بَعْدَ فَاقَةٍ وَهَوَانٍ

وَقَوْلِهِ⁽³⁾:

يَا عَجَبًا لِهَذِهِ الْفَلِيقَةِ

وَقَوْلِهِ⁽⁴⁾:

حُمِلْتُ أَمْرًا عَظِيمًا، وَأُطْلِفْتُ بِهِ وَقُمْتُ فِيهِ بِأَمْرِ اللَّهِ يَا عُمَرَا

أقول: أَوْرَدَ الْآيَاتِ الْمُمَثِّلُ بِهَا عَلَى تَرْتِيبِ الْأَقْسَامِ الْمُمَثِّلِ لَهَا، فَقَوْلُهُ: يَا يَزِيدَا مِثَالُ لِلْمُنَادَى الْمُسْتَفْعَاتِ، وَالْأَمِلُ: الرَّاجِي، اسْمُ فَاعِلٍ مِنْ أَمَلٍ يَأْمُلُ يَفْتِخِ الْعَيْنَ فِي الْمَاضِي، وَضَمُّهَا فِي الْمَضَارِعِ، وَقَوْلُهُ: يَا عَجَبًا مِثَالُ لِلْمُتَعَجَّبِ مِنْهُ. وَالْفَلِيقَةُ: الدَّاهِيَةُ وَبَعْدَهُ:

هَلْ تُغْلِبُنِ الْقُبُورَاءَ الرِّيقَةَ.

أَسَدَ الْبَيْتَيْنِ صَاحِبُ الصَّحَاحِ، قَالَ: وَالْقُبُورَاءُ: دَاءٌ مَعْرُوفٌ يَتَقَشَّرُ، يُعَالَجُ بِالرِّيقِ، وَهِيَ مُؤَلَّثَةٌ لَا تُنْصَرَفُ، وَجَمْعُهَا: قُوبٌ، قَالَ: وَقَدْ تُسَكَّنُ الْوَاوُ مِنْهَا اسْتِغْلَالًا لِلْحَرَكَةِ عَلَى الْوَاوِ؛ فَإِنْ سَكَّنْتُهَا ذَكَرْتَ وَصَرَفْتَ، وَالْيَاءُ فِيهِ لِلِإِلْحَاقِ بِقُرْطَاسٍ وَالْهَمْزَةُ مُنْقَلِبَةٌ مِنْهَا⁽⁵⁾

(1) المعنى: 522/2.

(2) من شواهد المعنى: 262/4.

(3) لمد الصوت بالمتعجب منه وفي اللسان قوب منسوب إلى ابن قنّان، والمنصف: 61/3، وشواهد الشافية: ص: 399، وفي شرح أبيات المعنى: 160/6 لأعرابي لم يذكر اسمه.

(4) لجرير: شرح ديوانه لمحمد بن حبيب: 736/2، المعنى: 229/4، الجمع: 180/1.

(5) الصحاح: 206/1 قوب.

هَذَا كَلَامُهُ وَفِيهِ نَظَرٌ وَقَوْلُهُ: يَا عَمْرَأَ مِثَالٌ لِلْمُنْدُوبِ، وَعَمْرُ هَذَا أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَمْرُ بْنُ عَبْدِ
الْعَزِيزِ الْأُمَوِيِّ، الْخَلِيفَةُ الْعَادِلُ، مَاتَ سَنَةَ إِحْدَى وَمِائَةٍ، وَاضْطَلَعَتْ بِهِ: قَوِيَتْ عَلَيْهِ.
قَالَ: وَقَوْلُهُ^(١)؛

وَلَا تُعْبِدِ الشَّيْطَانَ، وَاللَّهُ فَاعْبُدَا

أَقُولُ: هَذَا عَجْزٌ بَيِّنٌ لِلْأَعْشَى، صَدْرُهُ:/

وَذَا النُّصْبِ لَا تُنْسِكُنَّه

وَقَبْلَ ذَلِكَ

فَأَيَّاكَ، وَالْمِثَاتِ، لَا تُقَرِّبْنَهَا وَلَا تَأْخُذْنِ سَهْمًا حَرِيدًا لِتُقْصِدَا

يُشِيرُ بِعَجْزِ هَذَا الْبَيِّنِ إِلَى مَا كَانَتْ الْعَرَبُ تَفْعَلُهُ فِي زَمَنِ الْمَجَاعَةِ مِنْ فَصْدِ عِرْقٍ
فِي الْبَعِيرِ، أَوْ الثَّاقَةِ، ثُمَّ يُؤْخَذُ الدَّمُ الْمُجْتَمِعُ مِنْ ذَلِكَ فَيَجْعَلُ فِي شَيْءٍ ثُمَّ يُشْوَى وَيَنْطَعَمُ
الضَّيْفَ، وَلَا تُنْسِكُنَّه، أَيُّ: لَا تُنْسَكُنَّ لَهُ، يُرِيدُ لَا تَذْبَحْ لَهُ نَسِيكَةً تُتَقَرَّبُ بِهَا إِلَيْهِ.
قَالَ كَالْأَلْفِ فِي قَوْلِهِ^(٢)؛

مِنْ طَلَّلِ كَالْأَلْفِ أَلْهَجَا

أَقُولُ: الطَّلَّلُ: مَا شَخَّصَ مِنْ أَكَارِ الدَّارِ، وَالْأَلْحَمِيُّ بِهَمْزَةٍ مَفْتُوحَةٍ، فَمَثَلَةٌ فَوْقِيَّةٌ
سَاكِتَةٌ فَحَاءٌ مَهْمَلَةٌ، فَمِيمٌ، فَيَاءٌ نَسْبَةٌ، ضَرْبٌ مِنَ الْبُرُودِ وَالْهَجْجِ، بَثُونٌ، وَهَاءٌ، وَجِيمٌ، خَلِقٌ
وَبَلِيٌّ.

(١) ديوان الأعشى ص: 103 تحقيق رودلف جابر فيينا: 1927، وهو شاهد على أن الألف في أعبد بدل من نون التوكيد
الخفيفة: الكتاب: 2/ 149، وأمالى ابن الشجري: 1/ 384، 2/ 268، وابن يعيش: 9/ 39، 88، والمجع: 2/ 78،
والتصريح: 2/ 208.

(٢) ديوان العجاج: 1/ 13، سيبويه: 2/ 294، الخصائص: 1/ 171، شاهد على أن الألف للإطلاق.

قَالَ: أَوْ فِي غَيْرِهَا فِي الضَّرُورَةِ كَقَوْلِهِ⁽¹⁾:

أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الْعُقْرَابِ

أَقُولُ: هَذَا نَبَتْ مِنْ مَشْطُورِ السَّرِيعِ الْمَكْسُوفِ، وَبَعْدَهُ:

الشَّائِلَاتِ عَقْدَ الْأَذْنَابِ

فَإِنْ قُلْتُ: كَيْفَ وَصِفَتِ الْعُقْرَبُ مَعَ كَوْنِهَا مُفْرَدَةٌ بِالْجَمْعِ؟ قُلْتُ: لِأَنَّ الْأَلِفَ وَاللَّامَ لِلْإِسْتِعْرَاقِ، فَالْأَفْرَادُ مُرَادَةٌ، فَيَجُوزُ رِعَايَةُ الْمَعْنَى، فَيُجْمَعُ الْوَصْفُ، كَمَا فِي قَوْلِ [بَعْضِ]⁽²⁾ النَّاسِ: الدِّينَارُ الْحُمْرُ، وَالْدَّرْهَمُ الْبَيْضُ، وَقَدْ أَجَارَ ذَلِكَ جَمَاعَةٌ مِنْهُمْ ابْنُ مَالِكٍ، وَمَنْعَهُ آخَرُونَ.

قَالَ: وَلَا الْأَلِفُ الَّتِي تُبَيِّنُ بِهَا الْحَرَكَةُ فِي الْوَقْفِ⁽³⁾، وَهِيَ أَلِفُ أَنَا عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ. أَقُولُ: إِمَّا قَيْدَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْكُوفِيِّينَ، لَا يَرَوْنَ الْأَلِفَ زَائِدَةً اجْتَلَبَتْ لِتُبَيِّنَ الْحَرَكَةَ فِي الْوَقْفِ؛ بَلْ يَرَوْنَهَا مِنْ سِنَخِ الْكَلِمَةِ، فَالضَّمِيرُ عِنْدَهُمْ مَجْمُوعُ الْهَمْزَةِ وَالتَّوْنِ وَالْأَلِفِ، بِذَلِيلِ أَنْ يَبْنِي ثَمِيمٌ يَنْطِقُونَ بِهَا كَذَلِكَ فِي الْوَصْلِ وَالْوَقْفِ، وَبِهَا قَرَأَ نَافِعٌ⁽⁴⁾.

قَالَ: وَلَا أَلِفُ التَّصْفِيرِ، نَحْوُكَ ذِيًا، وَاللَّذِيًا، لِمَا قَدَّمْنَا. أَقُولُ: يَغْنِي فِي حَرْفِ الْمَاءِ، حَيْثُ حَكَّمَ بِأَنَّ التَّحْقِيقَ، أَلَّا تُعَدُّ هَاءُ التَّائِيثِ، نَحْوُ رَحْمَةٍ فِي الْكَلِمَاتِ؛ لِأَنَّهَا جُزْءُ كَلِمَةٍ، لَا كَلِمَةٌ.

(1) على أن الألف زائدة للضرورة ألتاج مادة عقرب ضرائر الشعر لابن عصفور ص: 33، ورسالة الملائكة للمعري ص: 215، واللسان الضائر ألف عقرب عند علماء التصريف زائدة للإشباع لفقدان فاعل بالفتح.

(2) زيدت: وهي غير موجودة في النسخ.

(3) أي: لا يجوز أن تعد هذه الألف أيضاً بدلاً من نون ساكنة.

(4) في السبعة لابن مجاهد: كلهم قرأوا أخي بطرح الألف التي بعد التون من أنا إذا وصلوا في كل القرآن غير نافع ص: 188، والشاهد من سورة البقرة من الآية: 258.

حَرْفُ الْيَاءِ: «يَا»

قَالَ: حَرْفٌ مَوْضُوعٌ لِنِدَاءِ الْبَعِيدِ وَالْقَرِيبِ.
وَقِيلَ: هِيَ مُشْتَرَكَةٌ بَيْنَ الْبَعِيدِ وَالْقَرِيبِ.

أَقُولُ: الْقَوْلُ الثَّانِي: رَأْيُ ابْنِ الْحَاجِبِ ⁽¹⁾، وَالْمُرَادُ بِالِاسْتِثْنَاءِ: الْمَعْنَوِيُّ، وَهُوَ أَوَّلَى
مِنَ الْقَوْلِ الْأَوَّلِ، وَهُوَ رَأْيُ الزَّمَخْشَرِيِّ؛ لِاسْتِغْنَائِهَا فِي الْقَرِيبِ وَالْبَعِيدِ عَلَى السَّوَاءِ،
وَدَعْوَى الْمَجَازِ فِي أَحَدِهِمَا خِلَافُ الْأَصْلِ، قَالَهُ الرُّضِيُّ ⁽²⁾، وَاخْتَارَ ابْنُ الْمُثَنَّى ⁽³⁾ فِي تَفْسِيرِهِ
قَوْلَ الزَّمَخْشَرِيِّ، فَقَالَ: وَأَصْلُهُ: صَوْتُ تَهْتِفُ بِهِ لِمَنْ كَانَ بَعِيداً مِنْكَ، ثُمَّ اسْتَعْمِلَ فِي كُلِّ
نِدَاءٍ، وَإِنْ قَرُبَ الْمُنَادَى، كَأَنَّكَ تُقَدِّرُ الْمُخَاطَبَ سَاهِياً عَنْكَ، وَكَفَى بِالْغَفْلَةِ بُعْداً، فَتَرْقُطُهُ
بِذَلِكَ الصَّوْتِ مِنْ سَنَةِ السُّهُوِّ، ثُمَّ لَا يُشْتَرَطُ فِي اسْتِعْمَالِهِ أَنْ يَكُونَ الْمُخَاطَبُ سَاهِياً وَلَا بُدَّ،
كَأَنَّكَ تَوَدُّهُ بِخِطَابِكَ -وَإِنْ كَانَ مُصْغِياً- بِأَنَّ الْأَمْرَ الَّذِي بَعْدَهُ مُهِمٌّ عِنْدَكَ، وَكَأَنَّهُ فِي غَفْلَةٍ
عَنْهُ فَتَزِيدُهُ بِقِطْعَةٍ إِلَى يَقِطْعَةٍ بِالتَّصْنُوتِ قُلْتُ: وَمِنْ هُنَا يُفْهَمُ الْمُرَادُ بِالتَّوَكِيدِ فِي قَوْلِ الْمُصَنِّفِ:
وَقَدْ يُنَادَى بِهَا الْقَرِيبُ تَوْكِيداً ثُمَّ قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى: فَإِنْ قُلْتُ: فَقَدْ اسْتَعْمِلَ هَذَا الْحَرْفُ فِي
الدُّعَاءِ، وَقَدْ عَلِمَ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَا يَجُوزُ عَلَيْهِ السُّهُوُّ، وَلَا الْغَفْلَةُ، وَلَا الْبُعْدُ، وَأَنَّهُ أَقْرَبُ إِلَى
الدَّاعِي مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ، قُلْتُ: قَدْ اسْتَقَرَّ أَهْلُهَا بِالِاتِّسَاعِ صَارَتْ مُؤَذِّنَةً بَتَهْمُهُمُ الْمُتَكَلِّمُ بِالْمَقْصُودِ
الَّذِي يَأْتِي بَعْدَهَا أَعْمُ مِنْ كَوْنِ السَّامِعِ غَافِلاً، أَوْ حَاضِراً، وَإِظْهَارُ التَّهْمُ بِالْحَاجَةِ مِنْ قِبَلِ
الضَّرَاعَةِ وَالِإِلْحَاحِ الْمَطْلُوبِ فِي الدُّعَاءِ وَقَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ: وَقَوْلُ الدَّاعِي فِي جَوَارِهِ: يَا رَبُّ،
وَيَا اللَّهَ مَعَ كَوْنِهِ تَعَالَى أَقْرَبَ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ اسْتِغْنَاءً مِنْهُ لِنَفْسِهِ وَاسْتِغْنَاءً لَهَا مِنْ
مَظَانِّ الزُّلْفَى ⁽⁴⁾ قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى: وَهُوَ إِقْنَاعِي؛ فَإِنَّ الدَّاعِي يَقُولُ فِي دُعَائِهِ: يَا قَرِيباً غَيْرَ بَعِيدٍ،
وَرُبَّمَا قَالَ: يَا مَنْ هُوَ أَقْرَبُ إِلَيْنَا مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ، فَأَيْنَ هَذَا الْكَلَامُ مِنَ الْإِلْتِصَابِ فِي مَقَامِ
الْبُعْدِ ⁽⁵⁾.

(1) شرح الكافية للرضي: 381/2، الفصل للزخشي ص: 309.

(2) تقدمت ترجمته في ص: 101 من الأصل.

(3) تفسير ابن المنير.

(4) الفصل للزخشي ص: 309 بتصرف.

(5) فيه أن يا إذا أدخلت على الفعل قيل أنها حرف نداء، والمنادي محذوف وقيل: حرف تنبيه، وهو من أبيات للشماخ معقل
بن ضرار الغطفاني الشاعر المخضرم في رثاء بكير بن شداد الليثي، شرح أبيات المغني للبغدادي: 169/6، والشاهد في
ابن يعيش: 115/8، اللسان سنجل.

أَقُولُ: هَذَا صَدْرُ بَيْتٍ مُصَرَّعٍ مِنْ بَحْرِ الطُّوِيلِ، لِلشَّمَاخِ بِشِينٍ، وَخَاءٍ مُعْجَمَتَيْنِ،
وَالْعَجَزُ:

وَقَبْلَ صُرُوفٍ عَادِيَاتٍ وَأَجَالٍ

وَسَنَجَالٍ بِسِينٍ مَهْمَلَةٍ مَكْسُورَةٍ، فَنُونٌ سَاكِنَةٌ، فَجِيمٌ، فَالْفِ، فَلَامٌ: اسْمُ مَوْضِعٍ
وَرَأَيْتُ فِي بَعْضِ حَوَاشِي الْمَفْصَلِ بِأَلْهِ اسْمُ مَوْضِعٍ بِأَذْرِيَّجَانٍ، وَالصُّرُوفُ: نَوَائِبُ الدَّهْرِ،
وَحَوَادِثُهُ، الْوَاحِدَةُ، صُرْفٌ، كَقُلْسٍ وَيُرْوَى: قَبْلَ مَنَائَا.

قَالَ: وَالْجُمْلَةُ الْإِسْمِيَّةُ كَقَوْلِهِ⁽¹⁾:

يَا لَعْنَةَ اللَّهِ، وَالْأَقْوَامِ كُلِّهِمْ وَالصَّالِحِينَ عَلَى سِمْعَانَ مِنْ جَارٍ

أَقُولُ: هَذَا مِنْ أَبْيَاتِ الْكِتَابِ، وَيُرْوَى: وَالصَّالِحُونَ بِالْوَاوِ، إِمَّا عَلَى حَذْفِ مُضَافٍ،
وِإِقَامَةِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ مَقَامَهُ، وَالْأَصْلُ: وَلَعْنَةُ الصَّالِحِينَ وَإِمَّا عَلَى الْعَطْفِ عَلَى الْمَحَلِّ، إِذِ
الْمَجْرُورُ قَبْلَهُ لَفْظًا مَرْفُوعٌ مَحَلًّا عَلَى أَنَّهُ فَاعِلُ الْمَصْدَرِ، وَسِمْعَانُ بِكَسْرِ السِّينِ الْمَهْمَلَةِ: اسْمُ
رَجُلٍ وَفِي جَارٍ تَمْيِيزٌ، وَهُوَ مِمَّا يُؤَيِّدُ مَا اخْتَارَهُ ابْنُ الْحَاجِبِ فِي مِثْلِ: اللَّهُ دَرَكٌ فَارِسًا أَنْ
نُصِبَ فَارِسٌ عَلَى التَّمْيِيزِ لَا عَلَى الْحَالِ كَمَا اخْتَارَهُ غَيْرُهُ، إِذْ كَانَ خَالًا لَمْ تَدْخُلْ عَلَيْهِ مِنْ⁽²⁾.

قَالَ: وَقَالَ ابْنُ مَالِكٍ: إِنْ وَلِيَهَا دُعَاءَ كَهَذَا الْبَيْتِ، أَوْ أَمَرَ نَحْوُ: «أَلَا يَسْجُدُوا

لِلَّهِ»⁽³⁾ فَهِيَ لِلنَّدَاءِ لِكثَرَةٍ وَقُوعِ النَّدَاءِ قَبْلَهُمَا نَحْوُ: «يَتَفَادَمُ آسَكُنُ»⁽⁴⁾ «يَنْتَوَحُ أَهْبِطُ»⁽⁵⁾

(1) قال الأعلام: الشاهد فيه حذف المدعو لدلالة حرف النداء عليه والمعنى: يَا قَوْمُ لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى سِمْعَانَ ولذلك رفع اللعنة
بالابتداء، الكتاب مجاشية الأعلام: 320/1، 321، ويوجد في ابن يعيش: 24/2، 40، 120/8، والهمع: 74/1، لم
يعرف قائله.

(2) أمالي ابن الحاجب: 149/2، 926.

(3) النمل من الآية: 25: 25، هذه قراءة الكسائي أما باقي السبعة فقرأوا: «أَلَا يَسْجُدُوا لِلَّهِ»، السبعة لابن مجاهد: 180.

(4) البقرة من الآية: 35.

(5) هود من الآية: 48.

(يَمْلِكُ لِيَقْضِيَ عَلَيْنَا) ⁽¹⁾؛ وَإِلَّا فِيهِ لِلتَّثْبِيهِ ⁽²⁾.

أقول: كما إذا وَقَعَ بَعْدَهَا لَيْتٌ، قَالَ ابْنُ مَالِكٍ: فَإِنَّ الْمُنَادَى لَمْ تَسْتَعْمِلْهُ الْعَرَبُ قَبْلَهَا ثَابِتًا، وَأَدْعَاءَ حَذْفِهِ بَاطِلٌ؛ لِخُلُوهِ مِنْ دَلِيلٍ، فَيَتَعَيَّنُ كَوْنُ يَا الَّتِي تَقَعُ قَبْلَهَا لِمَجْرَدِ التَّثْبِيهِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: (يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ) ⁽³⁾ وَكَذَا الْوَاقِعَةُ قَبْلَ حَبْدًا فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ: ⁽⁴⁾

يَا حَبْدًا جَبَلُ الرِّيَّانِ مِنْ جَبَلٍ وَحَبْدًا سَاكِنُ الرِّيَّانِ مَنْ كَانَا

وَقَبْلَ رَبِّ فِي قَوْلِ الرَّاجِزِ: ⁽⁵⁾

291 / يَا رَبُّ سَارٍ ⁽⁷⁾ بَاتَ مَا تَوْسَدَا إِلَّا ذِرَاعُ الْعَنْسِ، أَوْ كَفُ الْيَدَا ⁽⁶⁾

كَمَلَ السَّفَرُ الْأَوَّلُ بِحَمْدِ اللَّهِ تَعَالَى وَحُسْنِ عَوْنِهِ وَتَوْفِيقِهِ الْجَمِيلِ وَمَنَّهُ. وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا وَنَبِيِّنَا وَمَوْلَانَا مُحَمَّدٍ الْمُصْطَفَى الْكَرِيمِ، وَعَلَى آلِهِ وَأَصْحَابِهِ أُولِي الْبِرِّ وَالتَّعْظِيمِ، وَسَلَّمْ وَسَلَامًا، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ.

(1) الزخرف: 77.

(2) شواهد التوضيح باختصار ص: 4، 5، 6، 7.

(3) النساء: من الآية: 72.

(4) لجرير، ديوانه: ص: 596 وابن يعيش: 140/7، والهمع: 88/2، وشواهد التوضيح: 8.

(5) لم يعرف قائله، من شواهد الخزائن: 355/3، وابن يعيش: 152/4، وشواهد التوضيح: 9 ونتائج التحصيل: 302/1.

وقيل فيه شاهد آخر وهو ورود يَدٌ مقصورة. كما قيل: إن أليدًا في البيت مثنى حذف نونه للضرورة.

(6) في الأصل وَجَّ سَارِيَاتٍ، وروي يَارُبُّ سَارٍ.

(7) قول الدامي: قال ابن مالك إلى الأخير، مأخوذ باختصار وتصرف من شواهد التوضيح ص: 4، 5، 6، 7، 8، 9.

الفهارس الفنية

- * فهرس الآيات القرآنية.
- * فهرس الحديث والأثر والخبر.
- * فهرس الأمثال.
- * فهرس الأساليب والشواهد النثرية.
- * فهرس الأشعار والأرجاز.
- * أسماء القبائل والأماكن.
- * مصادر ومراجع التحقيق.
- * فصول الجزء الأول من الشرح.
- * مصادر ومراجع الدراسة.
- * فهرس الدراسة.

فهرس الشواهد القرآنية

الآيات	رقمها	الصفحة
	سورة الفاتحة	
صِرَاطَ الَّذِينَ ...	6	302
غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ	7-6	562
الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ	1	977 - 708
	سورة البقرة	
لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنْفِخَ الرِّبَاةَ	233	257
أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ	6	283
سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ	6	284
أَمْ كُنْتُمْ شُهَدَاءَ إِذْ حَضَرَ يَعْقُوبَ الْمَوْتُ	133	287
وَعَلَّمَ ءَادَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا	31	310
ثُمَّ عَرَّضَهُمْ عَلَى الْمَلَكَةِ	31	310
أَنبِئُونِي بِأَسْمَاءِ هَٰؤُلَاءِ	31	310
وَقَالُوا كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى	135	337
لَا فَارِضٌ وَلَا يَكْفُرُ عَوَانُ بَيْنَ ذَلِكَ	68	702 - 351
ثُمَّ أُنْمِوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ	187	360

الآيات	رقمها	الصفحة
وَإِنْ كَانَتْ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ	280	360
وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْهَبُوا بِقَرَّةٍ قَالُوا أَتَتَّخِذُنَا هُزُوءًا قَالَ	67	372
وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ	30	380
وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ	11	402
وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ ءَامَنُوا	14	402
وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ	195	425
وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ	228	464
وَيُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ	228	464
وَلَا يَزَالُونَ يَقْتُلُونَكُمْ حَتَّىٰ يَرُدُّوكُمْ عَنْ دِينِكُمْ	217	466
سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنْذَرْتَهُمْ	6	513
وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَيْتُكُمْ	185	517 - 773
... إِلَّا أَنْ يَغْفُورَ	237	526
رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا	127	530

الآيات	رقمها	الصفحة
وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَعَسَى أَنْ تُحِبُّوا شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَكُمْ	216	538
وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ	177	539
فَأَزَلَّهُمَا الشَّيْطَانُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ	36	571
..... مَثَلًا مَّا بَعُوضَةٌ فَمَا فَوْقَهَا	26	945 - 575
إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْأَقْرَبِينَ وَالْأَقْرَبِينَ	180	582
... عَوَانٌ بَيْنَ ذَلِكَ ...	67	585
بَدِيعُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَإِذَا قَضَىٰ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُن فَيَكُونُ	117	594
وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَوةٌ	179	595
مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ	255	983
وَمَنْ يَرْغَبُ عَنْ مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ	130	983
وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ ءَامَنَّا	8	985
وَاتَّقُوا اللَّهَ وَيُعَلِّمُكُمُ اللَّهُ	282	1057
وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ الَّذِينَ اعْتَدَوْا مِنْكُمْ فِي السَّبْتِ	65	614 - 613
كَمَا أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولًا مِنْكُمْ ...	151	621
وَاذْكُرُوهُ كَمَا هَدَيْنَاكُمْ	198	621

الآيات	رقمها	الصفحة
... كَمَا ءَامَنَ السُّفَهَاءُ	13	621
وَقَالَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ لَوْلَا يُكَلِّمُنَا اللَّهُ أَوْ تَأْتِينَا ءَايَةً ۖ كَذَلِكَ قَالَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ مِثْلَ قَوْلِهِمْ	118	628 - 626
فَإِن ءَامَنُوا بِمِثْلِ مَا ءَامَنَ بِهِ	137	630
هُم بِضَآرِّينَ بِهِ مِنْ أَحَدٍ	102	632
لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ	285	652
صِبْغَةَ اللَّهِ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ صِبْغَةً	138	688
وَلَا تَكُونُوا أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِ	41	693
وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ	276	699
... مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَهُمْ	91	729
فَإِذَا أَفَضْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ...	198	775
وَأَتَى آلَ مَالٍ عَلَى حُبِّهِ	177	790
وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَنُ وَلَيْكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا يَعْلَمُونَ النَّاسَ السِّخْرَ وَمَا أُنزِلَ	102	816
وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُوا الشَّيَاطِينُ عَلَى مُلْكٍ سُلَيْمَنَ	102	816
وَلَوْ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا وَأَتَّقُوا لِمُتُوبَةً مِّنْ عِنْدِ اللَّهِ خَيْرٌ	103	852 - 850

الآيات	رقمها	الصفحة
وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ ^ع	142	883
يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ	4	909
الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ	273	920
وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ	10	926
فَقَلِيلًا مَّا يُؤْمِنُونَ	88	951
مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا	106	959
إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ وَإِنْ تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَيُكَفِّرُ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ	270	968
وَقَوْمُوا لِلَّهِ قَنِينِينَ	238	971
فَإِذَا أَفَضْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ فَاذْكُرُوا اللَّهَ	198	971
فَسَوِّهُنَّ سَبْعَ سَمَوَاتٍ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ	28	971
وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ	228	973
أَتَاْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ وَتَنْسَوْنَ أَنْفُسَكُمْ وَأَنْتُمْ تَتْلُونَ الْكِتَابَ أَفَلَا تَعْقِلُونَ	43	1063
يَتَعَادَمُ أَشْكَنُ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ	35	1087

الآيات	رقمها	الصفحة
	سورة آل عمران	
تَخْتَصُّ بِرَحْمَتِهِ مَنْ يَشَاءُ	74	227
أَوَلَمْ أَصْطَبْتُكُمْ مُصِيبَةً	165	229
أَفَغَيْرَ دِينِ اللَّهِ يَبْتَغُونَ	83	231
وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّمَا نُضِلُّهُمْ خَيْرٌ لَّأَنفُسِهِمْ	178	254
مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ	52	361
رَبَّنَا لَا تُرِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا	8	379
قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي	31	581
كُلُّ الطَّعَامِ كَانَ حِلاَّ لِبَنِي إِسْرَءِيلَ	93	676
لَا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ	28	795
لَيْسَ عَلَيْنَا فِي الْأُمِّيَّاتِ سَبِيلٌ	75	916
فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ	159	912
فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ	28	961
وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ بِمَا ءَاتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرٌ لَهُمْ	180	970

الآيات	رقمها	الصفحة
وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ	144	971
وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا	169	971
قُلْ يَتَاهُلِ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ... فَإِنْ تَوَلَّوْا فَقُولُوا	64	978
أَلَنْ يَكْفِيَكُمْ أَنْ يُعَذِّبَكُمْ رَبُّكُمْ بِثَلَاثَةِ آفِ الْفَرْسِ مِنَ الْمَلَأِيكَةِ مُنَزَّلِينَ	124	979
يُعَذِّبُكُمْ رَبُّكُمْ بِخَمْسَةِ آفِ الْفَرْسِ مِنَ الْمَلَأِيكَةِ مُسَوِّمِينَ	125	979
وَمَنْ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا اللَّهُ	153	983
وَلِنْ مُتُّمْ أَوْ قُتِلْتُمْ لَإِلَى اللَّهِ تَحْشُرُونَ	158	1011
هَتَأْتُمْ أَوَّلَاءِ	119	1034
سورة النساء		
وَلِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لِيُؤْمِنُوا بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ	158	242
إِنَّا قَتَلْنَا الْمَسِيحَ عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ رَسُولَ اللَّهِ	157	261
إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا	135	337
إِنْ أَمَرُوا هَلْكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ	176	349

الآيات	رقمها	الصفحة
لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ	87	362
سَتَجِدُونَ ءَاخِرِينَ يُرِيدُونَ أَنْ يَأْمَنُوكُمْ وَيَأْمَنُوا قَوْمَهُمْ كُلٌّ مَا رَدُّوا إِلَى الْفِتْنَةِ أَرْكَسُوا فِيهَا	91	503
يُخْرِفُونَ إِلِكُلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ	46	528
لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ	95	561
فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ	155	945
وَعَدَ اللَّهُ حَقًّا	122	688
وَحَسَنَ أَوْلِيَّكَ رَفِيقًا	69	746
وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ وَرَحْمَتُهُ لَهَمَّتْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ أَنْ يُضِلُّوكَ	113	854
إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ	58	906
إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا	58	953
وَلَا يَكْتُمُونَ اللَّهَ حَدِيثًا	42	980
يَلْبِغُنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا	72	1088
سورة المائدة		
ءَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّي إِلهَتَيْنِ مِنْ دُونِ	116	221

الآيات	رقمها	الصفحة
اللَّهُ		
وَآتَقُوا اللَّهَ إِنَّ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ^٤	57	250
أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ	117	261
وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ	95	358 - 347
يُخْرِفُونَ الْكَلِمَةَ عَنْ مَوَاضِعِهِ	13	528
يُخْرِفُونَ الْكَلِمَةَ مِنْ بَعْدِ مَوَاضِعِهِ	41	528
فَتَقْبِلَ مِنْ أَحَدِهِمَا وَلَمْ يُتَقَبَّلْ مِنَ الْآخَرِ قَالَ لَأَقْتُلَنَّكَ قَالَ إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ	27	530
إِنْ تَعَذَّبْتُمْ فَلَا تَهْتِكُوا عِبَادَتَكَ وَإِنْ تَغْفِرَ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ	118	580
وَلِيُخْخِرَ أَهْلَ الْإِنجِيلِ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فِيهِ	47	741
وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ	6	1054
	سورة الأنعام	
سَلَامٌ عَلَيْكُمْ ^٥	54	851 - 256
وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ	109	276
وَمَا تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ	59	419

الآيات	رقمها	الصفحة
ذَالِكُمْ وَصَنَكُم بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴿٣٦﴾ ثُمَّ ءَاتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ	153	448
فَالِقُ الْإِصْبَاحِ وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكَنًا	96	449
وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ أَلَّا اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ	38	471
وَأَنْ يَمْسَسَ سِكَ بِحَنَرٍ فَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ	124	483
فَلَنْ شَهِدُوا فَلَا تَشْهَدَ مَعَهُمْ	17	580
تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ	150	581
قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَتَيْتُكُمْ عَذَابُ اللَّهِ بَغْتَةً أَوْ جَهْرَةً	154	760 - 643
وَكَذَلِكَ زَيْنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاءُؤُهُمْ	47	638
لَقَدْ نَقَطَعَ بَيْنَكُمْ وَضَلَّ عَنْكُمْ مَا كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ	137	709
وَلَوْ زِدُوا لَعَادُوا لِمَا هُمْ عَنْهُ	94	770
فَلَوْ شَاءَ لَهَدَيْتُكُمْ أَجْمَعِينَ	28	818
وَلَقَدْ جَاءَكَ مِنْ نَبِيِّ الْمُرْسَلِينَ	149	826
	34	967

الآيات	رقمها	الصفحة
	سورة الاعراف	
أَوَلَمْ يَنْظُرُوا فِي مَلَكُوتِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ	185	821 - 229
سَلَّمَ عَلَيْكُمْ	46	851
هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا لِيَسْكُنَ إِلَيْهَا	189	448
قَالَ فِيمَا أُغْوَيْتَنِي لأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ	16	968 - 912 - 516
لَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا	59	614
وَقَطَعْنَاهُمْ اثْنَتَى عَشْرَةَ أَسْبَاطًا أُمَمًا	160	660 - 653
وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا	4	653
قَالَ مَا مَنَّكَ إِلَّا تَسْجُدَ	12	803
إِنِّي لَكُمْ لَمِنَ النَّاصِحِينَ	21	894
وَقَالُوا مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ لَتَسْحَرَنَّاهَا	132	965 - 959
هَذِهِ نَاقَةُ اللَّهِ لَكُمْ آيَةٌ	73	967
ثُمَّ لَا صَلَّيْنَكُمْ أَجْمَعِينَ	123	976
مَنْ يُضْلِلِ اللَّهُ فَمَا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ	186	1057

الآيات	رقمها	الصفحة
	سورة الأنفال	
أَلَسَنَ خَفَّفَ اللَّهُ عَنْكُمْ	66	244
إِلَّا تَفْعَلُوهُ تَكُنْ فِتْنَةٌ فِي الْأَرْضِ	73	274
وَأَذْكُرُوا إِذْ أَنتُمْ قَلِيلٌ	26	381
يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ	1	530
وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ	67	708
وَإِنَّ اللَّهَ لَسَمِيعٌ عَلِيمٌ	42	764
وَلَوْ أَرَنَاهُمْ كَثِيرًا لَفَاشَلْتُمْ وَلَتَنْتَرَعْتُمْ فِي الْأَمْرِ وَلَكِنَّ اللَّهَ سَلَّمَ	43	814
وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ	33	819
وَلَوْ عَلِمَ اللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَأَسْمَعَهُمْ	23	820
لَمَسْكُكُمْ فِيمَا أَخَذْتُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ	68	909
وَمَا تَخَافُ مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةٌ فَانْزِلْ إِلَيْهِمْ عَلَى سَوَاءٍ	58	1011 - 944
فَاسْتَجَابَ لَكُمْ أَنِّي مُمِدُّكُمْ بِالْفِئْمَنِ الْمَلَكَةِ مُرْدِفِينَ	9	979

الصفحة	رقمها	الآيات
1010	61	وَأَن جَنَحُوا لِلسَّلَامِ فَأَجْنَحْ لَهَا
1012	25	وَأَتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً
	سورة التوبة	
324	106	إِنَّمَا يُعَذِّبُهُمْ وَإِنَّمَا يَتُوبُ عَلَيْهِمْ
566 - 353	32	وَيَأْتِي اللَّهُ إِلَّا أَن يُتِمَّ نُورَهُ
381	40	إِلَّا تَنْصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ إِذَا أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِيَ اثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ
401	92	وَلَا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَا أَجِدُ مَا أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ تَوَلَّوْا
918 - 485	6	وَأَن أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ
492	36	فَلَا تَظْلِمُوا فِيهِمْ أَنْفُسَكُمْ
527	114	وَمَا كَانَ اسْتِغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَن مَّوْعِدَةٍ وَعَدَهَا إِيَّاهُ
622	25	وَضَاقَتْ عَلَيْكُمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ
921	7	فَمَا اسْتَقْتُمُوا لَكُمْ فَاسْتَغْنُوا لَهُمْ

الآيات	رقمها	الصفحة
مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ	108	956
وَمِنْهُمْ الَّذِينَ يُؤْذُونَ النَّبِيَّ	61	985
	سورة يونس	
أَلَمْ إِذَا مَا وَقَعَ ءَامَنْتُمْ بِهِ	51	821 - 230 - 229
وَمَا كَانَ هَذَا الْقُرْءَانُ أَنْ يُفْتَرَى مِنْ دُونِ اللَّهِ	37	253
وَنَحْمِئُهُمْ فِيهَا سَلَامٌ	10	851 - 256
لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْخَسَىٰ وَزِيَادَةٌ	26	427
وَالَّذِينَ كَسَبُوا السَّيِّئَاتِ جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا	27	428
وَمَا كَانَ هَذَا الْقُرْءَانُ أَنْ يُفْتَرَى مِنْ دُونِ اللَّهِ	37	720 - 540
فَإِذْ لِكَ فُلْيَغْرُحُوا	58	885
إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا وَعَدَ اللَّهُ حَقًّا إِنَّهُ يَبْدُوهُ	4	662
الْخَلْقُ ثُمَّ يُعِيدُهُ		
وَأَسْرُوا النَّدَامَةَ لَمَّا رَأَوُا الْعَذَابَ	54	831
قَالَ مُوسَىٰ مَا جِئْتُمْ بِهِ السِّحْرُ	81	907
قُلْ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أُبْدِلَهُ	15	922
قَالَ لَهُم مُّوسَىٰ أَلْقُوا	80	969

الآيات	رقمها	المنفعة
فَاجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ	71	1061
	سورة هود	
وَأَنْ كُلًّا لَّمَّا لُيُوفَيْنَهُمْ رُؤُكَ أَعْمَلْتَهُمْ	112	873 - 872 - 245
قَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامٌ	69	851 - 256
وَقَالَ هَذَا يَوْمٌ عَصِيبٌ	77	266
وَلَقَدْ جَاءَتْ رُسُلُنَا إِبْرَاهِيمَ بِالْبُشْرَى قَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامٌ فَمَا لَبِثَ أَنْ جَاءَ بِعِجْلٍ حَنِينٍ	69	267
وَنَادَى نُوحٌ رَّبَّهُ فَقَالَ رَبِّ إِنَّ ابْنِي مِنْ أَهْلِي وَإِنَّ وَعْدَكَ الْحَقُّ وَأَنْتَ أَحْكَمُ الْحَاكِمِينَ	45	571
قِيلَ يٰنُوحُ اهْبِطْ بِسَلَامٍ مِنَّا وَبَرَكَاتٍ عَلَيْكَ وَعَلَى أُمَمٍ مِمَّنْ مَعَكَ	48	872
أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ	8	899
إِنْ أُرِيدُ إِلَّا الْإِصْلَاحَ مَا اسْتَطَعْتُ	88	922
وَاتَّبَعَ الَّذِينَ ظَلَمُوا مَا أُتْرِفُوا فِيهِ	116	926
فَبَشَّرْنَاهَا بِإِسْحَاقَ وَمِنْ وَرَاءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوبَ	71	953
وَأَقِمِ الصَّلَاةَ طَرَفِي النَّهَارِ وَزُلْفًا مِنْ اللَّيْلِ إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ	114	970

الآيات	رقمها	الصفحة
	سورة يوسف	
أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنْظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ	109	631 - 230 - 229
قَالُوا تَاللَّهِ تَفْتَوْا تَذَكَّرُ يُونُسَ	85	809 - 755 - 357
وَقُلْنَ حَاشَ لِلَّهِ	31	
وَكَايِن مِّنْ آيَةٍ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ يَمُرُونَ عَلَيْهَا وَهُمْ عَنْهَا مُعْرِضُونَ	105	410
قُلْ حَاشَ لِلَّهِ مَا عَلِمْنَا عَلَيْهِ مِنْ سُوءٍ	51	460 - 459 - 458
قَالَ مَعَاذَ	79	460
وَكَايِنُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ	20	894 - 485
إِنْ يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَهُ مِنْ قَبْلُ	77	581
يُونُسَ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا	29	589
وَلَدَارُ الْآخِرَةِ خَيْرٌ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا	109	
وَكَايِن مِّنْ آيَةٍ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ	105	653
فَصَبِّرْ جَمِيلٌ وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ عَلَى مَا تَصِفُونَ	18	970
وَمَا شَهِدْنَا إِلَّا بِمَا عَلِمْنَا	81	974

الآيات	رقمها	الصفحة
وَأَنَا لَصَادِقُونَ	82	974
إِنَّمَا أَشْكُوا بَنِي وَحُزْنِي إِلَى اللَّهِ	86	1052
	سورة الرعد	
أَفَمَنْ هُوَ قَائِمٌ عَلَى كُلِّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ	33	222
أَمْ جَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ	16	288
أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ	16	289
أَفَمَنْ هُوَ قَائِمٌ عَلَى كُلِّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ	33	223
وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ		
	سورة ابراهيم	
لَا يَرْتَدُّ إِلَيْهِمْ طَرْفُهُمْ	43	622
وَإِنْ كَانَتْ مَكْرُهُمْ لِيَرْوَلْ مِنْهُ الْجِبَالُ	64	719 - 718
قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ ءَامَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ	31	746 - 745
وَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ غَفِيلاً عَمَّا يَعْمَلُ	42	1012
الظَّالِمُونَ		
	سورة الحجر	
لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ	72	303
إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ	45	595

الصفحة	رقمها	الآيات
621	2	رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ
911	39	بِمَا أَغْوَيْتَنِي
1005	80	وَلَقَدْ كَذَّبَ أَصْحَابُ الْحِجْرِ الْمُرْسَلِينَ
1071	4	وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ
	سورة النحل	
777	62	لَا جَرَمَ أَنْ لَهُمُ النَّارُ
920	53	وَمَا بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ
1059	96	مَا عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ وَمَا عِنْدَ اللَّهِ بَاقٍ
	سورة الإسراء	
239	100	قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَعْلَمُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي إِذًا لَأَمْسَكْتُمْ خَشْيَةَ الْإِنْفَاقِ
353	89	فَأَبَى أَكْثَرُ النَّاسِ إِلَّا كُفُورًا
638	62	أَرَأَيْتَكَ هَذَا الَّذِي كَرَّمْتَ عَلَيَّ
	سورة الكهف	
1009 - 244	39	لَنَكُنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي
376	99	وَنُفِخَ فِي الصُّورِ

الآيات	رقمها	الصفحة
وَإِذْ أَعَزَّلْتُمُوهُمْ وَمَا يَعْجُدُونَ إِلَّا اللَّهَ فَأُورَا	16	379
وَكَلْبُهُمْ بَنِي سَطْرٍ ذِرَاعِيهِ بِالْوَصِيدِ	18	479
فَارْدَنَا أَنْ يُبَدِّلَهُمَا رَبُّهُمَا خَيْرًا مِنْهُ زَكَاةً وَأَقْرَبَ رُحْمًا	81	552
لِيُنذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا مِمَّنْ لَدُنْهُ	2	555
أَكْفَرْتَ بِالَّذِي خَلَقَكَ مِنْ تُرَابٍ	37	646
وَلَبِثُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ	25	660
وَأَصْبِرْ نَفْسَكَ مَعَ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ	28	905
قَالَ لَهُ صَاحِبُهُ وَهُوَ يُحَاوِرُهُ	37	1025
قَدْ بَلَغْتَ مِنْ لَدُنِّي عُذْرًا	76	1032
	سورة مريم	
ثُمَّ لَنَزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ	69	369
وَوَهَبْنَا لَهُ مِنْ رَحْمَتِنَا أَخَاهُ هَارُونَ نَبِيًّا	53	370
وَأَذْكُرْ فِي الْكِتَابِ مَرْيَمَ إِذِ اتَّخَذَتْ	16	375
وَهَزَى إِلَيْكَ يَدَ النُّخْلَةِ	25	424
إِذْ نَادَى رَبَّهُ نِدَاءً خَفِيًّا ﴿١٩٠﴾ قَالَ رَبِّ إِنِّي	3	751

الآيات	رقمها	الصفحة
وَمَنْ أَلَّعَظُمُ مِنِّي		
وَيَقُولُ الْإِنْسَانُ أَإِذَا مَا مِثْلُ لَسَوْفَ أَخْرَجُ حَيًّا	66	754
فَلِمَا تَرَيْنَ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا فَقُولِي إِنِّي	26	1011 - 946
قُلْ مَنْ كَانَ فِي الضَّلَالَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدًّا	75	973
	سورة طه	
إِذْ أَوْحَيْنَا إِلَىٰ أُمِّكَ مَا يُوحَىٰ ﴿٢٠﴾ أَنْ أَقْذِفِيهِ فِي	38	260
التَّابُوتِ فَأَقْذِفِيهِ فِي الْيَمِّ		
إِنْ هَذَا إِلَّا لَسِحْرَانِ	63	272
وَنَلَّكُم لَّا تَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا فَيُسْحِتَكُم	61	273
بِعَذَابٍ		
فَإِذَا حِبَاهُمُ وَعَصِيَهُمْ نَحِيلُ إِلَيْهِ مِنْ سِحْرِهِمْ	66	977 - 387
أَنَّهُ تَسْعَىٰ		
وَلَا صَلْبَيْنَكُم فِي جُدُوعِ النَّخْلِ	71	976 - 595
فَقَالَ لِأَهْلِهِ امْكُثُوا إِنِّي	10	679
إِنْ هَذَا عَدُوٌّ لَّكَ وَلِزَوْجِكَ	117	730
مَا مَنَعَكَ إِذْ رَأَيْتَهُمْ ضَلُّوا	92	803

الآيات	رقمها	الصفحة
فَقُولَا لَهُ، قَوْلًا لِّئِنَّا عَلَّمَهُ، يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَىٰ	44	885
فَقَبَضْتُ قَبْضَةً مِّنْ أَثَرِ الرَّسُولِ	96	890
وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَمْوَسَىٰ	17	913
قَالَ بَلْ أَلْقُوا	65	976 - 969
وَأَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي	14	970
قَالَ ءَامَنْتُمْ لَهُ قَبْلَ أَنْ ءَاذَنَ لَكُمْ إِنَّهُ لَكَبِيرُكُمُ الَّذِي عَلَّمَكُمُ السِّحْرَ فَلَا تُقَطِّعُوا أَيْدِيَكُمْ	70	976
إِمَّا أَنْ تُلْقَىٰ وَإِمَّا أَنْ نَكُونَ أَوَّلَ مَنْ أَلْقَىٰ	66	977
لَعَلِّي ءَاتِيكُمْ مِنْهَا بِقَبَسٍ	10	1024
سورة الانبياء		
بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا	63	234
فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَرُ الَّذِينَ كَفَرُوا	97	388
بَلْ تَقْدِفُ بِالْحَقِّ عَلَى الْبَاطِلِ فَيَدْمَغُهُ فَإِذَا هُوَ زَاهِقٌ	18	616
وَتَأْتِيهِ لَآكِيْدَةٌ أَصْنَمَكُمْ	57	756
لَوْ كَانَ فِيهِمَا ءَالِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا	22	825

الآيات	رقمها	الصفحة
فَلَمَّا أَحَسُّوا بَأْسَنَا إِذَا هُمْ مِنْهَا يَرْكُضُونَ	12	870
هَذَا ذِكْرٌ مِنْ مَعِيَ وَذِكْرٌ مِنْ قَبْلِي	24	997 - 966
	سورة الحج	
فَلْيَعْمُدْ زَيْبٌ إِلَى السَّمَاءِ	15	424
أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتَنْصُبُ الْأَرْضُ مَخْضَرَةً	63	574
وَعَلَى كُلِّ ضَامِرٍ يَأْتِينَ مِنْ كُلِّ فَجٍّ عَمِيقٍ	27	694
لَيْسَ الْبِرُّ بِالْمَالِ وَلَيْسَ الْعَشِيرُ	13	767
فَلْيَنْظُرْ هَلْ يُذْهِبَ كَيْدُهُ مَا يَغِيظُ	15	973
وَنُقْرِئُكَ فِي الْأَرْحَامِ مَا نَشَاءُ	5	1057
ذَٰلِكَ وَمَنْ عَاقَبْ بِمِثْلِ مَا عُوقِبَ بِهِ ثُمَّ بُغِيَ عَلَيْهِ لَنُصْرَتُهُ اللَّهُ	58	1066
	سورة المؤمنون	
فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ	101	376
قَالَ رَبِّ ارْجِعُونِ ﴿١٠١﴾ لَعَلِّي أَعْمَلُ صَالِحًا فِيمَا تَرَكْتُ كَلَّا إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَائِلُهَا	100	664

الآيات	رقمها	الصفحة
إِنْ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا نَحْنُ بِمَبْعُوثِينَ	37	874
قَالَ عَمَّا قَلِيلٍ لِيُصْبِحُنَّ نَادِرِينَ	40	942
سورة النور		
قَدْ يَعْلَمُ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ	64	613
قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ	30	747
وَالْحَمِيسَةَ أَنْ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا	9	931 - 930
سورة الفرقان		
لَمْ يَحْزُوا عَلَيْهَا صُمًّا وَعُمْيَانًا	73	429
إِلَّا إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ	20	764
سورة الشعراء		
وَأَنْقُوا الَّذِي أَمَدَّكُمْ بِمَا تَعْلَمُونَ ﴿٦٣﴾ أَمَدَّكُمْ بِاتِّعَامٍ وَبَيْنَ ﴿٦٤﴾	133-132	475
قَالَ أَصْحَابُ مُوسَى إِنَّا لَمُدْرِكُونَ ﴿٦١﴾ قَالَ كَلَّا ۖ	62-61	664
إِنْ مَعِيَ رَبِّي سَيَهْدِينِ ﴿٦٢﴾		
فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَتُحَدَّثُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ	102	832

الآيات	رقمها	الصفحة
إِنِّي لِعَمَلِكُمْ مِنَ الْقَالِينَ	168	894
قَالَ ءَامَنْتُمْ لَهُ قَبْلَ أَنْ ءَاذَنَ لَكُمْ إِنَّهُ لَكَبِيرٌ كُمْ الَّذِي عَلَّمَكُمُ السِّحْرَ فَلَسَوْفَ تَعْمُونَ لَأَقْطِعَنَّ أَيْدِيَكُمْ	49	976
إِنَّمَا أَنْتَ مِنَ الْمُسَحَّرِينَ ﴿٦٦﴾ وَمَا أَنْتَ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا	186-185	976
قَالَ هُمْ مُوسَى الْقَوَا	43	976
	سورة النمل	
أَمَّا ذَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ	84	289
صُنِعَ اللَّهُ الَّذِي أَنْتَقَنَ كُلَّ شَيْءٍ	88	687
فَنَازِلَةٌ بِمَ يَرْجِعُ الْمُرْسَلُونَ	35	909
أَلَّا يَسْجُدُوا	25	1087
تَحْسِبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ	88	208
	سورة القصص	
كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ	88	489
فَبَصُرَتْ بِرَبِّهِ عَنْ جُنُبٍ	11	674

الآيات	رقمها	الصفحة
لِيَكُونُ لَهُمْ عَذَابٌ وَخِزْيَانٌ	8	741
إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ	56	877
فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ	79	927
لِتُنذِرَ قَوْمًا مَّا أَتَتْهُمْ مِنْ نَذِيرٍ مِنْ قَبْلِكَ	46	949
وَيَكُنَّ لِلَّهِ بَنِيَسُطُ الرِّزْقِ لِمَنْ يَشَاءُ	82	1078
سورة العنكبوت		
وَلَمَّا أَن جَاءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا سِيءَ بِهِمْ	33	255
مَنْ كَانَ يَرْجُوا لِقَاءَ اللَّهِ فَإِنَّ أَجَلَ اللَّهِ لَآتٍ	4	580
لِيَكْفُرُوا بِمَا ءَاتَيْنَهُمْ وَلِيَتَمَتَّعُوا فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ	66	740
فَلَمَّا خَبَّئَهُمْ إِلَى الْبَرِّ إِذَا هُمْ يُشْرِكُونَ	65	740
فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَن قَالُوا	24	830
فَكُلًّا أَخَذْنَا بِذَنبِهِ فَمِنْهُمْ مَّنْ أَرْسَلْنَا عَلَيْهِ حَاصِبًا وَمِنْهُمْ مَّنْ أَخَذَتْهُ الصَّيْحَةُ وَمِنْهُمْ مَّنْ حَسَفْنَا بِهِ الْآرْضَ وَمِنْهُمْ مَّنْ أَغْرَقْنَا	40	979

الآيات	رقمها	الصفحة
	سورة الروم	
ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِّنَ الْأَرْضِ إِذَا أَنتُمُ تَخْرُجُونَ	175-25	387
إِذَا أَنتُم بِشَرْ تَنْتَشِرُونَ	20	387
وَلَإِن تَصِبُّهُمْ سَيِّفَةٌ يَمَآ قَدِمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْتَنَطُونَ	36	582
قُلْ سَمِعُوا كَيْفَ كَانَ عِقَابُ الَّذِينَ مِن قَبْلُ كَانَ أَكْثَرُهُمْ مُّشْرِكِينَ	42	952
وَمِنَ آيَاتِهِ يُرِيكُمُ الْبَرْقَ	23	1058
	سورة السجدة	
فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّا أُخْفِيَ لَهُم مِّن قُرَّةِ أَعْيُنٍ	17	970
	سورة الاحزاب	
وَلَإِن يَأْتِ الْآخِزَابُ يَوَدُّوا لَوْ أَنَّهُمْ بَادُونَ فِي الْأَغْرَابِ	20	845
فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِم رِيحًا وَجُنُودًا لَّمْ تَرَوْهَا	9	979
مِنَ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ	23	985

الآيات	رقمها	الصفحة
	سورة سبا	
وَأَنَّا أَوْرَثْنَاكُمْ لَعَلَّ هُدًى أَوْفَى ضَلَالِكُمْ وَأَنَّا مُبِينٌ أَوْرَثْنَاكُمْ لَعَلَّ هُدًى أَوْفَى ضَلَالِكُمْ مُبِينٌ	24	328
إِذَا مَرَقْتُمْ كُلَّ مُمَرَّقٍ	7	408
فَلَمَّا قَضَيْنَا عَلَيْهِ الْمَوْتَ مَا دَلَّهُمْ عَلَى مَوْتِهِمْ إِلَّا دَابَّةُ الْأَرْضِ	14	869
وَمَا أَرْسَلْنَا إِلَيْهِمْ قَبْلَكَ مِنْ نَذِيرٍ	44	849
	سورة فاطر	
وَمَا يَسْتَوِي الْأَعْمَىٰ وَالْبَصِيرُ	37	560
إِنْ تَدْعُوهُمْ لَا يَسْمَعُوا دُعَاءَكُمْ	14	579
إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ	28	934 - 931
مَا يَفْتَحِ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِنْ رَحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا	2	959
وَمَا يَسْتَوِي الْأَعْمَىٰ وَالْبَصِيرُ	19	1047
	سورة يس	
قَالَ مَنْ يُحْيِي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ	78	343

الآيات	رقمها	الصفحة
وَنُفِخَ فِي الصُّورِ	51	376
الَّذِينَ رَوَّاهُمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِنَ الْقُرُونِ أَنَّهُمْ إِلَيْهِمْ لَا يَرْجِعُونَ	31	649
وَالْقَمَرَ قَدَّرْتَهُ مَنَازِلَ	39	737
لِتُنذِرَ قَوْمًا مَّا أُنذِرَ آبَاؤُهُمْ فَهُمْ غَافِلُونَ	6	948
إِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ	2	949
وَمَا أُنزِلْنَا عَلَى قَوْمِهِ مِنْ بَعْدِهِ مِنْ جُنْدٍ مِّنَ السَّمَاءِ وَمَا كُنَّا مُنْزِلِينَ	28	978 - 980
سورة الصافات		
وَنُنَادِيَنَّهُ أَنْ إِنَّا بَرَاءٌ لِّهِمْ	104	260
فَحَقَّ عَلَيْنَا قَوْلُ رَبِّنَا إِنَّا لَذَائِقُونَ	31	262 - 518
وَأَنكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِمْ مُّصْبِحِينَ	137	410
وَالصَّافَّاتِ صَفًّا ﴿١﴾ فَالزَّاجِرَاتِ زَجْرًا ﴿٢﴾ فَالْعَلِيلَاتِ ذِكْرًا	1	693
وَحِفْظًا مِّنْ كُلِّ شَيْطَانٍ مَّارِدٍ ﴿٣﴾ لَا يَسْمَعُونَ	7	693
إِنَّا زَيْنَا السَّمَاءِ الدُّنْيَا بِرِيَّةٍ الْكَوَكِبِ ﴿٤﴾ وَحِفْظًا	7-6	741

الآيات	رقمها	الصفحة
لَوْ أَنَّ عِنْدَنَا ذِكْرًا مِنَ الْأَوَّلِينَ	168	846
	سورة من	
إِنِّي أَحْبَبْتُ حُبَّ الْخَيْرِ عَنْ ذِكْرِ رَبِّي	32	526
هَذَا فَلْيَذُقُوهُ حَرِيمٌ وَعَسَاقٌ	57	588 - 587
مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ	74	909
مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتَ بِيَدَيَّ	74	909
جَنَّتْ عَدْنٌ مَفْتَحَةٌ لَهُمُ الْأَبْوَابُ	50	1068
	سورة الزمر	
أَمِنْ هُوَ قُنِيتُ	9	220
أَفَمَنْ يَتَّقِي بِوَجْهِهِ سُوءَ الْعَذَابِ يَوْمَ الْقِيَمَةِ	24	223
سَلَامٌ عَلَيْكُمْ طِبْتُمْ فَادْخُلُوهَا خَالِدِينَ	73	371
وَنُفِخَ فِي الصُّورِ	68	376
وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ مَا نَعْبُدُهُمْ	3	
أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ	36	427
خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَأُنْزِلَ لَكُمْ مِنَ الْأَنْعَامِ ثَمَنِيَّةَ أَزْوَاجٍ	6	447

الآيات	رقمها	الصفحة
وَأُورِثْنَا الْأَرْضَ فَتَبَوَّأْنَا مِنْهَا الْجَنَّةَ حَيْثُ نَشَاءُ فَنِعْمَ أَجْرُ الْعَامِلِينَ	74	571
إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا	53	976
	سورة طه	
وَيَقُولُ إِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ يَوْمَ التَّنَادِ	32	293
فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ ﴿٧٦﴾ إِذِ الْأَغْلُلُ فِي أَعْنَاقِهِمْ	71	376
أَدْخُلُوا أَبْوَابَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا فَبِئْسَ مَثْوًى الْمُتَكَبِّرِينَ	76	571
كَذَلِكَ يَطْبَعُ اللَّهُ عَلَى كُلِّ قَلْبٍ مُتَكَبِّرٍ جَبَّارٍ	35	677
وَهَمَّتْ كُلُّ أُمَّةٍ بِرَسُولِهِمْ لِيَأْخُذُوهُ	5	693
﴿٧٧﴾ الْيَوْمَ تُجْزَى كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ	16	712
وَقَالَ رَجُلٌ مُؤْمِنٌ مِّنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ	28	981
وَكَذَلِكَ حَقَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ عَلَى الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّهُمْ أَصْحَابُ النَّارِ ﴿٧٨﴾ الَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُ	6-5	995
لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابِ ﴿٧٩﴾ أَسْبَابَ السَّمَوَاتِ	37-36	886

الآيات	رقمها	الصفحة
	سورة فصلت	
وَأِنْ يَسْتَعْجِبُوا فَمَا هُمْ مِنَ الْمُعْتَبِينَ	24	406
وَمَا تَخْرُجُ مِنْ ثَمَرَاتٍ	47	419
وَمِنْ بَيْنِنَا وَبَيْنَكَ حِجَابٌ	5	957
أَفَمَنْ يُلْقَى فِي النَّارِ خَيْرٌ أَمْ مَنْ يَأْتِي آمِنًا يَوْمَ الْقِيَمَةِ	40	1040
	سورة الشورى	
وَإِذَا مَا غَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ	37	407
وَهُوَ الَّذِي يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ وَيَعْفُوا عَنِ السَّيِّئَاتِ	25	529
جَعَلَ لَكُم مِّنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا وَمِنَ الْأَنْعَامِ أَزْوَاجًا يَذُرُّوكُمْ فِيهِ	11	598
وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا	51	832 - 738
يَنْظُرُونَ مِنْ طَرْفٍ خَفِيٍّ	45	963
	سورة الزمر	
أَفَنَضْرِبُ عَنْكُمُ الذِّكْرَ صَفْحًا	5	229

الآيات	رقمها	الصفحة
أَفَلَا تُبْصِرُونَ ﴿٥٢﴾ أَمْ أَنَا خَيْرٌ	52	285 - 295
وَهَذِهِ آيَاتُهُ تَجْرِي مِنْ تَحْتِ أَفَلَا تُبْصِرُونَ ﴿٥٣﴾ أَمْ أَنَا خَيْرٌ مِمَّنْ هَذَا الَّذِي هُوَ مَهِينٌ	52	285
وَلَنْ يَنْفَعَكُمْ الْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ أَنْتُمْ فِي الْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ	39	377
وَإِنْ كُلُّ ذَلِكُ لَمَّا مَتَّعَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا	35	760
نُقِضَ لَهُ، شَيْطَانًا فَهُوَ لَهُ قَرِينٌ	36	907
فَلَمَّا نَذَهَبَ بِكَ فَأَنَا مِنْهُمْ مُنتَقِمُونَ	41	1011
وَنَادُوا بِمَمْلِكٍ لِيَقْضِيَ عَلَيْنَا رَبُّكَ	77	1088
سورة الجاثية		
وَإِذَا تَنَادَى عَلَيْهِمْ ءَايَتُنَا يَبْتَغِ مَا كَانَ حُجَّتِهِمْ	25	830
سورة الاحقاف		
وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُوا بِهِ، فَسَيَقُولُونَ	11	379
أُولَئِكَ الَّذِينَ نَتَقَبَّلُ عَنْهُمْ أَحْسَنَ مَا عَمِلُوا	16	529
وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ ءَامَنُوا لَوْ كَانَ خَيْرًا مَّا سَبَقُونَا إِلَيْهِ	11	721
يَغْفِرَ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ	31	967

الآيات	رقمها	الصفحة
فَهَلْ يُهْلَكُ إِلَّا الْقَوْمُ الْفَاسِقُونَ	35	1047
	سورة القتال (محمد ﷺ)	
كَمْ هُوَ خَلِيلٌ فِي النَّارِ وَسُقُوا مَاءً حَمِيمًا	15	223
أَفَمَنْ كَانَ عَلَى يَتْنٍ مِّن رَّبِّهِ كَمْ زَيْنٌ لَهُ سُوءُ عَمَلِهِ	14	224
مَثَلُ الْجَنَّةِ الَّتِي وُعدَ الْمُتَّقُونَ فِيهَا أَنْهَرٌ مِّن مَّاءٍ غَيْرِ آسِنٍ وَأَنْهَرٌ مِّن لَّبَنٍ	15	224
وَمَنْ يَبْخُلْ فَإِنَّمَا يَبْخُلْ عَن نَفْسِهِ	38	525
	سورة الفتح	
لَتَذْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِن شَاءَ اللَّهُ	27	250
ءَامِينَ		
	سورة العنكبوت	
لَا يَسْخَرُ قَوْمٌ مِّن قَوْمٍ عَسَى أَنْ يَكُونُوا خَيْرًا مِنْهُمْ وَلَا نِسَاءٌ مِّن نِّسَاءٍ عَسَى أَنْ يَكُنَّ خَيْرًا مِنْهُنَّ	11	545 - 287
وَكُرْهُ إِلَيْكُمْ الْكُفْرَ وَالْفُسُوقَ وَالْعِصْيَانَ	7	362

الصفحة	رقمها	الآيات
468	9	فَقَاتِلُوا آلَ لُحْيَانَ تَتَنَحَّى حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ
504	7	لَوْ يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأَمْرِ
	سورة ق	
376	20	وَنُفِخَ فِي الصُّورِ
384	35	وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ
907	23	وَقَالَ قَرِينُهُ هَذَا مَا لَدَيَّ عَتِيدٌ
907	27	قَالَ قَرِينُهُ رَبَّنَا مَا أَطْغَيْتُهُ
	سورة الذاريات	
862	25	هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ ضَيْفِ إِبْرَاهِيمَ الْمُكْرَمِينَ ﴿٢٥﴾ إِذْ دَخَلُوا عَلَيْهِ
	سورة الطور	
685	21	كُلُّ أَمْرٍ بِمَا كَسَبَ رَهِينٌ
840	32	أَمْ تَأْمُرُهُمْ أَخْلُسَهُمْ هَذَا
	سورة النجم	
220	22	تِلْكَ إِذْ أَوَّلَتْ قِسْمٌ ضِيزَى
	سورة القمر	
892	12	وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا

الآيات	رقمها	الصفحة
	سورة الواقعة	
أَيْنَا لَمَبْعُوثُونَ ﴿٤٧﴾ أَوْءَا بَاؤُنَا	48	230
فَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنَ الْمُقَرَّبِينَ	89	319
خَافِضَةً رَّافِعَةً	3	400
	سورة الحديد	
هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ	3	572
وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ	23	699
	سورة العشر	
وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ	9	284
	سورة الممتحنة	
لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ	1	795
	سورة الصف	
لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ	2	909
	سورة الجمعة	
وَإِذَا رَأَوْا تِجْرَةً أَوْ هَمًّا أَنْفَضُوا إِلَيْهَا	11	401
يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ	9	574

الآيات	رقمها	الصفحة
	سورة المنافقون	
لِيُخْرِجَ بَآلَاءُهَا الْآدِلَ	8	307
هُمُ الَّذِينَ يَقُولُونَ لَا تُنْفِقُوا عَلَىٰ مَنْ عِندَ رَسُولِ اللَّهِ حَتَّىٰ يَنْفَضُوا	7	468
	سورة التغابن	
فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ	16	923 - 922
	سورة الطلاق	
لِيُنْفِقَ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ	7	229
	سورة التحريم	
وَالْمَلَائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ	4	928 - 717
	سورة الملك	
أَمَّنْ هَذَا الَّذِي هُوَ جُنْدٌ لَّكَ	20	289
أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَى الْطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَافًى وَيَقْبِضْنَ	19	449
فَمَنْ يَأْتِيكُمْ بِمَاءٍ مَّعِينٍ	30	581
	سورة القلم	
وَلَا تُطِيعُ كُلَّ حَلَافٍ مَّهِينٍ	10	699

الآيات	رقمها	الصفحة
وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ	9	832
	سورة العنكبوت	
تُفِخَ فِي الصُّورِ	13	376
وَأَنَّهُ لَحَقُّ الْيَقِينِ	51	631
	سورة نوح	
مِمَّا خَطِيئَتِهِمْ أُغْرِقُوا فَأَذْخَلُوا نَارًا	25	959
	سورة الجن	
وَمِنَّا دُونَ ذَلِكَ كُنَّا طَرَائِقَ قَدَدًا	11	355
وَأَنَّهُ كَانَ يَقُولُ سَفِيهُنَا	4	547 - 546
فَمَنْ يُؤْمِنُ بِرَبِّهِ فَلَا تَخَافُ بَحْشُهُ وَلَا رَهَقًا	13	580
	سورة المزمل	
السَّمَاءِ مُنْفَطِرٍ بِهِ ؕ كَانَ وَعْدُهُ مَفْعُولًا	18	414
	سورة المدثر	
وَرَبِّكَ فَكَبِّرْ ﴿١﴾ وَتَبَارَكَ فَطَهِّرْ ﴿٢﴾ وَالرُّجْزَ فَأَهْجُرْ	3-4-5	588
وَمَا هِيَ إِلَّا ذِكْرُنَا لِلبَشَرِ ﴿١﴾ كَلَّا وَالْقَبْرِ	31-32	665

الآيات	رقمها	الصفحة
إِنَّمَا لِإِخْدَى الْكُفْرِ	35	665
عَلَيْهَا تِسْعَةُ عَشَرَ	30	665
كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ	38	685
	سورة القيامة	
لَا أَقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَمَةِ	1	1011 - 804
	سورة الإنسان	
إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا	3	324
وَلَا تُطِيعْهُمْ مِثْمًا أَوْ كَفُورًا	24	329
إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ سَلَاسِلًا وَأَغْلَلََّا وَسْعِيرًا	4	666
	سورة المرسلات	
وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ	36	592
	سورة النبا	
عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ	1	909
إِنَّا أَنْذَرْتَكُمْ عَذَابًا قَرِيبًا	40	949
	سورة النازعات	
ءَأَنْتُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَمِ السَّمَاءُ بَنُنَهَا	27	281

الآيات	رقمها	الصفحة
فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى ﴿٨﴾	41	1061 - 310 - 309
وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الْهَوَىٰ ﴿٩﴾ فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى ﴿١٠﴾	41-40	309
فِيمَ أَنْتَ مِنْ ذِكْرِنَهَا	43	909
	سورة المطففين	
كَلَّا إِنَّ كِتَابَ الْأَبْرَارِ	18	662
كَلَّا إِنَّ كِتَابَ الْفُجَارِ	7	662
كَلَّا إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّخَجُولُونَ	15	662
وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ	3	737
	سورة الانشقاق	
إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ	1	398
لَنَرَكَيْنِ طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ	19	528
	سورة البروج	
فَعَالٌ لِّمَآ يُرِيدُ	16	729
	سورة الأعلى	
فَذَكِّرْ إِنْ نَفَعْتَ الَّذِي ذَكَرْتِ	9	243

الآيات	رقمها	الصفحة
وَيَتَجَنَّبُهَا الْأَشْقَى	11	243
	سورة الفجر	
فَأَمَّا الْإِنْسَانُ إِذَا مَا ابْتَلَيْنَاهُ رَبُّهُ فَآكَرَمَهُ وَنَعَّمَهُ	15	318
فَيَقُولُ رَبِّي أَكْرَمَنِ		
وَاللَّيْلِ إِذَا يَأْسَرُ	4	667
	سورة البلد	
وَهَدَيْنَاهُ النَّجْدَيْنِ	10	325
فَلَا اقْتَحَمَ الْعَقَبَةَ	11	509
	سورة الضحى	
وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ	11	712
وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى	5	754
	سورة الشرح	
أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ	1	862 - 231 - 229
	سورة الملق	
الرَّبَّانِيَّةَ	18	220
لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ	15	456 - 333

الآيات	رقمها	الصفحة
أَرَأَيْتَ الَّذِي يَنْهَى ﴿١﴾ عَبْدًا إِذَا صَلَّى ﴿٢﴾ أَرَأَيْتَ إِنْ كَانَ عَلَى الْهُدَى ﴿٣﴾ أَوْ أَمَرَ بِالتَّقْوَى ﴿٤﴾ ﴿٥﴾ أَرَأَيْتَ إِنْ كَذَّبَ وَتَوَلَّى	13-9	640
أَنْ رَّاهُ اسْتَغْنَى	7	814
	سورة القدر	
سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطَلَعِ الْفَجْرِ	5	467
	سورة الزلزلة	
فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ	7	338
يَوْمَئِذٍ تُخْبِرُهَا	4	376
	سورة العاديات	
إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنُودٌ	6	759
وَإِنَّهُ عَلَىٰ ذَٰلِكَ لَشَهِيدٌ	7	759
وَإِنَّهُ لِحُبِّ الْخَيْرِ لَشَدِيدٌ	8	759
إِنَّ رَبَّهُم بِهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّخَبِيرٌ	11	764 - 759
وَالْعَادِيَاتِ	1	764
	سورة القارعة	
كَالْعِہَنِ الْمَغْفُوشِ	4	220

الآيات	رقمها	الصفحة
وَمَا أَدْرَاكَ مَا هِيَّةٌ	10	1032
	سورة الفيل	
فَجَعَلَهُمْ كَعَصْفٍ مَّأْكُولٍ	5	712 - 632
	سورة قريش	
فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ	3	711
لَا يَلْفِ قُرَيْشٍ	1	711
	سورة النصر	
إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ	1	406
فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ	3	406

الأحاديث والأخبار

الرقم	الموضوع	الصفحة
1-	أترضون أن تكونوا ربيع أهل الجنة؟ قالوا: بلى!	98
2-	إثنان يعجلهما الله في الدنيا: البغي وعقوق الوالدين.	389
3-	أحق ما أكل الرجل من كسبه، وإن ولده من كسبه.	947
4-	أخرجوا عني الكسب الخبيث. ابن عباس، يعني ابني أبي لهب.	948
5-	أذن لها بنفسين: نفس في الشتاء، ونفس في الصيف.	1049
6-	أسامة أحب الناس إلي ما حاشا فاطمة.	457
7-	أسجعا كسجع الكهان.	790
8-	أسرع الخير ثوابا: صلة الرحم، وأعجل الشر عقابا: البغي واليمين الفاجرة.	838
9-	أشد الناس عذابا يوم القيامة: المصورون.	271
10-	أصاب رجل من امرأة قبله، فذكر ذلك للنبي ﷺ. فنزلت ﴿أقم الصلاة طرفي النهار...﴾ الآية	970
11-	أعددت لعبادي الصالحين ما لا عين رأت، ولا أذن سمعت، ولا خطر على قلب بشر...	442
12-	أفلا ترضون إن تكونوا ثلث أهل الجنة؟ قالوا: بلى! قال فوالذي نفسي بيده لأرجو إن تكونوا نصف أهل الجنة.	438
13-	أقول ماذا؟ قول عائشة رضي الله عنها.	646
14-	ألا ليت شعري هل أبيتن ليلة... قول بلال عندما أصابته الحمى.	683
15-	اللهم لا سهل إلا ما جعلته سهلا، وأنت تجعل الحزن ذا شئت سهلا.	206
16-	أما بعد: ما بال رجال يشترطون شروطا ليست في كتاب الله.	317
17-	أنا أفصح من نطق بالضاد، بيد إني من قريش.	440
18-	إننا نصيب في الغزو من أموال أهل الذمة الدجاجة والشاة... سؤال رجل لابن عباس.	916
19-	إن سالما شديد الحب لله عز وجل، لو كان لا يخاف الله ما عصاه.	718
20-	إن القدرية مجوس هذه الأمة.	1017

الرقم	الموضوع	الصفحة
21-	أنسيت أم قصرت الصلاة؟ قال ﷺ كل ذلك لم يكن.	697
22-	إن قريشا تتابعت عليهم سنو جذب في حياة عبد المطلب... رواه الخطابي.	494
23-	إن قعر جهنم سبعين خريفا.	270
24-	إن كان رسول الله ﷺ يحب التيمن عائشة.	762
25-	إن كنا فرغنا في هذه الساعة قول ابن بسر.	761
26-	إنك لتصل الرحم، وتحمل الكل، وتكسب المعدوم... تحديجة.	823
27-	إن كان من أصدق هؤلاء قول معاوية في كعب الأخبار.	761
28-	إن المنبت لا أرضا قطع، ولا ظهرا أبقى.	789
29-	إنني لأعلم إذا كنت على غضبي، وإذا كنت عني راضية.	861
30-	أول مشهد شهده رسول الله ﷺ، غيبت عنه.. قول أنس بن النضر.	952
31-	أول من يقرع باب الجنة فيفتح له، الرسول ﷺ.	1068
32-	سألت الله إلا يسلط على أمي عدوا من سوى أنفسهم.	512
33-	سبحانك اللهم وبمحمدك.	154
34-	ضعه في الخضيض فإنما أنا عبد أكل كم يأكل العبد...	593
35-	غير الدجال أخوفني عليكم.	1027
36-	فإن توليت فإن عليك إثم الأريسين كتاب الرسول لهرقل.	977
37-	فإن جاء صاحبها والا استمتع بها.	583
38-	فلعل بعضكم إن يكون الحن بحجته من بعض.	550
39-	فلما بلغني أنه توجه قافلا حضرني همي.. كعب بن مالك.	913
40-	فما زلت أحب الدباء من يومئذ قول أنس.	958
41-	فمطرنا من الجمعة إلى الجمعة.	957
42-	قصرنا الصلاة مع رسول الله ﷺ أكثر ما كنا قط وأمنه أحد الصحابة.	618
43-	كأنك بالدنيا لم تكن وكأنك بالآخرة لم تزل وكأنك بالليل قد أقبل...	673
44-	كان ابن عمر يعطي عن الكبير والصغير، حتى إن كان يعطي عن بني نافع.	761
45-	كل أمي يدخلون الجنة إلا من أبى. قالوا: ومن أبى؟ قال: من أطاعني دخل الجنة، ومن عصاني قد أبى.	695

الرقم	الموضوع	الصفحة
46-	كل امرئ مصباح في أهله، والموت أدنى من شراك نعله أبو بكر لما أخذه الحمي.	683
47-	كل الطلاق واقع إلا طلاق المعتوه.	676
48-	كنا نتكلم في الصلاة، يكلم الرجل صاحبه، وهو إلى جانبه في الصلاة حتى نزلت قوموا لله قانتين.	971
49-	كنيف ملئ علما قول عمر.	635
50-	كيف اغرم من لا شرب، ولا أكل ولا نطق، ولا استهل.	789
51-	لا يبولن أحدكم في الماء الدائم الذي لا يجري ثم يغتسل به.	451
52-	لم لم تكتب في براءة بسم الله الرحمن الرحيم؟ ابن عباس لعلي. فقال علي كرم الله وجهه: لأن البسمة أمان، وبراءة ليس فيها أمان، نزلت بالسيف.	994
53-	لن ترعى، لن ترعى، قول الملك في المنام لعبد الله ابن عمر.	878
54-	لن يدخل أحدكم الجنة بعمله.	414
55-	لو بغى جبل على جبل لك الباغى ابن عباس.	839
56-	لو رأيت رجلا أتى عمر، فقال: يا أمير المؤمنين، يقول: لو قد مات عمر لقد بايعت فلانا... ابن عوف.	849
57-	لو سمعته ما قتلته. حديث لا تقتل قريش بعد هذا صبرا.	829
58-	لو غيرك قالها يا أبا عبيدة قول عمر رضي الله عنه .	837
59-	لو قد جاء مال البحرين قد أعطيتك هكذا، وهكذا، وهكذا.	850
60-	ليرد علي أقواما اعرفهم ويعرفوني...	756
61-	ما أجد لي ولكم مثلاً إلا كما قال العبد الصالح: فصبر جميل، والله المستعان على ما تصفون. قول عائشة.	970
62-	ما أنا لأدعهما قول أبي الدرداء في الركعتين بعد العصر.	720
63-	ما أنزل الله علي فيها شيئا إلا هذه الآية الجامعة الفاذة: ﴿مَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ﴾.	969 - 337
64-	من أناء الله مالا فلم يؤدي زكاته مثلاً له ماله يوم القيامة شجاعا أقرع له زبيبتان يطوفه يوم القيامة، يأخذ بلهزمتيه، يعني بشدقيه، يقول: أنا مالك، أنا كنزك.	970

الرقم	الموضوع	الصفحة
65-	من نسي صلاة أو نام عنها فليصلها إذا ذكرها، لا كفارة لها إلا ذلك، وتلى ﴿أقم الصلاة لذكري﴾.	970
66-	من يعمل لي من نصف النهار إلى صلاة العصر على قيراط قيراط؟ فعلت النصارى.	957
67-	نحن الآخرون السابقون، بيد كل أمة أوتوا الكتاب من قبلنا....	857- 439
68-	قول عمر ؓ: نعم العبد صهيب، لو لم يخف الله لم يعصه.	817
69-	هذا أول طعام أكله أبوك من ثلاث أيام.	958
70-	وأيم الله لقد كان خليقا للإمارة، وإن كان من أحب الناس إلي.	761
71-	واغفر لنا وارحمنا كما وعدتنا بقولك - وقولك الحق - ﴿فإذا أفضت من عرفات فاذكروا الله﴾.	971
72-	﴿ولا ينفع ذا الجد منك الجد﴾.	961
73-	قول عائشة رضي الله عنها: ولم يجلس عندي من يوم قيل فيما قيل.	958

الأمثال

الرقم	الحديث	الصفحة
1-	أجناؤها أبنائها.	831
2-	إن حري أضيق من تسعين.	729
3-	أشغل من ذات النحين.	1027
4-	تسمع بالمعيدي خير من أن تراه.	1058 - 836 - 513
5-	تفرقوا أيادي سبيل.	396
6-	حديث خرافة.	292
7-	الذود إلى الذود إبل.	361
8-	الرشف أنقع.	849
9-	عسى الغوير أبوسا.	542
10-	فلان هالك في الهوالك.	1041
11-	كما تدين تدان.	511
12-	لا أفعله ما أن حراء مكانه.	512
13-	لأمر ما يسود من يسود.	945
14-	لو ذات سوار لطمتني.	854 - 837
15-	ما يوم حليلة بسر.	958
16-	مرعى ولا كالسعدان.	786
17-	من الخواطى سهم صائب.	1082
18-	من عز بز.	383
19-	ومن عضة ما ينبتن شكرها.	1012 - 755

الأساليب والشواهد النثرية

الرقم	الصفحة
1-	أتاني سواك. 512
2-	اتقى الله امرؤ فعل خيرا يشب عليه. 418
3-	أتيتك قدوم الحج. 489
4-	الدينار الحمر، والدرهم البيض. 1085
5-	إذا بلغ الرجل الستين فإياه وإيا الشواب. 637
6-	اشترته بدرهم فصاعدا. 285
7-	أكرمك ما ذر شارق. 489
8-	الله أكبر على ما هذان، والحمد لله على ما أولانا. 518
9-	اللهم اغفر لي ولمن يسمع حاشا الشيطان وأبا الأصبح. 462
10-	الها هو هذا. 301
11-	أم العبيد فذو العبيد. 320
12-	أما قرىشا فأنا أفضلها. 320
13-	امرأة لابن وتامر. 415
14-	أنت أعلم ومالك. 1056
15-	انظر إلى كيف يصنع. 705
16-	إني مما أن أفعل. 912
17-	إنها لإبل أم شاء. 292 - 285
18-	إن وراكبها. 272
19-	بعت الشاء شاة ودرهما. 1056
20-	خذه بما عز أو هان، خذه بما عز وهان. 1055
21-	دعني من تمر تان. 980
22-	رايت منه أسدا. 429
23-	سرع ذا خروجا. 917
24-	سواء علي أقيمت أو قعدت. 282
25-	شالت نعماتهم. 323

الرقم	الصفحة
26-	ضرب زيد البطن والظهر.
27-	على كيف تبيع الأحمرين.
28-	فلان جاءته كتابي فاحتقرها.
29-	فلان لا يطبق حمل الفهر فمن بله أن يأتي بالصخرة.
30-	قد كان من مطر.
31-	قضية ولا أبا حسن لها.
32-	قمت وأصك عينه.
33-	لا أفعله عوض العائضين.
34-	لا تأكل السمك وتشرب اللبن.
35-	لله دره فارسا.
36-	لا نولك إن تفعل.
37-	لعن الله ناقة حملتني إليك.
38-	لقد أمر أمر ابن أبي كبشة.
39-	ليس الطيب إلا المسك.
40-	مررت برجل سواء والعدم.
41-	مرض حتى إنهم لا يرجونه.
42-	من لي بالسائح بعد البارح.
43-	منا ظعن ومنا قام.
44-	يارب صائمه لن يصومه، ويارب قائمه لن يقومه.

الأشعار والأرجاز

الصفحة	القال	البهر	القافية
752 - 271	نسب للاختل	خفيف	وظباء
875	؟	كامل	المهيجاء
	المضمومة		
278	زهير	وافر	أم نساء
533	أبو نواس	بسيط	الدام
636 - 645	مسلم بن معبد	وافر	دواء
1042			
763	غالب بن الحارث	وافر	سواء
864	؟	وافر	المراء
	المكسورة		
501 - 942	عدي بن الرُّعلاء	خفيف	لمجلاء
891	؟	كامل	بالصحراء
811	أبو زُبَيْد الطائي	خفيف	بقاء
	الباء الساكنة		
451	أبو دؤاد	متقارب	اضطراب
	المفتوحة		
237	؟	كامل	هيا ربا
237	؟	كامل	جدبا
249	؟	طويل	غضوبا
357	؟	طويل	معذبا
435	بديع الزمان	بسيط	الذهبا
435	بديع الزمان	بسيط	عذبا
482	؟	رجز	ربا
482	-	رجز	ركبا
482	-	رجز	قأبا
537	معاوية بن مالك: معود الحكماء	وافر	غضابا

الصفحة	القالل	البهر	القافية
581	ابن مَقْرُوم	وافر	التهابا
734	المتني	طويل	أصبا
757	ينسب لرؤبة ولغيره	رجز	شهره
757	ينسب لرؤبة ولغيره	رجز	الرقبة
759	ابن بُنَاة	كامل	واجبا
759	ابن بُنَاة	كامل	ناصبا
928	؟	خفيف	مجيا
1017	جرير	وافر	أصابا
	المضمومة		
517 - 217	ساعدة بن جُوَيْة الهذلي	كامل	الثعلب
221	أبو ذؤيب	طويل	طلابها
225	الكميت	طويل	يلعب
248	جابر بن رَأْلان	وافر	الخطوب
362	النابعة الذبياني	طويل	أجرب
371	بعض بني قَقْعَس	طويل	يتقلب
415	راشد بن عبد ربه	طويل	الثعالب
541	هُذْبَةُ بن خَشْرَم	وافر	قريب
588	؟	كامل	يتذبذب
911 - 613	امرؤ القيس	بسيط	سرحوب
936 - 625	نُهْشَلُ بن حَرِيٍّ	طويل	مضاربه
631	ابو الجراح	طويل	غاربه
663	؟	طويل	رقيب
732	حسان بن ثابت	بسيط	ذيب
742	؟	طويل	نصيب
768	؟	وافر	قريب
791	ابن قيس الرقيات	منسرح	مطلب
820	أبو صخر الهذلي	طويل	سبب
821	أبو صخر الهذلي	طويل	يطرب

الصفحة	القالل	البحر	القافية
857	؟	طويل	جوانبه
858	؟	طويل	ألاعبه
880	ابو العتاهية	وافر	المشيب
882	كعب الغنوي	طويل	محجب
882	كعب الغنوي	طويل	قريب
898	؟	رجز	حرايه
903	ثُفيل	رجز	الغالب
921	؟	طويل	عابها
922	امرؤ القيس	طويل	عسيب
923	امرؤ القيس	طويل	نسيب
923	أبو قيس بن رِفاعَة	بسيط	الشيبي
936	مطيع ابن إياس	خفيف	خطيب
1049	جرير	بسيط	وتأويب
1073	النابعة	طويل	فتصوبوا
1077	راجز من تيم	رجز	الأشنب
1077	راجز من تيم	رجز	الزرنب
	المكسورة		
256	امرؤ القيس	طويل	لحطب
508	؟	بسيط	القرب
526	عامر بن الطفيل	طويل	والأب
556	القَطْمِي	طويل	الدوائب
577	ابن زُيَّابة	سريع	فالآيب
689	قيس بن ذريح	طويل	الخطب
691	أبو الأسود الدؤلي	بسيط	بلييب
729 - 692	عمرو بن الأيهم	خفيف	القباب
704	الفرزدق	بسيط	رابي
752	الأعشى ميمون	خفيف	الخطوب
761	؟	بسيط	مكذوب

الصفحة	القالل	البحر	القافية
775	سَلَامَةُ بن جَنْدَل	بسيط	للشيب
842	المتني	طويل	كاتب
846	ابن الحاجب	رجز	الباب
848	العباس بن الأحنف	طويل	قلبي
865	؟	طويل	واهب
950	عمرو بن معد يكرب	بسيط	نشب
958	النابعة	طويل	التجارب
1008	اسماعيل بن بشار	خفيف	الحلاب
1085	؟	مشطور السريع	العقرب
1085	؟	مشطور السريع	الأذنان
	الثاء المضمومة		
347	عمرو بن فقّاس	وافر	تبيت
464	؟	وافر	تخيب
953 - 492	جَذِيمة الأبرش	مديد	شمالات
616	السموال بن عاديّاء	خفيف	دعيت
616	السموال بن عاديّاء	خفيف	مقيت
	المكسورة		
345	؟	طويل	الغفلات
773 - 518	عمرو بن معد يكرب	طويل	كرت
532	عمرو بن معد يكرب	طويل	وفرت
551	؟	مشطور الرجز	دولاتها
551	؟	مشطور الرجز	لماتها
551	؟	مشطور الرجز	زفرتها
551	؟	مشطور الرجز	غلاتها
703	الهلاّلي ابن عامر	بسيط	المللمات
717	رجل من طيّ	طويل	مرت
814	؟	سريع	تماتي
1060	الفرزدق	طويل	سلت

الصفحة	القالل	البهر	القافية
	الجيم المضمومة		
002 - 416 1056	أبو ذؤيب الهذلي الأسعد بن عماتي	طويل بسيط	لهن تنيج فرج
	المفتوحة		
601 1084	سُوَيْدُ بن أبي كاهل العجاج	رجز رجز	يرندجا أنهجا
	المكسورة		
680	العرجي	سريع	منهج
	الساكنة		
423 423	النايعة الجعدي النايعة الجعدي	مشطور الرجز مشطور الرجز	بالفرج الفلج
	الحاء المكسورة		
232 400 543 701 845	جرير أبو الطَّمَحَان = هَذَبَة قَسَامُ بن رَوَاحَة عمرو بن الإِطْنَابَة ليبد	وافر طويل طويل وافر رجز	راح برائح والجوانح تستريحي الرماح
	المضمومة		
330 629 - 384 606 728 769 782 782 782 822 622	أبو ذؤيب الهذلي أبو ذؤيب الهذلي ؟ سعد بن مالك ذو الرمة سعد بن مالك سعد بن مالك سعد بن مالك ثَوْبَة بن الحُمَيْر توبة بن الحمير	بسيط وافر كامل مجزوء الكامل طويل مجزوء الكامل مجزوء الكامل مجزوء الكامل طويل طويل	السوح صحيح يصيح فاستراحوا أروح لا براح والمراح الوقاح صفائح صائح

الصفحة	القالل	البحر	القافية
1081	المتني	كامل	تريح
	المفتوحة		
615	المغيرة بن حبناء	وافر	فأستريحا
1010	؟ المفتوحة	كامل	جالحا
235	جرير	وافر	الشدادا
235	--	وافر	الجوادا
252	زائد بن صَفْصَعَة	طويل	بدا
270	عمر بن أبي ربيعة	طويل	أسدا
437	؟	طويل	ليبعدا
466	؟	بسيط	مجدودا
507	قيس بن المُلَوَّح	طويل	جلدا
679	القرَجي	طويل	بردا
726	العجاج	رجز	أجلدا
770	عمر بن أبي ربيعة	بسيط	غدا
884	الفرزدق	طويل	المقيدا
770	الأعشى ميمون	طويل	غدا
941	الأعشى ميمون	طويل	ندا
989	؟	بسيط	عددا
1008	؟	رجز	الشهودا
1008	؟	رجز	البرودا
1079	يزيد بن الحكم الثقفي	بسيط	موجودا
1084	الأعشى ميمون	طويل	فاعبدا
1084	الأعشى ميمون	طويل	لنفصدا
1088	؟	رجز	اليدا
	المضمومة		
248	المعلوط القرَني	طويل	يزيد
407	الآخرم السَّنيسي	متقارب	لا أكيد

الصفحة	القالل	البحر	القافية
448	أبو نواس	خفيف	جده
545	صخر بن الجعد	طويل	فأعودها
639	العوام بن عُقْبَة	طويل	اعودها
661	؟	طويل	الجهد
801 - 691	فاطمة الخزاعية	مدید	بعدوا
691	فاطمة الخزاعية	مدید	وردوا
733	أنس بن مدركة	وافر	يسود
773	المتني	منسرح	أزودها
880	الدمامي	متقارب	سعود
880	الدمامي	متقارب	يعود
1058	أبو اللحام التغلبي المكسورة	طويل	ويقصد
928 - 246	النابعة الذبياني	بسيط	يدي
293	المتني	وافر	بالتنادي
299	؟	وافر	معد
881 - 332	النابعة الذبياني	بسيط	فقد
332	- -	بسيط	تزد
333	- -	بسيط	الشمذ
850 - 335	جرير	بسيط	بعداد
850 - 336	جرير	بسيط	أولادي
417	خُفَّاف بن ثَدْبَة	كامل	الإثمذ
421	قيس بن زهير	وافر	زياد
553	؟	مجزوء الرمل	عندي
605	طرفة	طويل	وازداد
-752 - 606	النابعة	كامل	كان قد
1018 - 869			
611	الهذلي شماس	بسيط	بفرصاد
678	الأشهب بن رميلة، أو الحريث..	طويل	خالد

الصفحة	القالل	البهر	القافية
704	الأسود بن يَعْفُرُ	كامل	سوادي
708	؟	طويل	الأبعاد
715	؟	بسيط	البلد
720	ابن معد يكرّب	وافر	لفرد
726	ابن مَيّادة	كامل	ومعاهد
730	حاتم، أو قاسم المتقري، أو عروة ابن الورد	طويل	وحدي
763	؟	طويل	معاند
766	كُتِيرَ عَزَّة	طويل	مراد
813	زهير	طويل	بمخلد
943	ابن يَعْفُرُ	كامل	وسادي
943	ابن يَعْفُرُ	- -	فؤادي
960	امرؤ القيس بن عانس	متقارب	الأسود
960	امرؤ القيس بن عانس	متقارب	ترقد
960	امرؤ القيس بن عانس	متقارب	الأرمد
996	؟	طويل	للود
1024	؟	طويل	ماجد
1034	النابعة الذبياني	بسيط	البلد
1049	الفرزدق	كامل	محمد
	المجزومة		
860	؟	مجزوء الكامل	ناشد
	الراء المفتوحة		
240	؟	رجز	أطيرا
356	ذو الرُمة	طويل	قفرا
363	عمرو الباهلي	طويل	أحمرا
405	الفرزدق	طويل	المعورا
474	؟	طويل	الأصاغرا
565	؟	رمل	خيره

الصفحة	القال	البهر	القافية
651	عدي بن زيد	مديد	بارا
852	ابن الطفيل	وافر	تعذرا
852	ابن الطفيل	وافر	أوسرا
946	أمية بن أبي الصلت	خفيف	البيقورا
981	النابعة الذبياني	طويل	وظاها
981	النابعة الذبياني	طويل	مصادرا
1083	جرير	بسيط	يا عمرا
	المضمومة		
266	أوس بن حَجَر	طويل	غامر
269	؟	بسيط	وما تذر
312	أبو صخر الهذلي	طويل	الأمر
312	أبو صخر الهذلي	طويل	الذعر
313	عابد بن المنذر	طويل	ولا خر
316	عمر بن أبي ربيعة	طويل	فيحضر
329	ثوبة بن الحمير	طويل	فجورها
354	ليبد	بسيط	الذكر
369	الفرزدق	طويل	مواطره
1068 - 378	الفرزدق	بسيط	بشر
380	عثير بن ليبد، أو عثمان	بسيط	مياسير
380	عثير بن ليبد، أو عثمان	بسيط	الأعاصير
446	الفرزدق	طويل	تصاهره
453	المضرم الأسدي	طويل	دعائره
936 - 501	أبو دؤاد	خفيف	المهار
523	الشنبي بشر	متقارب	مقاديرها
585	عدي بن زيد	خفيف	تصير
622	عمر بن أبي ربيعة	طويل	تنظر
641	أعشى باهلة	بسيط	ولا سخر
664	المؤمل المحاربي	بسيط	سقر

الصفحة	القالل	البهر	القافية
664	؟	بسيط	صبروا
664	أحمد العبد	بسيط	الأثر
686	تأبط شرا	طويل	أجدر
725	توبة	طويل	كاسره
744	منصور الأسدي	مشطور الرجز	جارها
744	منصور الأسدي	مشطور الرجز	دارها
790	ذو الرمة	طويل	القطر
840	؟	بسيط	أعتذر
843	ذو الرمة	طويل	جازر
898	زهير	بسيط	تنتظر
925	ابن جُوَيْهَة	طويل	صغيرها
1075	؟	بسيط	فانظور
المكسورة			
424 - 256	الراعي	بسيط	بالسور
280	ابن يَعْفُر	طويل	منقر
303	أبو النجم	رجز	قصورها
305	؟	كامل	الأوبر
323	التحيف سعد	بسيط	نار
330	جرير	بسيط	قدر
340	؟	طويل	لصابر
1037 - 343	حسان	بسيط	التنانير
412	؟	مشطور السريع	بالنار
413	؟	مشطور السريع	الأوار
424	الراعي	بسيط	الآخر
512	محمد بن عبد الله المدني	كامل	المشتري
537	ابن رميض	وافر	السعير
652	الفرزدق	كامل	عشاري
657	؟	خفيف	عسر

الصفحة	القاتل	البحر	القافية
679	عمر بن أبي ربيعة	بسيط	بالقمر
716	؟	كامل	بأمر
827	الأخطل	بسيط	بأطهار
834	المهلhel	وافر	زير
834	المهلhel	وافر	القبور
840	عدي بن زيد	رمل	اعتصاري
1087 - 861	؟	بسيط	بالجار
896	الفرزدق	طويل	المشافر
918	هذبة بن خشرم	طويل	للصبر
928	؟	طويل	والغدر
938	شمس الدين بن العفيف	بسيط	سمر
938	شمس الدين بن العفيف	بسيط	للذكر
938	شمس الدين بن العفيف	بسيط	مشتهر
985	الفرزدق	بسيط	مطور
1004	زهير	كامل	الحجر
1006	الفرزدق	كامل	الأشبار
1006	الفرزدق	كامل	مثار
1041	الفرزدق	كامل	الأبصار
1065	ابن الذئبة الثقفي، أو الأجرد، أو عامر الجرمي	طويل	كسري
1078	لسعيد بن زيد، أو لنييه بن الحجاج	خفيف	ضر
1087	؟	بسيط	من جار
	المجزومة		
567	؟	رجز	البشر
567	-	-	حجر
567	-	-	الوتر
686	امرؤ القيس	مقارب	النمر
690	؟	مشطور الرجز	الوبر

الصفحة	القال	البهر	القافية
826	أبي بن ربيعة	متقارب	يطر
862	الحارث بن المنذر	رجز	قدر
908	؟	رمل	وذكر
978	عمر بن أبي ربيعة	متقارب	يضر
1081	عدي بن زيد	وافر	إبر
	الزاي المفتوحة		
383	الخنساء	متقارب	بزا
999	الخنساء	متقارب	مستفزا
	السين المفتوحة		
465	؟	خفيف	يؤوسا
887	امرؤ القيس	طويل	أبؤسا
	المكسورة		
305	جرير	بسيط	القناعيس
604	رؤبة	رجز	ليسي
604	رؤبة	رجز	الطيس
939	المرار الفقعسي	كامل	المخلص
	المضمومة		
659	؟	مجزوء الوافر	ولا أنس
724	أمية الهذلي	بسيط	والأس
1050	أبو نواس	طويل	خامس
	الصاد المفتوحة		
680	؟	طويل	العصا
	المكسورة		
680	؟	طويل	النقص
	الضاد المفتوحة		
371	؟	متقارب	الرضا
1017	رؤبة	رجز	تقضى
	المكسورة		

الصفحة	القالل	البحر	القافية
500	امرؤ القيس	طويل	نهوض
520	أبو خراش الهذلي	طويل	على الأرض
520	أبو خراش الهذلي	طويل	بمضي
	الطاء		
618	الحريري	مجزوء الرجز	فقط
673	الحريري	هرج	تنغط
800 - 798	العجاج	رجز	قط
798	العجاج	رجز	واختبط
798	العجاج	رجز	واختلط
	العين المفتوحة		
299	؟	رجز	سعه
486	؟	رجز	ساطعا
550	الأضبط بن قُرنع	المنسرح	قد رفعه
634	؟	رجز	معا
644	جميل	طويل	وتخذعا
721	مُتمم بن نُويرَة	طويل	معا
589	جرير	طويل	المقنعا
886	متمم بن نويرَة	طويل	أخرعا
992	حاتم الطائي	طويل	أجمعا
998	ابن إياس	سريع	معا
999	متمم بن نويرَة	طويل	معا
	المضمومة		
693 - 217	الفززدق	طويل	الأصابع
321 - 268	عبّاس بن مرداس	بسيط	الضبع
300	؟	طويل	اليجدع
841 - 359	ابن الدُمينة	طويل	شفيحها
398	أبو ذؤيب	كامل	تقنع
398	الفززدق	طويل	المذرع

الصفحة	القالل	البحر	القافية
427	عبيدة بن ربيعة	وافر	يستطاع
478	الفرزدق	طويل	مجامشع
515	؟	طويل	مولع
531	زيد بن رزين	طويل	تدفع
592	مويلك المزموم	كامل	فتجزع
758	أبو ذؤيب الهذلي	كامل	مستيع
772	المتني	طويل	مرفع
1082	أبو ذؤيب	كامل	سلفع
	المكسورة		
333	حميد بن ثور	كامل	سافع
586	الثمر بن ثولب	بسيط	فأجزعي
643	؟	طويل	بلقع
698	أبو النجم العجلي	رجز	تدعي
698	أبو النجم العجلي	رجز	أصنع
	الساكنة		
919	السفاح بن وكيع	سريع	الذراع
984	ابن أبي كاهل	رمل	لم يطع
	الفاء المفتوحة		
674	العماني الفقيمي	رجز	محرفا
1009	رؤبة	رجز	السيوفا
	المضمومة		
247	؟	بسيط	خزف
605	يزيد البجلي، أو الفرزدق	طويل	يعنف
1082 - 940	حُرقة بنت النعمان	طويل	نتنصف
	المكسورة		
294	فارعة بنت طريق، أو لبل	طويل	طريف
- 832 - 616	ميسون	وافر	الشفوف
1062 - 833			

الصفحة	القالل	البحر	القافية
768	؟	وافر	بجروف
924	ابن مسحوج	وافر	الضعاف
825	ابن مسحوج	وافر	صاف
833	ميسون	وافر	منيف
833	ميسون	وافر	الرغيف
833	ميسون	وافر	الدفوف
833	ميسون	وافر	ألف
833	ميسون	وافر	زفوف
833	ميسون	وافر	عنيف
1013	بنت مرة بن عاهان	كامل	شافي
	الساكنة		
1080	أبو النجم	رجز	كالخرف
1080	أبو النجم	رجز	مختلف
1080	أبو النجم	رجز	لام ألف
	القاف المفتوحة		
328	؟	خفيف	وسحقا
878	؟	منسرح	الحلقة
1083	ابن قنان	رجز	الفليقه
1083		رجز	الريقة
	المضمومة		
207	الداميني	كامل	تنطق
208	الداميني	كامل	ينحفق
208	الداميني	كامل	متفرق
258	أبو محجن	طويل	أذوقها
258	أبو مبحجن	طويل	عروقهها
259	؟	طويل	صديق
535 - 409	الأعشى	طويل	و المخلق
535 - 409	الأعشى	طويل	تمحرق

الصفحة	القالل	البحر	القافية
519	سالم بن وابصة	بسيط	تنق
519	خُميد بن ثور	طويل	تروق
713 - 534	الأعشى	طويل	نتفرق
592	جميل بن مَعمر	طويل	سملق
917	جزء الباهلي	وافر	حذيق
829	قُتَيْلَة بنت النضر	كامل	معرق
829	قُتَيْلَة بنت النضر	كامل	المحنق
	المكسورة		
235	تابط شرا	بسيط	أخلاقي
265	؟	وافر	العتيق
442	كعب بن مالك	كامل	تخلق
1065	عيلان النهلشي	طويل	مشرق
	الساكنة		
1064 - 1018	رؤية	رجز	المخترق
	الكاف		
211	عبد المطلب	مجزوء الرجز	ألك
940	ابن منظور، صاحب اللسان	سريع	فاك
940	ابن منظور، صاحب اللسان	سريع	سواك
	المفتوحة		
511	الأعشى ميمون	طويل	لسوائكا
538	رؤية	رجز	أو عساكا
858 - 544	راجز من جُمير	مشطور السريع	عصিকা
863 - 544	راجز من جُمير	مشطور السريع	إليكا
	اللام المفتوحة		
259	عمرة	متقارب	الثمالا
288	الأخطل	كامل	خيالا
325	النعمان	بسيط	قيلا
938 - 873	الأعشى ميمون	منسرح	مهلا

الصفحة	القال	البهر	القاوية
458	؟	وافر	فعالا
469	امرو القيس	رجز	وكاهلا
495	أوس بن حجر	طويل	وتعملا
603	الراعي النميري	كامل	تبديلا
703	بشار	خفيف	خليلا
703	؟	خفيف	العليلا
734	زهير بن مسعود الضبي	وافر	يالا
762	؟	خفيف	يخيلا
768	؟	كامل	جيلا
793 – 792	لشهاب العبدي، أو لعبد المسيح	رجز	قتله
792	لشهاب العبدي، أو لعبد المسيح	رجز	فعله
804	؟	طويل	قائله
848	جرير	كامل	غليلا
856	المعري	وافر	لسالا
878	؟	سريع	المغلة
954	الأعشى	منسرح	نغلا
963	الراعي	كامل	أفيلا
993	الشاطبي	طويل	مبسملا
994	الشاطبي	طويل	فتثقلا
1008	ركاض بن أباق	وافر	خليلا
1056	الشاطبي	طويل	حصلا
	المضمومة		
238	كثير عزة	طويل	لا أقبليها
239	كثير عزة	طويل	و ذميليها
249	الأعشى	بسيط	و نتعل
303	ابن ميادة	طويل	كاهله
327	الفرزدق	طويل	خيالها
339	جعفر بن غلبه	طويل	سلاسل

الصفحة	القال	البهر	القافية
365	كثير عزة	طويل	هديل
383	كثير عزة	مجزوء الوافر	جلل
412	زهير	طويل	البقل
422	؟	سريع	محول
426	الشَّنْفَرَى	طويل	أعجل
435	رشيد الدين الوطواط	خفيف	أفول
469	المقنع الكندي	كامل	قليل
477	جرير	طويل	أشكل
700 - 484	الثُمَيْرِي أَبُو حَيَّة	طويل	يواصله
683 - 489	ليبد	طويل	زائل
688 - 496	-	طويل	الأنامل
548	أبو ثُرَوَّان	رجز	من عله
584	؟	طويل	نوافله
550	الشداخ الكِنَانِي	منسرح	فشل
558	؟	طويل	تسأل
626	؟	بسيط	راحل
644	الثُمَيْرِي	طويل	داخله
681	كثير عزة	طويل	ناهل
683	كعب بن زهير	بسيط	محمول
683	بلال	طويل	جليل
683	بلال	طويل	طفيل
684	السموال	طويل	جمل
827	كعب بن زهير	بسيط	الفيل
827	كعب بن زهير	بسيط	مكبول
828	كعب بن زهير	بسيط	تنويل
830	القَطَامِي	بسيط	عجلوا
838	؟	بسيط	والجبل
839	المامون	بسيط	أعدله

الصفحة	القالل	البهر	القافية
839	المامون	بسيط	أسفله
897	ابن أبي الصلت	طويل	أعزل
902	هشام أخو ذي الرمة	بسيط	مبذول
908	الكميت	طويل	المطول
910	كعب بن مالك	بسيط	القليل
913	ليبد	طويل	باطل
946	الأعشى	بسيط	نتنعل
1046	المتحلل الهذلي	بسيط	ولا جيل
	المكسورة		
219	امرؤ القيس	طويل	فأجلبي
367 - 244	؟	طويل	لا أقلبي
258	؟	خفيف	سؤل
332	؟	مشطور السريع	عذلي
345	قيس بن الملوّح	بسيط	أمثالي
598 - 363	امرؤ القيس	طويل	البالي
363	أبو كبير الهذلي	كامل	السلسل
365	الكميت	وافر	من هديل
399	قيس بن خفاف = حارثة بن بدر	كامل	فتجمل
425	ذو الرمة	طويل	نصلي
428	؟	بسيط	و لا وكل
436	؟	بسيط	إلى أجل
445	الطغراني	بسيط	العطل
499 - 456	جميل بن معمر	خفيف	جلله
478	حسان	كامل	المقبل
491	امرؤ القيس	طويل	تمثال
494 - 493	أبو طالب	طويل	للأرامل
494 - 493	أبو طالب	طويل	مواكل
496	؟	بسيط	الجيل

الصفحة	القال	البحر	القافية
497	امرؤ القيس	طويل	محول
881 - 508	امرؤ القيس	طويل	جلجل
528	العجاج	رجز	منهل
533	امرؤ القيس	طويل	الرواحل
522	مزاحم	طويل	مجهل
548	امرؤ القيس	طويل	من عل
564	ابن الأسلت	بسيط	أو قال
564	ابن الاسلت	بسيط	شملال
745 - 573	امرؤ القيس	طويل	فحومل
598	امرؤ القيس	طويل	أحوال
744 - 598	امرؤ القيس	طويل	الحفالي
599	امرؤ القيس	طويل	المال
605	امرؤ القيس	طويل	يفعل
609	امرؤ القيس	طويل	و لا صالي
682	حكيم بن نهيك	رجز	نعله
685	مسور بن زيادة	طويل	و جندل
710	امرؤ القيس	طويل	المتحمل
717	حسان	كامل	السلسل
724	امرؤ القيس	طويل	بيذ بل
788	امرؤ القيس	طويل	القواعل
803	الأحوص	طويل	غافل
813	امرؤ القيس	طويل	من المال
813	امرؤ القيس	طويل	أمثالي
831	امرؤ القيس	طويل	مقتلي
864	ذو الرمة	طويل	تؤهل
876	الأعشى ميمون	خفيف	الجبال
887	عبد الله بن جندب	طويل	وعويل
905	أمية بن أبي الصلت	خفيف	العقال

الصفحة	القالل	البهر	القافية
905	أمية بن أبي الصلت	خفيف	المحتال
905	أمية بن أبي الصلت	خفيف	احتيال
933	الفرزدق	طويل	أو مثلي
939	جميل بثينة	خفيف	جمله
991	امرؤ القيس	طويل	شمال
1019	امرؤ القيس	طويل	مرجلي
1024	زيد الخيل	وافر	مالي
1039	امرؤ القيس	طويل	معول
1048	ابن ميادة الرماح	وافر	بالي
1048	حسان بن ثابت	وافر	العويل
1055	كثير عزة	طويل	لغليلي
1064	امرؤ القيس	طويل	ليبتلي
1074	أرطاة بن سهية	وافر	الويل
1087	الشماخ معقل	طويل	وآجال
	المجزومة		
383	امرؤ القيس	المتقارب	جلل
631	رؤبة - حميد الأرقط	مشطور السريع	ماكول
702	عبد الله بن الزبير	رمل	وجه وقبل
847	؟	رمل	ذو خصل
1028	ليبد	رمل	يجل
	الميم المفتوحة		
254	عبد بن الطيب	طويل	تهدما
296	بُجَيْرُ بن غنمة	منسرح	وامسلمه
322	النمر بن تولب	متقارب	يعدما
331	أحد بني أسد	رجز	الهاما
339	زياد الأعجم	وافر	تستقيما
389	حازم القرطاجني	بسيط	دهما
518	هذبة	رجز	وقاسما

الصفحة	القالل	البحر	القافية
542	؟	رجز	صائما
576	كثير غزة	طويل	سواهما
576	كثير غزة	طويل	كلاهما
675	أبو حيان الفَقْعَسِيّ - أبو العجاج	رجز	القدما
721	ابن بُبَاة المصري	طويل	تبسما
721	ابن بُبَاة المصري	طويل	متمما
793	أمية بن أبي الصُّلْت - أبو خِراش	م الرجز	جما
793	- -	م الرجز	الما
802	؟	وافر	تضاما
823	؟	كامل	عديما
845	العوام الشيباني	طويل	أزغما
998	جرير	وافر	لما
	المضمومة		
236	المجنون، أو أسماء....	طويل	نسيمها
264	المسيب	طويل	مظلم
279	المُرَّار	بسيط	حلم
307	؟	طويل	أشام
308	؟	طويل	أظلم
309	؟	طويل	مقدم
-623 -338	عمرو بن براقه	طويل	وجارم
1055 -942			
343	حاتم الطائي	طويل	رميم
343	حاتم الطائي	طويل	لثيم
344	؟	بسيط	هرم
951 - 354	ذو الرمة	طويل	بقامها
402	البرج بن مسهر	وافر	النجوم
411	جرير	وافر	حرام
433	رؤبة	رجز	قتمه

الصفحة	القاتل	البيهر	القافية
531	ذو الرمة	بسيط	مسجوم
593	الخطيئة	رجز	يعلمه
593	الخطيئة	رجز	يعجمه
624	زياد الأعجم	وافر	الحليم
624	زيادة الأعجم	وافر	لثيم
642	؟	بسيط	تضطرم
657	؟	طويل	منعم
671	الحارث بن امية	وافر	هشام
722	أبو الأسود الدؤلي	كامل	لدميم
757	؟	طويل	كريم
820	الوليد بن عقبة	طويل	الجراضم
827	المعري	طويل	دوام
844	تميم بن مقبل	بسيط	ملموم
929	المرار الفقعسي	طويل	يدوم
960	الفرزدق	بسيط	يتسم
1020	الأحوص	وافر	السلام
1063	أبو الأسود الدؤلي	كامل	عظيم
1063	أبو الأسود الدؤلي	كامل	حكيم
1063	أبو الأسود الدؤلي	كامل	التعليم
1073	أَحْبَحَةُ بْنُ الْجَلَّاحِ	متقارب	الوم
1076	جرير	وافر	الخيامو
1082	ابن الرومي	كامل	يهيم
1082	ابن الرومي	كامل	أليم
	المكسورة		
251	الفرزدق	طويل	حازم
296	ساعدة بن جُوَيْثَة	بسيط	من الهرم
535	حكيم بن معية، أو الحمانى أبو الأسود	رجز	وميسم

الصفحة	القاتل	البهر	القافية
425	حسان بن ثابت	كامل	بسام
450	ابن الرومي	بسيط	السلم
450	ابن الرومي	بسيط	علم
455	الحارث بن وَعْلَة	كامل	سهمي
455	الحارث بن وَعْلَة	كامل	عظمي
463	الجميع الأسدي	سريع	قدم
463	- -	سريع	الشم
484	؟	طويل	العائم
531	فَطْرِيُّ بن الْجَاءَة	كامل	وأمامي
524	أبو دؤاد	بسيط	والهام
552	؟	طويل	للرحم
596	عنبرة	كامل	بتوأم
596	عنبرة	كامل	معلم
632	العجاج	مشطور السريع	المنهم
632	العجاج	مشطور السريع	الجم
689	عنبرة	كامل	كالدرهم
690	عنبرة	كامل	بمعلم
808	أبو وجزة يزيد	كامل	مطعم
837	جرير	كامل	العوام
838	الدمامي	كامل	الأنهام
838	الدمامي	كامل	النظام
838	الدمامي	كامل	العوام
883	الفرزدق	وافر	كرام
964 - 937	أبو حبة النميري	طويل	من الفم
941	المهلهل	سريع	بدم
956	؟	وافر	حسام
956	؟	وافر	الظلام
990 - 965	زهير	طويل	تعلم

الصفحة	القالل	البهر	القافية
987	عنترة	كامل	تحرم
988	أبو حفص عمر الفاسي	كامل	الأسهم
988	أبو حفص عمر الفاسي	كامل	المحرم
988	أبو حفص عمر الفاسي	كامل	المحرم
990	ابن جؤية	بسيط	نشم
1011	؟	بسيط	شيمي
1026	؟	وافر	الكلام
1038	زهير	طويل	مقسم
1039	زيد الخيل الطائي	بسيط	الأكم
1079	عنترة	كامل	أقدم
	المساكنة		
265	ابن صريم البشكري	طويل	السلم
498	رؤية	مشطور السريع	وأكام
538	الأعشى ميمون	متقارب	تخترم
1029	؟	طويل	نعم
	النون المضمومة		
376	؟	طويل	كائن
	المفتوحة		
518 - 239	قريط العنبري	بسيط	شيبانا
239	قريط العنبري	بسيط	لانا
247	فروة بن مسيك	وافر	آخرينا
269	عمرو بن كلثوم	وافر	أن تشتمونا
382	ابن المعتز	بسيط	أفنانا
383	عبيد بن الأبرص	مجزوء الكامل	إلينا
414	قريط العنبري	بسيط	ركبانا
476	؟	خفيف	دينا
641	؟	وافر	تحينا
784	؟	طويل	حصينا

الصفحة	القاتل	البحر	القافية
816	قريط العنبري	بسيط	هانا
847	لقيط بن زرارة	بسيط	شييانا
877	أبو طالب	كامل	دقينا
877	أبو طالب	كامل	دينا
914	جرير	بسيط	نحنانا
934	ابن معد يكر ب	سريع	أنا
935	ابن معد يكر ب	سريع	بيتنا
943	؟	بسيط	الحجيننا
984	حسان	كامل	إيانا
1033	؟	كامل	وجفانا
1051	الراعي النميري	وافر	والعيونا
1053	عدي بن زيد	وافر	ومينا
1088	جرير	بسيط	من كانا
المكسورة			
225	عمر بن أبي ربيعة	طويل	بينان
225	عمر بن أبي ربيعة	طويل	بثمان
291	علي بن أبي طالب = أبو جهل	مشطور السريع	مني
291	- -	مشطور السريع	سني
304	زيد الخيل، أو خلف الأحمر	طويل	يمان
314	؟	خفيف	عدنان
317	عبد الرحمن بن حسان	بسيط	سيان
317	عبد الرحمن بن حسان	بسيط	فان
326	المثقب العبدي	وافر	سميني
326	المثقب العبدي	وافر	تتقيني
348	النابعة الذبياني	وافر	إنني
348	النابعة الذبياني	وافر	مني
356	عمرو بن معد يكر ب، أو حضرمي الأسدي	وافر	الفرقدان

الصفحة	القالل	البهر	القافية
416	عمر بن أبي ربيعة	كامل	بقرونها
426	المتني	بسيط	لم ترني
440	منظور الأسدي	مشطور السريع	أن ترني
440	منظور الأسدي	مشطور السريع	بيد أني
475	امرؤ القيس	طويل	بأرسان
487	؟	خفيف	الأزمان
494	لرجل من أزد السراة	طويل	أبوان
495	--	--	لأوان
495	--	--	وثمان
502	جحدر بن مالك	وافر	البنان
516	عروة بن حزام	طويل	لقضاني
525	ذو الأصبع العدواني	بسيط	فتخزوني
1001 - 567	سحيم بن وثيل	وافر	تعرفوني
685	الفرزدق	طويل	أخوان
707	الفرزدق	طويل	يلتقيان
762	الطرماح	طويل	المعادن
763	؟	بسيط	سودان
840	جرير	بسيط	ويرميني
844	؟	بسيط	يريني
910	حسان	وافر	دمان
986	؟	بسيط	وإعلان
987	؟	بسيط	مروان
1016-1004	امرؤ القيس	طويل	وعرفان
1023	عمرو بن معد يكرب	وافر	فليني
1025	؟	رمل	مني
1066	أبو العيال الهذلي	كامل	يبغيني
1083	؟	خفيف	وهوان
444	الأعشى	طويل	وعاجن

الصفحة	القاتل	البهر	القائمة
449	ابن الرومي	بسيط	شبيان
449	ابن الرومي	بسيط	قحطان
511	الفند الزماني	هزج	كما دانوا
697	المتني	بسيط	السفن
723	سابق البربري	طويل	المساكن
856	ابن التعاويدي	بسيط	أجفان
893	الفند الزماني	هزج	إذعان
938	قنعب بن أم صاحب	بسيط	ضنتوا
1014	؟	طويل	الضيافن
	الساكنة		
635 - 634	خطم المجاشعي	رجز	يؤثفين
635	--	--	يحلين
635	--	--	ودين
635	--	--	نؤين
871	؟	رجز	اثنين
918	رؤية	رجز	وإن
	الهاء المفتوحة		
416	المجنون	وافر	فاها
428	القحيف العقيلي	وافر	متهاها
466	أبو مروان النحوي	كامل	ألقاها
1077	أبو النجم العجلي	رجز	واها
1078	أبو النجم العجلي	رجز	فاها
1078	أبو النجم العجلي	رجز	أباها
	المكسورة		
928	الوارق محمود	متقارب	يديه
	الواو المكسورة		
888	يزيد بن الحكم	طويل	مرتوي
	الياء المفتوحة		

الصفحة	القالل	البحر	القافية
262	الفرزدق	طويل	ماليا
281	ذو الرمة	طويل	غاديا
281	ذو الرمة	طويل	ثاويا
281	ذو الرمة	طويل	ماليا
281	ذو الرمة	طويل	قاضيا
333	زرقاء اليمامة	منهوك الرجز	حما متيه
333	زرقاء اليمامة	منهوك الرجز	ميه
887 - 404	زهير	طويل	جائيا
993 - 422	عمر بن ملقط	سريع	سرباليه
447	زهير	طويل	غاديا
502	هند بنت عتبة	مجزوء الكامل	معاوية
529	الأعشى	طويل	وانيا
568	حسان	طويل	هاديا
584	؟	طويل	كما هيا
762	؟	طويل	مفتيا
770	؟	طويل	باديا
783	؟	طويل	واقيا
784	النابعة	طويل	متراخيا
801	مالك بن الربيع	طويلا	مكانييا
862	عبد يغوث	طويل	يمانيا
863	عبد يغوث	طويل	ولا ليا
863	عبد يغوث	طويل	شماليا
863	عبد يغوث	طويل	وعاديا
937	اسماعيل بن القاسم	وافر	حيا
1010	؟	طويل	واحرىيا
المضمومة			
232	العجاج	مشطور السريع	قنسري
232	العجاج	مشطور السريع	دواري

الصفحة	القاتل	البحر	القافية
1033	المكسورة أبو النجم (ى - ا) الألف اللينة	رجز	المجففي
597	زيد الخيل	طويل	والكلبي
680	؟	طويل	العصا
682	علي بن أبي طالب ؑ	طويل	والتقى
743	متمم بن نويرة	طويل	من بكى

انصاف الأبيات وأجزاؤها

القطر	البحر	القالل	الصفحة
أنت أم أم سالم	طويل	ذو الرمة	280
أليت حب العراق الدهر أطعمه	بسيط	الملتسم	485
أحقا أن جيرتنا استقلوا	وافر	ابن معشر العبدي	312
أخيل برقاً متى حاب له زجل	بسيط	ساعدة بن جؤية	1002
إذا حنت الأولى سجعن لها معا	طويل	متمم بن نويرة	999
أفيقوا بني حرب وأهواؤنا معا	طويل	جندل بن عمرو	998
أقب من تحت، عريض من عل	رجز	أبو النجم	549
الا هل أخو عيش لذيد بدائم	طويل	الفرزدق	1039
....أما أنت ذا نفر...	بسيط	عباس بن مرداس	321
أسلمني إلى قومي شراحي	وافر	ابن مخرم	1026
...أن تقرأن على أسماء...	بسيط	؟	257
تالله لا يحمدن المرء مجتنباً	بسيط	؟	756
تمد للمشي أوصالاً وأصلاً	بسيط	؟	625
تمرون الديار ولم تعوجوا	وافر	جرير	893
دعي ماذا علمت سائقه	وافر	؟	917
دوامي الأيدي يخبطن السرجا	وافر	المضرس الأسدي	742
عاف تغير إلا النؤي والوتد	بسيط	الأخطل	859
علفتها تبناً وماء بارداً	رجز	ذو الرمة	284
على عن يميني مرت الطير سنحاً	طويل	؟	532
فلن يحل للعينين بعدط منظر	طويل	كثير عزة	878
قدني من نصر الحبيبين قدي	رجز	حميد الأرقط	603
فما نيك من ذكرى حبيب ومنزل	طويل	امرؤ القيس	1016
قلت إذ أقبلت وزهر تهادي	خفيف	عمر بن أبي الربيعة	1054
قليلاً به ما يحمدنك وارث	طويل	حاتم	1012

الصفحة	القاتل	البهر	الشطر
815	عبد يغوث	طويل	كان لم تر قبلي أسيرا يمانيا
796	النابعة الذبياني	بسيط	لا أعرفن ربربا حورا مدمعها
483	زهير	طويل	لدى حيث ألفت رحلها أم قشعم
499	؟	وافر	لعل الله فضلكم علينا
860	؟	كامل	لولا الإصاخة للوشاة لكان لي
1054	جرير	كامل	مالم يكن وأب له لينالا
527	محمد الفقعسي	رجز	مثل بغير السوء إذ أحبا
543	؟	رجز	من كدشولا
645	؟	بسيط	هذا سراقا للقرآن يدرسه
595	سُوَيْدُ بْنُ أَبِي كَاهِل	طويل	هم صلبوا العبيد في جذع نخلة
367-328	عدي بن زيد	وافر	وألفى قولها كذبا و مينا
284	الراعي	وافر	وزججن الحواجا والعيونا
938	البيث المجاشعي	طويل	وضنت علينا والفضنين من البخل
498	رؤبة	رجز	وقاتم الاعماق خاوي المخترقن
1075	ابن قيس الرقيات	طويل	وقد أسلماء: معبد وحيم
810	؟	كامل	...ولات ساعة مندم
932-881	امرؤ القيس	طويل	ولا سيما يوم بدارة جلجل
410	رجل من سلول	كامل	ولقد مررت على اللثيم يسبي
897-765	؟	طويل	ولكنني من حبها لعميد
962	أبو نُخَيْلَةَ يَغْمُرُ	رجز	ولم تذق من البقول الفستقا
1027	؟	طويل	وليس الموافيني ليرقد خائبا
1007	الأعشى ميمون	طويل	ومازلت أبغي المال مذ أنا يافع
606	البجلي	طويل	وما العاشق المظلوم فينا بسارق
- 755	؟	طويل	ومن عضة ما ينبتن شكيرها
1012			
528	العجاج	رجز	ومنهل وردته على منهل

الصفحة	القالل	البهر	الشطر
713- 951-843	عبد الله بن رواحة أو عامر بن الأكوع	رجز	ولحن عن فضلك ما استغنينا
486	الشامخ	وافر	ونفيت عنه مقام الذئب
574	؟	بسيط	يا أحسن الناس ما قرنا إلى قدم
708	؟	بسيط	يا للكهول وللشبان للعجب
726	ذو الرمة	طويل	...يجرح في عراقبيها نصلي
1012	؟	رجز	يحسبه الجاهل ما لم يعلم

القبائل والبلدان والمدن والفرق

الصفحة	القبيلة	الصفحة	القبيلة
256	بنو صباح	763	أبان
239	بنو صعصعة	494	أبو قبيس
896 - 423	بنو ضبة	1087	أذريجان
859	بنو ضوطرى	458	الاردن
531	بنو عامر		الآراك
211	بنو عبد المطلب	1066	الاسكندرية
292	بنو عذرة	414	أهل السنة
247	بنو غدانة	243	أهل العالية
239	بنو اللقيطة		---
717	بنو لهب	398	باهلة
405-239	بنو مازن	850	البحرين
211	بنو هاشم	252	بدا
1070	بيسان	952	بدر
--	--	789 - 678 - 329	البصرة
903 - 243	تهامة	501	بصرى
--	--	568 - 477	بغداد
796	جامع الازهر	536	بكرين وائل
262	جوسويقة	218	بلييس
--	--	740	بلعنبر
1005	الحجر	1038 - 503	بنو أسد
512	حراء	-348 - 320 - 239 1085 - 997	بنو تميم
1001	حمير	421	بنو ثعل
446-398	حنظلة	415	بنو ثعلب

الصفحة	القبيلة	الصفحة	القبيلة
1009	حنيفة	329	بنو جرم
218	الخوف	440	بنو سعد
	--	449 - 239	بنو شيبان
294	الحابور	1057	خارزنج
840	طهية	979	الخنديق
543 - 482 - 367	طبيع	584	خولان
	--		--
326	عبد القيس	294 - 477	دجلة
1001 - 485	المراق	802	دمشق
939 - 236	عرفة	282	الدهناء
1070	عسقلان		
348	عكاظ		--
740	عكل	1038	ذبيان
	--		--
1066 - 1050	غرناطة	997 - 490	ربيعة
1038 - 503	غطفان		--
997	غنم	305	سخا
	--	520	السراة
1050	فارس	739	سليم
944	الفرات		--
678	فلج	833 - 802 - 707	الشام
378	فهر		
	--	576	شغب
396	قالي فلا	891 - 209	شهر نواله
676	القاهرة	933	شيراز
449 - 315	قحطان		--

الصفحة	القبيلة	الصفحة	القبيلة
440 - 320 - 235	قريش	735	صعيد مصر
903	القليس	518	الصفاء والمروة
520	قوسى	903	صنعاء
398	قيس عيلان		--
470	كاهل	256	ضبة
903	الكعبة		--
542 - 217	كليب	236	الطائف
1029 - 903 - 378	كنانة	458	طبرية
		874	الكوفة
	--		--
243	لجج	317	مالك
236	نعمان الأرك	941	متالع
939	نمرة	683	مجنة
880 - 814 - 541	نهر واله	1050	المدائن
683 - 451	هجر	707 - 244	المدينة
527	همدان	1042	مرة
209	الهند	576 - 218	مصر
944	هيت	325	المعتزلة
	--	314 - 299	معد
288	واسط	903	المغمس
	--	-671 -413 -243 -1030 -683 -672 1031	مكة
1039 - 247	يربوع	513	منى
1001 - 903	اليمن	294	الموصل
			--

مصادر ومراجع التحقيق

- الإبهاج في شرح المنهاج أصول الفقه لتقي الدين السبكي وولده: تاج الدين. تحقيق شعبان محمد إسماعيل، نشر كليات الأزهر ط. 1 / 1981.
- الأحاجي النحوية للزحشري. تحقيق مصطفى الحدي. منشورات مكتبة الغزالي.
- الإحاطة في أخبار غرناطة لابن الخطيب. تحقيق محمد عبد الله عنان. ط2 / 1973. القاهرة.
- أدب الكاتب لابن قتيبة: تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد. مطبعة السعادة. مصر: 1958. ط4 / 1963.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي، تحقيق مصطفى أحمد النماش. مطبعة المدني، ط1 / 1989، القاهرة.
- أساس البلاغة للزحشري، مطبعة الكتي. القاهرة: 1958.
- أسرار العربية لأبي البركات الأنباري، تحقيق محمد بهجة البيطار. مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق.
- الإشارات والتنبهات في علم البلاغة للجرجاني محمد بن علي. تحقيق عبد القادر حسن. دار النهضة - القاهرة.
- الأشباه والنظائر (في النحو) للسيوطي. دار الكتب العلمية. ط1 / 1984. بيروت.
- الإصابة في تمييز الصحابة. مطبعة السعادة. وطبع مصر 1939.
- إصلاح المنطق لابن السكيت. تحقيق محمد شاكر، وعبد السلام هارون ط3 / 1970. دار المعارف - مصر.
- الأصنام لابن الكلبي. تحقيق أحمد زكي. دار الكتب المصرية ط2 / 1924 - القاهرة.
- الأصول (في النحو) لابن السراج، تحقيق عبد الحسين الفتلي. مؤسسة الرسالة ط1 / 1985.
- الأضداد لابن الأنباري. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. طبعة الكويت: 1960.
- الأعلام للزركلي. دار العلم للملايين ط6 / 1984. بيروت.
- الأغاني. تحقيق عبد الستار فرح. دار الثقافة، بيروت ط: 1971، 1978.
- الاقتضاب في شرح أدب الكتاب لابن السيد البطليوسي. دار الجليل، بيروت: 1978.
- الإقناع في العروض ونخريج القوافي للصاحب ابن عباد، تحقيق: محمد حسن آل ياسين. مطبعة المعارف، بغداد: ط1 / 1960.
- الأمالي النحوية لابن الحاجب. تحقيق: هادي حسن حمودي، عالم الكتب. بيروت. ط1 / 1985.

- أمالي الزجاجي، تحقيق عبد السلام هارون. مطبعة المدني: 1382هـ.
- أمالي ابن الشجري. تحقيق: محمود محمد الطناجي. مكتبة الخالجي، القاهرة: 1992. وطبعة دار المعرفة. بيروت.
- أمالي القالي. الهيئة العامة المصرية للكتاب: 1975.
- أمالي المرتضى. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. دار إحياء الكتب العربية. ط مصر 1954، ط: بيروت 1968.
- إنباه الرواة على أنباه النحاة للقفطي. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. دار الفكر العربي - القاهرة. ومؤسسة الكتاب بيروت. ط 1/ 1986.
- الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. دار الفكر للطباعة والنشر. بيروت.
- أوضح المسالك لابن هشام. تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، 3 ج ط 6/. دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب. تحقيق: موسى العليلى. مطبعة العاني: 1982 - بغداد.
- إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون لاسماعيل باشا. مكتبة المثنى بغداد. وطبعة استانبول: 1941، 45، 47.
- إيضاح الوقف والابتداء لأبي بكر الأنباري. تحقيق: محيي الدين عبد الرحمن رمضان. مجمع اللغة العربية، دمشق: 1971.
- البحر المحيط لأبي حيان. دار الفكر. ط 2/ 1983. بيروت.
- البدر الطالع محاسن من بعد القرن السابع للشوكاني (ج 2) ط مصر. 1348هـ.
- بغية الوعاة للسيوطي. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. المكتبة العصرية، بيروت.
- البيان والتبيين للجاحظ. تحقيق: عبد السلام هارون ط 1/ لجنة التأليف والترجمة والنشر: 1950.
- تاج العروس للمرتضى الزبيدي. وزارة الإرشاد - الكويت. 1969، تحقيق: مصطفى حجازي. وطبعة دار الهدية بيروت. 1985.
- تاريخ الأدب العربي لكارل بروكلمان. ترجمة: عبد الحلیم النجار. ط 4/ دار المعارف - مصر.
- تأويل مشكل القرآن لابن قتية. المكتبة العلمية. شرح ونشر أحمد صقر ط 3/ 1981. المدينة المنورة.
- التبيان في إعراب القرآن للعكبري (إملاء ما من به الرحمن). دار الكتب العلمية، بيروت. ط 1/ 1979.
- التبيان في علم المعاني والبدیع والبيان للطبي. تحقيق: هادي عطية مطر الهلالي. عالم الكتب، بيروت.
- تحصيل عين الذهب للأعلم الشتمري. بهامش كتاب سيبويه. منشورات الأعلمي، بيروت.

- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك. تحقيق: محمد كامل بركات. القاهرة: 1986.
- التصريح على التوضيح لخالد الأزهرى، دار الفكر، بيروت.
- تلخيص المفتاح للقروني، ضمن شروح التلخيص الأربعة. مطبعة السعادة، القاهرة.
- التنبيه والإيضاح عما وقع في الصحاح لابن بري. تحقيق: مصطفى حجازي. الهيئة العامة المصرية للكتاب. ط1/ 1980.
- تهذيب إصلاح المنطق لأبي زكرياء التبريزي. مطبعة السعادة، مصر.
- تهذيب اللغة للأزهري، تحقيق عبد السلام هارون ومحمد علي النجار. الدار المصرية للتأليف والنشر: 1964.
- توشيح الديباج وحلية الابتهاج للقرافي. تحقيق: أحمد الشتيوي. دار الغرب الاسلامي ط1/ 1983.
- جامع الأحكام للقروطي. دار إحياء التراث، بيروت.
- جامع البيان تفسیر القرآن الكريم للطبري. دار المعرفة، بيروت.
- جذوة الاقتباس لابن القاضي، دار المنصور للطباعة. الرباط: -1973.
- الجزولية المقدمة النحوية للجزولي، تحقيق: شعبان عبد الوهاب محمد ط1/ 1988 - القاهرة.
- الجوهرة لابن دريد. نشر كرنكو آباد: 1344هـ. وطبعة دار صادر، بيروت.
- الجنى الداني في حروف المعاني لابن أم قاسم المرادي، تحقيق: فخر الدين قباوة ومحمد نادم فاضل. دار الآفاق بيروت ط3/ 1983.
- حاشية الأمير علي مغني اللبيب. دار إحياء الكتب العربية. القاهرة.
- حاشية التفتازاني على الكشف. مخطوط بالقروين، رقم: 917، 36.
- حاشية الشيخ ياسين على الفية ابن مالك، وبهامشها شرح الكافية لابن مالك. المطبعة المولوية - فاس العليا: 1312هـ.
- حاشية الصبان على الأشموني ومعها الشرح. دار إحياء الكتب العربية. عيسى البابي الحلبي - القاهرة.
- الحجة في علل القراءات السبع لأبي علي الفارسي. تحقيق: علي النجدي، وعبد الحليم النجار، وشلي. الهيئة العامة للكتاب. مصر: 1983.
- الحجة في القراءات السبع لابن خالويه. تحقيق عبد العال سالم مكرم. ط2/ 1977. دار الشروق. بيروت.
- حروف المعاني للزجاجي. تحقيق: علي توفيق الحمد: ط2/ . دار الأمل، بيروت.

- الحلل في شرح أبيات الجمل لابن السيد البطليوسي. تحقيق: مصطفى إمام. مكتبة المثنى-القاهرة: 1979.
- حلية الاولياء وطبقات الاصفياء لأبي نعيم. ط مصر 1351هـ. وط2/ بيروت: 1968.
- حماسة البحري. تحقيق: كمال مصطفى. ط4. القاهرة: 1929.
- حماسة ابن الشجري. تحقيق: عبد المنعم الملوحي، وأسماء الحمصي. وزارة الثقافة، دمشق: 1970.
- خزانة الأدب للبغدادى وبهامشها: المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية للعيني. دار الثقافة. بيروت. وبتحقيق هارون. مكتبة: الخالجي - القاهرة.
- الخصائص لابن جني. تحقيق: محمد علي النجار. دار الهدى للطباعة والنشر. ط2/ لبنان.
- درة الغواص للحريري. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. دار النهضة للطباعة والنشر:- القاهرة.
- الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة لابن حجر. طبعة حيدر آباد: 1950.
- الدرر اللوامع للشنقيطي شرح شواهد همع الهوامع مطبعة كردستان ط1/ 1328هـ.
- ودار المعرفة 1973 - وط2/ بيروت.
- دول الإسلام للذهبي (2ج) طبعة حيدر آباد. 1337هـ.
- ديوان الأختل. تحقيق فخر الدين. قباوة. حلب 1970. ودار إحياء التراث- بيروت، بدون تاريخ، ودار بيروت للطباعة: 1978.
- ديوان الأعشى ميمون. تحقيق: رودلف جاير- فيينا- 1927. وبتحقيق: محمد محمد حسين، بيروت: 1974.
- ديوان امرئ القيس، شرح السندوبي- المكتبة التجارية- مصر- 1953.
- ديوان أمية بن أبي الصلت. طبعة بيروت: 1353هـ. وبتحقيق عبد الحفيظ السطلي. دمشق: 1974.
- ديوان أوس بن حجر. تحقيق الدكتور نجم. دار صادر، بيروت: 1960.
- ديوان بشار. تحقيق ابن عاشور. تونس: 1976. وبتحقيق بدر الدين العلوي. دار الثقافة. بيروت.
- ديوان تميم بن مقبل، تحقيق: عزة حسن. وزارة الثقافة السورية. 1962.
- ديوان جرير، بشرح إسماعيل الصاوي. المكتبة التجارية- مصر. ودار بيروت للطباعة والنشر 1978.
- ديوان جميل بثينة. المكتبة الثقافية بيروت، بدون تاريخ.
- ديوان حاتم الطائي. ضمن مجموع خمسة دواوين. الوهبة 1293هـ. وبتحقيق كرم بستانى. دار صادر بيروت: 1953.
- ديوان حاتم الغرناطي. تحقيق: عثمان الكماك. دار الثقافة بيروت: 1964. وبتحقيق كرم بستانى دار صادر بيروت 1953.

- ديوان حسان. تحقيق: وليد عرفات. دار صادر بيروت: 1974. وبتحقيق سيد حسنين وحسن الصيرفي. الهيئة العامة 1974.
- ديوان حميد بن ثور. تحقيق الميمني. دار الكتب المصرية: 1951.
- ديوان الخنساء أنيس الجلساء. مطبعة اليسوعيين، بيروت: 1888. وطبعة دار التراث بيروت: 1968.
- ديوان ابن الدمينه. تحقيق راتب النفاخ. دار العروبة- مصر: 1959.
- ديوان ذي الرمة. ط كمبردج 1919. كارليل هنري. وديوانه بتحقيق: عبد القدوس أبي صالح. دمشق: 1393 هـ.
- ديوان ابن الرومي. تحقيق حسين نصار. الهيئة المصرية العامة للكتاب: 1981.
- ديوان العباس بن الأحنف. تحقيق: عائكة الخزرجي. تصوير مطبعة فضالة المحمدية: 1977.
- ديوان عبيد بن الأبرص. تحقيق حسين نصار. البابي الحلبي. مصر. 1957.
- ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات. تحقيق الدكتور لحجم. دار صادر، بيروت: 1958.
- ديوان أبي العتاهية. دار صادر، بيروت بدون تاريخ.
- ديوان العجاج. رواية الأصمعي. تحقيق عبد الحفيظ السطلي (رسالة دكتوراه) دمشق: 1971. وبتحقيق عزة حسن، بيروت، 1971.
- ديوان العرجي، تحقيق: خضر الطائي ورشيد العبيدي. الشركة الإسلامية للطباعة. بغداد: 1956.
- ديوان عمر بن أبي ربيعة. تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد. مصر 1371 هـ. وبتحقيق إبراهيم الأعرابي بيروت 1952.
- ديوان عمر بن أحمد الباهلي. تحقيق: حسين عطوان. دمشق: 1970.
- ديوان عمرو بن معد يكرب. تحقيق مطاع الطرايشي. مجمع اللغة العربية- دمشق: 1974.
- ديوان الفرزدق، شرح إسماعيل الصاوي. المكتبة التجارية- مصر: 1936. وبضبط ايليا الحاوي. ط1/ 1983. بيروت.
- ديوان القتال الكلابي. تحقيق إحسان عباس. دار الثقافة، بيروت: 1961.
- ديوان كثير عزة. الجزائر: 1930. وديوانه بتحقيق إحسان عباس. دار الثقافة بيروت: 1391 هـ.
- ديوان كعب بن مالك. تحقيق سامي مكّي العاني. بغداد: 1386 هـ.
- ديوان الكميث (الهاشميات) تحقيق: داود سلوم. مطبعة النعمان. بغداد: 1969.
- ديوان لبيد. دار صادر، بيروت 1966. وديوانه بتحقيق إحسان عباس. الكويت: 1962.
- ديوان المتنبي بشرح البرقوق. دار الكتاب العربي، بيروت.
- ديوان مجنون ليلى، تحقيق: عبد الستار احمد فرج. القاهرة بدون تاريخ.

- ديوان المعاني لأبي هلال العسكري. القدس: 1352هـ.
- ديوان النابغة الجعدي تحقيق عبد العزيز رباح. دمشق 1384هـ.
- ديوان النابغة الذبياني تحقيق محمد أبو الفضل. دار المعارف. مصر. وبتصحيح عبد الرحمن سلوم، بيروت 1929.
- ديوان ابن نباتة المصري. توزيع دار صعب. إحياء التراث العربي، بيروت.
- ديوان أبي نواس. تحقيق الغزالي. مصر: 1953. وطبعة بيروت بدون تاريخ.
- ذيل الامالي لأبي علي القالي - مصر 1344هـ 1344هـ.
- الرسالة للإمام الشافعي. تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر. دار الفكر: 1309هـ.
- رسالة الملائكة للمعري. تحقيق لجنة من العلماء. المكتب التجاري للطباعة والتوزيع، بيروت.
- رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب لبهاء الدين بن السبكي. مخطوط بخزانة القرويين رقم 612.
- رفع الحجب المنشورة عن محاسن المقصورة شرح مقصورة حازم القرطاجني للشريف الفرناطي م السعادة، مصر 1344هـ.
- رصف المباني في شرح حروف المعاني للمالقي. تحقيق: أحمد محمد الخراط. مطبوعات مجمع اللغة العربية. دمشق.
- الروض الأنف للسهيلى ومعه سيرة ابن هشام. تقديم طه عبد الرؤوف سعد. دار الفكر.
- زهر الآداب للحصري. شرح زكي مبارك. تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد. طبعة دار الجيل: 1972. وطبعة مصر 1953.
- سرح العيون في شرح رسالة ابن زيدون. تحقيق محمد أبو الفضل. المكتبة العصرية، بيروت 1986.
- سر صناعة الإعراب لابن جني. تحقيق حسن هنداي ط 1/ 1985. دار القلم دمشق.
- سيرة ابن إسحاق ج 1/ تحقيق محمد حميد الله - تقديم محمد الفاسي. معهد الدراسات والأبحاث للتعريب.
- سيرة ابن هشام. تحقيق سعيد محمد اللحام. دار الفكر، بيروت: 1994. وطبعة المكتبة التجارية بمصر 1937.
- سمط اللآلئ لأبي عبيد البكري. تحقيق عبد العزيز الميمني. الهند: 1936.
- سنن أبي داود كتاب السنة ضبط وتعليق محمد محيى عبد الحميد. دار إحياء التراث العربي.
- شجرة النور الزكية لمخلوف محمد. دار الكتاب العربي، بيروت، والمطبعة السلفية بالقاهرة: 1949.
- شذرات الذهب في اخبار من ذهب لابن العماد. دار المسيرة، بيروت: ط 2/ 1979. والمكتب التجاري، بيروت.

- شرح أبيات أدب الكاتب لابن السيد. دار الجيل، بيروت ضمن كتاب الاقتضاب.
- شرح أبيات. سيبويه لأبي جعفر أحمد النحاس. تحقيق أحمد خطاب. المكتبة العربية. حلب 1974.
- شرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي. تحقيق عبد العزيز رباح، وأحمد يوسف دقاق. دار المأمون للتراث. دمشق ط1/ 1974.
- شرح أشعار الهذليين للسكري. تحقيق عبد الستار فرج. م المدني: 1384هـ.
- شرح ألفية ابن مالك لولده بدر الدين. انتشارات أمير خسرو- طهران- إيران.
- شرح ألفية ابن مالك للأشموني بمحاشية الصبان. دار إحياء الكتب العربية. عيسى الحلبي وشركاؤه. القاهرة.
- شرح ألفية ابن مالك لابن عقيل. تحقيق محمد محمي الدين عبد الحميد. م السعادة- مصر- ط 10/ 1958.
- شرح بانث سعاد لابن هشام: تحقيق: محمود حسن أبو ناجي. مؤسسة علوم القرآن. دمشق ط2/ 1982.
- شرح تحفة الخليل لعبد الحميد الرضي. كلية الآداب جامعة بغداد. ط2.
- شرح التسهيل لابن عقيل المساعد على تسهيل الفوائد. تحقيق محمد كامل بركات. دار الفكر دمشق: 1980 - 1982.
- شرح التسهيل لابن مالك ج 1/ تحقيق عبد الرحمن السيد ط1/ توزيع مكتبة الأنجلو المصرية.
- شرح التصريف الملوكي لابن يعيش. تحقيق فخر الدين قباوة. ط1/ المكتبة العربية- حلب- 1973.
- شرح تلخيص المفتاح للتفتازاني ضمن الشروع الأربعة. مطبعة السعادة- القاهرة.
- شرح التلويح على التوضيح للتفتازاني. دار الكتب العلمية، بيروت.
- شرح الجزولية للشلوبين. تحقيق: تركي العتيبي. مؤسسة الرسالة ط2/ 1994. بيروت.
- شرح جمل الزجاجي لابن عصفور الشرح الكبير تحقيق: صاحب أبو جناح. دون ذكر مكان الطبع. وبدون تاريخ.
- شرح جمل الزجاجي لابن هشام تحقيق علي محسن عيسى. عالم الكتب ط1/ 1985.
- شرح ديوان امرئ القيس. المكتبة التجارية- مصر.
- شرح ديوان الحماسة للتبريزي. تحقيق محمد محمي الدين عبد الحميد. مطبعة حجازي- القاهرة. وطبعة لبنان بدون تاريخ.
- شرح ديوان الحماسة للمرزوقي. نشر أحمد أمين وعبد السلام هارون. دار الجيل، بيروت ط1/ 1991.

- شرح ديوان عنتره لعبد المنعم عبد الرؤوف شلبي. المكتبة التجارية. القاهرة، بدون تاريخ.
- ديوان المتنبي للبرقوقي. دار إحياء الكتاب العربي. بيروت.
- شرح ديوان المتنبي للواحدي طبعة برلين 1961. دار صادر بيروت (تأليف فريدخ).
- شرح الشاطبية لأبي القاسم علي ألقاصح "سراج القارئ المبتدئ" دار الفكر، بيروت.
- شرح الشاطبية لعبد الفتاح القاضي. مطبعة عبد الرحمن محمد لنشر القرآن الكريم والكتب الإسلامية- القاهرة.
- شرح شذور الذهب لابن هشام ومعه منتهى الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب لمحمد محيي عبد الحميد. نسخة مصورة.
- شرح شعر زهير. صنعة ثعلب. تحقيق فخر الدين قباوة ط1/ 1982. دار الأفاق الجديد. وصنعة الأعلام. نح قباوة ط3/ 1980.
- شرح شواهد الألفية للعبسي (هامش الخزانة. وهامش شرح الاشموني).
- شرح شواهد الكشاف لمحّب الدين أفندي. آخر الجزء الرابع من الكشاف للزغشري.
- شرح شواهد المغني للسيوطي. تصحيح وتعليق محمد محمود بن التلاميذ الشنقيطي. منشورات دار الحياة، بيروت.
- شرح عمدة الحفاظ وعدة اللافظ لابن مالك. تحقيق عبد المنعم احمد هريدي. دار الفكر العربي بدون تاريخ.
- شرح كافية ابن الحاجب لابن جماعة. تحقيق: محمد عبد الحميد ط 1/ 1987- القاهرة.
- شرح الكافية للرضي ط استانبول 1275هـ.
- شرح الكافية الشافية لابن مالم. المطبعة المولوية بفاس العليا: 1321 هـ.
- شرح الكتاب للصفار ج 1/ مخطوط بالمكتبة العامة رقم: 317.
- شرح لمع ابن جني في النحو للعكبري. تحقيق فائز ط1/ 1984. الكويت.
- شرح المعلقات لابن الانباري. تحقيق عبد السلام هارون. دار المعارف: 1963.
- شرح المعلقات للزوزني. منشورات دار القاموس الحديث. بيروت.
- شرح المفصل لابن يعيش. عالم الكتب، بيروت.
- شعر الاحوص. تحقيق عادل سليمان، الهيئة العامة للتأليف والنشر. القاهرة 1970. وتحقيق السامرائي النجف 1388 هـ.
- الشعر والشعراء لابن قتيبة. طبعة مصر 1364 هـ بشرح احمد محمد شاكر. وطبعة ليدن 1902.
- شعر الكميت الاسدي. جمع داود سلوم، بغداد 1969.

- الشفا بتعريف حقوق المصطفى للقاضي عياض: بحاشية الشمسي مُزيل الخفا عن الفاظ الشفّ دار الفكر: 1988.
- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك. تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي. عالم الكتب ط 3 / 1983.
- الصاحبي لابن فارس. تحقيق احمد صقر. عيسى البابي الحلبي وشركاؤه. القاهرة.
- الصحاح للجوهري تحقيق: احمد عبد الغفور عطار ط 2 / 1979. دار العلم للملايين، بيروت.
- صحيح البخاري طبعة عيسى البابي الحلبي. دار احياء الكتب العربية.
- صحيح مسلم. دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع: 1954. وطبعة دار الفكر بيروت بدون تاريخ.
- ضرائر الشعر لابن عصفور. تحقيق السيد ابراهيم محمد. دار الاندلس بيروت 1980.
- طبقات الشافعية الكبرى لتاج الدين السبكي ط 4 / 1978. مصر. وتحقيق محمد الطناجي والحلو عيسى البابي 1970.
- طبقات فحول الشعراء لابن سلام. شرح وقراءة محمود محمد شاكر. مطبعة المدني- القاهرة.
- طبقات القراء الكبرى لابن سعد. دار صادر بيروت: 1957.
- طبقات المفسرين للسيوطي تحقيق بروكلمان- طهران- 1960.
- الطراز في علوم البلاغة للعلوي. دار الكتب العلمية. بيروت 1982.
- عروس الافراح في شرح تلخيص المفتاح لبهاء الدين السبكي (ضمن الشروح الاربعة). مطبعة السعادة- القاهرة.
- العقد الفريد. تحقيق: احمد امين..والايباري، والزين. القاهرة 1952. وتحقيق: سعيد العريان. دار الفكر، بيروت.
- العمدة لابن رشتي. تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. دار الجليل. ط 4 / 1972. بيروت.
- العيون الفاخرة الغامزة على خفايا الرامزة لبدر الدين الدمامني. المطبعة العثمانية: 1303 هـ.
- غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري. نشر: برجستراسر ط 2 / 1980. دار الكتب العلمية بيروت.
- غرر الخصائص الواضحة و غرر النقائص الفاضحة لابي اسحاق الوطواط. دار صادر، بيروت.
- لامية العجم للصفدي. دار الكتب العلمية ط 1 / 1975. بيروت.
- الفائق في غريب الحديث للزخشري. وضع حواشيه: ابراهيم شمس الدين ط 1 / 1996. دار الكتب العلمية، بيروت.
- فتح الباري صحيح البخاري لابن حجر. دار الفكر للطباعة والنشر: 1993. بيروت.

- فتح البرية على قصيدة الخزرجية لزكرياء الانصاري. هامش العيون. المطبعة العثمانية: 1303هـ.
- الفروق للقراقي. عالم الكتب، بيروت بدون تاريخ.
- الفصول في النحو لابن معط. تحقيق: محمود محمد الطناجي. طبعة عيسى البابي الحلبي وشركاؤه. القاهرة.
- فهرس ابن عطية. تحقيق: محمد ابو الاجفان ومحمد الزاهي. دار الغرب الاسلامي: 1983. بيروت.
- فوات الوفيات لابن شاکر، مجلدان.. 1299هـ.
- فوج الشدا بمسألة كذا لابن هشام. تحقيق: احمد مطلوب. بغداد: 1963.
- القاموس المحيط للفيروزابادي. دار الجليل، بيروت.
- قطر الندى وبل الصدى لابن هشام بشرح محمد محيي الدين عبد الحميد ط 11 / 1963. م السعادة، مصر.
- الكامل للمبرد. تحقيق: زكي مبارك، عيسى البابي الحلبي: 1937، 1936. ومكتبة المعارف بيروت. ودار النهضة: مصر.
- كتاب الاصنام للكليبي. دار الكتب المصرية- القاهرة ط 2 / 1924.
- كتاب السبعة في القراءات لابن مجاهد. تحقيق: شوقي ضيف. ط 2 / دار المعارف.
- الكتاب لسيبويه. تحقيق عبد السلام هارون عالم الكتب. بيروت. ونسخة بولاق: - 1318 - 1316 هـ. وطبعة مؤسسة الاعلمي وبهامشه: تحصيل عين الذهب للاعلم الشنمري ط 2 / 1976.
- كشف الاسرار في اصول الفقه: للامام البزدوي. دار الثاب العربي: 1974 بيروت.
- كشف الخفاء ومزيل الالباس عما اشتهر من الاحاديث على السنة الناس. للعجلوني. ط 2 / 1351 هـ. دار التراث العربي. بيروت.
- كشف الظنون لحاجي خليفة مجلدان. طبعة استانبول: 1941.
- كنوز الحقائق في حديث خير الخلائق لعبد الرؤوف المناوي المصري. مكتبة الاتحاد الأخوي- مصر.
- لسان العرب لابن منظور. دار صادر، بيروت.
- اللمع في العربية لابن جني. تحقيق: حامد المؤمن. مكتبة النهضة العربية ط 2 / 1985. بيروت.
- المؤلف والمختلف للامدي. تحقيق: عبد الستار. ط عيسى البابي الحلبي: 1961. بيروت. وبتعلق:
- ف كرنكو. 1354 مصر.
- مبارق الازهار في شرح مشارق الانوار للصغاني. دار القلم ط 1 / 1986. بيروت.
- المبهج في تفسير أسماء شعراء الحماسة لابن جني. تحقيق: حسن هندايي ط 1 / 1978. دار المنارة بيروت.

- مجمع الامثال للميداني. تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. مطبعة السنة المحمدية: 1955.
- مجموعة الشافية، شرح الجاربردي. ط 3 / 1984. عالم الكتب بيروت.
- المحتسب في تبين وجوه شواذ لقراءات لابن جني. تحقيق: علي النجدي ناصف، والنجار، وشايب. لجنة احياء التراث الاسلامي. القاهرة: 1983.
- المحرر الوجيز لابن عطية. تحقيق المجلس العلمي بفاس. طبع وزارة الأوقاف.
- المحكم الوجيز لابن سيده. تحقيق: السقا، ونصار. ط 1 / 1958.
- مختار الصحاح لابي بكر الرازي. دار القلم، بيروت.
- مختصر الشيخ خليل. مكتبة المالكية ط: 1981.
- مختصر شواذ القرآن لابن خالويه من كتاب البديع. مكتبة المتنبي - القاهرة.
- مدارك التنزيل وحقائق التأويل للنسفي. دار احياء الكتب ط عيسى البابي الحلبي وشركاؤه، بدون تاريخ.
- مرآة الجنان لليافعي. حيد آباد: 1339 هـ.
- مراتب النحويين لابي الطيب اللغوي. تحقيق محمد ابو الفضل ابراهيم. مطبعة النهضة - مصر - 1955.
- المسائل السفرية لابن هشام. مجلة المورد العراقية ج 3 / 1980.
- المستوفي في النحو لكمال الدين الفرخان. تحقيق: محمد بدوي المختون. دار الثقافة العربية. القاهرة: 1978.
- مسند الإمام احمد. شرح احمد محمد شاكر. دار المعارف - مصر.
- مشارق الأنوار للقاضي عياض. تحقيق: احمد يكن البلعمشي. نشر وزارة الاوقاف المغربية. 1983.
- المصون في سر الهوى المكنون للحصري القيرواني. تحقيق النبوي عبد الواحد شعلان. دار الغرب للبستاني مصر: 1989.
- المطول للتفتازاني. ومعه حاشية السيد الشريف الجرجاني. مطبعة احمد كامل: 1330 هـ.
- معاني القرآن للاخفش ابي الحسن. تحقيق: عبد الامير محمد امين الورد. عالم الكتب ط 1 / 1985. بيروت.
- معاني القرآن واعرابه للزجاج. تحقيق: عبد الجليل عبده شليبي. عالم الكتب ط 1 / 1988. بيروت.
- معاني القرآن للفراء. تحقيق: احمد يوسف مجلتي، ومحمد علي النجار، عالم الكتب، بيروت.
- معاهد التلخيص للعباسي. تحقيق محمد الدين عبد الحميد. عالم الكتب 1947. بيروت.
- معجم الادباء لياقوت الحموي. دار المأمون: 1930.

- معجم الفاظ القرآن الكريم. مجمع اللغة العربية- دار الشروق.
- معجم الانساب والاسرات الحاكمة في التاريخ الاسلامي للمستشرق: زامباور.
- المعجم الكبير للطبراني. الجمهورية العراقية. وزارة الاوقاف. تحقيق: حدي عبد المجيد. بغداد: 1397 هـ.
- معجم ما استعجم للبكري. تحقيق مصطفى السقا. ط3/ 1983 هـ عالم الكتب بيروت.
- المغني لابن قدامة. مطبعة مكتبة الرياض.
- المغني لابن هشام. تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد. دار الكتاب العربي بيروت. وبتحقيق: مازن المبارك وصاحبه. ط5/ دار الفكر. بيروت.
- مفتاح السعادة لاحد بن مصطفى طاش كبرى زادة، ط1/ 1985. دار الكتب العلمية، بيروت.
- مفتاح العلوم للسكاكي. مطبعة التقدم العلمية. مصر. ومعه حاشية انعام الدراية للسيوطي.
- المفصل للزنجشري، وبهامشه شرح الشواهد الشعرية احمد النعساني الحلبي ط2/ دار الجليل. بيروت.
- مقالات الاسلاميين لابي الحسن الاشعري. تصحيح هملوت ريتز ط3/ 1980. فيسنبادن-المانيا.
- المقتصد في شرح الايضاح لعبد القاهر الجرجاني. تحقيق: كاظم بحر المرجان. دار الرشيد للنشر: 1982.
- المقتضب للمبرد: تحقيق: عبد الخالق عضيمة. عالم الكتب، بيروت.
- المقرب لابن عصفور. تحقيق: احمد عبد الستار، وعبد الله الجبوري. مطبعة العاني. بغداد ط1/ 1971.
- منثور الفوائد لابي البركات الانباري. تحقيق: حاتم صالح الضامن. ط1/ 1983. كلية الاداب جامع بغداد.
- المنصف في التصريف لابن جني. تحقيق: ابراهيم مصطفى، وعبد الله امين. ط1/ 1954. البابي الحلبي- مصر.
- المنصف من الكلام على مغني ابن هشام للشمني. المطبعة البهية-مصر- وبهامش الجزء الاول شرح الدماميني على المغني.
- الموشح للمرزباني. تحقيق عبد الدين الخطيب. مصر. 1343 هـ. وبتحقيق البجاوي: 1965- مصر.
- ميزان الاعتدال للذهبي. مصر: 1325 هـ.
- نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل للمرابط الدلائي. تحقيق: مصطفى الصادق العربي. مطابع الثورة. بنغازي-ليبيا.
- نتائج الفكر للتسهيل. تحقيق: محمد ابراهيم البنا ط2/ الرياض.

- النجوم الزاهرة لابن تغري بردي. دار الكتب المصرية-القاهرة.
- نزهة الالباء في طبقات الادباء لابن الانباري. بولاق: 1294هـ.
- نقائض جرير والاختل. تحقيق: انطوان صالحاني، بيروت 1922.
- النوادر في اللغة لابي زيد النصاري. دار الكتاب العربي ط2/ 1968. بيروت.
- هدية العارفين لاسماعيل البغدادي. منشورات مكتبة المتنبي بغداد. وطبعة استانبول- 1951، 1955.
- همع الهوامع للسيوطي. دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت.
- الوافي في شرح الشاطبية لعبد الفتاح القاضي. مطبعة عبد الرحمن محمد لنشر القرآن الكريم - القاهرة.
- الوافي بالوفيات للصفدي (4ج) استانبول: 1931.
- وفيات الاعيان لابن خلكان ط: 1310هـ. مصر. وبتحقيق احسان عباس. دار الثقافة بيروت 1968.
- يتيمة الدهر للثعالبي. تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد. القاهرة 1377هـ. وطبعة دمشق: 1303هـ.

مصادر ومراجع الدراسة

- أثر ابن هشام في النحو العربي ليوسف عبد الرحمن الضبيع. دار الحديث - ط 1. القاهرة: 1988.
- الاحتجاج بالشعر (الواقع واللغة) لمحمد حسن حسن جيل. دار الفكر العربي. القاهرة.
- ارتشاف الضرب من لسان العربي لأبي حيان تح: مصطفى أحمد النماش ط 1 المدني القاهرة: 1987.
- أرجوزة أبي عبد الله محمد بن عبد الله اليدون على مغني اللبيب لابن هشام. مخطوط م. ع رقم: 2867 د. الرباط.
- ارشاد الفحول للإمام الشوكاني. دار الفكر، بيروت. ط 1: 1993.
- الأشباه والنظائر للسيوطي. دار الكتب، بيروت. ط 1: 1998.
- الأصول في النحو، فقه اللغة، البلاغة لتمام حسان. دار الثقافة - البيضاء: ط 1: 1981.
- أصول النحو لسعيد الأفغاني. دار الفكر ط: 1964.3.
- الاعراب عن قواعد الاعراب لابن هشام تح: رشيد عبد الرحمان العبيدي. دار الفكر، بيروت: 1970.
- الاعلام للزركلي ط بيروت: 1969. وطبعة دار العلم للملايين بيروت. ط: 6- 1984.
- الاقتراح في علم اصول النحو للسيوطي تح: أحمد سليم الحمصي ومحمد أحمد قاسم ط: 1: 1988.
- إنباء الرواة على إنباء النحاة للقفطي، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم. دار الكتب: 1950 - 1955.
- أوضح المسالك إلى الفية ابن مالك لابن هشام: تح محمد محيي الدين عبد الحميد. احياء التراث العربي بيروت ط 1980: 6.
- الايضاح في علل النحو للزجاجي تح: مازن المبارك. ط 2. دار النفائس. بيروت: 1973.
- البحر المحيط لأبي حيان. دار الفكر ط: 2- 1983.
- البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن التاسع للشوكاني. مطبعة السعادة ط 1348: 1هـ.
- البرهان في علوم القرآن للزركشي. تح: محمد أبو الفضل إبراهيم. دار احياء الكتب العربية ط 1: 1958.
- بغية الوعاة للسيوطي. تح: محمد أبو الفضل إبراهيم. المكتبة العصرية. بيروت.
- تحفة الغريب في شرح مغني اللبيب لبدر الدين الدماميني الجزء 1 تح: محمد اللوحي.
- تلخيص الشواهد وتلخيص الفوائد لابن هشام. تح: عباس مصطفى الصالحي. دار الكتاب العربي ط: 1- 1986.
- تذكرة الحفاظ لشمس الذهبي. طبعة حيدر آباد بالهند: 1956.

- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك. تح: محمد كامل بركات. دار الكتاب العربي: 1967.
- التعريفات للشريف الجرجاني. دار الكتب العلمية. بيروت.
- تهذيب التهذيب لابن حجر. طبعة حيدر اباد، الهند: 1325هـ.
- الجمل في النحو المنسوب إلى الخليل تح: فخر الدين قباوة. مؤسسة الرسالة. بيروت ط1/ 1985.
- الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي. تح: فخر الدين قباوة وصاحبه. دار الافاق الجديدة ط 2/ 1983. بيروت.
- حاشية محمد الامير علي مغني اللبيب لابن هشام. دار احياء الكتب العربية ط عيسى البابي الحلبي.
- حروف المعاني للزجاجي. تح: علي توفيق الحمد. مؤسسة الرسالة ط1/ 1986 بيروت.
- حسن المحاضرة في اخبار مصر والقاهرة للسيوطي. المطبعة الشرقية: 1327هـ.
- خزانة الادب للبغدادى. تح: عبد السلام هارون. مكتبة الخالجي. القاهرة. ط1/ 1986.
- الخصائص لابن جني، تح: محمد علي النجار. دار الهدى بيروت الطبعة الثانية بدون تاريخ.
- الخطاب الشرعي وطرق استماره لادريس حمادي. المركز الثقافي العربي ط1/ 1996.
- الدراسات اللغوية والنحوية في مصر إلى نهاية ق: 4هـ. لاهد ناصف الجنابي. دار التراث القاهرة.
- الدرر الكامنة في اعيان المئة الثامنة لابن حجر العسقلاني. الطبعة الاولى حيدر اباد بالهند.
- دولة بني قلاوون بمصر. لمحمد جمال الدين سرور. مطبعة الاعتماد. مصر.
- الديباج المذهب لابن فرحون. دار الكتب العلمية. بيروت.
- رصف المباني في حروف المعاني للماقلبي. تح: أحمد محمد الخارط. مجمع اللغة العربية بدمشق.
- روضات الجنات في أحوال العلماء والسادات لمحمد باقر الموسوي ط2/ 1327 هـ.
- زبدة الإعراب في نظم قواعد الإعراب لمحمد بن عبد الرحمن النظيفي. دار إحياء الكتب. مصر ط1/ 1922.
- السبك العجيب لمعاني حروف مغني اللبيب (نظم السلطان عبد الحفيظ) شرح محمد الأعظف الولاتي. مخ - خج - رقم: 132 / 1-2.
- سوس العلامة لمحمد المختار السوسي. مؤسسة الطباعة والنشر - البيضاء ط 2/ 1984.
- شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي. نشر المكتب التجاري. بيروت.
- شرح أبيات المغني للبغدادى. تح: عبد العزيز الرياح وصاحبه. دار المأمون للتراث ط 1/ 1981.
- شرح جمل الزجاجي لابن عصفور. تح: صاحب أبوجناح. بدون ذكر أي شيء.
- شرح جمل الزجاجي (المنسوب لابن هشام) تح: علي محمد عيسى مال الله. ط1/ 1985 بغداد.
- شرح الرضي الاستراباذي على كيفية ابن الحاجب. نشر دار الكتب العلمية. بيروت.

- شرح شذور الذهب لابن هشام. تح: محمد محيي الدين عبد الحميد. بدون تاريخ.
- شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام. تح: محمد محيي الدين عبد الحميد. مطبعة السعادة، مصر ط 11 / 1963.
- شرح قصيدة كعب بن زهير بآيات سعاد لابن هشام. تح: محمود حسن أبو ناجي. مؤسسة علوم القرآن. دمشق ط 2 / 1982.
- شرح كتاب سيبويه للسيرافي. (ج 1-2) تح: رمضان عبد التواب. الهيئة المصرية العامة للكتاب: 1990.
- شرح لامية المجراد لأبي الطيب الحسن الزياتي. تح: محمد اللوحي. مرقون بمكتبة كلية الآداب. ظهر المهراس فاس.
- شرح تلحة أبي حيان -اللمحة البدرية لابن هشام. تح: هادي نهر، بغداد: 1977.
- الصواعق المرسلة لابن قيم الجوزية. دار الكتب العلمية. بيروت ط 1 / 1985.
- الضرائر وما يسوغ للشاعر دون النائر للألوسي. المطبعة السلفية: 1341.
- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع للسخاوي. القاهرة: 1353-1355 هـ.
- طبقات الشافعية للسبكي. مطبعة مصر: 1383 هـ.
- الطبقات الكبرى لمحمد بن سعد. تصحيح: إدوارد سخو. مطبعة ليدن: 1332 هـ.
- طبقات النحويين واللغويين للزبيدي. نشر الخالجي. ط 1 / 1954.
- ظاهرة الشذوذ في النحو العربي لعبد الفتاح الدجني. وكالة المطبوعات. الكويت. ط 1 / 1974.
- غاية النهاية في طبقات الفراء لابن الجزري. نشر: ج برجستراسر. دار الكتب العلمية ط 2 / 1980 بيروت.
- الفصول المفيدة في الواو المزیدة، للعلائي صلاح الدين خليل. تح: حسن موسى الشاعر. دار البشير. عمان. ط 1990.
- في النحو العربي نقد وتوجيه للمهدي المخزومي. دار الرائد العربي بيروت: ط 2 / 1986.
- فهرس مخطوطات خزائن القرويين لمحمد العابد الفاسي. دار الكتاب: البيضاء. ط 1 / 1979.
- القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية لعبد العال سالم مكرم. المكتبة الأزهرية للتراث.
- القياس في الدرس اللغوي للطاهر سليمان حمودة. الجامعة الأسكندرية: 1992.
- الكتاب لسيبويه. تح: عبد السلام هارون. عالم الكتب بيروت، بدون تاريخ.
- الكاشف للزغشري، مطبعة الاستقامة -القاهرة 1365 هـ.
- كشاف اصطلاحات العلوم والفنون للتهانوي. دار خياط. بيروت.

- كشف الظنون لحاجي خليفة. دار خياط. بيروت.
- اللامات لأبي القاسم الزجاجي. تح: مازن المبارك. دار صادر، بيروت. ط 2/1992.
- لمع الأدلة لابن الأنباري. تح: سعيد الأفغاني، الجامعة السورية - دمشق: 1957.
- المباحث المرضية المتعلقة بـ"من الشرطة لابن هشام". تح: مازن المبارك. بيروت. ط 1/1987.
- مجلة المنهل المغربية. عدد: 54-سنة: 1997.
- المحتسب لابن جني. تح: علي النجدي ناصف وصاحبه، لجنة إحياء التراث الإسلامي القاهرة: 1386 هـ.
- المحلي في وجوه النصب لابن شقير أحمد البغدادي. تح: فائز فارس. مؤسسة الرسالة. بيروت ط 1/1978.
- المختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع لابن خالويه. مكتبة المتنبى - القاهرة.
- المدارس النحوية لشوقي ضيف. دار المعارف - القاهرة: 1968.
- المدرسة النحوية لعبد الراجحي. دار النهضة العربية. بيروت: 1980.
- المزهري في علوم اللغة وأنواعها للسيوطي. تح: محمد أحمد جاد المولى وصاحبه. دار الفكر، بيروت.
- المسائل السفرية لابن هشام. تح: حاتم صالح الضامن. مجلة الموارد العراقية. العدد: 3-1980.
- مصابيح الجامع لبدر الدين الدماميني. مخطوط المكتبة العامة بالرباط. رقم: 1983.
- معاني الحروف للزمان. تح: عبد الفتاح شلبي. دار النهضة - القاهرة.
- معاني القرآن للفراء. عالم الكتب، بيروت. ط 2/1980.
- معجم الأدباء لياقوت الحموي. تح: أحمد فريد رفاعي. القاهرة: 1938.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام. تح: محمد عبي الدين عبد الحميد. دار الكتاب العربي بيروت. وتح: مازن المبارك وصاحبه بيروت 1967.
- مفاتيح الغيب للإمام فخر الدين الرازي. دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ط 1/1981.
- مفتاح السعادة لأحمد بن مصطفى المشهور بـ"طاش كبرى زاده". دار الكتب العلمية، بيروت.
- مقالات هامة لابن هشام في اللغة والنحو. تح: نسيب نشاوي. دار الجليل. بيروت ط 1/1991.
- المختضب للمبرد. تح: محمد عبد الخالف عزيمة. عالم الكتب، بيروت.
- مقدمة ابن خلدون. دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- منشور الفوائد لأبي البركات الأنباري. تح: حاتم صالح الضامن. مؤسسة الرسالة بيروت: 1983.
- نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل لأبي عبد الله محمد الماربط. تح: مصطفى صادق العريبي.
- النجوم الزاهرة لابن بردي. دار الكتب المصرية. الطبعة الأولى.

- النحو الوافي لعباس حسن. دار المعارف بمصر. الطبعة الرابعة.
- نزهة الألباء لأبي البركات الأنباري. ط بولاق: 1294.
- نزهة الطرف للميداني. دار الآفاق الجديد، بيروت: 1981.
- النشر في القراءات العشر لابن الجزري. مطبعة الترقى - دمشق: 1945.
- نيل الابتهاج بتطريز الديباج لأحمد بابا التنبكي (هامش الديباج). دار الكتب العلمية، بيروت.
- هدية العارفين لإسماعيل باشا البغدادي - استانبول. 1951.

